المنظمة العربية للترجمة

نزيه ن. الأيوبي

تضخيم الدولة العربية

السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط

Over-Stating the Arabe State: Politics and Society in the Middle East

ترجمة

أمجد حسين

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

تضخيم الدولة العربية

السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط

المنظمة العربية للترجمة

نزيه ن. الأيوبي

تضخيم الدولة العربية

السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط

ترجمة

أمجد حسين

مراجعة

فالح عبدالجبار

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
الأيوبي، نزيه ن.
تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط/ نزيه ن. الأيوبي؛ ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبدالجبار.
976 ص. ـ (علوم إنسانية واجتماعية)
ببليوغرافيا: ص 905 ـ 940.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-0-1832-4
1. العالم العربي ـ الأحوال السياسية. 2. العالم العربي ـ الأحوال الثقافية. أ. العنوان. ب. حسين، أمجد (مترجم). ج. عبدالجبار، فالح (مراجع). د. السلسلة.
320.9174

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة»

Ayubi, Nazih N.
Over-Stating the Arabe State: Politics and Society in the Middle East

المنظمة العربية للترجمة
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 5996 ـ 113
الحمراء ـ بيروت 2090 1103 ـ لبنان
هاتف: 753031 ـ 753024 (9611) / فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot.org.lb - http://www.aot.org.lb

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 6001 ـ 113
الحمراء ـ بيروت 2407 2034 ـ لبنان
تلفون: 750084 ـ 750085 ـ 750086 (9611)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت / فاكس: 750088 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، كانون أول (ديسمبر) 2010

المحتويات

قائمة الجداول



مقدمة المترجم

لعل أول ما يواجهك به هذا الكتاب هو ضخامته، مشروعاً ونطاقاً ومصادر. وما ذلك بمستغرب، فإن تناول «السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط» (العنوان الفرعيّ للكتاب) عمل يكاد أن يكون موسوعياً من حيث شموليته، حتى وإن كان محصوراً ضمن إطار مفاهيميّ محدد، هو الاقتصاد السياسيّ (مع المزج الحتمي مع «المقاربة السياسيّة»). ولكن، هل ميدانا «الاقتصاد» و«السياسة» ميدانان صغيران، خصوصاً إذا ما أريد تطبيقهما على مجتمع الشرق الأوسط الذي يتسم، طبيعياً، باتساعه (الجغرافي والسكاني) وتنوع مكوِّناته وتباين مستويات تطوره؟ فلا غرابة في أن يكون إنجاز كتابته قد استغرق عشر سنوات ولا في أن يلجأ المؤلّف إلى أكثر من ستمئة مصدر ومرجع (وهو ما يُسجَّل لصالح العمل الجبّار هذا).

وكانت عشرات الكتب قد صدرت ومئات الأبحاث قد أُنجِزَتْ حول مفردات هذا الشأن قبل صدور الكتاب (في العام 1995) وبعده، لكن نطاق معظمها كان أضيق (دون أن ينال ذلك من أهميتها)، ولهذا يكاد كتاب **تضخيم الدول العربية** أن يتفرد في ضخامته. فهل أنجز نزيه الأيوبي عمله (البانورامي) هذا على النحو الذي يحقق أهدافه؟

إن أول ما يلمسه القارئ هو النهج الموضوعيّ الذي يسلكه المؤلّف في عرض الأمور، خصوصاً الشؤون الخلافية. فتراه يحرص على عرض وجهات النظر المتعارضة حتى يكاد القارئ أحياناً أن يجد شيئاً من الصعوبة في استكناه (استقراء) موقف المؤلّف، ولعله يتقصد ذلك إيغالاً منه في الموضوعية. وبعد إمعان النظر في طريقة تناوله وتحليلاته لمختلف الشؤون، يخرج المرء بقناعة مفادها أن من الممكن وصف منهج المؤلّف في التحليل بأنه على العموم ذو سمة «ماركسية متطورة ـ غرامشيانية». ولا تستشف هذه السمة من استخدامه المتواصل للأسس الطبقيّة للجدل (الديالكتيك) وغيرها من المرتكزات الماركسية التحليلية، ولا من اعتماده شبه الكلّي على توصيف أنماط الإنتاج باستخدام المصطلحات الماركسية (قوى الإنتاج، علاقات الإنتاج، الفائض الاقتصاديّ، وسائل الإنتاج، تقسيم العمل) ولا من رجوعه إلى المراجع الماركسية (قديمها وجديدها) فحسب، بل كذلك من استشهاداته (المؤيّدة والمناهضة) الهادفة إلى تعزيز تحليلاته الأساسية. وحينما أضفت صفة «متطورة» عنيت أنّ الرجل ليس أسير التزمّت والنصّية اللذَيْن وسَما معظم الماركسيين (وبالأخص الشيوعيين) إلى أن دبّ التململ في صفوفهم غداة رحيل ستالين في الاتحاد السوفياتي (السابق). وكما هو معلوم، لا يمكن لأيّ باحث معاصر أن يتجاهل الماركسية وبعضاً من أدواتها التحليلية حينما يتناول شؤوناً في الاقتصاد والاجتماع وغيرهما. ومع ذلك، فإنّ الأيوبي استند أيضاً إلى أنطونيو غرامشي عموداً ثانياً لمنهج تحليله، ساعياً إلى ردم الفجوات الماركسية، لا إلى نسفها كلياً. فهو (الأيوبي) لا يني ينتقد ما هو سلبيّ في الماركسية، مثل مبدأ «الحتمية» ويدين تأثّر بعض الماركسيين بالنظرة الاستشراقية إزاء الدول غير الأوروبية في ما يتعلق ـ مثلاً ـ بما يسمّى «النمط الآسيويّ للإنتاج»، كما ينتقد المفهوم الماركسيّ التبسيطي القائل بأن الثقافة

«انعكاس» للقاعدة الاقتصاديّة لا غير، أي أنها لا تتأثر إلا بنمط الإنتاج. إذ يراها الأيوبي خاضعةً ـ أيضاً ـ لعوامل عارضة، جغرافية (مثل وفرة الموارد الطبيعية، والبيئة) وتاريخية (مثل كون البلد مستعمَراً أم لا). كما أنه لا يكتفي بأنماط الإنتاج التي حدّدها ماركس، بل يضيف إليها ما لم يسمّه ماركس وهي النمط السلاليّ (القرابيّ) والنمط البيروقراطيّ (الآسيويّ، الشرقيّ، الإروائيّ، الدولتيّ) والنمط الفتحيّ (أو العسكري) للإنتاج ـ والأخير من نحت محمد عابد الجابري. لكنه حتى في هذه الحالة الانتقادية لا يقترب من الموقف المتشنج الذي يطغى عادةً على الخطاب السلفيّ، والقومانيّ الرومانسيّ تجاه الماركسية.

وكمثال آخر على موضوعية المؤلّف نجد عرضه الشامل لمختلف وجهات النظر في شأن حيويّ هامّ لعب دوراً فريداً في قوته وحجمه وآثاره هو «الوحدوية ـ العربية» (Pan Arabism) فاستعرض التفسيرات الرومانسية التاريخية (الحصري، مثلاً)، الدينيّة (إلى حدّ ما)، اللغوية، العلمانية، البعثية، الناصرية، ثمّ التفسير الحداثيّ القائم على الاقتصاد السياسيّ. وحينما يعقد مقارنة بين معالجتَي ساطع الحصري وميشال عفلق للموضوع، مثلاً، فإنه يفرد مساحة واسعة لعرض أفكارهما عرضاً تفصيلياً (يكاد يفسح المجال لتعزيز المناصرين المتشدّدين لكل منهما!)، لا عرضاً انتقائياً ـ كما يفعل الكثير من النقّاد والمراجعين العرب عادةً. ويفعل الأيوبي هذا على الرغم من اختلافه معهما في التفسير والاستنتاج.

وحينما يتناول أسباب تراجع المشروع الوحدويّ ـ العربيّ فإنه يخصص حيّزاً كبيراً ومؤيّداً لتفسيرات سمير أمين (القائمة على حقيقة أن بورجوازية الدولة ـ حتى وإن كانت شعاراتها وحدويةً ـ ما إن تتولى السلطة حتى تجنح إلى تعزيز مواقعها «القطرية» لما في ذلك

من تعزيز مُوازٍ لمصالحها الخاصة الجديدة والمتّسعة مع امتداد وجودها على سدّة الحكم، وتتخلى تدريجياً عن تطبيق شعاراتها «الشعبوية»). وبدورنا نشير بهذا الصدد إلى صدق هذا التحليل الذي لمسناه على أرض الواقع في موقف نظامَي الحكم «الوحدويَّين» السوري والعراقي منذ توليهما السلطة المطلقة في بلديهما في أوائل العام 1963. إذ كانت تداعيات «انفراط» عقد الوحدة المصرية ـ السورية (1961) موضوع مَراثٍ وبكائيات عديدة، لكن «العزم المفترض» على بناء تجربة جديدة «صلبة» لم تعرف طريقها (حتى ذهنياً) إلى التطبيق ـ حتى بعد نكسة حزيران/ يونيو 1967 وبالرغم منها.

لكننا ـ رغم كل قتامة الأفق الوحدويّ ـ لا نستطيع أن نتفق مع فؤاد عجمي على أنّ «شهادة وفاة» الوحدة العربية قد وقّعت عدة مرات، ليس لأن الوفاة لا تتكرر وبالتالي لن تتعدد شهادات الوفاة فحسب، بل لأن نموّ الوعي السياسيّ والاقتصاديّ لدى شعوب العالم العربيّ (وربما الشرق الأوسط، في وقت لاحق) لابدّ أن يدلّها (كما دلّ نظيره شعوب أوروبا) على أنّ نمطاً ما من الاتحاد (كما الاتحاد الأوروبي) يؤمّن مصالح متكافئة (لا مستغلة) لجميع الأقطار هو في مصلحة جميع الأقطار. وآنذاك، لن يكون «الهوس بالهوية» (ونسخه الشوفينية) أو تقليب صفحات التاريخ (وهل في تقليب صفحات التاريخ القريب ما يفرح أفئدة العرب عموماً والوحدويين خصوصاً؟) هو الدافع، بقدر «إدراك» الفوائد الاقتصاديّة والسياسيّة والأمنية المجتناة من وحدوية عقلانية حداثية.

وما دمنا في موضوع الوحدة العربية (هذا الذي استولى، ولايزال يستولي، على مساحة واسعة من تفكير المثقفين)، نظل نتساءل: هل تلكّأ المشروع الوحدويّ، أم فشل؟ هل أجهضه «الوحدويون» بعد تسلمهم السلطة أم أعداء الوحدة (عرباً وغير

عرب)، أم كلاهما؟ هل ساهمت «التطبيقات الاشتراكية» المقلّدة في إفشاله (من خلال خلق قطاع عامّ متجذّر وأنانيّ في قطريته المصلحية)؟ هل أنانية السياسيّين الوحدويين وتسمّرهم على كراسي الحكم (التي غدت عروشاً) خلقت منهم النقيض لأشخاص مثل شكري القوتلي وعبد الرحمن سوار الذهب؟ هل التحرّك الوحدويّ كان إدراكاً «ثقافياً» أم «مصلحياً» أم «عاطفياً»؟ هل البورجوازيات «الوحدوية» في الأقطار المختلفة (وهي عصب الحياة) متكاملة أم متنافسة؟ هل نحتاج إلى مزيد من الوعي الاقتصاديّ ـ السياسيّ المنفتح أم مازلنا نصبو إلى بسمارك أو غاريبالدي آخر؟ ثمّ، ألم يثبت التاريخ ـ معلّمنا الأول ـ خطل هذا النهج من «عبادة الشخصية»؟

نعود إلى الكتاب. لعل الفصل السادس الذي يتناول الجمهوريات الراديكالية الشعبوية العربية أكثر فصول الكتاب إمتاعاً للذهن لأنه يتناول موضوعة «الاشتراكية» ومراحل تبنّيها من جانب الأحزاب/ الأنظمة القومية. وبعد أن يعتمد المؤلّف تعريفاً للاشتراكية يراها «تتشكل من عنصرَيْن: الأيديولوجيا وبنية الممارسات المستمدة من تلك الأيديولوجيا»، يوجّه انتقاداً لتطبيقات لينين وستالين (لأنهما جعلا الدولة هي «المنتج») بينما كانت الاشتراكية تؤكّد ـ في رأي الأيوبي ـ على «تلاشي الدولة»، ثمّ يتناول التسلسل المقلوب في الدول العربية الراديكالية (حيث بُدِىءَ بتنفيذ الممارسات «الاشتراكية» بلا سابق أيديولوجيا). ومع أنني قد لا أتفق معه في النقطة الأولى لأن «تلاشي الدولة» في النظرية الماركسية لا يتحقق إلاّ في المرحلة الشيوعية (التالية للمرحلة الاشتراكية)، فإنني أسجّل إعجابي بتفنيده المفصّل لـ «اشتراكية» تلك الدول من زاوية أن الاشتراكية «زحفت» شيئاً فشيئاً إلى داخل أيديولوجيات تلك الحركات/ الأنظمة بصفتها أداة «مختلفة» للتنمية الاقتصاديّة، فهي لم تكن أيديولوجيا سابقة

لتولي السلطة (حتّى مع «**الاشتراكية العربية**» لمنيف الرزاز هذا الكتاب الذي أثار استغرابي عدم رجوع المؤلّف إليه)، وبالتالي جاء تبنّي «الاشتراكية» في أعقاب الممارسات «الاشتراكية» التي نفّذت بعد تسلّم السلطة (عادة في أعقاب انقلاب عسكري). ولا يسع المرء هنا إلا أن يتذكر المقولة الشائعة بأنه كانت هناك «اشتراكية من دون اشتراكيين». بيد أنني أودّ أن أضيف ـ إلى ما استعرضه الكتاب ـ أنّ تبنّي الاشتراكية على هذا النحو جاء أولاً لأنها كانت «موضة» العصر (خمسينيّات وستينيّات القرن العشرين) في كثير من الدول المستقلة حديثاً أو التي صعدت إلى السلطة فيها عناصر «وطنية» لا تملك أيديولوجيا اقتصاديّة ملموسة، وثانياً لأن مثل ذلك التبني كان سيسحب البساط من تحت أقدام الأحزاب الشيوعية العربية (ذات النفوذ النسبيّ في بعض الأقطار يومذاك)، وثالثاً لاقتران حركات التحرر الوطني والأنظمة الوطنية الجديدة المناهضة للمتروبول الرأسماليّ بعلاقات التعاون الوثيق مع الاتّحاد السوفياتي (والدول الاشتراكية عموماً) الذي كان يشارك تلك الحركات والأنظمة عداءها السياسيّ للغرب، أي كان ثمة اتفاق مصالح بين العرب والسوفيات أدّى بالعرب إلى التشبه بالحليف الجديد الاشتراكي.

لن يتسع المجال لسرد إبداعات المؤلّف في تناولاته (فضلاً عن أن من شأن هذا السرد أن يفسد استمتاع القارئ)، لكن لابدّ من الإشادة بمعالجته المعمّقة ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ لتقلبات الأيديولوجيات العربية، وعزوه أسباب إجراءات التأميم إلى جذور سياسيّة (من باب المحاكاة) لا اقتصاديّة، وتفنيده صفة «الإنتاج» في تعبير «الدول المنتجة للنفط»، ومعالجته البارعة للأزمات المالية التي جابهت الدول العربية (الريعية وغير الريعية)، وتفسيره أسباب النكوص عن التأميم واللجوء إلى الخصخصة، وأسباب انتشار الفساد الماليّ والإداريّ، ونشوء «بورجوازية الدولة» من رحم العسكريتاريا،

واستعراضه للعناصر «غير الدينيّة» للفتوحات الإسلامية، علاوةً على احتواء الكتاب على احصائيّات مرعبة حول الإنفاق العسكريّ الجسيم إزاء الإنفاق المدني الهزيل في الدول الراديكالية ـ الشعبوية، وأرقام مذهلة عن الميزانيات العامة، وسواها.

غير أن المؤلّف أبقى على أسئلة عديدة بلا جواب شافٍ (ولعله معذور في ذلك إزاء ضخامة المهمة التي ناء بحملها) منها:

في معالجته لمسألة تشظّي الحركات والأحزاب القومية بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967، لم يتناول أسباب توجّه خطاب بعضها وتحليلاتها نحو الماركسية (الصريحة كما حصل في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أو المغلّفة كما حدث في الجمهوريات الراديكالية). والسؤال هو: هل كان «تمركسها» انعكاساً متأخّراً لنشوء وعي طبقيّ لديها، أم إقراراً بقصور أو زئبقية المقوّمات «النظرية» للمشروع القومي؟ ثمّ: هل كان ذلك التمركس اقتناعاً جاداً، أم فورةً عابرةً؟

في مواقع عدة يسلّط المؤلّف الضوء على أهمية العنصر المسيحيّ (في بلاد المشرق ومصر) في نشأة التوجه القومي العلمانيّ. ومع أن هذه حقيقة تاريخية، إلا أنه لم يفصّل في تفسيرها: هل يُعزى السبب إلى العلوّ النسبي للمستوى الثقافيّ للمسيحيين (مقارناً بنظيره لدى المسلمين عموماً آنذاك)؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، فما سبب هذا التميّز؟ أم، ترى، أن السبب يكمن، كما يراه البعض، في محتوى الديانة المسيحية الذي ينطوي (في التطبيق) على عناصر أكثر تسامحاً (أقل تعصباً) مع «الآخر»، وبالتالي أكثر قبولاً للتوجه التضامنيّ (لا النزاعيّ) والتوجه المدنيّ (لا «العضويّ») المفضي إلى مقبولية الوحدة العلمانية لا الوحدة الدينيّة؟

في تناوله الرائع لمجمل أسباب تراجع الأيديولوجيا العروبية،

أغفل المؤلّف دور «القائد»/ «الزعيم» القومي الكاريزمي، وتساوق صعود الشعور القومي لدى الناس مع الصعود السياسيّ والإنجازيّ لهذا القائد، وهبوط الأول مع تراجع مكانة الثاني (بسبب الانكسارات الحربية كما حصل لعبد الناصر، أو ـ علاوةً على الانكسارات ـ الممارسات العدوانية والقمعية كما حصل لصدام حسين). ولا ضير في ذكر الحادثة التالية دليلاً على ما أقول: في أوائل العام 1958 (بعد تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي في العام 1956، والبدايات المبشّرة للوحدة المصرية ـ السورية) سألني أستاذي الأميركي في جامعة (ستانفورد) عن مدى وعي أفراد الجماهير العربية بأنهم «جزء من الأمة العربية» المتطلعة إلى الوحدة، وأشار إلى بدو شبه الجزيرة العربية أو إلى عرب شمال أفريقيا على سبيل المثال، وكان جوابي (الصميمي آنذاك، والساذج الآن): «الوحدوية ـ العربية موجودة لدى كلّ عربي يمتلك مذياعاً»!

ثمة جانب آخر لم يوله الأيوبي اهتماماً كافياً رغم تطرّقه إليه، وفي الكثير من الأحيان بشكل يوحي بالحلول أو يحيل إلى المسارات المستقبلية المتوقعة: هل للديمقراطية مستلزمات «ثقافية»؟ ماذا (إذا كان الجواب بالإيجاب) عن بلدان لم تشهد تقاليدَ ديمقراطية في تاريخها، كبلداننا؟ هل الإسلام لم يألف، تقليدياً، مفهوم الحرية ولا قام ـ عند التطبيق ـ بتطوير مفهوم للفردانية؟ هل (لتحقيق الديمقراطية) يجب (أو كان يجب) أن نمر بمراحل الإقطاع، وعصر النهضة، والإصلاح الدينيّ، والتنوير، والثورة الفرنسية، والليبرالية الفردانية ـ أو بنسخ عربية منها؟ ويفضي هذا إلى سؤال آخر: هل سنلجأ (في مجرى حرقنا لهذه المراحل، كلياً أو جزئياً) إلى محاكاة الديمقراطية الغربية (أو، كما يصف بعضهم الحالة بازدراء «استيرادها من الخارج»، كما نستورد الحواسيب والهواتف النقالة)، أم سنلجأ إلى

«توليف» ديمقراطية متدرجة مثل التوليف الذي اقترحه قبل نصف قرن الرئيس الإندونيسي أحمد سوكارنو تحت اسم «الديمقراطية الموجّهة» (Guided Democracy)؟ ثم، أليس من مستلزمات الدمقرطة توفر لبرلة سياسيّة من ناحية ولبرلة اقتصاديّة من ناحية أخرى، أم توفرهما معاً؟ وهل اللبرلة الاقتصاديّة (حسب إملاءات «نادي باريس» و«البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» ونصائح/ توجيهات «التوافق الواشنطني» (The Washington Consensus)، وغيرها) مفضيةٌ إلى اللبرلة السياسيّة (فالديمقراطية)؟ وماذا عن جماهير المتضرّرين من تلك الإملاءات/ النصائح؟ أليس واجباً (في هذا المفصل التاريخيّ الحرج) أن يصار إلى دراسة حالات اللبرلة الاقتصاديّة (على النمط «الانفجاري»، أو ما يعرف بـ «العلاج بالصدمة») التي طُبِّقَتْ في مصر، وروسيا و- إلى حدّ ما - الصين؟

لم يتطرّق المؤلّف عند بحثه وتحليله لظاهرة الانقلابات العسكرية في الوطن العربيّ إلى علاقة هذه الظاهرة بتراثنا التاريخيّ (بالإضافة إلى دواعيها الوطنية أحياناً). وإزاء هذه الخلفية وتأثيراتها المعاصرة، قد يتساءل المرء: هل صارت بعض الجيوش تستخدم بصورة رئيسيّة لاغتصاب السلطة من خلال القتل (حتّى ضمن الأقارب أو «الرفاق» كما كان شأن «تداول» الخلافة في بعض حقب الدولة الإسلامية، وشأن «تسنّم» السلطة من خلال «إبعاد» الأب أو الأخ في بعض أقطار شبه الجزيرة العربية وسواها)؟ وهل أمست قيادات بعض الجيوش العربية المعاصرة شبيهة بقيادات (هم أيضاً خلفاء) جيوش العبيد والمرتزقة (المماليك والانكشارية... إلخ) منذ عصر العباسيين، همها «مصلحيّ» لا «وطنيّ»، الأمر الذي يفسر (جزئياً في الأقل) الهزائم العسكرية المتتالية، الناجمة لا عن هشاشة الخطط التعبوية والتقديرات العسكرية فحسْب، بل كذلك عن

ضعف، أو فقدان، أو نزع شعور الجنود بعدالة القضية التي يحاربون من أجلها اللهم إلا في حربَي 1967 و1973 حيث في الأولى كان الدافع قومياً صرفاً (تحرير فلسطين) وفي الثانية تقلّص ـ طبيعياً ـ إلى كونه قطرياً أساساً (تحرير الجولان السورية وسيناء المصرية)، وجاءت النتيجتان السلبيتان ثمرةً للعوامل العسكرية لا لغياب الحس القوميّ أو الوطنيّ.

ولكي نتعظ من دروس التجارب التاريخية ثمة حقيقتان ماثلتان يجدر تأمّلهما: في العام 1979 حدثتْ في إيران ثورة (هي من حيث قاعدتها الشعبية ثورة بكل المقاييس تجلّت في إصرار الجماهير على التظاهر ضد النظام رغم سقوط مئات الضحايا كل يوم) انتهت بإطاحة نظام الشاه. ومع أن ما تلا الإطاحة من ركوب رجال الدين الموجة الشعبية الثورية وبالتالي تولّي قيادتها وفرضهم أيديولوجية الهيمنة الإقصائية، فإنها ـ وبصرف النظر عن النوايا «التصديرية» ـ بادرت إلى إغلاق السفارة الإسرائيلية في طهران وتسليم مبناها إلى منظمة التحرير الفلسطينية. ومع اختلافنا الجذري مع توجّهاتها ونهجها، فلقد كان من الأسلم والأسهل والأقل كلفةً والأكثر مقبوليةً لدى الشعب العراقي (يومذاك) تعزيز الجبهة العلمانية في العراق ـ وغيره من دول جوار إيران ـ من جهة لمجابهة النهج الدينيّ المنغلق الإيرانيّ، وتعزيز (أو بالأصح تدشين) الديمقراطية من الجهة الأخرى لمجابهة التيوقراطية الإيرانية الجديدة. لكن اختيار النظام العراقي كان شنّ حرب أحرقتْ أخضر العراق ويابسه وخلّفتْ ـ وهنا بيت القصيد من ذكر هذه الواقعة ـ من بين ما خلّفتْ عدداً من الأسرى العراقيين لدى إيران يعادل ثلاثة أمثال نظرائهم الإيرانيين لدى العراق، مع أن عدد نفوس إيران يومذاك كان يعادل ثلاثة أمثال نظيره العراقي.

والمثال الثاني لغياب الشعور بالسمة الوطنية للحرب أو ضعفه

لدى الجنود والمراتب الدنيا من الضباط (أو بالأحرى إدراكهم لعبثية الحرب وخطلها) يتجسّد في غزو الكويت والهزيمة المذلّة التي تلته. فهل لنا بعد ذلك أن نشكّك في وعي الجنود الوطنيّ (الذي تمّ اختزاله ليمسي إذعاناً لأوامر القيادة على قاعدة «نفّذ ثم ناقش!» وهي القاعدة التي لم تعرف سوى تطبيق الأمر الأول فيها)، أم نتّهم مَنْ أمر بحشرهم (وكأنهم مرتزقة) مرتين في غضون عشر سنوات فقط بفقدان البوصلة السياسيّة، ناهيك عن الإنسانية. (ومن نتائج غزو الكويت حرق ثلث ثانٍ لمستقبل العراق، أمّا حرق الثلث الثالث فقد أُريد له أن يكون في العام 2003).

وما دام الحديث عن العسكر، يُلاحَظ تذبذبٌ لدى المؤلّف في توصيف ما حدث في 23 تموز/ يوليو 1952 في مصر وفي 14 تموز/ يوليو 1958 في العراق. إذ يصف الحدث أحياناً بالثورة وأحياناً يضع كلمة الثورة بين مزدوجين، وفي أحيان أخرى يسميه انقلاباً، بينما يواظب على تسمية ما حدث في اليمن في 28 أيلول/ سبتمبر 1962 ثورة. وكنت أتوقع منه أن يكرّس لهذه المسألة جانباً من تحليلاته **أولاً**، وأن يحسم موقفه من هذه الأحداث ومثيلاتها عند دراسته للحالات القطرية **ثانياً**. وكنت آمل أن يتطرق إلى الفروق «البنيوية» بين الثورة والانقلاب (من حيث الإعداد لكل منهما والتنفيذ الفعلي ومدى المشاركة الشعبية من جهة، ومن حيث «النتائج»، أي الثمرات/ التبعات التي تلي الحدث من جهة أخرى). وكثيراً ما يحفل التاريخ بـ «ثورات» أصيلة تتحول إلى نقمة على شعوبها، وكثيراً ما تتحول «مقدمات انقلابية» إلى ثمرات «ثورية».

وبالعودة إلى رأي المؤلّف القائل بعدم ارتباط الاشتراكية بالدولة بصفتها «منتجاً»، ثمة أسئلة في هذه الحالة: مَن المنتج إذاً؟ كيف سيصار إلى إشاعة العدالة الاقتصاديّة إذا تُركت وسائل الإنتاج بيد

الرأسماليّة أو البورجوازية، حصرياً، في غياب مؤسّسات رقابية ديمقراطية تمثيلية حقاً؟ على يد مَنْ، إذاً، سيوضع حدّ للاستغلال؟ إنني بهذا لا أدعو إلى احتكار الدولة للإنتاج (على وفق النمط اللينيني ـ الستاليني)، ولا أدعو إلى لبرلة اقتصاديّة فالتة. إذ لابدّ من حل توفيقيّ، أي لبرلة «موجّهة»، على نمط «الديمقراطية الموجّهة». وهذا ما لم يتطرق إليه الأيوبي، رغم اعتماده الاقتصاد السياسيّ منهجاً.

نعود ثانيةً إلى ضخامة مشروع الكتاب والمتلازمات السلبية (على قلّتها) لمثل هذا المشروع. وعلى سبيل المثال ليس صحيحاً مقارنة الإنفاقات على الجيش والتعليم والصحة في بعض البلدان العربية بالمعدّلات العالمية، لأن الأخيرة تشمل قطاعاً كبيراً من الدول الفقيرة جداً (لا تشبه العراق أو السعودية أو سوريا... إلخ). وكان الأجدر مقارنتها بدول أخرى ذوات دخول قومية قريبة من نظيراتها العربية موضوع المقارنة. ثم هناك في بعض الأحيان شيء من اللامساواة الكمية والكيفية بين الدول العربية في تقصّي تفاصيل المعلومات ومن ثَمَّ عرضها. بل حتى ضمن الدول التسع التي خصّها المؤلّف بالتركيز، ثمة تفصيل أوسع يخص به مصر دائماً (ربما لتوفر معلومات أوسع عنها لديه، أو ـ باحتمال أقل ـ لأنه مصري، وفي الحالتين لا يصحّ الانجرار وراءهما). فعند دراسة اللبرلة الاقتصاديّة والخصخصة، مثلاً، يفرد ثلاث عشرة صفحة لها (بما في ذلك سرد لأسماء الوزراء المعنيين)، بينما كان نصيب كلّ من تونس والعراق والأردن خمس صفحات والجزائر أربعاً.

وفي بعض الأحيان سيجد القارئ مساواةً ظالمةً (ربما لم يقصدها المؤلّف) بين عبد الناصر وصدّام حسين (وغيرهما) في مسألة التفرد بصنع القرارات، مع أن الواجب التاريخيّ الموضوعيّ

يقتضي عدم إغفال الفروق الآتية بين الشخصين: **(1)** في النيّات. **(2)** في الحاشية (المستوى الثقافيّ، الأخلاقي، المهني). **(3)** في الممارسات. **(4)** في العلاقات مع دول الجوار (فحتى التوتر الذي شاب علاقات عبد الناصر مع السعودية والأردن لفترة ما، كان ناجماً عن اختلاف في المقاربات السياسيّة في زمن «محاربة الاستعمار والتحرر الوطني»، ولم يتطور ـ كما في حالة صدّام ـ إلى حرب وغزو وإلغاء وجود وسيادة. **(5)** المصير الشخصي والتراث الشخصي.

وما دام الحديث عن العراق فقد لاحظتُ، في تناول الجانب الاقتصاديّ، إغفالاً لذكر أحد أهم القوانين الاقتصاديّة هو القانون رقم 80 للعام 1961 الذي صدر في عهد عبد الكريم قاسم والذي استعاد العراق بموجبه كافة أراضيه غير المُستغَلّة التي كانت مشمولة بامتيازات شركات النفط الأجنبية (99٪ من إجمالي الأراضي) وتأسيس شركة النفط الوطنية العراقية ما مهّد السبيل لإجراءات تأميم النفط بعد ذلك بإحدى عشرة سنة. ومن ناحية أخرى، فإن الجدول (3.8) الذي يبيّن، إحصائياً، الصورة العسكرية لبعض الأقطار العربية، يعطي ـ في ما يتعلق بالعراق في العام 1988 ـ رقماً هزيلاً لعدد أفراد قوى الأمن هو 4800 فرد فقط، بينما يقول في موقع آخر من الكتاب إنّ نسبة المنتسبين إلى جهاز الأمن تمثّل ربع إجمالي موظّفي الخدمة العامة (أي حوالي 200000 منتسب رسمي في أواخر الثمانينيات).

ومع ذلك، فليس لهذه الهنات أن تبخس حق الجهد العظيم الذي بذله نزيه الأيوبي ولا الكم الهائل من المعلومات المتنوعة التي ضمّتها دفتا الكتاب ولا التناول التحليليّ الموضوعيّ الشامل. وفضلاً عن هذا وذاك، لابدّ من الإشادة بالالتماعات اللغوية التي حفل بها الكتاب، تتصدرها صياغة اسم الكتاب باللغة الإنجليزية (*Over* -

(*Stating the Arab State*، هذه الصياغة التي أخفقت الترجمة العربية في نقلها، لأسباب لغوية جليّة. ومن تلك الالتماعات أيضاً:

- «تأميم الصراع الطبقيّ» و«تأميم رأس المال الأخلاقي» على يد الأنظمة الراديكالية - الشعبوية التي «أممت الاقتصاد».
- «كمن يقول للظمآن: اشرب شيئاً من الخبز».
- «الاستثناء الذي يبرهن على القاعدة».
- «البتروقراطية».
- «الأكروباتيكية السياسيّة» عند الحديث عن تقلبات السياسيّين بين أقصى اليسار وأقصى اليمين.
- التطبيق الساخر لتعبير «تلاشي الدولة» الماركسي على الوضع اللبناني في الخمسينيات. ولكن، ولأنّني لا أستطيع أن أنضو عني ثوب اختصاصي اللغوي، فلابدّ من الإشارة إلى مغالاة المؤلّف في استعمال تعبير «بصورة متزايدة» في كلّ أرجاء الكتاب ما اضطرني (خروجاً على الأمانة وانحيازاً للتنويع) إلى تشكيل ترجمته إلى: «بوتيرة متصاعدة»، «على نحو متزايد» و«بشكل مطرد»... إلخ. لكنه - مع ذلك - لم يرق إلى إفراط الروائي الإنجليزي د. هـ. لورنس في استخدامه مفردة «غريب» 410 مرات ومفردة «معتم/ مظلم» 305 مرات في روايته (**نساء عاشقات**) التي ترجمتها قبل عقدين!

وأخيراً، لن تغني كل هذه الملاحظات قطعاً عن قراءة هذا الكتاب النفيس والرجوع إليه مصدراً ثرّاً موثوقاً على امتداد زمن طويل قادم.

أمجد حسين

نيسان/ أبريل 2008

توطئة وشكر

يتناول هذا الكتاب الدولة العربية (وبشكل أعم الدولة شرق ـ الأوسطية). وهو يتبع مقاربة مستمدة من «الاقتصاد السياسيّ» بمفهومه الواسع. وبينما يقوم بإيلاء قدر خاص من الأهمية لعرض الطرق التي حلل بها المؤلّفون العرب، أنفسهم، شؤونهم السياسيّة الخاصة، فإنه يؤكّد بشكل خاص على المنظور المفاهيمي والمنظور المقارن، الأوسع نطاقاً، وبالتالي يقترح أنّ السياسة العربية يجب ألا ينظَر إليها بصفتها عربية بشكل خاص ومتفرّد.

إن المحاجَّة الرئيسيّة لهذا الكتاب هي: مع أن معظم الدول العربية دول «صلبة»، والكثير منها في واقع الحال دول «ضارية»، فإن قلة قليلة منها هي دول «قوية» حقاً. وعلى الرغم من أنها تمتلك بيروقراطيّات ضخمة وجيوشاً قوية وسجوناً قاسية، فإنها ضعيفة على نحو يدعو إلى الأسى حينما تواجه مسائل من قبيل جباية الضرائب، أو كسب الحروب، أو تشكيل قوة «هيمنة» فعلاً، أو أيديولوجيا تستطيع أن تمضي بالدولة إلى أبعد من المستوى القسريّ و«التشاركي» ومنه إلى الميدان المناقبيّ والفكريّ. إن أسباب حصول ذلك وتفاصيل خصائص هذه السيرورة ونتائجها تمثل مادة هذا الكتاب.

لقد أوليتُ اهتماماً خاصاً في هذا العمل لاثني عشر قطراً عربياً (مصر، سوريا، العراق، تونس، الأردن، المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، اليمن، لبنان والمغرب). ومن بينها اخترت التسع الأوائل لإجراء المقارنات بشكل مطّرد وشامل في جميع أرجاء الكتاب، بينما تتم الإشارات إلى الأقطار الثلاثة الأخيرة بطريقة أكثر انتقائية. وإذا ما استدعى الموضوع قيد البحث التعاطي مع دول عربية أخرى، فإننا نفعل ذلك. أمّا من خارج العالم العربيّ فقد أشرنا إلى كل من تركيا وإيران كذلك بين الحين والحين.

لقد عملتُ في الموضوع الواسع لهذا الكتاب، على نحو متقطع، خلال العشر سنوات الماضية، أو حوالي تلك المدّة. وكانت بعض المسائل الأصلية قد شرعت بالتشكّل بصفتها جزءاً من الاستعداد للتدريس في حلقة دراسية (Seminar) على مستوى الدراسات العليا حول الاقتصاد السياسيّ للشرق الأوسط بدأتُها في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس (الولايات المتحدة الأميركية) وواصلت تدريسها في جامعة إكستر (المملكة المتحدة). ولهذا يتوجب عليّ أن أتوجه بالشكر إلى تلاميذي في هذا المساق الدراسيّ على أسئلتهم الذكية، علاوةً على وجهات نظرهم التشككية إزاء محاولاتي المتواصلة لإقحام مكوّنات لا ـ سياسيّة ولا ـ شرق أوسطية في صلب ذلك المساق! أما عملية البحث التي استلزمها الإعداد لإنجاز هذا الكتاب، فقد سارت عبر السنين وفق وسائل البحث العلمي المعتادة، معززةً بزيارات متكررة ـ بمختلف أنواع الأعذار ـ للعالم العربيّ (وتركيا).

لقد كان اهتمامي الرئيسيّ هو التثبت (بالنسبة إليّ، في الأقل) من أن قضايا الشرق الأوسط قد تكون «ذات خصوصية» لكنها ليست «فريدةً» على نحو خاص. ولقد ساعدتني جولة لإلقاء المحاضرات في

الصين واليابان في 1988/ 1989، وزيارات متكررة لهذَين البلدَين في سنوات لاحقة، في أن تتثبت في ذهني فكرة أن «الثقافة» هامة لكنها ليست المتغيّر الطاغي الذي يجري تصورها به في بعض الأحيان. ولا شكّ في أن التجربة اليابانية هامة بحد ذاتها، لكن تطبيق المنظورات اليابانية على الشرق الأوسط مثير للاهتمام بشكل خاص لأنها، وكما صاغها باحث ياباني، قضية «الشرق وهو ينظر إلى الشرق».

كما ظلّ الشك يساورني بعض الوقت بأن ما يمكن للمرء أن يسمّيه على نحو فضفاض المدرسة «الأميركية اللاتينية»، خصوصاً في مرحلتها بعد ـ التبعيّة، كانت قادرة على تقديم مساحة واسعة من التبصّر للباحث في شؤون الشرق الأوسط، وبشكل خاص ـ وإن لم يكن بشكل حصري ـ حينما يتعامل مع الاقتصادات السياسيّة الأشدّ تعقيداً، مثل اقتصادات تركيا ومصر وتونس... إلخ. ولقد كافأتني الأدبيات التي تتناول أميركا اللاتينية واستجابت لفضولي. كما منحتْني زيارة قصيرة للأرجنتين والبرازيل في العام 1991 فرصة اللقاء ببعض الباحثين الأميركيين اللاتينيين الذين كنت قد قرأت لهم سابقاً ـ وبوجه خاص غييرمو أودونيل (Guillermo O'Donnell) الذي سوف يلاحظ القرّاء تأثيره القوي في تحليلي في كل أرجاء هذا الكتاب.

أنجزتُ الكتابة الفعلية لهذا العمل بشكل رئيسي في العامَين 1992 و1993. وكنت خلال السنة الدراسية 1991/ 1992 أتابع برنامج زمالة جان مونيه (Jean Monnet) في المعهد الجامعيّ الأوروبي (EUI) في فلورنسا. ومع أن بحثي هناك كان يتناول بصفة رئيسيّة شتى جوانب العلاقات الأوروبية/ الشرق ـ أوسطية ـ وهو عمل سبق نشره بصورة منفصلة[1] ـ فإن مدينة دانتي ومكيافيلي زوّدتني بفرصة

(1) Nazih N. Ayubi, ed., *Distant Neighbours: The Political Economy of European/ Middle Eastern Relations* (Reading, UK: Ithaca Press, 1994).

ثمينة لإجراء المزيد من الدراسة النظرية والمقارنة، وكذلك بمناسبة رائعة لإجراء مزيد من التفكير في أهمية أنطونيو غرامشي الذي سيتجلى لقارئ هذا الكتاب تأثيره في طريقة تفكيري. وبهذه المناسبة أود أن أتوجّه بالشكر إلى عدد من الأشخاص في (المعهد الجامعيّ الأوروبي)، بيد أنّني أودّ أن أخصّص شكري إلى سوزان سترانج (Susan Strange) وكلاوس إيدر (Klaus Eder). وخلال السنة الدراسية 1993 ـ 1994 تابعتُ برنامج زمالة هالزوورث (Hallsworth) في الاقتصاد السياسيّ في جامعة مانشستر. وهناك، في إطار قسم بحثي حكومي رصين ذي اهتمامات ممتازة ومتنوعة، استقر عزمي وشرعتُ أكتب بصورة حثيثة ـ فأكملتُ الكتاب تقريباً. ومرةً أخرى، فإنني ممتنّ لعدد من الأشخاص في مانشستر لكنني أودّ بشكل خاص أن أذكر مايكل موران (Michael Moran) وجيرنت باري (Geraint Parry).

وكما هو مُتوقَّع، فإن عدداً كبيراً من الناس ساعدني في هذا الجانب أو في غيره أثناء كتابتي هذا العمل، عادةً من خلال التشجيع والدعم المحض، أو اقتراح بعض مواد البحث أو تزويدي بها، أو من خلال التعليق على المخطوطات الأولى ذات العلاقة. وأود بهذه المناسبة أن أتقدّم بالشكر إلى كلّ من جون واتربوري (John Waterbury)، علي هـ. دسوقي، جياكومو لوتشياني (Giacomo Luciani)، ريتشارد تشابمان (Richard Chapman)، روجر أوين (Roger Owen)، سيّد يسين، ريتشارد سكلار (Richard Sklar)، بهجت كوراني، راي هاينبوش (Ray Hinnebusch)، فريد هاليداي (Fred Halliday)، عزيز العظمة، جان ليكا (Jean Leca)، سمير أمين، بيتر فون سيفرز (Peter von Sivers)، حلمي شعراوي، إيف شميل (Yves Schemeil)، مطاع صفدي، وإيلتر توران (Ilter Turan)... وأستميح العذر من أولئك الذين أكون قد سهوت عن

ذكرهم. كما زوّدني بموادّ للبحث أصدقاء وزملاء في المنظمة العربية للعلوم الإدارية في عمّان، والمعهد العربيّ للتخطيط في الكويت، ومركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجية في القاهرة.

لقد نشرتُ موادّ معيّنة من هذا الكتاب بأشكال مختلفة:

ـ أجزاء من الفصل السابع، بنسخة أسبق، في:

The Third World Quarterly, vol. 13, no. 1, 1992.

ـ وأجزاء من الفصل التاسع، بنسخة أسبق، في:

G. Luciani, ed., *The Arab State* (London: Routledge, 1990).

ـ وأجزاء من الفصل الحادي عشر، بنسخة أسبق، في:

Arab Studies Quarterly, vol. 14, nos. 3-4, 1992.

وأتوجه بالشكر للناشرين المعنيين لسماحهم بإعادة نشر هذه المواد.

وأخيراً وليس آخراً أودّ أن أعبّر عن شكري لأعضاء قسمي في جامعة إكستير (Exeter) الذين ساعدوني، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأودّ أن أخصّ بالذكر للتعبير عن امتناني مايكل راش (Michael Rush)، الباحث النزيه وصاحب الضمير الحيّ الذي كانت سياسته المتنوّرة (بصفته رئيساً للقسم) بخصوص تغيّبي، سبباً ذا شأن في إنجاز هذا العمل. كما أنّني أودّ أن أشكر بول أوكترلوني (Paul Auchterlonie) على خدماته الممتازة في المكتبة ومهارته فائقة الكفاءة في شؤون الفهرسة، وسو جاكسون (Sue Jackson) لمساعدتها القيّمة في أمور السكرتاريا.

لقد كان يساورني أمل بأن المرء كلما أنجز كتباً أكثر سهلتْ مهمته ـ ولكن ما أفدح خطأي! فإن حجم هذا العمل تحديداً، ومصادفة كتابته في وقت كانت الأعباء الإدارية والتدريسية للأكاديميين البريطانيين تتضاعف بشكل مثير للعجب، جعل من الأشهر القليلة الأخيرة من إنجاز هذا الكتاب عملاً متعباً بشكل خاص. وبهذا الصدد، فإنني مدين بامتنان متميّز لزوجتي، ليندي، لا لمساعدتها المتواصلة في الطباعة والتحرير فحسب، بل كذلك لطول أناتها وروح دعابتها خلال شتى لحظات التوتر. وهذا الكتاب، مرة أخرى، مُهدى لها.

إن طريقة كتابة الأسماء باللغة الإنجليزية هي الطريقة المعتمَدة لدى: **المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط** (*International Journal of Middle Eastern Studies*) (IJMES)، باستثناء الكلمات والأسماء التي غدتْ مألوفة بشكلها الإنجليزي (مثل Quran، Nasser، Bourguiba . . . إلخ).

نزيه ن. الأيوبي

إكستير، صيف 1994

الفصل الأول

الشرق الأوسط والجدال حول الدولة: إطار مفاهيميّ

مع أن الجميع يسمّون أنفسهم عرباً، ما السرّ إذاً أن هناك في الواقع عشرين «دولةً» عربيةً متفرقةً، تتباين كلّها تبايناً جسيماً في الحجم وفي الموارد، وأن معظمها هو من بين أصغر الدول في العالم؟ ما السبب الذي يجعل هذه «الدول» تنخرط بنشاط عارم في كمٍّ كبير من المحاولات الهادفة إلى الوحدة السياسيّة، تفشل جميعها على الدوام، الواحدة تلو الأخرى؟ ما الذي يبرّر أن تكون «الطبقة المنغلقة الحاكمة» الفعلية هي في أغلب الأحيان ذات قاعدة ضيّقة جدّاً وغير تمثيلية، على الرغم من أنّ الخطاب السياسيّ في معظم البلدان العربية قائم على أفكار عريضة أو حتى جامعة، مثل القومية أو الاشتراكية؟ لِمَ إذاً، وعلى الرغم من امتلاكها أجهزةً بيروقراطيّةً وجيوشاً وقوى أمنيةً كبيرةً ومتواصلة الاتساع، تخفق في «النفاذ» في المجتمع في مجالات مثل الضرائب وفرض القانون؟ لماذا تبدو هذه الدول قادرةً، وبيسر كبير، على أن تتقلب في تحالفاتها الإقليمية والدولية (على سبيل المثال: بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة)؟ لماذا تبدو قادرةً، بين ليلة وضحاها، على إتيان انقلابات

كاملة في السياسة الداخلية (مثلاً: من الاشتراكية إلى الليبرالية الاقتصاديّة، وبالعكس)؟

هي ذي بعض الأسئلة التي أثمرتْ فكرة كتابة هذه الدراسة المقارنة عن السياسة العربية.

إن الأسلوب المقارن ينطوي على ممارسة توليفية، في التعميم وفي التخصيص معاً (ما يجعله عرضةً للنقد من جانب علماء التنظير والمؤرّخين معاً). إن التعميم مسألة إلزامية، لكن الواجب يقتضي ألاّ يكون كاسحاً بحيث يؤدّي إلى محو السمات التاريخية المميزة لـ «حالات» شتى. أما التخصيص فهو الآخر مهمّ، ولكن يجدر ألاّ يكون على درجة من التطرّف بحيث يحيل كل مثال إلى «حالة خاصة» غير قادرة على تزويدنا بمعلومات تتجاوز محيط «جوهرها» الخاص بها. وسيحاول الكتاب إيجاد توازن معيّن بين هذين الاعتبارين. وإذا حدث ميل بسيط ما، فقد يكون هذا الميل باتجاه عملية الإحالة إلى المفاهيم وعملية التعميم، ما دمتُ أنا مقتنعاً بأن الأعمال التي تقوم على التوليف المقارن (مع استثناءات قليلة مثل هدسون (Hudson) (1977))، بيل وليدن (Bill and Leiden), 1984))، بيل وسبرينغبورغ (Bill and Springborg), 1990))، ريتشاردز وواتربوري (Richards and Waterbury) (1990)، وأوين (Owen), 1992)، وإلى حدّ ما مجلدات لوتشياني (Luciani) التي بلغتْ ذروتها في **لوتشياني** (1990b))، لاتزال قاصرةً بصورة تدعو إلى الأسى، مع أن ثمة عدداً معقولاً من الدراسات الجيّدة لبلدان الشرق الأوسط في متناول اليد الآن. إلا أن كتاب بروملي (Bromley) الثمين (1994) الذي صادف نشره إتمام هذا الكتاب، يحتوي على منهج (مبنيّ على أساس الاقتصاد السياسيّ) شبيه إلى حدّ ما بالعمل الذي بين أيديكم، مع أنه يختلف في المدى ويقتصر على المصادر والمناقشات الغربية (لا الاستشراقية، على نحو مؤكّد).

وفي محاولة للتعامل مع الموضوع، فقد توسّعتُ في تلقّي معلوماتي من خلال منهج قائم على «الاقتصاد السياسيّ» دون أن أتجاوز، في واقع الحال، أهمية «الثقافة السياسيّة». وقد أمكن ذلك من خلال تطوير إطار مفاهيميّ بسيط، وإن كان غير اعتياديّ في بعض الوجوه، تبرز فيه بجلاء كبير مفاهيم من قبيل «التمفصل»، «اللاتوافق»، و«التعويض». وفي اعتقادي أن بالإمكان، بمساعدة مثل هذه المفاهيم، التوفيق بين مناهج «الاقتصاد السياسيّ» ومناهج «الثقافة السياسيّة» وألاّ تظل هناك حاجة إلى النظر إليهما بصفتهما متعارضين تعارضاً حتميّاً. وهكذا يمكن لكتابات المؤلّفين العرب حول سياسات أقطارهم أن تتوقف عن كونها محض بيانات عن الاختلاف وعلامات على الغرابة الشديدة، بل يمكن توحيدها لتغدو أدبيات علم ـ اجتماعيّة جامعة بدرجة أكبر.

ذلك أن هذا الكتاب يستهدف غرضَين يبدوان متناقضَين: الأول وضع الشرق الأوسط (وبتخصيص أشدّ، العالم العربيّ) ضمن إطار نظريّ ومقارن يتجنب الادّعاء (الاستشراقيّ/ الأصوليّ) بخصوصيته وفرادته الكاملَتين (هاليداي، 1993). وكما تساءل عالم اجتماع دون أن يسعى إلى إجابة عن سؤاله: «هل مازالت السياسة العربية عربية؟ (غرين (Green)، 1986)، وكما استنتج عالم اجتماع آخر: لماذا يتوجب على المرء دائماً أن يبحث عن أسباب خاصة لتفسير الأشياء التي تحدث في الشرق الأوسط؟ (جيلسنن (Gilsenan)، 1991 : 30ـ31)[1]. أمّا الغرض

[تم توثيق هوامش الكتاب طبقاً للكتاب الأصلي، فوضعت السنة ثم أرقام الصفحات للمرجع المذكور، والهوامش المشار إليها بأرقام تسلسلية هي من أصل الكتاب، أما المشار إليها بعلامة (*) فهي من وضع المترجم].

(1) «لقد سئلتُ ألف مرة أن أقدم تفسيراً ثقافياً عميقاً لجميع أشكال الفروق العميقة «بيننا وبينهم»». والآن، بصفتي ذلك الكائن الملتبس، أحد المختصين بشؤون الشرق الأوسط... فإن لدي مصلحة راسخة فعلياً في التحدث عن الخصوصيات التاريخية =

الثاني فهو الاعتماد بقدر الإمكان على الأدبيات التي كتبها الباحثون العرب أنفسهم حول مجتمعاتهم وأشكال حكمهم هم. إن هذين الغرضين ليسا متناقضين على النحو الذي قد يظهران به من النظرة الأولى: فإن هدفنا هو أن نبيّن أن العالم العربيّ ومنطقة الشرق الأوسط، على الرغم من امتلاكهما خصوصيةً خاصةً بهما (وهنا، فإنني أتجنب عن عمد الحديث عن «الأصالة»)، قادران كذلك ـ حتى حينما يحللهما مفكروهما ـ على أن يُفهما وفق المقولات النظرية «العلم ـ اجتماعيّة» الجامعة[2].

إن التغطية التي ينهض بها هذا الكتاب تتقدم على هيئة دوائر متسعة. ويجري تصوير «اللُّبّ» بتسعة أقطار تتمّ تغطيتها تفصيلياً في مجرى الكتاب بكامله، وقد اختيرت لتمثل «فئات» هامة للدولة العربية (وهي مصر، سوريا، العراق، المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، تونس والجزائر). ويجري التعامل مع أقطار عربية أخرى (مثلاً: المغرب، لبنان، اليمن) حينما يستدعي الموضوع الذي يدور النقاش حوله التطرق إليها بصفتها حالات ممثّلة. أمّا من خارج العالم العربيّ فإن تركيا سيُشار إليها بصفتها عاملاً مؤثراً من الناحية التاريخية (من خلال

= والسوسيولوجية. إن هذه موجودة على نحو مؤكّد. ولكن، وفي جميع المناسبات تقريباً، بدت لي الإجابات في الواقع أنها لا تستلزم أي رؤية خاصة في الخصوصيات الثقافية الفريدة. بل، على وجه أصح، يظهر أنها تستلزم محاولة أمينة نسبياً لقراءة سياسية للحالة بدلاً من الاستشهاد بوضع ما ثقافي أو ذهني مفترض».

(2) تتأتى خصوصية الشرق الأوسط من عدد من العوامل منها على وجه خاص: **1** ـ إيكولوجيا المنطقة القاحلة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية المهمة. **2** ـ هيمنة الإسلام ديناً وطريقة في الحياة. **3** ـ القرب المكاني من أوروبا وما يستتبعه من حساسيات وإمكانات التعرض لاعتداءات الأعداء. **4** ـ الدور الحاسم (الاقتصادي والاجتماعي والسياسي) الذي لعبه النفط في العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص لا الحصر في البلدان المصدِّرة للنفط في المنطقة.

الصلة العثمانية)، بالإضافة إلى كونها تشكل حالة مقارنة مثيرة للاهتمام (بالنسبة إلى مواضيع مثل الدولتية (étatisme)، والشعبوية... إلخ). كما سيشار إلى إيران بين الحين والحين. ولهذا، فإنّ هذا الكتاب قائم على موازنة دقيقة معيّنة بين دراسات الحالات من جهة، والمقارنات والتعميمات من الجهة الأخرى.

إنّ هذه الدراسة، بمعنى من المعاني، دراسة استكشافية: فهي لا تحاول تقديم تغطية شاملة لأيّ قطر معيّن أو موضوع معيّن بقدر محاولتها استكشاف الكيفية التي يمكن أن يُدرَس بها هذان على ضوء مقولات مفاهيمية معيّنة لا تنشأ من فردانية فلسفية ـ اجتماعيّة مفترَضة (لم ترسِّخ نفسها في الشرق الأوسط بَعد) ولا من «جوهر» ثقافيّ متخيَّل (لا يتغير).

قد يستدعي عنوان الكتاب شيئاً من التوضيح. فالمقصود بـ «تضخيم» الدولة العربية هنا أنه ينطوي على مسألتَين نظريَتين. تستهدف الأولى تبيان وتفسير توسّع الدولة اللافت للنظر من الناحية الكمية الذي حصل خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة(*)، وذلك من خلال التوسع لا في الرفاه الاجتماعيّ والتصنيع الحكوميّين فقط، بل كذلك في مجال العاملين في القطاع العام والمؤسسات العامة والإنفاق العامّ... إلخ. إنّ عملية توسّع كل من حجم ماكنة الدولة ودور الدولة في الاقتصاد والمجتمع هي التي يصفها عادة مصطلح «الدولتية». واستخدامي لتعبير «تضخيم» في هذا السياق يماثل مفردة/ مفهوم «التضخم الوظيفي» الدارج، وهو قريب إلى حدّ مقبول من مفهوم «الدولة مفرطة النمو»، لحمزة علوي (1979). وفضلاً عن ذلك، ففي أحيان كثيرة تكون الدولة العربية «مضخَّمة»

(*) أُنجزتْ كتابة الكتاب في أواسط العام 1994.

بمعنى أنها مفرطة في الانتشار أو مفرطة في التمدّد. ويصدق هذا بوجه خاص على الأنظمة الشعبوية التي تحاول أن تنتهج سياسات إنمائية وسياسات رفاه اجتماعيّ في الوقت نفسه.

ومن باب المفارقة والتضاد، فالمقصود بـ «تضخيم» الدولة العربية كذلك أنه ينطوي على معنى أنّ ثمة مغالاة في تقدير قوة هذه الدولة وفعاليتها وأهميتها الحقيقية. إن الدولة العربية ليست نموّاً طبيعيّاً من رحم تاريخها الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ أو تقاليدها الثقافيّة والفكرية الخاصة بها، إنها دولة «ضارية»، كثيراً ما كانت تلجأ إلى القسر الفج في سبيل المحافظة على نفسها، لكنها ليست دولةً «قوية» لأنها: (أ) تفتقر ـ بدرجات متفاوتة طبعاً ـ إلى «قوة البنية التحتية» (مان (Mann)، 1986a) التي تمكّن الدول من النفاذ في المجتمع بشكل فعال من خلال آليات على شاكلة الضرائب مثلاً، و(ب) تفتقر إلى الهيمنة الأيديولوجية (بالمعنى الغرامشياني)(*) التي من شأنها أن تجعلها قادرة على تشكيل كتلة اجتماعيّة «تاريخية» تتقبل شرعية الطبقة الحاكمة.

وبسبب من الطبيعة «المتمفصلة» للتشكيلات الاجتماعيّة الشرق ـ أوسطية (وهي ظاهرة سيجري تفصيلها في ثنايا هذا الكتاب)، فإنّ سياستها هي الأخرى تميل إلى اتخاذ شكل متمفصل، يتمثل في شتى درجات «التشاركية» وتجلياتها، وينشأ هذا من حقيقة أن هذه المجتمعات لم تتطور فيها «الفردانية الفلسفية» ولا الطبقات الاجتماعيّة تطوراً جيداً يسمح بظهور سياسة كالتي نراها في المجتمعات الغربية الرأسماليّة. وكما هو الحال في التشاركية عموماً،

(*) نسبة إلى أنطونيو غرامشي (1891-1937) (Gramsci) الكاتب السياسي والاجتماعي المعروف.

فإن التشاركية الشرق ـ أوسطية تتراوح ما بين فئة أكثر «عضويةً»، تضامنيةً وجماعيّةً في طرف من الطيف، وفئة أكثر تنظيماً مبنية على أساس المصالح، وشعبوية/ تعبوية، في الطرف الآخر. وتشكل المملكة العربية السعودية والملكيات القائمة على أساس القرابة في الخليج أمثلة على الفئة الأولى، وتمثّل مصر والجمهوريات المتّسمة أحياناً بالراديكالية والشعبوية الفئة الثانية.

ومع ذلك، وكما لاحظ بألمعية غ. أودونيل (G. O'Donnel) (1977)، فإن التشاركية ليست «دولتية» فحسب، بل «تخصيصية» كذلك، أي إنها تسمح للمصالح الخاصة أن تشق لها مسارب داخل جهاز الدولة. فإن الموجة الأخيرة باتجاه «الخصخصة» بصفتها جزءاً من إعادة هيكلة الاقتصاد في الشرق الأوسط تتواكب مع عملية أوسع لإعادة النظر في العلاقة ما بين الدولة والمجتمع المدني. وضمن عملية إعادة النظر هذه فإن ثنائية العام/ الخاص لم تعد تتعلق بملكية وسائل الإنتاج فقط، بل إنها تمسّ كذلك القواعد الأخلاقية والفضاء الاجتماعيّ، في الوقت الذي تعلن فيه قوى الإسلام السياسيّ أن ميدان الأخلاق هذا ميدان «عام»، وذلك لغرض النضال ضدّ دولة قد أَعلنتْ ـ ربما زمناً أطول ممّا ينبغي (وبلا نجاح) ـ أن الميدان الاقتصاديّ برمته شأن «عام».

الجدال حول الدولة

على امتداد العقد الماضي أو حوالي ذلك، وقع تطوران متناقضان ظاهرياً: على الصعيد الفكريّ، كان علماء السياسة والاجتماع منهمكين في «إعادة الدولة إلى الساحة» بصفتها مفهوماً تحليلياً رئيسياً (وهو مفهوم كان بريقه قد خبا، كما يبدو، وذلك بصفة رئيسيّة جرّاء تأثير المدرسة السلوكية الأميركية). بينما، على صعيد الحياة السياسيّة والاقتصاديّة الحقيقية، كان هنالك كمّ كبير من

الحديث حول «التقليل من دور الدولة» (moins d'état) وحول «إزاحة الدولة عن كواهلنا».

في العالم المندمج بصورة مطردة (من حيث الأسواق ومن حيث الاتصالات) الذي نعيش فيه، كان لهذين التطورين (الفكريّ والاقتصاديّ ـ السياسيّ) تأثير تجاوز مكان ولادتهما الأصليّ في البلدان الرأسماليّة المتقدمة «المركزية». ولقد شمل هذا، بطبيعة الحال منطقة الشرق الأوسط.

لقد شرع الاهتمام بالدولة ودورها في المجتمع والاقتصاد بالنمو في أوساط المفكرين العرب في ثمانينيّات القرن العشرين. وكانت الدولة قد ظهرتْ في العالم العربيّ في وقت لم يكن المفكرون العرب يُبدون فيه اهتماماً حقيقياً بتطورها ـ فقد كان أغلبهم مشغولاً إمّا بـ «الأمة (umma) الإسلامية» أو بـ «القومية العربية»، ولم تكن تشغلهم الدولة الإقليمية (القطرية) البيروقراطيّة بحدّ ذاتها. وباستثناء حالات جزئية قليلة (وبوجه خاص مصر والمغرب وتونس وعمان واليمن وتركيا) فإن الدولة ـ مفهوماً ومؤسسة ـ كانت مدخلاً متأخراً في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن معظم الأقطار الشرق ـ أوسطية قد نجحت في الحفاظ على «دولها» المؤسَّسة حديثاً، وإن لم يكن ذلك بلا معاناة ثقافية واجتماعيّة، بينما توسّعت ماكنات الدولة على نحو استثنائيّ للغاية من حيث حجمها ومداها الوظيفيّ. ولم يحدث إلاّ مؤخراً أن تمّ الانتباه، جزئياً، إلى هذا الإهمال الفكريّ لظاهرة الدولة، ولهذا فإن مساهمة المؤلّفين باللغة العربية في هذا الحقل جديرة حقاً بالمراجعة والنقد ـ وهو ما سنحاول أن نفعله في هذا الكتاب.

مع أن معظم أشكال الحكم في عالمنا الحاضر توصف عادة بأنها «دول»، فإن مفهوم الدولة المألوف لدى علماء السياسة لا يمكن أن يُعزَل بسهولة عن التطورات القومية والتنظيمية التي حدثتْ في

أوروبا خلال الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين، أو عن أفكار المفكرين الرئيسيين مثل مكيافيلي (Machiavelli)، بودان (Bodin)، هوبز (Hobbes)، وهيغل[3]، ولقد كان هيغل، على وجه الخصوص، هو الأوسع تأثيراً، وبقي المفهوم الهيغلي للدولة بصفتها تعبيراً معنويّاً عن انتصار الوحدة على الاختلاف، والعامّ على الخاصّ، والمصلحة العامة على الخاصة - إلى أن تحداه ماركس (Marx) في عدد من آرائه في القرن التاسع عشر (هيلد (Held)، 1983: 1 - 58).

من الجانب الآخر، رأى ماركس أن هذا لم يكن سوى مفهوم الدولة هي عن نفسها. وفي واقع الحال كان جهاز الدولة كياناً مميزاً يمكن تمييزه، إنما لم يكن بالإمكان فصله عن المجتمع عامةً. وبالنسبة إلى ماركس تبدو الدولة بصفتَين مختلفتَين: إما (كما جاء في «البيان الشيوعي») أنّها عبارة عن لجنة تنفيذية لإدارة الشؤون الجمعية للبورجوازية، وهي بهذه الصفة انعكاس مباشر لمصالح هذه الطبقة، أو (كما كان شأن حركة لويس نابليون الانقلابية في الثامن عشر من برومير)[*] أنها كانت جهازاً مستقلاً كان فعله يتراوح بين موازنة المصالح القائمة في المجتمع ودعم المصالح «الطفيلية» لرجالات الدولة أنفسهم (درابر (Draper)، 1977). إذاً، هناك لدى ماركس مفهومان للدولة متناقضان ضمنياً: الأول (ذرائعي، ذو توجّه يركّز على المدخلات) ينظر إلى الدولة بصفتها انعكاساً للمجتمع،

---

(3) ليس واضحاً بشكل دقيق متى تمّ التحول في دلالة ألفاظ المكانة (Status)، الطبقة الوراثية (Stand)، الموقع (Estate)، لتصبح دولة (Staat, stato, état, state, estado) . . . إلخ. حتّى هوبز كان لايزال يستخدم (State)، بصفتها مرادفة لكلمة (Civitas) و(Commonwealth)، وتعامل مع المفردة وفق الاستعمال المجازي للجسم (لوهمان (Luhman)، 1990: 129-135).

(*) برومير: هو الشهر الثاني في التقويم الجمهوري الفرنسي، والإشارة هنا إلى انقلاب العام 1799.

وخصوصاً واقعه الطبقيّ (الماركسية من النمط رقم 1). والثاني ينظر إلى الدولة بصفتها كياناً ذا استقلالية نسبية، موجوداً ضمن المجتمع، قادراً على تشكيل الأحداث داخله (الماركسية من النمط رقم 2) (بادي وبيرنباوم (Badie and Birnbaum)، 1983: 3 ـ 11).

إن تناقضاً كهذا قد فتح باب النقاش أمام مختلف الماركسيين حول الطريقة الأوثق صلة لخلق مفهوم للدولة. وفي رأيي أن أنطونيو غرامشي كان الشخصية الرئيسيّة في ذلك النقاش. ونظراً لتأثير أفكار غرامشي على أجزاء كبيرة من التحليل الوارد في هذا الكتاب، فقد يكون من المناسب في هذه المرحلة إلقاء نظرةٍ سريعة جداً على «نظريته» حول الدولة.

قام غرامشي، بعدة طرق، بمَلْء الفجوات الموجودة في نظرية ماركس في السياسة. وإن آراءه تفترق عن الفرضية الماركسية «العلمية» التقليديّة التي تقول بأن «القاعدة هي التي تحدد شكل الوعي»، وتقيم بدلاً عنها الفرضية القائلة بأن «القاعدة هي التي تحدد أشكال الوعي الممكنة» (فيميا (Femia)، 1975: 38). وبالنسبة إلى غرامشي إن الدولة هي «المجمع الكامل للنشاطات العملية والنظرية التي لا تقوم الطبقة الحاكمة بواسطتها بتبرير وإدامة سيطرتها فحسب، بل إنها تسعى إلى كسب الموافقة الفاعلة لأولئك الذين تحكمهم» (غرامشي (Gramsci)، 1971: 244).

لقد جرت العادة طبعاً على التحدث عن الدولة بمفردات السلطة (القوة القاهرة) (Power) منذ كتاب بوتيرو (Botero) الموسوم، **سبب وجود الدولة** (*Della Ragion di Stato*)، وكتاب **الأمير** (*II Principe*) لمكيافيلي. «إن فكرة وجود بنيةٍ لا شخصية لبَسْطِ السيطرة تدعى الدولة، وهي لبّ السياسة، هي فكرة راسخة رسوخاً عميقاً في أساليب تفكيرنا بحيثُ إنَّ أيّ تصور آخر للدولة يبدو مناقضاً للبديهة

وغير قابل للتصديق» (فيرولي (Viroli)، 1992 : 3، 126 وما يليها، 178، 281 ـ 285). بل إن تعبير فيبر[*] (Weber) المحتفى به كثيراً قائم هو الآخر على أساس السلطة (القوة القاهرة)، حتّى ولو كانت قوة مخفّفة: «إن الدولة جماعة بشرية تدّعي (بنجاح) حق احتكار الاستخدام الشرعيّ لوسائل العنف ضمن إقليم معيّن» (غيرث ورايت ميلز (Gerth and Wright Mills)، 1970 : 77 ـ 79). ولا شكّ أن مفهوم فيبر حول السيطرة بصفتها أساس الدولة يجري تخفيفه بمفهومه عن «الشرعية»: «من الناحية المبدئية، هنالك ثلاثة تبريرات داخلية، وبالتالي فهي شرعنات أساسية للسيطرة» ـ «تقليدية»، «كاريزمية»، و«قانونيّة» (المصدر نفسه).

بالنسبة إلى غرامشي، إن «السيطرة» بصفتها مكوّناً أساسياً من مكوّنات الدولة هي الأخرى يجري تخفيفها، وفي هذه الحالة من خلال «الهيمنة» ـ وهو مفهوم أكثر شمولاً بقدر أكبر، وأقل قانونيّةً من الشرعية. إن كلمة (Egemonia) ذات الأصل الإغريقي لاتزال من حسن الحظ، قائمةً هي الأخرى (على الأرجح من الجذر نفسه) في اللغة العربية الكلاسيكية والحديثة، تحت اسم «هيمنة». وبالإضافة إلى ذلك، فمن الجائز أن يكون بعض من ظلال معاني المفهوم نفسه قد جرى التنبّؤ به في مفهوم «الالتحام» لدى ابن خلدون الذي يضيف التكامل الاجتماعيّ والتماسك الأيديولوجي (نبوّة أو عقيدة صالحة) إلى القدرة المادية الطاغية (الغُلب) للدولة. واستناداً إلى ابن خلدون في (مقدمته): «إن السلطة الطبيعية مُستمدَّة من شعور جمعيّ (العصبية)، (يجري اكتسابه) من خلال الاكتساح الدائم للأطراف المنافسة. ومع ذلك فإنّ شرط دوام هذه السلطة هو في التحام الأطراف الخاضعة مع المجموعة التي تسيطر على القيادة (مقتبَس

(*) ماكس فيبر (1841-1920): عالم الاجتماع المعروف.

في: سلامة (Salamé)، 1987: 208، قارن أيضاً قربان (Qurban)، 1984: 309 ـ 355)[4].

يطوّر غرامشي مفهوم الهيمنة من ماركس ولينين ويجعله مكوِّناً جوهرياً من مكوِّنات مفهومه عن الدولة، وهو مفهوم لا يغايره بصورة حادة مع المجتمع المدني. إنه يدمج جهاز الهيمنة بالدولة، وبذلك يوسِّعه ليتجاوز المفهوم الماركسي ـ اللينيني بصفتها أداة قسر بيد البورجوازية (كارنوي (Carnoy)، 1984: 72 وما يليها). هكذا، فاستناداً إلى غرامشي «إن الفكرة العامة للدولة تضمّ عناصر يجب إرجاعها إلى فكرة المجتمع المدني (بمعنى أن للمرء أن يقول بأن الدولة = المجتمع السياسيّ + المجتمع المدني. وبكلمة أخرى: الهيمنة محمية بدرع القسر)» (غرامشي، 1971: 263). وكما يوضح مارتن كارنوي (Martin Carnoy)، فإن غرامشي أدرك أَنّ الطبقة المسيطرة لم تكن مضطرةً إلى الاعتماد بشكل منفرد على القوة القسرية للدولة ولا حتى على قوتها الاقتصاديّة المباشرة على الحكم، بل كان بالإمكان من خلال هيمنتها المعبّر عنها في المجتمع المدني وفي الدولة، إقناع المحكومين بقبول منظومة معتقدات الطبقة الحاكمة وأن يشاركوها قيَمَها الاجتماعيّة والثقافيّة والأخلاقية (كارنوي، 1984: 87).

---

(4) إن هذا شبيه إلى حدّ ما بتمييز ابن خلدون، في ما له علاقة بتشكيل الجماعة السياسية، بين نموذجين للنفوذ أو الوازع: (wazi') نموذج «خارجي/ موضوعي» قائم على عوائق قسرية، ونموذج «داخلي/ ذاتي» قائم على الباعث (الديني): Abd al-Salam, 1985, pp. 88-96, and Al-Jabiri, 1982a, pp. 472 -473.

إن هذا هو أقرب ما يجده المرء في الأدبيات التقليدية إلى التمييز بين «الحوافز» و«الباعث». أما كلمة الوازع (wazi') فتكاد ترجمتها أن تكون متعذرة ـ وعليه فإن استعمال كلمة «النفوذ» الإنجليزية (influence) هنا استعمال تقريبي جداً.

إن الطبقة تغدو مهيمنة بطريقتين: «القيادة» و«السيطرة». «إنها تقود الطبقات الحليفة لها وتسيطر على الطبقات العدوة لها» (غرامشي، 1971: 55 ـ 57، هامش 5).

وكما تبيّن كريستين بوسي ـ غلوكسمان (Christine Buci-Glucksmann) (1980) على نحو صائب، فإن مفهوم الهيمنة لا يمكن اختزاله إلى الفكرة الماركسية القائلة بالأيديولوجيا المسيطرة، أو إلى فكرة فيبر حول إشكالية آليات الشرعية التي تجمع العنف مع أغراض التكامل الاجتماعيّ. وفي حالة وجود هيمنة ناجحة فإن طبقةً واحدةً ستقود المجتمع إلى أمام:

إن «جاذبيتها» للطبقات الحليفة (بل حتى العدوة) ليست فقط جاذبيةً سلبيةً بل فاعلة. فهي لا تعتمد على الآليات البسيطة للقسر الإداريّ والكبح، بل إنها لا تُستنفَد في آليات الفرض الأيديولوجي، أو الإخضاع الأيديولوجي («ألتوسير» (Althusser))، أو في الشرعنة بواسطة العنف الرمزيّ («بورديو» (Bourdieu)). وبكلمة أصحّ، فمنذ اللحظة التي تصبح فيها الهيمنة ببساطة العنصر الداعم للعنف، بل ما هو أسوأ من ذلك، حين لا يتمّ الحصول عليها إلاّ من خلال العنف (حالة الفاشية حيث «لا سبيل إلى الحصول على الرضى إلاّ باستعمال الهراوة»)، فإن هذه الهيمنة لن تَعودَ في واقع الأمر مضمونة (كريستين بوسي ـ غلوكسمان، 1980: 56 ـ 58).

إن مفهوم غرامشي للهيمنة أوسع من مفهوم فيبر للشرعية لأنه لا يقيّد نفسه بالعمليّات التي يتمّ بموجبها قبول وكلاء النظام للبنى السياسيّة، بل يبحث كذلك في ميدان الرضى الثقافيّ والأيديولوجيّ، ويشدّد على دور الدولة بصفتها مربياً (غرامشي، 1987: 187 ـ 188). إن ما يطلق عليها غرامشي اسم «الدولة البوليسية» و«الدولة التشاركية» (أي الدولة بمفهوم وظائفها في فرض «القانون والنظام» والدولة

بمفهوم مصالحها ووظائفها الاقتصاديّة) إنَّما هي ببساطة مرحلة بدائية وضيِّقة أكثر من كونها مرحلة معقدة من مراحل تشكيل الدولة وتطورها (كريستين بوسي ـ غلوكسمان، 1980: 69 وما يليها، 89 وما يليها). وبالمقابل، فإن مفهوم غرامشي حول «الدولة التكاملية» أو «الدولة بمجموعها الكلّي» (Lo stato integrale)، ليس مقتصراً على الحكومة لكنه يشمل جوانب معينة من المجتمع المدنيّ، وهو مفهوم قائم على الهيمنة والقيادة. وعليه، فإن مفهوم «الدولة التكاملية» غالباً ما يربَط بمفهوم «الدولة الأخلاقية» أو الدولة بصفتها مربياً ـ من خلال المدارس والمحاكم (المصدر نفسه، ص 127 وما يليها). وكما صاغها لاكلو وموف (Laclau and Mouffe):

«في الحراك من المستوى «السياسيّ» إلى المستوى «الفكريّ والأخلاقيّ» يقع التحول الحاسم باتجاه مفهوم للهيمنة يتجاوز «التحالفات الطبقيّة». فبينما يكون بالإمكان إقامة قيادة سياسيّة على أساس من التلاقي الظرفيّ للمصالح تحتفظ فيه القطاعات المشارِكة بهويتها المستقلة، فإن القيادة الأخلاقية والفكرية تستلزم أن يتشارك عدد من القطاعات في مجموعة موحَّدة من «الأفكار» و«القيم» (لاكلو وموف، 1985: 66 ـ 67).

تبدو الدولة المعاصرة في الشرق الأوسط متوافقةً مع فئتَي «الدولة البوليسية» و«الدولة التشاركية» لغرامشي. إن مظاهر «الدولة البوليسية» في الشرق الأوسط جليةٌ لعيان معظم المراقبين بصورة وافية. أمّا بالنسبة إلى الجوانب التشاركية للدولة فإن من شأن القطعة الآتية المقتبسة من ك. بوسي ـ غلوكسمان أن تكون ذات صلة وثيقة بالشرق الأوسط:

«إن المرحلة الاقتصاديّة ـ التشاركية للدولة مرحلة أطول زمناً بحكم الضرورة... وذلك كلّما كان المجتمع المدني أكثر «هلاميةً»

وأقلّ تطوراً. آنذاك تضطر الدولة إلى أن تلعب دوراً قيادياً في عملية التطور الاجتماعيّ، ويحدث هذا في غياب التقاليد الديمقراطية الأسبق زمناً. وحينما يكتب غرامشي كيف «كانت في روسيا الدولة كل شيء، وكان المجتمع المدنيّ بدئياً وهلامياً» فإن من الضروري أن يُضاف إلى ذلك، وعلى وجه التحديد، أنّ الدولة، ولأنها كانت كلّ شيء (سلطويةً، قيصريةً)، لم يكن بإمكانها أن تكون دولةً تكامليةً على وفق مفهوم غرامشي. إن التوحد الطبقيّ من النمط السلطويّ والبيروقراطيّ لا يمكن عدّه علامةً من علامات القوة (الاتساع الشامل)، بل إنه علامة ضعف» (بوسي ـ غلوكسمان، 1980: 284 وما يليها).

وعليه، فثمة مرحلة «ذات توجه إنتاجي» حتمية، قد تنحو حتى باتجاه نوع ما من أنواع «التوجه نحو الدولة الخاصة» (أي: إنّ لكل مجموعة اجتماعيّة معيّنة موقفاً تجاه دولتها الخاصة بها) .لكن الانتقال من هذه المرحلة إلى دولة تكاملية يجب أن يتمّ من خلال الهيمنة ـ أي من خلال علاقات قائمة على جميع مستويات المجتمع من المصنع إلى المدرسة، تستهدف خلق نمط ومستوى جديدَين للحضارة (غرامشي، 1987: 186 ـ 188). وفي نظر غرامشي إن خلق دولة تكاملية ذات طبقة قائدة أو «موجِّهة» (dirigente) يعادل خلق نظرة إلى العالم (Weltanschauung) (غرامشي، 1971: 381). وتتحقق الهيمنة، حينما تتغلغل هذه «النظرة للعالم»، على يد وكالات السيطرة الأيديولوجية والروابط المجتمعيّة، في كلّ مناحي الحياة اليومية بحيث تتقبل الجماهير الواسعة في دواخلها هذا الوعي السائد ليصبح جزءاً من «فطرتها السليمة» (بوغز (Boggs)، 1976: 39). ويكون بلوغ ذلك عادة من خلال تفاعل جدلي بين البنية التحتية والبنية الفوقية، بين الموضوعيّ والذاتي، متجلياً في خلق كتلة

اجتماعيّة ـ سياسيّة، أو كما يسميها غرامشي كتلة تاريخية (blocco storico). إن هذه الكتلة «هي شكل ظرفيّ، مركّب اجتماعيّاً، من أشكال التوافق بين الميادين الاقتصاديّة والسياسيّة والأيديولوجية للتشكيلة الاجتماعيّة (مع) تأكيد مضاد للاختزال على خصوصية «الوطنية ـ الشعبية» و«الديمقراطية ـ الشعبية»، على النقيض الحادّ من المطالب والصراعات الطبقيّة» (جيسوب (Jessop)، 1982 : 209).

لقد تمّ تطوير وتوسيع أفكار غرامشي عن الدولة على يد عدد من المفكرين منهم على وجه الخصوص ألتوسير وبولانتزاس (Poulantzas) (انظر كارنوي، 1984، الفصل 4، والمراجع المذكورة). وبالنسبة إلى أغراضنا، فإن الفكرة الأكثر نفعاً التي نستعيرها من ألتوسير هي مفهومه حول «الأجهزة الأيديولوجية للدولة». أما بولانتزاس فهو أكثر تعقيداً وتطوراً، غير أن مفهومه عن الدولة بصفتها الرأسماليّ الأكثر عقلانيةً لا يمتّ بصلة محددة إلى البلدان النامية (قبل ـ الرأسماليّة، أو الرأسماليّة المبكرة) (وإن لزم الأمر فإن مفهومه صالح للتطبيق على الدول الرأسماليّة). أما ما هو أكثر نفعاً بالنسبة إلى أغراضنا فهو تطويره لمفهوم «الاستقلال الذاتيّ النسبيّ» للدولة وفكرته عن الدولة بصفتها ساحةً للتنافس والصراع ما بين شتى «الأجزاء الطبقيّة» للبورجوازية (انظر على سبيل المثال بولانتزاس، 1971، وقارن النقد الذي كتبه ميليباند (Miliband)، 1983).

وفي الوقت الذي أستفيد أنا فيه من أناس أمثال بولانتزاس، فإنني أجد أن التنقيب المباشر في ما كتبه غرامشي يؤتي في أغلب الأحيان أُكلاً أكثر، ولربما يُعزى هذا إلى حقيقة أن غرامشي قد جاء أصلاً من سردينيا المتخلفة وعاش في إيطاليا في فترة من الرأسماليّة المبكّرة (نسبياً) المقرونة مدةً من الزمن بالفاشية (وهو جوّ يذكّرنا

بالوضع القائم في الكثير من الأقطار شبه الأطرافية وبعض الأقطار الأطرافية في يومنا الحاضر) أو، بمعنى معيّن من المعاني، يمكن أن يُعَدّ غرامشي «منظِّراً أصيلاً واستراتيجياً سياسيّاً لـ (النمو غير المتكافئ)» (لاكلاو وموف، 1985 : 65 ـ 66). كما أنَّ صلته بالموضوع قد تُعزى إلى حساسيته الاستثنائية تجاه القضايا الثقافيّة (بما في ذلك دور الإنتلجنسيا)، تلك القضايا التي تكتسب أهمية قصوى في الشرق الأوسط. أم تُرى أن سبب ذلك ببساطة يعود إلى عبقرية الرجل الفكرية المحصنة وخصوبة تفكيره؟ (دايفدسون، 1977).

ليس معنى هذا أن أدبيات غرامشي قد استُخدِمتْ فعلاً لأغراض دراسة السياسة العربية. ففي حين أن ثمة في الوقت الحاضر حبّ استطلاع لا سبيل لإنكاره في أوساط الباحثين العرب والغربيين حول صلة غرامشي بذلك الجزء من العالم (قارن على سبيل المثال زريق، 1981، الكنز، 1992، دايفس (Davis)، 1994، وبشكل خاص جداً رشيد وآخرين 1992). فإن مفاهيم غرامشي لم يجرِ تطبيقها بعد تطبيقاً منهجياً على تحليل السياسة العربية وفهمها على النحو الذي طبّقت به تلك المفاهيم، مثلاً، على السياسات الأميركية اللاتينية[5]. ولقد اكتشف، كما يبدو، أولئك الذين جرّبوا في العالم العربيّ مثل هذا التطبيق أنه ذو مردود كبير يبعث على الارتياح.

إن كتابات غرامشي نصوص يستطيع المرء أن يدخل معها في حوار، لأنها تتعامل مع قضايا تهمّنا نحن على وجه التأكيد. ومع أنها

(5) يستنتج بيتر غران (1987 : 92) ما يلي: «بينما يجب على العرب أن ينتجوا غرامشي خاصاً بهم، فإن الأسئلة التي أثارها غرامشي في عشرينيّات القرن العشرين تثار الآن بحرية تامة في صحيفة **الأهالي** في القاهرة، وفي الدوائر الجنبلاطية في لبنان، وفي اليسار الإسلامي لآية الله محمّد باقر الصدر وحسن حنفي، وفي الكتابات الأكاديمية التي تمثلها هنا مقالة بقلم إيليا زريق». وقد لاحظ الطاهر لبيب (1992 : 64) آثاراً من تأثير غرامشي في بعض الكتّاب العرب في السنوات الأخيرة.

كانت قد كُتبتْ في إيطاليا قبل ما يزيد عن نصف قرن، فإنّ الهموم والنقاشات التي انطوت عليها تبدو كأنها توازي همومنا وهموم العرب والعالم في الوقت الحاضر (Ghazul، 1992 : 136).

حتى وقت قريب جداً كانت المفاهيم السائدة عن السياسة (وعن الدولة) التي كان العرب يميلون إلى استعارتها من الغرب في بدْء الأمر شكليةً حدَّ الإفراط، ثم أمست على نحو متزايد ذرائعيةً حدَّ الإفراط. وكان مفهوم مبكّر عن الدولة قد جرى استقاؤه على نحو واسع من مدرسة «القانون الدستوريّ» و«نظريتها العامة حول الدولة» (ذات المنشأ الأوروبي القاري). وكان هذا مديناً بصورة كبيرة لمفهوم هيغل عن الدولة، بصفتها كياناً «خارج» المجتمع المدني وفوقه الذي عبّر عن أفكار أكثر عموميةً ونبلاً تجاه المصلحة العامة. ولغرض التأكيد على الطبيعة المنفصلة والأعلى للدولة، فإن الدستوريّين استعاروا لها من القانون الخاص مفهوم «الشخصية المعنوية»: أي إن الدولة كانت على هذا الأساس كياناً يملك «عقلاً» معيناً ومنطقاً خاصاً بها، كانا لا يوازنان بطريقة جدلية اعتبارات الخصوصية مقابل اعتبارات العمومية فقط، بل اعتبارات النظام مقابل اعتبارات التغيّر، أيضاً (قارن مثلاً بوردو (Burdeau)، 1970 : 103 وما يليها، البدراوي، 1960 : 61-63، الجرف (Al- Jarf)، 1960: 74 وما يليها).

إن هذه الشخصية المعنوية (الدولة) تُشرف على شؤون «شعب» معيّن يعيش في «إقليم» معيّن على وفق مبدأ «السيادة». ولهذا المبدأ، بدوره، تجليّان اثنان: أحدهما خارجي يشير ضمناً إلى الاستقلال الرسمي والمساواة إزاء الدول الأخرى، أمّا الآخر فهو داخليّ يشير ضمناً إلى سلطة الحاكم أو الحكومة على رعاياه/ رعاياها. لقد كان هذا الجانب الداخلي للسيادة هو الذي اصطفاه ماكس فيبر بصفته العنصر الأوثق صلة بالتعريف السوسيولوجي للدولة: كونها تمتلك

الحق النهائي في الاستخدام الشرعيّ للعنف داخل المجتمع (قارن غيرث ورايت ميلز، 1970). بيد أن حقيقة أنه كان هناك في أغلب الأحيان تباين بين المساواة القانونيّة لهؤلاء الرعايا (المواطنين) إزاء الدولة وواقع لا مساواتهم (الناجم عن تقسيم المجتمع إلى طبقات وعن حماية الدولة لحقوق الملكية) لم تكن جزءاً من الاهتمامات الرئيسيّة للنظرية الدستوريّة التقليديّة (قارن بوغي (Poggi)، 1978: 5 وما يليها، 94 ـ 95، 101 ـ 117) غير أن النسخة الأكثر دقة للنظرية الدستوريّة تحتوي، بصفة ضمان للخصيصتَين التعميمية والموضوعيّة للدولة، على اشتراط «فصل السلطات» (من خلال «المراقبة والموازنة» ما بين الوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية) واستخدام وسيلة معيّنة لاستعادة الصلة (المقطوعة شكلياً) بين جهاز الدولة والمجتمع السياسيّ، هي الانتخابات (مياي (Miaille)، 1982: 222 ـ 237).

بيد أنه لم يكن للمفاهيم السوسيولوجية عن الدولة (بما فيها مفهوم ماكس فيبر) سوى تداول ضئيل في الشرق الأوسط. فلقد ظلَّ فيبر بشكل أساسيّ مقروناً بالنموذج القانونيّ ـ العقلاني للبيروقراطيّة ـ فقد رحب أغلب خبراء الإدارة والتسيير في الشرق الأوسط (كما سنرى في الفصل التاسع من هذا الكتاب) بهذا المفهوم بحماسة فائقة، دون أن يدرك الكثير منهم أن فيبر كان قد أقام صلة وثيقة إلى حدّ ما بين هذا النموذج من التنظيم و«أخلاقية بروتستانتية» (أجنبية) وبأنه بذلك يكون قد طرح مفهومه نائياً عن المجتمعات المسلمة (قارن تورنر (Turner)، 1974).

لقد وصل علم الاجتماع الفيبري إلى العالم العربيّ بصورة رئيسيّة في شكله الأميركي المعدّل. ففي دراسة السياسة كانت السلوكية والوظيفية ـ البنيوية ونظرية المنظومات هي التي شرعت تغزو الساحة منذ ستينيّات القرن العشرين وما بعدها. وفي حالة ليست

بعيدة الشبه عن (الماركسية من النمط رقم 1) (أي أن الدولة انعكاس للقاعدة الاقتصاديّة كما تظهر في البنية الطبقيّة)، فإن ما يمكن لنا من باب التبسيط أن نسميه «العلوم السياسيّة الأميركية» هي الأخرى اعتمدت خلال هذه الحقبة الزمنية على نهج ذرائعي يركّز على المدخلات. أمّا الفرق فقد كان يكمن في النقطة الآتية: في حين كانت (الماركسية من النمط رقم 1) تؤكد على المدخلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة (الطبقيّة) كانت العلوم السياسيّة الأميركية تؤكّد على المدخلات الثقافيّة والاجتماعيّة ـ النفسية. ولقد أهملت كلتاهما، أو تجاوزتا، الدولة بصفتها اللاعب السياسيّ الرئيسيّ، وقلّلت كلتاهما من قيمة استقلاليتها النسبية وهويتها المميزة وقدرتها على تشكيل المجتمع في بعض الأحيان، واقتنعتا ببساطة بـ «اشتقاق» الدولة إمّا من الاقتصاد أو من الثقافة.

إن المحاولات الهادفة إلى استعادة معنى من معاني الاستقلالية والسيطرة إلى العنصر «السياسيّ» كما تمثله الدولة جاءت أولَ ما جاءت، ولربما من باب المفارقة من جانب الماركسيين ـ الجدد، وبوجه خاص في سبعينيّات القرن العشرين (مثلاً: لوكاش (Lukacs)، كورش (Korsch)، بولانتزاس، هابرماس (Habermas)، أوفيه (Offé)... إلخ) وجرى التقاطها على نحو رمزي من بين أفكار أخرى، في الجدال الذي كان يدور حول الاستقلالية النسبية للدولة، حيث لا «تعكس» الدولة المصالح داخل المجتمع بل «تلعب دور الوسيط بينها». وخلال ثمانينيّات وتسعينيّات القرن العشرين جاءت العلوم السياسيّة الأميركية لتعيد اكتشاف الدولة و«لتعيد الدولة إلى الساحة»، على الرغم من أن شعوراً باللايقين ظلّ قائماً حول معنى «الدولة» على وجه الدقة (قارن كراسنر (Krasner)، 1984، إيفانز (Evans)، روسكماير (Rueschemeyer) وسكوتشبول (Skocpol)، 1985).

الدولة في المنظور المقارن

يمكن الاستنتاج ممّا تمتْ مناقشته حتى الآن أن «الدولة» ظاهرة ومفهوم يمكن تحديد أصولهما ومؤشرات نشوئهما. وهي من الناحية الجغرافية والتاريخية ظاهرة أوروبية تطورت ما بين القرنين السادس عشر والعشرين. وهي من الناحية القانونيّة مبنية على أساس فكرة القانون بصفته أنظمةً عامةً لا شخصيةً. والدولة من الناحية التنظيمية مقترنة بالوحدة والمركَزة والتمايز الوظيفيّ (ما يسمّى بـ «النمط القانونيّ ـ العقلاني» مع جهازه البيروقراطيّ وموظفي الخدمة المدنية فيه). أمّا من الناحية الاقتصاديّة، فقد جاء صعودها بوجه عام مصاحباً لتطور الرأسماليّة وصعود البورجوازية، بما في ذلك الحاجة إلى توسيع السوق والسيطرة عليها، والحاجة إلى نشر عملية التسليع وتوحيدها قياسياً داخلها، بحيث شملت العمل البشريّ كذلك.

ومع أن «الدولة» و«المجتمع» لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر فصلاً ملموساً، فلقد جرت في كثير من الأحيان مقابلة أحدهما بالآخر من حيث المفاهيم. فالدولة غالباً ما يُنظَر إليها بصفتها قائمةً على نحو منفصل عن المجتمع، وفوقه. بيد أن ثمة فكرة أكثر نفعاً يقترحها تيموثي ميتشل (Timothy Mitchell) هي النظر إلى الدولة بصفتها «النتيجة البنيوية» الناجمة عن الأساليب العصرية للتخصص الوظيفيّ والسيطرة التنظيمية والرقابة الاجتماعيّة التي تمارسها ضمن المجتمع مؤسسات مثل الجيوش والأجهزة البيروقراطيّة والمدارس (ميتشل، 1991: 78 ـ 96).

ولكن، إذا كانت هذه هي الحالة فعلاً، فإلى أي مدى يستطيع المرء أن يتحدث عن الدولة خارج هذا السياق الجغرافي ـ التاريخيّ ـ الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ المذكور تواً؟ فمثلاً، هل يستطيع المرء أن يتحدث عن الدول بالمعنى الشامل بحيث يمكن لها أن تضم، على

سبيل المثال، حالات قبل ـ رأسمالية أو غير أوروبية؟ (قارن بادي وبيرنباوم، 1983: 42 وما يليها). وكان بيتر نتل (Peter Nettl)، في مقالة رائدة، قد قال بأن هذا كان ممكناً، وتحدث عن درجات متباينة من «كينونة الدولة» (Stateness) تُقاس بموجب معايير معينة أدرجها هو. وبهذه الصورة يكون المفهوم كلياً، مع أنه كان يظن بأن البلدان النامية لم تكن، بحلول أواسط ستينيّات القرن العشرين، قد تبنّت وتقبّلت في داخلها ذلك التقليد على نحو فعّال (نتل، 1968: 589 ـ 891).

ومع ذلك، يبدو أن صيغة الدولة قد غدت مُعَوْلَمة حقاً، ويمكن تبرير تساؤل المرء، مع تساؤل العالم السياسيّ التركي علي كازانجيغيل (Ali Kazancigil)، حول السبب الذي يجعل جميع الدول الجديدة تتبنى تلك الصيغة، ولماذا لا يُصار إلى ابتكار صيغ جديدة، حتى في الحالات التي لا تسود فيها المستلزمات الاجتماعيّة ـ التاريخية المسبقة لقيام «دولة» ما، وحتى حينما تبدو مفاهيمها القومية/ العلمانية متناقضةً مع الروحية الدينيّة السياسيّة المحلية تناقضاً واضحاً جداً (كما هي الحال، حسبما يقول، مع الكثير من «الإسلاميين»)؟ ومع أن جزءاً من تأثير مفهوم الدولة قد يُعزى إلى فرضه من جانب القوى الاستعمارية، إلا أن جزءاً كبيراً منه لايزال ناجماً عن الانتشار الثقافيّ وعن المحاكاة الطوعية التي مارستْها نخب البلدان غير الغربية (كازانجيغيل، 1986: 119 ـ 125).

ولكن، هل هذه البلدان التي تقلّد صيغة الدولة الأوروبية دول «حقيقية»؟ يقترح دومون (Dumont) (1986) صلةً بين تطور الفردانية بصفتها تقليداً ثقافياً وظهور الدولة الحديثة، ومع أنه لا يبدو معبّراً عن ذلك تفصيلياً فالظاهر أنه يوحي بأن الاثنين مترابطان على نحو من الأنحاء. أما بادي وبيرنباوم فهما على درجة أقل من اليقين بالنسبة إلى المستلزمات الاقتصاديّة (الرأسماليّة) المسبقة للدولة، لكنهما

يضعان تأكيداً أكبر على مسألة ربطها بتطور مجموعة (أوروبية) محددة من القيَم الثقافيّة والدينيّة التي يعود تاريخها إلى القانون الروماني وإلى عصر النهضة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم العلمنة. وفي رأيهما أن مثل هذه القيَم لا تتلاءم مع المجتمعات التي تسيطر عليها ديانة عضوية (مثل الإسلام أو الهندوسية): ذلك أن مجتمعات كهذه ليست قادرةً على العمل بموجب مبادئ «التمايز» و«الاستقلالية الذاتية» للجماعات والمنظمات الأساسية تماماً بالنسبة إلى نموذج الدولة الغربية، فإنّ فرْض مثل نموذج الدولة هذا على مثل هذه المجتمعات من خلال «تصديره» من شأنه ألاّ يؤدّي إلا إلى ظهور توجهات سلطوية ضمن المجال السياسيّ (بادي وبيرنباوم، 1983: 97 -101، 135 ـ 136). وتتأتّى محاجتهما بصورة أساسية من ثنائية العضويّ ـ التعاقديّ التي يستخدمها الكثيرون لمقارنة المجتمعات الشرقية (بما فيها الشرق ـ أوسطية) بالمجتمعات الغربية (نيسبت (Nisbet)، 1986: 79 ـ 80).

يستنتج جاكسون وروزنبرغ (Jackson and Rosenberg) (1985) في الواقع بأن «دولاً» كهذه ليست حقيقيةً. فهي في أفضل الأحوال شبه ـ دول. وفي رأيهما أن على المرء أن يميّز بين مفهوم قانونيّ، حقوقيّ، للدولة ومفهوم سوسيولوجي «إمبريقي» للدولة. فالكثير من الأقطار في العالم الثالث و(بوجه خاص تلك الكائنة في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية) هي دول بالمعنى الأول لا غير، ذلك لأن النمط الإنمائي لظاهرة الدولة في العالم الثالث كان النقيض لنمط الدولة الأوروبي والغربي. ففي النمط الأخير تطورت «الدول» بصفتها كيانات سياسيّة وعسكرية واجتماعيّة أولاً، ثم سعت ـ من خلال التنافس والحرب ـ إلى الحصول على الاعتراف القانونيّ بوجودها. أمّا في أفريقيا وأرجاء كثيرة من العالم الثالث فإن «الدولة» ظهرت أول ما ظهرت بالمعنى القانونيّ بصفتها جزءاً من التراث الاستعماري

قبل أن تكون قد تطوّرت عوامل اجتماعيّة وتنظيمية كافية لأن تجعل منها دولة حقيقية. ليس هذا فقط، بل إن «شرعية» هذه الدولة الخدَّج تلعب دور المعرقل في نموها الساعي إلى أن تغدو دولاً «سوسيولوجيةً» حقيقيةً، لأن هذه الشرعية تعطي انطباعاً زائفاً (وتقدّم تعويضاً مصطنعاً) عن ضرورة «بناء» دولة حقيقية قائمةً على أسس اقتصاديّة وإدارية وثقافية صلبة (انظر أيضاً جاكسون، 1993).

غير أن معضلات الدولة بعد الاستعمار لا يمكن أن تُعزى ببساطة إلى طبيعتها القانونيّة «الخديجة» الصرف. فإن جزءاً من المعضلة يمكن أن يُعزى إلى طبيعتها «اللامتوازنة»، إلى حقيقة كونها متخلفة في النمو في جوانب معينة، ومفرطة في النمو في جوانب أخرى. ولقد طوّر حمزة علوي (Alavi) هذه الفكرة (علوي، 1979). والدولة في المجتمعات المستعمَرة سابقاً لم تخلقها بورجوازية وطنية بل بورجوازية استعمارية أجنبية قامت بتضخيم حجم الآلة البيروقراطيّة، خصوصاً في جناحها العسكري، لخدمة أغراضها الخاصة في المستعمرات. ووفق ما يقول علوي، بما أن هذه الأغراض كانت على وجه العموم معزولة عن الجزء الرئيسيّ من المصالح الوطنية، فإن هذه الدول كوّنت كمّاً كبيراً من «الاستقلال الذاتي النسبي» إزاء القوى الاقتصاديّة والاجتماعيّة الأهلية، وبصفتها استمراريةً للإرث الاستعماري، فإن الأوليغارشية العسكرية ـ البيروقراطيّة للدولة المستقلة استمرت تلعب دور الوسيط بين المطالب المتنافسة لثلاث طبقات مالكة: كبار ملاّك الأرض، والرأسماليّون الأهليون ورأسمال المتروبول(*). وأدى هذا، بصورة حتمية، إلى

(*) هنا، وفي مواقع لاحقة من الكتاب، تشير كلمة «المتروبول» إلى الدول المستعمرة أو المسيطرة، بوسيلة الانتداب أو الحماية. . . إلخ. وتكون الإشارة أحياناً باستخدام تعبير «البلدان المركزية» (Core) تمييزاً لها عن «البلدان الطرفية» (Peripheral).

منح الدولة سلطة هامة في شؤون المجتمع الاقتصاديّة، والسياسيّة كذلك. إن فرضية علوي مغرية حقاً وتنطوي على عناصر مفيدة، لكن على المرء أن يكون حذراً إزاء صلتها بحالات متباينة. ففي سياق الشرق الأوسط لن تكون ذات نفع كبير إذا ما طُبقتْ على دول ليس فيها ماضٍ «مستعمرّي» واضح ومستدام، أو بالنسبة إلى دول بعد ـ مستعمرية ليست واقعة تحت سيطرة الأوليغارشية العسكرية ـ البيروقراطيّة (كما هي الحال في منطقة الخليج، مثلاً). ومع ذلك، فإنه لأمر حقيقيّ عموماً (كما سنرى في الفصلين التاسع والحادي عشر من هذا الكتاب) أنّ البيروقراطيّات في الشرق الأوسط «مفرطة الحجم»، سواء بالنسبة إلى المجتمع عموماً أو عند مقارنتها بالأجهزة السياسيّة غير التنفيذية، ولربما يستطيع المرء أن يتحدث عن دولة مفرطة في حجمها (إن لم تكن مفرطة في نموّها بحكم الضرورة) في الشرق الأوسط بصرف النظر عن الماضي المستعمري لهذه الدول.

إن دور الدولة المضخّم هذا يمكن أن يُعزى بسهولة أكبر إلى النموّ الرأسماليّ المتأخر في معظم الأقطار. ولقد قدَّم ألكسندر غيرشنكرون (Alexander Gerschenkron) (1962) أقوى محاجةٍ في هذا الشأن، إذ بيّن أنه كلما كان البلد متأخراً في نموّه الاقتصاديّ بدرجة أكبر كان الدور الذي يُحتمَل أن تلعبه الدولة في محاولة تعزيز النموّ أوسع حجماً (قارن أيضاً ب. مور (B. Moore)، 1969). وبهذه الوسيلة أصبحت مصطلح الدولتية تميّز الاقتصاد السياسيّ للكثير من الأقطار الواقعة في الجنوب. وعلى الرغم من أن البعض يُرجع الأصول التاريخية للممارسات القانونيّة إلى العصور البابلية والمصرية، فلقد نُحت مفهوم الدولتية (étatisme) أول مرة ليصف منظومة الإدارة المركزية والتسيير الاقتصاديّ التي أنشأها جان ـ باتيست كولبير (Jean - Baptiste Colbert)، وزير المالية والمراقب

العام أثناء حكم لويس الرابع عشر في فرنسا القرن السابع عشر (وفي وقت لاحق طبّقتها أنظمة الحكومة المركزية والسياسة المركنتيلية(*) في فرنسا وفي أماكن أخرى) (تشوداك (Chodak)، 1989: 2 ـ 3، 96 ـ 100). فإن سياسات الدولة التي تتصف بقدر كبير من التدخل والمضاربة في المجال الاقتصاديّ توصف هي الأخرى أحياناً بكونها توجيهية (dirigiste). إن التوجيهية عبارة عن ممارسة تضع «الاقتصاد بصفته الساحة الرئيسيّة التي تُشَنّ حولها المعارك السياسيّة» و«تنظر إلى الدولة بصفتها وكيلاً ضرورياً، وحميداً من حيث الجوهر، للتحول الاقتصاديّ» (ميلانوفيتش (Milanović)، 1989: 64 وما يليها).

ومن الجدير بالملاحظة كذلك أن البلدان التي حصلت على استقلالها قبل الحرب العالمية الثانية ـ أي قبل أن يتعزز الاقتصاد الرأسماليّ العالميّ (مثل ما جرى في أميركا اللاتينية ومنطقة البلقان) ـ كانت أكثر قدرةً على تطوير بورجوازية وطنية ما وعلى مراكمة مستويات معقولة من رأس المال المحلّي من البلدان التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية كما كانت الحال في معظم البلدان الآسيويّة والأفريقية (كازانجيغيل، 1986: 131 ـ 137).

وفي البلدان الأخيرة لا يقتصر الأمر على أن يجد المرء الرأسماليّين الأهليين يعتمدون اعتماداً كبيراً على الدولة في مجالات الحماية والدعم وتأمين شتى الخدمات والمنتجات فقط، بل إن الدولة تلعب أيضاً دوراً أشد أهميةً في عملية الإنتاج نفسها، وبوجه خاص في ما له علاقة بالسيطرة على الطبقات العاملة وضبطها باستخدام وسائل سياسيّة (وأحياناً عنيفة) (قارن آكيه (Aké)، 1985).

(*) المركنتيلية أساساً، نظام اقتصادي نشأ في أوروبا أثناء انحلال النظام الإقطاعي، كان الهدف منه تعزيز ثروة الدولة من خلال التنظيم الحكومي الصارم للاقتصاد الوطني بكامله وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة واحتكار التجارة الخارجية.

وهكذا فإن الرأسمال وأفراد الطبقة العاملة، معاً، هم بمرتبة التابعين بوجه عام في علاقتهم بدولتهم «الطرفية». ما يفسر من بين أمور أخرى أزمة الديمقراطية في معظم بلدان الشرق الأوسط (كما سنرى في الفصل الحادي عشر وغيره).

بيد أن تابعية البورجوازية الوطنية والطبقات العاملة إزاء دولتهم هم لا تخبرنا بكامل القصة حول طبيعة الدولة الطرفية. فإن دولةً كهذه لا يمكن فهمها من خلال الإشارة إلى طبقاتها وقواها الاجتماعيّة «خاصتها» فقط، لأنها ـ أي الدولة ـ محكومة أيضاً بمستلزمات ما يدعوه ماتياس وسلامة (Mathias and Salama) (1983) «الاقتصاد العالميّ المركب» (Economie mondiale constituée)، بما في ذلك على وجه الخصوص احتياجات الدول القومية في المركز. إن هذه ساحة تجابه فيها تقلبات التقسيم الدولي للعمل شتى المحاولات لتعديل هذا التقسيم. وعليه، فقد يكون بالإمكان النظر إلى الدولة الأطرافية بصفتها جسراً بين المجتمع المحلّي والنظام العالميّ، فهي تعمل على نشر العلاقات التجارية والمحافظة على مكوّنات معيّنة من التقسيم الدولي للعمل ضمن حدودها، مستخدمةً مزيجاً من وسائل الفرض القائمة على بناء الشرعية واستخدام العنف (ماتياس وسلامة، 1983: 35 وما يليها، 89 ـ 126). ومع أن التحليل الذي قدّمه ماتياس وسلامة لايزال من حيث الأساس، قائماً على نظرية «الاشتقاق» (أي أن الدولة، رغم استقلاليتها الشكلية، نابعة من ارتباطها برأس المال في آخر المطاف من خلال عمليات التسليع)، فإنه على وجه التأكيد أكثر عمقاً من صيغة آكيه (1985: 105 ـ 107) الأكثر بساطة إلى حدّ ما. إن لنظرية اشتقاق الدولة بعض المؤيّدين في العالم العربيّ (مثلاً خالد المنوبي من تونس). ومع أنها يمكن أن تكون ذات نفع في مستوى عام معيّن إلى حد ما، فهي في نظري لا تقدم تحليلاً تفصيلياً للمعضلات

المحددة التي تواجه الدول (بصيغة الجمع) أكثر من الدولة بمعناها العام (للاطلاع على مزيد من الدراسات والبحوث لنظرية اشتقاق الدولة، انظر كلارك (Clarke)، 1991).

لايزال المرء بحاجة إلى نظرية تربط ربطاً تفصيلياً ضرورات الاقتصاد (المحليّ والعالميّ) ومستلزماته بالإمكانيات والخيارات المتاحة أمام السياسة في بلد نام. وفي نظري، إن أفضل محاولة في هذا المجال هي المحاولة التي تتمتع الآن بتأثير واسع والتي قدمها غييرمو أودونيل (1973، 1977). ولسوف تظهر في أجزاء شتى من هذا الكتاب درجة تأثّري بتحليل أودونيل، ويكفي القول هنا بأن مساهمته الرئيسيّة كانت محاولته ربط مختلف المراحل في تطوّر استراتيجيات اقتصاديّة معيّنة (وبصورة رئيسيّة تلك المتعلّقة بالتصنيع المعوّض عن الاستيرادات) بشتى التحولات في طبيعة الدولة التي تتسم بتقلبات الائتلافات الاجتماعيّة ـ السياسيّة (كما تمثلها، مثلاً، الشعبوية والتشاركية والسلطوية ـ البيروقراطيّة). ولقد أبدى ليونارد بيندر (Leonard Binder) (1988) أسفه على حقيقة أن منهجاً كهذا لم يؤثّر في الدراسات الشرق ـ أوسطية ـ لكنه بدأ في الآونة الأخيرة بممارسة قدر معيّن من النفوذ (فرح (Farah)، 1985) وبشكل مثمر من وجهة نظري، إن دراستنا الحالية هذه تواصل السير على النهج نفسه في الكثير من الأوجه.

إن منهجاً كهذا يجب ألاّ يقتصر على أن يضع في الاعتبار الطريقة التي يتم فيها تعديل شكل الدولة وسماتها تحت تأثير الضرورات الاقتصاديّة المتغيّرة والتحالفات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة فحسب، بل كذلك الطريقة التي تقوم بها الدولة في حالات كثيرة بتكييف الضرورات الاقتصاديّة وإعادة تشكيل التحالفات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة. فلا يجدر بالمرء أن ينظر إلى الدولة بصفتها «متلقياً» فحسْب (أي على النحو الذي سبق لي أن اصطلحتُ على تسميته

بالمناهج ذات التوجه الذي يركّز على المدخلات، سواء كانت ذات نهج اقتصاديّ أو سلوكيّ). فالدولة قد «تعكس» (أو «تمثّل» أو «تكثّف». . . إلخ) الطبقات الاجتماعيّة أو قد تتوسط في ما بينها. بيد أن ثمة حالات، كذلك، خصوصاً في الأطراف، حيث تفلح الدولة في خلق طبقاتها هي.

إن افتراضاً كهذا ليس جديداً كلّ الجدّة، حتى ضمن الدوائر الماركسية. فمن الواضح أن جانباً من الجدال الدائر حول ما يُسمّى بـ «النمط الآسيويّ للإنتاج» (قارن مثلاً (CERM)، مركز الدراسات والبحوث الماركسية ـ باريس، 1969) يتعلق بإمكانيات بروز طبقات من داخل مؤسسات الدولة أو نتيجة لأفعال الدولة. ولا إنكار في أن موقفاً «استشراقياً» معيّناً قد ترك سماته على قدر كبير من الجدال الماركسي حول المجتمعات غير الأوروبية (قارن تورنر (Turner)، 1978). حتى صديقنا الطيب غرامشي ليس بطاهر الذيل كلياً في هذا الشأن. ومع ذلك، فثمة قدر من الصحة لايزال باقياً في فئة النمط الآسيويّ للإنتاج إذا كان في مستطاع المرء أن يتجاوز دلالاتها الإثنية ـ الثقافيّة ليركّز بدلاً عن ذلك على أبعادها الجغرافية والاقتصاديّة ـ التاريخية. فمثلاً، كما يلاحظ بيري أندرسون (Perry Anderson)، لم تكن هناك طبقة نبلاء وراثية، شبيهةً بالنبالة الوراثية الأوروبية، قادرةً على تطوير الإمبراطورية الإسلامية القروسطية، وذلك لأن الملكية الخاصة الفردية لم تكن موجودة بصفتها حقاً رئيسياً ولأن الثروة، والمكانة كانتا مربوطتين بوثاق قويّ بالعلاقة مع الدولة، وبالمقابل، كانت الدولة تمارس أيضاً سيطرةً مشدّدةً على المدينة والسوق والنقابات الحرفية(*)، الأمر الذي لم يفسح سوى مجال ضَيِّق لبروز طبقات «بورجوازية» مستقلة (قارن أندرسون، 1979، خصوصاً ص

(*) المسماة في الأدبيات التاريخية العربية بـ «الأصناف».

361 ـ 377). إنني أتقبل على نحو عام جداً توصيفاً كهذا بصفته حقيقياً، وسوف أؤجّل النقاش التفصيليّ لشتى التداعيات إلى فصول لاحقة من هذا الكتاب. وبالنسبة إلى اللحظة الراهنة، فإن علينا أن نتذكر المقترح القائل بأن الدولة شرق ـ الأوسطية، وبسبب من خلفيتها الجيو ـ تاريخية المحدّدة، علاوةً على انخراطها الكبير حالياً في عملية المراكمة الاقتصاديّة، هي ليست ببساطة انعكاساً للواقع الطبقيّ لمجتمعها بل هي في الكثير من الأحيان خالقة لمثل هذا الواقع أيضاً.

السبيل اللافردي إلى الدولة

لقد أخذنا بعين الاعتبار، حتى الآن، الخصوصية الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة للدولة الشرق ـ أوسطية، ولكن، ماذا عن «خصوصيتها الثقافيّة»؟ لقد سبق أن أشرنا إلى آراء بعض الكتاب القائلة بأن مفهوم الدولة ومؤسساتها ظاهرتان أوروبيتان بصورة حصرية لا تتلاءمان من الناحية الثقافيّة مع المجتمعات المسلمة، وذلك بسبب الطبيعة «العضوية» لهذه المجتمعات وضعف التقاليد الفردية والعلمانية داخلها. وغالباً ما يقال من الوجهة الإتيمولوجية أن مفردة الدولة لها مدلولان متباينان في اللغتين العربية واللاتينية. إذ يلاحظ العلماء أن الأصول اللغوية الدقيقة لكلمة دولة في اللغات الأوروبية (state) وكلمة دولة في اللغة العربية (dawla) تنطوي على شيئين متناقضين: استقرار الموقع واستمراريته في اللغات الأوروبية، وتقلبات السلطة والحظوظ وفقدانهما في اللغة العربية. وفضلاً عن ذلك، فكثيراً ما يقال لنا بأن مفهوم الجماعة (الأُمة (umma))، وبشكل خاص في معناه الدينيّ ـ الثقافيّ، هو في التقليد السياسيّ الإسلامي أهمّ من أيّ مفهوم للدولة أو للنظام السياسيّ (انظر مثلاً مناقشة ذلك في الأيوبي، 1991a، الفصل 1، وكذلك الأيوبي، 1992c). ومع أن هناك قدراً

كبيراً من الصحة في هذا، لكنني أميل إلى افتراض أنّ ذلك لا يشكّل خصوصيةً عربيةً أو إسلاميةً، وأودّ أن أحاجج في الصفحات القليلة التالية أن ثمة في الحقيقة إمكانات لوجود سبل تؤدّي إلى دولة لا فردية ولا أوروبية في آن واحد.

إن جزءاً من المعضلة المفهومية يتعلق بحقيقة أنّنا حينما نتحدث عن العلوم السياسيّة «الغربية» فإننا في الحقيقة نعني العلوم السياسيّة الأنجلو ـ ساكسونية وإلى حدّ ما الفرنسية (وتحديداً في حزمتها «الليبرالية»). فالتفكير السوسيولوجي والتاريخاني الألماني، مثلاً، يميل في مجمله إلى أن يكون غائباً. بل إن المشكلة أكثر بروزاً بالنسبة إلى علماء الشرق الأوسط وذلك بسبب ارتباطاتهم اللغوية والثقافيّة الاستعمَارية الخاصة مع «المتروبولَين» الإنجليزي والفرنسي. ولعل هذا أمر يدعو إلى الأسى، إذ إنَّ ثمة عدداً من الأفكار الألمانية التي تتّسم بقدر من الصلة مع مفاهيم واهتمامات عربية ـ إسلامية معيّنة أكبر من صلة بعض من أوسع الأفكار السياسيّة الإنجليزية والفرنسية انتشاراً.

لقد كان التفكير التاريخاني والرومانسي الألماني يشدّد دوماً على مفهوم (Gemeinschaft) (أي، باللغة العربية، «الجماعة الأمة») الذي قرنوه بالجوهر الروحي «الأصيل»، (Geist) (أي، باللغة العربية: «الروح») لألمانيا، في تناقض مع فلسفة فرنسا النابوليونية في عصر النهضة. ومن خلال أفكار أشخاص من أمثال سوفينيي (Sauvigny)، موزر (Moser)، مولر (Müller)، فيخته (Fichte)، مومزن (Mommsen)، فإن الرومانسيين الألمان كانوا قادرين على إيجاد صلة ما بين مفهوم الجماعة ومفهوم الدولة (عن طريق مفهوم الأمة)، بحيث أصبحت الدولة تُعَدّ التعبير الأكمل والأنبل للجماعة. وبأساليب معينة عمّموا المبادئ الأخلاقية للقرية أو النقابات الحرفية لتشمل

الأمة بكاملها، ولم يلوِّنوا مفهومهم للحرية بالفردية، بل بهالة جمعية مميّزة جرى اشتقاقها من مفهوم الولاء، وذلك بناءً على الافتراض القائل بأن قوة الجماعة وحرية الفرد كانتا تسيران على الدوام يداً بيد (قارن بلاك (Black)، 1984: 196 ـ 202، دومون، 1986: 74 ـ 75، 114 ـ 117، 134 ـ 159، 260 ـ 261) وهناك فرع آخر من التقليد الألماني يستمد جذوره من هيردر (Herder) وبيسلر (Beseler)، كان يتمثل في النظر إلى اللغة والقانون بصفتهما التعبير الأسمى للأمة. وكان هذا الفرع سيبلغ ذروته لدى غيركه (Gierke) وتونيز (Tönnies) اللذين حاولا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أن يعيدا الحياة إلى مفهوم الشخصية الجمعية القائمة على أساس الأخوة والتضامن (بلاك، 1984: 210 وما يليها). إن مثل هذه المفاهيم والاهتمامات للفكر الرومانسي والتاريخاني والمحافظ، الألماني والأوروبي الآخر، قريبة بشكل لافت من الكثير من المفاهيم والاهتمامات السائدة في التفكير السياسيّ العربيّ والإسلامي[6].

وعلى نحو أخصّ «فإن لدينا فكرة رومانسية عن التاريخ مألوفة في التاريخ الحديث ـ من هيردر وميراثه في ألمانيا، إلى الأفكار الرائجة في مبدأ البعث (الأحياء) (Risorgimento)، إلى النزعة

---

(6) إن تأثير الفكر الأوروبي المحافظ على الكتاب والباحثين العرب والمسلمين يظل مجالاً لم يُبحث فيه إلا بقدرٍ ضئيل جداً، وذلك لأن الكتاب العرب والغربيين الذين تناولوا هذا الموضوع كانوا يميلون إلى التأكيد على تأثير الأفكار الليبرالية، (وإلى حدّ ما الاشتراكية) على التفكير العربي والشرق ـ أوسطي (وفي غالب الأحيان كانوا يميلون إلى الاحتفاء بهذا التأثير)، انظر: Hourani, 1970; Awad, 1969-1986; Al-Ansari, 1980, a partial exception is R. Khuri, 1983.

إن المفاهيم والأفكار المحافظة (بما فيها العضوية) الموجودة في الخطاب السياسي العربي كانت موضع افتراض دائم، لم يكن صائباً بالضرورة، بأنها من أصل «إسلامي» أو «مشرقي».

المحافظة العضوية والعنصرية لغوستاف لوبون (Gustave le Bon).
ولقد حظيت جميع هذه المفاهيم بالقبول الواسع في تاريخ الفكر العربيّ الحديث» (العظمة، 1993: 28). فمنذ المراحل المبكِّرة للفكر العربيّ «الإصلاحيّ» إبّان اصطدامه بالأفكار الأوروبية الحديثة في القرن التاسع عشر، كان الزعيمان الفكريان الرئيسيان جمال الدين الأفغاني (1839 ـ 1897) ومحمّد عبده (1849 ـ 1905)، يميلان نحو مفهوم «حيويّ»، «عضويّ» للجسم السياسيّ (Body - politic)، يغري بمقارنته مع رومانسية هيردر وتأكيده على الـ (Bildung)، ومع الداروينية ـ الاجتماعيّة لسبنسر (Spencer) (المصدر نفسه، ص 44 ـ 45، 81). إن نظريتهما حول العروة الوثقى «وهي على النقيض من حركة (التنوير) بصورة جازمة ـ من حيث مغزاها ومحتواها معاً ـ وقد احتضنتها جميع الحركات الأحيائية بصورة مضمرة أو معلنة». فهي تتبنى نموذجاً عضوياً وحيوياً لشكل الحكم يكون بموجبه الجسم السياسيّ، إذا لم تترابط مختلف أجزائه بـ «وحدة» هادفة، شبيه بجسم في حالة اعتلال. ولقد كانت أفكار «الأعضاء السياسيّة» سائدةً في الشرق الأوسط حينذاك نتيجة لتأثير سبنسر، وشارك فيها حتى مفكرون علمانيون عرب مثل شبلي شميل[7]. وهناك مجال لعقد مقارنة أخرى مع رومانسية هيردر الحيوية يمكن تعقب آثارها في

(7) استناداً إلى ألفريد ستيبان فإن تقليد «الدولة العضوية» ليس محصوراً بهيغل والكتاب الألمان بل إنّه سابق عليهم بدرجة كبيرة. إنه يتعلق برؤية معيارية للجماعة السياسية التي تجتمع فيها الأجزاء المكونة للمجتمع بصورة متناغمة لغرض تحقيق التطوير الكامل للإمكانيات البشرية. إن هذا الخط من التفكير السياسي يبدأ من أرسطو مروراً بالقانون الروماني والقانون الطبيعي القروسطي والفلسفة الاجتماعية الكاثوليكية المعاصرة، ولايزال حياً جداً بصفته تأثيراً فلسفياً بنيوياً، وبوجه خاص في أوروبا الجنوبية وأميركا اللاتينية (Stepan, 1978, pp. 26-27). إن مفاهيم مماثلة تشبّه المجتمع بالجسم البشري أو بـ «البنيان المرصوص» وتدعو إلى التكامل التضامني لأفرادها (التكافل (takaful))، مألوفة جداً في الكتابات الإسلامية.

تفكير حركة (تركيا الفتاة)، وهي واضحة في نزعة «التشارك التضامني» للقومي التركي ضياء غوكالب (Zia Gökalp) وفي أفكار البعثيين العروبيين وأعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعيّ (المصدر نفسه، ص 82 ـ 87).

لقد كان دعاة الوحدوية ـ العربية (كما سنرى في الفصل الرابع من هذا الكتاب) مغرمين على نحو خاص بأشخاص مثل نيتشه (Nietzsche) وشبنغلر (Spengler) وبرغسون (Bergson). ويرث الإسلاميون الجدد أطرافاً من ذلك التأثير، ويضيفون إليه عادةً قدراً معيناً من «تطبيع التاريخ» (هو «دين الفطرة») وهو الذي يجده عزيز العظمة شبيهاً بمبدأ عبادة الطبيعة «القومي ـ الاشتراكي» (العظمة، 1993: 30). ويمكن العثور على صلة أخرى بالفاشي الفرنسي ألكسي كاريل (Alexis Carrel) (توفي في 1944) الذي يبدو أنه ترك تأثيراً على مفكرين إسلاميين مهمين مثل أبو الحسن الندوي وسيّد قطب وعلي شريعتي (قارن السيد، 1988: 349، حنفي، 1986: 44 ـ 45، العظمة، 1993: 30، ولكن انظر بوجه أخصّ شويري، 1990: 149-140).

لقد شرع تأثير هذه المفاهيم كذلك في إيجاد طريقه إلى أعمال علماء العلوم السياسيّة العرب المعاصرين. ويمكن التعرف على حالة جيدة بهذا الصدد في كتابات حامد ربيع (Hamid Rabi') (توفي في عام 1989)، وكان عالماً سياسيّاً مصرياً ذا نفوذ مارس التدريس كذلك في العراق وسوريا والمملكة العربية السعودية وغيرها من أقطار العالم العربي. ونتيجة لتأثّره بوجه خاص بالمدرستين التاريخانيتين الألمانيّة والإيطالية (فقد درس وعاش في إيطاليا عدداً كبيراً من السنين) فإنه أشبه ما يكون «قومياً ثقافياً» مع وجود ميل إسلامي واضح لديه. إن ربيع مناهض لحركة (التنوير) بشكل صريح.

وفي نظره فإن «الدولة القومية» بشكلها الأوروبي كانت بصورة رئيسيّة ردّة فعل على النموذج الكاثوليكي، واضعةً في المقام الأول حقوق الفرد، وهادفةً إلى خلق علاقة مباشرة لا وسيط فيها بين المواطن والدولة، ومجبرةً الكنيسة على الانكفاء إلى داخل شرنقتها هي، ومبعدةً بذلك جميع الوكالات غير السياسيّة عن الترابط، ومنتهيةً بمداهنة الدولة باسم الحقوق الفردية (ربيع، 1980: 15 ـ 16) هذا النموذج لا يناسب البلدان العربية، فيقترح ربيع عليها أن تستوحي النموذج الإسلامي من خلال عملية إحياء معيّنة للتراث الثقافيّ تكون تحت إرشاد «وظيفة سياسيّة» واضحة. ويجد المدرسة القومية الألمانيّة تستحق الأخذ بعين الاعتبار في هذا المجال، ويعبّر عن إعجابه بالكيفية التي تصرّف بها المفكرون الألمان حينما تعرّضوا لمذلة الغزو الفرنسي فراحوا ينقّبون في تراثهم التيتوني بحثاً عن الجذور الثقافيّة والحضارية التي شحذتْ وعي الألمان بتميّزهم القومي و«أصالتهم» (المصدر نفسه، 21).

إن على أيّ محاولة لخلق وعي ذاتيّ قوميّ مصريّ أو عربيّ أن تبحث، بالطريقة نفسها، في المصادر الإسلامية الأقدم زمناً عن أوجه التمييز والأصالة. ويجهد ربيع في تولّي جزء من هذه المهمة بنفسه ويلخّص عدداً من السمات التي يسمّيها النموذج الإسلاميّ الذي ينبغي أن يكون بمثابة الملهم في طريق البحث المعاصر عن الأصالة القومية:

«إن التراث الثقافيّ هو الوسيلة لإدراك الذات. إن الذات الوطنية واحدة ولا تقبل التقسيم. إنّها التعبير عن استمرارية ثابتة، على الرغم من وجود بعض المظاهر المتباينة على المستويَين الفرديّ والجماعيّ. ولا يمكن لإدراك الذات أن ينبثق إلا من الماضي. وكما أنّ الشجرة لا يمكن لها أن تكتمل بدون مجموعة أغصان فإن قدرتها على البقاء لن تكون إلاّ بمقدار العمق الذي في استطاعة جذورها أن تصل إليه» (المصدر نفسه، 218).

ويقول ربيع بأنّ للنموذج الإسلامي جوانبه في الحيوية السياسيّة التي يمكن لها أن تقدّم الإلهام في مجال السياسة المعاصرة. ومع أن هذا النموذج لم يعرف فكرة «التصويت» أو المجالس التمثيلية أو المعارضة السياسيّة الممأسسة أو ضمانات الحريات السياسيّة للفرد، فإن له مفاهيمه وديناميكياته حول التوازن السياسيّ. وتضم هذه المفاهيم الاعتدال والتوافق والتراضي، وتضم تلك الديناميكيات الموازنة والسيطرة المتبادلة ما بين الخليفة و«العلماء» (ulama) والقضاة (المصدر نفسه، 46 ـ 51، 133 ـ 149). إن شكل الحكم الإسلاميّ ليس دولة بالمعنى الأوروبي (أي ذات إقليم محدد) بل هو جماعة (أمة) سياسيّة ـ دينية منظّمة. وغرض «الأمة» هو نشر الدعوة، ووظيفة القوة والسلطة هي أن تعمل أداةً لبلوغ رسالة ثقافية/ حضارية. وعليه، فإن «الدولة» الإسلامية هي دولة مبدأية (عقائدية) ذات «وظيفة اتصالية» مميّزة قائمة على دمج المبادئ الأخلاقية مع المثل العليا السياسيّة، وعلى أساس عدم الفصل بين الحياة الخاصة والحياة العامة. فالدولة وثيقة الصلة بالثقافة/ الحضارة، و«الحضارة» الإسلامية نضالية (كفاحية) بشكل متميز، وهي قائمة ضمن المجابهة الحضارية الخارجية وعلى أساسها (المصدر نفسه، 154 ـ 167).

يقول ربيع: إن هذا المفهوم يختلف عن مفهوم الدولة على النحو الذي تطوّر به مع الدولة القومية في أوروبا. وفي هذه انحسرت فكرة الوظيفة الحضارية للدولة لصالح وظيفة «سياسيّة» صرفة (بصرف النظر عن الصراع «الأيديولوجي» الذي اتّسمت به الحرب الباردة)[*]. وبالمقابل اتبعت الدولة الإسلامية تقليد الحضارتين الإغريقية

(*) الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية (الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية الاشتراكية سابقاً، علاوةً على الصين الشعبية والدول الاشتراكية الآسيوية سابقاً) والغربية (أوروبا الغربية والولايات المتحدة... إلخ)، في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

والرومانية حيث كانت الدولة و«الإرادة الحضارية» منسجمتَين. إن الوظيفة الحضارية للدولة الإسلامية تتمحور حول «الدعوة»، أمّا السياسة فهي شأن متعلّق بتأمين البيئة التي تمكّن الفرد من تحقيق مثاليته الإسلامية. كما أنّ تلك الدولة ذات سمة عالمية في دعوتها. أمّا الدولة الأوروبية فقد غدت منذ مكيافيلي، وبوجه خاص منذ الثورة الفرنسية، تجريديةً أكثر ممّا ينبغي ومنعزلةً عن المجتمع والثقافة أكثر ممّا ينبغي: «إن مفهومها عن الدولة خالٍ من أيّ وجود أخلاقي أو ثقافي» (287 ـ 288). أما الدولة الإسلامية، بالمقابل، فهي التعبير عن مثل أعلى أخلاقي معين: فالإسلام يقدّم مثلاً أعلى معيّناً، إن لم يكن نموذجاً سياسيّاً معيّناً (289 ـ 293). إن على الدولة القومية العربية الحديثة، بدورها، أن تكون أداةً لإقامة صلة دائمة بين الماضي والحاضر والمستقبل. لأن الأمة ليست قائمةً على الوحدة العرقية بل على وحدة الرؤية واللغة والحضارة، وإن المثل الأعلى لهذه الأمة ليس مثلاً اقتصاديّاً بشكل طاغٍ بل معنوياً وأخلاقياً (ربيع، 1985: 46 ـ 47).

إن الآراء التي يجترحها ربيع مهمة، أولاً لأنه واحد من العلماء السياسيّين العرب القلائل جداً الذين كتبوا عن الدولة الإسلامية، وثانياً لأنه، وبخلاف أغلب العلماء «الحديثيين» الآخرين، لم يحاول أن يفسّر الدولة الإسلامية على وفق المدرسة الدستوريّة ـ الفرنسية أو المدرسة السلوكية ـ الأميركية. إن ربيع، بدلاً عن ذلك، مثالي (يتعذّر في غالب الأحيان التمييز بين استخدامه «صيغة الماضي» بالنسبة إلى شكل الحكم الإسلامي المثالي و«صيغة الوجوب» بالنسبة إلى الدولة العربية المرغوبة)، وهو يقف بحزم في خندق معادٍ لحركة التنوير، كما أنه معادٍ للثورة الفرنسية، وصريح التأثّر بالأفكار التاريخانية/ الرومانسية الألمانيّة والإيطالية. إنّه يرفض مفهوم الاستقلال الذاتي للدولة ومحاولة قصر وظيفة الدولة على الميدان السياسيّ. فبالنسبة

إليه، تمثل الثورة الفرنسية «انحداراً خطراً للكثير من الأفكار والمفاهيم السياسيّة. فإذا كانت تلك الثورة قد أطلقت قوى سياسيّة وحققت مفهوم السياسة القومية فإنها بذرتْ في الوقت نفسه بذور التطرف والشوفينية القومية وجرّدت الوظيفة السياسيّة من أيّ جوهر حضاريّ» (ربيع، 1983: 268 ـ 293، 288).

وبالمقابل، يجد ربيع أن معتقدات المدرسة التاريخانية الألمانية أكثر قدرةً على التقاط جوهر الدولة الإسلامية (وبالتالي العربية)، وكتاباته مفعمة بالإشارات المتعاطفة مع أشخاص مثل سوفينيي وفيخته ومومزن. ويستطيع المرء كذلك أن يجد في كتاباته أصداءً لمفهوم الدولة الأخلاقية (lo stato etico) كما روّج لها كتّاب على شاكلة كروتشيه (Croce) وجنتيليه (Gentile) وفي آخر المطاف، بلا ريب، هيغل (قارن بيلامي (Bellamy)، 1987: 8 وفي مواقع شتى). وهو يدعو إلى عملية إحياء للتراث بوسائل سياسيّة، بل إنّه يعزو نجاح الصهيونية السياسيّة المعاصرة إلى كونها مستوحاةً من المدرسة الألمانيّة التاريخية من ناحية ومن الأدبيات الإسلامية العباسية والفاطمية حول «الدعوة» من الناحية الأخرى: «لقد كانت الدعوة الصهيونية قادرةً على أن تجد من خلال التراث الإسلاميّ، نقطة انطلاق لمخاطبة عالم القرن العشرين. ولتحقيق هذا النجاح الذي لم يكن بإمكان أكثر المحللين تفاؤلاً أن يتوقعه (ربيع، 1980: 192 ـ 195). إن الرسالة واضحة: يجب على العرب المعاصرين أن يفعلوا الشيء نفسه إذا كانوا يريدون حقاً أن يحقّقوا لهم دولةً فاعلةً (وبالتالي أصيلةً، بالتعريف)، تكون حديثةً إنما وفيّةً في الوقت نفسه للقيم الثقافيّة لأمتهم التاريخية.

إن واحدةً من الوسائل الممكنة للربط بين مفهوم الجماعة ومفهوم الدولة (التي توجد بعض ظلالها أيضاً في كتابات ربيع) هي

من خلال مفهوم التشاركية: أي تشاركية مختلف الهيئات التي تعمل (أو تُستَخدم) بصفة وسطاء بين الجماعة والدولة. ولأنها مفهوم «تجسيري» (لغرض التوسط)، فقد درجت التشاركية على الميل إمّا باتّجاه الجماعة (في الجديلة الأكثر ثقافيةً ورومانسيةً من التشاركية) أو باتجاه الدولة (في الجديلة الأكثر تنظيميةً وسلطويةً من التشاركية) ـ ومن هنا، بالمناسبة، تتأتى صفة عدم الثبات المنهجي لمفهوم التشاركية، على الرغم من أهميته القصوى. لقد مارس الفكر التشاركي الذي كان قد نشأ في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا، تأثيراً هاماً في أوروبا الجنوبية وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط. ولقد أثّر في التفكير القانونيّ العربيّ من خلال المكانة العلمية السامية للعميد الأكاديمي ليون دوغي (Léon Duguit) الذي مارس التدريس في بوردو والقاهرة[8]، وفي التفكير السياسيّ العربيّ من خلال الكتابات المؤثّرة للمرحلة المبكّرة من هارولد لاسكي (Harold Laski) وكتابات ج. د. هـ. كول (G. D. H. Cole) واشتراكيي النقابات

(8) لقد كان ليون دوغي زميلاً لعالِم الاجتماع التشاركي الرئيسي إميل دوركهايم (1858-1917) في جامعة بوردو ويعدّ واحداً من قادة منظّري التشاركية الثانويين (Black, 1984: 220-223). ويصنف عادة بصفته «وظائفياً اجتماعياً» كانت قيمه السياسية العليا هي التضامن الاجتماعي والوظيفة الاجتماعية (Brecht, 1959: 304). ولم يمارس دوغي التدريس ويتمتع بنفوذ فكري كبير في مصر فقط، بل إنه علاوةً على ذلك وضع في العام 1927 المنهج الدراسي والأنظمة لكلية الحقوق في جامعة القاهرة ـ وهما النموذج الذي احتذته كليات الحقوق في العالم العربي. وكان ناقداً لمفهوم سيادة الأمة أو الشعب، ونصح بضرورة التأكيد على المسؤولية الاجتماعية والضوابط القانونية والمصالح الجمعية (Gourdon, 1989: 563, note 52; Saif al -Dawla, 1991: 60-78).

ويُفترض غالباً أن كليات الحقوق ذات التأثير الواسع (وبالتالي، أن المهن القانونية) في الشرق الأوسط لابدّ أنها كانت قلاعاً لليبرالية، لكن هذا ليس هو الحال على وجه الدقة لأن محتوى المناهج الدراسية كان في الغالب ضد الفردانية ومناهضاً لمفاهيم «سيادة» الأمة» أو «الشعب». وللاطلاع على أمثلة محددة من مصر، انظر سيف الدولة، 1984: 603-608.

الحرفية، وفي التفكير السوسيولوجي العربيّ من خلال التأثير المتغلغل لمدرسة دوركهايم (Durkheim) (قارن مثلاً الجرف، 1960: 74 ومواقع شتى، سيف الدولة، 1991: 60 ـ 78، نصر، 1963: القسم الثاني، النقيب، 1985: 8 ـ 9، ميتشل، 1988: 119 ـ 127). وفي وقت لاحق حدثت حركة إحياء لمواضيع تشاركية معيّنة، وبوجه خاص في صفوف الكتّاب الذين أطلق أنا عليهم اسم «الإسلاميّين الثقافيّين» (مثلاً: عادل حسين، طارق البشري، أو جلال أمين... إلخ) الذين سوف نشير إليهم في أماكن أخرى من هذا الكتاب. أما استخدامي أنا لمفهوم التشاركية في هذا الكتاب فليس المقصود به التوصية بمبادئه الأيديولوجية أو «الأخلاقية» الممكنة بصفتها مفهوماً تضامنياً، بل من خلال اعتباره أداةً تحليليةً نافعةً لفهم سلسلة كاملة من الأدوات الهادفة إلى تنظيم وإدارة علاقات الدولة/ المجتمع (وعليه فإن مفهومي شديد القرب من مفهوم غ. أودونيل في 1977)[9].

إن معظم المقاربات اللافردية حول الدولة التي استعرضتُها تواً تعرّضت للقمع الفكري في العهود الأخيرة (بسبب من قربها المفترض من الفاشية)، ولهذا فقد يتعذر على المرء في الوقت الراهن أن يتصور إمكانية فصل مفهوم الدولة في الواقع عن متلازماته

---

(9) إن مصطلحات (Korporativismus) و(corporativismo)... إلخ، التي تميل إلى انطوائها على مبدأ أو أيديولوجيا، قد اقترنت بدلالات إتيمولوجية مؤسفة في فترة ما بين الحربين. «فسرعان ما حلّ الإيطاليون والألمان ذوو الخصيصة الابتكارية الأقوى المسألة بسرعة عن طريق إسقاط الحرفي والإشارة إلى (Korpotatismus) و(corporatismo) بصفتهما مفردتين من أصل أنجلو ـ ساكسوني جرى تطهيرهما بطريقة ملائمة من ارتباطاتهما الماضية التي فقدت صدقيتها» (Schmitter, 1985: 59).

للاطلاع على المحاولات الملتبسة لنقل المصطلح إلى اللغة العربية، انظر الفصل الخامس، الهامش رقم 6.

الفكرية الليبرالية الغربية من قبيل الفردانية والتعاقدية والعلمانية والتمايز، وما إلى ذلك. ومع هذا، فمن حسن الحظ أن ظهور اليابان بصفتها دولةً عالميةً قائدةً، والظهور التالي في سنوات لاحقة لعدد من «النمور الاقتصاديّة» في شرق آسيا، قد جعلا من الممكن أن يرى المرء دولاً حقيقيةً، موسرةً، وفي بعض المعاني قويةً، ولها جذور تختلف بوضوح عن الجذور المقترنة بالنموذجَين الفرنسي والإنجليزي.

ولهذا، مثلاً، ففي معرض نقده لنظرية التحديث الغربية، يسترعي العالم السياسيّ الياباني ك. موشاكوجي (Mushakoji) (1985) الانتباه إلى حقيقة أن العلماء السياسيّين الغربيين غالباً ما يعجزون حتى عن طرح الأسئلة نفسها حول التطور السياسيّ التي قد يستطيع زملاؤهم اليابانيون أن يسألوها بشأن التجربة اليابانية: مثلاً ما هو دور العائلة والمجموعات القروية في تشكيل المؤسسات الحديثة في اليابان؟ ما هي الأصول التقليديّة للدولة اليابانية، بما في ذلك مؤسسات الدولة القديمة في الصين؟ ما هي «الكوزمولوجيا» التي تغلّف وتتحكم في عمل المؤسسات السياسيّة والإدارية؟ يقترح البعض أنّ المشاركة الجمعية في السلطة أهمّ في التقليد الياباني من الكفاح الفرديّ من أجل السلطة. ويشير آخرون إلى حقيقة أن الإدراك الياباني للعقلانية يختلف اختلافاً جلياً عن نظيره الغربي. ويقول آخرون: إن القرارات في اليابان «تَبزغ» ولا «تُتّخذ»: أي إنها لا تقوم على الاختيار من بين بدائل واضحة، بل على إجراء تعديلات على مختلف الخيارات والآراء المطروحة (انظر أيضاً من منظور ماركسي، تاغوتشي وكاتو (Taguchi and Kato)، 1985).

إننا غير معنيين هنا بتفاصيل هذه الآراء، باستثناء فكرة موشاكوجي الصائبة بأن ثمة «مبادئ لتشكيل شكل الحكم» مختلفة

وممكنة تمثل اليابان من بينها مثالاً لا غربياً واحداً لا غير. أما أهمية بعض المحاولات العربية الأخيرة لإعادة اكتشاف اليابان (مثلاً أ. عبد الملك، 1981، 1983، حسين، 1985، رشاد، 1984). فإنها لا تكمن في حقيقة أن اليابان تمثّل بحكم الضرورة مثالاً ذا صلة لكي يحاكيه العالم العربيّ فحسب، بل في حقيقة أنها تصوّر الإمكانية «المفاهيمية» للنمو الاقتصاديّ والسياسيّ وفق نموذج غير أوروبي لشكل الحكم والدولة.

العرب ومسألة الدولة

مع أنّ مفهوم الدولة، كما رأينا، مفهوم أوروبي، فإن «واقع» الدولة هو الآن حقيقة تضم ما يزيد عن عشرين بلداً عربياً وما لا يقلّ عن ست دول «شرق ـ أوسطية» أخرى. لقد جاءت هذه «الدولة» إلى الشرق الأوسط بصفتها «بضاعة مستوردة» ـ قَدِمَت في جزء منها نتيجة للضغط الاستعماري وفي جزئها الآخر تحت تأثير المحاكاة والتقليد (قارن بن عاشور، 1980). ومع ذلك، فإن ما هو جدير بالملاحظة أن الفكر العربيّ في القرنَين التاسع عشر والعشرين اهتم بشتى مفاهيم الوحدة والتكامل باستثناء مفهوم الدولة. وقد تباينت مادة هذا التكامل، فامتدت من «العروة الوثقى» الدينيّة ـ الأخلاقية لدى الأفغاني وعبده، إلى رباط لغوي ـ ثقافي لدى أغلب منظّري القومية العربية (زكي الأرسوزي، ميشال عفلق، ساطع الحصري. . . إلخ). لقد استهانت الحركات العروبية والإسلامية معاً بقيمة مسألة الدولة، ومالت إلى النظر إلى أمور الحدود والسكان والحقوق والأسواق وما إلى ذلك بصفتها تفاصيل مصطنعة أو سطحية نوعاً ما (شرارة، 1980: 61 ـ 83).

حتى بداية القرن التاسع عشر كان المسلمون يفكّرون في

السياسة بلغة «الأمة» (وهو مصطلح يدلّ في الأصل على أي جماعة إثنية أو دينية، لكنه غدا في نهاية المطاف مرادفاً تقريباً للجماعة الإسلامية الشاملة) والخلافة أو السلطان (أي الحكومة أو الحكم الذي يتّسم بصفة أكثر دينية بالنسبة إلى الخلافة، أو أكثر سياسيّة بالنسبة إلى السلطان). إن مفهوماً لـ «الدولة» قد يربط فئتي التحليل السابقتين هاتين (أي الجماعة والحكومة) ما كان له أن يتطوّر إلاّ في وقت لاحق. إن مصطلح دولة (dawla) (الذي يستخدم اليوم للدلالة على «الدولة» (state) بالمعنى الأوروبي) وُجدَ في القرآن، وكان في الواقع يستخدمه المؤلّفون المسلمون القروسطيون. ومع ذلك فإن الكلمة في شكلها اللفظي كانت في الأصل تعني «التقلّب، أو التعاقب، أو التداول». وفي العصر العباسي (والعصور التالية) كانت كثيراً ما تحمل معنى المصائر أو التقلبات أو التعاقبات صعوداً أو نزولاً (مثلاً: «دالت دولته» = انقضَت أيامه»). وعلى نحو تدريجيّ أمست الكلمة تعني السلالة الحاكمة. وبعد ذلك، في وقت قريب جداً من وقتنا، صارت تعني «الدولة» (state). وكان رفاعة رافع الطهطاوي (1801 ـ 1873) قد مهّد الطريق فعلاً لمفهوم شكل من أشكال الحكم قائم على الإقليم (الأرض) أكثر من قيامه على الجماعة فقط، وذلك حينما أكّد على فكرة «الوطن» (watan) (vaterland, rodina, patrie). ومع ذلك، فإنه لم يستطع أن ينتزع نفسه كلياً من مفهوم «الأمة» (umma) (الدينيّ) ولم يَدعُ إلى قيام «دولة قومية» بالمعنى الأوروبي العلماني. واستناداً إلى برنارد لويس (Bernard Lewis)، فإن أول مرة ظهر فيها مصطلح الدولة (devlet, dawla) بالمعنى الحديث للدولة، بصفته مميّزاً عن السلالة الحاكمة وعن الحكومة كان في مذكرة عثمانية كتبت حوالي العام 1837 (لويس، 1988).

غير أن المفكّرين الإسلاميين لم يكونوا في عجلة من أمرهم

لتبنّي هذا المفهوم الجديد للدولة. فالأفغاني وعبده كانا لايزالان يتحدثان عن «الأمة» الإسلامية و«عروتها الوثقى» وعن الحاكم الإسلاميّ وسلوكه الحسن. ثم جاء عبد الرحمن الكواكبي (1854 ـ 1902) ليتقدم خطوةً أخرى حينما تحدث عن الجامعة الإسلامية بصفتها رباطاً دينياً، في حين جاء استعماله لمصطلح «الأمة» ليس بمعنى دينيّ حصريّ بل بمعنى إثني في بعض الأحيان، ثم استعمل مصطلح «الوطن» (al watan) حينما كان يتحدث عما وحّد العرب المسلمين بغير المسلمين. كما أنه ميّز بين السياسة وإدارة الدين والسياسة وإدارة «المملكة» («المُلك»)، قائلاً إن الاثنين لم يتّحدا في تاريخ الإسلام إلا خلال العصر الراشدي وعهد عمر بن عبد العزيز (نصار، 1986).

ومع أن العرب كانوا منذ القرن التاسع عشر مهتمّين بـ «تجليات السلطة»، فإنه يبدو أنهم لم يولوا سوى اهتمام ضئيل لأسسها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والفكرية ضمن الدولة (سلامة (Salamé)، محرر، 1987). وتحرّك العرب بسرعة معقولة باتجاه تبنّي المظاهر البنيوية للدولة والبيروقراطيّة (على النمط الأوروبي)، بيد أنهم كانوا بطيئين إلى حدّ ما في زرع مفهوم الدولة نفسه داخل ذواتهم، أو «أخلاقيات» الخدمة العامة والمواقف المتعلّقة بالعمل الجمعي (بونيه (Bonné)، 1973: 17 ـ 19، أومليل، 1985، الجمل، 1984: 365 ـ 368). وفضلاً عن ذلك، فإنّهم لم يكونوا متأثّرين بوجه خاص بمفهوم «الحرية» (الذي كان المفكرون الغربيون يربطونه ربطاً وثيقاً بنموّ الدولة الحديثة) حينما علموا بوجوده من خلال الأدبيات الأوروبية. وبالنسبة إلى خير الدين باشا، التونسي، كانت «الحرية» تأتي بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد «العدل»، هذا المفهوم الحاسم تقليدياً، في تفسير الأساس الذي قامت عليه قوة أوروبا

ورفاهيتها. ومن جهته قام الطهطاوي كذلك بتشبيه الحرية بالعدل لكي يدنيها مسافةً أقرب من المفهوم العربي. غير أن عرباً مسيحيين معيّنين (وعلى وجه الخصوص أولئك المتأثرين بالأفكار البروتستانتية)، وأحمد لطفي السيّد (الذي تبنّى مفهوم القرن التاسع عشر الليبرالي للحرية) كانوا، استناداً إلى ألبرت حوراني (Hourani)، استثنائيين إلى حدّ ما في اهتمامهم بالحرية (حوراني، 1970: 90، 101، 173 ـ 174، 248).

إن جزءاً كبيراً من كتابات عبد الله العروي (Al-'Arawi) حول الدولة التي تُعَدّ من بين الأفضل ممّا كتبه أيّ كاتب عربي، يدور حول فكرة مشابهة: هي أن الدولة العربية تتكون بمجملها من جسد وعضلات، ولكن ليس فيها سوى قدر ضئيل من الروح والعقل، ولا وجود لنظرية في الحرية لديها. وعليه، فقد يكون من الملائم هنا تقديم استعراض وجيز لأفكار العروي. يبدأ العروي بالمفهوم العربيّ التقليديّ للدولة (الدال على تقلبات وتعاقبات السلطة والثروة)، ويعلّق بأن دولة من هذا النوع وبهذه الصورة لابدّ أن تقوم في النهاية على أساس من اغتصاب ما للغير والقسر: مُعَرّضةً أبداً لتهديد طامع في السلطة يتمتع بقوة أكبر ومُبعدةً دائماً عن ميدان القيم الأخلاقية (إلا في حالة اليوتوبيا الإسلامية «غير الواقعية») (العروي، 1981: 116، 125). ويتناقض هذا مع مفهوم الدولة «الأوروبي» (وبصورة رئيسيّة المفهوم الهيغلي ـ الفيبري) الذي يتبنّاه العروي، والذي يرى في الدولة مجموعاً كلياً للأدوات يستهدف عقلنة المجتمع ـ وهي عقلنة (يقول الماركسيون بإصرار أنها) مرتبطة تاريخياً بممارسات البورجوازية (المصدر نفسه، ص 72، 74).

أما بالنسبة إلى الدولة العربية الحديثة «الفعلية» فإن العروي يرى فيها النتيجة الناشئة عن سيرورتَين: تطور طبيعيّ للدولة السلطانية

الاستبدادية (القائمة على القمع والطغيان)، وعملية إصلاحية غيّرت بعضاً من الترتيبات الإدارية العليا واستعارت من الغرب وسائل المواصلات والاتصالات الحديثة (وبعض التحسينات في مجالَي الزراعة والتجارة). ولقد شهدت هذه العملية الإصلاحية بداية انطلاقها من الناحية التاريخية في التنظيمات العثمانية التي أطلقها في مرحلتها الأولى السلطان العثماني لغرض تعزيز سلطته على الصعيدين الداخليّ والخارجيّ، ثم دفعها إلى الأمام في مرحلة ثانية المستعمرون الأوروبيون لغرض توسيع السوق الإمبريالية وإضعاف القيادة المحلية، فيما كانوا يسعون إلى كسب ولاء النخب الاجتماعيّة الأحدث (المصدر نفسه، 129 ـ 133).

بيد أن العروي يعتقد أن تلك «التنظيمات» والإصلاحات التنظيمية الأخرى التي تلتها لم تنجح في تغيير موقف الفرد العربيّ تجاه السلطة السياسيّة ـ فقد فشلت في إغرائه باتجاه النظر إلى الدولة (القومية) المعاصرة بصفتها تجلياً لإرادة عامة أو أخلاق عامة. وأسباب ذلك متعددة. فقد حالت «أجنبية» جهاز السلطة والإدارة دون تغلغل الدولة في جسم المجتمع. ولهذا لم يرتبط «الحكم القانوني» قط بـ «ضمير أخلاقي»، ولم يقترن الرباط العاطفي مع الجماعة أو الأمة برابطة سياسيّة (الدولة). لقد أُصلحت ماكنة الدولة وسُمِحَ لتكنوقراطية معيّنة أن تعمل ما أثمر تحسينات اقتصاديّة بالنسبة إلى أغلب الناس، غير أن الدولة بقيتْ «غريبة» في علاقتها بالمجتمع، وبقيت الحركة القومية والمفكّرون العرب متعلّقين بـ (اليوتوبيا)، وظلّوا بعيدين جداً عن تقبل حقيقة الدولة أو التعاطي معها بموضوعيّة (المصدر نفسه، 138 ـ 154). وبقي الفقهاء المسلمون متعلّقين بمفاهيم «الأمة» والخلافة. أما المفهوم الأحدث للقومية العربية فلم يكن ذا نفع هو الآخر، حسب اعتقاد العروي، لأنه سمَّر ولاءه لمثل

أعلى وحدوي ـ عربي، وبالتالي حرم الدولة الإقليمية (القطرية) من قدر من الشرعية هي في أمسّ الحاجة إليه (المصدر نفسه، 156 ـ 171).

ويقول العروي: إن المرء يجد، نتيجةً لذلك، أن الدولة العربية المعاصرة مهووسة بالسلطة والقوة، وقد تكون في الواقع قويةً في «جسمها». غير أن عنف هذه الدولة (وهنا يتعارض العروي مع غرامشي) هو في حقيقة الأمر مؤشّر على ضعفها وهشاشتها: فقد يكون الجهاز القسريّ قوياً لكن الدولة بمجملها ضعيفة لأنها تفتقر إلى العقلانية ولأنها تفتقر إلى الدعم الأخلاقي والأيديولوجي والتربوي (المصدر نفسه، 146 ـ 158، 168).

كيف يمكن تفسير كل هذا؟ يرى العروي أن بالإمكان عزو مشكلة الدولة العربية بصورة رئيسيّة إلى حقيقة أنها لم تقترن قط، في ظهورها ونموها، بفكرة الحرية (بمعناها الغربي). فللحرية في الفكر الإسلاميّ معنى نفسي/ غيبي، بينما هي في الفكر الغربي تحمل بصورة رئيسيّة معنى سياسيّاً واجتماعيّاً. وبينما ربط الفكر الليبرالي الغربيّ مفهوم الحرية بمفهوم القانون (وبالتالي، بالدولة)، فإن مؤشّرات الحرية ورموزها في المجتمع الإسلاميّ هي في العادة إمّا خارج الدولة أو ضد الدولة ـ على سبيل المثال: البداوة، القبلية، التصوّف. إذاً، ثمة إقصاء متبادل بين مفهوم الحرية ومفهوم الدولة في المجتمع العربيّ ـ الإسلاميّ التقليديّ: فكلما اتسع مفهوم الدولة ضاقت مساحة الحرية (العروي، 1983، 11 ـ 86).

ماذا عن المجتمع العربيّ الحديث، إذاً؟ يستنتج العروي أنّه يكابد ما هو أسوأ بالنسبة إلى الحرية. ففي المجتمع التقليديّ كان هناك نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع: فالبداوة سبقت الدولة

تاريخياً ومثلت حرية الأصول، والقبيلة حافظت على قدر معيّن من حرية الفعل داخل الدولة، والتصوّف مثَّل متنفّساً تَمكَّنَ الفرد من خلاله أن يختار أن يكون خارج مملكة السلطان بشكل كامل. وكان شكل الحكم يتّصف بالاستبداد المطلق، بيد أن المجال «السياسيّ» كان محدوداً ـ فلم يكن المجتمع السياسيّ مرادفاً للمجتمع العربيّ عموماً: كان بمقدور الفرد أن يقاوم السياسيّ من خلال مجموعة كان ينتمي إليها، أو كان بمقدوره أن ينسحب منه بصورة كاملة ليعيش بنفسه ولنفسه. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حدث تحوّل هام (أي التنظيمات (tanzimat)) ما أدّى إلى حدوث توسع في مجال الدولة وتقلص في آفاق «اللادولة»، وبدت المجموعة المستقلة ذاتياً أنها تشكل تهديداً يجب قمعه قبل أن يستطيع الاستعماريون استغلاله لأغراضهم الخاصة، وبدا الفرد المستقل ذاتياً شبيهاً بالعدو الذي يجب إخضاعه. وعلى شاكلة الدولة التقليديّة، بقيت الدولة الجديدة مركِّزة وسلطوية، بيد أن مجالها اتسع بصورة هائلة على حساب حرية الجماعة الصغيرة والفرد (المصدر نفسه، ص 29 ـ 36، 107).

إن التحليل الذي يقدمه هذا الكتاب سوف يتابع السير، في الكثير من الطرق من النقطة التي بلغها العروي. وليس ثمة سوى مغزى ضئيل في استكناه كامل القصة مسبقاً، ولكن قد يكون من المناسب في هذه المرحلة أن نقدّم تخطيطاً للمحاجة الرئيسيّة والإطار المفاهيمي لهذه الدراسة.

المحاجة التبسيطية والإطار المفاهيمي

إن بالإمكان تكثيف وتلخيص محاجة هذا الكتاب، بصورة تقريبية، في الصفحات القليلة التالية. لقد كان الشرق الأوسط يمتلك، تاريخياً، أنماط إنتاج كانت بشكل رئيسيّ تقوم على الجزية

(الإتاوة). إن مثل هذه الغلبة لأنماط الإنتاج «القائمة على السيطرة» قد قيّدت في غالب الأحيان عملية التراكم غير أنها بلا ريب زادت من أهمية العامل السياسيّ.

في الأزمنة الحديثة، تمفصلت أنماط إنتاج الإتاوة مع نمط الإنتاج الرأسماليّ المتغلغل (بوجه خاص في تجلياته «التبادلية»). ومع استثناءات قليلة، كانت النتيجة في الغالب ظهور نمطٍ من النظام «تداوليّ» بصورة رئيسيّة تكون الطبقة المنغلقة الحاكمة بموجبه مستقلة استقلالاً معتدلاً عن عملية الإنتاج والطبقات الاجتماعيّة، ولكنها غالباً ما تكون معتمدةً اعتماداً مفرطاً على العالم الخارجي.

إن الطبيعة الطبقيّة لمجتمع كهذا تُظهر وجود خريطةٍ طبقيةٍ مشتتة وسيّالة، تكون الطبقات فيها معتمدة اعتماداً مفرطاً على الدولة (أو على العالم الخارجي) وتضمّ شرائح متوسطة كثيرة (couches moyennes). ويتبارى عدد منها في ما بينها من أجل النفوذ الاجتماعيّ والاقتصاديّ ولكن دون أن يكون أيّ منها قادراً من الناحية البنيوية على تولّي الهيمنة الطبقيّة في المجتمع.

ونظراً للافتقار إلى الهيمنة الطبقيّة، فإن السياسة في مجتمع كهذا لا تتصف بوجود عملية منتظمة لتجميع المطالب بل بوجود أفعال للاستيلاء على الدولة وأفعال لمقاومة الدولة. ومتى احتلت الطبقة المنغلقة الحاكمة موقع السلطة فإنها عادةً لا تنوي التخلي عنه، غير أن أساليب المحافظة على السلطة تختلف من حالة إلى أخرى - على الرغم من أن ثمة نمطين مهمّين. ففي الحالات التي تستلزم فيها المحافظة على امتيازات المجموعة التي استولت على الدولة وتعزيزها الحفاظ على الوضع القائم (دون أن يلازم ذلك بالضرورة رفض الإنماء الاقتصاديّ أو التحديث المصطنع)، فإن من شأن الطبقة

المنغلقة الحاكمة أن تكافح من أجل أن تضم إلى صفوفها مجموعات أخرى بأسلوب «توافقي» إذا كان ذلك ممكناً. وتنطبق هذه الحالة على الأقطار المصدّرة للنفط في بلاد العرب والخليج(*).

في الحالات التي يكون من شأن تعزيز مصالح المجموعة/ الفئة التي استولت على الدولة فيها أن تستلزم تغيير الوضع القائم من خلال إجراءات الهندسة الاجتماعيّة (على سبيل المثال: التوجه الانمائي أو ما يسمّى بالاشتراكية... إلخ)، فإن الأساليب السياسيّة سوف تشتمل على الكسب السياسيّ والعزل السياسيّ، معاً. وفي مثل هذه الحالة تكون الصيغ ذات الطبيعة التشاركية المصطنعة أكثر احتماليةً، وفيها تكون اليد الحديدية للدولة إمّا مسيطرةً بإحكام على شتّى الفصائل المنتمية إلى الائتلاف أو التحالف الحاكم، أو تلجأ في بعض الأحيان إلى استبدال فئات معينة بكاملها وإحلال أخريات مصطنعة مكانها في صورة الدولة نفسها.

إنّ النموذج السياسيّ محكوم أيضاً بـ «منطق» ومراحل الاستراتيجية الاقتصاديّة التي تجد الطبقة المنغلقة الحاكمة نفسها أنها تتبعها نتيجةً للشعور بالإلزام/ بالإغراء. وبوجه عام، فإن المراحل التوسعية تؤدّي إلى ممارسات إشراك الآخرين من الزاويتَين الاجتماعيّة والسياسيّة، في حين أن المراحل الانكماشية تؤدّي بدرجة

(*) هنالك لبس في استخدام المؤلّف لكلمة Arabia، فالكلمة، تاريخياً، تشير إلى شبه الجزيرة العربية (أو بلاد العرب) وجغرافياً إلى الأرض المحصورة بين البحر الأحمر والخليج العربي/ بحر العرب، وسياسياً تضم السعودية واليمن وعُمان والإمارات وقطر والبحرين والكويت، غير أن المؤلّف يفصل أحياناً بين السعودية من جهة ودول الخليج من الجهة الأخرى (كما في هذه الصفحة)، ويضمها معاً تحت اسم Arabia في مواضع أخرى (لاحقة). على أي حال، والتزاماً مني بأمانة النقل، سوف أترجم Arabia إلى بلاد العرب، كلّما وردت بصرف النظر عن هذا اللبس.

أكبر إلى ممارسات إقصاء الآخرين من الناحيتين الاجتماعيّة والسياسيّة. ويبدو أن هذا المبدأ ينطبق على جميع الحالات، على الرغم من أن تجلياته قد تتباين بين أمثلة يكون التوسع فيها قائماً على ريع يُستمَدّ من الخارج (كما هي الحال في الأقطار المصدّرة للنفط) وأمثلة يكون التوسّع فيها قد أقيم على مصادر مستمدة من الداخل (كما كانت الحال، جزئياً في الأقل، في الدول «ذات التوجه الإنمائي»).

لا توجد هناك أيديولوجيا مهيمنة تشمل جميع الطبقات والمجموعات في دولة كهذه ـ ذلك أن التوجه الإنمائي مفهوم يتّسم بالغموض المفرط بحيث لا يمكن عدّه مفهوماً بهذا المعنى، ويظل في معظم الحالات محصوراً بالفئات التكنوقراطية و«الفكرية». ومع ذلك، فقد تحدث انفجارات من الحماسة القومية، أو الإيقاظ الكاريزميّ، أو التهليل الشعبيّ ـ بيد أن هذه لا ترقى إلى أن تكون أيديولوجيا. ففي المجال الإقليمي/ الخارجي ثمّة تذبذب بين التعلق العاطفي بالأيديولوجيات الوحدوية الطوباوية (مثل الوحدة العربية أو الوحدة الإسلامية) من جهة، ومن الجهة الأخرى هناك اقتران غير متمفصل وغير مُنظَّر مع الدولة القطرية (الإقليمية)، غالباً ما يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمساعي النخب التكنو ـ بيروقراطيّة (وإنجازاتها المدّعاة). وبينما تمكّنت الأنظمة المحافظة بدرجة أكبر من إدخال عناصر معيّنة من أيديولوجيا إسلامية في الجهاز الأيديولوجي للدولة (من خلال سلوك سياسة الائتلاف مع رجال الدين الإسلاميّين، بدلاً من مجرد السيطرة عليهم)، رأت أنظمة التحديث الأكثر «راديكالية» مجموعاتها المهمّشة تتبنى الإسلام السياسيّ بصفته أيديولوجيا مضادة للهيمنة في السنوات الأخيرة.

قد يكون من المناسب الآن أن نطرح بضع ملاحظات موجزة

حول إطارنا المفاهيمي. وكما هو واضح، فإنني لا أستطيع أن أبيّن جميع المفاهيم بصورة تفصيلية في هذه المرحلة، بيد أن الهدف الرئيسيّ هو تبيان الكيفية التي يترابط بها بعضها ببعضها الآخر. وسيجري تفصيل كل مفهوم في سياقه الملائم الخاص به. أمّا المفاهيم التي تظهر بين مزدوجين، ولكن على وجه الخصوص تلك المطبوعة بأحرف مائلة، فهي تمثل أدوات مفاهيمية في تحليلنا تتميز بأهميتها الخاصة. وفي بعض الأحيان أقوم بالتفريق بين «المبادئ» و«الأساليب»: فالأولى مفاهيم افتراضية (وغالباً ما تكون تشخيصية) أما الثانية فهي مفاهيم ذات توجه استراتيجي (أو إرشادي).

مفهوم التمفصل

يبدأ تحليلنا من مفهوم «أنماط الإنتاج» مع نيّة ربطه تدريجياً بمفهوم «أنماط القسر»، و«أنماط الإقناع». إن الانطلاق من أنماط الإنتاج، هو أمر ضروري لتذكير أنفسنا بأننا لا ننظر إلى مجتمعات رأسمالية بورجوازية ذات بنى طبقية مُتقَنة، وأدوار اجتماعيّة متمايزة وتقاليد «تعاقدية» متقدّمة. ليس هذا فحسب، بل إن مناشئ أنماط الإنتاج المعاصرة مختلفة في الشرق الأوسط: وعلى سبيل المثال، إن الجذور «الإقطاعية» للفترة «الحديثة» هي في الكثير من الأحيان غير موجودة، ويوجد بدلاً عنها أنماط إتاوة شتّى قائمة على الزراعة المرويّة والرعي وتجارة المسافات البعيدة وما إلى ذلك. لقد كان لجميع مثل هذه «التواريخ» تأثير جسيم على التشكيلة الاجتماعيّة وعلى الثقافة السياسية، في المنطقة.

ليس بإمكان المرء أن يتعلم الشيء الكثير من خلال تذكّره فقط، أنّ جذور أنماط الإنتاج المعاصرة كانت مختلفة جداً في الشرق الأوسط عن تلك التي وُجدت، على سبيل المثال، في

أوروبا، بل يمكنه أيضاً أن يتوصل إلى الكثير إذا ما وضع في حسبانه الطريقة التي يعمل بها مبدآن: (أ) أن أنماط الإنتاج في الشرق الأوسط غالباً ما لا تكون مفردةً أو أحادية البعد، بل هي على العكس متمفصلة (أي أن بإمكان نمطين أو أكثر أن يتعايشا أو يترابطا في غالب الأحيان). (ب) أن في الكثير من التشكيلات الاجتماعيّة الشرق ـ أوسطية قدراً قليلاً من التوافق ما بين شتّى «حالات» أو مظاهر السلطة البنيوية في المجتمع (للاطلاع على محاولة لتطبيق مفهومَي «التمفصل» و«اللاتوافق» على المادة التاريخية العربية، انظر شرارة، 1977: خصوصاً 151 ـ 166).

وهنا، قد يكون من المفيد أن نقدّم توضيحاً موجزاً: إن السلطة في المجتمع تظهر نفسها بنيوياً في ثلاثة أنماط من الشروط: أنماط الإنتاج، وأنماط القسر، وأنماط الإقناع. وفي النظرية الماركسية التقليديّة وُضعت هذه الأنماط في مستويات مختلفة ومُنحت درجات مختلفة من الاستقلالية. فقد عدّت «اللحظة» الاقتصاديّة (أي: نمط الإنتاج) بمثابة القاعدة، بينما وُصفت اللحظتان «السياسيّة ـ القانونيّة» و«الأيديولوجية» (أي: نمطا القسر والإقناع) بصفتهما البنية الفوقية. ولم يكن الكثيرون من الماركسيين الكلاسيكيين يؤمنون بأيّ درجة من الاستقلالية الذاتية الوظيفية للسياسيّ عن الاقتصاديّ ـ أي إنهم كانوا يؤمنون بالحتمية الاقتصاديّة المباشرة. وكان ثمة آخرون يؤمنون بقدر من الاستقلالية الذاتية الوظيفية وبالحتمية الاقتصاديّة «في التحليل النهائيّ».

وعلى العموم كان ثمة اتفاق على وجود ميل قوي جداً في اتجاه «التوافق» بين اللحظات «الثلاث»: الاقتصاديّة والسياسيّة والأيديولوجية. وينطوي مثل هذا التحليل إمّا على ذرائعية فجّة لا تسمح بأي استقلال للدولة عن الرأسماليّين، أو على تصوّر للدولة

بوضعها الرأسماليّ الجماعيّ المتخيّل الذي ينظّم رؤوس الأموال الخاصة والفئات الطبقيّة لما فيه خير مصالحها المشتركة، أو لمصلحة رأس المال بوجه عام. مع ذلك، فقد كان في إمكان آخرين أن يسمحوا بمستوى أعلى من الاستقلالية لـ «السياسيّ» (أي الدولة). وثمة حالة معروفة على وجه خاص هي حينما يسمح التوازن ما بين القوى الطبقيّة بظهور دولة ذات استقلال ذاتيّ (أي ما يدعى بالبونابرتية (Bonapartism)، وهي صنف جرى استخدامه في دراسة بعض أنظمة الحكم الشرق ـ أوسطية، مثل نظام حكم عبد الناصر). ومع ذلك، فقد كانت هذه لاتزال تُعَدّ حالةً استثنائيةً أو شاذةً، تؤدّي في أغلب الأحيان إلى الجمود أو إلى الكارثة (كما حدث للفاشية). إن ما هو أقل حدوثاً، ولكن أكثر مُلاءَمةً لأغراضنا، هو أن يجري تحليل مثل هذه الحالات على ضوء الضعف الشامل للقوى الطبقيّة (سواءً هي في حالة توازن أم لا). فإذا كانت القوى الطبقيّة ضعيفةً بصورة عامة، وهي حالة نمطية في كل المجتمعات قبل ـ الرأسماليّة أو الرأسماليّة حديثاً، فقد تتمتع الدولة آنذاك بدرجة عالية من الاستقلالية عن الرأسماليّة في معظم الوقت. وإذا كانت الطبقات ضعيفة اقتصادياً و/أو سياسيّاً فإن من شأن ذلك أن يسمح بقيام دولة مستقلة (كما هي الحال في القيصرية والسلطانية والسلطوية ـ البيروقراطيّة... إلخ). وإلاّ، يصبح بإمكان المثقفين أن ينظّموا هيمنةً، بطريقة عارضة من خلال خطابات(*) محددة عابرة للطبقات (وهي في الحقيقة وجه من أوجه التمفصل) (جيسوب، 1990).

وهكذا، فقد يأخذ التمفصل شكل عمليات ربط، لا بين مختلف أنماط الإنتاج فحسب، بل بين «اللحظات» (غير المتوافقة) للسلطة البنيوية أيضاً. وبالتالي، قد يكون ممكناً أن يتصور المرء في

(*) الخطاب، في هذا السياق، يعني الأيديولوجيا، كما سيتبين لاحقاً.

مجتمع معين تمفصلاً ـ على سبيل المثال ـ بين عناصر اقتصاديّة وتقنية معيّنة من النمط الرأسماليّ للإنتاج، وعناصر اجتماعيّةٍ وثقافيةٍ معينةٍ من نمطَي القسر والإقناع قبل ـ الرأسماليّ (مثلاً: النمط الإقطاعي، بل حتى نمط العبودية). لقد مثّلت اليابان الحالة البارزة، بيد أن معظم أنظمة الحكم الفاشية وكثيراً من أنظمة الحكم السلطوية ـ البيروقراطيّة تظهر تمفصلات مماثلة. ومن الجانب الآخر، فإن أسلوب التمفصل يركّز على الممارسات المهيمنة، أو الاستراتيجيات العامة أو الخطابات المتمفصلة التي تربط ما بين المنظومات المؤسساتية المختلفة معاً، وبشكل نمطيّ من خلال الدولة و/ أو أيديولوجيا وطنية ـ شعبوية. ويعرّف لاكلو وموف (1985: 105 وما يليها) التمفصل على هذا النحو: «سوف نطلق اسم التمفصل على أي ممارسة تقيم علاقةً بين عناصر تؤدّي إلى تعديل هويتها نتيجةً للممارسة المفصلية»[10].

بيد أنه ليس بإمكان جميع اللحظات أن تتمفصل مع جميع اللحظات الأخرى، في جميع الأوقات. فالتمفصل رهن بمصادفة حصول شروط وظروف معيّنة، وكلمة الظرفية ليست مرادفة للإرادوية (مع أنها قد تنطوي على انتقائية بنيوية أو استراتيجية). إن حصول عمليات التمفصل أكثر احتمالاً في أوضاع لم يبرز نمط إنتاج واحد أو طبقة واحدة لبسط السيطرة، وكذلك في مراحل «انتقالية» حيث

---

(10) يواصل لاكلو وموف (1985: 103 وما يليها). هذا التحليل إلى أبعد مما أقوم به أنا، وذلك من خلال تسمية «المجموع الكلي المهيكَل الناشئ عن ممارسة المفصلة» باسم: الخطاب. بيد إنّني أميل إلى التمييز، في الأقل من الناحية التحليلية، بين الكتلة الاجتماعية ـ السياسية من جهة والخطاب السياسي من الجهة الأخرى. ولهذا، فإنني أميل إلى الموافقة على أن ممارسة المفصلة تتألف من بين أمور أخرى «من إنشاء نقاط عقدية تقوم بتثبيت المعنى جزئياً» (المصدر نفسه، ص 112 ـ 113). وأوافق أيضاً على «أن الميدان العام لظهور الهيمنة هو ميدان الممارسات المفصلية» (المصدر نفسه، ص 134 وما يليها).

يفقد نمط إنتاج معيّن (أو طبقة معينة) تفوّقه دون أن يكون نمط آخر (أو طبقة أخرى) قد احتلّ مكانه. إن خطابات التمفصل (أي الأيديولوجيات) ذات صفة ظرفية، بمعنى اعتمادها على ظروف اجتماعيّة وكذلك بمعنى كونها مرنةً وقادرةً على التكيّف وتغيير المعاني والطابع السياسيّ في الظروف المختلفة (هاليداي وعلوي (محرران)، المقدمة، في 1988: 5 ـ 7).

بهذه الطريقة فقط قد يستطيع المرء أن يستوعب بشكل سليم ظاهرة الراعي ـ الزبون(*) في المجتمعات «الانتقالية» فيما يتجنّب الوقوع في فخ إرجاع ذلك كله إلى «جوهر» ثقافاتها، أو يستطيع المرء أن يفهم، مثلاً، مصطلحاً من قبيل «القبلية السياسيّة» (النقيب، 1987). بالنسبة إلى الدولة الواقعة في بلاد العرب والخليج، إن مصطلحاً كهذا يوحي بأن بعضاً من الجوانب القسرية و/أو الاقناعية لـ «النمط القرابي للإنتاج» قد يستمرّ في الوجود حتّى حينما تكون القاعدة الاقتصاديّة (مثلاً: اقتصاد الرَعي) لنمط كهذا ربما قد اضمحلت، أو حتّى اختفت. ففي بلاد العرب المعاصرة، يتمفصل اقتصاد «ريعيّ» قائم على التصدير بطرق مثيرة للاهتمام جداً مع العصبيات والعداوات والمساومات في المجتمعات القبلية والقروية، كما سوف نرى ذلك تفصيلياً في مواضع لاحقة من الكتاب.

يمكن لمفهوم التمفصل أيضاً أن يقدّم تفسيراً للسبب الذي يجعل خطاباً كخطاب الإسلاميّين لا يبدو أنّه يحمل الكثير من المحتوى الطبقيّ الواضح. ولأنه في جوهره خطاب معادٍ للدولة فهو غالباً ما

(*) الراعي (Patron) والزبون (Client) (أو التابع)، هي علاقة تبعية شخصية بين الأعيان والوجهاء وأصحاب النفوذ والسلطة من جهة، والأتباع المناصرين، من جهة أخرى، علاقة تبادل الحماية والرعاية لقاء الولاء والتبعية. وتترجم أحياناً بـ «الزبائنية».

يفلح في أن يستجوب(*) (أي: «يدعو»، أو يستعطف، أو يقنع من خلال المحاجة) طبقات وقوى مختلفة، بل حتّى متناقضة (مثلاً: الإنتلجنسيا المتحولة إلى صف البروليتاريا والتجار التقليديّون و/ أو «الجدد» الموسرون)، الأمر الذي قد يشكّل في النهاية كتلة قوة متوحدة في معارضتها للدولة: لفشلها الإداري وغَيرِيتها الثقافيّة (الأيوبي، 1991a).

إن مفهوم الاستجواب (الذي تمتد جذور منه إلى غرامشي وألتوسير) يفيد ضمناً عملية خلط متمفصلة (أو انتقائية، إن أردنا كلمة قدحية) أنشئت بطريقة معينة بحيث غدت تستهوي حرفياً أناساً من شتى الطبقات والمجموعات يشعرون جميعاً بأنهم مخاطَبون أو «مدعوون» من جهتها. وعليه، فهو آلية أيديولوجية يُمنَح الذوات من خلالها هويات ومصالح ومواقع اجتماعيّة محددة. وهو في العادة مرتبط بتشكيل «الكتل التاريخية» وبمعظم أنواع الخطاب الشعبوي (لاكلو، 1979، جيسوب، 1991). إن الخطابات القومية والدينيّة تنطوي على إمكانية «استجوابية» لأنها تمثل حالات تستطيع بواسطتها الشفرة الرمزية نفسها أن تجتذب دوائر اجتماعيّة متفرقة.

وبالإمكان الإتيان بميزة أخرى ذات صلة بهذا الشأن: لا يمكن أن تُعامل الثقافة ببساطة على أنها «انعكاس» للقاعدة الاقتصاديّة، ويصدق هذا بشكل خاص إذا ما اتبع المرء مقاربة «متمفصلة». إن الثقافة تتغير بوتيرة أبطأ بكثير من الاقتصاد. إن هذه لا تتأثر بنمط الإنتاج فقط، بل كذلك بالكثير من العوامل الظرفية جغرافياً

(*) ليس بالمعنى البرلماني (حيث تعني كلمة «استجواب» ردّ المسؤول على ما يطرحه البرلمانيون من أسئلة تقترب من الاتهام). أما هنا، وفي أرجاء متعددة من الكتاب، فمعنى الاستجواب محاولة الحصول على استجابة أو جواب على دعوة أو استعطاف. . . إلخ.

وتاريخياً، مثل نعمة الموارد الطبيعية والبيئة الإيكولوجية، والمواجهات مع الحضارات الأخرى، وانتشار ديانة معينة، وكون البلد مستعمَراً أم لا، وهوية المستعمر وطول مدّة الاستعمار... إلخ. يمكننا وصف كلّ هذه العوامل على أنها ظرف ما.

إن لأسلوب التمفصل ميزةً واضحةً هي أن من شأنه أن يمكّننا من تصور حالة يمكن فيها للترتيبات «التقنية» الأشدّ نموذجيةً لنمط إنتاج معيّن أن تجري مفصلتها مع الجوانب الثقافيّة (والسياسيّة) التي هي أكثر نموذجية لنمط إنتاج آخر (وبالتالي، ربما من «عصر» آخر). وعليه، يمكن التعبير عن القبلية اجتماعيّاً وسياسيّاً حتّى وإن كان من المحتمل أن تكون قاعدتها الاقتصاديّة قد ضعفت أو اختفت. وكانت حتّى العبودية لاتزال معروفة في بلاد العرب حتى وقت متأخر، ولاتزال بالإمكان ملاحظة وجود علاقات شبه - عبودية في الوقت الحاضر. وقد تبقى التقاليد المُمركزة البيروقراطيّة لمجتمع «إروائي» حتّى حينما تتوقف الزراعة المروية عن كونها مصدر العيش لغالبية السكان وحتى حينما لا تعود الأرض والموارد الاقتصاديّة الأخرى ملكاً حصرياً للدولة.

إن ثمة آثاراً ضمنية أخرى في غاية الأهمية لمبدأَي «التمفصل» و«اللاتوافق»: أحدهما أنهما يمكّناننا من رؤية حقيقة أن الخريطة الطبقيّة في مجتمع كهذا غالباً ما يَرجُحُ أن تكون منوّعة وسيالة ما يفسح المجال لظهور طبقة اجتماعيّة هيمنية. أمّا الأثر الآخر فمفاده أن حالة الأمور هذه قد تفضي، استناداً إلى مبدأ التعويض، (أو اللاتزامن)[11]، إلى وضع يرجح أن يتولى فيه «السياسيّ» (الدولة) المقام الأعلى ضمن التشكيلة الاجتماعيّة من خلال التعويض عن

---

(11) إن مفهوم اللاتزامن مستخدم أيضاً في كتابات أ. إياني (O. Ianni)، ت. دي تيلا (T. di tella)، غ. أودونيل (G. O'Donnell)، ج. نان (J. Nun)، أ. تورين (A. Touraine) وآخرين.

غياب (أو ضعف) طبقة قائدة من المتعهّدين أو بورجوازية وطنية مهيمنة. وبكلمة أخرى «إن بالإمكان ربط الميدان السياسيّ بالميدان الاجتماعيّ، لا بمعنى التمثيل بل بمعنى التعويض: فالأشكال السياسيّة لا تعكس ما هو اجتماعيّ، إنها تكمّله» (فرغوبولوس (Vergopoulous)، 1990 : 142 ـ 154).

هناك ميزة أخرى لمفهومَي التمفصل واللاتوافق هي أن من الممكن لهما أن يساعدا في التنبّوء بحصول تطورات ممكنة معينة. فعلى سبيل المثال، يبدو أن من شأنهما أن يوحيا بعدم وجود علاقة مباشرة وفورية ولازمة بين ـ مثلاً ـ الموجة الأخيرة باتجاه اللبرلة الاقتصاديّة من جهة وإمكانيات اللبرلة السياسيّة من الجهة الأخرى: إنه بالإمكان في الواقع مفصلة «الانفتاحات» الاقتصاديّة وعمليات الخصخصة بالسلطوية السياسيّة (كما سيتم تفصيله في الفصلين العاشر والحادي عشر).

ومع ذلك، وعلى الرغم من أهميتهما، فإن مبدأَي التمفصل واللاتوافق لم يجر استخدامهما على نحو متكرر، مثلما كان ذلك ممكناً، في تحليل السياسة في البلدان الطرفية حيث يبدو «الانتقال» عملية طويلة المدى حقاً. ومما لا شكّ فيه أن الأحداث «الانتقالية» هي الأصعب عند التحليل لكنها في الوقت نفسه الأكثر إثارة للاهتمام عند الدراسة. ومن الغريب أن يكون رجل مختص بالإدارة العامة هو فريد ريغز (Fred Riggs) (1964) هو الذي اقترب بمسافة كافية من تطبيق مبدأ كهذا (تحت لواء «المجتمع الموشوري») في وقت مبكر تماماً هو ستينيّات القرن العشرين، على الرغم من أن ذلك كان متعلقاً بالإدارة أكثر من تعلقه بالسياسة أو الدولة. وبعد ذلك صار المفهوم يطبق بصورة أكثر مباشرة على المجتمع والسياسة على يد عدد من الاختصاصيين في الاقتصاد السياسيّ المتعاملين مع البلدان الأطرافية في سبعينيّات وثمانينيّات القرن العشرين، كما سنرى في مواقع لاحقة من هذا الكتاب.

تعريف «الدولة»

إذاً ما هي، على وجه الدقة، هذه «الدولة» التي نتحدث عنها على الدوام؟ من الواضح أنها المفهوم الرئيسيّ الذي يعنينا في هذه الدراسة؛ وعليه فإن جميع ظلال المعاني التي يوحي بها المصطلح يجب أن تغدو واضحة في نهاية المطاف. بيد أن الحاجة في هذه المرحلة قد تدعو إلى تقديم بعض التعاريف العملية المبسطة ويمكن، في واحد من هذه التعاريف، أن يقال بأن الدولة بناء تجريديّ يفيد توليفة من المؤسسات والأفراد تمتلك الحق الحصريّ في السلطة العامة (أو في الاستخدام الشرعيّ للقوة) ضمن مجتمع إقليمي معين. غير أن تعريفاً كهذا تعريف ضيق لأنه يهمل عدداً من الأشياء حول وظائف الدولة، أحدها أنها تعمل بصفتها جسراً ونقطة ربط بين المنظومة الاقتصاديّة من جهة والمنظومة الثقافيّة من الجهة الأخرى ـ ومعنى ذلك أن الدولة تضمن الظروف المُفضية إلى عمليات إنتاج وإعادة إنتاج (الرأسمال)، وأن الدولة تشرف على عملية التوزيع الحاسم للقيم في المجتمع. ولنفصّل، بقدر قليل، هذا التعريف الأوّلي.

أولاً، «الدولة» تجريد قانونيّ. إنّها تنطوي على معنى السلطة الحصرية (السيادة): محلياً على أرض معينة بساكنيها، وخارجياً إزاء وحدات مُعرّفة بالشكل نفسه (أي دول أخرى). إن المادة الحقيقية لهذه السلطة هي القوة الفعلية التي تمارس ضمن المجتمع من خلال الحكومة، وكذلك في مواجهة «الآخرين» الأجانب من خلال الحرب إذا دعت الضرورة. وعليه، فإن هذا التجريد القانونيّ تعبير رسميّ عن علاقات القوة.

ومع ذلك، فإن جذور وقواعد الكثير من علاقات القوة في المجتمعات المعقّدة الحديثة مشتقّة من العلاقات الاقتصاديّة المتعلّقة بحقوق الملكية أو السيطرة على وسائل الإنتاج. وتلعب الدولة عادة

دوراً حاسماً، إمّا في خَلْق الظروف التي تمكّن نماذج معينة من العلاقات الاقتصاديّة أن تحدث وتعيد إنتاج نفسها، أو، بصورة أكثر مباشرة، في السيطرة المباشرة على وسائل الإنتاج وتثبيت أغلب العلاقات الاقتصاديّة بأسلوب يتسم بقدر أكبر من الرسمية.

إن وراء سيطرة الدولة على الظروف و/أو الموارد نفسها، يمكن المرء عادةً أن يتقصّى نموذجاً معيارياً محدّداً: أساساً أيديولوجياً أو قانوناً أخلاقياً، أو وظيفةً ثقافيةً، يلهم الدولة إمّا بأسلوب معلن (واعٍ) أو بأسلوب غير معلن (لا واعٍ)[12].

---

(12) إن مفهوم الدولة بصفتها «نظاماً معيارياً» يركز على السمات الرمزية للدولة بصفتها قوة موحّدة لكامل الجماعة. وتمتد آثاره الضمنية من شكل كلي، مثالي بدرجة كبيرة كما هي الحال لدى هيغل وفي مبدأ كروتشيه/ جنتيليه المسمّى (Lo stato etico) أي الدولة الأخلاقية، (وكذلك لدى الإسلاميين مثل المودودي وقطب)، إلى اهتمام عملي على مستوى أصغر بالأخلاق في أجهزة محددة في الدولة. ويقابل أنطوني بلاك (1988: 113-121، 156-157). وجهة النظر الليبرالية في الدولة بما يطلق هو عليه تسمية وجهة النظر **المواطنية** [انظر الفصل الحادي عشر للاطلاع على التمييز الذي يعتمده المؤلّف بين «المدني» (civil)، و«المواطني» (civic)]. يكون للدولة على وِفْقها غرض واسع خاص بها كلياً، هو إشاعة الحياة الطيبة والعدالة في المجتمع. إن ما يميز وجهة النظر الليبرالية هو أنها تبدأ وتنتهي بالفرد. إن الدولة الليبرالية، في أكثر من معنى واحد، هي (Rechtstaat) (دولة القانون)، حيث لا يوجد ميدان الصالح العام (res publica) إلا لغرض تمكين الأشخاص من تحقيق أهدافهم هم، وحيث يقام تمييز واضح بين الجريمة والخطيئة. بينما هدف الدولة المواطنية، بالمقابل، هو ضمان أن يمارس سكانها حياة أخلاقية جيدة وتنظر إلى الأخلاق (moeurs) والمعتقدات بصفتها شؤوناً تخصها هي بصورة مباشرة. وكثيراً ما يستعمل غرامشي مصطلحات «الدولة الأخلاقية» و«الدولة الثقافية» و«الدولة المربيّة»، غير أنه يميل بصورة أقوى، كما هو واضح، إلى الأخيرة: «كلّ دولة هي أخلاقية بقدر ما يكون أحد أهم وظائفها رفع الجماهير العظمى للسكان إلى مستوى ثقافي وأخلاقي معيّن» (بوسي ـ غلوكسمان، 1980: 127، 301). إننا نتناول هذا المفهوم في هذا الكتاب، معزراً بصيغة دايفد إيستون (David Easton) «التوزيعية» (وبالتالي، الاقتصادية ـ السياسية المرنة) حول السياسة بصفتها «التوزيع الرسمي للقيم» في المجتمع (إيستون، 1953: 130). للاطلاع على القيم الأسمى الممكنة التي قد تتبناها الدولة، انظر بريشت (1959: الفصل 8) وللمزيد من المناقشات انظر بلاك (1988: 98 وما يليها).

وهكذا، يصبح لزاماً على دراسة الدولة أن تتعاطى مع ما يأتي:

- المدى الذي يجري فيه تجريد الدولة قانونياً وقضائياً بحيث تبدو، على سبيل المثال، مميزة بقدر مناسب عن الأفراد الذين يحكمون وعن نزواتهم الشخصية.

- معالم بنية الدولة وتشكيلة مؤسساتها، وبوجه خاص الجهاز البيروقراطيّ والجيش، أو - بكلمة أخرى - «جسمها وعضلاتها».

- الطرق والأنماط التي تتبعها الدولة في ممارسة سلطتها على المجتمع، أو - بكلمة أخرى - العمل الوظيفيّ للدولة.

- نماذج مصالح الطبقات والمجموعات التي تميل أفعال الحكومة إلى محاباتها أو إهمالها (والحديث هنا نسبيّ) ومدى إمكانية تمثيل مصالح الطبقات والمجموعات هذه ضمن النخبة الحاكمة نفسها. وكذلك أنواع النماذج الاجتماعيّة والعلاقات الاقتصاديّة التي تميل أفعال الدولة (كما تمثلها السياسات العامة، مثلاً) إلى إحداثها أو إعادة إنتاجها ضمن المجتمع.

- نماذج الافتراضات المعيارية (الثقافيّة، الأخلاقية، الأيديولوجية، إلخ) التي تبدو (بطريقة معلنة أو غير معلنة) أنها تقف وراء أفعال الدولة: مثلاً، مفاهيمها عن «الذات» و«الآخر»، و«تحصيصاتها» للقيم السياسيّة الرئيسيّة للحرية والمساواة والعدالة وما إلى ذلك.

إن الواجب يقضي بضرورة تذكر أن هناك تمايزاً بين الحكومة (government) ونظام الحكم (régime) والدولة (state)، على الرغم من أن ذلك ليس يسيراً دائماً في بلدان أقل نمواً، حيث (كما هي الحال في «السلطانية» مثلاً) يكون الحكام والدولة في غالب الأحيان متداخلين تداخلاً كلياً في ما بينهم:

«إن أنظمة الحكم أشكال من التنظيم السياسيّ أكثر دواماً من حكومات بعينها، لكنها نمطياً أقل دواماً من الدولة. وبالمقابل، فإن

الدولة بنية للسيطرة والتنسيق أكثر دواماً (عادة) وتضم جهازاً قسرياً ووسيلة لإدارة المجتمع واستخلاص الموارد منه» (فيشمان، 1990: 428).

إن أحد مظاهر أولوية مكانة «السياسيّ» في الأقطار النامية يظهر في «تدخل» الدولة في الميدان الاقتصاديّ، ليس بصفة منشِّط ومخطِّط ومنسِّق فحسب، بل كذلك بصفة منتج ومدير ـ وهذا هو ما يُصطَلح عادة على تسميته بـ «الدولتية» (étatisme). إن هذا «التدخل» يحمل معه نتيجتَين سياسيّتَين: **(1)** إن الدولة تغدو قوية لأنها تسيطر الآن على منظومة السلطة ومنظومة الثروة معاً. **(2)** إن «شرعية» نظام الحكم والدولة عامة (نظراً لأن استمرارية حكومة ما أو نظام حكم ما غير معروفة سلفاً، يتداخل الاثنان في واقع الحال في العالم العربي) سوف تصبح مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً بمنجزها وأدائها في الميدان الاقتصاديّ. وكثيراً ما يؤدّي هذا إلى تحويل السياسة ولغتها إلى لغة اقتصاد وإدارة (وتكنوقراطيا). وبناءً على ذلك، تصبح أي أزمة اقتصاديّة، أزمةً للدولة التي ستحاول في أغلب الأوقات أن تجد حلولاً ماليَة للمصاعب دون أن تتنازل عن طيب خاطر عن سيطرتها الاقتصاديّة (وبالتالي السياسيّة).

كما أننا سنتعامل في هذا الكتاب مع الميدان الاقتصاديّ والإداري (بما في ذلك الجهاز البيروقراطيّ والقطاع العام) وذلك لأسباب هامة أخرى منها: **(أ)** لتبيان أن للشؤون الاقتصاديّة والإدارية جانبها السياسيّ الخاص بها، على الرغم من أنها كثيراً ما تقدَّم على أنها بديل (أكثر نفعاً) عن السياسة. **(ب)** لتبيان أن جزءاً من الفشل في الميدانَين الاقتصاديّ والإداريّ يُعزى إلى تقنيتهما المفترضة. **(ج)** لتبيان أن السيطرة على الاقتصاد، رغم أنها تعزز قوة الدولة، تزيد كذلك من إمكانية تعرضها للمخاطر، وذلك لأن جميع المشاكل

وحالات القصور الاقتصاديّة سوف تُلام الدولة عليها حتماً، الأمر الذي يؤدي إلى الانتقاص من شرعيتها.

سوف يلاحظ القارئ أنّني، على الرغم من استخدامي في بعض الأحيان مصطلح «الشرعية» في هذا الكتاب، أفضّل كثيراً، كما هو واضح، مفهوم الهيمنة. إن مفهوم الهيمنة أجدر بالاستعمال من مفهوم الشرعية لأنه يتضمن هذا الأخيرَ، بل يتجاوزه أيضاً. وفضلاً عن ذلك، فإن الهيمنة ليست وثيقة الصلة بآليات محددة للتمثيل والمشاركة السياسيّة (اللذَين هما وثيقا الصلة جداً بالديمقراطية الغربية/ الرأسماليّة التعددية البرلمانية) كما تبدو صلة الشرعية بها. وقد يكون من الأيسر كذلك تحليل مفهوم الهيمنة ضمن ظروف البلدان النامية. ان جميع تعاريف الشرعية قائمة على أساس المعتقد، ويجب قياس هذا قياساً كمّياً من خلال أدوات تقنية معينة (مسوح المواقف، استطلاعات الرأي. . . إلخ) التي لا يُسمح بتطبيقها بحرية في البلدان العربية. كما تجدر الإشارة إلى ما يلي: ليست جميع تعاريف الشرعية تؤكد على عناصر الإنجاز والأداء أو تأخذ بالاعتبار شرعية المنظومة الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة، بالرغم من أن هذه العناصر مهمة بشكل خاص في تعريف مفهوم الشرعية في معظم البلدان النامية. إن الشرعية في الشرق الأوسط متشابكة تشابكاً وثيقاً مع تقييم أداء الدولة بصفتها منتجاً (القطاع العام) وموزعاً (الرفاه الاجتماعيّ) معاً، وتلعب اعتبارات «الكفاية» و«العدل» بصفتها مكوّنات لمفهوم الشرعية دوراً أكثر أهمية إلى حدّ بعيد من الدور الذي تلعبه في البلدان الرأسماليّة المتقدمة.

وعلاوةً على ذلك، فبينما يستلزم استخدام مفهوم الشرعية منا بصورة مستمرة أن نُجري تمييزاً دقيقاً بين المشاعر تجاه المؤسسات السياسيّة والمشاعر تجاه نظام الحكم وشاغلي مناصبه (انظرْ على

سبيل المثال غور (Gurr)، 1970: 183 ـ 192 والمراجع المذكورة). فإن مفهوم الهيمنة مرتبط ارتباطاً أوثق بدرجة كبيرة بالدولة (التي تشكل مقولة التحليل الرئيسيّة لدينا)، مع الإبقاء في الوقت نفسه على تخصيص اهتمام أكبر للعوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة (الأمر الذي يتلاءم بدوره مع مقتربنا الاقتصاديّ ـ السياسيّ). وبما أن الهيمنة اجتماعيّة وأيديولوجية معاً، فإنها تفسح مجالاً أرحب لدراسة الائتلافات والتحالفات التي تقوم بين الطبقات والمجموعات (أي «الكتل الاجتماعيّة ـ التاريخية»). وفي الواقع، إنّني أجد مقاييس **الإدراج ـ الإقصاء** (Inclusion/ Exclusion) التي ابتدعها مؤلّفون بإيحاء من مفهوم الهيمنة لدى غرامشي (منهم على سبيل المثال أودونيل، ستيبان، موزيليس (Mouzelis). . . إلخ) أكثر فاعلية في التعامل مع سياسة شرق ـ أوسطية تفتقر إلى أدوات مثل التصويت والانتخابات والأحزاب. . . إلخ. وفي هذا الجانب، فإن مفهوماً مثل «الإدراج» يكتسب صلة عظيمة، كما هي الحال مع مصطلحات مثل «الجبهات» و«الائتلافات» و«المواثيق» و«العهود» وما إليها.

إن مفهوم الإدراج/ الإقصاء أكثر نفعاً من مفهومَي التمثيل والمشاركة المقيَّدين، لأنه ينطوي على صلة اقتصاديّة وسياسيّة معاً (والأولى مهمة بوجه خاص بالنسبة إلى الكثير من المجتمعات النامية) كما أنه يسمح بتطبيق «مبدأ التعويض»، بمعنى أنه على المدى القصير إلى المدى المتوسط قد يقوم مستوى أعلى من الإدراج الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ بحرف الانتباه/ بالتعويض عن المشاركة السياسيّة. أما على المدى البعيد، كلما كان الإدراج الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ أكثر شمولاً كان بروز الدعاوى/ المطالبات بالمشاركة السياسيّة أكثر حتمية (وتمثل إيران تحت حكم محمد رضا شاه حالة مناسبة في هذه النقطة).

التشاركية (Corporatism)

إن ذكر الإدراج/ الإقصاء يمثّل فرصة جيدة للتحدث بإيجاز حول مفهوم رئيسي آخر في هذا الكتاب، هو مفهوم التشاركية، ولأغراض هذا الكتاب، فإنني أعرّف **التشاركية** تعريفاً واسعاً إلى حدّ ما. إنّها مفهوم سياسيّ يقوم، مع الترتيبات التنظيمية التي يوحي بها، على افتراض لا يمتّ بصلة إلى أولوية الفرد ولا إلى أولوية الطبقة. وفي المجتمعات التي تكون الفردانية النظرية فيها ضعيفة وحيث تكون الطبقات جنينية، لا يبدو النموذج الليبرالي التقليديّ، ولا النموذج الماركسي التقليديّ، قادرَين على استيعاب حقائق الوضع. ولا وجود لانتخابات حرة، ولا حتى لاستطلاعات الرأي، التي من شأنها أن تتيح لنا الافتراض بأن السياسة القومية تمثّل على نحو ما محصلة لأفكار المواطنين الأفراد ومصالحهم. كما لا توجد طبقات طويلة الأمد، جيدة الرسوخ، وواعية بذاتها تكون قد تسنّمَتْ الموقع الأعلى ضمن المجتمع بأسلوب «هيمنة» أو، بخلاف ذلك، استولت على السلطة عن طريق القوة وأسّست، على سبيل المثال، «دكتاتورية للبروليتاريا».

ما يظهر أنه موجود، بالمقابل، هو حالة تستدعي استعمال مفردة سياسيّة تبدو أنها تسبغ الصفة المادية على «جماعيّة» («الجماعة» ـ ذات التعاريف المختلفة، و/ أو الدولة) وسلسلة كاملة من الفعاليات التي يبدو أنها تضع جزءاً كبيراً من الوظيفة السياسيّة ضمن شبكات زبائنية (ومن هنا تأتي أهمية «الرعاية» من بين أمور أخرى) و/ أو ضمن تنظيمات رسمية اسمياً (ومن هنا تأتي أهمية «السياسة البيروقراطيّة» من بين أمور أخرى). وعليه، يبدو أن لدينا الآن مجموعات (بعضها عصبيات ذات طابع قرابيّ أوّلي أكثر، وبعضها ذات طابع اجتماعيّ ـ اقتصاديّ أكثر)، ولدينا الدولة. ثمّ إن لدينا

تشكيلةً متنوعةً كاملةً من «الترتيبات» (بعضها أكثر فجاجة وقساوة من بعضها الآخر) لفرز العلاقة بين الجماعات والدولة. إن بعض هذه الترتيبات ذات صفة تعاونية وإدراجية: الاتحادات القبائلية، الجبهات الوطنية، الائتلافات الشعبية، الاتحادات الإتنية... إلخ، في حين أن بعضها يتسم بقدر أكبر من النزاع والإقصاء: الإخضاع، التكبيل، «استيلاء» الجزء على جهاز الدولة... إلخ.

إنّني أعزو هذه المظاهر بدرجة أقل إلى استمرارية ثقافية متخيلة (مثلاً: تصوّر «عضوي»، للمجتمع في الإسلام) وبدرجة أكبر إلى الطبيعة المتمفصلة، وغالباً الانتقالية، لأنماط الإنتاج في البلدان النامية (وهي نقطة يجري تفصيلها بشكل متكرّر في أماكن أخرى من هذا الكتاب). ومع ذلك، فإن مثل هذه المظاهر موجودة على نطاق واسع جداً، حتى وإن كانت غالباً مفقودة في التحليلات التي تقوم حصرياً على أساس فرضية أنّ السياسة مستمدةٌ من الفرد أو مستمدة من الطبقة. وبينما تشهد الفردانية والطبقات معاً نمواً في الشرق الأوسط فإن تحليلاً يركّز عليها على حساب علاقات الجماعة/ الدولة (النزاعية منها والتعاونية) سوف يفتقر بصورة أكيدة إلى قدر كبير من الحقائق السياسيّة في تلك المنطقة. إن بالإمكان فهم السياسة في المجتمعات الرأسماليّة الليبرالية ـ كما سبق أن ألمحنا ـ بالإشارة إلى فئتَين رئيسيتَين من اللاعبين: الأفراد والطبقات. إن الفردانية تؤسس الحقوق و«الكرامة» للفرد الحر المنعتق من جميع «الروابط» الأولية (القرابية)، والذي يُفترض بالتالي أن يدخل في جميع أنواع العلاقات الاجتماعيّة من خلال إرادته (ذكراً كان أم أنثى) الحرة الخاصة بأسلوب تعاقدي. إن هذا النموذج من العلاقة يحكم أيضاً ارتباط الفرد بالدولة من خلال آليات مثل التصويت والانتخابات والتمثيل. إن الطبقات مجموعات اجتماعيّة تربط الأفراد معاً وهؤلاء ـ

والحديث هنا ذو صفة عمومية ـ يحتلّون مواقع متشابهة بالنسبة إلى وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج في المجتمع. ومن خلال فعلهم الجمعيّ يفترض أن يؤثّروا في صنع القرارات الاستراتيجية في المجتمع، بما فيها القرارات التي تصدر عن الدولة.

بناءً على هذه التعاريف يصبح لزاماً ألاّ يكون بإمكان الفردانية ولا التحليل الطبقيّ ـ إذا استُخدم أيّ منهما دون الآخر ـ أن يقدّم نموذجاً نافعاً جداً حينما يتعامل المرء مع مجتمع تغيب عنه المستلزمات التاريخية ـ الفكرية للفردانية والأسس الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة لبنية طبقية متمايزة بشكل جليّ. وفي جزء كبير من العالم الثالث لم يتمتع الفرد بعد ـ مع أنه غالباً ما يكون قد أُجبر على الخروج من جماعته الأولية (القرابية) ـ بحماية الفردانية بصفتها مفهوماً قانونياً ـ فكرياً، ولم يتم إحلاله ضمن بنية طبقية متمايزة تمايزاً جلياً. وهكذا، فإن لدينا وضعاً في حالة تدفق يكون الكائن البشريّ بواسطتها قد تحوّل إلى ذرّة مفردة بقدر جزئي دون أن تُضفى عليه صفة الفردانية بشكل كامل. إنه جزئياً فرد من أفراد جماعته الأولية (القرابية) وجزئياً فرد من أفراد بنية طبقية في طور الظهور. وفي مثل هذه الحالة لا يمكن لـ «الدولة» أن «تُشتق» أو يُستدل عليها إمّا من العلاقة «التعاقدية» المفترضة التي تربط الفرد بالحكومة حسب النظرية الليبرالية، أو من السيطرة الطبقيّة المفترضة التي يُعتقد أنها تعطي الدولة خاصيتها حسب النظرية الماركسية. إن نتيجة مثل هذه الحالة السيّالة هي إمّا «بريتورية» (عسكرية)، صريحة، أي: إن السياسة هي التطبيق **المباشر**، أكثر من كونها التطبيق الممكن أو النهائيّ للعنف، أو ـ بخلاف ذلك ـ حالات تمثل فيها السياسة بحثاً متواصلاً عن وسطاء يستطيعون ربط الفرد والجماعات بالدولة.

إن السياسة «الوسيطة» لا تصوّر الأفراد والطبقات فقط، بل

ـ بصفةٍ رئيسيّة في بعض الأحيان ـ الجماعات أيضاً، وقد تضم هذه الجماعات بدورها جماعات أولية (قرابية) ـ من النوع العصبوي (Gesellschaft). وقد يتمّ ربط الأفراد والمجموعات والطبقات بواسطة آليات شتى (مثلاً: الرعاية، الزبائنية، النسبية... إلخ)، وبواسطة أنماط «تنظيمية» شتى (المجالس، الشبكات، «الشلل»... إلخ). وتتباين الأهمية النسبية للمجموعات المختلفة من مجتمع إلى آخر اعتماداً على مستوى التمايز الاجتماـ اقتصاديّ للمجتمع وعلى تاريخه الاجتماعيّ والثقافيّ.

وباختصار، فإنني أتبنى مفهوماً عريضاً للتشاركية شبيهاً بمفهوم أودونيل (1977)، يُنظر إليها بصفتها مجموعة من العلاقات بين الدولة والمجتمع، بين العام والخاص. ومع أن هذه المقاربة لا تنبع من الاعتقاد بأن التشاركية هي النتيجة التنظيمة الضرورية لثقافات سياسيّة معينة، فإن عليها أن تولي اهتماماً خاصاً بأية جوانب من الخصوصية الثقافيّة التي قد تكون ذات أهمية ضمن التاريخ الاجتماعيّ لأيّ بلد معين أو إقليم معين. وفي هذا الشأن، ليس هناك قليل شكّ في أن التقليد الثقافيّ العربيّ ـ الإسلاميّ يمتلك خصائصه المميزة بالنسبة إلى علاقات الدولة/ المجتمع والعام/ الخاص.

وكما حدث في بعض الأرجاء الأخرى من العالم، فإن التجريب الشرق ـ أوسطي مع التشاركية يمكن له أن يسمح باتباع ممارسات «إدراجية»، بشكل أساس خلال مراحلها المبكرة (الشعبوية، بصفة رئيسيّة). وقد ساعد على ذلك، في المدى القصير، قابلية الدولة «المستقلة ذاتياً نسبياً» على توسيع الصناعة الوطنية والتشغيل في سلك الوظائف العامة والخدمات الاجتماعيّة. وكانت الاستقلالية الذاتية النسبية للدولة، وكذلك قدرتها على توزيع المغانم، قد تحققتا من خلال اكتساب الدولة لموارد مالية هامة عن

طريق تأميم الشركات الخاصة (الأجنبية والمحلّية) أو من خلال تسلم أموال خارجية ضخمة (عائدات النفط، المساعدات الأجنبية. . . إلخ). لقد مثلت الدولتية والبقرطة(*) بعضاً من المتلازمات الواضحة لحالة كهذه.

لكن الاعتماد المتزايد على الدخل «من غير تعب»، الأمر الذي أدّى إلى وصف الكثير من البلدان العربية بأنها دول ريعية (أو شبه ريعية)، قد جعل الدولة معرضة لاعتداء قوى خارجية (بصفة رئيسيّة) متعدّدة لم يكن لدى الدولة سوى سيطرة ضئيلة عليه. أدّى هذا، مقروناً بالأعباء المالية المتنامية لسياسات الرفاه إلى تصعيد في «الأزمة المالية للدولة»، الأمر الذي ترك الدولة تلهث وراء النقد ووراء الشرعية، وشرعت هذه التطورات (المدعومة بالضغوط الهامة للعولمة)، بدورها، إلى دفع الدولة المُنهَكة إلى التوجه نحو الخصخصة الاقتصاديّة ونحو درجة معينة من التعددية السياسيّة ـ وهي حكاية سوف تُروى تفصيلياً في بقية هذا الكتاب.

(*) إشاعة الأجهزة البيروقراطية في جسم الدولة.

الفصل الثاني

أنماط الإنتاج وأصول الدولة العربية ــ الإسلامية

إن للسلطة (القوة القاهرة (Power)) في المجتمع ثلاثة أبعاد بنيوية: اقتصاديّة وسياسيّة وثقافية/ أيديولويجة. وبدون القبول بنظرية ن. ج. رنسيمان (N. G. Runciman) النشوئية المسماة «الاختيار التنافسي» فإنّني أجد مصطلحه لوصف مصادر السلطة كافياً تماماً: فالسلطة مفادها الوصول إلى، أو السيطرة على:

(أ) وسائل الإنتاج. (ب) وسائل القسر. (ج) وسائل الاقناع (رنسيمان، 1989: 12 وما يليها ـ وقد قمت أنا بقلب تتابع العنصرَين الأخيرَين). وفي هذا الكتاب تمثل «أنماط الإنتاج» لبَّ نموذجي التحليلي في الاقتصاد السياسيّ، أمّا أنماط القسر فإن الدولة هي التي تقوم بتوليفها، وتكثيفها في الميدان السياسيّ، في حين تقوم الأيديولوجيا/ الثقافة بتمثيل أنماط الإقناع ـ وفي الشرق الأوسط تكمن المحاجّة بأن «الإسلام» يشكّل مكوّناً رئيسياً من مكوّنات هذه الأنماط.

ويحاجج رنسيمان بأن «تاريخ أي مجتمع مختار يجب أن يسرد بصفته سلسلة متنامية لأنماط متبادلة لتوزيع السلطة ضمن مجموعة متنامية من الكوابح» (المصدر نفسه، ص 40). إن المشكلة في كلمة

«متبادلة» الهامة في هذه الجملة تكمن في الانطباع الذي تتركه ومفاده أن مصادر السلطة تمثل ميادين مستقلة، ومنعزلة انعزالاً نسبياً عن بعضها البعض، بينما الذي يستوجب الدراسة هو العلاقات المتبادلة والتداخل الحاصل ما بين المصادر الثلاثة. وعلاوةً على ذلك، فإن فكرته حول «الاختيار التنافسي» للممارسات التي يتم تحديد أدوارها داخل المجتمعات ومن جانب المجتمعات تضفي على تحليله، في رأيي، قدراً من السمة الإرادية أكبر كما ممّا يجب.

إنني أميل إلى الرأي البنيوي الذي ينظر إلى معظم أشكال السلطة، في أغلب الحالات وفي التحليل النهائي، بصفتها متجذرة في القاعدة الاقتصاديّة، وبشكل أخصّ، في أنماط الإنتاج. والمقصود بمصطلحَي «في أغلب الحالات» و«في التحليل النهائي»، هو تقييد أيّ معنى من معاني الحتمية الآلية من خلال تضمين معنى أن أنماط الإنتاج تؤشّر فعلاً باتجاه سلسلة كاملة من الخيارات السياسيّة والأيديولوجية الممكنة التي قد تتبعها المجتمعات ـ في أوضاع تاريخية محددة ـ من خلال سيرورات الوعي الفكري والصراع الاجتماعيّ. وعلاوةً على ذلك، فإن العلاقة بين «البنية التحتية» و«البنية الفوقية» هي علاقة متبادلة: وعلى الرغم من أن أنماط القسر وأنماط الإقناع، في معظم الحالات تشكلها بأوضح صورة أنماط الإنتاج، فقد تقوم الدولة كذلك بخلق طبقاتها هي (ولا تقتصر ببساطة على تمثيل الطبقات الموجودة)، وقد تقوم في كثير من الأحيان بتجاوز ميدانها الرئيسيّ في القسر إلى ميادين الإقناع والإنتاج. وكثيراً ما تكتسب الأيديولوجيا والثقافة، هما أيضاً، استقلالية معينة تمكّنهما من عبور السياق الاجتماعيّ ـ التاريخيّ الذي كانتا قد نشأتا منه في المقام الأول ـ وينطبق هذا بصورة خاصة على الدين الذي يبدو، فضلاً عن ذلك، أنّه يلبّي حاجة نفسية حقيقية جداً لدى الكثير من الكائنات البشرية.

أنماط الإنتاج والتشكيلات الاجتماعية

قد يكون من المفيد في هذه المرحلة تقديم شيء من التفصيل لبعض من هذه المفاهيم. إن نمط الإنتاج بناء تجريدي: مفهوم نظريّ أو «نموذج مثاليّ» لا يمكن العثور عليه مطلقاً في الحقيقة بشكله (الكامل) أو (الخالص). فهو ببساطة نسخة مؤلّفة ومجردة لمعرفة سابقة ما، تمتلك إمكانية استخدامها لوصف وتحليل ومقارنة حالات محدودة. ويتضمن تعريفنا العملي لأنماط الإنتاج مكوّنَين اثنين: (أ) «قوى الإنتاج» أو المنهج والتقنيات والوسائل التي تقوم الكائنات البشرية بها باستغلال الطبيعة وإنتاج السلع. (ب) «علاقات الإنتاج» التي تسم على وجه الخصوص نماذج تنظيم سيرورات العمل، وملكية وسائل الإنتاج والسيطرة عليها، وتوزيع الفائض الاقتصاديّ.

وعليه، فإن نمط الإنتاج عبارة عن مزيج من (سيرورات العمل) التي يستخلص الإنسان بواسطتها وسائل عيشه من الطبيعة، والنماذج الاجتماعيّة التي تقرر إمكانية الوصول إلى مصادر ووسائل الإنتاج والسيطرة عليها، علاوةً على تحديد توزيع مهامّ العمل وتنظيمها، وأشكال توزيع أو «تداول» المنتجات (انظر غودولييه (Godelier)، 1978: 85 وما يليها). وباختصار، يكون تعريف نمط الإنتاج أساساً من خلال أشكال معيّنة من تملّك الموارد وأشكال وسائل الإنتاج وأشكال المنتجات. ولقد قدم غودولييه مساهمة مثيرة للاهتمام حينما حاجج بأن مختلف السيرورات الاجتماعيّة في المجتمعات قبل - الرأسماليّة ليست متمايزة ومستقلة عن بعضها. وفي بعض المجتمعات، مثلاً، تعمل أواصر القرابة بصفة علاقات إنتاج، تنشأ بصورة طبيعية من داخل المجتمع نفسه. وفي مجتمع كهذا فإن التمييز بين «البنية التحتية» (القاعدة الاقتصاديّة) والبنية الفوقية (السياسيّة/ الثقافة) ليس تمييزاً بين المؤسسات، بل هو تمييز بين الوظائف ضمن

المؤسسة نفسها. وفي حالات أخرى، قد يعمل الدين أو السياسة بطريقة طبيعية داخلية بصفته «علاقة إنتاج» (مثلاً: توزيع سيرورات العمل بين مختلف المجموعات الدينيّة، أو على وفق معيار كون الشخص مواطناً/ غير مواطن). وعليه، فإن التمييز بين البنية التحتية والبنية الفوقية ليس تمييزاً بصورة رئيسيّة بين المؤسسات أو «الحالات»، بل بين الوظائف. ولا يحدث إلاّ في مجتمعات معينة، وعلى وجه الخصوص في المجتمع الرأسماليّ، أن يغدو هذا التمييز بين الوظائف متطابقاً مع التمييز بين المؤسسات. لكن غودولييه يعي أنّه لايزال علينا أن نبحث عن الأسباب التي تجعل من المحتمل أن يلعب الدين أو القرابة في سياق معين دور «علاقة إنتاج» وبالتالي يهيمن على تشكيلة اجتماعيّة معينة (غودولييه، 1978: 87 ـ 90).

إن «التشكيلة الاجتماعيّة» مقولةٌ أوسع تصف المنظومة الحقيقية التي يفترض أن تكون قد نشأتْ من، وتمحورتْ حول، نمط إنتاج محدَّد (أو عدد من الأنماط المتفمصلة، كما سنرى)، بما في ذلك صورة الطبقات والتنظيمات والروابط الأخرى التي قد تنشأ بسبب هذا النمط. ويمكن هنا، ببساطة، وكخطوة أولى، النظر إلى «الطبقة» بصفتها «الوسيط» الرئيسيّ بين أنماط الإنتاج والفعل البشري (فوستر-كارتر (Foster -Carter)، 1978: 77). إن التشكيلة الاجتماعيّة تعادل «المجتمع ككل»، أو المنظومة الاجتماعيّة في جوانبها الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة/ الأيديولوجية التي تجعل المنظومة تعمل وتبقي على (أي: تعيد إنتاج) نفسها. وعليه، ففي حين أن أنماط الإنتاج هي بناءات نظرية تجريدية، فإن التشكيلات الاجتماعيّة كيانات تاريخية ملموسة يمكن توصيفها بالاسم والمكان والتاريخ (انظر تايلور (Taylor)، 1979: 106 وما يليها والمراجع المذكورة).

نظرياً، لا توجد حدود لعدد أنماط الإنتاج التي قد يفكر بها المرء، وفي الواقع فإن ماركس نفسه أشار في مناسبات إلى بعض

الأنماط (مثلاً أنماط الإنتاج «الآسيويّة» أو «الجرمانية»، نمط الإنتاج البدويّ) التي لم يقم بضمها إلى سلسلته الخطية للمراحل الشهيرة: المشاعية، العبودية، الإقطاعية، الرأسماليّة. وهناك مفكرون ماركسيون آخرون، وبالأخص تروتسكي (Trotsky)، شدّدوا ـ بالرغم من كونهم مرتبطين بصورة رئيسيّة بمنظور «المراحل» ـ على دور الدولة في بعض المجتمعات الأوروبية اللاغربية في ترويج الإنماء والتحديث في مفاصل تاريخية معينة (بريور (Brewer)، 1980: 261 ـ 262). ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن كلّ نمط من أنماط الإنتاج يميل كذلك إلى خلق انشقاقاته وتضاداته الخاصة به، على الرغم من أن كلّ نمط يؤدّي إلى قيام توحيد مميّز يقوم بتجسيد ديناميكياته، ويعيد إنتاج الشروط اللازمة لانتشاره (وولف، 1982: 386).

أمّا لدى التعامل مع الشرق الأوسط، فإننا نقترح أن يُضاف بوجه خاص نمطان للإنتاج إلى مجموعة ماركس التقليديّة: هما النمط السلاليّ (القائم على أساس القرابة) للإنتاج، والنمط البيروقراطيّ للإنتاج (الذي يطلق عليه، بخلاف ذلك، اسم نمط الإنتاج «الآسيويّ»، «الشرقي»، «الإروائي»، أو «الدولتي»). وفضلاً عن ذلك، يجب ألاّ ينظر إلى «المراحل» المقترحة المختلفة نظرة ذات مسار أحاديّ واتّجاه أحاديّ. ولقد أسهم بيار ـ فيليب راي (Pierre- Philippe Rey) إسهاماً هاماً حينما اقترح أنّ التشكيلة الاجتماعيّة قد تضمّ أكثر من نمط إنتاج واحد. إن عملية كهذه لتفاعل أنماط الإنتاج أو تمفصلها تستغرق زمناً طويلاً بحيث غالباً ما تكون فيه حالة الانتقال هي الوضع الطبيعي للأمور (بريور، 1980: 182 وما يليها). ولسوف يثبت هذا المفهوم كونه ذا فائدة عظمى في فهم جزء كبير من التطور التاريخيّ للتشكيلات الاجتماعيّة في العالم العربيّ ـ الإسلاميّ.

كما أنّ مفهوم التمفصل سوف يثبت كونه على درجة قصوى من الأهمية في توضيح سيرورة ضمّ العالم العربيّ (من القرن التاسع عشر فما بعده) ـ من خلال «الاستعمار» بصفة رئيسيّة ـ إلى المنظومة الرأسماليّة العالمية. والرأسماليّة لم تنشأ بصورة آلية من أنماط الإنتاج التي سبقتْها في العالم العربي، ولم تقم بحلّ هذه الأنماط حلاً كاملاً. وكما هي الحال في الكثير من المجتمعات الأخرى فإنها قد تعايشتْ في بعض الأحيان مع مثل هذه الأنماط، بل لقد قامت في بعض الأحيان بدعم أوجه معيّنة فيها وأطالت من أمدها (فوستر ـ كارتر، 1987: 51 وما يليها). ولقد صوّر راي الطريقة التي تمفصل بها «النمط السلالي للإنتاج» في أفريقيا (الشبيه بالقبلية البدوية في بلاد العرب وإن لم يكن مثيلاً لها) بنمط الإنتاج الرأسماليّ في أعقاب استعمار القارة (دوبريه وراي (Dupré and Rey)، 1980: 141 وما يليها). وفي الخليج تمفصلت عناصر معيّنة من نمط الإنتاج البدويّ بالنمط الرأسماليّ، وفي مصر تمّ كذلك ضمّ عناصر معينة من نمط الإنتاج «الآسيويّ». وفي الواقع، وكما حدث في أميركا اللاتينية، كان تأثير السوق الخارجية و/ أو القوة الاستعمارية، تحديداً، هو الذي عزّز ـ بل حتّى استحدث ـ نموذجاً إقطاعياً في جزء منه، ورأسمالياً في جزء آخر منه من زراعة العُزَب الكبيرة(*) (Latifundia) في مصر والجزائر والعراق وأجزاء من سوريا.

غير أن الرأسماليّة هي أول نمط للإنتاج يتسم بكونه عالميَّ المدى: فهو الآن يغلف العالم برمته من الناحية العملية ـ مع منظومة التبادل الخاصة به (علاقات الإنتاج)، إن لم يكن نمطه في الإنتاج (قارن وولب (Wolpe)، المقدمة، 1980: 36 ـ 39). وهكذا، في

(*) عقار أرضي كبير المساحة يملكه مالك لا يقيم فيه عادة، ويعمل فيه عدد كبير من صغار الفلاحين (والعبيد). ويطلق عليه في العراق أحياناً اسم «المقاطعة».

حين أن أنماط إنتاج مختلفة قد تتمفصل في ما بينها في بلدان «طرفية»، وأن قطاعات معيّنة داخل هذه البلدان تتمفصل بدورها بالرأسماليّة في بلدان «المركز»، فإن (المنظومة العالمية) هي الآن، عموماً، سوق كبيرة واحدة خاضعة لعلاقات الإنتاج الرأسماليّة وقوانين التبادل. ولهذا تجب إضافة مستوى ثالث للتحليل ـ أي: نمط الإنتاج ← التشكيلة الاجتماعيّة ← المنظومة العالمية.

وعلاوةً على ذلك، فإذا قبل المرء مفهوم «التمفصل» في ما له علاقة بأنماط الإنتاج، فقد يطرح السؤال بأسلوب مشابه بشأن تجليات البنية الفوقية: أي الدولة أو الأيديولوجيا (فارن فوستر وكارتر، 1978: 73). ولقد اقترح راي في الواقع، بدون تفصيل واسع، أن ثمة «أنماطاً للسيطرة» معيّنة تماثل نماذج معينة من النشاط الاقتصاديّ في أوضاع استعمارية ـ جديدة (دوبريه وراي، 1980: 158 ـ 159). كما اقترح كتّاب آخرون بأسلوب فضفاض أنّ نماذج «مركبة» معيّنة من الأيديولوجيات قد تشكّل سمةً «للمجتمعات البعد استعمارية». وسوف أحاول أن أوضح في وقت لاحق أنّ أنماط الإنتاج المتمفصلة تميل في الغالب إلى أن تثمر من الناحية السياسيّة ممارسات تشاركية، ومن الناحية الأيديولوجية صياغات انتقائية.

دولة الشرق ـ الأدنى القديمة و«النمط الآسيويّ للإنتاج»

إن فكرة وجود «نمط شرقي للإنتاج» مميَّز ليست فكرة جديدة تماماً. وقد وضع آدم سميث (Adam smith) الصين في خانة واحدة مع مصر القديمة وهندستان، مشيراً إلى أن الحكومة في هذه المجتمعات كانت تولي اهتماماً لشبكة القنوات. وقدّم جيمس مل (James Mill) فكرة «المجتمع الشرقي» بعد ذلك ببضع سنوات، وكذلك جون ستيوارت مل (John Stuart Mill) (للاطلاع على تفاصيل أكثر انظر الأيوبي، 1980: الفصلين 1 و2).

كان كارل ماركس عليماً بهؤلاء الكتّاب، وحين كتب حول «نمط آسيويّ للإنتاج» فإنه قام بتوسيع تلميحات هؤلاء في نظرية تاريخية وسوسيولوجية في آن واحد، وهي نظرية لم تتم، لسوء الحظ، صياغتها بأسلوب منهجي مطلقاً، ولكن كان لابدّ من تجميع أطرافها من كتاباته المنشورة وغير المنشورة (ليشتايم (Lichtheim)، 1963 : 100). وفي شرح هذه الظاهرة يقول ماركس:

«إن الظروف المناخية والتضاريسية، خصوصاً في الأصقاع الشاسعة للصحراء الممتدة من (الصحراء الكبرى) عبر بلاد العرب وبلاد فارس والهند وتارتوري، إلى أعلى الأراضي الآسيويّة، أدّت إلى قيام نظام اصطناعي للريّ بواسطة القنوات وشبكات إيصال الماء، ليشكّل الأساس للزراعة الشرقية... إن هذه الضرورة العليا لاستخدام مقتصد وعام للماء (الذي دفع قطاعات العمل الخاصة في (الغرب) إلى انتهاج سبيل الاتحاد الطوعي كما حصل في بلاد الفلاندر(*) وإيطاليا) استلزمت تدخل السلطة المركزية للدولة في (الشرق)، حيث كانت الحضارة متدنية جداً (كذا) والرقعة الأرضية واسعة جداً بحيث لم يكن بالإمكان الاعتماد على وجود تعاون طوعيّ. وهكذا، فإن وظيفة اقتصاديّة قد نشأت على كاهل جميع الحكومات الآسيويّة، ألا وهي وظيفة تجهيز الأشغال العامة (المصدر نفسه، ص 90).

غير أن المجتمع الشرقيّ كما فهمه ماركس كان أكثر تعقيداً من كونه شبكة من القنوات. إذ من جهة، كان هذا المجتمع يتعامل مع التنظيم المركزيّ ـ أي الاستبداديّ ـ للوظائف الاقتصاديّة السياسيّة، ومن الناحية الأخرى مع سيادة اقتصاد القرية المكتفي ذاتياً. وعزا ماركس هذه السمة الخاصة للمجتمع الشرقي إلى غياب الملكية

(*) بلاد الناطقين بالفلامنكية في بلجيكا.

الخاصة للأرض، وربط هذا بالدور الطاغي للحكومة المركزية من خلال الإيحاء بأن الدولة تحت «النظام الآسيويّ» كانت «مالك الأرض الحقيقيّ»: «إن الدولة هنا هي مالك الأرض الأعلى. وتكمن السيادة هنا في ملكية الأرض المركزة على النطاق الوطنيّ. وعلى النقيض من ذلك، لا توجد ملكية خاصة للأرض، مع أن هناك حيازةً واستخداماً للأرض، عامّين وخاصّين في آن واحد» (ماركس، كما هو مقتبس في ليشتايم، 1963: 95).

إن هاتين السمتين الأساسيتين لـ «المجتمع الآسيويّ» ـ سيطرة الدولة على المنتج وغياب الملكية الخاصة للأرض ـ مرتبطتان افتراضاً بالدور الاستراتيجي للحكومة المركزية في إدارة شبكة الريّ بواسطة منظومة متكاملة من الأشغال العامة. بيد أن ثمة سؤالاً هامّاً لايزال يطرح نفسه حول الطريقة التي تعمل بها هذه العلاقة المتبادلة المعقدة.

حاول فيتفوغل (Wittfogel)، متتبّعاً خطى ما هو محاجّة ماركسية في الأساس، أن يطوّر نظرية «الاستبداد الشرقي» متأثراً ليس بماركس فقط بل بفيبر كذلك (فيتفوغل، 1957: 380 وما يليها). ومن المؤكّد أن فيبر نفسه قد لاحظ أن في الصين والهند ومصر («الأقطار التي شهدتْ نشوء البيروقراطيّة الأقدم زمناً» كما سمّاها) كانت نشأة البيروقراطيّة تقوم عادةً على أساس الري (فيبر، 1947: 288 وما يليها). وبينما كان فيبر يعدّ هؤلاء «بيروقراطاً تراثيين» بشكل كبير، فإن فيتفوغل رأى فيهم ما يذكره بمفهوم القرن التاسع عشر للبيروقراطيّة: إن نظرةً عليهم «تستعيد المعنى الأصليّ لمصطلح البيروقراطيّة (الحكم من خلال المكاتب)[*]. وكانت قوة نظام الحكم

(*) معلوم أن مصطلح بيروقراطية (bureaucracy) مشتق من (bureau) التي تعني «مكتب»، «دائرة للعمل الوظيفي». . . إلخ.

الإداريّ ـ الزراعيّ .في واقع الحال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسيطرة «البيروقراطيّة» التي كانت الحكومة تمارسها على رعاياها» (فيتفوغل، 1957 : 50).

ويجادل فيتفوغل بأن «المجتمعات الإروائية» تستسلم لشكل ما من «الاستبداد الشرقي» الذي غالباً ما يتخذ شكل دولة بيروقراطيّة (Beamtenstaat) (المصدر نفسه، ص 309). وكان الذي حاول أن يفعله هو الآتي:

«تحليل نماذج الطبقات في مجتمع يكون زعماؤهم الماسكين بسلطة الدولة الاستبدادية، لا المالكين ومنظِّمي الإنتاج الخاصِّين. إن هذا الإجراء، بالإضافة إلى تعديل الفكرة المتعلّقة بما يشكّل طبقة حاكمة، يؤدي إلى تقييم جديد لظواهر مثل إقطاع الأرض الكبار، والملاك الصغار(*) والنقابات الحرفية (landlordism, gentry and guild). إنه يوضح السبب في أن توجد في مجتمع إروائي إقطاعات كبرى بيروقراطيّة، ورأسمالية بيروقراطيّة، وملكيات صغيرة بيروقراطيّة .وهو يوضح السبب الذي يجعل التنظيم الحِرَفيّ في مجتمع كهذا لا يشبه من الناحية المجتمعيّة النقابات الحرفية في أوروبا القروسطية، رغم أنه يشاركها في بعض المظاهر. وهو يوضح أيضاً السبب في أن القيادة الأوتوقراطية العليا هي القاعدة في مجتمع كهذا» (المصدر نفسه، ص 4).

إن نظرية فيتفوغل تقترح عدداً من الأفكار بخصوص المجتمعات الإروائية: فهي تحاجج بأن الاقتصاد الإروائيّ هو في الأساس «إداريّ» و«سياسيّ» في طبيعته. كما أنّها توضح الكيفية التي

(*) landlordism, gentry: مرتبتان من المراتب الاجتماعية قائمتان على ملكية الأرض.

تكون بها «الدولة» أقوى من «المجتمع» وتربط هذا بالكمّ الكبير للقوة التنظيمية الذي تتمتع به، سواءً في الشؤون الداخلية (أي الريّ، والسيطرة على الفيضان والإنشاءات... إلخ)، أو في الشؤون الخارجية (أي الحرب والدفاع). وفضلاً عن ذلك، فإنها تكشف كيف أن الملكية الخاصة، نتيجة لذلك، هي في العادة ضعيفة جداً في مثل هذه المجتمعات، وكيف أن الدولة تزداد قوة من خلال ربط الدين السائد في البلاد بها.

إن الصورة العامة هي صورة منظومة للسلطة الكليّة (الاستبدادية)، سلطة لا تكاد توجد فيها أيّ مراكز مستقلة للتدقيق الدستوريّ أو المجتمعيّ. وتتصف الحكومة بـ «الحكم المطلق»، «الأوتوقراطية». أمّا الفرد فهو خاضع لـ «الرعب الشامل، والإذعان الشامل، والانعزال الشامل» وتتميز البنية الطبقيّة بكونها فريدة في نوعها، و«إجماليّ الطبقة الحاكمة» بكونها «بيروقراطيّة احتكارية».

«لقد جرّب فيتفوغل ما لم يجربه ماركس، أي إقامة الصلة بين «النمط الآسيويّ للإنتاج» ونظرية عامة عن البيروقراطيّة. وحاول أن يضمّ في نظريته ثلاثة عناصر: عنصراً تقنيّاً يخص أشغال الريّ الواسعة النطاق، وعنصراً «تنظيمياً» للبيروقراطيّة والمركزية، وعنصراً «سلوكياً» للطغيان والرعب. وعلى هذا الأساس، قد تكون نظريته ذات نفع، في الأقل بصفتها «نموذجاً مثالياً»، لتحليل المجتمعات التي تحتوي على هذه العناصر الثلاثة. وما عدا ذلك، فإن النظرية لا تساعدنا كثيراً» (أبراهاميان (Abrahamian)، 1974: 8 ـ 9).

يبدو أن ضرباً من «النمط الآسيويّ للإنتاج»، في أكثر معانيه عمومية من شأنه أن ينطبق (وإن لم يكن ذلك بلا تحفظات) على معظم المجتمعات التي يشحّ فيها الماء بأقصى درجة ويشكّل المادة التي تدعو إليها الحاجة أكثر من أيّ مادة أخرى، وحيث يكون الريّ

(وهو في هذه الحالة يكاد يكون مرادفاً للتنظيم) هو الوسيلة الرئيسيّة لتأمين الماء. ولسوف تميل هذه العناصر الثلاثة تدريجياً إلى أن تعكس نفسها على الثقافة السياسيّة بكاملها، ولسوف تنتج الجوانب الاجتماعيّة ـ السياسيّة لـ «الاستبداد الشرقي» (مثلاً: المركزية، التراتبية، السلطوية، الإخضاع... إلخ). وإذ تمر هذه السمات الثقافيّة بفترة زمنية من الصراعات والتوازنات بين المركزية واللامركزية فإنها ستستغرق في العادة وقتاً أطول كي تتلاشى، حتى وإن فقدت العناصر المادية أهميتها المركزية بصورة جزئية أو كلية. وعليه، فإن الاستبداد الشرقيّ هو نتيجة لكل من الظروف المادّية الموضوعيّة وانعكاساتها على الثقافة الاجتماعيّة ـ السياسيّة، معاً، والنتيجة جليّة بشكل كبير: وإذا كانت البيروقراطيّة في أشكال أخرى من الحكم مكوّناً واحداً لا غير من مكوّنات المجتمع، ففي الأنظمة الإروائية «الخالصة» يبدو أن المجتمع برمته يعمل وكأنه بيروقراطيّة كبيرة.

إن فكرة «المجتمع الإروائي» بصفته «بيروقراطيّة شاملة» لم تكن موضوعاً للنقاش في الدوائر الماركسية والماركسية الزائفة فقط، بل لقد استرعت كذلك انتباه بعض الكتاب اللاماركسيين والمناهضين للماركسية. ومع ذلك، فإن الاستخدامات الفضفاضة إلى أقصى حدّ لمقولة «النمط الآسيويّ للإنتاج»، سواء تاريخياً أم جغرافياً، هي التي جعلت الكثيرين من المعلّقين يتخذون موقفاً ناقداً لهذا المفهوم. ونحن نتفق مع بيري أندرسون على أن ليس بمقدور المرء أن يخلط معاً روما الإمبراطورية وروسيا القيصرية وأريزونا الهوبية والصين السونغية وأفريقيا الشرقية التشاغانية ومصر المملوكية وبيرو الإنكا(*) وتركيا العثمانية وبلاد ما بين النهرين السومرية، ناهيك عن بيزنطية أو

(*) Hopi: الهنود الحمر، سكان أميركا الأصليون؛ Sung: اسم إحدى السلالات الحاكمة في الصين، وInca: حضارة قديمة في البيرو.

بابل، بلاد فارس أو هاواي (أندرسون، 1979: 487). وإذا كانت في ذلك قيمة تحليلية نافعة، فمن الجدير أن تُبذل كلّ محاولة ممكنة لجعل هذا المفهوم أكثر دقةً ولتضييق مجال تطبيقه. وفي رأينا أن المحاولات لاستخدام هذا المفهوم لتحليل التشكيلات الاجتماعيّة القَبلية أو شبه القبلية (المبنية على العلاقات القرابية والملكية الريفية المشاعية والقرى المكتفية ذاتياً على نحو متماسك) ليست ناجحة بالدرجة نفسها. فلقد لاحظ إيف لاكوست (Yves Lacoste)، على سبيل المثال، في كلّ من المجتمعات القبلية أو القروية في شمال أفريقيا وفي «المجتمعات الإروائية» في مصر وبلاد ما بين النهرين والأندلس (إسبانيا المسلمة) ـ لاحظ أن الملكية الخاصة للأرض كانت غائبة أو ضعيفة. وعلاقات الإنتاج في هذين النموذجين متشابهة على الرغم من أنها تميّز نمطَين مختلفَين من أنماط الإنتاج. فالتشابه في هذه الحالة يتأتى بصورة رئيسيّة من اختلافهما عن الأنماط العبودية أو الإقطاعية أو الرأسماليّة التقليديّة (لاكوست، 1984: 5 وما يليها، 26 وما يليها). وإذا ما أخذ المرء بنظر الاعتبار نمط الإنتاج العام، يستطيع آنذاك أن يتفهم النتائج السياسيّة المختلفة للنمطَين: دولة مركزية ذات قاعدة زراعية في مصر، بينما «في شمال أفريقيا كانت الدولة بمعنى من المعاني عبارةً عن اتحاد للقبائل متحالف مع ملك»، قائمة من حيث البنية على «الديمقراطية العسكرية» والتجارة العالمية (المصدر نفسه، ص 29 ـ 33).

على ضوء هذه الإرباكات الواردة فإننا نفضل أن يستبقي مفهوم «النمط الآسيويّ للإنتاج» تأكيده الأصلي على وجود دولة مركزية قوية، تتعاطى بصورة متكررة الزراعة الإروائية والأشغال العامة، وتنخرط في «عبودية معممة»، أي: تسخير عمال من السكان الريفيين تقوم بتجنيدهم سلطة بيروقراطيّة عليا (أندرسون، 1979: 485 ـ 486). وذلك، **أولاً**: لأن معرفتنا عن «المجتمعات القروية» التاريخية

أكثر شحةً وأقل دقةً بكثير من معرفتنا عن «الدولة الإروائية». **ثانياً**: إن من شأن هذا المفهوم أن يكون مفهوماً ضعيفاً حقاً إذا ما اقتصر دوره على كونه مقولةً مترسبةً عامةً للتطور اللاّ أوروبي (أو لغيابه). ومع ذلك، فإننا لا نتفق مع رأي أندرسون القائل بوجوب «دفن» المفهوم دفناً نهائياً (المصدر نفسه، ص 485 ـ 489). وإذا ما استُخدِم بصورة رئيسيّة بصفته نموذجاً مثالياً «بالمعنى الفيبري» المنهجي الذي يمكن به قياس ومقارنة التطورات التاريخية الحقيقية، فقد يمكن له أن يلعب دوراً مفاهيمياً نافعاً.

إن بالإمكان عزو جزء من العداء تجاه مفهوم النمط الآسيويّ للإنتاج إلى ميل الكثيرين من الماركسيين إلى الابتعاد عن إدراك المحدِّدات الجغرافية أو التقنية للبنية الاجتماعيّة. ولعل في هذا أيضاً تعويضاً مفرطاً عن الأطاريح المغالى فيها لمونتسكيو (Montesquieu) وتراث حركة (التنوير). ولكن، وكما يقترح أندرسون، «لا يمكن لتاريخ ماديّ بحق أن يهمل الظروف الجغرافية على أساس أنها ـ ببساطة ـ خارجة عن أنماط الإنتاج». بل إن ماركس نفسه شدد على البيئة الطبيعية بصفتها مكوّناً سابقاً غير قابل للاختزال لأي اقتصاد (أندرسون، 1979 : 546). وثمة سبب آخر لغياب التعاطف مع مفهوم النمط الآسيويّ للإنتاج، وبوجه خاص لدى الماركسيين و«القوميين» كذلك، يتمثل في أنه يبدو أنّه يضفي سمة «الركود» و«السكون» على المجتمعات الشرقية. وبالطبع فإن هذا غير صحيح صحةً كاملةً من الناحية التاريخية، وذلك لأن الازدهار والتقدّم كانا سمتَي مراحل كثيرة في التاريخ الشرقيّ.

ومع ذلك فليس هناك شكّ في أن مفهوم النمط الآسيويّ للإنتاج ينطوي على تناقضاته الداخلية الخاصة به: أي بين قوة الدولة الممركزة التي تستولي بشكل مباشر على جزء العمل الذي تسيطر

عليه، والجماعات الاجتماعيّة التي تعمل من أجل تحقيق المزيد من اللامركزية والملكية الخاصة، والتوجه العام نحو التشكيل الطبقيّ المستقل. وتكمن الصعوبة في أن الدولة في النمط الآسيويّ للإنتاج لا تستولي على فائض العمل من المجتمع (وهو ما تفعله الأنظمة الإقطاعية أيضاً) فقط، بل إنها فضلاً عن ذلك تلعب دوراً حاسماً في إعادة إنتاج المتطلبات الأساسية للإنتاج نفسه. وبهذه الطريقة، فإن دور الدولة في عملية الإنتاج يساهم في إعادة إنتاج النمط الآسيويّ نفسه (تايلور، 1979: 178).

يرى تايلور أن إعادة إنتاج العلاقة المتحكمة للإنتاج، ضمن النمط الآسيويّ للإنتاج، يتم تأمينها في آخر الأمر من خلال تحكم «الحالة الأيديولوجية» (المصدر نفسه، ص 183). ولكي تستطيع الدولة استخلاص فائض العمل على شكل جزية، حتى تستطيع أن تمتلك وتسيطر على توزيع فائض المنتج، يصبح من الضروري قبل كل شيء تدخل الأيديولوجيا، وذلك لأن حق الدولة ـ بصرف النظر عن أيّ شيء آخر ـ في فائض العمل المنتج معرّف ومشرعن:

«إن الدولة التي يسيطر على جهازها الملك وعائلته، تمارس حقها في الفائض من خلال السلالة والتراث الذي يعبّر عنه. في أيديولوجيات دينية وفلسفية، متجسّدة في طقوس وممارسات خاصة تقام بواسطة السلطة السياسيّة للدولة. ويجري استخلاص فائض العمل لأن للملك «حقاً أيديولوجياً» فيه، وهو حق ترتضيه المجتمعات ويعبّر عنه في الدين والفن والأدب وما إلى ذلك، على امتداد التشكيلة الاجتماعيّة. وبالطبع فإن هذا هو الذي ينتج، تحديداً، التقديس الأعمى للمكانة الأيديولوجية ضمن النمط الآسيويّ الذي يكرّر ماركس الإحالة إليه» (المصدر نفسه، ص 182).

إن ديناميكيات هذا النمط هي نتيجة مباشرة لسمة الحسم التي يتمتع بها العامل الأيديولوجي، وللسلطة اللاحقة للدولة. ويحاجج

تايلور عند مقارنته بأنماط إنتاج أخرى مثل النمط الإقطاعيّ أو الرأسماليّ بقوله «إن ديناميكيات النمط الآسيويّ لا تؤسس لأيّ إمكانية حقيقية للانتقال إلى هيمنة نمط إنتاج جديد». إن «سمة الحسم في العنصر الأيديولوجي»، المتجسدة في أفعال الدولة، تضع قيوداً قاسيةً على سيرورات التراكم الرأسماليّ، أو الملكية الخاصة للأرض أو لرأس المال، و- طبعاً - على أي فصل بين المنتجين المباشرين ووسائل إنتاجهم (باستثناء العمل الموسميّ أو الدوريّ في «مصانع» الدولة أو مناجمها). ومن خلال سيطرة الدولة الكلية على هذه السيرورات، فإنها تحول دون إعادة إنتاج هذه الإمكانيات - وهي الإمكانيات التي تستطيع أيّ منها أن تؤسس لاحتمال قيام قاعدة يمكن منها لعملية انتقال إلى نمط آخر للإنتاج أن تبدأ بالتطور. ويبدو أن هذا القيد على التوجهات الانتقالية قد حوفظ عليه في تواريخ التشكيلات الاجتماعيّة التي يسيطر عليها النمط الآسيويّ، على الرغم من التحولات «الدراماتيكية» عينها التي تَسم تاريخها السياسيّ. ومرةً تلو المرة، تستولي سلالة حاكمة واحدة على سلطة الدولة، ثم لا تلبث أن تهزمها سلالة غازية أخرى لتحلّ محلّها، في سيرورة متقطعة على نحو كبير. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التقطع السياسيّ، فإن طبيعة العلاقات ما بين القرية والدولة تجري إدامتها على نحو متواصل (المصدر نفسه، ص 183 - 185).

هذه، بجلاء، ملامح الشكل «الخالص» للنمط الآسيويّ للإنتاج. بيد أن الدولة تظل في الواقع قوية وشمولية على الدوام، ولا يبقى النظام منغلقاً بصورة متصلة. وحينما تضعف الدولة يُرجَّح أن ينخرط موظفوها الرسميون في ممارسة تستهدف مراكمة ثروتهم الخاصة، وأحياناً أملاكهم. كما أنَّ من المحتمل أن تقوم الأطراف المحلية بترسيخ المزيد من الاستقلالية الذاتية لها أو أن تقع تحت نفوذ القبائل البدوية. وإذا ما أغريت الدولة بإقحام نفسها (إمّا مباشرة

أو من خلال السيطرة على التجار) في ميدان التجارة الخارجية، فإن من شأن ذلك أن يفتح الطريق أمام كلّ أنواع النفوذ المحتمَل وقد يجعل من الدولة نفسها معتمدة اعتماداً مفرطاً على العوامل الخارجية التي لا تستطيع أن تتحكم بها بسهولة.

وأخيراً وليس آخراً على الإطلاق، فقد تفقد الدولة احتكارها على «الحالة الأيديولوجية» التي تضمن هيمنتها على المجتمع. إن الدين لا يمكن أن يُشَرَّب بصورة كاملة وحصرية في الأيديولوجيا السائدة: فقد تقوم الجماهير «المؤمنة» في آخر الأمر بتطوير نسخها هي من «الدين القويم» أو «الإيمان الصحيح»، وقد تظهر حركات احتجاج ذات تلاوين دينية، تعبّر عن مجموعة مختلفة من المصالح الاجتماعيّة، في معارضة لسلطة الدولة والدين «الرسمي» (برتراند (Bertrand)، 1979). وهناك أمثلة على جميع مثل هذه التطورات على امتداد جزء كبير من التاريخ الاجتماعيّ للأقطار الشرق - أوسطية، كما سوف نرى تفصيلياً.

لقد سبق لي أن حاججت (الأيوبي، 1980) بأن مقولة النمط الآسيويّ للإنتاج يمكن ألاّ تقتصر على تقديم أداة تحليل نافعة لفهم مختلف مراحل تطور مصر (مثلاً: «المملكة القديمة»، محمّد علي، عبد الناصر)، لكنها تستطيع أن تقدّم كذلك سمة متكررة (Leitmotif) ذات مدى أطول بكثير، تقوم بتلوين ثقافتها السياسيّة بصورة عامة.

منذ وقت قريب، حصل نقاش واسع حول العلاقة التاريخية بين الزراعة المروية وظهور الدولة. وهناك مسألة هامة كثيراً ما تُثار مفادها: أنه ما كلّ نماذج الزراعة المروية تستلزم تنظيماً مركزياً بدلاً عن التنظيم المحلي. ولقد قدم مايكل مان واحدة من أشمل المناقشات الحديثة حول العلاقة بين الريّ والدولة. وهو يحاجج عموماً بأن معامل الارتباط بين الريّ والاستبداد شيء زائف (مان،

1986b : 94). غير أنه يرى أن من «الجليّ» أن «زراعة الريّ كانت عاملاً حاسماً في نشوء الحضارة والتراتب الاجتماعيّ والدولة في مصر» (المصدر نفسه، ص 108). ومع ذلك، فإن سلطة الدولة، في تحليله، تُعزى بدرجة أدنى للجانب التوزيعي من عملية الريّ وبدرجة أشد صلة «للسيطرة الجغرافية على البنية التحتية للمواصلات عن طريق نهر النيل» (المصدر نفسه، ص 112)، ولما يسمّيه الأثر «التثبيتي»(*)، أي نموّ العلاقات الاجتماعيّة الممركزة والمكثفة بما لا مهرب منه (المصدر نفسه، ص 86): «في مصر القديمة، حيث لم يكن في مقدور أي إنسان من الناحية الفعلية أن يعيش خارج وادي نهر النيل، فإن الحاجز أمسى حاجزاً يكاد أن يكون مطلقاً، وكذا كان شأن هوية مَن هو (مصري)» (المصدر نفسه، ص 92).

لقد انتشرت موجة الإحياء الأخيرة للجدال حول النمط الآسيويّ للإنتاج إلى خارج الاهتمام التقليديّ بمصر، وصار بعض الكتّاب يختبر إمكانية تطبيق هذا المفهوم، على سبيل المثال، على الحضارتين القديمتين الأخريين اللتين تركتا أثراً قوياً في تطور الدولة الإسلامية: الحضارة الفارسيّة والحضارة البيزنطية. ففي الواقع، كان الريّ مهماً منذ زمن بلاد ما بين النهرين القديمة، متفاعلاً مع إقليمه وبيئته ليمهّد الطريق لنشوء الملكية شبه الخاصة والدولة (مان، 1986b : 78 ـ 93). ومع ذلك، ونظراً لأن الفرات ودجلة كانا خارج السيطرة إلى حدّ كبير، فلقد كان الريّ على درجة من عدم الاستقرار بحيث كان «يقصم ظهر التنظيم الاجتماعيّ القائم بقدر إمكانية امتداده»، وكان الشكل الاجتماعيّ الذي ظهر هو دولة المدينة التي كانت تسيطر على امتداد أرضيّ محدود على جانبَي مجرى النهر (المصدر نفسه، ص 94 ـ 98).

(*) حرفياً وضع الأمور داخل قفص.

ومع أن الأشغال الإروائية كانت مهمة بالنسبة إلى الدولتين الساسانية والبيزنطية، فإنها لم تكن أبداً على درجة من الشمول أو المركزية شبيهة بنظيراتها المصرية القديمة، ومع أنه كانت هناك في كليهما ميول قوية باتجاه الملكية العامة للأرض (أو في الأقل ملكيتها لمسؤولي الدولة ذوي المراتب العليا)، فإن أياً منهما لم تمثّل حالةً «خالصةً» للنمط الآسيويّ للإنتاج. وذلك، لأن في حالة بلاد فارس، كان العنصر القبلي والقوى اللامركزية يتّسمون بالقوة دائماً، بينما في حالة بيزنطية كانت التشكيلات شبه الإقطاعية قويةً وكانت هناك على الدوام بعض آثار التقليد العبودي. ومع ذلك، فليس ثمة شكّ في أنّ نموذج «الإقطاع» الذي يمكن أن يكون قد وجد في هاتين الدولتين كان مختلفاً في سماته عن أغلب نماذج الإقطاع الأوروبي اللاحقة، وفي أن كلا النظامين كانا أكثر «بيروقراطيّةً» وأكثر أوتوقراطيةً بدرجة كبيرة من حيث طبيعتهما (لامبتون (Lambton)، 1980، الريس، 1985: 25 ـ 84، مومجيان (Mumjian)، 1981: 76 ـ 79). وفي وقت لاحق، وفي حومة المناظرات الجدلية الإسلامية، كان فرعون مصر وخسرو بلاد فارس وقيصر بيزنطية سيصبحون الأمثلة الرمزية للاستبداد السياسيّ (كان هذا هو محتوى الخطاب، بينما في الحقيقة كان هؤلاء الثلاثة يمثّلون التقاليد الثقافيّة والسياسيّة والتنظيمية التي اقتبس منها المسلمون أوسع اقتباس)[1].

ما إن يمتد تطبيق مفهوم النمط الآسيويّ للإنتاج تاريخياً في مساحة واسعة من الزمن حتى يميل على نحو مفهوم إلى مواجهة انتقادات أشدّ قساوة، لأن من شأن المرء أن يبدو في حالة كهذه

(1) فصّل كرون وكوك (Crone and Cook) في كتابهما *Hagarism* المثير للجدل (1977) جوانب من تلك «الاستعارة» (والتكييف). غير أن التوجه العام ل ـ «نظريتهما» ذات مسحة استخفافية إلى حدّ ما، ولا يبدو أن باحثين آخرين قد عزّزوها إلى حدّ الآن.

متحدثاً عن الإرث التاريخيّ والثقافة السياسيّة أكثر من تحدثه عن (نمط إنتاج) محدد تحديداً تقنياً. وحتّى في هذه الحالة، فإن عدداً من الكتّاب المصريين، بمن فيهم ماركسيون، يشعرون بالإغراء لفعل ذلك حينما يتناولون بلدهم هم، مصر. وعلى سبيل المثال، يرى أنور عبد الملك أن ثمة «خصوصيةً» معينةً لمصر، تمثّلها بشكل خاص حقيقة أن «الميل نحو الوحدة، نحو المركزية، نحو التركيز، نحو التراتبية الهرمية، يطول جميع المجالات بلا استثناء» (أ. عبد الملك، 1979: 353 ـ 354). إن نتيجة كل العلاقات المعنية هي ظهور مجتمع ذي بيروقراطيّة مكينة، حيث كلّ شيء يتسم بكونه تراتبياً وحيث يكون للدولة دور حاسم تلعبه في جميع جوانب الحياة الاجتماعيّة. إذاً، فإن السيطرة على البيروقراطيّة العامة تعني السيطرة على كلّ شيء بما في ذلك على وجه الخصوص مصادر الثروة: فالطبقة المهيمنة هي طبقة سياسيّة (أي بيروقراطيّة) أكثر من كونها طبقة اقتصاديّة. وكما يقول فؤاد مرسي، وهو ماركسي مصري بارز: «إن للدولة في مصر، والمركزية في مصر، والبيروقراطيّة في مصر، جذوراً ذات تأثير عميق في الشخصية المصرية. ففي جميع المجتمعات البشرية، تكون الثروة عادةً هي مصدر السلطة، أما في مصر فإن السلطة عادةً هي مصدر الثروة» (مرسي، 1969: 36).

ما هي الفائدة التي يمكن أن نجنيها من مفهوم النمط الآسيويّ للإنتاج في التحليل المقارن، وخصوصاً تحليل التشكيلات الاجتماعيّة الشرق ـ أوسطية؟ يبدو لي أنه إذا ما استخدم النمط الآسيويّ للإنتاج بصفته «نموذجاً مثالياً»، أي بصفته مقولةً للمقارنة تجريديةً و«خالصةً»، فإنه يستطيع أن يحتفظ بقيمة تحليلية معيّنة. بل إن مفهوماً جيّد الرسوخ مثل مفهوم النظام الإقطاعيّ لا يمتلك مظاهر متعددةً إلا ضمن القارة الأوروبية فقط، لكن ذلك لا يحيله بالضرورة إلى فئة عديمة النفع. وقد تشكل الأصول الإروائية للنمط الآسيويّ

للإنتاج في بعض الأحيان صعوبةً في تتبعها تجريبياً، في حين أن مفهوماً كمفهوم «العقد الاجتماعيّ» الذي يفترض الكثيرون أنه العامل وراء تشكيل الدولة الأوروبية الحديثة، يشكّل صعوبةً أكبر عند محاولة تحديد مكانه تجريبياً.

يبدو أن هناك عاملَين رئيسيَّين ـ ومترابطَين في أغلب الأحيان ـ يضفيان على النمط الآسيويّ للإنتاج سمته الخاصة: غياب أو ضعف الملكية الخاصة للأرض، والدور القويّ للدولة. ليس من الضروريّ حصر هذين العنصرين في المجتمعات الإروائية القائمة على الإدارة الواسعة النطاق لشبكات الريّ (على الرغم من أن هذه قد تمثّل شكلاً «خالصاً بدرجة أكبر» لهذه الفئة). إنّهما ينطبقان، بمعنى أوسع، على سلسلة كاملة من النظُم البيئية والتشكيلات الاجتماعيّة القائمة على السيطرة. إن الشبكات الإروائية الضخمة هي ضرب من تلك الضروب، غير أن نظاماً تجارياً شديد الاعتماد على السيطرة على طرق التجارة قد يكون ضرباً آخر. كما أنه يجب عدم النظر إلى النمط الآسيويّ للإنتاج بصفته نظاماً حصرياً مغلقاً. إن الشبكات الإروائية في الشرق الأوسط على وجه التحديد، سواءً كانت من النموذج الكبير أو الصغير، لم تكن بعيدةً قط عن «العامل البدويّ»، بل إن مصر نفسها ذات المنظومة الإروائية الضخمة الأشدّ وضوحاً من الناحية التاريخية، قد تأثّرت تأثّراً كبيراً بالتغلغل والنفوذ البدويّين. وستكون لمفهوم تمفصل أنماط الإنتاج فائدة هنا، حيث سيكون التأكيد على اختبار العلاقات المتفاعلة بين شتى الأنماط: الإروائية والبدويّة، و ـ في وقت لاحق ـ التجارية و«الإقطاعية» (الإقطاعية ـ البيروقراطيّة، الشرقية).

إن جميع هذه الأنماط قائمة بصورة رئيسيّة على السيطرة (أو إنها تقوم على الجزية، كما يسميها سمير أمين)، وفي رأينا أن هذه

هي السمة المميزة تاريخياً للأنماط «الشرقية»، وهي سمة ربما كان قبولها صعباً لدى الكثير من ماركسيي المدرسة «الاقتصاديّة» التقليديّة. وعلى الرغم من أن الاقتصاد والسياسة مترابطان ترابطاً لا فكاك منه في مثل هذه الأنماط كما في سواها جميعاً، فإن السياسة هي التي تميل إلى امتلاكها تأثيراً أقوى على الاقتصاد في الشرق الأوسط، لا العكس.

بلاد العرب الإسلامية الأولى والنمط البدويّ/ الفتحيّ للإنتاج

لا يمكن فهم «النمط الآسيويّ للإنتاج» ـ بحدود تطبيقه على الشرق الأوسط أو على أجزاء منه ـ، كما سبق أن بيّنا، دون أن نأخذ بالاعتبار نمط إنتاج آخر لم يكن بعيداً جدّاً عن أيّ مجتمع عربي أبداً، بما في ذلك المجتمعات الإروائية أو الزراعية: ذلك هو نمط الإنتاج «البدويّ» القائم على القرابة. بل ان إنجلز (Engels) الذي ربط في الأصل خصوصية التاريخ السياسيّ الشرقيّ بغياب الملكية الخاصة للأرض (التي ظن أن بالإمكان عزوها، بدورها، إلى عوامل مناخية وجغرافية)، اضطر في وقت لاحق إلى أن يولي اهتماماً كذلك لعامل الصراع الدائم بين النزعة البدويّة ونزعة التوطن. ولم يقتصر الأمر على أن نموّ نمط الإنتاج في المجتمعات الشرقية كان معوّقاً، بحيث لم يتمكن في غالب الأحيان حتّى من بلوغ المرحلة الإقطاعية، بل كان كذلك معرّضاً لهجمات متكررة من جانب البدو الذين كانوا على درجة أشد من الفقر والروح الصدامية، علاوةً على شعورهم بالغيرة من الثروات النسبية المتوفرة لدى الجماعات المستقرة. إن اعتداءات البدو المتكررة، مقرونةً بنمط الإنتاج ذي النموّ الضعيف للمجتمعات الزراعية المجاورة لهم، أدّت إلى أن تكون التغييرات في السلطة السياسيّة في أغلب الأحيان متواترةً أكثر من كونها تراكميةً، بمعنى أن معظم الأفراد أو المجموعات الجديدة الذين يتولّون السلطة كانوا

يحافظون على الظروف الاقتصاديّة والتشكيلات الاجتماعيّة على النحو الذي كانت عليه في السابق، بدلاً من إطلاق نظام اقتصاديّ واجتماعيّ جديد (التواتي (Tawati)، حوالي 1985: 33 ـ 49).

يتساءل المرء ما إذا كان إنجلز قد قرأ ابن خلدون قط، وذلك ـ كما هو معروف ـ لأن الصراع بين «البدو» (الرُحَّل) والحضر (أهل المدن) يشكّل في الواقع مبحثاً رئيسياً في تحليل ابن خلدون. فالبدو يحتقرون الزراعة والحِرَف وهم يأنفون من مزاولتها (إن الكلمة العربية لـ «حرفة» أو «مهنة» مشتقة من جذر «الامتهان» نفسه، بمعنى «الاحتقار») لكنهم في الوقت نفسه واقعون تحت الإغراء الذي تشكله ثروة أراضي المتوطنين ويميلون إلى الاستيلاء عليها والسيطرة على منتجيها «بأسنّة الرماح» (البعلي والوردي، 1981: 103). وآنذاك يبدأ في أغلب الأحيان نمط دائريّ عمله: فتقوم موجة بدوية مُحارِبة معتمِدة على القوة المستمدة من تضامنها «الجمعي» (العصبية) بالاستيلاء على السلطة، ولكن مع مرور الوقت يطرأ تلطيف وتنعيم على هذه النخبة الحاكمة من خلال رفاهية الحياة الحضرية المستقرة ما يؤدي إلى ضعفها وتحللها، الأمر الذي يمهّد الطريق بدوره لقدوم موجة جديدة من البدو لايزال تضامنها الجمعيّ قوياً وتُحرّكها الرغبة في الاستيلاء على السلطة. وهكذا تستمر الحلقة في الدوران.

يعتقد علي الوردي أنّ الصراع بين البداوة والحضارة (المدنية) يَسم كامل التاريخ الاجتماعيّ للعالم العربي، ويقول إن بالإمكان تصنيف الأقطار العربية بالنسبة إلى هذا الصراع إلى ثلاث فئات: أقطار تتعايش فيها الحضارة والبداوة جنباً إلى جنب (معظم الأقطار العربية)، وأقطار تكون فيها البداوة أوسع انتشاراً (كما في شبه الجزيرة العربية)، ثم هناك الأقطار التي تكون فيها الحضارة أوسع انتشاراً (كما هي الحال في مصر (المصدر نفسه)). وفي رأيه أنه حتى

المجتمع المصري خاضع لمثل هذه الحلقات المتكررة تحت تأثير الصراع المستديم، وفي واقع الحال فإن الأعراف البدويّة قد تركت بصمتها الدائمة على مجتمع (مصر العليا) على وجه الخصوص. ولقد أكد كذلك عدد آخر من الكتّاب العرب على وجود التأثير المستديم للقيم والمواقف البدويّة في معظم المجتمعات العربية (بركات، 1984: 45 ـ 48، 65 ـ 78 والمراجع المذكورة).

يجد عابد الجابري أن في نظرية ابن خلدون مؤشراً مثيراً للاهتمام إلى نمط إنتاج معيّن يطلق عليه اسم «النمط الفتحي للإنتاج» أو «النمط العسكريّ للإنتاج». ومن الواضح أن مصطلح «الإنتاج» هنا مصطلح مجازيّ فقط، وذلك لأن هذا في الأساس نموذج للحضارة استهلاكيّ أو تداوليّ، وليس إنتاجياً. والثروة في مجتمع كهذا غالباً ما تُستَمد من امتلاك «لذائذ» جاهزة، وليس للبنى الفوقية في مجتمع كهذا ارتباط بالبنية التحتية بأيّ قدر كبير: والسلطة السياسيّة ليست مستمدّةً من علاقات الإنتاج بل من شعور بالتضامن الجمعيّ يؤدّي إلى السيطرة واكتساب الامتيازات والحصول على الثروة الجاهزة. ويعتقد الجابري أن بالإمكان تعميم ملاحظة ابن خلدون على معظم مراحل تاريخ الدولة الإسلامية: إن الأموال تُجمَع وتوزع بين المحاربين والموظفين لغرض الاستهلاك لا لغرض الاستثمار. وباختصار، فإن الاقتصاد «الفتحي» قائم على «الثروة الآتية للدولة، بوسائل دولتية، لكي ينفقها رجال الدولة» (الجابري، 1982a: 404 ـ 431).

في نوع من الاقتصاد السياسيّ كهذا، فإن «الغنيمة» تُعلي المكانة: وهي مصدر الدخل (الذي يمكن له من خلال توسيع المعنى، أن يكون دخلاً إتاوياً)، وهي تتمثل في عملية التوزيع (القائمة على المَنح)، وهي تروّج لـ «ذهنية ريعية» معيّنة هي على

النقيض من الإنتاج ومن قواعد السلوك في العمل (الجابري، 1990: 49 ـ 50، 112 وما يليها). واستناداً إلى الجابري كذلك، فإن لتحليل ابن خلدون هذا دلالةً معاصرةً معيّنةً بالنسبة إلى العالم العربيّ ويمكن النظر إليه بصفته «عناوين لواقع نعيشه، ولكن دون أن نجرؤ على التحدث عنه» (الجابري، 464: 1982b وما يليها).

إن البداوة، بطبيعة الحال، ظاهرة «بيئوية» في الأساس تتساوق مع الظروف الطبيعية والجغرافية لأنواع معينة من البيئة. وهي قائمة على أساس من وحدات أوليّة (قرابية) صغيرة تبدأ عادةً بالأسرة وتنتهي بـ «القبيلة». أمّا «وسائل الإنتاج» في مجتمع قبلي فهي وسائل بسيطة: تبديل أراضي الرعي والتنقل بقطعان الحيوانات. وتنشأ الحاجة للحراك الماديّ من ضرورة الربط بين هذين. كما إنّ علاقات الإنتاج غالباً ما تكون بسيطة جداً: إذ إن ملكية الأرض مشاعية، وملكية القطعان فردية أو عائلية. ويبدو أن ماركس نفسه كان في **الغروندريسة**(*) (*Grundrisse*)، قد نظر إلى الرعوية البدويّة على أساس أنها تشكل نمطاً واضحاً للإنتاج، قائماً على الملكية الجمعية للثروة غير المنقولة (الأرض) والملكية الفردية للثروة المنقولة (القطعان) (أندرسون، 1974: 217 ـ 222). ومع أن البداوة الرعوية هي الشكل الرئيسيّ، خصوصاً في الأصقاع الصحراوية من المنطقة القاحلة، فإن أنواعاً أخرى من البداوة موجودة أيضاً ـ مثلاً في مجالات الصيد أو صيد الأسماك وفي الغوص لجمع اللؤلؤ، أو في الزراعة الموسمية وفي بساتين النخيل ـ (الفوال (Al-Fawwal)، 1983: 297 ـ 305). وللبداوة الشرق ـ أوسطية ثلاثة مستويات أو درجات اعتماداً على المدى الذي يكون فيه المجتمع مغموراً في

(*) الغروندريسة (الخطوط العامة)، هو ملخص أولي لأبحاث ماركس في **رأس المال**.

الحياة الصحراوية: إن رعاة الإبل هم الأشدّ بداوةً، يليهم رعاة الغنم، ويليهم البدو شبه المستقرين الذين يمارسون شيئاً من الزراعة على أسس موسمية متنقلة أو في المناطق المحيطة بالواحات والآبار والوديان الصغيرة.

إن الجماعة البدويّة ليست مرغمة بأن تكون متوافقةً توافقاً حساساً مع الطبيعة وتقلباتها فحسب، بل عليها أن تكون واعيةً وعياً دقيقاً لتحرّكات الجماعات البدويّة الأخرى التي تحاول أن تستخدم قاعدة الموارد المحدودة نفسها. والقانون الحيويّ للتنظيم الاجتماعيّ هو التضامن الداخليّ المطلق والخصومة الخارجية المطلقة. إن الوحدة التنظيمية الرئيسيّة هي القبيلة التي تضمّ مستويات أصغر في تسلسل هابط هي: العشيرة والحمولة والبيت أو العائلة (الأسرة الموسّعة). ثمة خلافات بين ذوي الاختصاص حول تعريف «القبيلة» تدور في الأساس حول ما إذا كان المعيار التعريفيّ الرئيسيّ هو معيار تنظيميّ/ سياسيّ أم ثقافيّ/ لغويّ (إيكلمان (Eickelman)، 1981: 65 وما يليها، تابر (Tapper)، المقدمة، 1983، وتابر أيضاً، 1991: 51 وما يليها). أمّا في العالم العربيّ فإن الوحدات القبلية المتمايزة إثنياً أو ثقافياً (باستثناء التمايز في اللهجات) هي أكثر ندرةً من نظيراتها، على سبيل المثال، في إيران أو أفغانستان. ومن الأفضل أن تفهم القبيلة على أنها نمط من التنظيم الاجتماعيّ مبنيّ على أساس فكرة مُفتَرَضَة (يُعاد توكيدها أو يعاد تعريفها بصورة متواصلة) عن النسب المشترك. ويُرمَز إلى العلاقات المميزة الرئيسيّة من خلال النسب أو المصاهرة بصفتها دماً ولحماً: الدم، والرحم، والجلدة، أو بصفتها ما يربط أجزاء الجسم: البطن، الفخذ... إلخ. غير أن القبلية تنتمي بدرجة أشد إلى المتخيّل الاجتماعيّ (social imaginaire) أكثر من انتمائها إلى «حقائق» علم الوراثة. وعليه، فإن القبلية العربية، مثلاً، كُتب لها أن تتعزز سياسيّاً وتُحاط بهالة من القداسة

(«مخترعة» في بعض الحالات) بعد الفتح الإسلاميّ لأراضٍ جديدة، وكان ذلك ناجماً عن الطريقة التي تم بها تجنيد الرجال وإيواؤهم ومكافأتهم من خلال «سجلّ المُنَح» («ديوان العطاء») الذي أسّسه عمر بن الخطاب (الجابري، 1990: 156 وما يليها).

لقد مثّلت القبيلة على امتداد حقب طويلة من الزمن بديلاً عن الدولة بمعناها الحديث. غير أن من الخطأ في نظري تعريف القبيلة من خلال تضادها مع الدولة ـ فثمة الكثير من القبائل «المهتمة» بالدولة اهتماماً كبيراً، وهناك إمكانية في الواقع لوجود «قبلية سياسيّة»، بيد أن كلّ شيء ـ كما سوف يجري تفصيله أدناه ـ يعتمد على الأوضاع التاريخية المحددة.

في المجتمع البدويّ لا يمكن أن يُفهَم كيان الفرد وهويته إلا من حيث العلاقة بقبيلته ومن خلال مقارنتها بعلاقة الآخرين بها. ولغرض ضمان التماسك الداخليّ، يمكن اتّباع ممارسات من قبيل مصاهرة أبناء العمومة والخؤولة. ولضمان فكرة المسؤولية والانتماء الجمعيّ يجري تعزيز مفهوم «الانتقام العصبوي» («الثأر») ـ ذلك أن القبيلة برمتها، لا بأعضائها المنفردين فقط، مسؤولة عن أيّ عمل جنائيّ يرتكبه أحد أفرادها. كما أن ممارسة الثأر تستهدف كذلك إعادة ترسيخ ترتيب المكانة والموازنة ما بين مختلف القبائل مثلما يُقصد بها تعزيز التماسك الداخليّ للقبيلة نفسها (محجوب، حوالي 1974: 153 ـ 156). ولا تحكم قواعد الأعراف العلاقات النَسَبيّة المتسعة في الميدان القبليّ فقط، لكنها تشكل الأساس للكثير من العلاقات الاقتصاديّة والسياسيّة في ما بين القبائل (وفي داخلها). فإنها توضح كيفية اختيار الزعماء القبليين ومسؤولياتهم وتشرح مستويات الالتزامات والواجبات، الفردية منها والجمعية التي تتحدد على أساس الجنس والمكانة والثروة. . . إلخ (المصدر نفسه، ص 181 ـ 185).

إن الولاء داخل القبيلة ليس لـ «المكان» إنما لـ «الزمان» (سلالة الأنساب المفترضة)، فيما يتصف قانون العقوبات بالصرامة والثبات، وهو لا يستهدف إنزال العقوبة بالمجرم فقط بل تعويض الضحية أيضاً. ففي غياب المؤسسات الدائمة المتخصصة، يمكن أن يُغرى المرء بمخالفة النظم، وآنذاك يجب أن تكون العقوبات قاسية لضمان الامتثال لها (صابر (Sabir) ومليكه (Mulaika)، 1986: 135 ـ 138).

غير أن موقع القبيلة في آخر المطاف إزاء القبائل الأخرى (وكذلك، طبعاً، في علاقاتها مع الجماعات المستوطنة والمستقرة) يترسخ ويُصان بالسيف (وهو أداة على درجة عظمى من الأهمية بحيثُ إنَّ له في اللغة العربية عدداً لا يُحصى من المترادفات). أمّا أهمية الحرب في استمرارية وجود القبيلة فهي التي يُعتقد أنها تفسّر ظاهرة السيطرة الذكورية وتدنّي مكانة النساء في المجتمعات القبلية. إن الفتوحات والحروب شائعة في صفوف البدو ليس على المصادر المباشرة للمياه وأراضي الرعي فقط، بل لأنها وسيلة لتأسيس نظام تراتبيّ معيّن ما بين القبائل و ـ بلا شكّ ـ إزاء الجماعات المستقرة، حيث يكون من شأن القبائل الأقوى أن تستحصل «الخوّة» (وهي ضريبة «مكانة» تُفرض على الوحدات الأضعف عسكرياً).

وبطبيعة الحال، فإن التحالفات القبلية (الاتحادات) معروفة بوجه خاص في أوقات التهديدات العامة، غير أن هذه عبارة عن ترتيبات وقتية متحولة، حتى إنها لا تملك مصطلحاً عربياً محدّداً لوصفها على النحو الدقيق نفسه الذي توصف به القبيلة وتفرعاتها (شرارة، 1981a: 20 ـ 23). إن إبرام التحالفات والاتحادات (بما في ذلك ترتيب المصاهرات القبلية) هو وظيفة الزعيم القبليّ (الشيخ) الذي يجب أن تكون بسالته وكرمه، علاوةً على ذكائه ودهائه، راسخَين رسوخاً جيّداً بحيث يستطيع أن يبرز بصفته «الأول بين

متساوين» والذي هو في الحقيقة أكثر مساواةً من الآخرين[*]. وإذا عدّوه فاشلاً استبدلوه بآخر من أقربائه المباشرين ـ وهذه وسيلة لا تستهدف ضمان استمرارية وجود القبيلة فقط، بل وجود درجة معينة من «تداول المنصب» كذلك (ضاهر (Dahir)، 1986: 34 ـ 35).

ومع ذلك، فإن تعريف العلاقات بين القبيلة وتفرعاتها التراتبية (مثلاً: البطن، الفخذ، الحمولة، الفصيل... إلخ) يبقى سيّالاً وزئبقياً جداً على الرغم من وجود صلة القربى الوثيقة المُفْتَرَضَة. وتتباين العلاقات في قوتها وضعفها، بل قد تنحدر إلى مستوى القتال الداخليّ، اعتماداً على تشكيلة متنوعة من التغييرات البيئية أو من الضغوط والتأثيرات التي تمارسها الجماعات والدول المحيطة. إن البطن والفخذ هما في الأساس امتدادان «سياسيّان» للتجمع القبلي ـ الفخذ هو في الواقع الشكل الرئيسيّ للتضامن القبليّ، بوظائفه السياسيّة، «شبه الدولتية» المميزة: حماية الآبار والمراعي، جمع «الخوة»، وإصدار الحكم في النزاعات العائلية، ومتابعة الثارات، وحماية الغرباء، أو إعلان الحرب والسلام (شرارة، 1981a: 23 ـ 24 والمراجع المذكورة).

ثمة مفارقة أساسية تَسِم دور القيادة ضمن التنظيم القبليّ، وعلى الرغم من أن الزعيم يشكّل عاملاً رئيسياً في تماسك قبيلته والأداة الرئيسيّة في تحديد شبكة تحالفاتها، فإن من شأن ثبات موقعه وديمومته أن يزعزعا النظام البيئي الكامل الذي تقوم القبلية على أساسه، مع كلّ مستلزماته المتعلّقة بالحذر الدائم والحراك من حيث

(*) يعيد الكاتب هنا استعمال العبارة الساخرة الشهيرة للروائي البريطاني جورج أورويل (1903- 1950) في مستهل روايته **مزرعة الحيوانات**: «جميع الحيوانات متساوية، غير أن بعضها أكثر مساواة من الأخريات».

علاقتهما بالقاعدة الرعوية وكذلك بالمراكز الحضرية والزراعية المحيطة، وطرقها الرابطة. ذلك أن من الخطأ تعريف البداوة ببساطة من خلال نشاطها الأساسي في مجال الرعي. إذ لا يمكن للبداوة أن تُفهم فهماً صحيحاً بصفتها تشكيلاً اجتماعيّاً دون ربطها بالمراكز الحضرية والزراعية المتشابكة، وكذلك بالطرق التجارية المتحابكة. لقد كانت المدينة تتسلم على الدوام «الفائض البشري» للصحراء. وعلى الرغم من كل الازدراء الذي ينظر به البدو إلى سكّان المدن، بقيت المدينة على الدوام جزءاً لا يتجزّأ من واقع حياتهم. وتؤكّد القرائن التاريخية وكذلك الإثنوغرافية أنّ المنتجات غير الرعوية كانت على الدوام تشكّل جزءاً هاماً من غذاء الرعاة وأن الأنشطة المرتبطة بالحصول على تلك المنتجات قد احتلت مساحةً كبيرةً في دورانها السنويّ وتقسيم العمل. ولم يكن بالإمكان تحقيق زيادات رئيسيّة في الإنتاج تمكّن مقارنتها بنظيراتها في مجال الزراعة لأن وسائل الإنتاج لم تكن التربة، بل القطعان التي كانت لا تسمح، أساساً، إلا بنشوء زيادة كمية أكثر من حصول تحسّن نوعيّ (فوران (Foran)، 1988: 359 ـ 360). ولقد أدّى هذا التفاعل مع المراكز الزراعية والحضرية المتشابكة و/أو المحيطة إلى أن يصبح شرطاً لازماً لاستمرارية بقاء أغلب المجتمعات البدويّة.

لمثل هذه الأسباب تحديداً، علينا ألاّ نقرن ببساطة نمط الإنتاج موضع المناقشة بالرعوية. إن مصطلح «النمط السلالي للإنتاج» الذي استخدمه راي (Rey) (كما هو مقتبس في بريور، 1980)، وتايلور (Taylor) (1979) وآخرون، هو أشد اتساعاً وبالتالي أكثر مُلاءَمةً. كما أنه قريب بما فيه الكفاية من مصطلح «نمط الإنتاج القائم على القرابة» الذي استخدمه إريك وولف (1982: 88 وما يليها).

واستناداً إلى وولف، يمكن النظر إلى القرابة بصفتها وسيلةً

معينةً لتأسيس الحقوق في دواخل الناس، وبالتالي وضع الأساس للمطالبة بحصص من العمل الاجتماعيّ. إن معظم الأنماط القائمة على أساس القرابة تضع الناس في مواقع السلطة بصورة تمايزية (اعتماداً على الجنس والعمر والصلات... إلخ) وتقرر المدى النسبيّ للحلفاء القابلين للتحريك. «إن مصطلح الزواج والقرابة يُستخدَم على هذا النحو لنقل المعلومات عن القدرات التمايزية لتحشيد العمال من أجل الشغل والدعم» (المصدر نفسه، ص 91 ـ 93).

وكما رأينا، فثمة على الدوام تذبذبات في الصعود والهبوط فيما يحقق الزعماء (الذين يتولون عملية إعادة توزيع السلع وإقامة التحالفات) مكاسب على حساب المنافسين الأقل جدارةً. غير أن هذا هو على وجه التحديد «كعب أخيل»[*] في نمط القرابة، إحدى نقاط الضعف التشخيصية. وفي حين يقوم زعيم رئيسيّ أو غيره باجتذاب أتباع له من خلال الإدارة الحكيمة للتحالفات ولمهمات إعادة التوزيع، فإنه يبلغ حداً لا يمكن تجاوزه إلاّ من خلال اقتحام حدود النظام القرابي» (وولف، 1982 : 94) ولربما تعزى إمكانية النمط القائم على القرابة في إعادة توليد نفسه إلى حقيقة أن المعارضات التي تقام عادةً ما هي إلاّ معارضات فردية، كاصطفاف كهل معيّن مع شاب معيّن أو حمولة معيّنة في وقت ومكان معيّنين، وليست المعارضة العامة التي تجمع الكهل مع الشاب بصيغة طبقات ـ أي إنّ النمط يحتوي على معارضاته عن طريق تخصيص (لا تعميم) النزاعات والتوترات. لاحظ على سبيل المثال النزاعات العائلية اللانهائية التي كان يتصف بها مجتمع بلاد العرب إلى وقت قريب جداً.

(*) نقطة الضعف. و«أخيل» كان أقوى الأقوياء في إلياذة هوميروس، باستثناء نقطة ضعفه المميتة في كعب قدمه.

غير أن حلّ النزاعات قد يواجه حدّاً بنيويّاً نهائيّاً حينما يتراكم ليبلغ نقطة تتجاوز قابلية النمط على التغلب عليه. وآنذاك ستتفرق المجموعات وتتشظى وهي سيرورة غالباً ما تمثّل مصدراً للتغيير مطلوباً، ويُرجّح لها بدرجة أكبر أن تحدث تحت ضغوط من المجتمعات في النمطَين الإتاويّ والرأسماليّ. وتتعزّز بدرجة كبيرة التوجهات المؤدّية إلى اللامساواة في الوظيفة حينما تدخل المجموعات المرتبة قرابياً في صلات مع المجتمعات الإتاوية والرأسماليّة. وتمنح مثل هذه الصلات فرصاً للاستيلاء على الفوائض ونقلها، بدرجة أكبر من تلك المتوفرة في النمط القائم على القرابة. وهذا هو السبب الذي جعل الزعماء (الشيوخ) يبرهنون على صيتهم السيّئ كمتعاونين ومتواطئين مع القادمين من أوروبا من التجار وصيادي الغنائم والإداريين الاستعماريين ومستخرجي النفط. والعلاقة مع الأوروبيين فتحت الباب أمامهم للوصول إلى الأسلحة والنفائس، أو إلى المال والأرض والأملاك، وبالتالي إلى الأتباع الذين لا تعيقهم بالضرورة المتطلبات الصارمة لصلة القرابة (المصدر نفسه، ص 95 ـ 96).

إلى أيّ مدى يمكن لمفهوم «النمط السلاليّ للإنتاج» أن يساعدنا في فهم السياسة العربية التاريخية؟ ابتداءً، كانت التشكيلات الاجتماعيّة البدويّة السائدة في بلاد العرب في القرن السابع تمثّل النموذج الأساسيّ الذي، بعد أن تشرّب بالتأثير التعبوي للرسالة الإسلامية الجديدة، جرى مدّه على نحو كبير، وأُعيد تشكيله بطرق كثيرة لينتج السمات الرئيسيّة للدولة العربية ـ الإسلامية الأولى في التاريخ. وهنا أيضاً، فإن السمة الأهم ليست القبائل المستقلة افتراضياً، بل الطريقة التي تتوشّج بها صلاتها مع المدن والمجتمعات الزراعية، وبشكل خاص الطريقة التي تسيطر بها على الطرق التجارية (والعسكرية) التي تربط جميع هذه المكوِّنات معاً.

لم يكن المجتمع القبليّ في بلاد العرب قبل قرن أو نحوه من ظهور الإسلام مجتمعاً بسيطاً لقبائل متساوية مستقلة، مطلقاً. عرف هذا المجتمع الفقر والغنى، وشهد سلطة الشيوخ المبنيّة على درجة ما من الملكية و/ أو على عناصر السيطرة على وسائل الإنتاج. وكانت هناك أسواق تتعامل بتبادل السلع وتبادل الأفكار معاً (من خلال الشعر بوجه خاص)، وفي الحجاز ـ وخصوصاً حول مكة ـ كانت هناك شبه ارستقراطية تجارية (قرشية، بالدرجة الأساس) تمارس التجارة المحلّية وتجارة المسافات المتوسطة، كانت قادرة على امتلاك القطعان والعبيد، والسيطرة على مساحات شاسعة من أراضي الرعي، وامتلاك بعض الأراضي الزراعية (في الطائف ويثرب وغيرهما) بالإضافة إلى امتلاكها للمال ممثلاً بنقود الإمبراطوريات المحيطة. وفي القرن السادس، نمت الأهمية التجارية لمكة بصفتها مركزاً لجزء كبير من التجارة الشرقية، لا تجارة بلاد العرب فقط. وتم تشكيل اتحاد قبائلي في الشمال (ايلاف) لحماية التجارة المكية وضمان أمن طرقها، امتد إلى العراق والخليج واليمن والحبشة وسوريا (بيضون (Baydun)، 1983 : 54 ـ 82).

سياسيّاً، كان مفهوم «مَلأَ» مكة يمثّل رابطةً تجمع شيوخ التجارة المهيمنين الذين كانوا يشغّلون كذلك حراساً «أفارقة» لحماية منازلهم علاوةً على حماية الكعبة التي كانت تستخدم بصفتها حرماً دينياً ومخزناً للنقود، معاً. أما دار «الندوة» فقد كانت تمثّل المكان الذي كان هؤلاء الزعماء يتخذون فيه جميع القرارات المتعلّقة بشؤونهم المدنية، كما بشؤون الحرب والسلام، وذلك على وفق أنماط تعكس بدرجة واسعة ثروتهم الاقتصاديّة ومكانتهم الاجتماعيّة النسبيتين. ويمكن لكل هذه التجليات أن تُعدّ، بمجموعها، مؤشّراً على ظهور شكل من أشكال دولة جنينية في أواخر العهد الجاهلي (مروة (Muruwwa)، الجزء الأول، 1981 : 212 ـ 237، بيضون، 1983 : 87 ـ 99).

ثم جاء الإسلام في القرن السابع ليمثّل نفوذاً مجانساً وموحّداً ويصهر معظم بلاد العرب ـ انطلاقاً من نواة مجتمعيّ قريش ومكة ـ في بوتقة مجتمع أكثر تكاملاً خاضع لقانون واحد هو الشريعة الإسلامية الجديدة. غير أن عملية التوحيد لم تكن شاملة وثابتة، كما دلّت على ذلك حروب الردة التي أعقبت وفاة النبيّ محمّد(ص). وجاء التوسع إلى خارج بلاد العرب بعد ذلك ليمثّل وسيلةً فعّالةً لتعزيز الوحدة في الداخل. وفي المجتمع التقليديّ كانت المواجهات مع القبائل الأخرى (من خلال الغزو، بشكل رئيسي) هي الوسيلة لضمان التضامن الداخليّ للقبيلة، وفي هذه المرة توسّعت هذه لتصبح القبيلة «العربية» التي كانت منهمكة بالفتوحات الموجّهة ضد الأقاليم والسلالات الحاكمة المحيطة ببلاد العرب. وهكذا، فإن الفتح لم يكتسب في هذه المرحلة بعض الأهداف «الاقتصاديّة» الأكثر إغراءً فحسب، بل كذلك رسالةً سماويةً يجب تنفيذها باسم «الجهاد» الدينيّ، بينما يقوم في مجرى تلك العملية بإقامة مستوى أعلى من التكامل الاجتماعيّ (والقوميّ). إن التشكيلات القبليّة البدويّة التي يدينها القرآن إدانةً «صريحةً جداً»، لا يجري تفكيكها في الواقع، بل يصار إلى دمجها على مستوى تكامليّ أعلى تحت اسم «الأمة» الإسلامية التي هي في الحقيقة ـ خلال المرحلة الأولى في الأقل ـ جميع القبائل العربية المؤسلمة في شبه الجزيرة العربية بشكل أساسيّ. ومن خلال مدّ «النزاع» إلى خارج بلاد العرب تمّ إضفاء عنصر معيّن من التماسك والتكامل للمرة الأولى على جميع سكان بلاد العرب ـ الذين لم يعودوا مجرّد أفراد في هذه القبيلة أو غيرها بل صاروا في الأساس «عرباً» يقاتلون من أجل قضية الدين الجديد.

ومع ذلك، قد يكون من الخطأ الاستناد إلى المحاجّة الاختزالية القائلة بأن الدولة العربية ـ الإسلامية الأولى كانت ببساطة ثمرة المصالح التجارية لقريش التي كانت بحاجة إلى ضمان سيطرتها

المباشرة على طرق التجارة من خلال خلق دولة موحّدة، وذلك لأن عملية التوحيد لم تنبع من مكة التجارية بل من يثرب (المدينة) الزراعية، ولأن الفتوحات الإسلامية قد عنتْ تراجعَ قريش بصفتها طبقة تجارية وتحولَها إلى طبقة محاربة وحاكمة (بيضون، 1983 : 363 ـ 368). كما أنَّ مفهوم «التوحيد» في الإسلام (أي الإيمان بوجود إله واحد) لم يكن ببساطة صيغة أيديولوجية (لاهوتية) لضمان التكامل السياسيّ للمجتمع (لأن بإمكان الوحدة السياسيّة أن تتعايش مع تعدد الآلهة، فتوحيد الله لا يضمن الوحدة السياسيّة) (أسد (Asad)، 1980 : 116ـ 131).

ومع ذلك، فإن من السذاجة، بدرجة مساوية، إنكار وجود أيّ باعث اقتصاديّ في الفتوحات الإسلامية. وممّا له دلالة على نحو مؤكّد أنّ الفتوحات الإسلامية قد بدأت في السنة نفسها التي تمّ فيها القضاء على حركات «الردّة» (تلك الحركات التي كانت تملك، علاوةً على أبعادها الدينيّة، بعض الأبعاد الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة التي كانت تتمثل بالنزاعات الدائرة حول دفع «الزكاة» و«الخراج»، وحول العلاقات ما بين قريش وأهل الحجاز من ناحية والقبائل العربية الأخرى من الناحية الثانية) (إسماعيل (Isma'il)، الجزء الأول، 1980 : 52 ـ 54). وقد شملت هذه الفتوحات بعضاً من الأراضي الغنية القائمة على أساس الشبكات الإروائية المعقّدة، وكانت بهذا تمثّل ـ في آن واحد ـ هدفاً مغرياً ومهمة تنظيمية/ مالية يصعب على الأعراب التعامل معها.

كتب عدد من الكتّاب العرب الكلاسيكيين، بمن فيهم البلاذري والطبري، حول البشائر الاقتصاديّة للفتوحات. وعلى سبيل المثال، يشير البلاذري إلى رسالة من أبي بكر إلى العرب يدعوهم فيها إلى الجهاد ويغريهم بغنائم الرومان ـ وعلى أثر ذلك تسابق محبّو المادة

وذوو الأطماع نحو مكة من جميع الأرجاء. ويشير الطبري أيضاً إلى خطاب لخالد بن الوليد يغري فيه العرب بأرض الفرس والرومان (العجم والروم) بقوله: «والله، لو لم يُلزمنا الجهاد في سبيل الله بذلك، ولو كانت الحرب من أجل عيشنا فقط، لبقي الرأي منعقداً على الهجوم على تلك البلاد والاستيلاء عليها لأنفسنا، وإبعاد غائلة الجوع والفقر عنا» (سالم (Salim)، 1983: 180 ـ 185).

وهكذا أمكن للمرة الأولى في تاريخ بلاد العرب تأسيس دولة عربية موحّدة من خلال الفتح الخارجي. وبينما صادف الفشل المحاولات الأسبق في كندة وغيرها لبناء دولة مستقرة أو لتكوين شعور موحّد بالعروبة، كانت هذه المحاولة التي دفعتهم إلى داخل «الحزام الأخضر» المحيط ببلاد العرب هي التي أفلحت في تحقيق ذلك. إن بالإمكان تقصّي جذور الدولة الإسلامية، كما صوّرها وضّاح شرارة بصورة مفصلة، في عملية «أسلَمة» ممارسة الغزو التقليديّة، وبصفة أخصّ أسلمة قواعد عملية «التوزيع» التي تعقب الحرب (شرارة، 1981a، 125 ـ 142). وهناك بضعة مؤشّرات على الأبعاد «الاقتصاديّة» للفتوحات. **أولاً**: هناك الغنائم المباشرة للحرب التي كانت توزّع أوّل الأمر وفق القواعد البدويّة التقليديّة ثم، بصورة متزايدة، وفق الأحكام الإسلامية (كما سنرى). **ثانياً**: لم يصرّ الفاتحون على الأسلمة الكاملة لسكان الأراضي المستولى عليها. وكان هذا مطبّقاً بشكل خاص في الأقطار التي لم يقاوم سكانها الوفاق الإسلاميّ (الصلح) الذي كان يُعرَض عليهم. ونظراً لأن الحكام البيزنطيين والفرس في مصر وسوريا كانوا يستغلّون السكان الأصليين من الفلاحين وأصحاب الحِرَف، ونظراً لأن البيزنطيين كانوا يضطهدون كذلك الكنائس المسيحية الشرقية المحلية، فإن هؤلاء السكان ساهموا عن طيب خاطر إلى حدّ ما في مدّ يد العون لغزاتهم

المسلمين من أجل إلحاق الهزيمة بسادتهم السابقين. وقام حكامهم المسلمون بدورهم بمعاملة هؤلاء بصفتهم «ذمّيين» («أهل الكتاب» المحميّين). وقد فُرض على الذمّيين الذين اختاروا البقاء على دينهم السابق (من المسيحيين واليهود) دفع ضريبة «الجزية». وبعد ذلك، تمّ توسيع فئة الذمّيين لتشمل الصابئة والمجوس وذلك لغرض زيادة الدخل. وفي واقع الحال، امتنع بعض الحكام العرب عن تشجيع تحوّل الناس بأعداد كبيرة إلى الإسلام، بل حدّدوا حصصاً سنويّةً معيّنةً لأعداد الذين كانوا يريدون الدخول في الإسلام، وذلك لتجنّب الهبوط المفاجئ للدخل الوارد من الجزية ـ وهو دخل ضخم في الواقع بلغ في زمن عمر حوالي 14 مليون دينار ذهبي من مصر وحوالي 10 ملايين درهم فضي من العراق، فقط. وعلاوةً على ذلك، فإذا ما تحول فلاح فقير غير مسلم إلى الإسلام كان عليه أن يستمرّ في دفع ضريبة «الخراج» (إلا إذا انتقل إلى المدينة ـ وهذا الأمر لم يكن مسموحاً به دائماً ـ وفي هذه الحالة كان سيدفع «الزكاة»). لقد كان الدخل أثمن من أن يُضَيَّع، حتّى لو أن هدف الأسلمة لم يكن يتحقق ـ وهي حالة لم تتبدل إلا على يد عمر بن عبد العزيز. وعليه، فإن الهداية إلى الإسلام لم تكن همّ الغزاة الوحيد. ويستطيع المرء على نحو ما أن يستقصي وجود عامل «قومي» معيّن هنا. ولم يقتصر الأمر على منح مسيحيي الأراضي المفتوحة من أتباع الكنيسة الشرقية حريتهم الدينيّة تحت سلطة رجال دينهم المحليّين، ولا على استخدام الكثيرين منهم بصفة إداريين ومحاسبين، بل إن بعض القبائل العربية المسيحية كانت في عهد عمر معفاة من دفع الجزية. لقد تمّ ضمّ أفرادها ـ بصفتهم عرباً، لا مسلمين ـ إلى جيش الفتوحات الإسلاميّ، بينما لم يكن المسلمون من غير العرب يُقبَلون في صفوف القوات الغازية (مروة، الجزء الأول، 1981: 409 ـ 423).

كان توزيع غنائم الحرب في البداية توزيعاً عادلاً بين العرب بصرف النظر عن الاختلافات، ثم أصبح على نحوٍ متصاعد قائماً على أساس من التدرج. وكان أبو بكر، الخليفة الأول، يربط التوزيع بصورة مباشرة بالاعتبارات الداخلية للمجتمع العربيّ من خلال تبنّيه المبدأ (البدويّ) القاضي بتساوي الحصص من الغنائم. أمّا في عهد عمر فقد بُدئ بتطبيق التدرّج في التعويض وفق «الأقدمية» في دخول الإسلام (طول المدّة منذ اعتناق الإسلام، وما إذا كانت هناك مشاركة في معركة بدر الحاسمة أم لا)، وكذلك وفق الصلة بالنبيّ محمّد (ص) (وهذا معيار يضمّ خليطاً بدوياً/ إسلامياً واضحاً). ويكون عمر بذلك قد انتقل من البداوة المساواتية للمحاربين، إلى إسلام على درجة أعلى من الاستقرار وتعدّد الشرائح (شرارة، 1981a: 163).

وفضلاً عن ذلك، جعل عمر منحة المحاربين سنويّة بعد تجميع المال، لا آنية مع كلّ فتح: «ذلك، إذا أنت وزّعتها (الأرض) بين هؤلاء الموجودين حالياً، فلن يبقى شيء لمن يأتي بعدهم» (الريس (Al-Rayyis)، 1985: 107 ـ 108). ويكون عمر بهذا قد ابتعد عن المعيار البدويّ في التوزيع المباشر ولجأ إلى التأجيل، وبالتالي فصل الغنائم عن توزيع المال. فالزعيم الآن لم يعد مسؤولاً عن التوزيع المباشر الكامل، بل عن المراكمة والتخزين. فهذا هو الآن عبارة عن «حساب تفاضل وتكامل سياسيّ» مع أنه لايزال مرتبطاً بقاعدة حربية. فالزعامة السياسيّة تتولى وظيفة أمين الصندوق، لكنها لا تستطيع إنجاز ذلك دون استمرارها في الإمساك بأعنّة الحرب (شرارة، 1981a: 170). إنها تَحول دون قيام اقتتال داخليّ من خلال استبعاد الأرض وفلّاحيها من الغنائم، والتوسّع في أراضٍ أكثر، ومراكمة المزيد وتخزينه، وتأسيس المراتب والشرائح ضمن «الأمة» نفسها بما يتناسب وتراتبية المشاركة في الحروب الإسلامية. وهكذا، فإن القيادة السياسيّة هي أمين صندوق الحرب والمشرف على ريعها، وهي

كذلك الوكالة التي تشكل المجتمع على هيئة نظام معيّن من المراتب (أي على هيئة شرائح).

بيد أن الحرب لا تجلب المال فقط، فهي تجلب الناس كذلك: «أهل الحبّة»(*) أو «أهل المياه»، أو من كان الفاتحون يطلقون عليهم أسماءً أخرى: «مادة المسلمين»، أي العمال، الفلاحين، الرؤوس، الجماجم، الرقاب... إلخ. إن جميع مثل هذه المصطلحات تجعل الشعوب الخاضعة للفتوحات متساوية بشكل كامل ضمن طبقة واحدة، في حين أن الحرب كانت في الواقع قد شكلت شرائح في صفوف المسلمين. والحرب لم تؤدّ إلى قتل جميع المسيحيين واليهود الآخرين في الأراضي الجديدة، ولا إلى أسلمتهم فكان أن اقتضى الأمر ضمّ هؤلاء الناس. وكانت هذه العملية قائمة على عنصرين: عنصر قانونيّ حيث تكون الأرض قد تُركت لمالكيها وحارثيها وبالتالي لم يكن بإمكان الحكام المسلمين أن يستولوا عليها في وقت لاحق، وعنصر اقتصاديّ مبني على أساس جمع الجزية.

أصبحت أحياء الذميين عنصراً تكاملياً وإن كان متميزاً من عناصر الجماعة - في الأراضي التي كان هؤلاء يشكّلون أغلبيةً فيها، وفي داخل المدن الرئيسية، معاً. غير أن وجودهم، كما يشرح وضّاح شرارة، كان لزاماً أن يكون خالياً من أي إظهار ثقافي واضح للاختلاف، وقد أُنزلت مرتبتهم إلى مستوى المهزومين والوضعاء ما أبقاهم مجرّد «رقاب» و«أذرع» أي مصدراً للأتاوة. وهكذا، كانت الجزية والخراج بمثابة استمرار للحرب بوسائل أخرى: فإن سكان البلدان المفتوحة يُقرنون بالإنتاج، مثلما يتميّز الفاتح بالتوزيع (المصدر نفسه، ص 177). ومع أن ذلك أمر معتاد، فإن وصف الجزية على أنها «ضريبة رؤوس»، والخراج على أنه «ضريبة أرض»

(*) أي أهل الحبوب.

هو وصف يفتقر إلى الدقة، ذلك أن أيّاً منهما لم يكن في الحقيقة ضريبة بالمعنى الفني للكلمة، بل كان إتاوة بمعنى جباية سياسيّة ـ حربية مفروضة من جانب الأعلى سياسيّاً واجتماعيّاً على الأدنى سياسيّاً واجتماعيّاً (سعد (Sa'd)، 1988 : 103 ـ 109). وهذا هو الأساس لنمط الإنتاج الإتاوي الذي كان بحلول ذلك الوقت أصبح سمةً للدولة الإسلامية برمتها. وكانت الإتاوة بلا شكّ معروفةً داخل المجتمع البدويّ لبلاد العرب بصفتها جباية مفروضة على القبائل الأضعف. أما الآن فقد غدتْ أساس التشكيلة الاجتماعيّة الكاملة، وأصبحت تطبّق بأعلى درجات التخصيص على القطاع الزراعيّ .ما أدّى إلى خلق سلسلة يصطلح بيتر غران على تسميتها «الدول الزراعية الإتاوية» (غران (Gran)، 1980 : 522).

في البدايات لم تقحم الدولة الإسلامية نفسها في عملية الإنتاج، بل اقتصرتْ بشكل رئيسيّ على تولّي عملية التوزيع والتداول، وهي ممارسة كانت جذورها الأولى تمتد إلى النمط البدويّ للإنتاج. وفي هذا النمط كان الإنتاج وظيفة «الآخر» (أي: الوضعاء): العبيد، والأقليات، والناس ذوي الأصول القبليّة «المشكوك فيها». وفي بواكير الدولة العربية ـ الإسلامية كان هناك أيضاً تقسيم إثني ـ ديني للعمل كان فيه المرء كلّما ابتعد عن العروبة والإسلام اقترب بدرجة أكبر ارتباطه بوظيفة الإنتاج، وكلما كان المرء أقرب إلى العروبة والإسلام صار أقرب إلى وظيفة السيطرة والتداول. وكان العرب المسلمون مهتمين بدرجة أكبر بوظائف الحرب والحكم والتنظيم أكثر من اهتمامهم بوظائف الحِرَف أو الزراعة. وكان الفاتحون المسلمون في البداية، وعلى امتداد زمن طويل بعد ذلك، يعيشون في معسكرات مشيّدة حديثاً أو في مدن (أمصار)، خارج المراكز الاقتصاديّة والاجتماعيّة الرئيسيّة للأراضي المفتوحة، وكانت تلك المواطن مخطّطة ومنظّمة وفق طراز يأخذ في الاعتبار موقع كلّ

قبيلة (مثل البصرة والكوفة في العراق، والفسطاط في مصر، والقيروان في تونس). وكانت الفكرة الإسلامية مقترنة في تلك المرحلة اقتراناً وثيقاً بالمفهوم ذي التوجه الحضري للجماعة، بعيداً عن الصحراء القاسية وعن البدو المتناثرين (فالعودة إلى البداوة كانت تعادل الردة، تقريباً) باتجاه شكل أكثر مركزيةً من أشكال الحكم (ولم يكن من شأن أعرابي أن يكون مؤهلاً لحصة في «الفيء» (الدفعة المالية) إلا بعد هجرته إلى (الأمصار)) (بيضون، 1983: 132 ـ 135، الدوري، 1984: 47 ـ 52).

كان الاقتصاد الإسلاميّ الأول في الأساس اقتصاداً ضريبياً، وكانت ـ حتى إلى وقت متأخر جداً ـ معظم الأعمال الكلاسيكية في الاقتصاد تتألف من بحوث حول أنواع الضرائب وأوقات وأساليب استحصالها. وثمة ممارسة هامة أخرى تتعلق بالنقد. وكان أبو بكر وعمر قد حافظا على استخدام النقود الأجنبية للأرض المفتوحة، بما في ذلك الدنانير البيزنطية التي تحمل علامة الصليب والدراهم الفارسيّة التي تحمل صور معابد النار. وحتى بعد أن شرعوا بسكّ النقود استمروا في إعادة إنتاج النقود الأجنبية وعليها باللغة العربية اسم الله أو النبي وعلامة تقول «مصادق عليه» أو «مقبول» مضافة إليهما (سالم، 1983: 204 ـ 206). وكان ذلك كلّه مؤشراً على «أجنبية» مصادر الدخل وعلى درجة معيّنة من التردّد إزاء ربط الدولة الإسلامية ربطاً عضوياً باقتصادات الأراضي المفتوحة[2].

كان عمر (توفي 644) بلا شكّ القائد الذي يُعزى إليه فضل

(2) بالمناسبة، إن أسماء هذه العملات الأجنبية لاتزال تستعمل في الكثير من البلدان العربية، خصوصاً في الخليج، حيث لاتزال ـ حتى على الرغم من مبيعاتها النفطية الهائلة ـ تفضل تسلم الدفعات المالية بعملة أجنبية (هي الدولار)، في إشارة من جديد إلى «أجنبية» مصادر دخلها.

الدور الأعظم في وضع الأسس لدولة عربية ـ إسلامية تجاوزت بلاد العرب. وكانت دولته على درجة عالية من المركزية والشخصانية، وقد يقول البعض بأنّها كانت مفرطة في المركزية (طبلية (Tabliyya)، 1985: 65 ـ 69). واشتملتْ تلك الأسس على جيش محترف وبيروقراطيّة مساندة بدائية (ديوان)، وقانون قائم على الشريعة وعلى اجتهادات عمر نفسه في تفسيرها، وعلى منظومة مالية وضريبية واسعة للتعامل مع الموارد الهائلة المجتناة (بيضون، 1983: 141 ـ 143). وكان الأساس الاقتصاديّ لهذه الدولة يتمثل في الأرض الزراعية التي كانت لاتزال ملكاً للسكّان الأصليّين، وفي المدن (القديمة والحديثة) حيث كان الحِرفيّون الأصليّون وتجار مكّة يعملون معاً.

وشهد حكم عثمان (وهو «أرستقراطي» قرشي خلف عمر) بدايات التحولات الاجتماعيّة والسياسيّة الهامة. وكان الكثير من الولاة الذين أرسلهم إلى الأمصار أمويّين من حيث نسبهم القبليّ وشرع هؤلاء في بناء ثروتهم من خلال المبالغة في فرض الضرائب مع شيء من مصادرة الأراضي. وبدأ نظام إقطاعيّ جديد، وإن كان لايزال سياسيّاً جداً في طبيعته، يزحف إلى داخل التشكيلة الاجتماعيّة. ولم يبرز الاستياء في صفوف الجماهير المستغَلّة فقط، بل كذلك في صفوف شتّى الفصائل («الأحزاب») السياسيّة في المدينة (يثرب) التي أبعدها عثمان وحاشيته عن اللعبة السياسيّة ـ الاقتصاديّة. وهكذا، ففي العام 656 م. قدِمتْ وفود من مصر والعراق إلى مكة لأداء الحج حاملة معها تظلّماتها على حكّامها المحليّين، وطالبةً من عثمان إمّا أنْ يَحدّ من المظالم التي يرتكبها رجاله، أو أن يرحل. وكان رفضه التخلّي عن منصبه أن أدّى إلى حصول غليان اجتماعيّ ـ دينيّ خطير عُرف باسم «الفتنة الكبرى» انتهى بمقتل عثمان واتهام علي بكونه وراء عملية الاغتيال. واندلعتْ «حرب الجمل» وأصبح ترشيح عليّ

للخلافة الذي كان جليّاً من الناحيتَين الموضوعيّة والرسميّة، موضوعاً للخلاف الكبير ـ بل للمقاومة ـ خصوصاً من جانب أفراد الأرستقراطية الأموية الذين كانوا يومذاك يحكمون في سوريا بقيادة معاوية وكانوا متحالفين بشكل وثيق مع المصالح التجارية والبيروقراطيّة والفئوية المحلية. ولمّا كان عليّ قد رشّحه الكثير من المسلمين للخلافة فإنه أقصى معاوية من منصب الوالي على سوريا، وهو الإجراء الذي استحثّ الأخير على شنّ حرب «صفّين» حيث تجابه الجيشان السوري والعراقي. وكانت «صفّين» هي الموقع الذي ظهر فيه الخوارج ـ وكانوا فصيلاً سياسيّاً راديكالياً يتبنى رسالةً مساواتيةً ضمّها بطريقة حكيمة في دعوته اللاهوتية القائلة بـ «ألاّ حكم إلا لله».

وقع عليّ في فخّ مفارقة القدر. وبصفته فرداً، كان رجلاً مستقيماً ونصيراً لمُثُل الحق والعدل ـ الأمر الذي حبّبه للجماهير المُعدَمة والمُحبَطة. ومع ذلك، وبصفته فرداً من أفراد التضامن القبليّ الهاشميّ، كان أهلوه وأصحابه ينظرون إليه أداةً مناسبة للدفاع عن حقوقهم السياسيّة المكتسَبَة ليس إزاء الأمويّين فحسْبُ، بل كذلك في مقابل المجموعات الاجتماعيّة المتذمّرة. وانتهى في آخر المطاف إلى مواجهة العداء من جانب معاوية (الأرستقراطية السورية) ومن الجانب الشعبي (الخوارج)، معاً (مروة، الجزء الأول، 1981: 435 ـ 443). وكان اغتياله على يد أحد هؤلاء الخوارج في العام 661 خاتمةً لعهد الخلفاء الراشدين الأربعة. بَيد أنّ المسألة اللاهوتية حول الحق «الإلهي» لعليّ في الزعامة (الذي يتمسك به الشيعة بصفته جزءاً من العقيدة) لم تمت بموته، ولاتزال حتى يومنا الحاضر تمثّل قضيةً حيةً.

لابدّ أن يكون هذا السرد التاريخيّ الموجز كافياً لتزويد المرء بفكرة عن الكيفية التي لوّنت بها خصائص النمط السلاليّ للإنتاج

التجربة المبكِّرة للدولة العربية ـ الإسلامية. وكما سبق أن رأينا فإن النمط السلاليّ للإنتاج يتحول بواسطة آليتَين ممكنتَين. ومن الناحية التاريخية، أصاب الوهن البداوة العربية (والبداوات الشرق ـ أوسطية الأخرى، كبداوات البربر والأتراك والمغول. . . إلخ) من خلال عملية التمدين (مثلاً، كما حصل للدولة الإسلامية الأولى، ودول ابن خلدون الشمال ـ أفريقية، والدولة السعودية. . . إلخ). وتمكن إشاعة الوهن في جسم البداوة كذلك، كما سنرى لاحقاً من خلال عملية «التسمُّر» في أرض زراعية (مثلاً، في أواخر الدولة العباسية، وأواخر الدولة العثمانية، والعهود الاستعمارية). وهذه أيضاً هي على وجه التحديد العمليات التي تحوّل القبيلة إلى دولة، لأنها تقسّم السكان إلى طبقة من منتجي الفائض وطبقة من آخذي الفائض. ويستلزم تحوّل كهذا وجود آليات للسيطرة لضمان أن تنتقل الفوائض، على أساس يُمْكن التنبّؤ به من طبقة إلى أخرى. ولا يمكن تأمين ذلك بدون تطوير جهاز للقسر من أجل إدامة الانقسام الأساسيّ إلى طبقات ومن أجل الدفاع عن البنية الناتجة ضدّ الهجوم الخارجي: أي ضدّ الدولة (وولف، 1982: 99).

الأمويون والتكافل القرابي/ الإقطاعي

تأسّست السلالة الحاكمة الأموية في دمشق على يد معاوية في العام 660 م. مع أن عليّاً كان قد ثبَّته مؤيّدوه خليفةً في العام نفسه، فإن معاوية شكّل دولةً جديدةً قائمةً على تحالف بين قبائل بني كلب العربية (المعادية لبني قيس) والنخبة شبه الإقطاعية و«الرسمية» في سوريا. واستمرّتْ هذه الدولة مدةً تقلّ عن قرن من الزمان، وكان نظام حكمها قائماً على قواعد السلالة الوراثية، مشيرةً بذلك إلى التخلّي عن الأسلوب الرسميّ في الشورى واختيار الحاكم الذي كان متّبعاً بهذا القدر أو ذاك عند تسمية الخلفاء الأربعة الأوّلين. وكان

معاوية واعياً لهذا التحوّل في طبيعة الحكومة، إذ وصف نفسه بكونه «أول الملوك العرب ـ المسلمين».

كانت التشكيلة الاجتماعيّة أثناء حكم الأمويّين تشكيلةً شبه إقطاعية، قائمةً على نمط زراعيّ وأتاويّ للإنتاج. ومع أن ملكية الأرض كانت تعود إلى الدولة الإسلامية نظرياً، فإن كبار الإقطاعيين القدامى استمروا في استخدامها بمساعدة من الطبقة الرسمية والتنظيمية (الأمنية) القديمة (الريس، 1985: 179 وما يليها)، ولكن تحت سيطرة أكثر إحكاماً من جانب الدولة مع أيلولة أجزاء من الأرض على نحوٍ متزايد إلى السلالة الحاكمة الأموية وحلفائهم العرب من بني كلب الذين، علاوةً على ذلك، احتكروا الوظيفة العسكرية.

لقد تمّ تطوير البيروقراطيّة من خلال تقسيم «الديوان» إلى خمس إدارات مختلفة: الجيش، الضرائب (الخراج)، المراسلات، السجلات، والبريد (الحسيني، حوالي 1958: 166 ـ 171). بيد أن لغة الدواوين استمرّتْ إغريقية في سوريا، وفارسيّة في العراق، وقبطية في مصر، واستمرت العملات المتداولة أجنبية، حتى عهد عبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك اللذَين نظّما وعرّبا المنظومة الإدارية، وأجريا مُسوحات متكرّرة للأراضي. كما بوشر ببعض الإصلاحات القانونيّة والضريبية الهامة، وأجريت تحسينات مهمة في مجال الزراعة والريّ، ساعدتْ بدورها الصناعةَ الحِرَفيّة وتوسّع التجارة (بما في ذلك بناء أسطول بحري) (دلو (Dallu)، 1985: 112 وما يليها).

ومع ذلك، ففي حين بقيت الأرض ملكاً عامّاً من الناحية النظرية، فإن تَوسّع ملكية الأرض لصالح أفراد الطبقة الحاكمة العسكرية والرسمية كان ينطوي وبشكل متزايد على زيادة استغلال

صغار الفلاحين وبوجه خاص غير العرب، وعرقلة تطوير وسائل الإنتاج في المجال الزراعيّ. وكان موقف معاوية حافلاً بالمعاني. فقد رُويَ عنه قوله: «لقد رأيت هذه العناصر الحُمر تتزايد (ويعني بذلك غير العرب داخل الدولة)... وإنّني أخشى أن يوقعوا العرب والسلطة في الفخ. ولذا قررتُ أن أقتل جزءاً منهم، وأُبقي على جزء آخر لتمشية السوق وإنشاء الطرق» (ابن عبد ربه Ibn 'Abd Rabbih، كما هو مقتبس في تيزيني (Tizini)، 1981: 178).

مات معاوية في العام 680 م. وخلفه ولده يزيد على «عرش» الخلافة، فانتاب الشيعةَ (أنصار عليّ) غضبٌ شديد، خصوصاً حينما علموا بأن الحسين، إمامهم الثالث في مكة، رفض الاعتراف بهذه الخلافة. إن دراما معركتهم غير المتكافئة مع الجيش الأمويّ وهزيمتهم الدامية في كربلاء في السنة نفسها شكّلتا مصدراً عميق الأثر لذاكرتهم الجمعية ومنظومتهم المعرفية منذ ذلك الوقت حتى يومنا الحاضر. وبصرف النظر عن «مسألة المبدأ» التي انطوت عليها تلك القضية، كانت هناك أيضاً عدة قوى تعارض (انطلاقاً من مصالحها الخاصة) الانتقال الدائم للخلافة من بلاد العرب إلى سوريا. وفيما كان الأمويّون يُمضون مُدد حكمهم الواحد تلو الآخر، كان عليهم كذلك أن يتعاملوا مع قوى المعارضة التي مثّلها الخوارج والشيعة الذين، وإن بدوا أنّهم كانوا يناقشون بعض المسائل الدينيّة، كانوا في الحقيقة ناجحين في اجتذاب الكثير من المجموعات والجماعات الساخطة التي كانت تعاني من الاستغلال والظلم المتناميَين. كما حدثتْ حركات تمرّد من جانب العبيد، وأخرى إثنية وأخرى طبقية، فكان أن تمّ القضاء عليها خلال عهد عبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك. بَيد أن مصدرَي التحدّي الرئيسيَين اللذين استمرا أجيالاً عديدةً وكانت لهما أيضاً أيديولوجيا لدعم فعلهما الاجتماعيّ والسياسيّ كانا الخوارج والشيعة.

العباسيون والتكافل الإقطاعي/ التجاري

إنّ سياسات الأمويّين القمعية والاستغلالية خصوصاً تجاه المجموعات غير العربية وجماعات فقراء الفلاحين أدّتْ إلى حدوث عدد من حركات التمرد الإثنية والفلاحية في أجزاء شتى من الإمبراطورية، وإلى ظهور الحركة الشعوبية (وهي ميول «قومية» في صفوف الجماعات غير العربية) التي أدّتْ في النهاية ـ بالإضافة إلى الصراع الداخلي ما بين مختلف الفصائل «العربية» ـ إلى زوال السلالة الحاكمة الأمويّة ودولتها المركزية في العام 750 م. وقام العباسيون، بما يقرب من أن يكون كتلةً تاريخيةً (blocco storico) حقيقيةً (الجابري، 1990: 329 ـ 331)، بالاستيلاء على السلطة بمساعدة الجماهير الشعبية (المتكوّنة في الأساس من صغار الفلاحين والعبيد، بالإضافة إلى أهل المدن) ومن الجماعات غير العربية، ومن الشيعة والخوارج الذين كانوا معارضين أيضاً للدولة المركزية.

إنّ السلالة الحاكمة العباسية (تقريباً من 750م. إلى 1285م.) حصلتْ على غنيمة سياسيّة كبيرة من خلال نسبها القرشيّ، وشرعتْ في بناء دولة مزدهرة من خلال تطوير الاقتصاد وتحسين نظام الريّ واستصلاح المزيد من الأراضي، وكذلك عن طريق تحسين النظام الضريبيّ والماليّ.

واتّسعتْ بيروقراطيّة الدولة بشكل كبير من خلال إضافة دوائر أخرى إلى الدوائر المركزية الخمس التي كان الأمويّون قد شرعوا أصلاً بتطبيقها مثل دائرة للمحاسبة (الحسبة)، وأخرى للعدل (المظالم)، وأخرى للأراضي وأخرى لشؤون المحاكم (الحسيني، حوالي 1958: 293 ـ 307). كما دُشّن المنصب الوزاري (وزير) أول مرة حينما أصبحت هذه الوظيفة ضرورية مع التعقيد المتنامي لمهامّ الحكومة. كما دُشّن العمل بمنظومة للشرطة والسجون والأمن.

تمّ تطوير شبكات تجارية واسعة، داخلياً ومع بقية العالم (حتى إنها بلغت روسيا واسكنديناڤيا) ما أدّى كذلك إلى النمو في المجالَين الحِرَفيّ والصناعيّ، والاستفادة من النهضة العلمية لذلك العصر (في الكيمياء والأحياء والفلك والطب والرياضيات والميكانيك وغيرها). كما ازدهرت الصناعات الخاصة بالسكر والزجاج والورق والمنسوجات والسجاد والمواد الكيماوية والمعادن. كما تمّ تطوير اقتصاد سلعيّ ونقديّ، تحت سيطرة الدولة هو الآخر، وذلك لأن النشاطات التجارية لم تكن قد بلغتْ مرحلة الاستقلال عن مصالح نخب الدولة والقادة العسكريين.

بيد أن مركزة الدولة لم يكن بالإمكان ضمانها دائماً، إذ كان الأمراء المحليّون الذين كانوا غالباً ما يستغلون المشاعر القومية والتظلمات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة في أقاليمهم، يحاولون دائماً فرض استقلالهم الذاتيّ. فحدثتْ حركات تمرد شتى منها على سبيل المثال بين العامين 816 م. و838 م. من جانب الفرس والأتراك والأكراد والأذربيجانيين بالإضافة إلى العرب، احتجاجاً على الضرائب العالية أو من أجل المطالبة بدرجة أعلى من الحكم الذاتي. ومن العام 833م. إلى العام 861م. كانت الحروب مع الجماعات والأقاليم المتمردة تكاد تكون متواصلةً. واستطاعت بعض الأقاليم في نهاية المطاف تأسيس سلالاتها الحاكمة الخاصة حيث كان الاقتصاد قد ازدهر على نطاق ضيّق، كما حصل في مصر الطولونية وإسبانيا الأمويّة. غير أن تشظّي الإمبراطورية أدّى في النهاية، بحلول القرنين الحادي عشر والثاني عشر، إلى تقلّص السوق وفرْض القيود على توزيع السلع وحرية التجارة.

وسرعان ما زالت الطبقة التجارية الناشئة بعد بداية واعدة وقوية. ولقد نجم زوالها عن ارتباطاتها التكافلية مع الدولة، وعن تقلّص السوق الناجم عن انفصال أطراف الدولة عن المركز. وكانت التشكيلة

الاجتماعيّة تشهد نكوصاً إلى الأنماط شبه الإقطاعيّة، كما كانت الصناعة الواسعة المدى تشهد ارتداداً إلى الحرف المنزلية والمهن القروية، بل حتى الزراعة صارت هي الأخرى تتراجع إلى نمط الزراعة الخاصة الصغيرة النطاق.

كانت بعض حركات التمرّد ضد الدولة ذات طبيعة اجتماعيّة ـ اقتصاديّة بصورة شديدة الجلاء، تقف على رأسها ثورات الزنج والقرامطة والبابكيين في القرن التاسع (مروة، الجزء الثاني، 1981: 11 ـ 23). وكانت في جزء منها ناجمة عن الازدواجية المتنامية لطبيعة الدولة التي كانت لاتزال «شرقية» (تحت السيطرة الاستبدادية) في المركز وشبه ـ إقطاعيّة على نحو متزايد في الأطراف. وكان صغار الفلاّحين والحِرَفيّون مضطرين آنذاك إلى توفير الفائض الاقتصاديّ للخزينة المركزية وللأمراء المحليّين في آن واحد. ويشكِّل وصف دقيق لأبي يوسف(*) للأساليب القاسية التي يجب ألاّ تُستخدَم لاستحصال الإتاوة مشيراً إلى أن مثل تلك الأساليب كانت تمارس على نطاق واسع أيام العباسيّين: «يجب ألاّ يُضرَب رجل لاستحصال مال الإتاوة، أو يؤمر بالوقوف على ساق واحدة، ذلك لأنني سمعت بأنهم يمدّدون تحت الشمس الناس المدينين بالإتاوة ويضربونهم ضرباً مبرحاً، ويعلقون زيران الخزن الطينية عليهم ويربطونهم هكذا، وبالتالي يَحولون بينهم وبين تأدية الصلاة. إن هذا شيء كبير أمام الله وهو منافٍ للإسلام» (الريس، 1985: 422 ـ 427).

ابتداءً من الخليفة المعتصم لجأ العبّاسيّون إلى تجميع قوات عسكرية من بين صفوف الإثنيات التركية في محاولة لموازنة الأطراف

(*) يعقوب ابن إبراهيم أبو يوسف، القاضي في عهد هارون الرشيد، وصاحب كتاب **الخراج**.

المتمردة. وكان لازماً إيجاد جماعات جديدة كانت «مستقلة ذاتيّاً» نسبيّاً عن المجتمع وموالية لسيّدها السياسيّ فقط، وصارت هذه تُستخدَم في محاولة لفرض الوحدة على المجتمع. ولكن لم يمضِ وقت طويل قبل أن تصبح هذه الجيوش الإثنية «المرتزقة» هي التي تتدخل في تسيير شؤون الدولة وهي التي كانت تفرض إرادتها على الحكّام، وهي التي استولت في نهاية الأمر على السلطة نفسها، مؤشّرة بذلك نهاية السلالة الحاكمة العباسية. وبينما كانت الدولة تفقد سيطرتها على الاقتصاد وقواها الإنتاجية تنهار، أمستْ على نحو متزايد عاجزةً من الناحيتَين المالية والتنظيمية عن إدامة سيطرتها المركزية على سوق إمبراطورية موحّدة. وكانت الدولة موضع هجوم من جانب الجماعات المضطَهَدة والمُستَغلَّة، ومن جانب القيادات الإقليمية، معاً، في حين كانت الجيوش الإثنية تنخر في صلب الدولة نفسها.

كانت الدولة تواجه تحدّياً من الناحية الأيديولوجية. ومن باب المفارقة، أن الصراع الاجتماعيّ ـ السياسيّ بين الجنسيّات داخل الدولة العباسية كان مصحوباً بتفاعل ثقافي وفكري في ما بينها. وكانت الدولة الإسلامية مفتوحةً أمام التقاليد الثقافيّة لشتى الجماعات، التي كانت بدورها مفتوحةً لا أمام ثقافات الشرق الأدنى القديمة فحسب، بل أمام ثقافات اليونان والهند كذلك. وكانت العاصمة الجديدة بغداد التي شُيّدت في العام 862 م.، موطناً لترجمات عديدة من اللغات السريانية والفارسيّة والإغريقية وكثير من اللغات الأخرى، وكان أن ظهرت نقاشات لاهوتية وفلسفية كثيرة. وكان جزء من الجهد الفكري موجّهاً، بصورة غير مباشرة في معظم الأحيان، إلى الدولة نفسها. وبينما كانت السلالة الحاكمة العباسية تستثمر بصورة كبيرة نَسَبها إلى النبيّ (ص)، وتَستخدم الفقهاء لترسيخ فكرة أن حكمها قائم على الشريعة، فإن ظهور الفلسفة العربية ـ

الإسلامية ونموّها كانا في جزء منهما في الأقل ردّة فعل مضادة لذاك التحرّك. وكان تأكيد هذه الفلسفة على «الإنسان» والإنسانية في بعض النواحي محاولةً لتقويض أيديولوجيا العباسيّين بصفتهم خلفاء الله في الأرض (مروة، الجزء الثاني، 1981: 193 وما يليها).

كان الخليفة يعيش ويتحرّك في الواقع ضمن حاشيتَين متمايزتَين: حاشية خارجية عامة تتألف من القضاة وعلماء الدين، وأخرى داخلية خاصة من الندماء والمحظيّات والمهرّجين. ولغرض الربط ما بين هاتَين الدائرتَين من خلال الخليفة كانت هناك زمرة سياسيّة من الساعين وراء الربح وحلفاء المصالح (المصدر نفسه، ص 197 ـ 198). واستمرّتْ لعبة الشرعنة في تأدية غرضها فعلاً ما دام الخليفة ـ وإن لم يكن عادلاً (وبالتالي لم يكن مؤدّياً لالتزاماته «الشرعية» الداخلية تجاه المجتمع) ـ في الأقل يؤدّي واجباته الخارجية في «الدعوة» (نشر الدين بواسطة الفتوحات أو «الجهاد») وما دام يضمن تشغيل الاقتصاد ووحدة الإدارة (وهي الأمور التي كان الخلفاء العباسيّون يفعلونها بهذا القدر أو ذاك حتى زمن الخليفة المتوكل في القرن التاسع). وحين أخذت الفتوحات الخارجية تتقلّص، وعندما أُهمل الاقتصاد (بما في ذلك على وجه الخصوص القاعدة الإروائية ومنظومتها الضريبية)، وبدأت الإدارة المركزية بالتفكك تحت وطأة الضغط القادم من الأطراف، أخذت شرعية الخليفة تهتزّ على نحو خطر. ذلك لأن عدالة الحكومة والوحدة المثالية لـ «الأمة» (الجماعة الإسلامية) باتت مهدّدة.

في هذا الوضع بدأتْ في الانتشار، في آن واحد، محاولات الفقهاء في الحفاظ على مفهوم وحدة «الأمة»، وكذلك المحاولات الاجتماعيّة والفكرية لمعارضة الدولة. وهكذا اندلعت حركات التمرّد الاجتماعيّ المشار إليها أعلاه. ثم كانت هناك أيضاً الطرق الصوفية.

وكانت هذه في الأصل حركات انزواء اجتماعيّ تستهدف في الأساس إخفاء نفسها عن عين الحاكم ونظامه الاجتماعيّ. ثم أصبحتْ تكتسب بوتيرة متصاعدة بُعداً نظريّاً. وإذا كان الحاكم من خلال تشبيهه بالله، استناداً إلى النظرية الرسمية، مختلفاً جداً ومنعزلاً جداً عن الناس العاديين، فإن هذه الحركات من خلال تطويرها نظرية تقول: إن بإمكان الإنسان أن يبلغ الله، بل أن يتّحد به، كانت في الواقع تتحدّى الأساس السياسيّ وكذلك اللاهوتي لمفهوم «التوحيد» (مروة، الجزء الثاني، 1981: 200 وما يليها). ومن خلال تأكيدهم على مفهوم «العرفان» (الغنوصية)[*]، كان الصوفيون في الواقع يَتَحدّون الأداة الفكرية الرئيسيّة التي كان الفقهاء يستخدمونها لترسيخ سلطة الخليفة، وذلك مقابل مفهوم «البيان» (أي الحقيقة الإلهية التي تُستشَفّ من التحليل اللغوي والنصّي للقرآن والسنة). ولم يمضِ وقت طويل حتى شرع المفكرون، بالانخراط في مجادلات فلسفية كانت، من خلال التأكيد على منهج «البرهان» (الأدلة)، تمثّل نوعاً من أنواع «الأيديولوجيا المضادة» التي كانت تتحدى الفرضيات الشرعية التي أقيمت على أساسها الخلافة (هذه التصنيفات مأخوذة من الجابري، 1985).

يقول مروّة بأن تأكيد المدارس الفكرية على مسألة الإنسان والإنسانية كان محاولة لتطوير أيديولوجيا مضادة تقف في وجه أيديولوجيا الدولة من خلال الإيحاء بقيمة الإنسان وفاعليته في العالم (رأي المتصوفة)، أو من خلال المحاججة بقدرة الإنسان على فهم العالم بواسطة التفكير المنطقي (رأي علماء «الكلام» والفلسفة). وكان لهذه الحركات أيضاً باعثها الاجتماعيّ في تحدي المصالح الثابتة وكشْف القناع عن الفرضيات المزيّفة لـ «المؤسسة». أمّا حقيقة أن معظم هؤلاء المفكرين كانوا من خلفية مُعدَمة نسبيّاً (إمّا من الأقليات

(*) مذهب «اللاأدرية»، «العرفان».

الإثنية أو من أُسَر متواضعة المكانة نسبياً من الحِرَفيّين والتجار)، وأن أغلب محاولاتهم كانت تتوافق مع أوقات التحولات الاجتماعيّة الهامة، يمكن النظر إليها بصفتها مؤشراً على توجه اجتماعيّ معيّن (مروة، الجزء الثاني، 1981: 289 وما يليها). بَيد أنّ هذه الحركات الفكرية لم يُكتَب لها النجاح التام في الوقوف في وجه الأيديولوجيا الرسمية. وبما أن الدولة كانت لاتزال مسيطرةً على الموارد الفكرية والاقتصاديّة الهائلة فإن العامّة كانوا لايزالون متعلقين بنماذج التفكير الدينيّ، وكان المفكرون عاجزين عن تحرير أنفسهم بصورة كاملة من التوجّه اللاهوتي، في معظمه، للخطاب ـ وذلك لأن من شأن عمل كهذا أن يعرّضهم إلى القمع من جانب السلطات وإلى اللامبالاة من جانب الناس، تحت طائلة اتهامهم بالكفر والإلحاد.

العثمانيون والتكافل العسكري/ الإقطاعي

لا توجد على الإطلاق سوى أجزاء قليلة في تاريخ الدولة العربية ـ الإسلامية تولي أيّ اهتمام للحقبة العثمانية، مع أن هذه استمرتْ ما يقرب من 400 سنة منذ بداياتها في القرن السادس عشر، ومع أنها ضمّت كل العالم العربيّ باستثناءات قليلة مثل المغرب، ومع أنها ـ فضلاً عن ذلك ـ كانت مرحلةً خلّفتْ آثاراً في منتهى الوضوح على بلدان عربية كثيرة في ميدان تقاليد الدولة على وجه الخصوص. وقد مال التوجّه القوميّ العربيّ (سواء النموذج «القطري» كما هي الحال في مصر، والنموذج الوحدوي ـ العروبي كما هي الحال مع حزب البعث) ـ ربما تحت شيء من التأثير الغربي أيضاً ـ إلى النظر إلى كامل الحقبة العثمانية، بما فيها المرحلة الأولى الأكثر ازدهاراً، بصفتها فترة انهيار وتفسّخ («انحطاط») لا تستحق الذكر الكبير (أبو الحاج (Abou-el-Haj)، 1982: 185 ـ 201، هارمان (Haarmann)، 1988: 175 ـ 196).

إن هذا الموقف يدعو للأسف إلى حدّ ما، وذلك لأن الحقبة العثمانية ضمّت بعض المظاهر الجديرة بالثناء في مهارتها اللافتة في ميدان التنظيم والإدارة، وبعضاً من الابتكارات المثيرة جداً للاهتمام في مجال فن الحكم التي شملتْ من بين أمور أخرى، تطوير منظومة ديناميكية للتعدّدية الاجتماعيّة ـ الثقافيّة. كما أن الفترة العثمانية مهمة من حيث مدِّنا بمعلومات كثيرة حول التقاليد السياسيّة لمعظم البلدان العربية: وكما يلاحظ ألبرت حوراني: «إن كثيراً من الأشياء المشتركة بين بلدان الشرق الأوسط يمكن تفسيرها على أساس أنها كانت واقعةً تحت الحكم العثماني مدّةً طويلةً من الزمن. أمّا الكثير من الأشياء التي تميّزها، فبالإمكان ردّها لاختلاف الطرق التي ظهرت بها من رحم الإمبراطورية العثمانية» (حوراني، 1981: 17).

بدأت الإمبراطورية العثمانية أول ما بدأت بصفتها دولةً «غازية» (فاتحة)، بالأسلوب نفسه الذي تأسستْ به السلالات الحاكمة الأخرى في الشرق الأوسط على يد المحاربين البدويّين. وقد أُنشئتْ في الأناضول في القرن الرابع عشر، في أعقاب السلاجقة والسلالات التركية الأخرى التي كانت قد اجتاحت المنطقة منذ القرن الحادي عشر. وفي القرن الخامس عشر احتلّ العثمانيون القسطنطينية والبلقان، وفي القرن السادس عشر استولوا على معظم أجزاء العالم العربي. حين تأسست الإدارة العثمانية الحقيقية في الأناضول أول مرة، آلت إلى الدولة، وبأسلوب مألوف، ملكية جميع الأراضي الزراعية، على الرغم من أن بعضاً منها مُنح في وقت لاحق على شكل إقطاعات (تيمارات) إلى فرسان معيّنين(*) مقابل قيامهم بجمع الضرائب نيابةً عن الدولة. وهكذا، فإن «الأساس الاقتصاديّ الوطيد للاستبداد العثماني كان يتمثّل في الغياب الكامل عملياً للملكية

(*) كان يطلق عليهم باللغة التركية اسم «سباهي» (Spahi).

الخاصة للأراضي». ونتيجةً لذلك لم يكن بالإمكان وجود طبقة نبلاء توارثية مستقلة داخل الإمبراطورية، لأنه لم يكن هناك ضمان للملكية يمكن له أن يؤسس لمثل هذه الطبقة. «إن الثروة والشرف كانا ملازمَين للدولة بشكل فعّال، أمّا الرتبة فكانت ببساطة دالّةً على المناصب التي تقترن بها». ولم تكن «التيمارات» توارثية. وفي الواقع كان حائزوها يجري تبديلهم في بداية حكم كل سلطان جديد بصورة نمطية، وذلك لغرض منعهم من أن يصبحوا متحصّنين في أراضيهم. وكان الأتراك يُزيحون أيّ نواة لطبقة مالكة للأرض محلّية أو إقليميّة، وبالتالي يمنعون نشوء أرستقراطية إقطاعيّة أهلية (أندرسون، 1979: 366 ـ 374).

جرى تطبيق النموذج نفسه في المراكز الحضرية. وعزّزت الدولة العثمانية سلطتها على نقابات الحِرَفيّين وأخويّاتهم الصوفية (الطرق). وحرمت المدُن من أيّ استقلالية تعاونية أو بلدية وعدَّتها، بأسلوب «سلطانيّ» نمطيّ، جزءاً من الأملاك الإمبراطورية. وكانت الحِرف موضوع مراقبة شديدة من جانب الدولة، وكانت تجهيزات السلع وأسعارها خاضعةً لأنظمة يُصدرها السلطان بصورة متكررة، ما أدّى إلى تقليص أيّ احتمال لنشوء بورجوازية تجارية أو صناعية مستقلة (المصدر نفسه، ص 374 ـ 376).

بدأت السلطة التركية، في الأقاليم العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية، بتطبيق نمط من النظام كانت الحاجة إليه ماسةً جداً بعد زمن طويل من عدم الاستقرار الذي كان قد نشأ عن الاحتراب المملوكي المتكرّر في مصر والمشرق. ومع ذلك فإن الأتراك لم يدمّروا في الواقع الوضع المملوكي ـ بل إنهم دمجوه في دولتهم، وعزّزوا منظومته في «الإقطاع الحربيّ» التي كان موظفو الضريبة (الملتزمون) المملوكيّون يديرونها. وفي وقت لاحق اعترفوا كذلك بالكيانات الخاصة شبه الإقطاعيّة لجماعات قبلية/ طائفية معيّنة في

سوريا الكبرى أي تلك الموجودة في (جبل لبنان) (مخزوم (Makhzom)، 1986 : 9 وما يليها، 117 وما يليها). ومن خلال مأسسة «الإقطاع الحربي» لم يكن العثمانيون يطبّقون نظاماً جديداً بل كانوا بالأحرى ينشرون وينظّمون ممارسات كانت موجودةً أصلاً. وكان البويهيّون (932 ـ 1055م.). أول من مارس تخصيص الأرض بدلاً عن دفع الرواتب لقادتهم العسكريين. ثم قام السلاجقة (1038 ـ 1194م. ثمّ في تركيا حتّى العام 1307). بنَشْر هذا النظام في أرجاء كثيرة من العالم الإسلاميّ. ثمّ عزز الأيوبيّون وبشكل خاص المماليك (1250 ـ 1517م.) هذا النظام في مصر والشرق العربي. كما وُجدت ترتيبات مشابهة في شمال أفريقيا. وحينما استولى العثمانيون على تلك الأراضي العربية ضمّوا المماليك إلى دولتهم. واستمرتْ في عدد من البلدان العربية، تراتبية مملوكية «موازية»، في أغلب الأحيان جنباً إلى جنب مع تراتبية عثمانية أصغر حجماً، إنما ذات سلطة أكبر من الناحية الرسمية (شو (Shaw)، 1962).

اعتاد السلاطين المملوكيون أن يعيدوا توزيع الأرض بين أمرائهم ومساعديهم لدى كل عملية تولٍّ للسلطة، وكذلك في فترات عشوائية من خلال تطبيق ممارسة جديدة هي «تفتيش العسكر» (تارخان (Tarkhan)، 1968 : 63 ـ 82). وكانت عملية إعادة تخصيص الأرض الموسمية في مصر وسوريا ذات نفع، لكونها أداةً للسيطرة الإدارية والمالية، وكذلك لكونها وسيلةً لتدقيق حدوث أيّ نموّ أو تخندق مُحتَمل لسلطة الأمراء. كما أنها عزّزتْ سلطة الدولة تجاه موظفيها وحدّتْ من الميل إلى عدّ «الإقطاع» إجراءً دائماً، أو توارثياً بأيّ حال من الأحوال. كما أن الممارسة السلجوقية القديمة في توزيع قطع الأراضي المتباعدة جداً عن بعضها كانت تُنفَّذ هي الأخرى لتحقيق الغرض نفسه (المصدر نفسه، ص 95 ـ 108). وعليه، كان هذا النظام قائماً على أساس حقوق «الانتفاع» لا حقوق

«الملكية» (كما هي الحال في التقليد الأوروبي). ذهبتْ معظم «الإقطاعات» إلى «أهل السيف» أو إلى العسكر المملوكيين، فضلاً عن بعض الزعماء «العرب» والأكراد والتركمان من ذوي «العصبيات» المحلّية القوية. وخصّص عدد معيّن منها لـ «أهل القلم» (رجال الدين والكتبة) الذين كانوا على صلات وثيقة بالولاة، غير أن نصيب التجار المحترفين وذوي المهَن كان محدوداً جداً (المصدر نفسه، ص 145 ـ 174). ولكن، مهما كانت خلفية أولئك «المُقطَعين» (أي الناس المسؤولين عن الأرض الزراعية)، فإنهم ظلّوا مجرّد مُستخدَمين في حكومة ذات سمة مركزية شخصية قوية، وهذه السمة هي التي تميّز بأقصى درجات التميّز هذا النظام عن النظام الإقطاعيّ الأوروبي (المصدر نفسه، ص 265).

إذاً، كان هذا هو نمط «الإقطاع» الذي طبّقه العثمانيون عندما استولوا على البلدان العربية. وعليه، فإن تخصيص قطعة أرض إلى شخص ما تحت الحكم العثماني لم يكن يعني امتلاكه إيّاها، بل مجرد تفويضه جمع الضرائب والإتاوات الأخرى المتعلّقة بهذه الأرض والمستحقة للسلطان العثماني، في حين كان يُتوقّع منه أن يحافظ على النظام وأن يكون مستعداً لتزويد الحاكم العثماني (الباشا) أو الوالي العثماني المحلي بالرجال، عسكريّين ومدنيّين معاً، عند الحاجة (الشناوي (Al-Shinnawi)، الجزء الأول، 1980: 49 ـ 183). وكان للوالي، بطبيعة الحال، مساعدوه وموظّفوه ومحاسبوه، علاوةً على «الديوان» الخاص به الذي كان يديره موظفون أتراك وكتبة عرب، كما كان يتمتع بصلاحية على شتى الجنود النظاميّين وغير النظاميّين من مختلف الأصول الإثنية (الزين (Al-Zain)، 1977: 18 ـ 40). بيد أن هؤلاء كانوا موجودين جنباً إلى جنب مع البنية المملوكية، وكانوا في أغلب الأحيان يتداخلون معها. وفي غضون ذلك كان الكثير من الوظائف الإدارية المتعلّقة بالأقليات الدينيّة تُترَك

لرجال دينها، وكان عدد من وظائف السيطرة على التجّار الأجانب وأصناف الحِرَفيّين والأحياء الحضرية تُنسَب إلى زعمائها (الشيوخ) الذين كانوا يتوسطون بين الدولة وجماعاتهم (ريمون (Raymond)، 1974 : 12 ـ 43).

يبدو أن النظرية العثمانية للدولة كانت مشتقة في مرحلتها الأولى من مفهوم تركي «علماني» حول القانون الأعلى (ياسه (yasa)) مفاده أن من شأن الحاكم الخيِّر، مسترشداً بمبادئ «الضرورة» و«العقل»، أن يطبِّقه من خلال مجموعة من الممارسات والأوامر «العرف السلطاني» (هبر (Heper)، 1985 : 21 ـ 26). وكانت هذه، وهي ما كان يُطلَق عليها اسم «آداب»، استمراراً لخط معيّن في التقليد السياسيّ العربيّ ـ الإسلاميّ في مرحلة متأخرة. كان توجهه نحو فنّ الحكم أقوى من توجهه نحو «الشريعة». ومع أن الدولة كانت ممركزة حول شخص السلطان، فقد كان من المتوقَّع أن يصغي الحاكم إلى مستشاريه وفقهائه، وكان من المتوقع أن يتصرف الإداريون وفق مجموعة من القِيَم والمعايير.

كان هناك عمود رئيسيّ من أعمدة سلطة العثمانيين يتمثل في وحدات جيشهم، علاوةً على القوات العسكرية الأخرى في الولايات التي كان بإمكانهم استدعاؤها (مثلاً المماليك). وكانت «الدَوشرمه» (devshirme) العثمانية وقوات المماليك على السواء، تتكوّن بصورة رئيسيّة من «العبيد» البيض. إن ممارسة استخدام الأشخاص العسكريين من خارج السكان الذين كانوا يخضعونهم هي تقليد «إسلاميّ» قديم تعود أصوله إلى العهد العباسي. إنها تمثّل حالة متطرفة لتوكيد «استقلالية الدولة» (أو استقلالية الحاكم) إزاء مجتمعها نفسه، ويبدو أنْ لا نظير لها في نظام الإقطاع الأوروبي. وهي في الحقيقة مرتبطةٌ ارتباطاً بنيوياً بالأساس الاقتصاديّ لاستقلالية الدولة: غياب الملكية الخاصة للأرض.

«بما أن ملكية الأرض برمتها كانت امتيازاً حصريّاً لـ(الباب العالي) فإن ملكية السلطان للبشر توقفت عن كونها أمراً حاطّاً للقيمة: فـ «العبودية» لم تعد تعرَّف بكونها نقيضاً لـ «الحرية»، بل بدنوِّها من الأوامر الإمبراطورية، وهو قرب ملتبس حتماً، إذ إنَّه ينطوي على تبعية كاملة وسلطة وامتياز كبيرَين» (أندرسون، 1979: 367 ـ 368).

كانت لـ «العلماء» العلاقة نفسها مع الحاكم كما هي الحال في السياق السنّي النموذجيّ: كانوا غالباً ما يجري تعيينهم وفصلهم على يدَيه، ومع أنه كان بإمكانهم من الناحية النظرية أن يعارضوا سياساته إلاّ أنهم لم يفعلوا ذلك إلاّ نادراً. لقد كان الحاكم يتعامل مع الدولة بصفتها بيته الخاص، وأن موظفي الدولة بمن فيهم كبار «العلماء» كانوا جزءاً من حاشيته الشخصية، أي «امتداداً» للحاكم في جسم المجتمع. بَيد أن الإمبراطورية العثمانية لم تكن ببساطة «دولة أسرية»: وكانت أيضاً، وبطريقة معقّدة، دولةً تركيةً، ودولةً إسلاميةً، ودولةً عالمية (حوراني، 1981: 7 ـ 10). لقد كانت المجموعة الحاكمة «تركية»، بَيد أن المناصب العليا كانت مفتوحةً ـ نظرياً في الأقل ـ أمام جميع المسلمين، وكان العرب منهم مُمثَّلين تمثيلاً قويّاً في التراتبية الدينيّة والقضائية. أما «العسكر» فقد كانوا في الغالب يجنّدون من صفوف رجال ذوي أصول مسيحية أو بلقانية أو قفقاسية، وكان الزعماء الدينيّون للجماعات غير المسلمة في الواقع «رؤساء مدنيين» كانت قراراتهم وأوامرهم مُسنَدة من الحكومة لغرض دعم مكانتهم (المصدر نفسه، ص 10 ـ 12).

من خلال تبنّي صيغة سياسيّة شبه توافقية تَعترف بالجماعات الدينيّة، كان العثمانيون يقرّون بالطبيعة التعددية للمجتمع، في حين كانوا يستهدفون إخضاع الجماعات الأصغر حجماً ـ سواء كانت

قبليةً، إثنيةً أو دينيةً، وسواء كانت قرى أو أحياءً حضريةً، أو أصنافاً حرفيةً (طرق) ـ إلى هيمنة الجماعة الدينيّة والثقافيّة الأكبر حجماً: أي الجماعة السنية التي تحكم الدولة (كاربات (Karpat)، 1988: 39).

أصبحت الدولة تعددية بصورة جليّة مع ضمّ جماعات غير تركية وغير مسلمة كبيرة إلى الإمبراطورية في القرن الخامس عشر. وفي خلال النصف الثاني من القرن نشأ نظام «المِلل» (millet) بصفته صيغة للتعامل مع هذا الواقع الاجتماعيّ ـ الثقافيّ. وتأسست على التوالي «ملة» مسيحية أرثوذكسية (تحت سلطة البطريرك اليوناني)، و«ملة» أرمنية (لتضم كل المسيحيّين الشرقيّين)، و«ملة» يهودية. وكان لكل منها وضع قانونيّ وشبكة مؤسساتية للشؤون الدينيّة والاجتماعيّة والتعليمية. وكان لها أيضاً فروع تسير وفق الخطوط الإثنية والطائفية وهي التي فازت بمرور الوقت بدرجة أعلى من الاستقلال الذاتي (وبلغ عددها تسعاً بحلول نهاية القرن التاسع عشر). ومع أن هذه الترتيبات ربطت الجماعات ربطاً مُحكَماً بتراتبية كنائسها ورجال دينها، فإنها أمّنت ولاءهم للدولة بصفتهم رعايا عثمانيين (المصدر نفسه، ص 39 ـ 45). ومن باب المفارقة أن مفهوم «الملة» (على الرغم من أن المسلمين العثمانيّين لم ينظروا إلى أنفسهم بمنظار «طائفي» بل إنهم عدّوا أنفسهم أتباعاً للدين الواحد) كان يُبدّل على نحو متدرج معانيه الضمنية بوسائل مكّنت الأتراك المسلمين من تطبيق ذلك المصطلح على أنفسهم. ومع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر أصبح مصطلح «الملة» يشير «بشكل رئيسيّ إلى مجموعة طائفية ضيّقة، أضفيت فيها على الإثينة أهمية مضافة، بدلاً عن كيان جماعي واسع كان الدين والسلطة مدموجَين فيه، لكن مع احتفاظ الدين بالأهمية الأكبر وكينونته العنصر الحاسم في تحديد الهوية» (المصدر نفسه، ص 46 ـ 53). وأصبح الأتراك يتبنّون تدريجياً مصطلح

«الملة»، مصحوباً بدلالة إثنية قوية، لوصف شعبهم أيضاً، مع أنه يجب الإقرار بأن هذه المرحلة لم يتمّ بلوغها إلاّ بعد أن استخدم العثمانيون الإسلام لتطوير جماعة متجانسة ثقافياً في تركيا.

وكانت هناك عمليةٌ مشابهةٌ باتجاه «اللامركزية» جاريةً أيضاً في حقلَي الاقتصاد والإدارة خلال النصف الثاني من العهد العثماني. إذ كانت الإمبراطورية تواصل اتساعها إلى درجة تتعذّر معها إدارتها، وكانت علاقات الإنتاج في الزراعة وفي القطاعَين الحِرَفيّ/ الصناعيّ تمرّ بتحوّلات هامّة ناشئة عن عوامل محلّية أخرى وعالمية كذلك. وحين بدأ الفائض الاقتصاديّ الذاهب بصورة مباشرة إلى الدولة بالتناقص، فإن الدولة أصبحت على استعداد للتضحية، بصورة تدريجية، بدرجة استقلاليتها العالية التي كانت تتمتع بها حتى ذلك الحين، من خلال التنازل عن شتّى الصلاحيات للنخبة العسكرية ولمزارعي اللزمة. وهكذا صار بمقدور العساكر أن يتزوجوا قبل تجنيدهم، ولم يعودوا ممنوعين عن ممارسة أعمالهم التجارية أو الصناعية الخاصة. وأصبح مزارعو اللزمة المسؤولون عن قطع صغيرة من الأرض (شيفلك (shiflik)[*])، قادرين آنذاك على توسيع مصالحهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة الخاصة باتجاه الريف والسعي إلى الحصول على اعتراف الحاكم بهم بصفتهم وجهاء محلّيين (أعيان). وجاء قانون الأراضي للعام 1858 ليعترف بالملكية الخاصة للأرض وقانون الطابو للعام 1861 ليسمح بتسجيل الأراضي وفَرْض الضرائب عليها. أدت هذه التغييرات إلى نشوء أنماط جديدة من النزاعات

(*) لقد وجدت هذه الكلمة التركية (shiflik) في كتاب مارتن فان بروينسن الموسوم **الآغا والشيخ والدولة- البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان**، ترجمة أمجد حسين، 2007، الجزء الأول: 329 من إصدارات معهد الدراسات الاستراتيجية ـ العراق، بيروت. والكلمة تشير إلى وحدة قياس مساحة تبلغ حوالي 6- 15 هكتار، أي 15- 35 ايكر.

العائلية والاجتماعيّة (حنا (Hanna)، 1987: 27 ـ 29). وكان أن صار بعض الوجهاء الصاعدين يسعَون إلى إقامة تحالف ضمنيّ مع موظفين حكوميّين معيّنين من شأنه أن يمكّنهم في آن واحد من خداع الدولة ومن استغلال صغار الفلاحين بدرجة أكبر حتى من السابق.

إن الوجهاء المحلّيين في الولايات العربية لم يأتوا جميعاً من خلفيات اجتماعيّة متشابهة: فبالإضافة إلى عسكر الحاميات المحلّية ضموا بين صفوفهم علماء وفقهاء ومثقفين، علاوةً على أناس لهم قواعد سلطة محلية (أحياناً قَبَليّة أو طائفية). ومع ذلك، فقد حاجج ألبرت حوراني بأنهم، وبصرف النظر عن خلفيتهم الاجتماعيّة، كانوا يميلون إلى العمل السياسيّ بالطريقة نفسها إلى حدّ كبير: يتمتعون بالحق الرسميّ في الوصول إلى «ديوان الوالي» من جهة، لكنهم يشكّلون ائتلافاً واسعاً للقوى المحلّية من جهة أخرى. وهكذا كان الوجهاء يتصرفون بصفتهم بؤرة للقوى المحلّية وكانوا قادرين في الوقت نفسه على معارضة الحكومة أو ـ بخلاف ذلك ـ إجبارها على العمل من خلالهم (حوراني، 1981: 42 ـ 62). غير أنّ طبيعة المجموعة المسيطرة ضمن زعامة تجمعات الوجهاء ومدى قدرة هؤلاء على ممارسة النفوذ الجمعيّ على الحكومة العثمانية كانا يتباينان من مركز إقليميّ إلى آخر، ما أدّى إلى اكتساب التطور في كل ولاية مظاهره وسماته الخاصة. بَيد أنّ الحركة العامة كانت بصورة لا بأس بها ماضيةً باتجاه حصول التجمعات «الوسيطة» في الأطراف على المزيد من الاستقلال الذاتيّ على حساب الحكومة المركزية في اسطنبول.

لقد كان ضعف السلطة المركزية للدولة هو الذي حدا بالسلاطين إلى أن يسعوا، عند منعطف القرن الثامن عشر، إلى تعزيز ادّعاءاتهم بحقهم في السلطة المطلقة من خلال التأكيد المتزايد على

دورهم الدينيّ بصفتهم القادة الروحيّين (الخلفاء) للجماعة وصاروا في الوقت نفسه يتخلّون بشكل متزايد عن الشؤون الإدارية لصالح بيروقراطيّة ذات استقلالية أكبر ـ وإن كانت لاتزال تقليدية ـ تتألف من الوزراء وموظفي الخدمة المدنية والدبلوماسيّين (هبر، 1985: 31 ـ 36). وفي وقت لاحق، وخلال القرن التاسع عشر بكامله، بدأ الحكّام العثمانيّون، في محاولة للوقوف ليس بوجه الصعوبات الداخلية المتنامية فقط بل بوجه التحديات الخارجية أيضاً، باتخاذ سلسلة من الإجراءات القانونيّة والإدارية تُوِّجتْ بـ «التنظيمات» (tanzimat) (الإصلاحات التنظيمية) في الفترة بين 1839 ـ 1876. ولم تكن هذه الإجراءات التي استهدفتْ ترشيد البيروقراطيّة، سوى، في جزء منها فقط، نتيجة للنموّ الذي حصل في التعليم الرسميّ الثانويّ والخبرة الإدارية المحلّيين. كما أنها لم تكن تمثل في الحقيقة توجّهاً صادقاً نحو «الدمقرطة». وقد كانت بالأساس محاولات لتقوية الحكومة مع التظاهر بأنها تجعل الحكومة على درجة أكبر من التمثيلية. ولقد كان يُقصَد بها استرضاء القوى الأوروبية (التي كانت تعدياتها على الإمبراطورية العثمانية تزداد ضراوةً اقتصاديّاً وسياسيّاً) من ناحية، وجعل الحكومة أكثر قدرة على إبعاد شرّ تلك القوى من الناحية الأخرى في آن واحد.

إذا كانت تلك الإجراءات تنطوي على قدر معيَّن من اللامركزية، فقد كانت تستهدف على وجه الدقة إدامة سيطرة الدولة على الرعايا إدامةً مباشرةً، متخطيةً الوجهاء المحلّيين، «أي كانت تمثّل جهداً لإعادة خَلق المثل الأعلى التقليديّ للمركز، لعملية إحيائية، وذلك لغرض ألاّ يكون هناك وسطاء بأيّ شكل من الأشكال بين الدولة ورعاياها» (هبر، 1985: 37 ـ 40). وقد انطوى هذا أيضاً على إعادة تأكيد السيطرة على الأراضي التي تملكها الدولة

(«الأراضي الأميرية») التي كانت بمرور القرون قد انسلختْ بطريقة أو بأخرى عن سيطرة الدولة. ولم يكن من المُتوقَّع لهذا المسعى أن يكون صعب التحقيق على وجه التخصيص، لأن الوجهاء المحلّيّين لم يكونوا قد أقاموا لهم قواعد ثابتة للسلطة المستقلة فعلاً ولأن معظمهم كان على ارتباط وثيق بالشبكة السياسيّة القائمة. وكانت «التنظيمات» في الحقيقة تعني رجحان كفة البيروقراطيّين المدنيين ضمن الإدارة المركزية رجحاناً أكبر، إذ أصبحوا الآن يتصرفون باسم الدولة وعلى ضوء من «المبادئ الحديثة» للقانون والإدارة (المصدر نفسه، ص 40 ـ 47).

وفي الوقت نفسه، كانت هناك عملية مشابهة تحدث في ولايتَين كانتا آنذاك قد حصلتا على قدر مناسب من الاستقلالية عن (الباب العالي) ـ هما مصر بقيادة محمّد علي وتونس بقيادة خير الدين باشا، وكانتا تعملان بقدر متساوٍ على نقل أيديولوجيا «سيادة القانون» إلى بلدَيهما مع نية تحديث التنظيمات الإدارية وغير الإدارية. وفي المشرق العربيّ كان النشاط في صفوف العرب يتركّز بصورة أكبر على حقل النهضة (risorgimento) التعليمية والثقافيّة لأن هذا الإقليم كان لايزال جزءاً من الإمبراطورية العثمانية بالمعنى المباشر للكلمة.

إن إصلاحات فترة «التنظيمات» في الإمبراطورية العثمانية (بما في ذلك المشرق العربي) والإصلاحات المماثلة في مصر وتونس، لو طُبّقت حتى نهاياتها المنطقية، لكان من شأنها تدمير السلطة المستقلة للوجهاء ونمط الفعل السياسيّ الذي جعل وجود سلطة كهذه ممكناً (حوراني، 1981: 51 وما يليها). غير أن الإصلاحات لم يكن بالإمكان تنفيذها بصورة كاملة بسبب طبيعة الحكم الشخصي المطلق، والتأثيرات المتناقضة للتعدّيات الأوروبية المتنامية، ومعارضة الوجهاء للتوجّه المركزيّ لتلك الإصلاحات. ولم يمضِ وقت طويل

حتى أمسى «الوجود» الأوروبي يشكّل الهمّ الرئيسيّ لدى المصريّين والشمال ـ أفريقيّين. أمّا في المشرق العربيّ فقد استمر النفوذ العثماني مدّةً أطول، مثلما استمر دور الوجهاء بصفتهم لجنة بيروقراطيّة ـ مالكة للأرض ووسيطة بين السلطة العثمانية المركزية والقوى الاجتماعيّة الإقليمية، حتى نهاية الحكم العثماني، بل حتى بعد ذلك (خوري، 1983b).

تَمفصُل أنماط الإنتاج في الدولة العربية ـ الإسلامية التاريخية

لقد رأينا أنه، خلال معظم مراحل تطور الدولة العربية، لم يكن هناك نمط واحد ومهيمن للإنتاج يسود المجتمع، بل مجموعة من الأنماط «المتمفصلة»، بعضها أهم من البعض الآخر في أزمان معينة أو في أقاليم معينة.

في عهد الخلفاء الراشدين كان بالدرجة الرئيسيّة شكلاً «فتحياً» من أشكال النمط البدويّ للإنتاج جرى تعزيزه بواسطة أيديولوجيا تعبوية وتوحيدية جديدة: هي الإسلام. وكان موقف الدولة تجاه الأرض المفتوحة في تلك الفترة مشوباً بالارتباك إلى حدّ ما. ومع أنها كانت ترفض إحالة ملكية الأرض إلى الفاتحين العرب وتحافظ على تقسيم إثنيّ للعمل (العرب = الجيش، شعوب الأراضي المفتوحة = الزراعة)، فإنها كانت في بعض الأحيان، وخصوصاً في عهد الخليفة عثمان، تشجّع تقوية الأرستقراطيات الأهلية شبه الإقطاعيّة التي كان من الأيسر عقد تحالفات معها. وعليه، كان مفهوماً السبب الذي جعل حركة التمرد ضد عثمان تنبثق في الأساس من صفوف الفلاّحين وصغار ملاّك الأرض في العراق ومصر، أو «أهل المياه» كما وصفتْ عائشة مؤيّدي عليّ (إسماعيل، الجزء الأول، 1980: 58 ـ 59).

وفي العهد الأمويّ بقي الإطار القبليّ الذي يغلّف الأراضي المفتوحة سائداً، بَيد أنّه اكتسب الآن سمةً عربيةً وإن لم تكن تعني كل العرب (تذكّروا العداء ما بين بني كلب وبني قيس). ثم جرى بصورة متزايدة تمفصل هذا النظام الأبويّ ـ القبليّ مع عناصر النمط الإروائيّ القديم للإنتاج، مُمثَّلاً بوجه خاص بدور الدولة في إدامة شبكات الريّ وتحسينها في الأوضاع الإروائية الشاملة (كما هي الحال في مصر) وفي الأنظمة الإروائية المتفرقة (كما هي الحال في سوريا وبلاد ما بين النهرين) (قارن إسماعيل، الجزء الأول، 1980: 54). وصارت نخبة الدولة الجديدة تدمج نفسها بصورة تدريجية مع النخب الرسمية وشبه الإقطاعيّة الأقدم زمناً من ورثة التقاليد الساسانية والبيزنطية والفرعونية. وكان هناك أيضاً قطاع تجاريّ أصغر وقطاع عبوديّ (تجارة العبيد) ضئيل الحجم، تمّتْ مفصلتهما مع المكوّنات الأخرى للمنظومة المعقّدة، غير أن أي نموّ آخر في القطاع التجاريّ كان محدوداً.

وفي العصر العباسي جرى التأكيد على السمة الرمزية الإسلامية، لا العربية، للدولة. وصار النظام الإقطاعيّ «البيروقراطيّ» الموروث من العصر الأمويّ يكتسب بصورة متزايدة بعضاً من السمات الإقطاعيّة «الأكثر نقاوةً»، بينما كانت نماذج ملكية الأرض تصبح بوتيرة متصاعدة أقل خضوعاً لسيطرة الدولة المركزية. ونما القطاع التجاري نموّاً سريعاً، وكان يضفي سمته المهيمنة على كامل المنظومة ويؤدّي من بين أمور أخرى، إلى تحريك الأنشطة الحِرَفيّة والصناعية والتقنية، وكذلك إلى ظهور إنتلجنسيا «كوزموبوليتية» مميّزة تضم علماء ورجال أدب، كان الكثير منهم ذوي خلفية متواضعة نسبياً (المصدر نفسه، ص 154). وأصبحت تجارة العبيد، وإن كانت لاتزال محدودةً، فعاليةً اقتصاديّةً أكثر من كونها مجرد ممارسة منزلية

في طبيعتها. ومع ذلك، فإن هذه البورجوازية التجارية الجديدة لم تفلح تماماً في أن تكون قوة اجتماعيّة ـ سياسيّة مهيمنة. وأسباب ذلك متعددة، غير أن أهمها سببان: **(1)** العلاقة التكافلية المستمرة بين التجار والدولة. **(2)** استمرار ـ بل أحياناً ازدهار ـ الإنتاج الإقطاعيّ والعلاقات الاجتماعيّة الإقطاعيّة، بدلاً عن زوالها، تحت تأثير نموّ القطاع التجاريّ (ومع قيام بعض التجار بإعادة استثمار رأسمالهم في حيازة الأراضي).

ربما يصحّ الآن إجراء دراسة أشدّ دقةً لتطور «الإقطاع» (البيروقراطيّ من النمط الإسلاميّ) والقطاع التجاريّ.

الإقطاع

إن تقليد الملكية العامة للأرض تقليد قديم في الشرق الأوسط، لقي رواجاً في الكثير من الحالات بسبب المستلزمات التنظيمية لضمان الحياة الزراعية والاقتصاديّة في بيئة مجدبة. وكان الخليفة الثاني، عمر، قد اتّخذ قراراً تاريخياً (مناقضاً في الحقيقة لكلٍّ من الأحكام البدويّة و«الإسلامية» المنظّمة لشؤون الفتح) حينما قرّر أنّ الأرض في البلدان المفتوحة (العراق ومصر وسوريا) لن توزّع على المحاربين، بل تبقى كما هي لمالكيها (صغار الفلاّحين والمزارعين شبه الإقطاعيّين والموظّفين الرسميّين)، مقابل قيامهم بدفع ضريبة أرض يتمّ في ما بعد توزيعها على الجنود العرب بصفة «رواتب». كما إن مصادر المياه كانت ستظل ملكيةً عامةً (الدوري (Al-Duri)، 1982 : 51). بَيد أنّ هذا لم يحُلْ دون قيام شيء من الملكية الخاصة للأرض، خصوصاً ملكية القطع التي سُلّمت إلى مسلمين معيّنين بصفة أُعطية («إقطاعة»)، وبشكل خاص تلك الأراضي التي كان مالكوها قد هجروها أو الأرض التي كانت قاحلة ولا يمكن

استثمارها. أمّا السمة الأهمّ في هذا القرار فهي أنه عزّز مبدأ الملكية العامة «الآسيويّ» وقوّى قطاع الدولة من خلال جعله الجهة التي تستولي على الفائض الزراعيّ وتوزعه على شكل «رواتب» للجند والموظفين «العامّين». وبكلمة أخرى أصبحت الضرائب (الخراج) منذ البداية هي نقطة التماس الرئيسيّة بين الدولة والمجتمع في الإمبراطورية الإسلامية، كما كانت الزكاة، وهي نمط من أنماط «الضريبة ـ الأُعطية» القائمة على أساس تضامن الجماعة، مصدراً هامّاً في البداية، لكنها بمرور الزمن أُخرجتْ من دائرة اهتمامات الدولة التنظيمية والمالية. وحتى عندما سُمح بملكية الأرض فإن المسلمين الأوائل رفضوا نظام «المُزارعة» (المحاصصة في المحصول، حيث يؤجّر المالك الأرض لحارثها مقابل حصة معينة من الغلة ـ نصفها أو ثلثها). ولقد فرض هذا حدوداً على إمكانية الاستثمار الخاصّ، الرأسماليّ النمط، في الأرض على نطاق واسع.

وعليه، فإن الخراج كان أساس الاقتصاد السياسيّ للدولة الإسلامية، وفي الواقع لم يكن من قبيل الصدف أن البحث السياسيّ الأول في الكتابات الإسلامية كان مقدمة كتاب **الخراج** الذي أوعز هارون الرشيد لأبي يوسف بكتابته، فأصبح الخراج نتيجةً لذلك موضوعاً مهمّاً في البحوث الإدارية التي أجراها معظم الكتّاب لصالح الدولة (على سبيل المثال ابن جعفر، الصولي... إلخ) (شلق (Shalaq)، 1988 : 131-132).

تمَّ بصورة تدريجية تحويل مفهوم «الغنيمة» (البدويّ) إلى مفهوم (إسلاميّ) عن الدخل المتأتي من الملكية العامة («الفَيء»). وقد ميَّز المؤرّخون كذلك بين الأراضي التي احتُلّت بالقوة («عنوة») والتي كان من المفترض نظرياً أن تؤول ملكيتها إلى الفاتحين، وبين الأرض التي فُتحتْ عن طريق «الوفاق» أي بلا مقاومة من جانب سكانها

(«الصلح») والتي كانت ستُترَك لمالكيها. أمّا في الواقع، فلم يكن ثمة قدر كبير من الاختلاف بينهما. وعُدَّ امتناع عمر عن توزيع أراضي العراق، رغم أنها فُتحتْ عنوةً، «سُنّةً»، يجب اتباعها. وعُدّت جميع الأراضي مورداً جمعياً للمسلمين (للدولة)، على الرغم من أن بعض أجزائها مُنحتْ لأفراد إمّا ممارسةً لحق الانتفاع (المنفعة) أو حقّ الملكية (الرقبة). بَيد أنّ الواجب كان يقضي باستحصال الخراج من جميع الأراضي، وكان واجباً التمييز بين ضريبة الأرض و«الجزية» (ضريبة الرؤوس على غير المسلمين) و«الصدقة» (ضريبة المحصول أو الإنتاج). وبقي الخراج في معظم الأزمان المصدر الرئيسيّ لدخل الدولة (المصدر نفسه، ص 132 ـ 144)، خصوصاً حينما أخذت أعداد غير المسلمين بالتناقص نتيجةً لتحولهم إلى الإسلام.

أمّا الملكية الخاصة للأراضي فإنها، كما سبق أن قلنا: لم تكن محظورةً بصورة تامة. بل كانت هناك في الواقع ضغوط متزايدة يمارسها العسكر والأفراد تستهدف شراءهم الأرض أو منحها لهم، ناهيك عن الأراضي التي هجرها مالكوها والتي آلت من الناحية النظرية إلى ملك الخليفة لغرض استغلالها لصالح الدولة، بينما كان الخليفة وعلى نحو تدريجي إمّا يقوم بمنحها أو بيعها لآخرين. بَيد أنّ الدولة كانت لها على الدوام مصلحة في تقييد مثل هذه المنح وعمليات البيع، ذلك لأن الأرض المملوكة ملكيةً خاصةً بصورة كاملة لم تكن خاضعةً لدفع الخراج عنها، إذ كان مالكوها يدفعون الزكاة فقط.

إن نظام الملكية العامة، بصورة رئيسيّة (مقروناً بالخراج المستحصل لقاء الانتفاع بالأرض)، إضافةً إلى قدر ما من الملكية الخاصة الكاملة في بعض الحالات، استمر في كونه النموذج السائد، بهذا القدر أو ذاك، حتى حلول القرن العاشر، أي زمن شيخوخة

الدولة العباسية وانهيارها. وحينما دخل البويهيون بغداد في منتصف ذلك القرن انتهوا إلى ربط الخراج بـ «دفع مبلغ معين لقاء الأمن» (الضمان) كان سيسلّمه جامعو الضرائب مسبقاً لقاء حقهم في الاحتفاظ لأنفسهم بأيّ فائض زراعيّ آخر كان باستطاعتهم انتزاعه. وهكذا برزت شريحةً وسيطةً جديدةً بين المزارعين والدولة، صارت تمثّل بصورة متزايدة المجموعات العسكرية المرتزقة التي شرعت الدولة باستخدامها ابتداءً من تلك المرحلة فصاعداً، وكان هذا بداية ما يسمّى بـ «الإقطاع الحربيّ» الذي انتشر في ما بعد على يد جيوش بدوية أو شبه بدوية أخرى مثل السلاجقة والزنكيين والأيوبيين والمماليك، والذي عززه العثمانيون و«مأسسوهُ» في آخر المطاف (الدوري، 1982: 85 ـ 145).

كان الإقطاع الحربيّ ينطوي على التزام الضبّاط بتزويد الدولة بالخراج لقاء حقهم غير التوارثي في استغلال الأرض عوضاً عن عدم تسلمهم أيّ رواتب من الدولة. وكان هذا في الحقيقة بمثابة محاصصة للغلّة بحكم الواقع بين صغار الفلاحين من جهة والضباط/ الدولة من الجهة الأخرى. ومع أن هذا النظام كان مختلفاً عن سابقه بطرق جلية فإنه بقي «شرقياً» في طبيعته بصورة مميزة: فقد كانت الدولة لاتزال هي المالك القانونيّ، وكان «الملتزمون» موظفين حكوميين بالأساس، غير قادرين على تعزيز ملكيتهم الخاصة (لم تكن الملكية تمتدّ دائماً طيلة حياة صاحبها، وكانت الأراضي متباعدةً بشكل مقصود للحيلولة دون تركيزها)، ولم يكن بإمكانهم توريث الأراضي لأبنائهم الذين لم يكن مسموحاً لهم حتى بالانخراط في السلك العسكري. ولابد من الإقرار بأنه كانت هناك تنويعات كثيرة (مثلما كانت هنالك في الواقع تنويعات في النظام الإقطاعيّ الأوروبي)، وكانت السمة «الدولتية» لذلك النمط من الإنتاج أكثر وضوحاً في الأراضي التي سادت فيها

تقاليد دولة أشدّ قوةً كما هي الحال في مصر أثناء حكم الأيوبيين حيث بقي «المُقطَعون» (أولئك الذين مُنِحوا أرضاً) خاضعين خضوعاً صارماً للإدارة وحيث واصلت الدولة إشرافها المباشر على جميع الخدمات. بَيد أنّ هذا النظام لم يؤدّ في أيّ مكان إلى ظهور طبقة من ملّاك الأراضي التوارثيين، ولا إلى إقامة «المُقطعين» في هذه الأرض (مع الأخذ بعين الاعتبار التوجه الحضريّ للمجتمع الإسلاميّ) أو إلى إقامة علاقات وثيقة مع فلاحيهم، مثلما كان النموذج العام في الإقطاع الأوروبي. إن طبيعة دور «المُقطعين» لا تحدّدها في الواقع، كما هي الحال في النظام الإقطاعيّ الأوروبي «النموذجي»، علاقتهم بعبيدهم (صغار الفلّاحين) بل ـ بصورة رئيسيّة ـ علاقتهم بالدولة (شلق، 1988: 168 ـ 173).

القطاع التجاريّ

لقد رأينا مدى أهمية التجارة خلال معظم مراحل التاريخ العربيّ ـ الإسلاميّ. ومن شأن سمير أمين أن يذهب أبعد من ذلك بتوصيف كامل «التشكيلة» (الحضارة) الإسلامية بكونها «تجارية» في أغلبها: في الواقع منذ بلاد العرب لما قبل الإسلام وعلى الامتداد الكامل للإمبراطورية العربية ـ الإسلامية برمتها (باستثناء مصر جزئياً)، إلى فترة السيطرة التركية والعثمانية (حين أصبحت في نظره ذات سمة إقطاعيّة أكبر) (أمين، 1978: 13 ـ 23، 93 ـ 102). بَيد أنّني أعدّ هذا توصيفاً كاسحاً أكثر ممّا ينبغي، بل إن أمين نفسه في مناقشته للتمفصل ما بين القطاعَين الزراعيّ والتجاريّ للنمط الإتاويّ للإنتاج العربيّ ـ الإسلاميّ لا يبدو واثقاً جدّاً حول ما إذا كان ازدهار التجارة مجرّد نتيجة للتقدّم في الزراعة أم، على النقيض، إن التقدّم في الزراعة جاء نتيجةً لاتساع الازدهار التجاريّ، وفي هذه الحالة تكون العلاقات التجارية قد مارست السيطرة على المنظومة بكاملها

(المصدر نفسه، ص 94 ـ 95). وعلى الرغم من أنه يميل بصورة أشدّ إلى الرأي الأخير دون أن يقدّم براهين جيدةً لإثباته، فإن الأدلّة التاريخية، كما يعترف، لاتزال تفتقر إلى التفاصيل والدقة اللازمة لتأسيس نموذج للمسبّبات يتمتع بدرجة ما من الوثوق. بَيد أنّني أميل بأقصى درجات الوثوق إلى الموافقة على أن النمط التجاريّ للإنتاج كان هو السائد خلال العهد العباسيّ خصوصاً في مرحلته المبكرة. أمّا خلال المرحلة العباسية الثانية والمراحل التركية ـ العثمانية اللاحقة فإن النمط «الإقطاعيّ» كان سيصبح هو النمط السائد بصورة متعاظمة.

إنّ توفّر سوق كبيرة واحدة في الإمبراطورية الإسلامية، وسكّ نقود إسلامية في وقت لاحق، وتحسّن الطرق وتشجيع التجارة الأجنبية، أَدَّتْ إلى نشوء حياة اقتصاديّة مزدهرة، وبشكل خاص في العهد العباسيّ. غير أنه كانت لاتزال هناك معوقات كثيرة: فقد كانت الصادرات أقرب إلى أن تكون محدودةً جداً، ومع أن دفع النقود والتعامل بالشيكات الائتمانية كانا معروفَين، فلم تكن ثمة مؤسسات مالية أو مصرفية مستقلة على نطاق واسع، ولم يكن هناك سوى استثمار ضئيل في الحِرَف والصناعات، فقد كانت السوق كذلك أصغر ممّا بدتْ لأنها كانت تهتمّ بصورة أساسية بتلبية الاحتياجات الاستهلاكيّة من سلَع الرفاهية للطبقات ذات الامتيازات المحدودة الحجم، التي كانت في الغالب تدور في فلك الدولة (دلو، 1985: 258 وما يليها)، ولعل ما كان الأكثر أهميةً هو استمرار سيطرة الدولة على التجارة. ومع أن هذا كان يمنح التجار عنصراً معيّناً من الأمان و«الحماية»، فإنه كان في الواقع يقيّد نشاطاتهم، إذ كانوا مجبرين على نحو متكرر على إقراض المال للدولة التي كانت تتدخل في شتّى الميادين الاقتصاديّة وتقوم بتثبيت سعر العملة. وبشكل خاص، كانت الطبقة البيروقراطيّة شبه التوارثية والراسخة تفضّل أن تُقحِم

نفسها بشكل مباشر تقريباً في كثير من النشاطات التجارية، بدلاً عن تشجيع نشاطات طبقة تجارية مستقلة. ولم تكن الدولة قادرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة، في أغلب الأحيان، للموظفين والتجار (إسماعيل، الجزء الأول، 1980: 89 ـ 91، 104 ـ 105).

كانت هناك بطبيعة الحال بضعة أصناف حِرَفيّة وتجارية داخل المدن، وخصوصاً المدن الأحدث التي يُنظر إليها في سياق «اقتصاديّ» مثل بغداد، حيث الأسواق العامرة والفنادق ومختلف النشاطات الاقتصاديّة. ولكن حتى هنا، فإن اليد الثقيلة للدولة كانت موضع إحساس دائم بها من خلال «المُحتسِب» (مراقب أو مفتش السوق) وموظفي الدولة الآخرين. وكان «المُحتسِب» مسؤولاً عن تدقيق توفر السلع، ونوعيتها، ومستويات الأسعار، وأصالة النقود، ودقة الموازين والعيارات، وسلامة الوصفات والأدوية، ونظافة الدكاكين والجوامع والحمّامات العامة، إضافةً إلى الجوّ العام للنظام العام والسلوك الأخلاقي في الأسواق (زيادة (Ziyada)، 1962: 37 وما يليها).

ولعل من المفيد هنا تقديم بضعة أسطر تتناول «الأصناف الحِرَفية» الإسلامية، لا لأهميتها في كامل التشكيلات التجارية ضمن الدولة، فحسب، بل كذلك لأهميتها السياسيّة بصفتها جزءاً من السمة «التشاركية» الواسعة للدولة الإسلامية. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد كان البدو العرب بصفة تقليدية ينظرون إلى مهن صغار الفلاحين والحِرَفيّين نظرة ازدراء، ولهذا فإن تقسيماً للعمل قائماً على أساس إثني في معظمه ظلّ حاضراً في الدولة العربية ـ الإسلامية الجديدة زمناً طويلاً. ومع ذلك، فمع تقلص الفتوحات وتقلّص تجنيد العرب في الجيش شرعتْ أعداد متزايدة من العرب في التحول إلى العمل في القطاعات الإنتاجية. ومع ذلك، وبعد مرور ما يقرب من

قرنين على «الهجرة» قدّم الشيباني والماوردي الترتيب «الاجتماعيّ» التنازلي التالي لمصادر الدخل (وجوه الكسب): «الإمارة، التجارة، الصناعة، ثمّ الزراعة» (السيد (Al-Sayyid)، 1984: 82 ـ 83).

إن ظهور «الأصناف» (مفردها صنف) الحِرَفية لايزال يغلّفه اللبس، وثمة اختلاف حول ما إذا كانت بداياتها الأولى أشدّ ارتباطاً بطوائف دينية معيّنة قد نعرّفهم نحن باستخدام المصطلحات الحديثة، بصفتهم «بروليتاريا راكدة»(*) حضرية (مثلاً: الزُعر أو الحرافيش). إن معظم الأدبيات المتوفرة لا تدلّنا على أصول «الأصناف» بقدر ما تحدثنا عن علاقة الأصناف بالدولة (المصدر نفسه، ص 85 ـ 111). ومهما يكن الأمر، فإنه يبدو أن الأصناف انتهت إلى أن تعمل بصفتها أداةً مناسبةً بيد الدولة للسيطرة على النشاطات المهنية والاجتماعيّة في المدينة. وكان على شيخ كل «صنف» أن يسجّل قائمةً بأسماء الأفراد العاملين في كل نشاط، وكان مسؤولاً عن سلوكهم داخل مهنتهم وخارجها. وكانت الدولة من خلال هذه السجلّات تقوم بجباية ضرائبها ورسومها من الأصناف الحِرَفية بواسطة «المُحتسِب» أو «القاضي». بل كانت الأصناف الحِرَفية تُستخدَم أحياناً لتجنيد الرجال للأعمال العسكرية والمدنية لصالح الدولة. أمّا داخلياً فقد كانت الأصناف تهتمّ بالتدريب المهنيّ لحرفة ما، وبالإنتاج ومراقبة الجودة، وبالتخزين والنظافة. وكانت تُدار وفق تراتبية بسيطة قائمة على الخبرة والصلاحية (الشيخ، النقيب، الأستاذ، الصانع، الصبي... إلخ)، وكانت لها طقوسها الخاصة عند انضمام أعضاء جدُد وأخرى متعلّقة باحتفالات مدنية ودينية أخرى. كما شملتْ وظائفها حراسة وحماية دكاكينها وأسواقها وأزقّتها، في الأوقات التي كان الاضطراب يشكّل

(*) Lumpenprolitariat: وتصفها بعض الأدبيات العربية بالبروليتاريا الرثة.

تهديداً عليها. وكانت لـ «المُحتسِب» صلاحيات واسعة على الأصناف الحِرَفية نيابةً عن الدولة. وكان يدقّق الأوزان والقياسات والنوعية والشروط الصحية، وفي بعض الأحيان يحدّد كمّيات الإنتاج، وكان في مقدوره كذلك أن يقرّر ويفرض غرامات معيّنة. وبطبيعة الحال، كان عمله الرئيسيّ استحصال الضرائب والرسوم. ومع أن أسعار المنتجات كانت على العموم متروكةً لميزان «العرض والطلب» فقد كانت الدولة كثيراً ما تتدخل فعلياً لتغيير الأسعار أو لكسر احتكار معيّن (زيادة، 1962).

كانت الأصناف الحِرَفية تمثّل على الأرجح الجانب الأخير من جوانب الاقتصاد السياسيّ للدولة الإسلامية الذي تلاشى واختفى، إذ إنها بقيت بهذا القدر أو ذاك على قيد الحياة ـ بهذا الشكل الموهون أو بغيره ـ حتى حلول القرن التاسع عشر: في هذا المفصل بدأت موجة التعدّيات الرأسماليّة التجارية والصناعية الحديثة التي جاء بها الاستعمار الأوروبي ما أدّى إلى الزّوال النهائيّ للأصناف الحِرَفية، مع أن آثاراً في أحيائها بقيتْ ولاتزال تشاهَد في الكثير من مدن الشرق الأوسط حتى يومنا الحاضر.

عمليات التمفصل

يتضح من المَسْح السابق أنْ ليس ثمة سوى شكّ قليل في أن القطاع التجاريّ كان ذا أهمية حاسمة قصوى في تشكيلة الدولة الإسلامية التاريخية. وقد قدّم ماكسيم رودنسون (Maxime Rodinson) الحالة الأكثر تفصيلاً التي تبيّن أن التجّار المسلمين القروسطيين كادوا أن «ينجحوا» في بلوغ الرأسماليّة، ولم يفشلوا في تحقيق ذلك إلا بقدر ضئيل (رودنسون، 1978: خصوصاً الفصل 5). وهناك مفارقة لصيقة بالبورجوازية التجارية الإسلامية تهمّنا بشكل خاص، هي:

على الرغم من أنها كانت مدينة في جزء كبير من ظهورها وازدهارها للدولة التي شادت المدن ووسّعتْ شبكة طرق التجارة ومثّلتْ بشتى نخبها المشترين والمستهلكين الرئيسيّين، فإنّ تلك البورجوازية اكتسبتْ أيضاً هشاشتها وإمكانية تعرّضها للاعتداء من اتّكاليتها على الدولة: فقد كانت علاقاتها العضوية مع قطاعات الدولة أقرب من علاقاتها مع المنتجين (الزراعيّين والصناعيّين). وحينما دبّ الضعف في جسم الدولة، لم تتقلص السوق وطرق التجارة فحسب، بل إن أقساماً من الاقتصاد كانت ستصبح مستقلةً استقلالاً شبه كامل لأن «إعادة بَدوَنَة» القوات المسلحة (وفق خطوط متعددة الإثنيات) كانت بسبيلها لأن تؤدّي في النهاية إلى تفكّك الإمبراطورية الإسلامية. ذلك لأن أواخر الحكّام العباسيّين صار عليهم أن يعتمدوا بوتيرة متصاعدة على تجنيد الأشخاص من صفوف الشعوب التركية شبه البدويّة في آسيا الوسطى، علاوةً على قوات أطرافية شبه بدوية ذات خلفيات شرق ـ أوسطية وأفريقية بل حتى أوروبية (بلقانية وقفقاسية) وذلك من أجل فرض النظام في الإمبراطورية الشائخة. كما أن عملية إحياء النشاطات التجارية والعسكرية للصين في الشرق والبيزنطية في الغرب كانت قد فرضتْ قيوداً خطرة على شبكات التجارة الواسعة للبورجوازية التجارية. علاوةً على أن قوى أوروبية أخرى كانت تمدّ شبكة تعدّياتها على البحر الأبيض المتوسط.

من الناحية الداخلية كان توقف الفتوحات العسكرية يعني زيادة مستويات انتزاع الفائض الاقتصاديّ المحلّي لتلبية الحاجات المتزايدة للدولة والجيش والنخَب السياسيّة ما أدّى إلى المزيد من إنهاك القوى الاجتماعيّة المُنتِجة. وشاع الفساد بين الموظفين الرسميّين الذين كانوا يخصّون أنفسهم في غالب الأحيان بالمال بطريقة مباشرة، وكان الحكّام يقومون من وقت لآخر باعتقال موظفيهم وتعذيبهم ومصادرة

«مدّخراتهم» الهائلة (الريس، 1985: 458 ـ 464). وأدّى الانكماش الاقتصاديّ الناجم عن ذلك إلى قيام حركات تمرّد اجتماعيّة متنامية ضدّ الدولة شاركتْ فيها عناصر من البورجوازية التجارية في بعض الأحيان. وسرعان ما أدّت إعادة بَدوَنَة القوّات المسلحة إلى تنامي قوتها واستقلاليتها في الأطراف، حيث وجدت أن من المناسب بصورة أشدّ إعادة تنشيط الأنماط شبه الإقطاعيّة للإنتاج، التي لم تتنحّ بشكل كامل لصالح الأنماط الحضرية/ التجارية التي كانت مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً بالدولة المركزية. وابتداءً من القرن التاسع شرع «نظام إقطاعيّ مستعاد» بالزحف عائداً إلى الأطراف ـ بواسطة الجيوش شبه البدويّة، فيما كان بعض من بقايا «العصبية» العربية (التي أمست بحلول ذلك الوقت محرومةً بشكل كامل تقريباً من وظائفها العسكرية التقليديّة) في طور الانكفاء إلى حالتها البدويّة الأصلية (إسماعيل، الجزء الثاني، 1980: 10 ـ 21).

ومع ذلك، كان «النظام الإقطاعيّ المستعاد» لايزال «شرقياً» في خصائصه، ومتميّزاً جدّاً عن نظيره الأوروبي (الذي لم يكن هو نفسه ثابتاً في طبيعته مطلقاً). وكان إحياء النمط شبه الإقطاعيّ كاسحاً، إلى درجة أنه لم يقتصر على إغراء فصائل من البيروقراطيّة ورجال الدين على استملاك الأراضي، بل أغرى حتى البورجوزاية التجارية على سلوك ذلك الاتجاه: وهكذا نرى نموّ «إقطاع التجّار» في العراق ومصر والمغرب والأندلس، حيث كانت القروض التي كان التجّار قد قدّموها لأنظمة الحكم العسكرية غالباً ما يجري تسديدها بتخصيصات من الأراضي (إسماعيل، الجزء الثاني، 1980: 34 ـ 39، الدوري، 1982: 85 وما يليها).

بَيد أنّه كان لهذا الإقطاع الحربيّ تأثير مدمّر على الاقتصاد لأنه كان يميل إلى إهمال الشبكات الإروائية وفرض ضرائب مُغالى فيها

على المنتجين المباشرين، وخصوصاً صغار الفلاحين، الأمر الذي كان يعيق أيّ تطوّر ممكن لقوى الإنتاج في الزراعة، ويؤدّي إلى إضعاف النشاطات التجارية، بل حتى الصناعة نفسها. وفي الحقيقة، أنه منذ القرن الحادي عشر وما بعده، تمّ إنزال مكانة التجار إلى مستوى ثانويّ على يد العسكر الصاعدين الذين كانوا يستثمرون بصورة مباشرة في الأرض والتجارة والحرف، والذين كانوا ينظّمون الدولة وفق مصلحتهم الخاصة (رودنسون، 1981: 164 ـ 167).

ومنذ خلافة المتوكل (847 ـ 861م.) حتى الغزو البويهي (932 ـ 1062م.)، كان نفوذ الجنود الأتراك ينمو بسرعة، مع ما كان يصاحبه من تدخلهم في السياسة وفي تعيين الخلفاء، إلى أن سيطروا على العراق ومصر وسوريا وأسّسوا سلالتهم الحاكمة. وفي أعقاب ذلك ظهرتْ حركات مقاومة في الريف والحضر، أحياناً تحت شعارات دينية (كالإسماعيلية) وأحياناً على شكل زُمَر مدينية (مثل حركات «الفتوة») وأحياناً على شكل ثورات اجتماعيّة (كثورة الزنج والقرامطة... إلخ)، وكان أن مهّدت مثل هذه الحركات الطريق أمام قيام نهضة تجارية أخرى في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، مصحوبةً بنهضة في صفوف المدارس الفكرية والدينيّة المنشقّة، ويُعزى هذا أيضاً إلى حركة إحياء في مجال التجارة والقوة البحرية فيما خفّت الضغوط الصينية والسلافية في الشرق (لأسباب تتعلّق بالسلالات الحاكمة)، كما خفّت الضغوط البيزنطية في الغرب (في أعقاب نزاعهم مع المدن الإيطالية). وهكذا، أصبح البحر الأبيض المتوسط في الواقع «بحيرةً إسلاميةً» في أعقاب صراع ضارٍ مع البيزنطيين والأوروبيين الغربيين.

وقامت سلالات حاكمة إقليمية، مثل الفاطميين في مصر والأمويّين في الأندلس، بتعزيز مواقعها وتوسيع تجارتها. واستطاعت

الدول الإسلامية، رغم أنها لم تعد موحَّدة في نظام حكم واحد، أن تستعيد آنذاك سيطرتها على طرق التجارة بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب. وكان العديد من السلالات الحاكمة الجديدة، كالفاطميّين في المغرب ومصر وسوريا والبويهيّين في مرحلتهم اللاحقة في العراق، تميل إلى قمع ممارسة الإقطاع الحربيّ لصالح تحقيق سيطرة للدولة على الأرض تكون أشدّ إحكاماً، وذلك من خلال مَنْح حقوق انتفاع، لا حقوق ملكية، مقابل شيء من الدخل للدولة وتعهّد من «المالك»(*) برعاية الريّ والإنشاءات. وشهدت الزراعة ونظام الريّ تحسناً كبيراً، ومثلهما الإدارة، مع تطوير «دواوين» وإجراءات مالية مُحْكَمَة. وفي مصر تمّ تنفيذ أعمال ريّ واسعة، وفي أسوان كان ثمة «سدٌّ عالٍ» في طور الإنشاء، بينما أنشئت في الأندلس شبكة متقدمة من القنوات المغَطّاة وشُكِّلت وكالة إروائية خاصة (وكالة الساقية) (إسماعيل، الجزء الثاني، 1980: 144 ـ 154). كما انتعشت الصناعة، بتشجيع من الدولة وأحياناً بمساهمتها، خصوصاً في المنسوجات، والسجّاد والزجاج والسيراميك والجلود والأثاث... إلخ، ما أدّى إلى تقوية التبادل التجاريّ وخَلْق أسواق جديدة. ولقد أثمر كل ذلك ازدهاراً حضرياً وتقدّماً في مجالي الإنشاءات والعمارة.

لابدّ أن يكون هناك شيء من الدلالة التاريخية لصعود وازدهار وسقوط البويهيين في العراق والفاطميين في مصر والأمويّين في الأندلس جميعاً، في فترات زمنية متشابهة جداً. فقد يشير ذلك إلى أهمية تمفصل القوى الداخلية والخارجية في تشكيل دولة عربية (شرق ـ أوسطية). ويبدو أن الإعمار الإروائيّ داخليّاً، والتجارة

(*) ربما «الحائز» أصبح «المالك»، هنا.

الناشطة خارجياً، يمثلان عمودَي الاقتصاد السياسيّ للدولة الشرق ـ أوسطية. ويقدم محمود إسماعيل النظرية (التي يتوافق مع سمير أمين عليها) القائلة بأن جميع تلك الدول الثلاث قد تدهورت حينما ضعفتْ سيطرتها على طرق التجارة البحرية نتيجةً لتنامي قوة البيزنطيين والإيطاليين والنورمانديين، وأدّى تقلص الموارد المالية المتأتية من التجارة إلى إهمال الأشغال الإروائية والزراعية (وبالتالي الصناعية) ما دفع الدولة إلى اتخاذ إجراءات أشدّ قسوةً في مجال توزيع الفائض (من خلال الضرائب) المتأتي من المُنتجين المحلّيّين (الفلاحين والحِرَفيّين والتجار المحلّيّين. . . إلخ) وإلى اتساع دائرة التذمّر الاجتماعيّ الذي كان قمعه يستدعي، بالتالي، استخدام جيوش مرتزقة من جديد. وكانت هذه الجيوش بدورها تتحرك ضدّ الدولة كلما أخفقت هذه في دفع رواتبها ما جعل الدولة تلجأ على نحو متزايد إلى دفع الرواتب على هيئة قطع أرض توزّع عليها. وأدّى هذا إلى المزيد من التفكك، الأمر الذي جعل من الأسهل على القوّات الأجنبية (مثل المغول والصليبيين) أن تمارس تعدّياتها. وفي جميع الأحوال، كان مصير الدولة هو أن تستولي عليها قوى عسكرية شبه ـ بدوية كهذه: السلاجقة في العراق، والأتراك والأكراد في مصر، والبربر في الأندلس (إسماعيل، الجزء الثاني، 1980: 235 ـ 248).

الأنماط الإتاوية

لقد صاغ سمير أمين، بعد أن أخذ في حسبانه هذه التطورات التاريخية مخططاً مفهومياً معيّناً قادراً من بين أمور أخرى، على تبنّي الكثير من الجوانب التحليلية المفيدة للنمط الآسيويّ للإنتاج، ولكن بدون القبول بالافتراض المتعلق بالفرادة المطلقة للشرق (أمين، 1974: 137 وما يليها، 1976: 13 وما يليها، 1978، الفصول 1 و2 و5، 1985: 78 وما يليها). إن أمين يميّز بين جميع أنماط الإنتاج

قبل ـ الرأسماليّة من جهة، والنمط الرأسماليّ للإنتاج (وهو النمط العالميّ الوحيد) من الجهة الأخرى. وهو ينظر إلى جميع الأنماط قبل ـ الرأسماليّة بصفتها «إتاوية» بالأساس من حيث طبيعتها[3]. أمّا الإقطاع فكان هو الشكل الأكثر تخلفاً من أشكال النمط الإتاوي للإنتاج، في حين أن شكله الأكثر تقدّماً كان النوع «الدولتي» (étatiste) (بصفته شكلاً مطوّراً ومحكماً وعلى درجة أكبر من التكامل). واستناداً إلى أمين فإن محدودية التغيير والتطور (التي يطلق هو عليها اسم «السكونية») في الشرق لم تكن نتيجة لجمود نمط إنتاجه من الناحية التاريخية بل لتقدّم ذلك النمط وتعقيده المبكّرَين. أما الإقطاع الأوروبي، بالمقابل، فقد كان أقل تقدّماً لكن أكثر مرونةً، وبالتالي كان أكثر قدرةً على المضيّ على طريق ذلك النوع من التغيير النوعي الذي جعل من قيام الرأسماليّة الحديثة أمراً ممكناً.

يقول أمين إنّ النمط الإتاويّ للإنتاج كان على درجة من التكامل في العالم الإسلاميّ أكبر ممّا كان عليه في نسخته «الأطرافية» (أي نسختة الإقطاعيّة الأوروبية) في أكثر من ميدان واحد. وعلى مستوى البنية التحتية، كانت هناك طبقة حاكمة «دولتية» وكان الفائض ممركزاً من خلال الدولة (بينما في النظام الإقطاعيّ كان الفائض يُقسَّم وكانت الدولة ضعيفة). وعلى مستوى البنية الفوقية، كانت هناك أيديولوجيا قوية موحّدة ذات طبيعة شاملة. أما بالنسبة إلى العلاقات الجدلية بين هذين المستويين، فقد كانت العلاقة أوثق والتوافق أكبر

(3) يقول ت. ج. بايرز (T. J. Byres) (1985: 14) أن «النمط الإتاوي للإنتاج»، على الرغم من الادّعاءات المناقضة، يحمل ما هو أكثر من كونه شبهاً عابراً لفكرة «النمط الآسيوي للإنتاج» المفترى عليها كثيراً. وما فعله سمير أمين، في نظر بايرز، هو «إعادة صياغته ـ بدون سِمتيّ الاكتفاء الذاتي والجماعية القروويتين، ولكن مع وجود الطبقات ـ وتقديمه على هيئة نسخة مخففة. ألسنا شهوداً على عودة النمط الآسيوي من الباب الخلفي؟»

في الشكل «الدولتي» ما أدّى في النهاية إلى نشوء حالة معيّنة من التصلّب وغياب المرونة أخّرتْ إجراء أيّ تحولات أخرى. وعلى النقيض من نظرية «الاستبداد الشرقي»، فإن هذا الشكل المتكامل كان يتوافق مع مستوى أعلى، لا أدنى من النمو في صفوف قوى الإنتاج. وفضلاً عن ذلك، فإن الأيديولوجيا في الشكل الإتاوي المتكامل كانت تعمل في المجتمع قبل ـ الرأسماليّ على غرار عمل «صنمية السلع» في النظام الرأسماليّ: ليس بصفتها أيديولوجيا الطبقة الحاكمة فقط، بل أيديولوجيا المجتمع بصورة عامة. وعليه، فإنها كانت أيديولوجيا قوية وصلبة، هي التي وجّهت قوى الإنتاج لسلوك طريق معيّن وساعدت في إعادة إنتاج المجتمع.

وهكذا، على سبيل المثال، كانت الدولة في مصر تاريخياً مسيطرةً جداً على المجتمع وبأسلوب أدّى إلى أن يترَك صغار الفلاحين بدون هامش الحرية الذي كان من شأنه أن يمكّنهم من تحسين التقنيات الزراعية أو مقاومة الاستغلال الاقتصاديّ، كما حدث في أوروبا. وفي الحالة المصرية، كان على الفلاّح أن يجابه الدولة المركزية بصورة مباشرة. كما أن قوة الدولة لم تكن لتسمح بظهور طبقة حرة من التجار في المدن ذات الحكم الذاتي، كما حدث في أوروبا. وفوق هذا وذاك، كما يقول أمين، فإن الأهمية الحاسمة للدولة جعلت معظم الغزاة الأجانب قانعين بالسيطرة على جهاز الدولة نفسها دون أن يتوجب عليهم التغلغل في المجتمع على المستويين الاجتماعيّ والثقافيّ بطرق كان من الجائز لها أن تؤدي إلى إحداث المزيد من التغيير. وعليه فإن التطوّر والتحوّل المحدودَين في حالة مصر كانا يمثلان الثمن الذي دفعته تاريخياً لقاء نمطها المتقدّم، لا المتأخّر، للإنتاج.

ومع أن نظرية سمير أمين تبقى في معظمها افتراضية، فهي تمثّل فعلاً مساهمةً هامةً. إذ إنها ترفض الإذعان للمبالغة في الفرادة المطلقة

(و«السكون» الحتميّ) للمجتمع «الشرقيّ»، دون غض النظر عن السمات المميزة لهذا المجتمع، بما في ذلك على وجه الخصوص المركزية السياسيّة والأيديولوجية للدولة الموحّدة. ومع ذلك، فإن أمين، بامتناعه عن مناقشة تفاصيل نظرية النمط الآسيويّ للإنتاج، ينتهي إلى أن يكون عاجزاً عن تفسير (بل أن يقبل ببساطة على أنها أمر بديهي) الأسباب التي تجعل الدولة مركزيةً جداً وحاسمةً جداً في مصر والمجتمعات الإسلامية/ الشرقية الأخرى.

وسواءٌ اتفقنا مع استنتاجات أمين بشكل كامل أو لم نتفق، فليس ثمة سوى شكّ ضئيل في قيمة مقولته المسمّاة «الأنماط الإتاوية للإنتاج» لأغراض التحليل المقارن. كما أن هناك أمراً مثيراً للاهتمام كذلك: فعلى الرغم من أن أمين كان هو الذي روّج لهذا المفهوم، يبدو أن مؤرّخاً يابانياً جيرو هاياكاوا (Jiro Hayakawa) ومؤرخاً رومانياً إيون بانو (Ion Banou) كانا قد استخدما هذا المفهوم في وقت سابق بصفته مساوياً للنمط الآسيويّ للإنتاج ـ وهو أمر مثير للاهتمام لأن هذين المجتمعَين يقعان خارج «المركز الأوروبي» الذي نشأت فيه التعميمات المتعلّقة بالنظام الإقطاعيّ (وولف، 1982: 402، (CERM)، 1969). إن توصيف «النظام الإقطاعيّ» على أنه نمط منفصل لا يؤدّي إلاّ إلى تحويل فترة قصيرة نسبياً من التاريخ الأوروبي إلى حالة نموذجية تستلزم قياس جميع الظواهر «شبه الإقطاعيّة» الأخرى بموجبها. وعلى الضد، فإن عدّ النظام الإقطاعيّ ضرباً ممكناً واحداً من نموذج «أتاويّ» أكبر من شأنه أن يفتح الباب أمام مقارنات أوسع وأنفع.

يوضح إريك وولف (المصدر نفسه، ص 80 وما يليها) أن العمل الاجتماعيّ في النمط الإتاويّ ينظّم من أجل تحويل الطبيعة، بصورة أساسية من خلال ممارسة السلطة والسيطرة ـ أي من خلال

عملية سياسيّة. ومن الممكن تصور حالتَين قطبيتَين: واحدة تكون فيها السلطة مركّزةً في أيدي نخبة حاكمة تقف على قمة منظومة السلطة. وهنا فإن النخبة الحاكمة من آخذي الفائض ستكون أقوى ما تكون حين تسيطر على عنصر استراتيجي ما من عناصر عملية الإنتاج، مثل شبكات المياه، وعنصر استراتيجي ما من عناصر القسر، مثل جيش قويّ قائم. وعلى النقيض من ذلك، فإن السلطة المركزية سوف تكون ضعيفةً والقابضين على السلطة المحلّية أقوياء، حينما تكون عناصر الإنتاج الاستراتيجية علاوةً على وسائل القسر في أيدي آخذي الفائض المحلّيين. وبمنظار أوسع، فإن هذين الوضعَين يماثلان المفهومَين الماركسيين لـ«النمط الآسيويّ للإنتاج» و«النمط الإقطاعيّ للإنتاج»: ويُنسب أحدهما إلى أوروبا والآخر إلى (الشرق). غير أننا في الأساس نتعامل مع نتائج متغيرة للتنافس القائم ما بين طبقات اللامنتجين من أجل الوصول إلى السلطة في القمة. وإلى الحد الذي تكون فيه جميع هذه النتائج المتغيرة قائمةً على آليات لممارسة «ضغط غير الضغط الاقتصاديّ»، فإنها تظهر تشابهاً عائلياً في ما بينها، يكون من الأفضل إطلاق المصطلح الشائع عليه: «النمط الإتاوي للإنتاج». وينطبق هذا بدرجة أقوى حينما تتفكك دولة «آسيوية» على درجة عالية من المركزية، بصورة متكررة، إلى أوليغوبوليّات (أنظمة حكم القلة) سياسيّة تشبه النظام الإقطاعيّ، وحينما يَشْرع القابضون على السلطة المحلّية الإقطاعيّة بالاستسلام لسلطة أكثر مركزية مع مرور الوقت: أو كما يلاحظ وولف: «إن تأبيد المراحل الضعيفة للدول الساسانية أو البيزنطية أو التانغية الصينية في نمط شبه إقطاعيّ للإنتاج، وتأبيد المراحل القوية لهذه الدول نفسها في نمط آسيوي - إنما يقوم خطأً بفصل التقلبات الحاصلة في سلسلة متصلة واحدة إلى نمطين مختلفين من أنماط الإنتاج» (المصدر نفسه، ص 81 - 82).

على النقيض من النمط القائم على أساس القرابة، فإن كلا النمطَين الإتاويّ والرأسماليّ يقسمان السكان إلى طبقة منتجين للفائض وطبقة آخذين للفائض. ويحتاج كلاهما إلى آليات لفرض النفوذ من أجل ضمان أن يكون تحويل الفوائض من طبقة إلى أخرى على أساس يمكن توقعه ولا يمكن تأمين ذلك بدون تطوير جهاز للقمع بغية إدامة التقسيم الأساسيّ إلى طبقات والدفاع عن البنية الناتجة من الهجوم الخارجي. ويتسم النمطان الإتاويّ والرأسماليّ معاً بتطوير وتأسيس جهاز كهذا، أي الدولة. وهناك فرق واحد هو أن النمط نفسه، في حالة النمط الإتاوي، يتمأسس من خلال آليات السيطرة التي تقوم باستخلاص الإتاوة من المنتجين بواسطة «ضغوط غير الضغط الاقتصاديّ». كما أنَّ السياسة في دولة إتاوية تؤثر في تركيز الإتاوة وتوزيعها ما بين الفئات المتنافسة لآخذي الفائض (المصدر نفسه، ص 99).

السياسة والأيديولوجيا في الدولة العربية ـ الإسلامية التاريخية

رأينا أن الطبقة التجارية كانت على درجة من الانشداد إلى الدولة بحيث افتقدت استقلاليتها الوظيفية. إذ كان عليها أن تدعم الدولة أو تبقى معرضةً لكل أنواع الأخطار البيئية والسياسيّة، ولم يكن بالإمكان سوى تحقيق مراكمة اقتصاديّة ضئيلة، كما لم يكن بالمستطاع فرض هيمنة طبقية من الناحية السياسيّة، ولم يكن بإمكان أيّ جدل أيديولوجي أن يستديم خارج دائرة «شؤون الدولة». وكانت هناك تراتبية من الشرائح (الطبقات) الاجتماعيّة، برئاسة «الخاصة» (النخبة أو «الأفراد الخاصّين»)، موجودة فعلاً في المجتمع وكان الناس واعين لوجودها (رودنسون، 1981: 157 ـ 158). بَيد أنّ من الطبيعي أن التكافل الوثيق مع الدولة والخضوع للحاكم، والأيديولوجيا السائدة حول التعايش السلميّ والانسجام التي كان

الفقهاء كثيراً ما يدعون إليها ـ كان ذلك في كثير من الأحيان يعيق ظهور مستويات عالية من الوعي الطبقيّ (قارن الجابري، 1990: 331 ـ 346).

ولئن حدثتْ حركة عصيان فقد كان يقوم بها صغار الفلاحين أو الجماهير الحضرية (العامة أو العوام) ومتشرّدو البروليتاريا الراكدة (العيّارون، الزُعران... إلخ) (الدوري، 1982: 76 ـ 84). إن مثل هذه المجموعات التي تشكّل مكوّناً من مكوّنات المفهوم المعاصر للجماهير الشعبية كانت موضع أقصى درجات الازدراء من لدن الكتّاب التقليديّين الذين كانوا يعاملون جميع رعايا السلطان بصفتهم «قطيعاً» («رعية»)، تتمثل فضيلتهم الوحيدة في طاعتهم العمياء له (أركون (Arkoun)، 1990: 116، العلام (Allam)، 1994: 17 وما يليها). أمّا الطبقة التجارية فإنها لم تكن في السلطة ولا في المعارضة الشعبية، لأنها لم تكن على درجة من القوة كافية لفرض شخصيتها على الحكومة، ولا على درجة كافية من التكامل مع قوى الإنتاج المحلّية لتتمكن من تشكيل طليعة سياسيّة وأيديولوجية لها. كما أن قوة الدولة ازدادت بدرجة أكبر من خلال سيطرتها على الأرض وبوجه خاص على ريعها. ولم يؤدّ هذا فقط إلى أن يجعل من قيام ثورات فلاحية أمراً بالغ الصعوبة (لأن الثورة ستكون ضد الدولة، وليس ضد مالك أرض إقطاعيّ محلّي)، بل لقد حال ذلك كذلك دون قيام الطبقة التجارية بالاستثمار في مجال التنمية الزراعية.

وكان هناك معوّق آخر لإمكانية الطبقة التجارية والمالية في لعب أيّ دور أيديولوجيّ وسياسيّ مهمّ يتمثل في أن عدداً هاماً من أفرادها كانوا من الأقليات الدينيّة وكذلك، بوتيرة متصاعدة من الجماعات الأجنبية، ولهذا لم تستطع (لأسباب دينية وقانونيّة) أن تلعب دوراً سياسيّاً فاعلاً في ذلك الوقت. وكانت البورجوازية التجارية مكشوفة

أمام التعدّيات ـ نظراً لاعتمادها المزدوج على التجارة الخارجية وعلى الدولة ـ بحيث لم تفلح قط في الإمساك بأعنّة الدولة أو في تصعيد وتوسيع عملية التحوّل الرأسماليّ (إسماعيل، الجزء الثاني، 1980: 245 ـ 263).

إن هذه العوامل الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة التي تشير إلى أولويّة الدولة على المجتمع، توضح كذلك لماذا كانت «الأيديولوجيا السُنيّة» النَّصّية المحافظة التي استندت عليها نخبة الفقهاء الرسمية في دفاعها عن الدولة، هي التي سادت على حساب الأيديولوجيات الأكثر «ليبراليةً» و«راديكاليةً» للشيعة والخوارج، وعلى حساب الخطاب «العقلاني» للمعتزلة. وبالمقابل، فإن من شأن ذلك أيضاً أن يفسّر عودة ظهور الميول الباطنية التي كانت تمثّل محاولة «للهروب من الدولة» واستمرار شعبية أفكار الغزالي الوداعية حول الدين والسياسة.

عمل الإسلام السنّي كثيراً، شأنه شأن جميع أيديولوجيات الهيمنة، على حث المحكومين على الرضى ـ ففي هذه الحالة تضاعفت قوته بسبب الطبيعة «القدسية» للأيديولوجيا. وقد أدرك غرامشي في الواقع أهمية الدين (خصوصاً المذهب الكاثوليكي) بصفته جزءاً من الهيمنة الأيديولوجية/ الثقافيّة (بوغز، 1976: 42 ـ 44). وبسبب من التمفصلات الفكرية والشرعية لـ «العلماء» المسلمين تَحوّل الإسلام السنّي إلى أيديولوجيا هيمنة لا تقتصر على منْح الشرعية للحكومة بل إضفاء عنصر معين من النظام والثبات الثقافيَّين على المجتمع عموماً من خلال التربية والتعليم (قارن، العظمة، 1992: 47 ـ 72). وكما شرح الأمر غرامشي، فإن على الهيمنة لكي ترسّخ وجودها بنجاح أن تعمل بأسلوب مزدوج: بصفتها «مفهوماً عاماً للحياة» بالنسبة إلى الجماهير، وبصفتها «برنامجاً مدرسياً» أو مجموعة من المبادئ يقوم على ترويجها قطاع من المثقفين (بوغز،

1976: 39). وجرى تطوير الإسلام السنّي بصفته نظاماً أخلاقياً وفكرياً لم يُستوحَ بإرادة الله فقط بل إنه تشكّل كذلك وتكيّف على امتداد التاريخ الإسلاميّ من خلال نظرة عالمية للشرائح المسيطرة، مع قيام «العلماء» والنظام التعليمي بإغراء الجماهير لغرض القبول بمثل هذه الأيديولوجيا.

وهكذا، كان للدولة الإسلامية «جهاز للهيمنة» خاصّ بها، يتمثل في شتى المؤسسات والمدارس والمفكرين والوكلاء، وبطبيعة الحال المسجد. وكان دور «العلماء» ذا أهمية خاصة في حالة الدولة الإسلامية. إذ كان دور فلسفة التشريع لديهم، مثلهم مثل كل منظّري القانون، هو تثبيت شرعية السلطة وتأكيد الالتزام القانونيّ بطاعتها.

وكانت الدولة الإسلامية، بلغة غرامشي، «مربيةً»: تمارس الحثّ والتحريض والمطالبة و«العقاب» (غرامشي، 1971: 247). ولم يكن واجباً على الأفراد والمجموعات والشرائح الحاكمة أن يقتصر اعتمادها على القوة القسرية للدولة أو على ثروتها الاقتصاديّة، ومن خلال الهيمنة الأيديولوجية/ الثقافيّة كان بالإمكان اقناع المحكومين بقبول منظومة القِيَم والمعتقدات التي تؤدّي بأقصى درجة إلى تعزيز مصالح المجموعات ذوات الامتيازات.

ومع ذلك، لا يوجد أدنى شكّ في أن جهاز الهيمنة للدولة الإسلامية كان مدموجاً بالدولة، أكثر من كونه مُتشرّباً في جسم المجتمع المدني. وكانت هذه على الدوام تمثل معضلة للدولة الإسلامية، يمكن أن نصفها على أنها معضلة «الهيمنة الناقصة»: أي الهيمنة المتّسمة بكونها أيديولوجية أكثر من كونها اجتماعيّة. وسبق أن ألمحنا إلى بعض الأسباب التي حالت دون حصول التجار على مواقع اجتماعيّة ـ سياسيّة عالية إلى درجة تمكنهم من الالتحاق بـ «الطبقة الخاصة» (الخاصة، أو الأشراف) التي كان أفرادها يتحلقون

حول الخليفة والبلاط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظرية القانونيّة لـ «العلماء» السنّة، وإن لم تصمّ آذانها بشكل كامل عن رغبات التجار، كانت «دولتية» في توجهها أكثر من كونها تجارية أو حتى «اجتماعيّة» بالمعنى الأوسع للكلمة.

ومع ذلك، وللسبب نفسه، كان على مقاومة سلطة الدولة أن تعتمد، وبنطاق واسع، على فكر الإنسان ووعيه. وعليه، فإن ساحة الأفكار كانت الميدان الرئيسيّ للصراع بين الطبقات والمجموعات السائدة والمَسُودة في الدولة الإسلامية. وفي بعض الأوضاع الصعبة كان «العلماء» الذين كانوا يتمتعون بدرجة من الاستقلالية النسبية، يقفون أحياناً إلى جانب الطبقات المسُودة ضدّ الدولة (مثلاً أحمد بن حنبل في «المحنة»). وفي الأزمات الرئيسيّة للمجتمع أو للدولة، خصوصاً حينما كان الحكّام يلجأون إلى استخدام القوة القسرية وحدها ويفقدون قدرتهم على نيل القبول والإذعان، فإن أجزاءً هامةً من الجماهير تنفصل عن أيديولوجيتها التقليديّة ـ إذ كانت هناك أيديولوجيا مضادة (دينية)، أو ظاهرة وعي، في طور النشوء ما أدّى بها في آخر المطاف إلى «تطويق» الدولة (على سبيل المثال مذهب الشيعة أو معتقدات الخوارج) أو صارت تحفر طريقها بهدوء داخل نسيج أيديولوجيا الهيمنة للدولة (مثلاً حركة التصوف).



الفصل الثالث

تَشكُّل الدولة في العصر الحديث: الخليط الاستعماري/ الأهلي

لا يمكن التوصّل إلى أيّ فهم صحيح لطبيعة الدولة شرق ـ الأوسطية المعاصرة وخصائصها دون الإشارة إلى الإرث الاستعماريّ في المنطقة. غير أن المقصود بعنوان هذا الفصل هو أن يوحي بأنّ الدولة العربية الإقليمية (القطرية) الموجودة لم يتمّ تصنيعها تصنيعاً خالصاً على يد الاستعمار الكولونيالي. وكما لابدّ أن يكون قد اتضح من تحليلنا الوارد في أجزاء أخرى من هذا الكتاب، فإن النَّوَيات(*) أو الأجنّة الثقافيّة و/ أو الاقتصاديّة لـ «الدول» كانت قائمة في أجزاء مختلفة من العالم العربي، وبالأخص في مصر والمغرب وعمان وكذلك ـ وإن بدرجة أقل ـ في أجزاء أخرى من شمال أفريقيا وجنوب بلاد العرب (اليمن) وربما كذلك في أجزاء من سوريا (خصوصاً جبل لبنان). (قارن حريق (Harik)، 1987: 19 وما يليها). ومع ذلك كانت الحقبة الاستعمارية أداتية بأقصى درجة في رسم الحدود بشكلها الحالي تقريباً، وفي إعادة توجيه العلاقات الاقتصاديّة

(*) النَّوَيات: جمع نواة.

بعيداً عن الشرق الأوسط صوب أوروبا، وكذلك ـ في الأقل في حالة الإقليم الجغرافيّ لسوريا والخليج ـ في تحديد الوحدات التي كانت ستُفرَز بصفتها دولاً متمايزةً، وإن كان ذلك غالباً بصورة مصطنعة تماماً. وبصرف النظر عن هذا وعن الشكل الذي اتخذه الحكم الأوروبي «فإن النتيجة النهائية كانت متشابهة: مأسسة الدولة الإقليمية وتعزيزها على صورة النموذج الأوروبي» (كوراني (Korany)، 1987 : 47 وما يليها).

التعدّي الأوروبي

إن التعدّي الرأسماليّ الأوروبيّ على العالم العربيّ سابق، بطبيعة الحال، للاحتلال و/ أو الحكم الاستعماريّ الفعليّ لأغلب البلدان. وقد ظهر في أوّل الأمر على شكل عملية امتدّتْ من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر تستهدف «زجّ» الإمبراطورية العثمانية في الاقتصاد الرأسماليّ العالميّ (قارن والرشتاين وآخرون (Wallerstein) في إسلام أوغلو ـ إينان (Islamoglu-Inan)، 1987 : 88 ـ 97))، فحصل التجّار والمموّلون الأجانب، مع انتصار القوى الأوروبية، على إعفاءات قانونيّة وضريبية هامة لرعاياها ولزبائنها من غير المسلمين بموجب اتفاقيات التنازلات.

إن الإصلاحات التي دشّنها العثمانيون والمصريون والتونسيون وغيرهم خلال الفترة من 1800 إلى 1850 (المعروفة غالباً باسم التنظيمات (Tanzimat)) كانت في شطر كبير منها محاولة لـ «التحديث الدفاعيّ» بصفته وسيلة لمنع التعدّي الأوروبي. واشتملت الأوجه الرئيسيّة لهذه الإصلاحات على المركزة البيروقراطيّة، وتسجيل ملكية الأراضي، وبناء جيوش جديدة، وإقامة أنظمة تعليمية حديثة، ومحاولةٍ لإعادة تأكيد سيطرة الحكومة

على الاقتصاد ورفع الإيرادات الضريبية إلى أقصى حدّ (العظمة، 1992: الفصل 2). ومع ذلك، فمن باب المفارقة، «إن الأثر الرئيسيّ للإصلاحات كان النقيض الكامل لما كانت النية معقودة عليها أصلاً. فبدلاً عن جعل هذه الدول تتمتع باستقلالية أكبر عن بريطانيا وفرنسا وروسيا، جعلتْها أكثر اعتماداً عليها، وبدلاً عن إتاحة الفرصة أمامها للحدّ من عملية التغلغل الاقتصاديّ الأوروبيّ فإنها جعلتْ كامل عملية التغلغل أكثر سهولةً بدرجة كبيرة» (أوين، 1981: 57 ـ 58).

وقد أدّت الحاجة المتزايدة أبداً لا إلى الخبرة الأوروبية فقط، بل كذلك إلى التجارة والتمويل الأوروبيِّين، إلى نشوء مصاعب مالية واقتصاديّة خطرة في نهاية الأمر، وكذلك إلى إفلاس الدولتين العثمانية والمصرية، فيما أدّت الديون المصرية إلى استقدام الاحتلال البريطاني الفعليّ للبلاد. وفي مجرى هذه العملية تمّ في الواقع «تفكيك مؤسسات» الاقتصادات العثمانية (والإيرانية): ذلك أن قيام القوى الأوروبية بفرض المعاهدات التجارية (التي جاءت ترتيبات التعرفة والرسوم فيها لصالح التاجر الأجنبي، بدلاً عن المنتج والتاجر المحلّيِّين) مَنَحَ التجار والمموّلين الأوروبيين منفذاً جاهزاً إلى عمق الأسواق الشرق ـ أوسطية ونفوذاً مقيماً على شؤونها الاقتصاديّة وبالتالي شؤونها السياسيّة (عيساوي (Issawi)، 1982). وبطبيعة الحال، ستظل قضايا معيّنة على الدوام موضع نقاش. وعلى سبيل المثال، هل كان تراجع برنامج محمّد علي للتصنيع في القرن التاسع عشر ناجماً في الأساس عن صعوبات داخلية كان من شأنها أن تؤدّي عاجلاً أو آجلاً إلى إغلاق المصانع، أم أنْ ذلك كان يُعزى أساساً إلى فرْض شروط الاتفاقية التجارية الأنجلو ـ عثمانية للعام 1838 على مصر (التي منعت جميع الاحتكارات واحتفظت بالتعرفة المتدنية

البالغة 5٪ على الواردات العثمانية)، وشروط معاهدة لندن (التي حدّدت حجم الجيش بثمانية عشر ألف رجل)؟[1].

ومهما يكن من أمر، ليس ثمة قليل شكّ في أن الإنتاج الزراعيّ شهد توسّعاً في عدد من الأقاليم استجابةً لمطالب أوروبية، أحياناً على أساس وسائل وطرق الإنتاج القائمة، ولكن في حالات أخرى من خلال عمليات ضخّ كبير لرأس المال والتكنولوجيا (على سبيل المثال في زراعة القطن والحمضيات والكروم والقمح)، وبمصاحبة التدخل الحكومي في أغلب الأحيان. ومع ذلك، لم يَكُنْ نموّ الصادرات الزراعية والواردات الصناعية مرافقاً بالضرورة لانقراض كامل للحرف اليدوية المحلّية، وذلك لأن الحِرَفيّين في معظم أرجاء الشرق الأوسط كشفوا عن كونهم مثابرين على نحو لافت من خلال تبنّيهم وسائل جديدة حيثما دعت الضرورة واكتشافهم، بل حتى استحداثهم، أسواقاً جديدة لبيع منتجاتهم. وهكذا، مثلاً، ازداد عدد نسّاجي الأقمشة في المدن السورية الرئيسيّة في نهاية القرن التاسع عشر عمّا كان عليه في بداية القرن (أوين، 1981: 287-289). وبينما اختفى عدد من الحرف التقليديّة فإن جزءاً متنامياً من طبقة الحِرَفيّين انخرط في أعمال ورش «الخدمة» التي كانت تساند الآلات والتكنولوجيا المتصاعدة الحداثة (الميكانيكيين والكهربائيين ومصلحي السيارات والمعدات. . . إلخ).

إن تأسيس «اقتصاد منفتح» قائم على أساس التجارة الخارجية

---

(1) مهما كانت حقيقة استراتيجية محمّد علي، لا يستطيع المرء أن يتجنّب التأمل، مع روجر أوين، في حقيقة أنه «ربما لأول مرة في التاريخ، يأتي حاكم عازم، على تنفيذ برنامج قائم على التعويض عن الاستيرادات ليكتشف أنَ سياسة كهذه غالباً ما تؤدي إلى زيادة الحاجة، أكثر من تقلص الحاجة، إلى الاستيرادات» (أوين، 1981: 75-76).

الحرّة والملكية الخاصة للأرض الذي غالباً ما كان يدشنه الحكّام المحلّيّون، قد جرى تعزيزه وتوسيعه على يد القوى الاستعمارية. ويقول روجر أوين بأن الدول المحلّية نفسها هي التي لعبت أدواراً رئيسيّةً معينةً، مثل بدء العمل بالتعرفات المتدنّية والنُظم الجديدة للقانون التجاري، وفرْض تطبيقها، وذلك قبل أن ينتظم التدخل السياسيّ الأوروبيّ على أساس مطّرد بزمن طويل. كما كان من اليسير اقناع حكام هذه الدول بالحاجة إلى اقتراض مبالغ ضخمة من المال لتحسين أوضاع البنى التحتية أو ببساطة لشراء سلع أوروبية غالية الثمن كالأسلحة والآلات. «لم يحدث أَنَّ الاقتصاديّة التي فرضها الأجانب كانت تتعرض بصورة مباشرة للتهديد من جانب حركة تمرد شعبي ـ كما حدث في مصر» (المصدر نفسه، ص 289).

كان الهدف المزعوم للاحتلال البريطاني لمصر في العام 1882 أن يكون احتلالاً «مؤقّتاً»، لكنه ـ كما حدث ـ فَرْضٌ مباشر للسيطرة الاستعمارية إلا حينما بدا أن الترتيبات استمرّت بهذا الشكل أو ذاك قرابة سبعين سنةً وشكّل حجر الزاوية للتفوّق الاستعماري البريطاني في كل أرجاء الشرق الأدنى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى خمسينيّات القرن العشرين (مونرو (Monroe)، 1963). إن هذا، مقروناً باستعمار عدن بعد العام 1839، والوصاية على مشيخات الخليج منذ العام 1853 وما بعده، والحكم «الأنجلو ـ مصري» المشترك في السودان منذ العام 1899، جعل بريطانيا القوة الأوروبية العليا في المنطقة.

أما فرنسا فلم تقف متفرجة؛ ففي العام 1830 استولت على الجزائر، وألحقت الهزيمة بانتفاضة الأمير عبد القادر الجزائري، وواصلت مسيرتها لاستعمار الأراضي بصفتها ملحقاً استيطانياً لفرنسا. ومن هناك، غزت تونس في العام 1881 وجعلتْها محميّةً فرنسيةً،

وفي العام 1912 أخضعت المغرب للمصير نفسه (وفي الوقت عينه، كانت إيطاليا تغزو ليبيا، حيث واجهتْ مقاومةً كبيرةً من جانب السكّان المحلّيين).

كانت تونس على درجة من القرب من أوروبا ومن الجزائر الفرنسية بحيث ما كان بالإمكان أن تُترك وحيدةً. ولم تمضِ سوى أربع سنوات على سقوط «داعية التحديث» العظيم خير الدين باشا حتّى تحرّكت القوات الاستطلاعية الفرنسية من الجزائر إلى داخل تونس التي كانت حينذاك في حالة جيشان. وأدّى تأسيس المحميّة الفرنسية في تونس في العام 1881 إلى تسريع وتعزيز عملية تشكّل الدولة التي كانت قد بدأتْ في العهد قبل ـ الاستعماري (أندرسون، 1986 : 114 وما يليها، 137 وما يليها)، وفي المجال الاقتصاديّ انطوت السياسة الاستعمارية على تسريع عملية تتجير الزراعة وتطوير السوق العقارية، الأمر الذي ـ كما حدث في الجزائر ـ «جهّز سياقاً مبشّراً بالنجاح للاستعمار الأوروبي وأدّى بالتالي إلى سيطرة أوروبا على الأراضي الأكثر خصوبة في المنطقة. وعمل نموّ السكان وطرد المزارعين وأصحاب المراعي التونسيين على وجود بروليتاريا زراعية، أي عمال مياومين لا أرض لهم كانوا تحت رحمة السوق ومعتمدين على كبار ملاك الأرض ورعاتهم الآخرين» (المصدر نفسه، ص 137). وبحلول عشرينيّات القرن العشرين كان الأوروبيون حائزين على نسبة مئوية من الأرض المنتجة في تونس تتراوح بين 14٪ و18٪، بما في ذلك قطع واسعة من أكثر الأراضي خصوبةً في الشمال. ولكن ما كان أهم من المساحة المطلقة هو تشظّي الزراعة التونسية الذي أفرزته إعادة الهيكلة هذه.

أمّا من حيث المؤسسات، فلقد عزّز عهد الاستعمار الفرنسي الدولة التونسية من خلال ما هو أقرب إلى الاحتكار في استخدام

القوة، ووسّع من صلاحيات الحكومة المركزية في مجالَي الشرطة والتجنيد. وغدت الإدارة المركزية أكثر تنظيماً وتخصصاً، وصارت مهيأة بصورة أفضل للتدخل في الحياة الاقتصاديّة والسياسيّة اليومية للرعايا. أمّا من الناحية الاجتماعيّة، فإن الانتساب القبليّ فقد الكثير من أهميته السياسيّة، لكنه كان يتحوّل إلى أنماط جديدة من علاقات الراعي ـ الزبون التي كان من شأنها بالتالي أن تهيئ في آخر الأمر البنية التنظيمية الرئيسيّة للحركة القومية (المصدر نفسه، ص 155 ـ 157).

وفي غضون ذلك واصلت فرنسا علاقتها الثقافيّة والتجارية الخاصة مع كاثوليك المشرق، وبصورة رئيسيّة في لبنان، بينما استمرت بريطانيا في علاقاتها التجارية والاقتصاديّة مع الشرق الأدنى بصورة عامة. أمّا السيطرة الرسمية على المشرق فقد تأخّرت نسبياً:

«في الهلال الخصيب، كانت لعبة الشرق خلال القرن التاسع عشر يمارسها عدد أقل من اللاعبين على رهانات أصغر، وكانت فرنسا تناصر الكاثوليك الأهليين، وروسيا تدعم الأرثوذكس، واختارت بريطانيا الدروز بعد أن لم تجد بروتستانتاً محليين. . . أما بقية المنطقة، بصفتها أقاليم بعيدة، فقد جُنّبت مصير مصر التي كانت تتمتع ببركات وتعاني من لعنات موقعها الاستراتيجي وقناة السويس، أو مصير تونس القريبة جداً من أوروبا ومن الجزائر الفرنسية. ولدى النظر إلى الماضي، يتبين أن الهلال الخصيب، باستثناء لبنان، ربما بقي متحرراً من السيطرة الأوروبية المباشرة حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى لأن طريقاً قصيراً إلى الهند عبر حلب ثمّ إلى نهر الفرات ومنه نزولاً إلى الخليج الفارسي لم يُنفّذ أبداً. وبدلاً عنه حفرت قناة السويس» (براون (Brown)، 1984: 94).

ومع ذلك، فإن المنافسة الأنجلو ـ فرنسية الإمبريالية لم تستطع

أن تتجنب انتهاك هذه الأراضي في نهاية المطاف، في الأقل لأغراض استراتيجية فقط، وبالتالي شهدت الفترة من العام 1918 إلى العام 1923 «إعادة تشكيل الشرق الأدنى» (ياب (Yapp)، 1987: 322 ـ 351). وفق خطوط حدودية جديدة، كان بموجبها «الانتداب» على سوريا ولبنان من نصيب فرنسا، وعلى العراق وفلسطين وشرق الأردن من نصيب بريطانيا.

ومن زاوية الأسلوب السياسيّ، كانت الكولونيالية البريطانية معروفةً بتشديدها على الاهتمامات الاقتصاديّة والاعتماد بقدر المستطاع على الحكم غير المباشر، بينما كانت الكولونيالية الفرنسية تعطي الانطباع بتشديدها على الروابط الثقافيّة وعلى الرسالة الحضارية (mission civilisatrice) وتفضيلها اتّباع سياسة الحكم المباشر. أمّا في الواقع، فإن نمطَي الاستعمار كانا يهتمان اهتماماً متساوياً في استخلاص أكبر قدر من الربح الاقتصاديّ من الأراضي الخاضعة لإدارتَيهما، كما كانتا فخورتَين بدرجة متساوية بثقافتيهما ومزدريتَين للثقافة العربية ـ الإسلامية. وكانت كلتاهما مهتمتين بصورة متساوية في ما يسميه تيموثي ميتشل (Timothy Mitchell) (1988) «تأطير» المجتمعات التي كانتا تحكمانها، وفي إخضاعها إلى نوع من النظام والضبط يمكّنهما من إدارة تلك المجتمعات و«فهمها»، مع الإبقاء على السيطرة السياسيّة نفسها خفيّةً جداً وغير واضحة المعالم وضوحاً تاماً:

«إن إعادة تنظيم البلدات وإقامة أحياء استعمارية جديدة، وكل تنظيم للممارسة الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة، وإنشاء الشبكة الجديدة لقنوات الريّ في البلاد. . . وتشييد الثكنات العسكرية ومراكز الشرطة وغرف الصفوف المدرسية وإنجاز شبكة من خطوط السكك الحديد ـ إن هذه العملية الشاملة لـ «النظام» يجب فهمها بصفتها أكثر من مجرد تحسين أو «إصلاح». لقد نُفّذت جميع هذه المشاريع بصفتها تأطيراً،

وبالتالي أدّت إلى إعادة بناء عالم من المفاهيم، يستحضر للمرة الأولى التجريدات السابقة لمفاهيم التقدّم، والعقل، والقانون، والانضباط، والتاريخ، والسلطة والنظام الاستعماريين» (ميتشل، 1988 : 179).

لقد طُبقت نظرية الصَّهْر «الثقافيّة» الفرنسية الأقدم عهداً، بأقصى درجات الشدّة في الجزائر وإلى حدّ معيّن في تونس، مع نية تحويل المسلمين إلى مواطنين فرنسيين ودمج اقتصادهم ومجتمعهم بنظيرَيهما الفرنسيَّين. أمّا في المغرب وسوريا فقد طبقت نظرية **الترابط** الأحدث عهداً، حيث كان من المزمع تطوير السياسة الاستعمارية ـ نظرياً في الأقل ـ وفق خطوط محلية بالدرجة الرئيسيّة، عوضاً عن خطوط أوروبية. وكانت هذه الصيغة تعقد آمالها على «الاستغلال الكتوم لنقاط القوة والضعف في المجتمع الأهلي» وعلى احترام الدين والعرف والقانون المحلّيين، والحكم من خلال المؤسسات الأهلية والتنمية الاقتصاديّة (وإن لم تكن صناعية بالضرورة) (خوري، 1987 : 55 ـ 56). وعليه، كانت في الأساس صيغة «شبه تشاركية» تطبّق من موقع السيطرة. واعتمد النظام الذي ابتدعه الضابط الاستعماري الفرنسي مارشال ليوتاي (Marshall Lyautey)، على نخبة منتقاة من ضباط فرنسيين مختصين بالشؤون الأهلية وملمّين بالعربية والإسلام وبالثقافة والأعراف المحلّية، وكان من شأن هؤلاء بعد ذلك تشخيص واستغلال الانقسامات السياسيّة والاجتماعيّة والإثنية في البلد الذي كانوا يحكمونه (مثلاً الانقسام بين العرب والبربر في المغرب، والفسيفساء الدينيّ ـ الإثني في سوريا). وكان سيصار إلى اختيار العناصر الحضرية والقبليّة التقليديّة لأداء تلك الوظيفة، مقابل مكافآت، لغرض استخدامها ضدّ الزعماء والمجموعات المعادية. وكان الجيش الاستعماري لا يُستخدم بمثابة قوة قسرية إلا حينما تكون وسائل الإقناع الأخرى قد أخفقتْ.

أمّا في سوريا، فإن الفرنسيين لم يقتطعوا لبنان من سوريا الكبرى فقط، بل فرضوا على سوريا الأصلية كذلك عدة تغييرات قانونيّة وإقليمية في مسعى للحيلولة دون توحيد البلاد سياسيّاً: فاخترعوا ولايتَين منفصلتَين في دمشق وحلب، وقسّموا الأقاليم والمقاطعات الأخرى (مثلاً ولاية العلويين، جبل الدروز). وكانت الاستراتيجية الرئيسيّة الثانية تتمثل في عزل الحركة القومية من خلال وضع المناطق الريفيّة في خندق معاد للمراكز الحضرية الوطنيّة الأشدّ عداءً والأكثر وعياً من الناحية السياسيّة من خلال تغيير أحكام ملكية الأرض التي كانت تشكل الأساس لثروة الزعامة السياسيّة الحضرية وقوتها (المصدر نفسه، ص 58 ـ 60). كما لعب الفرنسيون على وتر الانقسامات الدينيّة والطائفية المختلفة في سوريا، بما في ذلك استخدام القوات العسكرية القائمة على أساس أثني. وتمثل سياسة «فصل» العلويّين مثالاً جيداً في هذا الشأن. فقد استثمر الفرنسيون حقيقة «أن العلويين، رغم انقسامهم الداخلي، كانوا ـ حينما كان يتهددهم خطر السيطرة عليهم من الطبقة السنية المالكة للأرض غيابياً، الحضرية، الأشد قوة، والتي كانت تدعم فكرة الاتحاد مع دمشق ـ يردون على ذلك بصفتهم (طبقة ـ طائفة)». وهكذا قام الفرنسيون بشكل رسميّ بضم اللاذقية وطرطوس في إقليم واحد كان يُدار بصورة منفصلة عن بقية سوريا، كما أنهم أضعفوا القاعدة الاقتصاديّة لنظام المزارع الكبرى السنّي، ورفعوا من شأن زعماء قبليين علويين معيّنين. وكان من شأن العدد الكبير للتقسيمات وإعادة التقسيمات التي أجراها الفرنسيون في سوريا على امتداد ربع قرن أن أعاقت نشوء نخبة إدارية موحّدة في البلاد. وإزاء الحرمان من فرصة اكتساب الخبرة في إدارة الحكم وهضمها، اشتدت النزعة الفئوية وانعدام الكفاءة، فكان أن حمل الزعماء القوميون معهم درجة معيّنة من اللاكفاءة الإدارية إلى مرحلة الاستقلال (المصدر نفسه، ص 520 ـ 521، 622).

نمط إنتاج استعماري؟

ما إن احتلت القوتان الاستعماريتان، البريطانية والفرنسية، موقع السلطة الرسمية حتى اندفعتا قدماً وبوتيرة أسرع لتطبيق جميع سياسات «اللبرلة الاقتصاديّة» التي كانتا سابقاً قد أقنعتا و/ أو أجبرتا البلدان العربية على تبنّيها: وبالإضافة إلى حقيقة أنهما استفادتا اقتصاديّاً من هذه السياسات، فإن توجهاً كهذا شجّع على نشوء نوع من «الأوليغارشية المحلّية» كان باستطاعتهما الاعتماد عليها في «إشاعة النظام» في هذه المجتمعات. وهكذا، فمع أنّ البريطانيين كانوا في وقت من الأوقات يشجّعون صغار الفلاحين المصريين، كانت النتيجة النهائية لمجمل سياساتهم اقتصاداً كان القطن يمثل فيه 92٪ من إجمالي قيمة الصادرات، وحيث كان 13,000 مالك أرض كبير يمتلكون ما يقارب نصف الأرض المزروعة (أوين، 1969: 307، فاتيكيوتيس (Vatikiotis)، 1968: 241). وفي الأردن كذلك، مع أن الموظفين البريطانيين كانوا في الأصل يتعاطفون مع صغار الفلاحين وأطلقوا برامج لإسنادهم، سرعان ما وجدوا أن من الأسهل والأنسب أن يسمحوا بتطبيق سياسة خصخصة الأراضي التي استفاد منها بصورة رئيسيّة الشيوخ القبليّون المتنفذون (روبنز (Robins)، 1988: الفصل 7).

ليس واضحاً مدى العداء المقصود والحماسي الذي كانت تحمله القوى الاستعمارية ضدّ التصنيع المحلي في البلدان التي حكمتها، ولكن ليس هناك أدنى شكّ في أن سياستها في توسيع وشرعنة حيازة المسؤولين والشيوخ للأرض حيازةً خاصةً كانت تعني في البدء في الأقل، أنّ جزءاً قليلاً من الفائض كان يعاد استثماره في الصناعة أو حتى في التنمية الزراعية. وعلى أيّ حال، فقد كانت الزيادة الكبيرة في التجارة البحرية مع أوروبا حريّةً بأن تستتبعها عملية

إعادة هيكلة أساسية للاقتصادات، وخصوصاً حينما كانت الحاجة تستدعي توسيع إنتاج المحاصيل ذات المردود المالي. وكان القطاع الذي يتمتع بأقصى وتائر النمو، ويميل إلى أن يلعب دور البؤرة أمام جهود المقاولين ومصادر رأس المال المحلي، هو قطاع التجارة مع أوروبا والنشاطات المرتبطة بها مثل أعمال البنية التحتية وإنشاء المباني في الموانئ الرئيسيّة. ونتيجة لذلك، صارت المنفعة الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة الأكبر تتجه نحو مجموعات كانت «قادرة على إقحام نفسها في سلسلة التجارة والائتمان التي ربطت الفلاح الشرق ـ أوسطي بصاحب المصنع والمستهلك الأوروبيين» (أوين، 1981: 290 ـ 292). ولقد بدأ هذا النوع من الربط في أوّل الأمر في الحقل التجاريّ، ثم اتّخذ بُعداً مالياً، وأخيراً اكتسب وجهاً سياسيّاً. إن المحاولات «الإصلاحية» على يد النخب المحلّية.

«لم تعمل إلا على الكشف عن نقاط ضعف جديدة زادت من التبعية بدلاً عن تقليصها. وفي هذه الظروف ثبت ان من الصعب مقاومة الضغوط الأجنبية الهادفة إلى الحصول على امتيازات اقتصاديّة ومالية، بل ازدادت تلك صعوبة حينما كانت هذه الامتيازات غالباً ما تقدّم في إطار المساحة العريضة التي بدت فيها مصالح أوروبا ومصالح الحكّام المحلّيين متوافقة، سواء في مجال تحسين الأمن أو زيادة الإنتاج الزراعيّ أو وضع كامل السكان تحت سلطة منظومة واحدة من القوانين التجارية والجنائية» (المصدر نفسه، ص 292 ـ 293).

ومع أن النخب المسيطرة لم تكن دائماً تعمل مباشرة بالتوافق مع المصالح الاقتصاديّة الأوروبية، ولا كانت تمتلك القوة في فرْض سياسات معيّنة في كل جزء من أجزاء أقاليمها، فإنها مرتْ عبر سيرورة تشكّل كان من المحتم أن تفرض قيودها وأن تُضْفي

خصائصها على تلك الطبقات المحلّية. ولم يكن هذا بأي شكل من الأشكال هو النموذج الأوروبي للبورجوازية الذي أنجبه نمط رأسمالي للإنتاج، بل كان نموذجاً معيّناً من الطبقات يتّسم بصفة الرأسماليّة التابعة أو الأطرافية. وقد حوفظ تحت الحكم الاستعماريّ على أنماط الإنتاج القديمة وعلى الطبقات التي كانت متوافقة معها، على الرغم من أنها كانت خاضعةً للقوانين العامة لعمليتَي التراكم وإعادة الإنتاج الرأسماليّتَين. وإلى جانب هذا، كانت القطاعات الرأسماليّة الجديدة تنتج بالتالي بورجوازيتها وبروليتاريتها الخاصتَين بها. غير أن تطوّر هذه البورجوازية كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بـ «منطق» اندماجها بنمط الإنتاج «الاستعماريّ» (أي التابع ـ الرأسماليّ) والنظام الرأسماليّ العالمي، وكان هذا التطور محصوراً بقطاعات وأدوار معيّنة فَرضَها التقسيم العالميّ الناشئ للعمل.

ويلاحظ سمير أمين أنه يجب عدم الخلط بين هذه الطبقة الجديدة والطبقة التجارية قبل ـ الإمبريالية التقليديّة، على الرغم من وجود ارتباطات معينة ما بين الاثنتين. ووجدتْ هذه الطبقة الجديدة نفسها في موقف متناقض: إذ بينما جاءت نشأتها على يد الرأسماليّة الغربية، كان تطورها اللاحق تعيقه الرأسماليّة الغربية نفسها. ولمّا كانت هذه البورجوازية محصورةً في البدء في نطاق الزراعة والتعدين، فإنها على العموم «بقيت مجرد إمكانية» (أمين، 1978: 25 ـ 26).

في مجال الزراعة، جرى تعزيز طبقة ملاّك الأرض في تلك المجتمعات التي وجدتْ فيها، مثل مصر، أمّا في البلدان التي لم تكن موجودة فيها سابقاً فقد جاء خلْقها من خلال كولونيالية «نظام المزارع الكبرى»، كما حصل في العراق. وحدثت هذه التحولات نتيجة لاندماج الإنتاج الزراعيّ بالسوق الرأسماليّة من أجل تلبية

الطلب على الصادرات و ـ في وقت لاحق عادةً ـ من أجل تلبية الاحتياجات المحلّية. صارت هذه الطبقات تفقد، على نحو تدريجيّ، خصائصها شبه الإقطاعيّة والقبليّة وأصبحت، بوتيرة متزايدة، خاضعة لقوانين الرأسماليّة الزراعية. وهكذا، كانت لهذه البورجوازية الزراعية الجديدة خصائص معقدة، «نصف رأسمالية، نصف قبل ـ رأسمالية» (المصدر نفسه، ص 28). كما قامت هذه الطبقة بإطلاق بعض الاستثمارات في الميادين غير الزراعية بحيث ما إن حلّت الحرب العالمية الثانية حتى لم يعد بالإمكان الحديث عن بورجوازية صناعية جديدة مقابل ارستقراطية قديمة مالكة للأرض: «إننا نتحدث عن اندماج لشريحتين من الطبقة نفسها». وكان هذا على أعلى درجات النمطية في مصر: حيث شرَعَت البورجوازية المحلّية بالنمو تحت الاحتلال البريطاني، زراعيةً في البدء، ثمّ أصبحت رأسمالية ـ زراعية بل حتى صناعية (المصدر نفسه، ص 29 ـ 35، والدسوقي (Al-Disuqi)، 1975). أمّا في الأجزاء الأخرى من العالم العربيّ فقد جاء نشوء الأرستقراطية المالكة للأرض على يد الحكم الاستعماري، بصورة واسعة، خلال عشرينيّات القرن العشرين، كما حصل في العراق والسودان والمغرب حيث خُصِّصت ملكية الأرض الخاصة لأفراد من طبقات الزعامات التقليدية (كما حصل مع «الزمادرة»(*) في الهند). وكانت هذه الطبقة سريعة في خضوعها لمصالح الاحتلال الأجنبي بعد تلقيها ضمانات باستمرار امتيازاتها.

اختلفت بشكل كبير ردّة فعل «الطبقة الثالثة»(**) (Third Estate)

(*) مفردها «زمندار»، إقطاعي في الهند (البريطانية) كان يدفع ضريبة محددة إلى الحكومة.

(**) تاريخياً، كانت كلمة (Estate)، تشير إلى إحدى الطبقات الثلاث التي تمتعت فيما مضى بسلطات سياسية متمايزة، وهي: النبلاء ورجال الدين والعوام.

(كما يسميها أمين) الحضرية، المتألفة من الطبقات التقليديّة للكتبة والحِرَفيّين وبقايا التجار القدامى، ونظيرتها الريفية المتألفة من الوجهاء القرويين. وبصفتهم ورثة التقليد الشعبي، كانوا على درجة أعلى من الوعي تجاه التحدّيات التي كانت تواجه الثقافة الأهلية، وبصفتهم منتجين تقليديّين كانوا على درجة أعلى من التحسس تجاه الآثار الضارة للسلع المستوردة. تمت تصفية هذه «الطبقة الثالثة» على يد الاستعماريين من الناحية السياسيّة، أولاً، ثم من الناحية الاقتصاديّة، كان جيل صغار البيروقراطيّين الذي حلّ محلها، سريعاً في قبول السيطرة الأجنبية، مع استثناءات قليلة. بل حتى «حزب الوفد» الوطنيّ في مصر كان سيدخل في لعبة التعاون مع الأجنبي(*).

أمّا في المشرق فقد كانت السيطرة العثمانية حافظت على وحدة المنطقة لكنها لم تقدّم ضماناً كافياً ضد التغلغل الإمبريالي القادم عن طريق التجارة والتمويل. وكان دمج سوريا بالنظام الرأسماليّ العالميّ أبطأ بكثير من نظيره في مصر أو في المغرب، وذلك لأن المنطقة لم تكن ملائمةً لنمط متطوّر من الزراعة التصديرية. ولم تبدأ السيرورة بدءاً حقيقياً إلا خلال مرحلة الانتداب الفرنسي، وحدثت بصورة رئيسيّة في حقل التجارة والتمويل، بالإضافة إلى قدر ما من زراعة القطن. وكما رأينا سابقاً، فمنذ أواخر القرن التاسع عشر بدأت تتشكل نخبة مالكة للأرض ـ بيروقراطيّة متجانسة إلى حدّ مناسب، وأصبحتْ قادرةً على التوسط بدرجة مناسبة من الفاعلية بين السلطة المركزية وقوى الأقاليم (الولايات). وأفلح هؤلاء «الوجهاء» (الذين كانوا من المسلمين السُنّة بالدرجة الرئيسيّة وكانوا مقترنين بأقصى

(*) الإشارة هنا، ربما، إلى ما حدث في العام 1942 حينما حاصرت دبابات بريطانية قصر عابدين الملكي وأجبر السفير البريطاني السير مايلز لامبسون، الملك فاروق على القبول بتولي مصطفى النحاس (1876- 1965) زعيم حزب الوفد رئاسة الوزارة.

درجة بفكرة القومية المتنامية) في أن يصبحوا حكّام سوريا الحديثة على امتداد مدّة قصيرة بعد انتهاء الحكم العثماني، وبذلك أضفوا درجةً لافتةً من الاستمرار على ممارسة النفوذ السياسيّ المحليّ في ذلك البلد.

ومع ذلك، كان الوجهاء مهتمّين بالأساس بنموذج «إحيائي» للقومية، كان سيفضي في النهاية إلى التخلص التدريجي من الانتداب الفرنسي وإلى تركهم ينعمون بالسلطة (خوري، 1987). وبحلول نهاية عشرينيّات القرن العشرين، كانت (الكتلة الوطنيّة) الممثلة لهذه المجموعات قد ظهرتْ وكانت قادرة على توجيه التذمّر الشعبي نحو وجود الحكم الأجنبي وبعيداً عن بنى النفوذ المحلّية. غير أن السياسة القومية بطبيعتها، تحديداً، كانت تستلزم تعبئة قوًى جديدةٍ مرتبطةٍ بمؤسسات ونشاطات حديثة، وكانت أشكال جديدة من الترابط السياسيّ تلقى تشجيعاً فعليّاً، وخصوصاً بين البلدات والريف وبين مختلف المجموعات الإثنية ـ الدينيّة. غير أن (الكتلة الوطنيّة) كانت لها حدودها الخاصة. إذ خلال فترة الانتداب، أخفق معظم الزعماء الوطنيّين التقليديّين في التحرّك إلى أبعد من «قواعدهم المدينية» الضيّقة، كما أن أغلبيتهم رفضت مفهوم الوحدة العربية على الرغم من الجاذبية الشعبية الكبيرة التي كان هذا المفهوم يتمتع بها. وقد استثيرت المشاعر العروبية في سوريا أصلاً نتيجةً لسياسات حركة (تركيا الفتاة)، بعد العام 1908، الرامية إلى فرْض المركزية وتطبيق سياسة التتريك التي كانت ستلحق الضرر بالنخب العربية. كما أُسبغ على الحركة العروبية في سوريا معنى خاصٌ وقوّةٌ (متجاوزة نظيرتها في معظم البلدان العربية الأخرى) لأن سوريا «الجغرافية» كانت قد قسِّمت تقسيماً مصطنعاً من جانب الانتدابَين البريطاني والفرنسي على النقيض من الارتباطات الفعلية في المجالات الديموغرافية والثقافيّة

والتجارية. وبحلول الاستقلال، كان الوجهاء يجدون قاعدة نفوذهم تتآكل بفعل صعود مجموعة من التجار والمتعهّدين المالكين للأرض الذين تحدّوا سياسات الزعامة الحضرية التقليديّة التي كانت مرتبطةً في السابق بالطبقات البيروقراطيّة ـ المالكة للأرض ومع (الكتلة الوطنيّة).

وكما بيّن فيليب خوري (1987)، فإن الحركات السياسيّة الجديدة ظهرت خلال ثلاثينيّات القرن العشرين ردّاً على التحولات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة والثقافيّة التدريجية التي كانت تمور تحت السطح السياسيّ. وكانت أهمّ هذه التنظيمات وأوسعها تمثيلاً هي «عصبة العمل القومي». وكانت العصبة «الأب الأيديولوجي» لـ «حزب البعث»، وهو الحركة التي أطاحت في النهاية بالنخبة التجارية والمالكة للأرض عن السلطة لكي تصبح التنظيم الأشدّ نفوذاً في التاريخ المعاصر لسوريا. ويشير تحليل خوري كذلك إلى الأثر المستديم للمحاولات الفرنسية خلال عشرينيّات وثلاثينيّات القرن العشرين لبسط الرعاية على قوى الأقلّيات والقوى الريفية بصفتها ثقلاً مقابلاً للقيادة السنيّة الحضرية التقليديّة، ويقدّم تحليله كذلك تفسيراً تفصيلياً للكيفية التي كانت تجري بها، بشكل تدريجي، زعزعة الاستمرارية الظاهرة لأساليب ممارسة النفوذ بعوامل مثل تراخي الروابط العائلية، وانتشار التعليم الحديث والأيديولوجيات الجديدة، وإقامة المؤسسات الحديثة، وإعادة توجيه مسار الاقتصاد السوري.

لم تضع البورجوازية الحضرية، حتى خمسينيّات القرن العشرين، خططاً تستهدف العناية بالزراعة وتطوير منطقة الجزيرة السورية باستعمال الوسائل الرأسماليّة الحديثة: «إن النمو الزراعيّ هو انتصار حضري» كما كتب رزق الله هيلان (Hilan) (كما ورد في: أمين، 1978: 40). وكانت هذه التنمية ستَلقى إسناداً من جانب بضع

صناعات خفيفة ذات صلة بالزراعة (المنسوجات، صناعة الأغذية)، ولكن العملية كانت قد استنفدت قوتها بحلول العام 1955، وأُجبرَت سوريا على البدء بسلوك طريق جديد، ذلك هو طريق رأسمالية الدولة. ولتحقيق هذا الهدف استخدَمت النخَبُ الجديدة بشكل خاص الجيش السوريّ الذي كان على الدوام، لعدد من الأسباب التاريخية والاجتماعيّة، يميل إلى احتوائه على تمثيل عالٍ وغير متكافئ للعلويين والدروز والسنّة الريفيين. وكان البعث، بتوجهه العلماني والمساواتي، أداةً أيديولوجية نافعةً لجماعات الأقليات والمناطق الريفية المحرومة من الامتيازات، وعن طريق استخدام الجيش أداةً سياسيّةً رئيسيّةً تَمكّن تحالف لهذه المجموعات أخيراً من «تحطيم الأسس الاقتصاديّة والاجتماعيّة لقوة نظام الحكم القديم»، واستبداله بأسلوب جديد في لعبة السياسة (خوري، 1987: 628 ـ 630).

في العراق كانت المناطق المرويّة، تاريخياً، تتذبذب في حجمها بمُعامل قدرة 1 ـ 10 تقريباً. وكان لأشغال الريّ التي أنجزت أثناء حكم الانتداب أن تلعب دوراً حاسماً في تشكيل بورجوازية زراعية جديدة من نمط المزارع الكبرى، حيث وزّع 90٪ من الأراضي على نحو ألف زعيم لقبائل شبه بدوية، بينما ساعد استغلال النفط في تعزيز قيمة الأرض (أمين، 1978: 40 ـ 41، 93). وفي السنة الأخيرة من الحكم الملكي (1958)، كان عدد العوائل التي كانت تمتلك أكثر من 30,000 دونم من الأرض، والتي في واقع الحال شكّلت النواة لفئة كبار ملاك الأرض العراقيين، 49 عائلة تملك في ما بينها حوالي 16,8٪ من إجمالي الأراضي الزراعية المملوكة ملكيةً خاصةً، وكانت هذه عادةً على أقصى درجات الخصوبة. وكانت اثنتان وعشرون من هذه العوائل تنتمي إلى شريحة الشيوخ القبليّين واثنتا عشرة إلى شريحة «السادة» أو المدّعين تحدرهم

من سلالة النبيّ (ص)، وإحدى عشرة إلى الطبقة التجارية. وكانوا يمتلكون، على التوالي، 51٪، 31٪ و12,3٪ من مساحة الأرض المذكورة، وهكذا يتضح أن شيوخ القبائل، خلال العهد الملكي وحتى العام 1958، كانوا يشكّلون الفئة الأهم من الطبقة الصغيرة لملاك الأراضي التي كانت تسيطر على العدد الأكبر من صغار الفلاحين في العراق (بطاطو (Batatu)، 1978: 57 ـ 152). ويلاحظ بطاطو علاوةً على ذلك:

«ارتباطاً مباشراً جليّاً ما بين الهدوء السياسيّ والمشايخ الكبيرة. إذ مع استثناءات قليلة، كان الشيوخ ذوو أملاك الأراضي الكبيرة و«البكوات» (أو إذا أردنا أن نكون أدق تاريخياً، كان الشيوخ و«البكوات» الذين أصبحوا ملاّك أراض كباراً أثناء الحكم الملكي) قد وفروا مرتكزاً شيخياً للسياسة البريطانية خلال سنوات الاحتلال البريطاني وما بعدها، دون أن يساهموا في انتفاضة العام 1920 العراقية أو في الحركة اللاحقة ضدّ «الانتداب» كما أنهم لم يساهموا قط في حركات التمرد القبليّة خلال الأعوام 1935 ـ 1937» (المصدر نفسه، ص 82).

وبالإضافة إلى «أرستقراطية» الموظفين القديمة والضباط الشريفيين السابقين والتجار المسلمين تقدّمتْ طبقة ملاّك الأراضي الجديدة هذه لتشكل العمود الفقريّ الاجتماعيّ ـ السياسيّ للعراق الملكيّ. وكما هي الحال في مصر، كانت البورجوازية الجديدة متعاونة تعاوناً صريحاً مع القوة الاستعمارية، تاركةً مهمّة النضال الوطنيّ ـ الذي استهلته بصورة رئيسيّة (جماعة الأهالي) ـ للإنتلجنسيا والجماهير الحضرية، وفي نهاية المطاف لضباط الجيش.

من العام 1920 إلى العام 1948، بقي الاستعمار الأوروبي هو الحاكم في المنطقة العربية برمتها. وفي مصر وسوريا والعراق كانت

الشرائح الزراعية وملّاك المزارع الكبرى من البورجوازية آمنةً في موقعها، بعد أن تعززتْ وغدتْ ثريةً غداة الحكم الاستعماريّ. أمّا المعارضة، بالقدر الذي وجدت فيه، فقد بقيت معارضة «إنتلجنسيا» ضعيفة بلا قاعدة طبقية حقيقية خاصة بها، ممزّقةً بين عدم رضاها بالظروف القائمة في بلدها وانجذابها إلى البورجوازية الوطنيّة الموالية للاستعمار (أمين، 1978: 47). وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار النقص الذي تعاني منه الإنتلجنسيا في الوسائل «الاقتصاديّة» التي تستطيع بها أن تنفّذ تحوّلاً في مسار الحياة السياسيّة والاجتماعيّة، قد يصبح أمراً مفهوماً أن يكون ضباط الجيش الذين من خلال امتلاكهم الوسائل «المادية» القادرة على كسر حالة الاستعصاء، هم الذين تدخّلوا في نهاية المطاف في السياسة معلنين نيّتهم في إيجاد حلّ للمشاكل المتصاعدة في ميدان الإعمار المُعوّق والتذمّر الاجتماعيّ المتفاقم، والمعضلات التي كانت قد أثّرت في عدة فئات من البورجوازية الصغيرة.

لا يتوفر حتّى الآن أي تاريخ للحقبة الإمبريالية في العالم العربي، بالرغم من وجود حاجة مريرة إليه. كما ليس بإمكاننا أن نشرع في كتابة تاريخ كهذا في السياق الحاضر. ولكن الضرورة تقتضي هنا أن نقدّم بضعة تعميمات حول طبيعة نمط الإنتاج وتشكيل الدولة تحت الحكم الاستعماريّ، مهما كان القيام بمثل هذا التعميم منفّراً.

أولاً: وبخلاف ما ذهب إليه راي وعلوي (بروير، 1980: 270 ـ 272). إنّني لا أفضّل تعريف نمط الإنتاج الذي يظهر تحت الحكم الأجنبي على أنه «نمط استعماري للإنتاج»، على الرغم من أن هذا التعريف قد تبنّاه كتّاب عرب بين الفينة والفينة، لعل أبرزهم مهدي عامل (Mahdi ’Amil) (1987: 55 وما يليها) الذي يتحدث عن

تمفصل لأنماط إنتاج تسود في داخلها العلاقات الاستعمارية للإنتاج. وقد اتّخذ النشاط الاقتصاديّ للقوى الاستعمارية أشكالاً شتى اعتماداً على طبيعة المستعمرة وعلى مرحلة تطوّر الرأسماليّة على الصعيد الدولي وصعيد الدولة المتروبولية معاً عند احتلال المستعمرة: مثلاً المستوطنات الزراعية في شمال أفريقيا، والرأسماليّة الزراعية في مصر، ونظام المزارع الكبرى في العراق، والتجارة في سوريا ولبنان، والتعدين في الخليج. إن الأساليب الاقتصاديّة التي يمكن أن يكون المستعمرون قد لجأوا إليها (مثل أعمال السخرة في مصر لحفر قناة السويس وبعض الأشغال العامة الأخرى) ليست مقتصرةً مطلقاً على النظام الاستعماري، بل إنها تنطبق على جميع الحالات التي تكون فيها «المرحلة السياسيّة» ذات أهمية قصوى.

وفي ظلّ الاستعمار، كانت عملية ضمّ العالم العربيّ إلى النظام الرأسماليّ العالميّ في طور الاكتمال (أمين، 1982a). غير أن هذه كانت بحكم الضرورة نمطاً من الرأسماليّة سطحياً وتابعاً من حيث إن منطقه، بالأساس، لم يكن نابعاً من القوى والطبقات المحلّية، بل من قوى وطبقات المتروبول. وعلى العموم فإن الأنماط قبل ـ الرأسماليّة للإنتاج لم تدمرها القوى الاستعمارية، بل كانت مخصصة لمستلزمات التراكم الرأسماليّ. وكما يعلق بي. بي. راي، باسطاً ملاحظته لتشمل المرحلة بعد ـ الاستعمارية أيضاً:

«يعتقد الكثير من المراقبين الأوروبيين من ذوي النوايا الحسنة أنّه كان بإمكان الدول الرأسماليّة الغربية من وجهة نظر فنية، أن تكون مُهتمة بدعم تطوير بيرواقراطية حديثة ذات كفاءة بصفتها في موقع معارض للبيروقراطيّة ذات السمة القبليّة. إنّهم ينسون شيئاً واحداً، هو أن الرأسماليّة لا تهتم بالجانب الفني للتنمية (إنتاج قيم الاستعمال) بل بالجانب الاجتماعيّ (تنمية العلاقات الرأسماليّة للإنتاج

وفوق هذا كلّه الاستيلاء على فائض القيمة» (كما ورد في بروير، 1980: 197).

لم تكن الأنماط قبل ـ الرأسماليّة تواجه أيَّ تحدٍّ إلاّ حينما كانت تقف بوضوح في طريق الخطط الاستعمارية، مثلاً في مناطق المستوطنات الزراعية الكبرى. بل كانت هذه الأنماط يُحافَظ عليها بقدر الإمكان، خصوصاً في مجال الزراعة بصفتها ضماناً زهيد الثمن لإعادة إنتاج القوة العاملة نفسها. ومع ذلك، لم تحدث صدامات إذا بادرت «جيوب» التشكيلات الاجتماعيّة قبل ـ الرأسماليّة هذه بإبداء مقاومة مباشرة للوجود الاستعماري، كما حدث للتشكيلات القبليّة في جميع بلدان شمال أفريقيا تقريباً.

على الرغم من أنه كان هناك عدد من الضبّاط الاستعماريين الذين ظلوا على الدوام معارضين من حيث المبدأ للتطور الرأسماليّ للمستعمرات، خصوصاً التصنيع، وآخرون كانوا يعتقدون أنّ المجتمعات غير الأوروبية ما كانت لتصبح قادرةً أبداً على تجاوز مرحلة الزراعة، ومع أن التشكيلات قبل ـ الرأسماليّة كانت في الغالب معاديةً، بل مقاومةً، للتحول الرأسماليّ (وفي بعض الأحيان لمجرد أن هذا التحول كان استعمارياً و«أجنبياً»)، فإننا لا نزال نعتقد أنّ العامل الحاسم الرئيسيّ كان منطق التطور الرأسماليّ في المتروبول نفسه. وبالتالي فإن موقف البلدان «المركزية» تجاه التطور الرأسماليّ في الأطراف كان يميل إلى المرور عبر مراحل متعددة.

في المرحلة الأولى كان المتروبول يدعم نمط إنتاج زراعيّ محدَّث (مستوطنات زراعية كبرى أو رأسمالية زراعية) إذا كانت هناك إمكانية جيدة للتصدير. وكانت التنمية الصناعية تُحجَب حتّى إذا طالبت القوى المحلّية بها وكانت مستعدة لها (على سبيل المثال مصر تحت حكم كرومر (Cromer). وفي مرحلة لاحقة، أيْ منذ أواخر

الثلاثينيات والأربعينيات)، سمحتْ أقطار المتروبول بقيام صناعات خفيفة، خصوصاً تلك التي كانت قائمة على الزراعة مثل المنسوجات وصناعة الأطعمة. بَيد أنّ أقطار المتروبول ما كانت، حتّى الخمسينيات، لتدعم قيام صناعة ثقيلة حتّى في المستعمرات السابقة التي أصبحت مستقلة من الناحية الرسمية ـ فهذه كانت لاتزال أرضاً محجوزة للبلدان «المركزية». وكان يتوجب على أقطار مثل مصر والهند أن تقوم بتجميع مجمّعات الحديد والصُلب الخاصة بها نتفاً نتفاً من مجهّزين ألمان وروس وآخرين. وقد يعلّق المرء بهذه المناسبة بقوله إنّ بإمكان بلد من بلدان العالم الثالث، في مرحلة التطور الرأسماليّ بعد ـ الصناعيّ الحاليّ، أن يبتاع مصانع صُلب في أيّ وقت، ذلك لأن اسم اللعبة الآن هو «تكنولوجيا المعلومات». وعليه، فإن الرأسماليّة تميل الآن إلى التوسع في كل مكان. وفي الواقع، هي من الناحية التاريخية أول نمط للإنتاج ذي صفة عالمية في الأساس. ويتجلى هذا التوسع بأقصى درجات الجلاء في كل مكان في حقل علاقات التبادل الرأسماليّة. وحينما نأتي إلى النمط الرأسماليّ للإنتاج تكون الصورة أشدّ تعقيداً لأنها تعتمد على الظروف التاريخية والاجتماعيّة في البلدان «المركزية» والبلدان الأطرافية معاً (كما سنرى لاحقاً)[2].

ومع ذلك، فتظل صحيحةً حقيقةُ أنّ جميع القوى الاستعمارية تقريباً اضطرت إلى اللجوء بشكل واسع إلى استخدام وسائل

(2) لابد أن يكون واضحاً من هذا أنّ اقتصادات الأطراف قد أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً جداً بالنظام الرأسمالي العالمي الذي قامت البلدان الرأسمالية المركزية بصياغة سماته وترتيباته بشكل رئيسيّ. وعليه، فليس بالإمكان استقراء علاقات المجتمع/ الدولة في بلاد أطرافية من فحص بسيط لعلاقة الحكومة الأهلية باقتصادها وطبقاتها الاجتماعية ـ فالنظام الرأسمالي العالمي يشكل عنصراً هاماً في تحديد هوية أيّ دولة من دول العالم الثالث.

لا ـ اقتصاديّة (مثل القسر العسكريّ والسياسيّ) لغرض تمهيد الطريق لتغلغل العلاقات التجارية ومن ثمّ الرأسماليّة. كما أنها احتاجت إلى ماكنة عسكرية وأمنية قوية لمجابهة أيّ مقاومة محتملَة، وهنا فإن أطروحة حمزة علوي حول الدولة مفرطة النمو أطروحة نافعة حقاً (علوي، 1979). إن الدولة مفرطة النمو هي في الأساس «دولة بيروقراطيّة» (ذات جناح عسكري قويّ في العادة) تتعدّى على المجتمع المدني تعدّياً قويّاً إلى حدّ ما. ومما هو مثير للاهتمام أن يلاحظ المرء أنّ المرحلة التنظيمية للرأسمالية والمرحلة السياسيّة المقابلة للدولة البيروقراطيّة اللتين كانتا تميلان إلى الظهور في البلدان المركزية في المراحل المتأخرة من التطور الرأسماليّ، تظهران في الأطراف في بواكير المراحل الأولى من التحول الرأسماليّ. وحتى إذا عددنا هذا ممكناً، فثمة بأيّ حال الكثير ممّا يوحي بأن تقليد «الدولة البيروقراطيّة»، مع «استقلالها الذاتيّ النسبيّ» عن المجموعات الاجتماعيّة وادّعائها بأنها قوى موازنة، كان ربما يمثل واحدة من صوَر الإرث السياسيّ الأهم من عهد الاستعمار (قارن تلمساني (Tlemcani)، 1986).

ومن الجانب الآخر، عند دراسة الدولة بعد ـ الاستعمارية دراسةً دقيقةً، يكون من المهم جداً ألاّ يقيّد المرء نفسه ببساطة بمحاولات تحليل نصوص المعاهدات الاقتصاديّة المعقودة بين الدولة الجديدة والمتروبول السابق، أو بدراسة القوانين وإحصاء عدد أفراد الأجهزة الإدارية الموروثة من العهد الاستعماري. وإن الظاهرة أكثر تعقيداً بكثير من هذه، وكما يشرح فوكو (Foucault) وتابعوه، فإنّ على المرء ألاّ يقتصر على دراسة مزايا السلطة ذات السيادة وحقها في تقرير سلوك الحياة أو الموت، وألاّ ينظر إلى التجليات القانونيّة والمؤسساتية للسلطة فقط: إن تعددية علاقاتها هي التي يجب أن

تُدْرَس. إنّ سيادة الدولة، أو شكل القانون، أو وحدات السيطرة ما هي إلا «الأشكال النهائية» التي تتبناها السلطة. إنّ ما هو أهم هو علاقات القوة الخفية بين عدد لا يُحصى من الصراعات والمجابهات أو التحولات والانكفاءات، وكذلك علاقات التعزيز أو التفكيك المتبادَل بين العلاقات. إنّ الهيمنات الاجتماعيّة المختلفة، وصياغات القانون، وجهاز الدولة، تأتي في المرحلة النهائية لتمثل التبلور المؤسسي لهذه العلاقات الأكثر تعقيداً (فوكو، 1984). وفي الحالة الاستعمارية، ليس الاقتصاد وحده بل كذلك كامل المجتمع و«العقل» هو الذي يقوم بعملية «التأطير» في البوتقة الاستعمارية، وبهذا تتغلغل السلطة، غير أنها تصبح في الوقت نفسه مخفيةً عن الأنظار بوتيرة متصاعدة. بل إن العرب، في نهاية المطاف، شرعوا يفكرون بأنفسهم في إطار المفاهيم «الاستشراقية» حول الشخصية الوطنيّة (المشرقية)، أو موقع النساء في الإسلام، أو قوة الأعراف والخرافات في الشرق، وصارت الأطاريح الاستشراقية تتغلغل باطراد في كتابات العرب عن أنفسهم (ميتشل، 1988: 168 وما يليها).

هناك شيء آخر له علاقة باهتماماتنا في هذا الكتاب هو الازدواجية الثقافيّة التي شرعتْ تَسِم العالم العربيّ بعد مجابهته الإمبريالية مع الغرب. فبينما بدأ البيروقراطيّون باستعمال لغة القانون والعقلانية، وشرعت الإنتلجنسيا (التي تعلّمت وفق الأسلوب الأوروبي) باستعمال لغة الحداثة والعلمانية، فإن «الطبقات الثلاث» لصغار التجّار والحِرَفيّين التقليديّين وصغار الموظّفين علاوةً على رجال الدين والمتعلمين وفق المناهج التقليديّة، استمرتْ تتحدث بلغة مختلفة ذات مسحة إسلامية. أمّا بالنسبة إلى مواقفها القومية والمعادية للاستعمار فإن من الصعب التمييز بوضوح بين الجماعتَين الاجتماعيّتَين الثقافيّتَين: فإن عدداً من العناصر من أوساط المجموعة

الأولى رفض التعاون مع المستعمرين بينما تعاون قسم من «علماء الدين» و«الصوفيين» مع المصالح الاستعمارية أو أذعنوا لها. غير أن المجموعة الأولى كانت أكثر انشداداً عضوياً إلى التراث الاستعماري بشكل قاطع، وبقيت تميل إلى التصرف بموجب ذلك في الميادين السياسيّة والاقتصاديّة، علاوةً على الثقافيّة.

كان هذا يمثّل سبباً جزئياً وراء حقيقة أنّ الضباط العسكريين في عدد من البلدان العربية كانوا، بعد الاستقلال بوقت قصير، سيستولون على السلطة تحدوهم نيّة قطع معظم الارتباطات السياسيّة والاقتصاديّة الذليلة مع القوى الاستعمارية السابقة. ومع ذلك، مع أن العسكر كانوا يرفضون عملية الغربنَة(*) على ما يبدو فإنهم كانوا في الحقيقة يتقبّلون معتقدات الغرب الضمنية الرئيسيّة تحت شعار التحديث. ومع أنهم لم يكونوا حريصين على الجانب القانونيّ للدولة الحديثة فإنهم كانوا مفرطين في الحماسة لجانبها البيروقراطيّ. وكانوا، بعد هذا وذاك، قد تدرّبوا في الأكاديميات العسكرية العاملة وفق النهج الغربي وكانوا يعملون في واحدة من التنظيمات هي، نمطياً، الأكثر بيروقراطيّةً (تراتبيةً تخصصيةً، وقائمةً على الضبط)، وحتى حينما تبنّى هؤلاء الضباط مصطلحات «اشتراكية» واختاروا التعاون مع البلدان الشيوعية، فإنهم ظلّوا من الناحية الثقافيّة، ضمن المعسكر نفسه، يسعون أساساً إلى الأهداف نفسها: «التقدّم»، المبنيّ على أساس أن بإمكان الإنسان أن يسيطر على مصيره.

تَشكُّل الدولة في مصر

تُطرح أحياناً فكرة أن مصر هي الدولة «الحقيقية» الوحيدة في العالم العربي. وفي المعنى الجيوسياسيّ العام للكلمة، إن مصر هي

(*) الغَربَنة: التحديث على النمط الغربي.

واحدة من أقدم «الدول» على وجه البسيطة، إذ تعود إلى حوالي خمسة آلاف سنة من الوقت الذي وحّد فيه «مينا» منطقة الدلتا العليا تحت سلطة مركزية واحدة كانت، في نهاية الأمر، ستستغلّ بأقصى درجة ممكنة الإمكانيات «الإروائية» والزراعية للبلاد. وفيما كانت قوة الفراعنة تندثر، أصبح حكم البلاد بطبيعته أكثر سلالياً منه «بيروقراطيّاً»، وكان هذا على نحو مؤكّد هو الحال خلال زمن مفرط في الطول تحت الحكّام السلاليّين ذوي الأصول الأجنبية المختلفة.

من زاوية المعنى القانونيّ الأوروبي الحديث، أساساً، لـ «الدولة» ـ بصفتها كياناً إقليمياً قائماً على السيادة، خارجياً، وعلى المؤسسات القانونيّة والسوق الموحّدة، داخلياً ـ فإن تاريخ «الدولة الحديثة» لمصر يُقرَن عادة بحكم محمّد علي الذي جاء إلى السلطة في العام 1805، ولم يقتصر عمله على بناء جيش وطني بل أنشأ كذلك شبكة صناعية واسعة ونظاماً تعليمياً لافتاً للنظر. وفي ظلّ محمّد علي أُطلقتْ محاولة جريئة لإقامة رأسمالية (دولة)، وكانت الملامح المبكرة لمفهوم المواطنة (أو في الأقل لمفهوم الجنسية) ستشرع في الظهور. غير أن تلك التجربة انطوتْ على تناقضاتها الداخلية وجابهت تهديدات خارجية عدة. وكان أن بدأت تتداعى في النهاية خلال أواسط القرن التاسع عشر ما أدّى إلى تمهيد الطريق أمام الاحتلال البريطاني لمصر في العام 1882 في آخر المطاف.

لقد سبق لنا أن بَحثْنا (في الفصل الثاني) مفهوم النمط الآسيويّ للإنتاج وصلته المحتَمَلَة بدراسة حالة مصر. واكتسب المفهوم (وأفكار شبيهة به) تعاطفاً في صفوف مختلف الكتّاب المصريين، وصارت السياسة المصرية وتَشكُّل الدولة يُربطان بالخلفية «الإروائية» للبلاد، على يد المربّي الشهير رفاعة رافع الطهطاوي في أواسط القرن التاسع عشر، وعلى أيدي أناس من شاكلة المختص بالجغرافيا التاريخية

جمال حمدان وعالم الاجتماع السياسيّ أنور عبد الملك في أواسط القرن العشرين. وعلى الرغم من شتى الانتقادات التي وُجِّهت إلى النظرية، فإنها كسبتْ عدداً من الباحثين المعاصرين إلى صفها، بمن فيهم كمال المنوفي، إكرام بدر الدين، عادل حسين، وبشكل أخصّ أحمد صادق سعد (انظر على وجه الخصوص سعد، 1981). بل إن ماركسياً قويماً ومتفانياً مثل فؤاد مرسي أغرته الفكرة فاقترح ما يلي: بينما تكون الملكية والثروة عادةً هما السبيل المؤدّي إلى السلطة والدولة في المجتمعات الأخرى، فإن الحركة في مصر مقلوبة عادةً، وذلك بوجه خاص بسبب «السمة البيروقراطيّة للدولة المصرية على مرّ العصور» (الأيوبي، 1989b: 25 ـ 39 والمراجع المذكورة).

يُرجع المؤرخون عادة تاريخ ظهور «الدولة العصرية» لمصر إلى تسلم محمّد علي زمام السلطة في العام 1805. ومن وجهة نظر أوسع، فإن قصة الدولة الحديثة يمكن النظر إليها من بعض الزوايا بصفتها التعبير السياسيّ والمؤسساتيّ لعملية تمفصل ما بين النمط الآسيويّ للإنتاج والنمط الرأسماليّ للإنتاج، تتسم بحركة سريعة باتجاه غلبة النمط الأخير.

يتميز النمط الآسيويّ «الخالص» للإنتاج بالعمليات شبه المشاعية للإنتاج والتنظيم في القرية من جهة، وتعاونية جماعية عليا يمثلها جهاز الدولة (الذي يضمّ المالكين) من الجهة الأخرى. وتقوم الدولة باستحصال الفائض الاقتصاديّ على هيئة إتاوة، وتستخدم جزءاً منها في إدامة القاعدة الزراعية والبنية التحتية للاقتصاد. أمّا النظام العثماني في مصر (في أعقاب احتلالها في العام 1517) فقد كان نظاماً «هجيناً» يمتلك، بالإضافة إلى سماته «الآسيويّة»، قطاعاً تجارياً هامّاً ومكوِّناً شبه إقطاعيّ.

مع وصول محمّد علي، بدأ التحرّك باتجاه نمط رأسماليّ

للإنتاج، وإن كان بطريقة تكتنفها المشاكل. فقد فُرضت مركزية الدولة، وهي سمة نموذجية للأمثلة الأصدق للنمط الآسيويّ للإنتاج، بينما حُلّتْ تنظيمات الريف شبه المشاعية، وكذلك روابط الأصناف الحِرَفية والتجارية والطرق الصوفية والعصبيات البدويّة، والتنظيمات الاجتماعيّة لـ «الملل» الدينيّة من الأقليات (سعد، 1981: 231 ـ 347). وعليه، فإن السبيل المصري إلى الرأسماليّة، كما مثّلته تجربة محمّد علي، كان «دولتياً» واتخذ شكل رأسمالية الدولة، بَيد أنّ الكثير من الأساليب التي استُعمِلتْ لتطوير الاقتصاد بقيتْ «شرقية» بصورة جلية.

غير أن مثل هذا التوصيف لطبيعة التشكل المصري والدولة المصرية خلال عهد محمّد علي وما بعده يبقى توصيفاً مثيراً للجدل: هل كانت تجربة محمّد علي في صميمها محاولة لإعادة تثبيت النمط الاتاوي (الشرقي) للإنتاج، أم أنها كانت في الواقع محاولة لبناء رأسمالية صناعية، وإن كانت من خلال الدولة؟ وعلى ضوء نتيجتها: هل كان الناتج الرئيسيّ لتجربة محمّد علي هو ظهور لون معين من ألوان الإقطاع الزراعيّ (أم كان «رأسمالية زراعية») في مصر، أم كان الناتج الرئيسيّ في الواقع هو استهلال رأسمالية تجارية و«كومبرادورية»؟ (حول هذه النقاشات: انظر الأيوبي، 1989b).

يتفق معظم المحلّلين على أنّ نمط الإنتاج حتى بداية القرن التاسع عشر كان قائماً على وحدات شبه مشاعية مرتبطة بملكية الدولة للأرض (مع أن المعلومات التاريخية حول الجانب الثاني أوسع بكثير من تلك المتعلّقة بالجانب الأول). وخلال الحِقَب «الأكثر جلاءً»، كانت الدولة المركزية هي التي تستولي على فائض الإنتاج بصورة «إتاوة» (تحت شتى المسميات الفنية والقانونيّة)، وكان فائض العمل يجري امتصاصه من خلال أعمال السخرة. إنّ نظاماً كهذا، وبسبب

من طبيعته تحديداً، لا يسمح بتبلور ونموّ التناقضات الطبقيّة، وكان في ضوء المستجدات التاريخية مفتوحاً أمام ضروب شتى من التشكيلات الطبقيّة.

حينما تسنّم محمّد علي السلطة، فإن الشكل الإتاويّ لم يكن خالصاً أو مكتملاً لأن نظام «الالتزام» (الزراعة الضريبية) وكذلك شبكات «الوقف» (الدينيّة) قد سمحا لجزء معيّن من الفائض الزراعيّ أن يتسرب من الدولة إلى الوسطاء شبه الإقطاعيّين. وكان من الممكن لهذه الأوضاع أن تُفضي، في الوقت المناسب، إلى ظهور طبقة اجتماعيّة جديدة كان من المحتمل أن تتصادم امتيازاتها مع الحكومة المركزية. هل كانت سياسة محمّد علي الاقتصاديّة، إذاً، تستهدف استعادة النمط الآسيويّ أو الإتاويّ في شكله الخالص عن طريق إعادة إحكام قبضة الدولة على الموارد الاقتصاديّة للمجتمع؟ ولقد مضى وقت طويل بعد تسنم محمّد علي للسلطة قبل أن يقوم بإلغاء نظام «الالتزام» بشكل تام وفرض ضرائب مباشرة ومتصاعدة على صغار الفلاحين يدفعونها للدولة. وفي غضون ذلك استمر في مصادرة جميع الأراضي بما فيها أراضي «الرزق» و«الوصية» و«الأوقاف».

ويجد محمود عودة في هذا إحياءً للنمط الآسيويّ، الإتاويّ في شكله الخالص، إذ إن جميع الأراضي المصادرَة سُجّلت في ما بعد على أساس كونها في نطاق استعمال القرية (الحيازة)، وأصبح المجتمع الريفي مسؤولاً بطريقة مباشرة عن دفع الضرائب للدولة دون وسطاء، ولكن دون أن يسمح له بامتلاك الأرض سواءً بصورة انفرادية أو جمعية (عودة (Awda)، 1979). ويمكن القول بأن حالة مشابهة قد حدثت في مجال الصناعة. وبينما شرع محمّد علي في إطلاق عدد كبير من الصناعات الجديدة المصمّمة على الطراز الأوروبي، كان يبذل في الوقت نفسه كل جهد ممكن لتحطيم

الصناعات أو الحرف الباقية من العهد المملوكي، فمنع استعمال الأنوال المحلّية، وألغى أصناف الغزول والمنسوجات، وأجبر أفرادها بالقوة على العمل في المصانع، وأسس «ديواناً» خاصاً لفرض المركزية على صناعة الأنسجة تحت إدارة الدولة، وبذلك كان يستعيد النظام «الشرقي» بشكله الخالص الذي يعدّ الحرف والحِرَفيّين مجرّد ملاحق تابعة للحاكم (باير (Baer)، 1964: 11 وما يليها).

أمّا سمير أمين من الجانب الآخر، فإنه لا يميل إلى إيلاء اهتمام كبير للسمات «الشرقية» لتجربة محمّد علي. فبالنسبة إليه، كانت هذه التجربة محاولةً لبناء الرأسماليّة ضمن الظروف والإمكانات المتوفرة في ذلك الوقت، وهي محاولة كانت تمثّل من الناحية التاريخية تكراراً على نطاق أوسع لمحاولة علي بيك الكبير لبناء رأسمالية تجارية في القرن الثامن عشر. وإذا كان محمّد علي قد أخفق، فإن ذلك في نظر أمين لم يكن ناجماً عن كونه شرقياً أكثر ممّا ينبغي بل لأنه لم يكن، في معنى معيّن، شرقياً بما فيه الكفاية في اختياراته السياسيّة. وبدلاً من التعاون مع العناصر التجارية المحلّية من الحِرَفيّين والتجار المصريين اختار أن يتحالف مع بورجوازية تجارية أجنبية تألفت من الأوروبيين واليهود والمشرقيين المسيحيين. وقد شكّلتْ هذه مأزقاً ظل يجابه دولاً أخرى في محاولتها التحول إلى الرأسماليّة (على سبيل المثال: إيطاليا وروسيا وبلاد البلقان)، وقد تحقق النجاح دائماً، حسب رأي أمين، في الحالات التي تمّ فيها اختيار «خطّ وطني» (أمين، 1985: 125 ـ 131). أما السبب الكامن وراء هذا الاختيار في حالة محمّد علي فقد كان، في نظر أمين، سبباً سياسياً، ذلك لأن محمّد علي حسِب أن البورجوازية الأجنبية ما كانت لتتحدى سلطته المطلقة بينما كان الاعتماد على البورجوازية الناشئة (التي كان قد استخدمها لتخليص البلاد من العثمانيين والمماليك ولمقاومة البريطانيين حينما حاولوا النزول إلى

شواطئ الإسكندرية في العام 1807) من شأنه أن يجبره على التنازل عن قدر معين من السلطة لصالحها. وفي الواقع، فإنه اتبع مقاربة مشابهة بالنسبة إلى تحديث الدولة والجيش، وذلك من خلال الاعتماد على الخبراء الأجانب وتجنب البورجوازية المصرية الوليدة. ولم يقتصر الأمر على هذا، بل إن محمّد علي قام بوسائل معينة بالارتداد على حركة النهضة الفكرية التي كانت قد بدأت في القرن الثامن عشر تحت لواء مدرسة «الحديث» للشيخ حسن العطار، وذلك بإقصاء تابعيه لصالح مدرسة «الكلام» التي كانت متصلّبة ومتعصبة في نظرتها (غران، 1979).

وهكذا ما إن شرعت الصعوبات تواجه محمّد علي حتّى أمسى غير قادر على الاعتماد على مساعدة البورجوازية الأهلية بل صار، بدلاً عن ذلك، مضطراً إلى الاعتماد بشكل متزايد على «أرستقراطية بيروقراطيّة» كانت الحاجة تدعو بصورة متكررة إلى رشوتها بقطع من الأرض لتصبح ملكاً خاصاً لها، وهي سياسة حَرفتْه عن مشروعه الأصليّ في إقامة رأسمالية دولة.

وفي أعقاب هزيمة محمّد علي في العام 1840، ومع الضغوط الاستعمارية المتواصلة والمتنامية، استمرت حال الأوضاع هذه حتى بلغت ذورتها في عهد إسماعيل حينما قامت طبقة من الارستقراطيين الريفيين تتكون من كبار ملاك الأرض بتحويل كامل الريف من الناحية الفعلية إلى حقل قطن واسع لتلبية احتياجات صناعة النسيج البريطانية. وصارت التشكيلة الرأسماليّة المصرية تغدو بصورة متزايدة ذات صفة «أطرافية» وتابعة (عبد الحكيم، 1986: الجزء الثاني).

ومع أن إطلاق صفة الإقطاعيّة على التشكيلة المصرية منذ زمن إسماعيل فما بعده كان نمطاً مألوفاً، وبصورة خاصة في الأدبيات السياسيّة لثورة 1952، فإن هناك ميلاً متنامياً في أوساط علماء

الاجتماع نحو تفضيل اسم فئة «الرأسماليّة الزراعية». ولقد تمفصلت هذه الرأسماليّة الزراعية مع بعض الجيوب «الإتاوية» المتبقية ومع بدايات الرأسماليّة التجارية الحديثة. وكان بالإمكان رؤية مؤشرات على وجود الجيوب الإتاوية، على سبيل المثال في استمرار الأسلوب الاعتباطي في فرض الضرائب أثناء حكم إسماعيل حيث لم تكن هناك أوقات محددة لاستحصال الضرائب بل إن الحكومة كانت، كلّما احتاجت إلى المزيد من المال، تلجأ إلى توزيع العبء على المحافظات الريفية، وكان كلّ «عمدة» يُؤمَر باستحصال نصيب قريته. تمكن ملاحظة مظهر من مظاهر الرأسماليّة التجارية الحديثة في نشاطات المقاولين الأوروبيين و«الأقلويين» في تجربة (بنك مصر) خلال ثلاثينيّات القرن العشرين الذي قام بتمويله في أول الأمر رأسماليون زراعيون مصريون قبل أن يتحالفوا بصورة متنامية مع الرأسماليّة «الكومبرادورية» الأجنبية (دايفس، 1983، تينيور (Tignor)، 1984).

إن واحداً من المحللين القلائل الذين يستخدمون بصورة صريحة مفهوم التمفصل هو محمود عودة. فهو يشخص التشكيلة المصرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين بصفتها ضرباً من الرأسماليّة التي تشهد عملية تمفصل ما بين عدد من الأنماط قبل ـ الرأسماليّة (بعضها إتاوية ـ مزعومة وبعضها شبه ـ إقطاعيّة) تتشابك في نقاط مختلفة مع قطاع اقتصاديّ حديث، سواء في مجال زراعة المحاصصة المكثفة أو في النشاطات التجارية والمالية والصناعية (عودة 1979: 133 ـ 139).

كانت هنالك أوجه من «التمفصل» في الميدان السياسيّ أيضاً أثناء حكم محمّد علي. ومن ناحية، كانت ماكنة الدولة موحَّدة وقياسية، كما استحدثت وزارات (دواوين) جديدة، الواحدة تلو

الأخرى، وتم تصنيفها في العام 1837 بما له علاقة بالإيرادات والحرب والبحر والمدارس والتجارة والمصانع... إلخ. ثمّ أُعيد تنظيم «الدواوين» إلى وزارات على الطراز الأوروبي في عهد إسماعيل في العام 1878 (رزق، 1975: 9 ـ 11 وفي مواقع أخرى). كما أُطلقت منظومات إقليمية إدارية يديرها موظفون حكوميون وتمت «مَوطَنَة»(*) الجيش وتوحيده وإخضاعه للسلطة السياسيّة، وأُصدرت قوانين مالية جديدة، وافتتحت مدارس علمانية جديدة، وتم توحيد نظام الضرائب توحيداً معيارياً.

لكنّ عدداً من المظاهر «الشرقية» استمرت في الوجود: في مقدمتها أسلوب محمّد علي الشخصاني والمستبد: **1** ـ تنفيذ عقوبة الإعدام على صغار الفلاحين «المُهملين» على يد موظفي الدولة. **2** ـ تنفيذ عقوبة الإعدام على موظفي الدولة المهملين على يد (الباشا) ورجاله. **3** ـ تخصيص بعض من أراضي الدولة غير الخاضعة للضريبة لأفراد من العائلة المالكة أو لضباط ومسؤولين ذوي درجات أعلى. **4** ـ استمرار ـ بل توسيع ـ استخدام نظام السخرة.

وهكذا، فإن الفصل الجزئي بين جهاز الدولة والطبقة المالكة (الذي رسمتْ بداياته الناشئة أثناء حكم محمّد علي، الطريق إلى المجتمع الرأسماليّ) تحقق في الكثير من الحالات عن طريق وسائل «شرقية» مؤدّية إلى عكس ما هو مطلوب، لأن العائلة المالكة الموسّعة وحاشيتها من الضباط والموظفين الأتراك ـ الشركس وحلفائها المشمولين بالرعاية الخاصة من التجار وشتى الإثنيات (الأوسطية) هي التي كانت ستشكل النواة للطبقات المالكة والتجارية الجديدة.

(*) قصر أفراده على مواطني البلاد.

ليس هنالك سوى شكّ ضئيل من الناحية السياسيّة، في أن محمّد علي كان «باني الدولة المصرية الحديثة»، بمعنى ضمان أن تكون للبلد درجة عالية من الاستقلال الذاتي إزاء السلطان العثماني (بل حتى الاستيلاء على أجزاء من أراضي السلطان في سوريا وبلاد العرب والسودان وجزيرة كريت وجزء من الأناضول)، وبمعنى وضع الممهِّدات لظهور فكرة الهوية المصرية من خلال تأسيس الدولة (الرافعي، 1982: 561 ـ 562 مارسو (Marsot)، 1984: 262 ـ 264 وما يليها، البِشري (Al-Bishri)، 1980: 9). ولتحقيق هذا كان محمّد علي قد ركب الموجة الشعبية المعادية للحكم العثماني/ المملوكي التي بلغت ذروتها في العامين 1794 ـ 1795، مشعلةً بذلك شرارة الثورة التي حاولت الحملة النابوليونية (1798 ـ 1801) أن تستغلها، بلا طائل. واستطاع محمّد علي، بعد وصوله مصر بصفته ضابطاً عثمانياً في السنة نفسها (1794 ـ 1795)، أن يمتلك السلطة على أساس الدعم الذي محضه «العلماء» والوجهاء والتجار ضد «الوالي» العثماني. وقد أدت حركة العصيان ضد نائب السلطان العثماني هذه إلى فعل شعبي وذي مظهر ديمقراطي مزيّف حينما وهب الزعيمان الشعبيان عمر مكرم وعبد الله الشرقاوي عباءة الوالي لمحمّد علي في مقر البلاط الرسمي. وفي العام 1805 تمّ اختيار محمّد علي والياً «بشروطنا نحن» كما ثبّته مرسوم التنصيب (عوض، 1969: 75، 119 ـ 123).

كانت الطرق التي اتبعها محمّد علي في بناء «الدولة الحديثة» خليطاً من النماذج التنظيمية ذات الطراز الأوروبي والممارسات «الشرقية». ومع أن بيروقراطيّة حديثة من حيث المظهر تمّ بناؤها، فإن أسلوب محمّد علي في مخاطبة موظفيه في المراسلات الرسمية كان أسلوباً استبدادياً ومهيناً (كانت كلمة «الخنزير» أحد النعوت المفضلة التي كان يسبغها على الموظفين الذين كان يكتشف

قصورهم!). وإذا ما قام بتفتيش بعض المزارع أو المصانع التابعة للدولة ووجد ما كان يعدّه دليلاً على الإهمال من جانب أحد كبار موظفيه كان يصدر تعليماته بأن «يُجلَد المسيء مئة جلدة على عجيزته بالعصا الغليظة، ثم يُنفى، وإذا ما عاد فإنه يُصلب». إن قانون «سياسة نامة» (Siyasat-nameh) للعام 1837 كان واضحاً في النصّ على: «إن الموظفين العامين، كباراً وصغاراً، سيتلقون ما يناسبهم من عقوبة تأديبية إذا ما أخفقوا في اتباع القوانين والأنظمة، أو إذا ما ارتكبوا شيئاً منافياً للشرف الإنساني أو لشرط العبودية (للحاكم)» (الهراوي، 1963: 268: 268 ـ 274).

على الرغم من حقيقة أن سياسات محمّد علي قامت بلا شكّ ببذر البذور المؤسساتية لفكرة «الهوية المصرية»، «فقد كانت لهوية نظام حكم محمّد علي المصرية حدودها الفعلية». ومع أن التوسّع الكبير في صفوف الجيش جاء عن طريق تجنيد صغار الفلاحين، فإن قيادته بقيت إلى حدّ كبير مقتصرة على الإثنيات التركية ـ الشركسية. ومع أن الصناعة قد أقيمت والتجارة بالتالي قد توسّعت، فإن (الباشا) كان يعتمد اعتماداً كبيراً على التكنوقراط الأوروبيين بالنسبة إلى الصناعة، وعلى الإثنيات (الأوسطية) الأقلوية بالنسبة إلى التجارة (البِشري، 1980: 11، عوض، 1969: 92 ـ 94، لاند (Landes)، 1985: 27 ـ 80، بركات، 1982: 42 ـ 45).

وهكذا صار محمّد علي يدير ظهره بالتدريج للبورجوازية المحلّية والقوى الشعبية التي كانت قد جاءت به إلى السلطة، مفضِّلاً عوضاً عن ذلك الاعتماد على النخبة التركية ـ الشركسية المعهودة بالنسبة إلى القضايا المتعلّقة بالتجارة والنقل. وما إن جرى تحطيم نظام (الباشا) الاحتكاري بالقوة بواسطة المعاهدة الأنجلو ـ عثمانية في العام 1838، حتى وجدناه يفتح الاقتصاد المصري على نحو

متزايد أمام السوق العالمية ومزاياها وأمام بيوت الاستيراد/ التصدير والتمويل الأوروبية بالنسبة إلى مقاولاته ـ وهو وضع بلغ مستويات خطرة وكانت له تداعيات كثيرة أثناء حكم خليفتيه عباس وإسماعيل، وأدى من بين عوامل أخرى، في النهاية إلى الاحتلال البريطاني لمصر في العام 1882 (جرجيس (Girgis)، 1958: 36 ـ 48).

إن الهزيمة التي لحقت بمحاولة محمّد علي في بناء دولة صناعية في مصر كانت ستؤدي إلى ظهور حالة نموذجية لاقتصاد غير متوازن يركّز على إنتاج القطن وتصديره بصفته الغلة الوحيدة (فرح، 1985: 49 ـ 61). كان التوسع في مشاريع الريّ والنقل والاتصالات الذي أملاه هذا النمط من التخصص واحداً من الأسباب الرئيسيّة التي أدت إلى نشوء الأزمة المالية التي حدثتْ أثناء حكم إسماعيل (1863 ـ 1879)، وكانت هذه الأزمة هي التي سهّلت، تحت غطاء الأشراف على سداد الدين العام، على القوى الرأسماليّة الأوروبية إجبار مصر على إعطاء الضباط الأوروبيين عدداً ضخماً من الوظائف السيادية للدولة المصرية. ولقد كان هذا التدخل واحداً من الأسباب الرئيسيّة وراء ظهور حركة عرابي الوطنيّة في العام 1881 التي كانت بدورها الحدث الرئيسيّ الذي جعل البريطانيين يتحركون إلى داخل مصر ويحتلونها في السنة التالية.

وقد تعزّز الاقتصاد ذو التوجّه التصديري والأحادي الغلة تحت الحكم البريطاني ما أدّى إلى خلق بعض التحولات الاجتماعيّة الهامة، كان أكثرها دلالةً هو ظهور طبقة مالكة للأرض حقيقية. وكانت هذه الطبقة ستشكّل في وقت لاحق قاعدة اجتماعيّة صلبة لنظام سياسيّ قائم على درجة محدودة من الحكم الدستوريّ. وصارت الدولة تمثل على نحو متصاعد مصالح هذه «الأرستقراطية المالكة للأرض» من خلال تولّي الجزء الأكبر من الاستثمارات في

مجال الريّ والبنية التحتية الزراعية. وفضلاً عن ذلك، صارت الدولة كذلك تولي عناية لإنشاء نظام تعليميّ حديث (وهو عمل كانت الإدارة البريطانية قد بذلتْ أقصى جهودها لإعاقته ـ دون أن تحرز نجاحات كاملة). ولقد أتاح هذا تأسيس بيروقراطيّة متماسكة بشكل واضح كانت تتمتع بالاستقرار النسبيّ قانونياً وتنظيمياً. وكانت هذه البيروقراطيّة، بدورها، تشكّل الأساس لنشوء «طبقة وسطى جديدة» تتألف من الموظفين والضباط وذوي المهن والتكنوقراط، علاوةً على إنتلجنسيا صغيرة، إنما ناشطة فكرياً وسياسياً.

وجاءت الأزمة الرئيسيّة الأولى التي واجهتْ هذا النظام ذا التوجّه التصديريّ في أعقاب الأزمة المالية الانكماشية في أوروبا في 1906 ـ 1907. وأدّت تداعيات هذه الأزمة إلى انكماش كبير وإلى تدهور خطير في مصر، وصاحب الآثار اللاحقة ـ التي استمر الشعور بها بهذا القدر أو ذاك حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ـ تململ الطبقة الوسطى بالدرجة الأساس ضد البريطانيين الذي تتوّج بثورة 1919.

وعلى الرغم من أنّ مصادر الدعم الرئيسيّة لثورة 1919 كانت حضرية (الإنتلجنسيا والموظفين ورجال الدين... إلخ)، فإن بعض النخَب الزراعية محَضتْها دعمها على أمل تحقيق سياسة اقتصاديّة قائمة على أساس يتّسم بدرجة أكبر نسبياً من الروح الوطنيّة، يمكنها أن تحمي مصالحها من تقلبات وتجاوزات السوق العالمية. كما كان بالإمكان تحقيق هذا التكافل الوطنيّ لأن الرأسماليّة التجارية والصناعية الأهلية كانت في الواقع قد نشأت من داخل الارستقراطية الزراعية، لتمثّل نموذجاً للاستثمار «المتنوع» بدلاً من التناقض الأساسيّ في المصالح بين الطبقتَين المتعارضتَين (الدسوقي، 1981: 27 وما يليها).

واستناداً إلى لويس عوض، فإن حقيقة أن الصناعة المصرية كانت قد ظهرت بصفتها جزءاً من مشروع لرأسمالية الدولة أثناء حكم محمّد علي، واعتمادها على الموظفين والضباط الذين تحوّلوا في وقت لاحق نحو الملكية الزراعية بالطريقة نفسها التي تحوَّل بها العمّال الصناعيّون نحو الخدمات ـ إن تلك الحقيقة عَنَتْ أن هاتين الطبقتين بقيتا وقتاً طويلاً تفتقران إلى أيّ سمات تمييزية بصفتهما طبقتَين مستقلتَين. وفي رأيه أن النتيجة كانت تأخيراً في انتشار الديمقراطية والحقوق السياسيّة. فالبورجوازية المصرية لم تكن العنصر المساعد الحقيقيّ لقيام الديمقراطية مثلما كانت عليه حالها في أوروبا، بل جاء دعم الديمقراطية من طبقة متوسطي ملاك الأرض وبوجه خاص أبناؤهم أصحاب المهن الحديثة (عوض، 1980، الجزء الأول: 353 ـ 354).

لقد أعاد البريطانيون والخديوي تشكيل ماكنة الدولة التي أنشأها محمّد علي. وكان الخديوي قد جُعل الرئيس الرسمي للدولة، واختير سياسيّون قياديون آخرون لمساعدته من بين صفوف طبقة «الذوات» (الموسِرين) من ذوي الخلفية التركو ـ شركسية، وهي الطبقة التي سيطر من خلالها البريطانيون على أعمال البيروقراطيّة العليا وبوجه خاص قطاعاتها الحساسة مثل المال والأشغال العامة والزراعة، علاوةً على الجيش والشرطة.

وبوتيرة متصاعدة، كان المزيد والمزيد من المناصب داخل البيروقراطيّة سيتسنمها مصريون. وكانت الطبقة الرسمية قد توحدت آنذاك لغوياً وثقافياً (عن طريق استيعاب الأقلية التركية وضم الأعداد المتزايدة للأقباط). وفي الوقت نفسه كان البريطانيون قد عزّزوا ووضعوا قواعد لنظام ملكية الأراضي الخاصة الذي كان قد بدأ بأسلوب مرتجل في عهد محمّد علي. وكانت طبقة ملاّك الأراضي

ستنجب في نهاية الأمر لا الشرائح الرسمية العليا فقط، بل كذلك وبمرور الوقت الشرائح المهنية من المحامين والمحاسبين والأطباء. . . إلخ (الدسوقي، 1975، رمضان، 1981، عبد الملك، 1968 بيرك (Bergue)، 1972).

وسعَت الطبقات الاجتماعيّة «الجديدة» إلى التعبير عن وطنيتها بطريقة اقتصاديّة كذلك، وذلك من خلال تأسيس مجموعة (بنك مصر) الاقتصاديّة ـ غير أن هذا الفرع الوليد من البورجوازية كان يتحالف على نحو متزايد مع «الأجنبي المتمصّر»(*) ومع جاليات رجال الأعمال الأجانب، ويُخضع نفسه لتقلبات السوق الرأسماليّة العالمية (دايفس (Davis)، 1983).

في بيئة كهذه، كان لدرجة محدودة من التعددية السياسيّة أن تظهر، كما مثّلها على سبيل المثال تشكيل الأحزاب السياسيّة (رزق، 1977، هلال، 1977، البشري، 1983، رمضان 1981، فاتيكيوتيس، 1969، ديب، 1979، الأيوبي، 1989b) وكان أقدم تلك الأحزاب هو (الحزب الوطنيّ) الذي تأسس العام 1907 تحت الزعامة الشعبية لمصطفى كامل، إلاّ أنه كان سيصبح في وقت لاحق حزب أقلية مهووساً بالسلطة. أما الحزب الذي مارس أكبر قدر من النفوذ في الحياة السياسيّة المصرية فكان (الوفد). وكان قد تشكّل في العام 1918 ليتفاوض مع البريطانيين حول الاستقلال، فلعب دوراً هاماً في قيادة ثورة 1919 الوطنيّة، وكان يمثل أداةً نافعةً في ترسيخ شعور قويّ بالوحدة بين المسلمين والمسيحيين وفي تطوير مفهوم علماني حقيقي للمواطنة (البشري، 1980: 135 ـ 147، رمضان، 1981: 39 ـ 40، الفقي، 1985). وأدّت الثورة في نهاية المطاف إلى حصول

(*) الذي أصبح مصرياً.

مصر على الاستقلال الرسمي بصفتها دولة مَلَكية (مع حجب بعض المجالات المهمة) في العام 1922 وإلى إعلان دستور في العام 1923 على نمط الدستور السويسري بدرجة كبيرة.

كان (الوفد) يتمتع بقاعدة اجتماعيّة واسعة نسبياً من الدعم تتمثل بالإنتلجنسيا وموظفي الخدمة المدنية ورجال الدين وذوي المهن والتجار وبعض العمّال والفلاحين. وقد لعب الحزب دوراً هاماً في معارضة الوجود البريطاني ونفوذ (القصر) في آن واحد، وحينما كان في الحكم دشّن عدداً من الإصلاحات الهامة في حقل التربية والتعليم والتشغيل، ونفّذ مشاريع نافعةً في حقول مثل التسهيلات الائتمانية والخدمات الاجتماعيّة. بَيد أنّ (الوفد) كان أضعف من أن يتحدّى البريطانيين تحدّياً مفتوحاً، بل إنه في الحقيقة قَبِل بالدعم البريطاني له ضدّ (القصر) لفرض عودته إلى الحكم في العام 1942. أمّا بالنسبة إلى (القصر)، فقد كانت لديه أحزابه المؤيدة ـ مثل (الاتحاد) الذي تشكل في العام 1925، و(الشعب) الذي تشكل في العام 1930 ـ التي لعبت دوراً معيّناً في تشكيل حكومات ائتلافية وـ بصورة أعم ـ في المشاركة في ألعاب المناورات السياسيّة التي كان البريطانيون و(الوفد) و(القصر) يمارسونها طيلة الوقت. ومع ذلك، فقد كان (الوفد) يغدو على نحو متزايد أكثر تناغماً مع مصالح طبقة ملاّك الأرض التي كانت تواصل مد نشاطاتها باتجاه التجارة وتحالفها مع الصناعيين الجدد الذين كانت لديهم ارتباطات وثيقة برأس المال الدولي. وهكذا، صار (الوفد) يمثّل «وعداً غير منجز» بطريقة ما، كما أنه لم يتمكن أبداً من المكوث في السلطة على امتداد أمد شبيه، مثلاً، بنظيره في الهند حزب (المؤتمر) ـ فقد كانت مدّة وجوده خارج السلطة أطول من مدة وجوده داخلها.

كما أن (الوفد) لم يكن متماسكاً من الناحية التنظيمية: فقد

عانى عدداً من الانقسامات والمجموعات المنشقّة، ألحق بعضها ضرراً إلى حد ما بشعبيته على وجه العموم (وأدّت هذه الانقسامات إلى نشوء حزب (الدستوريّين الأحرار) في العام 1922 الذي مثل الجناح المحافظ في حزب (الوفد) ودعم طبقة ملاّك الأرض والطبقة البورجوازية، وكذلك إلى نشوء (الجمعية السعدية) في العام 1938 المتكوّنة من عناصر لم تكن على وفاق مع النحاس، وكذلك إلى نشوء (الكتلة الوفدية) في العام 1942 التي اشترك فيها مؤيّدو مكرم عبيد). وبقي الحزب يعتمد اعتماداً كبيراً على القيادة الشخصية لسعد زغلول ومصطفى النحاس وإلى حد ما مكرم عبيد. وانغمس في نظام من «الغنائم» البيروقراطيّة التي كانت توزّع على المؤيّدين كلّما تولى الحزب السلطة.

إن التراجع المتدرّج لشعبية حزب (الوفد) والاستحالة الظاهرة لتحسين الشؤون السياسيّة والاجتماعيّة أدّيا إلى زيادة الأهمية المتنامية للتنظيمات السياسيّة خارج البرلمان، وهي (مصر الفتاة) شبه الفاشية (1923)، وحركة (الإخوان المسلمين) الدينيّة «الأصولية» (1927)، والتنظيمات الماركسية الصغيرة (بما فيها أولاً «الحزب الشيوعي» في العام 1922، ثمّ عدد آخر كان أبرزها تنظيم (حدتو) ـ «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنيّ» في العام 1947) (للاطلاع على التفاصيل، انظر البشري، 1983، فاتيكيوتيس، 1969).

لقد تمحورتْ مثل هذه الاتجاهات السياسيّة والفكرية غير البرلمانية حول ثلاث دوائر نفوذ مهمة: إسلامية، شعبوية، و«دولتية». وجاءت ثورة 1952 (التي دشّنها الانقلاب العسكريّ لجماعة «الضباط الأحرار») لتمثّل في جوانب عديدة مزيجاً من الدائرتَين الأخيرتَين، دون أن تناصب العداء لدائرة النفوذ الأولى. وهكذا «اجتذبت» ثورة 1952 مؤيّدين من مختلف الطبقات

والتوجهات. بَيد أنّ تحالفها مع الإسلاميّين انقطع في العام 1954، أمّا النزاع بين المكوّن الشعبي والمكوّن «الدولتي» في استراتيجيتها فقد قُدّر له أن يُنزل البلاء على مصيرها على امتداد عدد كبير من العقود التالية.

تَشكُّل الدولة في المشرق

إن الصورة «الفسيفسائية» للشرق الأوسط لم تعد مرغوبة هذه الأيام، بعد أن صار يُنظَر إليها بصفتها تشويهاً استشراقياً إلى حدّ ما (و/ أو خاطرة من خواطر التمنّي الصهيونية) (تورنر (Turner)، 1978: الفصل 3). ولكن، إذا كانت هذه الصورة تمتلك أيّ نسبة من الصلاحية على الإطلاق، فلابدّ أن يكون المشرق، أو الشرق العربي، هو المكان الذي يمكن تطبيقها فيه بأقل قدر من الصعوبة. بل إن (مركز دراسات الوحدة العربية) ذا التوجه الوحدوي ـ العربي، أثناء استعداداته لتصميم مشروعه البحثيّ الكبير حول مستقبل المجتمع والدولة، أَولى تفكيراً جادّاً لاستخدام مصطلح «الدولة الفسيفسائية» لوصف أنظمة الحكم متعددة الاثنيات والديانات في الشرق العربيّ (إبراهيم، 1984: 43 ـ 46).

إذا نُظِرَ إلى منطقة المشرق برمتها فإن الصورة الفسيفسائية ليست دقيقة. فإن أغلبية السكان عرب سُنّيون. ومن الناحية التاريخية كان المذهب السنّي والدولة والمدينة مترابطَين: فالطوائف المسلمة غير السنّية لم تحمل نفسها على الإذعان للدولة واستمرت في امتلاكها «اقتصاداتها السياسيّة» و«فضاءاتها الثقافيّة» المميّزة. أمّا الأقليات الدينيّة غير المسلمة، فمع أنها كانت أكثر استعداداً لتكييف نفسها لمنطق الدولة، فقد كانت تتمتع على نحو متزايد بحياتها الاجتماعيّة والثقافيّة المستقلة تحت نظام «الملل» (millet) (الخوري، 1988).

بَيد أنّ هذه «الدولة» التي كانت الأغلبية العربية السنّية قد اقترنت بها، كانت الدولة «الإسلامية» التي كان رئيسها الرمزيّ الأخير هو الخليفة/ السلطان العثماني. وحين ألغيت الخلافة في تركيا في العام 1924، فإن وجهاء المشرق العرب السنّة شعروا بالارتباك لأنهم لم يكونوا مستعدّين من الناحية النفسية لذلك الحدث. وبما أن البلاد كانت مقسمة إقليمياً أثناء الحكم الاستعماري الأوروبي، لذا كانت مجموعات الأقليات الإثنية ذات القواعد الريفية هي التي ستصبح في آخر المطاف (في الغالب) أكثر قدرةً على أن تتلاءم مع الحقائق المتغيّرة الجديدة، التي كانت ستلي الاستقلال الشكلي لهذه البلدان داخل حدودها «المصطنعة».

وعليه، فإن تشكل الدولة في المشرق العربيّ لم يكن نتيجة لسيرورة اجتماعيّة تكاملية نابعة «من الداخل»، بل كان بدرجة كبيرة نتيجةً لسيرورة سياسيّة مفكّكة مفروضةٍ «من الخارج». وبناءً على ذلك، فإن وضّاح شرارة مصيب بدرجة مطلقة في الإيحاء بأن نموذج الدولة الأكثر ملاءمة لفهم المشرق ليس نموذج الدولة الفرنسية (النابوليونية)، بل نموذج الدولة النمساوية (المترنيخية)[*] (شرارة، 1981b : 342 ـ 344 وما يليها). لقد كانت الإمبراطورية العثمانية في الواقع دولة من النموذج النمساوي بل كانت أكثر تنافراً وتبايناً في عناصرها من نموذجها الأصلي، وإن تراثها في المشرق العربيّ ذو وظيفة متميزة جداً.

في النموذج «النابوليوني» تنبثق الدولة من سيرورة داخلية عضوية من التكامل الاجتماعيّ والثقافيّ، وتتحرك في أعقاب ذلك

(*) نسبة إلى الأمير كليمنس فون مترنيخ (1773- 1859)، السياسي ومستشار النمسا المعارض للحركات التحررية.

باتجاه المركزية السياسيّة، والتوحيد القانونيّ، والمساواة في المواطنة، وسيادة الشعب. وهكذا، فإنها تنشأ بصفتها كياناً ذا استقلال ذاتيّ نسبياً، يمثّل (ويشيع الانسجام في صفوف) كامل المجتمع، لا البورجوازية المنتصرة وحدها. وبالمقابل، ففي النموذج النمساوي ليست الدولة سوى حَكَم بين المجموعات المتصارعة. إنّها لا تقوم بعملية تكامل أو إشاعة الانسجام ما بين الطبقات والجنسيات والإثنيات، بل هي تحاول ببساطة تحييدها. ولا يتم هذا بطريقة «عضوية» تؤدّي إلى ظهور «أمة»، ولكن من خلال أدوات الحكم المركزي مثل الجيش والبيروقراطيّة. إن الدولة تحكم من خلال تهدئة المجموعات أو موازنة (أو تحريك) بعضها ضد البعض الآخر. وفي مقطع يوحي بقوة بأن المقصود هو لبنان، يقول شرارة بأن دولة نمساوية كهذه لا يمكن أن تؤدي إلاّ إلى:

حصر البورجوازية بقومية معيّنة بدلاً عن القوميات الأخرى. . . مضاعفة الاستغلال، المطابقة بين الحرب الأهلية والحرب الخارجية، والانفصال الثقافيّ العميق بحيث تلتحق ثقافة الجهة المسيطرة بالتيارات الأوروبية الأسمى مكانة، فيما تتراجع ثقافة الجهات التابعة، إلى شرنقة التراث التاريخيّ واللغوي الذي تكون وظيفته الأولى هي الإعلان عن كونه مختلفاً (شرارة، 1981b: 342 ـ 344).

وبهذا تُقصي الدولة المشرقية أجزاءً هامةً من الخبرة الاجتماعيّة لمجتمعها، ليس عن طريق تحويل تلك الأجزاء إلى فضاء سياسيّ أكثر تجانساً و«شفافيةً» بل من خلال فصلها وعزلها قسريّاً، أيْ من خلال اختزال المجتمع بالدولة، وهكذا، فالدولة «معادية للمجتمع»: إنّها تعزل المجتمع، ثمّ تملأ الفراغ الاجتماعيّ وتسيطر (المصدر نفسه، ص 104 ـ 112). وبصفتها وريثة التقليد «الآسيويّ» للجماعات المتجاورة ذات الاستقلال الذاتي، فإن الدولة المشرقية المعاصرة

قائمة هي الأخرى لا على أساس الكيانات الاجتماعيّة المتكاملة، بل على الكيانات المتوازية. إن الحكومة نفسها قائمة على أساس الكتل والتحالفات التي تقوم بتجميع المجموعات التي تحتفظ بجميع سماتها المحددة فيما تتجه نحو السلطة، وتقوم في الواقع بنقل هذه السمات إلى تلك السلطة. فليس هناك توحيد اجتماعيّ بل تجميع «خارجي» لا يمكن أن يُخفي السمة الهامشية المتواصلة للمجموعات الحاكمة (المصدر نفسه، ص 227 ـ 229). وليست لدى المجموعة الحاكمة أيّ استقلالية بنيوية عن المجتمع بل تستمر ما دامت هي الحكومة، في تمثيل المجتمع الذي تنبع منه، بالمعنى الحرفيّ للتمثيل. ذلك أن تسنمها الحكم لا يُخرج المجموعة من خصوصيتها بل إنه يديم هذه الخصوصية من خلال تغذيتها/ تجهيزها بموارد الحكومة المركزية. ولن تسمح مثل هذه المجموعة بأيّ درجة من المعارضة مهما كانت جزئية، وذلك لأن البديل عن سيطرتها ليس الحكم بموجب برنامج مختلف بل الحكم من خلال مجموعة بديلة تتولى السلطة وتتصرف بالنهج عينه.

وإذا ما تناول المرء هذه الحالة من الزاوية التاريخية يمكنه القول إذاً إنّ الدولة العثمانية كانت مثالاً واضحاً ومضخّماً لـ «نموذج الدولة النمساوية». وبقدر ما كان المقصود بها أن تمثل دولة إسلامية، فقد عملتْ لصالح الوجهاء السُنّة، الحضريين في معظمهم، في المشرق العربيّ بصفتها النقطة البؤرية لولائهم السياسيّ. ومع أن العرب المسلمين السنّة كانوا ربما يتمتعون بامتيازات أقل من الأتراك الإثنيين في المركز، فقد ضمنت الدولة العثمانية هيمنة هؤلاء على الجماعات الأخرى داخل المشرق. وقد خلّف سقوط الخلافة العثمانية، مقروناً بالتقسيم الاستعماري الأوروبي للمشرق العربي، معظم الوجهاء العرب السنّة الحضريين في حالة اضطراب وارتباك. ويبدو أن

الجماعات الريفية والأقلوية كانت على درجة أكبر من الذكاء في إدراك هذه التغييرات وفي استغلالها اجتماعياً وسياسيّاً بأفضل درجة. وكما يصفها غسان سلامة:

«بينما كان معظم الناس في الشرق الأدنى، الحضريين في معظمهم، بطيئين في فهم ما كان قد حدث لهم مع سقوط الإمبراطورية العثمانية، فإن المجموعات الريفيّة التي كانت في السابق معزولةً عن ممارسة السياسة، عرفت كيفية الاستفادة من ظهور الدولة الحديثة لكي ترتقي السلم الاجتماعيّ وتدعم موقعها السياسيّ، لتتمكن في وقت لاحق من الاستيلاء على الدولة. وكان على هذه الجماعات أن تتعلم بسرعة أن تقسيم الشرق العربيّ إلى عدد من الكيانات لم يكن أمراً عرضياً، وبأن عودة الدولة العثمانية أو أي دولة موحّدة أخرى لم تكن قريبة المنال في الواقع في ظلّ النظام الدولي القائم. كما أنها أدركت أن المدينة هي البوابة المؤدّية إلى السلطة، ولهذا دخلت عبرها من أجل الحصول على التعليم والثراء (عن طريق أدوات التكامل الحديثة التي أوجدتها الدولة: بوجه خاص المدرسة والثكنات العسكرية والإدارة، ثم تلتها الأحزاب) غير أنها لم تدخل المدن بصفة أفراد فقط، بل حافظت على ولاءاتها السابقة ـ دون إظهارها. وتنافست على الدور القيادي حتى بلغ السلطة مَن كان الأنسب أو الأكثر طموحاً من بين صفوفها» (سلامة، 1987a: 23)

ما إن تصل هذه المجموعات إلى السلطة حتّى تتملكها الرغبة في أن تدير الدولة وكأن هذه ماكنة فعّالة، مطيعة، غير أن ـ وهنا يتفق سلامة مع شرارة ـ واحدةً من مهماتها الرئيسيّة هي في العادة «إخفاء هويّة من يديرها» (المصدر نفسه، ص 24).

وثمة سمة مميزة أخرى لتشكّل الدولة في الشرق العربيّ هي الطبيعة الاعتباطية الواضحة لحدودها الحالية التي كانت ثمرةً للنزاع

والتنافس والمساومة بين بريطانيا وفرنسا، وبين هاتين الدولتين من جهة والدولة العثمانية الآفلة من الجهة الأخرى. ولعل هذا هو المسؤول عن حقيقة أن مبدأ الوحدة العربية قد ظهر وازدهر في هذه المنطقة وأن فيها فهماً مشرقياً (شامياً) متميّزاً للنزعة القومية العربية تخامره شكوك في الدولة الإقليمية (القطرية) القائمة أكبر بكثير من الشكوك الموجودة، على سبيل المثال، في مصر أو شمال أفريقيا.

ما هي خلفية دول الشرق العربيّ القائمة؟

العراق

إن مفهوم العراق مفهوم جديد نسبياً، مع أن له بطبيعة الحال سالفاً تاريخياً عظيم الشأن. فقد كانت بلاد ما بين النهرين في بعض الأحيان كياناً متميّزاً (على سبيل المثال: العهد السومري 3500 ـ 2500 ق.م.) وكان لها على وجه التحديد تاريخ سياسيّ طويل بشكل ما أو بغيره في عهد الأكاديين والآشوريين والبابليين وبطبيعة الحال في عهد العرب (من 637م. ولكن بوجه خاص بعد العام 749م. حينما أصبحت بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية). بَيد أنّ الوحدة الإقليمية للبلاد كانت على الدوام تجابهها التهديدات، وكانت مصادر النفوذ والضغوط لجيرانها الفرس الأقوياء تشكّل على الدوام منبعاً للقلق في الأزمنة السابقة للإسلام واللاحقة له. كما كان إلحاق ولاية الموصل في العصر الحديث أمراً خلافياً هو الآخر: إذ على الرغم من أن عاصمتها نينوى كانت مركز الدولة الآشورية، كانت للموصل علاقات قوية مع كلّ من الأتراك والسوريين الذين كانوا يطالبون بها في آن واحد. ولعل أقرب سابقة للعراق الحديث هي المنطقة التي حكمها المماليك الجورجيون (1749 ـ 1831) ضمن الإمبراطورية العثمانية.

إن الرقعة الحالية للدولة، المشكلة ـ كما يعلق بعض العراقيين المحدثين ـ على صورة نخلة باسقة، كانت في عدد من الوجوه ثمرة لاتفاق مصالح بين البريطانيين وحكام العراق أيام التنافس البريطاني مع فرنسا (التي سيطرت على سوريا)، وانحلال الإمبراطورية العثمانية والغموض المحيط بالمستقبل المحتمَل لإيران. ولقد رغبتْ بريطانيا في قيام دولة مستقلة استقلالاً رسمياً إنما مرتبطةٍ بها سِياسيّاً، وهو وضع تمّ إقراره بموجب معاهدة العام 1922 بين البلدَين التي تمّ بموجبها تعيين الأمير القادم من بلاد العرب، فيصل، ملكاً لها، وهو الذي كانت أيامه في سوريا معدودةً بسبب تدخل فرنسا. ولقد تم تسريع بناء الدولة عبر آليتين رئيسيتين: أصبحت النخبة السُنيّة، الحضرية في معظمها (الإدارية والعسكرية) مساهِمةً في عملية بناء المؤسسات وفي طبقة ملاّك الأرض الغائبين، وقام البريطانيون بتعزيز إمكانيات العراق البترولية فنياً وتنظيمياً معاً، وكذلك حيال شركة النفط. غير أن الحكم الملكي الهاشمي ومؤيّديه استمروا يسيرون على حبل مشدود بين حلفائهم البريطانيين من جهة والقوى المعادية على نحو متزايد للاستعمار بين صفوف السكان العراقيين من الجهة الأخرى (المصدر نفسه، ص 31 ـ 36). كما أن التشكل الاجتماعيّ كان يجد بوتيرة متصاعدة قاعدته لا في الرعي والتجارة بل في ملكية الأراضي (التي استُهِلّت بعد العام 1914 من خلال قيام البريطانيين بتعزيز حقوق ملكية الأرض لصالح الشيوخ والآغَاوات) (بطاطو، 1982: 87 وما يليها)، وفي ريوع النفط أكثر فأكثر، وأصبح المنظور متجهاً نحو الداخل بصورة متعاظمة. وعلى الرغم من حصول بعض المطالبات بالانفصالات الإقليمية (وبوجه خاص في العشرينيات) وشتى الانتفاضات القبليّة ضد التحولات القسرية في نمط الإنتاج (وخصوصاً في الثلاثينيات)، فإن الخطاب السياسيّ كان يزداد اهتماماً على نحو متنامٍ بوجود شعب عراقي واحد ودولة عراقية واحدة،

وعلى الرغم من أنه كانت في بعض الأحيان ستُسمَع إشارةٌ إلى «الأخوّة العربية».

وحينما أُلغيت الملكية وأُعلنت الجمهورية في العام 1958 ازداد الحديث حول القومية العربية، بَيد أنّ الزعيم العسكريّ الجديد، قاسم، كان قادراً على إيقاف المدّ الوحدوي العربيّ ـ الذي كان يتقدم على شاكلة الوحدة التي أقيمت بين مصر وسوريا باسم الجمهورية العربية المتحدة في الفترة 1958 ـ 1961. كما أنّ الأخوين عارف ومن تلاهما في الحكم لم يمضوا قدماً باتجاه الوحدة مع أقطار عربية أخرى على الرغم من المفاوضات التي دارت مع مصر وسوريا لذلك الغرض في العام 1963. بل إن البعثيين ذوي الاتجاه الوحدوي ـ العربيّ المفترض حافظوا هم أيضاً على الهويّة العراقية ولجأوا إلى استخدام رمزية تحتوي على خليط من عناصر تمثّل بلاد ما بين النهرين القديمة وعناصر قومية عربية. ومضى صدام حسين في انتهاج هذا الخط مسافةً أخرى حينما استخدم في خطابه القومي عهد بلاد ما بين النهرين تحت حكم نبوخذ نصر ومعركة القادسية الإسلامية نقاطاً مرجعيّة رمزية مترابطة.

لكن التشكيلة المتعددة الإثنيات للسكان استمرت تُمثّل علامة على الهشاشة ومصدراً للخشية. ولم يمثّل أكراد الشمال (غير العرب) جزءاً كبيراً (حوالي 20٪) من إجمالي السكان فقط، بل إن سكان العراق من العرب كانوا أيضاً منقسمين دينياً من حيث المذاهب، الأمر الذي جعل من الطائفة السنيّة العربية أقلية مؤكّدة في البلاد.

لقد كانت ثنائية السنّة ـ الشيعة ثنائية جغرافية (السنّة في الوسط والشمال، والشيعة في الجنوب) لكنها تداخلت أيضاً مع التقسيمات الطبقيّة إلى أن حلّت فترة ما بين الحربين العالميتين (الأيوبي، 1992c والمراجع المذكورة). وهكذا، فقد كان كبار ملّاك الأرض الأكثر

نفوذاً في إقليم البصرة من السنّة بينما كان مزارعو بساتين نخيلهم في غالبيتهم العظمى من الشيعة. كما كان للسنّة تمثيل واسع في صفوف ملّاك الأرض أو التجار المتنفّذين في جميع المناطق الجنوبية الأخرى باستثناء مدينتَي النجف وكربلاء الشيعيتين المقدّستين. وفي بغداد أيضاً، حيث كانت الطائفتان تتمتعان بندّية عددية تقريباً، كانت العوائل المسيطرة، اجتماعيّاً، مع بعض الاستثناءات، سنيّة. وفي الجيش العراقي خلال الثلاثينيات كان الضباط من السنة، بَيد أنّ أغلب الجنود كانوا من الشيعة (بطاطو، 1982: 44 ـ 45). وكان الجنوب الشيعي مدّة طويلة من الزمن أكثر ارتباطاً بإيران من الناحيتين الثقافيّة والاقتصاديّة في حين كان الشمال السنّي أكثر ارتباطاً بسوريا وتركيا من الناحيتين الثقافيّة والاقتصاديّة. ومنذ فترة ما بين الحربين، إنما بوجه خاص بعد الحرب العالمية الثانية، مرّ الشيعة بحقبة من الحراك الشعبي المتصاعد، ليس أقلّه الحراك في مجال الثروة التي استطاعوا تجميعها بواسطة التجارة. غير أن السنّة استمروا في كونهم أكثر تفوقاً في إشغال مناصب الدولة، المدنية منها والعسكرية (المصدر نفسه، ص 47 ـ 49).

تُحاجج النظرة التقليديّة بالنسبة إلى وضع الشيعة في العراق بأن حالة التفوّق التقليديّة للسنّة التي تمّ توارثها من العصر العثماني والعصور السابقة له، استمرتْ ممارستها في العراق المستقل، الملكي والجمهوري. ولأن الشيعة كانوا محرومين من حقوقهم السياسيّة، حسب المحاجّة التقليديّة، فقد أصبحوا يمثّلون على وجه العموم جماعةً «معارضةً». وبينما اقترن السنّة بالقومية العربية (إذ إن الدول العربية الأخرى سنيّة بصورة غالبة)، فإن أولئك الشيعة الذين تبنوا أيديولوجيات سياسيّة حديثة قد مالوا صوب التوجهات اليسارية، وبشكل لافت صوب (الحزب الشيوعي). ومع ذلك، وكما يبيّن

سامي زبيدة بشكل صائب، فإن التنظيمات السياسيّة للشيعة متباينة، وإن هذا التباين جاء ثمرةً للمؤسسات والسيرورات السياسيّة وللعوامل الطبقيّة والاقتصاديّة مثلما هو ثمرةٌ للتضامن الطائفي (زبيدة (Zubaida)، 1989: 63 وما يليها). ففي العهد الملكي كان ملاّك الأرض من الشيوخ الشيعة الجنوبيين جزءاً سائداً من المؤسسة السياسيّة. أما فصائل «العلماء» المختلفة فقد كان لها مشاركون متباينون، فلاحون وتجار، محافظون وتقدّميون، راعون محليون ووكالات أجنبية. وبمرور الزمن اجتذبت الناصرية والبعثية عدداً كبيراً من الشيعة، وبقدر مساوٍ، وفي مراحل مختلفة من تاريخ (الحزب الشيوعي) كان هذا الحزب يضم عدداً كبيراً من العرب السنّة في قيادته. لقد كان حضور الشيعة لافتاً، بَيد أنّ تمثيلهم العددي لم يكن أعلى، بل لعله كان أدنى بقليل من تمثيلهم في إجمالي عدد السكان. وتكمن الحقيقة البارزة بشأن الشيعة العراقيين في مدى انخراطهم في العمل السياسيّ بوجه عام: وبدلاً من القول بأنهم يمتلكون نزوعاً نحو الشيوعية، فإن من الأدق القول بأنهم يمتلكون نزوعاً نحو السياسة. وغالباً ما تتغيّر الاتجاهات التي يُعبّر بها عن هذا النزوع، كان آخرها ذلك التحول الذي حدث بعد الثورة الإيرانية التي سيّست الشيعة العراقيين بدرجة أكبر حتى من السابق (زبيدة، 1989: 63 ـ 66، وأيضاً الشيخ، 1988a: 60 ـ 67).

وممّا هو مهم أيضاً أن عملية «تسييس» الشيعة الأخيرة تحت تأثير الثورة الإسلامية قد اتخذت أشكالاً متباينة، اعتماداً على الأوضاع السياسيّة المحددة المتعلّقة بشتى الأقطار العربية. ويتجلى التباين بين العراق ولبنان في هذا الشأن ما يفنّد الادعاء بأن للكيانات الطائفية سمة جوهرية دائمة. وعلى الرغم من إقصاء الشيعة العراقيين عن السلطة وعلى الرغم من فرصة التمرّد التي أتيحت لهم خلال

الحرب الإيرانية ـ العراقية المستطيلة (وكون أغلب الجنود هم من الشيعة)، فإنّهم لم يختاروا حلاً «شيعياً» صرفاً (على سبيل المثال من خلال الانفصال والانعزال)، أو حتى مجرد إنشاء تنظيم سياسيّ مستقل لطائفتهم: وقد كانت الأحزاب الشيعية حصراً ضعيفة على الدوام منذ حزب (النهضة) في العشرينيات إلى حزب (الدعوة) في الثمانينيات. أما شيعة لبنان فهم إمّا قبلوا بالإطار «الطائفي» للبنان وحاولوا توسيع حصتهم بصفتهم جماعة (حركة أمل)، أو تمرّدوا ضد كامل نموذج الدولة الإقليمية وأعلنوا اقترانهم بالثورة الإسلامية الإيرانية، قائلين بأن الدين لا جغرافيا له (حزب الله) ((سلامة (Salama)، 1987a: 85 ـ 98).

إن هذا الشعور بالوحدة العراقية المكتسب حديثاً قد صمد، بل تأكد، أمام تحدي الحرب الإيرانية ـ العراقية، على الرغم من أن غالبية الجنود العراقيين كانوا ينتمون إلى الطائفة نفسها التي كان ينتمي إليها زعماء الثورة الإسلامية في إيران. إلاّ أنه بحلول نهاية الحرب، كان عدد الشيعة في المناصب السياسيّة البارزة أقل ممّا كان في السابق وفي الواقع كانت أزمة 1990/ 1991، بصورة رئيسيّة، مع ما صاحبها من تدمير كاسح للبنية التحتية للبلاد وفرض الحصار والمناطق الآمنة على العراق هي التي أحيت شعوراً جليّاً بالإثنية وبالانقسام السني ـ الشيعي في البلاد.

سوريا الجغرافية وخلفاؤها

كانت «سوريا الطبيعية» أو «سوريا الكبرى» أو «بلاد الشام» هي المنطقة التي تأثّرتْ بدرجة قصوى بتفكك الإمبراطورية العثمانية وبالزحف الاستعماري الأوروبي على الإقليم، ونفوذه في الشرق الأدنى. وفي بداية القرن التاسع عشر كانت هذه المنطقة مقسّمة

تنظيمياً إلى أربع ولايات عثمانية، تضمّ كلّ منها مدينة رئيسيّة: دمشق (بما فيها شرق الأردن والجزء الشرقي من فلسطين)، وحلب (بما فيها الإسكندرونة)، وطرابلس وعكا (وفي وقت لاحق، في 1887 ـ 1888، أصبحت القدس مركزاً لـ «سنجق»(*)، وجعلت بيروت ولاية مستقلة). وتوحدت هذه الولايات مدّة قصيرة من الزمن أمدُها أقلّ من عقد تحت حكم المصري إبراهيم باشا قبل عودة العثمانيين في العام 1841.

إنّ تقطُّع أوصال سوريا الكبرى كان بالدرجة الرئيسيّة نتيجةً للسياسات الاستعمارية. فقد فصلت اتفاقية سايكس ـ بيكو للعام 1916 (المعقودة بين بريطانيا وفرنسا) لبنان والأردن وفلسطين عنها. ودشن تصريح (وعد) بلفور في العام 1917 عملية التهويد الرسمي لفلسطين. ليس هذا فقط، بل إن هذه «الأقطار» صارت تحكمها الآن قوى استعمارية «متصارعة» مختلفة. إن دولة سوريا كما هي معروفة اليوم لا تزيد في بعض الأشكال عن كونها «دولة راسبة» (فضالة دولة) لما بقي من «سوريا الطبيعية» السابقة بعد أن سلكت الكثير من المناطق الأطرافية سبيلها الخاص (المصدر نفسه، 59 وما يليها).

لم تكن «اصطناعية» الكيانات هذه أشد وضوحاً من حالة شرق الأردن، وهي دولة «ممر أرضي»(**) لا تمتلك تاريخاً مميّزاً، أو نقطة بؤرية، ولا حتى عائلة مالكة محلية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار شحّة موارد هذه المملكة الجديدة، فإن بريطانيا لم تكن صانعة مَلِكِها وحاميته فقط، بل كانت إلى حدّ كبير مموّلتها وقائدة قواتها المسلحة. ومع ذلك وبوتيرة متصاعدة، كان على الملك أن يقبل متردداً بألاّ

(*) بالتركية منطقة جغرافية إدارية، يحكمها «سنجقبيغي».

(**) بمعنى أن أرضها تستعمل، أساساً، بصفة طرق للمرور بين الدول المجاورة.

تكون عمّان الإقليمية نقطة على الطريق المفضي إلى سوريا الكبرى. وأصبحت الحدود الشرقية (مع سوريا)(*) والجنوبية (مع الحجاز) أكثر ثباتاً. وكما هي الحال في العراق، كانت تتشكل أيضاً قاعدة اجتماعيّة للدولة من خلال: (أ) ترويج الملكية الخاصة للأرض وبالتالي خلق «ارستقراطية من ملاّك الأرض» تتألف من شيوخ القبائل السابقين والجماعة شبه الزراعية المتوطنة للبدو السابقين التي استقرت في الأرض. (ب) إعداد نخبة محلية من الموظفين والوجهاء لتحل محل النخبة «العربية المتعددة» التي كانت تحيط بالملوك الهاشميين حينما وصلوا أول مرة (روبنز، 1988). وكانت القبائل تمثّل مكوّناً ذا أهمية خاصة في تشكيلة الجيش (جريديني (Jureidini) وماكلورن (Maclaurin)، 1984). غير أنه لم يكن بإمكان عملية الأردَنَة أن تكون في النهاية على درجة من الشمول مساوية لعملية التعريق(**): فقد استمر التجار السوريون سائدين في سوق عمّان على امتداد عدد من العقود، ثم أُلحقت بالبلاد الضفة الغربية لنهر الأردن (فلسطين الشرقية) بعد حرب العام 1948 (التي انتهت إلى إيجاد «إسرائيل») ما أدّى إلى قدوم جماعة زراعية كبيرة مصحوبةً بنخبة هامة من التجار و«المثقفين». وفي وقت لاحق قامت «إسرائيل» باحتلال الضفة الغربية في العام 1967 غير أن أعداداً كبيرة من الفلسطينيين غادرتْها للعيش في الأردن، مكوّنين بذلك نصف سكانه. ومنذ ذلك الحين بقيت الدولة الأردنية معرّضةً للأخطار لأن معظم الفلسطينيين لم يرضوا بها «موطناً» لهم، بينما كان الكثير من الإسرائيليين يريدون أن يحوّلوها إلى دولة الفلسطينيين (الوحيدة).

(*) في الواقع الجغرافي، تقع سوريا شمال الأردن.

(**) «الأردنة» إحلال الأردنيين، و«التعريق» إحلال العراقيين، مكان الأجانب.

كان فصل دولة لبنانية مميّزة عملاً اعتباطياً بدرجة مساوية، إنما كان، ربما، على درجة أقل من الاصطناع. فقد حوّلت فرنسا (جبل لبنان)، وهو منطقة جغرافية صغيرة جرى توسيعها بصورة تدريجية لتضم جميع المناطق المارونية والدرزية، ليصبح لبناناً أكبر في العام 1920 من خلال إلحاق المدن الساحلية (السنيّة بصورة رئيسيّة) وجبل عامل ووادي البقاع، وفق نظام يستهدف منح المسيحيين الموارنة امتيازاً مقصوداً، وعليه، فمنذ البداية عُدَّ الكيان السياسيّ والنظام الحكومي (أو، بتعبير آخر، الدولة ونظام الحكم) غير قابلَين للفصل (سلامة، 1987a: 53).

من الناحية التاريخية، كان لجبل لبنان في الواقع تاريخ ثقافيّ مميّز و«اقتصاد سياسيّ» خاص ومميّز. ويجادل البعض بأن التنظيم الاجتماعيّ لجبل لبنان بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر كان تنظيماً استثنائياً ضمن المشرق من حيث كونه شبيهاً بالنظام «الإقطاعيّ» على النمط الأوروبي شبهاً لافتاً (دوبار ونصر، 1976: الفصل الثاني والمراجع المذكورة). وعلاوةً على ذلك، كان الموارنة فريدين تقريباً بين الأقليات الدينيّة غير المسلمة في الشرق الأوسط في مقاومتهم لموقع «الذميّ»، وهو موقف تجلّى في ما بعد في رفضهم الانضمام إلى مجلس «الملل» الذي نظّمه العثمانيون في القرن التاسع عشر. إن هذا الموقف، المستمَدّ من تاريخهم المميّز وكذلك من الميثولوجيا الجمعية الخاصة بهم، يجعلهم مختلفين عن الأقليات الدينيّة الأخرى ـ إلى الحد الذي يصنفهم فيه فؤاد الخوري من الناحية الوظيفية، ضمن الطوائف لا ضمن الأقليات (الخوري، 1988: 13، 109). وبصفتهم طائفة، سكن الموارنة تاريخياً الجبل وطوّروا «اقتصادهم السياسيّ» شبه المستقل الخاص بهم. ولقد تعزّز شعورهم بالتميّز بحقيقة أنهم ربما كانوا قد نشأوا أصلاً بصفة قبيلة لا بصفة (كنيسة). وفي الحقيقة كان قساوستهم يمثّلون، تقليدياً،

حمولات فرعية للقبائل، لا للأبرشيّات الجغرافية المختلفة كما هي الحال مع الكنائس الأخرى، الشرقية والغربية (سلامة، 1987a: 109، الهامش 28 والمرجع المذكور).

ومع أن الموارنة ظهروا بصفتهم إحدى الكنائس الشرقية، فإنّهم شرعوا في إقامة صلات مع روما ابتداءً من العام 1215م. وهكذا أصبحوا في النهاية أتباعاً للبابوية الكاثوليكية، رغم أنهم بقوا مميّزين ثقافياً وتنظيمياً. ويقوم إدراكهم للذات على أساس رؤية لتاريخ طويل من الكفاح ضد جميع العوائق، يلتقي فيه المذهب الدينيّ المميّز (الذي أسّسه القديس مارون) دائماً بصوَر عن ماضٍ فينيقيّ مجيد. وتؤكّد الأسطورة بشكل خاص على حصول هجرة جماعية إلى (جبل لبنان) من شتى أرجاء سوريا والعراق بسبب الاضطهاد ابتداءً من العام 671م. وما بعده. إن التأكيد هو دائماً على التميّز والمثابرة ومقاومة الانصهار. وكان لارتباطهم اللاحق بالكنيسة الكاثوليكية خلال فترة الحروب الصليبية أن ساعد في إعادة تنظيم الكنيسة وفي تقوية نُظمها الرهبانية، الأمر الذي لعب منذ ذلك الحين دوراً رئيسياً في تطوير «الأيديولوجيا المارونية» المميّزة (حريق، 1987: 31 ـ 33، وكذلك حريق، 1968).

لقد تمّ التأكيد على الشخصية المارونية المميّزة من خلال شبكة واسعة من المدارس، فضلاً عن اقتصاد سياسيّ مزدهر نسبياً في مجال الزراعة المكثفة وإنتاج الحرير، وكانت هذه «القاعدة الاقتصاديّة» ذات نفع في نشوء الإمارتين (المعنية) و(الشهابية) خلال المدّة من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، وفي تمكين الموارنة من المحافظة على درجة عالية من الاستقلال الذاتي تحت الحكم العثماني، وفي وقت لاحق، بطبيعة الحال، تحت الحكم الفرنسي. ولقد أدّى هذا الانفتاح على الغرب الذي مهّدتْ له العلاقة

مع الفاتيكان وانتشار التعليم والطباعة والنشر وهجرتهم الواسعة إلى أرجاء العالم منذ أواسط القرن التاسع عشر، إلى تعزيز صورتهم الذاتية عن جذورهم الفينيقية التجارية. وهكذا، تطوّر الشعور بكونهم موارنة والشعور بكونهم لبنانيين تطوراً متساوياً، الأمر الذي كان يؤدي إلى تقوية الواحد للآخر ـ إذ يُزعَم أن لبنان هو جنة عدن الإنجيلية، وأن نوح «لبناني»، وأن المسيح «جاء إلى لبنان» لنشر المسيحية في العالم، وأن أرز لبنان هو «أرز الله» (الخوري، 1988: 202 ـ 208 والمراجع المذكورة).

واستناداً إلى غسان سلامة فإن مصطلح (جبل لبنان) لم يكن، حتى نهاية القرن الثامن عشر، ينطوي على المعنى السياسيّ نفسه الذي ينطوي عليه الآن، في حين أن «لبنان» بصفته مفهوماً سياسيّاً لم يظهر على السطح حتى إنشاء «نظام المتصرّفية» في لبنان في العام 1861 أثناء الحكم العثماني، الأمر الذي قبلتْ به فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا. ومع ذلك، فإن من نافلة القول أن القوميين اللبنانيين على شاكلة حزب الكتائب شبه الفاشي (Phalanges Libanaises) من شأنهم أن يفضّلوا تتبع جذورهم إلى هويّة لبنانية مستقلة تغور في مديات أبعد في أعماق التاريخ. ولم يحدث أن طرحت المسألة بكاملها على طاولة البحث من جديد إلا بتأثير من الحركة الوطنيّة السورية ضدّ الفرنسيين حينما طالب القوميون في العام 1937 «بمعاملة لبنان مثل سوريا» في حالة الاستقلال.

وفي الوقت نفسه أصبح معظم الوجهاء السنّة في طرابلس والشمال أكثر قبولاً، على نحو متزايد، بالكيان الجديد، خصوصاً حينما خذلتهم في الواقع (الكتلة الوطنيّة السورية). ومنذ أربعينيّات القرن العشرين وما تلاها كانوا يستفيدون بصورة متعاظمة من السوق اللبنانية المتسعة بالاعتماد جزئياً على علاقاتهم العائلية والتجارية

السورية. وكان الكثير منهم (والكثير من المسيحيين الأرثوذكس الروم، الحضريين بدرجة مساوية) تجتذبهم أفكار القومية العربية وأحزابها السياسيّة، ومحِضوا دعمهم للجمهورية العربية المتحدة التي ضمّت مصر وسوريا في العام 1958. غير أن آخرين ظلوا متشبّثين بفكرة «سوريا الطبيعية»، كما هي الحال مثلاً بالنسبة إلى (الحزب السوري القومي الاجتماعيّ)، ونادوا بإقامة هلال خصيب موحّد (يشمل أحياناً جزيرة قبرص بصفتها النجمة التي تتوسطه!).

إن سوريا التي نعرفها اليوم هي بمعنى من المعاني «كيان راسب» (بقايا كيان). إنّها سوريا المتكوّنة ممّا بقي بعد كل عمليات تقطيع الأوصال تلك. وحتى آنذاك، كانت هناك لاتزال أصوات، محلية واستعمارية معاً، تنادي بتقسيم ما بقي من سوريا تقسيماً آخر: مثلاً إلى أقاليم دمشقية، وحلبية، ودرزية، وعلوية. غير أن الاتجاه السنّي الرئيسيّ، كما عبّر عنه (حزب الاستقلال العربي) و(حزب الاتحاد السوري) و(الكتلة الوطنيّة)، كان باتجاه الوحدة وضد التقسيم. واختارت أحزاب سياسيّة أخرى توجهاً عروبياً: مثلاً (عصبة العمل القومي)، (حزب البعث) و(الحزب القومي العربي).

كانت النخبة القومية الرئيسيّة قد طوّرت لها مصالح اقتصاديّة ومهنية جديدة ضمن كيانها المتماسك الجديد، كما أنها صارت تدرك بأن ثمن إنهاء الانتداب الفرنسي والحصول على استقلال سوريا كان القبول بالحدود الجديدة القائمة. غير أن الكثير من السوريين، ومن باب ردّة الفعل، حاولوا في وقت لاحق التعويض عن فشل الوحدة السورية، فاندفعوا باتجاه مفهوم «الشعب العربي» (الأمة العربية) الأكثر شمولاً، وذلك من خلال «الهروب إلى الأمام في عملية خلق يوتوبيا» (سلامة، 1987a: 61 ـ 63).

ومع ذلك، فإن الهدف الرئيسيّ بعد نيل الاستقلال، ومع الأخذ بالاعتبار التحديات المحيطة بسوريا (خسارة الإسكندرونة لصالح تركيا، تزايد قوة «إسرائيل»، بقاء دولة الأردن متماسكة، واغتناء لبنان) لم يكن حول كيفية استعادة الوحدة بل كيفية المحافظة على ما بقي من سوريا متماسكاً.

تَشكُّل الدولة في شمال أفريقيا

يمكن تتبع جذور تشكل الدولة في شمال أفريقيا من الناحية التاريخية إلى ظهور مراكز قوى قادرة على فرْض سلطتها على المراكز الريفية المجاورة والاتحادات القبليّة، وهي عملية كانت خلفيتها الحَلَقية قد وصفها ابن خلدون وصفاً جيداً.

لقد سبقت الإشارة إلى أن هذه السيرورة كانت منذ وقت مبكّر جداً (أي منذ القرن الثامن إلى القرن العاشر وما بعده)، قد أنتجت ثلاثة محاور واضحة للشبكات الحكومية، واحد في الوسط مثَّلته إمامة تاهيرت (الجزائر في يومنا الحاضر)، ومحور في الشرق مثَّلته الدولة الفاطمية (الزيدية والحمادية ـ تونس في يومنا الحاضر)، ومحور ثالث ارتبط بإمبراطورية الموحّدين (المغرب في يومنا الحاضر) (جغلول (Jaghlul)، 1987 : 209 وما يليها). وكانت للإقليمَين الأخيرين عاصمتان حكوميتان متمايزتان في معظم الوقت (القيروان وفاس، على التوالي). وكان التشكيل المبكر للدولة يتّسم بدوائر متحدة المركز. كانت هناك أولاً «بلاد المخزن» ومعناها حرفياً الأرض العائدة للخزينة (أي للدولة). وكانت هناك عادةً دائرة مباشرة تحيط بتلك النواة، تسكنها قبائل خاضعة للسلطة المركزية من خلال بعض الزعماء المحلّيين الذين كان المركز يعيّنهم أو يثبّتهم، ومنها كانت الضرائب تُجبى. وكانت هناك منطقة محيطية ثالثة ذات حدود

ملتبسة، كثيراً ما تقطنها قبائل أخرى لم تكن خاضعة لسلطة الدولة بل كانت كثيراً ما تهدد في الواقع سلطة المركز وبين حين وآخر تنتزع السلطة من الحكّام القائمين من أجل إقامة سلالة حاكمة أخرى ـ وكانت هذه الأرض الصعبة المراس تُعرَف تقليدياً بـ «البلاد السائبة» («بلاد السيبه»).

وكما لاحظنا بالنسبة إلى النمط القبَليّ للإنتاج، لا يجدر الاقتصار على تأكيد علاقات الصراع بين البدو والحضر، بل يجب التأكيد كذلك على العلاقات المتبادلة على المستويَين الاقتصاديّ والثقافيّ الوظيفيّ التي تربط كامل النظام ربطاً جماعياً. لقد كان هناك عنصر معيّن من التوازن، بالرغم من ضعفه وتقلبه، استقدمه الشعور بالوحدة الثقافيّة وإلى حدّ ما الاجتماعيّة، كان يتعمق أحياناً معينة إزاء التهديدات الخارجية. وهكذا، فبينما كانت النخبة تتغير وتتناوب، فإن «مركزاً» سياسيّاً معيّناً يظل في العادة قائماً. واستناداً إلى عبد القادر الهرماسي (Hirmasi) (1987، الفصل الأول)، فإن هذا «المركز» كان قادراً على التحرّك باتجاه شكل من أشكال الدولة الأكثر استقراراً في القرن التاسع عشر وذلك حينما صار بإمكانه أن يجنّد جيشاً نظامياً بدلاً من الاعتماد على قبائل متفرقة، وحينما ترسّخت جوانب السلطة من خلال ملكية الأرض والمؤسسات الإدارية، وهي عملية زادها تعزيزاً الحكم الاستعماريّ. غير أن نظام الحكم التقليديّ لم يكن قائماً قط وفق نموذج «إقطاعيّ» بالمعنى الأوروبي أو الياباني. وعلى الرغم من أن قبائل «المخزن» كانت تُخصَّص لها بصورة متزايدة قطع أراضٍ معيّنة مقابل خدماتها العسكرية للدولة، فلم يكن ثمة نموذج تراتبي ثابت، ولا وجود لحقوق مُعترَف بها للسكان. وعليه، فإن صعود الزعامات الوسيطة لم يكن علامة على ظهور مجتمع إقطاعيّ بل إنه أشّر عملية توحيد إلزامي من جانب «المخزن» الذي كان يجند الزعماء المحلّيين بصفتهم أفراداً بشكل رئيسيّ على حساب قاعدتهم القبليّة. ولقد أثبتت

هذه العملية الأخيرة نجاحاً في المغرب وتونس أكثر من نجاحها في الجزائر حيث كانت التأثيرات الاستعمارية أقدم زمناً وأشدّ عمقاً. غير أن جميع هذه الأقطار الثلاثة كانت بطبيعة الحال ستقع في النهاية تحت النير الكامل للحكم الاستعماري الفرنسي.

تحاجج ليزا أندرسون (Lisa Anderson) على وفق خطوط مشابهة وتلاحظ أَنّ تَشكُّل الدولة في مجتمعات تكون فيها القرابة هي النمط السائد للتنظيم الاجتماعيّ غالباً ما يؤدي في البداية إلى خلق طبقة من صغار الفلاحين (أندرسون، 1986: 28 وما يليها). إن عملية «تفليح»(*) كهذه تؤدي إلى وضع سكان الريف تحت رقابة أشد من جانب الدولة، وذلك عن طريق الراعين الذين يلعبون دور الوسطاء بين الطرفَين. ويصبح «الزبائن» أسهل تعرضاً للاستغلال وأكثر اتكالاً عما كانوا عليه قبل توسيع الجهاز البيروقراطيّ للدولة. وتنتج هذه العملية طبقة من أصحاب النفوذ الريفيين الذين تجعلهم حريتهم في وضع اليد على الفائض الزراعيّ للفلاحين من بين أهم حلفاء النخبة التي تسيطر على الدولة. إن طبقة أصحاب النفوذ الريفيين هذه هي من نتاج الدولة بقدر كبير، وبالتالي لا تحمل سوى شبَه ضئيل بالأرستقراطية المالكة للأرض المستقلة في أوروبا قبل ـ الرأسماليّة. فهي متحالفة مع الدولة منذ البدء، وفي الواقع أن قدرة الراعين على مكافأة زبائنهم أو قسْرهم من خلال التدخل مع سلطات الدولة تعتمد اعتماداً كبيراً على استقرار البيروقراطيّة (المصدر نفسه، ص 29 ـ 30). وفي آخر المطاف تتحدد هوية الزعماء القبليّين الأقوياء والراعين الريفيين ويتحولون إلى موظفين حكوميين وبالتالي إلى داعمين أشدّ لبيروقراطيّة الدولة («المخزن») على حساب الأرض المفتوحة السائبة («السيبه»).

(*) تحويل الأشخاص إلى فلاحين.

خلال القرن الثامن عشر ظهر نموذج جديد للسلطة حينما أقرّ العثمانيون تأسيس سلالات حاكمة سياسيّة محلّية مستقرةً نسبياً في بلدان المغرب (العربي)، باستثناء مراكش. فكان أحد الأسباب الرئيسيّة للنزاع بين العثمانيين والحكومات المحلّية يتمثل في نشاطات القراصنة من البربر الذين كانوا ينشطون خارج الموانئ المغربية. وكانت إحدى نتائج تقييد نشاطات القراصنة تقييداً فعّالاً تقليص مداخيل دول المغرب ما أدّى إلى حدوث أزمة مالية، خصوصاً في الجزائر (ياب (Yapp)، 1987: 158 ـ 159).

لقد تباينت تفاصيل عملية التعاطي مع المشاكل المالية لهذه البلدان بين بلد وآخر (الهرماسي، 1987: الفصل الأول). وهكذا، ففي الجزائر كانت عائدات الدولة من الزراعة محدودة، ولهذا لجأت الدولة إلى زيادة الضرائب العامة واحتكارها للتجارة، كما أَبرمتْ مقاولات مع شركات أجنبية لاستغلال المصادر المعدنية للبلاد. ولم تكن الحالة الاقتصاديّة في تونس أفضل بكثير، فهنا أيضاً حاولت الحكومة احتكار التجارة، غير أن الدولة انغمست أيضاً، في إجراء إصلاحات هامة في الإدارة والجيش والتعليم، بـ «مساعدات» أجنبية كبيرة. وفي مراكش (المغرب)، حيث جاهد الحكّام على الدوام للوقوف بوجه التدخل الخارجي، أصبحت الإصلاحات المالية ضرورية هي الأخرى. وبحلول العام 1901 توجّب على السلطان أن يغيّر نظام الضرائب السابق القائم على الشريعة إلى نظام موحّد من أجل تحسين وضع الميزانية. وشمل هذا النظام المنقّح الوجهاء المحلّيين أول مرة ما أدّى إلى اندلاع حركات تمرد، واضطر السلطان إلى الطلب من الفرنسيين أن يساعدوه في إنقاذ عرشه.

أثناء الحكم الاستعماريّ، كانت العمليات المفضّلة هي تلك التي توسّع سلطة الدولة داخل حدود وضَعتْها، بهذا القدر أو ذاك،

أنظمة الحكم السلاليّة في القرنَين السادس عشر والسابع عشر ومن أجل درجة أقل من «التشظّي» القبليّ في صفوف السكان (المصدر نفسه، ص 23 وما يليها)، باستثناء حالة الجزائر حيث كانت البنية الديموغرافية الأهلية ستتحطم بهذا القدر أو ذاك.

تونس

إذا أخذنا بعين الاعتبار تَفسُّخ العصبيّات القبليّة وضعف الزعامات (الشيخية) الوسيطة في تونس، ربما كانت هذه أكثر بلدان المغرب تكاملاً ومركزية. ولقد أدّى هذا، بالإضافة إلى درجة تعرضها الأكبر للتأثيرات الخارجية، لا الأوروبية فحسب، بل كذلك العثمانية والمصرية، إلى تمهيد الطريق أمام إصلاحات هامّة دُشّنت في آخر الأمر في القرن التاسع عشر على يد خير الدين باشا وكانت تستهدف بصورة واسعة ترشيد جهاز الدولة (المصدر نفسه، ص 31 وما يليها). وكان لتونس كذلك تاريخ سياسيّ مميّز ومتماسك مدة طويلة من الزمن. وكانت سلالة الحسيني الحاكمة قد أصبحتْ راسخةً بصفة «بايات» في العام 1710 (واستمرت في الحكم حتى العام 1957). وفي أوائل القرن التاسع عشر، أثناء حكم أحمد باي الحسيني، بُذلتْ محاولة للتحديث والمركزة شبيهة بمحاولة محمّد علي في مصر، لكنها لم تُثمر إلا نجاحاً محدوداً. واستمرّت الدولة تمارس سياسة تهدئة المناطق القبليّة وضم زعماء البلدات والقبائل (النيفر (Al-Nayfar)، 1992 : 32 ـ 36). غير أن تونس في عهود خلفاء أحمد انحدرت في مشاكل اقتصاديّة أكبر، وعانت من حركة تمرد في العام 1864، وأفلستْ في العام 1869، واضطرتْ إلى قبول ممثلين بريطانيين وفرنسيين وإيطاليين للاشراف على مالية الدولة. وتحت الضغط الأوروبي أيضاً أصدرتْ إصلاحات دستورية في العامين 1857 و1861، وسنّ «أول دستور في الشرق الأدنى» (ياب، 1987 : 160).

وفي العام 1881 احتلت فرنسا البلاد، وجرت محاولات هامة للإصلاح على يد خير الدين باشا. وكانت الإدارة الفرنسية قوية ولديها برنامج واضح للإنماء الاقتصاديّ والتحديث يشمل إلى حدّ ما، عدداً كبيراً من المستوطنات (المصدر نفسه، ص 245 ـ 246).

وبصورة عامة عملت السياسات الفرنسية في إطار نظام الحماية على تقوية الدولة. فقد اكتمل إنشاء جيش دائم، وتمَّ تحديث وترشيد الإدارة، وتطوير الزراعة على أساس قائم على نظام لملكية الأرض مُشرْعن بطريقة أكثر تشديداً. وتحت ظل السيطرة الفرنسية عززت الدولة التونسية شبه احتكارها لاستخدام وسائل العنف ووسّعت سلطات الحكومة المركزية في مجالَي الشرطة والتجنيد وأصبحت الإدارة المركزية أكثر تنظيماً، وسعت الحكومة إلى إيجاد سوق عقارية وحمايتها، الأمر الذي قدّم صورة واضحة مفادها أن تَشكُّل الدولة كان متساوقاً مع تتجير الاقتصاد (أندرسون، 1986 : 141ـ 157). ولقد أوجد تشكّل الدولة ظاهرة «التفليح»، فقد كانت النخبة الريفية هي «مَنْ أوجد الدولة البيروقراطيّة التي نادت بها حليفاً و ـ ما هو أهم ـ تابعاً». وبهذا فإن الحالة التونسية تتبنى «مغزى وجود الدولة البيروقراطيّة في خلق البنى الاجتماعيّة، بدلاً من كونها مجرد انعكاس لها» (المصدر نفسه، ص 277 ـ 279).

كانت الحركة الوطنيّة التونسية في آخر الأمر ستُلحق نفسها إلحاقاً لصيقاً بدولتها الإقليمية، فأفلحت قيادتها التي تحولت بلا لَبْس إلى (الحزب الدستوريّ الجديد) ـ المشكل في العام 1920 ـ في تحويل المكانة السياسيّة العالية من كبريات العوائل الحضرية («البلدية») على نحو تدريجي ومتصاعد لصالح نخبة جديدة من البيروقراطيّين والمدرّسين والمهنيين. وكانت هذه الشرائح في معظمها ذات خلفية بورجوازية ـ صغيرة تلقّت تعليمها في أوروبا بشكل

رئيسيّ وإن كان تعليم بعضها تقليدياً أيضاً، وتدفقتْ من بيئة الحضر والبلدات الصغيرة (لاريف ـ بيتريكس (Larif- Beatrix)، 1987: 129 ـ 141، الهرماسي: 1987: 39 ـ 76). وكان مفهومهم للدولة متأثراً بالنموذج الفرنسي تأثّراً كبيراً[3] وكان نظام حكمهم بعد الاستقلال قائماً على أساس نظام تعبوي إلى حدّ ما، يقوده الحزب و«الزعيم»، وأفلح في تأسيس نقابات للعمّال والكثير من المنظمات الأخرى، وواصل وعزز عملية بناء الدولة في تونس تحت هيمنة الحزب المسيطر الواحد.

المغرب

في حالة المغرب (مراكش) كانت هناك جماعة سياسيّة وُجدت لما يزيد عن 800 سنة، حتى وإن بقيت حدود هذه الدولة سيّالةً على امتداد عدة قرون. وتغيّرت عاصمتها اعتماداً على تغيير ثقل المناطق المختلفة وشبكات العلاقات الخارجية المختلفة. ولعل حدود المغرب حتى في يومنا الحاضر لاتزال أكثر الحدود «إثارةً للجدل» في شمال أفريقيا (شفير (Shafir)، 1988: 35 ـ 43). لقد كانت هذه هي بلاد ثنائية «المخزن»/ «السيبه» بامتياز، وكانت أراضيها تغيّر وضعها من وقت لآخر وبوجه خاص بعد وفاة كل ملك من ملوكها، حينما كانت تَحدث «سيبه» (حالة استخفاف أو انشقاق) أوسع نطاقاً كما جرت العادة. وفي ظلّ حكم سلالة العلويين التي لاتزال حاكمةً والتي

---

(3) من المفارقة أن معرفة الكثيرين من المثقفين التونسيين، حتّى بثقافتهم المغاربية ومجتمعهم، مستقاة في أغلب الأحيان من المصادر الفرنسية. ويظهر هذا، على سبيل المثال، في الكتابة العربية لعالمين سياسيين تونسيين مشهورين عن «بلاد السيبه». فقد جاءت التهجئة ذات مرة مبتدئة بحرف الصاد ومرة منتهية بحرف الألف (في حين أن تهجئتها في الحقيقة: س، ي، ب، هـ) ـ ما يكشف ربما عن المصادر الأوروبية لمعرفتهما عن هذه المفاهيم «المحلية»! (الهرماسي، 1987: 26-27، زغل (Zaghal)، (440: 1992).

ظهرتْ في القرن السابع عشر (ما يجعلها واحدة من أقدم السلالات الحاكمة في العالم)، فإن مؤسسة السلطنة قد اكتسبت مزيداً من القوة والرسوخ حول الأراضي المركزية لمكناس وفاس ومراكش، وجرى توسيعها على يد السلطان مولاي إسماعيل (1672 ـ 1727). وكان «المخزن» قائماً على أساس من القوات المسلحة القائمة بدورها على أساس يتكوّن من أربع قبائل رئيسيّة. أما كتائب العبيد البيض فقد استُبدلتْ بكتائب من العبيد السود.

لقد كانت شرعية السلالة الحاكمة قائمة على عمودَين اثنين: الادّعاء بالتحدّر الشريفي (الأصل العربيّ المتصل بالنبي محمّد من خلال ابنته فاطمة وابن عمه علي) و«صلة الرحم»[*] بقاطني الأرض من خلال العُرف القاضي باقتران الملك بزوجة من البربر دائماً. وعليه، فإن السلطنة الشريفية قائمة على توليفة من السلطة و«البركة» الدينيّتين مقرونةً بروابط الدم أو العرق[**] (jus sanguinus) (ضريف، 1988). إن هذا المزيج يمنح الملك، بصفته رمزاً للدولة، مظهر الحياد والسمو فوق «عصبية» أي قبيلة مفردة أو سلطة أي ولي ديني محلي في «زاوية»[***] إقليمية نائية (أغنوش (Agnush)، 1987)[4]. كما أنّ النظام الملكيّ العلويّ عامر بالطقوس و«الشعائر المقدسة» يتّسم كثير منها بروابط الدم، الأمر الذي يرسّخ تعريف الحكم في

(*) من ناحية الأم.

(**) «حقّ الدم»، أي إنّ مواطنية (جنسية) الطفل تقررها مواطنية أبويه.

(***) مسجد غير الجامع (ليس فيه منبر)، أو مأوى للمتصوفين والفقراء.

(4) يبدو أن المجتمع المغربي يقع ضمن الفئة الاجتماعية الأنثروبولوجية المسماة مجتمع «مستوعِب» أكثر من كونه مجتمعاً «طارداً» ـ بمعنى أنه يسيطر على «الآخر» عن طريق امتصاصه بدلاً من إقصائه. وفي الحقيقة، يجري استخدام هذا المصطلح بصورة حرفية، فحينما يتبجح السلطان المغربي حول إخضاع قبائل أو جماعات منشقة يقال إنّه قد «أكلها» (Darif، 1988: 184).

تعريف الحياة والأمل النهائي. وأدّى هذا، على امتداد حقبة طويلة من الزمن، إلى وجود «شعب قويّ» ولكن «جهاز ضعيف» ـ غير أن هذا ما جرى تعويضه في ظل الحكم الاستعماري الفرنسي (الذي اتخذ صفته الرسمية في العام 1912) الذي أبقى على السلطان لكنه قلّم سلطته ووسّع المؤسسات الإدارية المحيطة به. واستناداً إلى م. كومبز ـ شيلينغ (M. Combs - Schilling): «وعلى امتداد عدة قرون كانت الملكية مفعمة بالمعنى لكنها ضعيفةٌ في الأجهزة. أما الحكومة الفرنسية المستعمِرة فقد كانت مفعمة بالأجهزة لكنها ضعيفة في المعنى. وفي حقبة ما بعد الاستعمار جمع المغرب الاثنتين معاً» (كومبز ـ شيلينغ، 1989: xii، 292 ومواقع شتى).

منذ ثلاثينيات القرن العشرين حافظ «المخزن» على علاقات تعاونية إلى حد ما مع الفصيل الرئيسيّ في حركة الاستقلال التي كانت ممثلة بحزب (الاستقلال) الذي كان قد أسّسه في الثلاثينيات الإسلاميّ المعتدل علاّل الفاسي. أما الملك محمّد الخامس فإنه رفض الاستجابة إلى جميع المطالب الفرنسية وكان معارضاً بصورة مؤكّدة لـ «المرسوم البربري» (الظهير البربري (Al-Zahir al-Barbari)) للعام 1930 الذي حاول أن يستثني البربر من تطبيق القوانين الوطنيّة القائمة على الإسلام. وكان القرار الفرنسي القاضي بإبعاد محمّد الخامس في العام 1953 قراراً خاطئاً بدرجة مساوية، إذ حوّله إلى بطل قومي، وعاد في العام 1956 إلى بلده المستقل عودة المنتصرين. ومنذ ذلك الحين بات الملك يتعاون مع حزب (الاستقلال) ولكن دون أن يمنحه احتكاراً في مجال التمثيل القومي، بينما كان في الوقت نفسه يعزز تحالفه المباشر مع وجهاء الريف. وبصورة تدريجية دمج مؤسسات «المخزن» التقليديّ بمؤسسات إدارية حديثة على النمط الأوروبي (بورقية (Buraqiyya)، 1991). ومع المحافظة على

درجة مناسبة من الاستقلال الذاتي لزعماء الجماعات المحلّية (القبليّة) و«فرقهم»، جرى تصميم وحدات محلية جديدة قائمة على أسس إقليمية (مناطقية) واقتصاديّة، كما شُكّل مجلس وزراء حديث يترأسه رئيس وزراء.

ومن خلال قيام الدولة بفسْح المجال للانقسامات الداخلية في صفوف حزب (الاستقلال) لكي تفعل فعلها في جسم الحزب، مع تهميش (ولكن دون حَظر فعلي) لجميع الأحزاب السياسيّة التي نشأت من صفوف الحركة الاستقلالية، فقد أعيدت صياغة الدولة لتغدو مزيجاً من البنى الاجتماعيّة قبل ـ الرأسماليّة، الملكية والتقليديّة، أتاحت هامشاً صغيراً فقط أمام الحراك باتجاه إقامة منظَّمات ذات نمط «حديث»، كالأحزاب والنقابات والجمعيات (زغل، 1992 : 456 ـ 458). إن الملك بطبيعة الحال هو العاهل الدستوريّ، لكنه فوق هذا وذاك هو «أمير المؤمنين»، والحَكَم ما بين فئات الدولة ومؤسساتها. وهو ليس خاضعاً للقانون، إذ إنه قد «يتدخل» في أيّ وظيفة سياسيّة، وإذا ما وُجِدَتْ أيّ حقوق سياسيّة على أرض الواقع فإنها لا تعدو أن تكون هبةً من هباته. وكما قال حينما كان يخاطب النواب البرلمانيين في العام 1963 : «سوف أمنحكم جزءاً من الصلاحيات التي كانت لدى العائلة الحاكمة على امتداد اثني عشر قرناً. لقد صنعتُ الدستور بيديَّ هاتين» وهو لم يمنح النواب أيّ صلاحيات بل واجبات فقط» (ضريف، 1991 : 203 ـ 212). ومن خلال الاعتماد على ثلاثة مصادر جلية للشرعية، يبدو أن الملكية حققت درجة لا بأس بها من الهيمنة، وقدرة جلية على الإبقاء على النزاعات في حدود النظام، ومعالجة معظم الشرعيات المضادة من خلال توظيفها أو، إذا دعت الضرورة، ضمّها (المصدر نفسه، ص 215 ـ 217).

في هذا المزيج، يظل الجيش المنظمة الشاذة الوحيدة ومصدر التحدّي المحتمل لـ «المخزن» المغربي. وفي الحقيقة كان الجيش هو الذي جاءت من صفوفه، في أوائل السبعينيات، محاولتان انقلابيتان في الأقل نجا منهما الملك الحسن الثاني بأعجوبة (بـ «بركة» إلهية). واستناداً إلى بعض التقارير، فإن الحكم الملكي أخذ يكتسب شرعيةً أكبر خلال الثمانينيات، وذلك جزئياً بسبب سياسة الملك الحذرة في ممارسة الموازنة والموازنة المضادّة في مجال السياسة المحلّية، وفي جزء آخر بسبب موقفه الصلب تجاه مسألة الصحراء الغربية وبسبب سمعته المحسوبة حساباً دقيقاً بصفته مضيّفاً جيداً لرعاية الشؤون الوحدوية ـ العربية وحَكَماً جيداً في الخلافات العربية ـ العربية. وتعمل هاتان الصورتان على تعزيز بلورة هوية مغربية مميزة تتركز على الدولة المغربية القائمة.

الجزائر

إن ديناميكيات تَشكُّل الدولة في الجزائر مختلفة جداً. ففي المرحلة السابقة للحملة الفرنسية في العام 1830 وإلحاق الجزائر بفرنسا في العام 1848 لم تكن البلاد على درجة عالية من المركزية: فقد كان يحكمها «داي» وثلاثة «بايات»، تدعمهم قوات انكشارية، في حين كان شيوخ القبائل لايزالون يتمتعون باستقلال ذاتيّ كبير. وكانت مقاومة الاحتلال واسعة الانتشار، بما فيها الثورة الرئيسيّة بقيادة الأمير عبد القادر الجزائري التي تقلّص تأثيرها إلى حدّ ما عند إلقاء القبض عليه، ولكنها استمرت في (منطقة القبائل) حتى العام 1857، ثم اندلعت بدرجة هامة مرةً أخرى في العام 1871. وأمست الجزائر بسرعة حالةً نموذجيةً للاستعمار الاستيطاني، حيث زُرع فيها في نهاية المطاف مليون أوروبي، وصودرتْ أراضٍ كثيرة وطُرِد منها فلاحوها. أمّا تأثير الثقافة والمؤسسات الفرنسية فكان طاغياً، بَيد أنّ

محاولات صَهْر الجزائريين لم تنجح، وبدلاً عن ذلك شجّعت السلطات شتّى الوجهاء والشيوخ والموظفين الجزائريين على العمل بصفة (adjoints indigènes) (مشاركين أو معاونين أهليين) إلى جانب الموظّفين الأوروبيين.

اندلعت المقاومة الوطنيّة الجزائرية من جديد في عشرينيّات القرن العشرين، واكتسبت أشكالاً تنظيمية في المراكز الحضرية في أوائل الخمسينيات، إلى أن أَعلنتْ (جبهة التحرير الوطنيّ) ثورةً كاملةً في تشرين الثاني/ نوفمبر 1954، ثم حوّلت نفسها إلى حكومة في أيلول/ سبتمبر 1958. ومع أن (جبهة التحرير الوطنيّ) كانت تعتمد اعتماداً قوياً على المقاومة الريفية، فإن قيادتها كانت تنحدر بصورة متعاظمة لتقع في أيدي البورجوازية الصغيرة التي أخذتْ تمنحها صفة شعبوية، وتركّز على استحداث الأجهزة العسكرية والإدارية في داخل الحركة (تلمساني، 1986: 48 ـ 65).

قامت هاتان الفئتان، «المعاونون الأهليون» ونشطاء (جبهة التحرير الوطنيّ)، في النهاية بتشكيل نواة بورجوازية الدولة البيروقراطيّة التي شرعت بعملية بناء الدولة بعد الاستقلال في العام 1962 (إنتليس (Entelis)، 1982: 92 ـ 132). وعلى الرغم من إعلان الأهداف الاشتراكية، وتبنّي الإدارة الذاتية (autogestion) في مزارع ومصانع الجزائر المحررة، فإن توجّهاً مضاداً كان يتحرك في اتجاه «إعادة تفعيل الإدارة الاستعمارية» (تلمساني، 1986: 89 ـ 105). فأبقي على مؤسّسات إدارة مُستنسَخة عن النموذج الفرنسي مع بعض التعديلات الطفيفة، وأُرسل أفراد إلى فرنسا على عجل لغرض التدريب، وازداد عدد الموظفين داخل الجهاز البيروقراطيّ بحوالي 30٪ في السنة خلال الأعوام الأولى بعد الاستقلال (شاليان (Chaliand)، 1964).

كانت الإدارة الذاتية تواجه مشاكل خطيرة حتى أثناء حكم الرئيس الأول، أحمد بن بلة، ولكن مع مَقدم بومدين في العام 1965، جرى تسريع التحوّل إلى مشاريع عامة صناعية واسعة النطاق (industries industrialisantes)، و«تم تسريع عملية الدولنة(*) بوتيرة عاجلة وصارمة». وإذا كانت حرب التحرير الوطنيّ هي المحرك الأساسيّ في عملية «بناء الأمة» في الجزائر، وهي بلد كان على الدوام يفتقر إلى لبّ اجتماعيّ - سياسيّ، فإن السياسة الصناعية الهادفة إلى إقامة «أقطاب استراتيجية للنمو» التي يجسّدها مفهوم (industries industrialisantes) كان المقصود بها ألاّ تكون الدعامة الرئيسيّة للمحافظة على الاستقلال الوطنيّ ولتعزيز النموّ الاقتصاديّ فقط، بل المضيّ قُدُماً في عملية «بناء الدولة» نفسها كذلك (بنون (Bennoune)، 1988).

لدى قيام «الطبقات الوسطى» الجزائرية بتولّي الجهاز الاستعماريّ في العام 1962، قامت وبشكل سريع بتحويل نفسها إلى طبقة جديدة فيما كانت تحقق السيطرة السياسيّة والإدارية والاقتصاديّة و(فوق هذا وذاك) العسكرية على المجتمع المدني. ومع ذلك، كما يحاجج تلمساني، فإن هذه «الكتلة الاجتماعيّة» لم تكن قادرة على تحقيق موقع للهيمنة (بالمفهوم الغرامشياني)، وذلك ناجم عن افتقارها إلى «رباط ثقافي» كان من شأنه أن يوثّق عُرى القوى الاجتماعيّة المتشظية معاً (تلمساني، 1986: 189 وما يليها). وفيما كانت ذكرى الكفاح من أجل التحرر الوطنيّ تتلاشى بين صفوف السكان اليافعين ديموغرافياً فإن الشعارات «الاشتراكية» لم تكن لتتلاءم مع واقع مجتمع حديث التكامل، وبالتالي جاء «الإسلام

(*) بمعنى الإخضاع لإدارة الدولة.

السياسيّ» ليقضّ مضاجع النخبة البيروقراطيّة ـ التكنوقراطية وحماتها العسكريين ـ في وقت ما كانوا يتوقعون فيه حصول ذلك.

تَشكُّل الدولة في بلاد العرب والخليج

من الشائع جداً النظر إلى بلاد العرب والخليج على أنها «دول قبلية» (انظر على سبيل المثال كوراني، 1991: 456 وما يليها، 484 وما يليها). غير أن الواجب يقضي بألاّ يؤخذ هذا الوصف إلا بكونه تعميماً تبسيطياً، وذلك لأن التقاليد الأقدم ذات الشبه الجزئي بالدولة في المنطقة كانت غالباً ما تميل إلى أن يكون لها بُعد دينيّ إضافةً إلى البُعد القبليّ.

ويَصدقُ هذا تاريخياً على عمان واليمن، ويَصدُق جزئياً وفي وقت أقرب على حالة «المملكة العربية السعودية». ومن وجهة النظر التاريخية، كلما كان تكاتف الطائفة الدينيّة متوافقاً مع عصبية القبيلة تكون الجماعة في أحيان أكثر أقدر على تحقيق عنصر من الاستقلال الذاتيّ السياسيّ. وهكذا، فإن استقرار فرع من فروع الخوارج (هم العباديون) في عمان في القرن الثامن الميلادي أضفى على البلاد سمةً سياسيّةً مميّزةً ظلت تحتفظ بها منذ ذلك الحين. كما أنّ استيطان فرع معيّن من الشيعة (هم الزيديون) في شمال وشرق اليمن في القرن التاسع الميلادي قد منح تلك البلاد أيضاً شخصية سياسيّة مميزة. وفي العصور الحديثة لايزال ظهور طوائف أو حركات دينية جديدة مدعومةً قبلياً يلعب دوراً مؤثراً كذلك في إضفاء سمة سياسيّة معينة على بلاد معينة، كما كانت الحال مع الوهابيين في بلاد العرب في القرن الثامن عشر (الخوري، 1988: 53 ـ 65، حريق 1987: 25 ـ 30).

إن أهمية دراسة النزعة القبليّة في بلاد العرب والخليج لا يبرّرها الثقل الديموغرافيّ والاقتصاديّ الهامّ الذي لايزال البدو يمثلونه في بعض هذه البلدان فحسب، بل بسبب الدلالة الاجتماعيّة والسياسيّة

القائمة، إنما المتغيّرة في الوقت نفسه، لتلك النزعة. وكما سبق أن ألمحْنا، فإن دراسة العلاقات المتبادلة بين المجتمعات البدويّة والزراعية والتجارية تُمثّل مفتاحاً رئيسياً لفهم الكثير من التطورات التاريخية والسياسيّة لعدة أجزاء من العالم العربيّ (انظر أيضاً إيكلمان، 1981: 63 ـ 83 والمراجع المذكورة). وبوجه أدقّ، فإن بالإمكان المحاججة بأن السمات الثقافيّة والاجتماعيّة ـ السياسيّة للنزعة القبليّة (بصفتها ظاهرة اجتماعيّة ـ ثقافية) تعمّر أكثر من المستلزمات «البيئوية» للبداوة الرعوية بصفتها «وسائل إنتاج» وآلية للبقاء الطبيعي على قيد الحياة، وتتغلغل تلك السمات في المنظومة القيمية والتنظيمات الاجتماعيّة لعدد من المجتمعات العربية، وخصوصاً في بلاد العرب والخليج. وكما سبقت الإشارة إليه، فإن الفهم الناجح للحراك من القبيلة إلى الدولة في بلاد العرب والخليج يستلزم وضع البداوة في سياق العلاقات التجارية والثقافيّة والسياسيّة المحيطة بها.

حتى في قلب نجد، وهي الجزء الأكثر «صحراوية» من الصحراء العربية، قامت بلدات فعلاً، ناهيك عن المدن التي كانت موجودة في «أطراف» بلاد العرب حيث تلتقي الصحراء بمناطق الاستيطان في سوريا وبلاد ما بين النهرين ومصر. وكان البدو العرب يبادلون دائماً لحمهم وصوفهم وتمرهم وزبدتهم بالضروريات والكماليات القادمة لا من المناطق المحيطة فقط، بل كذلك من مناطق نائية في آسيا وأفريقيا (مثل الحبوب والتوابل والأقمشة والمصنوعات الحِرَفية وما إلى ذلك). إن وضع البدويّ إزاء المدينة هو وضع المستهلك، لكنه «وسيط» أيضاً بين هذه المدن وطرق القوافل التي تؤدي إلى كلّ مكان. فلقد نصب نفسه حامياً للتجارة وطرق الحج مقابل تسلم ضريبة حماية («خوّة») فرضها هو. وهكذا

نمت عشرة مراكز حضرية هامة في بلاد العرب، بين الرياض وحائل، تربط شبه الجزيرة بدمشق وما بعدها، وفي الواقع كان هذا المحور محل إقامة تلك التشكيلات السياسيّة البدويّة، أو «دول الإتاوة» كما يسميها هنري روزنفلد (Henry Rosenfeld) (في: إيكلمان، 1981: 67) التي اتّسمت بقدر من الاستقرار: إمارة قبيلة الرولة، وإمارة ابن الرشيد، وفي وقت متأخر جداً المملكة العربية السعودية. وكان هناك ارتباط وظيفي تُزوّد الطرق التجارية من خلاله المجموعات القبليّة بفائض اقتصاديّ، فكانت هذه بدورها تَحدّ من الاعتداءات العشوائية وتوفر «الحماية» مقابل ذلك (شرارة: 1981a، 35 ـ 44).

لقد ركزت الدراسات التقليديّة عن البداوة في العالم العربي، عادةً، على الوصف الأنثروبولوجي للقبائل بصفتها، افتراضياً، وحدات اجتماعيّة متشظية «منعزلة»، أو صارت تلك الدراسات في وقت لاحق تصف و/ أو تتوقع ضمّ هذه القبائل وزوالها بفعل عملية التحديث المتنامية وبفعل القوى الزاحفة للدولة القومية وجهودها الحثيثة نحو توطينها واستقرارها (صابر ومليكه، 1986: 29 ـ 41). ولقد مالت مثل هذه المقاربات إلى التغاضي عن: (أ) شبكة العلاقات التي كانت تمزج على الدوام ما بين الرعوية والفعاليات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة الأخرى ـ خصوصاً الاقتصاديّة والعسكرية منها ـ في الفضاء الاجتماعيّ المحيط. (ب) الطريقة التي تتجاوز بها البداوة (بصفتها «حالة ذهنية» أو مجموعة من القيم، وبصفتها نموذجاً للتنظيم الاجتماعيّ) في كينونتها الوظائف الرئيسيّة لـ «بيئتها الطبيعية»، وتبقى موجودة، بل تتغلغل في البنى الجديدة و«الحديثة» افتراضياً التي جاءت بها إلى الوجود قوى التحديث والبقرطة وبناء الدولة.

وبكلمة أخرى، فإن القبيلة والدولة لم تكونا على الدوام، ولا يتوجب عليهما بالضرورة أن تكونا، في حالة تناقض في ما بينهما

كما كانت الحكمة التقليديّة تميل إلى الإيحاء به. ويحاجج إرنست جلنر (Ernest Gellner) بقوله: إن القبائل قد تكون أو لا تكون وحدات ثقافية، لكنها بصورة مؤكّدة وحدات سياسيّة. فبالنسبة إليه، إن القبيلة هي «جمعية محلية لتبادل المساعدة» يقوم أعضاؤها بصورة مشتركة بالمساعدة في إدامة النظام داخلياً وفي الدفاع عن الوحدة خارجياً. ومن وجهة نظره، إن قبلية المنطقة القاحلة هي أسلوب للحفاظ على النظام. إنها حل سياسيّ لمشكلة سياسيّة. إنها «بديل عن الدولة» القبليّة قائمة على أساس من «بناء الأعشاش»(*): «إن القبيلة تشبه (الاتحاد) القبائلي التي هي جزء منه، لكنها كذلك تشبه (العشائر) التي تنقسم القبيلة إليها، وهكذا دواليك». وقد يجري توسيع عملية «الأعشاش» إلى مدى أكبر من خلال شتى «الوسائل الهادفة إلى دمج الأفراد والمجموعات دون الحاجة إلى الدعم المستمَدّ من النسب الملائم» (جلنر، 1983: 436 ـ 448). والآن تمكن المحاججة بأن النماذج السياسيّة المكتسبة من خلال التجربة القبليّة قد تظل قائمة وعاملة على الرغم من أن المستلزمات «البيئية» الأصلية لإدامة النظام والدفاع الذاتي قد تغيّرت بطرق لم تعد تبرّر وجود «الأسلوب» القبليّ (قارن م. ج. الأنصاري في **الحياة** 6 نيسان/ أبريل 1993). وعلى سبيل المثال، لا يمكن للمراقب الدقيق للمجتمعات العربية المعاصرة ألاّ يرى كيف أن ممارسة «المساعدة المتبادلة» و«الأعشاش» و«الدمج التفاضلي» لاتزال قائمة على نطاق واسع. وفي الواقع، إن دمج «القاعدة» القبليّة والتحويل الجزئي لها كانا في أغلب الأحيان يشكّلان عنصراً هاماً في عملية بناء الدولة، وتصويراً جيداً للكيفية التي يعمل فيها في الواقع مبدأ «التمفصل» ومبدأ «اللاتوافق». وعليه، فإن «عملية الانتقال من القبيلة إلى الدولة

(*) nesting، بناء عش مثل عش الطير، واتخاذه مأوى وحماية وموئلاً للتفريخ.

قد لا تعني زوال الأسس القبليّة السابقة، بل بالأحرى تعني توسيعها». وفي ظروف بلاد العرب، وكما يقول مسعود ضاهر بطريقة لاذعة، فإن الحركة كانت من «البداوة الرعوية إلى القبليّة البترولية» (ضاهر (Dahir)، 1968 : 15 ـ 51).

يقول خلدون النقيب (1987 : 21 ـ 22) بأن هذا هو الفرق الرئيسيّ بين الدراسة الإثنوغرافية للقبائل بصفتها وحدات قرابية على المستوى المحلّي، والدراسة السوسيولوجية للقبائل والتحالفات القبليّة بصفتها وحدات في التنظيم الاجتماعيّ ـ السياسيّ الشامل لمجتمع بلاد العرب الذي يتسم بما يسمّيه «القبليّة السياسيّة» بصفتها «ذهنيةً عامةً» أساسيةً. وفي نظر النقيب لم يكن بإمكان اقتصاد «الدولة الطبيعية» لبلاد العرب والخليج أن يديم نفسه على امتداد قرون طويلة على مجرد الرعي والغزوات. ويحاجج بأن النشاط التجاريّ ضمن شبكة واسعة جداً من الطرق والمدن والموانئ كان، بالأحرى، المصدر الرئيسيّ لتوليد الفائض الاقتصاديّ. ولقد كان هذا نمطاً خاصاً من النشاط التجاريّ (المضاربة)، متّسماً بالكلفة العالية للدفع القسريّ للمال (الإتاوة) من جانب التجار لقاء حماية تجارتهم في البر والبحر (متجنّبين في بعض الأحيان تكاليف النقل ورسومه)، الأمر الذي كان يؤدي في نهاية المطاف إلى تكوينه جزءاً من السعر النهائيّ. ولقد كانت «رسوم الحماية» هذه جزءاً من عملية إعادة توزيع كانت تضم وكلاء سياسيّين مثل شيوخ القبائل أو السلاطين. بل إن خلدون النقيب يمضي ليقول بأن التداول المألوف ما بين النخَب القبليّة في المجتمع البدويّ التقليديّ لم يكن متلازماً مع تقلبات الدخل الذي يستحصله مختلف الشيوخ من نشاطات الغزوات وفرض «الخوّة» فقط، بل ـ كذلك ـ مع الدخل الذي كانوا يحصلون عليه من خلال تقديم «خدمات الحماية» ومن خلال الرسوم التي يتلقونها من التجارة عموماً. فان انتصار آل بو سعيد على اليعاربة في عُمان، وظهور

القواسم والعتب في الخليج، وظهور آل سعود وسيطرتهم على الخوالد في الإحساء وعلى آل الرشيد في شمال نجد، وظهور سلاطين لحج في عدن، وتناوب ازدهار أو تدهور التجمعات القبليّة لشمر وعنزة (المنتفك، الظفير، الرولة) في الصحراوَين السورية والعراقية، يمكن لها جميعاً من وجهة نظره، أن تُرى ضمن منظور تداول النخب القبليّة هذا. وبصورة أعم، كانت العوائل الحاكمة في المدن والموانئ عادة في موقف مجابهة مع التجار وصيّادي السمك والحِرَفيّين (وفي بعض الأحيان من خلال استخدام القوى المسلحة القبليّة مثل «الفداوية» وسواها ضدّ القوى الاجتماعيّة الأخرى). وكان هذا ينجز وظيفتَين متناقضتَين: تأمين الحماية للتجارة من خلال ربطها على الدوام مع الداخل القبليّ، وإخضاع السكان الحضريّين للقوة المطلقة للعوائل القبليّة (النقيب، 1987: 29 ـ 39).

ويلاحظ النقيب كذلك أنّ اقتصاد الدولة الطبيعيّ، على الرغم من مجابهته تحدّي القوة العسكرية البرتغالية المتسعة ابتداءً من القرن السادس عشر، استمر بهذا القدر أو ذاك حتى أواسط القرن التاسع عشر حينما أفلحت الإمبريالية البريطانية في إزاحة القوى الأوروبية الأخرى من المحيط الهندي وفرض احتكارها التجاري فيه. وكان أن تحولتْ التجارة التقليديّة (المضاربة) إلى عمل وكالة تجارية وفرضتْ معاهدات حماية على العوائل الحاكمة، وكان مصير الأساطيل التجارية الخليجية التدهور في نهاية الأمر إلى حد الانقراض تقريباً. أمّا من الناحية السياسيّة فإن السيطرة الإمبريالية أدت إلى تحول في النفوذ الاجتماعيّ ـ السياسيّ النسبيّ من البلدات التجارية الساحلية إلى أراضي الداخل القبليّ، مع أن التغلغل الرأسماليّ نفسه لم يذهب بعيداً في عمق هذه الأراضي إلاّ بعد الحرب العالمية الأولى واكتشاف النفط بكميات كبيرة (المصدر نفسه، ص 55 ـ 90).

لقد جاء ظهور «الدول» الحديثة في بلاد العرب والخليج ضمن هذه الحالة من العوامل الاقتصاديّة والسياسيّة والاستراتيجية. وفي الصفحات التالية سيُقدَّم تحليل موجز لهذه السيرورة.

الدولة السعودية

ظهرت الدولة السعودية ـ الوهابيّة الأولى في القرن الثامن عشر حول نواة الرقعة التي كانت تتوسط البلدات والمحطات على امتداد محور الرياض ـ حائل ذي الأهمية الفائقة، وكانت مرتبطة ارتباطاً ضعيفاً بطرق التجارة وقوافل الحج. وكانت قائمة على خليط من القوة العسكرية لمحمّد بن سعود، أمير الدرعية، والنفوذ الروحي لمحمّد بن عبد الوهاب، الشيخ الحنبلي المتزمّت. ولا يوجد فهم سليم للأسس الاجتماعيّة لهذه الحركة التي تمّ من خلالها توحيد معظم بلاد العرب أول مرة منذ عهد النبيّ محمّد. ولكن من خلال هذا الارتباط، دُشّنتْ بطريقة ما عملية توحيدية مركزية تحت شعار دعم سيادة الدين الموحد على البداوة المنقسمة. وكما لاحظ أحد رواة الصراع: «لقد دُحِر عُربان من القبائل كثيرو العدد، وحصل» المسلمون «على الكثير من الغنائم» (شرارة، 1981a، 77). وعليه فقد أُعطي المفهوم اللاهوتي للتوحيد وظيفة سياسيّة عن طريق رفض كل التلاوين في التفسير ورفض جميع الوسطاء بين الرسالة الأصلية واللحظة والمكان الراهنَين. وعليه، فقد كان للوهابيّة الثقافيّة دور حاسم ستلعبه في المجتمع من خلال تمهيد الطريق لقيام الدولة (المصدر نفسه، ص 75 ـ 83).

غير أنه، وعن طريق توسيع نفوذ الحركة لا إلى الحجاز الحضرية فحسب، بل كذلك إلى جنوب العراق ومجازات البحر الأحمر، تمّ تنبيه عدد من «الجيران» إلى الخطر الكامن للحركة،

فكان أن أَلحقتْ مصر محمّد علي، وبدعم من السلطنات العثمانية والإمبراطورية البريطانية والمراكز الشيعية المحيطة بالخليج، هزيمةً ماحقةً بالقوة الناشئة، ونتيجة لذلك حلّت قبيلة منافسة، هي آل الرشيد، محل آل سعود حتّى في أراضيهم هم.

بعد ذلك بنصف قرن(*)، قامت الدولة السعودية ـ الوهابيّة بإعادة تشكيل نفسها من خلال عملية مشابهة من الغزو القبليّ و«التهدئة». وكان (الإخوان) أداةً في هذه العملية في معسكرات هجرتهم («هُجُر»، مفردها: «هُجرة» أو «هِجرة»). وتجمعت مستعمرات عسكرية/ زراعية «وهابيّة ـ جديدة» خارج موطنهم البدويّ الاعتياديّ للانخراط في عملية تدريب وتنظيم وكذلك في عملية تثاقف سياسيّ. وكانوا في الحقيقة يشكّلون القوة الرئيسيّة في تحديد هوية الدولة ـ البدويّة الجديدة وفي ايجادها في بلاد العرب باسم الإسلام. وابتداءً من احتلال الرياض في العام 1902، استمر عبد العزيز آل سعود، ابن سعود، في احتلال البلدة تلو البلدة، انتهاءً بالطائف ومكة في العام 1924 ثمّ المدينة وجدة في العام 1925. وأعلن عن قيام الدولة الموحّدة الجديدة تحت اسم المملكة العربية السعودية في العام 1932. وهكذا، فإن السيطرة على هذه البلدات وعلى طرق التجارة والحج التي تربطها معاً وتصلها كذلك بالواحات الزراعية القريبة كانت ستغدو (مع غنائم الفتوحات الاعتيادية) قاعدة اقتصاديّة معقولة ومصدراً لـ «فائض اقتصاديّ» لصالح الدولة الناشئة (المصدر نفسه، ص 49 ـ 57). ولقد حدثتْ خلال هذه العملية أيضاً مصادرة أراضي بلاد العرب (التي كانت 80٪ منها تحت السيطرة

(*) المسافة الزمنية بين الدولة السعودية الأولى والأخيرة في القرن العشرين تزيد على القرن. ولعل هذا خطأ مطبعي في الأصل، نظراً لأن المؤلف يذكر في الصفحة التالية أن الدولة الأولى انتهت عام 1807، أما عودتها الجديدة فجرت في عام 1902.

المباشرة للقبائل) من القبائل المدحورة، وحوّلت إلى أرض تابعة لـ «الدولة». ولم تبق ضمن الملكية الخاصة سوى نسبة محدودة من الأراضي المزروعة في المناطق الأطرافية التي لم تكن في الأصل جزءاً من «اللب» السعودي (سلامة، 1980: 113 ـ 114).

ومع ذلك، فلا غنائم الفتح ولا الفائض المُستخلَص من الزراعة استطاعا بمفردهما دعم دولة ما في بلاد العرب. فلم يكن ذاك إلا في مستطاع المدينة: فالمدينة هي على الدوام العامل الذي يغري البداوة بالانضمام إلى الدولة. وقد تحقق ذلك عن طريق إقامة زعامة قبلية واحدة فوق الجميع، وفرض نظام معيّن عن طريق استحصال أنواع جديدة من الضرائب «التجارية» على أساس «مركزيّ»، ومن خلال الحيلولة دون نشوب القتال و«الغزو» ما بين القبائل، وقد يكون البدو لعبوا دوراً حاسماً في تدشينهم عملية التعبئة من أجل التوحد. لكن المدن ورجال البلدات، في التحليل النهائي، هم الذين وفّروا الدعم والزعامة والمصدر الرئيسيّ للفائض الاقتصاديّ (التجاري) (شرارة، 1981a: 49 ـ 62). وقد أدّى التحوّل عن القبيلة إلى الدولة إلى تضخيم دور الزعامة، في ظلّ نماذج جديدة للعلاقة صار الشيوخ بموجبها يتصرفون على نحو متزايد بصفة «وسطاء» بين قبائلهم (المتشظّية بوتيرة بطيئة) في جانب، والدولة/ القبيلة «المركزية» في الجانب الآخر. وإن من شأن التأكيد على دور المدينة كذلك أن يوسّع دور الدين، بصفته عاملاً موحّداً وملوناً بألوان حضرية من عوامل التماسك، للتأثير على الميول البدويّة الفوضوية زعماً.

وهكذا، نستطيع أن نرى أنّ التشكّل الأصليّ للدولة السعودية كان في الأساس شأناً داخلياً في نموّه: فقد قام على توسيع واحة الدرعية على يد زعماء آل سعود، لتشمل معظم أراضي بلاد العرب (بما في ذلك الحجاز) خلال الفترة من العام 1765 إلى العام 1803.

وقد تحدّى المصريون (وآخرون) هذا التوسع بضراوة عدة مرات، غير أنه خضع في ما بعد إلى عملية إعادة تشكيل خلال العقود الأولى من القرن العشرين، مع شيء من المساعدة التي قدّمها البريطانيون في هذه المرة. واعتباراً من ذلك الوقت لم يعد الكيان السعودي مستقلاً استقلالاً تاماً، مع أن البلاد بطبيعة الحال لم تُستعمَر بصورة رسمية مطلقاً. إذ كانت المساعدات المالية والقوات البريطانية تُرسل إلى الملك السعودي، إلاّ أنه ظلّ على الدوام يسعى من أجل الحصول على مساحة أوسع في دائرة الاستقلال، إلى أن جاء بالأميركيين بعد ذلك في مسعى للبحث عن النفط (ولموازنة البريطانيين)، وصار يتعدّى بشكل متكرر على دوائر النفوذ البريطانية في البلدان المحيطة الواقعة تحت الحكم أو الانتداب البريطانيّين (سلامة (Salama)، 1980 : 34 وما يليها).

ولتعزيز دورهم لجأ السعوديون إلى أساليب متنوعة بما في ذلك الممارسة القديمة لإبرام التحالف القبليّ من خلال المصاهرة بغية توسيع القاعدة «الاجتماعيّة» للعصبة الحاكمة. كما أنهم حوّلوا عدداً من المجموعات البدويّة إلى قوات عسكرية تحت إمرتهم. ثمّ إنّهم أعادوا استيعاب المجموعات المتبقية من (الإخوان) المهزومين من خلال إعادة تأكيد التحالف مع أسرة آل الشيخ، وإلحاق «العلماء» بماكنة الدولة. وكانت هذه عملية دقيقة ومعقدة جداً. فمع أن «العلماء» كانوا قد أصدروا فتوى في العام 1926 عبَّرت عن تعاطف معيّن مع عدد من مطالب (الإخوان)، فإنّهم أصدروا كذلك الرأي الأكثر حسماً القائل بأن إعلان الجهاد (الحرب) كان مسؤولية الإمام (الزعيم) فقط. وهكذا، يكون «العلماء» قد عبّروا عن درجة معيّنة من «الاستقلال الذاتي النسبي»، مع أن فتواهم كانت من الناحية السياسيّة في صالح ابن سعود. وحينما قرّر (الإخوان) انتهاج القوة في المقاومة

تحرّك «العلماء» خطوة أقرب إلى الحكومة، وحينما ألحقت الهزيمة بـ (الإخوان) في آخر الأمر اندمج «العلماء» أخيراً في ماكنة الدولة المؤسسة حديثاً ما أدى إلى تجريدهم من عدد كبير من وظائفهم التقليديّة. ثم عهد إليهم، بصفتهم موظفين لدى الدولة، بمهام لم تكن تتعلق إلاّ بالشؤون الدينيّة والأخلاقية والتربوية والقضائية (الياسيني (Yasini)، 1987: 59 ـ 77). وهكذا حوَّل السعوديون بوتيرة متزايدة التحالف القبليّ ـ الدينيّ للقرن الثامن عشر إلى تحالف قبلي صريح شيئاً فشيئاً (ضاهر، 1986: 283 وما يليها).

تقول المصادر الدينيّة من ناحيتها، إنّ عبد العزيز بن سعود لم تكن لديه أيّ توجّهات دينية معيّنة حتى العام 1915. إلاّ أنه منذ ذلك العام حتى أواخر العشرينيات احتوى حركة (الإخوان) الدينيّة وتبنّى شعاراتها وذلك لكي ينجح في حربه العسكرية ضد القبائل التي كانت ترفض محضه ولاءها. ومنذ العام 1930 ـ وهو التاريخ الذي دُحر فيه (الإخوان) ـ صار الحكم السعودي يكشف بصورة متزايدة عن طبيعته القبليّة ـ الملكية، بدلاً عن الدينيّة (على سبيل المثال، القحطاني، 1985: 9 وما يليها).

إن هناك اختلافاً حول أصول حركة (الإخوان) (التي عُرفتْ أول مرة حوالي العام 1914 بصفتها حركة إحياء للمبدأ (السلفي) المتزمّت لمفكّر القرن الثامن عشر ابن عبد الوهاب): هل كانت مستقلة أم كان من حرّكها هو ابن سعود نفسه؟ غير أنه من الواضح أن الأخير كان قد اختار الحركة واعتمد عليها بقوة لترسيخ حكمه، حتى إنه «أمر» جميع النجديين بالالتحاق بها في العام 1916 (المصدر نفسه، ص 40 ـ 57). لقد كان ابن سعود في حاجة إلى مبرر ديني لتوسّعه الحربي مدركاً تمام الإدراك أنّه لم يكن بالإمكان إخضاع البدو زمناً طويلاً عن طريق استعمال القوة أو المال. وعليه، فإنه اختار احتواء الحركة،

لا ـ كما كان ابن جلوي قد أوصى ـ مقاتلتها، إلى أن استنفد إمكانية استخدامها لغرض إسباغ سمة الدافع الدينيّ على غزواته، وآنذاك قام بتحطيم القيادة الناشطة لـ (الإخوان) وفي الوقت نفسه بضم «العلماء» إلى صفه. وفي حقيقة الأمر، لم يكن لدى «العلماء»، بعد أن صرفوا أتباعهم «الطبيعيين»، سوى بديل ضئيل عن القبول بالوصاية السعودية على أمل أن يكون بإمكانهم التأثير على السياسات المستقبلية من خلال ماكنة الدولة.

في أعقاب ولادة الدولة السعودية في منطقة تتحكم فيها بصورة متزايدة مستلزمات التجارة العالمية واستخراج النفط، صار السعوديون، المحكومون استراتيجياً من جانب المصالح البريطانية، يميلون أكثر فأكثر إلى قمع حلفائهم الوهابيّين (خصوصاً في المجابهة الرئيسيّة التي حدثت في 1929 ـ 1930) وإلى تحسين موقعهم حيال البريطانيين. وكان البريطانيون مهتمين بدرجة مساوية باحتواء الوهابيّين الذين امتدت نقاط نفوذهم إلى أرض كانت تحت سيطرة البريطانيين: العراق والأردن والخليج. ولأن السعوديين كانوا يقمعون قاعدةً بشريةً رئيسيّةً من قواعد سلطتهم (الإخوان الوهابيّين) فقد كان يتوجب عليهم الاعتماد على البريطانيين اعتماداً متزايداً. فتم تفكيك «الهُجُر» (المستوطنات العسكرية ـ الزراعية) حيث كان (الإخوان) يتدرّبون، وصودرت أسلحتهم وممتلكاتهم، وأُجبر أفراد الحركة الأشدّ تمرّداً على الانصهار في صفوف قبائل أخرى.

كانت أسباب المجابهة بين السعوديين و(الإخوان) متعدّدة. فقد استاء (الإخوان) من قيام ابن سعود بوضع حدّ لممارسة فرض الإتاوات القبليّة على القبائل الأضعف (الخوّة)، وإجباره النجديين بدلاً عن ذلك لا على دفع الزكاة الإسلامية فقط بل الضرائب التجارية غير الدينيّة (المكوس) (هلمز (Helms)، 1981: 151 ـ

173). كما كان (الإخوان) يعارضون الكثير من الإجراءات «التحديثية» التي كان ابن سعود قد قبلها، مثل البدء باستعمال السيارات والهواتف والبرق... إلخ. كما قاوم (الإخوان) ظهور المفهوم «الإقليمي» الذي لم يقتصر على تحديد وجود كل قبيلة في مساحة معيّنة بل منعها كذلك من رعي قطعانها في أراضي الدول المجاورة ومن شنّ الغارات عليها بين الحين والحين من أجل الحصول على غنائم. وكانت هذه البلدان جميعاً تقريباً تحت الانتداب أو الحكم البريطانيَين. وكان عبد العزيز قد أدرك أن من مصلحته إقامة «تفاهم» مع البريطانيين بالنسبة إلى الحدود الثابتة والشؤون الأخرى أيضاً. وفي الواقع، فإن إلحاق ابن سعود الهزيمة بـ (الإخوان) في النهاية وترسيخ كامل السلطة على دولته المعاد توحيدها ما كان ليقع إلاّ بمساعدة البريطانيين له (المصدر نفسه، ص 250 ـ 272).

وهكذا، فمن خلال المدينة، تمّ تحويل القبيلة أخيراً إلى دولة، و«العصبية» إلى «مُلك». وبصورة متزايدة:

«كانت هذه الدولة الجديدة، المدعومة من جانب الإنجليز في طور التأسيس القائم على أسس ذات طبيعة رأسمالية، مرتبطة برأس المال الأجنبي. وكانت المجابهة حتمية بين نمطٍ للإنتاج متحرك صوب الرأسماليّة والنمط البدويّ ومعه نظامه القبليّ. وكانت الأسرة السعودية تسعى للاستفادة من أموال النفط في المشاريع الحديثة، بينما كانت جماهيرها البدويّة، وبالأخص (الإخوان)، قد نشأت على قيم وتقاليد أبعد ما تكون عن العلاقات الرأسماليّة» (ضاهر، 1986: 283 ـ 284).

لقد كانت حركة المقاومة ضد عائلة آل سعود ضاريةً في الواقع حتى إن أحد زعمائها، فيصل الدويش، كان على قاب قوسين أو أدنى من النجاح في إزاحة السعوديين لو لم تقم القوات البريطانية

بقصف تجمعات البدو. واستناداً إلى مسعود ضاهر، فإن هناك أدلة وثائقية قويّة على الارتباط الوثيق بين المشروع السعودي لإقامة دولة والمصالح البريطانية التي دعمت السعوديين ضد جماهير (الإخوان) (المصدر نفسه، ص 276 ـ 291).

منذ ذلك الوقت، بدأت عملية توطين شبه إجباري تُفرَض على أغلب من بقي من البدو، بغية تسريع الحركة باتجاه مجتمع «حديث الملامح» لن يكون من شأنه عرقلة التوسع في التجارة وفي النشاطات النفطية. وصارت هناك الآن حاجةٌ إلى البدو تحت زعامة شيوخهم لغرض حماية المنشآت وخطوط الأنابيب والموانئ النفطية. وكانت الضرورة تقتضي «تثبيت»[*] البدو في مثل هذه النشاطات والاهتمام بالزراعة في المناطق الكائنة حول الواحات. كما كانت تهدئة البدو ضرورية لسلامة شبكة السكك الحديد والطرق البرية المتوسعة التي غدت الآن تربط جميع أجزاء بلاد العرب. وحتى ضمن القطاع «الاقتصاديّ» الناشئ، كانت «الشركات» الجديدة غالباً ما تُشكّل على أساس قبلي مغلق. كما كان الشيوخ القبليّون يكافأون مالياً بسخاء لقاء تقديمهم مثل هذه الخدمات لـ «الدولة» التي كانت بدورها تكيّف المجتمع لمستلزمات نمط رأسمالي أطرافي للإنتاج (قارن ضاهر، 1986: 291 ـ 301)[5].

وعليه كانت العملية الرئيسيّة لتشكّل الدول هي وظيفة «مأسسة

(*) أي «تثبيت بمسمار».

(5) في محاولة للنأي عن البريطانيين بأقصى ما يمكن، اختار عبد العزيز بن سعود أن يمنح أكبر الامتيازات النفطية للأميركيين الذين شكّل معهم شركة «نفط ستاندارد الكاليفورنية العربية» (آرامكو) في العام 1933، علاوةً على منحهم تسهيلات عسكرية هامة في الظهران وأماكن أخرى. ولقد حكمت أرامكو البلاد واقعياً على امتداد عدد كبير من السنين (الشيخ، 1988a)، وفرضت عليها نمطاً عميق الأثر من التبعية الاقتصادية والتقنية استمر في سنوات «فورة أسعار النفط» ـ كما سنرى في الوقت المناسب.

السلطة ـ دون فقدانها» (سلامة، 1980: 56 وما يليها). وجاء ضمّ الحجاز بعد اندحار الهاشميين في 1925 ـ 1926 ليوجد بعض المشاكل إذا ما أُخذ بعين الاعتبار التفوق التجاريّ والإداريّ النسبيّ لأهل الحجاز على أهل نجد. فعيّن ابن سعود ولده فيصل نائباً في الحجاز دون المساس بالقوانين والتنظيمات القائمة هناك. وفي العام 1932 توحّدتْ كامل الأرض (نجد والحجاز والإحساء وعسير) وامتدتْ خبرة الحجاز الإدارية إلى بقية أنحاء المملكة، وعُيّن محافظون وأُنشئتْ مؤسسات جديدة في جميع أقاليم البلاد.

غير أن الإدارة في المملكة العربية السعودية بقيت شخصانية جدّاً في طبيعتها بحيث كان من العسير، وعلى الرغم من تأسيس وزارة للمالية في العام 1932 (وأخرى للشؤون الخارجية)، التمييز بين الخزينة العامة وحافظة نقود الملك الخاصة، وذلك حتى نهاية خمسينيات القرن العشرين[6]. وازداد عدد الوزارات بصورة متلاحقة، بَيد أنّ المأسسة الأهمّ حصلتْ نتيجة لعاملين: وفاة باني الدولة ذي الشخصية الكاريزمية، ابن سعود، في العام 1953، واتساع عمليات استخراج النفط في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات (سلامة، 1980: 59 ـ 61). ثم شُكّل مجلس للوزراء في العام 1953 في محاولة لتعميم القوة الكاريزمية لابن سعود ولوضع أموال النفط قيد الاستعمال. بَيد أنّ الطبيعة «العائلية» للنخبة الحاكمة بقيتْ واضحة جداً، إذ تسيطر العائلة المالكة دائماً على أهم الوزارات (بالاستناد إلى التسلسل العائلي الداخلي لأفرادها وقربهم من ابن سعود)، مع

(6) استناداً إلى دونالد كول (1975) (Donald Cole)، إن أناساً قبليين مثل (آل مُرّة) يميّزون بين جانبين من الدولة السعودية الحديثة- «الدولة» التي يقصدون بها البيروقراطية الحديثة، و«الحكومة» أو الحكام ويقصدون بها أفراد عائلة آل سعود الملكية وقلة من العوائل الدينية ـ السياسية الأخرى (ص 109).

قدر من التمثيل لعائلة آل الشيخ. وفضلاً عن ذلك، فإنّ الأجهزة الإدارية، المركزية منها و- بشكل خاص - المناطقية، كانت تميل إلى أن تكون ذات طبيعة شبه خاصة ويُنظر إليها على أنها إقطاعات طبيعية لفروع معيّنة من العائلة الحاكمة وبصفتها الأملاك الشخصية الحصرية لرؤسائها. وكان الكثير من الوزراء يتواصلون مع الملك مباشرة، خصوصاً أولئك المنتمين إلى العوائل «الشيخية» الأهم، وكان الكثير منهم يكتسب ألقاباً أكاديمية وتكنوقراطية أخرى (سلامة، ص 62 - 73).

وهكذا، يمكن للمرء أن يرى أَن القرابة والبقرطة كانتا تُستعمَلان في عملية التكامل السعودية. وإذا كان البدء بتطبيق الأنظمة وتكوين المؤسسات يبدو على امتداد فترة من الزمن أنه يبتر العلاقات العائلية أو القبليّة الثمينة، فسرعان ما بوشر بتطبيق الرعاية (patronage) لتجسير هذه الفجوات. وعلى قمة هرم الرعاية كانت تتربع الشبكة المركزية لـ «الطبقة - العشيرة» السعودية الرئيسيّة التي كانت تسيطر على جميع الوظائف والوزارات والمناطق الاستراتيجية (مثلاً وزارات الداخلية والدفاع والخارجية والنفط... إلخ). وكانت البنية الهرمية النازلة بعد ذاك تمتد إلى شبكة مراتب ورتب من علاقات الراعي - الزبون، في حين أن قطاعاً كبيراً، باتجاه قعر الهرم من «القاعدة المنتجة» كان يكتسب «سمة أجنبية» إزاء كامل النظام، كونه مخصصاً بشكل رئيسيّ للأجانب ولأفراد الجماعات الخارجية (شرارة، 1981a: 130 - 154). وهكذا، فإن المجتمع السعودي، بمعنى من المعاني، قد توحد على يد الدولة - غير أنه يبقى أيضاً، بمعنى من المعاني، موحّداً بجسم الدولة فقط، ذلك لأن المجتمع لايزال متوزعاً ومشتتاً جداً (المصدر نفسه، ص 208 - 209)، وهو موضوع سيجري التعامل معه في مكان لاحق من هذا الكتاب.

دول الخليج

كما رأينا، فإن البريطانيين كانوا قد بدأوا فعلاً منذ القرن الثامن عشر باستعراض عضلاتهم حول الخليج، اقتصادياً وعسكرياً. وبحلول العام 1820 كانوا قد أنزلوا هزيمة بعشيرة القواسم في رأس الخيمة وفرضوا نظام «صلح» عليها وكذلك على شيوخ عجمان وأم القيوين وأبو ظبي ودبي والبحرين. وقامت كلّ من هذه بتوقيع «معاهدة عامة للصلح» مع الحكومة البريطانية، مؤشرةً من جهةٍ إلى إذعانها للسلطة البريطانية، ومؤسسةً من الجهة الأخرى «نشوء دول الخليج بصفتها وحدات سياسيّة منفصلة». وتمّ تجديد «الصلح» بين الكيانات الخليجية عدة مرات حتى العام 1853 حينما وُقّع (صلح بحري دائم)، وحينما تعهّد الشيوخ بوضع حدّ لجميع الأعمال العدائية. وانضمت الكويت وقطر إلى دول الخليج الأخرى في «علاقة معاهدة» مع بريطانيا في العامين 1899 و1916، على التوالي. وكان أن أمّنتْ هذه الترتيبات السياسيّة ـ الاستراتيجية سلامة المصالح البحرية والتجارية البريطانية في المنطقة (التي كانت بطبيعة الحال واقعة على الطريق إلى الهند)، وضمنتْ في وقت لاحق لبريطانيا امتيازات النفط الحصرية في المنطقة استناداً إلى شتى المعاهدات التي وُقّعتْ بين العامَين 1913 و1922 (زحلان، 1989: 7 ـ 11).

من الناحية السياسيّة، كان للعلاقة مع بريطانيا وانفتاح المنطقة على يد شركات النفط معاً، تأثير قويّ على موقع الحاكم المحلي:

«لقد وقّع على المعاهدات، وكان شخصياً مسؤولاً عن تطبيق جميع بنودها. وكانت السلطات البريطانية تتعامل معه فقط، سواء المقيم السياسيّ أو الوكيل السياسيّ أو الضابط الأقدم لقسم الخليج الفارسي. وقد أدى نظام المعاهدة إلى تقوية مركزه وضمان استمرارية نفوذه. ومع مرور الزمن أصبح هذا النظام ضمانة. والأهم من ذلك

هو أنه ساهم في مأسسة مركز الحاكم» (المصدر نفسه، ص 19 ـ 20).

كانت إحدى نتائج مثل هذا «التثبيت» الدائمي لعائلات معينة في موقع السلطة تحطيم أيّ رابطة يمكن أن تكون قد قامت بين تداول النخب القبليّة والحلقات التجارية والاقتصاديّة المحلّية والإقليمية في المجتمع «التقليديّ» للاقتصاد «الطبيعي» (النقيب، 1987: 95 وما يليها). وبكلمة أخرى، كانت «الدولة» مفصولة عن قاعدتها الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة وجرى تثبيتها تثبيتاً سياسيّاً/ استراتيجياً على نحو محدد ضمن حدود حديثة التحديد و«صلبة» وفي غالب الأحيان مصطنعة، الأمر الذي قيّد الحركة التقليديّة للقبائل (التي كانت تحدث سابقاً لأسباب اقتصاديّة، وكذلك «سياسيّة»). وبهذا وُضع حَجْر على الحق التقليديّ لـ «الخروج»، مهما كانت النوايا والأغراض، مع ما تبع ذلك من آثار سياسيّة خطرة. ولقد كانت الحدود الجديدة بصورة أساسية هي الحدود التي كانت هذه الدول ـ المدن الصغيرة ستحصل على استقلالها الرسمي داخل نطاقها: بدءاً بالكويت في العام 1961 وانتهاء ببلدان الخليج الأدنى (البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة) في العام 1971. وبخلاف جارتها الأكبر، المملكة العربية السعودية، كانت هذه كلها دولاً ـ مدناً في منتهى الصغر، أو كما يسمّيها بعض العرب الآخرين بصيغة تهكمية «دول ـ حقول ـ نفطية «أو حتى» دول ـ آبار ـ نفطية» (« الدولة البئر»). وهي نفسها تكاد ألاّ تصدق أنّها دول حقيقية، وتصرّ كل منها على إقحام كلمة «دولة» إقحاماً رسمياً في الاسم الرسمي للبلاد (مثلاً: دولة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة. . . إلخ) ـ لتحسين المقاس (رضا (Rida)، 1992: 13).

وبدءاً من ذلك الوقت، باتت الزعامة القبليّة تتسيّد على الطبقات

التجارية، ليس لأن الأولى قد اكتسبت سلطة سياسيّة فحسب، بل كذلك بسبب تدنّي حظوظ التجار في أعقاب التغلغل الاقتصاديّ الغربي في المنطقة وما حولها. وبطريقة شبيهة بتلك التي حدثت مع «العلماء» في السعودية، فقد أُعيد ضمّ عوائل التجار خلال «العهد البترولي» إلى «دول» الخليج الجديدة بصفة مختلفة، ولكن أشدّ خضوعاً، وهي صفة وكلاء تجاريين أو مستوردين للسلع من العالم الرأسماليّ.

إن «العهد البتروليّ»، وإن كان قد بدأ في ثلاثينيّات القرن العشرين، فإنه لم يتطور تطوراً كاملاً حتى حلول الحرب العالمية الثانية ـ ثم بلغ ذروته بطبيعة الحال في أعقاب الحرب العربية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973 التي تمثّل تأثيرها في آخر المطاف في تحويل اقتصادات الخليج من اقتصادات الرعي/ التجارة إلى اقتصادات قائمة على تصدير المعادن وذات طبيعة ريعية سائدة. كما كانت لهذا النوع من الاقتصاد نتائجه السياسيّة والأيديولوجية الطبيعية، كما سنرى في فصول لاحقة من هذا الكتاب.

الفصل الرابع

الدولة العربية: قطرية أم وحدوية؟

إن التحول من «دار الإسلام» إلى الدول القطرية (الإقليمية)(*) المعاصرة لم يكن تحولاً سهلاً في العالم العربي. وفي المشرق بوجه خاص، حيث انطوى هذا التحوّل على نزاع بين شعبين مسلمين ـ العرب والأتراك ـ كان لابد من إيجاد حل فكريّ له من خلال فكرة «الوحدة العربية»، وبوجه أخصّ لأن السكان العرب في المشرق كانوا يضمّون أيضاً أعداداً هامة ومتنفّذة من المسيحيين.

ونظراً للتأثير التاريخيّ الطويل لفكرة «الأمة» بوصفها جماعةً دينيةً ـ سياسيّةً موحّدةً، فإن العرب لم يكونوا متعاطفين تقليدياً مع أي فكرة لنظام دولة يقيم نفسه على الأرض أو الإقليم («الطَرف»، «الناصية»، «النطاق»، بل حتّى «الوطن»). وحين لم يكن نظام الحكم متوافقاً مع جماعة المعتقد (أي عندما لم يكن أساس الحكم «الشريعة» بل القوة)، فقد كان بالإمكان تعريف «الدولة» من خلال مؤسِّسها (أي السلالة الحاكمة) وليس من خلال إقليمها أو أرضها.

(*) سوف نستعمل كلمتي «قطرية» و«إقليمية» بشكل تبادلي (أو مزدوج) حسب اقتضاء السياق، رغم ترادفهما.

وحتى حينما كانت هناك، في القرن السادس عشر، ثلاث دول مسلمة رئيسيّة في تركيا ومصر وبلاد فارس، فقد كان حكّامها على الدوام يسبغون على أنفسهم ألقاباً إسلامية (شاملة)، ولم يكن سوى أعدائهم أو غرمائهم من كانوا يعرّفونهم بازدراء على أنهم «سلاطين» دولهم الإقليمية (كوثراني، 1988: 33 ـ 41).

ويحاجج البعض أحياناً (كما يفعل، على سبيل المثال، عبد الله العروي ووضّاح شرارة وغيرهما) بأن هذا التعلق بمفهوم الجماعة الإسلامية، وفي وقت لاحق العروبة، كان وراء التطوّر المحدود للدولة الإقليمية الوطنيّة في العالم العربيّ لأنه حرم هذه الدولة من الشرعية الشعبية. ومع أن هذا قد يكون صحيحاً في جزء منه، لكنه لا يقدّم تفسيراً لكامل القصة التي تقف وراء ضعف الدولة الإقليمية الوطنيّة. وعلاوةً على ذلك، فإن وراء ظهور أيديولوجيا الوحدة العربية في المشرق بعض العوامل الاجتماعيّة والسياسيّة الملموسة. كما أنّ وراء فشلها في تحقيق هدفها الرئيسيّ في الوحدة العربية، وانحدارها إلى مجرّد أداة للمناورات ما بين الدول، كانت تقف، كما سوف نناقش، بعض العوامل الاجتماعيّة والسياسيّة الملموسة. وما إن استنفدت الوحدوية ـ العربية «مرحلة المعارضة» في مجرى تحديد هوية «الذات» ضد «الآخر» (وهي مهمة تحققت مع نهاية الحكم التركي والأوروبي)، حتى صارت تعاني من انعدام وجود «كتلة تاريخية» اجتماعيّة ـ سياسيّة ذات سعة وقوة كافيتَين، عازمة وقادرة على التعامل مع «مرحلة البناء» المنطوية على توحيد الأسواق البينيّة العربية وإقامة بنية مؤسساتية بينيّة عربية شاملة. ومن المنظور المقارن قد يستطيع المرء أن يستخلص بعض الإشارات من حالات أوروبية (هروش (Hroch)، 1985، بوهله (Puhle)، 1992). إذ يميل ظهور النزعة القومية الثقافيّة إلى التوافق مع صعود الإنتلجنسيا الحضرية،

ولقد حصلت هذه المرحلة في البلدان العربية. أمّا التحول إلى القومية السياسيّة، وبشكل خاص السعي لإقامة دولة قومية، فإنه ينحو إلى أن يتوافق مع ظهور «ثورة صناعية» وتنظيم حركة طبقة عاملة. وفي العالم العربي، فإن هذا إمّا لم يحدث أو، كما سوف نرى، كانت الدولة هي التي توجهه لا البورجوازية (كما حصل في الحالات الأوروبية المألوفة). ولكن قبل أن نمضي خطوات أخرى في هذه المحاجّة، دعنا نراجع في البدء تطور الوحدة العربية بصفتها أيديولوجيا وخطاباً مع الإشارة بشكل خاص إلى مفهومها عن الدولة.

أيديولوجيا الوحدوية ـ العربية

مع أن الوحدة العربية كانت لها بدايات أولية فكرية وسياسيّة في القرن التاسع عشر، إلاّ أنها في الأساس مبدأ تطوّر في القرن العشرين بالتلازم مع تفكك الإمبراطورية العثمانية وتغلغل الاستعمار الغربي[1]. وقد يعدّ المرء من بين مؤشرات القرن التاسع عشر المحتملة الحركة الوهّابية التي أسهمت في توحيد معظم بلاد العرب[*]، وقيام محمّد علي بمد سلطة الدولة المصرية إلى بلاد المشرق، وكذلك ظهور مختلف النوادي والجمعيات في سوريا الكبرى التي كانت لها أهداف أو نشاطات قومية بدئية.

---

(1) إن مصطلح (Pan- Arabism) ليس له مقابل في اللغة العربية. فهو في العادة يستقرأ من أولئك الذين يستخدمون مصطلحات مثل «الأمة العربية» (Arab Nation)، «القومية العربية» (Arab Nationalism)، و«الوطن العربي» (The Arab Fatherland). وكثيراً ما تستخدم هذه المفاهيم بصفتها مختلفة عن مفهوم «الوطنية» (Patriotism) ـ أي التعلق بـ «بلاد» الشخص (patrie)، بدلاً من تعلقه بـ «الشعب» (Volk)، وكذلك ـ وعلى نحو ينطوي على ازدراء أشد ـ بصفتها مختلفة عن مفهومي «إقليمي» و«قطري» (القائمين على أساس البلاد) [ارتأينا منذ زمن، ترجمة (Pan- Arabism) إلى «الوحدوية ـ العربية»].

(*) كما سبقت الإشارة، فهنا (كما في بقية أرجاء الكتاب) يستخدم المؤلّف في أغلب الأحيان مصطلح «بلاد العرب» Arabia للدلالة على شبه الجزيرة العربية باستثناء دول الخليج.

وكما حصل مع الكثير من الحركات القومية الأخرى (هروش، 1985، هوبزباوم (Hobsbawm)، 1990). ظهر التوجّه العروبي أول مرة في صفوف دائرة صغيرة من المثقفين (معلمي مدارس وصحفيين وموظفين ثانويين طامحين) وكانت في الأساس ذات اهتمامات ثقافية، خصوصاً في مجال إحياء وتجديد اللغة العربية وآدابها. ولقد جاء عدد من الإسهامات الرائدة في هذا المجال من معلمين وكتاب مسيحيين في سوريا/ لبنان، مثل ناصيف اليازجي (1800 ـ 1871) وبطرس البستاني (1819 ـ 1883) والشيخ حسن المرصفي (وهو مسلم من مصر توفي في عام 1890)، ربما كانت لهم أصلاً فكرة أوضح عن اللغة بصفتها أساساً لوجود الأمة (نصار، 1986: 223 وما يليها).

ومع أن المفهوم اللغوي للقومية بقي الأقوى نفوذاً بين جميع الأفكار العروبية، فإنه كان على الدوام يكتسب ظلالاً إضافية من المعاني تأتيه من هذا المفكر أو من غيره[2]. ويعدّ بعض المحللين السوري عبد الرحمن الكواكبي (1849 ـ 1902) «المبشّر الفكري الحقيقيّ الأول للتوجه العروبي العلماني الحديث» (حاييم (Haim)، 1974: 27 وما يليها). وهو أقدم من أعلن نفسه بلا تحفّظ نصيراً للعرب ضد الأتراك، ودعا إلى قيام خلافة روحية صرفة مع أنه كان لايزال متعلقاً بالهدف التقليديّ لقيام نهضة إسلامية (نصار، 1986: 58 وما يليها). ويرى البعض أن العروبة بصفتها مفهوماً لغوياً في الأساس كانت مختلطة بتوجه إثني، معادٍ للأتراك في غالب الأحيان، كما هي الحال مثلاً في كتابات نجيب عازوري (توفي في 1916)، أو عبد الغني العريسي (1889 ـ 1916)، أو صلاح الدين القاسمي (1887

(2) سبق أن ظهرت أجزاء من التحليل المدرج في هذا القسم في: N. Ayubi, «Pan Arabism,» in: M. Foley, ed. (1994).

ويجري استخدام هذه الأجزاء هنا بإذن من الناشرين، مع الشكر لهم.

ـ 1916)، أو عمر فاخوري (1895 ـ 1946) (للاطلاع على أنطولوجيا مفصّلة، انظر حاييم، 1974). ولم يكن من غير المتوقع أن يكون هؤلاء الكتاب متأثرين بالأفكار الأوروبية حول القومية التي كانت رائجة في ذلك الزمن، وكذلك أفكار الفرنسي غوستاف لوبون (Gustav Le Bon) والألماني تيودور مومزن (Theodor Mommsen).

ثمة ملاحظة يجب تثبيتها في هذا المجال هي أن المفاهيم العلمانية ـ القومية، وإن كانت قد ظهرت في البدء في أوساط المثقفين المسيحيين، فإنها لم تبق مقتصرةً على هؤلاء مدة طويلة. ولم يكن جميع المسيحيين العلمانيين معادين للعثمانيين، ولا كان جميع المسيحيين المعادين للعثمانيين قوميين عرباً. وذلك أن قدراً كبيراً من الشعور المعادي للأتراك لم يكن معادياً للعثمانيين بحد ذاتهم، لكنه ظهر بصفته ردّة فعل على سياسات التتريك التي شَجّعتْ على قيامها جماعة (تركيا الفتاة)، وكذلك بصفته مسعى من أجل تحقيق مساواة ثقافية، ربما ضمن الإطار العثماني نفسه (للتفاصيل، انظر العظمة، 1992). وجاء التعبير عن مثل هذه المشاعر القومية بأقصى درجات القوة، وإن كان بطريقة مضطربة، في (المؤتمر العربيّ الأول) في العام 1913 الذي نظّمه طلاب عرب في أوروبا للمطالبة بحقوق سياسيّة متساوية للعرب ضمن الدولة العثمانية. وبما أن النزعة العروبية كان يُنظر إليها بالأساس على أنها مقابل لـ «النزعة التركية» ضمن الدولة العثمانية، فقد كان العرب يُنظَر إليهم آنذاك بصفتهم سكان سوريا الكبرى والعراق (إضافةً إلى بلاد العرب الأصلية نفسها).

غير أن هذه «القومية الثقافيّة» لشريحة المثقفين لم تستطع أن ترتبط بأيّ طبقة اجتماعيّة صاعدة (كأن تكون طبقة بورجوازية) من شأنها أن تناصر هذه القضية. وعلى الرغم من الإصلاحات التي قام

بها محمّد علي وابنه إبراهيم بين 1831 ـ 1840 وإصلاحات «التنظيمات» (Tanzimat) التي تلتها «فإن سوريا لم تكن مجتمعاً بورجوازياً أبداً، بل شبه إقطاعيّ ذا ملامح بورجوازية أولية قليلة». وكما يوضح بسام طيبي (Bassam Tibi) (1981: 88 ـ 90): إن كتّاب البورجوازية والبورجوازية الصغيرة غير الناميتين لم يكونوا قادرين على قيادة ثورة ضد الإمبراطورية العثمانية بأنفسهم فقط، فتحالفوا مع سادة شبه الجزيرة العربية الإقطاعيّين يومذاك، السلالة الهاشمية، وعهدوا إليهم قيادة «الثورة العربية». فوافق الشريف حسين، شريف مكة ورأس السلالة الحاكمة، على قيادة الحركة مع ضمانات قدّمها له حلفاؤه الغربيون، البريطانيون، بأنهم سيدعمون الثورة ويضمنون «تحرير العرب» في آسيا ضمن مملكة عربية مستقلة تحت زعامة الحسين. وأثبت الوعد كونه مناورةً تكتيكيةً إذ إن بريطانيا وفرنسا كانتا قد أبرمتا فعلاً ـ مع تغاضي روسيا ـ اتفاقية سايكس ـ بيكو في العام 1916 قسمتا بموجبها الأراضي العربيّة التي يمكن تحريرها من قبضة الأتراك فيما بينهما. ولقد مهّدت هذه «الخيانة» الغربية الطريق أمام وجود «استعماري» ذي طابع رسمي، بريطاني وفرنسي (تحت عنوان الانتداب) في المشرق العربيّ وفتح الباب ـ من بين أمور أخرى ـ أمام الاستيطان الصهيوني في فلسطين (بموجب وعد بلفور في العام 1917).

كان هذا التعدّي الاستعماريّ على الشرق العربي، مقروناً بالانهيار المتسارع للدولة العثمانية، هو الذي أسهم أكثر من أيّ شيء آخر في تسييس الأفكار القومية العربية هناك. وعلاوةً على ذلك، بينما كانت القومية الثقافيّة قبل ـ الاستعمارية للمثقف المتعلم على النهج الغربي في العادة ليبرالية في نظرتها وتوّاقة إلى محاكاة الممارسات الديمقراطية والدستوريّة الغربية، فإن الغرب، أصبح الآن

مع انتشار السيطرة الاستعمارية، هو القامع وأصبحت القومية المعادية للغرب عداءً متعاظماً، هي الأخرى، أقل ليبرالية وأكثر سلطوية/ شمولية في رؤيتها العامة. وكما يوضح بسام طيبي:

«لقد تحولت القومية العربية التي كانت ذات يوم مغرمةً بالفرنسيين وإلى حدّ ما بالإنجليز، مع استعمار بريطانيا وفرنسا للمنطقة، فأمست معاديةً للبريطانيين ومعاديةً للفرنسيين ومعجبةً بالألمان. وفضلاً عن ذلك، كان الإعجاب بالألمان ضيّقاً ومن جانب واحد. وكانت الأيديولوجيا الألمانيّة التي تشرّب بها المثقّفون العرب في هذه الحقبة من الزمن محصورةً بمجموعة من الأفكار القومية التي كانت قد اكتسبتْ رواجاً معيّناً خلال فترة الحروب النابوليونية. وكانت هذه الأفكار تحمل ملامح اللاعقلانية الرومانسية وكراهيةً للفرنسيين بحدودها القصوى، واستبعدت من اعتبارها الفلاسفة الذين تأثّروا بحركة التنوير أمثال ليسينغ (Lessing) وكَنْت (Kant) وهيغل وآخرين، على أساس ما كان يُعَدّ بمثابة الرؤية العالمية لهؤلاء. وكان هؤلاء المثقفون العرب تجذبهم بشكل خاص فكرة الـ (Volk)(*) كما عرفتها الرومانسية الألمانيّة، فانطلقوا يطبّقونها على «الشعب العربي» (طيبي، 1981: 91 ـ 93)»[3].

إن مثالاً رئيسياً لمثل هذا التحول الفكري يتجسّد في ساطع الحصري (1882 ـ 1968) نفسه، أشدّ منظري القومية العربية تأثيراً الذي أعطى المفهوم اللغوي السائد للعروبة بُعداً أقرب إلى أن يكون بعداً «تاريخياً». كان الحصري من أصل سوري وعاش خلال سنوات

(*) بالألمانية القوم، الأمة.

(3) إن المصطلح المستخدم لتحديد «الشعب» العربي كان كلمة «الأمة»، العربية القديمة التي تنطوي على معنى الجماعة المعرّفة إما بمعنى إثني أو، بخلاف ذلك، بمعنى ديني ـ وهو ارتباك لم يجر حلّه حلاً كاملاً حتى يومنا الحاضر.

تشكّله الأولى في تركيا العثمانية ثم عمل فيها، فكان شاهداً على انحلال هذه الإمبراطورية وصعود القوميات التركية وغير التركية فيها (قارن كليفلاند (Cleveland)، 1971). ثم عمل في العراق ومصر وخصّص جزءاً كبيراً من جهوده لكسب عقول وأفئدة المثقّفين المصريين من أجل تبني فكرة العروبة. ثمة فكرة مهيمنة في كتابات الحصري تقول بأنه لا وجود إلا لقدر ضئيل من الحرية يمكن للفرد أن يتمتع به خارج الأمة:

«إن المصالح القومية التي قد تستوجب أحياناً من المرء أن يضحّي بحياته من أجلها يجب بحكم الضرورة أن تستتبع في بعض الحالات أن يضحّي بحريته. . .إن الذي يرفض كلياً أن «يفني» نفسه في الأمة التي ينتمي إليها قد يجد نفسه في بعض الحالات ضائعاً لصالح أمة أجنبية قد تستولي في يوم ما على أرض آبائه. وهذا هو السبب الذي يجعلني أقول دائماً وبلا تردد بأن الوطنيّة والقومية تأتيان قبل كل شيء وفوق كل شيء. . . بل فوق وقبل الحرية» (مقتبس في حاييم، 1974: 90).

وبما أن الحصري كان قد درس في فرنسا وسويسرا وبلجيكا، فيبدو أنه كان في أيام شبابه الأبعد منجذباً إلى أفكار روسو (Rousseau) ورينان (Renan) و«الفكرة الفرنسية عن الأمة»، لكنه أصبح في وقت لاحق أكثر تأثراً بالفلاسفة الألمان من أمثال هيردر (Herder) وفيخته (Fichte) وشونرر (Schönerer) وآرنت (Arndt)، وبفكرة الدولة القومية العضوية. وقد ميّز المفكّرون السياسيّون الألمان الرئيسيون (من هيردر إلى بليسنر) على الدوام بين «الدولة» و«الأمة»، إذ يُنظر إلى «الأمة» ضمن إطار ثقافي، بينما يُنظر إلى «الدولة» بصفتها بناءً ميكانيكياً وقانونياً خارجاً عن الأمة. وكان الحصري يمتدح (الرومانسية الألمانية) لأنها جاءت بفكرة الأمة تمييزاً عن

الدولة، قبل أن يفعل ذلك الفرنسيون أو البريطانيون بزمن لا بأس به. ثم قام بدمج المفهوم الألماني للأمة بالمفهوم العربيّ عن «تضامن الجماعة» (العصبية) الذي استقاه من ابن خلدون، ثم مضى لتطوير نظريته «الخالصة» في القومية (طيبي، 1981: 100 ـ 115).

وجّه الحصري انتقاداً قاسياً لمفهوم رينان حول الانتماء الاختياري للأمة (nationalité élective)(*). وفكرة رينان حول الإرادة الحرة، التي تجعل من الأمة استفتاءً عامّاً يومياً، ما كان من شأنها أن تساعد الحصري في محاولته إثبات الوجود الفعلي لأمة عربية واحدة. وكان همّه أن يبيّن أنَّ الشعب العربيّ الذي كان يعيش في عدد من الدول المتفرّقة كان في واقع الأمر أمةً واحدةً يجب أن تتوحد في دولة واحدة. وبدلاً عن ذلك، استطاع الحصري أن يجد تناظراً تاريخياً بين ألمانيا المقسّمة قبل العام 1871 والعالم العربيّ المتشظّي من الخليج إلى المحيط الأطلسي. وبالنسبة إليه، إن العرب يتوقون إلى «عام 1871 عربي»، ولكن، وكما يضيف بسام طيبي، «كيف يتمّ تحقيق هذا، فذلك ليس مهماً»، فالحصري لا يتناول بكلام محدّد كيفية تطبيق المفهوم الفرنسي أو الألماني على الواقع العربيّ الملموس، بل يحاول ببساطة أن يقدّم دليلاً عامّاً على تفوّق المفهوم الألماني (المصدر نفسه، ص 101، 124 ـ 125).

في خضم هوسه لإثبات الأمة، أغفلَ الحصري بكل تأكيد الدولة وأُسسها (باستثناء «السكان» المحدّدين حسب لغتهم)، سواء الجغرافية منها أو الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة. وهو يجزم بأن «الدولة» لا يمكن أن تكون أبداً عاملاً في تشكيل الأمة، ويلجأ إلى الكثير من الأمثلة التاريخية للبرهنة على نقطته هذه (نصار، 1986: 276 ـ 292).

(*) بالفرنسية حرفياً: القومية الانتقائية أو انتقاء القومية.

ولكن، وكما يواصل الحصري تكرار ذلك، إذا لم تكن الأمة مشروطة بوجود الدولة، وإذا كانت الأمة تسبق الدولة وتستمر حتى بعد أن تكون قد فَقدتْ دولتها هي، أو بعد أن تكون قد قُسِّمت ما بين عدة دول، فإن المرء ليتساءل لماذا تناضل «الأمم» على الدوام من أجل خَلْق دولها الخاصة بها؟ إن دوام الإقليم (الأرض) لا يكتسب أهمية إلاّ في الحالة المحتملة التي يؤثّر فيها هذا الدوام على الوحدة اللغوية على المدى الطويل. إن تشكّل الدولة لا يُسهم في نشوء الأمة إلا بالقدر الذي يوحّد به اللغة. وليس للمصالح الاقتصاديّة المشتركة (على الرغم من أهميتها بشكل عام) علاقة خاصة بتشكّل أمة: ذلك لأن هذه المصالح توحّد في بعض الحالات وتشتّت في حالات أخرى، وهي تتباين على الدوام ما بين الأفراد والمجموعات والأقاليم المختلفة.

«إن الاقتصاد يلعب دوراً مهمّاً جداً في حياة الأمم، لكن دوره لا يشمل «تشكّل الأمة». يمكن للاقتصاد أن يقوّي الأمة، لكنه لا يخلقها وهو في هذا الصدد لا يختلف عمّا يهمّ الدولة. ذلك أن الدولة، كما هو معروف لدى الجميع، قد تقوّي الأمة بل قد تقودها إلى ذروة القوة، لكنها لا تقوم بخلقها أبداً» (الحصري، 1984/ 1985: 278).

لقد أُضفِيَتْ على المفهوم التاريخيّ ـ اللغويّ للقومية حياةٌ سياسيّةٌ في مظهرَين رئيسيَّين: يتمثّل الأول في ظهور حزب البعث في المشرق العربيّ (في أربعينيّات القرن العشرين) والثاني في ظهور قيادة عبد الناصر في مصر (في خمسينيّات ذلك القرن). وعن طريق التأكيد على فكرة التوحيد العربيّ فإن كلا التوجهين كانا، ضمنياً، يعدّان الدولة شرطاً لازماً لأيّ مسعى من أجل تحقيق الذات لأيّ أمة (وكانت لاتزال معرَّفةً لغوياً) ـ مع أن هذا التفكير، كما سوف نرى، بقي ضمنياً فقط، وخالياً من أيّ تبعات عملية أو تفصيلية.

مع أن بالإمكان العثور على أحد مصادر الأيديولوجيا البعثية في الأفكار الميتافيزيقية ـ اللغوية للسوري العلوي زكي الأرسوزي، فليس ثمة شكّ في أن داعيتها الرئيسيّ كان ميشال عفلق (Michel Aflaq) (1910 ـ 1989). كان دمشقياً مسيحيّاً شكّل جماعة (البعث العربي) في العام 1943 مع زميل مسلم هو صلاح البيطار ومجموعة من المثقفين السوريين الذين كانوا قد درسوا في (السوربون). وخلال دراستهم في باريس تأثروا بأفكار فلاسفة مثل نيتشه وفيخته وهيغل وشيلينغ وبرغسون (حنا، 1987: 84 وما يليها). وفي العام 1947 توحدتْ هذه المجموعة مع (الإحياء العربي) بقيادة الأرسوزي، ثمّ انضم إليها (الحزب الاشتراكي العربي) بقيادة أكرم الحوراني في العام 1952 لتشكيل تنظيم عرف حتّى يومنا الحاضر باسم (حزب البعث العربيّ الاشتراكي)، الناشط في معظم أقطار المشرق.

بقيتْ رؤية عفلق للقومية العربية ضبابية، إن لم تكن رومانسية بشكل متميّز. وحينما سأله ذات مرة بعض الشباب أن يعرّفها أجاب بقوله:

«الحب، أيها الشباب، قبل كل شيء. الحب أولاً والتعريف يأتي بعده. إذا كان الحب هو التربة التي تتغذى قوميتكم منها، فلا يبقى مجال للاختلاف على تعريفها وتحديدها. فتكون روحية سمحة بمعنى أنها تفتح صدرها وتظلل بجناحيها كل الذين شاركوا العرب في تاريخهم وعاشوا في جو لغتهم وثقافتهم أجيالاً فأصبحوا عرباً في الفكرة والعاطفة» (عفلق، 1970: 118).

من هذا المقتطف ومن آراء أخرى لـ عفلق، يبدو واضحاً أن اللغة على الدوام هي التي تحدد معنى العروبة، مع أن بالإمكان إضافة عوامل أخرى هنا وهناك: أحياناً الأصل الإثني، ولكن فقط بصفته تاريخاً بعيداً ـ لأن العروبة المعاصرة ليست عرقية، وفي بعض الأحيان الإسلام ـ الذي يكنّ له عفلق احتراماً كبيراً ـ ولكن بصورة

أساسية بصفته إرثاً ثقافياً لا نظاماً عقائدياً، وفي بعض الأحيان التاريخ المشترك - مع أن هذا يُترجَم، بصورة أشدّ مباشرة، في الزمن المعاصر إلى «وحدة المعاناة والآمال» ووحدة المصير.

ومنذ زمن مبكّر جداً كان عفلق حسّاساً تجاه القضايا الاجتماعيّة (التي كان الحصري يميل إلى تجاوزها)، وأصبح يستخدم على نحو متزايد مصطلحات اشتراكية في آرائه. غير أن عفلق، شأنه شأن الحصري، لم يكن ينظر إلى الفرد إلاّ بصفته جزءاً من الجماعة القومية. والفرد، ضمن الأمة العربية، سيكون مكتملاً من الناحية الثقافيّة وناجحاً من الناحية الاجتماعيّة. ولسوف تتبنّى الأمة العربية «اشتراكية عربية» متميزة ذات سمات روحية مثلما هي ذات سمات اجتماعيّة - اقتصاديّة ويقول إريك رولو (Eric Rouleau) إنّ من الجائز أن يكون عفلق، في خضمّ محاولته مَزْج الاشتراكية بالقومية، قد استقى الأساس النظريّ لتوليفة كهذه (أثناء إقامته في باريس في العام 1937) من ترجمة غروكلود (Grosclaude) الفرنسية لكتاب ألفرد روزنبرغ[*] (Alfred Rosenberg) حول (أسطورة القرن العشرين). ولقد وجد أحد زملاء عفلق الذين كانوا يمارسون التدريس في جامعة دمشق، عفلق عامراً بالإعجاب بروزنبرغ وهتلر، إذ كان يعتقد، يومذاك، أنّ ألمانيا، على النقيض من البلدان الشيوعية، كانت أكثر نجاحاً في تحقيق توليفة بين القومية والاشتراكية. وفضلاً عن ذلك، حينما استولى على السلطة في العراق قوميون موالون للألمان في انقلاب رشيد عالي الكيلاني[**]، شكّل عفلق لجنة أكّدتْ دعمها الكامل لنظام الحكم الجديد (رولو (Rouleau)، 1967 : 57).

(*) روزنبرغ (1893- 1946): زعيم وكاتب ألماني. وضع النظرية النازية حول الأعراق، أُعدم.

(**) في العام 1941.

على الرغم من أن فكرة الدولة موجودة ضمنياً في أغلب آراء عفلق المعلنة، فإن فكرة الحزب، في الأساس، هي التي تحتلّ موقع الأسبقية. وليس تشكيل الحزب الوحدوي ـ العربيّ مقياساً للوجود الواعي والمنتج للأمة العربية فحسب، بل إن الحزب بوجه أخصّ هو الأمة بصورة مصغّرة: «نحن نمثل كامل الأمة التي لاتزال غافيةً في (حالة من) الإنكار الذاتي لواقعها، ونسيان هويتها» (عفلق، 1970: 80).

نجح البعث بصفته حزباً سياسيّاً، بلا شك، في الوصول إلى الحكم أكثر من أي حزب وحدويّ ـ عربيّ آخر ـ أحياناً من خلال تحالفات مع العسكر في انقلابات عسكرية ـ وفي بقائه في السلطة آماداً طويلة نسبياً من الزمن، بما في ذلك استمرار وجوده في سوريا والعراق حتى يومنا الحاضر(*). ولايزال حتى هذه اللحظة الزمنية يتبنى المفهوم النظري القائل بأنه منظَّم على مستويَين: أحدهما وحدويّ ـ عربيّ (يسمى «قومياً») والآخر إقليمي (أو باللغة المستخدمة «قطريّ»)، أي قائم على أساس قطر واحد). وكان «البعث» كذلك وراء التجربة الوحيدة في مجال التوحيد الفعلي لدول عربية في مرحلة ما بعد الاستقلال، هي تجربة الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر من العام 1958 إلى العام 1961، تحت قيادة عبد الناصر الكاريزمية.

كان هناك تنظيم وحدوي ـ عربي هام آخر، إنما أضيق نفوذاً، هو (حركة القوميين العرب). وفي هذه المرة كانت النواة تتألف من مجموعة من الشبّان الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في الجامعة الأميركية في بيروت (لبنان) بعد النكبة الكارثية للعرب في حرب

(*) في سوريا منذ آذار/ مارس 1963، وفي العراق منذ تموز/ يوليو 1967 حتى نيسان/ أبريل 2003.

فلسطين في عام 1948 التي انتهت بقيام دولة «إسرائيل». وكان أن قام في الحال قومي عربي مسيحي، هو قسطنطين زريق، بكتابة مخطوطة ذات أثر كبير تصف الحدث بكونه ليس أقل من نكبة شاملة. ولم يكن لدى العرب، كما حاجج زريق، سوى أمل ضئيل في مجابهة الدولة الصهيونية الأكثر تقدّماً والأشدّ قوةً، إلاّ من خلال تنظيم سياسيّ متفان وجيد الانضباط، تكون القضية الفلسطينية محرّكه الأساس. وقد صادف نداء زريق آذاناً صاغية واستجابت لدعوته بحماسة مجموعة من طلبته في الجامعة الأميركية في بيروت يتزعّمها طالب طبّ، هو جورج حبش، وشرع هذا في تنظيم مجموعة من المتحمّسين - في البدء تحت اسم «العروة» - ابتداءً من العام 1948. غير أن «حركة القوميين العرب» لم تُجرَ عليها أبحاث معمّقة والمصدر الرئيسيّ هو قزيحة (Kazziha) (1975)، لكنَّ هناك جانبَين خاصَّين يهماننا هنا. **الأول**: هو الطريقة الوثيقة التي ربطت بها «الحركة» نفسها بزعامة عبد الناصر حتى حرب الأيام الستة في 1967، الأمر الذي حرمها من قدر كبير من الاستقلالية الذاتية، ولم يترك لها سوى مساحة صغيرة للحركة داخل مصر نفسها[4].

الأمر **الثاني**: هو التأثير المدمّر لهزيمة 1967 على «الحركة»، إذ أدّتْ في الوقت نفسه إلى تطرّف (الحركة) بالاتجاه الماركسي وإلى انشطارها إلى مجموعات أصغر. وكان تشخيص الوضع قائماً على أساس أنه لم يعد هناك أيّ أمل في تحقيق تحرير فلسطين عبر العمل الجماعي للدول العربية: مادامتْ هذه الدول تحت سيطرة إمّا طبقات «إقطاعيّة» متفسخة، أو بورجوازيات صغيرة متردّدة لا مصلحة لها في

(4) كان لحركة القوميين العرب متعاطفون مصريون ضمن (منظمة الشباب) و(منظمة الطلائع) وهما جهازان نخبويان ضمن (الاتحاد الاشتراكي العربي) الرسمي، لكنهم أُبعدوا كالعادة تحت ذريعة اتهامهم باعتناق أيديولوجيات منحرفة، (Isa, 1986; Salim 1982).

الوحدة العربية، ولا في تحرير فلسطين. وأصبحت بعض من هذه المجموعات المنشقّة قطرية القاعدة (ما أدّى إلى تقليص الإمكانية الوحدوية ـ العربية، للحركة)، كان أبرزها «منظمة الاشتراكيين اللبنانيين» في لبنان، وأنجحها سياسيّاً «جبهة التحرير الوطنيّ لجنوب اليمن» لكونها جماعةً حاكمةً من 1967 إلى 1990، وأوسعها نفوذاً بصفتها حركة معارضة هي المجموعة القومية ـ الليبرالية التي كان يقودها أحمد الخطيب في الكويت. وجاءت انقسامات مجموعات أخرى على ضوء اختلافات أيديولوجية، كان المثال الأبرز لها هو الانقسام الذي حصل في صفوف اليسار في حركة المقاومة الفلسطينية، بين الجناح الأكثر شعبوية بقيادة جورج حبش ـ المعروف باسم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، والجناح الأكثر توجّهاً نحو الماركسية ـ المعروف اختصاراً باسم «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين».

ولكن، إذا كان حزب البعث وحركة القوميين العرب يسعيان إلى تشجيع مصر وقيادة عبد الناصر في جهودهما لتحقيق الوحدة العربية، فما هي في الحقيقة المؤهّلات الوحدوية ـ العربية لِكُلّ من مصر وعبد الناصر؟ لا شكّ أن مصر كانت أكبر البلدان العربية وأوسعها نفوذاً من الزاويتين الثقافيّة والاستراتيجية. لكن مصر كانت، واقعياً، مستقلةً استقلالاً ذاتياً عن الإمبراطورية العثمانية منذ أوائل القرن التاسع عشر، وكانت قد أسّست لها فعلاً دولةً ذات مظهر حديث بقيادة محمّد علي، وكانت قد أنشأتْ مفهوماً علمانياً للمواطنة يتمحور بشكل خاص حول ثورة 1919 وحزب (الوفد) الشعبي (البشري، 1980). وكان لدى مصر فعلاً مفهومها الخاص عن القومية قوامه «الأمة» المصرية، لا العربية (انظر على سبيل المثال أحمد، 1960، حوراني، 1970: الفصلين 8 و9، عوض، 1978). إن المجال لا يتّسع للتوقف طويلاً عند تشابكات عملية التحول الفكري والسياسيّ هذه، ولكن يكفي القول في هذا

المجال أن مصر مرّتْ خلال الفترة ما بين الحربَين(*) بعملية «تعريب سياسيّ» (الأنصاري، 1980: 134 ـ 151، كوري (Coury)، 1982، غرشوني (Gershoni)، 1981).

وكما هي الحال في معظم العالم العربي، بما في ذلك ولأول مرة الأقطار المغاربية «المنعزلة» حتى ذلك الوقت (تونس، الجزائر، المغرب)، كان «المُعرِّب»(**) الأهم هو الانتصار العسكريّ للمشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين وهزيمة الجيوش العربية في العام 1948 ـ باستثناء حقيقة أنه في حالة مصر كان التهديد الإسرائيلي أشدّ مباشرةً من الناحية الجغرافية[5].

كان الخط العروبي سيتلقى قبولاً سياسيّاً في مصر حينما شرع عبد الناصر، قائد ثورة 1952، بصورة تدريجية وبحكم الامتداد،

(*) العالميتين.

(**) بمعنى العامل الذي أشاع التوجه العروبي.

(5) بقيت أيديولوجيا القومية العربية في الأساس حكراً مشرقياً ولم تتغلغل تغلغلاً ذا مغزى في الأفكار السياسية في دول المغرب، حيث يبدو أن التفضيل كان لفكرة الدولة الإقليمية (الهرماسي، 1987، الجابري، 1989: الفصل 4). والمملكة المغربية الحالية لم تكن أبداً جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وفقدت الجزائر وتونس صلاتهما بالعثمانيين في العام 1830 و1912، على التوالي. وبخلاف المشرق (ومصر)، حيث كان وجود أقليات مسيحية أهلية كبيرة الحجم قد فرض القضية القومية ـ العلمانية على الأجندة السياسية في مرحلة مبكرة، فإن الانقسام الرئيسي في منطقة المغرب كان بين «العرب» و«البربر»، وكان الإسلام (لا العروبة) أكثر ملاءمةً بصفته رباطاً قومياً موحِّداً. وأدّى إلحاق الجزائر بفرنسا والمحاولات الفرنسية باتجاه الصهر الثقافي في تونس والمغرب إلى تشجيع ذلك التوجّه من خلال تصنيف الجزائريين، عادةً، و(الشمال أفريقيين) ببساطة على أنهم مسلمون ـ ذلك لأن جنسيتهم كانت تعني بطبيعة الحال الجنسية الفرنسية لا العربية. وساعد العون الذي تلقته الثورة الجزائرية من مصر وسوريا في الخمسينيات والستينيات، ونقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس في السبعينيات من بين أمور أخرى، في «تعريب دول المغرب سياسياً». وكان للدعم الشعبي القوي بدرجة استثنائية للعراق وإدانة «الدور» الغربي في أزمة الخليج في 1990/ 1991 أن قدم برهاناً كافياً على أن المشاعر الوحدوية ـ العربية في الأقل لاتزال حيةً وسليمةً في دول المغرب.

بتوسيع مفهوم القومية المصرية، إلى مفهوم أوسع هو القومية العربية. ويبدو أنه، قبل العام 1956، كان هناك في خطابه مفهومان للأمة: أحدهما مصريّ وآخر عربيّ. وجاء الدعم الكاسح الذي تلقتْه مصر من جميع أرجاء العالم العربيّ عام 1956 خلال أزمة السويس والعدوان الثلاثي الذي شنته بريطانيا وفرنسا و«إسرائيل» ليشكّل القوة المحرّكة الرئيسيّة. ومنذ ذلك الوقت صار المصطلح المستخدم في غالب الأحيان هو مصطلح «الأمة العربية» و«الشعب المصري» وكلاهما ينطوي على مدلول سياسيّ علماني (نصر، 1981).

لقد كان عبد الناصر، بلا شكّ، عسكرياً وسياسيّاً ولم يكن داعيةً أيديولوجياً، وكانت البنية المفهومية لعروبته بسيطة جداً. فقد بدأت العروبة في تصوّره بصفتها «الدائرة» الأهم والأكثر مباشرةً التي كان على مصر أن تتحرك فيها (إضافةً إلى الدائرتين الأفريقية والإسلامية)(*). وهكذا، ومنذ البداية كانت العروبة تحمل سمةً سياسيّةً، غير أن هذا كان مبنياً على افتراض ثقافي و«استراتيجي»: ثقافي من حيث وجود لغة مشتركة وتاريخ مشترك، واستراتيجي من حيث وجود «كفاح مشترك» ضدّ الاستعمار ومن أجل التحرير والتقدّم. كما أنّ عروبة عبد الناصر كانت سياسيّة من حيثُ إنّها انطوتْ على مفهوم أن الاختبار الحقيقيّ (المعنى الحقيقي) للقومية العربية كان في الواقع هو الوحدة العربية أي التوحيد السياسيّ للبلدان العربية. غير أن مكانة هذا التوحيد السياسيّ هبطتْ في أعقاب فشل وحدة مصر مع سوريا (في العام 1961) إلى الدرجة الثالثة من سلّم الأولويات بعد مرتبتَي «التحرير»(**) و«الاشتراكية». ومنذ ذلك الحين

(*) الإشارة هنا إلى «الدوائر» المذكورة في مؤلّف عبد الناصر «فلسفة الثورة».

(**) واضح أن المقصود بـ «التحرير» هو «الحرية» في شعار الناصرية آنذاك: حرية، اشتراكية، وحدة.

وما تلاه، كان افتراض وجود «الأمة» قائماً على أساس أنه مشتق من حقيقتها اللغوية ـ التاريخية، في حين جعل التوحيد السياسيّ في دولة واحدة مشروطاً بعدد من المستلزمات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة والسياسيّة التي لم يَعُدْ من المحتمل تحققها في المستقبل المباشر (نصار، 1986 : 326 ـ 335).

الوحدوية ـ العربية و«الدولة»

كانت نظرة عبد الناصر إلى القومية العربية نظرة سياسيّة بشكل واضح، لكنها ظلت غامضة بصورة تدعو إلى الدهشة بشأن القضايا المتعلّقة بطبيعة الدولة وشكلها. وتركتْ للمثقفين غير المصريين، مثل نديم البيطار، مهمة تحديد مضامين المنظور الناصري للقومية العربية بخصوص مسألة الدولة[6]. ولا ريب في أن البيطار أكثر تعمّقاً: فهو يميّز بين الوجود القومي والهوية القومية، وهو جريء بما يكفي لقلب الصلة التقليديّة في التفكير العروبي من خلال اقتراح أنَّ المتغيّر الحاسم في تشكيل الأمم قد يكون «العامل السياسيّ» ـ بدلاً عن اللغة ـ الذي يستطيع أن يمتزج مع عوامل أخرى تخص كل حالة لتشكيل الأمة: «إن اللغات لم تصنع تاريخاً قومياً. إن التواريخ القومية هي التي تصنع اللغات». ويقترح قائلاً إنّ النموذج التاريخيّ هو النموذج الذي يتحرك من «السياسيّ» إلى «الثقافيّ» وليس العكس. وإذا أريد للعرب أن يتوحّدوا فإن منطلق الحكمة يجب أن لا يكون ببساطة

(6) من المؤسف أن كتابات نديم البيطار أقلّ تأثيراً مما كان مقدّراً لها أن تكون، ربما لأن أغلبها قد نشر بعد وفاة عبد الناصر، «بسمارك» العرب المحتمل، وفي أعقاب صعود دول الخليج الغنية بالنفط والمعادية للتوجه الوحدوي ـ العربي، بصورة عامة، في ساحة النفوذ الإقليمي. كما لم يقم كتّاب عرب بتحليل كتاباته بالقدر الذي يمكن للمرء أن يتوقعه ـ مع الاستثناء المهم الوحيد الذي أنجزه ناصيف نصار (1986 : 335-358) الذي اعتمدت أنا عليه بصورة رئيسيّة في كتابة هذه المقاطع عن البيطار.

مجرّد الاعتقاد بحتمية الوحدة وترويج قضيتها بحماسة تبشيرية، بل تعلّم «القوانين والاتجاهات» التي تحكم سيرورة التوحيد، وذلك من خلال التجربة التاريخية.

ثمة واحدة من أفكار البيطار الهامة التي تعكس تعلقه بالتجربة الناصرية، هي تلك القائلة بضرورة وجود «إقليم قاعدة» تدور حوله كل جهود وعمليات التوحيد: «فكلما كانت درجة الانقسام أعلى، كانت «القاعدة» أهم بصفتها قطباً يَحدث التفاعل حوله». إن مثل هذا الإقليم المؤهّل بصورة جيدة لقيادة عملية التوحيد العربي، في جميع أعمال البيطار، هو بطبيعة الحال مصر ـ إلا في مرحلة متأخرة حينما شرع يلمِّح إلى إمكانية أن يكون العراق قادراً على المضيّ في ذلك الاتجاه لو كان سيتّحد مع أقطار أخرى في بلاد العرب والخليج (ولسوف يتساءل المرء ما إذا كان صدام حسين قد قرأ هذه الصفحات!).

على العموم، تميل معظم الكتابات العربية حول «الأمة» التي تربط هذا المفهوم بأقصى درجات المباشرة بمفهوم «الدولة» إلى أن تكون على يد مؤلّفين جاؤوا من بلدان، مثل مصر أو تونس، تمتلك حساً أقوى بمجتمعها السياسيّ مستمدّاً بقدر ليس بالقليل من جهود مبكّرة نسبياً (القرن التاسع عشر) باتجاه تحديث ماكنات الدولة وعلمنتها (مثلاً: محمّد علي في مصر وخير الدين باشا في تونس، و«مُنظِّريهما»: (رفاعة الطهطاوي، وابن أبي الضياف، على التوالي)). ولهذا، على سبيل المثال، كان الناقد الأدبي المصري الكبير لويس عوض سيكتب قائلاً: إنّ

«القومية المتطورة لم تظهر إلا بقدر صلتها بالوطنيّة، أو في حقيقة الأمر بقدر صلتها بالدولة المركزية، حيث تحل سيادة القانون والمؤسسات محل أهواء الحاكم والأعراف والتقاليد، وحيث يتحول الناس من «رعايا» إلى «مواطنين».. وهكذا، فإننا لا نستطيع اليوم أن

نتحدث عن «أمة عربية» أو «وطن عربي» إلى أن تُزال الحدود السياسيّة وتقام دولة مركزية موحّدة. . . وهذه مسألة هي الآن مجرد أمل وحلم».

وعليه، واستناداً إلى عوض، يكون مفهوم الأمة وثيق الصلة بمفهوم الدولة، و- من باب التفضيل - بمفهوم المواطنة. ونتيجةً لهذا، بينما يكون مفهوم الأمة المصرية على درجة كافية من القرب من الحقيقة التاريخية، فإن مفهوم الأمة العربية لا يمكن أن يكون سوى أسطورة سياسيّة (عوض، 1978: 163 ـ 166، وكذلك 130 ـ 132).

ويمكن العثور على نهج شبيه من المحاجّة في كتابات المربّي التونسي البشير بن سلامة الذي يتحدث هو الآخر بصراحة عن أمة تونسية. ويقيم ذلك على أساس «إننا نعيش اليوم في عصر القوميات، عصر عصبية الوطن» (أي شعور الجماعة القائم على أساس الوطن)، وأن التونسيين يملكون فعلاً شخصية تونسية مميزة، هذا التميّز الذي لا تعيقه حقيقة أن التونسييّن يشتركون مع الناطقين الآخرين بالعربية برابطة اللغة (نصار، 1986: 498 ـ 502).

إن بروز الدولة بصفتها عاملاً مشكّلاً للأمة يكتشفه كذلك الفيلسوف اللبناني كمال الحاج، غير أن هذا البروز في هذه الحالة قد يكون متلازماً مع التبرير المنطقيّ الذي يقدمه الحاج للدولة اللبنانية المتعددة الإثنيات. وهو واضح حينما يقول أن «القومية» ليست ببساطة «الشعور القومي»، بل إن تحقيق هذا الشعور يقع في ما يكمله، أي في السياسة. والحاج استثنائيّ إلى حد ما، ضمن السياق العربيّ في تمييزه بين مفهومَي الأمة من جهة، ومفهوم القومية (على الرغم من أن أهل القانون يسمونها عادةً «الجنسية») من الجهة الأخرى: «القومية وجود سياسيّ، والوجود السياسيّ قومية. (وعليه)

فإنني أقول بأن هناك قومية لبنانية، وليس أمةً لبنانيةً، وأن هناك أمة عربية ولكن ليس هناك قوميةٌ عربيةٌ»[*]. وبالنسبة إلى الحاج، فإن الدولة وحدها هي التي تستطيع المحافظة على مكوّنات القومية وتمكين الفرد من ممارسة الحرية. إن الدولة وحدها هي التي تستطيع أن تكون ذات سيادة في الداخل مع المحافظة على الجماعة متحررة من سيطرة جماعات أخرى (المصدر نفسه، ص 495 ـ 497)[7].

ثمة مكوّن آخر كان ضعيفاً إلى حدّ ما في التفكير الوحدويّ ـ العربيّ هو ذلك المكوّن المتعلق بالعوامل الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة ـ أي، إلى أن اضطرُّ العروبيّون بسبب «فورة أسعار النفط» في أواسط السبعينيات إلى الإقرار بالانقسامات الاقتصاديّة البالغة للعالم العربي، ليس فقط انقسام الطبقات، بل الأقطار أيضاً. إن لمساهمة المؤرخ الاجتماعيّ العراقي المعاصر، عبد العزيز الدوري، أهمية كبيرة في هذا الصدد. وما له دلالة متميّزة طريقته التي يوحي من خلالها بأن ظهور «أمة عربية»، وإن كان وثيق الصلة بوحدة اللغة، كان في عدد من الجوانب متشكّلاً وفق نموذج اجتماعيّ ـ اقتصاديّ موحّد، أو في الأقل متشابه (الدوري، 1984).

(*) في ترجمة هذا المقتبس التزمنا بمصطلحات كمال الحاج نفسها.

(7) إن أزمة الخليج في 1990/ 1991 التي فجّرها غزو العراق للكويت قد أدت بطرق معينة إلى تأكيد «حرمة» الدولة الإقليمية في العالم العربي التي مهما صغر حجمها كان الواجب يقضي بحمايتها عن طريق اللجوء إلى طلب المساعدة، لا من الدول العربية الشقيقة فقط، بل كذلك من التحالف الغربي في أساسه. كما كانت للأزمة تداعياتها الفكرية. وعلى سبيل المثال، يجد المرء أن محمّد الرميحي، وهو باحث وكاتب كويتي كان في السابق متعاطفاً بدرجة معقولة مع التوجه الوحدوي ـ العربي، يكتب الآن بما معناه أن الوحدة العربية أسطورة كبرى غير قابلة للتحقيق وبأن الموضوعة الرئيسيّة للفترة القادمة هي «القبول بأننا دول عربية متمايزة، بصفته مقدمةً لقبول حقيقة أنّنا شعوب متمايزةٌ يصدف أنها ناطقة باللغة العربية» (**العربي**، العدد 10، 1991: 10، العدد 1، 1992: 16).

كما ساهم عالم الاقتصاد السياسيّ المصريّ سمير أمين في النقاش في دراسة هامة (أمين، 1978). يقترح فيها أنّ الوحدة العربية، حينما وُجدت (افتراضياً بصفتها لب الإمبراطورية العربية ـ الإسلامية)، كانت «الناتج التاريخيّ للاندماج التجاريّ للعالم العربي، على النحو الذي نفّذته به طبقة من المحاربين ـ التجار». ومع تدهور التجارة العربية حلّ التفكك القوميّ، وهي عملية أكّدها الاندماج اللاحق من خلال استعمار البلدان العربية، مع النظام الرأسماليّ العالمي. وعملت السيطرة الإمبريالية على نقل الشعور العربيّ بالوحدة إلى مستوى مختلف، هو الكفاح ضد عدوّ مشترك. ولكن هذه العاطفة لم تكن قادرة على أن تترجم نفسها في اتحاد ملموس لأن أيّاً من الطبقات العربية المُهيمنة خلال «الحقبة الإمبريالية» (الكومبرادور وبورجوازية الإقطاعيّات الكبرى اللتين تبعتْهما في ما بعد بورجوازية الدولة) لم تكن قادرةً على تحقيق مثل هذا التوحيد ولا مهتمةً به. وهكذا، وباختصار، فإن المشكلة مع الأفكار الوحدوية ـ العربية الحديثة والمعاصرة أنها قد افتقرتْ إلى طبقة مناصِرة لها من شأنها أن تجد في إقامة دولة عربية موحّدة تحقيقاً لمصالحها الطبقيّة الخاصة. ولقد أثبتت التطورات اللاحقة نظرية أمين: إن بورجوازيات الدولة، حتى حينما تحكم باسم الوحدوية ـ العربية (وهي أداة تعزز الشرعية الداخلية، ويمكن استخدامها لتأديب الجيران المنافسين)[8]، سوف تقوم حتماً بتقوية أجهزة الدولة في البلدان الجديدة التي تسيطر عليها بدلاً عن تشجيع دمْجها في كيان أكبر.

إن درجة تأثّر الدولة الإقليمية القائمة حالياً بفكرة الوحدوية ـ العربية تتباين من حالة إلى أخرى ويمكن، في البداية في الأقل،

(8) إن الحالة الأبرز لمثل هذا التنافس هي بطبيعة الحال ما بين شكلي البعث الحاكمين في سوريا وفي العراق (Kienle, 1990).

تقصّيها من خلال دراسة شتّى الدساتير بل، حتى في بعض الأحيان من اسم الدولة. وبالنسبة إلى مفهوم الأمة في مختلف الدساتير في ستينيّات القرن العشرين، وجد جورج جبّور (George Jabbur) ما يلي:

«إن هناك 13 دستوراً عربياً يصف الشعب بأنه جزء من «الأمة العربية» دون أيّ وصف واضح مختلف آخر. وهناك ثلاثة دساتير تربط بشكل صريح «الشعب» بـ «إقليم» كل بلد، وبالتالي جاء استعمال مصطلح «الشعب اللبناني»، «الشعب التونسي»، و«الشعب الصومالي». وهناك أربعة دساتير تُغفل هذا الموضوع وهي دساتير المغرب وموريتانيا والجزائر والسودان، مع وجود إشارة ضمنية في الدستورَين الأخيرين إلى أن «الشعب» المقصود هو بأقصى درجة من الرجحان «شعب جزائري» و«شعب سوداني»، على التوالي» (جبور، 1976: 113).

حتى اسم الدولة بحد ذاته يمكن أن يكون ذا دلالة. وهكذا، على سبيل المثال، يجد المرء في أحد طرفي الطيف حالة سوريا حيث لا يأتي النعت «السورية» في الاسم (أو في شكله العربي) إلاّ بصفته ملحقاً وصفياً لكلمة «العربية»(*)، ويجري وصف سكان الدولة السورية بأنهم «الشعب العربيّ في سوريا». وفي الجانب الآخر، ففي حالة مصر يأتي اسم مصر أولاً (في اللغة العربية أيضاً) ثمّ يوصف بالنعت «العربية»(**). وفي الطرف الآخر من الطيف، ثمة تلك الدول التي لا تستخدم كلمة «العربية» في أي موقع على الإطلاق، إلاّ ربما لوصف اللغة الرسمية (مثلاً المغرب)، أو الدول التي قد تستخدم وصفاً آخر في اسمها، مثل «الإسلامية» (مثلاً موريتانيا) أو «الشعبية»

(*) وبالتالي الجمهورية العربية السورية.

(**) وبالتالي جمهورية مصر العربية.

(مثلاً الجزائر وليبيا واليمن الجنوبية السابقة). ثمّ هناك بطبيعة الحال دويلات الخليج الغنية بالنفط والصغيرة التي تصرّ، بوازع نابع من حجمها، على إدخال كلمة «دولة» نفسها في أسمائها الرسمية: مثلاً دولة الكويت، دولة البحرين(*)، دولة الإمارات العربية المتحدة (للاطلاع على التفاصيل قارن الصايغ، 1980).

منذ البدء، كانت الوحدوية ـ العربية مبدأً جاء بصفته ردّة فعل أكثر من كونه مبادرةً، محاولاً أبداً أن يستجيب لتحدٍّ آتٍ من جانب «الآخر»: **أولاً**، سياسات التتريك التي طبقتها الإمبراطورية العثمانية في مرحلتها الأخيرة، ثم التقسيم والسيطرة اللذان فرضتْهما القوى الاستعمارية، ثم الاستعمار الاستيطاني الذي فرضَتْه الدولة الصهيونية على مركز «أرض الآباء العربية»، وبالتالي عزلتْ جناحه الآسيويّ عن جناحه الأفريقي. وخضعت المعتقدات المفاهيمية ونقاط التأكيد في البدء لتعديلات متكررة في محاولة لمواكبة التحدّيات المتغيرة والتهديدات المنظورة. ومع ذلك، فإن مبدأ الوحدوية ـ العربية بقي منذ ولادته حتى يومنا الحاضر قائماً على اللغة بصورة أساسية ومتردداً إلى حدٍّ ما في أخذ عوامل أخرى بعين الاعتبار بدرجة وافية. ومع أن شعار «الوحدة» قد حرّكه معظم القوميين العرب فإن العروبة تظل أقرب إلى مفهوم الأمة الثقافيّة (Kulturnation)، ولم تُدفع مسافةً كافية باتجاه مفهوم الدولة القومية (Staatsnation)، فالعروبة تشكّل جماعةً ثقافيةً ورباطاً عاطفياً يمكن استحضاره في الساحة السياسيّة، على الرغم من أنه لم يكن قادراً على تعديل ممارسة سيادة الدولة بأيّ طريقة مهما كانت[9].

(*) أبدل اسمها إلى مملكة البحرين في شباط/ فبراير 2002.

(9) أجرى هذا التمييز فريدريش ماينكه (Friedrich Meinecke) في أوائل القرن العشرين، ويجده أنطوني سميث نافعاً (1991: 8-9).

إن الرابطة السياسيّة الوحيدة التي تربط البلدان العربية هي (جامعة الدول العربية)، أي إنها منظمة **لدول** مستقلة ذات سيادة، شجّع على تكوينها البريطانيون «الاستعماريون» وليس أيّ متحمّسين عروبيين (جمعة (Gomaa)، 1977). حتى الترجمة الإنجليزية لكلمة «جامعة» إلى (League) هي أقوى ممّا ينبغي. ومع أن بعض الوثائق اللاحقة شرعتْ تتحدث بلغة شبه وحدوية ـ عربية، فإن هذا كان بالدرجة الرئيسيّة يشير إلى كيف أن «الحكومات أخذتْ تستغل لمصلحتها المشاعر الوحدوية ـ العربية، بحيث أصبحتْ بأسلوبٍ دمثٍ خبيرة في مزج السياسات الانعزالية بمفردات وحدوية ـ عربية» (سلامة، 1988: 259 ـ 264).

إن الوحدوية ـ العربية مبدأ للتوحيد القومي متأخّر عن زمانه إلى أقصى حد، ويجابه معضلات خطيرة وحقيقية، ليس أقلها شأناً العداء الغربي والصيهوني العام لما يمثله (لأسباب لا يمكن تفصيلها في المجال المتاح هنا). وكانت شهادة وفاته قد وُقّعت عدة مرات، كان أبرز المشاركين في التوقيع فؤاد عجمي (عجمي، 1978/ 1979، 1982، ولمزيد من المناقشة والرد، فرح (محرر)، 1987).

ومع ذلك، فلايزال هذا المبدأ ذا تأثير كبير في أوساط الكثيرين من أطراف الإنتلجنسيا في معظم البلدان العربية (إبراهيم، 1980)، على الرغم من أنه اضطر في السنوات الأخيرة إلى التخلّي عن مساحة واسعة من الساحة لمبدأ منافس في طياته (وإن لم يكن كذلك بالضرورة)، ذلك هو «الأصولية الإسلامية»[10].

---

(10) للاطلاع على بحث حول الصلات ما بين القومية العربية والأصولية الإسلامية، انظر عزيز العظمة (1998). وللمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين القومية والإسلام في العالم العربي، انظر مركز دراسات الوحدة العربية (1981) (CAUS)، وبزركان (1978/ 1979).

ومع أنه ليس بإمكان المرء أن يعزو ببساطة فشل القومية العربية حتى الآن في تحقيق أهدافها التوحيدية، كما يفعل إيلي كدوري (Elie Kedourie) (مثلاً 1985، 1970)، إلى استقائها من مصدر أوروبي أو إلى عدم تماسكها المنطقيّ أو إلى الميول الانتهازية لبعض دعاتها الرئيسيين (دايفس ـ ويلارد (Davis - Willard)، 1978). وليس ثمة سوى شكّ ضئيل في أن «نظرية القومية العربية» نفسها ليست خالية من العيوب تماماً. وبصفتها «جماعة متخيّلة» (أندرسون، 1983)، فإن «الأمة العربية» في الواقع لا يتمّ تصورها بصورة جلية (تمعَّن، على سبيل المثال، في الأساس المهلهل الذي عُدَّت به الصومال وجيبوتي «عربيتَين» وتمّ قبولهما في جامعة الدول العربية). بل إن «أسطورة أصولها» في الزمان والمكان والنسب (سميث، 1991: الفصلين 1 و2). ليست معرّفةً تعريفاً وافياً[11]. وهي الأخرى تظل «رومانسيةً» بدرجة مفرطة، ولم تبدأ إلاّ في الآونة الأخيرة بإيلاء اهتمام كافٍ لتأثير المتغيرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة (بما في ذلك الفروق الهائلة في الثروات بين البلدان العربية)، وللقضية الحاسمة المتعلّقة بالدولة (قارن هذا، مثلاً، بالأيديولوجيا الصهيونية التي كان واحداً من أوائل بياناتها كتاب يتناول الدولة اليهودية).

وإذا كان لمحطة إذاعة وحدوية ـ عربية مفردة (مثل «صوت العرب» خلال العهد الناصري) في مرحلة ما أن تحرّك الخيال الأيديولوجي للعربيّ العاديّ لكي يفكّر بـ «أمته» بصفتها تمتد من

---

(11) إن نقطة المرجع هي في بعض الأحيان «جاهلية» (أي: عربية سابقة للإسلام)، وأحياناً «إسلامية»، على أساس أن الإسلام هو الذي وحّد بلاد العرب ودشن الدولة العربية ـ الإسلامية المتحضرة والواسعة، وأحياناً «سامية» كما يظهر ذلك في المحاولات الرامية إلى تصنيف عدد من الحضارات الشرق ـ أدنوية القديمة (الكلدانية والآشورية والأكادية والفينيقية، وسواها) بصفتها حضارات «عربية».

«الخليج إلى المحيط» فإن المتخيّل (imaginaire) الاجتماعيّ كان على الدوام أكثر انشداداً إلى تجارب معيشته اليومية (في التعليم والعمل والمواصلات والاتصالات والتجنيد العسكري. .. إلخ) ما أدّى إلى تضييق آفاقه الرمزية وجعلها تتجه صوب دولة إقليمية (قطرية) بدرجة أكثر تحديداً (زبيدة، 1989)[12].

لاتزال القومية العربية تتّسم بنوع من «الهوس بالهوية»: فالسؤال السرمديّ هو إلى الأبد: «مَنْ نحن»؟ وبصورة نادرة جداً «ما نحن فاعلون»؟، وكيف نستطيع أن نفعل ذلك؟[13] ولقد قام باحث مغربي (بن عبد العالي، 1992). في الآونة الأخيرة بوصف هذا «الهوس» بلغة بالغة البراعة. إذ ثمة حاجة إلى درجة معيّنة من البحث عن الذات، خصوصاً في أوقات الضعف والتحدّي حينما تغدو قضايا «الهوية» و«الأصالة» و«الخصوصية» ملحّةً على نحو خاص. غير أن ما يجده لافتاً هو توقف المفكّرين العرب المعاصرين مدةً طويلةً عند هذه النقطة، حيث لا يبدو أيّ شيء هامّاً بقدر أهمية قضايا «الذات» و«الجذور» و«التراث». وبالنسبة إليه، يشهد العالم العربيّ ما يرقى إلى «هوس مرَضيّ بمجموعة القضايا المترابطة هذه، وبشكل خاص مسألة الهوية». والأكثر من ذلك أنّ هذا البحث عن الهوية لا يظهر

---

(12) إن المصطلح الفرنسي المتخيّل الاجتماعي (l'imaginaire social) يدلّ على عدد من الصور والرموز (القائمة جزئياً على «الذاكرة التاريخية» التي يتعرف من خلالها المجتمع على نفسه ويحدد نواميسه وقيمه. إنّه ينطوي على مُنشأ معرفي لـ «تحديد هوية الذات» الجمعية التي تقود الفعل الاجتماعي.

(13) لقد ركز الألمان واليابانيون من بين آخرين، بطبيعة الحال على مسألة الهوية والأصالة، لكن خطاب الهوية في هاتين الحالتين كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً باهتمامهم ببناء الدولة وكذلك باهتمامهم ذي التوجه العملي بتحسين «الأداء». وبكلمة أخرى، بينما التصق العرب بـ «هوية الأصل»، قام اليابانيون بربط هذه بـ «هوية الدور»: فالأولى تبحث عن هوية جوهرية يجري اشتقاقها من أسطورة تاريخية، في حين تقوم الثانية ببناء هوية علائقية يكون اكتسابها بواسطة عملية إسقاط على المستقبل.

إلا على مستوى جامد من ردة الفعل والانفعال. وهو ليس نتيجة الضلوع الفعليّ في عمل حقيقيّ لبناء الذات من خلال التفاعل مع الآخر، بل هو مسألة نظرية صرفة ـ ينحصر اهتمامها بـ «عرض أنفسنا للآخر» على شكل «رسائل تعريف» متكررة، لا حصر لها.

ولكن ما الذي يحتمل أن يكون السبب الكامن وراء هذا الهوس بالهوية والمسائل الثقافيّة وهذه اللافاعلية بالنسبة إلى التكامل الفعلي وبناء المؤسسات، وهل يمكن لهذا أن يكون ذا صلة بغياب «طبقة اجتماعيّة مناصرة»؟

تكمن، في أحد مستويات التحليل، المحاجَّة بأن «العروبة» لم تكن قط في الحقيقة أكثر من رابطة لغوية خالية من أيّ جوهر سوسيولوجي، وكما عبّر عن ذلك أحد الكتّاب ساخراً: «العرب ظاهرة صوتية» (القاسمي، 1977). ومع ذلك، وعلى الرغم من كل الضجيج، فإن العروبة لم تتخذ أيّ شكل ممّيز في المجال الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ. وقد توصّل محمّد جابر الأنصاري مؤخّراً (1994) إلى نظرية مثيرة للاهتمام في تفسير ذلك، فيقول بأن العرب لم يتفاعلوا في ما بينهم إلاّ قليلاً جداً. وكان ذلك يُعزى من الناحية البيئية، إلى المساحات الصحراوية الشاسعة التي تغطي جزءاً كبيراً من أرضهم وتفصل الأقاليم عن بعضها. أمّا من الناحية التاريخية، فقد كان ذلك يُعزى إلى طبيعة نظامهم الإتاويّ المتمثّل في «الإقطاع ـ البيروقراطيّ» الذي أوجد ترتيباً قائماً على حركة الطرد المركزي، يسحب جميع الموارد إلى المدينة العاصمة ويؤسّس جميع الصلات بها. ولم تُصَب الأقاليم بالفقر نتيجةً لذلك فقط، بل لم يُسمَح لها قط أن تقيم لها أيّ بنى تحتية مرتبة ومفصلة أو ترتيبات مؤسساتية خاصة بها، ولا أن تتفاعل بصورة مباشرة (أي أفقياً) في ما بينها. واستناداً إلى الأنصاري، فإن الدول الإقليمية المعاصرة في العالم العربيّ قد تمثّل من الناحية الوظيفية، مرحلةً «إقطاعيّةً» (بالمعنى

الأوروبي) متأخرةً، تشرع ـ إن صحّ التعبير ـ في بناء البنية التحتية وملء الفراغات الديموغرافية والبنائية داخل البلدان العربية وفي ما بينها. ويستنتج من هذا أنه إذا ما تحققت الوحدة العربية في يوم ما فإن من المحتمل أن يكون ذلك من خلال تقوية (بدلاً من إلغاء) الدول الإقليمية (القطرية) في العالم العربي.

إنّ المفقود أيضاً، في ما قد يشكّل نقطة متعلّقة بالنقطة السابقة، هو وجود طبقة مناصرة تتساوق مصالحها الخاصة والمحددة مع إمكانات نشوء سوق موحّدة أكبر ودولة متكاملة أوسع. وكان سمير أمين من الناحية التاريخية، قد ارتأى أنّ «الدولة» العربية الإسلامية لم تتّحد إلاّ خلال المدة التي كانت طبقة التجار المتعاملة بتجارة المسافات البعيدة قد اقتربتْ بما يكفي لتشكيل طبقة مهيمنة (أمين، 1978). وتبدو هذه النظرية مُغرية، على الرغم من إمكانية إبداء بعض التحفظات: على رأسها أن الطبقة التجارية لم تكن مستقلةً استقلالاً ذاتياً بدرجة كافية ولم تكن مثابرةً و«متواصلةً» بدرجة كافية لتشكّل طبقة مهيمنة لأنها كانت في معظم الأحيان ضعيفة إزاء النخبة السياسيّة/ العسكرية، ومعتمدةً عليها. واستمرت الطبقة التجارية في الوجود بالمعنى الاجتماعيّ غير أن ثقلها الاقتصاديّ والسياسيّ ازداد تقلّصاً حينما أصبحت تجارة المسافات البعيدة على درجة أدنى من الأهمية (تحت ضغط المنافسة الأوروبية) خلال العهد العثماني، مع أن التجارة البينية داخل الإمبراطورية العثمانية كانت على درجة من السعة كافية لدعم طبقة تجار ذات حجم معقول (النقيب، 1986: الفصل 11، الهامش 20).

ومع تغلغل المصالح التجارية الأوروبية في جسم الإمبراطورية العثمانية، أصبح جزء من التجارة البينية العثمانية التقليديّة ينسحب بعيداً إلى خارج الإمبراطورية بفعل المصالح الأوروبية التي أصبحتْ

توجّهها وتسيطر عليها. ولقد اكتسبت هذه العملية بُعداً سياسيّاً ـ استراتيجياً حينما جرى تقسيم الشرق العربيّ تحت ظل انتداب القوتين الأوروبيتين الاستعماريتين الرئيسيتين: بريطانيا وفرنسا. وعلى سبيل المثال، إن طرق التجارة التي كانت تربط حلب بالموصل واسطنبول وتلك التي كانت تربط دمشق بالقدس ونابلس آلتْ إلى الانقطاع بحكم الضرورة. وعليه، فليس ممّا يثير الدهشة أن تجد الأفكار المتنامية للقومية العربية أكبر قدر من الاستهواء والجاذبية في ذلك الزمن بين صفوف التجار الحضريين (وأبنائهم المتعلمين) لأنهم كانوا يمرون بتجربة الانفصال (السياسيّ والعسكري) المصطنع وتقلص أسواقهم التقليديّة (خوري، 1983b، 1987، قزيحة (Qazziha)، 1979). وبالمناسبة، كان هنالك نموذج مشابه سيلاحظ وجوده في السودان، حيث كانت نسبة كبيرة من (الاتحاديين)(*) الذين كانوا يحبذون الاندماج مع مصر، هم من بين الذين لديهم صلات تجارية و/ أو تعليمية بمصر. غير أن النخبة التجارية/ العسكرية العروبية في المشرق لم تكن قط قوية بما يمكنها من اختراق الحدود الاقتصاديّة والسياسيّة المفروضة حديثاً. ولا كان رأس المال المصري المتمثّل في (بنك مصر) قادراً على الصمود في محاولته أن يغدو ذا توجه وحدوي ـ عربي وأن يستثمر في الشرق العربيّ خلال فترة ما بين الحربين، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه كان مضطراً إلى الإذعان لرأس المال الأجنبيّ حتى في موطنه الأصلي (دايفس، 1983). إن التأكيد المفرط في الفكر الوحدويّ ـ العربيّ المبكر على الشؤون الثقافيّة والأخلاقية واستبعاد أيّ منظور اقتصاديّ أو استراتيجيّ حقيقيّ (يتعلّق مثلاً بشكل وطبيعة «الدولة العربية المتحدة» المأمولة) قد يعدّ إمّا سبباً جزئياً لما لحق بأيديولوجيا

(*) أعضاء (الحزب الاتحادي) السوداني يومذاك.

الوحدوية ـ العربية من تداع في وقت لاحق، أو بصفته نتيجة حتمية ـ لأن الميدان الاقتصاديّ والسياسيّ بدا في ذلك الوقت بعيد المنال جدّاً.

لقد تمّ تحقيق الاستقلال الرسميّ نفسه على يد النخبة الوطنيّة «التقليديّة» التي تمتد جذورها الاجتماعيّة في ملكية الأرض والتجارة والبيروقراطيّة التقليديّة. ولكن، لم يمضِ وقت طويل بعد الاستقلال حتى أُزيحت هذه الطبقة من سدة الحكم على يد ضباط في الجيش يمثّلون مصالح «طبقة وسطى جديدة» صاعدة من ذوي المهن والتكنوقراط. وكانت من بين هذه الحركات (حركة الضباط الأحرار) المصرية التي تبنّت المبادئ الوحدوية ـ العربية التي ظهرتْ أول ما ظهرت في المشرق، مع ذلك، لم تكن البورجوازية التجارية هي التي ناصرت قضية الوحدة العربية في هذه الحالة، بل الدولة المصرية بكل تقاليدها الراسخة نسبياً وقدراتها المتقدمة نسبياً. وكانت هذه المهمة أكثر سهولة بفضل القيادة الكاريزمية لعبد الناصر ولانتصاره «السياسيّ» في معركة السويس. لكن، حينما تم توحيد مصر وسوريا من 1958 إلى 1961، حدث تنافر خطر ضمن التوقعات. ومن بين أمور أخرى، كانت البورجوازية التجارية المهمّة تقليدياً في سوريا لاتزال ناشطة من الناحيتين الاقتصاديّة والسياسيّة، بخلاف نظيرتها في مصر حيث كان نشوء القطاع العام وحظر الأحزاب السياسيّة قد زادا من سيطرة الدولة.

وكانت بورجوازية الأعمال السورية، الفخورة بمهاراتها وتقاليدها التجارية، تأمل في أن تزدهر داخل السوق المصرية الأوسع، بل انتقل فعلاً عدد كبير من التجار السوريين إلى مصر حيث سمّيت سوق بكاملها (في الإسكندرية) باسمهم. غير أن التجار السوريين أصيبوا بخيبة أمل حينما وجدوا أنّ السوق المصرية لم تكن

مشرّعة الأبواب أمامهم كما كانوا يتوقعون، فحسب، بل أن قطاع الدولة المصرية كان بالإضافة إلى ذلك قد تحرّك لـ «إزاحتهم» حتى من سوقهم السورية نفسها (الأيوبي، 1989b).

وتأكدتْ مخاوفهم حينما أعلنت في تموز/ يوليو 1961 مجموعة رئيسيّة من إجراءات التأميم «الاشتراكية» لكي تطبّق في كلا إقليمَي الجمهورية العربية المتحدة. وممّا زاد الطين بلة كذلك إغلاق الحدود السورية، المهمّة تجاريّاً، مع الأردن والسعودية والعراق. كما حُلَّت الأحزاب السياسيّة ومجموعات المصالح، الأمر الذي جعل من المستحيل تقريباً على البورجوازية أن تُنفّس عن تظلّماتها بأيّ شكل من الأشكال (هلال، 1980: 67 ـ 72). وسرعان ما احتشد كبار رجال الأعمال السوريين المتحالفين مع بعض الأعضاء المستائين في حزب البعث وراء انقلاب عسكريّ أدّى إلى انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة.

ومن باب المفارقة منذ تلك النقطة وما تلاها، أن البورجوازية التجارية التي كانت في مرحلة أسبق تحمل كمّاً كبيراً من العواطف العروبية وجدتْ نفسها مصنّفةً على نطاق واسع في خطاب الستينيات السياسيّ على أنها عدوّةٌ للقومية العربية. ومن ناحيته مضى عبد الناصر قدماً في برنامجه التأميميّ في مصر، معلناً أنّ ذلك وسيلةٌ لتجريد الرأسماليّين المُعادين للثورة والمُعادين للوحدة من السلاح. وحينما استعاد البعثيون السلطة في سوريا في 1963/ 1966 انتهجوا سياسةً قاسيةً جداً ضد البورجوازية التجارية، وكان عملهم هذا في جزء منه «تكفيراً» ـ إن صحّ التعبير ـ عن الذنب الذي اقترفه حزبهم حينما التحق بالبورجوازية في ضربتها المعادية للوحدة في العام 1961. ومنذ ذلك الوقت، نشأتْ حرب باردة غريبة بين من يسمّون بـ «الراديكاليين» العرب و«الرجعيين» العرب، على أساس أن هؤلاء

«الرجعيين» موالون للرأسمالية ومعادون للوحدة (كير (Kerr)، 1971). وكان البعثيون والناصريون يرفعون مفردات «الحرية والاشتراكية والوحدة» (على الرغم من اختلاف تسلسلها) بصفتها شعارهم الثلاثي(*). وغدتْ محاربة أعداء الوحدة تعني أيضاً محاربة البورجوازية التجارية. ولغرض مواجهة البورجوازية التجارية، أصبحت الدولة الآن توسّع حجم ونطاق أنشطتها في الميدان الاقتصاديّ، وتبني قطاعاً عاماً مهيمناً وواسعاً جداً.

«ومع ذلك، كلما أصبحت ماكنة الدولة الإقليمية أكثر رسوخاً، قلَّ احتمال حصول تكامل عربيّ. ولعل ما كان أدعى إلى المفارقة حقيقةً أن الأيديولوجيا الوحدوية ـ العربية الرسمية التي كان يتبناها نظام حكم معيّن كانت، في بعض الحالات، توظَّف بطريقة تضمن في الواقع تعزيز موقع الدولة الإقليمية إزاء جيرانها الذين قد يكونون من الذين يتبنّون، نظرياً، المثُل العليا العروبية نفسها. ولا ريب أن العلاقات العدائية منذ أواخر الستينيات بين قطرين مثل العراق وسوريا يحكم كلاًّ منهما فرع معيّن من حزب البعث تشكّل المثال الأبرز (كينله (Kienle)، 1990). ذلك أن النخب العسكرية والتكنوقراطية الجديدة للدول المستقلة كانت آنذاك قد ربطت معظم مصالحها ومعظم تطلعاتها بدولتها الإقليمية القائمة وبقطاعها الاقتصاديّ المتوسّع أكثر من ربطها بالدولة الوحدوية المتخيّلة. فقد كانت هذه الأقطار منشغلةً بإصدار خطط للتنمية كانت تستهدف إعادة هيكلة اقتصادات دولها الإقليمية الخاصة، لكنها لم تخصّص أيَّ جزء من اهتمامها لتكامل محتمل للاستثمارات بين مختلف الاقتصادات العربية. وانتهى القطاع العام الذي كان قد أقيم في جزء منه في الأقل

(*) (الوحدة، الحرية، الاشتراكية) حسب التسلسل البعثي، (الحرية، الاشتراكية، الوحدة) حسب التسلسل الناصري.

بصفته أحد المكوّنات الوحدوية ـ العربية الراديكالية، إلى أن يصبح في بعض الجوانب حائلاً دون التوحّد العربي. ولم تنشأ مصالح النخب الجديدة حول الدولة الإقليمية وماكنتها الإدارية والاقتصاديّة فحسب، بل إن انقسام العالم العربيّ إلى ما يُسمى بلداناً «اشتراكية» وأخرى معادية للاشتراكية أو «لا ـ اشتراكية» قد جرى استخدامه لتبرير غياب التقدّم باتجاه التكامل الاقتصاديّ. وكان شعار وحدة الهدف (أي: الاشتراكية) الذي رُفع في الستينيات أكثر أهميةً من وحدة الصف (أي: قيام بنية عربية موحّدة). وما كان لفورة أسعار النفط في السبعينيات إلا أن تضيف حاجزاً مالياً إلى مثل هذه الثنائية، حيث كانت الدول الاشتراكية في الأغلب بلداناً فقيرة بينما كانت البلدان الغنية تترأسها في الأغلب أُسَر حاكمة «محافظة».

المقترب الإقليمي/ الوظيفي

في مقابل المقترب الأيديولوجي/ السياسيّ الشامل الذي كان يدعو إليه البعثيون والناصريون والقوميون العرب، فُسِحَ المجال أمام المقترب الإقليمي/ الوظيفي، الأضيق نطاقاً، باتجاه التكامل لكي يخوض تجربته في أوائل الثمانينيات من خلال تشكيل (مجلس التعاون الخليجي). ويكاد هذا المقترب أن يكون النقيض الدقيق لمقترب الدولة التوحيدية الشاملة المولودة بين ليلة وضحاها الذي اعتاد أن يكون الصيغة المفضلة لدى معظم الوحدويين العرب، والذي غالباً ما يصفه النقاد بكونه «النموذج البروسي» لأنه يغالي في التأكيد على دور «الإقليم المحوري» في إجبار الآخرين على قبول التوحيد («تعليقات» الجابري في حنفي والجابري، 1990: الفصل 4، بلقزيز (Bilqaziz)، 1991: 42 وما يليها).

يمثّل مجلس التعاون الخليجي، رغم كونه منظمةً «إقليميةً» فقط، وليس دولة اتحادية أو كونفدرالية، صورة لحقيقة أن بإمكان

التكامل العربيّ أن يتحقق متى كانت الظروف الملموسة سليمة: في هذه الحالة، التجاور الجغرافي والاهتمامات الاستراتيجية المشتركة والتوجه الاجتماعيّ - الاقتصاديّ المتشابه. ومع أنه كان في البدء موضع انتقاد الكثيرين بصفته مجرد نادي الأثرياء (club des riches)، وبصفته ترتيباً معادياً للتوجّه الوحدويّ - العربيّ، فإنّ معظم النقاد توصّلوا في ما بعد إلى حقيقة أن المقترب الإقليمي للتكامل العربيّ يمكن أن يكون السبيل الأكثر احتمالاً لتحقيق أي درجة من درجات النجاح، مع أنه ليس خالياً من العراقيل.

كان تأسيس مجلس التعاون الخليجي في العام 1981 تطوّراً هاماً لأنه مثّل من بين أمور أخرى، أول منظمة إقليمية تضم عدة دول تشكّلتْ في العالم العربيّ منذ تأسيس جامعة الدول العربية نفسها، ولأنه بقي يمثّل المحاولة الأكثر فاعليةً لبلوغ نوع من التكامل بين العرب - وإن لم يكن بين كلّ العرب (مع الاستثناء الجزئي لقيام اتحاد دول المغرب العربيّ في 1989).

كان وراء تشكيل مجلس التعاون الخليجي - الذي يضمّ المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعُمان - نوعان من الاهتمامات: اهتمام أمنيّ وآخر اقتصاديّ. وبينما كانت مصر مشغولة في ذلك الوقت بالتفاصيل المتعلّقة بسلامها المنفرد مع «إسرائيل»، وكانت ثورة إيران الإسلامية تكتسب على العموم تفوّقاً على العراق من الناحية العسكرية وتمثّل مصدراً للتعدّي المتدرّج على دول الخليج الأصغر، وبينما كان السوفيات في أفغانستان عازمين على البقاء كما يبدو، وكانت «قوة الانتشار السريع» الأميركية المثيرة للجدل على أهبة الاستعداد، كانت دول الخليج تغدو، على نحو مفهوم، أكثر خشيةً يوماً بعد يوم من إمكانية تعرّضها للاعتداء بسبب وضعها الاستراتيجي. وفي الوقت نفسه كان

القلق يساورها حول إمكانياتها التنموية وحول مستقبلها الاقتصاديّ في مرحلة ما بعد ـ البترول. وكانت تقلبات أسعار النفط واستخدامات الأموال الفائضة تسبّب لها القلق، شأنها شأن تبعيتها (التي يتعذّر تجنبها تقريباً) للغرب في مجالات التجارة والتكنولوجيا واعتمادها على أجزاء أخرى من العالم الثالث من حيث مستلزماتها من القوة البشرية[14]. ولهذا ما كان بالإمكان التغافل عن الحاجة إلى التعاون، خصوصاً بالنظر إلى صغَر هذه البلدان من الناحية الديموغرافية وسعة ثرائها النسبيّ، وهي عوامل ضاعفتْ، عند جمعها من هشاشتها وإمكانية تعرّضها للتعديات.

خلال السبعينيات، بدأت أقطار بلاد العرب والخليج في تطوير طرق ووسائل للعمل المشترك، بعد أن شجّعها على ذلك تشابه أنظمتها الاقتصاديّة والسياسيّة، وشعور بالاشتراك في معضلات عامة معيّنة. وأبرمتْ عدة معاهدات لتنسيق الأنظمة الاقتصاديّة والمالية والنقدية والتجارية والصناعية والجمركية، بهدف تشجيع حركة رأس المال والأفراد في ما بينها على وجه الخصوص، على الرغم من أن الكثير من هذه الاتفاقيات التي عُقدتْ في السبعينيات كانت اتفاقيات ثنائية أكثر من كونها متعددة الأطراف. وكان هناك مجال آخر للتعاون

(14) إن سمة «التبعية» (dependency) تتصف بكونها تحمل قدراً من الانتقاد أكبر مما تحمله سمة «الاعتماد» (dependence)، وتضفي على نفسها مستوى أعلى من الهشاشة والانكشاف. ويمكن تعريف الاعتماد بصفته علاقة «فاعلاً بفاعل»، (مثلاً: إن بريطانيا تعتمد على الهند في استيراداتها من الرز) أما التبعية فإنها مقولة بنيوية أوسع، ويمكن تعريفها على أنها علاقة «فاعل ببيئة» (مثلاً: أن السنغال هي في حالة تبعية إزاء السوق الرأسمالية العالمية) (وللاطلاع على المفاهيم والمقارنات انظر كيوهان وناي (Keohane and Nye)، 1977: 9 ـ 13 وفي مواقع أخرى، وفي كابوراسو (Caporaso)، 1978: خصوصاً 19 وما يليها. وللاطلاع على التحليلات الخليجية لتبعية بلدان مجلس التعاون الخليجي، انظر النفيسي، 1982، الماجد، 1986).

تمثّل في المشاريع المشتركة، بما في ذلك مشروع المرفأ الجاف، وشركة للاستثمارات البترولية، و«بنك الخليج الدولي»، و«شركة الملاحة العربية»، وما إلى ذلك. كما عُقدتْ مفاوضات شتى لدمج شركات الطيران ومؤسسات النقل البري والبحري الأخرى، مصحوبةً بخطوات أخرى نحو حلّ بعض من نزاعات الحدود المعلّقة بين دول الخليج، وزيادة التعاون في المجال الاستخباريّ (الكويت (Kuwait)، وزارة المالية (Ministry of Finance)، 1986).

منذ أواسط السبعينيات اشتد ساعد جهود التعاون هذه، ما أدّى إلى تشكيل عدة مؤسسات تكاملية (ناي (Nye)، 1978). ففي حزيران/ يونيو 1975، على سبيل المثال، قرّرتْ أربع من الدول الخليجية الأصغر اتخاذ خطوات باتجاه توحيد عملاتها واستحداث دينار خليجي مشترك بصفتها تحرّكاً صوب الاتحاد النقديّ الكامل، ووافقتْ بعض البلدان على جعل عملاتها نقداً قانونياً في كل من بقية الدول. ولقد بُحث الأمر عدة مرات في أوقات لاحقة، غير أن الوقت عُدّ غير مناسب بعد لمثل هذا الإجراء. كما تم إنشاء «بنك الخليج الدولي» في العام 1975 بمساهمات رأسمالية متساوية من البلدان الستة التي شَكّلتْ في وقت لاحق مجلس التعاون الخليجي، بصفته مصرفاً تجارياً دولياً هدفه الرئيسيّ تمويل وتوسيع التجارة الخليجية. وفي وقت لاحق ساهم العراق في رأسمال المصرف. وفي العام 1974 تمّ تأسيس «المجموعة العربية للاستثمار» لغرض استثمار رأس المال في تطوير الموارد العربية في الدول السبع الموقعة (خمس منها خليجية بالإضافة إلى مصر والسودان). كما أُسّستْ «منظمة الخليج العربيّ للاستشارات الصناعية» في العام 1976 بين الدول الست التي شَكّلتْ في وقت لاحق مجلس التعاون الخليجي والعراق. وأصبح «طيران الخليج» الذي تأسّس في منتصف السبعينيات، شركة الطيران الوطنيّة الناجحة لدول البحرين وقطر

والإمارات العربية المتحدة وعُمان، ومع أن المملكة العربية السعودية لـم تفضّل دمج خطوطها الجوية الخاصة «السعودية»، دمجاً كاملاً فإنها أَبرمتْ مع «طيران الخليج» اتفاقيات تشغيلية مشتركة. ومنذ الثمانينيات أدّت المنافسة المتصاعدة إلى تقديم توصيات بقيام درجة أكبر من التعاون وتوحيد المعايير في ما بين شركات الطيران الخليجية كلها (**التقرير السعودي** (*Saudi Report*)، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1982). كما أقيمت عدة مشاريع لربط دول الخليج بشبكة اتصالات: فافتُتحت في العام 1978 «وكالة أنباء الخليج» (تشمل السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين والعراق)، كما كان هنالك تنسيق في مجال التلفزيون والاتصالات.

وتوّجت هذه التطورات المختلفة بالإعلان عن تشكيل «مجلس التعاون الخليجي» (GCC) في أيار/ مايو 1981، وكانت أهدافه ترمي إلى تعزيز العلاقات بين دول الخليج، لا في المجالات الاقتصاديّة والمجالات «الوظيفية» الأخرى فحسب، بل كذلك في الشؤون الاستراتيجية وتلك المتعلّقة بالأمن. ولتحقيق أهدافه تمّ تنظيمه في عدد من الوحدات: (أ) مجلس أعلى يجتمع سنويّاً، ويضمّ في عضويته رؤساء الدول الأعضاء الستة وتكون رئاسته تناوبية. وتلحق بالمجلس الأعلى «لجنة حلّ النزاعات». (ب) مجلس وزاري يتألف من ستة وزراء خارجية، يجتمع مرتين أو أكثر في كل عام، بالإضافة إلى مجموعات وزارية أخرى تجتمع في عدد من اللجان المتخصصة (كان عددها حوالي اثنتي عشرة لجنة في العام 1985)، بما فيها لجان للتخطيط الاجتماعيّ والاقتصاديّ، والتعاون الاقتصاديّ والتجاريّ، والتعاون الماليّ والنقديّ، والتعاون الصناعيّ، وشؤون النفط، والنقل والمواصلات، والخدمات الاجتماعيّة والثقافيّة. (ج) أمانة موسّعة في مدينة الرياض، فيها أمين عام ونواب للأمين العام مسؤولون عن

الشؤون الاقتصاديّة والسياسيّة وغيرها (أنطوني (Anthony)، 1982، وكالة الأنباء القطرية، 1981، 1982، **الخليج**، ملحق خاص، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986).

كما وقّع أعضاء مجلس التعاون الخليجي في العام 1981 اتفاقية ملحقة للأمن الجماعيّ واتفاقية اقتصاديّة موحّدة، ثمّ اتخذ المجلس ترتيبات في وقت لاحق لرفع الرسوم الجمركية عن المنتجات الزراعية والمعدنية والصناعية في حركتها بين البلدان الستة. وشُكّلتْ لجنة التعاون الصناعي يكون هدفها ـ من بين أمور أخرى ـ تشجيع استعمال السلع التي تنتجها مشاريع حكومية. وكانت منظمة الخليج العربيّ للاستشارات الصناعية تزوّد هذا المشروع أو ذاك بالمعلومات والبحوث. وشملت مبادرات أخرى افتتاح «جامعة الخليج» الشاملة لكل دول الخليج(*) والتي اتخذتْ من البحرين مقراً لها، وتأسيس مؤسسة الخليج للاستثمار برأسمال قدره مليارا دولار أسهمت فيه بصورة مشتركة الدول الأعضاء الستّ (انظر **الشرق الأوسط**، 11 شباط/ فبراير 1982، **التقرير السعودي**، 11 تشرين الأول/ أكتوبر و2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1982 و28 حزيران/ يونيو 1983).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك ترتيبات أمنية جماعية بين أعضاء المجلس تغطّي معظم الشؤون المتعلّقة بالأمن، الداخلي والخارجي معاً، وهناك أيضاً اتفاقيات ثنائية من أجل «تعاون منفرد» بين السعودية وكل من البحرين وقطر والإمارات وعُمان (**الشرق الأوسط**، 24 ـ 25 شباط/ فبراير 1982). وشملتْ مثل هذه الترتيبات الجماعية تشكيل قوة عسكرية مشتركة في العام 1984 ذات منظومة للدفاع الجويّ وقيادة عسكرية موحّدة، كانت تستهدف في نهاية المطاف

(*) بالإضافة إلى العراق، حتّى غزو الكويت في 1990.

إقامة منشأة إقليمية لصناعة الأسلحة ـ «هيئة الخليج لتصنيع الأسلحة» برأسمال يزيد عن 8 مليارات دولار، يكون مقرّها في الرياض وتحلّ جزئياً محل «الهيئة العربية لتصنيع الأسلحة» ـ (وكان مقرّ هذه الهيئة الأخيرة في مصر على الرغم من أن تمويلها كان من دول الخليج بدرجة كبرى، غير أنها حُلَّتْ بعد كامب دايفد) (**الكتاب السنويّ للمملكة العربية السعودية**، 1980 ـ 1981: 49).

كما كانت نيّة أعضاء المجلس الستة متجهة نحو إشاعة الانسجام بين سياساتها الاقتصاديّة، بما فيها المتعلّقة بتسعير النفط وإنتاجه. ولأنها بمجموعها تشكّل أكثر من نصف إنتاج «الأوبك» فإن قدرتها النسبية (بوجه خاص قدرة السعودية والكويت) على تخفيض مستويات إنتاجها، دون أن تعاني برامجها الاقتصاديّة معاناة خطيرة نتيجةً لذلك، تمنحها ميزة إضافية على الكثير من منتجي النفط «المحتاجين» بدرجة أكبر من الناحية الاقتصاديّة. وإذا قدّر «للأوبك» أن تنجح ذات يوم في أن تصبح (كارتل)، فإنه سيكون من اللازم، على وجه اليقين تقريباً، أن يُطلَق هذا (الكارتل) من أقطار المجلس.

كانت المشاريع الصناعية وغير الصناعية الرئيسيّة تشكّل مجالاً آخر كان أعضاء المجلس يعتزمون تنسيق سياساتهم الاقتصاديّة فيه. وكانت هناك حاجة جلية إلى تنسيق المشاريع في حقول البتروكيماويات والأسمدة، والإسمنت، والفولاذ والمعادن، وما إلى ذلك، لغرض تجنّب الخسارة والتكرار، وتم التوصل إلى استنتاج أنّ إقامة مشاريع مشتركة ما بين الدول الأعضاء هي واحدة من أكثر الوسائل فعاليةً في تحقيق هذا الأمر: وعلى هذا الأساس تأسستْ «شركة البتروكيماويات السعودية ـ الكويتية ـ البحرينية»، و«شركة الإسمنت السعودية ـ الكويتية»، و«شركة الصناعات الدوائية السعودية ـ الكويتية». واستخدمت طريقة أخرى سعت إلى تحويل المشاريع

الجديدة إلى مشاريع تشمل جميع دول المجلس، كما هي الحال في القرار الذي اتخذته سلطة التصنيع في ينبع(*) ببيع 70٪ من أسهم المشروع إلى مواطني جميع دول المجلس (**الكتاب السنويّ للمملكة العربية السعودية**، 1980 ـ 1981: 52). في حين قامت السعودية، مقابل ذلك، بشراء 20٪ من أسهم (شركة البحرين للألمنيوم). وكان من شأن هذه الترتيبات أن تتعزّز بدرجة أكبر حينما تقوم بلدان المجلس بترتيب شراء احتياجاتها بصورة مشتركة. وفي الواقع تمّ الإعلان عن نية الأقطار الستة في دفع قيمة ما لا يقل عن خمسين بالمائة من احتياجاتها الطبّية بصورة مجتمعة إلى أن يصبح بالإمكان شراء كامل أدويتها بصورة مشتركة، وهو إجراء من شأنه أن يوفّر لها ما لا يقل عن 30٪ من الكلفة (**التقرير السعودي**، 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1982).

كما سعى أعضاء المجلس إلى تنسيق أنشطتهم المصرفية والمالية المتنامية التي كانت تمثل ما يشبه قصة نجاح، على الرغم من أن إمكانية حصول منافسة غير مريحة كانت لاتزال قائمة على وجه مؤكّد. وفي منتصف الثمانينيات كانت المصارف ذات القيادات العربية (وبصورة رئيسيّة الخليجية) تشكّل حوالي 27٪ من إجمالي سوق الإقراض العالمية (التقرير السعودي، 23 آب/ أغسطس 1982)، وهو إنجاز لم يكن بالإمكان إدامته وتعزيزه لو لم يكن هناك تنسيق سليم قائم بين المراكز المصرفية الرئيسيّة الثلاثة في الخليج: البحرين (بقطاعها المصرفي المنطقة المغمورة(**) المقام بصورة رئيسيّة بصفته قناةً لحركة الأموال من وإلى السعودية) والكويت (وهي في الواقع مركز استثمار المنطقة)، والإمارات (التي يوجد فيها عدد

(*) في السعودية.

(**) أي خارج الحدود الإقليمية.

من المصارف المتوسطة الحجم المزدهرة). كما كان هناك إدراك لحقيقة أن من شأن المجلس أن يستفيد استفادةً كبرى من تنسيق شبكات النقل والاتصالات ومن ترشيد البرامج التعليمية (خصوصاً التنافس في بناء جامعات جديدة) ومن إشاعة الانسجام في السياسات الثقافية لدول المجلس.

وبعد تأسيس المجلس بوقت قصير، كان المزاج في أوساط النخَب الخليجية تجاه مستقبل المجلس حماسياً ومتفائلاً، بل إن وزير المالية والاقتصاد السعودي تنبّأ بأن أعضاء المجلس سيشكّلون خلال سنة أخرى أو حواليها مجموعة اقتصاديّة موحّدة شبيهة بـ (الجماعة الاقتصاديّة الأوروبية) (*Arab Perspectives*)، المجلد 3، 1982: 31). واقتبس مصدر سعودي آخر (بموافقة المسؤولين، افتراضاً) تقريراً في صحيفة أميركية محترمة جاء فيه: «إن مجلس التعاون الخليجي بأعضائه الستة هو في الواقع، بطريقته الهادئة الخاصة به، مشروع «الوحدة العربية» الوحيد الذي يبدو أنه سوف يكمل مشواره. ويمرّ المجلس الآن بمرحلة النضوج من سوق مشتركة ناشئة للشعوب الخليجية إلى ما يمكن له حقاً أن يصبح (ناتو)[*] مصغّراً (**التقرير السعودي**، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1982).

إن مقترب المجلس لتحقيق مثل هذه الوحدة كان، يقيناً، يميل إلى أن يكون ـ شأنه شأن السوق الأوروبية المشتركة ـ متدرّجاً وظيفياً، أكثر من كونه شاملاً وأيديولوجياً بالطريقة التي كانت قد ميّزت معظم التفكير التكاملي (الاندماجي) العربيّ في الخمسينيات والستينيات. ومما هو مثير للاهتمام أيضاً أنه كانت هناك إشارات إلى وجود اهتمام متجدّد في إقامة روابط بين (ستة المجلس) و(عشرة السوق الأوروبية المشتركة) ـ على نحو ما كانت عليه آنذاك ـ وبشكل

(*) منظمة معاهدة شمال الأطلسي.

خاص في مجال التعاون التقني وتبادل المعلومات (*Arabia*)، (العدد 12، آب/ أغسطس 1982 : 46). وفي الحقيقة، قام عبد الله بشارة، الأمين العام الأول للمجلس، بمقارنة مقاربة «التعاون» الوظيفيّ للمجلس بما أطلق عليه اسم «المدرسة السورية» في الوحدة العربية المتّسمة بـ «الحيوية والجرأة». ولاحظ أن المجلس، مقارناً بها، قد تجنّب «التنظير» الزائد عن الحاجة من ناحية والإفراط في المأسسة من ناحية أخرى، وذلك لأنه لم يكن فدراليةً ولا كونفدراليةً بل كان ببساطة «مجلس تعاون» قائماً على الاتفاق والإجماع، مع احتفاظ كل دولة بحقها «في إعفائها من تطبيق القرارات التي توافق عليها الدول الأخرى إذا لم تسمح ظروف تلك الدولة بذلك» (بشارة، 1985 : 29).

ومع ذلك، وعلى الرغم من مزاج التفاؤل الأوّلي الذي استقبل به ظهور المجلس، فقد يتساءل المرء ما إذا كان سيستمر بصفته اتحاداً وظيفياً قابلاً للحياة وما إذا كان من المرجح أن تتعمق العلاقات التعاونية والتكاملية بين البلدان الستة من خلال أيّ شكل من أشكال «التفرّع» أو «الانتشار»؟ إنه سؤال لا تسهل الإجابة عنه. بدايةً، ونظراً للتشابه الكائن بين البنى الاقتصاديّة لهذه البلدان واعتماد تجارتها على البلدان الصناعية، فإن حجم التجارة في ما بينها لا يستحق الذكر ـ ولا يبدو سوى الكويت والبحرين أنّ لديهما أي تجارة جديرة بالذكر مع البلدان الخليجية الأخرى، ويعزى استثناء هذين البلدين إلى حقيقة أنهما يقومان بإعادة تصدير البضائع. وباستثناء عُمان جزئياً، فإن البنى الاقتصاديّة لجميع أعضاء المجلس متشابهة في أحادية بُعدها، إلى درجة أن ذلك يؤدّي بطريقة ما إلى تقييد الفرص الحقيقية لتحقيق التكامل. وفوق هذا وذاك، فإن هذه البلدان تعتمد إلى حد كبير جداً على الأسواق الأجنبية لتوليد العائدات من خلال الصادرات. ففي العام 1976 مثلاً، كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي 87,1٪ في حالة السعودية و78,4٪ في حالة الكويت، بل كانت أعلى من ذلك

في حالة الإمارات وقطر. فضلاً عن ذلك، ومع اعتماد صادرات دول الخليج على سلعتها التصديرية الرئيسيّة الوحيدة ـ أي النفط ـ نجد أن النفط في العام 1977 كان يمثل 96,2٪ من قيمة جميع صادرات السعودية، و76٪ من قيمة صادرات الكويت، و96٪ من قيمة صادرات الإمارات، و98٪ من قيمة صادرات قطر (الأيوبي، 1982b، والمراجع المذكورة). وهكذا، فإن عائدات النفط كانت تشكّل ـ وهي في الواقع لاتزال تشكّل ـ نسبة عالية بوجه خاص من عائدات الدولة في جميع بلدان المجلس.

ثمة عامل إشكاليّ آخر له علاقة بتاريخ النزاعات الشخصية والقبليّة والإقليمية بين دول المجلس، ولايزال العديد منها قائماً دون أن يجد سبيله إلى الحل الدائم (الرميحي، 1980: 73 ـ 95). ويُعتقد أنّ هذه النزاعات هي التي كانت وراء حقيقة أنه حينما تشكلت الإمارات العربية المتحدة في العام 1971 لم يكن بالإمكان ضمّ سوى سبع من المشيخات الخليجية التسع، وذلك لأن البحرين وقطر أصرّتا على البقاء خارج الاتحاد. وبقي حتى هذا الاتحاد الأصغر هشّاً إلى حدّ ما، وقبل وقت ليس بالبعيد اهتزّ تحت تأثير نزاع بين أكبر عضوين فيه، هما أبو ظبي ودبي، وهو خلاف تمّ حلّه في ما بعد بنجاح وغبطة. وفي ربيع العام 1982 كانت المشيختان اللتان بقيتا خارج (الإمارات) تقومان، على نحو خطر، بإحياء نزاع إقليمي قديم حول جزيرة «حوار»، ولم تبدُ المملكة العربية السعودية قادرةً على التوسط لإيجاد حل سريع، وهي القوة المتنفّذة في الخليج التي كانت قد أفلحتْ في السابق بحل النزاع الأعقد بينها وبين أبو ظبي حول واحة البريمي. ولم يُصبْ مجلس التعاون الخليجي، بمجموعه، قدراً أكبر من النجاح في هذا الشأن (**المستقبل**، 3 نيسان/ أبريل 1982: 32 ـ 35)، ممّا أصاب في محاولته إيجاد حلّ للنزاعات الحدودية اللاحقة بين البحرين وقطر وبين السعودية وقطر.

إنَّ دور المملكة العربية السعودية المهيمن داخل المجلس موضوع مثير للجدل. وعلاوةً على كونها البلد الأكبر ضمن المجلس من حيث المساحة والسكان والموارد فإنها ـ نتيجةً لذلك ـ العضو الأسمى اعتباراً والأوسع نفوذاً على المستويَين الدوليّ والإقليميّ معاً. وقد مال الدور السعودي في الخليج إلى أن يتخذ شكل وظيفتين: المُصالِح والمموِّل (أحمد، 1979، خصوصاً الجزء الثاني). ومع أن العلاقة مع الكويت في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية كانت تميل إلى اتصافها بعنصر التنافس وعدم الاستقرار، فإن هذه العلاقات تحسّنت بدرجة كبيرة منذ النصف الثاني لستينيّات القرن العشرين، وشرعت القضايا المتعلّقة بالحدود مع الكويت وأقطار الخليج الأخرى تتقدم شوطاً جيداً باتجاه التسوية وذلك حينما حُلَّ النزاع حول واحة البريمي من بين نزاعات أخرى. وفي الحقيقة، فإن السعودية تحوّلتْ في موقفها لتغدو واحدةً من المؤيّدين الرئيسيين لتشكيل الإمارات العربية المتحدة في 1970 ـ 1971، وأصبحتْ هذه الدولة المتحدة الجديدة في وقت لاحق داعماً رئيسياً للدبلوماسية الإقليمية السعودية، وكذلك داعماً للسياسات السعودية ضمن الأوبك. كما أن السعوديين صاروا يستخدمون «المساعدات المالية مادةً لستهيل الوحدة ما بين الدول» (ناي، 1978: 13)، وذلك ـ على سبيل المثال ـ من خلال تحمّل كامل نفقات إقامة الجسر الذي يربطها بالبحرين (بقيمة مليار دولار)، ومن خلال تقديم القروض لعُمان لشتّى الأغراض، وما إلى ذلك.

هل من المحتمل أن يجعل الدور السعودي المهيمن في مجلس التعاون الخليجي من الأسهل تزويد الاتحاد بالزعامة المتماسكة المستدامة التي تحتاج إليها جهود كهذه؟ أم سيتجمع بقية الأعضاء معاً ذات يوم، لموازنة الثقل السعودي؟ أم هل يجدون ـ وبشكل خاص نخب في بلدان مثل الكويت والبحرين ـ أن من غير المقبول

أن يُتاح لبقية الدول الأعضاء دور ثانوي فقط مقارناً بدور السعوديين؟ هذه أسئلة هامة لا يمكن تقديم إجابة كاملة عنها، بعد.

إن ما يمكن قوله بدرجة مناسبة من الثقة في هذه المرحلة هو أن المجلس يعاني فعلاً من المشاكل. وقد وُجّه إليه انتقاد لكونه مهتماً بدرجة أكبر بالناحية الأمنية، وبوجه خاص الأمن السياسيّ الداخليّ، أكثر من اهتمامه بالتنمية (النفيسي، 1982، الماجد، 1986 : 30 وما يليها). دون أن يعني ذلك أنه كفؤٌ على نحو خاص حتّى في مجال الأمن. ولم يوقّع على مسودة اتفاقية الأمن الداخلي للعام 1982 سوى خمسة من بين الأعضاء الستة (مع أنه يعتقد أنّ هذه البلدان تتبادل المعلومات الاستخبارية)، وأنّ «قوة التدخل السريع» الخليجية التي استُحدثتْ في العام 1984 والمتموضعة في منطقة حفر الباطن السعودية، ليست خاضعةً لقيادة موحّدة. وكانت في الأساس رمزيةً باستثناء الفترة الوجيزة لأحداث الأزمة العراقية/ الكويتية، ولم تجرِ متابعة الاقتراحات الرامية إلى توسيعها بعد انقضاء الأزمة. ومن الناحية الاقتصاديّة، لم يجرِ تنفيذ جميع جوانب الاتفاقية الاقتصاديّة الموحّدة على الرغم ممّا تشير إليه التقارير من ارتفاع مستوى التجارة بين دول المجلس، ومن أن السياسة النقدية أصبحت ذات طابع تنسيقيّ أقوى، وأن عدد المشاريع المشتركة ازداد. أمّا حرية حركة المواطنين عبر الحدود ما بين الدول الأعضاء فهي ليست كاملةً، كما أَنّ هناك تبايناً في الرسوم والتعرفات، وظلت المشاريع الاستثمارية متوازيةً بصورة أساسية، وبالتالي متنافسةً أكثر من كونها تكامليةً.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن المجلس مثقل بالمشاكل في حقيقة الأمر، فإنه لايزال يشكّل، نسبياً، واحداً من أكثر المحاولات نجاحاً بشكل ملموس لتحقيق التكامل العربي. أمّا الحالتان الأخريان اللتان يجري الاستشهاد بهما عادةً فهما الإمارات العربية المتحدة،

وهي دولة «كونفدرالية» لإمارات صغيرة ليست بلا مشاكل (انظر الإشارات إليها في الفصلين الثالث والسابع)، واليمن التي كانت ذات يوم نموذجاً واعداً غير أنه لم يكن بالإمكان إدامة وحدتها إلا باستعمال القوة العسكرية (انظر الجزء الخاص باليمن في الفصل الحادي عشر).

لقد شُبِّهتْ تجربة مجلس التعاون الخليجيّ، بمعنى من المعاني، بـ «مجلس التعاون العربي» و«اتحاد دول المغرب العربيّ» اللذين أقيما معاً في العام 1989. وقد تلاشى الأول (الذي ضمّ مصر والعراق والأردن واليمن الشمالية) تحت ضغوط أزمة الخليج في 1990/ 1991، ولايزال الثاني حيّاً، وإن كان بشكل مهزوز، تحت التأثير المزدوج لدواعي القلق المشترك من التهميش الذي كان يمارسه الاتحاد الأوروبيّ والمساحة الضيقة للتكامل في ما بين الاقتصادات غير التكاملية أساساً لدوله الأعضاء.

«البورجوازية المفقودة» ومستقبل الوحدة العربية

إن انهيار الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا بصفتهما وحدتين سياسيّتين في أوائل تسعينيّات القرن العشرين يغري المرء كثيراً بالتوصل إلى الاستنتاج الكاسح أنّ رأسمالية الدولة غير قادرة على تحقيق التكامل القومي، بخلاف الرأسماليّة البورجوازية التي صاغت الوحدة القومية في بريطانيا وفرنسا وغيرهما. ومع ذلك، لنركّز على أهداف هذه الممارسة في حالة العالم العربي، حيث يستطيع المرء أن يقول بدرجة مناسبة من الثقة بأن الوحدة العربية ورأسمالية الدولة (التي تُسمّى بالاشتراكية) كانتا بحكم الضرورة متناقضتَين في ما بينهما. ويشرح الكاتب العراقي علي الصرّاف هذا التناقض على النحو الآتي:

«من الواضح، ولأسباب اقتصاديّة ـ بنيوية صرفة، أَنّ التوحيد القوميّ والاشتراكية كانا قطبَين متعارضَين لا يمكن أن يلتقيا أبداً. . . في حين أن الاشتراكية، بصفتها الملكية العامة لوسائل الإنتاج تكرّس نفسها لتحقيق الاكتفاء الذاتي المحلّي وقد تُنشئ علاقات مباشرة مع العالم الخارجي، فإن التكامل القوميّ يقوم على توحيد كامل السوق القومية (أي الوحدوية ـ العربية) التي ستؤدّي إلى إلغاء الاكتفاء الذاتيّ المحدّد إقليمياً. . . كما أنه ليس بإمكان الدولة «الاشتراكية» أن تتصرّف بصفة دولة رأسمالية نيابةً عن البورجوازية الغائبة، وذلك لأنه بينما تولي (قيادة) رأسمالية الدولة أسبقيةً لمصالحها السياسيّة ولسياستها الخاصة بالإنفاق (الذي هو مصدر قوتها)، فإن قيادة الرأسماليّة القائمة على الطبقات تعطي الأولوية لمصالحها الاقتصاديّة وللإنتاج (الذي هو مصدر قوتها ونفوذها) (الصرّاف، 1992: التلخيص والتحرير من عمل المؤلّف الحالي).

في السبعينيات تسببتْ فورة أسعار النفط، في آن واحد، في إضعاف التوجّه «الاشتراكي» لدى ما يُسمّى بالدول «الراديكالية» وفي نموّ هائل في القطاعات العامة لدى ما يسمّى بالبلدان المصدّرة للنفط «المحافظة». وبلغ التباين بين الدول العربية الغنية والفقيرة ذروته في هذه المرحلة. وفي العام 1972 كانت البلدان التي تشكّل الآن (مجلس التعاون الخليجي) تستضيف 7٪ من إجمالي السكان العرب وتمتلك 26٪ من مجموع الناتج القوميّ الإجماليّ العربيّ. وبعد ذلك بعقد من الزمان كانت بلدان (المجلس) تستضيف 8٪ من مجموع السكان العرب لكنها تمتلك 52٪ من مجموع الناتج القومي الإجماليّ العربيّ (النصراوي (Al-Nasrawi)، 1990: 30 ـ 31). وانطوى هذا التطور من بين أمور أخرى، على تحوّل في الميزان الإقليميّ في غير مصلحة الأقطار التي كانت لديها قطاعات عامة قائدة ولصالح الأقطار التي تلتزم رسمياً بمثُل «اقتصاد السوق الحرة». ومن المرجّح أن

يكون الاستقطاب المالي بين الدول الفقيرة والغنية قد عرقل آفاق الوحدة ما بين هذه الدول بصفتها دولاً (ما الذي يُلزم كويتياً أو إماراتياً بأن يقبل طوعيّاً باقتسام ثروته مع ملايين المصريين واليمنيين!؟). لكن هذا الاستقطاب لا يفسّر بحد ذاته شحّة الاستثمارات العربية الخاصة في بلدان عربية أخرى. ويُعزى تفسير ذلك في معظمه إلى أسباب أخرى - إلى عوامل من قبيل التعقيدات البيروقراطيّة المتواصلة في الأقطار المتلقية للاستثمار المحتملة، وغياب الخبرة الاستثمارية وفي مجال المقاولات في الأقطار المرسلة للاستثمار.

ومع ذلك، فإن السبعينيات وأوائل الثمانينيات شهدتْ ظاهرة تكاملية في باطنها، مثيرة للاهتمام. إذ علاوةً على زيادة غير مسبوقة في هجرة القوى العاملة ما بين الأقطار العربية، بدأت شبكة واسعة من المنظمات «الوظيفية» والمهنية «بين - العربية» بالانتشار تحت قيادة نخبة متنامية من التكنوقراط العرب (كير وياسين، 1982، لوتشياني وسلامة، 1988، الأيوبي 1984b، وسواهم). وكان البعض يأمل في احتمال ظهور مفهوم تنظيميّ وتنمويّ عروبيّ حينما شرع التكنوقراط من شتّى البلدان في النظر إلى القضايا «العربية» في مجموعها وفي صيغتها التكاملية المحتملة. غير أن هذه البيروقراطيّة «بين - العربية» الناشئة لم تكن على درجة كافية من الاتساع والديمومة والاستقرار، ولا كانت مستقلة استقلالاً ذاتياً كافياً حيال شتّى الدول العربية (خصوصاً الدول المانحة المصدّرة للنفط) بحيث كان في استطاعة تكنوقراطها أن يتصرّفوا بصفتهم «طبقة مناصرة» للتكامل العربيّ. وكما عبّر عن ذلك أحد الكتّاب: «إن التفاعل ليس هو التكامل» (غرين، 1986).

دشّنتْ ثمانينيات القرن العشرين بدء التوجه نحو اللبرلة والخصخصة في معظم أرجاء العالم العربيّ (للتفاصيل انظر الفصل

العاشر). وعلى الرغم من أن تطوّر بورجوازيات الأعمال المحلّية (وخصوصاً في ميدان الصناعة) لم يكن حتى ذلك الحين قد خلّف انطباعاً جيداً، فإن قطاعات خاصة كبيرة الحجم نسبياً كانت موجودة آنذاك فعلياً، بينما كان وجودها نادراً قبل عقدين من الزمن. وسيكون من المفيد أن ندرس بإيجاز مساهمتها «التكاملية» الملموسة حتى الوقت الحاضر، وكذلك مساهمتها المحتملة في هذا المجال، على ضوء مناقشتنا السابقة حول الدور «التاريخي» للبورجوازية في تحقيق الوحدة القومية.

في البدء، قد يكون من المفيد أن يتذكر المرء أنّ فورة أسعار النفط لم تحرّك التجارة البينيّة العربية بأيّ شكل لافت. ففي الفترة من العام 1980 إلى العام 1986 لم تمثل هذه التجارة إلا 8,3٪ فقط من جميع الصادرات و6,7٪ فقط من جميع الاستيرادات، وكانت محصورة في أغلب الأحيان بعدد محدود من الدول العربية (صندوق النقد العربي، 1989، 1990). وليس واضحاً حجم النسَب المئوية الذي كان القطاع الخاص يمثله، غير أن من غير المحتمل أن تكون تلك النسَب كبيرة. وفي سياق تحرّكات رأس المال الخاص فإن معظمه ذهب خارج العالم العربي، مع أن مبالغ معيّنة تمّ إيداعها في أماكن مثل بيروت والكويت والبحرين. وفي العام 1982 ابتدأ عقد سلسلة من المؤتمرات التي تستهدف ربط المموّلين العرب بالتكنوقراط والخبراء في مشاريع مشتركة، وتمّت اللقاءات في أماكن مثل الطائف والدار البيضاء والكويت. ومع ذلك، استمرّ الاستثمار الخاص البينيّ العربيّ محدوداً جداً بنشاطات قليلة كالعقار والسياحة (وفي وقت متأخر ببعض السلع الهامشية)، وفي عدد قليل من البلدان كالسودان وتونس والمغرب وموريتانيا. وفي العام 1985 لم تتجاوز القيمة الكلية للاستثمار الرأسماليّ الخاص البينيّ العربيّ 327 مليون دولار (الحمصي، 1990: 811 ـ 814).

في أعقاب فورة أسعار النفط، نمت المشاريع المشتركة العربية، لتبلغ خلال النصف الثاني من الثمانينيات حوالي 830 مشروعاً وبإجمالي قيمة رأسمالية قدره 36 مليار دولار تقريباً. ومن بينها كان 391 مشروعاً، بقيمة رأسمالية قدرها 21,4 مليار دولار، عربياً خالصاً، و439 مشروعاً، بقيمة رأسمالية قدرها 14,3 مليار دولار، عربياً ـ دولياً. ومن بين المشاريع العربية حصرياً كانت 39٪ قائمة ضمن أقطار مجلس التعاون الخليجي (59,5٪ من إجمالي رأس المال) و0,3٪ من المشاريع (9,5٪ من رأس المال) في أقطار المشرق، و28,1٪ من المشاريع (15,4٪ من رأس المال) في أقطار وادي النيل والقرن الأفريقي، و8,8٪ من المشاريع (13,5٪ من رأس المال) في أقطار المغرب. أما الميادين الرئيسيّة التي تعمل فيها هذه المشاريع المشتركة فهي الاستثمارات المالية (14,5 مليار دولار) والصناعات التحويلية (11 مليار دولار)، تتبعها مشاريع النقل والاتصالات (3,6 مليار دولار)، والزراعة (2,3 مليار دولار)، والصناعات الاستخراجية (2,1 مليار دولار). ومن بين جميع المشاريع المشتركة (العربية الحصرية والعربية/ الدولية)، كانت القطاعات العامة تساهم في 271 مشروعاً (برأسمال قدره 17,4 مليار دولار) في حين كان القطاع الخاص يساهم في 286 مشروعاً (برأسمال قدره 7,6 مليار دولار)، بينما كان 273 مشروعاً (برأسمال قدره 10,7 مليار دولار) مشاريع مختلطة (عامة/ خاصة) (المصدر نفسه، ص 818 ـ 820، برقاوي (Barqawi)، 1988 : 33 ـ 47).

وبصفتها تجمعاً إقليمياً فرعياً، قطعت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجيّ شوطاً أطول ممّا فعلته وحدات إقليمية فرعية أخرى (أي المغرب(*) ومجلس التعاون العربي) في تشجيع مواطني

(*) المقصود اتحاد دول المغرب العربي.

أيّ من الدول الأعضاء الأخرى. وفي العام 1988 كان بالإمكان تمييز وجود ما مجموعه 263 مشروعاً مشتركاً بين مواطني دول المجلس. ومع ذلك، فإن مشاريع القطاع الخاص المشتركة لم تمثل سوى 35٪ من إجمالي رأس المال المستثمر في مشاريع مشتركة غير مالية (بصورة رئيسيّة في خدمات النقل ومواد البناء والبتروكيماويات والتجارة والهندسة). وبينما استفاد مواطنون من شتى شركات الدول الأعضاء في المجلس من تعويم بعض أسهم (سابك)(*) في العام 1987، فإن مزيداً من الخطوات تُتخذ الآن لتحديد «المشاريع العامة أو المختلطة التي يمكن خصخصتها (إقليمياً في الدول الأعضاء في المجلس وقد تشمل هذه المشاريع مؤسسات عملاقة مثل (سابك) و(بترومين) وصوامع (سايلوات) الحبوب في السعودية، والاتصالات والموانئ البحرية والمطارات والخطوط الجوية وتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه ومشاريع مشابهة مملوكة للقطاع العام في الدول الأعضاء في المجلس» (خطراوي، 1989: 183 ـ 201). ولكن حتّى ضمن المجلس، وعلى الرغم من النظرة المشتركة والمخاوف العامة، فإن المواطنين سرعان ما لاحظوا حقيقة أنهم لم يكن بإمكانهم شراء الأملاك في بلد عضو شريك إلا لغرض السكن الخاص، لا لأغراض الاستثمار، بينما كان بالإمكان شراؤها لأغراض الاستثمار بهذا القدر أو ذاك من الحرية في بلدان أجنبية، أوروبية غربية وأميركية ـ شمالية (**المجلة**، العدد 619، 18 كانون الأول/ ديسمبر 1991: 15، وكذلك 26 ـ 46).

وكما يمكن رؤيته، فإن المشاريع المشتركة البينية العربية لاتزال صغيرةً في حجمها وأيضاً (لدى النظر إلى نشاطاتها ومواقعها) محدودةً في تأثيرها كذلك. إن من الصعب تحديد أيٍّ من القطاعَين

(*) الشركة السعودية للصناعات الأساسية.

الرئيسيَين (العام والخاص) هو الأكثر فاعليةً بصفته عمليةً تكامليةً، مع أن البعض يعتقد أنّ القطاع الخاص أكثر فاعليةً في دفع رأس المال باتجاه الأسواق الأجنبية (سواء من الأقطار المصدّرة للنفط مثل الكويت أو من الأقطار المصدّرة للعمالة مثل مصر). وقدّرت الاستثمارات العربية الخاصة في الخارج بحوالي 400 مليار دولار في العام 1989 منها 80٪ كانت على شكل حسابات توفير وإيداع في أسواق غربية، وما لا يزيد عن 10٪ على شكل ائتمانات ومساهمات غير مباشرة داخل العالم العربيّ (اتحاد البنوك العربية مقتبس في **الحوادث**، العدد 1834، 27 كانون الأول/ ديسمبر 1991: 34). ويستطيع المرء بطبيعة الحال أن يذكر أسماء حفنةٍ من رجال الأعمال الناجحين ضمن العالم العربيّ (مثلاً: رفيق الحريري في لبنان، ابن محفوظ، وصالح كامل في السعودية، وعثمان أحمد عثمان في مصر... إلخ). ومع ذلك، وبدرجة أكثر عمومية، يصح القول بأن العوامل «الدافعة إلى الخارج» المحلّية والعوامل «الساحبة إلى الداخل» الدولية قد تحالفتْ لإغراء رأس المال الخاص العربيّ نحو التحرّك إلى الخارج، وأن يرتضي لنفسه موقعاً سلبياً، وإن كان يبدو مأموناً، داخل أسواق المال المعولمة. ويستطيع المرء بلا شكّ أن يضيف «التكامل» غير المباشر وغير المقصود في معظمه الذي يحدث أحياناً من خلال المقاولين الأجانب أو من خلال المؤسسات العالمية. كما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الجزء الرئيسيّ من حركة القوة العاملة ما بين البلدان العربية خاضعةٌ للمقاولات الخاصة، وأن أفرادها يجمعون فعلاً أموالاً شخصية يمكن استثمارها داخل إطار عربيّ. ومع ذلك، فإن إجمالي تأثير النشاط الخاص ما بين الدول العربية لايزال متواضعاً إلى حد ما في مجمله (زلزلة، (تعليق)، في: النصراوي وآخرون، 1990: 844 ـ 851).

ولكن، إذا كان لحجم وتأثير الاستثمار الخاص البينيّ العربيّ

أن ينمو في المستقبل المنظور، فهل هناك احتمال في أن يسهم في تعزيز إمكانية التكامل العربيّ الشامل؟ هناك في الأقل اقتصاديّ عربيّ واحد واثق من أن الراجح أن يكون الرأسماليّون وحدويين ـ عربيين (نظراً لمصلحتهم في وجود أسواق أكبر) أكثر من النخب الحاكمة في الدول الإقليمية الذين سيفقدون الكثير من امتيازاتهم في دولة موحّدة. بل إنّه يعتقد أنّ «مسيرة التكامل الاقتصاديّ العربيّ كان محتملاً لها أن تكون قد تصاعدت لو لم تتدخل الحكومات أصلاً في الحياة الاقتصاديّة بالدرجة التي قامت بها» (جلال، (مناقشات)، في: النصراوي وآخرون، 1990: 363، 856 ـ 857).

لعلّه محقّ. أمّا بالنسبة إلى المستقبل، فمن الصعب تصوّر كيفية تحوّل رأس المال العربيّ الخاص إلى صيرورته «عروبياً» بشكل طوعيّ بعد أن اختار فعلاً أن يكون «عولميّاً». ويكون من الجائز أن المصالح الطبقيّة المشتركة لـ «بورجوازية الشركات العالمية» (سكلار (Sklar)، 1976) سوف تثبت كونها أشدّ فاعليةً من المشاعر العربية المفترضة والمصالح الإقليمية لرأس المال العربي[15].

(15) تنطوي العولمة على معنى أن علاقات **التبادل** الرأسمالية تغلّف عملياً العالم برمته وأن النمط الرأسمالي **للإنتاج** يكافح من أجل أن يتغلغل في جسم العالم برمته. إن النمط الرأسمالي للإنتاج نمط هيمني، غير أنه متمفصل في الكثير من المجتمعات مع أنماط (قبل ـ رأسمالية أو لا ـ رأسمالية) أخرى. إن حالة (التدويل زائداً التمفصل) هذه تعني أن هناك على مستوى العالم نظامين للطبقات يتشابكان بطرق معقدة: (1) نظام طبقي للدول متراتب وفق متوسط الناتج المحلي الإجمالي (بدرجة رئيسيّة «الشمال» الغني مقابل «الجنوب» الفقير، مع استثناء الأوبك، والبلدان المصنّعة حديثاً بصفتها شبه استثناء أو «طبقة وسطى»)، و(2) نظام طبقي دولي للأفراد والمجموعات، متراتب وفق ثروتهم واستثماراتهم ومصالحهم، بصرف النظر عن بلد مَنشئِهم ـ ويشمل هذا بعض الناس من «الجنوب» (خصوصاً، ولكن ليس حصرياً من بلدان الأوبك) الذين قد يكونون مؤهلين لأن يكونوا أفراداً من «بورجوازية الشركات العالمية» ـ ولابد أن صراع الولاءات المحتمل أمر مخادع بصورة خاصة بالنسبة إلى أفراد بورجوازية الشركات العالمية الذين هم مواطنون في «أمم بروليتارية».

الفصل الخامس

سوسيولوجيا الأنماط المتمفصلة:
الجماعة، الطبقة، وشكل الحكم

هناك اتفاق واسع في الأدبيات حول فشل أنظمة الحكم العربية في إدامة شرعيتها في سياق الدولة القومية الحديث (انظر بوجه خاص هدسون، 1977). وتعزو العلوم السياسيّة المعاصرة هذا الفشل، متأثّرةً بآراء فيبر، إلى الطبيعة «الأسرية» (Patrimonial) للدولة الشرق ـ أوسطية (على سبيل المثال، تورنر، 1974، بادي، 1986). ومع أن الدولة الأسرية التوارثية متقدمة بدرجة لا بأس بها من حيث موظفيها ووحداتها الإدارية، إلا أنها من حيث روحيتها لاتزال مرتبطةً بالعامل «السياسيّ» عموماً، وبشخص الحاكم المطلق ودائرة الامتيازات والمحسوبية المحيطة به بوجه خاص. ولقد أرجع الكتّاب هذه السمة التوارثية إلى شتّى الجذور الثقافيّة في الشرق الأوسط، ولكن بشكل أخصّ إلى طبيعة الإسلام. ولقد كان إيليّا زريق رائداً[1] في طرح السؤال بصورة مغايرة.

---

(1) حتّى عبدالله العروي، في مراحله المبكرة، امتدح قيام غرامشي بإعادة اكتشاف استقلالية السياسة التي يجري تحليلها في سياق مكيافيلي (الذي كان غرامشي قد رجع إليه بعد ابتعاد طويل من خلال مدرسة التاريخ الألمانيّة وبسمارك وغروشه). ثمّ يتساءل العروي: «ألا يستطيع عرب اليوم من خلال اتّباع الانعطاف الطويل نفسه، مواجهتها (أي استقلالية =

«استناداً إلى مناقشة غرامشي للهيمنة. . .نطرح السؤال الآتي: هل يمكن أن يُعزى فشل أنظمة الحكم العربية في إدامة شرعيتها في سياق الدولة القومية الحديثة إلى عجزها عن تكييف نظام حكومة الحكم «المباشر» القديم لأسلوب «الهيمنة» الذي يتسم بدرجة أكبر من اللامباشرة (وهما المفهومان التوأمان في مخطط غرامشي حول السيطرة) الذي هو أكثر ملاءَمةً لتحقيق السيطرة الطبقيّة في الدولة القومية المميزة المعاصرة؟» (زريق، 1981: 240).

انطلاقاً من مثل هذا السؤال، نشرع في هذا الفصل في تتبع أثر بعض الأسس الاجتماعيّة للسياسة في الشرق الأوسط لغرض فهم العلاقة بين «الجماعة» (Community) و«الطبقة» (Class) و«شكل الحكم» (Polity)، مع تأكيد خاص على الانتقال من «الزبائنية» إلى «التشاركية».

ثقافة سياسيّة أم اقتصاد سياسيّ؟

ثمة نقاش آخر يتعلق بالسؤال السابق ويتأمل في سبب هذا العجز عن تحويل السيطرة المباشرة إلى قوة هيمنة: وبينما يعتقد البعض أن الأسباب ثقافية، يميل آخرون إلى ربطها بشكل أوثق بطبيعة أنماط الإنتاج وبالاصطفاف الناتج للقوى الاجتماعيّة.

من الناحية التاريخية، قد يولي المرء اهتماماً خاصاً لشحّة المؤسسات وطبيعة الفئات الاجتماعيّة التي لم تندمج في حياة المدينة الشرق ـ أوسطية القديمة، وما نتج عن ذلك من أن سلطة «الدولة» كانت أكثر استبدادية (أي أكثر مباشرة وشخصانية) من كونها

= السياسة) بالشكل الذي عبّر عنه أو رمز إليه ثلاثي ابن باجه ـ ابن خلدون ـ ابن تيميّة؟» (العروي، 1976: 205).

بنية ـ تحتيّة (أي تنظيمية ومؤسساتية)، وأنه كان الجزء الأعظم من السياسة يدار بواسطة شبكات غير رسمية. وفي عهود المماليك والعثمانيين كانت هذه الشبكات يديرها «الأعيان» الذين كانوا يتحركون بصفتهم وسطاء بين «الخاصة» (الحاكم وحاشيته، أي النخبة) و«العامة» (العوام أو الدهماء). كما لعب «العلماء» بصفتهم مجموعة و«الأوقاف» بصفتها مؤسسة، دوراً توسطياً معيناً (كوثراني، 1988، عمارة، 1993). غير أن النقابات الحِرَفية والمهن («الطوائف»، «الأصناف») كانت قد بقيت معرّضةً للتدخل الحكومي، ولم يكن في استطاعة المدينة ولا تنظيماتها الأصغر أن تعتمد على أيّ مفهوم لـ «الشخصية» القانونيّة أو التشاركية للوقوف بوجه مبدأ «الواحدية» («التوحيد») الإسلاميّ ومبدأ العلاقة التي لا وساطة فيها بين الإنسان والله (مور، 1974، حوراني، 1970، لابيدوس (Lapidus)، 1984، ر. السيد، 1984a).

ومع أن الشبكات غير الرسمية لعبتْ دوراً توحيدياً أو في الأقل استقراراً معيّناً، كما فعلتْ عصبيات الحارات (في «الحارات»، «المحلات»، «الحومات»، وسواها) في عدة مدن عربية، فإنه لم يكن بالإمكان التنبؤ بالنتائج دائماً. وانتشر هامشيو المدن (الحرافيش)، كما صار بإمكان زمر الشباب المهمش («الشطّار»، «العيّارين»، «الزعران») علاوةً على شقاة الجوار («الفتوة»، وفي وقت لاحق: «القبضايات» في تركيا وسوريا ولبنان، و«اللوتيين» في إيران، و«الفدّاوية» في الخليج) أن ينحدروا بسهولة إلى ممارسة الابتزاز أو السرقة ومظاهر «اللصوصية الاجتماعيّة» الأخرى (هوبزباوم، 1959: الفصل 2، النقيب، 1986: الفصل 11، فرحات، 1987: 99 ـ 112). وفي الواقع كان بإمكان الشبكات الزبائنية نفسها أن تُمسي مُزعزِعةً للاستقرار، حيث كان من شأن الزعماء المحلّيين أن يحشدوا دوائرهم

البشرية ضد بعضها بعضاً أو ضد الحكومة. ولم يكن بإمكان شبكات الراعي ـ الزبون بأيّ حال من الأحوال أن تضمن الاستقرار في المدن لأن الطبقات الدنيا كانت تضم سكاناً لم يكونوا في العادة جزءاً من منظومة زبائن السيطرة، أو أن دمجهم في البنية الزبائنية كان ضعيفاً في أحسن الأحوال ـ كانوا سكاناً جرى وصفهم بأشد التعابير ازدراءً في الأسفار العربية الكلاسيكية: «الأوباش» (أي: الدهماء)، «الغوغاء» (أي مثيري المشاكل) و«السوقة» (حثالة السوق)... إلخ (دينو (Denoeux)، 1993: الفصلان 3 و4 والمراجع المذكورة، وكذلك فرحات، 1987)، ومع ذلك، فإن أهم صفات حركات الاحتجاج الحضرية (المدينية) في الشرق الأوسط التقليديّ يتمثّل في تنظيمها غير الرسميّ وطبيعتها الدفاعية. وكان الفعل الجمعي الحضري في الشرق الأوسط التقليديّ يأتي في العادة على شكل ردّة فعل مميّزة. ولم يكن هدفه تقديم مطالبات جديدة، بل مقاومة مطالبات الآخرين الجديدة المتخيَّلة منها أو الحقيقية: الدولة أو القوى الأجنبية أو أفراد من الأقليات الدينيّة. وبالمثل كانت هذه الحركات ذات توجه ماضويّ في جوهرها ـ كانت ضدّ الاعتراضات الحقيقية أو المتخيلة على المؤسسات التي شرّعتها التقاليد وأجازها بشكل خاص الدين (دينو، 1993: الفصل 6).

كيف يمكن تفسير هذا الإرث التاريخيّ الذي استسلم بصورة مؤكّدة أمام التقليد السلطويّ المستبد، هل نفسّره في سياق الثقافة السياسيّة؟ أو في سياق الاقتصاد السياسيّ؟

إن واحداً من أمتع أمثلة المقاربة الثقافيّة يتمثل في نظرية هشام شرابي حول البطريركية (الأبوية) الجديدة (1987)، فهو يتتبع جذور السلطوية العربية إلى التشكيلة القبليّة القديمة بمفهومها عن الولاء للجماعة المتّسم بكونه ولاءً أعمى من أجل البقاء. ويطلق شرابي

على المجتمع العربيّ المعاصر صفة الأبوية ـ الجديدة: حيث لا يملك الفرد فيها أيّ فرادة، وهو يضيع إذا ما انفصل عن العائلة أو القبيلة أو الطائفة. إن الدولة الحديثة ليست عاجزةً عن استبدال مثل هذه الجماعات البدئية للفرد فحسب، بل ـ فضلاً عن ذلك ـ إن الفرد ينظر إلى الدولة عادةً بصفتها مصدراً للقمع والاضطهاد. إن شعور الفرد بالأخلاق شعور جمعيّ ولا ينطبق إلا ضمن جماعته البدئية، لا ضمن المجتمع الأوسع[2]. وعليه، مع أن الطفل العربيّ ـ شأنه، مثلاً، شأن الطفل الياباني ـ ينشأ على قِيَم الولاء والتضامن، فإن العربيّ ـ بخلاف نظيره الياباني ـ يميل إلى الإبقاء على هذه القِيَم محصورةً ضمن الجماعة الأصغر بدلاً عن مدّها إلى المجتمع الأوسع. وبمعنى من المعاني، فإنه يظل «طفلاً»، لا يطيع ولا يمتثل إلا إذا كانت السلطة حاضرةً حوله حضوراً مادياً، وإلا حينما يكون الأعلى منه يراقبه مراقبةً حثيثةً (شرابي، 1987: 45 ـ 54).

يلاحظ فؤاد الخوري أن لدى العربيّ خليطاً من التوحّد الشخصيّ، وميلاً نحو التضامن الجمعيّ، ونزعة للمناورة والتوظيف المصلحي. ويربط الخوري هذه الخصائص الذهنية بصورة العالم «العربية»، نمطياً التي ترى إلى الوجود الإنساني على أنه مجاميع منفصلة من الخيام وليس بصفته نظاماً هرمياً أو تراتبياً (الخوري، 1993: 8 وما يليها). وبأسلوب مشابه بعض الشيء، ولكن مع إضافة لمسة سايكولوجية معينة، يعتقد علي زيعور أنّ العربيّ، لكي يتغلب

---

(2) مع قدر كبير من التبسيط، يمكن الاقتراح بأن أخلاقيات العربي «خارجية» أكثر من كونها «داخلية» وأنها ذات مرجعيّة جمعية أكثر من كونها فردية. إن العار أهم من الذنب. أما مفهوم الضمير فهو جديد نسبياً. وأثناء قيامي بتدريب مدراء وإداريين عرب فإنني كثيراً ما أجد صعوبةً في أن أفسّر لهم مفاهيم «داخلية» مثل «الباعث» (motivation) (فهم يفهمون «الحافز» (incentive)، أو مثل «الالتزام» (commitment) (فهم يفهمون «الولاء» (loyalty)).

على قلقه الناتج عن التغيير الاجتماعيّ السريع، يبحث دائماً عن الأمن في علاقات من النمط التضامني بدلاً من تنظيمات من النمط العقلاني (زيعور (Zai'ur)، 1982: 19 ـ 21). وبما أن العربيّ يفتقر إلى احترام الذات فإنه في مسعى دائم للحصول على بطل أو «قائد كاريزمي» سيخلّصه ويُصلح جميع الأخطاء. ثمّ يقوم القائد «بتقديم نفسه بصفته الأب الكبير ورأس الأسرة الواسعة ويخاطب ناسه بكلمات من قبيل: شعبي العزيز، أبنائي الأعزاء» (المصدر نفسه: 180 وما يليها، 210). ويتلاءم هذا النمط بشكل جيد مع نموذج التنشئة الأسرية التراتبية والسلطوية: فإن علاقة المواطن الحديثة بالدولة شبيهة بعلاقة الطفل التقليديّة بأبيه: فهذا يمارس العقاب لكن المرء يستطيع أن يتوقع منه أن يجهّز كل شيء. فصورة الأب القاسي/ الرحيم تشبه صورة «الطاغية الخيّر» في السياسة (شرابي، 1987: 215 ـ 216).

ويعتقد شرابي أن من اليسير في مجتمع من هذا النمط على مفهوم «الولاء»، البدئي في أساسه، أن يتكيف مع ظهور شبكات الرعاية المعقدة، إنما المرنة. إن الرعاية (Patronage) والزبائنية (Clientelism) ممارسات تدمج الفرد عمودياً في الحياة الاجتماعيّة على أساس الامتثال وقبول شرعية الوضع القائم وصيرورته مروّضاً تجاه قواعد سلوكه[3]. ويرى شرابي أن القبول بالرعاية هو في الغالب مسألة حياة أو موت في وضع كهذا، وذلك لأن اللجوء إلى الدولة

(3) مع أن ممارسات الرعاية (patronage) والزبائنية (clientelism) شائعة جداً في الشرق الأوسط، إذ إنَّ كلّ ممارسة معينة منها معروفة بكلمة معينة، لا يوجد في اللغة العربية اسم جمعي مقبول على نطاق عام للزبائنية، أو للرعاية بوجه عام. وفي ما يلي بعض الكلمات المستعملة في بلدان مختلفة: «تابعية»، «زبائنية»، «موالاة»، «معية»، «استتباع»، «استزلام»... إلخ.

وقوانينها ليس في الحالات الاعتيادية فعّالاً أو كافياً في المجتمع الأبوي ـ الجديد. وتبقى العلاقات في مجتمع كهذا شخصانيةً في الأغلب ولا تمكن إقامتها على أساس قانونيّ أو تعاقديّ أو «عقلانيّ». ويقول بأن الإصلاحات العثمانية(*) منذ أواسط القرن التاسع عشر وما بعدها، والحكم الاستعماري وشبه الاستعماري الذي تلاها، لم تُؤَدِّ إلاّ إلى تركيز الأرض والسلطة تركيزاً مأموناً، بدرجة أكبر من السابق، في أيدي الزعامات القبليّة والتقليديّة، الأمر الذي أدّى إلى مجرد تحديث قانونيّ للبنى الأبوية نفسها (شرابي، 1987: 55 ـ 62) . وبناءً على ذلك، فإنه ينظر إلى الدولة العربية المعاصرة بصفتها خليطاً من الترتيبات الأبوية، والرعاية الشخصية، والتنظيمات البيروقراطيّة الاستعمارية السابقة. إن خطاب الدولة من حيث كونه أبوياً هو في الحقيقة أقرب ما يكون إلى (مونولوج) لا يستهدف تقديم المعلومات بل تحقيق الإخضاع. بل إن مفهوم الأمة لديها لا يزيد عن كونه امتداداً لصورة الأسرة: تراتبية وتوزيعية في جوهرها (المصدر نفسه: 71 ـ 72، 83 ـ 84، 121).

إن هذا الانتقاء الموجز لبعض مساهمات النقّاد العرب الهادفة إلى فهم ثقافتهم السياسيّة الخاصة بهم لابدّ أن يكون كافياً. ومع أن عدداً من هذه التوصيفات قد يكون دقيقاً وبعضها مبهر بوجه مؤكّد، فإن النقطة الرئيسيّة التي يجب التأكيد عليها من وجهة نظري هي: إن خصائص كهذه ذات جذور تاريخية قديمة إلى حدّ ما، لا تظل باقية بالشكل القديم نفسه بصورة دقيقة ـ بل إنها تتكيف وتتشابك مع مؤثرات أخرى، إذ إن شتى أنماط الإنتاج تتمفصل في ما بينها وتمر، بصفتها تشكيلات اجتماعيّة، بفترات انتقال غير محدودة سلفاً. وعلى

(*) المعروفة بالتنظيمات (Tanzimat).

سبيل المثال، إن شبكات الرعاية تمثّل الطريقة التي تتحول بها الولاءات البدئية (النزعة الأسرية، النزعة القبليّة، النزعة الطائفية... إلخ) إلى مجتمع شبه رأسمالي تحديثي: إن الأسرة أو القبيلة أو الطائفة أو القرية لم تعد تمثل للفرد كامل العالم في المدينة الحديثة شبه المتمدنة وشبه الصناعية، لكن الفرد يظل يجدها ضرورية إن لم تكن لبقائه الوظيفيّ ففي الأقل لسلوانه العاطفي (للاطلاع على بعض المكافآت العاطفية المحتملة للرعاية، انظر بلاك، 1988). كما أنّ الأمر لا يقتصر ببساطة على كونه مسألة وقت وتطور ـ إذ إن الثقافة تظل على جانب من الأهمية فعلاً، وأن من المتوقع ـ على سبيل المثال ـ أن تظل الأسرة تحتفظ بدرجة من الأهمية في بلدان صناعية معيّنة أعلى نسبياً منها في بلدان أخرى، رغم أنها سوف تضعف دائماً مع انتشار الرأسماليّة الصناعية.

إن الكثير من خصائص «الشخصية» العربية التي كثيراً ما يُستشهَد بها بصفتها وجوهاً لثقافة سياسيّة مميزة (ياسين، 1983: 117 ـ 160، 210 ـ 212 والمراجع المذكورة، انظر أيضاً جعيط (Ju'ait)، 1984: 175 وما يليها)، تمثل في الحقيقة الآليات التي يمكن بواسطتها تكييف شخصية تربَّت اجتماعيّاً وفق مستلزمات نمط «أقدم» من الإنتاج ونموذج «أقدم» من التنظيم الاجتماعيّ. فإن شخصية كهذه تكافح من أجل البقاء في نوع مختلف من البيئة، نوع هو في العادة أوسع حجماً وأشدّ حركيةً، وغالباً ما تكون هذه البيئة حضرية وخاضعة للبيروقراطيّة. وعليه، فإن «العدوانية العائمة» التي شخّصها بعض المراقبين إنما هي سمة لصيقة بالانتقال من البيئات البدويّة أو الجبلية المنغلقة إلى بيئات اجتماعيّة أوسع. ومن شأن المواقف أن تميل إلى اتّسامها بالازدواجية في وضع انتقاليّ كهذا. وعلى سبيل المثال، سيكون الناس مؤدّبين ودمثين جداً تجاه أولئك الذين

يعرفونهم (فيقدّمونهم على أنفسهم عند دخول المباني والغرف... إلخ)، وسيكونون تنافسيين وأجلافاً بأقصى درجة تجاه الناس الذين لا يعرفونهم (عند الصعود إلى حافلة ركاب أو قيادة سيارة في الشارع). وبينما تولِّد المعرفة الشخصية شعوراً بالكرم والكياسة فإن المواجهات غير الشخصية تولّد القلق وانعدام الأمان، وبالتالي العدوانية. كما أنّ الرياء، مثلما لاحظ عدد من المراقبين، سمةٌ ملازمةٌ للإقحام المبكّر نسبياً في تنظيمات قائمة على أساس السلطة، مثل البيروقراطيّة. وفي غياب التقاليد الراسخة للمهنية والمريتوقراطية(*) (Meritocracy)، فإن الرياء هو وسيلةٌ معروفةٌ ـ إن لم تكن مَرَضيَّةً ـ للتبادل في التنظيمات: «أنا أعطيك المديح والامتثال والولاء (الظاهري)، وأنت ـ، باستخدام الصلاحيات التوزيعية التي هي في متناول يدك ـ سوف تعطيني حصةً أكبر من المكافآت التنظيمية». إن توسّع المدينة والسوق، والنفوذ المتزايد للنمط الرأسماليّ للإنتاج، ونموّ حجم ماكنة الدولة، وظهور شرائح اجتماعيّة جديدة وتفعيلها سياسيّاً ـ إن ذلك كلّه يؤدّي إلى تحوّل من الشكل الأوليغاركي/ التقليديّ للرعاية إلى الشكل الدولتي/ البيروقراطيّ لها. ولقد بيّنت عدة دراسات تجريبية أنّ دخول الطبقات الوسطى والدنيا الحضرية في السياسة متساوق تماماً مع استمرارية الأشكال الزبائنية العمودية للتنظيم في الكثير من التشكيلات الطرفية وشبه الطرفية، مع أن هذه الاستمرارية تكون معتدلة (موزليس (Mouzelis)، 1986: 76 وما يليها).

بناءً على ذلك، وباختصار، على الرغم من أن للرعاية والزبائنية تاريخاً طويلاً ومفردات لغوية منمقة في الشرق الأوسط (ليكا وشميل (Leca and Schemeil)، 1983)، فإنها ليست النتيجة الحتمية

(*) المريتوقراطية = نظام الحكم الذي يقوده أشخاص ذوو أهلية عالية.

لخصائص ثقافية، جوهرية ودائمة، معيّنة(4). فهي في الحقيقة متلازمات لأنماط إنتاج متمفصلة ومصاحبات سلوكية لمرحلة من التحول تستدعي درجة أعلى من التوسط بين الريفيّ والحضريّ، بين المحليّ والمركزيّ، بين الخاصّ والعامّ. إن الدراسات الخاصة بعلاقات الراعي ـ الزبون، والزمر، والمقرَّبين، والشبكات غير الرسمية التي أبدع فيها بوجه خاص روبرت سبرينغبورغ (Robert Springborg) (على سبيل المثال: 1974، 1982)، يمكن أن تكون نافعة وهي في الحقيقة مثيرة للاهتمام جداً. غير أن صلاحيتها ستكون مقيَّدة إذا ما نظر المرء إليها على أساس أنها ذات صفة ثقافية ثابتة أكثر من كونها عارضةً من الناحيتين الاجتماعيّة والسياسيّة. كما تجدر الملاحظة أنّ مقاربة كهذه لم يستخدمها (أو يحبّذها) الباحثون العرب أنفسهم (قارن م. ك. السيد، 1991 : 381 وما يليها). إلا بالنسبة إلى دراسات مجتمعات محددة صغيرة (ولكن انظر الدراسة «السياسيّة» الممتازة التي أجراها توفيق أكليماندوس، (1988) التي يقول بأنه استوحاها من تجربته في ناد رياضي)، أو إلى دراسة حالة لبنان الفريدة (خلف، 1987)، حيث كانت الزبائنية حتى أوائل السبعينيات تعمل بصفتها الأداة الرئيسيّة لكامل النظام، وإن كان ذلك على حساب تطوير شعور مواطني(*) أو تطوير دولة مستقلة استقلالاً ذاتياً.

ولكن، حتى في هذه الحالة التي تتصف بأعلى درجات الخصوصية، فإن مقاربة الاقتصاد السياسيّ كالتي اتبعها مايكل

(4) استناداً إلى صاموئيل هنتينغتون (Samuel Huntington)، فإن الثقافة السياسية لأكثر المجتمعات توجهاً نحو التحديث «تتصف بالشكوكية، والغيرة، والعدائية المبطنة والفعلية تجاه كلّ من هو ليس فرداً من أفراد العائلة. وتوجد هذه السمات في الكثير من الثقافات، بيد أن تجلياتها الأوسع موجودة في العالم العربي، وفي أميركا اللاتينية» (هنتينغتون، 1971 : 28).

(*) مواطني (civic) مقابل مدني (civil). يرجى الاطلاع على مناقشة الفرق في الفصل الحادي عشر.

جونسون (Michael Johnson) (1986) يمكن لها أن تفتح الذهن على فهم «الدولة» اللبنانية وسياستها الطائفية وغير الرسمية بصفتها متلازمات لنموذج محدد من التشكيلة الاجتماعيّة ونمط للإنتاج يمثل رأسمالية غير مكتملة ذات بنية طبقية لم تنضج بعد، وهي حالة كانت مؤاتية لتحويل الطائفية و«التوسطية» إلى مصدر نافع داخل منافسة اجتماعيّة ـ اقتصاديّة متزايدة الحدة. وقد تنبّأ جزئياً بمثل هذه المقاربة مهدي عامل (1979) الذي نظر إلى الدولة اللبنانية بصفتها «طائفةً ماليةً مغلقةً» (Caste) متحالفةً مع قوى «الإقطاع السياسيّ». وانهمكت هذه القوى الأخيرة في علاقات إنتاج قبل ـ رأسمالية، ومارست السياسة من خلال منظومة من الإقطاعات والطوائف. وقامت الدولة، بدورها، بـ «إعادة إنتاج» الطوائف بصورة سياسيّة من خلال تكريس دور التمثيل الطائفي في جميع مؤسسات الدولة.

كما أن لـ «العامل السياسيّ» أهميّةً في جعل الزبائنية ذات دلالة وشبه ـ بنيوية. إن تأسيس الضوابط من القمة على الموارد الحكومية والمجتمعيّة، وتأسيس القلق من الأسفل حول إيجاد موقع في الروابط العمودية للسلطة السياسيّة، يفضيان إلى «شتى أنواع البنى المألوفة بدرجة كافية لدى المراقبين، لكنها تشكل صعوبةً عند وضعها ضمن المقاربة التعددية أو الطبقيّة في دراسة السياسة» (تشالمرز (Chalmers)، 1977 : 33). وقد استعملت الزبائنية بشكل عام لوصف العلاقات غير الرسمية التي يتم فيها تبادل الخدمات (وبعض السلع) بين أناس ذوي مواقع غير متكافئة. ولهذه في بعض الأحيان أهميةٌ عاليةٌ بحيث تشكّل الروابط الوحيدة التي توحّد خلط القوى السياسيّة التي كانت ستنخرط، بخلاف ذلك، في مجابهات رئيسيّة. وكنموذج على التبعية العمودية فإن الزبائنية قد تذعن في حالات معينة لتحوّل باتجاه ضروب من التشاركية تكون رخوةً وذات ميول محافظة (المصدر نفسه، ص 34 ـ 35). وفي الوقت نفسه، قد

تعمل الشبكات الزبائنية كذلك بصفة دوائر سياسيّة أو في الأقل «قبائل سياسيّة». غير أن «الشلل» ونماذج الزمر والشبكات غير الرسمية الأخرى يجب ألاّ يُنظر إليها على أنها خصوصيةٌ شرق ـ أوسطيةٌ: فإننا نعلم على نحو مطّرد بوجودها في بلدان مثل إيطاليا واليابان بل حتى في الولايات المتحدة الأميركية (على سبيل المثال لا بالومبارا (La Palombara)، 1963، فارنزوورث (Farnsworth)، 1989، ليندبيرغ (Lindberg) وآخرون، في: كامبل (Campbell)، وآخرون (محررون)، 1991).

بَيد أنّ هذا التحول التحليليّ من «السياسة الصغرى» إلى «السياسة الكبرى» يمثل الصعوبة المفاهيمية الأشدّ تحدياً في تناول مسألة الزبائنية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التاريخ الفكريّ لمفهوم جرى اشتقاقه من الأنثروبولوجيا وطبّق بلا تعديل نظري كبير على نظم سياسيّة معقّدة، فليس ممّا يدعو إلى الاستغراب أن يفقد هذا المفهوم كثيراً من قوته التفسيرية فيما ينتقل المرء من العلاقات بين الأشخاص إلى البنى الزبائنية (أي الزبائنية التشاركية) على المستوى المحليّ أو القوميّ (غرازيانو (Graziano)، 1983: 426 وما يليها، ليكا وشميل، 1983: 458 وما يليها).

ولكن، قبل أن نمضي قدُماً، لنتدبرْ أولاً الكيفية التي تطورتْ بها تاريخياً تجمعات تابعة وزبائنية في الشرق الأوسط الحديث.

المتلازمات الاجتماعيّة للأنماط المتمفصلة

رأينا أنّ العهد الاستعماريّ أفضى إلى ضمّ العالم العربيّ إلى النظام الرأسماليّ العالميّ وتعزيز الدولة «البيروقراطيّة» (داخلياً) والدولة «الإقليمية» (خارجياً). وكما سبق ذكره، فإن هذا الضم إلى النظام الرأسماليّ العالميّ لم يعنِ بالضرورة أن النمط الرأسماليّ

للإنتاج هو الذي ساد على كل الأنماط الأخرى. بل كان تمفصلاً لأنماط متنوعة، مع فوز النمط الرأسماليّ باليد العليا بوتيرة متزايدة. وفضلاً عن ذلك، فإن **العلاقات** (وخصوصاً التبادلات) الرأسماليّة قد مالت إلى التغلغل بصورة أسرع وأشمل ممّا فعله التقسيم الرأسماليّ للعمل داخل عملية الإنتاج.

يميل التغلغل الإمبريالي في الأطراف إلى تقييد التنمية، إلاّ في الحالات التي تُعَدّ هذه فيها ضروريةً جداً لإعادة الإنتاج الرأسماليّ الصناعيّ، حيث لا تنافس القطاعاتُ المعنية السلعَ المستورَدَة منافسةً فعالةً، أو حيث تُقدّم هذه وسيلةً لتقوية سيطرة الدولة الرأسماليّة الصناعية على تشكل العالم الثالث. وبالنتيجة، يظهر اقتصاد ذو قطاعات متعددة غير متوازنة. وعلاوةً على ذلك طبعاً، فإن إعادة الإنتاج المتواصلة للأنماط غير الرأسماليّة للإنتاج و/ أو لتقسيمات العمل تَحدّ بشكل خطر قدرة الإنتاج الرأسماليّ على النفاذ داخل قطاعات معيّنة خلال الفترة الاستعمارية وبعدها (تايلور، 1979: 220 وما يليها، 223 وما يليها). وهكذا، فقد يصبح العمل في تشكيلات العالم الثالث مرتبطاً بشكل ملازم بنظامَين مختلفَين للإنتاج. ويتضح هذا، مثلاً، في العمل الزراعيّ الموسميّ حيث يتم توفير تكاليف إعانة العمّال الزراعيّين خارج الموسم من خلال الإنتاج في القطاع الزراعيّ ـ المنزليّ. وينطبق الكثير ممّا يشبه ذلك على هجرة العمّال إلى المدن خلال المواسم الزراعية غير المنتجة (بصورة تقليدية، مثلاً، هجرة الصعايدة من مصر العليا إلى مختلف المدن). إن نظام «المحاصصة» أو «المزارعة» المألوف في عدة دول عربية وإسلامية هو الآخر نظام مركّب يشمل عناصر من الإتاوة وعناصر من الريع والأجور أيضاً.

أمّا القطاع الحِرَفيّ فهو، كما رأينا، موسَّع ومقيَّد معاً بالتغلغل

الرأسماليّ في التشكيلة الاجتماعيّة اللارأسمالية. فقد ينمو النشاط الحِرَفيّ في ميدان خدمة الآلات الأجنبية المستوردة أو في مجال الصناعات السياحية وتلك القابلة للتصدير، بينما قد يتقلّص في مجالات أخرى تحت ضغط منافسة السلع المستوردة والمنتجة بغزارة. وقد تحتفظ علاقات الإنتاج حتى في الأجزاء «الحديثة» من القطاع (مثل الأشغال المعدنية أو ميكانيك السيارات) ببعض خصائص نظام الأصناف الحِرَفيّة القديم مدةً طويلةً. وربما لايزال «الأُسطة» المعاصر يُرى وهو يتناول الطعام مع عمّاله من الإناء نفسه أو، غير ذلك، وهو يضبطهم بعصا!.

يلاحظ جون تايلور أنّ تعايش أنماط الإنتاج في تشكيلات العالم الثالث يعزّز دور صاحب المحل التجاريّ أو التاجر تعزيزاً كبيراً (تايلور، 1979: 226). وبالمناسبة، فإن هذا قد يوضح السبب الذي جعل التجار على هذه الدرجة من الأهمية دائماً خلال معظم مراحل التاريخ الإسلاميّ ـ ذلك لأن أنماط الإنتاج، تحديداً، في أيّ مكان واحد وفي أيّ زمان معيّن كانت في أغلب الأحيان متعددة و«متمفصلة». وفي الأزمنة الحديثة، فإن توسّع السوق المحلّية وتصدير السلع الزراعية وتوزيع السلع المستوردة توفّر بمجموعها أساساً لحصول زيادةٍ سريعةٍ في «وظيفة التداول» وحصول تعزيز اقتصاديّ لدور أفراد طبقة التجار الذين يعملون بالأساس بصفتهم «وسطاء» بين أنماط الإنتاج أو تقسيمات العمل (مثلاً، عملية الشراء من إحدى القبائل أو إحدى القرى لغرض البيع إلى تاجر في المدينة أو إلى تاجر مصدِّر في الموانئ أو في الخارج). بل قد يلعبون دور «الوسطاء» بين قطاع الدولة والقطاع الخاص (مثلاً، عن طريق تزويد المؤسسات الحكومية بالمنتجات الزراعية والمواد الخام والأثاث والمعدات وسواها، أو عن طريق «إعادة بيع» منتجات المشاريع العامة إلى مشترين آخرين من القطاع العام أو الخاص).

وثمة عامل آخر يؤثّر في طبيعة التشكيلة الاجتماعيّة يتمثّل في طبيعة وخصائص الرأسماليّة العالمية في ذلك المنعطف التاريخيّ المعيّن الذي مارستْ فيه تعدياتها على أيّ قطر عربي مفرد. وكما سبق أن رأينا، فإن معظم الأقطار العربية كانت قد ضُمَّت إلى النظام الرأسماليّ العالميّ من خلال الاستعمار. وجرى ضمّ بعضها، مثل مصر وشمال أفريقيا، خلال القرن التاسع عشر في مرحلة توسع الرأسماليّة الاحتكارية، فأُخضِعَت للعلاقات الرأسماليّة عن طريق رأس المال التجاري واستيراد وتصدير السلع. وكان الشروع بتطبيق زراعة رأسمالية شبه إقطاعيّة (وتسارع التحرّك باتجاه الملكية الخاصة للأرض بغية تمكين حصول ذلك) يشكّل جانباً مهماً من جوانب هذه المرحلة. وهناك أقطار أخرى، كما حصل في المشرق، سيطرت عليها القوى الاستعمارية سيطرة سياسيّة في مرحلة الرأسماليّة المهيمنة حينما كان تصدير رأس المال قد أصبح أهم من تصدير السلع وحينما كان «العامل السياسيّ» من خلال مؤسسات الدولة، قد أصبح أشدّ وضوحاً، في العلاقة ما بين المتروبول والبلدان التابعة من العامل الاقتصاديّ. ومع ذلك، وبحلول نهاية الحرب العالمية الثانية، حينما كانت البلدان العربية قد شرعتْ في الحصول على استقلالها السياسيّ، فإنها جميعاً كانت قد ضُمّت فعلاً إلى النظام الرأسماليّ العالميّ من حيث الإنتاج والتبادل والعلاقات الثقافيّة.

تاريخياً، مثلما كان ظهور الدول الحديثة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتطوّر الرأسماليّة، فإن امتداد نظام الدولة الحديثة إلى بقية أرجاء العالم لا يمكن، في الكثير من الأوجه، أن يُفصل عن توسع الرأسماليّة على مستوى العالم. وبتعبير آخر، تمكن المحاجَّة بأن ظهور وتوسّع الدولة الحديثة كانا «نتيجة طبيعية ضرورية لتوزيع المهامّ الناتجة عن تقسيم العمل الدوليّ الجديد» الذي صاحب تعزيز

الرأسماليّة. ومن ناحيتها، فإن القيادات القومية التي حصلتْ على الاستقلال الرسميّ لمعظم الأقطار العربية كانت واقعةً تحت إغراء الفكرة القائلة بأن بناء الدولة الحديثة كان علامة على التقدّم: فقد عُدّتْ عقلانيتها وعملية التصنيع فيها وتمدينها مؤشّراً على التحرّك باتجاه الحداثة (إتيان (Etienne)، 1987: 85 ـ 100).

وإذا ما نظر المرء إلى الأقطار العربية على المستوى العالميّ فلابدّ أن يستنتج أنّها جزء من نظام رأسماليّ عالميّ. ويحاجج إمانويل والرشتاين (موافقاً سمير أمين في ذلك) بأن الرأسماليّة هي أول نمط للإنتاج ذي نطاق عالمي. فقد خلقتْ تقسيماً مفرداً للعمل يشمل منظومات ثقافية متعددة وكيانات سياسيّة متعدّدة، بل حتى أنماطاً مختلفةً من الاستيلاء على الفائض (والرشتاين، 1974، انظر كذلك ديل (Dale)، 1984). ومن منظور عالميّ، لابدّ أن يستنتج المرء أنّ النمط الرأسماليّ للإنتاج هو في الأقل نمط «يؤطّر» الدولة العربية (إن لم يكن نافذاً فيها). ويسارع البعض عندئذ إلى توصيف هذا الوضع بأنّه رأسمالية ـ تابعة أو رأسمالية طرفية، أو (في بعض الحالات) رأسمالية شبه ـ طرفية. وسوف تبحث في مواقع أخرى من هذا الكتاب جوانب تبعية الدولة العربية وهامشيتها وغياب حصانتها داخل النظام العالمي.

أمّا على المستوى الداخليّ، فعلى امتداد السنين منذ الاستقلال، كان القطاع الرأسماليّ في مختلف الأقطار العربية (أجنبياً كان أم محلياً)، قد تمفصل بطرق شتّى ونسب متباينة مع أنماط الإنتاج التالية: (أ) أنماط إنتاج قبل ـ رأسمالية، مثل البداوة الرعوية في بعض الأقطار والزراعة شبه ـ الإقطاعيّة/ شبه ـ التجارية في غيرها، و(ب) نمط للإنتاج قائم على رأسمالية الدولة، بدأ عملياً في الظهور بنسبة معينة أو بغيرها في جميع الأقطار العربية بصرف النظر

عن أيديولوجياتها المعلنة. ويرتبط نوع هام من نمط رأسمالية الدولة في العالم الثالث بالسيطرة على صادرات المعادن (كالبترول في الخليج وشمال أفريقيا، والفوسفات في المغرب والأردن). وثمة نوع آخر، ينطبق على الكثير من الأقطار العربية، يرتبط بصناعات مؤمّمة أو مستحدَثة حديثاً. وتمكن المحاجّة بأنّ معظم الأقطار في العالم العربيّ قد تطورت، بمعنى معيّن، وعلى نحو متزايد، إلى أن أصبحتْ تشكّل حالات من «رأسمالية الدولة التابعة».

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار عمليات التمفصل هذه، فإنّ عملية استخلاص الفائض تميل إلى أن تُنفَّذ عبر مزيج من الأساليب الاقتصاديّة الخالصة وغيرالاقتصاديّة (مثلاً: العائلية، القبليّة، السياسيّة). ومع ذلك، فإن النمط الرأسماليّ للإنتاج يواصل استحواذه على اليد الطولى على نحو متزايد. أما العمليات الثقافيّة والمؤسساتية التي يتحقق هذا من خلالها فلقد جرت العادة أن يطلق عليها اسم «التحديث» وتسعى إلى تحقيقها كل من أنظمة الحكم المسماة بـ «الراديكالية» وتلك المسماة بـ «التقليديّة»، معاً. ولقد حاول عدد من الدول العربية، غداة استقلالها، أن تُحسّن وضعها ضمن التقسيم العالميّ للعمل وإقامة «قاعدة» اقتصاديّة لاستقلالها. ولجأتْ معظم هذه الأقطار، على نحو مثير للاهتمام، إلى واحدة من أحدث الأدوات التقنية للرأسمالية: الشركة الكبيرة. وأفلحت الأنظمة المسماة بالراديكالية أو الاشتراكية في أن تفعل ذلك خلال ستينيّات القرن العشرين عن طريق إجراءات تأميم الشركات الأجنبية والمحلّية، كما وَجَدَ عدد من الدول المحافظة ذلك ممكناً في أعقاب تدفّق عائدات النفط الثرّة. وهكذا، أصبح القطاع الاقتصاديّ العام حقيقةً من حقائق الحياة في العالم العربي، بصرف النظر عن الشعارات اللفظية الأيديولوجية الرسمية. يرغب البعض في الحديث عن «اشتراكية

الدولة» وآخرون عن «رأسمالية الدولة» في بلدان عربية مختلفة، لكن بما أن رأسمالية الدولة واشتراكية الدولة، كما وصفهما هنري لوفيفر (Henry Lefebvre)، هما «نوعان من جنس واحد»، فإن ثمة الكثير ممّا يدفع باتجاه استعمال تسمية واحدة لهما: هي «النمط الدولتي للإنتاج (le mode de production étatique) (لوفيفر، 1978).

إن هيمنة «العنصر السياسيّ» والأهمية الحاسمة لوجود الدولة هما في بعض الأوجه نتيجة لغياب الهيمنة الطبقيّة في المجتمع التي هي بدورها مرتبطةٌ ارتباطاً وثيقاً بالطبيعة المتمفصلة لأنماط الإنتاج. ذلك أن الدولة تأتي هنا لكي تؤدي وظيفة تعويضية ولكي تفرض نوعاً معيّناً من الوحدة الرسمية على جسم لا يتصف بالتجانس أو التوازن الاجتماعيّ. وفي العديد من المجتمعات العربية كانت نخبة «الوجهاء»(*) ـ ملاك الأرض والتجار ـ قد نمتْ إلى ما يحاذي نقطة تشكيل مثل هذه الطبقة المهيمنة. غير أن تأثير مثل هذه المجموعات الاجتماعيّة على عمل الحكومة كان لايزال تقيّده عوامل كثيرة تقييداً جادّاً. **أولاً**: كانت هناك الإدارة «الاستعمارية» التي كانت بمجملها حساسةً تجاه قواها الاجتماعيّة ودوائرها السياسيّة في المتروبول بدرجة أكبر بكثير من حساسيتها تجاه أيّ قوًى اجتماعيّة محلية، بمن فيهم الوجهاء: ولا إنكار في أن البريطانيين والفرنسيين معاً كانوا يقومون بتعزيز مكانة طبقات ملاّك الأرض (بل كانوا في بعض الحالات ـ كما في العراق والأردن ـ هم الذين أوجدوها)، وكانوا بالإجمال يولون مصالحها اهتماماً أكبر من اهتمامهم بمصالح الطبقات الأخرى. غير أن سياستهم المستوحاة من المتروبول كانت كثيراً ما تحفّز الإداريين الاستعماريين على القيام بأفعال كانت في بعض الوجوه تقف على النقيض من المصالح الرئيسيّة لملاّك الأرض.

(*) ويطلق عليهم أحياناً اسم «الأعيان».

وعلى سبيل المثال، كانت الإدارة البريطانية في مصر مستعدة في كثير من الأحيان لإصدار قوانين كانت في صالح الفلاّح أكثر من كونها في صالح مالك الأرض، وفي سوريا كانت الإدارة الفرنسية تقوم في الواقع بزعزعة مصالح الوجهاء التقليديّين من خلال اعتمادها الكبير على مجموعات الأقلّيات الريفية لغرض التجنيد في الأجهزة الأمنية والعسكرية. وفي كثير من الحالات كانت البحبوحة الظاهرة للتاجر المحلّي لا تزيد عن كونها قناعاً يخفي القيود المفروضة على نفوذه الحقيقي، ذلك لأن الكثير من النشاطات التجارية والمالية المهمة في عدد من الأقطار العربية كانت تحت سيطرة مواطنين أجانب وأفراد من «الأقليات التجارية» (اليونانيين والأرمن واليهود وغيرهم) الذين كثيراً ما كانت علاقاتهم بالمتروبول أقوى من علاقاتهم بالمجتمعات المحلّية. ولقد وُجدتْ مثل هذه الحالة بشكل ما أو بغيره في مصر وشمال أفريقيا والسودان واليمن والخليج وفي أماكن أخرى، ومع أن جماعة تجارية «كوزموبوليتية» مشابهة لم توجد بالدرجة نفسها في سوريا فإن الأقليات المسيحية المستغربة(*) لعبت دوراً مشابهاً من الناحية الوظيفية لدور الجاليات الأجنبية في بلدان أخرى (وكان بعض أفرادها كثيراً ما يتمتعون بوضعية قانونيّة «شرفية» أوروبية). وثمة مثال ممتاز على مثل هذا التقييد يتمثل في فشل مجموعة «بنك مصر» في مصر، خلال الثلاثينيات والأربعينيات، في مراكمة واستثمار رأس المال التجاريّ والصناعيّ بصورة مستقلة عن رأس المال الأوروبيّ «المتمصّر» (الأجنبي المقيم) (دايفس، 1983).

وهكذا، يمكن القول بإيجاز بأن القوى المالكة للأرض/ التجارية الاجتماعيّة أوشكتْ أن «تبلغ مبتغاها» في أن تغدو طبقةً اجتماعيّةً مهيمنةً في الكثير من المجتمعات العربية ـ ولكن ليس

(*) المتأثرة بنمط الحياة الغربي.

بصورة كاملة. وعلاوةً على ذلك، إن بروليتاريا أو طبقة عاملة محلية ومنظمة وحديثة لم توجد في الواقع في مصر (للاطلاع على تفاصيل أكثر وعلى تساؤلات نظرية ذات علاقة بالموضوع، انظر النقيب، 1986). وأدّى تغلغل أصحاب المصانع الأوروبيين في الأسواق العربية إلى وجود قطاع حِرَفي مخنوق في بضعة أجزاء من العالم العربي، ذلك القطاع الذي استمر يمارس عمله حتى بعد حلول القرن العشرين بمدة لا يُستهان بها على وفق نماذج الأصناف الحِرَفية القروسطية. وفي بعض الأحيان حصلت أنماط مشابهة في الورش (الحديثة) الصغيرة الناشئة لتصليح الأجهزة الكهربائية والمحركات. وحتى في مصر، ولأن معظم أصحاب المشاريع ونسبة مئوية كبيرة من جميع الفنيين ورؤساء العمّال والمشرفين عليهم، الصناعيين، كانوا من الأجانب، فقد نما لدى البروليتاريا المصرية بشكل متدرّج وعي جمعيّ كان ذا توجه «وطنيّ» أكثر منه ذا توجه طبقيّ (بينين ولوكمان (Beinin and Lockman)، 1987) . وكان أول من نظم نقابات للعمّال وأول حركات ماركسية في مصر هم عمال ومثقفون أجانب أو «متمصّرون» بكل ما في ذلك من مغزى.

حالَ الوضع الطبقيّ السيّال في المجتمعات العربية، دون ظهور طبقة اجتماعيّة سائدة ذات أيديولوجيا اجتماعيّة مهيمنة، من شأنها أن تلقى قبولاً داخلياً من لدن الأغلبية بصفتها معبّرة عن الوضع «الطبيعي» لشؤون المجتمع. وفي الواقع، كانت الوسيلة الوحيدة للتأثير في السياسات هي تولّي السيطرة المباشرة على ماكنة الدولة. وفي بعض الحالات حيث كان ثمة كثير ممّا كان يتأرجح في كفة الميزان (مثلاً: في دول الخليج الغنية بالنفط)، فإن عملية تولّي السيطرة على ماكنة الدولة وإدامتها (مهما كانت صغيرة) كانت تتمّ بمساعدة القوى الأجنبية وفي وقت لاحق بـ «ضمانة» هذه القوى من خلال بعض الوسائل. وفي حالات أخرى كانت القوى المحلّية أكثر

فاعلية في هذا الشأن، ولكن دون استبعاد دور العوامل الخارجية بطبيعة الحال.

وبالإضافة إلى الاعتماد على ملاّك الأرض و«الوجهاء» التقليديّين، كان الحكم الاستعماري يحتاج، لغرض إدامة وجوده، إلى خدمات فئات أخرى من الأفراد، مهما صغرت أعدادهم: الجنود والموظفين والمعلمين. وإزاء ذلك، فإن التوسع الأهلي في هذه الفئات، أمام المعارضة أو القيود الاستعمارية، كان سيتطور في النهاية ليصبح هدفاً «وطنياً» بحق، بصرف النظر عن حقيقة أن التدريب على مثل هذه المهن، كان يتمّ وفق الأساليب الأوروبية وفي مؤسسات أوروبية الطراز. وفي عدد من البلدان العربية، كان الأفراد المنتمون إلى مثل هذه «الطبقة الوسطى الجديدة» (وخصوصاً ضباط الجيش) سينتزعون السلطة في نهاية المطاف من أيدي أنظمة الحكم السابقة، (الممثلة بوجه عام بتحالف ملاك الأرض/ التجار) التي كانت قد أنيطت بها في أغلب الأحيان مهمة إدارة الحكومة خلال عملية «التخلص من الاستعمار». وإزاء اتهام أنظمة الحكم هذه بكونها غير وطنية أو غير حداثية بدرجة كافية، فقد تمّ تغييرها خلال الخمسينيات والستينيات في مصر والعراق وسوريا واليمن والسودان وليبيا، وسواها. وفي الجزائر جاء إلى السلطة غداة الاستقلال نموذج مشابه من أنظمة الحكم.

نظرة أقرب على الطبقات الاجتماعية

قبل أن نتأمل في مخطط أوليّ للخريطة الطبقيّة في العالم العربي، لنحاولْ أن نعرف بإيجاز ما الذي نعنيه بالطبقات الاجتماعيّة. إن الطبقات ليست ببساطة مستويات أو شرائح في نظام تراتبيّ من التمايز، بل هي كيانات اجتماعيّة تحدّدها علاقة أفرادها بوسائل

الإنتاج. وقد أجرى ماكس فيبر (Max Weber) واتباعه تعديلاً يخص «القوة» على هذا المفهوم الماركسي في أساسه (أي ما يتعلق بالقدرة على التأثير و/أو السيطرة على سلوك الآخرين). ويجب التذكّر كذلك، خصوصاً في ما له علاقة بـ «الاقتصادات التداوليّة» (الرائجة في الشرق الأوسط)، أن الطبقات تكون أيسر تعريفاً من خلال نماذجها الاستهلاكيّة ممّا هي في علاقتها بوسائل الإنتاج (التي لا تحدث إلاّ على نطاق ضيّق جدّاً في الأقطار المصدِّرة للنفط، على سبيل المثال). إن الطبقة هي في وقت واحد «فئة من أشخاص ذوي أوضاع متشابهة» وتحت ظروف اجتماعيّة مناسبة: «هيئة ثقافية وسياسيّة». ومع ذلك، فإن بنى التمايز في المداخيل ليست طبقات، ولهذا فهي لا تشكل أهمية كبيرة للمختص بالعلوم السياسيّة: ولا تغدو هذه البنى موضع اهتمام العالم السياسيّ إلاّ حينما تشرع بالانخراط في التنظيم السياسيّ (مهما كان تنظيماً أولياً). وتمتد جذور هذا التمييز إلى ماركس الذي يعرّف الطبقة بحدّ ذاتها من خلال موقع في تنظيم الإنتاج قد تحتله كتلة من الأفراد المميّزين. غير أن هذه الطبقة لا تصبح طبقة من أجل ذاتها إلا حينما يصبح هؤلاء الأفراد، ومن ثمّ المجموعات، واعين لوجود مجموعة مصالح تضمّهم.

لقد جُرّب النموذجان الماركسي والفيبري على دراسة المجتمعات الشرق ـ أوسطية (مثلاً دراسة غاليسو (R. Gallisot) ود. بن علي للنموذج الماركسي، ودراسة أ. هرماسي وكليمانت مور (C. H. Moore) للنموذج الفيبري)، ولكن بما أنهما نموذجان غربيان في الأساس ويتعلقان بالمجتمعات الرأسماليّة، فلم يكن أيّ منهما مرضياً بشكل تامّ (زغل، 1982/ 1983: 7 ـ 25).

وفي المجتمعات قبل ـ الرأسماليّة، كما في المجتمعات ذات الأنماط المتمفصلة للإنتاج، قد يجد المرء **أولاً** أنّ أنماط الإنتاج

متشابكة تشابكاً وثيقاً جدّاً بأنماط القسر، **وثانياً** ـ وهذه متصلة في أغلب الأحيان بالحقيقة السابقة والواضحة وضوحاً خاصاً في حالة الشرق الأوسط ـ أنّ أنماط «التوزّيع» وأنماط «التداول» هي على درجة من الأهمية مساويةٍ لأهمية أنماط الإنتاج، إن لم تكن تفوقها.

تتمثل إحدى نتائج الطبيعة المتمفصلة لأنماط الإنتاج في المجتمعات الشرق ـ أوسطية في الطبيعة المبرقشة والسيّالة لبنيتها الطبقيّة. ففي أحيان كثيرة جداً تكون جوانب من التراتب الأفقي (أي الطبقات، النخب... إلخ) في هذه المجموعات متشابكة بجوانب من التمايز العمودي (مثلاً القبيلة، الطائفة، الإثنية... إلخ) (بيل وليدن، 1984، الفصلين 3 و4، إيسمان ورابينوفيتش (Esman and Rabinovich، 1988). وعليه، فإن من شأن تحليل لتعقيدات وتشابكات مثل هذه التمفصلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة أن يُثبت كونه حاسماً بأقصى درجات الحسم بالنسبة إلى فهم سياسة المجتمعات العربية. ويجب على مثل هذه الدراسة، بطبيعتها تحديداً، أن تكون مختصة بكل قطر على حدة، غير أنه سيكون من اللازم تطبيق درجة معينة من التجميع والتعميم في تحليلنا هنا إذا أريد لأغراض المقارنة في مسعانا أن تتحقق.

وكما سبق أن أوحتْ دراسةٌ متبصرةٌ مبكّرةٌ أجراها جيمس بيل (James Bill) (1972)، فإن البنية الطبقيّة في الشرق الأوسط كانت مطاطيةً بشكل خاص:

«لقد كانت هذه المطاطية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنماذج فئات ضمن الطبقة الواحدة علاوةً على العلاقات ما بين الطبقات وسيرورات الحراك.. ومع أن العلاقات الطبقيّة الشرق ـ أوسطية قد اتصفتْ بنماذج قوة متبادلة قوية، فإن الطبقات تترابط دائماً فيما بينها باختلال توازن مستديم على وجه العموم... ويتبدى واحد من آثار

التوتر القائم بين الطبقة والفئة المرتبطتَين في إمكانية عبور الخطوط الطبقيّة. ويمكن تفسير ذلك على أفضل وجه من خلال مبدأين: **(1)** تداخل العضوية الذي تتصف به الفئات ضمن الطبقة الواحدة، و**(2)** الوتيرة العالية للحراك الشخصي ما بين الطبقات المختلفة. وهاتان السمتان مترابطتان لأن العضوية المتداخلة تسهّل الحراك والعكس بالعكس» (المصدر نفسه، ص 429 ـ 431).

والآن، ومع تذكر الطبيعة السيّالة للبنية الطبقيّة، فما هي التغييرات الأوثق صلة التي حدثتْ في الخريطة الطبقيّة خلال النصف الأخير من القرن العشرين أو حوالي ذلك؟ إن الملاحظة العامة الأهم هي أن موقع أرستقراطية ملاّك الأرض والتجار التقليديّين، في أغلب المجتمعات العربية، كان قد شهد هبوطاً نسبياً (أو في الأقل مؤقتاً). وفي الوقت نفسه كان ذوو الرواتب قد نموا بدرجة كبيرة في جميع المجتمعات من الناحية العملية، كما نمتْ عدة قطاعات «شبه بروليتارية». أما البروليتاريا الصناعية فقد كان نموّها بطيئاً إلى حدّ ما، في حين كان وضع التجار والمقاولين يتذبذب مع التغييرات التي كانت تطرأ على السياسات الاقتصاديّة.

هناك تطوّر ذو مغزى خاص تمثّل في نمو الشرائح الوسيطة من حيث حجمها وتنوعها وأهميتها. فالتشكيلات الطبقيّة الوسيطة هي نتاجات للسيرورة التاريخية لنمو النمط الرأسماليّ للإنتاج، لأن الأنماط قبل ـ الرأسماليّة لا تشكّل عناصر وسيطة بأي درجة معتبرة (تذكَّر ثنائية «الخاصة»/ «العامة» في المجتمع المسلم التقليديّ). ولقد قدّم غرامشي إسهاماً حاسماً في دراسة مثل هذه الشرائح الوسيطة، وبوجه خاص في ملاحظاته حول دور «المثقّف» و(المسألة الجنوبية). ومما هو مثير للاهتمام بوجه خاص مقارنته بين المثقّف «من النمط القديم» والمثقّف من «النمط الجديد»: كيف أن النمط الأول، وهو

شخص فصيح يمثّل (الجنوب) بدرجة أعلى يقترن بدرجة أشدّ بالعمل لدى الدولة وفي التجارة، في حين يقترن النمط الثاني بدرجة أشدّ بالصناعة والإنشاءات والتنظيم التقني (بوسي ـ غلوكسمان، 1980: 19 ـ 38).

يبدو أن المسوحات والدراسات المتوفرة حول العالم العربيّ تشير إلى الأهمية الخاصة لفئتين متمايزتين وظيفياً، إنما متجاورتان اجتماعيّاً: البورجوازية الصغيرة والشرائح الوسيطة (couches moyennes) (بطاطو، 1978، لونغونيس (Longuenesse)، 1979، 1987، أحمد، 1985). إن الشرائح الوسيطة في معظم البلدان العربية أكبر من الناحية العددية من البروليتاريا الصناعية. والطبقة العاملة الصناعية لا تمثّل أكثر من سدس أو خمس القوة العاملة في معظم البلدان شبه الصناعية في العالم العربيّ (على سبيل المثال: حوالي 13٪ في الأردن، 14٪ في مصر، 15٪ في سوريا، 20٪ في تونس، بحلول نهاية سبعينيّات القرن العشرين). وبالمقابل، فإن التقديرات الخاصة بالشرائح الوسيطة تضعها في بعض الحالات بين 45٪ و60٪ من إجمالي القوة العاملة (عبد الفضيل (Abd al- Fadil)، 1988: الفصل 4 والمراجع المذكورة.

إن الأهمية السياسيّة للشرائح الوسيطة لا تتأتى من حجمها وثقلها النسبيّ فقط، بل كذلك من حراكها الاجتماعيّ العالي ومن الارتباطات التكافلية التي توحّدها (على الرغم من مكانتها الوظيفية والاجتماعيّة الجلية) بالبورجوازية الصغيرة بالمعنى التقليديّ (الحِرَفيّين وأصحاب الدكاكين والمرابين، وغيرهم). وإذا نظرنا إلى هذا المدى الواسع للبورجوازية الصغيرة فلن يخامرنا سوى شكّ قليل في أن «الطبقة الوسطى الجديدة» أو «البورجوازية البيرو- تكنوقراطية» (المتكوّنة من ضباط الجيش والمديرين والإداريين وأساتذة الجامعات

والتكنوقراط) كانت الطبقة الأهم في الحقبة الممتدة من الخمسينيات إلى السبعينيات (مع أن ادّعاءها الهيمنة قد جابه تحدّياً منذ الثمانينيات: أيديولوجياً من جانب الحركات الإسلامية، وتنظيمياً من جانب فئات رجال الأعمال الجديدة). وكما هي الحال في بقية العالم الثالث، فإن أنشطة الدولة كانت تمثّل المنابع الرئيسيّة لتشكيل الفئات الطبقيّة الوسيطة. ذلك أن الإفراط التنمويّ للدولة الطرفية كان في جزء منه تعويضاً عن وجود:

«طبقات ضعيفة للرأسماليين المحلّيين، بل حتّى غيابهم الفعليّ، ففي مثل هذه الظروف، تتولى الدول مهامّ المقاولات والتعهدات ما يؤدي إلى ولادة تجمعات تكنوقراطية وإدارية وتقنية لا تدين بوجودها للملكية الخاصة. كما أنّ تضخم البيرواقراطية العامة ناجم عن شبكات الزبائنية. . . وهذه في معظمها شبكات رعاية حديثة، لا ترسّبات للأساليب التقليديّة» (جونسون، 1985: 14 ـ 15).

تحاول الدولة في المجتمعات النامية أن تدير وتحتوي وتكبح ـ ضمن أجهزة الدولة ـ النزاعات والصراعات الناجمة عن التوترات الاجتماعيّة التي تصاحب عملية التنمية. وبما أن تَشكُّل البورجوازيات المحلّية هو تشكل أوّليّ فقط، فإن الشرائح الوسيطة تتقدم لكي تكتسب أهمية جامحة بصفتها قاعدة اجتماعيّة لقوة الدولة، ولكي تحتلّ مجالاً استراتيجياً في اقتصاد وسياسة بلدانها (المصدر نفسه، ص 16 ـ 17). وكما يحاجّ إعجاز أحمد، فإن الطبقات الوسيطة في البلدان الطرفية تطمح فعلاً إلى الحصول على الهيمنة، محاوِلةً الاعتماد على وجودها القويّ ضمن أجهزة الدولة:

«من خلال استخدام أداة الدولة، يكافح الأفراد القادمون من تلك الطبقات في سبيل السيطرة على كامل المجتمع المدنيّ بهذه الصفة. وعلى المستوى الأيديولوجي، يجري التعبير عن ذلك من

خلال نمط معيّن من أنماط التقديس الأعمى للدولة، وإيجاد سلسلة كاملة من الأيديولوجيات المتنافرة والمتناقضة ـ مثلاً: التوجّه التنمويّ على النمط الغربيّ، «اشتراكية» القوميّين الراديكاليين مع تأكيدها على «عمليات التأميم»، الفاشية الإثنية ـ الدينيّة من النمط الخميني ـ تتحد رغم ذلك في رؤيتها إلى الدولة بصفتها الأداة الرئيسيّة للتحول الاجتماعيّ» (أحمد، 1985: 44 ـ 45).

بَيد أنّ انتشار الشرائح الوسيطة يجب ألاّ يُنظَرْ إليه بصفته تجلياً لخصوصية شرق ـ أوسطية أو «استثنائية ثقافية». وكان غرامشي قد لاحظ أصلاً حالة مشابهة في بلدان طرفية أخرى في زمانه واقعة في أوروبا الشرقية والجنوبية: «في البلدان الطرفية النمطية. يمتد طيف عريض من الطبقات(*) الوسيطة بين البروليتاريا والرأسماليّة: طبقات تسعى لتطبيق سياسات خاصة بها، بأيديولوجيات تؤثّر في شرائح عريضة من البروليتاريا، لكنها تؤثّر بشكل خاص في جماهير الفلاحين» (غرامشي، 1978: 409).

وعليه، فإن الضعف النسبيّ للطبقتين المحوريتين (أي: البورجوازية والبروليتاريا) والأهمية المعزّزة، بالمقابل، للطبقات الوسيطة في الشرق الأوسط ليسا نتيجةً لخصوصيتهما الثقافيّة بل للحالة التاريخية:

«إن جوهر المسألة هو أن التشكيلات الاجتماعيّة التي نناقشها هنا، على العموم، انتقالية في طبيعتها، حيث تهيمن الرأسماليّة دون أن تكون شاملةً وحيث يوجد تنوّع من الأشكال غير الرأسماليّة قائم لا إلى جانب الرأسماليّة ومحتلّ فضاءه الفعّال الخاص به فحسب،

(*) هنا يسميها غرامشي طبقات، لا شرائح. وسيفعل الأيوبي الشيء نفسه بعد بضعة أسطر.

بل كذلك متشابك مع النمط الرأسماليّ نفسه، مع ما تصحبه من آثار عميقة على العلاقات الاجتماعيّة للإنتاج الرأسماليّ بحدّ ذاته. إن موازنة القوى الطبقيّة، وبالتالي أشكال الصراع الطبقيّ في مثل هذه التشكيلات الطرفية، تمتلك خصائص تتوافق مع هذه الطبيعة الانتقالية لأنظمة الإنتاج. وبالمثل، فإن أصل الدولة الرأسماليّة في الأطراف يجب أن يُدرَس أيضاً لا على المستوى «النظريّ ـ المجرد» للنمط الرأسماليّ للإنتاج بهذه الصفة، بل من زاوية علاقته بصورة أساسية بالأشكال المحدّدة للانتقال كما تجلّتْ للعيان في التواريخ الفعلية لهذه التشكيلات» (أحمد، 1985: 46 ـ 47).

إن هذا النوع من التحليل ينطوي على عدة نقاط منها أن تركيب وتوازن القوى الطبقيّة في الأطراف يقدم فضاء اجتماعيّاً واسعاً لصالح مشاريع الهيمنة للطبقات الوسيطة (التي تسعى إلى السيطرة على جميع الطبقات الأخرى). ومنها أن الطبقات الوسيطة تسعى لإقامة هيمنتها على المجتمع المدني بصورة رئيسيّة من خلال احتكار أجهزة الدولة نفسها. إن هذه القوة غير المتناسبة، كما اعتاد ماركس وإنجلز على تسميتها بـ «الطبقة المنغلقة الحاكمة»، تتأتى من حقيقة أن الدولة الطرفية نشأت، كقاعدة، قبل تشكل البورجوازية بصفتها طبقة مهيمنة من الناحية السياسيّة، وإن الدولة هي الأداة الرئيسيّة التي تتأسس من خلالها هيمنة النمط الرأسماليّ ـ والدولة لا تتصرف بصفتها المقاول الأكبر فقط، بل إنها كذلك هي التي تقوم بتخطيط وإعادة تنظيم كل قطاع من قطاعات الاقتصاد (المصدر نفسه: 47 ـ 49).

كما أنّ ما له أهمية سياسيّة في الشرق الأوسط هو حقيقة أن البروليتاريا الصناعية ليست أقل عدداً من الشرائح الوسطى فقط، بل من شبه البروليتاريا ودون البروليتاريا والبروليتاريا الرثّة كذلك. وقد أنتج التراث الشعبي السياسيّ للمنطقة بعضاً من المصطلحات الملوّنة

لهذه المجموعات الاجتماعيّة، مثل «الشمّاسة» (أولئك الذين يتسكّعون دائماً تحت أشعة الشمس) في السودان، أو «الحَيطيين»(*) (hittistes) (أولئك الذين يتّكئون على الحيطان دائماً) في الجزائر! ولم يولَ لهذه المجموعات الاهتمام التحليليّ الذي تستحقه (غران، 1987: 77 وما يليها)، أما الدراسات الجيدة القليلة المتوفرة فإنها تتناول إيران لا العالم العربي. إن هذه «الجماهير» يصعب تصنيفها باستخدام مصطلحات طبقية. إنّهم «أناس صغار» (popolo minuto) يذكروننا بوصف إريك هوبزباوم (Eric Hobsbawm) لفئة البُرص (lazzari) في نابولي في أواخر القرن الثامن عشر (تبدو كلمتا (lazzari) و(lazzaroni)، بما يثير الشك، وكأن شخصاً إيطالياً يستعير الاسم الجمع للكلمة العربية «الأزعر» وجمعها «الزُعر» أو «الزعران» المذكورة أعلاه). هؤلاء يشملون العاملين في الدكاكين وحمّالي الموانئ والصيادين والعمال المياومين وصغار الحِرَفيّين والباعة المتجولين والخدم و«أصحاب الصنائع السبع». وقد يشملون في بعض الحالات فئات أكثر هامشيةً (وأكثر تلويناً!) مثل الراقصين والموسيقيين ومدرّبي القردة وسحرة الثعابين (الحواة) والمشعوذين والمهرّجين والعرّافين وباعة السلع الكاسدة، هذا إن لم نذكر متعاطي الدعارة من الذكور والإناث، والقوّادين والمتعاملين بتجارة المخدرات وسواها من الأعمال الدنيئة (انظر هوبزباوم، 1959: 110 وما يليها، جونسون، 1986: 18، فرحات، 1987: 102).

يطلق في إيطاليا على هذه المجموعات اسم ملوّن هو (morti di fame) (ومعناه الحرفي، وإن لم يكن الفعلي، هو «المهزولون» ـ وله أسماء مناظرة في العربية المصرية). ولقد علّق غرامشي على طبيعتهم

(*) بدأ استعمال الكلمة في الجزائر بعد إبطال إنتخابات العام 1991: فآنذاك جرى اجتذاب (شباب الشوارع) إلى صفوف المتطرفين الإسلاميين، ثمّ صاروا يبتزون الناس.

غير المتجانسة والمتخلّعة(*) (déclassé) وعلى سِمَتِهم السياسيّة الانتقائية، إنما الخانعة في أغلب الأحيان. وهم يكرهون «الرجال المهذّبين» وشريحة الموظفين، غير أن كراهيتهم «الشاملة» «لا يمكن أن تُعَدّ دليلاً على وجود وعي طبقيّ ـ بل على مجرد وجود الومضة الأولى لمثل هذا الوعي» (غرامشي، 1971: 202 ـ 203، 272 ـ 275). لعبتْ مثل هذه النماذج في الآونة الأخيرة دوراً بارزاً في عدد من «أعمال الشغَب المطالبة بالخبز» والاضطرابات الطائفية في الشرق الأوسط. وتنعكس أهمية هذه المجموعات والشظايا الاجتماعيّة في حقيقة أن سياسة الشوارع العفوية قد أصبحَتْ في الكثير من الأحيان أهم من السياسة المؤسساتية المنظمة: فإن أعمال الشغب المطالبة بالطعام والمظاهرات العنيفة وتظاهرات «صلاة الجماعة» المتحدّية تمثّل سمة مميّزة في السياسة العربية الحالية تستطيع أن تجمع عناصر من الشرائح الوسطى وعناصر من المجموعات شبه البروليتارية.

وتتعقد الصورة بدرجة أكبر من خلال الطبيعة المتمفصلة غالباً لأنماط الإنتاج، وكذلك للعلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة في الريف. ويستمرّ الجدال بين المؤرخين وعلماء الاجتماع حول ما إذا كان العالم الإسلاميّ والشرق عموماً قد مارس «النظام الإقطاعيّ» بأي طريقة تقرّبه من المعنى الأوروبي ـ والجدال ليس مجرّد مسألة اهتمام أكاديمي لهؤلاء الاختصاصيين بل إنه يحمل معه أهميةً حاسمةً للمختصّ بالعلوم السياسيّة (على سبيل المثال بايرز وموخيا (Byres and Mukhia)، 1985، بطشيت (Butshit)، 1989: 98 ـ 109، الأنصاري، 1994). وهناك عامل واحد يبرز من التناقضات القائمة بين ذوي الاختصاص مفاده أن على المرء أن يكون واعياً بحقوق الملكية علاوةً على «الحيازة» و«الانتفاع» (ومعناها التقريبي الاستئجار

(*) بالفرنسية المنخلعة من أي طبقة، والهابطة دونها ـ أي ذات المكانة المتدنّية.

والإشغال، على التوالي)، وشتّى خلطاتها المعقدة. وبينما قد تحمل أنماط معيّنة من التنظيم الزراعي، مثل «العزبة» في مصر، صفات مرحلة انتقالية من نمط شبه ـ إقطاعيّ إلى نمط رأسمالي للإنتاج، فثمّة في كل أرجاء العالم العربيّ طرق تتمفصل بها نماذج للإنتاج قبل ـ رأسمالية (عائلية وفلاحية صغيرة) بنمط الإنتاج الرأسماليّ المهيمن على نحو متصاعد (عبد الفضيل، 1988: 70 وما يليها، غلافانيس وغلافانيس (Glavanis and Glavanis)، 1983، سيدون (Seddon)، 1986).

إن هناك آثاراً سياسيّة للطبيعة المعقّدة للإنتاج والعلاقات الطبقيّة في الريف. منها أن الإصلاحات الزراعية الهادفة إلى إعادة توزيع الأراضي الزراعية التي حظيتْ بشعبية كبيرة في الكثير من البلدان العربية قد تنجح في إضعاف قاعدة نفوذ طبقات ملّاك الأرض. لكن هذا قد لا يعني تلقائياً حصول زيادةٍ مساويةٍ في نفوذ طبقة صغار الفلاحين التي كثيراً ما تُمسي مشرنقةً في بيروقراطيّة الدولة، ولا يعني ذلك بالضرورة نهاية البورجوازية الريفية، بل بالعكس. وغالباً ما يكون الفلاحون المتوسطون على علاقة جيدة بالشبكات الحكومية وتكون لديهم قدرة أفضل على تنويع واستخدام التقنيات الحديثة بحيث ينتهون إلى وضع عمليّ جيّد نتيجةً لمجمل هذه الممارسات. ومن باب المبالغة المفتقرة إلى الدليل القويّ القول، مثلما فعل بيندر (1978)، بأن شريحة وسطى كهذه كانت قد شكّلت في مصر مصدر الدعم السياسيّ الرئيسيّ لنظام حكم عبد الناصر. غير أن من الصحيح القول بأن المتعهّدين الزراعيين في مصر وسوريا وتونس (كما في أقطار شرق ـ أوسطية أخرى مثل تركيا) كانوا يتمتعون بدرجة من المرونة والكفاءة بحيث أصبحوا من بين أوائل الفئات الاجتماعيّة التي استفادت من اللبرلة الاقتصاديّة وشرعتْ في الواقع بإقامة قنوات «خصخصية» داخل جهاز الدولة.

وكما أنّ البروليتاريا في المجتمعات العربية صغيرة في حجمها وضعيفة في بنيتها، فالبورجوازية هي ـ بحكم المنطق ـ كذلك. وابتداءً، كانت بورجوازية التجارة ورجال الأعمال (نظراً لأنها لم تكن «أجنبية» أو ذات طبيعة «كومبرادورية» واضحة) مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً أصلاً بطبقة ملاك الأرض، وكانت بالتالي تفتقر إلى منظور مستقل وابتكاري (على سبيل المثال الدسوقي، 1981: بطاطو، 1978). ولقد لخّص المؤرّخ العراقي كاظم حبيب(*) ببراعة الوضع على النحو التالي:

«واجهت (البورجوازية) نوعين من العلاقات الإنتاجية قبل ـ الرأسماليّة: ضم أحدهما العلاقات الأبوية المقرونة بحياة البداوة والرعي والإنتاج الزراعيّ لأغراض الاكتفاء الذاتي من جهة، والعلاقات الإنتاجية شبه ـ الإقطاعيّة ذات الخصائص الآسيويّة من جهة أخرى. كما أنها واجهت العلاقات الرأسماليّة التجارية القادمة من الخارج. فكان أنْ اعتمدت البورجوازية العربية الجديدة منذ البدء على حمايةِ واحتضان ودعم البورجوازية الأجنبية كلها. . . كما اعتمدتْ على حليفَين هما البورجوازية الأجنبية وملّاك الأراضي (المحلّيّين) والتعايش مع نمطين للإنتاج مختلفَين من الناحية النوعية، رغم وحدتهما في هدف الاستغلال. وقد أثمرتْ هذه، تلك الخصائص المتميزة للبورجوازية العربية التي لايزال المرء يتعرف على بعضها حتى الآن» (حبيب، 1991: 91)(**).

هذه هي في الأساس محاجّة الافتقار إلى المقاولين (أو المتعهّدين)، أو محاجّة «الطبقة الوسطى المفقودة» التي تميل إلى

(*) الدكتور كاظم حبيب عالم اقتصادي، وليس مؤرّخاً.

(**) حاولت بقدر الإمكان اقتباس النصّ العربي الأصلي بعد أن عثرت عليه. فثمة اختلافات بسيطة بين النصين.

النظر إلى الشرق الأوسط بصفته منطقة شاذة في هذا الصدد. بَيد أنّ على المرء ألاّ يبالغ في تبنّي هذا النوع من التحليل. وبحسب تبرير بريان تورنر (Bryan Turner) (1984) المقنع، فإن الطريق الذي نهجته بريطانيا نحو التصنيع، لم يُتّبع في حالة فرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا، ناهيك عن روسيا واليابان وأوروبا الجنوبية. ويجد تورنر أن انتقاد رودنسون (Rodinson) للتقليد الفيبري في هذا الشأن انتقاد غير ذي صلة. وقد أوضح رودنسون (1978) بأقصى درجات الدقة الدور الهامّ الذي لعبه التجار ضمن الإمبراطورية الإسلامية، غير أن تورنر يحاجج بأن التجّار لم يتطوروا إلى أن يصبحوا رأسماليين على الدوام. ويعتقد أنّ بريطانيا تظل الحالة الفريدة حقاً، وأن الشرق الأوسط ليس ذا خصوصية من الناحية التاريخية مثلما يعتقد الكثيرون. فالاختلافات الهامة بين مجتمعات أوروبا الشمالية والشرق الأوسط موجودة في الظروف المتباينة نفسها التي توجد على نحو لا يمكن تجنّبه في طريق «القادمين المتأخرين للتطوّر الرأسماليّ». وكما يقول: «إن «القادمين المتأخرين» سوف يضطرون على نحو نمطيّ إلى حلّ مشكلة المراكمة لا من خلال المستعمرات الخارجية، بل من خلال قطاعاتهم الزراعية وقبل ـ الرأسماليّة». فالحلّ لا يكمن في سلوك المقاولين المغامرين بل قد يتّخذ «شكلاً من أشكال إدارة الدولة، هو في العادة رأسمالية الدولة» (تورنر، 1984: 61 ـ 62).

وهذا هو ما حدث فعلاً في فترة لاحقة، حينما شرعت الدولة بالعمل بصفتها المخطِّط والمنتج والموزّع الرئيسيّ. إذ جرى تقليص طبقة ملاّك الأرض فجُعِلَت الصناعة (المؤمّمة منها والمستحدثة حديثاً) حكراً تقريباً على الدولة. وأمست بورجوازية الأعمال الخاصة، بقدر ما أتيح لها أن تبقى على قيد الوجود، خاضعةً إلى الدولة وإلى متطلبات رأسمالية الدولة. وحينما لم تكن بورجوازية

«مضاربات» صريحة («سمسارية»)[5] تتعامل بالصفقات والعمولات كانت في أفضل أحوالها بورجوازية مقاولات (انظر على سبيل المثال الخفاجي (Al-Khafaji)، 1983: الفصل 3، غنيم، 1986: الجدول 52، و350 وما يليها، المالكي، 1989).

وقد ازدادت الصورة تعقيداً في السنوات الأخيرة بسبب آثار «فورة أسعار النفط»، وخصوصاً في الأقطار المصدّرة للعمالة في الوطن العربي. وظهرتْ «فئات مترسملة» جديدة في صفوف البيروقراطيّين والعمال والفلاحين، ما أضعف نظرتهم الذاتية إلى هويتهم الطبقيّة، وفصلهم عن بنى طبقتهم الأساسيّة من الناحية المالية والفعل السياسيّ المحتمل (الساعاتي، 1985، صباغ، 1988، عبد الفضيل، 1988: 185 ـ 188).

لم تكن البورجوازية ضعيفة من الناحية البنيوية وغير فعّالة فحسب (ومن هنا جاء المصطلح الانفعالي «البورجوازية الطفيلية»)، بل ـ ما هو مهم بشكل خاص من الناحية السياسيّة ـ إنها كانت أيضاً، ونتيجةً لذلك، تفتقر إلى الهيمنة على المجتمع (لازريك (Lazreq)، 1976: 28 وما يليها). ويتضح أحد أوجه الضعف البنيويّ للبورجوازية في حقيقة أن التراتب الاقتصاديّ في الكثير من المجتمعات العربية لايزال في بعض النواحي متمفصلاً بما يميّز الجماعات (القبليّة، الدينيّة، الإثنية) عن بعضها (خوري، 1988، دوبار ونصر، 1976). ويؤدّي هذا الضعف البنيوي بالبورجوازية إلى العمل إمّا بصفة تابع لدولتها هي أو بصفة وكيل للرأسمال المتعدد الجنسيات، أو لكليهما (المالكي، 1989: وما يليها، بطاطو، 1983).

إن الطبيعة المتمفصلة لأنماط الإنتاج وللعلاقات الاجتماعيّة وغياب الهيمنة الطبقيّة يحملان معهما آثاراً ضمنية سياسيّة مهمة. منها

---

(5) كان أول من استعمل هذا المصطلح هو عالم الاجتماع الكويتي محمّد الرميحي.

أن الضعف التقني لقاعدة الإنتاج بحدّ ذاته، وعلاقات الطبقة/ السلطة المتمفصلة، تعني أن على المرء ألاّ ينظر في أوجه «الاستغلال» و«الصراعات الطبقيّة» المحتملة فحسب، بل كذلك في ميزان الضم/ الاقصاء، وتهميش فئات اجتماعيّة معيّنة، والاحتجاجات المحتملة التي قد تنجم عن حالة كهذه. والتهميش ظاهرة هامّة في الكثير من بلدان العالم الثالث ليس بسبب الحجم الكبير للبروليتاريا الرثّة فقط، بل كذلك بسبب البطالة (شحّة الوظائف) المتنامية بدرجة خطرة في صفوف المتعلمين. وإن سمة الهامشية مفهوم يكتسب هنا أهمية معينة لأنها تتعامل مع غياب المشاركة (أو مع طبيعتها المحددة) لا في المجال السياسيّ فقط، بل في المجال الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ أيضاً. وتنطوي سمة الهامشية هذه على وجود درجة محدودة (ومشوهة) من الدخول في جسم المنظومة الإنتاجية (مثلاً البطالة، شحّة الوظائف) علاوةً على درجة محدودة (ومشوّهة) من الدخول في جسم منظومة الاستهلاك والمنظومة الثقافيّة (جيرماني (Germani)، 1980: 6 ـ 7، 49 ـ 64). وكما سبق لي أن أوضحتُ، فإن التهميش عنصر فعّال في استيلاد حركات الاحتجاج، مثل حركات «الإسلام السياسيّ»، وغالباً ما يؤدّي إلى حالة مجابهة مع الدولة للسيطرة على المجال العام (Public Sphere) (الأيوبي، 1991a، خصوصاً الفصول 7، 8، 10).

كما أنّ غياب الهيمنة الطبقيّة والطبيعة المتمفصلة لأنماط الإنتاج وللعلاقات الاجتماعيّة تحمل معها آثاراً ضمنية هامة في ما له علاقة بالأيديولوجيا. فكثيراً ما تكون الأيديولوجيا في مجتمع كهذا عبارة عن برنامج عمل أو إعلان نوايا (إمّا من جانب مجموعة حاكمة أو من جانب مجموعة معارضة) وليست نظرةً شاملةً إلى العالم تنمو بشكل تدريجي بصفتها سيرورة من سيرورات بناء الإجماع. (ولعل ما هو ذو مغزى كبير أن كلمة «أيديولوجيا» في العالم العربيّ تُفهم دائماً بالمعنى الأول ونادراً جداً بالمعنى الثاني). وكثيراً ما يكون هناك

تنافس حادّ للفوز بالسلطة السياسيّة، لأن موضوع الخلاف ليس حول من يتولّى الحكومة الآن، بل حول قواعد اللعبة السياسيّة نفسها. ولمّا كانت الطبقات المنغلقة الحاكمة تفتقر إلى هيمنة أيديولوجية حقيقية فإنها غالباً ما تلجأ إلى الانتقائية في محاولة لاجتذاب أكبر عدد ممكن من الرموز والفئات. وقد أدان كثير من المحلّلين السياسيّين والثقافيّين في العالم العربيّ الانتقائية بصفتها أحد الأسباب الكامنة وراء الأداء الهزيل للسياسة العربية (مثلاً عبد الله العروي، كمال عبد اللطيف، جابر الأنصاري، عزيز العظمة، وبعض الآخرين). وبطبيعة الحال، فإن كل خطاب سياسيّ هو خطاب انتقائيّ إلى حدّ ما: إنّ ما يمكن انتقاده في الأيديولوجيات العربية هو بالأساس الخلط غير العضويّ لأفكار متباينة أو متنافرة، هذا الخلط الذي يفشل في النهاية في تحريك المجتمع تحريكاً سياسيّاً. إن الخطاب المنطوي ضمنياً على الهيمنة هو الخطاب الوحيد (رغم تشتته معرفياً) الذي ينجح في «استجواب»(*) عدة طبقات ومجموعات اجتماعيّة. إن هذا الضرب من الخطاب مُفتقر في العالم العربي، بخلاف ما شهده هذا العالم من عدد قليل من الاندفاعات «الشعبوية» الوجيزة.

إن الافتقار إلى الهيمنة الطبقيّة والأيديولوجية يفسّر السهولة النسبية التي تستطيع بها الحكومات العربية، كما يبدو، أن ترتد عن مواقفها السياسيّة على المستويين المحلّي والدوليّ: فاشتراكيو الأمس المتحمسون هم ليبراليو اليوم المتفانون، وأتباع السوفيات في الأمس هم حلفاء أميركا في اليوم الحالي، وأعداء «إسرائيل» في الأمس هم المتفاوضون مع زعمائها اليوم. وبما أن طبقات معينة كثيراً ما تكون

(*) وكما تمّ شرح معنى «استجواب» في الفصل الأول، فإنه يشير إلى «الدعوة» و«الاستهواء»، إلخ.

في حالة تدفق وانتقال، وبما أن الخريطة الطبقيّة برمتها سيّالةٌ جداً وغير ثابتة، فإن من المألوف بدرجة كافية أن يلتقي المرء أفراداً بل شرائح اجتماعيّةً كاملةً يتحوّلون ويرتدّون في تحالفهم السياسيّ والأيديولوجيّ، بين ليلة وضحاها من الناحية الفعلية. وقد أطلق غرامشي على هذا الضرب من النزعة الإرادية اسماً ملوناً هو «البداوة السياسيّة». وكما يوضح غرامشي، فإن هذا ناجم عن مزيج من العوامل، وهي: اللااهتمام التقليديّ بالسياسة والسلبية لدى الجماهير الشعبية، ووجود بروليتاريا رثّة كبيرة وفئات أخرى دنيا متخلّعة طبقياً، ووجود بورجوازية متوسطة وصغيرة «من النمط الريفي» ذات حجم كبير إلى حدّ ما «تقوم بإنتاج عدد كبير من المثقفين المتذمّرين ـ وهم بالتالي «متطوعون» لأي مشروع «هدّام» على نحو غامض (حتى لأكثر المشاريع غرابةً): إلى اليمين أو إلى اليسار» (غرامشي، 1971: 202 ـ 205، 272 ـ 275). ويتأكد مثل هذا التحليل في حالة الشرق الأوسط لأننا نلاحظ، على سبيل المثال، أنّ ظهور الإسلاميّين السياسيّين في السبعينيات والثمانينيات جاء تقريباً من بين صفوف الذين دعموا السياسة العلمانية ـ القومية والاشتراكية في الخمسينيات والستينيات أنفسهم (الأيوبي، 1991a، خصوصاً الفصلين 7 و10).

التشاركية والعلاقات ما بين الدولة والمجتمع

ليس صحيحاً، كما يدّعي منظرو التحديث، أن التكامل السياسيّ وبناء الدولة لا يمكن أن يحصلا إلاّ من خلال اجتثاث العصبيّات «التقليديّة» والروابط الوسيطة. ولقد فصّل برنارد شافر (Bernard Schaffer) هذه النقطة في مقالة ممتازة لكنها غير معروفة بصورة وافية (1974) يحاجج فيها بأنه يجب أن لا يُنظر إلى التكامل بالضرورة بصفته هروباً من التاريخ والأسطورة وهروباً من إحساس

بالأصدقاء والحلفاء والأعداء، وسيراً باتجاه العلمنة والعدالة وإقامة المؤسسات، الحتمية. وقد ينطوي التكامل على عمليات من قبيل التبعية والدمج والتلاعب المؤسسيّ والاسترضاء، فضلاً عن المصالحة. وبالإمكان قيام أنواع كثيرة من العلاقات بين المجموعات والدولة ضمن عملية التكامل الذي يمكن تحقيقه لا من خلال التخلي عن العلاقات «التقليديّة» (القرابية أو الجهوية)، بل في الحقيقة من خلال استخدامها. وقد تعمل بصورة مشتركة درجة معيّنة من الطوائفية، و«التعددية المجزأة»، والزبائنية والرعاية، علاوةً على «الشعبوية»، بصفتها أدوات تكاملية. وليس ثمة سبب يبرّر الافتراض أنّ التكامل يمكن له ويجب أن يعني البقرطة لا غير. فإن بإمكان الشكلَين أن يمضيا معاً: فالرعاية والروابط البيروقراطيّة ليست بالضرورة بدائل، فقد تحتاج الروابط البيروقراطيّة إلى ما يكملها. وتأكيداً على ذلك، يكتب شافر قائلاً:

«لو كان التكامل يعني استخداماً أقل للوسطاء (بما في ذلك علاقات الراعي ـ الزبون) فلن يكون في الواقع هناك احتمال في أن يحدث التكامل في الكثير من المجتمعات.. يمكن للتكامل أن يشمل الأحياء الفقيرة (الغيتوات) واللامبالين وكذلك حركات التمرد والمعارضة. ويمكن تنظيمه بواسطة تراتبيات ووسطاء وكذلك بواسطة التغلغل السياسيّ والإداريّ... تستمر عصبيّات كثيرة في البقاء ويجري تعزيزها. ويتقدم بعض من هذه العصبيّات الطوائفية بمطالبات كبيرة جداً. تقترب في الواقع من مستوى المطالبة بالاستقلال الذاتيّ السياسيّ. ويحدث التكامل تماماً عند النقطة التي يجري فيها التعامل مع هذه المطالبات، بطريقة أو بأخرى... إن عدد الحالات التي يكون فيها ما ننظر إليه تطويراً لنظام حكم دستوريّ، مفتوح، جمهوريّ عددٌ محدّد، بل في الحقيقة أصغر من أن لا يكون استثنائياً... ويجب أن يشتمل التكامل على أنواع غير اعتيادية من الممارسات: الملل،

المقاطعات، الأحياء الفقيرة، الوسطاء (الراعون والسماسرة، مع البقرطة)، تجار غرباء، أساطير، انفصال طوائفي (. . . في البرلمان اللبناني). كما أن التكامل قد يستخدم التمثيل النسبيّ والأصوات الفردية القابلة للتحويل، بل قد يتعدى ذلك. ولكن حتى هذه الحيل نفسها تكاد ألا تُعدّ صالحةً في بعض الأحيان» (شافر، 1974).

إن هذا النقاش يُدنينا جداً من موضوع التشاركية/ التوافقية. وثمة نتيجة طبيعية سياسيّة محتملة لأنماط الإنتاج المنفصلة والخرائط الطبقيّة الملونة كثيراً ما تتمثل بالتشاركية (المسح الكلاسيكي الذي أجراه شميتر (Schmitter)، 1974). ومن الناحية التنظيمية فإن هذا شكل أكثر «تقدّماً» من الرعاية والزبائنية اللتين سبق بحثهما، وقد يتطور في الواقع من خلال عملية «تثبيت» لمنظومات الرعاية والزبائنية (مارين (Marin)، 1987: 59 ـ 60). وإذ تدّعي التشاركية أنها شكل تعاونيّ من أشكال العمل السياسيّ، فإنها قائمة على الافتراض القائل بأنه ليس من الممكن و/ أو المستحَب أن يُصار إلى قيام الهيمنة السياسيّة والأيديولوجية المطلقة لطبقة واحدة أو فئة واحدة في المجتمع[6]. ففي ظل التشاركية عموماً، لا يتفاعل الأفراد والطبقات

---

(6) ينعكس جزء من اللبس المحيط بالتشاركية في حقيقة أنه لا توجد ترجمة عربية (أو تركية) حتى الآن لمصطلح (corporatism). فلقد ترجمت إلى عدد كبير من الكلمات المتناثرة، بما فيها «التعدّدية» (س. إبراهيم)، «المؤسساتية» (ن. ر. فرح)، «الاتحاداتية» (أ. غ. حرب)، ولقد ترجمتها أنا في بعض الأحيان إلى «الشركاتية» وفي أحيان أخرى إلى «التلاحمية» (أيوبي، 1989b؛ 1992a). وإذا رغب أحد في نحت مصطلح جديد من خلال التوسع في بعض المفاهيم «الإسلامية» التقليدية، فإنني أقترح «التكافلية» (من «التكافل» ـ أي العون المتبادل) بالنسبة إلى النسخة الأكثر أخلاقية/ تضامنية من التشاركية، و«الأصنافية» (من «الأصناف» ـ أي الحرف والمجموعات الحرفية) بالنسبة إلى الصيغ ذات الطابع التنظيمي/ الوسيط. وليس في مقدور أي من هذه أن تنقل المعاني الضمنية للنسختين «الأخلاقية/ التضامنية» و«التنظيمية/ الوسيطية» للمصطلح في الوقت نفسه.

مع الدولة بصورة مباشرة، بل من خلال الوسطاء. ومن الزاوية التاريخية، فإن التفكير التشاركيّ أخذ في الاعتبار نمطَين رئيسيَّين: **(1)** التشاركية المركزة على الجماعة (أو الفئة)، و**(2)** التشاركية المركّزة على الدولة (أو التنظيم).

إن الأنظمة التقليديّة ـ السلطوية في العالم العربيّ تحمل في العادة الكثير من خصائص النمط الأول للتشاركية. أمّا الأنظمة التي كثيراً ما توصف بأنها بيروقراطيّة ـ سلطوية فإنها تحمل في العادة الكثير من خصائص النمط الثاني للتشاركية. إن هذا مجرد تبسيط تحليليّ، لأن أنظمة النمط الأول قد تستخدم في الواقع بعض الأساليب «التنظيمية»، ولأن أنظمة النمط الثاني قد تستخدم بعض أساليب «الجماعة» في تحشيد الدعم لها، كما سوف نرى بصورة تفصيلية في أجزاء لاحقة من الكتاب.

غير أنّني أود أن أوضح نقطةً واحدةً في هذا المفصل. إذ عند تجريب مقاربة تشاركية في دراسة جوانب معيّنة من السياسة الشرق ـ أوسطية، فإنني لا أقيم مقاربتي على أيّ افتراض يقول بأن التشاركية تنشأ من خصائص ثقافية جوهرية معيّنة للمجتمعات العربية أو المسلمة. ومع أنه ليس بالإمكان استبعاد مثل هذه التأثيرات الثقافيّة استبعاداً كاملاً، فإن التشاركية ذات علاقة بتمفصل أنماط الإنتاج أوثق من علاقتها بأيّ صفات ثقافية «أبدية» متعلّقة، مثلاً، بفكرة وجود مجتمع «عضويّ». وبكلمة أخرى، فإن بإمكان الثقافة أن تخبرنا بعدد لا بأس به من الأشياء، غير أنها لا يمكن أن تحكي لنا القصة برمتها، ولا حتّى الجزء الرئيسيّ من القصة (حول استخدام مصطلح «التشاركية» الذي يؤكّد على الجوانب الثقافيّة أو النفسية، بدلاً عن الجوانب البنيوية أو الوظيفية، انظر وليامسون (Williamson)، 1989: 23 وما يليها).

إن التشاركية مفهوم ليس من اليسير تعريفه لأنه قد ينطوي على كل أنواع ظلال المعاني (شميتر، 1974). وقد تُفهم التشاركية بصورة متباينة: بصفتها أيديولوجيا اجتماعيّة وسياسيّة (تضامنية بالأساس)، أو بصفتها نموذجاً لنظام حكم سياسيّ له استراتيجيات مميزة معينة (للوساطة المصلحية)، أو بصفتها أسلوباً توضيحياً وتأويلياً (لدراسة العلاقات ما بين الدولة والمجتمع) (قارن تشالمرز، 1985: 56 ـ 79). أمّا اهتمامي الرئيسيّ في هذا الكتاب فهو بالمعنى الثاني، وبوجه خاص بالمعنى الثالث للمصطلح، مع أنّني سوف أشير بقدر ما إلى المعنى الأول حينما يصادف أن يكون هو المعنى نفسه الذي يقصده كتّاب آخرون (وبوجه خاص الكتّاب «الإسلاميّون»).

وكما سبق أن بيّنت، فإنني لا أؤيّد النظرية التي تربط التشاركية ربطاً مُحْكَماً بمناطق ثقافية معيّنة ـ أي الثقافات المسمّاة «عضوية» مثل الإسلام والكاثوليكية (قارن ستيبان، 1978: 60 ـ 61). ولن أقترح سوى أن من الأفضل القول إنّ هذه المجتمعات تنطوي على ذخيرة ثقافية غنية يمكن لها أن تستدعي بدرجة أكبر من الاستعداد، صوراً ورموزاً (تضامنية، تعاونية) كهذه متى جَعلتِ الظروف التاريخية والاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة، الموضوعيّة، حصول «لحظة» سياسيّة تشاركية على درجة أكبر من الاحتمال.

سوف أشرع بادئ ذي بدء ببضع ملاحظات حول التشاركية بصفتها تقليداً فكرياً. إن واحداً من الافتراضات الرئيسيّة للتشاركية (بصفتها أيديولوجيا أو تقليداً فكرياً) يقول بأن المجتمع لا يتألف أساساً من أفراد أو مجموعات يعملون ضمن علاقة بعضهم بالبعض الآخر بصورة مفتوحة، تشبه علاقات السوق، أو يعملون على وفق «عقد اجتماعيّ» متخيّل، بل إن المجتمعات يُنظر إليها بصفتها تتألف من هيئات من الناس (corps) تملك (لأن أفرادها يتشاركون في

مهمّات وأدوار وأنشطة مميزة) تضامناً داخلياً طبيعياً أهم إلى حدّ ما من كونهم أفراداً ينتمون إلى الدولة أو السوق. ويُعزى جزء من الارتباك حول المعنى الضمني الدقيق للتشاركية، إلى حقيقة أن هذه الهيئات التي تمثّل الأسلاف التاريخية والمفاهيمية للتشاركية في أوروبا، يمكن لها أن تكون إمّا قائمة على الحرفة أو قائمة على العصبية (بلاك، 1988: 48 ـ 52، 131، 203). ولقد حصل التداخل نفسه في العالم العربي، حيث كانت كلمة «الطوائف» تعني من الناحية التاريخية إمّا التجمعات التجارية/ الحِرَفية و/ أو الجماعات الدينيّة/ المذهبية. وتقوم الفكرة التشاركية في جانبها التقليديّ على أساس مفهوم التضامن والعون المتبادل (التكافل)، ومفهوم العدل المتناسب اللذين هما بطبيعتهما المتأصلة مفهومان اجتماعيّان أو قائمان على أساس الجماعة أكثر من كونهما مفهومَين فردانيَين. وتتطور المجموعات الاجتماعيّة نفسها من الناحية التاريخية، بطريقة عارضة ولكن عادةً وفق نمط من التراتبية، وتعمل التراتبية عادة ضمن الهيئات أو الجماعات والفئات كذلك (قارن سيرني (Cerny)، 1987: 3 ـ 5) . وهذا هو في الواقع التقليد نفسه الذي يسمّيه ألفرد ستيبان (Alfred Stepan) «الرؤية الدولتية ـ العضوية» التي تضع في «مركزها الأخلاقي لا الفرد بمفرده، بل الجماعة السياسيّة التي يتيح كمالها لكل واحد من أفرادها أن يحقق ذاته» (ستيبان، 1978: 30).

إن لمثل هذه الأفكار الأوروبية جميعاً مثيلات ونظيرات في الفكر السياسيّ الإسلاميّ القروسطي. وقام (الإخوان المسلمون) بإعادة هيكلة بعض منها، خصوصاً في أربعينيّات وخمسينيّات القرن العشرين (الأيوبي، 1991a). وشرعت موجة جديدة من الموضوعات التشاركية ـ الأولية تزحف من جديد خلال الثمانينيات إلى داخل كتابات عدد من المؤلّفين المصريين الذين أطلق أنا عليهم تسمية

فضفاضة هي «الإسلاميّون الثقافيّون». وهناك، بوجه أخصّ، فصيل صغير من الكتّاب يصفهم بعض بـ «السلفيين الجدد» من بين أهمهم طارق البشريّ وعادل حسين وإلى حدّ ما جلال أمين، وتظهر في كتاباتهم على نحو متزايد موضوعات شبه تشاركية. وكان كل واحد من هؤلاء الثلاثة متعاطفاً تماماً مع اليسار (بل كان حسين ناشطاً ماركسياً أودع السجن بسبب ذلك)، ولكن يبدو أنه صارت تجتذبهم في السنوات الأخيرة على نحو أشدّ صيغة تشاركية تركّز على الجماعة، طوباوية، تظل قومية ـ بل حتى شعبوية ـ إنما تغلّفها ظلال إسلامية قوية[7].

ثمة أيضاً مجموعة صغيرة من الباحثين الغربيين الذين شرعوا في النظر إلى الشرق الأوسط على ضوء مشابه إلى حدّ ما. وتضم هذه المجموعة بصورة رئيسيّة روبرت بيانكي (Robert Bianchi) (1984 و1989)، ولكنها تضم كذلك أناساً مثل لويس كانتوري (Louis Cantori) (مثلاً، 1986) الذي يميل إلى مساواة التشاركية بالنزعة المحافظة والأخلاق الجمعية وعصبية الجماعة، وبيتر فون سيفرز (Peter von Sivers)، 1988 الذي يقترح تخطيطاً أشدّ تنويعاً يضمّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونقابات العمال والجمعيات الإسلامية و«الجماعات الأخلاقية» الأخرى (العوائل والعشائر والطوائف، وسواها).

(7) استناداً إلى طارق البِشري، مثلاً، فإن «التنظيمات» العثمانية وكذلك إصلاحات محمّد علي كانت مفيدة في تطوير بيروقراطيات حديثة، لكنها ضارة من حيث إزالتها للاستقلالية الذاتية لمختلف الروابط («الطوائف»، «الهيئات») ومكانتها وأهميتها ـ وهي الروابط التي اعتادت أن توازن استبداد الحاكم وتحدّ منه. وعليه، فإن هذه الإصلاحات المستوحاة من الغرب ساعدت في مركزة سلطة الحكومة، غير أنها أدّت إلى انهيار السمة «التعدّدية» في المجتمع بمعناها التقليدي، وشتت الناس إلى أفراد نوويين، وسدّدت ضربة إلى جميع الروابط التضامنية والجامعية باسم الترشيد والحداثة (البِشري، 1989 : 86-89).

إن للتشاركية/ التوافقية بطبيعة الحال تاريخياً ضمن التراث السياسيّ الإسلاميّ ممثلاً بوجه خاص بـ «الملّة» بصفتها جماعة دينية والصنف بصفته رابطة حرفية. غير أن المستشرقين ودارسي الشرق الأوسط الآخرين ليسوا على اتفاق حول مدى الاستقلال الذاتي الحقيقيّ الذي كان محتملاً أن تمتلكه مثل هذه الروابط، بل حتى المدن ذات الأهمية الكلية (الأمصار) ومحلات السكن (الحارات) نفسها: هل كانت أخويات وعصبيّات حقيقية، أم كانت بشكل رئيسيّ أعضاء ناشئة من الجهاز الإداري للدولة؟ ومع ذلك، فليس هناك سوى شكّ قليل في أن توتراً نما بمرور الوقت بين الصورة المساواتية البسيطة الأصلية لـ «الأمة» الإسلامية وبين حاجة الحكومة المتزايدة إلى قواعد اجتماعيّة محدّدة بشكل أشدّ ومستقرةً استقراراً مناسباً وذلك لغرض تنظيم الإنتاج والسيطرة على التنوع وضمان الدعم الممنوح للدولة.

وبينما كان المجتمع يزداد تعقيداً وخصوصاً في أوقات التحوّل من نمط للإنتاج إلى نمط آخر و/أو تمفصل عدة أنماط، كانت الدولة الإسلامية عموماً والدولة العثمانية خصوصاً تميلان بدرجة أكبر باتجاه تطبيق نظام يتألف من عناصر مصفوفة تراتبياً ومتبادلة الاعتماد، حتّى وإن كان التنويع كثيراً ما يكون قد نجم عن ضعف تغلغل الدولة في أطراف المجتمع «الإمبراطوري»، أكثر من حصوله نتيجةً لوجود رغبة حقيقية لدى الدولة في خلق مجتمع متنوع (ماردين، 1973، 1969). غير أن أقرب نقطة من الصيغة التشاركية بَلَغَتْها الدولة العثمانية كانت في المرحلة المتأخرة نسبيّاً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حينما تمفصلتْ أنماط الإنتاج بأعلى درجة من درجات التعقيد، ما أدّى إلى نشوء تنويع كامل للمصالح الاقتصاديّة والاجتماعيّة والإثنية ـ الثقافيّة. وحتّى حينما حاولت الدولة العثمانية

في أوائل القرن التاسع عشر أن تعزّز معنى من معاني المركزة بصفتها جزءاً من «التحديث الدفاعي» الخاص بها، فإن المصالح المحلّية كانت على درجة من القوة بحيث أبدتْ مقاومةً قويةً لمحاولة الدولة انتهاك وضعها التقليديّ وامتيازاتها المكتسبة حديثاً. غير أن هؤلاء كان عليهم أن يواكبوا جيلاً جديداً من البيروقراطيّين التحديثيين العلمانيين، إذ كان هؤلاء يبرزون وهم يحملون مفهوماً مركزياً قوياً للمصلحة الوطنيّة على النمط الفرنسي للمركزة، لم يكن متسامحاً مع الفسيفساء الاجتماعيّ والروابط الوسيطة التي كانوا يمارسون الحكم عليها (ماردين، 1973: 175 وما يليها).

وانتهت هذه المسيرة النزاعية في آخر المطاف إلى ظهور أيديولوجيا لـ «القومية التشاركية» التي تبنّاها ضياء غوكالب، والتي وصفها بـ «التضامنية» (tesanütçülük) وهي شبيهة جداً بالنقابية من حيث معتقداتها. وبمرور الزمن كان لهذه أن تؤدي إلى ظهور «التشاركية الشعبوية» لمصطفى كمال(*) التي كانت ستكتسب المزيد والمزيد من سمات السياسة الاقتصاديّة الدولتية التي تحاول فرض النظام الإداري على البنى والمصالح الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة الظاهرة حديثاً (بيانكي، 1984: 92 ـ 93، 100 ـ 107). إن إرث هذه النزاعات والتطورات هو أمر لاتزال الدولة التركية مضطرّة إلى أن تتصارع معه حتى يومنا الحاضر.

أمّا في البلدان العربية فقد كانت هناك اتجاهات مشابهة، إنما بدرجة أضعف، تُفصح عن نفسها. وفيما كانت الإمبراطورية العثمانية تتفكك، والهيمنة البريطانية والفرنسية تمتد على مساحة الشرق الأوسط، هبّت حركات تمرّد شعبية في أجزاء شتّى من العالم

(*) مصطفى كمال أتاتورك.

العربي: «الثورة العربية الكبرى» ضدّ العثمانيين في العام 1916، أعقبتْها الثورات الشعبية في مصر في العام 1919 وفي سوريا والعراق في العام 1920. وقد جاءت هذه الثورات بمُلّاك الأراضي والتجّار المحلّيين إلى موقع السلطة السياسيّة أو المعارضة الناشئة، لأول مرة منذ القرنين العاشر والحادي عشر. وبدلاً من أن يؤدّي هذا إلى تحوّل ديمقراطي تعدّدي، كانت نتيجته صيغة شبه تشاركية لتقاسم السلطة بين ملّاك الأراضي والتجّار والسياسيّين/ البيروقراطيّين. كما ضمّتِ الصيغة بصراحة ممثّلين تشاركيين/ توافقيين للجماعات الدينيّة والإثنية والقبَليّة في مؤسسات الدولة (وغالباً أحزاب المعارضة الراديكالية كذلك). وهكذا، فإن الأكراد، على سبيل المثال، كان لهم تمثيل قوي في الجيش العراقي في مرحلته المبكّرة، ومثّلتْ شتّى الأقليات الدينيّة في الجيش السوري، كما كانت هناك نصوص قانونيّة تقضي بتمثيل «القبائل» في المؤسسات العراقية والسورية (النقيب، 1991: 92 وما يليها).

وفي «مرحلة ثانية» من مراحل السياسة العربية في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية استمرت عملية إشراك الجماعات بصفتها صيغة مفضّلة في المجتمعات «القبليّة» (وفي حالة لبنان، الدينيّة ـ القبليّة)، بينما في البلدان التي كان ائتلاف «الطبقة الوسطى الجديدة» قد أفلح في إزاحة ائتلاف ملّاك الأراضي/ التجّار الأقدم زمناً كان هناك شكل من التشاركية أكثر اعتماداً على الدولة سيبدأ في الظهور في آخر المطاف.

إن استراتيجية التشاركية، تقوم على منطق «التعاون» لا منطق «التنازع». وتقوم الفكرة هنا على افتراض أن النتائج الاجتماعيّة والسياسيّة لا يمكن و/ أو يجب أن لا تتقرر بوسائل الصراع. وبهذه الصفة، فإن التشاركية قد تكون ملازمة بشكل أوثق للمراحل الانتقالية أو «التمفصلية» التي لا تكون خلالها الهيمنة الطبقيّة ممكنة. ويتوافق

إحياؤها الحالي في بلدان العالم «المركزية» مع ظهور تمفصلات جديدة خلقتْها المرحلة مابعد الصناعية للرأسمالية، التي تتسم في الحقيقة باضمحلال قطاعات الصناعة التقليديّة (أي تلك القائمة على أساس البروليتاريا الصناعية) المقترنة بالتطور السريع في قطاعات الخدمات والتكنولوجيا والمعلومات (التي تعتمد على العلماء والمديرين).

إن مشكلة التشاركية الجديدة بصفتها نموذجاً تحليلياً لتحليل المجتمعات الحديثة هي في محاولة موضعة وتحديد «الهيئات» (corps) التي تؤلّف المكوّنات الرئيسيّة لأيّ تحليل تشاركي و/ أو النمط الدقيق لتفاعل تلك المكوّنات. وفي المجتمع الرأسماليّ، فإن الهيئات أو القوى الاعتيادية المعرَّفة هي: رأس المال، والعمل، والدولة. وما الكينزية(*) الجديدة، و(دولة الرفاه)، والتكنوقراطية، والتخطيط الدلالي(**)، والتنسيق ما بين العمل والإدارة، كلها سوى أمثلة على الممارسات التشاركية التي تستهدف التوسط بين مختلف المصالح في سبيل ضمان الامتثال، العابر للطبقات، للنتائج الاجتماعيّة والسياسيّة المتوقعة أو المتحققة. وتنشأ نماذج مختلفة للفعل التعاوني (زبائنية، توافقية، تشاركية... إلخ) في العلاقة ما بين الدولة وشتّى المجموعات التي تعكس عدة سيرورات اجتماعيّة من النوع شبه السياسيّ (اللاسوقي) (سيرني، 1987: 27 ـ 28، كارنوي، 1984: 39 وما يليها، 249 ـ 250).

(*) نسبة إلى جون كينز (John Keynes) (1883- 1946) العالم الاقتصادي البريطاني الذي دعا من بين أمور أخرى، إلى قيام الدولة بتوسيع إنفاقها على المشاريع العامة للقضاء على البطالة.

(**) التخطيط الدلالي: أسلوب أو سياسة لحل مشكلة نقص المعلومات (البيانات) في مجال الاقتصاد، وبالتالي رفع مستوى الإنجاز الاقتصادي. تأسس أولاً في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية.

ينظر البعض إلى التشاركية بصفتها مجرد نظام سياسيّ فرعيّ، مضادّ للتعددية، ومبنيّ على أساس عملية «توسيط للمصالح» بواسطة الدولة. ويؤكّد هذه العلاقة تعريف فيليب شميتر (Philippe Schmitter) المقتبَس بأقصى درجات التكرار:

«يمكن تعريف التشاركية بأنها نظام لتمثيل المصالح تنتظم فيه الوحدات المكوّنة في عدد محدود من الفئات المنفردة، الإلزامية، اللاتنافسية، المتراتبة، والمتمايزة وظيفياً ـ تنظمها أو تجيزها (إن لم تُوجدها) ـ من جانب الدولة، وتُمنح احتكاراً تمثيلياً مقصوداً ضمن فئاتها الخاصة بكل منها مقابل التخلي عن ضوابط معينة على انتخابها لزعمائها والتعبير عن مطالبها ووسائل دعمها» (شميتر، 1974: 93 ـ 94).

وكما ينطوي هذا التعريف عليه، «فإن جميع نماذج التشاركية الجديدة تمتلك في الأقل شيئاً من الانحياز إلى الدولة: فإن «الدولة» هي التي يجري فهمها على أنها اللاعب الحاسم والأكثر امتيازاً في اللعبة التشاركية الجديدة: فهي المحاور، والحكَم، والمخاطَب، والمرجعيّة الصامتة، وإدارة التنفيذ، والقوة الناظمة، والعقل المدبر، والضامن النهائي» (مارين، 1987: 57).

إن واحدة من نقاط ضعف المقاربة «الاقتصاديّة» التكنوقراطية للتشاركية تتأتى من إخفاقها في الربط ما بين التشاركية والتغييرات الحاصلة في نمط الإنتاج، وهكذا كثيراً ما تنتهي هذه المقاربة إلى الافتراض بأن الدولة التشاركية حيادية ومستقلة عن الطبقات الغارقة في تنظيمات جماعتها، اللاتنافسية ذات التوجه المصلحي. غير أن موقفاً كهذا ليس من شأنه هو الآخر، أن يساعد في فهم الأسباب الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة التي قد تؤدي إلى ظهور التشاركية. ذلك لأن من المحتمل بأقصى درجات الاحتمال أن يكون حال العوامل

الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة المعيّنة هو الذي عمل بشكل خاص على ظهور الصيغ التشاركية في مجتمعات معيّنة في لحظات معيّنة من الزمن. وإن المراحل الانتقالية الشاهدة على تمفصل معقّد لأنماط الإنتاج، والتشكيلات الاجتماعيّة والتكوينات الثقافيّة التي تصاحب مثل هذه التمفصلات، هي التي يُرجَّح أن تمثّل بيئة مناسبة بشكل خاص لظهور صيغ تشاركية. ويبدو أن حالات «التنمية المتأخرة» ومحاولات «اللحاق» بأصحاب التصنيع والتحديث الأقدم زمناً هي التي تفضي إلى تشجيع قيام توجّه تشاركي، إمّا في نموذجه الأكثر شعبوية، أو في نموذجه الأكثر دولتية.

غير أن توجّه مثل هذه التشاركية قد يتباين. فقد تمثّل التشاركية المحافظة (ربما الفاشية) محاولة العودة، بحنين مرضيّ، إلى انسجام مفترض للمجتمع في ماضي الزمان، هذا الانسجام الذي شتّته التصنيع المفاجئ من خلال وضع السيرورة تحت السيطرة (وغالباً تحت سيطرة المصالح الراسخة) ومن خلال استبعاد إمكانية خروج مطالب الطبقة العاملة عن السيطرة.

ومن الناحية الأخرى، قد تظهر التشاركية التحشيدية بصفتها جزءاً من الثورة القومية والاجتماعيّة في محاولة لإطلاق جهد موحّد من جانب مختلف الطبقات «القومية» والشعبية يهدف إلى تحقيق تنمية متصاعدة «تحت قيادة الدولة». وتعطي الصيغة التشاركية مظهر تجنّب النزاعات الكارثية وتبدو، خصوصاً في فئتها الشعبوية، أنها تقيم «توليفةً أيديولوجيةً من التقليد والحداثة» (ستيوارت، 1969: 191 ـ 193). وتدّعي هذه الصيغ القدرة على حل المشاكل دون التضحية بـ «هوية» المجتمع و«أصالة» ثقافته. ويبدو هذا الضرب من التشاركية صيغة مناسبة للنخب الراغبة في البدء بتطبيق التحديث و/ أو التصنيع، مع استمرار السيطرة على شكله وتوجّهه. وكثيراً ما تؤدّي

التشاركية الشعبوية إلى قيام بونابارتية، كما حصل في البيرونية(*) على سبيل المثال (كانوفان (Canovan)، 1981 : 137 وما يليها).

وتقف الناصرية بصفتها المثال الأشهر لهذه الصيغة في العالم العربي. وفي البلدان التي تتسم بتقاليد الدولة القوية فإن من المحتمل أن تكتسب مثل أنظمة الحكم هذه خصائص سلطوية (dirigiste) أو دولتية (étatiste).

إنّني أنظر إلى التشاركية بصورة رئيسيّة على أنها مجموعة معيّنة من الشؤون المتعلّقة بالعلاقات ما بين الدولة والمجتمع. وأميل إلى الاعتقاد أنّ التشاركية ثمرة محتملة لحالة تتميز بتمفصل لأنماط الإنتاج و/أو بوجود اصطفاف اجتماعيّ سيّال ومتداخل. ويبدو أن من شأن المراحل الانتقالية عموماً، والفترات التي تتزامن فيها الرأسماليّة المتأخرة مع نظام الرفاه المبكّر، خصوصاً أن تجد نفسها منسجمةً مع الترتيبات التشاركية. إن الشيء الأساسيّ لجميع الصيَغ التشاركية، على الرغم من تفاوت الدرجات بطبيعة الحال، هو الدور الرئيسيّ للدولة في توجيه الاقتصاد وفي توظيف المجموعات الاجتماعيّة. وإنّني أتّفق مع أودونيل على أن التشاركية «ثنائية الموقف» و«تقسيمية». فالتشاركية «ثنائية الموقف» من حيث كونها «دولتية» (Statising) و«تخصيصية» (Privatising): وتتألف العملية الأولى من استيلاء الدولة على منظمات المجتمع المدني وإخضاعها لها، وتستتبع العملية الثانية فتح أبواب المجالات المؤسساتية أمام تمثيل المصالح المنظّمة للمجتمع المدني. كما أنَّ التشاركية

(*) نسبة إلى خوان بيرون (1895- 1974) رئيس جمهورية الأرجنتين. أما البيرونية فهي مزيج فريد من القومية والديمقراطية الاجتماعية، ويشبّهها البعض بالفاشية في مراحلها الأولى.

«تقسيمية»: إذ إن عملها الفعلي وآثارها الاجتماعيّة تختلف اختلافاً منهجياً تبعاً للانقسامات الطبقيّة. وهكذا مثلاً، في نوع التشاركية الملازم لنظام الحكم البيروقراطيّ ـ السلطوي، «فإن الرابط الرئيسيّ المؤسَّس مع القطاع الشعبيّ هو رابط السيطرة» والتغلغل الذي تقوم به الدولة. وفي الوقت نفسه تمارس الدولة السيطرة على القطاعات المهيمنة من خلال استخدام أساليب أقل مباشرةً وأقل قسريةً بدرجة كبيرة من الأساليب المطبّقة على القطاع الشعبيّ (أودونيل، 1977: 48 ـ 50).

لابدّ أن يتضح من هذه الملاحظات الوجيزة أن للتشاركية تجليّات كثيرة جداً بحيث يصبح من الضروريّ تصنيف المقولات المختلفة قبل أن يصبح بالإمكان استخدامها استخداماً ذا مغزى بصفتها نموذجاً تحليلياً. وسبق أن ميّز شميتر بين تشاركية «الدولة» والتشاركية «المجتمعيّة»، وفي الوقت الحاضر، هناك اقتران ما بين النسخة التي تهيمن عليها الدولة والنزعة السلطوية في البلدان النامية التابعة. أما الشكل «المجتمعيّ» فقد مال إلى أن يتطور في مجتمعات رأسمالية أكثر تقدّماً. ويجري فرض الشكل الأول من الأعلى بصورة قسرية وبلا مقدمات، وغالباً ما يكون ذلك في سياق تطوّر رأسمالي تابع متأخّر وتعدّدية أوليّة غير منظّمة. ويقال أن الشكل الثاني (الذي غالباً ما يصطلح على تسميته بالتشاركية الجديدة) ينشأ من الأسفل بوتيرة أكثر تدرجاً في سياق رأسمالية دولة الرفاه المتقدمة والتعددية المتقدمة جداً والمعززة تنظيمياً (شميتر، 1974: 93 وما يليها، تشالمرز، 1985: 59 ـ 61)، ومع ذلك، فلعل من المفيد تقديم صيغة أكثر تمايزاً للتشاركية من خلال تشخيص ضروب إضافية لِكُلّ نموذج عام، بما في ذلك الضروب الوسيطة أو الهجينة التي قد تحتوي على عناصر من تشاركية الدولة والتشاركية المجتمعيّة معاً

(بيانكي، 1984: 377 وما يليها). وفضلاً عن ذلك، تكون هناك مبرّرات، عند دراسة مجتمعات معيّنة، لإحياء المفهوم الأكثر تقليديةً للتشاركية الذي يتمحور حول جماعات التضامن الداخلي «الطبيعي» (Gemeinschaft)(*). وهذا، كما قد يتذكر القارئ، مفهوم ذو صلة بـ «عصبية» ابن خلدون، ويمكن تطبيقه على نحو مفيد في المجتمعات التي لايزال فيها «النمط السلاليّ للإنتاج» (و/ أو علاقاته الاجتماعيّة والسياسيّة) يترك أثراً مميّزاً على المجتمع. وعليه، فقد يكون من المفيد تقديم فئة ثالثة بالإضافة إلى التشاركية القائمة على الدولة والتشاركية القائمة على المجتمع: تلك هي التشاركية القائمة على أساس الجماعة الصغيرة (سواءٌ كانت قائمة على أساس «القبيلة» أو «الملّة» أو سواهما).

يُعَدّ خلدون النقيب رائداً في محاولة تطبيق مفهوم التشاركية هذا على مجتمعات الشرق العربيّ الحديثة والمعاصرة، مع أنه لم يفصّل في الفروق النظرية الدقيقة والتطبيقات المحددة لهذا المفهوم. وقد لاحظ النقيب أن الجماعات الإثنية والقبليّة والدينيّة في المشرق، خصوصاً في ثلاثينيّات وأربعينيّات القرن العشرين، كانت تمثّل بأسلوب «تشاركي» في مؤسسات الدولة، بما فيها البرلمانات والجيوش والأحزاب السياسيّة، الحكومية والمعارضة معاً (النقيب، 1991: 92 وما يليها). وفي الواقع، إن دمج الجماعات لايزال يمارس جزئياً في بعض البلدان العربية (مثل المسيحيين في مصر والأردن) بينما يمثّل لبنان الحالة الأشدّ تطرفاً حيث مثّلت التشاركية القائمة على أساس الجماعة (أي: التوافقية) الصيغة الأساسيّة لكامل النظام السياسيّ (في الأقل حتى انهياره في العام 1975).

(*) بالألمانيّة الجماعة.

إن إشكالية التوافقية تتعلق بـ «العلاقات بين الثقافات الفرعية التي تتبادل الكراهية الحادة، وهي تكاد أن تكون منعزلة عن بعضها انعزالاً كاملاً على المستوى الاجتماعيّ والتنظيمي». وتميل هذه إلى أن تكون لديها بنى اجتماعيّةٌ متمايزةٌ (كلياً أو جزئياً) من الناحية الداخلية. **وتحصل التوافقية بين مجموعات نخبها المترابطة ترابطاً وثيقاً وتتصف بـ «هيمنة النخبة على أتباع يتّسمون بالطاعة** من الناحية السياسيّة والتشرنق من الناحية التنظيمية» (شولتن (Scholten)، 1987: 2 ـ 4). وقد تمّ تقليدياً تطبيق المقاربة التوافقية (أي الائتلاف الكبير القائم على الاستقلال الذاتي الداخلي، وعلى التمثيل النسبيّ، وحق النقض المتبادل) في بلدان مثل هولندا وبلجيكا وسويسرا وسواها، ويقترح البعض أنّ «سياقها الإشكاليّ» ينطبق على الكثير من الدول الجديدة ضمن العالم الثالث (ليبهارت (Lijphart)، 1977).

يمثّل لبنان المثال الشرق ـ أوسطي الرئيسيّ (وهو في بعض المعاني «امتداد» لصيغة «الملّة» العثمانية إلى حدودها القصوى الممكنة) وواحدة من أكثر الحالات دلالةً على المستوى الدولي. وقد حطم ما يزيد عن خمسة عشر عاماً من الحرب الأهلية الكثير من الأشياء ذات السمة اللبنانية، لكن دون أن تطول الصيغة التوافقية الأساسيّة التي جرى تحسينها، لا التخلّي عنها، في اتفاق الطائف عام 1991. وقد طُبّق «مبدأ النسبيّة» على نطاق واسع في لبنان. واستناداً إلى (الميثاق الوطنيّ) غير المكتوب عام 1943 فإن المناصب الحكومية الأعلى محجوزة للطوائف الأكبر: فرئيس الجمهورية يجب أن يكون مسيحياً مارونياً، ورئيس الوزراء مسلماً سنيّاً، ورئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً، ونائب رئيس مجلس النواب ونائب رئيس مجلس الوزراء مسيحيَّين من طائفة الروم الأرثوذكس. كما أن الحقائب الوزارية موزعة بعناية على أسس «طائفية» ما بين طوائف البلاد المسيحية والمسلمة «المعترف بها» وهي ستة عشر ملّة أو نحو

ذلك، ومثلها المناصب العليا في سلك الخدمة المدنية. وقد أُدرجت النسبيّة كذلك في قانون الانتخاب، حيث خصص لِكُلّ طائفة عدد معيّن من الممثلين في مجلس النواب استناداً ـ كما يُزعم ـ إلى نسبتها العددية ضمن السكان. وفي كلّ دائرة انتخابية تكون التشكيلة الطائفية هي التي تقرّر عدد النواب الذين يمثّلون كل طائفة. وتقوم بانتخابهم الدائرة الانتخابية بكاملها وليس أفراد طائفتهم فقط. وهكذا، يتنافس المرشحون المنتمون إلى كل طائفة رئيسيّة في ما بينهم، لا ضد الدين «الآخر» ولا تكافح أي طائفة من أجل زيادة عدد ممثليها إلى أقصى حدّ على حساب الآخرين (هدسون، 1968، سليمان، 1967، حريق، 1982: 224 ـ 235، نوردلينغر (Nordlinger)، 1972: 22 ـ 24).

بَيد أنّ لهذه الصيغة مشاكلها، إذ إنها تكرّس وتصلّب الانقسامات الطائفية بدلاً عن تخفيفها لصالح الاندماج. وتتمثّل النتيجة النهائية في وجود دولة ضعيفة إلى أقصى حد منشغلة جداً ببيئتها الاجتماعيّة بحيث لا تستطيع التمتع بأيّ درجة من الاستقلال الذاتي. كما أن تكريس الهوية الطائفية يشجع الجماعات على السعي وراء عقد تحالفات خارجية مع بني دينها أو مع دوائر متعاطفة خارج البلاد، ما أدّى إلى جعل البلاد حساسة جداً للتطورات الإقليمية والدولية، بحيث كادت أن تمسي بلاداً «بلا داخل». ويبدو أن هذا كان أحد الأسباب الرئيسيّة في استطالة الحرب الأهلية. ومع ذلك، فلا يبدو أن هذه الصيغة قد فقدت دعم معظم اللبنانيين لها، حتى بعد مأساة الموت والدمار المديدة. ليس هذا فحسب، بل لقد كان هناك بصورة مؤكّدة تعاطف معتدل نوعاً ما تجاه هذا النهج جرى التعبير عنه في كتابات مختلف الكتاب العرب في السنوات الأخيرة (الغبرا، 1988، سلامة، 1987b، 99 وما يليها، مسرة (Masarra)، 1986، إبراهيم، 1992: 231 وما يليها).

لابدّ أن بالإمكان ملاحظة القرابة والشبه الصارخين ما بين الترتيبات التوافقية والتشاركية، وكذلك إمكانية اقتراح وضع الفئتين معاً لأغراض التحليل. إن هناك انشغالاً عاماً بإدارة الأزمة والاستقرار الاجتماعيّ، وبإمكانية حكم المجتمعات المنقسمة من خلال التعاون ما بين القوى المتصارعة (مارين، 1987: 47 ـ 48). وقد شهدت بعض الحالات المألوفة للتشاركية (مثلاً: النمسا، تركيا) تاريخاً من التوافقية ما يؤكّد إمكانية الترابط بين الصيغتين. ويقترح إيليا شولتن، وهو ينظر اليهما معاً، «أنّ نمط التحليل التشاركي والتوافقي قد يقدّم مؤشراً باتجاه استحداث دراسات جديدة حول تعقيدات العلاقة ما بين مؤسسات الدولة والجماعات المتكاتفة والمجتمع المدني من ناحية، والتطورات والسياسات الاقتصاديّة من الناحية الأخرى» (شولتن، 1987: 31).

وعليه، فإننا بحاجة إلى التمييز بين نمطَين رئيسيَّين للتشاركية، يكون للنمط الثاني منهما صنفان مميزان، هما:

1 ـ التشاركية المتمركزة على أساس الدولة: مع أن الدولة عنصر أساسي بالنسبة إلى جميع صيغ التشاركية، فليس ثمة قليل شكّ في أن تشاركية الدولة تعني أن تكون الدولة هي العليا، وتكاد أن تكون ناجحةً في إجبار جميع المجموعات الأخرى على القبول بـ «قواعد اللعبة» التي تضعها هي، وغالباً ما تُعيد خلق مجموعات استراتيجيةٍ معيّنةٍ تكون نسخةً لصورة الدولة نفسها (أي: روابط وسيطة «رديفة»). وربما يكون ظهور هذا النمط أكثر احتمالاً في أوساط «المصنِّعين المتأخرين» الذين يحاولون تحقيق التحولات الرأسماليّة بواسطة الدولة، وهم غالباً ما يقومون باستحضار العواطف القومية ويعتمدون عادةً على طبقة بيروقراطيّة ـ تكنوقراطية متماسكة. ومن الناحية السياسيّة، يميل هذا النمط إلى استبعاد طبقات ملاّك الأراضي التقليديّة أو إقامة «تحالف وطنيّ» بين عدد من الطبقات

«الشعبية»، لا تبدو أيّ واحدة منها أنها تمتلك الهيمنة المنفردة على المجتمع. وتمثل البيرونية والناصرية حالتَين جيدتَين في هذا الصدد. أما تونس والجزائر والعراق وسوريا فإنها تمثل، بهذه الدرجة أو تلك، حالات مقاربة أو مقلّدة لهذا النمط.

2 ـ التشاركية القائمة على أساس الجماعة: ومع أن الدولة لاتزال مهمة هنا فإنها لا تستطيع (أو لا تودّ) أن تفرض أعلويتها على «فراغ صامت» يمثّله المجتمع المدني، واعتماداً على طبيعة المجموعات التي لن تسمح للدولة بأن تتحكم بجميع الأمور وحدها، فإن المرء يستطيع أن يميّز بين ضربين: **(أ)** ضرب تكون فيه التجمعات بصورة أساسية من النمط البدئي التضامني: الجماعة الصغيرة (Gemeinschaft)، الذي نصطلح نحن على تسميته بالتشاركية القائمة على أساس الجماعة، و**(ب)** ضرب آخر تكون فيه التجمعات بصورة رئيسيّة من النمط الترابطي والممثل للمصالح: المجتمع الكبير (Gesellechaft) وهو ما نصطلح على تسميته بالتشاركية القائمة على أساس المجتمع.

إن التشاركية القائمة على أساس الجماعة تميل إلى الظهور في ظروف التحديث المبكّر وإلى أن تمثّل محاولة لإشراك تجمعات اجتماعيّة قبل ـ رأسمالية في جهود تكاملية لم تمر بعد في تحول رأسماليّ عنيف. وخلال مرحلة كهذه، تكون الطبقات بمعناها الحديث لاتزال «في طور التكوين»، أو تكون قد اكتسبت ملامح بنيوية معينة (طبقات «في ذاتها») لكنها لم تكتسب درجة من الوعي يؤهّلها للفعل السياسيّ (بصفتها طبقات «بذاتها»)، وذلك لأنها لم تبلغ بعد درجة التمايز الواضح، أو درجة الانفصال الكافي عن الروابط الأوّلية. ويتمثل هذا النمط في تركيا العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأقطار بلاد العرب المعاصرة. أمّا لبنان فهو تاريخياً حالة خاصة.

أمّا في دول الخليج المعاصرة، فإن ممارسة الاتحادات القبائلية في أشكالها الأكثر «حداثةً» حيّرتْ نفوس المحلّلين العرب: وقد اقترح النقيب (1987) عنواناً تشاركياً، واعتقد دياب (1988) أنّ عنواناً توافقياً هو أكثر دقة. وجهدوا في صياغة المفاهيم ـ ولعل من الأنسب وصف الحالة على أنها تشاركية قائمة على الجماعة مع وجود مسحة توافقية ما.

في بعض الحالات، تهيمن مجموعة واحدة (ليست الأكثرية دائماً) وتطبق سياسة «الإشراك التمايزي» تجاه المجموعات الأخرى. وينطبق هذا على أقطار بلاد العرب والخليج وتمكن ملاحظته أيضاً في بعض أقطار المشرق العربي. أما من جهتي فسوف أصنّف ترتيبات التسيّد/ الخضوع الإثنية (قارن لاستيك (Lustick)، 1979: 325 ـ 344). بل حتّى بعض حالات «التوافقية القسرية» بصفتها أمثلةً على الدمج التمايزي للمجموعات (م. ج سميث (M. G. Smith)، 1986). وعليه، يجب عدم تفريق التوافقية عن «السيطرة» (كما يفعل إيان لاستيك) وذلك لأنها في الواقع واحدة من التقنيات الممكنة للهيمنة والسيطرة، والقائمة على الاستغلال والأساليب المعادية للديمقراطية في أغلب الأحيان[8].

إن التشاركية المتمحورة على أساس المجتمع أكثر نمطيةً في ظروف التصنيع المتأخر الممزوجة بظهور مبكّر لدولة الرفاه (سيرني، 1987: 24 ـ 25). ولا يبدو هذا المزيج أنه سوف يُفضي بقوة (كما هي الحال في المجتمعات الرأسماليّة المبكرة) إلى حالة مجابهة بين طبقة عاملة ذات تاريخ نضاليّ طويل ودولة يُنظرَ إليها على أنها

(8) للاطلاع على محاولة مثيرة للاهتمام لاستخدام نموذج «المتسيد ـ التابع» لتحليل الوضع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، انظر دمبر (Dumper)، 1994.

«اللجنة المختصة بإدارة الشؤون العامة للبورجوازية». إن ضلوع الدولة المباشر في التنمية والرفاه، واستعداد العمال للتعاون أو في الأقل للتوصل إلى تفاهم مع الإدارة ورأس المال، هما من خصائص أنظمة الحكم التشاركية القائمة على أساس المجتمع. وتوصف السويد والنمسا عادةً بأنهما أكثر الحالات تمثيلاً للتشاركية القائمة على أساس المجتمع. ومع ذلك، فإن ما هو أقل وضوحاً هو إذا كانت حالة كهذه، كما يقترح ليو بانيتش (Leo Panitch)، أشدّ نمطيةً لـ «الأوقات الطيبة» حينما يحجب النمو والانتعاش بصورة موقتة التناقضات الاجتماعيّة المتعمقة للرأسمالية عالية التطور، أو ـ كما يقترح غيرهارد لمبروخ (Gerhard Lehmbruch) ـ لـ «الأوقات الصعبة» حينما يُنظر إلى الترتيبات التشاركية في بادئ الأمر بصفتها استجابات غير تقليدية لحالات من الأزمات ثم تصبح بشكل تدريجيّ أسلوباً روتينياً من أساليب حل النزاعات (بيانكي، 1984: 396).

وقد يُثار سؤال من النوع نفسه حول ما إذا كان من المحتمل أن يؤدّي «النضوب البنيويّ» لتشاركية الدولة إلى ظهور ضرب معيّن من التشاركية المجتمعيّة، كما اقترح مارين (1987). وقد يتخذ طريق واحد باتجاه ظهور التشاركية المجتمعيّة بشكل نظام دولتي (étatiste) يتراخى ويتحرك باتجاه نمط من أنماط حكومة المصالح الخاصة. ولاحظ غ. أودونيل (1979) أنّ الجهود المتكررة، إنما غير الناجحة التي بذلتْها تشاركية الدولة المستنفدة لتنفيذ برامج تقشفية تدعو الضرورة إليها من أجل تعميق عملية التصنيع، ولتقليل التأكيد على سياسات التوزيع الشعبوية التي طُبّقت في المراحل المبكرة، أضعفت الائتلافات غير المتجانسة أصلاً في مثل هذه البلدان. وقد دبَّ الضعف بصورة خطرة في جسم سلطة الدولة نتيجةً لمثل هذه المحاولات، ما أدّى إلى ظهور مطالب اجتماعيّة متنوعة، وإلى خلْق جوّ من النظُم العسكرية

«البريتورية الجماهيرية»(*) التي غالباً ما تجعل الدولة «ترقص على إيقاع المجتمع المدني»(**)، كما اقترح أودونيل أنّ الدولة الواهنة قد لا تجد لديها في مثل هذه الظروف بديلاً سوى الإذعان للدعوات المطالبة بـ «الديمقراطية» أمام وطأة الضغوط المتوالية من جانب قطاعات متعددة في المجتمع. ومع أنه يجب على المرء ألاّ يسارع في إصدار شهادة وفاة للدولة السلطوية في بلدان مثل تركيا ومصر، فثمة مؤشرات هامة في هذين البلدين (وفي بلدان أخرى في العالم العربي) تجعل من الضروري أن يؤخَذ هذا التحليل على محمل الجد.

وتستطيع هذه المقاربة التي نقترحها أن تتمكن من الاستفادة الجزئية من مصطلح «التمثيل اللاديمقراطي» الذي ابتدعه دايفد آبتر (David Apter) (1987 : 132 وما يليها)، فإن أنظمتنا التشاركية المركّزة على الدولة شبيهةٌ بأنظمته البيروقراطيّة، وهو يَعدّ بصراحة الحكم الكمالي(***) والناصري مثالَين على ذلك. كما إن أنظمتنا التشاركية المركّزة على الجماعة شبيهةٌ بنظامه التصالحيّ، مع قاعدة قرابية ولمسة «ثيوقراطية» معيّنة («قائمةً على حقوق الملكية والذاكرة وعلى الولاءات المحلّية والمتبادلة، ومتماسكة بواسطة خطوط للقرابة غير المستقرة»). وتستجيب أنماط هذه الأنظمة بصورة متباينة للتعدّدية و«البرجزة» المتنامية. فالأنظمة البيروقراطيّة تستجيب من خلال استغلال تمثيل مجموعات المصالح والتمثيل الوظيفي، ومن خلال تقييد التمثيل الشعبي، أمّا أنظمة المصالحة فإنها تستجيب للتعدّدية و«البرجزة» من خلال الاستغلال الأوليغارشي والفساد واستخدام المنافع الاقتصاديّة لتقييد التمثيل الشعبيّ ولتوسيع تمثيل مجموعات

(*) ثمة وصف ملون للبريتورية في الفصل الحادي عشر، الهامش رقم 2 في هذا الكتاب.

(**) هناك تفصيل لمدلول هذه الجملة في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.

(***) نسبة إلى كمال أتاتورك.

المصالح مع الإبقاء على التمثيل الوظيفيّ في مرتبة أدنى من تمثيل مجموعات المصالح» (المصدر نفسه: 132 ـ 134).

ومع أن فئات التشاركية المدرجة أعلاه هذه مميزة جداً عن بعضها (أي المقولات 1 و2 ـ أ و2 ـ ب)، فيجب ألاّ يُنظر إليها على أساس أنها قائمة على علاقة الإقصاء المتبادل. ويصدق هذا بوجه خاص على بلدان العالم الثالث مع أنماط إنتاجها المتمفصلة وأوضاعها الاجتماعيّة والثقافيّة المتداخلة. وعليه، فإن هذا التمييز لا يعدو كونه تمييزاً تبسيطياً، إذ إن الكثير من الدول تحاول دمج المجموعات الاجتماعيّة ـ الثقافيّة (الطوائف، القبائل... إلخ) معاً، علاوةً على المجموعات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة، الوظيفية (النقابات، التجّار... إلخ). وهكذا، فبينما في مصر لم يجرِ ضمّ أيّ مجموعات غير المجموعات الوظيفية بصورة رئيسيّة، كانت هناك مبادرات شبه توافقية بالنسبة إلى الأقباط. أمّا في الإمارات العربية المتحدة، وعلى الرغم من أن صيغتها توافقية بصورة جوهرية، فإنها (مثلما هي الحال في الكويت) تولي اهتماماً خاصاً لدمج التجّار بصفتهم مجموعة اجتماعيّة ـ اقتصاديّة. ولعل الصورة المصغّرة للصيغة التوافقية/ التشاركية المركبة قد تمّ التوصل إليها، ربما، في اليمن. فإنها هناك تضم القوات المسلحة والقبائل (وبعضها مَلَكية الهوى) وعلاوةً على الإنتلجنسيا. وثمة نقطة أخرى تستدعي التأمل وينبغي عدم استبعادها في الحال، هي ما إذا كانت بعض الثقافات، بسبب من تجربتها التاريخية الخاصة مع التشاركية من النمط القائم على أساس الجماعة، تميل في مرحلة لاحقة إلى أن يكون لديها نزوع معيّن (أو إغراء) نحو تشاركية الدولة أو التشاركية المجتمعيّة. وقد تشكّل النمسا وتركيا، بطريقتيهما المختلفتين، صورةً لهذه الفكرة.

والآن، نمضي نحو إلقاء نظرة أقرب إلى مظاهر هذه الضروب من التشاركية داخل العالم العربي.

الفصل السادس

النظام السياسي للأشكال المتمفصلة: الجمهوريات الراديكالية الشعبوية

تمثّل أنظمة الحكم العربية الراديكالية، المسمّاة بـ «الاشتراكية»، أو «الثورية»، خليطاً مميّزاً من سياسات الدولتية والرفاه. ولعل وصفها الشائع في زمن ما بـ «الاشتراكية» قد ناسب احتياجات النخَب المحلّية ومفردات الحرب الباردة في ستينيّات وسبعينيّات القرن العشرين. لكنني أفضّل وصفها بأنظمة حكم شعبوية ـ تشاركية. ومع ذلك، فإن معظمها لايزال يستحق أن يوصف بـ «الراديكالية» نظراً لحقيقة أنها لم تُشرع بتطبيق استراتيجيات جادة لـ «الهندسة الاجتماعيّة» التي أنتجتْ فعلاً تحوّلات في مجالَي التعبئة وإعادة التوزيع في المجتمع. وكان عدد منها في الواقع نماذج لما يسمّيه «غرامشي» «الثورة السلبية»، أي التحولات الراديكالية في المجتمع المفروضة من فوق بدلاً عن المبادرة بها وتحقيقها من أسفل (بوسي ـ غلوكسمان، 1980: 314 ـ 317).

دعونا نبدأ أولاً بتوضيح السبب الذي يجعلني أعتقد أنّ التوصيف الاشتراكيّ لأنظمة الحكم هذه أقل دقة من وصفها بالشعبوية ـ التشاركية.

اشتراكية أم «دولتية»

ثمة مفهوم مألوف للاشتراكية يقترح تعريفها على أساس أنها «أيديولوجيا وبنية من الممارسات المؤسساتية مستمدة من تلك الأيديولوجيا التي تعامل الدولة بصفتها الهيئة الرئيسية للتخطيط والإدارة الاقتصاديِّين المباشرَين، وتحاول بناءً على ذلك إعادة توزيع الموارد وفق الأولويات التي تحدّدها الدولة، بدلاً عن أن يكون ذلك من خلال الآليات البديلة التي تقدّمها السوق» (كلافام (Clapham)، 1992 : 13 وما يليها). ولغرض التحليل الدقيق فإنني أقترح وجوب التفريق بين «الأيديولوجيا» و«البنية»، لأن الاشتراكية بصفتها أيديولوجيا لم تنظر قط إلى الدولة على أنها المنتج .وكانت الاشتراكية الأخلاقية تؤكّد على العدالة، بينما كانت الاشتراكية الماركسية تؤكّد على «اضمحلال الدولة» حينما يُستعاد الانسجام بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وبناءً على التعريف المذكور أعلاه للاشتراكية ينجذب الناس أولاً إلى الأيديولوجيا، ثمّ يجري في وقت لاحق تبنّي «بنية من الممارسات المؤسسات مستمدةً منها» والتي تضع الدولة في النقطة المركزية. ولابدّ أن يؤدّي ذلك، بالمقابل، إلى ما يلي: إذا كان قبول الأيديولوجيا يأتي في أعقاب إتيان الممارسات التي تضع الدولة في المركز، فإن أيّ حديث عن الاشتراكية لابدّ أن يكون غير دقيق إلى حدّ ما (وذلك لأن «بنية الممارسات المؤسساتية» يفترض أن تكون مستمدةً من «الأيديولوجيا» وليس العكس).

إذا أمعن المرء النظر بطريقة أشدّ تخصيصاً في بعض أنظمة الحكم التي كثيراً ما كانت توصف بالاشتراكية، مثل مصر وسوريا والعراق وسواها، فسوف يتضح له أنّ ما آل بها في آخر المطاف إلى ما يشبه الاشتراكية لم تكن أيديولوجيا اشتراكية تلهمها ترتيباتها المؤسساتية، بل كانت في الحقيقة مساعيها السياسيّة والمؤسساتية

(المساعي من أجل الحصول على الاستقلال الوطنيّ ومن أجل بناء الدولة).

ويقترح هذا الفصل من الكتاب أنّ الاهتمامات الرئيسيّة للدول العربية الراديكالية كانت سياسيّة، مثلما كانت الحال في بعض الأرجاء الأخرى من العالم الثالث: إن مقولة نكروما(*) «إبحث أولاً عن المملكة السياسيّة» تنطبق على النماذج العربية الراديكالية الرئيسيّة ـ الناصرية، البعثية والبورقيبية ـ بل حتى الجزائر (التحرير الوطنيّ) إلى حدّ معين. أما الاشتراكية فكانت ملحقاً إضافياً جاء في وقت لاحق (الأيوبي، 1978). وليس صحيحاً أن يُسمّى النظام اشتراكياً لمجرد أن قادته يصدف، في مفصل سياسيّ معيّن، أن يرفعوا شعارات اشتراكية أو يستخدموا اصطلاحات اشتراكية. وإذا كنا لا نقبل على الفور صفة «الديمقراطية» التي تصف بها أنظمة الحكم الآمرية نفسها، إذاً لماذا نحن مستعدون بهذه الدرجة من السهولة لقبول إضفاء صفة «الاشتراكية» على نظام حكم ما، لا لشيء إلاّ لأن قادته يسمّونه هكذا؟

إنني أميل إلى التمييز بين ثلاثة جوانب للاشتراكية وإلى أن أكون مستعدّاً لوصف نظام معيّن بصفته اشتراكياً إذا ما احتوى على هذه الجوانب الثلاثة:

1 ـ الاشتراكية بصفتها أيديولوجيا تطمح على العموم إلى تحقيق سيطرة ومشاركة شعبية ذات قاعدة واسعة في شؤون المجتمع الاقتصاديّة والسياسيّة، وفق مبدأ مساواتي واسع النطاق.

2 ـ الاشتراكية، كما توصف «من الناحية الأيديولوجية» في (1) أعلاه، لا يمكن على العموم تطبيقها إلاّ من خلال حركة سياسيّة

(*) كوامي نكروما (1909- 1972) أول رئيس لجمهورية غانا.

واجتماعيّة تشارك فيها طبقات ومجموعات وأفراد يرون في تحقيق البند رقم (1) السبيل الأقرب لبلوغ مطامحهم.

3 ـ الاشتراكية بصفتها بنيةً لا تمتلك نظريةً جاهزةً، خصوصاً في مجال الاقتصاد. فقد تمّ اختبار الكومونات (الجماعيات) والتعاونيات و«الإدارة الذاتية» وصيغ أخرى، بل تمّ ابتكار مفهوم لـ «اشتراكية السوق». إن ارتباط الاشتراكية بالدولة بصفتها مُنتجاً هو ارتباط عرضيّ ـ لقد كان ذلك ارتجالاً لينينياً ـ ستالينياً، ولم يكن قطّ جزءاً من الاشتراكية بصفتها فكرة، أو جزءاً من الاشتراكية بصفتها حركة. ويفسّر هذا السبب الذي يجعل هنري لوفيفر يعدّ «اشتراكية الدولة» و«رأسمالية الدولة» «نوعين لجنس واحد» من «النمط الدولتي للإنتاج» (Le mode de production étatique) (لوفيفر، 1978). وقد أصبح مثل هذا الارتباط سمة من سمات أنظمة الحكم من النموذج السوفيتي ونسخها المقلّدة. غير أن بالإمكان النظر إلى الاشتراكية بدون الدولتية، كما أنّ الدولتية ليست مقصورة على الاشتراكية ـ على سبيل المثال الزايباتسو (Zaibatsu) في اليابان والشيبول (Chaebol) في كوريا (قارن سمير أمين، 1986).

لقد أُطلقتْ في كثير من الأحيان صفة الاشتراكية على أنظمة حكم عربية معيّنة كانت ذات يوم «راديكالية» ـ خصوصاً مصر وسوريا والعراق والجزائر، بل حتّى في بعض الأحيان تونس والسودان وليبيا، وسواها أيضاً. وفي رأيي أنّ أنظمة الحكم هذه، على الرغم من استخدامها الشعارات الاشتراكية وتطبيقها سياسات اجتماعيّة وتبنّيها ترتيبات مؤسساتية تذكّر المرء بأنظمة الحكم الأوروبية الشرقية المشكّلة على الطراز السوفياتي، فإن من المضلّل وصف أنظمة الحكم العربية «الراديكالية» هذه بكونها اشتراكية. واستناداً إلى المعايير التي أدرجت أعلاه لقيام نظام اشتراكي فإنني أقترح ما يلي:

ـ بالنسبة إلى المعيار **الأول (1)**، فإن الاشتراكية لم تكن، تاريخياً، المفهوم الأولي الذي توالت منه الممارسات المختلفة، كما أنها لم تكن تطوّراً لمفاهيم أو ممارسات أخرى. وقد زحفتْ الاشتراكية تدريجياً، إلى داخل أيديولوجيات تلك الأنظمة واصطفتْ إلى جانب مفاهيم «قومية» أو «تحديثية» أخرى ذات أهمية أكبر. وجاء نموّ «الاشتراكية» في جزء منها بصفتها امتداداً للاهتمامات القومية إلى داخل الميادين الاقتصاديّة (ما يسمّى بـ «الاستقلال الوطنيّ الشامل»)، وفي جزء آخر بصفتها آليةً لتعبئة الجماهير وللسيطرة السياسيّة لصالح النخَب الحاكمة التي لم تستول على السلطة في البدء (غالباً عن طريق الانقلاب) بنيّة «تطبيق الاشتراكية» وكان مصطلح «الاشتراكية» صفة متأخرة أضيفت في ما بعد إلى (الاتحاد) في مصر[*]، وإلى (حزب البعث العربي) الذي حكم في سوريا والعراق، وإلى (الحزب الدستوريّ الجديد) الذي حكم في تونس.

ـ بالنسبة إلى المعيار **الثاني (2)**، وكما اقتُرِح، فإن «الاشتراكية» لم تأت إلى السلطة عن طريق حركة سياسيّة تعتزم تطبيق المُثل العليا الاشتراكية على أرض الواقع. فالاشتراكية لم تأت من خلال حزب سياسيّ مشكّل قبل تولّي السلطة وفق برنامج اشتراكي، أو من خلال حركة جماهيرية أو ثورية ذات توجهات شعبية ومساواتية واضحة. إذ إن القاعدة الدارجة كانت القيام بانقلاب عسكري أو بـ «انقلاب داخل القصر». ومع أن هذا النموذج كان في بعض الأحيان يمضي لكي يبني له تنظيماً سياسيّاً مفرداً قام في ما بعد بتبني بعض الأهداف «الاشتراكوية»، فإن ذلك جرى من موقع السلطة. وكان غالباً ما يرمي إلى تأسيس «اشتراكية من دون اشتراكيين»، كما تصفها عبارة عربية

(*) المقصود (الاتحاد القومي)، المؤسسة التنظيمية شبه الحزبية يومذاك.

مألوفة. ثم إن المكوّنات الاشتراكية كانت تضاف تدريجياً بشكل انتقائي، وكثيراً ما كان ذلك يحدث استجابةً لتحدّ سياسيّ خارجي أو داخلي منظور. وفي مصر، على سبيل المثال، كان التنظيم المفرد الأول هو قيادة ثورية عسكرية، ثم شُكّلت (هيئة التحرير)، ثم (الاتحاد القومي)، وأخيراً ـ بعد أكثر من عشر سنوات على انقلاب 1952ـ تمّ تنظيم (الاتحاد الاشتراكي العربي).

ـ بالنسبة إلى المعيار **الثالث (3)**، وقد تمّ بصورة متزايدة تبنّي ترتيبات شبيهة بتلك التي اتّبعتها أنظمة حكم من الطراز السوفياتي، وخصوصاً بالنسبة إلى التخطيط الاقتصاديّ والمشاريع العامة والتنظيم المركزيّ. غير أن تبنّي هذه كان بالدرجة الرئيسيّة بصفة أدوات فنية عُدَّت أكثر فاعليةً لتحقيق مهمات النموّ المتسارع، وصنع القرارات «بشكل عقلاني» والسيطرة السياسيّة.

إن هذه عبارة عن مجموعة من الممارسات التي يكون من الأفضل أن تطلق عليها صفة «الدولتية» بدلاً عن الاشتراكية. وهي شبيهة بما يطلق عليها غرامشي اسم «الدولة التشاركية». صحيح إن السياسات العامة كانت تنحو بصورة متزايدة منحى «الرفاه الاجتماعيّ» بل منحى مساواتياً إلى حدّ كبير (مثلاً: الإصلاح الزراعي، التوسع في التعليم، الخدمات الاجتماعيّة، دعم السلع الأساسيّة)، غير أن هذا كان في الأساس وظيفة النماذج «الشعبوية» للتحالفات التي كانت الضرورة تدعو إليها في ذلك الوقت لغرض مجابهة الأوليغارشيات القديمة والوقوف بوجه التحدّيات الخارجية. واستناداً إلى إرنستو لاكلو، فإن عداءً كهذا تجاه «كتلة السلطة» هو الذي يضفي على خطاب معين صفة «الشعبوية» (لاكلو، 1979: 143 ـ 198).

وهكذا، وبكلمة وجيزة، فقد كانت هذه الأنظمة تطبِّق في الأساس مزيجاً مميزاً من السياسات «الدولتية» والرفاه الاجتماعيّ (أي

الشعبوية). ولسوف نحاجج في مكان لاحق من هذا الفصل بأن أنظمة الحكم هذه، ولغرض تحقيق هذا المزيج، كانت قد جرّبتْ ضروباً متعددة من الصيغ شبه التشاركية. كما إننا سنحاول أن نبيّن، هنا وفي الفصول التالية، بأن هذه الأنظمة كانت، كلما تزايدتْ مشاكلها، تفقد الكثير من خصائصها الشعبوية وتلجأ إلى ترتيبات تشاركية أحكم إتقاناً نسبياً. وآنذاك، تلقّف الإسلاميّون الشعبوية وتوجّهوا بها في مسالك مختلفة ـ غير أن هذا، بطبيعة الحال، حكاية أخرى.

لننظر الآن باختصار إلى الحالات التي كان للقطاع الاقتصاديّ العامّ الكبير أن يظهر، وللسياسة «الدولتية» المميّزة أن تُتبع في عدد من الدول العربية «الراديكالية» ـ وبكلمة أخرى، فلننظر إلى ما يطلق عليه غرامشي اسم «مرحلة البدائية الاقتصاديّة ـ التشاركية» في تطور الدولة (بوسي ـ غلوكسمان، 1980: 283).

في مصر كان «التحول الاشتراكي» (1961 ـ 1963) قد جاء، تاريخياً ومنطقياً، في أعقاب المجابهة مع الإمبريالية في السويس في العام 1956 وتبنّي الخطّة الخمسية الأولى (1959/ 1960 ـ 1964/ 1965). ولم تكن الاشتراكية برنامج عمل يجب اتباعه، بل خطأً في التفكير والتوجّه السياسيّ نشأ من خلال التجربة والخطأ منذ البدء بتطبيق الإصلاح الزراعيّ بعد انقلاب 1952 بوقت قصير (إن المراجع التي تؤكد هذه الأطروحة كثيرة العدد بحيث لن يكون هنالك معنى في إدراجها، ولكن انظر في غضون ذلك الأيوبي، 1980: الفصل 3). ومع حلول نهاية الفترة الناصرية، كان القطاع العام قد سيطر على جميع النشاطات الاقتصاديّة باستثناء الزراعة وتجارة التجزئة. وفي 1970/ 1971 كان يمثّل 74٪ من الإنتاج الصناعيّ، و46,1٪ من كامل الإنتاج، و90٪ من الاستثمار، و35,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من التخلي عن «الاشتراكية» بعد عبد الناصر (وفي

الواقع كان التحوّل في السياسة قد بدأ تحت ظلّ عبد الناصر في أعقاب هزيمة 1967)، فإن القطاع العام بقي يمثل 68٪ من الإنتاج الصناعيّ في 1979، و37,1٪ من إجمالي الإنتاج في 1981/ 1982، و77٪ من مجموع الاستثمارات في 1979، و27٪ من الناتج المحليّ الإجمالي في 1981/ 1982. وعلى الرغم من تبنّي سياسة الانفتاح الاقتصاديّة منذ 1974، والنموّ الذي شهده دور القطاع الخاص في ميدان التجارة والتمويل، فإن الدولة لاتزال تملك معظم صناعات التعدين والمعادن (باستثناء النفط حيث لرأس المال الأجنبي أهميته)، و60٪ من الصناعات التحويلية، ومعظم قطاع المواصلات والاتصالات العامة، وشركات الإنشاءات الرئيسيّة، وجزءاً هاماً من قطاع المصارف والتأمين (عبد الرحمن وأبو علي، 1984). ولم تؤدّ سياسات الخصخصة التي أعلنت في 1987 إلى تغيير الصورة بأيّ درجة كبيرة، إلاّ في قطاع السياحة والفندقة.

وفي سوريا، دُشّنتْ أولى الإجراءات «الاشتراكية» سياسيّاً وكإجراء فوقي خلال فترة الوحدة القصيرة مع مصر (1958 ـ 1961) حين أُمّمت الشركات الأجنبية وبعض الشركات المحلّية الرئيسيّة. واستؤنف هذا التوجّه بعد تولّي حزب البعث السلطة منذ 1963. وخلال الفترة من 1964 إلى 1966 تم تنفيذ تأميمات هامة، ودشّنت خطّة ثانية (1966 ـ 1970)، لكنها كانت خطّة مركزية هذه المرة، خصّصت بموجبها نسبة 95٪ من الاستثمارات للدولة. ولقد أوحى بهذه الإجراءات من بين أمور أخرى، المثال المصريّ والحاجة إلى تقديم الدليل على أن البعث لم يكن أقل ثوريةً من عبد الناصر. وعلاوةً على ذلك، حينما وضع تحالف من ضباط الجيش والتجّار الأغنياء نهايةً للاتحاد المصري ـ السوري الذي كان البعث هو الذي بادر إليه، كان من الطبيعي أن يرغب البعثيون، بعد عودتهم إلى

السلطة، في اجتثاث القواعد الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة لخصومهم المحتمَلين في صفوف الأوليغارشية القديمة والبورجوازية التجارية.

استمرت الخطط الخمسية، مع مساهمة القطاع العام بنسبة 69,7٪ من جميع الاستثمارات في الخطّة الثانية، و80,6٪ في الخطّة الثالثة، و82,7٪ في الخطّة الرابعة، و79,6٪ في الخطّة الخامسة (هيلان، 1989). أما في الواقع، فيبدو أن المساهمة الفعلية للقطاع العام في إجمالي الاستثمار كانت أقل، إذ كانت تتراوح عموماً ما بين 57٪ و77٪ من المجموع، وفي 1981/ 1982 مثّلت حوالي 62٪ من إجمالي الاستثمارات. وابتداءً من أوائل الثمانينيات ما كان لمزيد من التوسّع في الصناعة أن يحدث، بل كان إجمالي استثمارات القطاع العام في الحقيقة سينخفض نتيجةً لشحّة التمويل. ولم يكن بالإمكان إصدار خطّة تنمية سادسة (1986 ـ 1990) وأصبحت السياسة العامة تميل باتجاه تشجيع رأس المال الخاص والمشترك، خصوصاً في الزراعة وصناعة الأغذية والسياحة. وبدأ عدد من الشركات المختلطة في الظهور، حيث كانت مساهمة الدولة لا تتعدى 20٪ من إجمالي رأس المال، ومُنحتْ هذه شتى أنواع الاعفاءات والامتيازات، كما أعفيتْ من عدد من أنظمة القطاع العام وقيود العملة الأجنبية. ولكن، وعلى الرغم من التحولات السياسيّة، فإن حصة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات كانت لاتزال مستقرّة إلى حدّ ما: 41٪ في 1973 و43٪ في 1987 (هيلان، 1989 والمراجع المذكورة).

وفي العراق، نما الدور الاقتصاديّ للدولة في أعقاب انقلاب 1958 ضد الملكية، وإطلاق عدد من المشاريع الصناعية بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك، بقي القطاع الخاص مهيمناً يسهم بحوالي 78٪ من الدخل القومي وحوالي 71٪ من صافي الناتج المحلّي (باستثناء النفط) في العام 1960. ولم يحدث إلاّ في العام

1964 أن «أدهشت الحكومة الجميع بإصدارها المراسيم الاشتراكية» التي أمّمت الشركات الصناعية والتجارية الرئيسيّة، علاوةً على جميع المصارف وشركات التأمين (السيد علي (Al-Sayyid' Ali)، 1989 والمراجع المذكورة). ويبدو أن الباعث الرئيسيّ وراء التأميم كان الاعتبار «السياسيّ» للحاجة إلى جعل النظام الاقتصاديّ العراقي أشبه ما يمكن أن يكون بنظيره في مصر وسوريا لغرض تسهيل إقامة الاتحاد المقترح بين الأقطار الثلاثة الذي كان موضع تفاوض في تلك المرحلة.

ومع وصول حزب البعث إلى السلطة في العام 1968، أتت موجة لتمتين السياسات «الاشتراكية»، وكان باعث هذا في جزء منه الحاجة لسحب البساط من تحت أقدام (الحزب الشيوعي) الذي كان يتمتع بتأييد طبقيّ وأيديولوجيّ واسع في العراق. وكما حدث على نطاق أضيق في سوريا ومصر، كانت أنظمة الحكم العسكرية تحاول زعزعة مصادر التأييد الشعبية للحركات اليسارية، من خلال الظهور بمظهر من يتفوّق على برامج هذه الحركات في مجالات التأميم والتصنيع والخدمات الاجتماعيّة. وأدّت مثل هذه السياسات البعثية في العراق، في آخر الأمر، إلى وضع جميع التجارة الخارجية والتجارة المحلّية، علاوةً على الصناعة، في يد الدولة. ونتيجةً لذلك، أصبحت الدولة بحلول أوائل الثمانينيات مهيمنةً على الاقتصاد الوطنيّ ومختلف القطاعات الاقتصاديّة: في 1981 بلغت حصة الدولة 60,3٪ من الناتج الوطنيّ الإجماليّ (مقارنة بنسبة 24,5٪ في 1968، وكانت مسؤولة عن 56,8٪ من جميع الإنتاج الصناعيّ (و97,7٪ من تشكل رأس المال في الصناعة) و52,3٪ من جميع النشاطات التجارية (و90,3٪ من تشكل رأس المال في هذه الحقول)، و49,4٪ من جميع الإنتاج الزراعيّ (حزب البعث (1982) كما هو مقتبس في السيد علي، 1989).

ولا أوحي هنا بأن قادة أنظمة الحكم الشعبوية ـ التشاركية العربية كانوا رأسماليين أصلاً متسربلين لبوساً مخادعاً ـ إذ لابدّ أن عدداً كبيراً منهم قد أخذ مصطلحاته الاشتراكية على محمل الجد. وللسبب نفسه، فإن الألم المبرّح الذي شعر به أولئك الذين «مُصِّرت» أملاكهم، أو أُمِّمَت، أو صودرت ببساطة، كان ألماً حقيقياً جداً. بَيد أنّ خسارة ممتلكات هؤلاء الناس يجب ألا تفسَّر بأنها شهادة على «اشتراكية» أولئك الذين جرّدوهم منها: فقد كانت الملكية تُنتزَع أحياناً لأسباب «قومية»، وأحياناً لأسباب «تتعلق بالأمن السياسيّ»، وأحياناً لأسباب تتعلق بالطمع الشخصي المجرّد أو نزعة الانتقام البدائية. وأقرّ هنا بأن عدداً قليلاً جداً من قادة أنظمة الحكم الشعبوية ـ التشاركية كانوا رأسماليين صريحين مؤمنين بسياسة «دَعه يعمل» (laissez-faire)، غير أنهم في الوقت نفسه لم يكونوا اشتراكيين متفانين بصورة حقيقية. إن ما كان جلياً بشكل خاص في أنظمة حكمهم كان يتمثل بالقوى التي كانوا يعادونها: الأوليغارشية القديمة والاستعمار الكولونيالي من الطراز القديم. وما عدا ذلك، فإن تحالفاتهم وتوجهاتهم كانت خاضعة إلى قدر كبير من التحولات العارضة.

كانت لإجراءات الإصلاح الزراعيّ التي دشنتها أنظمة الحكم هذه أهداف شتى علاوةً على أهداف العدالة الاجتماعيّة التي كثر الإعلان عنها بأقصى حدّ. إلا أن هدفها **السياسيّ** الرئيسيّ كان، قبل كلّ شيء، إزاحة قاعدة نفوذ كبار ملاّك الأراضي بصفتها قوة سياسيّة مؤثّرة، وهو هدف تحقق بصورة فعالة في الأقطار التي أطلقت إصلاحاً زراعياً هاماً. وفضلاً عن ذلك، كان الإصلاح الزراعيّ غالباً ما ينظر إليه بصفته جزءاً من استراتيجية تنموية عامة كانت تستهدف فكّ ارتباط رأس المال بالزراعة وتوجيهه نحو الصناعة. فكانت إجراءات الإصلاح الزراعيّ في غالب الأحيان، كما وصفها ريتشاردز وواتربوري بمثابة «خادمة استراتيجية التصنيع الذي تقوده الدولة»، على الرغم من أن الأداء في

معظم الأحيان لم يكن ناجحاً بصورة كاملة، وذلك لأن هذه السياسات كانت لا تميل إلى إعادة توجيه الفائض الزراعيّ فقط، بل كذلك إلى تشديد الخناق على سكان الريف المدقعين أصلاً، وبالتالي الوقوف على النقيض من مستلزمات توسيع سوق الاستهلاك المحلّية (ريتشاردز وواتربوري، 1990: 149 ـ 152).

لم تكن أنظمة الحكم هذه معادية للرأسمالية بشكل خاص مطلقاً: في بداياتها كانت على الدوام تشجع رأس المال المحلي، و(في أعقاب فترة قصيرة من الكفاح من أجل «الاستقلال الاقتصاديّ» تعويضاً عن الاستيرادات) كانت كثيراً ما تنتهي إلى الضلوع في مشاريع مشتركة مع رأسمال دولي. لقد كانت في الأساس مجموعة من التكنوقراط مهتمةً بالتحديث من خلال التصنيع، بدلاً عن كونهم دعاة أيديولوجيين أو مناضلين يكافحون من أجل إقامة حكم الطبقات العاملة. وكانوا يحتاجون إلى تحالفات سياسيّة معيّنة وقدر معيّن من السيطرة السياسيّة لتسيير أمورهم ـ وكانت هذه تستلزم أحياناً استخدام مصطلحات اشتراكية وتبنّي أساليب معيّنة شبيهة بنمط الأساليب التي كانت تطبّق في الاتحاد السوفياتي السابق ويوغسلافيا، بل حتى الصين. وعلى مستوى القواعد، مثلاً، في المراكز المحلّية، وضمن «المنظمات التابعة» مثل منظمات الشباب، كان الخطاب السياسيّ يؤخذ أحياناً على محمل الجد بدرجة أكبر ممّا كان مقصوداً ـ وكانت النتيجة دائماً هي التدخل لوضع حدّ لمثل هذه «التجاوزات اليسارية» (على سبيل المثال: حل (تنظيم الدعاة) والتفكيك التدريجي لـ (تنظيم الشباب) في مصر في أواسط الستينيات).

ولغرض التعاطي بصورة فعّالة مع الاتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه، التي أصبحت الشركاء التجاريين الرئيسيين لأنظمة الحكم العربية الراديكالية (بشكل رئيسيّ لأسباب تتعلق باستراتيجية الحرب الباردة، لا لأسباب أيديولوجية)، فإن أنظمة الحكم هذه

وجدتْ في بعض الأحيان أن من المفيد إنشاء منظمات موازية أو شبيهة لنظيراتها السوفياتية أو الأوروبية الشرقية. ولقد منح الاتحاد السوفياتي أنظمة الحكم هذه بعض أوراق الاعتماد الاشتراكية غير المستحقة (المراجع المذكورة في الأيوبي، 1980: الفصل 3، وواتربوري، 1988، هاليداي، 1989: الفصل 4). ففي بادرة تثمين مبكرة لـ «فكرة الاستقلال الذاتي النسبيّ للدولة» طور بعض الباحثين السوفيات فكرة «طريق التطوّر اللارأسمالي» إلى الاشتراكية. ولقد ظُنَّ أن بعضاً من أنظمة الحكم «الوطنيّة ـ الديمقراطية» كانت قادرة على تحويل مجتمعاتها إلى الاشتراكية دون الحاجة إلى استنفاد مرحلة الرأسماليّة، وبدون ثورة بروليتارية، بل من خلال حركة تدريجية ـ بواسطة الدولة ـ نحو الاشتراكية بالتحالف مع القوى الاشتراكية الرئيسيّة (عزيز، 1983). وحينما طرد المصريون مستشاريهم السوفيات في العام 1972 (كما فعل النميري في السودان وبري في الصومال)(*). وبدأ التراجع عن السياسات الاشتراكية في مصر تحت حكم السادات، لابدّ أن يكون ذلك قد أكّد في بعض العقول السوفياتية مفهوم «الاستقلال الذاتي النسبيّ للدولة» (أو في الأقل للحاكم!) مع أنه لابدّ أن يكون قد حطم أوهام هؤلاء بشأن الطريق اللااشتراكي نحو الاشتراكية. ولم يحدث إلا ابتداءً من أواخر السبعينيات أن أصبح المراقبون السوفيات يشعرون بحرية أكبر في تطبيق مصطلحات من قبيل «الشعبوية» و«رأسمالية الدولة» على أنظمة الحكم هذه، أو وصف نخبها الحاكمة بكونهم أفراداً من «بورجوازية بيروقراطيّة» (على سبيل المثال بريماكوف (Primakov)، 1985، خوروس (Khoros)، 1986).

(*) جعفر النميري، ومحمّد سياد بري.

لا ريب في أنه كانت هناك أيضاً أوجه شبه مع أنظمة الحكم من الطراز السوفياتي أو من طراز الديمقراطيات الشعبية، غير أن معظم هذه نبعت من الأهمية القوية المعلّقة على التخطيط، وفي بعض الأحيان من الطبيعة المزدوجة لمنظومة السيطرة (الحزب/ البيروقراطيّة). وعلى سبيل المثال، كانت الأفكار التنظيمية اللينينية تطبّق تكراراً، وكانت ممارسة التعيين (nomenklatura) (تسمية) أمراً معروفاً جداً، خصوصاً بالنسبة إلى المناصب «الحساسة» و/ أو المربحة. وكما هي الحال في أنظمة اشتراكية الدولة/ رأسمالية الدولة الأخرى، كانت هنالك مَركَزَة للسلطة الاقتصاديّة وتوحيدها (في موقع قرار واحد) مع السلطة السياسيّة. وجرى دمج السلطتَين السياسيّة والاقتصاديّة في سلطة مفردة تمتلكها الدولة، وجرى إدماج «المواطنة» و«أسباب العيش» معاً «بحيث أصبح وجود المواطن محكوماً بعلاقة الأمر ـ الطاعة، الوحيدة الواحدة، دون الفصل بين الميدانَين العامّ والخاصّ، وبدون ولاءات منقسمة، وبدون مراكز للسلطة موازية، وبدون ملاذات، وبدون أيّ مكان يُسعى إليه» (دو جاساي De Jasay، 1985: 253).

بَيد أنّ ما هو هامّ بشكل خاص هو التأكيد على شرعنة الحكم في ضوء الأهداف بدلاً من أن تكون في ضوء الإجراءات أو المنجزات، أو بالأحرى التعامل مع أهداف نبيلة وإجراءات صحيحة وإنجازات حقيقية بصفتها الشيء الوحيد والأوحد. «إن المهمات والحملات» (بالاستيلاء على ذُرى جديدة أو لسحق الشرور) تحلّ محل الأطر القانونيّة بصفتها لغة الدولة» (دي بالما (Di Palma)، 1991: 55 ـ 57). وبمعنى أدق، فإن نجاح الأداء بات أقلّ أهمية من واقع المهمات: وهكذا فإن بإمكان زعماء مثل عبد الناصر أن يعجزوا عن الدفاع عن ترابهم الوطنيّ في الحرب (1967) إلا أن ذلك

يُغفَر لهم، ويستطيعون الاستمرار في السلطة. إن تدشين مصانع وسدود وطرق جديدة وما إلى ذلك يكتسب أهمية أكبر في الدعاية الرسمية من أدائها الفعال. وعلى الرغم من ذلك، وكما حدث ويحدث في عدة بلدان عربية، فإن بالإمكان تلميع الاحصائيات الاقتصاديّة عند عرضها ضمن كشوف الحسابات السنويّة، وبالإمكان تقليد الصواريخ المتقدمة باستخدام قذائف معدنية فارغة لأجل الاستعراضات العسكرية، ويمكن للمحاصيل الآيلة إلى الموت أن تُرشّ بدهان أخضر قبيل مرور الزعماء بها! (على سبيل المثال النكوع (Al-Naku')، 1991 : 60 وما يليها).

ديناميكيات الشعبوية

تقع سياسة مثل هذه البلدان في مكان ما بين تعريف أنظمة الحكم السلطوية وتعريف الأنظمة الشمولية. وكانت شؤونها تتمحور، ولو بدرجات تتباين من حالة إلى حالة، حول ثلاثة أقطاب: رئيس الجمهورية، والجيش، والحزب. وهكذا، فالذي توفّر لدينا كان مزيجاً من دولة ـ رئيس (état- raïs)، ودولة ـ أمنية (تضم جوانب من الدولة البوليسية أو «دولة المخابرات»)، ودولة ـ حزب (partitocrazia) تهيمن على معظم الاتحادات والجمعيات في المجتمع[1]. ويكون توجيه البيروقراطيّة المدنية والسيطرة عليها بيد

---

(1) إن استخدام كلمة «رئيس» ومقابلاتها العامية (مثلاً «الريِّس») لوصف رئيس الجمهورية في شتى البلدان العربية ينطوي على الاحترام والمحبة معاً. أما استخدام مصطلح دولة ـ الرئيس (l'état- ra'is) بهذا الشكل فمرده إلى بيار ميريل (Pierre Mirel) (1982 : 242 وما يليها). إن «دولة الأمن» هو المصطلح الصحيح لـ (security - state) [آثرنا استخدام مصطلح «دولة أمنية»، لا «دولة الأمن»، لشيوع استعماله]. أما «دولة المخابرات» (دولة الأجهزة السرية) فإنه مصطلح يستخدم على نطاق شعبي لينطوي على معنى الدولة الأمنية/ الدولة البوليسية. إن هذا النمط من الدولة القسرية هو دولة معَسكَرة ودولة بوليسية في آن=

الثلاثة. أما تعبئة الناس ضمن هذا النظام فهي في جزء منها ذات صفة كاريزمية (من خلال الزعيم)، وفي جزء منها أيديولوجية/ سياسيّة (من خلال الحزب)، وفي جزء آخر تنظيمية (من خلال البيروقراطيّة وأحياناً الجيش). إن التواتر (المفرط غالباً) لـ «عمليات الرجوع إلى رأي الشعب» يعطي الانطباع بوجود ديمقراطية «استفتائية»، أكثر منها مؤسساتية. وكما يصفها أياد بن عاشور، في إشارة خاصة إلى مصر عبد الناصر وتونس بورقيبة:

«إن العلاقة بين الرئيس والناس علاقة مباشرة: فورية، عاطفية، مدهشة، وتكاد تكون «جسدية». وهي تشكل العمود الفقري للنظام السياسيّ، في حال لا تزيد التنظيمات السياسيّة فيها عن كونها أدوات للتعبئة والتجنيد من أجل ديمقراطية استفتائية شعبوية (بيعية غفارية)[*]. والخطاب في هذه الديمقراطية موجّه لـ «الشعب»، بمعنى المحتاجين، والمعدمين مالاً أو ثقافة. إنه خطاب سياسيّ مليء بالتمنيات والوعود والدعوات إلى بهجة الحياة، وإلى التقدّم والمساواة» (بن عاشور، 1990: 59).

إن لـ «الزعيم» دوراً حاسماً إلى أبعد حدّ وهو عادة «ملكٌ رئاسي» بمعنى أنه يمتلك ولاية دستورية أو ولاية تستمر مدى الحياة

= واحد وقد تستمد أصولها من حركة النضال من أجل التحرير الوطني، ومن ثورة و/ أو من انقلاب عسكري (غر (Gurr)، (1989: 49 ـ 63). ومن أجل الإطلاع على وصف لا يبرح الذاكرة لأفعال دولة أمنية عربية هي الأسوأ سمعة، انظر كتاب سمير الخليل المعنون (**جمهورية الخوف**) (1991) [اسم الكتاب الكامل (**جمهورية الخوف: عراق صدام**) واسم المؤلّف الحقيقي كنعان مكية]. إن مصطلح حكم الحزب (partitocrazia) (حزبوقراطية) يستعمل في إيطاليا لوصف نظام الامتيازات والغنائم التي تستفيد منها كوادر الحزب السياسي المتربع على عرش السلطة.

(*) لعل الإشارة هنا إلى بيعة أبي ذر الغفاري (توفي في 32 للهجرة/ 652 للميلاد) للنبي محمّد.

واقعياً. وباستثناء لبنان في أيامه السابقة للحرب الأهلية، لايزال يتعيّن على العالم العربيّ أن يُوجد نسخته الخاصة من نيريري(*) أي رئيساً يترك منصب الرئاسة بصورة طوعية، وليس عند وفاته أو في أعقاب انقلاب(**). وفي وقت كتابة هذا الكتاب (1993)، كان حافظ الأسد رئيساً لسوريا مدّة ثلاث وعشرين سنة، وصدام حسين رئيساً للعراق مدّة ثلاث عشرة سنة، وكان حسني مبارك في مصر قد بدَأ ولاية رئاسيّة ثالثة (كانت الأولى قد بدأت في 1980). أما بورقيبة فكان رئيساً للجمهورية، أو كما كان يفضّل أن يسمي نفسه «المجاهد الأكبر» (Le combattant suprême)، مدّة ثلاثة عقود. إن رئيساً للجمهورية في بلد راديكاليّ شعبويّ عربيّ لا يترأس الدولة زمناً طويلاً فقط، بل إنّه يتمتع بقدر كبير من النفوذ السياسيّ؛ الدولة، إنها تقريباً هو (L'état, c'est presque lui). وحينما سُئل بورقيبة عن طبيعة النظام السياسيّ في بلده فإنه لم يخرج عن طوره حينما تساءل مع شيء من الاستغراب: «أيّ نظام؟ **إنّني** النظام» (مور، 1970: 95).

أما القوة النسبيّة للمؤسسات الأخرى فإنها تتباين من نظام حكم إلى نظام حكم، وفي بعض الأحيان من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى. وهكذا، في مصر عبد الناصر، كان دور الجيش والبيروقراطيّة هو الأعلى أهمية، وفي الجزائر كان الجيش والحزب، وفي سوريا الحزب والجيش والجهاز الأمني، وفي العراق الحزب والجهاز الأمني، وفي تونس الحزب والبيروقراطيّة.

(*) جوليوس نيريري (1922- 1999): أول رئيس جمهورية في تانزانيا.

(**) للأمانة التاريخية، كان شكري القوتلي (1891 ـ 1967) في سوريا وعبد الرحمن سوار الذهب في السودان الاستثناءَين الوحيدَين، إذ تخلى الأول عن منصب رئاسة الجمهورية لصالح عبد الناصر عند قيام الوحدة المصرية ـ السورية في العام 1958، وتخلى الثاني عن رئاسة الدولة طواعية بعد أن تسلمها في العام 1985 بعد حوالي سنة فقط.

ليست هناك حاجة لذكر المزيد من الوصف التفصيليّ للأنظمة السياسيّة في هذه البلدان، لأن الأنظمة السياسيّة من بين جميع أوجه السياسة العربية، قد حظيتْ بأعلى درجات الاهتمام من جانب المؤلّفين، وهي بالتالي مغطاة تغطية جيدة في الأدبيات. وبدلاً عن ذلك، سوف نستمر في متابعة أنظمة حكمها وتحالفات أو كتل السلطة فيها بصفتها مؤشرات على طبيعة دولها. ولقد سبق لنا أن وصفنا أنظمة الحكم والتحالفات هذه على أنها شعبوية: ما الذي نعنيه بذلك على وجه الدقة؟

إن لكلمتي «شعب» و«شعبي» العربيتين معانيَ ضمنية شبيهة بكلمتي (el pueblo) أو (lo popular) الأميركيتين اللاتينيتين اللتين لا توازيهما كلمات (people) أو (popular) الإنجليزيتان. وبخلاف كلمتي المواطن/ جماعة المواطنين، على سبيل المثال، فإن كلمة «شعب» العربية ليس لها اسم مفرد يشير إلى شخص واحد، بل يجب أن تكون دائماً اسماً جمعياً. وهناك تصنيف سياسيّ آخر هو تعبير «الجماهير» (the masses)، ومفردها اسم جمعي أيضاً («الجمهور» (la foule) أو الحشد (the crowd))! وكما يوضح أودونيل: «فإن (el pueblo، و(lo popular) تنطويان على «نحن»، وهذه حاملة للمطالبات بتوفير عدالة واسعة تشكّل الأساس لالتزام الدولة تجاه الفئات الأقل حظاً من السكان» (أودونيل، 1979: 288 ـ 289). وكما اعتادت أغنية شعبية جداً (إحنا الشعب) في مصر عبد الناصر أن تقول: «نحن الشعب، والشعب نحن».

ومع ذلك، فإن تعريف مصطلح (populism) (باللغة التركية «خلق شيليك» (halkçilik)، وبالعربية «شعبوية») ليس سهلاً، كما أنّ معانيه الضمنية تتباين تبايناً واسعاً. إذاً، فلنبدأ أولاً، بالإشارة إلى ما لا تعنيه الشعبوية في هذا الكتاب.

أولاً، نحن لا نفهم مقولة الشعبوية على أنّها تجسيد مثاليّ فكريّ للمجتمع الزراعيّ/الحرفيّ، سواء في نسخته الشعبية الروسية (Narodnik) (خوروس، 1986) أو في نسخته الحديثة من طراز «الصغير جميل» (كيتشينغ (Kitching)، 1989: الفصل 2). وكما يمكننا أن نرى في سياساتها الدولتية، فإن أنظمة الحكم العربية الراديكالية قد شدّدت بشكل كبير على التصنيع، وإذا لم يكن معظمها معادياً للريف فإنه كان على وجه مؤكّد مؤيّداً للمدينة (للحضر) تأييداً قوياً. وكما هي الحال في معظم الأنظمة الشعبوية في أميركا اللاتينية، فإن أنظمة الحكم الشعبوية العربية صاغت خطابها وأقامت تحالفاتها لتمييز موقفها المناهض لكتلة السلطة الأوليغارشية المتألّفة من طبقات تجارية ـ حضرية وريفية ـ مالكة للأرض (محلية و«أقلوية» وأجنبية). ويميز هذا الشعبويةَ العربيةَ عن، مثلاً، الشعبوية التركية المعاصرة التي يعرِّف خطابها وتحالفاتها بصفتها نقيضاً مميزاً لكتلة سلطة بيروقراطيّة دولتية (سونار (Sunar)، 1993).

كما يجب تمييز الشعبوية عن الفاشية، مع أن الاثنتين ليستا منفصلتين عن بعضهما بشكل كامل، خصوصاً بالنسبة إلى استعمال المهرجانات المسرحية لغرض «استبدال أشكال التكامل المؤسساتية بشعور عاطفي صرف بالوحدة» (أوسليفان (O'Sullivan)، 1983: 98 ـ 101). إن الشعبوية في معظمها حركة طبقة وسطى تقوم بتعبئة الطبقات الدنيا، خصوصاً فقراء الحضر، وإغوائهم للانخراط في السياسة، في حين أن الفاشية حركة تتمتع بشيء من دعم الطبقة العليا وتستهدف منع تسييس الطبقات الدنيا، وبشكل خاص الطبقة العاملة، ودفعها إلى خارج الحلبة السياسيّة.

ومع أن الشعبوية (خصوصاً إذا نُظر إليها بصورة رئيسيّة بصفتها خطاباً) ليست مقتصرة بالضرورة على نمط معيّن من النظام الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ أو على مستوى معيّن من التطور السياسيّ

(كما يشهد على ذلك مثلاً نجاح التاتشرية(*)، فإنها تبدو فعلاً أنّ لها صلة معينة بالسياسة الانتقالية وبالمرحلة المبكرة السهلة لسياسة اقتصاديّة مبنية على أساس التصنيع القائم على الاستعاضة عن الاستيرادات (جيرماني، 1978: الفصلين 3 و4، 151، 235 وما يليها). إن التوسع الصناعيّ السريع في مرحلة كهذه يفتح الباب أمام البروليتاريا، والتكنوقراط معاً للاستفادة منه في الوقت نفسه ما يؤدي إلى إيجاد الظروف السياسيّة المفضية إلى قيام تحالف مفتوح. ويترافق التصنيع الموسع في الوقت نفسه مع خدمات «دولة الرفاه» ـ و«دولة الرفاه هي بحكم تعريفها تفتح المشاركة» (لوهمان، 1990: 34 وما يليها). وحينما قام إيرفاند أبراهاميان (Ervand Abrahamian) بتصنيف الخميني على أنه شعبوي (وهو تصنيف اتفق معه عليه تماماً) فإنه يحاجج بأن الحركات الشعبوية تؤكد بصورة حتمية على أهمية إعادة البناء الثقافيّ والقومي والسياسيّ، لا على أهمية الثورة الاقتصاديّة ـ الاجتماعيّة (أبراهاميان، 1991: 102 ـ 119). وقد يكون هذا التعميم متأثراً بشكل خاص بحالة «الثورة الإسلامية» في إيران ولكن ليس بالإمكان تطبيقه بالسهولة نفسها على الحالات المصرية أو الجزائرية أو العربية الأخرى حيث كان للشعبوية بُعد اقتصاديّ ـ اجتماعيّ هام جداً.

إن فهمي للشعبوية أقرب بكثير إلى التوجّه السائد في صفوف ما قد يطلق عليه المرء اسم «المدرسة الأميركية اللاتينية»، وبرأيي يظل في هذا المجال أحد أوائل التعاريف (وهو تعريف توركواتو دي تيلا

(*) نسبة إلى مارغريت تاتشر (1925-) رئيسة الوزراء البريطانية (السابقة) عن حزب المحافظين. والتاتشرية هي السياسة الاقتصادية التي طبقتها واتسمت بتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد واعتماد اقتصاد السوق الحرة وخصخصة الصناعات المملوكة للدولة وتقليل الضرائب المباشرة وزيادة الضرائب غير المباشرة.

(Torcuato Di Tella)) واحداً من أكثرها نفعاً (خصوصاً حينما يدرج «الناصرية» ضمن أمثلته). بالنسبة إليه، إن الشعبوية هي:

«حركة سياسيّة تتمتع بدعم جمهرة الطبقة العاملة الحضرية و/أو طبقة صغار الفلاحين لكنها لا تأتي نتيجة للقوة التنظيمية المستقلة استقلالاً ذاتياً لأيٍّ من هذين القطاعين. كما أنّها تتلقى الدعم من قطاعات لا تنتمي إلى الطبقة العاملة تؤمن بأيديولوجيا مناهضة للوضع القائم» (دي تيلا، 1965: 47).

وعليه، فثمة في الشعبوية تحالف غير منظم بين الطبقات الشعبية الحضرية وزعامة من الطبقة الوسطى في معظمها عازمة على تغيير الوضع القائم. وهناك عدد كبير من الأسباب التي قد تحفز الزعامة على السعي من أجل تحقيق تغيير في الوضع القائم: بما في ذلك تفاوت المكانة الاجتماعيّة داخل صفوفها (الذي غالباً ما يكون سببه «عملية بقرطة سابقة لأوانها») المترافق مع شعور قوي بالحيف الوطنيّ و/ أو بتأخر تنمية المجتمع عامة. ومع أن الحركات الشعبوية لا تنشأ من عامة الناس، فإنها تقوم بتعبئتهم وغالباً ما تستغلهم (كانوفان، 1981: 139 ـ 143). واستناداً إلى دي تيلا «فإن المجموعات المتعارضة (عموماً ذات المكانة فوق المتوسطة) والجماهير المعبّأة والجاهزة للاستعمال عند الحاجة تكمّل إحداها الأخرى. إن أوضاعهما الاجتماعيّة مختلفة، غير أن ما هو مشترك بينهما هو الكراهية المحتدمة تجاه الوضع القائم» (دي تيلا، 1965: 50).

ولأن الحركات الشعبوية متحدة حول ما تعارضه أكثر من اتحادها حول ما تسعى إليه، ولأنها تستهدف ضمّ وتحشيد أكبر عدد ممكن من القطاعات الاجتماعيّة، فهي في العادة مشهورة جداً بانتقائيتها. وبصورة هي الأشد نمطية، كما قد استخلصنا من مناقشتنا للادعاءات الاشتراكية لأنظمة الحكم الشعبوية العربية، فإن من شأن الشعبوية أن تطور «أيديولوجيا مزيفة»، تفصّلها على مقاس اللحظة.

فالأيديولوجيا لديها مرنة، انتهازية، وهي دائماً قابلة للتغييرات في الاستراتيجية السياسيّة» (فان نيكيرك (Van Niekerk)، 1974 : 34). وبما أنها لا تمتلك نظرة عالمية شاملة ترغب بموجبها في إعادة تشكيل الفرد اجتماعياً، فإن أنظمتها تميل إلى أن تكون سلطويةً أكثر منها شموليةً (جيرماني، 1978: 10 ـ 11). إن هدف سياسات «المشاركة» لنظام الحكم الشعبوي هو ترسيخ سلطته وزيادة الاستقلال الذاتي للدولة. ولتحقيق هذا الهدف، سعتْ أنظمة الحكم الشعبويّ في العالم العربيّ، مثل نظيراتها في أميركا اللاتينية، «لا إلى تعبئة قاعدة شعبية واسعة فحسب، بل كذلك إلى السيطرة على تلك القاعدة وإلى أن تجعل علاقات المجموعات المؤيّدة لها جزءاً من بنية الدولة». وكما قامت أنظمة الحكم الشعبوية بمنح مؤيّديها مكافآت مادية علاوةً على المكافآت الرمزية، فإنها كذلك:

«كانت تسعى إلى تشكيل بنى تنظيمية مسيطر عليها مركزياً لربط المجموعات الداعمة لها مباشرة ببنى الدولة. وقد شُكّلت معظم هذه التنظيمات وفق معايير قطاعية وظيفية ما أدّى إلى تجزئة المجموعات الداعمة إلى بنى تنظيمية أولية موازية تشاركها في القمة نخب قطاعية متشابكة» (مالوي (Malloy)، 1977: 12 ـ 14).

إن تفضيل أنظمة الحكم الشعبوية العربية للحل التشاركي لمشكلة ضغوط التحول الاجتماعيّ ـ السياسيّ السريع لم يتمّ الإفصاح عنه إلاّ نادراً (مع الاستثناءَين الجزئيين لحالتي عبد الناصر وبورقيبة)، ولكن ليس ثمة شكّ في أنها جميعاً (باستثناء ليبيا القذافي) أظهرت ميلاً واضحاً نحو المبادئ التنظيمية التشاركية، على الرغم من أن النجاح الفعلي لجهودها التنظيمية قد تباين بشكل كبير من حالة إلى أخرى. وبصفتهم «دعاة تحديث» عاقدين العزم على القيام بعملية تصنيع متسارع ومبهورين بالظاهرة التكنولوجية (العروي (Laroui)، 1976: 104 ـ 160)، فإن زعماء أنظمة الحكم هذه نافحوا

من أجل دمج السياسة بالاقتصاد والاعتماد على طاقات العمّال وعلى خبرة التكنوقراط مع فرض القيود على المطالبات السياسيّة المحتملة لمثل هذه الطبقات والمجموعات. أو كما يصوغها دايفد آبتر:

«إن الشعبوية تُستعمل لدعم التمثيل الوظيفيّ.. فإن الميل هو باتجاه الحركة إلى الأسفل من خلال إعادة تشكيل طبقات الشعب لتكوين مجموعات وظيفية تشاركية تتناسب مع حركة التنمية وإدامة النظام. إن السمة المميزة للشعبوية ليست الطبقة، بل المجموعة التشاركية: وهكذا، فإن نوعاً من التمثيل التشاركي، في الأنظمة التحشيدية والتحديثية في مراحلها الأولى ينظر إليه بصفته وسيلة التوفيق ما بين الشعبوية والخبرة الوظيفية» (آبتر، 1987: 148 ـ 149).

إن هذا الميل نحو الترتيبات التشاركية لم ينبع من خصائص ثقافية جوهرية أو توجهات أيديولوجية محكمة، بل من المستلزمات الخاصة لسياساتها الشعبوية. وأستطيع، وأنا مطمئن، أن أقتبس كلمات أودونيل حول أميركا اللاتينية هنا للتعبير عمّا أود أن أقوله بشأن الجمهوريات العربية «الراديكالية»:

«لقد كانت الشعبوية تشاركية أيضاً. وإن عمليات الدمج الاجتماعيّ والتفعيل السياسيّ التي سمحتْ بها (في تحرّكاتها المبكرة) واستحدثتها، تمت السيطرة عليها بحرص، خصوصاً من خلال فرض علاقات عمودية تُخضع الاتحادات للدولة. ومن بين أمور أخرى، كان عدد ليس بالقليل من هذه الاتحادات قد أوجده الحكّام الشعبويون الذين احتفظوا بحق منحها الاعتراف بها أو حرمانها منه، ومراقبة التعامل بأموالها، والتأثير في انتخاب قادتها، واتخاذ القرار بشأن حقّ التمثيل أمام الدولة وأصحاب العمل... ولم تكن هذه التشاركية نمطاً جديداً من أنماط الدولة أو المجتمع، بل كانت بالأحرى طريقة جديدة لـ «تنظيم» القطاع الشعبيّ من خلال ربطه ربطاً

خاضعاً للدولة الشعبوية ما سهل دمجه الاجتماعيّ وتفعيله السياسيّ المسيطر عليهما في حقبة اتسمتْ بحركة تمدين وتصنيع سريعة» (أودونيل، 1977: 67 ـ 68).

إن الشعبويات العربية، مثل الكثير سواها، تظهر نفسها في الميادين الرمزية كما في الميادين الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة (التوزيع ـ الرفاه). وفي التجليات الرمزية للشعبوية يجري تمجيد الإنسان العادي وطرق حياته وتثمين الذكاء الفطري تثميناً عالياً. ويجد المرء نماذج من هذه الخطب الطويلة (التي اتسمتْ بها، على سبيل المثال، خطب عبد الناصر وبورقيبة وعبد الكريم قاسم... إلخ) التي يلجأ فيها الزعيم إلى استعمال التعابير العامية ويطلق النكات ويسخر من «أعداء الشعب»، وكان نمط خطابهم عادةً «استجوابياً» بدرجة عالية. وبما أن الشعبويين غالباً ما يحاولون تربيع الدائرة من خلال منح الرفاه الاجتماعيّ والهبات المالية لجميع الطبقات الاجتماعيّة في الوقت نفسه، فإن لغتهم غالباً ما تُلَوَّن بتفاؤلية (مضلِّلة) مستمدة من ادعائهم أن بإمكانهم دائماً أن يتخطوا جميع الصعوبات وأن يتفوّقوا بالحيلة والدهاء على جميع خصومهم المحليّين والأجانب. ولقد ربط بعض المحللين هذا النوع من المواقف بنموذج حضري مألوف يعرف بالشخصية «الفهلوية»[2].

---

(2) إن مصطلح «فهلوي» العامي مشتق من كلمة تعني ضمنياً نمطاً من الأشخاص يتصف بكونه مهرجاً وذكياً/ أحمق. وكانت الفكرة قد طرحها أول مرة عالم الأنثروبولوجيا المصري حامد عمّار ثمّ عزّزها في ما بعد الفيلسوف السوري صادق جلال العظم ـ وعليه فإن تطبيقها يُفترض ألا يكون مقصوراً على فرع واحد من الثقافة العربية. فالخطوط التفصيلية لهذه الصورة مثيرة للاهتمام بحدّ ذاتها، ولكن ليس بالإمكان عرض المزيد منها في هذا السياق. ومع ذلك، فإن المصطلح من حيث الأساس ينطبق على الشخصية الانتهازية، إلى حدّ ما التي تمزج الذكاء الفطري بروح دعابة واضحة، وصورة «العارف بِكُلّ شيء» و«القادر على إصلاح كلّ شيء» التي تمكن المرء من بلوغ مراميه حتّى من خلال اختصار المسافات بأيّ وسيلة =

ولأن تجربة مصر (وتجربة أغلب الجمهوريات العربية الأخرى) مع التشاركية قد تصادفتْ مع مرحلة شعبوية (وغالباً مع كاريزما القائد) فإن التعقيد التنظيمي لترتيباتها التشاركية لم يستطع أن يتجاوز مستوى موصوفاً معيّناً دون المساس بالطبيعة الشعبوية لنظام الحكم ودون التهديد بتفكيك تحالفه. وكان التحالف الشعبوي «توزيعياً» في أساسه، ولهذا فإنه ضمّ بصورة رئيسيّة طبقاته ومجموعاته المكوِّنة ضمّاً اقتصاديّاً بينما كان يقصيها سياسيّاً. ويشبه هذا ما يسميه نيكلاس لوهمان (1990: 148) ضمّاً «سلبياً» أكثر من كونه ضمّاً «فاعلاً». وكما أوضح ك. هـ. مور في إشارة خاصة إلى المهندسين، وهم أبطال تكنوقراطية عبد الناصر:

= ممكنة. وفي الأساس، هو شخص لا يتقبل الواقع لكنه غير قادر على تغييره: إنّه يتجنبه ـ يخفي النواقص والإخفاقات ويجهد للظهور بمظهر الذكي والناجح. وهو يميل في البدء إلى أن يكون متحمساً وناشطاً إلى أقصى حدّ، ثمّ يفقد اهتمامه، ويفتقر إلى المثابرة، فلا تحرّكه سوى الأفعال التي تأتي إليه بنتائج سريعة تخطف الأبصار، لا الأفعال التي تستلزم جهداً طويلاً منظماً تراكمياً. وإذا حصل الإخفاق الذي يستحيل إخفاؤه، فإن اللوم يُلقى دائماً على شخص آخر (عمار، 1964، العظم، 1969). إن صيغة صادق العظم ذات دلالة خاصة لأنه يربط ما بين الشخصية والمحيط السياسي، ولأنه يصور كيف أن الكثير من المسؤولين العرب غير قادرين على إيصال الأخبار السيئة إلى رؤسائهم وكيف أن الكثير من السياسيين هم أيضاً غير قادرين على الاعتراف بالهزيمة أو الفشل ـ وفي كلتا الحالتين يكون الموقف عادةً هو الادّعاء بأن الأسوأ لم يحدث، وتغطية كل النواقص بل حتّى الادّعاء بالإنجاز والنجاح اللذين لم يحدثا مطلقاً. وقد أكد هذه السمات المقرونة بشخصية «الفهلوي» مؤخراً عدد من الخبراء البارزين في الطب النفسي وعلم الاجتماع في مصر، بمن فيهم سامية الساعاتي وعادل شفيق ويسري عبد المحسن (الرأي العام، ملحق خاص، صيف 1987: 8- 12). إن صورة شخصية «الفهلوي» نموذجية بشكل خاص في حالات الحراك السريع، حيث قد لا تكون الترقية قائمة بالضرورة على أساس متين من التحصيل العلمي أو الإنجازات في مجالات المقاولات. إن هذا يمثل نموذجاً انتهازياً على وجه التحديد، حضرياً (مدينياً) وأكثر اقتراناً بالشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى (ينحدر إما من جناحها التجاري أو من جناحها البيروقراطي). إنّه تقليدي في صميمه، لكنه طامح إلى الصعود (ومن هنا جاءت مرونته الزئبقية وميله إلى إلقاء اللوم على غيره في حالات الفشل) (قارن ياسين، 1983: 180- 183).

«ومع أن من غير المحتمل أبداً أن يكون عبد الناصر قد قرأ كتاب دوركهايم الموسوم **حول تقسيم العمل الاجتماعيّ** (*De la division du travail social*)، فإن تطبيق عبد الناصر العملي له أنجز، حدَّ التناقض، نتائجه النظرية حول الاحتراف والتشاركية[3]. ومن ناحية منحتْ سياساته في مجال التصنيع وما يصاحبه من تجنيد للمديرين، مهنة الهندسة سمعةً ومكانةً عاليتين لم تكن قد حققتهما منذ زمن أهرام أمنحوتب. ومن الناحية الأخرى، فإن ثورته السلطوية شجعت الاتحادات المهنية على أن تصبح أشبه ما تكون بقاعدة سياسيّة من شأنها أن تسيطر على حماسة الطبقة الوسطى الجديدة. وباستخدامه الاتحادات بهذه الطريقة، فإنه خرَّبها وكاد أن يدمّرها في أواسط الستينيات. وبحلول هذا الوقت كانت التوجّهات السلطانية لنظام حكمه قد قلّصت الفرص بحصول أيّ إصلاح حقيقيّ للمهنة» (1980 : 42).

وبدلاً عن تعزيز نفسها مؤسساتياً، فإن تشاركية عبد الناصر استمرت بالاعتماد اعتماداً كبيراً على الشبكات الشخصية لعلاقات

---

(3) لم تُدرَس مصادر تشاركية عبد الناصر دراسة منهجية. لقد كانت أفكار دوركهايم حقاً مؤثّرة على العلوم السياسية المصرية، مثلما كان تأثير أفكار دوغي على التفكير القانوني المصري، ولكن ليس من اليسير تقصّي أي آثار مباشرة لأيّ منهما. ولعل الأهم هو أفكار صبحي وحيدة، الأمين العام لغرفة الصناعة المصرية. فقد كان هو وسلفه، إسحاق ليفي (Isaac Levy)، قد تأثّرا بالتشاركية الإيطالية (بيانكي، 1989 : 69-76). وقد كان تحليله (وحيدة، 1950) الذي يؤكّد على مزيج من القومية والتصنيع والديناميكيات الاجتماعية، موضع تثمين لدى (الضباط الأحرار) والمثقفين الاشتراكيين على حدّ سواء (عبد الملك، 1968 : 42- 43). ومن وجهة النظر العملية، يقال أن عبد الناصر كان مهتماً بنموذجي سالازار [أنطونيو دي أوليفيرا سالازار (1889- 1970): دكتاتور البرتغال (1932- 1968) (المترجم) وبيرون، ومنجذباً بشكل خاص إلى تجربة تيتو [جوزيف بروز تيتو (1892- 1980): مارشال، سياسي (مؤسس وزعيم «عصبة الشيوعيين اليوغسلاف»، رئيس الوزراء، ثمّ رئيس الجمهورية في يوغسلافيا] (المترجم) التي تمثل ضروباً مختلفة من التشاركية.

الراعي ـ الزبون. أما «الشركات» فقد كانت «أخطر»، سياسيّاً من أن تكون موضع ترحيب. وكما يقول إيلكاي سونار ببراعة فإن إحدى النتائج المتمخّضة عن غياب نفاذ المجتمع المدني المنظم في جسم الدولة كان:

«ظهور استراتيجيات نفوذ فئوية أدّت إلى تشظّي الدولة إلى فصائل بيروقراطيّة وشبكات زبائنية وشلل شخصانية. وكان عبد الناصر، حسب مقتضيات المناسبة، يقف إلى جانب هذه أو تلك، ويتلاعب بإحداها ضد الأخرى، أو يدينها على أساس أنها «مراكز قوى»، وينظر إليها نظرة شكٍّ وازدراء... وكانت الحيرة الناصرية تتمثل في كيفية صهر ائتلاف داعم دون أن يتشابك تنظيمياً مع القطاعات الشعبية. وكان الحل هو تشكيل ائتلاف من شأنه أن يحشّد القطاعات الشعبية أيديولوجياً وأن يضمها اقتصاديّاً، على أن يستبعدها سياسيّاً. وبكلمة أخرى، كانت الاستراتيجية هي أن يدعم الاستقلال الذاتي للدولة من خلال الإبقاء على الجماهير بلا تنظيم» (سونار، 1993: 15 ـ 16، 29 ـ 31).

أدوات تشاركية: كبيرة وصغيرة

من الناحية السياسيّة، كان التحالف الشعبوي للناصرية الذي جرت محاكاته على نطاق واسع في أقطار أخرى مثل سوريا والعراق واليمن والسودان[4] منظّماً على المستوى

---

(4) في السودان أثناء حكم جعفر النميري، جرى تبني صيغة (تحالف قوى الشعب العامل) في (الاتحاد الاشتراكي السوداني). كما عرفت في السودان صيغ أخرى من التشاركية الزائفة بما في ذلك تخصيص مقاعد برلمانية معيّنة لخريجي الجامعات و«القوى الجديدة» (بما فيها نقابات العمال). وقد ضُم بصورة مباشرة إلى مجلس الوزراء في مراحل مختلفة ممثلون عن النقابات (العمالية، ولكن بشكل خاص المهنية)، بما في ذلك الفترات التي أعقبت «ثورة» تشرين الأول/ أكتوبر 1964 والانتفاضة الشعبية في نيسان/ أبريل 1985. ويبدو أن للفكرة =

الكبير[5] بصيغة تشاركية (أو بالأحرى «دمجية») عرفت باسم «تحالف قوى الشعب العامل» (وفي بعض الأحيان كانت كلمة «التلاحم» الأقوى أثراً تستعمل بدلاً عن «التحالف» أو «الائتلاف»). وكانت المجموعات المدمجة تضم العمال والفلاحين والجنود والإنتلجنسيا والبورجوازية الوطنيّة[6]. ولم تكن الشعبوية العربية مختلفة أبداً عن الشعبويات الأخرى في هذا الصدد: فهي «تقرّ بوجود الطبقات الاجتماعيّة، لكنها تؤكّد على الحاجة إلى (وعلى إمكانية) جعل المصالح الطبقيّة تتوافق من خلال التعاون والتضامن الوطنيّ، في ضوء تحديات التقدّم» (فان نيكيرك، 1974: 38). وقد كانت أنظمة الحكم هذه كثيراً ما تلجأ إلى التحويل (transformismo)[*] (غرامشي، 1971: 58) أو خلق تحالفات من الأعلى بين فصائل مختلفة من خلال «تحويل» مَن كانوا خصوماً حتّى ذلك الوقت إلى حلفاء بواسطة استعمال أو إساءة استعمال الرعاية الحكومية: تحويل

= جاذبية شعبية فهي تعاود الظهور في الحياة السياسية السودانية، مع أن البعض، خصوصاً في أوساط الإسلاميين، يدينها بصفتها نوعاً من «القبلية المهنية». وفضلاً عن ذلك، فإن محاولات براغماتية لإحياء نظام «الإدارة الأهلية» (من خلال شيوخ القبائل ومجالس كبار السن)، قد بذلت من جانب حكومات سودانية مختلفة منذ أواسط الثمانينيات (على سبيل المثال كومير (Kumair)، 1989، الحسين، 1991).

(5) للاطلاع على التمييز بين التشاركية الصغيرة والتشاركية الوسطى والتشاركية الكبيرة، انظر كاوسون، 1986: الفصلين 5 و6.

(6) يفضل هنا استعمال مصطلح «دمجية» (كما يفعل موزليس في 1986: xvi - xvii، 205 وما يليها). لأنه ينطوي على معنى طريقة أو وسيلة (للتلاعب) أكثر من انطوائه على معنى مبدأ وأيديولوجيا. وبخلاف ما حصل في الكثير من البلدان الأوروبية حيث حدثت مشاركة ناشطة وواسعة لمنظمات طبقية ذات استقلال ذاتي نسبي، تم في الشرق الأوسط المجيء بالطبقات الوسطى و«الشعبية» الجديدة إلى الساحة السياسية بأسلوب تابع/ عمودي بدرجة أكبر.

(*) بالإيطالية تحويل (بالمعنى العام). وللاطلاع على شرح واف للمصطلح أحيل القارئ إلى الهامش رقم 5 في الفصل العاشر من الكتاب.

الخصم إلى مساند عن طريق الرشوة أو الفساد (بيلامي، 1987: 5، 172 ـ 173). وهذه هي تقريباً العملية نفسها لما يُطلق عليه مصطلح (el turno)(*) بالإسبانية.

كانت المكوّنات المشكِّلة للفئات الاجتماعيّة ـ السياسيّة «المضمومة» في مصر تحدّد، بأسلوب تشاركي، على وفق فئات رسمية، وبشكل رئيسيّ وظيفية، لأنه كان لزاماً الحفاظ على توازن عددي معيّن بين الفئات الاجتماعيّة المختلفة (مع تخصيص ما لا يقل عن خمسين بالمئة من المقاعد في جميع الهيئات التمثيلية للعمال/ الفلاحين). وهكذا، في كانون الأول/ ديسمبر 1961 تمّ تشكيل «المؤتمر القومي للقوى الشعبية» عن طريق الانتخاب وكان هذا في نهاية المطاف سيصادق على «الميثاق الوطنيّ» للعام 1962 وصيغة تحالفه الشعبي. وكان المقصود بهذا المؤتمر تمثيل «المصالح» الشعبية على النحو الذي قيست به هذه المصالح بشكل اجتماعيّ ـ اقتصاديّ، ولكن بصورة رئيسيّة على أساس مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي، وكان يتألف كما يلي: 375 عضواً لتمثيل الفلاحين، 300 لتمثيل العمال، 105 لتمثيل «الرأسماليّة الوطنيّة» (التجارة والصناعة)، 100 لتمثيل موظفي سلك الخدمة العامة، 105 لتمثيل أعضاء الاتحادات المهنية، و105 لتمثيل أساتذة الجامعات وطلابها (1983: 60 ـ 61). واستناداً إلى الفقيه الدستوريّ عصمت سيف الدولة (1991: 194 وما يليها). كان النظام قائماً على «تمثيل المصالح» الذي لم يكن مكمّلاً لنظام النواب (والتفويض) بل كان في الحقيقة مناقضاً له. وقد كُرّس وقت طويل جداً في الستينيات لغرض وضع

(*) ومعناها تحويل موقف الشخص لا باختياره، إنما بتأثير خارجي عليه، وفي بعض الأقطار العربية الراديكالية يطلق على مثل هذه العملية مصطلح أكثر أناقة هو «كسب» الشخص إلى صفوف الحزب الحاكم ـ بمختلف تنظيماته السياسية أو الأمنية أو سواها.

تعريف لـ «الشعب» (وأعدائه)، فضلاً عن «قواه» الاجتماعيّة المختلفة، خصوصاً العمال والفلاحين، لأغراض التمثيل.

كما كانت هناك على الدوام، ضمن الحزب السياسيّ الحاكم أو المنظمة السياسيّة الحاكمة، محاولة للموازنة والموازنة المضادة بين مختلف التوجّهات الأيديولوجية الزائفة، والشلل، والتجمعات ضمن حدود «الأيديولوجيا» العامة المقرّرة. وكان هذا واضحاً، على سبيل المثال، في محاولة مصر عبد الناصر تشكيل «جهاز طليعي» أو حزب سياسيّ صحيح ومنضبط (وانتقائي، في البدء) ضمن «الاتحاد الاشتراكي العربي» الذي كان ذا صفة فضفاضة أكثر وفاتحاً أبوابه على مصراعيها لِكُلّ راغب. وقد جاء تدشين هذا الحزب (ضمن - الحزب) «الطليعي» في 1963 باستخدام مزيج من الأساليب التآمرية وشبه التشاركية في تشكيله خلال اجتماع كان عبد الناصر قد دعا إليه علي صبري (وكان ضابطاً في سلاح الجو ومنظِّماً موثوقاً ذا ميول سوفياتية معروفة)، ومحمّد حسنين هيكل (وكان صحفياً «حداثياً» وموضع ثقة عبد الناصر)، وأحمد فؤاد (وكان ماركسياً موثوقاً منذ أمد بعيد) وسامي شرف (وكان مديراً للمراسم في مكتب رئيس الجمهورية) (سالم، 1982). وكانت الفكرة هي السعي للتوصل إلى صيغة تشبه (عصبة الشيوعيين) الموجودة آنذاك ضمن (الاتحاد الاشتراكي اليوغسلافي). وكان على كل عضو من المجموعة النووية هذه أن يختار خليّة من عشرة أمناء بشكل سرّي، بعد تدقيق أسمائهم مع عبد الناصر ومع الأجهزة الأمنية. وكانت الفكرة تهدف إلى تشكيل «منظمة حديدية» من أشخاص موثوقين ذوي توجّهات اشتراكية و/ أو قومية. وحينما سمع المشير عبد الحكيم عامر بذلك، طلب هو الآخر من أحد مساعديه أن يقوم بتشكيل بضعة فروع لذلك التنظيم داخل القوات المسلحة.

وتشكّلت أمانة للجهاز الطليعي من ثلاثة عشر موظفاً وكاتباً

يترأسها شعراوي جمعة، وزير الداخلية، انطلقت لتجنيد أعضاء للجهاز وتنظيمهم على أساس وظيفيّ واقتصاديّ، يكون مدعوماً بقاعدة جغرافية (أي الوزارات والجامعات والمنظمات الجماهيرية ووسائل الإعلام... إلخ). ومع ذلك، فإن علاقات الراعي ـ الزبون ظلت على درجة قصوى من الأهمية، مثلما ظلّ الصراع على النفوذ قائماً بين الشخصيات العليا و«التوجهات»: عبد الناصر الكاريزمي مقابل عامر الراعي العسكري، وعلي صبري «اليساري» مقابل زكريا محي الدين «اليميني»، وهكذا دواليك.

حتّى ضمن «اليسار» المفترض، كان هناك كمّ كبير من المنافسة والنزاع: فاليسار الرسمي ذو التوجه السوفياتي برئاسة علي صبري الذي شغل في بعض الأحيان منصب رئيس الوزراء والأمين العام لـ(الاتحاد الاشتراكي العربي)، لم يكن مرتاحاً بصورة تامة من كوادر (حدتو) السابق[7] العاملة بصفة أفراد ضمن الطليعة، وكان هؤلاء

(7) إن (حدتو) هي الأحرف الأولى العربية لـ (الحركة الديمقراطية من أجل التحرر الوطني)، وهي منظمة ماركسية كان يرأسها من بين آخرين، المصري ـ الإيطالي هنري كوريل، وكانت لها علاقات وثيقة مع بعض (الضباط الأحرار)، مثل يوسف صدّيق وخالد محيي الدين، في حين كان أحمد فؤاد هو رجل الارتباط الرئيسي الذي كان يتمتع بحق الاتصال المباشر بعبد الناصر. وكانت الحركة قد ساعدت في طباعة وتوزيع أدبيات (الضباط الأحرار) قبيل ثورة 1952 وكانت تتعاون بصورة مباشرة مع عبد الناصر الذي كان يومذاك يحمل رتبة عقيد [بكباشي، آنذاك]. وكان معروفاً لديهم آنذاك تحت الاسم الحركي «الرفيق موريس». وكانت (حدتو) فريدة بين المنظمات الماركسية في دعمها لحركة (الضباط الأحرار) حينما جاءت إلى السلطة. ولعل هذا الموقف كان متأثراً بأفكار كوريل حول تحبيذ خطّ وطني ـ ديمقراطي أو وطني ـ شعبي وأهمية بناء جبهة متعددة الطبقات لكي تتولى النضال من أجل التحرر الوطني الكامل. وتذكّر هذه الفكرة إلى حدّ ما بمفهوم غرامشي عن التحالف الوطني ـ الشعبي (nazionale - popolare) ولهذا فإن المرء يتساءل عن المدى الذي يمكن لكوريل أن يكون قد تأثر بغرامشي. كما أنّ عبد الناصر، بحكم طبيعة شخصيته، كان يقيم صلات وثيقة بـ (الإخوان المسلمين) خلال الفترة نفسها تقريباً، بل إنه أقسم قسم الولاء لهم ويده على القرآن والمسدس (محي الدين، 1992 : 45 وما يليها، 87 وما يليها، وفي مواقع شتى).

على خلاف مع المنظمات الماركسية الأخرى التي لم تحلّ نفسها. كما كان فصيل صبري يشعر بالغيرة من المجموعة الاشتراكية ـ القومية المتركّزة حول (أمانة سرّ الفكر والدعوة) برئاسة الضابط القومي كمال رفعت، ومن فرق (الدعاة) التابعة لـ «الدعاة المناضلين» في الريف تحت قيادة ضابط الشرطة العسكرية السابق محمّد نصير، ومن «الاشتراكي» وهي الصحيفة الرسمية الناطقة باسم «الاتحاد الاشتراكي العربي» التي كان يترأس تحريرها الكاتب القومي العربيّ القبطي سامي داوود، بل إنّ المشير عامر شرع هو الآخر بالادّعاء أنّه ذو ميول «اشتراكية» معيّنة، فقام بفرض نوع من الوصاية على جريدة **الجمهورية** ذات الميول اليسارية وترأس (اللجنة العليا لتصفية الإقطاع) ودمجها مع «الاتحاد الاشتراكي العربي»، بينما كان يحاول احتواء وتهميش «منظمة الشباب» التابعة لـ «الاتحاد الاشتراكي العربي» حيث شرعتْ في الظهور بعض التوجهات الماركسية والقومية العربية المتطرفة وبعض الانتقادات للامتيازات التي كانت تتمتع بها حكومة العسكر (الحكيم وآخرون، 1975، عيسى، 1986، محي الدين، 1992، بينين (Beinin)، 1987). وعند النظر إلى كلّ هذه التوجهات يستطيع المرء أن يرى كيف كانت للناصرية «سبعة أقنعة»، كما وصفها لويس عوض، وفي ذلك برهان على الميول الشعبوية وشبه التشاركية للناصرية (عوض، 1975).

أمّا نقابات العمال فكانت «ذات سمة وظيفية» (تنظم على وفق نشاطها وتخصصها)، وكان لزاماً عليها أن تنتمي إلى (اتحاد عام) كان جزءاً من الدولة من خلال تبعيته لـ «الاتحاد الاشتراكي العربي»، وغالباً من خلال الأمين العام للاتحاد الذي يشغل في الوقت عينه منصب وزير العمل والقوى العاملة. ويحاجج روبرت بيانكي (1989) بأن «عملية تشريك (الاتحاد العام) كانت ترمز إلى تحقيق «اتفاقية جنتلمان» هامة بين عبد الناصر وزعماء العمال غير الشيوعيين بعد

مضيّ عقد كامل مليء بالشكوك المتبادلة والمساومات المضنية»، وبأن «قانون العمل المصري الجديد كان تشريعاً تشاركياً يمثل معلماً بارزاً يماثل بصورة لافتة قانون العمل للـ (Estado Novo)(*) البرازيلية» (78 ـ 80). ولقد وضعت البنية التشاركية للدولة في عهد عبد الناصر (اتحاد نقابات العمال) في موقع داعم لسياسات الحكومة بشكل تام، وكانت على الدوام تستغل بنية (الاتحاد) التشاركية نفسها (بريبشتاين ـ بوسوسني (Pripstein- Posusney))، 1992. ويقترح إيليس غولدبرغ (Ellis Goldberg) (1992 والمراجع المذكورة) بأن ما أطلق عليه عبد الناصر اسم «الاشتراكية» وما يطلق عليه علماء السياسة المعاصرون اسم «التشاركية» «قد ينظر إليه بأفضل ما يكون النظر على أنه حلّ وسط، اجتماعيّ ـ اقتصاديّ، واسع، مركّز على إغلاق السوق، يجري التوسط فيه من خلال الدولة» (ص 154). وكانت هذه الصيغة في بعض الأحيان توصف بكونها ضرباً من «النقابية السياسيّة» (أبو علم، 1968). أي بكلمة أخرى «السنديكالية» (Syndicalism) ـ وهو مبدأ يمتلك عدة أوجه شبه بالتشاركية.

وقد ضُمَّت المؤسسة الدينيّة الإسلامية (ورجال دينها) إلى الدولة المصرية من خلال وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة ومن خلال «تأميم» جامعة الأزهر وعلمنتها بصورة جزئية. كما تمّ دمج الجماعة الدينيّة القبطية: فأصبح واجباً تثبيت اختيار البطريرك القبطي من جانب رئيس الجمهورية، وصار البطريرك يعدّ موظفاً لدى الدولة يتمتع بسلطة مميّزة محلياً ومكانة دبلوماسية في الخارج. كما عُيّن عدد من الأقباط (يصل عددهم إلى العشرة) في البرلمان بقرار رئاسي (للاطلاع على التفاصيل انظر عودة، 1988: 89 وما يليها). وكان نظام الحكم الناصري قوياً بدرجة كافية لم يكن معها بحاجة إلى

(*) بالبرتغالية الدولة الجديدة.

اقتسام السلطة مع أحزاب سياسيّة أخرى، (حتى حينما كانت هذه الأحزاب تلعب دوراً تابعياً)، على الرغم من أن أفراداً من بين صفوف «الإخوان المسلمين» و«مصر الفتاة» و«الحزب الوطني» وعدد من الأحزاب الماركسية تمّ ضمهم في مراحل مختلفة.

أمّا أنظمة الحكم المشابهة (مثلاً النظام البعثي في سوريا والعراق) فقد سمحت بتنظيم رمزي لأحزاب «قومية» (وبوجه خاص ذات التوجه الوحدوي ـ العربي) و«تقدّمية» (بما فيها شيوعية) أخرى بصفتها مكوّنات «جبهة وطنية رمزية» (على سبيل المثال هينبوش (Hinnebusch)، 1990 : 145، 202، هـايـن (Heine)، 1993 : 44 ـ 46). ويذكّرنا هذا النموذج بما أطلق عليه الزوجان كولييه (Collier) مصطلح «الضم الاستباقي» (كولييه وكولييه، 1977، 1979).

أما في تونس فإن «العلاقة الخاصة» كانت على الدوام مع (الاتحاد العام لنقابات العمال) الذي كان نظام حكم بورقيبة يستخدمه أداةً تشاركيةً رئيسيّةً. وكان هذا التحالف قد نشأ خلال الفترة الاستعمارية حينما كان التميز ضدّ العمّال التونسيين، بسبب الحجم الكبير نسبياً لجماعة المستوطنين، قد جعل مطالب العمّال تكتسب مسحةً وطنيةً، وبالتالي سياسيّةً. وكان التحالف الذي عقده بورقيبة مع (الاتحاد) في صيف العام 1955 ذا أهمية حاسمة في صراعه على السلطة ضد بن يوسف (روف (Ruf)، 1984 : 104). ومنذ ذلك الحين ولاحقاً لم يتوقف (الاتحاد)، في البدء تحت زعامة أحمد بن صالح، عن تقديم تأييده لـ «الاشتراكية الدستوريّة» التي أطلقها بورقيبة و(الحزب الدستوريّ) الواحد. وكانت هذه «الاشتراكية» قائمة على أساس افتراضي لمفهوم شعبوي ـ تشاركي للتضامنية أو وحدة جميع الطبقات والفئات الاجتماعيّة، في إطار الشعب من أجل تحقيق أهدافها المشتركة (الهرماسي، 1990 : 42 وما يليها).

كانت الأدوات التنظيمية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف هي

الاتحاد العام لنقابات العمال في الصناعة والتعاونيات في الزراعة. وحصلت حركة نقابات العمال على بعض المنافع الجيدة في مجالي التنظيم والرفاه الاجتماعيّ في مقابل تعاونها، غير أنها أصبحت في الوقت نفسه «حبيسة» داخل الدولة، وفي العام 1977 وقّع (الاتحاد) على (ميثاق اجتماعيّ) مع الحكومة، قائم على أساس شراكة خاصة بين العمل ورأس المال بوساطة الدولة (المصدر نفسه، ص 120 وما يليها). وفي الوقت نفسه، وفي غياب أحزاب سياسيّة منافسة حتى أوائل الثمانينيات، كان (الاتحاد) يأوي كذلك جماعةً معيّنةً معارضةً لنظام الحكم تعبّر عن آرائها بلغة ماركسية أو عروبية. غير أنه كان بالإمكان احتواء أو تقييد مثل هذه الآراء. أما «التجاوزات» فقد كانت تلقى تعاملاً قاسياً كما حصل في عمليات إلقاء القبض والاحتجاز في العام 1978. وكان الهدف هو تقليص نضال العمال الاجتماعيّ والسياسيّ إلى أدنى حدّ ممكن، وتحويل (اتحادهم) بوتيرة متصاعدة إلى شريك ثانوي في الحزب الدستوريّ الحاكم (المصدر نفسه، ص 133 وما يليها). وهكذا فإن صيغة «الجبهة الوطنيّة» كانت مقدّمة لإعادة تكييف التحالف بطريقة مكّنت النخبة السياسيّة من ضمّ واحتواء الحركة العمالية وتشكيلها لخدمة أغراض رأسمالية الدولة، وخصوصاً بعد العام 1963. وفي العام 1969 عيّن الحبيب عاشور أميناً عاماً لـ (الاتحاد)، وفي العام 1977 جاء (ميثاق التقدّم الاجتماعيّ) ليعيد تأكيد التعاون بين رأس المال والعمل بصفته سياسة من سياسات (الاتحاد)، إضافةً إلى التعاون الوثيق مع الحزب الحاكم.

ومع ذلك، فمنذ أواسط السبعينيات بدأت العلاقات تخضع لضغوط كبيرة بسبب من المصاعب الاقتصاديّة المتصاعدة وظهور يسار نقابي ضمن (الاتحاد) كان يقاوم من بين أمور أخرى، تجميد الأجور الذي استلزمه (ميثاق التقدّم الاجتماعيّ). وتزايدت الإضرابات (إذ بلغ عددها 452 إضراباً في العام 1977) حتى تتوّجتْ بإضراب

وطني عام في كانون الثاني/ يناير 1978 تم القضاء عليه باستدعاء القوات المسلحة. وكان من شأن هذه المواجهة و«أعمال الشغب المطالبة بالخبز» في العام 1983 ـ 1984 أن دشّنت عهداً جديداً في تحديد دور مصغّر إلى حدّ ما للاتحاد ضمن الدولة، أملته متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد ضمن توجّهات أكثر «ليبرالية» استلزمت اتخاذ موقف أكثر «بيروقراطيّة ـ سلطوية» تجاه العمال. وأخيراً أقدمت الدولة على خلع الحبيب عاشور ومجموعته، وحرّمت الاتحاد، بعد إعادة تشكيل قياداته وتنظيمه بصورة جذرية، من نصيبه في أجور مستخدمي القطاع العام.

أمّا على المستوى الصغير فقد كانت الترتيبات شبه التشاركية تُستخدم أيضاً في المجال الاقتصاديّ حيث كان الموظفون/ المدراء، والعمال والحكومة/ الحزب يمثلون في مجالس إدارات المشاريع العامة. ففي مصر كان العمال في أوائل الستينيات يمثّلون في مجالس إدارة الشركات العامة بعضوين اثنين، زيدا في ما بعد إلى أربعة. وكانوا كذلك يشكّلون في كل شركة لجنة نقابية خاصة بهم ويمثّلون بما لا يقل عن 50٪ من عضوية لجنة (الاتحاد الاشتراكي العربي) الخاصة بـ «الوحدة الإنتاجية» المعنية (الأيوبي، 1980 : 452 والمراجع المذكورة). وفي الجزائر كان نظام الإدارة الذاتية (autogestion) للعمال الذي ظهر في أعقاب رحيل المستوطنين، قد استُبدل في وقت لاحق ضمن الشركات العامة (sociétés nationales) بنظام الإدارة التكنوقراطية/ العمالية المشتركة، تحت الوصاية التنظيمية للبيروقراطيّة الحكومية (كليغ (Clegg)، 1971، أوستركامب (OsterKamp)، 1982). وفي سوريا كذلك تمّ التخلي عن محاولة طموحة للإدارة العمالية في العام 1964 لصالح شكل أخف من أشكال المشاركة العمالية المشتركة مع الإدارة الاحترافية في المشاريع العامة (هينبوش، 1986 : 97 ـ 99، بيرث (Perthes)، 1992b : 18).

وفي حالات متطرفة من تشاركية الدولة، لم تفلح بعض أنظمة الحكم العربية في إعادة تشكيل الاتحادات والمنظمات القائمة وتعزيز موقع النقابيين المرنين مقابل منافسيهم الأكثر تشدّداً، فقط، بل لجأت في بعض الأحيان إلى ما يمكن أن يسمّيه المرء بـ «سياسة الاختلاق» حيث تقوم الدولة من فوق بإعادة خلق منظمات واتحادات وسيطة معيّنة وفق صورتها هي، مع اعتزامها أحياناً خلق فراغ تنظيميّ وسياسيّ قد لا يستطيع آخرون ملأه (وليامسون، 1989 : 39). ويصف ز. باومان (Z. Bauman) (1982 : 136 وما يليها) التشاركية بأنّها «سياسة مختلَقَة»، وتلك هي على وجه التحديد ما جهدت عدة أنظمة حكم عربية لكي تفعله. وفي حالة السياسة المختلقة هذه، يبدو أن «الاستقلال الذاتي للدولة»، أو ربما بصورة أدق الاستقلال الذاتي للقادة (تذكَّر عبد الناصر، بورقيبة، الأسد، أو صدام)، هو على درجة من السعة بحيث يكاد يكون بالإمكان الإعلان عن أيّ سياسة أو إلغاؤها أو الانقلاب عليها في أيّ وقت تقريباً. ومع أن السياسة المختلقة يمكن أن تبقى مدّة من الزمن، فإن النتيجة النهائية في أغلب الأحيان هي، على المدى القصير، سحب السياسة إلى داخل ماكنة الدولة نفسها (ومنها تنشأ «السياسة البيروقراطيّة»)، وعلى المدى الأطول دفع السياسة إلى خارج الساحة القانونيّة الممأسسة وإلى داخل المجتمع عموماً (على شكل سياسة الاحتجاج، كما هي الحال مع الحركات الإسلامية مثلاً).

إن الأزمة الحالية لأنظمة الحكم الشعبوية ـ التشاركية هذه (إذا أخذنا بالاعتبار الوضع الدولي وكذلك سياسات تلك الأنظمة الداخلية والإقليمية) تعزى إلى حقيقة أن تلك الأنظمة لم تعد قادرةً على التوفيق بين المكوّنات «الدولتية» ومكوّنات الرفاه لسياساتها العامة. ومع أن بالإمكان اقتران التشاركية بالشعبوية مدّةً من الزمن، فإنّهما

تمثّلان حالتين مختلفتين من علاقات الدولة/ المجتمع يجب التمييز بينهما (كما في أطروحة «الدولة المزدوجة» التي بلورها أ. كاوسن وب. سوندرز، ودعمها وليامسون 1989: 65 ـ 66، 124 ـ 129). وبينما كان النمط التشاركي لتمثيل المصالح مرتبطاً بشكل رئيسيّ بسياسة الإنتاج (الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة)، فإن الشعبوية هي أكثر ارتباطاً بسياسة الاستهلاك. وقد لا يكون بالإمكان التوفيق بين الاثنتين على المدى الأطول. ويصف إيليا حريق (1992: 2 وما يليها) دولة كهذه بصفتها «الدولة ـ الراعية» (والمصطلح التركي هو (devlet baba) الدولة الأبوية، وهو مصطلح قد يكون أقوى حتى من مصطلح حريق): إنّها «مقاول أعمال ومعيل في الوقت نفسه، وفي الشرق الأوسط حدث التطور في ذلك الاتجاه بعد وقت قصير من نيل الاستقلال».

وكما سبق لي أن ناقشت في مكان آخر (الأيوبي: 1989a، 1990a)، فإن مثل أنظمة الحكم هذه كانت مستعدة، تحت وطأة ظرف صعب، أن تتخلى عن وظائف الرفاه (أي الاشتراكية الزائفة) للدولة بدلاً عن التخلي عن وظائفها «الدولتية» (القائمة على أساس السيطرة). غير أن المشكلة لم تكن على هذا النحو من البساطة، لأن هذه الدول كانت تعاني أيضاً من فجوات متعددة يقوّي بعضها بعضاً: «فجوة التمايز ـ الدمج»، «فجوة المطالب ـ الاستجابة»، و«فجوة التحشيد ـ المأسسة» (أودونيل، 1973: 76 ـ 80). وتمكن الإشارة هنا إلى مصر بصفتها حالة تجسّد هذا الأمر (الأيوبي، 1991b: الفصل 12)، فقد كانت مصر الناصرية «دولتية» و«شعبوية» معاً. وقد كان نظام الحكم قد حاول أن يدبّر التنمية والرفاه معاً، الإنتاج والتوزيع معاً. وفي مسعى لتبني قول أناتول فرانس المأثور: «الاشتراكية، هي الطيبة والعدالة» (Le Socialisme, c'est la bonté et la justice)، عرَّفَ

عبد الناصر الاشتراكية العربية بأنها «الكفاية والعدل». ولقد بلغ التناقض بين هاتين الجديلتين في تكوين الدولة المصرية ذروته بعد أن انتهت الخطّة الخمسية الأولى (1960 ـ 1965)، ولم يكن بالإمكان تبني خطّة ثانية بسبب تقلص الموارد المالية المحلّية والأجنبية، ثم ـ وبصورة أشد دراماتيكية ـ بسبب نتائج حرب حزيران/ يونيو 1967 (كوبر (Cooper)، 1982، هينبوش، 1985).

وكما هي الحال مع معظم أنظمة الحكم الشعبوية الأخرى في اعتمادها اقتصاديّاً على سياسة الاستعاضة عن الاستيرادات وسياسيّاً على بيروقراطيّة الدولة، فقد بلغ نظام الحكم الناصري نقطة الأزمة في أواخر الستينيات، وهي أزمة لم تسببها في هذه الحالة المحدِّدات الفنية في استراتيجية الاستعاضة عن الاستيرادات فحسب، بل فاقمتها من الناحية السياسيّة حرب 1967 وآثارها. فكانت الدولة الناصرية متردّدةً في أن تطلب من الطبقات الاجتماعيّة الرئيسيّة تقديم تضحيات اجتماعيّة مباشرة من أجل الاستمرار في مشاريع النظام التنمويّة (واتربوري، 1983). وآنذاك انشقّت بورجوازية الدولة إلى جناحين: أحدهما يحبّذ رأس المال الخاص واللبرلة الاقتصاديّة، والآخر يحبّذ تقوية رأسماليّة الدولة وإدامة الضوابط العامة.

وجاءت قيادة السادات محبذةً الاختيار الأول، فكان أن اتّسمت الموجة الرئيسيّة من سياسة الانفتاح في حقيقة الأمر بتقليص واضح لدور الدولة الاقتصاديّ وبالانفتاح على رأس المال الخاص ـ الأجنبي والمحلي ـ علاوةً على التقارب السياسيّ مع الغرب. بَيد أنّ ذلك التوجّه في السياسة، ولأسباب سيجري تناولها لاحقاً، لم يثمر في الحالة المصرية نتائج مشابهةً لتلك التي أثمرها في حالات أخرى (مثل البرازيل والأرجنتين) حيث ساعد فعلياً في تقدّم عملية التصنيع، وإن كان ذلك لقاء الكلفة العالية الناجمة عن ازدياد التوتر الاجتماعيّ.

ما هي أوجه الشبه بين الممارسات التشاركية لأنظمة الحكم العربية الشعبوية، والتشاركية المطبقة في أرجاء أخرى من العالم؟

إن التشاركية القائمة على أساس الدولة هي نوع «تكاملي» من أنواع التشاركية حيث لا يُنظَر إلى الشركات بصفتها حاملاً للمصالح الخاصة، وليس بصفتها وسيطة بين الفرد والدولة، بل هي في حقيقة الأمر «وكيلة للدولة» (بلاك، 1985 : 667). لقد كانت تشاركية الدولة ظاهرة معروفة في الأزمنة الحديثة في أوروبا اللاتينية وأميركا اللاتينية. أما في الشرق الأوسط فإن تركيا تمثل الحالة الأشهر (بيانكي، 1984، كيدر (Keyder)، 1987)، بَيد أنّ ثمة في الآونة الأخيرة اهتماماً متزايداً في تطبيق ضروب مختلفة من هذا النموذج على دراسة حالة مصر، وبدرجة أقل على دراسة حالات بضعة أقطار أخرى مثل سوريا والعراق وتونس والسودان. ويمكن لمعظم هذه الحالات أن تلائم الفئة التي يطلق عليها فيليب سيرني اسم «التشاركية الزائفة» أو «تشاركية الدولة المرقّعة»، القائمة على درجة عالية من «الرعاية» السياسيّة و«التضامن المفروض من الدولة» (سيرني، 1990 : 169 ـ 170).

ومع عدم استخدامي لمصطلح التشاركية على هذا النحو فقد أوضحتْ (الأيوبي، 1980) الطبيعة التعاونية للصيغة السياسيّة الناصرية حول «تحالف قوى الشعب» وبيّنت الطريقة التي لم تعتمد بها تلك الطبيعة على جهاز الدولة القوي والمتوسع فحسب، بل كذلك على «بقرطة» الحياة السياسيّة والروابط الاجتماعيّة («الحزب السياسيّ»، نقابات العمال والنقابات المهنية، «رجال الدين» الإسلاميّين. . . إلخ). وقام ك. هـ. مور، معتمداً على دراسات سابقة له، بتقديم تحليل كهذا لدور جماعة التكنوقراط في مصر ضمن

النظام السياسيّ (مور، 1980). أمّا جون واتربوري فقد طبّق مقاربة مشابهة إلى حدّ ما على تحليل لتصاعد أزمات «الدولتية» الناصرية وللتحول المعقّد إلى سياسة الباب المفتوح في ظلّ حكم أنور السادات (واتربوري، 1983). كما أنّ المختصين بالعلوم السياسيّة المصريين صاروا ينجذبون بشكل جليّ إلى مفهوم التشاركية بصفته أداةً تحليليةً. وقد أنجز مصطفى كامل السيّد دراسة هامة حول دور مجموعات المصالح ضمن النظام السياسيّ المصري في ظلّ حكم عبد الناصر والسادات (م. ك. السيد، 1983). واستناداً إليه، فإن نقابات العمال ونقابات المهن كانت مجموعات مصالح «منظمة» أو أسبغت عليها الصفة الرسمية، وإن المؤسسة الدينيّة (الإسلامية والقبطية) واتحادات الطلبة كانت قد أسبغت عليها صفة شبه رسمية، بينما بقيت بعض القطاعات من الجماهير الحضرية بلا تنظيم. وأنجز أحمد فارس عبد المنعم دراسة مشابهة عن نقابات العمال والمهن، مستخدماً بوضوح أشدّ لغة النموذج التشاركي، خصوصاً في نوعه المسمّى بـ «تشاركية الدولة» (عبد المنعم (Abd al-Mun'im)، في: هلال (محرر)، 1983: 241 ـ 318). أما أماني قنديل فقد ركّزتْ بتخصيص أشدّ، على تأثير مجموعات المصالح واتحادات رجال الأعمال في السياسات الاقتصاديّة لمصر (قنديل، 1988). ومن منظور اقتصاديّ ـ سياسيّ، استعملتْ ناديا رمسيس فرح بصورة جزئية مفهوم التشاركية الشعبوية لتحليل أزمة التنمية والتحول السياسيّ في مصر أثناء حكم عبد الناصر والسادات (فرح، 1985). كما طبّق أسامة الغزالي حرب مقاربة شبيهة وأعطى مصطلح «التشاركية» ترجمة عربية مثيرة للاهتمام (الغزالي حرب، 1987).

من منظور تاريخي، حاجَّ بينين ولوكمان (1987) بأن الحركة العمالية المصرية قد أخضعت لمخططات وممارسات «تشاركية» بهذا القدر أو ذاك منذ بداياتها، وبيّنا بطريقة مقنعة أنّه كان لمنظمات

الطبقة العاملة ونضالاتها تأثير هامّ على مجرى التاريخ الاجتماعيّ والسياسيّ المصريّ وعلى رسم صورة التطور الاقتصاديّ والسياسيّ للبلاد، خصوصاً خلال أربعينيّات وخمسينيّات القرن العشرين. أما حقيقة أن جزءاً هاماً من قيادة النقابات العمالية قد أذعن، بعد «ثورة» 1952، للدمج في ماكنة الدولة فقد كشفت عن طبيعة حركة الطبقة العاملة المصرية على النحو الذي كانت قد تطورت به يومذاك. فقد كانت الحركة على درجة من القوة كافية لكي تحضّ نظام الحكم الجديد على منح العمال بعضاً من المكاسب الاقتصاديّة الملموسة. بَيد أنّ حركة العمال كانت أضعف من أن تقاوم المدّ السياسيّ الصاعد: وفي غياب التزام أيديولوجي قوي وواسع بالاستقلالية السياسيّة للحركة العمالية فإن أغلبية العمال والقيادات النقابية تقبلتْ سيطرة الحكومة، وبشكل خاص حينما نفّذ نظام الحكم وعوده الاقتصاديّة والسياسيّة، بما في ذلك خصوصاً النضال من أجل الاستقلال الوطنيّ ـ الذي كان جزءاً لا يتجزّأ من أهداف الطبقة العاملة بوجه خاص على امتداد حقبة طويلة من الزمن. وكما يلاحظ المؤلّفان ببراعة: «وبهذا المعنى، كانت الطبقة العاملة المصرية «مضطربة التنظيم»، بصفتها لاعباً تاريخياً، نتيجةً لنجاحها الجزئي في نضالاتها حتىّ العام 1954». وكان نظام الحكم الجديد سيتبع في آخر الأمر سياسةً تجاه الطبقة العاملة مشكّلةً على أساس المفهوم «التشاركي» نفسه للمجتمع المصري الذي اجتمعت عليه معظم القوى السياسيّة في فترة ما بعد الحرب.

لعل التطبيق الأدقّ للنموذج التشاركيّ هو تطبيق روبرت بيانكي (1989)، مع أن نموذجه أشدّ قرباً بكثير لمفهوم سياسة المجموعات والوساطة المصلحية، وبالتالي فهو مناسب بدرجة أكبر لحقبة ما ـ بعد ـ الناصرية. واستناداً إلى بيانكي، فإن «التعدّدية وروح المنافسة

السائدتين (حالياً) بين اللاعبين في ميدان الاقتصاد المصري تشيران إلى الحاجة إلى تقسيم المؤسسات التقليديّة مثل «قطاع الدولة»، و«رأس المال الأجنبي» و«القطاع الخاص» وذلك لكي يصبح بالإمكان تركيز الانتباه على الانقسامات والتنافسات الموجودة ضمن هذه المجموعات بدلاً عن تبنّي الاتجاه نحو المزيد من التواطؤ في ما بينها (ص 14)، وهو يعدّ تفريق غييرمو أودونيل ما بين «السلطوية الشعبية (الضمية)» و«السلطوية البيروقراطيّة (الاقصائية)» بمثابة «نقطة بداية لا يمكن الاستغناء عنها لتدقيق مراحل تطور الحكم السلطوي في مصر» (ص 26) غير أن تحليله التفصيليّ، تحديداً، لما يصنفه بصفة القطاعات التشاركية (أي النقابات المهنية) والقطاعات التي جُعلت تشاركية (أي نقابات العمال والتعاونيات الزراعية) و«القطاعات الهجينة» (أي اتحادات رجال الأعمال والتجمعات الدينيّة) أثناء حكم السادات ومبارك، يقوده إلى الاستنتاج أنّ التشاركية التي جرّبت في مصر قد أثبتتْ كونها «صعبة المراس» ما أدّى إلى نتائج غير مستقرة ومحبطة للذات» (ص 250 وما يليها).

ومع أننا ننظر إلى التشاركية في هذا الكتاب بمنظار بنيويّ بشكل رئيسيّ، فإن الواجب يقتضي أن توضع التجارب التشاركية في سياقها التاريخيّ دائماً. وهذا بدوره يجعل من التحليل المقارن جهداً مثمراً جداً. ويلاحظ بأن تشاركية الدولة تميل إلى الظهور في مراحل التنمية والتصنيع «المتأخرين». وهكذا، فقد تتولى هذه الدولة دوراً اقتصاديّاً موجِّهاً (dirigiste) قائداً، لا بصفتها ناظماً للشؤون الاقتصاديّة فحسب، بل بصفتها مقاولاً مباشراً أيضاً. وعلى هَدي النموذج التاريخيّ لليابان، فقد وصف البعض هذا بكونه نموذج «الدولة الإنمائية» التي تمثّل التشاركية الدولتية في شكلها الأشدّ تركيزاً، في حين يوجد الشكل الأكثر لا مركزيةً «للتشاركية الدولتية»

في الكثير من مجتمعات العالم الثالث (سيرني، 1990: 168 ـ 170). وإذا كانت هناك فعلاً ضمن المجتمع جماعةٌ قويةٌ من المقاولين متحمّسةٌ بما فيه الكفاية لعملية التصنيع لكنها لا تمتلك ثقةً كافيةً للعمل تحت ظروف تنافسية، وفوق هذا وذاك تكون متخوفة من راديكالية الطبقة العاملة، آنذاك تكون النتيجة غالباً ذات طبيعة «فاشية».

ومن الجهة الأخرى، إذا لم توجد جماعة مقاولين قوية ولا وُجدتْ طبقة عاملة مهدِّدة، فإن النتيجة ستكون، وبتكرار أكبر ذات طبيعة «شعبوية». وهكذا، على الرغم من المسحة السلطوية لكلتيهما، فإن التشاركية الفاشية والتشاركية الشعبوية تغريان مجموعات مؤيّدة لهما متباينةً جداً وتتولّيان وظائف تاريخية متباينةً جداً. إن الحركات الفاشية عبارة عن محاولات أصولية تنهض بها طبقات وسطى (تشعر بأنها مهدّدة من جانب حركات الطبقة العاملة) من أجل اقصاء من هم أدنى منها في المرتبة الاجتماعيّة إلى خارج الحلبة السياسيّة. أمّا الشعبوية من الناحية الأخرى، فإنها عبارة عن طريقة لتحشيد الطبقات الدنيا وإدخالها إلى الحلبة السياسيّة لأول مرة، بهذه الدرجة أو تلك (كانوفان، 1981: 147 ـ 148. وكذلك إيونسكو وجلنر (Ionesco and Gellner)).

إذاً، التشاركية الشعبوية تحشيدية بشكل مميز، تطلق العنان للقوى الاجتماعيّة من خلال سياسات التنمية الاقتصاديّة والتحديث المتعددة. ومع ذلك، فإن الحيرة السياسيّة الرئيسيّة التي تواجه أنظمة الحكم هذه هي في إيجاد الترتيبات المؤسساتية المناسبة التي تستطيع أن تزوّد القيادة بدعم واسع من هذه القوى، مع ضمان تمتعها في الوقت نفسه بسيطرة أكبر على تلك القوى. وكما حاجَّ غ. أودونيل (1973/ 1977)، فإن التشاركية الشعبوية في مراحلها المبكّرة تمثل

أداةً لتعزيز الجهود الرامية إلى تنشيط الطبقات الدنيا المسيطر عليها وإلى ضمّ تجمعاتها بصفة شركاء مَسُودين في ائتلاف متعدّد الطبقات، مع استهداف وضع نهاية للسيطرة التقليديّة للأوليغارشيات الريفية وتسريع التنمية في مجال الصناعة الوطنيّة، عن طريق استراتيجيات الاستعاضة عن الاستيرادات. وفي هذه المرحلة، ولغرض الفوز بدعم الطبقات الدنيا، تشمل السياسات الشعبوية تقديم سلسلة واسعة من المزايا الاقتصاديّة والخدمات الاجتماعيّة. وحيثُ إن برامج الاستعاضة عن الاستيرادات تميل في مراحلها الأولى إلى تحقيق درجة لا بأس بها من النجاح، فإن أنظمة الحكم تميل إلى أن تكون ضَميّة بدرجة أكبر من أن تكون قسرية في سياساتها. ويجري تنشيط مجموعات الطبقات الدنيا تنشيطاً سياسيّاً ومكافأتها مكافأةً اقتصاديّةً لقاء فقدانها جزءاً من استقلاليتها التنظيمية الفعلية أو المحتملة ولقاء دمجها في الدولة وإخضاعها لها.

غير أن استراتيجيات الاستعاضة عن الاستيرادات التي يسهُل إلى حدّ ما تنفيذها في البداية (خصوصاً حينما تصاحبها تأميمات واسعة وكميات معقولة من «المساعدة» الأجنبية، كما هي حال مصر)، تبدأ في آخر الأمر بمواجهة الصعوبات. ومن الناحية الفنية، إنها تؤدّي إلى النتيجة التالية: إذا ما أُريد لمثل هذه السياسات أن تستديم وتتعمق، يجب استيراد سلع رأسمالية وسيطة باهظة الثمن ما يؤدّي إلى حصول مشاكل مزمنة في ميزان المدفوعات وتصاعد الديون الأجنبية. وعندئذ تحاول الدولة أن تتبنى سياسات تقشفية من خلال تقليص خدمات الرفاه التي كانت تمنحها في مرحلة أسبق للطبقات الدنيا خلال المرحلة الشعبوية، لكن الدولة لا تصادف النجاح دائماً. وفي مجرى السيرورة، يتصاعد الصراع الاجتماعيّ، الأمر الذي يؤدّي إلى خلق انقسامات جديدة في الائتلاف الشعبويّ غير المتجانس، حينما تستمر

تجمّعات الطبقة الدنيا القوية نسبياً في التعبير عن مطالبها التي يجدها «الإصلاحيون الاقتصاديّون»، المحليون والأجانب، مطالب مفرطة. ويبدو أن مثل هذه النزاعات تضعف الدولة، دون أن تزيل الاختناقات التقنية والمالية. وتتسارع العملية بكاملها ويُغالى فيها إذا ما حُسِبت الدولة، كذلك، ضعيفةً من الناحية السياسيّة، كما حدث على سبيل المثال لمصر وسوريا عندما هُزمتا في الحرب العربية ـ الإسرائيلية في العام 1967. وعليه، فإن من الأفضل أن توصف «أزمة الاشتراكية» في مثل هذه البلدان بكونها أزمة نظام الحكم التشاركي الشعبويّ وسياساته الاقتصاديّة القائمة على الاستعاضة عن الاستيرادات.

وهكذا، يجد المرء أن السياسات الاقتصاديّة «الدولتية» لأنظمة الحكم التشاركية ـ في الظروف القائمة للتنمية الرأسماليّة التابعة المتأخرة ـ تستلزم رفع مستوى التراكم الرأسماليّ المحليّ إذا ما أريد للبلد أن يعمّق سياساته التصنيعية عن طريق التوسع في مجال السلع الوسيطة والسلع الرأسماليّة والشروع بقدر من التصنيع الموجّه للتصدير. غير أن مثل هذه السياسات تقف في تناقض واضح مع المنافع الاجتماعيّة والسياسيّة التي اكتسبتها الطبقات الشعبية خلال المرحلة الشعبوية. ومن شأن المستثمرين المحلّيّين والمستثمرين الدوليّين المحتملين أن يطالبوا بدرجة أعلى من الضمان والاستقرار لاستثماراتهم. ويتم ذلك من خلال تعطيل فاعلية تجمعات الطبقات الدنيا وإقصائها عن «تحولات التحالف» الجديدة التي ستؤكد على دور النخب التكنوقراطية ورجال الأعمال المحلّية و/ أو سياسة المشاريع المشتركة مع رأس المال الدولي. واستناداً إلى أودونيل، فإن هذه المرحلة تتصف بظاهرة «الاستعصاء الاجتماعيّ» التي تؤدي إلى «أزمة هيمنة» لا تكون فيها طبقة مفردة أو قطاع مفرد قادراً على

تحقيق سيطرة مستقرة. ويؤدي هذا إلى نشوء تحالفات أضعف من أن تستطيع فرض سياساتها المختارة، لكنها قويةٌ بما يكفي لمنع ائتلافات أخرى من فرض سياساتها هي (انظر كذلك، في ما له علاقة بتركيا، بيانكي، 1984: 381 ـ 398). واستناداً إلى أودونيل، ثمة احتمال أكبر، مع ذلك، أن تصبح هذه المرحلة من التشاركية بيروقراطيّة ـ سلطوية في طبيعتها، قائمةً على استراتيجيات إقصائية وقسرية إزاء الطبقات الدنيا على وجه الخصوص.

وبينما يتقبل روبرت بيانكي جزءاً من النموذج «الأميركي اللاتيني» بصفته ذا صلة بحالة مصر (خصوصاً تلك العناصر التي تربط تشاركية الدولة بالأزمات التي تنشأ في مراحل مختلفة من عملية التنمية الرأسماليّة التابعة وخلال المحاولات الرئيسيّة الرامية إمّا إلى احتواء منظمات الطبقة العاملة أو تحطيمها)، فإنه يجادل قائلاً:

«باستثناء تركيا والفيليبين، ليس هنالك سوى عدد ضئيل من الدول الشبيهة بالأرجنتين وتشيلي في الشرق الأوسط وآسيا. فالتصنيع في معظم بلدان العالم الثالث الأخرى أقل تقدّماً وأكثر خضوعاً لسيطرة القطاع الخاص، والبنى الطبقيّة الحديثة أقل تبلوراً وتصلباً، والالتزامات الاقتصاديّة الأجنبية أقل استقراراً وهي غير قابلة للإلغاء. وعلى هذا الأساس، تبدو تشاركية الدولة اختياراً ومبادرةً لنخب مستقلة استقلالاً ذاتياً بعض الشيء، أكثر من كونها استجابةً ضروريةً أو مترددةً لقوى خارجة عن سيطرتها. وفي الواقع، قد تكون فكرة «الاستقلالية الذاتية للدولة» هي التي تشكل لب الموضوع ـ وهي الفكرة التي تلقى احتفاءً كبيراً بها في كل من الكتابات «الماركسية ـ الجديدة» والكتابات «المحافظة ـ الجديدة» التي تهيمن في الوقت الحاضر على ساحة التنمية السياسيّة، بينما كانت تعدّ من التفاهات في الكتابات الليبرالية الأسبق زمناً» (بيانكي، 1989: 221 ـ 222).

إن تعميمات أودونيل بحاجة، هي الأخرى، أن تُخفَّف في بعض الجوانب. فإن النخب الحاكمة، وهي تواجه الحيرة في الاختيار ما بين التنمية والرفاه، قد تختار إدامة الرفاه بدلاً عن العمل على تحقيق التنمية، لكي لا تزعزع أساس بقائها السياسيّ على المدى القصير. ويمكن تيسير ذلك نسبياً إذا كان بالإمكان توفير بعض المصادر المعقولة من الأموال الأجنبية أو العائدات من النمط الريعي، كما حدث لبلدان مثل مصر وسوريا اللتين تلقّتا دعماً من دول عربية وأجنبية وكذلك من خلال التحويلات النقدية التي كان يرسلها عمالها المشتغلون في الأقطار المصدّرة للنفط. وفي الوقت نفسه، فقد يكون نظام الحكم قادراً على الاستمرار في تطبيق بعض الاستراتيجيات التشاركية إلضمية في الأقل، مع قيامه على نحو ما بتكييف طبيعة الائتلاف التشاركي. وهكذا، على سبيل المثال، كان السادات قد دشّن استراتيجيات ضمية معيّنة لقوى ومجموعات من قبيل النساء والإسلاميّين والأقباط، بل ـ من باب المفارقة ـ حتى الماركسيين (إن الماركسيين الاثنين اللذين عيّنا وزيرين في مصر الحديثة كانا في عهد السادات)، بينما كان في الوقت نفسه يطبق استراتيجيات اقصائية على قوى ومجموعات من قبيل العمال والناصريين. وهكذا، يمكن القول بأن السياسات التشاركية للدولة قد تكون ضمّية وإقصائية في الوقت نفسه. وقد يكون هذا في صفوف شتى الفئات، كما سبق أن رأينا، و/ أو ضمن كل فئة، حيث تتدخل الدولة لضمان نتيجة مفضلة ضمن المنظمات المختلفة على سبيل المثال («الاتحاد الاشتراكي العربي» في مصر السادات) دون إلغاء المنظمة برمتها (قارن كوليه وكولييه، 1977).

وهكذا يمكننا أن نرى أنّ تطوراً ممكناً واحداً للتشاركية الشعبوية (الذي هو عبارة عن نظام حكم عسكريّ ـ بيروقراطيّ قسريّ بوتيرة

متصاعدة، عازم على تعميق عملية التصنيع) لم يحدث في مصر وذلك ناجم من بين أمور أخرى، عن تفشي الضعف في نفوذ الدولة السياسيّ (في أعقاب هزيمة 1967) تبعه بعد وقت قصير (بعد حرب 1973) توفر عائدات خارجية قادرة على أراحة الدولة من مهمة إبطال سياساتها الشعبوية (الرفاه) بصورة عاجلة وفجائية.

هناك إمكانية لحصول تطوّر مختلف نوعاً ما للأزمة الحاصلة في التشاركية الشعبوية. وبينما تبدو الدولة مستنفدةً بنيوياً تحت تأثير تآكل هيمنتها السياسيّة وتزايد مصاعبها المالية، قد يكون المجتمع المدني قادراً على الفوز بمساحة ما للمناورة، وذلك أولاً من خلال تحدّي بعض الرموز التقليديّة لسلطة الدولة وانضباطها (مثلاً: إبداء اللامبالاة تجاه الشرطة، أعمال الشغب، والإضرابات... إلخ) ومن ثم وبصورة متصاعدة من خلال تنظيم أو إحياء تجمعات مصالح بديلة تمارس الضغط على الدولة. كما أنّ عجز الدولة عن الاستمرار في عملية التصنيع دون افتراض خارجي كبير ينطوي على حرمان الدولة من استخدام التنمية وسيلةً لضم أجزاء هامة من الطبقات الشعبية والعاملة إلى المشروع الانمائي الذي تتبناه الطبقات المهيمنة. كما أنه ينطوي على تقلص نفوذ الدولة وهيبتها نتيجةً لتبعيتها المتزايدة إلى رأس المال الدولي. ومن شأن هذا بدوره أن يخرّب عملية اقتران الجماهير بالدولة السلطوية بصفتها «حاملاً الثقافة الوطنيّة» (كارنوي، 1984: 205).

وعلى الرغم من تردد الدولة إزاء تخلّيها عن ممارساتها السلطوية، فإنها تمسي هشةً بشكل متزايد نتيجةً لمحدودية مجالها لتوسيع قاعدتها الاجتماعيّة. فتصبح التجمعات القائمة على المصالح (مثلاً: التجار، رجال الأعمال) وكذلك التجمعات القائمة على الثقافة (مثلاً: الجمعيات والتنظيمات الدينيّة) مسموعة الصوت بصورة

متزايدة، وقد تضطر الدولة السلطوية في نهاية المطاف إلى الخضوع إلى «الحنين إلى الماضي الديمقراطي»: «إن مسألة الديمقراطية هي بطبيعة الحال كعب أخيل بالنسبة إلى نظام السيطرة هذا. ومن خلال اقتراحها شكلاً محدداً من الديمقراطية فإن أنظمة كهذه لا تعبّر عن التنازل الكريم الذي تقدّمه قوةٌ منتصرةٌ بقدر ما تكشف عن ضعفها المتأصل» (أودونيل، 1979: 314 ـ 317). وقد طفت مقترحات «الدمقرطة» هذه على السطح بأوضح ما يكون في مصر والجزائر، وكذلك ـ لكن بدرجة أقل ـ في تونس وسوريا وبلدان أخرى. إن ما ينزع إلى الحدوث على أرض الواقع هو فعل من أفعال «عمليات التبادل السياسيّ» (scambio politico) (كما يسميها الإيطاليون)، حيث «تتخلى الدولة عن جزء من صلاحيتها في صنع القرار لصالح مجموعات مصالح مقابل قيام هذه المجموعات بضمان التزام أعضائها بتنفيذ القرارات المتخذة» (شميتر، 1985: 35 ـ 36، بُلْ (Bull)، 1992 263، والمراجع المذكورة في كلّ منهما). وإذا أخذنا مثل هذه الميول بعين الاعتبار فإن من الممكن في هذه الحالة ـ بالنسبة إلى مصر في الأقل ـ أن تتطور لاحقاً، كما حصل في تركيا، باتجاه نموذج مقيّد من «التشاركية المجتمعيّة» حيث تظل الدولة، مع ذلك، مستمرة في لعب دور «مهندس تمثيل الاتحادات» (بيانكي، 1984: 377).

من بين التجمعات التي زادت من قوتها نتيجة للاستنفاد البنيوي الذي أصاب الدولة في مصر، يقف تجمعان بصفتهما حليفين داعمين أو شريكين محتملين في صيغة شراكية محافظة جديدة: هما الحركات الإسلامية، والبورجوازية التجارية الأهلية (التي كانت ذات مرة تعمل تحت اسم «شركات استخدام النقد») (انظر الأيوبي، 1991a: الفصل 8). وبصرف النظر عن شتى الاعتراضات القانونيّة

والفنية والأخلاقية التي أثيرت على ما يسمّى بقطاع «الأعمال الإسلامية»، فقد يكون من المعقول النظر إليه على أنه مظهر من مظاهر وجود «يقظة» معيّنة في صفوف المجتمع المدني، في محاولة للتعويض عن إخفاق المؤسسات المصرفية والمالية الرسمية من ناحية، ومن الناحية الأخرى في محاولة لمجابهة الدولة كلية القدرة، وذلك أحياناً من خلال «إغواء» مؤسساتها الاقتصاديّة والإدارية و«الأيديولوجية» (الغزالي حرب، 1988، عبد الفضيل، 1989: الفصل 3). ولقد خطا أحد الكتاب خطوةً أبعد ليقترح أنّ ظهور شركات استخدام النقد كان «المحاولة الأولى والأكبر منذ (انقلاب) 1952 لتحقيق الاستقلال الذاتي للمجتمع المدني لـ «الشعب» و«الرعايا» و«الخلق» رأسمالية شعبية «في البلاد». وإذا كانت السلطات ستسارع إلى قمع واضطهاد مثل هذه الشركات فقد جرى ذلك على وجه التحديد لأن النشاطات الاقتصاديّة لهذه الشركات قد وصلت إلى مستويات لم يعد بإمكان «دولة شمولية» أن تتحملها (كشك (Kishk)، 1989: 42 وما يليها، 139 وما يليها).

كانت أنظمة الحكم العربية الراديكالية مستعدةً، تحت أدنى ضغط أو لدى أقل إغراء، لتولي ظهرها للشعارات الاشتراكية التي كانت تدعو لها قبل ذلك بسنوات قليلة، وأن تتولى بنفسها الإشراف على تنفيذ اللبرلة الاقتصاديّة وبرامج الخصخصة بصفتها سياسةً عامةً (للاطلاع على مسح موجز، أنظر الفصل العاشر). ولم تكن هناك قوى اشتراكية («شعبية» كانت أم «بيروقراطيّة») عازمة على مقاومة مخططات أنظمة الحكم الهادفة إلى النكوص عن الكثير من السياسات الاجتماعيّة السابقة (واتربوري، 1988). ومثلما بيَّنا قبل قليل، فإن الصراعات المعاصرة في هذه البلدان لا تضع العمل ضد رأس المال: فبدلاً عن ذلك، إنّها تضع المجتمع المدني ضد الدولة.

لقد قامت السياسات «الدولتية» لأنظمة الحكم الراديكالية، ربما بصورة حتمية، بتمهيد الطريق لإقامة الرأسماليّة في بلدانها نفسها (انظر على سبيل المثال سعيد، 1982، الخفاجي، 1983، حافظ محمود، 1989). وقد أدّتْ رأسمالية الدولة إلى خلق بورجوازية بيروقراطيّة لم تجد ضيراً، حينما بلغت نقطة حرجة، في تجديد تحالفاتها مع رأس المال العالمي. وكما كان ألكسندر غيرشنكرون قد توقع قبل ذلك بثلاثة عقود: «فإن التصنيع الرأسماليّ تحت رعاية أيديولوجية اشتراكية قد يكون ظاهرة أقل إثارةً للدهشة ممّا قد يبدو من النظرة الأولى» (1962: 25). وفي ظلّ الظروف الحالية للعولمة، عولمة عملية الإنتاج وعولمة سوق العمل معاً، فإن التحالفات الرأسماليّة الخارجية تبدو أكثر نفعاً لبورجوازية الدولة من الائتلافات الشعبوية المحلّية. ومع ذلك، فإن عدداً قليلاً من سياسات الرفاه (يمثل بصورة أكبر السعي الشعبوي الأقدم زمناً في تشكيلة أنظمة الحكم هذه) نهض ليلقي بظلاله الداكنة على أفق التحول الرأسماليّ وليقف حجر عثرة في طريقه. فأصبح لزاماً التخلي عن سياسات الرفاه، ولكن مقابل كلفة سياسيّة معينة في بعض الأحيان. غير أن هذا لم يكن سوى عملية تكييف ضمن النظام نفسه، وليس نكوصاً عن التزام «اشتراكي» ـ هذا الالتزام الذي لم يكن موجوداً على أرض الواقع مطلقاً.

الفصل السابع

النظام السياسيّ للأشكال المتمفصلة: الملكيات المحافظة، القائمة على أساس القرابة

ثمة ملَكيات تتصف بشتى درجات «المحافظة» في مختلف أرجاء العالم العربي[1]. غير أن هدف هذا الفصل هو معالجة منطقة الخليج بشكل رئيسي، حيث تتركز معظم الملكيات العربية، بالرغم من احتمال أن تقدّم بعض الإشارات المقارنة عن المغرب والأردن من وقت لآخر.

سبق أن ألمحنا إلى أن مجتمعات الخليج العربيّ هي من بين أكثر المجتمعات «تمفصلاً» في العالم، إذ إنَّها تجمع سلسلة كاملة من أنماط الإنتاج ومن الثقافات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة تمتد من البداوة الرعوية البسيطة إلى الصناعات البترولية فائقة الحداثة، وغيرها

(1) إن النزعة المحافظة مفهوم يصعب تعريفه غير أن بالإمكان قَرْنُه عموماً بمجموعة من المفاهيم مثل «التقليد»، «العُرف»، «العائلة»، «الجماعة الصغيرة»، «الفئة»، «العضوية»، «النسيج». . . إلخ. إن المحافظين ليسوا مغرمين بالتغيير بوجه خاص وهم يقيمون اتهامهم للحاضر بصراحة وبلا مواربة على أساس من نماذج يتزوّدون بها من الماضي بصورة مباشرة. وهم على العموم يخشون «الجماهير» ويميلون إلى أن يكونوا مناهضين للشعبوية (التي تتعارض مع النموذج الذي سبق وصفه في الفصل السادس، نيسبت (Nisbet)، 1986).

من الصناعات. ونظراً إلى الطبيعة المتمفصلة لتشكيلاتها الاجتماعيّة، فإن المنطق المؤسساتي لدول الخليج يتركز إلى حدّ بعيد حول أدوار التوفيق ما بين مستلزمات تصدير النفط من ناحية ومستلزمات نظام الجماعة الصغير من الناحية الأخرى. وبتعبير صريح، فإن وظيفة الدولة هي إعادة إنتاج النظام الأبوي، والقبليّة، والهيمنة الإثنية بطرق تتلاءم بقدر الإمكان مع المحافظة على اقتصاد قائم على تصدير النفط وتداول عائداته.

اقتصادات ريعية، دول ريعية

يمثّل الاقتصاد السياسيّ للمملكة العربية السعودية ودول الخليج حالة واضحة ـ إن لم تكن خاصة، إلى حدّ ما ـ لما يطلق عليه أحياناً «متلازمة الجيب التصديري» الذي يتكشف عن أغلب التشوهات الاقتصاديّة التي تنتج عن مثل هذا الاعتماد الجسيم على التصدير (النصراوي (Alnasrawi)، 1979). إن السعودية ودول الخليج لا تعتمد اعتماداً كبيراً على التصدير فحسب، لكنها في الوقت نفسه معتمدة إلى أقصى حدّ على تصدير سلعة رئيسيّة واحدة. وتمثّل عائدات النفط نسبة مئوية عالية بشكل خاص من عائدات الدولة، أما الجزء غير القابل للنضوب (أي الجزء «اللانفطي») من الناتج المحلي الإجمالي فإن حجمه النسبيّ صغير جداً (انظر ص 325 وص 506، الهامش 8 من هذا الفصل). ومن نافلة القول في ظروف كهذه إن أيّ توقف في إنتاج النفط وفي توزيعه و/ أو استهلاكه سيكون أمراً كارثياً، ليس بالنسبة إلى تطور هذه البلدان فقط، بل كذلك بالنسبة إلى بقائها بحدّ ذاته.

ليس من العسير على المرء أن يلاحظ أن النمو الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ في السعودية ودول الخليج يكاد أن يكون «مقيّداً»

و«مشوّهاً» كما هي الحال في أيّ اقتصاد آخر قائم على تصدير أحاديّ، هذا بصرف النظر عن «الفيلات» الباذخة وسيارات «الليموزين» وملابس أشهر مصممي الأزياء. وبطبيعة الحال، فقد بُذلتْ محاولات لإقامة الصناعة: في مجالات الصلب، الأسمدة، الإسمنت، البتروكيماويات، والمشاريع الباهرة سطحياً في ينبع وجبيل... إلخ. لكن هذه المشاريع، فضلاً عن كونها محدودةً من حيث عددها، لا تبدو أنها تقيم روابط مع الاقتصاد بشكل عام ولا تساعد هذه البلدان على الاندماج الاقتصاديّ مع بقية المنطقة العربية (مالون (Malone)، 1981: 27، دويدار (Duwaidar)، 1978: 29 ـ 32). إن قطاعات كثيرة من سكان هذه البلدان لاتزال تحمل في داخلها مواقف «تقليدية» معينة تجاه العمل و«الحراك» و«الإنجاز» وغيرها، وهذه لا تعدّ متوافقة مع نموذج «حديث» أو في الأقل ديناميكي للمجتمع (بالمر (Palmer)، الغفيلي (Alghofaily)، النمر (Alnimir)، 1984). إن مثل هذه المواقف، إضافة إلى علاقات التبعية البنيوية مع العالم الرأسماليّ، كانت مسؤولة جزئياً في الأقل عن تعزيز «بورجوازية راكدة» ناشئة حديثاً في بلاد العرب والخليج (إبراهيم، 1982: الفصل 2، الجزأين 2 و3). وقد سارعت هذه «الطبقة» التي تضم الشيوخ والتجّار والموظفين والوسطاء، إلى تركيز جهودها الاستثمارية في مجال النشاطات التجارية والعقارية التي تشمل ممارسات «الكفيل» و«المحوّل» سيّئة الصيت (حيث يؤدي العمل عادةً «أجانب» ـ لا يسمح لهم بحيازة أو إدارة أنماط معيّنة من الأعمال ـ بينما تذهب حصة كبيرة من العوائد إلى «كفيلهم» المحلّي). ولقد أدّت فورة أسعار النفط إلى أن تجعل مثل هذه الممارسات أكثر سهولة وأشدّ إغراءً. غير أنها لا تؤدّي على الإطلاق إلى تعزيز تقاليد مقاولة وانتاج ديناميكية ومساع انمائية منتجة. فإن أموال النفط تلعب، على هذا النحو، دوراً غريباً في معظم هذه

البلدان لأنها، وإن كانت قد أدّت إلى حراك اجتماعيّ في صفوف شتى فئات المجتمع، قد عززت كذلك دور النخب التقليديّة التي تملك الحق في توزيع معظم الموارد المالية للمجتمع (الرميحي، 1975: 53 ـ 54 وما يليها).

ولكن، يجب على المرء أن يتذكر من جديد أنّ الدور الاقتصاديّ للدولة في هذه البلدان دور كبير وقوي إلى أقصى حدّ، على الرغم من كل الخطابات المعادية للاشتراكية التي تصدر عن النخب الحاكمة. وكانت مشاريع التنمية السعودية تمجّد فضائل «المشروع الحر»، وكان مستشارو المسؤولين السعوديين يؤكّدون للمراقبين أنّ دور الحكومة المتنامي بوتيرة سريعة في الاقتصاد كان «يُعدّ شراً مؤقتاً لا غير» (كرين (Crane)، 1978: 65). واعتبر البعض الاقتصاد السعودي أنه في الأساس من نمط «دَعه يعمل» (Laissez- faire)، إلا أن القطاع العام هو الذي يسيطر عليه بسبب من عائدات النفط الهائلة للبلاد، وبالتالي أصبحت الحكومة السعودية في الواقع الشريك الأكبر في واحد من أنظمة «رأسمالية الدولة الإسلامية» (لونغ (Long)، 1976: 56)، ومع ذلك، فإن الدولة استمرت في لعب الدور الرئيسيّ في توزيع الموارد من خلال سيطرتها على النفط بصفته مصدر الدخل الرئيسيّ الإجمالي في المجتمع، حيث يكون القطاع الحكومي مسؤولاً عمّا يصل إلى ثلثَي الناتج المحلّي الإجمالي (بصفة إنفاقات).

ولكن ما هي على وجه الدقة طبيعة أنماط الإنتاج في دول الخليج؟ ليس ثمة شكّ في أن اقتصادات الخليج هي الآن جزء من المنظومة الرأسماليّة العالمية، غير أنه، ولعدد من الأسباب المختلطة، يصعب إلى حدّ ما الحديث عن نمط رأسماليّ للإنتاج في هذه الدول. فابتداءً، ليس هنالك سوى إنتاج ضئيل بمعنى الإنتاج

(مع أن هناك توزيعاً وتداولاً كبيرين) في هذه البلدان. فمصطلح «البلدان المنتجة للنفط» مضلّل جداً لأن النفط لا يجري إنتاجه بأيّ معنى فني (كما أنّ سعره لا يرتبط بصورة فعلية بكلفة إنتاجه). فالنفط يستخرج ثمّ يُصدّر. وفي الآونة الأخيرة حصل تمفصل بين التقسيم «الإثني» للعمل (النموذجي في المجتمع البدويّ) وعلاقات التبادل الرأسماليّة السائدة في يومنا الحاضر. وهكذا فإن «وظيفة الإنتاج» بالنسبة إلى النشاطات النفطية يعهد بها بصورة رئيسيّة إلى المغتربين القادمين من (العالم الأول)، وإن الكثير من الخادمات، علاوةً على أغلب الأشكال الثانوية من نشاطات الإنتاج (كالإنشاءات، وتصليح السيارات والآلات، والأشغال الكهربائية، والنجارة والحرف. . . إلخ) يعهد بها إلى مغتربين قادمين من (العالم الثالث). وهكذا، فإن وظيفة الإنتاج تظل «أجنبية» بعض الشيء بالنسبة إلى المجتمع والدولة.

وعلى الرغم من أن سياسات «التنويع الاقتصاديّ» لقيت في غالب الأحيان تأييداً، وجُرِّبتْ إلى حدّ ما، غير أن مثل هذه السياسات ليست بلا كلفة أو بلا مخاطر سياسيّة. أمّا التحرّك باتجاه «التعميق الصناعي» (كما هي الحال في جبيل وينبع السعوديتين وفي مشاريع عملاقة وأخرى أقل عملاقية) فهو بلا شكّ حراك تنويعيّ، ولكنه قد يفضي في نهاية الأمر إلى حدوث تمايز طبقي ووعي سياسيّ أشدّ وضوحاً قد يشكّل في نهاية المطاف تحدّياً لأسس النظام نفسه. أما التحرّك باتجاه «التعميق المالي» (كما هي الحال في استثمارات الكويت الدولية الواسعة في أواخر الثمانينيات) (رضا، 1992: 64 ـ 65)، فإنه يمكّن الدولة من «تصدير النزاع الطبقيّ»، لكنه في الوقت نفسه يزيد من حساسية الاقتصاد وانكشافه للأذى الخارجي (قارن آرتس، آيسنلوفل وترمولن (Aarts, Eisenlœffel and Termeulen)، 1991: 212 ـ 214). ولقد مثّلت الكويت حالة من

«التعميق المالي» متطرفة إلى حدّ ما. فمع محدودية الإمكانات الصناعية أو الزراعية بصورة استثنائية، فإن المجتمع استخدم عائداته النفطية الهائلة واستدعى تقاليده التجارية المديدة لكي يستثمر بالأدوات المالية استثماراً قوياً. ولقد مضت عملية التعميق المالي، كما هو واضح، إلى حدود قصوى بعض الشيء ما أدى إلى حصول حالات انهيار خطيرة تمثلتْ في أزمة «سوق المناخ»، غير أن النتيجة العامة تمثلتْ في بلد مصدّر للنفط كان بحلول الثمانينيات يحصل على مداخيل من الاستثمارات المالية أكبر من مداخيله من الصادرات النفطية. ويبدو أن هذه العملية كانت «على درجة من التعميق» بحيث ظل «ذيلها» المالي يواصل الاهتزاز حتى حينما ابتلع العراق هذا البلد في آب/ أغسطس 1990، وذلك من خلال خططه الاستثمارية الممتدة في عدد من البلدان العربية.

إن علاقات الإنتاج نفسها ليست رأسمالية بشكل نموذجي: فالقوة العاملة (الأجنبية في معظمها) ليست حرة في حركتها مطلقاً، بل هي خاضعة لقيود قانونيّة وسياسيّة عديدة ولعدد من الممارسات قبل ـ الرأسماليّة. فليس بإمكان العامل الأجنبي أن يدخل البلاد إلا بتخويل من «كفيل» أهلي يكون مسؤولاً أمام القانون عن سلوك العامل، وهو الذي يحتفظ عادة بجواز سفر الشخص من باب الضمان، ويتوجب عليه أن يُخبر السلطات، بل قد يسلّم العامل الأجنبي لها، إذا لم يعد بحاجة إلى خدماته. والصحافة السعودية، على سبيل المثال، مليئة بالإعلانات التي تشير إلى عمّال أجانب «هربوا» من أصحاب أعمالهم وتحذّر أصحاب الأعمال المحتملين الآخرين من استخدام هؤلاء الفارين.

إن نماذج كهذه من منظومات «الرعاية» قد تكون مستقاة، جزئياً في الأقل من الممارسات التقليديّة لمهنة صيد اللؤلؤ ومن أنماط

وعلاقات الإنتاج قبل ـ البترولية الأخرى، بسماتها الاستغلالية والاستبدادية (الرميحي، 1983: 14 ـ 32)، ففي مهنة صيد اللؤلؤ كان مالك/ ريّس المركب (النوخذة) مسؤولاً عن سلوك فريقه، بما في ذلك دفع الغرامات نيابة عنهم (التي كان «سوف يستعيدها» منهم بطريقته الخاصة!) (محجوب، حوالي 1975: 111 ـ 113)، ويمكن القول بأن كل صاحب عمل خليجي أهلي قد اصبح الآن «نوخذة» كهذا بعلاقته مع العمال المغتربين. وفي الحقيقة، فإن هذه العلاقة بالنسبة إلى بعض المراقبين توحي بوضع شبه عبودي ـ ولقد أطلق فريد هاليداي عليها اسم «العبودية الجديدة» (هاليداي، 1974: 431 وما يليها)، ويذكّرنا مسعود ضاهر بأن نظام العبودية ظلّ موجوداً في بعض أجزاء شبه الجزيرة حتى فترة ما بين الحربين وربما إلى ما بعدها (ضاهر، 1986: 376 ـ 377). وهكذا، فإن الرأسماليّة لم تخضع جميع علاقات الإنتاج في الخليج لمنطقها الخاص. فالذي عملته هو إخضاع المنطقة إلى علاقات التبادل الرأسماليّة، داخلياً وخارجياً معاً. وكانت النتيجة النهائية نوعاً «هجيناً» من المجتمع فيه عدة أنماط إنتاج وعدة نماذج اقتصاديّة واجتماعيّة وثقافية متمفصلة في ما بينها (الرميحي، 1983: 290 ـ 308).

إن ما هو هام بشكل خاص هو حقيقة أن على النقيض من استمرار «أجنبية» «وظيفة الإنتاج» في هذه المجتمعات نجد بأن دول المنطقة من الناحية الداخلية منخرطة بدرجة عميقة في وظائف «التوزيع» أو «التداول» أو «التحصيص». ولقد استُخدم مفهوم «الدولة الريعية» في السنوات الأخيرة لوصف مثل هذه الحالة. وجاء اقتراح هذه الفكرة أول مرة من حسين مهدوي (1970: 428 ـ 467) في ما يتعلق بإيران. فقد توجد مجموعة ريعية أو طبقة ريعية في أيّ مجتمع، وهي طبقة تستمد دخلها من الأرض أو المناجم أو أيّ «هبة

من هبات الطبيعة» (مثل الموقع، المناخ. . . إلخ). ولكي يمتلك بلد معين اقتصاداً ريعياً يجب أن يكون الريع هو السائد من بين مصادر دخل ذلك البلد، ويجب أن يكون هذا الريع مستمداً من الخارج بشكل رئيسي، ذلك لأن الريع الداخلي الخالص لا يمثّل إلاّ ما يزيد قليلاً عن حالة تحويل الدفعات المالية المحلّية (ببلاوي، في: ببلاوي ولوتشياني، 1987: 51 وما يليها).

إذا كانت غالبية السكان في بلد معين مرتبطة بعملية استخدام الريع وتوزيعه، فإن هناك تبريراً لاستطاعة المرء أن يتحدث عن بلد أو مجتمع ريعي. ومن المتوقع أن يسود كذلك في مجتمع كهذا نوع من «الذهنية الريعية». إذ يستطيع الأفراد أن يحيوا حياةً جيدةً دون أن يلزموا أنفسهم بأيّ «أخلاقيات عمل» مشددة، ولا توجد ضرورةً لإجراء أي تمييز بين دخل «مُستلَم» ودخل «مكدود من أجله». وإن موقفاً مبنياً على قاعدة «يأتي بسهولة، يذهب بسهولة» قد يوحي بالإنفاق على المستوى الفردي والعام، إنه في الواقع «زمن مناجم الثراء» مفتوح أمام الجميع لكي يتمتعوا به (هاليداي، 1974: 47 وما يليها، 453 وما يليها). إن دولة ريعية توجد حين يؤول معظم الريع الموصوف سابقاً إلى حكومة مجتمع معيّن، لا إلى أفراده. ولكي يكون الريع مؤثّراً، ولكي يفرض طبيعته على كامل المجتمع، فإن المرء سيفترض أنّ الريع هو على هذه الدرجة من السعة النسبيّة بحيث يمكّن الدولة من: (أ) أن تتخلص من الحاجة إلى فرض ضرائب كبيرة (أو أي ضريبة كانت) على المواطنين. (ب) أن تكون هي نفسها قادرة في الواقع على تحصيص وتوزيع (وبالتالي من الناحية الاجتماعيّة، تداول) كميات كبيرة من المال تؤثّر في تشغيل غالبية أفراد ذلك المجتمع وفي سبل عيشها ورفاهيتها.

وعليه، فإن الدولة الريعية مبنية على اقتصاد من النموذج

التداوليّ (شاتلوس (Chatelus) في: ببلاوي ولوتشياني، 1987)، أو اقتصاد من النموذج التحصيصي (لوتشياني في: المصدر نفسه) حيث تكون ماكنة الدولة هي المحرّك الرئيسيّ لوظيفة التداول أو التحصيص هذه إزاء شتى القطاعات الاقتصاديّة والمجموعات الاجتماعيّة. وقد تنجم عن حالة كهذه نتائج سياسيّة مختلفة: وفي ما يلي بعض من أهمها بقدر تعلقها بدول الخليج:

(أ) بما أن الريع مُستمَد من الخارج، فإن قيام الدولة بتسلم ذلك الدخل وإنفاقه يجعلها وسيطاً بين النظام الرأسماليّ العالميّ من جهة واقتصاد الدولة ومجتمعها من الجهة الأخرى.

(ب) نظراً للأهمية الحاسمة لعملية التداول (بدلاً عن الإنتاج) في المجتمع، «فإن الدخول في دائرة الريع يمثّل اهتماماً أعظم من الاهتمام ببلوغ الكفاءة الإنتاجية» (شاتلوس، في: ببلاوي ولوتشياني، 1987: 111).

(ج) نظراً لوفرة الخدمات والتسهيلات الاجتماعيّة التي تقدّمها دولة الرفاه (état providence)، فإن اتكالية معيّنة قد تتغلغل في المواطن بحيث لن يشعر بالميل إلى التصرف سياسيّاً أو اقتصاديّاً أصالةً عن نفسه، ناهيك عن توجيه اتهام أو خلق تحدّ للسلطة بشكل جاد. إن هذا النمط من النزعة الاستهلاكيّة يعني أن الناس وإن كانوا «قد يحصلون على مداخيل عاليةٍ نسبيّاً، (فإنّهم) يعتمدون في النهاية على حكومة تزوّدهم بغطاء واسع من الحماية الأبوية» (بايك (Pike)، 1974: 185 ـ 186).

(د) نظراً للمستوى العالي للاستقلالية المالية التي تتمتع بها الدولة، فإنها نتيجة لذلك تميل إلى أن تكون لديها درجةٌ عاليةٌ من «الاستقلالية الذاتية النسبيّة» عن المصالح المحدّدة لطبقات المجتمع

المختلفة. ولن يقتصر هذا على تمكين النخَب الحاكمة من تحويل أو قلب السياسات العامة إذا ما دعت الحاجة فقط، بل يمكنها أيضاً، إذا ما رغبتْ في ذلك من اختيار حلفائها ومن تغيير ولاءاتها السياسيّة بمرونة نسبية.

(هـ) إن الدرجة العالية نسبياً لاستقلالية الدولة الذاتية قد تمكّنها، فوق هذا وذاك من خلق طبقات جديدة و/ أو تفكيك وإعادة تجميع طبقات قائمة.

كيف تقوم الدولة بخلق الطبقات أو بإعادة تشكيلها في بلدان الخليج؟ إن تحقيق ذلك يتم من خلال وسائل مثل: **(1)** الانفاق العام الشامل. **(2)** التوظيف في الجهاز البيروقراطيّ الواسع. **(3)** اتّباع سياسات عامة محددة مثل تلك المتعلّقة بالدعم الاقتصاديّ وتحصيص الأراضي. إن «تحصيص الأرض» أو «حيازة الأرض» عبارة عن سياسة (لاتزال واسعة، ذلك لأن الملكية الخاصة للأرض هي ممارسة جديدة نسبياً في المنطقة) توزّع بموجبها قطع من أراضي الدولة، أو «تباع» لقاء سعر رمزي لمواطنين (مختارين في أغلب الأحيان)، ثم تعود الدولة فتشتريها في وقت لاحق (لتنفيذ أشغال عامة عليها) لقاء سعر أعلى بكثير. إنها آلية تحصيصية وتوزيعية هامة لا يُمرّ عليها في الأدبيات إلاّ مرور الكرام (على سبيل المثال، حالة المملكة العربية السعودية، حجرة، 1982: 31 ـ 35، 230 وما يليها، 252 وما يليها).

ولم تحظَ بالاهتمام الذي تستحقه من جانب الباحثين إلا بالاستثناء الجزئي لغانم النجّار (1984) بشأن الكويت. فيبين النجّار، ببراهين إحصائية تفصيلية، كيف أن سياسة حيازة الأرض التي دشّنت في الكويت في أوائل خمسينيّات القرن العشرين، قد أدّت عدداً كبيراً

من الوظائف: (1) إقامة التماسك ضمن العائلة المالكة(*) وتزويد أعضائها بمقبّلات لفتح شهية الانضمام إلى قطاع الأعمال التجارية، (2) ربط طبقة التجارة التقليديّة بالشبكة التنظيمية المتنامية للدولة الجديدة، (3) إفادة مجموعة كبيرة من البيروقراطيّين والمضاربين، وفي الوقت نفسه إحداث شعور معيّن بالمواطنة، إذ صار جميع الكويتيين يأملون في امتلاكهم - في آخر الأمر - قطعة أرض، مهما صغر حجمها، في بلدهم الناشئ. أمّا في الإمارات العربية المتحدة، فيقال إنّ لِكُلّ مواطن «الحق في امتلاك» ثلاث قطع من الأرض: للسكن والزراعة وللنشاطات المتعلّقة بالأعمال التجارية.

وإلى هذه الأدوات المساهمة في خلق الطبقات أو إعادة تشكيلها يجب أن يضاف ما قد يسمّيه المرء «مستوى مسموح به من الفساد» معيّن. ولا ريب في أن الفساد كلمة انفعالية ومفهوم نسبيّ معاً. وفي هذه الحالة، إننا نعني بها سلسلة كاملة من الممارسات ابتداءً من غضّ الطرف عن المزج بين الوظيفة العامة ومصلحة العمل الخاص (حتى حينما يكون هذا ممنوعاً اسمياً بحكم القانون) وإجازة أو السماح بتسلم ما يسمّى «عمولات»، وانتهاءً بشتى «جرائم ذوي الياقات البيض»(**) في الاحتيال المالي والتجاري: استغلال العطاءات (المناقصات والمزايدات)، تفادي دفع الرسوم الجمركية، تزييف تسجيل الأراضي والمباني، وقائمة طويلة كاملة أدرجها عالم الاجتماع الكويتي فهد الثاقب (1985: 65 - 73).

إن العملية بكاملها «ذات توجه دولتي»، بمعنى خلق احتياجات

(*) الأميرية، كما يطلق عليها في الكويت.

(**) ذوو الياقات البيض (المُنشأة): كناية عن فئة ذوي الرواتب (موظفين، مدرسين... إلخ)، ممن يمارسون عملاً ذهنياً في المكاتب وتقتضي أعمالهم الظهور بمظهر أنيق، بخلاف «ذوي الياقات الزرق»، أي العمال الذين يقومون بأعمال يدوية، جسدية.

جديدة وثيقة الارتباط بأشكال جديدة من الاعتماد على الدولة لغرض تلبيتها. غير أن العملية «ذات توجه خصخصي» أيضاً. فحتى وقت متأخر كانت حافظة نقود الأمير وحافظة نقود الإمارة واحدة، بل حتّى في الوقت الحاضر، ليس من السهل تمييز الواحدة عن الأخرى. ومثلما تكون دولة الرفاه (état providence) هي دولة الأسرة (état famille) أيضاً، فإن منطق الدولة (raison d'état) ليس من السهل تمييزه عن منطق الأسرة (raison de famille). وفي الواقع، كانت كلّما توسّعت الموارد المالية للدولة في سنوات فورة أسعار النفط، توسّع كذلك التضامن الاجتماعيّ ضمن العائلة الحاكمة وشبكة كاملة من العوائل والقبائل المرتبطة بها، وارتفعت مكانتها السياسيّة، كما سوف نرى لاحقاً[2]. وتقترب الحالة في بعض جوانبها مسافةً كافيةً ممّا يصفه مفهوم «الحكومة الخاصة».

توجد حكومة مصالح خاصة حيث تقوم رابطة لا ـ دولتية (في

---

(2) حتّى وقت قريب، وباستثناء الكويت استثناء جزئياً، كانت السلطة مركّزة بشكل شخصي وكان الصراع الداخلي ضمن العوائل الأميرية أمراً ذائعاً. غير أن الحال تحسّنت نتيجة لحصول تقاسم أكبر للسلطة والثروة داخل السلالات الحاكمة. وكما يوضح غسان سلامة فإن من بين الأمراء التسعة الذين حكموا أبو ظبي من العام 1818 قتل خمسة، وخلع من العرش اثنان ولم يمت ميتة طبيعية سوى اثنين. ومن بين الحكام الثمانية الذين حكموا الشارقة من العام 1803 قتل اثنان، وخلع عن العرش ثلاثة، ومات ميتة طبيعية ثلاثة. أما حاكم قطر الحالي فقد خلع عمّه عن العرش في العام 1972، كما كان سلطان عُمان الحالي قد خلع أباه هو قبل ذلك بسنتين. ولا توجد هناك صيغة تحكم مسألة الخلافة على العرش. ففي أبو ظبي لم يحدث إلا منذ العام 1818 أن انتقل العرش إلى ابن الحاكم السابق. إذ كانت هناك خمس مرات خلف الحاكَم فيها أخوه، بمن فيهم رئيس دولة الإمارات العربية الحالي، الشيخ زايد الذي حلّ محل أخيه شخبوط في العام 1966. وفي حالتين انتقل العرش إلى ابن أخ، وفي مرة واحدة إلى ابن عم. أما في الشارقة فلم يحدث إلا في مناسبتين منذ العام 1803 أن كان بمستطاع ابن أن يخلف أباه. فقد انتقل العرش إلى ابن أخ في مناسبتين أخريين وإلى ابن عم في المناسبتين الأخيرتين. ولم يستطع أي حاكم في دبي أن يورث موقعه إلى ابنه حتّى حلول العام 1958 (سلامة، 1984).

هذه الحالة هي شبكة العائلة الأميرية) بتوزيع السلع أو الخدمات أو المكانة التي هي احتكارية في طبيعتها والتي لا يمكن للأفراد الاستغناء عنها (في هذه الحالة هي ريوع النفط). فهي، نتيجة لذلك، قادرةٌ على التأثير على سلوكهم والسيطرة ضمنياً عليهم، وهي تفعل ذلك بتشجيع أو ترخيص أو دعم ماليّ معيّن من جانب الدولة، وبالتالي فرض معايير ومسؤوليات عامة معيّنة على سلوك الرابطة (شميتر، 1985 : 47 والمراجع المذكورة).

وكما بيّن غسان سلامة (1984) بالنسبة إلى الوضع في أواسط الثمانينيات، فقد كان الاتجاه العام في بلدان الخليج هو تركيز المناصب السياسيّة العليا في الحكومة بأيدي أفراد العائلة المالكة. إن هذه ظاهرة حدثتْ في وقت متأخر جداً، وبالتالي تجب دراسة آثارها بعناية بالنسبة إلى توزيع النفوذ ضمن العائلة وبالنسبة إلى موقع العائلة في المجتمع بوجه عام. ومن الواضح أن العلاقات الخارجية ميدان محجوز حصرياً للعائلة. ومثل الملك السعودي فيصل، فإن قابوس، سلطان عُمان، هو وزير الخارجية كذلك، بينما في الكويت وقطر يتولى أخو الأمير هذا المنصب. أما في البحرين فإن المنصب من نصيب أحد أبناء العمومة المباشرين، وفي الإمارات العربية المتحدة يتولى المنصب ممثل الشيخ نهيان. وطُبّقت القاعدة نفسها بالنسبة إلى شؤون الدفاع، حيث يتولّى الوزارة في سلطنة عُمان السلطان نفسه، وفي السعودية أخو الملك القح، وفي الكويت أحد أفراد آل سالم.

أما في البحرين وقطر والإمارات فثمة ميل واضح لتسمية ابن الأمير الأكبر وولي العهد وزيراً للدفاع. كما أنّ حقيبة الداخلية هي موقع حصريّ آخر. فأخو الأمير القح هو المسؤول عنها في الكويت، والحالة نفسها موجودة في السعودية، بينما يتولى هذه الحقيبة في قطر والبحرين وعُمان أفراد آخرون من العائلة الحاكمة. وفضلاً عن

هذه المناصب الأربعة ذات الصبغة السياسيّة القوية، فإن عدد الأمراء الموجودين في الحكومة شيء لافت، فكثيراً ما يظهر (رئيس الدولة) في مجلس الوزراء محاطاً، بشكل رئيسي، بأخوته وأبنائه وأبناء عمومته وخؤولته وأبناء أشقائه وشقيقاته. وكانت الحكومة في الكويت تضم ستة من عائلة آل الصباح ضمن الستة عشر وزيراً (مشكّلين 40٪) يتولون وزارات هامة مثل الخارجية والإعلام والداخلية والدفاع والنفط والعدل والشؤون القانونيّة والإدارية. أمّا في السعودية، فإن تسعة من أصل تسعة وعشرين عضواً في مجلس الوزراء (31٪) هم أيضاً أفراد بارزون من العائلة المالكة. أمّا النسبة في قطر فهي الأعلى، إذ إنهم أحد عشر من أصل ثمانية عشر وزيراً أصيلاً (61٪)، يليهم سبعة من أصل ستة عشر في البحرين. وعلى الرغم من الظروف الخاصة لعُمان والإمارات فإن بالإمكان ملاحظة التوجه نفسه فيهما حيث أعطيت إلى العائلتين الحاكمتين، علاوةً على نصيبيهما في مجلس الوزراء مناصب رئاسة اللجان العليا، بالإضافة إلى المناصب العليا في الجيش وقوى الأمن وفي حكم الأقاليم. وثمة توجّه أحدث حتى من تلك التوجّهات يتمثل في تسمية أمراء أصغر سناً ومتعلّمين بمناصب السفراء.

السياسة والأيديولوجيا: تكافل القرابة/ الدين

في جميع أقطار شبه الجزيرة العربية (باستثناء اليمن)، تحكم الدولةَ قيادة «تقليدية»، قبلية. وقد تتباين الأسماء ـ مملكة، سلطنة، إمارة... إلخ ـ لكن الجوهر هو على الدوام توارثي وأبوي. ولا تقتصر العوائل الحاكمة وحاشياتها على تولّي رئاسات الدول، بل معظم الحقائب الوزارية الحساسة في هذه البلدان كذلك. كما أنّ هناك تباينات هامة في مستوى السيطرة الاجتماعيّة والسياسيّة. فالبحرين تُعدّ عادةً الأكثر ليبرالية من الزاوية الاجتماعيّة (وجود عدد

من النساء العاملات، ووسائل الترفيه المفتوحة نسبياً... إلخ)، بينما تعدّ الكويت (أو كانت تعدّ) عادةً الأكثر انفتاحاً نسبياً من الناحية السياسيّة (وجود البرلمان ـ مع الإقرار بأنه لا يغطّي سوى نسبة صغيرة من أهل الكويت ـ وتواصل انعقاده، ووجود صحافة ليبرالية بدرجة معقولة... إلخ). ومن الجهة الأخرى، فإن لعُمان سمعة تشير إلى أنها الأكثر اضطهاداً للناس من الناحية السياسيّة، بينما توصف السعودية بكونها الأشدّ قمعاً من الناحية الاجتماعيّة. ومع ذلك، يظل من المعقول القول بأن جميع هذه البلدان محافظةٌ عموماً في كل من توجهاتها السياسيّة وتوجهاتها الاجتماعيّة (إن صفة «معتدلة» هي المصطلح المفضّل بدرجة أخصّ لدى المختصّين بالاستراتيجيات، غير أنه مصطلح مراوغ إلى حدّ ما ومضلِّل في غالب الأحيان).

ولقد بيّن إ. ر. بيترسون (E. R. Peterson) (1977) كيف أن هذه «الدول» تتشكل حول نواة عائلة حاكمة تسيطر على القيادة السياسيّة والقوات العسكرية والحقائب الوزارية الرئيسيّة. «ولتكملة نخبة العائلة، هناك نخبة ثانية تتألف من عشائر المشايخ المتحدّرة من القبائل الرئيسيّة الأخرى في الدولة. ويجري تأمين ولائها من خلال الدعم المالي والتصاهر والمناصب الحكومية» (ومَنح التراخيص لبيع المنتوجات الأجنبية). وفي عدة دول، خصصت في المجالس الاستشارية مقاعد لممثلين عن القبائل الرئيسيّة وعوائل التجّار (306 ـ 307). ولابدّ أن تكون الجوانب شبه التشاركية وشبه التوافقية لمثل هذه الصيغ واضحة للعيان بشكل جيّد (انظر بيترسون، 1988).

وفي حالة المملكة العربية السعودية، تحالفت العائلة المالكة الواسعة تاريخياً، كما رأينا، مع الحركة الوهّابية الحنبلية الطهرانية، وطوّرت نخبة سياسيّة متماسكة بعض الشيء، إنما ضيّقة جداً (ونر (Wenner)، 1975: 157 ـ 191). ويُستخدم الدين في السعودية أداةً

رئيسيّةً للسيطرة الاجتماعيّة والشرعنة السياسيّة من خلال مؤسسات من قبيل المحاكم «الشرعية» (الدينيّة)، وجماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المؤسسة في العام 1929، ومنظومة شرطة الآداب «المطاوعة» (بيسكاتوري (Piscatori)، في: إزبوزيتو (Esposito)، 1980). إن النظام السياسيّ مركزيّ جدّاً، إذ يشكّل أفراد العائلة المالكة المتنفّذون، وبدرجة أقل مجلس الوزراء، القوة الرئيسيّة في صنع السياسات. وليس للبلاد دستور مكتوب أو أحزاب سياسيّة قانونيّة، ومع أنه كانت هناك وعود متكررة بقيام «مجلس شورى» (مجلس استشاري) منذ أوائل ستينيّات القرن العشرين، غير أن مثل هذا المجلس لم يستحدث حتّى العام 1993، ولم تتحقق الوعود بقيام منظومة لا مركزية فعلاً من الحكومات المحلّية (المقاطعات). غير أن نظام الحكم السعودي ليس قمعياً بدرجة قاسية، حتى حينما يقارن بعدد من أنظمة الحكم الأكثر «ديمقراطيةً» ظاهرياً في الشرق الأوسط.

ومنذ السبعينيات، يبدو أن ممارسة الإعدام أو التعذيب أو الاعتقال لأسباب سياسيّة أصبحت أقل تكراراً إلى حدّ ما. وإن الهدوء الاجتماعيّ - السياسيّ النسبيّ في السعودية والخليج خلال السبعينيات والثمانينيات - وإن كان مرتبطاً جزئياً بهبوط مكانة مصر - كان بصورة رئيسيّة نتيجةً لزيادة عائدات النفط ولتوزيع جزء من هذه العائدات على قطاع أوسع من السكان بحيث شعر الجميع تقريباً بدرجة معيّنة من التحسن مقارنةً بظروفهم السابقة. وهكذا، بينما شهدت الخمسينيات والستينيات أمثلةً شتى على الاضطراب السياسيّ في صفوف العمال والإنتلجنسيا بل حتى في صفوف العسكر في السعودية (إذ كانت هنالك على سبيل المثال حالات اعتقال وإيداع في السجون في الأعوام 1953، 1956، 1963، 1964، 1976

و1969)(*)، فإن السبعينيات كانت بالمقابل هادئةً هدوءاً يثير الدهشة باستثناء أحداث مكة في نهاية العام 1979.

إن الستينيات لم تكن سنوات هادئةً هدوءاً مطلقاً في السعودية، وما حصل آنذاك لابدّ أن يذكّرنا بأنه ليست هناك سمة خاصة بالسعودية تجعلها أكثر حصانةً تجاه حصول انقلابات وحركات تمرّد وثورات ممّا في دول العالم الثالث الأخرى. إذ في العام، 1969 خطّطت ثلة من المجموعات العسكرية والمدنية للقيام بانقلاب ذي توجّهات قومية في أقاليم البلاد الرئيسيّة الثلاثة، الحجاز ونجد والمنطقة الشرقية. غير أن السلطات استبقت الخطّة وألقت القبض على عدة مئات من الضباط والمدنيين، ولقد بيّنت أعدادهم أبعاد المخطط. فإذا حدث هذا في أواخر الستينيات، فإن على المرء ألا يستبعد الإمكانية النظرية لحدوث شيء مشابه بعد خمس وعشرين سنة أو حوالي ذلك، على الرغم من «النِعم» التي يمنحها النفط.

وكانت فورة أسعار النفط ـ والمنافع التي تلقاها منها كلّ سعودي تقريباً ـ عاملاً مهدّئاً في الواقع. غير أن هناك تناقضاً رئيسياً أيضاً: فكلما تكتسب السعودية مزيداً من البترودولارات، تزداد قدرة الحكومة على أن تضم إلى صفها، أو تسترضي، قطاعات أكبر من السكان من خلال الهبات المالية من هذا النوع أو غيره. ومن الناحية الثانية، كلما ازداد المال المدفوع للمواطنين والأجانب وكلما ازداد عدد الأشغال المنفذة، زاد احتمال أن تنشأ ضمن المجتمع علاقات اجتماعيّة معقدة ـ بما في ذلك بعض مكوّنات الصراع الطبقيّ والمعارضة السياسيّة. وتمتلك الحكومة وسائل متعددة تحت تصرفها لاستمالة الناس واحتوائهم. وتشمل أهم الأدوات الرئيسيّة التي

(*) ربما هذا خطأ مطبعي، ولعل المقصود هو 1966.

تستعملها الحكومة التعيينات في الوظائف الحكومية الرئيسيّة (وهي في العادة الطريقة المؤدّية إلى إقامة علاقات ستفضي إلى زيادة أرباح القطاع الخاص)، وهبات الأراضي وتحصيصها (التي يمكن في وقت لاحق تقسيمها وبيعها بأسعار أعلى بكثير، وأحياناً بيعها للحكومة نفسها)، ومنح أذونات وتراخيص للاستيراد والتجارة.

أطلق البعض على أيديولوجيا أنظمة الحكم هذه اسماً ازدرائياً هو «الإسلام البترولي». إن هذه هي بالدرجة الرئيسيّة أيديولوجيا المملكة العربية السعودية، غير أن لها صدى كذلك بهذه الدرجة أو تلك في معظم البلدان الخليجية الأصغر. ويقوم الإسلام البترولي على أساس الفرضية القائلة بأنه ليس من محض المصادفة أن يتركز النفط في أقطار بلاد العرب ذات العدد القليل من السكان بدلاً من وادي النيل أو الهلال الخصيب حيث الكثافة السكانية العالية، وإن هذه المفارقة الظاهرة في الحظوظ هي في الحقيقة نعمة وبركة من الله يجب الإقرار بها والتصرف بموجبها بِكُلّ إجلال.

يتحدّث خليل أحمد خليل عن مملكة عربية سعودية تمزج «فردوساً إسلامياً» متخيّلاً بـ «مملكة بترولية» مزدهرة، لإنتاج بتروقراطية(*) ـ لاهوتية (خليل، 1984: 78 ـ 94). وهناك وظيفة هامة للإسلام البترولي، على المستوى الإقليمي، هي حجْب الثروة النفطية عن العرب الآخرين، وبالتالي فإن الإسلام البترولي معادٍ عداءً ضارياً لأية فكرة أو حركة وحدوية ـ عربية، ومؤيّد تأييداً قوياً للحركات التي تستخدم بدلاً عن ذلك الرمزية الإسلامية. ومن الناحية الأخرى، وعلى الرغم من المنافسة والتساوم (بصورة رئيسيّة من خلال منظمة

(*) «بترو» مختصر «بترول»، كما هو الحال في «بترودولار».

الأوبك)، فإن الأقطار المصدّرة للنفط راضية بدورها الذي تلعبه بصفتها جزءاً لا يتجزأ من النظام الرأسماليّ العالمي، وهي تفضّل بدرجة كبيرة بقاء هذا النظام تحت زعامته الأميركية الحالية. وتصنّف البلدان الرأسماليّة (الغربية) على أنها من «أهل الكتاب»، بينما يُقرن الاشتراكيون والاشتراكية بـ «الكفر والإلحاد». ومن هنا جاءت التسمية التي يصف بها الإسلاميّون الثوريون في منطقة الخليج نمط الإسلام في بلاد العرب بـ «الإسلام الأميركي للسلطات السعودية» (انظر منشورات «منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية»).

من نواح عدة يصبح التأكيد على الإسلام هو النظير الطبيعي لكُل من النزعة الاستهلاكيّة على النمط الغربي لهذه البلدان وارتباطاتها السياسيّة والاستراتيجية الوثيقة مع الغرب. فالإسلام هو الطلاء اللمّاع الذي يكسو تبعيتها الاقتصاديّة والثقافيّة للقوى الرأسماليّة الغربية، بحيث يمكن لادّعائها الجازم بامتلاكها السلطة الإسلامية أن يعمل على وضع قناع على العلاقة الحقيقية القائمة على التبعية والخضوع.

داخلياً، يؤكّد «الإسلام البترولي» على تفسير للدين متشبث بالطقوس حدّ الإفراط من حيث الأسلوب ومحافظ في محتواه الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ (مثلاً: إقرار الملكية الخاصة والنظام الطبقيّ... إلخ). وإن بناء المساجد والمراكز الدينيّة على نطاق واسع، والدعم المالي الخفي لشتى المنظمات والجمعيات الإسلامية، أمثلة نمطية لسلوك أنظمة الحكم هذه. وما هو نمطي أيضاً أسلوب صرف اهتمام الناس باتجاه القضايا التافهة التي تقدَّم بصفتها مخاطر جدية على الإسلام في الخليج ـ وتشتمل هذه على أمور مثل الإرساليات التبشيرية المسيحية، والأخويات الماسونية،

وطائفة القاديانية[*] الهندو ـ إسلامية! (أنصار الديمقراطية، 1987: 42ـ 48). ويقول فؤاد زكريا الذي يستخدم تعبير الإسلام البترولي أيضاً، بأن هدفه هو «حماية الثروة البترولية، أو بالأحرى نمط العلاقات الاجتماعيّة التي توجد في المجتمعات التي تمتلك الحصة الأكبر من النفط، والتي تتصف ـ كما هو معروف ـ بالسيطرة الأوليغارشية على الجزء الأعظم من تلك الثروة» (زكريا، 1986: 23 ـ 26).

وفي السنوات الأخيرة، كان الإسلام البترولي يؤكّد على وجوده في بلاد العرب والخليج بصيغة إجراء دفاعي إلى حدّ ما. إن السعودية (وفي وقت لاحق، الكويت) هما الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان تحصران منح جنسيتهما بالأفراد المسلمين، كما أنّ منع الكحول يجري توسيع نطاقه ويتم تنفيذه بصورة أكثر تشدّداً، علاوةً على أن الرقابة الدينيّة ـ السياسيّة على مختلف الأنشطة الثقافيّة تغدو الآن أشدّ إحكاماً. كما أن ملك المملكة العربية السعودية قد غيّر لقبه الرسمي إلى «خادم الحرمين» ـ أي مكة والمدينة.

هذا بقدر تعلّق الأمر بالأيديولوجيا. ولكن، ماذا عن النظام السياسيّ عموماً؟ من المعروف أن أنظمة الحكم الأوليغارشية كثيراً ما تلجأ إلى استراتيجية دفاعية قائمة على «التقسيم والضمّ» لغرض المحافظة على نفسها. وما إن تكون أنظمة الحكم قد دَحرتْ أو فكّكتْ أو اضطهدت القوى الاجتماعيّة والتنظيمات السياسيّة و/ أو التوجهات الأيديولوجية التي تمثّل تحدّياً خطراً للنظام حتى تعمل آنئذ على ضم أفرادها (بصورة منفردة أو على هيئة أجزاء مقسمة إن كان

(*) أو «الأحمدية»، أتباع ميرزا غلام أحمد في الهند، يدّعون الإسلام، لكن لا السنة ولا الشيعة يعترفون بهم.

ذلك ممكناً) إلى داخل البنية السياسيّة ـ التنظيمية لنظام الحكم نفسه. إن دمج الأجزاء إجراء نافع بوجه خاص بصفته استراتيجية دفاعية حينما لا يستطيع القسر وحده أن يديم السيطرة على المجموعات ذات المصالح أو المطامح أو الأجندات الاجتماعيّة ـ الثقافيّة المنافسة[3].

وبعد أن تكون أنظمة الحكم الأوليغارشية ـ السلطوية قد ضمنت وجودها في السلطة ومن ثم ضمّت أطرافاً من الإنتلجنسيا التقليديّة والتجّار التقليديّين، فإنها غالباً ما تشعر بأنها مضطرةٌ إلى إطلاق برامج تحديث من خلال مبادرات تقوم بها الدولة. ويوصف هذا أحياناً باسم «التحديث الدفاعي» من حيثُ إنه يمثل ردّة فعل أنظمة الحكم التقليديّة إزاء التهديد النابع من اتّساع النفوذ والثقافة الغربيتين. ولقد حدث هذا تاريخياً من بلدان متباعدة عن بعضها مثل روسيا والمكسيك واليابان والإمبراطورية العثمانية وإيران البهلوية. والقصد هو محاكاة الأسس البادية للتفوّق الغربي وبوجه خاص في المجالات الاقتصاديّة والتكنولوجية والتنظيمية. ولغرض استحداث إدارة مركزية وجيش جيّد، وتزويدهما بالعاملين، وتصميم وتنفيذ السياسات الصناعية والزراعية والاجتماعيّة، فإن أنظمة حكم كهذه تشجع من خلال التعليم والوسائل الأخرى، توسيع وترويج «طبقة وسطى جديدة» (هلر وسافران (Heller and Safran)، 1985).

في بلاد العرب والخليج المعاصرة، تمتْ إدامة التوجه نحو التحديث الدفاعي بتحفيز ما يمكن للمرء أن يسمّيه «التحديث القائم

---

(3) لقد اتبعت استراتيجية كهذه في أنظمة الحكم العربية البيروقراطية ـ السلطوية على سبيل المثال مع الإنتلجنسيا ومع أعضاء الحركات اليسارية (خصوصاً الماركسية). أما في البلدان الأوليغارشية ـ السلطوية، فقد اتبعت مثل هذه الاستراتيجية مع «علماء الدين» ومع القوى الوهّابية ـ البدوية لحركة (الإخوان) في السعودية، ومع التجار في الخليج.

على وفرة الثروة»[4]. ويرتبط هذا المفهوم بطبيعة الاقتصادات الريعية لمثل هذه البلدان وسياساتها التحديثية. ويقول دايفد بيكر (David Becker) بأن التنمية القائمة على أساس تصدير المعادن بمشاركة شركات عابرة للقومية هي نموذج مميز أو استراتيجية لتنمية رأسمالية يمكن تمييزها في كل من آلياتها الاقتصاديّة ونتائجها الاجتماعيّة ـ السياسيّة عن النماذج الأخرى: مثلاً التصنيع القائم على الاستعاضة عن الاستيرادات أو التصنيع القائم على ترويج الصادرات. واستناداً إلى هذا «النموذج» فإن الطبقة الحاكمة ليست بحاجة إلى الاعتماد على أفضال المصالح الأجنبية ولا على ممارسة القسر الفج بغية المحافظة على نفوذها وامتيازاتها.

«إن الآلية الأساسيّة هي الإنتاج الهادف إلى تصدير المنتجات المعدنية، تكون إدارتها على نحو يؤدّي إلى أن تقوم الدولة المحلّية بالاستحواذ على جزء من الفائض المجني. ويتم توزيع حصة الفائض التي تؤول إلى الدولة على النحو الآتي: دعم جهاز الدولة مالياً، تطوير قطاعات اقتصاديّة أخرى سواء كانت بعيدة الارتباط أو عديمته بالإنتاج المعدني، وتقديم منافع اقتصاديّة إلى عناصر مجتمعية محشَّدة ذات صوت مسموع على أمل أنها سوف تحجم عن تحدّي بنى الهيمنة السياسيّة والسيطرة الاجتماعيّة القائمة» (بيكر، 1987).

إن توزيع الهبات السخية على المجموعات المجتمعيّة المعبّأة يجري من خلال زيادة عدد الوظائف في الدولة وتوسيع الأشغال

(4) انظر بيكر (Becker, 1987). إنّه يستخدم مصطلح «التنمية القائمة على منجم الثراء» ويطبقه على الأنماط الأخرى من الاقتصادات القائمة على تصدير المعادن مثل اقتصاد بيرو. أما بالنسبة إلى أنظمة الحكم الأوليغارشية التقليدية، حيث يكون الاتجاه دفاعياً أكثر من كونه نتيجة لأيديولوجيا إنمائية، فإن مصطلح «التحديث القائم على منجم الثراء» قد يبدو مناسباً بدرجة أكبر.

العامة وتقديم خدمات الرفاه السخيّة. كما أن هذه الهبات «تقطّر» من الجانب وبقدر ضئيل باتجاه الأسفل من خلال شتى الإعفاءات الضريبية وأشكال الدعم المالي للأفراد كما للمشاريع «الخاصة»، ويحدث هذا بالنسبة إلى هذه المشاريع علاوةً على استفادتها من المقاولات الحكومية ومن اتّساع التجارة والخدمات على نطاق عام في المجتمع.

إن التحديث القائم على وفرة الثروة يسمح لشريحة مهيمنة أن تتمتع بمزايا دولة مزدهرة جداً ومستقرة نسبياً، دون حاجة هذه الشريحة إلى دفع أثمان هذه المزايا من جيوبها (بصفة ضرائب أعلى على الدخل الشخصي أو على أرباح الشركات) وبدون الاضطرار إلى اعتصار المنتجين المباشرين (كالمزارعين، الرعاة، صيادي الأسماك... إلخ) لأغراض تتعلق بـ «التراكم البدائي». ونتيجةً لذلك، فإن فرصاً للحراك الصاعد تنفتح أمام العناصر المجتمعيّة الطموح، وخصوصاً أفراد الطبقات الوسطى القادرين على تشكيل تهديدات خطرة للوضع القائم إذا ما أحبطهم وضع يحول دون صعودهم. وعليه، فلا يتوجب على الشريحة الحاكمة أن تكون «مزعجةً» للطبقات المالكة عن طريق فرض الضرائب على أرباحها، ولا للطبقات العاملة من خلال انتزاع جزء من فائض عملها. ثم إن هذه الدرجة العالية من الاستقلالية الذاتية تزوّد نخبة الدولة بقدر من الحرية في اختيار حلفائها الطبقيّين وفي تحويل وتعديل تحالفاتها بصورة أكبر.

ولغرض ضمان استمرار قيادتها لمثل هذا الوضع الجذّاب للأمور، فإن الشريحة الحاكمة تحاول «نزع السمة السياسيّة» عن العلاقات الاجتماعيّة وترويج «التحديث» أو ضرب معيّن من التوجّه التقني أو التوجه الإداريّ بصفته مصدراً لشرعية نظام الحكم. ويستلزم

هذا النوع من التأكيد، بالضرورة، دوراً متوسعاً يناط بالتكنوقراط المنتمين إلى الطبقة الوسطى الجديدة. وبالمقابل، فإن مصالح التجّار التقليديّين مع أعمالهم القائمة على الأساس العائلي قد تبدو مهمشةً لصالح النماذج الحديثة للشركات الكبيرة التي يديرها مدراء وتكنوقراط على الطراز الغربي، بصفتها جزءاً من سياسة عامة للتخطيط الدلالي (فيلد (Field)، 1984).

إن هذه الطبقة الوسطى الجديدة التي تكون في الغالب غير متجانسة ومفتقرة إلى التضامن اللازم للعمل بصفة طبقة من أجل ذاتها، تجامل عادةً وتتعاون بصورة وثيقة مع النخب الحاكمة التقليديّة خلال المراحل الأولى من عملية التحديث. ولكن، مع استمرار عملية التحديث، يأتي زمان تبدو فيه الطبقة الوسطى الجديدة أنّها تدفع بقوة باتجاه قدر مفرط من التحديث وبسرعة فائقة. ويحدث هذا حينما تصبح مصالح الطبقة الوسطى الجديدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتحديث المتواصل. وما هو أشدّ خطورةً، إن مطالب الطبقة الوسطى الجديدة، بدلاً من اقتصارها على المجالات «الفنية» الصرف التي خصصها لها نظام الحكم، تبدأ الآن بالتطاول على المفاصل الأكثر حساسية في تشكيلة نظام الحكم: امتيازات الحاكم وأساس شرعية نظام الحكم، والأسس الدينيّة والثقافيّة لكليهما (شاكر، 1972). وقد تستمر العلاقة المتوترة بين الطبقة الوسطى الجديدة والنخبة الحاكمة التقليديّة آماداً طويلة من الزمن دون أن تتسبب في نشوء خطر جاد على النظام. ومع ذلك:

«إذا ما جوبهت الدولة بأزمة رئيسيّة وكانت قاصرةً، فإن الطبقة الوسطى الجديدة المهمّشة تشعر في غالب الأحيان بنزوع يستحثها على التحرّك. وفي ظروف كهذه، فإن الطبقة الوسطى تميل إلى التخلي عن خالقها، أي نظام الحكم التقليديّ، وإلى أن تحوّل

ولاءها إلى قوّى ثورية تنفّذ انقلاباً وتعد ببرنامج تحديث فعّال حقاً. ويصف (هذا) تجارب الكثيرين من دعاة التحديث الدفاعي (وإن لم يكن جميعهم)» (هلر وسافران، 1985: 4 ـ 5).

وهكذا، فإن على المرء أن يتذكر دائماً، في حالة المملكة العربية السعودية، أنه وعلى الرغم من الازدهار المرتبط بالنفط، فثمة مصادر مُحتَمَلَة للتناقض والنزاع يمكن أن يُعبَّر عنها تعبيراً جليّاً بأسلوب سياسيّ في اللحظة المناسبة. وفي ما يلي بعض من هذه المصادر الرئيسيّة:

1 ـ إن العائلة المالكة على درجة من السعة (يقال إنّها تضم حوالي 3,000 أمير و2,000 أميرة، بحيثُ إنّ التنافسات الشخصية واختلافات الرأي وما إليها لابدّ أن تشكّل تحدّياً ـ في المحيط، في الأقل ـ للتضامن القائم الذي تربطه المكاسب المشتركة. وليس هذا بالأمر الجديد. وفي ستينيّات القرن العشرين اختلف (الأمراء الأحرار) مع بقية العائلة حول أمور تتعلق بالسياسة الخارجية والداخلية، وفي السبعينيات قُتل الملك فيصل على يد فرد من أفراد العائلة المالكة.

2 ـ على الرغم من التوجه المساواتي رمزيّاً للكثير من القادة، فإن التناقضات ما بين العائلة المالكة الهائلة الحجم من جهة وبقية السكان من الجهة الأخرى هي تناقضات حقيقية جداً. وثمة مصدر للتوتر محتمل بشكل خاص يكمن في العلاقة بين مَن قد يطلق عليهم المرء اسم القادة التقليديّين (الملكيين، والقبليّين... إلخ) و«الرجال الجدد» (بصورة رئيسيّة التكنوقراط، ولكن كذلك التجّار ورجال الأعمال المستقلين) الذين قد يفضّلون درجةً أسرع من تطوّر نظام الجدارة في القطاعين المدني والعسكريّ (راغ (Rugh)، 1973: 12 ـ 16).

3 ـ تبقى الاختلافات المناطقية مهمَّة. فإن ثنائية الحجاز ـ نجد ثنائية تاريخية لا يُتوقَّع لها أن تختفي بين ليلة وضحاها لأنها لاتزال تمتلك تأثيراً، خصوصاً في التعيينات الهامة والعسكرية. كما أنّ الاختلافات المناطقية تعزّزها عوامل اقتصاديّة ومهنية وأحياناً إثنية ودينية متعددة. ثمّ إن التنافسات القبليّة هي الأخرى على جانب من الأهمية. فمع أن البدو لايزالون يعانون من الإهمال في كثير من الأرجاء النائية في المملكة، فإن موازنة بعض القبائل ضدّ بعضها الآخر لاتزال تمثّل أسلوباً نافعاً من أساليب السيطرة، بينما لايزال دور القبائل البدويّة بمجموعها في تشكيل (الحرس الوطنيّ) على أقصى درجة من الأهمية في حالة نشوب أي نزاع محتمل. وأهل الجنوب الذين يميلون بدرجة أكبر إلى الزراعة (وهم الذين يدَّعي جيران السعودية الجنوبيون بأنهم أشقاء يمنيون) غالباً ما يُنظر إليهم بشيء من الاحتقار، وأهل المنطقة الشرقية حيث موقع معظم صناعة النفط وبالتالي معظم القوة العاملة، (حيث يوجد الكثير من الشيعة) وهم يُنظَر إليهم أيضاً عادةً بدرجة معيّنة من الارتياب. وفي الواقع، لقد شهدت المنطقتان منذ أواخر الأربعينيات، شتى الأحداث التي كانت تطلق شرارتها حركة عصيان أو حالة اضطراب.

4 ـ إن للاختلافات الدينيّة أهميتها أيضاً. فمع أن غير المسلمين يُسمَح لهم بالعمل في السعودية، إلا أن العرب المسيحيين لا يُسمح لهم باكتساب الجنسية السعودية. وما هو أهم من الناحية السياسيّة هو وضع الشيعة. واستناداً إلى بعض المصادر، فإن تمثيلهم ضعيف جداً في المناصب الرسمية العليا، ولا يؤخذ بشهادتهم في المحاكم، ولا يُسمح لهم أن يتولوا مناصب تدريسية معينة. وفي العامين 1979 و1980 نظّم الشيعة بعض المظاهرات العنيفة إلى حدّ ما في المنطقة الشرقية تعبيراً عن تأييدهم لثورة الخميني الإسلامية في إيران.

5 ـ إن الفروق الطبقيّة تتداخل بدرجة كبيرة وتنطمس معالمها بفعل الفروق التي سبق شرحها. وليس من المرجح أن تظهر التناقضات الطبقيّة بشكل عنيف في المدى القصير، إذ يبدو أن الجميع تقريباً يستفيدون إلى حدّ معين من فورة أسعار النفط ويحسّنون من ظروفهم. كما أنّ غياب حق إقامة نقابات للعمال أو وسائل للتعبير السياسيّ يجعل من الصعب بأقصى درجة على المصالح الطبقيّة أن تتجمع وعلى الوعي الطبقيّ أن يتطور. بل إن العمالة الأجنبية، بما في ذلك القوة العاملة الفلسطينية، خاضعة لعمليات تدقيق وتمحيص أكثر تشدّداً. ومع ذلك، فإن العمل لا يخلو تماماً من تاريخ نضالي (فلقد حدثت مختلف حركات الاحتجاج، وبصورة خاصة في صفوف عمال آرامكو منذ أواسط الأربعينيات)، ومن المحتم أن يعمد الناس في المستقبل إلى مقارنة أنفسهم بأفراد المجتمع ذوي الامتيازات الأعلى، بدلاً عن مقارنة وضعهم الحالي بالوضع الذي كانوا هم عليه سابقاً.

إذاً ما هي السياسات و/ أو الأيديولوجيات التي يُحتمل أن تمثل النقاط المركزية للعمل السياسيّ في السعودية؟ على المستوى السياسيّ، إن أكثر الميادين إثارة للجدل هي تلك المتعلّقة بالسياسة الخارجية والسياسة النفطية. وفي ميدان السياسة الخارجية هناك اختلافات خفيّة بين الذين يفضّلون موقفاً أكثر موالاةً للأميركيين، والذين يفضّلون موقفاً محايداً ذا توجه وحدويّ ـ عربي أشدّ. أمّا في ميدان السياسة النفطية، فهناك اختلاف أشدّ صراحةً بين الذين كانوا حريصين أشدّ الحرص على إرضاء الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى (بوسائل منها، على سبيل المثال، المحافظة على التزويد النفطي بكميات وافرة بدرجات معقولة، وعلى زيادات متدرّجة لأسعار النفط)، والذين يرغبون في أن تتبع بلادهم سياسةً

ذات استقلالية أكبر وتحسّس أعظم باحتياجات أعضاء الأوبك الآخرين ومشاكل الدولة النامية بوجه عام (لايسي (Lacey)، 1982: 4 ـ 12، 7 ـ 8).

مع استمرار هبوط سعر النفط بوتيرة سريعة ـ خصوصاً منذ العام 1982 ـ دون أن تستجيب الحكومة السعودية بسرعة كافية لتخفيض الإنتاج، تزايدت التساؤلات وتصاعدت الانتقادات الحادة حينما بدأت أعداد متزايدة من الناس تشكّك بأن حالة «فيض النفط» كانت في معظمها من صنع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بصورة مشتركة (النصراوي، 1984). وقد أدّت حالة من الارتباك حول السياسة النفطية من بين أمور أخرى، إلى إقالة وزير البترول السعودي المشهور أحمد زكي يمانيّ، في العام 1987.

أمّا على المستوى الأكثر أيديولوجية، فإن بإمكان المرء أن يقول بأن نمط القومية الراديكالية (ذات التوجهات الوحدوية ـ العربية و/ أو الاشتراكية)، الذي ظهر في صفوف أعداد من المثقفين والضباط في السعودية والخليج في الخمسينيات والستينيات والذي غالباً ما يحمل تعاطفات ناصرية أو بعثية (مثل «جبهة التحرير الوطنيّ العربية» التي تشكّلت في العام 1963 والتي كان من بين أعضائها الأمير طلال وأشقاؤه)، ليس ثمة سوى احتمال أقل في أن يجد له طريقاً نحو الصفوف الأمامية من الناحية السياسيّة في وقتنا الحاضر. ومع ذلك، لايزال هناك بعض المتعاطفين المتناثرين، غير أن المرء لا يستطيع أن يستبعد بشكل كامل إمكانية حدوث انقلاب «قومي ـ راديكالي» على الطراز الليبي في المستقبل، وإن كان وقوع ذلك غير محتمل في الوقت الراهن.

يبدو في هذه الأيام أن معظم الإنتلجنسيا في السعودية، بدلاً عن أن يكونوا قوميين ـ عرباً في توجههم، يميلون بدرجة أكبر إلى

تفضيل شكل ما من أشكال الإصلاح الإسلاميّ (وفق خطوط شبيهة بتلك التي رسمها أناس مثل الأفغاني وعبده) ممزوجاً بمظاهر معيّنة من التحديث التكنولوجي. وقد ترغب مثل هذه المجموعات في أن تجد مجالاً أرحب للتعبير، وتطبيق ما هو أقرب إلى نظام الجدارة، وربما العمل على تقديم تفسير أكثر مرونةً لبعض المفاهيم الإسلامية. غير أن أفكاراً كهذه لا يُحتمل أن تدفع دعاتها إلى مرحلة العمل السياسيّ العنيف.

وتضم مجموعات معارضة أخرى عدداً من المنظمات السرية الصغيرة التي ليس من المرجح لها أن تشكّل تهديداً لنظام الحكم في المستقبل القريب (لاكنر (Lackner)، 1978: الفصل 5، سلامة في «مشروع الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات» (MERIP)، 1980: خصوصاً 19 ـ 22، **صوت الطليعة**، 1980: 1 ـ 22). ولعل تنظيم (اتحاد الشعب في شبه الجزيرة العربية) يملك أطول تاريخ متواصل من العمل منذ تشكيله في العام 1956. وهو ملتزم بالاشتراكية ووحدة شبه الجزيرة العربية، وهو وحدوي ـ عربي في توجّهه. وقد اختُطف أمينه العام، ناصر السعيد، في بيروت في كانون الأول/ ديسمبر 1979، على يد عملاء سعوديين افتراضاً، ويُظن أنّه قد اغتيل. أما (صوت المؤيّدين الطليعيين) فهي مجموعة صغيرة إنما ذات صوت مسموع وارتباطات مع البعث العراقي، وهي ناشطة خارج السعودية بصورة رئيسيّة، ولها شيء من التأثير من خلال توزيع منشوراتها على الطلبة السعوديين في الخارج. وقد تشكل الفرع السعودي من (حزب البعث) في العام 1958. أما (الحزب الشيوعي) في المملكة العربية السعودية فقد كان له وجود سابق منذ أواسط الخمسينيات غير أنه أعلن عن نفسه تحت اسمه الحالي في العام 1974. وهو يستهدف إقامة نظام حكم وطني، ديمقراطي، وجمهوري، وهو مُوالٍ

للسوفيات في توجّهه الدولي. أما (منظمة الثورة الإسلامية) فقد ظهرت بعد الاضطرابات وحوادث الشغب التي حدثت في المنطقة الشرقية في العام 1979، ومن المُحتمَل أنها لاتزال متركّزةً هناك. ويؤمن أتباعها بتأسيس جمهورية إسلامية في بلاد العرب قائمة على المشاركة الشعبية داخلياً وعلى الاستقلال الكامل في السياسة الخارجية. ويبدو أن ثمة فرعاً راديكالياً من (الإخوان المسلمين) في السعودية (وكان الإخوان قد تشكّلوا أولاً في مصر في العام 1928)، يؤمن أعضاؤه بأن الإسلام السلفي لا يجري استخدامه في السعودية حالياً إلاّ للتغطية على الفساد والقمع اللذين يقول (الإخوان) إنّهم عازمون على مقاومتهما. إن وجود مثل هذه التجمعات الإسلامية يشير إلى أن السعودية أيضاً، حالها كحال معظم الأرجاء الأخرى في الشرق الأوسط، تشهد جوانب معيّنةً، قد تكون جليةً في بعض الأحيان من الظاهرة العامة للإحياء السياسيّ للدين. وقد تجلّى هذا بشكل خاص في الاستيلاء الدراماتيكي على الحرم المكيّ في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 على يد مجموعة تتصل جذورها بحركة (الإخوان) في بلاد العرب.

كان التدفق الهائل لأموال النفط على المملكة العربية السعودية ودول الخليج، عاملاً رئيسياً وراء الاستقرار والهدوء النسبيَّين في هذه البلدان منذ أوائل سبعينيّات القرن العشرين. وقد مكّن ذلك التدفق النخب القبليّة التقليديّة لهذه البلدان من المحافظة على حكمها ومجابهة معظم المصادر المحتمَلة للمعارضة، بواسطة منظومة معقّدة اشتملت على توزيع العائدات كسياسة حاذقة لضمّ الآخرين ودمجهم. ومع ذلك، وفي أعقاب بداية تراجع عائدات النفط، بعد حوالي عشر سنوات من زيادة أسعاره بأربعة أمثال في العام 1973 على نحو لافت جداً، فإن وظائف السيطرة السياسيّة من جانب الأُسَر المالكة على

سكان تعتمر في عقولهم توقّعات أعلى وتمور في صدورهم شهيةٌ لبلوغ «العيش الطيّب» يحتمل أن تضع أمام النخب الحاكمة لهذه البلدان تحدّياً خطيراً جداً، وهي تشرع في مواجهة نسختها هي من «الأزمة المالية للدولة». وهذا هو جزء المفارقة لما يسميه فال ماغدام (Val Moghadam) (1988) «التراكم القائم على البترول»:

«مع صعود شركات النفط التابعة للدولة، قامت الدول النفطية الطرفية المعاصرة بدمج نفسها برأس المال العالميّ أو أصبحت تمارس دور المقاولين الأقوياء في السوق العالمي. إن قيام الدولة الطرفية بدور المقاول «مستَمَدّ» من ارتباطها مع رأس المال العالميّ ومن عائداتها الخاصة بها. وهذا هو الجانب الإيجابي لاستقلال الدولة الذاتي. غير أن مَركزة وتركيز السلطة السياسيّة والاقتصاديّة ـ بصفتهما نقيضين لنشر هذه السلطة ـ يشكّلان نقطة ضعف، في الوقت نفسه. ومن خلال صيرورة الدولة مكشوفةً ومسيّسةً بدرجة أكبر، فإنها تصبح معرضة لإلقاء اللوم عليها عند حصول أيّ أزمات في مجال التراكم، وذلك حينما تتحول حالات الازدهار الاقتصاديّ إلى حالات إخفاق اقتصاديّ» (228 ـ 229).

لقد بلغت الأصول الخارجية للمملكة العربية السعودية ذروتها في العام 1982، حيث بلغت حوالي 165 مليار دولار، وتلا هذه الذروة هبوط في الأصول استمر حتى العام 1986، حينما قدّر الاحتياطي بقيمة 95 مليار دولار فقط، منها حوالي 40 مليار دولار كانت قروضاً مبرمة مع (البنك الدولي) و(صندوق النقد الدولي)، وبلدان خليجية أخرى. وبالترادف مع هذا الهبوط في الأصول، فإن هبوطاً مطلقاً في العائدات والإنفاق بدأ ينعكس في تقديرات ميزانيات الدولة السعودية، ابتداءً من ميزانية 1982 ـ 1983، مع أن الهبوط منذ ذلك الحين كان في العائدات أكبر منه في الإنفاق. وإذا أخذنا بعين

الاعتبار حالات عدم التيقن القصوى في ما له علاقة بإنتاج النفط وأسعاره، بات من اللازم تأجيل الإعلان عن ميزانية الدولة السعودية عدة مرات، وكانت هناك تنبّؤات بحصول تقليصات كبيرة في ميزانية الصرف تصل إلى نسبة 20٪ سنويّاً كان من شأنها أن تؤثّر بصورة ملحوظة وبأقصى درجة في البنية التحتية وتنمية الموارد الاقتصاديّة ومؤسسات الإقراض الحكومية. كما قُدّمت اقتراحات تفيد أن بالإمكان تجنّب إجراء المزيد من التخفيضات في أموال الدعم من خلال تعزيز العائدات غير النفطية بواسطة زيادة الضرائب على الاستيرادات وعلى الدخل.

ووُجدت حالة مشابهة في بلدان خليجية أخرى، حيث كان من المتوقع بالنسبة إلى الإمارات العربية المتحدة مثلاً، أن تقلّص ميزانية العام 1986 والميزانيات اللاحقة بنسبة 15٪ أو أكثر في السنة. وفي الكويت كانت ميزانية الإنفاق للعام 1986 والسنوات اللاحقة ستقلّص هي الأخرى بما يقارب 15٪ في السنة.

عملتْ أموال النفط حتى الآن، على تقوية لحمة النظام في مختلف دول الخليج بحيث كان بالإمكان المحافظة على النظام والسلم الاجتماعيّ ـ السياسيّ الظاهر مادامت الأموال كافيةً لكي يستفيد منها كل شخص تقريباً حتى بعد تلبية احتياجات العائلة المالكة و«الدولة». ومع الانخفاض المتزايد في أموال النفط فإن من المُحتمَل أن يصار إلى تقليص التخصيصات الموجّهة إلى المواطنين «العاديين» قبل أن يُنفَّذ أي تقليص في التخصيصات الموجهة إلى الأسر الحاكمة. ومن المحتمل جداً أن يؤدّي هذا إلى خلق جو سياسيّ شبيه بذلك الذي حدث في الخمسينيات والستينيات حينما أدّى تقلّص عائدات النفط ـ التي كانت النخب الحاكمة تحتفظ بمعظمها ـ إلى خلق حالة داخل بلاد العرب جعلت من المجموعات المنشقة ومحاولات الانقلاب ظواهر بادية للعيان.

إن بعضاً من مصادر التوتر واضحة فعلاً في الوقت الحاضر. ففي الجبهة الداخلية، على سبيل المثال، كانت هناك تقارير في أواسط الثمانينيات تفيد بحصول تنافسات متزايدة بين فروع الأسرة الحاكمة في السعودية وانشقاق خطر كان يظهر في كل قضية أو قرار سياسيّ تقريباً، ويتطور داخل الحكومة والدوائر الحاكمة، حول تركّز السلطة المتعاظم ضمن فرع آل فهد من الأسرة الحاكمة. وتم التعبير عن التذمّر والشكّ حول الطريقة التي كانت تغطي بها الحكومة على حالة الضعف المفهومة في التعامل مع قضايا سياسيّة واقتصاديّة خارجية معيّنة (خصوصاً في ما له علاقة بالسياسة النفطية والعلاقات مع الولايات المتحدة) كانت تترك أثراً عكسياً على المملكة. كما أنّ السعوديين بادروا منذ أواسط الثمانينيات، إلى إطلاق قواعد جديدة وأكثر تشدّداً بشأن كفالة العاملين الأجانب، صمُمت لتعزيز حملة الـ «سَعْوَدة»(*) ولتقليل احتمال أن تصبح بطالة الأجانب ذوي الياقات الزرق قضية اجتماعيّة.

إن زبدة كل هذه التطورات توحي بأن مواطني دول الخليج، مع استمرار توقعاتهم العالية، سوف يلحق بهم الأذى من الناحية الاقتصاديّة على ثلاث جبهات:

(1) نتيجة لهبوط مستوى الإنفاق العام، خصوصاً على البنية التحتية، وفي مجال الدعم المالي، والقروض الميسرة.

(2) ونتيجةً للتصاعد المحتمل في مستويات فرض الضرائب.

(3) ونتيجةً لتقلّص توفّر العمالة الأجنبية الرخيصة.

وإلى حدّ الآن، تمكنت «بدوقراطيات» الخليج من المحافظة

(*) قصر الوظائف على السعوديين.

على وجودها محلياً بدرجة كبيرة من خلال توزيع «البترودولارات». ولكن مع هبوط عائدات النفط فإن هذه «البدوقراطيات ـ المحولة ـ إلى ـ بتروقراطيات» سوف تُضطر بوتيرة صاعدة إلى البحث عن قواعد جديدة لبقائها وشرعيتها. وفي الوقت نفسه، لن تقف نخَب بديلة مكتوفة الأيدي.

«القبليّة السياسيّة»: أو التشاركية على النمط الخليجي

سبق أن رأينا (في الفصل الخامس من هذا الكتاب) أن التشاركية والتوافقية هما نوعان من الجنس نفسه. فإذا قُبل هذا الرأي، يمكن للمرء أن يرى من خلال استعادة الماضي جزئياً، أن تطبيق النموذج التشاركي/ التوافقي على دراسة دول الخليج العربيّ يمكن أن يقدّم رؤية جديرة بالاهتمام حول طرائق عملها.

في المملكة العربية السعودية، وبسبب موقعها المتفرّد لاحتوائها على المدينتين المقدّستين في الإسلام، ونظراً للأهمية التاريخية للحركة الدينيّة الوهّابية، والائتلاف الأصلي بين القبليّة السعودية وتزمّت الشيوخ الدينيّين، الذي أفضى أصلاً إلى تشكيل الدولة، فإن بإمكان الأيديولوجيا الدينيّة أن تلعب دوراً حيوياً بشكل خاص في إضفاء سمة التماسك على الدولة وفي إخفاء بعض التناقضات المرتبطة بها. ومنذ تشكيل الدولة، ضُمّت إلى نظام الحكم بشكل وثيق عشيرة (آل الشيخ)، وهم مؤسّسو الحركة/ الطائفة الوهّابية. أمّا القبليّون فقد جرى ضمهم من خلال عدد من الوسائل بما فيها مشاريع التوطين المدعومة مالياً، والتعيين في (الحرس الوطنيّ)، وهو جيش الدولة الموازي.

في دول بلاد العرب والخليج الأخرى (مثلاً: الإمارات العربية المتحدة، الكويت، اليمن... إلخ)، فإنّ غيابَ مثل هذه

الأيديولوجيا المتماسكة، أجبر الدولة على تحقيق مثل ذلك التنسيق من خلال اللجوء إلى اتّخاذ ترتيبات توافقية. وقد استخدمت وسيلتا الاستمالة (الإغراء) والفرض (القسر) معاً لإقامة تحالفات قبلية أدتْ إلى ظهور «الدول» المعاصرة. كما استخدمت (ولاتزال تستخدم) سياسة «الجزرة والعصا» لضمان الولاء والامتثال. وباستخدام المصطلحات «المحلّية» فإن هذه هي السياسة التي يسميها محمّد الرميحي الجمع ما بين السيف (القوة) والمَنْسَف (الوليمة البدويّة= الإغراء) (الرميحي، 1989: 11 ـ 12). وتشتمل أدواتها على المكافآت والغرامات المالية، والمصاهرات بين العوائل وبين القبائل، وعلى الاعتراف المجدّد بالفروع القبليّة البعيدة، أو بخلاف ذلك النزوح «القسري» للمجموعات و/ أو الأفراد المعارضين، وضمّ المؤسسات الدينيّة ومجاميع الجوار المحلّية.

لقد كانت مساهمة خلدون النقيب الرائدة هي في تطبيق نموذج تشاركي على دراسة دول بلاد العرب والخليج المعاصرة. فالتشاركية في نظره وسيلة لضمان هيمنة الدولة السلطوية على المجتمع والاقتصاد من خلال السيطرة على تجمعاتها الرئيسيّة، إمّا بطريقة ضمنية كما هي الحال في الكويت أو بطريقة صريحة كما هي الحال في اليمن (النقيب، 1987: 171ـ174 وما يليها). وكثيراً ما كانت هذه الاستراتيجية تقدّم بصفتها آلية للتكامل الوطنيّ وبديلاً عن الديماغوجية الاستبدادية، أو حتى بصفتها إحياءً لتقاليد ديمقراطية قبلية: غير أن هذه، في نظر النقيب، هي النقيض الدقيق للديمقراطية، وذلك لأن العلاقات ضمن الفئات القبليّة وما بينها علاقات غير متكافئة. ولا يؤدّي ربط مثل هذه الفئات التقليديّة بالدولة إلاّ إلى تعميق علاقات الراعي ـ الزبون، حيث يصبح التقدّم الاجتماعيّ مشروطاً بالعثور على راعٍ متميّز من بين صفوف الأُسَر

الحاكمة أو النخب القبليّة والتجارية. وفي نظره أنّ هذا يضعف الولاء للدولة كَكُلّ وللأمة/ الشعب عموماً، لأن هذه التجمعات تتحول إلى مجموعات ضغط وتكتلات تحشيدية عازمة على الحصول على منافع خاصة، والدفاع عن مصالح شديدة الخصوصية. ويؤدّي هذا بدوره إلى إعادة السمات التقليديّة للمجتمع بصرف النظر عن تأثير وسائل الاتصال الجماهيري، كما يبيّن على سبيل المثال إحياء الأسماء والدلالات الضمنية القبليّة في الكثير من المجتمعات الخليجية.

ويحاجج النقيب بأن الممارسات التشاركية تُمكِّن الحكّام الخليجيين من استغلال القوى الاجتماعيّة من خلال «تقسيمات للعمل» جديدة. وبالنسبة إليه، فإن الأجسام الضمنية الرئيسيّة في الخليج هي الآتية: المجموعات القبليّة التي تتعامل معها الدولة بواسطة شيوخها، العوائل التجارية الرئيسيّة، المؤسسة الدينيّة (للسُنة) والمؤسسات «الطائفية» (أي الجماعات الأخرى مثل الشيعة والعباديين والزيديين... إلخ). وهناك أيضاً «الطبقات الوسطى» التي تتعامل مع الدولة على أساس عائلي أيضاً وذلك لأنها تفتقر إلى الحق في تشكيل نقابات مهنية، وأخيراً العمال في الحالات المحدودة التي توجد فيها طبقة عاملة محلية منظمة. ويمكن أيضاً، في نظر النقيب، أن يُعدّ الجيش في اليمن الشمالي والحزب في اليمن الجنوبي منظمتين تشاركيتين (النقيب، 1987: 149).

إن هذه الهيئات التي ربما تكون القبائل هي الأهم فيها، لا تمتلك إلا صفة شبه رسمية، إذ لا توجد مجالس تشاركية وفق النموذج الكلاسيكي، بل إن القبائل الرئيسيّة ممثَّلة بدقة في مؤسسات الدولة على المستويين المركزي والمحلّي، علاوةً على تمثيلها في الجيش والشرطة. وهذا هو النظام الذي يكنّيه النقيب بـ «القبليّة السياسيّة»، القريب من مفهوم «العشائرية» الأكثر

شيوعاً[5]، وفي الكويت، فإن تلك الهيئات ممثلة أيضاً في البرلمان. وبعد الاستقلال في العام 1961 بوقت قصير اتّبعت الأسرة الحاكمة سياسة ناشطة لـ «منح الجنسية» للبدو. وكان الحصول على ولاء هؤلاء «المواطنين المصَنَّعين» أسهل بكثير من الحصول على ولاء النخب التجارية الراسخة. ومنذ ذلك الحين، بقي تأثير القبائل على السياسة والانتخابات في الكويت قوياً على الدوام، مع قيام القبائل التالية بلعب أدوار سياسيّة رئيسيّة: العوازم، عتيبة، شمّر، الفضول، عزمان، الرشايدة والمطير. وعند الاستعداد للانتخابات تعمل هذه القبائل بصفتها هيئات شبه مستقلة ذاتياً، فتحدّد مرشحيها داخلياً عن طريق قيامها بانتخابات أولية قبلية قبل أن تطرح أسماءهم للانتخابات بصورة علنية (للاطلاع على جداول كاملة، انظر النفيسي، 1978: 28 وما يليها، 74 ـ 90).

وفي البرلمان الكويتي للأعوام 1981 ـ 1984 (وهو الأخير الذي أكمل دورته)، كان تمثيلها على النحو الآتي: (أ) القبائل: 27 نائباً، (ب) التجار: 14 نائباً يمثلون الاتجاهات المحافظة والإصلاحية، و(ج) المؤسسة الدينيّة: 4 نواب (2 من الإخوان المسلمين و2 من السلفيين). أما الطبقات الوسطى فلم تمثل بصورة مستقلة عن جماعاتها القبليّة والدينيّة (حصل ستة أفراد من الطبقة الوسطى على

(5) إذا كانت «القبيلة» هي رمز المكانة الاجتماعية، فإن «العشيرة» هي أداتها التنظيمية (القائمة على أساس التضامن والتصاهر... إلخ)، وهكذا فإنها تمثّل أقرب ما يمكن أن يكون وظيفة سياسية في المجتمع القبلي. وعليه، فإن الاشتقاق التقليدي للعشائرية الاجتماعية والسياسية من «عشيرة» كان أكثر دقة من الناحية الفنية. أما اختيار النقيب (1987) لمصطلح «القبلية» (على أساس أن «القبيلة» هي أوسع بكثير من «العشيرة») فإن المقصود به ربما هو أن ينطوي على أن الظاهرة الخليجية الحديثة تعمل على المستوى الكبير (أي كامل النظام السياسي) وليس على المستوى الصغير كما تميل الحالة إلى أن تكون بالنسبة إلى «العشائرية» (للاطلاع على تفاصيل أنثروبولوجية، انظر خوري، 1980 و1991).

مقاعد بصفتهم أفراداً من هيئاتهم التقليديّة)، ولم يكن للعمّال أيّ تمثيل (النقيب، 1987: 149 ـ 150). وبالمثل، فإن انتخابات العام 1985 «أنتجت برلماناً يعكس البنية الاجتماعيّة كما صممتها السلطات الكويتية من خلال سياساتها في التوطين القبليّ والهجرة والعمل والنظام الذكوري». وفيها حصل القبليّون على حوالي 23 مقعداً من مجموع المقاعد الخمسين (غافريليدز (Gavrielides)، 1987: 179 ـ 182 والمراجع المذكورة).

إن جميع أقطار بلاد العرب والخليج تعلّق أهميةً حيويةً جداً في بنيتها السياسيّة على الأدوار التي تلعبها الأجسام القبليّة، وهي التي تمثّل أيضاً المَعين الرئيسيّ للتجنيد في صفوف الجيش والشرطة والميليشيات العسكرية (الحرس الوطنيّ) (للاطلاع على خلفية مفاهيمية وتاريخية، انظر مناقشتنا لموضوع القبليّة في الفصل الثاني).

ويتحقق دمج القبائل بطرق مؤسساتية شتّى، تمثل الكويت الحالة الأدنى من حيث مأسسة هيئاتها القبليّة، بينما تكون للهيئات القبليّة صفة شبه رسمية على المستوى المحلي في السعودية وعمان والبحرين. أما الإمارات واليمن (الشمالي) فهما في الطرف الآخر من السلسة المتصلة حيث تُعد الهيئات القبليّة مؤسسة من مؤسسات الدولة ينصّ في القانون واقعياً على موقعها في المنظومة السياسيّة[6].

(6) لكن، لم يكن دمج جميع القبائل بمقياس متساو، ففي معظم بلدان الخليج يجري التمييز بين أفراد من قبائل «أصيلة» من جهة، و«البيصريين» أو «الخضيريين» الأقل «رسوخاً» من الجهة الأخرى. واستناداً إلى فؤاد الخوري (1991: 16-20) ومحمّد الرميحي (1983: 248، 279-291)، فإن لهذا التمييز أصلاً «اقتصادياً» يتعلق بهرمية مربيّ الإبل أو مربيّ الشياه والجاموس أو الخراف والقطعان، أوبالمهن الزراعية أو الحضرية للقبائل. وعليه، فإن القبلية ليست مثيلة للبداوة، ويستطيع المرء في الواقع أن يتحدث عن قبائل زراعية أو حتّى عن «قبائل حضرية».

وتكتسب حالة اليمن هذه أهمية خاصة إذ يعتقد النقيب أنّها تمثل «بديلاً محتملاً في المستقبل بالنسبة إلى معظم الأقطار في بلاد العرب والخليج» (النقيب، 1987: 150 ـ 151).

لقد حدثت العملية الأصلية لضم الزعماء الشيوخ في اليمن بُعيد ثورة العام 1962 بصفتها وسيلة لمجابهة الاستراتيجية السعودية الهادفة إلى ضمّ الزعامة البدويّة إلى المعسكر الملكي. ثمّ تمّت مأسسة الوضع في العام 1963 مع تأسيس (مجلس أعلى لشؤون القبائل) ضمّ زعماء القبائل الرئيسيّة وترأسه رئيس الجمهورية نفسه. كما نُظمت مجالس للشيوخ داخل كل قبيلة وفي كل محافظة، وزُوّدت بصلاحيات قانونيّة محددة وسمح لها بعقد انتخابات نسبية منتظمة. وآنذاك تمّ تكييف الهيئات القبليّة مع الظروف الحديثة ومأسستها بصفتها جزءاً من ماكنة الدولة.

لقد كان دعم الهيئات القبليّة اليمنيّة للدولة قائماً إلى حدّ كبير على الهبات السخيّة التي كان الزعماء القبليّون يتلقّونها من الحكومة. وكان من شأن التداخلات القبليّة المشتركة مع الجماعات القرابية في السعودية واليمن الجنوبي معاً أن مكّنت بعضاً من زعمائها من الحصول على الأسلحة والمنح من كلا البلدين، فكانوا يستعملونها وسيلةً للمساومة مع حكوماتهم للحصول على دعم أكثر سخاءً. وبالمقابل، كانوا يعبّئون أبناء قبائلهم لدعم الحكومة سياسيّاً وعسكرياً ضد أيّ معارضة أو حركة تمرّد محتملة، كما حصل مثلاً خلال حرب كانون الأول/ ديسمبر 1967ـ شباط/ فبراير 1968، حينما كان الدور الذي لعبته القوات القبليّة أكثر حسماً من الدور الذي لعبتْه القوات النظامية (أبو غانم، 1985: 329 ـ 336). ولم يسحب بعض الزعماء القبليّين بصورة رسمية دعمهم لـ «الملكيين» حتى وقت متأخر جداً، ولم يفعلوا ذلك إلا مقابل وعود ملموسة من الدولة بتنفيذ

أعمال إنشائية وخدمات في مناطقهم و/أو مقابل ما هو أكثر من تغاضي الحكومة المركزية الضمنيّ عن صلاحياتهم الإقليمية. وكما يشرح أحد المراقبين: «إن حكومة اليمن الشمالي تحاول منذ العام 1982 أن تضيف إلى سياستها نهجاً يسعى للاهتمام بالخصوصية، أي أن تجد لها مواقع فرعيةً من خلال إقامة منظومة للمشاركة السياسيّة تغطّي كامل البلاد، وذلك بصورة لجان محلية وإقليمية تؤدّي إلى تشكيل (مؤتمر شعبي عام). وهي تلقى نجاحاً جيداً حتّى الآن». كما أنّ النزعة القبليّة تكتسب قيمةً رمزيةً (عاطفيةً). ويُنقَل عن رئيس الجمهورية قوله: «الدولة جزء من القبائل، وشعبنا اليمني عبارة عن مجموعة قبائل» (دريش (Dresch)، 1991: 278 ـ 279).

لقد تناقش الانثروبولوجيون والمؤرخون حول ما إذا كانت القبائل والدول مراحل متعاقبة في التطور الاجتماعيّ أم أنها حلول بديلة لمشكلة الأمن (انظر على سبيل المثال جلنر، 1991، كرون، 1986)[7]وفي بلاد العرب والخليج تكمل القبيلة والدولة إحداهما الأخرى بدلاً عن أن تتعارضا ـ فهما ليستا مرحلتين ولا بديلتين، فهما متمفصلتان، إحداهما بالأخرى، بطرق متشابكة ومعقدة من خلال الشكل شبه ـ التشاركي الذي كنّاه النقيب وآخرون بـ «القبليّة السياسيّة» (آرتس، 1993).

إن تشاركية الخليج قد تكون على درجة معقولة من القرب من

---

(7) تعرِّف باتريشيا كرون (1986) القبيلة بأنها «مجموعة متحدرة سلالياً تشكل جماعة سياسية» وهي تحاجج بقولها: «مهما تكن القبيلة، فهي مجتمع بلا دولة» وتستنتج أنّه «لا تكون لدينا دولة **بصفتها نقيضاً للقبيلة إلا حينما يجري تخريب الطبيعة المستقلة والمكتفية ذاتياً لوحدات البناء (القبلية)**» (ص 50-51، التشديد في الأصل). يجب أن يكون واضحاً أنّنا لا نقبل رأياً كهذا ـ فإن بإمكان مقاربتنا التمفصلية أن ترى حالة تتعايش فيها القبلية والبيروقراطية.

مفهوم ألبرت شافله (Albert Schäffle) عن «التشاركية المَلَكية». وبسبب الطبيعة «التقليديّة» للنخبة الحاكمة، والطريقة التي حققتْ بها سلطتها، والأسلوب الذي تطبقها به، فإن هذه الأنظمة ذات طبيعة «محافظة» بشكل جليّ. إنها بالأساس تشاركية قائمة على الجماعة (أي «عضوية») مبنية على فرضية الجماعة (gemeinschaft) القبليّة الأولية، تدعمها شريحة عليا مستمَدّة من المفهوم التقليديّ للجماعة (الأمة) الإسلامية. ولكن، نتيجةً للثروة المفاجئة ولسياسات «التحديث الدفاعي» التي أثمرت ظهور مجموعات شبه حديثة (بصورة رئيسيّة التجار، إنما كذلك وبوتيرة متصاعدة النخب التكنوقراطية والعسكرية)، فإن مساحة ما يجب أن تتاح ـ بدرجات تتباين من حالة إلى أخرى ـ للروابط القائمة على المصالح في مجتمع حديث (gesellschaft) والتي تنشأ خلال عملية التحديث (بلاك، 1984: 224 وما يليها، كانتوري، 1986).

يمكن للمرء أن يلاحظ السمة المحافظة لأنظمة الحكم الخليجية في اللجوء المتكرر للمفاهيم «العضوية» من قبيل الأسرة، القرابة، الجيرة، والجماعة، وفي التعلق بالأعراف والتقاليد، وفي الحنين إلى الماضي. كما يمكن تقصيها في الولاء المعلن للأخلاق الجمعية وفي التأكيد الذي تبديه أنظمة الحكم هذه على الدين. ومع ذلك، وكما هي الحال لدى معظم المحافظين السياسيين فإن «الدين بالنسبة إليهم هو شيء عام ومؤسساتي بصفة غالبة، شيء يستلزم الولاء والاهتمام اللائق بالشكليات، عمود ثمين من أعمدة الدولة والمجتمع، لكنه ليس مبدأ عميقاً ونافذاً، ناهيك عن كونه تجربة كلية». إن هذا النوع الأخير من الدين هو الذي يَسِم «المنشقّين» الذين هم أعداء «المؤسسة» اللدودون (نيسبت، 1986: 69).

لعل السلطة في الجماعات القبليّة الصغيرة كانت «هيمنة» طوعية

أكثر منها «قسرية»، إذ إنّها كانت «اجتماعيّة» أكثر من كونها «سياسيّة»: «لا أحد يأمر، بل الجميع يطيع»، كما كان من شأن بيار كلاستر (Pierre Claster) أن يقول (حرب، 1985). وقد كان التحول من القبيلة إلى الدولة متغلغلاً في الخليج، ولكن ما إن تجاوزت الإمارات الجديدة نزاعاتها العائلية حتى شرعت تعمل بالأسلوب نفسه الذي تتبعه معظم الأنظمة الملكية المحافظة: الاعتراف غريزياً بالمجتمع ومجموعاته المكوّنة بدلاً من السعي الدائم لاستئصالها ـ وهو ما يحاول الراديكاليون أن يفعلوه (بونالد (L. Bonald) كما هو مقتبس في نيسبت، 1986: 44).

في المجتمعات الخليجية المعاصرة يبدو أن القرابة والنفط وإلى حدّ ما الدين قد اتّحدتْ لإنتاج «أيديولوجيا قبلية» تكاد أن تكون من طراز الهيمنة، بالمعنى الغرامشياني حول التغلغل في جميع الممارسات والمؤسسات، في بلاد العرب. إن نيكولاس غافريليدز على حقّ في القول، وإن كان مغالياً بعض الشيء:

«إن الذي يجعل الأيديولوجيا القبليّة أقوى وأوسع نفوذاً فضلاً عن كونها عربية بصدق، هو حقيقة أنها لا يجري تبيانها أو التصريح بها أو تدوينها بصورة رسمية، أو حتّى انتقادها بصورة علنية. إنها موجودة هناك وكفى، تتغلغل في كلّ فعل أو فكرة أو عملية ذات دلالة اجتماعيّة ـ سياسيّة. ولا تمتلك مثل هذه الأيديولوجيات الأهلية الأصلية سوى دول الخليج العربي، وربما الأردن والمغرب. ولا غرابة في أنها البلدان الأكثر استقراراً في الشرق الأوسط من حيث دوام أنظمة حكمها» (1987: 182).

يبدو أن الملكيات المحافظة القرابية ليست أنظمة ذات تنظيم عال بأيّ حال، وثمة الكثير في الواقع ما يوحي بأن الكثير من الممارسات والترتيبات الخليجية هي ربما أقرب إلى أن تكون نموذجاً

توافقياً من أن تكون ضرباً من ضروب التشاركية الأكثر رسمية والأعلى مأسسة. ولقد كان محمّد حافظ ذياب (Diyab) (1988 : 164 ـ 168)، فريداً في التأكيد على هذه النقطة المفاهيمية، وله الفضل في ذلك. فقد اقترح، وهو يشير إلى كتابات باحثين من قبيل د. آبتر، أ. ليبهارت، غ. لمبروخ، بأن الذي كان خلدون النقيب (1987) يتحدث عنه لم يكن تشاركية بالمعنى المؤسساتي الدقيق بل هو أقرب إلى أن يكون «ديمقراطية عشائرية» شبيهة بصيغة توافقية تقيم تضامناً للنخبة في القمة بطريقة مفروضة ومتراتبة عمودياً، تستهدف إقامة دولة عصرية في مجتمع تقليديّ.

وكما هي الحال في الاتحادات القبائلية التقليديّة حيث كانت المجموعات المتحالفة تحتل مواقع مختلفة ضمن اصطفاف شبه ـ تراتبي، ففي الأشكال الأحدث من «التوافقية المسيطر عليها» تحتل مختلف المجموعات القرابية والإثنية والمناطقية والمهنية مواقع تمايزية حول وتحت العائلة المالكة في آن واحد (إذ إنَّ بنية السلطة دائرية وهرمية معاً). وهكذا، فإن الائتلاف الاجتماعيّ ـ السياسيّ يتألف من العوائل الحاكمة والتجمعات التجارية والمهنية، بطرق معقدة ومتمايزة عمودياً وأفقياً (قارن خوري، 1980، بيترسون، 1977).

لقد أنجز أنور كوري (Enver Koury) (1978) عملاً مثيراً للاهتمام حول بنية السلطة في المملكة العربية السعودية، قائماً على مفهوم «الحلقات» (حلقات تصب في مركز واحد وشبكات من النخب) يتوافق مع تحليلنا. وفي نقطة المركز منها جميعاً يقف آل سعود وبوجه خاص الملك ووليّ العهد، تحيط بهما بعد ذلك دوائر نفوذ متوسطة وعدد من الدوائر الخارجية المتحدة مع المركز، تكون هي الأخرى متشابكةً في ما بينها تشابكاً قوياً:

إن نظام شبكة النخبة الحاكم يقوم على تجمع من الحلقات (أي الدوائر، التجمعات، الفروع، الشلل) متحد من خلال شكل من أشكال التفاعل أو الاعتماد المتبادل. . . لقد كان تدفق السلطة أقوى بكثير انطلاقاً من الدوائر الداخلية إلى الدوائر الخارجية، وهذا التدفق هو بالأساس ذو اتجاه أحادي. ومع ذلك، كان نظام شبكة النخبة الحاكم يتصف كذلك بتداولات متبادلة للسلطة، حيث تبقى التكتلات المتصارعة في حالة توازن عمودي وأفقي معاً. وتُتخذ القرارات عادةً من خلال المساومة التفاعلية، والحل الوسط داخل صفوف النخبة. . . إن آلية النظام تشجّع المنافسة بين الحلقات، لكنها في الوقت نفسه لا تشجّع المجابهات المؤذية. . . أمّا صياغة السياسات فهي ليست ثمرة لما تفضّله الأغلبية، بل هي موازنة لتفاعل الحلقات، وتقترب هذه بدرجة معقولة من موازنة التفضيلات المجتمعيّة (كوري، 1978: 38 ـ 46).

تقدّم الإمارات العربية المتحدة مثالاً آخر على منظومة من التوازنات والتوازنات المضادّة المستمرة وبناء التحالفات والضغوط المضادّة. وقد حاول محمود عبد الله المحمود، بنجاح معقول، في رسالة دكتوراه كتبها تحت إشرافي (1992)، أن يطبّق مقاربة توافقية على دراسته للإمارات. وكما حدث مع عدة توافقيات أخرى، فإن تجربة الإمارات حافلة بحيَل التوظيف (الاستغلال) وأساليب السيطرة، وهي تتداخل فعلاً مع الفدرالية، كما هو الوضع في عدد من الحالات الأخرى (ليبهارت، 1979: 499ـ 515). ويستفيد المحمود من مفهوم التوافقية الأقدم الذي نَحَتَه ديفيد آبتر، حيث ينظر إليها بصفتها سلسلةً متصلةً تبدأ في طرف منها بشكل من أشكال التحالف الفضفاض الساعي إلى تحقيق منافع أيديولوجية وسياسيّة واقتصاديّة مشتركة، وتنتهي في الطرف الآخر بشكل من أشكال الترتيب الفدرالي المصحوب ببنية معترف بها حيث يتحقق إجماع أكبر. وتشتمل المظاهر شبه ـ التوافقية الأخرى للإمارات العربية

المتحدة على حق النقض (الفيتو) المتبادل الذي تؤمّنه الإمارتان الأكبر في اتحاد الإمارات السبع، وهما إمارتا أبو ظبي ودبي. وعن طريق الاتفاق، تكون رئاسة الاتّحاد لأبو ظبي بينما تكون نيابة الرئاسة ورئاسة الوزراء من حصة دبي. أما تعيين الوزراء في مجلس الوزراء، فإنه يسعى إلى تحقيق توازنات وتوازنات مضادةّ قبلية بارعة. وبالمثل، فإن معظم الأعضاء الخمسين في المجلس الاستشاري الوطنيّ، قصير العمر، لأبو ظبي كانوا ممثلين قبليين. وفي (المجلس الوطنيّ الاتحادي) يكون لكل من أبو ظبي ودبي ثمانية ممثلين، ولكل من الشارقة ورأس الخيمة ستة، ولكل من الإمارات الباقية أربعة، كما أنّ هناك محاولة لتطبيق عنصر معيّن من النسبيّة والحلول الوسطى بالنسبة إلى معظم المناصب الهامة في الدولة والإدارة.

مع أن التشاركية في دول الخليج المصدّرة للنفط ليست محكمةً من الناحيتين الرسمية والمؤسساتية، فإنها على العموم ذات صفة «ضمّية» في استراتيجيتها أكثر من كونها «إقصائيةً» ـ على الرغم من أن وسائلها الضمية قائمة إلى حدّ ما على أساس طائفي وإثني، وهي لا تشمل (أو تشمل جزئياً فقط) غير المواطنين «الأقل أصالةً» وكذلك (في حالة السعودية، في الأقل) الشيعة. ولربما كان الذي ساعد النمط الخليجي في التشاركية الضمّية هو وجود تقاليد شبه توافقية مستمدة إمّا من ممارسة الاتحادات القبائلية في بلاد العرب و/ أو من تقليد الملل (millet) الإسلاميّ. وسواء كانت هذه هي الحال أم لم تكن، فإن تحقيق التشاركية الضمية الخليجية كان في الواقع ممكناً بسبب فورة الثراء النفطي وتوفّر الأموال التي تؤول إلى الدولة. ولقد ربط آخرون بين التشاركية/ التوافقية والقدرة على عقد «مواثيق» وتحالفات رضائية من ناحية وتوفّر النفط بغزارة في فنزويلا في أميركا الجنوبية من الناحية الأخرى: حيث كانت عائدات النفط هي التي تسدّ قيمة قائمة الحساب عن الميثاق السياسيّ الرضائيّ من خلال

الدعم المالي لِكُلّ من قطاع الأعمال والقطاع الشعبيّ في آن واحد (كارل (Karl)، 1986 : 196 وما يليها، جيلسبي (Gillespie)، 1990 : 59-58 وما يليها). وبالمثل، بل على نطاق أوسع، فإن عائدات النفط التي تؤول مباشرة إلى دول الخليج تعني أن الدولة ليست ملزمةً بالاعتماد على الوسائل المحلّية للإنتاج من أجل الحصول على عائدات لها، الأمر الذي أتاح لها أن تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي الاقتصاديّ والسياسيّ عن قوى الإنتاج والطبقات الاجتماعيّة المحلّية، وجعل كامل المنظومة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة تعتمد اعتماداً وثيقاً على إنفاق الدولة (كاتوزيان (Katouzian)، 1981). وبصفتها المتلقي الوحيد لريع النفط فإن الدولة تغدو معنيّةً مباشرةً بالتخطيط والإدارة على نطاق واسع. وفضلاً عن ذلك، كثيراً ما يحدث أن «الدولة تحاول حصر النزاعات الاجتماعيّة في الداخل» (موغدام (Moghadem)، 1988 : 228 - 230). إن وفرة العائدات النفطية التي تتسلمها الدولة بشكل مباشر تمكّنها من أن تجعل المجموعات القائمة (مثلاً: التجّار في الخليج) زبائن لها وأن تخلق مجموعات جديدة (مثلاً: المقاولين الجدد في الخليج) قد تتمايز من الناحية الوظيفية إلا أنها تعتمد على الدولة من الناحية البنيوية. وكما صاغتها مراقبةٌ دقيقة لمنطقة الخليج: «بينما كان حجم المجموعات الزبائنية متبايناً بدرجة كبيرة، كانت الدول النفطية تمارس، بأسلوب متماثل، التشاركية على نطاق كبير مستخدمة سياسات التوزيع لغرض خلق مجموعات اقتصاديّة تكون بمثابة قاعدة الإسناد الاجتماعيّ لها من جهة ولتخفيف حدة النزاعات ما بين المجموعات القطاعية والمهنية والاقتصاديّة والاجتماعيّة من الجهة الأخرى» (تشودري (Chaudhry)، 1992 : 150).

إذا كان للمرء أن يطبّق جزئياً توصيف ستيبان للظروف التي تؤدّي إلى ظهور تشاركية ضمّية (ستيبان، 1978 : الفصول 3، 4

و5)، فإن تأسيس تشاركية استيعابية كان سهلاً نسبياً هو الآخر في حالة الدول المصدّرة للنفط بسبب تدنّي درجة تنظيم مجموعات المصالح المستقلة ذاتياً، وتدنّي درجة الاستقطاب السياسيّ والأيديولوجيّ، وتدنّي درجة تشريعات الرفاه الاجتماعيّ. وقد أتاحت كل هذه الظروف للنخبة الحاكمة «فضاءً للإصلاح» واسعاً من أجل دمج المكوّنات «المتوفرة» من خلال الشروع بتطبيق إجراءات توزيعية، وجعل تلقّي المنافع مشروطاً بقبول الترتيبات الجديدة الخاضعة لسيطرة الدولة. إن عملية «الحطّ» النسبيّ للمكانة الاجتماعيّة ـ السياسيّة لطبقات التجّار في دول الخليج الأصغر كان من الممكن لها أن تتسبب في خلق المشاكل في الظروف الطبيعية، لأن هذه الطبقات كانت مجموعات ناشطة في السابق، وقد أمكن تحقيق ذلك في الخليج لمصلحة المجموعات الاجتماعيّة ذات القاعدة الداخلية لأنها كانت جزءاً ممّا قد يسميه المرء ـ مع الإيطاليين ـ (Scambio politico)، أي فعل من أفعال التبادل السياسيّ، تقبل بموجبه عوائل التجّار قدراً معيّناً من «الإقصاء» السياسيّ مقابل تعزيز فرصها الاقتصاديّة والتجارية.

وبكلمة أخرى، يبدو أن تحقيق حالة من «تشاركية الهيمنة» هي أكثر احتمالاً (كما سبقت الإشارة إليها) إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مزيجاً من التنمية المتأخرة (أو، في هذه الحالة، الثروة) والظهور المبكّر لدولة الرفاه (قارن سيرني، 1987: 24 ـ 25).

إن «تنمية منجم الثراء» (كما يسميها دايفد بيكر) التي تتصف بها الاقتصادات المصدّرة للمعادن، خصوصاً إذا حدث أن كان عدد سكان الدولة المعنية قليلاً كذلك، تشكّل عدداً أقل من الصعوبات أمام التراكم الرأسماليّ، بل حتى عدداً أقل من المشاكل بالنسبة إلى مستويات الاستهلاك. وعليه، فإن تنمية منجم الثراء، بفضل ديناميكيتها الداخلية، لا تؤدّي إلى «السلطوية البيروقراطيّة» التي اعتقد

غ. أودونيل أنّها كانت ضروريةً لإدامة العملية التنمويّة في البدان غير المصدّرة للمعادن (بيكر، 1987 : 337).

إن «المرحلة السهلة» من التحديث في الأقطار المصدِّرة للنفط (المساوية لمرحلة الاستعاضة عن الاستيرادات في الأقطار المتقدّمة صناعية بدرجة أكبر نسبياً) هي مرحلة التوسع الاقتصاديّ. ويجب التمييز بين التوسّع الاقتصاديّ والتنمية الاقتصاديّة بل حتى النموّ الاقتصاديّ (ستاوفر (Stauffer)، 1981). فإن الميادين الرئيسيّة التي يحدث فيها التوسّع هي الإنشاءات وبناء المؤسسات والخدمات الاجتماعيّة والتجارية، أما الآلية المستخدمة فهي ليست آليةً إنتاجيةً بل توزيعية. والعملية لا تساهم في تطوير الرأسماليّة بل إنها تتغذّى بنموّ الاستهلاك ـ العام والخاص. وتقوم الدولة بتوليد التوسع، وهي التي تتغلغل في المجتمع حتى حينما تقوم بإنشاء الشوارع والمباني وتأسيس المنظمات وتقديم الخدمات والمنافع. وفي هذه الحالة، لا تكون النزعة الاستهلاكيّة قائمةً على صناعة السلع الاستهلاكيّة المحلّية، وهي بالتالي لا تقوم (مثلما كانت عليها الحال في أوروبا) بدعم الاستقلال الذاتي للمجتمع بل، على العكس، أنها تزيد من تبعيته إلى الدولة. والسياسات «ضمية»، تفعّل (بل تخلق) سلسلة واسعة من الشرائح الوسطى، لأول مرة «إذ إن الشرائح الدنيا في هذه الحالة أجنبيةً في معظمها».

إن واحدة من الخصائص المميّزة للتشاركية الخليجية هي هذا التفعيل (وفي الواقع، هذا الخلق) لـ «طبقة وسطى جديدة» من الإنتلجنسيا ذات الرواتب. وتمكّن المحاجّة بأنه إذا أخذنا بعين الاعتبار محدودية الأنشطة الإنتاجية المؤدّاة في هذه الدول وحقيقةَ أن الطبقة العاملة فيها تكاد أن تكون أجنبيةً بالكامل، فإن الطبقة الوسطى الجديدة تدخل الساحة وظيفياً لتلعب في هذه الأنظمة الدور الذي تلعبه تقليدياً الطبقات العاملة في التشاركية التقليديّة «من الطراز

اللاتيني». وتميل خدمات الرفاه في الخليج إلى إفادة الطبقة الوسطى الجديدة بأقصى درجة، إذ توفّر لها التعليم والتوظيف والفرص الاجتماعيّة. وفوق ذلك، فإن الطبقة الوسطى الجديدة (لا الطبقات العاملة) هي التي يرجّح لها أن تسبب مصاعب لنظام الحكم، إذا كان نظام الحكم عاجزاً عن مواصلة إنفاقه السخي (بسبب هبوط عائدات النفط مثلاً) أو إذا لم يكن بالإمكان إدماج الطبقة الوسطى الجديدة المفعلة بالعملية السياسيّة إدماجاً فعّالاً بسبب طبيعة النخبة الحاكمة، تلك الطبيعة ذات القاعدة الضيّقة والتوجّه المحافظ. وهكذا، إذا كانت أنظمة الحكم التشاركية الشعبوية كثيراً ما تجد أن من الأسهل إقامة تحالف يضم الطبقات الدنيا من إدامة وتعزيز مثل هذا التحالف (ستيبان، 1978: الفصلين 3 و4). فإن أنظمة الحكم التشاركية المحافظة قد تجد، بصورة مساوية، إن من الأسهل إطلاق صيغة ضميّة تشمل الطبقات الوسطى بدلاً عن إدامتها وتعزيزها.

ومع ذلك، فإن واحدة من المشاكل الرئيسيّة لـ «التنمية القائمة على منجم الثراء» هي أنها لا تستطيع أن تفرض حدودها على توقعات شتى المجموعات الاجتماعيّة:

«إنّها تقترح أنّ التنمية هي مشروع خالٍ من الآلام، أو أن بالإمكان جعلها كذلك. فهي لا تستدعي تضحيةً عامةً لتحقيق أهدافها المتبجح بها، ولا تبطل شرعية المغالاة في امتيازات النخبة، ولا تفعّل التعاون الشعبيّ الطوعيّ والحماسيّ في «مشروع» تنمويّ وطنيّ. بل إنّها في الواقع تفاقم من صعوباتها هي من خلال رفع مستوى التوقعات لجميع المجموعات المنظمة تنظيماً جيداً بما يكفي لأن يجعلها تقدّم مطالباتها بحصة «منجم الثراء» في حين أنها لا تطرح أيّ آلية أيديولوجية لكبح هذه المطالبات ضمن محيط ما يستطيع «منجم الثراء» أن يقوم بتزويده من الناحية الواقعية. وهذا هو التناقض الرئيسيّ للتنمية القائمة على منجم الثراء» (بيكر، 1987: 339).

إن «المرحلة السهلة» من عملية التحديث لابدّ أن تصل إلى سقف معيّن في نقطة ما، بسبب القيود «الفنية» للمرحلة «التوسعية» من ناحية، ولكن بصورة أخصّ حينما تنفد الموارد النفطية (بينما تبقى الطموحات عالية) من الناحية الأخرى معاً. وآنذاك سوف «تُستنفَد» المرحلة التوسّعية وسيصبح لزاماً على هذه الدول أن تقوم باختيارات استراتيجية ما. وستكون الاستراتيجية الأشدّ وضوحاً هي في الابتعاد على نحو متزايد عن السياسات التوسّعية والاستهلاكيّة مع تأكيدها على «استخدام» المال باتجاه التشديد على الاستثمار المقترن برفع مستوى الإنتاجية. ومع ذلك، فلا الضغوط ولا الإغراءات تبدو على درجة كافية من القوة لتطلق إشارة البدء للتحرّك الفوريّ في ذلك الاتجاه. وسوف يُجرَّب شيء من التنمية الزراعية، ولكن ثمة حدود حقيقية لهذه التنمية، ويبقى هذا النشاط بكامله معتمداً على الدولة اعتماداً مفرطاً. وفضلاً عن ذلك، فإن الصناعة هي الأخرى تظل مسعى دولتياً، على الرغم من بعض المبادرات باتجاه الخصخصة. وثمة خيار جرّبه الكويتيون بنجاح إلى حدّ ما يتمثّل في نوع من «التعميق المالي». إذ في الوقت الذي ألحقت الكويت فيه بالعراق في العام 1990، كان الكويتيون يحصلون على كمية من المال من استثماراتهم المالية أكثر من المال الذي كانوا يتسلّمونه لقاء بيع نفطهم. غير أن معظم هذه الاستثمارات كانت في خارج البلاد ولم تساعد بطريقة مباشرة في تقوية القاعدة الاقتصاديّة للبلاد. وقد يكون بإمكان هذه البلدان كذلك أن تحاول تقليص العمالة الأجنبية، غير أن لهذا الإجراء أيضاً حدوده ولا يمكن له أن يتجاوز نقطة معيّنة، مع أن بالإمكان محاولة إجراء تقليص معيّن في الأجور (أو زيادة في الضرائب).

وهكذا، سيتحتم على سياسات الدولة على المدى الطويل أن تصبح ذات صفة «إقصائية» أشدّ، خصوصاً بالنسبة إلى الشرائح

الوسطى، التكنوقراطية والمهنية. وما لم تكن عملية ديمقراطية قد أُعِدَّت بحلول ذلك الوقت (وهي تبدو غير محتملة بعد صدمة «عاصفة الصحراء»)(*)، فإن من المرجح بدرجة أكبر أن تصبح الدولة ذات طبيعة سلطوية أشدّ (وألاّ تكون بيروقراطيّةً بالضرورة: لأنه ليست هناك ضرورة للتعميق الصناعيّ ولأن نموذج السلطة لايزال أوليغارشياً أكثر منه تكنوقراطياً). ولعل شيئاً من التفصيل الأوسع ضروريّ في هذا الصدد.

في حالة المملكة العربية السعودية، تكوّنتْ فئات جديدة كل الجدة من رجال الأعمال والتكنوقراط، قَدمَت بدرجة رئيسيّة من بين صفوف النخب القبليّة النجدية التي تولّت بالتالي زمام القيادة التجارية الإدارية من المجموعات المتنفّذة تقليدياً والمتمركزة داخل الجماعة الحجازية، وإن كان ذلك قد تمّ دون إزاحة الحجازيين إزاحةً كاملةً. وكما سبق لكيرن أ. تشودري (Kiren A. Chaudhry) أن لاحظت بنظرة ثاقبة، فقد أقيمت البيروقراطيّة المتوسعة، في جانب منها، وفق خطوط شبه تشاركية، وكانت معظم المكوّنات في هذه الحالة من القبائل:

«إن وزارة المالية القوية تسودها قبيلة العنِزة من منطقة القصيم في نجد، وهي جماعة لعبت دوراً هاماً في حملات الملك عبد العزيز العسكرية خلال حروب توحيد البلاد. والوزارات الأخرى مقسمة هي أيضاً وفق خطوط قبلية أو تشاركية: فوزارتا الحج والتربية مخصّصتان للنخبة الدينيّة، والصناعة والتجارة لنخبة رجال الأعمال النجدية الجديدة، والزراعة لأسرة آل الشيخ» (1989: 126).

(*) الاسم الذي أُطلق على العمليات العسكرية التي شنتها قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت في 1991.

خلال سنوات فورة أسعار النفط، كان إنفاق الدولة صورة مكررة للتكوين القبليّ والمناطقيّ للبيروقراطيّة في طبقة رجال الأعمال الجديدة، وأدّى هذا الإنفاق إلى إيجاد مجموعات مصالح جديدة، وإلى إضعاف التماسك وروح التنافس لدى طبقة التجّار الحجازيين القديمة، «وتحت مظلة (غرف التجارة والصناعة والزراعة) السعودية التي تدعمها الدولة مالياً، حصلت النخبة الجديدة على ميزة الدخول الجمعي إلى الوزارات الرئيسيّة الذي أكمل الدخول غير الرسمي الذي كان يجري من خلال عدد كبير من المشاريع المشتركة مع البيروقراطيّين وأفراد من العائلة المالكة» (المصدر نفسه، 129 ـ 130). ومع ذلك، فإن الإجراءات التوزيعية للدولة التي يمكن أن تكون قد بدأتْ بصفتها إنفاقاً غير رسميّ ومحدد الأهداف، كانت ـ مع برامج التنمية القطاعية ـ ستصبح مرتبطةً مع آليات السوق ارتباطاً متزايداً، وستشمل قطاعات أوسع من السكان، وستقوم بتوليد دخلها المباشر الخاص بها. وبدت الدولة مالكةً لاستقلال ذاتيّ ضخم وبدتْ سياساتها «ذات توجّه دولتي» عال خلال سنوات الفورة.

لقد كانت سنوات الأزمة الاقتصاديّة هي التي كشفت عن تأثيرات المجتمع المدني «ذات التوجه الخصخصي» القوية التي كانت متعلّقةً، في هذه الحالة، بحقيقة أن توسع ماكنة الدولة لم يكن «مستقلاً ذاتياً» عن التأثيرات الفئوية. وحينما أجبر الانكماش الاقتصاديّ العالميّ، وما تلاه من تقلّص في عائدات النفط، الحكومة السعودية على تقليص الإنفاق، فإن برنامج التقشف السعوديّ لم ينجح إلا في تنفيذ السياسات التي أثّرت على عموم السكان والعمال الأجانب وفشلت في تحقيق أيّ إصلاحات تستهدف طبقة التجار:

«إن صنف الإجراءات التي كانت تستهدف بصورة مباشرة الطبقة التجارية الموسرة أثارت انتقاداً قاسياً، فكان أن سُحبت بطريقة متخبطة. . . وكانت هذه الإجراءات تَلقى، الواحدة تلو الأخرى،

معارضةً ناجحةً من خلال (غرفة تجارة الرياض) والتحشيد اللارسميّ. . .وكان القطاع الخاص السعودي، في معارضته للضوابط والضرائب، قد عبّأ الروابط الأولية (القرابية) والعلاقات الاقتصاديّة مع البيروقراطيّة والعائلة المالكة. . . وبانتظام، كانت التشريعات المضادّة لمصالح الأعمال الخاصة تُقَرّ ثمّ يُعترض عليها، ثمّ تُسحَب لتصبح النتيجة تعزيزاً لمصالح رجال الأعمال النجديين والمصارف المحلّية ورجال الفقه الإسلاميّ والنخبة المالكة للأراضي ضدّ مصالح العمال السعوديين والمستهلكين والمصارف الدولية والأجانب (المصدر نفسه، 1989: 139 ـ 140).

وهكذا، نستطيع أن نرى في الحالة السعودية أن المجموعات القوية سابقاً في الحجاز قد جرى إضعافها أو تهميشها، وتم بشكل مباشر إيجاد مجموعات تشاركية جديدة من خلال إنفاق الدولة. وكانت نقطة الخلل في هذا النظام تكمن في حقيقة أن مصالح المجموعات لم تتوحد إلا نتيجةً لنماذج إنفاق المجموعات. وبدلاً عن تشكيل قاعدة سياسيّة مخلصة، فإن الدعم المالي المستمر من جانب الدولة كان شرطاً مسبقاً لإذعان القطاع الخاص. وعلى الرغم من الاعتماد المالي لطبقة التجّار السعوديين على رعاية الدولة، فإن روابطها الأولية مع البيروقراطيّين قد عزّزت في الواقع قوتها التساومية خلال مرحلة الانكماش الاقتصاديّ وبالتالي مكّنتها من إيقاف الإصلاحات التقشفية. «ومن باب المفارقة، أن معارضة الإجراءات التقشفية لم يتزعّمها الحجازيون المحرومون، ولا سكان عسير والإحساء المدقعون، بل المستفيدان الرئيسيان من إنفاق الدولة السعودية: النخبة المالكة للأراضي المشمولة برعاية الدولة، والطبقة التجارية والصناعية النجدية الجديدة» (المصدر نفسه، ص 142 ـ 145).

في الكويت ودول الخليج الأصغر، كانت المجموعات التجارية التقليديّة أقوى وأشدّ مركزيةً، نسبياً من أن تُفكك، وبدلاً من ذلك، جرى ضمها كتابع من جانب الدولة الريعية المتوسعة.

«إن التحول التاريخيّ ذا الدور المركزي الأقوى في تشكيل السياسة الكويتية في القرن العشرين كان انهيار الائتلاف الحاكم الذي كان يشدّ الحاكم وعوائل التجار، وإنزال مكانة عوائل التجّار إلى حيث أمست تلعب دوراً مقيَّداً، اقتصاديّاً في معظمه، داخل القطاع الخاص، مع ترك الساحة السياسيّة للحاكم والأسرة الحاكمة والحلفاء المتقلّبين» (كريستال (Crystal)، 1991 : 109).

لقد سيطرت أسرة آل الصباح في الكويت على جميع المواقع السياسيّة مثل الوزارات، يتبعها أفراد ما يطلق عليها اسم عشائر «الأصل» (النبيلة قبلياً) الأخرى، ثمّ أفراد من عشائر أخرى: خلال الفترة من العام 1962 إلى العام 1986 كانت نسبة تمثيل آل الصباح في مجال الوزراء 24٪ و30,7٪، على التوالي (عسيري والمنوفي، 1988: 49 ـ 50). وكان ما يقرب من نصف المناصب الوزارية يتولاها أفراد من تسع عوائل فقط. واستمرت أسرة آل الصباح في إدامة الاحتكار على الوزارات الست الأشدّ حساسيةً، في حين كانت الوزارات الأخرى تخصص لأفراد من عوائل رئيسيّة أخرى، بما فيها عوائل التجار، القديمة والجديدة، وفي بعض الأحيان للممثل المفرد للجماعة الشيعية (منذ العام 1975 استمر نظام الحكم يمارس تعيين وزير شيعي واحد في مجلس الوزراء) (للاطلاع على التفاصيل، انظر المصدر نفسه: 48 ـ 57).

في جميع دول الخليج الصغيرة المصدّرة للنفط، عملتْ فورة أسعار النفط على تغيير طبيعة الصراع والتحالف السياسيّين. وكما أوضح جيل كريستال (Jill Crystal)، فإن العائدات الجديدة قطعت الصلة التي كانت تربط الحكّام بالتجار. إذ إن الطبيعة الخارجية لريوع

النفط، والطبيعة الثانوية للصناعة، وحجم فورة الأسعار، وفَّرتْ على الحكّام حاجتهم لاستحصال الموارد من خلال فرض الضرائب وممارسة القمع ما أدّى إلى تحرير الحكّام من اعتمادهم التاريخيّ على التجّار في الجانب الاقتصاديّ.

«غير أن التجار، خصوصاً في الكويت، ظلوا محافظين على شعور تشاركي قوي بدرجة غير متوقعة، وواصلوا العمل اقتصاديّاً واجتماعيّاً، بصفتهم هيئة جمعية. فهم، بصفتهم طبقة، لم يختفوا ببساطة.. فقد اشترتهم الدولة، بصفتهم طبقة. إن السياسات التوزيعية للدولة لم تحابِ النخب الاقتصاديّة التاريخية فقط، بل إنها فضّلتهم من خلال آليات خلّدت هويتهم الجمعية. فكانت العائدات لا توزّع من خلال عمليات الدفع المباشر فحسب، بل بصورة غير مباشرة من خلال السوق. وحتى عندما كانت الدولة توسع نشاطاتها الاقتصاديّة، فإنها ظلت تحتفظ بقطاع خاص صغير، كان بمثابة ساحة لعب للتجار» (كريستال، 1989: 430 ـ 431).

كان الأمراء يستحصلون ثمناً لقاء الهبات الاقتصاديّة التي كانوا يمنحونها: ألا وهو الإذعان السياسيّ. ولقد تحقّق التحول إلى اقتصاد سياسيّ ريعيّ في دول الخليج الأصغر من خلال صفقة رضائية (ميثاق) بين الأمير وعوائل التجّار تمت خلالها مقايضة السلطة بالثروة. فلقاء تسلم التجّار حصةً كبيرةً من ريوع النفط، تنازلوا عموماً عن مطالباتهم التاريخية بالمساهمة في صنع القرارات. وهذا شيء مثير للاهتمام، كما سوف نرى لاحقاً في هذا الكتاب من زاوية «أن انسحاب التجّار من السياسة العامة يوحي بأن المطالبات بالمشاركة مربوطة بالمنافع المستحصلة وقدرة أولئك الذين يتوسطون في استحصال المنافع على التأثير في عملية توزيع الثروة المستحصلة» (كريستال، 1989: 431 ـ 433، 1991: 9 وما يليها).

وثمة إجراء موازٍ اتبعتْه الأسر الحاكمة تمثّل في إعادة تعريف الهيئات القبليّة وإعادة إحيائها. ولقد سبق أن رأينا كيف أن «القبليّة السياسيّة» (أو «العشائرية السياسيّة») لم تقتصر على تخطّي المستلزمات الفنية والبيئية للبداوة، بل إنها في الوقت نفسه كثيراً ما تُخترع اختراعاً أو تصطنع اصطناعاً. إنّه لأمر صحيح أن الأسر الحاكمة، مثل آل الصباح في الكويت، قد مُنحتْ فرصةً كبيرةً من جانب البريطانيين في ظل نظام الحماية لغرض الوقوف بوجه نفوذ التجّار الذين كان يُشكّ بأنهم كانوا يضمرون آراءً سياسيّةً غير محافظة، وليس هناك أدنى شكّ في أن السياسات البريطانية كانت تفضّل «الشيوخ ـ البدو» على «الشيوخ ـ التجار» (راش (Rush)، 1987: 103 ـ 121). وكان هناك في ثنايا ترتيبات «الزبائنية» تحت حكم البريطانيين نظام كان يشجّع على إنشاء إدارة تنفيذية تحت سيطرة أفراد من الأسرة الحاكمة، وهو نمط الحكومة الذي ظلّ، على سبيل المثال، قائماً طيلة الوجود المستقل للكويت (تترولت (Tétreault)، 1991: 573 ـ 575). بَيد أنّ التوسّع الحقيقيّ للدور السياسيّ للأسرة الحاكمة كان في الأساس ظاهرةً جاءت في أعقاب فورة أسعار النفط:

«حتّى اكتشاف النفط، لم تكن الأسر الحاكمة مؤسسات سياسيّة متماسكة، بل كان أفراد الأسرة مستبعدين بدرجة كبير عن القرارات التي كان يتخذها الأمير. وبعد ظهور النفط، لجأ الأمراء المتعاقبون إلى تقوية الشبكات العائلية من أجل توفير منابع لتجنيد نخبة يمكن الركون إليها بثقة أكبر، وذلك لتتزود بها الحكومات المتوسعة بيروقراطيّاً على نحو مطّرد، والتي عزّز النفط موقعها. . . أما المدّعون بالقرابة العائلية الأبعد فقد جرى استبعادهم، أما الأقل بعداً فقد كانوا يتسلمون علاوات، والأقرب يعطون رواتب عاليةً بلا

وظائف، أمّا الأقارب الأقربون فكانوا يمنحون مناصب عاليةً في الدولة» (كريستال، 1989: 435).

إن أعداداً كبيرة من «مراكز القوة» ومختلف التجمعات الزبائنية وشبه التشاركية بدأت تتشكل ضمن البيروقراطيّة المتوسعة، وكان بعضها من خلفيات عائلية تجارية، إذ إن التجّار كانوا أول من أرسلوا أبناءهم إلى التعليم في الخارج:

«لم تختفِ الولاءات العائلية القديمة مع اكتساب هذه المهارات التكنوقراطية. وفي الواقع، ومع ظهور النفط، فإن الشبكات والمؤسسات التقليديّة... قد أعيد تنظيمها للتعامل مع المتطلبات الجديدة... وقد تمثلت نتيجةً غير مقصودة للتوسع البيروقراطيّ في أن التجار، وقد استبعدوا عن صناعة القرارات في طرف ما، قد يدخلون ثانيةً بشكل تدريجيّ عبر الباب الخلفيّ للبيروقراطيّة. فهم يسيطرون على إقطاعات إدارية دون الحاجة إلى إبداء الولاء للأمير أو سياساته» (كريستال، 1991: 179).

وفي الوقت نفسه، فإن استمرار ضغوط الانكماش الاقتصاديّ قد يغري الحكومات في الخليج على محاولة الانسحاب من دورها الاقتصاديّ والسياسيّ المباشر، بعد أن أصبح توزيع الهبات السخية أقل سهولة، والاختفاء وراء شبكة أكثر كثافةً وتعقيداً من الترتيبات المؤسساتية التي من شأنها أن تضع المعارضة والمقاومة المباشرتين في موقف دفاعي. وعليه، فإن الحكومات قد «تتخلى عن الدور الوساطي المباشر، وتستبدل البيروقراطيّة التوزيعية بمؤسسات من شأنها أن تقدّم منبراً لتجمع المصالح وحل الدعاوى المتضاربة» (تشودري، 1992: 150 ـ 151)، وكما سوف نرى في فصول لاحقة، فإن هناك تحرّكات معينة في هذا الاتجاه، لكنها ليست محددةً تحديداً كافياً بأيّ شكل من الأشكال.

وباختصار، فقد يستنتج المرء، مدعوماً بأسباب معقولة، أن دول الخليج المصدّرة للنفط تبقى ضعيفةً على نحو يبعث على الأسى بالرغم من أن مجتمعاتها تزداد تعقيداً. إذ من الناحية الاستراتيجية، هي من بين دول العالم الأكثر انكشافاً لتعدّيات الآخرين والأكثر تبعيةً في الجانب العسكريّ (الأيوبي، 1982b، سنايدر، 1988، تترولت، 1991). ومن الناحية الاقتصاديّة فإنها، ومع فورة أسعار النفط، زادت من قوتها في «العلاقات» إزاء لاعبين إقليميين ودوليين معيّنين، غير أن قوّتها «البنيوية» ضمن الاقتصاد السياسيّ العالميّ بمجموعه تظل مقيّدةً غاية التقييد[8]. ومن الناحية السياسيّة، فإن هذه الدول ضعيفة لأن بُناها قد «توسّعت» لكنها لم تتطور:

«من الناحية التاريخية، فإن المال والدفاع، الاستحصال والقسر، قد أدّت دوراً مركزياً في تشكل الدولة في كل أرجاء العالم. أمّا الدول التي أقيمت على عائدات النفط فهي غير اعتيادية من حيثُ

---

(8) لقد بيّنت في مكان آخر (الأيوبي، 1982b (كيف أن فورة أسعار النفط، على العكس من الانطباعات التبسيطية، قد فاقمت حالة التبعية لدى الأقطار المصدّرة للنفط. وعلى ضوء النموذج الذي اقترحه ريمون دوفال (1979) (Raymond Duvall) فإنني وجدت أنّ السعودية ودول الخليج قد أصبحت أكثر تبعيةً وفق أربعة معايير: **(1)** درجة الاعتماد على الاستيرادات (التي أصبحت حوالي 65٪ - 75٪ من احتياجاتها). **(2)** نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني الإجمالي (التي أصبحت 78٪ و87٪ في حالتي الكويت والسعودية، على التوالي). **(3)** تركيز سلع الصادرات (فقد مثّل النفط 96٪ من قيمة الصادرات السعودية، 76٪ من صادرات الكويت، و96٪ من صادرات الإمارات). **(4)** عدد الشركاء التجاريين (كان الشريك الرئيسي ـ ويكاد على الدوام أن يكون الولايات المتحدة أو اليابان أو المملكة المتحدة ـ يمثل 20٪ أو أكثر من إجمالي الصادرات أو الواردات، على التوالي). وما هو أكثر من ذلك، فإن شريك الاستيرادات الرئيسي هو في أغلب الأحيان (كما في حالة السعودية) مختلف عن شركاء الصادرات الرئيسيين ـ وهو وضع يؤدي إلى درجة أكبر من الانكشاف للتعديات الخارجية. وفضلاً عن ذلك، بينما هبطت الاستيرادات من الشرق الأوسط وأفريقيا، كانت السعودية تستورد 67,8٪، أي أكثر من ثلثي إجمالي احتياجاتها من الغرب (بما في ذلك اليابان).

إن بُناها الإدارية قد نمتْ أصلاً من وجوب صرف ثروتها بدلاً من استحصالها. فقد مكّن النفط حكامها من تجاوز عملية الاستحصال التاريخية هذه. ولكن في هذا التجاوز، تجاوز الحكّام أيضاً عملية ضمّ النخبة وقسرها التي صاحبت الاستحصال في الأماكن الأخرى... ودول الخليج مستقرة ليس لأنها قادرة على التعاطي مع المعارضة، وعلى الضمّ والقسر، بل لأنها لم تواجه حتى الآن التحدّيات التي تنتج المقاومة» (كريستال، 1991: 78، 1989: 440 ـ 441).

وفي الختام، يمكن القول، باستعارة مصطلح هيرشمان (Hirschman) (1970)، إنّ الدولة «الحديثة» بحدودها الجديدة في الخليج قد جعلت من المتعذّر على المنشقّين أن «يخرجوا» (كما اعتادوا أن يفعلوا في الماضي)، فإنها لاتزال قادرة على تأمين «ولاء» شعبها من خلال هبات حكّامها المستمدّة من النفط، حتى أثناء السماح بوجود «صوت» خافت جداً. ولابدّ أن نتيجة هذا هي أنه ما إن يجفّ نبع الهبات (مع تراجع عائدات النفط) وبما أن «الخروج» لم يعد متوفراً، سيكون من المحتّم أن يصبح «الصوت» أعلى في دول بلاد العرب، وأن يوضع «الولاء» على محكّ قاسٍ فعلاً.



الفصل الثامن

العلاقات المدنية ــ العسكرية

إن النموّ في عديد العسكريين والإنفاقات العسكرية في أغلب البلدان العربية تمثّل جانباً هامّاً من النمو الحاصل في «جسم وعضلات» الدولة في العالم العربي. إن المؤسسة العسكرية في الشرق الأوسط عموماً، أكبر حجماً وأكثر تكلفةً في آن واحد من نظيراتها في أيّ مكان آخر من العالم الثالث. وضمن العالم العربيّ على الأخص، كان لمصر وسوريا والعراق بعض من أكبر القوات المسلحة حجماً بالنسبة إلى عدد سكانها، وبعض من أكثرها تكلفةً بالنسبة إلى الناتج المحليّ الإجماليّ في هذه الدولة (الجدول 8 . 3). أمّا في بلدان الخليج، وعلى الرغم من أن الأعداد المطلقة للعسكريين من أهل البلاد صغيرة جداً، فإن هذه البلدان تخصّص نسباً كبيرةً جداً من ميزانياتها للنفقات العسكرية بل إن بعضها، وبالأخصّ المملكة العربية السعودية، تمتلك خزيناً ضخماً جداً من الأسلحة (الجدول 8 . 1).

إن واحداً من جوانب الإنفاقات العسكرية الأكثر أهميةً يتمثل في حقيقة أن هذه الإنفاقات استمرت في كونها عاليةً إلى أقصى حدّ خلال ثمانينيّات القرن العشرين، سواء في أرقامها المطلقة أو لدى

مقارنتها بالإنفاقات الأخرى (الاجتماعيّة والاقتصاديّة) حتى عندما كانت التهديدات العسكرية المباشرة قد شرعت بالانحسار (كما كانت الحال في مصر) وحتى عندما بدأت عائدات النفط بالهبوط (كما كانت الحال في دول الخليج). وظلت النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي المخصّصة للإنفاق العسكريّ (حتى بالصورة التي أعلنتها الحكومات العربية نفسها بشكل رسميّ، وبالتالي بشكل متحفّظ) عاليةً جداً في الحقيقة حتى منتصف الثمانينيات (الجدول 8 . 2).

ويُعزى هذا في جزء منه إلى حقيقة أن بلدان الشرق الأوسط هي أكثر البلدان استيراداً للسلاح في العالم الثالث. وفي الواقع فإن خمسة بلدان عربية هي من بين أكبر 21 مستورداً للسلاح في العالم الثالث وهي: العراق (مستورداً 21,1٪ من إجمالي استيرادات العالم الثالث)، مصر (9,8٪)، سوريا (8,5٪) السعودية (7,2٪)، ليبيا (4,5٪) (نبيل أحمد، 1991: 40).

ومع أن الإنفاقات العسكرية بصفتها نسبة من الناتج المحلّي الإجماليّ قد بدأت بالهبوط منذ منتصف الثمانينيات، انسجاماً مع الاتجاه الدولي العام، فليس من الواضح ما إذا كان هذا النمط سيستمر، وتبقى الدول العربية والشرق ـ أوسطية ـ بأيّ حال ـ أعلى الدول إنفاقاً على السلاح، نسبياً، في كل أرجاء العالم الثالث (الجدول 8 . 2).

الجدول 8.1: الإنفاق العسكريّ بصفته نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

البلدان	1984	1985	1986	1987	المتوسط
الجزائر	1,8	1,7	1,7	(1,7)	1,7
البحرين	3,2	3,5	4,4	(4,6)	3,9
مصر	6,9	5,8	(6,1)	(6,2)	6,3
العراق	(29,1)	(27,5)	-	-	28,3
الأردن	(13,1)	13,6	14,8	(15,0)	14,1
الكويت	7,1	(8,6)	(8,4)	(7,3)	7,9
ليبيا	(14,5)	-	12,7	-	13,6
المغرب	4,7	5,4	5,1	5,0	5,0
السعودية	(20,9)	(21,8)	(21,8)	(22,7)	21,8
الصومال	2,7	1,8	(1,8)	-	(2,0)
السودان	3,2	(3,6)	-	-	3,4
سوريا	16,7	15,6	13,8	(9,3)	13,9
تونس	4,7	5,2	5,9	5,4	5,3
الإمارات	7,0	(7,5)	(8,8)	(6,8)	7,5
اليمن (الشمالي)	12,7	10,3	9,5	-	10,8
اليمن (الجنوبي)	(17,7)	(16,7)	-	-	17,2
المعدل	1,0	10,6	10,0	9,8	9,0

المصدر: The United Arab Economic Reports, 1986, 1987.

الجدول 2.8: الإنفاق العسكريّ بصفته نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان نامية، 1985 ـ 1990

البلدان النامية	1985	1986	1987	1988	1989	1990
النامية الآسيويّة	4,4	4,3	4,1	3,8	3,7	5,0
الشرق الأوسط	11,0	9,7	9,6	9,2	8,7	8,1
شمال أفريقيا	5,8	5,4	4,7	4,6	4,4	3,9
جنوب الصحراء الكبرى	3,1	3,4	3,6	3,5	3,4	3,2
نصف الكرة الغربي	2,0	2,2	2,0	1,9	1,8	1,8

المصدر: IMF/ World Bank, *Finance and Development* (December 1993), pp. 24-25.

إن التوسّع في حجم وكلفة المؤسسة العسكرية في معظم البلدان العربية قد عكس نفسه طبيعياً في تنامي الدور السياسيّ للعسكر. ولكن، حينما كان هذا الدور في المراحل المبكرة، الأقل مأسسةً، قد مال إلى أن يتخذ شكل انقلابات وحكومات عسكرية وشبه عسكرية، حصل منذ ذلك الحين تحوّل متدرّج مذ «التدخلات» المباشرة والصريحة. وفي الوقت الحاضر يميل العسكر بشكل متزايد إلى العمل من خلال علاقات متشابكة، أقل ظهوراً للعيان، وأحياناً بنيوية متداخلةً مع الشبكات المدنية والعسكرية حتى أواخر الستينيات أو حواليها، كانت للعالم العربيّ سمعةً سيّئةً بسبب تواتر وسعة تدخّل عسكَرِه في السياسة. وفي العقود الثلاثة من الأربعينيات إلى الستينيات، كان هناك ما لا يقل عن ثلاث «دزينات» من الانقلابات الفعلية أو الفاشلة التي شهدتها المنطقة (بئيري (Be'eri)، 1970، حدّاد، 1971، 1973).

أسباب التدخل العسكري

إن السبب الذي جعل العسكر يتدخلون على هذا النحو المتكرر في سياسة البلدان الشرق ـ أوسطية المعاصرة مسألة مثيرة للجدل. فقد نظر بعض الكتاب في الثقافة السياسيّة ورجعوا إلى التاريخ ليقولوا بأن التقليد الإسلاميّ هو الذي يضع الأساس لهذا الارتباط الوثيق بين المحاربين والسياسيّين (هوروفيتز (Hurewitz)، 1969 : الفصل 2). غير أن هذا لا يساعدنا بشكل خاص حينما يتعلق الأمر بالعالم العربي، ذلك لأن الحكومات العربية منذ عصر العباسيين وما تلاه قد مالت إلى تجنيد أنواع متعددة من الجنود العبيد أو المرتزقة (المماليك، الانكشارية... إلخ)، بحيث صارت الوظيفة العسكرية وبشكل تدريجي بعيدة عن متناول يد السكان الأصليين ـ ربما باستثناء جماعات قبلية أو جبلية معيّنة

ونظر باحثون آخرون إلى التطورات الاجتماعيّة وقالوا بأن تفكك النظام التقليديّ (وخصوصاً الأسري) في العالم العربيّ يخلق عدداً من «الفجوات» السياسيّة التي ـ نظراً لوجود ضعف خاص في شكل الحكم ـ لا يمكن ملؤها إلا بالبيروقراطيّة، وبشكل خاص جناحها العسكري. وهذه هي الظاهرة التي كثيراً ما تجري مناقشتها تحت عنوان «البريتورية» (هنتينغتون (Huntington)، 1971 : 192-263، برلموتر (Perlmutter)، 1970 : 275 وما يليها). أما الذي يجعل إتيان ذلك أمراً أسهل هو أن الجيوش التي كثيراً ما عزّزتها أو أعادت تنظيمها القوى الاستعمارية، كانت قد مثّلت البنية الأبرز للدولة حتى قبل صهر الدولة في الشبكة الإمبريالية. وفضلاً عن ذلك، فإن معظم الدول النامية بما فيها العربية كانت ما إن تحصل على استقلالها حتّى تشرع في توسيع جيوشها من خلال إقامة نظام للخدمة العسكرية (غالباً ما يكون عن طريق التجنيد الإجباري) وتأسيس كلياتها

العسكرية الخاصة (مثلاً: العراق في العام 1932، ومصر في العام 1936، وسوريا في العام 1946) (حماد، 1987: 182 ـ 183).

شدّد مراقبون آخرون على أن العسكر، في مسعى الدول النامية للحصول على «الحداثة»، هم أكثر تأهيلاً من الكثير من المجموعات الأخرى لتولي منصب قياديّ لأنهم، نسبياً من بين قطاعات المجتمع الأكثر تعلّماً أو تنظيماً وتوجهاً تكنولوجياً. ولقد جعلت هذه الحقيقة من العسكر شريحة بالغة الأهمية ضمن «الطبقة الوسطى الجديدة» لكثير من بلدان الشرق الأوسط (هالبرن (Halpern)، 1963). وقد مال العسكر أنفسهم إلى تبرير تدخلهم إمّا بتقديم أسباب قومية (محاربة الاستعمار أو مواجهة التهديد الأجنبي)، أو الحاجة إلى الوحدة الوطنيّة التي تتجاوز الخطوط الإثنية والقبليّة، أو الحاجة إلى النظام والضبط والتنظيم، أو الحاجة إلى إصلاح اجتماعيّ ـ اقتصاديّ عاجل.

إذا كان للمرء أن يستبعد التفسير «الثقافيّ» للتدخل العسكري، فإن مجموعتي الأسباب الأخيرتين يمكن أن يجري تصورهما بشكل أفضل بصفتهما تمثلان متلازماً لغياب الهيمنة المؤسساتية والسوسيولوجية في المجتمع. إن غياباً كهذا من شأنه أن يؤدّي (إذا كان للمرء أن يستعير مصطلحات غرامشي) إلى «حروب مناورات» (أي محاولات الاستيلاء على ماكنة الدولة) بدلاً من أن يؤدّي إلى «حروب مواقع» (أي مشاريع لـ «تطويق الدولة» بـ «هيمنة مضادة» بديلة (بوسي ـ غلوكسمان، 1980: 242 ـ 334). وكما يصوغها إعجاز أحمد:

«في غياب بورجوازية مهيمنة، وفي ظروف تكون فيها سياسة الجماهير سياسة عصيان مسلح في جوهرها، فإن الدولة الطرفية تقوم على أساس من القسر والقمع الصريحين. وهكذا يكون لدى الجهاز القمعيّ ميل متأصّل في هذه الحالة للهيمنة على الجهاز السياسيّ

أيضاً. وفي مجرى السيرورة، تميل القوات المسلحة إلى الاستيلاء على الجزء الأعظم من العائدات الوطنيّة» (أحمد، 1985: 55).

وهم عادة ينفذون عملية الاستيلاء هذه باسم «التنمية»، وفي الواقع فإن «أنظمة حكم عسكرية» متعددة تبنّت بوتيرة متصاعدة عدداً من الإصلاحات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة الراديكالية، أو «الثورات من فوق» كما يسميها غرامشي وتريمبرغر (Trimberger) (1978). وتمثّل تركيا ومصر والجزائر وسوريا والعراق بعضاً من أبرز الحالات في هذا الصدد (بيل وليدن، 1984: الفصل 6).

وفي ما يلي بعض الأسباب المحتملة لهذا النوع من التنمية (1): (أ) الحاجة إلى حماية وتعزيز قاعدة سلطة نظام الحكم العسكريّ من خلال تقليص نفوذ الطبقات الراسخة للنظام السابق(*) (ancien régime) (مثلاً: الأرستقراطية المالكة للأرض). كما أنَّ حقيقة أن الكثير من الضباط، في عدة حالات، ينحدرون من خلفيات قروية ومن بلدات قد تجعلهم ينجذبون بدرجة أشدّ إلى سياسات من قبيل الإصلاح الزراعيّ وتأميم الشركات الكبرى. (ب) الحاجة إلى تعزيز الاستقلال الوطنيّ الشامل في جميع الميادين التي كانت كثيراً ما تضع الضباط في تصادم مع «الأقليات التجارية» وفي مجابهة مع الشركات العالمية ما أدّى بالتالي إلى تنفيذ تأميمات أوسع في ميادين التجارة والمال والصناعة. (ج) الحاجة إلى استباق برامج أعدائهم السياسيّين من خلال تبني عناصرها الأكثر جاذبية. وفي مصر وسوريا والعراق والجزائر والسودان قامت أنظمة الحكم العسكرية، بهذا القدر أو ذاك، بتبني (أو بتكييف) عناصر معيّنة من البرامج السياسيّة للمعارضة الماركسية، مع استمرار اضطهادها للماركسيين أنفسهم عادةً.

(*) بالفرنسية نظام الحكم القديم.

هل إنّ توجه سياسات أنظمة الحكم العسكرية محكوم، بشكل جليّ، بطبيعة الخلفية الاجتماعيّة للضباط الذين يتسلقون مدارج السلطة؟ إن الكتابات الماركسية تنحو إلى القول بأن ضباط الجيش الأصغر سناً، ولأنهم في العادة يتحدرون من الطبقة الوسطى أو من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى فإنّهم: **(1)** بدوا مرتبكين ومتردّدين جداً حينما جوبهوا بالخيارات الطبقيّة والأيديولوجية. **(2)** كانوا كلما انتقوا خياراً ما فإن هذا الخيار كان يعكس خلفيتهم البورجوازية ـ الصغيرة (عبد الملك، 1968).

قد يكون هذا النمط من التحليل الطبقيّ نافعاً في تحليل بعض الظواهر الكلية والظواهر الاجتماعيّة الكبرى، لكنه تحليل لا يسعف المرء إلاّ قليلاً حينما يريد أن يستوعب، على سبيل المثال، السبب الذي يجعل (حركة الضباط الأحرار) نفسها، في مصر، تنتج أشخاصاً مثل عبد الناصر والسادات وخالد محي الدين مع خياراتهم السياسيّة وأصولهم الأيديولوجية المتباينة جداً. إن الأدلّة التجريبية المتوفرة لا توحي بوجود أيّ ارتباط واضح بين الخلفية الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة أو الرتبة العسكرية للضباط الذين ينفذون الانقلابات من ناحية، وتوجههم الأيديولوجي (القومي، الفاشي، الاشتراكي... إلخ) من الناحية الثانية. وعند تحليل دور النخبة العسكرية، لن يكون التحليل الطبقيّ كافياً إلا إذا رُبط بنظرية الدولة، وبدراسة التنظيم العسكريّ، وبدراسة «السياسة البيروقراطيّة» ضمن المجتمع (أوين، 1978: 70 ـ 72).

إن السمات المشتركة الأوسع بين أنظمة الحكم العسكرية هي السمات التي استمدّتْها من منظماتها العسكرية: الميل باتجاه «تطبيق التوحيد القياسيّ والمماثلة على الأفعال والمواقف ووجهات النظر والسلوك» (خوري، 1982: 18). وبصورة عامة، ينحو الضباط في الحكومة إلى تفضيل الامتثال المُولّد بصورة مصطنعة والميل باتجاه

الحلول التنظيمية و«الترتيبات» الفنية، وذلك لأنهم على نحو ما يزدرون الفروق الأيديولوجية والإبداعات الفكرية. أمّا إذا كانت الأيديولوجيا تؤدّي وظيفة تكاملية، فيمكن احتضانها. وإن «ظروف ثقافة الأقلية» تجعل العسكر (كما هي الحال في سوريا والعراق) مستعدّين بأقصى درجات الاستعداد لتقبل المفاهيم القومية ـ العلمانية الحديثة. وعلى صعيد آخر، فإن النخب العسكرية في سوريا والعراق اتّبعتْ منذ أواخر الستينيات، سياسة بناء «جيوش عقائدية» ـ من أجل وضع حدّ لأيّ انقلابات عسكرية أخرى ـ من خلال تسييس الجيش بحيث جُعل منه نصيراً مطلقاً لحزب البعث الحاكم (المصدر نفسه، ص 17 ـ 21).

تفسير ظاهرة انحسار الانقلابات

لعلّ التساؤل حول سبب تدخل العسكر في السياسة مثير للحيرة، لكن الأدعى للحيرة من ذلك هو التساؤل المتعلق بالشحة النسبيّة للانقلابات العسكرية في العالم العربيّ منذ بداية السبعينيات. هل المجتمعات الشرق ـ أوسطية لم تعد «بريتورية»، أم هل إن عسكر الشرق الأوسط لم يعودوا «وكلاء التغيير» كما جرى الاعتقاد (أو كما حسبوا هم أنفسهم)؟ وهنا، يمكن اقتراح عدد من التفسيرات الأوّلية.

بدايةً، لقد مضت الأيام التي كان فيها بالإمكان الاستيلاء على السلطة من خلال حشد بضع دبابات. فالجيوش في الوقت الحاضر أكبر حجماً وأشد قوةً وأكثر تنوعاً بمدى أوسع، الأمر الذي يجعل من القيام بانقلاب جهداً أشدّ صعوبةً. وما هذا إلا نتيجةٌ لعدة عوامل. فالشرق الأوسط في الوقت الحاضر هو المتلقي لما يزيد عن نصف إجمالي الأسلحة التي يتزوّدها العالم الثالث، وأكثر من ربع جميع شحنات الأسلحة في العالم. كما تصاعد الإنفاق العسكريّ

عموماً في بلدان الشرق الأوسط: فقد زاد بعشرة أمثال قيمته من 4,6 مليار دولار في 1962 إلى 46,7 مليار دولار في 1980 (حوالي ثلاثة أمثال المتوسط العالمي)، فيما زادت القوة البشرية العسكرية بنسبة 64٪ بين 1972 و1982، إذ ازدادت من 2,1 مليون إلى 3,5 مليون فرد (ستورك وبول (Stork and Paul)، 1983: 5).

وبينما تبلغ نسبة المتوسط العالميّ للإنفاق على التعليم 95,4٪ من الإنفاق العسكريّ وعلى الصحة 78,1٪ منه، فإن النسبتين في الشرق الأوسط هما 33٪ على التعليم و17,5٪ على الصحة. وفي 1982، مثّل الإنفاق العسكريّ في العراق 29,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي وكان يساوي 9,2 أمثال الإنفاق على التعليم. وفي سوريا مثّل الإنفاق العسكريّ 13,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي وكان يساوي 2,1 أمثال إنفاقها على التعليم ويزيد بنسبة 33,5٪ عن إنفاقها على الصحة. أما في الأردن فقد مثل الإنفاق العسكريّ نسبة 11,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو يزيد بنسبة 1,8٪ عن الإنفاق على التعليم و6,5٪ عن الإنفاق على الصحة. وفي السنة نفسها كان بين كلّ 10,000 مواطن في العراق 243 جندياً و5,5 أطبّاء و100 معلم، وفي سوريا 235 جندياً، و10,8 أطبّاء و104 معلمين، وفي الأردن 293 جندياً و10,8 أطبّاء و112 معلماً. ويقف هذا إزاء معدل عالمي يبلغ 55,7 جندياً و7 أطباء و72 معلماً. وهكذا، بينما يمكن لأعداد الأطباء والمعلمين أن تقارَن بالمعدلات العالمية أو أن تتفوق عليها، فإن النسب المئوية الخاصة بأعداد الجنود تتجاوز المعدلات العالمية بدرجة كبيرة (ر. ل. سيفار (R. L. Sevard)، 1985، كما هو مقتبس في: سلامة، 1987a).

وفضلاً عن ذلك، فإن الحكّام المعاصرين هم أشدّ حرصاً وتدقيقاً في اتخاذ التدابير ضد أيّ انقلابات محتَمَلَة. وتتنوع الأساليب

في هذا المجال: إذ في مصر، على سبيل المثال، شُجِّع التوجّه نحو زيادة روح الاحتراف في القوات المسلحة، خصوصاً بعد الانقلاب المحتمل من جانب مجموعة عامر(*) في أعقاب هزيمة 1967. ولعل ما يصوّر تأثير هذا التطور حقيقةً أن السلطة انتقلت بيسر من عبد الناصر إلى السادات، ومن ثمّ من السادات إلى مبارك. غير أن كلا الخليفَتَين كانا من العسكريين السابقين، وبالتالي كان هناك إدراك لاستخدام الجيش في الأغراض الأمنية والسياسيّة (كما حدث، على سبيل المثال، في تظاهرات المطالبة بالخبز في كانون الثاني/يناير 1977 حينما استُخدمت القوات المسلحة فعلياً في مدن مصرية مختلفة). وعليه، فإن للمؤسسة العسكرية المصرية، مثل نظيرتها التركية، دوراً في العملية السياسيّة يجري في الأساس خلف الكواليس (دكمجيان (Dekmejian)، 1982).

أما في سوريا والعراق، فإن عملية تعزيز القوات المسلحة المسيَّسة والمسيطر عليها بعثياً، والترتيبات المشدَّدة جداً في مجالَي الأمن والمخابرات (وهاتان الممارستان مألوفتان للكثير من أنظمة الحكم العسكرية الأخرى) لابدّ أن تكون مسؤولة - جزئياً في الأقل - عن استمرار وجود نظامَي الحكم الحاليين. بَيد أنّ هناك فروقاً بين البلدين، ففي سوريا يبدو أن الجناح العسكريّ للبعث قد طغى على الجناح المدني، بينما في العراق يبدو أن الجناح المدني لايزال مهيمناً. وكانت الحالة في العراق مثيرة للاهتمام بشكل خاص لأن الحكومة شنّت حربها ضد إيران بعد وقت قصير من انتقال رئاسة الجمهورية من العسكريّ أحمد حسن البكر إلى المدني صدّام حسين، وبجيش كان يضم على وجه التأكيد تقريباً أغلبية شيعية، أي أبناء مذهب واحد مع الأعداء (الأيوبي، 1983).

(*) المقصود المشير عبد الحكيم عامر، وزير الدفاع يومذاك.

وثمة تطور آخر ربما ترك أثره في مصر وسوريا والعراق (من بين دول أخرى) تمثل في الشروع بتطبيق المفاهيم السوفياتية في مجال التنظيم والتكتيكات العسكرية. ويعتقد البعض أنّ من الجائز أن يكون هذا قد ساعد أنظمة الحكم على إدامة سيطرة أشدّ على هيئة ضباطها، وذلك بسبب محدودية نطاق المبادرة التي تسمح الممارسات السوفياتية لأولئك الذين يتولّون قيادة القطاعات فعلياً (أوين، 1978: الهامش رقم 5).

وفي المملكة العربية السعودية، يجري تعزيز سياسة توازن القوى داخل القوات المسلحة، خصوصاً بين الجيش النظامي (حوالي 50,000 عسكري دائم) و«الحرس الوطنيّ» (20,000 ـ 30,000 فرد)، حيث يُعتبَر الأول أكثر حداثةً في أساليب التجنيد وأكثر قوةً في سلاحه الجويّ، بينما يقوم الثاني على أساس التمثيل القبليّ وهو أشدّ قوةً في القطعات البرّية. كما تجري ملاحظة التوازنات القبليّة والإثنية داخل جيش عُمان وداخل القوات الأصغر حجماً في دول الخليج.

أمّا في الأردن فتكاد الحالة أن تكون مشابهة. وعلى النقيض التام للنموذج العثماني المتحيّز لأهل الحضر، فإن التحالف معقود بين العرش والقبائل. ويصوّر غسان سلامة الأمر على النحو الآتي:

«مثلما حصل في العراق، كان الجيش الأردني يتألف في الأيام الأولى للمملكة من بضع عشرات من الأفراد الموالين للهاشميين من غير الأردنيين، وكما حدث في العراق فإن معظم هؤلاء سرعان ما دخلوا في الحياة المدنية للبلاد. ولم يكن من قبيل المصادفة أن مؤسّس الجيش الأردني جون غلوب (John Glubb)، كان قد عمل بضع سنين بين صفوف القبائل العراقية قبل أن ينتقل إلى الأردن. وكان «المنطق البريطاني» سينتقل مع الرجل من العراق إلى الأردن، وهو منطق موازنة المدن (حيث توجد مختلف التيارات السياسيّة) مع

عصبية ريفية موازية، تكون خارجية (بالنسبة إلى المجتمع المدني المسيّس). وقد تمّ ذلك من خلال اجتذاب الزعماء القبليّين، واسترضائهم، وتعزيز نفوذهم على قبائلهم. وهكذا، بدلاً من إعطاء سكّان المدن الوسائل العسكرية التي كان بإمكانهم من خلالها أن يزيدوا نفوذهم على الريف، وفق المنطق العثماني في العقود الأخيرة للسلطنة، أصبح الهدف هو خلق نوع من التوازن بين الريف والمدينة من خلال تحالف بين «الدولة» (أي العرش حماته البريطانيين) والريف الأفقر حالاً والأقل تنظيماً ونفوذاً إنما ـ وهو الأهم ـ الأقل تسييساً» (سلامة، 1987a: 159 ـ 161).

ثمة سبب محتمل آخر لانحسار الانقلابات يتمثّل في سجل الأداء الهزيل للعسكر خلال وجودهم في السلطة. وقد يشكّل هذا عاملاً لتثبيط عزيمة أيّ عناصر عسكرية أخرى تتملّى فكرة الاستيلاء على السلطة، لأنه لم يعد هناك نوع الثقة نفسه في أنها ستكون قادرة على تأدية العمل. و«إسرائيل» الآن أشد قوةً وأعمق رسوخاً ممّا كانت عليه منذ إنشائها، في حين أن سجل التطور الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ في ظلّ العسكر لم يكن مثيراً للإعجاب جداً، ولا استطاعت أنظمة الحكم العسكرية أن تنجح في توسيع الشرعية والمشاركة في مجتمعاتها.

وفي الوقت نفسه، فإن النخب العسكرية بأسرها (لا المجموعة التي نفّذت الثورة[*] فقط) كثيراً ما أفلحتْ في الاستفادة في المجالات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة.

وقد تساعد الفرص الاجتماعيّة المستجدة لجميع العسكريين في ثني الطامحين المحتملين عن الانخراط في مغامرات سياسيّة من

(*) هكذا وردت: «الثورة» وليست «الانقلاب».

جديد، إذ قام الحكم العسكريّ المنتصر (فتيكيوتيس (Vatikiotis)، 1968)؛ في مصر بإدماج نفسه أثناء حكم عبد الناصر بالتكنوقراط الصاعدين، وفي ظلّ السادات بالأوليغارشية التجارية المزدهرة (الأيوبي، 1980). أمّا في سوريا وعلى الرغم من أن الحالة لم تتطور بشكل دراماتيكي كما حصل في مصر، ثمة مؤشرات بأنها سائرة بالاتجاه نفسه، وأن واحداً من الأسباب الرئيسيّة التي جعلتْ هذا التطور أبطأ في سوريا هو الانقسام الإثني بين بورجوازية الدولة والبورجوازية التجارية (التي سيشار إليها لاحقاً) الذي لا نظير له في مصر. وبيروقراطيّة الدولة السورية (التي تشكل نسبة مئوية عالية بشكل غير متناسب للمجموعات الأقلوية) عازمة على تنفيذ سياسة اللبرلة الاقتصاديّة بأسلوب محسوب وتحت سيطرة مشدّدة، بحيث تستطيع أن تتأكد من أن حصة كبيرة بقدر الإمكان من ثمار تلك السياسة ستؤول إلى أفرادها بدلاً من أن تصل إلى البورجوازية التجارية التقليديّة (وبالتالي ذات الغالبية السُنّية).

غير أن الحالة في كل من الجزائر والعراق تختلف إلى حدّ ما. إذ مكّنت الموارد النفطية النخبة الحاكمة من مواصلة الاستراتيجية الانمائية نفسها (المعروفة على نطاق شعبي بالاشتراكية العربية) التي واجهت مصاعب جسيمة في مصر وسوريا، وبالتالي من إدامة التحالف بين العسكر والتكنوقراط في كلا البلدين (الجزائر والعراق).

بالإضافة إلى السيطرة على الجيش والبيروقراط والحزب الواحد ووسائل الإعلام، سعى العسكر في الحكومة، كما يعلّق أوين، في معظم البلدان العربية إلى:

«إحكام القبضة على جميع مراكز القوة وإبعاد أو تحييد جميع المنافسين. وفي الوقت نفسه عزّزوا موقعهم من خلال عملية توسيع رئيسيّة أخرى لحجم جهاز الدولة، وقدرته على الاجتذاب من خلال

تخصيص حصة من الموارد الوطنيّة، أكبر حتى من السابق، وتطبيق المزيد من الإجراءات المؤدية إلى تقليص القطاع الخاص. وكذلك إمّا تحطيم أيّ مركز بقي من مراكز النشاط السياسيّ المستقل، أو إدماجه. ولقد جاء تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع طبقة من موظفي الدولة الذين كان اهتمامهم بالسياسة الإداريّة الاقتصاديّة الموجّهة من جانب الدولة موازياً لمصالحهم هم» (أوين، 1978: 76 ـ 77).

إن حقيقة بقاء أنظمة الحكم العسكرية في السلطة، حتّى وإن دمجَ الكثير منها ضباطها في بورجوازية دولة أوسع، لا تعني مع ذلك، أنها لابدّ أن تكون مستقرةً على قاعدة صلبة أو على دعم جماهيريّ واسع. ويطلق إيليا حريق السؤال: «لماذا يتوجب على المرء الافتراض أنّ نظام حكم معيّن هو امتداد للقوى المهيمنة في المجتمع إذا لم تحدث ثورة شعبية ولا وُجِدَ نظام تمثيليّ في الواقع؟» ثم يقدّم، بصيغة جواب، مفهوم «الأقلية السياسيّة الاستراتيجية» التي:

«تتألف من عدد صغير من الأفراد أو المجموعات الذين يحتلون موقعاً في المجتمع يتيح لهم امتلاك السيطرة على وسائل القمع وجهاز صنع القرار، أي الإدارة المدنية وقوى الأمن. ومن خلال اغتصاب مواقع استراتيجية كهذه، فإنّهم قادرون على مدّ سيطرتهم لتشمل أدوات حيوية أخرى للحكم، مثل الرعاية ووسائل الإعلام الجماهيري» (حريق، 1981: 69 ـ 74).

وعليه، وباختصار، فإن ثمة تفسيراً ممكناً لقلة الانقلابات في الوقت الحاضر بالقياس إلى عددها في السابق، وهو أن النخبة العسكرية في الكثير من البلدان قد عزّزتْ موقعها في السلطة: (أ) من خلال استخدام تقنيات فنية أشدّ تعقيداً. (ب) من خلال إدماج نفسها بفئات وبأطراف من الطبقات والنخب الصاعدة: التكنوقراط و/ أو بورجوازية الدولة والبورجوزية التجارية.

إن المعنى الضمنيّ للتحليل السابق هو أنه قد غدا من الصعب ومن غير المرغوب فيه، على عناصر ضمن المؤسسة العسكرية (أو «بورجوازية الدولة» بكاملها) أن تتمرّد على الوضع القائم. ونتيجةً لذلك، كان على جميع التحديات الممكنة للوضع القائم في السنوات الأخيرة أن تأتي، عملياً من مجموعات هي في الأساس طرفية بالنسبة إلى مؤسسة الدولة، تعبّر عن نفسها باستخدام لغة دينية احتجاجاً على الدولة العلمانية ـ الحديثة وعلى نخبها العسكرية والتكنوقراطية والرأسماليّة ـ الدولتية، الحاكمة.

في مصر تستمدّ الحركات الإسلامية المقاتلة الجزء الرئيسيّ من أعضائها من جماعات شملها الحراك الاجتماعيّ نتيجةً للسياسات الناصرية، لكنها حُرمت من الفرص الملموسة للتقدّم الاجتماعيّ بسبب السياسات الاقتصاديّة المتغيّرة لنظام الحكم. وهم من المهاجرين الجدد إلى أحزمة الفقر المدقع التي بنيت على عجل في محيط القاهرة والمدن الرئيسيّة الأخرى، أو من ذوي تعليم عالٍ قلقون حول إمكانيات تشغيلهم، أو من الذين حصلوا على وظائف شكلية في الدولة لا تنطوي على أيّ محتوى مهنيّ حقيقيّ وبشروط مالية وتشغيلية متدنية (الأيوبي، 1982/ 1983). والفريق الذي اغتال السادات في تشرين الأول/ أكتوبر 1981 كان يتألف من أفراد عسكريين عاملين أو من الاحتياط، وجرى التنفيذ خلال عرض عسكري احتفالاً بما يُعدّ نصراً عسكرياً(*). ولا يمكن إعطاء تفسير خاطئ، بسهولة، للدلالة الرمزية الجسيمة وللتداعيات السياسيّة لِكُلّ ذلك.

في المملكة العربية السعودية، كان أولئك الذين حاولوا الاستيلاء على مكة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 هم أيضاً، بمعنى

(*) الإشارة هنا إلى الحرب العربية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

من المعاني، هامشيين، إذا ما قورنوا بمجموعات الاحتجاج التي عُرفت بها الستينيات في ذلك البلد (على سبيل المثال حركة «الأمراء الأحرار» في أواسط الستينيات، ومحاولة الانقلاب العسكريّ في 1969). وبالمقابل، فإن التهميش النسبيّ لقادة حصار مكة يمكن تقصّيه في البعد القبليّ والمناطقيّ الذي لا يمكن أن تخطئه العين، والذي يَسم مجموعتهم (وهو دلالة من بين أمور أخرى، على أن ثمرات فورة أسعار النفط كانت موزعة بشكل غير متساو بين مختلف القبائل والمناطق). فإن حوالي 70٪ من الواحد والأربعين مواطناً سعودياً الذين أُعدموا في كانون الثاني/يناير 1980 كانوا من المناطق النجدية المعدَمة نسبياً، و25٪ من قبيلة عتيبة فقط، وهي التي لا يمكن وصفها بالقبيلة الصديقة (المصدر نفسه). أمّا حقيقة أن زعيم عملية الاستيلاء، جهيمان العتيبة، كان فرداً من أفراد (الحرس الوطنيّ) على امتداد ما يقرب من ثماني عشرة سنة قبل أن يستقيل ليكرّس جهوده للنشاط الدينيّ، ما كانت لتغيب عن ملاحظة السلطات السعودية.

أمّا في سوريا، فإن حركة الاحتجاج الإسلامية مختلفة إلى حدّ ما، فهي تقليدية بدرجة أكبر، بمعنى أنها تمثل الحركة الاجتماعيّة للطبقات والمجموعات التي كانت قد حُرمتْ تدريجياً من امتيازاتها. وتقليدياً، كانت الطبقة المتنفذة سياسيّاً والبارزة اجتماعيّاً تتألف بصورة رئيسيّة من ملّاك الأراضي والتجّار السُنّة (ومن الناحية الاقتصاديّة، وإلى حد ما من التجّار المسيحيين الأرثوذكس). ومع تعزيز اقتصاد الدولة في ظل الحكومات والانقلابات البعثية المتتالية (الإصلاح الزراعي، تأميم الصناعات... إلخ)، فإن النفوذ الاجتماعيّ ـ السياسيّ تحوّل نسبياً، من مجموعات التجّار وملّاك الأرض السنّة إلى بورجوازية الدولة بما فيها القوات المسلحة، حيث مُثّلت الأقليات (وخصوصاً العلويين وإلى حدّ ما الدروز

والإسماعيليين) على أساس نسبيّ أكبر. (أما في حالة الجماعة المسيحية، فإن «الخسائر الاقتصاديّة» التي عانتها عوّضت ـ ربما بصورة تقريبية ـ بالمكاسب السياسيّة التي آلت إليها من نظام متحمس في «علمانيته»)، وعليه فليس من اليسير في سوريا اليوم فصل النزاع الطائفي السنّي ـ العلوي عن النزاع «الطبقيّ» بين البورجوازية التجارية التقليديّة من جهة وبورجوازية الدولة المهيمنة (بالإضافة إلى قطاع تجاري نام قائم بذاته) من الجهة الأخرى (دريسدال (Drysdale)، 1982، بطاطو، 1982).

وفي نمط آخر من التطور، شرعتْ بعض أنظمة الحكم العسكرية في الآونة الأخيرة بتبني (في الأقل) «لغة» الحركة الإسلامية: أبرزها السودان، وإلى حدّ ما ليبيا، بل حتّى باكستان الواقعة في أطراف الشرق الأوسط. وما هو جدير بالاهتمام كذلك أن يلاحظ المرء أن واحداً من الشخصيات القومية والاشتراكية الرئيسيّة لفترة الستينيات، هو أحمد بن بلّة الجزائري، قد استمرَّ حتى وهو خارج الحكم في الترويج لخط إسلاميّ بصفته الأمل الحقيقيّ للعالم العربيّ.

وعليه، وبطرق معيّنة، يمكن أن ينظر المرء إلى عملية الإحياء السياسيّ للإسلام على أنها ردّة فعل لازمت الدولة العلمانية الحديثة في الشرق الأوسط، خصوصاً في ظلّ قادتها العسكريين «دعاة التحديث». وبينما كانت النخَب والطبقات الحاكمة تتمسك بالسلطة تمسكاً محكماً وتدافع عن مصالحها بأقصى درجة من الضراوة، فإن «الدولة» التي يديرونها لم تخفق في تحقيق أهدافها المتنبّأ بها في تعبئة ودمج الطبقات الأقل حظاً في نظام اجتماعيّ ـ اقتصاديّ جديد فحسب، بل إنها كذلك عاجزة عن حل عدد من المعضلات البعيدة المدى والأزمات القصيرة المدى، وبقيتْ باستمرار فاشلةً في المحافظة على الشرف القومي بعد ما لا يقل عن ربع قرن من الهزائم

العسكرية على يد «إسرائيل» (خوري، 1983a، الأيوبي، 1991a).

إن الوضع الحالي للعسكر في العالم العربيّ يحمل مظهراً متناقضاً إلى حدّ ما. وفي حين تبدو أنظمة الحكم العسكرية باقيةً في السلطة مدّةً أطول، فليس ثمة دليل على أن هذه الظاهرة تعكس بالضرورة قدراً أكبر من الشرعية أو درجة أعلى من المشاركة أو الأداء الحسن. وقد يكون هذا ببساطة ناجماً عن وجود آلية للسيطرة والقسر أشدّ قوةً وأكثر تعقيداً تطبقها «أقلية استراتجية» متنعمة أو، في أحسن الأحوال، «بورجوازية دولة»، يصاحبها عنصر معيّن من القصور الذاتي والعجز لدى النخبة العلمانية بوجه عام.

وهكذا، فإن السكون الظاهر على السطح قد يخفي إمكانية خطرة لحصول حالة من الجيشان، لأنه لا تتوفر قنوات بديلة للتعبير لدى مختلف القوى الاجتماعيّة والسياسيّة. وحتى في مصر، حيث تميّزت عملية الدمقرطة الدستوريّة بكونها الأكثر نشاطاً بين الأقطار العربية، فإن القيادة السياسيّة كانت مستعدة لقلب العملية عند أصغر إشارة على وجود توتر. ومن خلال عجزها عن أداء واجباتها، بينما تحرم الآخرين من حقّ المحاولة، فإن «البورجوازية البيروقراطيّة» في البلدان العربية (مع نواتها العسكرية الهامة) ستجعل من المحتم تقريباً أن تكون هناك إمكانية كبيرة في أن يأتي أيّ تغيير قد يحدث على يد المجموعات الكائنة في أطراف مؤسسة الدولة العلمانية ـ وفي الظروف القائمة راهناً، فإن ذلك يعني، بصورة حتمية تقريباً، الحركات الإسلامية المقاتلة.

بعد أن قدمنا مسحاً عن القضايا الرئيسيّة في سياق مقارن عام، نلتفت الآن إلى مناقشة أكثر تفصيلاً لمجموعتين من دراسات الحالة: الأولى للجمهوريات الراديكالية الشعبوية، والثانية للملكيات المحافظة والقرابية.

إن مصر والعراق وسوريا وإلى هذا الحد أو ذاك، وفي جانب ما أو في غيره ـ السودان واليمن الشمالي والجزائر وليبيا تحكمها منذ زمن حكومات جاء قادتها من صفوف القوات المسلحة. بل حتى في تونس حيث كان الرئيس الحبيب بورقيبة قد همَّش الجيش الصغير سياسيّاً، خُلعَ هذا القائد في النهاية على يد زين العابدين بن علي، وهو رئيس سابق للمخابرات العسكرية، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987. وإن لمصر والعراق وسوريا، بوجه خاص، واحداً من أكثر التواريخ العسكرية بروزاً في كامل العالم الثالث، إذا ما قيس بالإنفاق على الدفاع وعديد القوات المسلحة النظامية وشبه النظامية (الجدول 8 . 3).

إن للعراق واحداً من أقدم تواريخ أنظمة الحكم العسكرية (مع أن في مصر كان كل من عهد محمّد علي وثورة عرابي القومية في القرن التاسع عشر قد استلهمها رجال عسكريون). وفي العراق شهد النظام الملكيّ الذي شرع في اكتساب قدر معيّن من السيطرة الداخلية والشرعية السياسيّة في العام 1930، انقلابه العسكريّ الأول (ويقول البعض بأنه الأول في العالم العربي) في العام 1936 بزعامة بكر صدقي. وأعلنت الحكومة الجديدة عن جملة إصلاحات، رغم أنها بقيتْ تعمل في ظل النظام الملكي والدستور، لكن صدقي سرعان ما قُتل وتبع ذلك ارتباك في العلاقات العسكرية/ المدنية منذ العام 1937 إلى العام 1941. ومع أن رئيس الوزراء المدني، نوري السعيد، كان السياسيّ الأكثر نفوذاً من العام 1938 إلى العام 1958، فإن العسكر الذين كان يمثلهم الوصيّ عبد الإله، أي ولي العهد، كان يمارس نفوذاً لا تخطئه العين في المجال السياسيّ. وفي العام 1941 بلغ النفوذ العسكريّ مستوى أعلى خلال الفترة «القومية» القصيرة لوجود

رشيد عالي الكيلاني في السلطة، وهي الفترة التي وُضعت نهاية لها حينما دحرت القوات البريطانية الجيش العراقي ومهّدت السبيل لعودة نوري السعيد(*) (بثري، 1971، بطاطو، 1978). ومع ذلك فإن نوري السعيد والملك فيصل الأول، كليهما، كانا سيُزاحان في الانقلاب العنيف إلى حدّ ما الذي وقع في تموز/ يوليو 1958.

كان عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف الزعيمين الرئيسيَّين لـ «ثورة» 1958: في البداية كان قاسم، الخطيب الشعبوي، هو صاحب المكانة الأعلى، غير أن اعتماده المفرط على الشيوعيين شجّع عارف، المهمَّش بصورة متزايدة، على الإطاحة بقاسم لصالح قيامه وأخيه عبد الرحمن عارف (الذي خلفه) بتأسيس توجّه ذي سمة «قومية» أشدّ (وإن لم يكن بعثياً بصورة حصرية). واستمرت بشكل أساسي خلال حكم العارفَين إصلاحات قاسم الاجتماعيّة لصالح الطبقات الوسطى والدنيا والمعادية لطبقات ملاّك الأراضي، غير أن النزاع الشيوعي/ البعثي الذي اشتدّ خلال سنوات قاسم/ عارف لم ينحسر في الواقع.

الجدول 8.3: الصورة العسكرية في مصر والعراق وسوريا، 1989

مصر

الناتج المحلي الإجمالي	1986/ 1987	44,5 مليار جنيه مصري (62,94 مليار دولار)
إنفاق الدفاع	1988/ 1989	3,95 مليار جنيه مصري (5,64 مليار دولار)
	1989/ 1990	4,70 مليار جنيه مصري (6,80 مليار دولار)

(*) للتوضيح، فإن رشيد عالي الكيلاني كان مدنياً اختاره لرئاسة الوزارة، من نفذ حركة العام 1941 من العسكريين، وهم صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان وفهمي سعيد الذين عرفوا باسم (العقداء الأربعة).

إجمالي القوات المسلحة

العاملون	448,000 (حوالي 250،000 مجند)
مدة الخدمة	3 سنوات (اختيارية)
الاحتياط	604,000 منهم: الجيش 500,000
	البحرية 14,000
	سلاح الجو 20,000
	الدفاع الجوي 70,000

شبه العسكرية

حرس (خفر) السواحل	2,000
قوة الأمن المركزي	300,000
الحرس الوطنيّ	60,000
حرس الحدود	12,000

العراق

الناتج المحلي الإجمالي 1987 تقديري 12,144 مليار دينار عراقي (39,061 مليار دولار)

1988 تقديري 14,000 مليار دينار عراقي (45 مليار دولار)

إنفاق الدفاع 1987 تقديري 4,35 مليار دينار عراقي (13,990 مليار دولار)

إجمالي القوات المسلحة

العاملون	100,000,000(*).
مدة الخدمة	21 ـ 24 شهراً
الاحتياط	الجيش الشعبيّ (شبه عسكري) تقديري 850،000

شبه العسكرية

حرس الحدود	ـ
قوى الأمن	4,800(*)

(*) هكذا ورد الرقم، خطأً حتماً.

سوريا

الناتج المحلي الإجمالي 1987 126,33 مليار ليرة سورية (32,19 مليار دولار)

1988 تقديري 203,39 مليار ليرة سورية (18,12 مليار دولار) (مخفض القيمة)

ميزانية الدفاع 1988 تقديري 18,0 مليار ليرة سورية (1,60 مليار دولار)

1989 تقديري 28,0 مليار ليرة سورية (2,49 مليار دولار)

إجمالي القوات المسلحة

العاملون 404,000

مدة الخدمة (تجنيد) 30 شهراً

الاحتياط 400,000 منهم: الجيش 392,000

البحرية 8,000

القوات الموجودة في الخارج (في لبنان) 30,000

شبه العسكرية

الحرس الجمهوري 10,000

حرس الصحراء (الحدود) 1,800

الدرك 8,000

ميليشا أعضاء حزب البعث الجيش الشعبي

المصـــدر: International Institute of Strategic Studies (IISS), *The Military Balance 1989-1990* (London: Brassey's, 1989).

مضى البعثيون يسعون لإعادة تنظيم أنفسهم بشكل منضبط على نحو مشدَّد، في محاولة لضمان أقصى درجات السيطرة على أكبر عدد ممكن من ضبّاط الجيش. وعندما استولوا على السلطة في العام 1968، بدا البعثيون العسكريون والمدنيون في حالة انسجام تام. وفي الحال وضعوا تصوّراتهم حول مهمّة السيطرة السياسيّة وبناء المؤسسات، و(من خلال استغلال عوائد النفط التي بات الحصول عليها أسهل آنذاك) توسيع الخدمات الاجتماعيّة لتشمل معظم الشرائح

الوسطى والدنيا. وفي الوقت نفسه، كانت عملية تطهير الجيش من أي عناصر مشبوهة وبناء «جيش عقائدي» صرف قد اكتملتْ تقريباً (عباس، 1986: 215 وما يليها). ومع حلول الوقت الذي تولى فيه الرجل الثاني المدني صدام حسين، السلطة من الرجل الأول، المهيب أحمد حسن البكر، في العام 1979، كان الجيش قد تمّ «تبعيثه» بأقصى درجات الشمول والحزب قد تمت «شرطنته»(*) بأقصى درجات الشدّة بحيث لم يعد بالإمكان توقع حصول أيّ تهديد حقيقي للدولة الأمنية الجديدة، سواء من جانب العسكر أو من جانب منظّري الحزب (للاطلاع على التفاصيل، انظر الخليل، 1991: الفصل 1).

في سوريا بدأت الانقلابات في الحدوث بُعَيد حصول البلاد على استقلالها وقضائها وقتاً ما مستمتعةً بنظام شبه برلماني. وفي آذار/ مارس 1949 قاد حسني الزعيم انقلاباً ضد نظام حكم الوجهاء الراسخ الذي استمر في الحكم بعد نيل الاستقلال في العام 1946، غير أن الزعيم سرعان ما أُطيح به في انقلاب آخر حدث بعد بضعة أشهر، بقيادة سامي الحنّاوي، الذي أطيح به هو الآخر في السنة نفسها على يد العقيد أديب الشيشكلي الذي بقي في الحكم حتّى العام 1954. ومنذ ذلك الوقت حتى العام 1958، مرت البلاد بفترة قصيرة أخرى من نظام شبه برلماني برئاسة شكري القوّتلي، وهو زعيم تقليديّ وافق على وحدة سوريا مع مصر لتشكلا الجمهورية العربية المتحدة (1958 ـ 1961)، وقد فعل ذلك بسبب ادراكه لانكشاف سوريا محلّياً وإقليمياً أمام احتمال قيام الغير بالاعتداء عليها. وكانت هذه بدورها فترةً من السيطرة العسكرية المصرية انتهت بانقلاب عسكري آخر متحالف مع البورجوازية التجارية القوية نسبياً.

(*) تحويله إلى شرطة.

وفي النهاية، تولّى الضباط البعثيون الزمام، وفي العام 1963 دشّنوا حقبة من حكم الحزب/ العسكر. وفي هذا الوقت، وبالأخص تحت تأثير السياسات «العروبية» خلال الوحدة مع مصر، فإن التمثيل العالي للأقليات في القوات المسلحة (الذي كان إرثاً مباشراً من سياسات الانتداب الفرنسي) قد اختفى بالنسبة إلى معظم الجماعات، باستثناء العلويين الذين ازدادت أعدادهم في واقع الحال. وقَدِمَ إلى الواجهة جناح من البعث أكثر راديكالية من الناحية الاجتماعيّة (بقيادة صلاح جديد ونشطاء الحزب التابعين له) من خلال انقلاب آخر في العام 1966. غير أن هذه المجموعة نُحّيتْ جانباً في العام 1970 على يد ضابط بعثي آخر، هو حافظ الأسد ـ الذي كان يميل بصورة أكبر نحو «جانب الجيش» ـ ولايزال في الحكم حتى تاريخ كتابة هذه السطور[*]، مع التأكيد على بناء الدولة والسياسات «البراغماتية» رغم أن نظام الحكم لايزال يعتمد على الفلاحين المعبّأين وعلى المجموعات الأقلوية (هينبوش (Hinnebusch)، 1982).

وكما يشرح غسان سلامة:

«إن هزيمة منظّري البعث، عفلق والبيطار ومجموعتيهما، اعتباراً من العام 1966، أشّرتْ نصراً للضباط على المدنيين، وللبراغماتية على النهج الطوباوي، وللريف على المدينة، ولأقلية على جيش مشكّل عشوائياً من الأغلبية والأقليات، وللعسكر على الحزب الذي كان منذ ذلك الوقت سيصبح أداةً للدعاية والتعبئة في أيدي العسكر، أو في الأقل في أيدي مجموعة منهم» (سلامة، 1987a : 162 ـ 166).

وأصبح هذا واضحاً مع «الحركة التصحيحية» في العام 1970 التي تغلبتْ على الميل نحو الانجرار مع الخطب، وركّزت اهتمامها

(*) توفي حافظ الأسد في 10/6/2000، وخلفه ابنه بشّار.

على الجوهر الملموس للقوة. ومنذ ذلك الحين أصبحت المؤسسة العسكرية خاضعة لسياستين متوازيتين ناجحتين بهذا القدر أو ذاك: واحدة تستهدف تحسين قدرتها القتالية (التي ظهرت في حرب 1973 وفي لبنان)، والثانية تستهدف منع هذه القدرة من تجاوز الخط السياسيّ المحدد (من خلال ضمان المواقع الحسّاسة للأقارب والأصدقاء ومن خلال تكوين قوات شبه عسكرية موازية، كالحرس الجمهوري وسرايا الدفاع).

أمّا في مصر، فقد كانت ثورة تموز/ يوليو 1952 تحت القيادة الرمزية للواء محمد نجيب والزعامة الحقيقية للعقيد عبد الناصر موضوعاً لعدد كبير من الدراسات بحيث لم يعد هناك سوى مبرر ضئيل جداً لمحاولة إعادة سرد القصة هنا. أمّا السمة الأهم فقد كانت المزج بين التظلمات المهنية الصرفة للعسكر وحالة الاستعصاء الاجتماعيّ والسياسيّ الأوسع (مثلاً: حالات اللامساواة الجسيمة، خصوصاً في ما يتصل بملكية الأرض، وفشل الأحزاب السياسيّة، ووجود القوات البريطانية، وفساد النظام الملكي... إلخ). وكان الضبّاط الأحرار بالأساس ذوي رتب وسطى ويتحدّرون في معظمهم من خلفية الطبقة الوسطى (كانوا في الغالب حضريين قدموا مؤخّراً من الريف)، بالإضافة إلى عدد قليل من العناصر الموسرة والبورجوازية الصغيرة. ولقد اعتُقد بأنهم ربما كانوا يتحركون بصفتهم رأس الحربة لبورجوازية وطنية ناشئة كان صعودها الاجتماعيّ معطّلاً بفعل قساوة النظام وفساده. ومع ذلك، فما إن حلّوا في السلطة فإن العسكر لم يكونوا على الدوام ناجحين في التوفيق بين مصالح البورجوازية وأهداف الدولة و«منطقها» (قارن حسين، 1973). واضطروا، بوتيرة متصاعدة، إلى الاعتماد اعتماداً كبيراً على البيروقراطيّة العامة بصفتها جهازاً للسيطرة، وعلى قاعدة شعبوية من الدعم الذي كان وجوده منوطاً بإقامة الصناعة الحديثة وتقديم الرفاه

الاجتماعيّ، وعلى خطاب التحرير الوطنيّ، وارتفاع مكانة البلاد على المستوى الدولي.

إن الفترتين السابقة والتالية لحرب 1967 العربية ـ الإسرائيلية تقدّمان تناقضات صارخة حينما نتفحص أثر العسكر في صنع السياسة في مصر (يعتمد النقاش التالي حول مصر على: الأيوبي، 1991b، الفصل 11)، ففي أعقاب ثورة 1952 وحتّى حرب الأيام الستة، كان هناك مركزان للقوّة، لا مركز واحد، على مستوى قمة الدولة: الرئيس عبد الناصر الذي كانت دائرة نفوذه الرئيسيّة هي الإدارة المدنية و«الجماهير»، والمشير عامر الذي كان ميدان نفوذه الرئيسيّ هو القوات المسلحة وشبكة كاملة من التنظيمات والفعاليّات الملحقة بها.

لقد نجح العسكر بعدد من الطرق في تشكيل «حكم الشريحة» العسكرية (Stratiocracy) حيث احتلوا ما يزيد عن ثلث جميع المناصب السياسيّة العليا خلال العهد الناصري، وأفلحوا علاوةً على ذلك في الحصول على تمثيل عالٍ لهم ضمن المراتب العليا في سلك الخدمة الدبلوماسية والأمن والحكومات المحلّية والاتحاد الاشتراكي العربيّ والقطاع العام الاقتصاديّ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عامر نسَّب لنفسه مجموعةً متنوعةً من المناصب بدءاً من منصب المشرف على الطرق الصوفية ورئاسة اتحاد نوادي كرة القدم وانتهاءً بمسؤولية «منظمة الطاقة الذرية» و«مركز الأبحاث الوطنيّ» و«هيئة النقل العام» و«اللجنة العليا لتصفية الإقطاع» (الأيوبي، 1989b: 113 ـ 119، والمراجع المذكورة، حماد، 1990: 29 ـ 50).

ومع أن العلاقة بين الزعيمين وشبكاتهما التنظيمية كانت تبدو ودّيةً بما فيه الكفاية على السطح، فلم يحدث إلاّ مع نكبة 1967 أن أضحى مكشوفاً للعيان المدى الكامل للاختلاف بين مركزَي القوة

والقرار. ويعدّ الكثير من المحللين في الوقت الحاضر ازدواجية السلطة هذه واحدةً من العوامل الرئيسيّة التي تقف وراء عدد من القرارات الهزيلة التي اتُّخذتْ خلال تلك السنوات، كما حصل مثلاً في أزمة السويس عام 1956، وخلال حقبة الوحدة مع سوريا بين عامي 1958 و1961، وبشكل خاص خلال حرب 1967 مع «إسرائيل» (إمام (Imam)، 1985). ولم يكن بالإمكان استعادة الروح المهنية للجيش وتأسيس علاقة تعاونية جديدة بين القيادتين السياسيّة والعسكرية إلاّ بعد الهزيمة الماحقة و«انتحار» عامر الذي أعقبها. وعلى أثر ذلك، صار بالإمكان أن يكون اتخاذ قرار بشن حرب 1973 قائماً على عملية طويلة وواسعة إلى أبعد حدّ، من التشاور الجمعيّ وصنع القرار المؤسّساتي ضمّت القيادتين السياسيّة والعسكرية معاً (كوراني (Korany)، 1984: 47 ـ 73).

غير أن مهنية القوات المسلحة لا تعني أن بالإمكان تجاهل ميلها نحو أنماط معيّنة من السياسة الخارجية. وعليه، فإنه يعتقد على نطاق عام أن أحد الأسباب وراء طرد الخبراء السوفيات في مصر في العام 1972 كان نفاد صبر الضبّاط من الأسلوب الاستعلائي الذي كان السوفيات يمارسونه، مشفوعاً بالرغبة في أن يعزى أي نجاح عسكري في الحرب القادمة مع «إسرائيل» إلى الجيش المصري لا إلى مشورة السوفيات. وفي أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، عمل السادات على ضمان إشراك المؤسسة العسكرية في جميع مراحل عملية السلام مع «إسرائيل»: مثلاً، لعب كلّ من المشير عبد الغني الجمصي والمشير كمال حسن علي أدواراً هامة جداً في مفاوضات فكّ الاشتباك وفي محادثات السلام، على التوالي (علي، 1986).

غير أن توجه القوات المسلحة في ميدان السياسة الخارجية كان، تحت زعامة السادات، لابدّ من أن ينقلب نحو الاتجاه

المعاكس، وفي مجرى العملية اكتسب هذا التوجه ميلاً موالياً، بلا تردّد، لأميركا في شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا. واستناداً إلى أحد المختصين «فإن هناك أدلة كثيرة على أن الدور الجديد المعادي للشيوعية الذي أخذ يلعبه العسكر لم يلقَ قبولاً لدى القيادة العليا ولا لدى الكثيرين في صفوف الضباط ذوي المراتب الأدنى» (دكمجيان، 1983 : 203). واستمرت القوات المسلحة المصرية في النموّ حتى بعد اتفاقية كامب دايفد للسلام. فازدادت القوات العاملة من 298,000 في 1975 إلى 460,000 في 1984، ولم تنخفض إلا قليلاً إلى 448,000 في 1988/ 1989، بينما استمرت ميزانية الدفاع تمثّل حوالي 8,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد طيلة الثمانينيات (IISS (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية)، 1989). وبعد أن جاء الرئيس مبارك إلى السلطة في العام 1981، واصلت المؤسسة العسكرية عموماً توسيع نفوذها. وتتمتع القوات المسلحة في الوقت الحاضر بشبه استقلال ذاتيّ من الناحية المالية، إذ تملك «جناحاً اقتصاديّاً» مهماً وصناعة أسلحة قوية ومتسارعة النمو. ولايزال النفوذ السياسيّ للعسكر في الشؤون الداخلية والخارجية معاً متصاعداً هو الآخر. ومع ذلك، لا تبدو ثمة مؤشرات واضحة بأن من شأن العسكر أن يرغبوا في المستقبل القريب في القيام بأيّ عملية استيلاء مباشر على السلطة (أيوبي، 1988b).

وعلى الرغم من إبرام معاهدة السلام مع «إسرائيل» في العام 1979، والتوقع الواسع بأن من شأن المعاهدة أن تؤدي إلى تقليص الإنفاق العسكريّ في البلاد فإن المشير عبد الحليم أبو غزالة، وهو ضابط طموح ومثير للجدل إلى حدّ ما، أفلح في إقناع السياسيّين بالمحافظة على الميزانية العسكرية بمستواها العالي. وخلال هذه المدّة، أصبح الإنفاق العسكريّ موضوعاً للنقاشات الحادة، مع أن المناقشات كانت تفتقر إلى الأرقام الداعمة افتقاراً يدعو إلى الأسى.

واستناداً إلى الطريقة التي حسبها العسكر بها، فقد كان هنالك «تقليص مُضرّ» في الإنفاق بين 1975 و1981 تبعه تقليص آخر في 1985/ 1986. واستناداً إلى بعض التقارير، كان التوقع في أن يُجعل هذا التقليص الأخير أوسع حجماً هو السبب وراء الاستقالة المتعجلة لوزارة علي لطفي في العام 1986. وقد نجحت القوات المسلحة في تحقيق هدفها في المحافظة على الإنفاق العسكريّ بتلك المستويات العالية، وبرّرت هذا الإنفاق في جزء منه من خلال التلويح بالتهديد المحتمل لأمن مصر من جانب ليبيا والآفاق القلقة الناجمة عن الاضطراب في الخليج، وفي جزء آخر منه من خلال تكرار الإشارة إلى «قصص النجاح» لصناعة الأسلحة المتوسعة وللدور التنمويّ والاقتصاديّ المتنامي الذي كانت القوات المسلحة تلعبه في المجتمع بوتيرة متصاعدة.

بقي النفوذ السياسيّ للعسكر على درجة كبيرة من الأهمية منذ ثورة 1952، حيث كان رؤساء جمهورية مصر الأربعة منذ ذلك التاريخ كلّهم ضباطاً في الجيش. وقد حاول السادات تقليص الدور السياسيّ للعسكر من خلال تعيين وزراء مدنيين في مجلس الوزراء المصري ومن خلال إقصاء العسكر من موقعهم بصفتهم أحد مكوّنات الصيغة التشاركية للناصرية المعروفة باسم «تحالف قوى الشعب العامل». وهكذا أصبح العسكر ممنوعين من ممارسة النشاطات السياسيّة والحزبية. ومع ذلك، حينما اضطر السادات إلى الاعتماد على القوات المسلحة في العام 1977 لإخماد أعمال الشغب الواسعة المطالبة بالخبز، كان من المحتم أن يتعزّز من جديد دور الجيش بصفته لاعباً سياسيّاً، في آخر الأمر. وفي واقع الحال، وفي ظلّ السادات ـ وبصرف النظر عن الحظر الدستوريّ ـ كان المشير أبو غزالة الذي كان قائداً للقوات المسلحة حتّى سقوطه في ربيع العام 1989، عضواً في المكتب السياسيّ للحزب الوطنيّ الديمقراطيّ

الحاكم. ومع أن الرئيس مبارك أزاحه عن هذا المنصب في العام 1984، فإنه استمر يحضر اجتماعات المؤتمر العام للحزب الحاكم ويلقي خطابات فيه حول الشؤون العسكرية والأمنية. أمّا مبارك الذي لا يمتلك كاريزما عبد الناصر ولا التماع شخصية السادات، فإنه لم يسمح إلاّ بالحد الأدنى من الحرية البنيوية للمعارضة المدنية، وبالتالي سمح - ربما عن غير قصد - لعسكر لم يعودوا منشغلين بالحروب الخارجية بأن يوجّهوا بعضاً من اهتمامهم نحو الميدان المدني.

في أواخر الثمانينيات، لم يكن من اليسير دائماً رسم خطّ فاصل بين الدور السياسيّ المتنامي للجيش المصري عموماً والطموحات السياسيّة الظاهرة للقائد العسكريّ السابق، الناشط، أبو غزالة، لأن الاثنين كانا يتصاعدان في وقت واحد كما يبدو. ويتمثّل النفوذ السياسيّ المتنامي للعسكر في العدد الكبير من تعيينات ضباط الجيش محافظين في الأقاليم، وفي السلطة القضائية الواسعة للمحاكم العسكرية، وفي ضغط العسكر لدمج صناعات السيارات المحلّية بشركة «جنرال موتورز» الأميركية (ضدّ نصيحة وزارة الصناعة) (للتفاصيل، انظر سبرينغبورغ (Springborg)، 1987: 10 - 11). وفضلاً عن ذلك، إن المؤسسة العسكرية تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي عن بقية الدولة، إذ إن تخصيصاتها في الميزانية، على سبيل المثال، ليست مدرجةً ضمن بنودها، ولا هي خاضعة لتدقيق ديوان المحاسبة المركزي. وممّا له دلالة أيضاً أن دور الجيش ودور الشرطة في نظر القيادة العسكرية يتمم أحدهما الآخر في مجال الأمن الداخلي، مع احتفاظ الجيش باليد الطولي. وقد اتضح ذلك بجلاء، مثلاً، خلال أحداث شباط/ فبراير 1986 وفي أعقابها، وذلك حينما أعلنت شرطة الأمن عصياناً تم القضاء عليه بواسطة

القوات المسلحة، الأمر الذي زاد من نفوذ العسكر زيادةً هائلةً. وكانت أهداف القوات المسلحة المصرية، كما كانت تعلنها قياداتها، تضم أموراً من قبيل «حماية الشرعية الدستوريّة» و«محاربة الإرهاب» التي يعدّها الكثير من الناس أموراً ذات طبيعة سياسيّة داخلية. ومن نافلة القول أنّ المعارضة كانت شديدة الانتقاد لجميع هذه الأهداف، خصوصاً لأنها ترى فيها إغفالاً يكاد يكون كاملاً عن أيّ ذكر لإسرائيل بصفتها مصدر التهديد المحتمل لأمن البلاد.

وعلى الصعيدَين الإقليميّ والدوليّ، لعب الجيش كذلك، على المستوى العام، دوراً رئيسياً في تحديد أهداف وتوجهات «الأمن الوطنيّ» للبلاد وطبيعة تحالفاتها الأجنبية. وتبقى هاتان الساحتان موضع جدل. وعلى وجه الخصوص وجّهت انتقادات حادة للاعتماد المفرط على الولايات المتحدة ـ وبدرجة أقل على فرنسا وبريطانيا ـ بصفتها مزوّداً للسلاح، واستمرار المناورات العسكرية الأميركية ـ المصرية المشتركة، بينما بقيت الولايات المتحدة مشدودةً إلى الموقف الإسرائيلي. كما أنّ الدور المصري في دعم التحالف الغربي في حرب الخليج في 1990/ 1991 لم يكن في مجمله بمنأى عن انتقادات القوميين والإسلاميّين.

مع الأخذ بعين الاعتبار نفوذ الجيش، هل هناك احتمال في أن يتولى العسكر السلطة السياسيّة بطريقة مباشرة؟ إن هناك نظرية مصرية واسعة الانتشار، مفادها أن العسكر ليسوا بحاجة إلى تولي زمام السلطة لأنهم موجودون فيها أصلاً، أي القيادة العليا. أما بالنسبة إلى الضباط ذوي المراتب الأدنى، فإنّهم سيجدون مثل هذا المشروع في حكم المستحيل تقريباً داخل جيش هو الآن على درجة كبيرة من السعة والانتشار من الناحيتين التنظيمية والجغرافية (عبد الله، 1988: 1464 ـ 1466).

لا يوجد في الوقت الحاضر سوى قدر ضئيل ممّا يشي بأنّ القيادة العسكرية العليا مهتمة بتولي السلطة السياسيّة، أو بأن المراتب الوسطى قادرة على ذلك. ومع ذلك، فإذا قُدّر لانتفاضة شعبية ذات لون إسلاميّ أن تحدث نتيجةً للمصاعب الاقتصاديّة والاجتماعيّة المتراكمة فإن احتمال حصول تدخل عسكري سيكون أكبر بكثير. وقد يعيد مثل هذا التدخل السلطة إلى الحكومة المدنية كما حصل في 1977 و1986. غير أن هناك احتمالين آخرين لا يمكن استبعادهما: الأول هو أن القيادة العليا قد تتولى السلطة بذريعة استعادة القانون والنظام (ربما بتبنيها موقفاً إسلاميّاً على الطراز الباكستاني)، أو ـ وهذا هو الاحتمال الثاني ـ يمكن أن تعقد صفقة بين أطراف من العسكر وأطراف من الحركة الإسلامية لإدراة البلاد بصورة مشتركة. وليس ثمة شكّ في أن العسكر يقومون اليوم بتوسيع كل من مجال سيطرتهم الاقتصاديّة ونفوذهم السياسيّ معاً. ومع أن هذا التطور ذو دلالة كبيرة يمكن له في نهاية الأمر أن يُحدث تغييرات سياسيّة واستراتيجية هامة، فإن المواقف الحالية السائدة في صفوف القيادة العليا والمراتب الوسطى تشير إلى وجود احتمال ضئيل بحصول تدخل مباشر. ولا ريب في أن انتفاضةً ذات توجه إسلاميّ قد تثمر نتائج أخرى مختلفة.

المجمّع العسكريّ ـ الصناعيّ(*)

إن النموّ في العلاقات العسكرية ـ الصناعية (بما في ذلك أحياناً نموّ صناعة عسكرية) شيء ملحوظ في الكثير من أقطار العالم

(*) كان أول من استعمل هذا المصطلح هو عالم الاجتماع الأميركي س. رايت ـ ميلز (C. Wright- Mills) في كتابه *The Power Elite* الصادر في العام 1956.

العربي. وربما لم يعد العسكر يؤثّرون في السياسة بطريقة مباشرة «فجّة» من خلال تولّي السلطة، لكنهم يظلون متنفذين، وإن كان ذلك بطرق أكثر تهذيباً، مع ازدياد تعقيد المجتمع من الناحيتين المؤسساتية والاقتصاديّة. «ومع تطور المجمّعات العسكرية ـ الصناعية، يصبح نفوذ العسكر على السياسة أكثر انتشاراً وأوسع قاعدةً وأضخم حجماً. ولا يتوجّب على الضباط أن يكونوا أعضاءً في مجلس الوزراء أو البرلمان، أو أن يقوموا بانقلاب من أجل الحصول على نفوذ مهم في صنع القرارات الاقتصاديّة والسياسيّة الهامة» (بيل وسبرينغبورغ، 1990: 268 وما يليها).

لقد نما إنتاج السلاح في عموم الشرق الأوسط بوضوح تام: وبينما كان غير ذي دلالة في نهاية الحرب العالمية الثانية، بلغت كلفته ما يقرب من 4 مليارات دولار في 1987، وهي مستمرة بالتصاعد بوتيرة سريعة. وكما سبق أن لاحظنا، فمن بين الدول الثلاثة والعشرين من دول العالم الثالث التي تنتج كميات هامة من السلاح، إن خمساً منها موجودة في الشرق الأوسط، وفي العالم العربيّ تعدّ مصر منتجاً رئيسياً للسلاح. أمّا العراق والجزائر وسوريا فدولٌ منتجةٌ مهمّة، في حين أن السعودية والأردن والمغرب والسودان وتونس تُنتج الأعتدة والأسلحة الصغيرة (ستورك، 1987: 12، بيل وسبرينغبورغ، 1990: 209، ن. أ. أحمد، 1991: 46 ـ 48).

وهناك تطور موازٍ يتمثل في «الجناح الاقتصاديّ» للجيش الذي كان ولايزال ينمو في حجمه ويتوسع داخل الاقتصاد المدني. وفي مصر وسوريا والعراق والسودان، يلعب ضباط عسكريون في الوقت الحاضر تشكيلة واسعة من الأدوار الاقتصاديّة والتقنية والاجتماعيّة، سواء بصورة مستقلة أو بالتعاون مع القطاع الخاص المحلي أو مع

الشركات متعددة الجنسيات. وفي الواقع، تطور التكافل بين النخبة العسكرية والبورجوازية التجارية (التقليديّة والجديدة) في سوريا تطوراً قوياً بحيث بات يعطي تبريراً للحديث عن وجود «مجمع عسكري - تجاري» فيها (هينبوش، 1993: 252 والمراجع المذكورة).

لقد كانت صناعة الأسلحة في مصر واحدة من أقدم الصناعات المثيلة، إذ كانت قد بدأت في الخمسينيات أثناء حكم عبد الناصر، ومع ذلك، فلم يحدث إلا في السبعينيات أن أقيم مشروع رئيسيّ بالتعاون مع تمويل عربي: تأسس في العام 1975 بمساهمات من السعودية وقطر والإمارات، وسميّ المشروع «الهيئة العربية للتصنيع» (للتفاصيل انظر ناصيف، 1985: 36ـ 60). وفي أعقاب قيام مصر بتوقيع معاهدة سلام منفصلة مع «إسرائيل» في 1979، سحبت هذه البلدان الثلاثة دعمها، غير أن مصر استمرت في المشروع بمفردها، وأقامت عدداً من المشاريع المشتركة بشكل خاص مع دول أوروبية. وفي الثمانينيات ارتفع الإنتاج لا لغرض سدّ الفجوة في تسلح البلاد فقط، بل كذلك بهدف خلق صناعة تصديرية مربحة.

ويُعتقَد أنّ نسبة 50 ـ 60٪ من مستلزمات القوات المسلحة المصرية تتم تلبيتها في الوقت الحاضر بالإنتاج المحلّي. أمّا بالنسبة إلى الصادرات، فإن العراق مشترٍ رئيسيّ، وكذلك السودان إلى حدّ ما، ولكن لابدّ أن الصادرات إلى هذين البلدين قد هبطت في السنوات الأخيرة. ويعتقد أن بلداناً عربية أخرى، بما فيها الأردن والصومال والمغرب وتونس، تشتري الأسلحة المصرية، بينما هناك إمكانية كبيرة لمشتريات أسلحة في القارة الأفريقية وخصوصاً من جانب بلدان مثل زائير وكينيا، علاوةً على بعض أقطار جنوب شرق آسيا (مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجية (CPSS)، 1986، 1987، 1988). وقُدّر إجماليّ المبيعات من تصدير الأسلحة في

أواسط الثمانينيات بما يتراوح بين مليار وملياري دولار في السنة، وإذا عُدَّ الرقم الأخير بصفته الرقم الأدق، فإن من شأن ذلك أن يضع مصر في منزلة سادس أكبر مُصدِّر للسلاح في العالم الثالث. وفي أعقاب إعادة العلاقات الدبلوماسية مع معظم الأقطار العربية في أواخر الثمانينيات، اتسعت بقدر كبير إمكانية ازدياد المبيعات، بل استئناف الاستثمار المشترك في الصناعات العسكرية مع دول في الخليج. وقد تعزّز ذلك من خلال نشاطات مختلف الوفود العسكرية والمعارض العسكرية التي أُرسلت من مصر إلى مختلف أقطار الخليج في العام 1987. وفي خطوة بهذا الاتجاه ذكرت التقارير أنّ مصر قد تلقت مساعدةً ماليةً من دول الخليج لإعانتها على تسديد بعض ديونها العسكرية الكبيرة (تقدر الاستيرادات العسكرية بحوالي أربعة مليارات دولار في السنة).

في العام 1987 أعيد كذلك تنظيم «الهيئة العربية للتصنيع» وعيّنت لها إدارةً جديدةً وعقدت مناقشات بخصوص إمكانية استئناف دول الخليج مساهماتها فيها. ويُعتقَد أن «الهيئة» تستخدم في الوقت الحاضر حوالي 15.000 عامل مصري من إجمالي 85.000 مستخدم في صناعة الأسلحة. وفي نهاية العام 1987 أقيم معرض للأسلحة المصرية استرعى اهتماماً كبيراً من عدة أقطار، بما فيها بعض الدول الخليجية ما عزّز بدرجة أعلى إمكانية تجديد المساهمة الرسمية للبلدان الخليجية في تمويل صناعة الأسلحة المصرية بشكل عام.

لقد نما «الجناح الاقتصاديّ» للجيش المصري نموّاً هاماً على امتداد الثمانينيات. وفي العام 1978، أنشئت «الهيئة الوطنيّة للمشاريع الخدمية» وفي العام 1981 أسست «الهيئة العسكرية للمشاريع المدنية» التي ساهمت في شتى أشكال الأشغال العامة من قبيل إنشاء الطرق والجسور وشبكات الاتصالات البعيدة والمشاريع

الهندسية الأخرى. وينخرط الجيش الآن في كل اشكال الأشغال المدنية بما فيها خطوط السكك الحديد والمعابر الفوقية وقنوات الريّ وخطوط أنابيب المياه وشبكات النقل والاتصالات ومجموعة واسعة من المصانع والمختبرات والعيادات الطبّية ومراكز التدريب. وتشتمل نشاطات أخرى على إدارة مفاقس الدواجن وسلسلة واسعة من المخابز والمشاريع الأخرى المتعلّقة بـ «الأمن الغذائي»، بل امتدتْ تلك النشاطات، في المهام اللاعسكرية إلى حدّ ما، لتنظيم عروض الأوبرا. وكان هذا التوسع من جانب القوات المسلحة في مجال النشاطات المدنية موضع خلاف، اتّسم بطرح حجج قوية لصالحه وضده. ومهما تكن مساهمته «الانمائية» فقد استفاد العسكر بصفتهم شريحة اجتماعيّة استفادةً مؤكّدةً، وكانت إحدى الأدوات الرئيسيّة لتحقيق هذا التوسع هي من خلال بيع أو تأجير أو استخدام قطع واسعة من الأراضي تقع تحت سيطرة القوات المسلحة. وهناك أداة أخرى تتمثل في الشبكة الواسعة لمشاريع الإسكان والمجمّعات السياحية و«التعاونيات» الاستهلاكيّة تخدم بصورة حصرية العسكر وعائلاتهم. إن مثل هذه النشاطات من جانب الجيش ربما «أوجدت طبقة من المقاولين العسكريين الذين تلتبس ولاءاتهم، (باستعمال أخف تعبير)، ويحتمل أن تكون ارتباطاتهم المهنية بالمقاولين الآخرين أقوى من ارتباطاتهم بالجيش الذي يخدمونه» (أوين، 1987 : 8).

يُعزى إلى المشير عبد الحليم أبو غزالة دور فريد في تطوير الفرع الجديد للصناعة العسكرية، في أعقاب تولّيه في العام 1981 وزارة الدفاع (التي تمتلك بلا شكّ معاملها الحربية التقليديّة الخاصة بها). وحتّى بهذه الصفة، فإنه لم يكن القوة الفاعلة الوحيدة وراء التصنيع العسكري، لأن هنالك وزارة مستقلة للإنتاج الحربي (ولها

مصانعها الحربية الخاصة بها) (انظر المقابلة مع وزير الإنتاج الحربي، **السياسة**، 17 كانون الأول/ ديسمبر 1987). وعلاوةً على ذلك، هناك أيضاً (الهيئة العربية للتصنيع) شبه المستقلة. وفي الواقع، كانت خطّة الشروع بصناعة عسكرية واسعة سابقة لمجيء أبو غزالة (واستمرت بعده)، وكانت تمثل بأقصى درجة من الاحتمال قراراً سياسيّاً استراتيجياً للدولة المصرية. لكن أبو غزالة كان عازماً بشكل خاص على اتباع هذه السياسة حتى ـ استناداً إلى بعض التقارير ـ إلى حد تورطه هو شخصياً في محاولة لتهريب مواد من الولايات المتحدة لاستخدامها في صناعة السلاح (وهي الحادثة التي أدَّتْ إلى إلقاء القبض على أحد المصريين داخل الولايات المتحدة في العام 1988). ولم يكن من المحتمل أن يؤدّي اقصاء أبو غزالة من وزارة الدفاع في ربيع العام 1989 إلى كبح تنامي صناعة الأسلحة المصرية بأيّ شكل جادّ، لأن هذه بدت بحلول ذلك الوقت أنها قد أصبحت سياسةً بعيدة الأمد لنظام الحكم المصري.

بالمقابل، قد يكون من المُحتمَل حصول ضغط شعبيّ وسياسيّ متزايد على الحكومة لاحتواء الدور المتسع للمؤسسة العسكرية في الميدان الاقتصاديّ، وهو إحدى سياسات أبو غزالة. وقد انتقدت دوائر مختلفة انتقاداً خاصاً الميزانية العسكرية التي لاتزال كبيرةً والتي لا توجد سلطة تدقيقية برلمانية عليها، وانخراط الجيش في سلسلة كاملة من مشاريع الإسكان والإنشاءات وصناعة الأطعمة والصناعات الأخرى. وبما أن هذه نشاطات لا تدرّ عملات أجنبية، فإن الضغط الهادف إلى كبحها قد يصادف نجاحاً أكبر في نهاية المطاف.

لقد شهدت سوريا والعراق والسودان كذلك توسعاً في الدور الاقتصاديّ لمؤسساتها العسكرية تَمثّل بوجه خاص في نشاطات

«مؤسسة الإسكان العسكري» و«شقيقاتها» في سوريا[1]، و«هيئة التصنيع العسكري» وخليفتها «وزارة الصناعة والإنتاج العسكري» في العراق، و«المؤسسات الاقتصاديّة العسكرية» في السودان واليمن (بيكار (Picard) 1988: 136 ـ 139، م. فاروق ـ سلوغليت وب. سلوغيلت (M. Farouk- Sluglett and P. Sluglett)، 1990: 21، بينن ومور (Bienen and Moore)، 1987: 489 ـ 516). وقد لخّص بيل وسبرينغبورغ هذا الوضع ببراعة على النحو الآتي:

«في سوريا والعراق والسودان، كما في مصر، يؤدّي الضبّاط العسكريون في الوقت الحاضر تشكيلةً واسعةً من الأدوار الاقتصاديّة، يرتبط الكثير منها مع شركات من القطاع الخاص المحلي أو شركات متعددة الجنسيات. فالمؤسسة العسكرية السورية، وإن كانت تدعم صناعة أسلحة صغيرة نسبياً، تشغل أكبر مشاريع الإنشاءات في البلاد وتنتج وتصنّع كميات كبيرة من الأطعمة، وتدير سلسلةً من منافذ البيع بالتجزئة في عموم البلاد. وفي العراق تسيطر المؤسسة العسكرية على «هيئة التصنيع العسكري» التي «تدير شبكة ذات تكنولوجيا عالية لإنتاج معدات ثقيلة للاستعمال العسكريّ والمدني ـ بما في ذلك صاروخ «الحسين» العراقي الذي استخدمتْه في قصف إيران خلال حرب المدن». أمّا «المؤسسات الاقتصاديّة العسكرية» السودانية التي اشتغلت في السنوات الأخيرة من عهد النميري، فقد أصبحت أكبر تجمع تجاري في البلد، يركّز بشكل خاص على الاستيراد والتسويق. وكان ما يقدّر بنسبة 80٪ من تجارتها يجري مع القطاع الخاص. وفي هذه وغيرها من البلدان العربية، يتطور الضباط بسرعة ليصبحوا نخبةً

(1) إن المؤسسات التالية مرتبطة هي الأخرى بوزارة الدفاع السورية: «مؤسسة الإنشاءات»، «مؤسسة صناعة الأدوية»، و«المؤسسة الاجتماعية العسكرية» (أبو شيخة، 1983).

اقتصاديّةً مرئيةً وقويةً» (بيل وسبرينغبورغ، 1990: 272، والمراجع المذكورة).

آفاق ومقارنات

ممّا سبق عرضه يمكن التوصل إلى استنتاج أنّ تطوّرات مشابهة إلى حدّ ما قد وسَمت العلاقات المدنية ـ العسكرية في الجمهوريات الشعبوية في السنوات الأخيرة. وقد تميّز النموذج المصريّ بالعوامل الآتية: كانت هنالك عملية «تمدين»(*) متدرّجة للمناصب الوزارية وللمنظمات السياسيّة والإدارية الأخرى، مقرونةً بتأكيد متصاعد على مهنية القوات المسلحة وجهود متنامية تهدف إلى نزع السمات السياسيّة عن العسكر، علاوةً على فرض السيطرة المدنية على الجيش. وفي الوقت نفسه حوفظ على كل من الحجم الكبير والميزانية الواسعة للقوات المسلحة، بينما ظهر ـ بالإضافة إلى القوات «المقاتلة» التقليديّة ـ جناح اقتصاديّ للجيش ليس منخرطاً في الصناعات العسكرية فحسب، بل كذلك في الأشغال العامة الواسعة وشتى النشاطات الاقتصاديّة (للمقارنات مع جيوش عربية أخرى، انظر أوين، 1987).

حصلتْ تطورات مشابهة، وإن كانت على نطاق أضيق في بلدان عربية أخرى مثل سوريا والعراق (حماد، 1987: 177 ـ 200). ويبدو أن القدرة القتالية للجيش السوري في العام 1982 والجيش العراقي في الحرب الإيرانية ـ العراقية وفي أزمة الخليج للعام 1991 شاهدةٌ على وجود مستوى معقول من الفعالية العملياتية، وربما من «المهنية». ومع ذلك، فإن العمليات العسكرية التي استمر هذان

(*) الانتقال من سيطرة العسكر إلى سيطرة المدنيين.

البلدان على الانخراط فيها، يمكن أن تكون قد أبطأتْ إلى حدّ ما حصول تطورات «على النمط المصري» فيهما، خصوصاً بالنسبة إلى النشاط الاقتصاديّ للجيش. وفي الواقع، ساهمت القوات المسلحة السورية والعراقية والسودانية بجزء هام من مشاريع إسكان عسكرية ومدنية وفي نشاطات اقتصاديّة عامة أخرى. وقد أصبح طراز العلاقات المدنية ـ العسكرية في مثل هذه البلدان في السنوات الأخيرة معقّداً بحيث يجب على المرء أن يتوقف عن الحديث ببساطة عن «دور العسكر في السياسة»، بل ـ كما يقترح روجر أوين ـ عن «موقع الجيش في داخل الدولة» (أوين، 1987 : 1).

ما هي التوجهات المحتملة للعلاقات المدنية ـ العسكرية في مصر؟ توحي دراسات من «المدرسة الأميركية اللاتينية»، خصوصاً تلك التي أجراها غييرمو أودونيل، بوجود توجّه ضمن الاقتصادات المتنوعة نسبياً نحو «السلطوية ـ البيروقراطيّة»، مع انخراط رئيسيّ للعسكر فيها، استجابةً للأزمة التي تميل إلى أن تتزامن مع «استنفاد» «المرحلة السهلة» من عملية التحديث والتصنيع (القائمة في العادة على الاستعاضة عن الاستيرادات وعلى السياسات الشعبوية). وقُدِّمت أدلةٌ لإثبات هذه النظرية بالنسبة إلى الأرجنتين والبرازيل (أودونيل، 1973، 1977). ووجد آخرون أن بالإمكان تطبيق هذه النظرية على تشيلي وكوريا الجنوبية وتركيا وبلدان أخرى (على سبيل المثال كلافام، 1985: الفصل 7). وفي بعض الأحيان قد يدشّن هذه المرحلة أو يعزّزها تدخّل من جانب الجيش على النمط الذي يصفه صاموئيل هنتينغتون بتعبير الانقلاب «على طراز حقّ النقض» (1971، الفصل الرابع)، كما هي الحال مثلاً في الانقلابَين اللذَين وقعا في كلٍّ من تشيلي (1973) والأرجنتين (1976).

ويبدو أن الظروف الموجودة ضمن النظام «بعد ـ الشعبوي» في

مصر تشير إلى تحرّك باتجاه لا يعيق مثل هذه الإمكانية، باستثناء أن الوضع في هذه الحالة يجري تحسينه من خلال توفر أموال النفط «المباشرة»، وإن كانت في الأغلب «غير مباشرة» (من خلال التحويلات التي يرسلها المصريون العاملون في الخليج)[2]. وفي سوريا كان توفر «الريوع» الخارجية أيضاً عاملاً تحسينياً هاماً: من النفط والتحويلات والمساعدات، إنما كذلك من «التجارة» شبه - غير المشروعة، الواسعة، مع لبنان أو عبره، هذا البلد الخاضع للسيطرة السورية.

خلال «المرحلة السهلة» للتصنيع (القائم على الاستعاضة عن الاستيرادات)، تستطيع معظم أنظمة الحكم أن تتبع سياسات «شعبوية» بشكل أو بآخر قائمةً على أساس من إجراءات «ضمّية» تميل إلى إدخال «الطبقات الشعبية» (وبشكل رئيسيّ الإنتلجنسيا والعمال المهرة) في الساحة الاقتصاديّة وإلى حدّ ما السياسيّة. وحينما تصل هذه المرحلة «سقفاً» معيّناً وتستنفد إمكانيتها، قد يتوقّع أن يظهر نظام حكم «سلطوي - بيروقراطيّ» يتبع سياسات «إقصائية» بالأساس تجاه «الطبقات الشعبية» في محاولة للحد من مطالبها. وكثيراً ما يقوم نظام حكم كهذا على أساس تحالف بين التكنوقراط/ العسكر والبورجوازية العليا بالتعاون مع (الخضوع إلى) رأس المال العالمي. ولعل بالإمكان تلمس بعض المؤشرات التي تنم عن أن تحالفاً كهذا قد يكون في طور التشكل في مصر. وقد يساور المرءَ الشكّ في أن أعضاء مجمع «العسكر/ الحزب/ التكنوقراط» في

(2) غير أن روبرت بيانكي، في نظري، مغال أكثر مما ينبغي حينما يعمم بقوله «بخلاف تركيا والفيليبين، لا توجد سوى نسخ محتملة قليلة جداً من الأرجنتين وتشيلي في الشرق الأوسط وآسيا» (بيانكي، 1986: 507- 539، انظر أيضاً الأيوبي، 1991b: الفصل 12 للاطلاع على مناقشة اضافية حول هذه النقطة).

الجزائر قد أخذوا سياساتهم في «التعميق الصناعي» على محمل الجدّ بحيث شرعوا بنقل نظام الحكم من الاتجاه الشعبوي إلى اتجاه «بيروقراطيّ/ عسكري». وكانت ردّة الفعل الشعبية قوية بشكل خاصّ (مظاهرات، إضرابات، أعمال شغب... إلخ)، الأمر الذي أجبر نظام الحكم بصورة مؤقتة على تطبيق إجراءات «ديمقراطية» معيّنة على يد الشاذلي بن جديد، غير أن النزاع كان سيؤدّي في نهاية الأمر إلى شقّ «الكتلة السياسيّة» إلى جناح سلطويّ/ بيروقراطيّ، هو الآن في الحكومة، وجناح أكثر شعبوية يعمل تحت اسم الحركة الإسلامية.

يحاجج روبرت سبرينغبورغ بأن مصر قد قطعت الشوط الأطول باتجاه تشكيل التحالف العسكري/ الصناعي. وبالنسبة إليه فإن «جنرال موتورز» وصفقاتها «قد جسّدت تحالف العسكر والبورجوازية وخضوعه لرأس المال العالمي». ويبدو أن العسكر يعدّون القطاع العام عاجزاً. وقد طوّروا قدرةً ذات استقلال ذاتيّ، تتركّز إدارتها في «المنظمة الوطنيّة للمشاريع الخدمية»، وتستمد قوتها العاملة من صفوف المجندين، وخبرتها الفنية المكملة من مختلف أصناف القوات المسلحة:

«إن النظام الذي يجري إنشاؤه الآن يقوم على مبدأ نشر شبكة الرعاية إلى القطاع الخاص الذي (كما كان سلفه القطاع العام) سيكون الشريك الأصغر للعسكر في هذه النشاطات... يقوم العسكر بمنح العطاءات للقطاع الخاص، المحلي والأجنبي، بقيمة تبلغ مئات الملايين في السنة في مشاريعهم في الميادين غير العسكرية. ويسعى العسكر بهمة إلى الحصول على الترتيبات التي تتيح للفنيين العسكريين الحصول على منفذ للدخول إلى تقنيات متقدّمة موجودة لدى القطاع الخاص، مثل إنتاج الأطعمة وتصنيعها. وتوحي هذه

التطورات باحتمال ظهور دولة تشاركية على الطراز الأميركي - اللاتيني، قائمة على تحالف العسكر مع البورجوازية العليا» (سبرينغبورغ، 1987: 10، 14، 15).

هل كان الرئيس مبارك يحاول إيقاف مثل هذا التطور المحتمَل حينما أقصى المشير أبو غزالة في العام 1989؟ قد يكون الأمر كذلك، مع أنه يبدو لي أن البورجوازية العليا المصرية لم تبلغ بعد مستوى من العلو ومن الوثوق بدرجة تكفي لتبرير حصول مثل هذا التدخل المباشر من جانب العسكر لصالحها. وليست الحالة في أيٍّ من الجمهوريات الشعبوية العربية الأخرى على درجة أعلى من النضوج لحصول تطور كهذا في ضوء «التدخلات العسكرية» الأخيرة.

الملكيات المحافظة والمجمع العسكريّ - القبليّ

مع أن لدى المملكة العربية السعودية رجالها القبليّين المسلَّحين منذ الأيام الأولى لغرض محاولة تعزيز الدولة، بالإضافة إلى وجود جيش أكثر مهنية أُريدَ له أن يقف حائلاً في وجه الاندفاع نحو النظام الجمهوري القادم من اليمن ومصر في ستينيّات القرن العشرين، فإن البناء الحقيقيّ للقدرة العسكرية لم يكن ليقوم في السعودية وبلدان الخليج إلا بعد فورة أسعار النفط في السبعينيات والثمانينيات، حينما بدأت هذه البلدان بتخصيص مبالغ هائلة لهذا الغرض. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن السعودية هي أكبر دول الخليج فإنها ليست في الحقيقة دولة قوية من الناحية العسكرية. وينطبق هذا بلا شكّ بصورة أكبر على دول الخليج الأصغر مثل الكويت أو الإمارات العربية المتحدة (الجدول 8.4).

الجدول 8.4: الصورة العسكرية للمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، 1989

المملكة العربية السعودية	
الناتج المحلي الإجمالي	
1987	267,6 مليار ريال سعودي (71,146 مليار دولار)
1988 تقديري	274,8 مليار ريال سعودي (73,385 مليار دولار)
ميزانية الدفاع	
1988	50,8 مليار ريال سعودي (13,57 مليار دولار)
1989 تقديري	55,0 مليار ريال سعودي (14,69 مليار دولار)
شبه العسكرية	
الحرس الوطني	56,000
(وزارة الداخلية)	10,000 عاملين، 20,000 احتياط، 26,000 مجندين قبليين)
قوة الحدود	8,500
الكويت	
القوات المسلحة	
عاملة (مدّة التجنيد سنتان).	20,000 ـ 30,000
الإمارات العربية المتحدة	
القوات المسلحة	
عاملة (ربما 30٪ أجانب)	43,000

المصدر: IISS, 1989, ibid.

إن للسعودية مساحة واسعة (حوالي 830,000 ميل مربع) لكن عدد سكانها قليل (حوالي 6 ـ 8 ملايين، بمن فيهم 1,5 ـ 2 مليون أجنبي)، وتتربع على قمة ما يقرب من 26,6٪ من احتياطيات النفط الثابتة في العالم. ومن أجل حماية هذه الموارد ينفق السعوديون على

الدفاع ما يقدّر بعشرين مليار دولار في السنة، أي ما يمثل تقريباً ربع الناتج الوطنيّ الإجمالي السنويّ (منصور، 1980: 48 وما يليها). ومع ذلك، يبدو أن السعوديين لم يحققوا سوى تقدّم محدود وبطيء في تحسين فاعليتهم العسكرية. ومن أسباب ذلك أن معظم النفقات الدفاعية كانت، حتى وقت متأخّر، تذهب لتطوير القدرات التدريبية والقواعد والبنية التحتية، بدلاً من تطوير القوة القتالية الفعلية. ويذهب حوالي 50٪ إلى الإنشاءات، وينفق حوالي 30٪ على التدريب، أما نصيب السلاح فلا يتعدّى 20٪.

إن الجيش البرّي صغير الحجم بأيّ معيار قسناه، ولعل قوته الناشطة الفعّالة مساويةٌ لقوة نظيره في اليمن الجنوبي (سابقاً). وهو يمتلك معدات متقدّمة، مع أنه لا يُعتقد أنّه قد حقق أداءً تدريبياً كافياً. كما أنه يفتقر إلى المدفعية المتحركة الحديثة والعجلات القتالية المساندة الضرورية حتماً نظراً لسعة الأراضي السعودية. أمّا القدرة البحرية السعودية فإنها محدودة، على الرغم من وجود خطّ ساحليّ طويل لما هي أولاً وأخيراً شبه جزيرة واسعة. فهناك 1،500 رجل بحرية لا غير، والمعدات غير كافية، وقدرات خفر السواحل محدودة. وهكذا، حتى حينما يكتمل تحقيق برنامج التحديث الجاري تطبيقه حالياً، ستظل القوات البحرية السعودية غير كافية للدفاع البحري عن البلاد. أمّا سلاح الجو فإنه ربما الصنف الأكثر تقدّماً في القوات المسلحة للبلاد. ومع أنّ إجماليّ عديد أفراده صغير فإن معداته متقدمة جداً. وكان في البداية يعتمد على الطائرات المقاتلة البريطانية، أمّا الآن فإنه يستخدم القاذفات ـ المقاتلات الأميركية، وقد جاء التحول من الفئة **الأولى** إلى **الثانية** بسهولة معقولة. ويُعدّ الطيارون ذوي تدريب عال، كما أنَّ أعتدة الجو ـ جو والجو ـ أرض وافيةٌ بالغرض بدرجة نسبية. ومع ذلك، فثمة نقص في أعداد الطواقم

الأرضية والفنيين فيما تشمل المشكلات الأخرى الدفاعات الجوية التي هي ـ ببساطة شديدة ـ غير كافية.

بعد اندلاع الحرب الإيرانية ـ العراقية، أدرك السعوديون مدى ضعف أنظمة السيطرة والتحذير الجوية لديهم، وأصابت الدهشة الولايات المتحدة بدرجة مساوية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1981، وافقت الحكومة الأميركية، بعد موافقة مجلس الشيوخ، على بيع «حزمة طائرات الأواكس»(*) بكلفة 8,5 مليار دولار إلى السعوديين. ولا شكّ أن هذه المعدات أدّت إلى تحسين قدرة الردع السعودية ضد هجمات محتملة معيّنة على حقول النفط، غير أنها من الجانب الآخر منحت قوات الولايات المتحدة، كذلك، مزيداً من الوقت للبقاء في السعودية ومزيداً من المال لقاء تجهيز السعوديين بالتعزيزات ما أدّى إلى توثيق الروابط العسكرية بين البلدين. وفي الواقع، كانت المعدّات على درجة عالية من التعقيد بحيث كان من المتوقع أن ينشأ احتمال في ضرورة قيام الأميركيين بصيانتها وتشغيلها إلى ما لانهاية من الزمن تقريباً [*Armed Forces Journal International* (**المجلة العالمية للقوات المسلحة**)، أيلول/ سبتمبر 1981: 56، 61، 78 ـ 80]، كما إنَّ عملية البيع والحزمة بمجملها منحتا الولايات المتحدة فرصةً لاستعمال المرافق السعودية الكثيرة، البالغة قيمتها أكثر من 50 مليار دولار، دون أن يكون لزاماً عليها دفع أيّ شيء.

وعليه، وباختصار، فإن القدرة العسكرية للدولة السعودية لاتزال تفتقر إلى الكثير. والتفسير الاعتياديّ لضعف القوات المسلحة السعودية هو النقص في عدد الأفراد، وهذا في الواقع عامل هام. ومع ذلك، فمع دخل سنويّ من النفط بلغ حوالي 85 مليار دولار

(*) AWACS: الطائرات المجهزة بأنظمة التحذير والسيطرة.

في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، كان لزاماً على السعوديين أن يفعلوا ما هو أفضل ممّا فعلوا في الواقع. إذ على مقربة وثيقة من حدودهم هناك بلدان فقيران نفطياً غير أن قواتهما المسلحة أفضل تدريباً وأحسن تجهيزاً بالمعدات بدرجة كبيرة: سوريا التي لا يزيد عدد سكانها عن نظيرتها السعودية، والأردن حيث عدد سكانه أصغر بكثير. وعليه، قد يكون من المُحتمَل القول بأن الحكّام السعوديين أنفسهم ـ لأسبابهم الخاصة المتعلّقة بـ «أمنهم الداخلي» ـ لا يرحّبون ترحيباً خاصاً بفكرة امتلاك جيش كبير وديناميكي. وبعد هذا وذاك، فإن تجربتهم مع الحركة الوهّابية ونضالهم ضد منظمة (الإخوان) يجعلان العائلة المالكة السعودية تخشى من أيّ قوات مقاتلة. وقد قام البريطانيون على امتداد عقود من الزمن بتبنّي هذا التوجه لدى السعوديين، تحقيقاً لأغراضهم في شبه الجزيرة ومنطقة الخليج عموماً. ثم كانت الانقلابات التي حدثت في كثير من الأقطار المحيطة ببلاد العرب في الخمسينيات والستينيات، فبعثت الخوف كذلك في نفوس الحكّام السعوديين وأقنعتهم بالابتعاد عن إجراء المزيد من التعزيز في صفوف قواتهم المسلحة، بحيث إنهم، على سبيل المثال، أخفقوا على الدوام في تطبيق نظام التجنيد الإجباريّ بخلاف معظم بلدان الشرق الأوسط.

وربما كانت للأميركيين أيضاً أسبابهم الخاصة التي دفعتهم إلى عدم الإسراع في بناء جيش كبير ومقتدر في بلاد العرب. وهم بطبيعة الحال قلقون لأن هذه المنطقة ذات الأهمية للغرب ضعيفةً في دفاعاتها. ولكن، وكما يستمرّ عدد من المسؤولين والمعلقين الأميركيين في تكرار القول، فإن «المخاطر» يُحتمَل أن تنشأ من الداخل بقدر احتمال نشوئها من «الخارج». ومع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة التحالف الأميركي ـ السعودي، فإن عدداً كبيراً من صانعي

السياسة الأميركية قد يشاركون العائلة المالكة السعودية المخاوف نفسها حول «المخاطر الداخلية» من وجود جيش كبير ومقتدر في بلاد العرب. ويبدو أن صانعي السياسة الأميركيين يفضلون أن تكون لقوات الولايات المتحدة حقوق و/ أو تسهيلات استراتيجية مباشرة في بلاد العرب وما حولها. غير أن الحكّام السعوديين، إدراكاً منهم لمدى اعتمادهم في الواقع على الحماية الأميركية، ليسوا على استعداد لإضافة المزيد إلى حرجهم السياسيّ عن طريق جعل الوجود الأميركي جلياً بهذه الدرجة من الجلاء والطابع الرسمي، ولهذا بقيت المسألة مصدراً لعدم الاتفاق بين البلدين ـ في الأقل حتى احتلال العراق للكويت في العام 1990.

ممّا تقدّم يستطيع المرء أن يستنتج أنّه نظراً لغنى مواردها، مقروناً بمحدودية قدرتها العسكرية، فإن السعودية، بل وبدرجة أكبر «الدول ـ المدن» الأصغر حجماً الواقعة على ساحل الخليج العربي، هي الآن معرّضة لعدد من الأخطار الخارجية التي تجعلها مكشوفة أمام التعديات إلى أبعد حد. وفي الوقت نفسه، فإن لمشكلة الأمن أيضاً بعداً داخلياً، في الأقل من وجهة نظر النخب الحاكمة والآخرين جميعاً، بمن فيهم القوى الأجنبية التي يخدم مصالحها استمرار النظام السياسيّ القائم كأحسن ما تكون الخدمة.

إن المخاطر الخارجية المنظورة وحالة الانكشاف الاستراتيجية أمام تعديات الآخرين أدّت إلى قيام دول الخليج المصدّرة للنفط بتوسيع قواتها المسلحة بشكل لافت بعد فورة أسعار النفط في 1973 ـ 1974. وكان الدافع وراء جزء من هذا التوسع هو اعتبارات بناء الدولة علاوةً على فرض الأمن الاجتماعيّ ـ السياسيّ. «لقد أعيد تحديد الاحتياجات الأمنية لكي نحمي الدول لا من الأخطار الخارجية فحسب، بل كذلك من التحدّيات الداخلية المحتملة غير

المعترف بها» (تشوبن، ليتواك وبلاسكوف Chubin, Litwak and Plascov)، 1982 : 103 ـ 105). وصارت كميات هائلة من الأسلحة المتطوّرة تجد سبيلها إلى الخليج، كما أنّ استخدام الأسلحة المتطوّرة والجديدة استلزمه إحداث تحوّلات تنظيمية وفنية أثمرت جيوشاً رسمية حديثة الطلعة. غير أن توظيف الأفراد في هذه الجيوش كان أمراً صعباً، ولهذا تمّ استخدام أجانب مثل الأردنيين والباكستانيين (والعُمانيين)، علاوةً على بعض اليمنيين والمصريين... إلخ.

وبالرغم من ذلك، بقيتْ مسألة التجنيد مسألة شائكة في جميع دول الخليج. وبدأت الكويت بتطبيق نظام التجنيد بصورة رسمية، في محاولة كان دافعها الرئيسيّ تجاوز الثقل العددي لجنودها من البدو والشيعة/ العراقيين، وكانت الإمارات العربية المتحدة تفكّر بتطبيق نظام كهذا أيضاً[3].

في أوائل الثمانينيات كانت القوة العسكرية للمملكة العربية السعودية تزيد قليلاً عن 88,000 رجل منهم حوالي 51,000 نظامي و36,000 شبه عسكري. وفي العام 1985، قدّر عدد أفراد القوات النظامية بين 52,000 و56,000، وأفراد (الحرس الوطنيّ) بين 14,000 و16,000. وفي العام 1988 بلغ عدد أفراد القوات المسلحة العاملة 65,700 وقدّر عدد أفراد الصنف شبه العسكريّ بـ 56,000 كان من

---

(3) إن للإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة لقوات الدفاع إلى السكان المدنيين في العالم، وذلك لأن كلّ إمارة من الإمارات الأقوى لها قوة مستقلة بل تشتري أسلحتها الخاصة بها. أمّا السعودية فإنها لم تطبّق سياسة تجنيد عامة، وذلك لأن الشروع بمثل هذه السياسة قد يميل إلى إضعاف الجزء الأكثر موثوقية من القوات العسكرية المرتبط بالسلالة الحاكمة وإلى تقليص الحوافز المالية القائمة التي تستعمل لتعزيز ولاء الجيش لها (تشوبن، ليتواك وبلاسكوف (Chubin, Litwak and Plascov), 1982: 105).

بينهم حوالي 10,000 فرد في قوى الأمن التابعة لوزارة الداخلية، و26,000 مجند قبلي، و20,000 فرد في قوات الإحتياط (IISS، 1989).

إن (الحرس الوطنيّ) ذو أهمية حاسمة، وهو عنصر مُخْلص، بَيد أنّ «موثوقيته ليست مطلقة» (هلر وسافران، 1985: 25 ـ 26)، ذلك أن عملية التحديث تسبب تآكلاً في الولاءات التقليديّة (القبليّة) وتقوّي دور «رابطة النقود». فقد تعامل (الحرس) بنجاح مع الشيعة في العامين 1979 و1980، غير أنهم لم ينجحوا في مكة في العام 1979 و1980 (ولا كانت قوى الأمن ناجحة، في مكة أيضاً، في العام 1987). وارتفع عدد الضباط العسكريين في السعودية من 5,600 في العام 1967 إلى 7,000 في العام 1975، وإلى 11,100 في العام 1985 (أي بزيادة قدرها 50٪ في أقل من عقدين)، متجاوزة زيادة النسبة المئوية في أي قطاع آخر من «الطبقة الوسطى الجديدة» (المصدر نفسه، 10 ـ 16). وحتّى أوائل السبعينيات، كان هناك تمييز يمارَس ضدّ الحجازيين في مجال التجنيد في القوات المسلحة وفي مجال الترقيات في سلك الضباط، وذلك بسبب الشكوك التي كانت تحوم حول ولائهم. وأدّى هذا إلى عرقلة التحديث والمهنية والكفاءة. ومنذ ذلك الحين والنظام يحاول كذلك أن يقلص مخاطر نشوء تذمّر في صفوف الضباط، وذلك عن طريق منحهم رواتب عالية بدرجة سخية ومنافع أخرى. ومع ذلك، فقد أفادت التقارير بحصول محاولة انقلاب فاشلة واحدة في الأقل عام 1977، بالإضافة إلى بضع حالات انشقاق من جانب أفراد أو مجموعات صغيرة من الضباط.

لم تكن العلاقات المدنية ـ العسكرية بطبيعة الحال منتظمة وودّيةً دائماً. وكانت هنالك محاولات انقلابية في الخمسينيات والستينيات: ففي العام 1955 كانت هناك مؤامرة «لقتل الملك سعود

والأمير فيصل» وإقامة حكومة عسكرية ذات توجّه قومي. وفي العام 1963 هرب إلى مصر تسعة طيارين بعد أن رفضوا قصف القوات المصرية في اليمن. وكان العام 1969 شاهداً على محاولات أشدّ خطورةً: فقد ألقي القبض على 63 ضابطاً، معظمهم من سلاح الجو، وعلى مئات من المعارضين المدنيين، لمحاولتهم القيام بانقلاب. وفي السنة عينها، حدثتْ محاولة انقلاب أخرى من جانب ضباط كبار، تدعمهم عناصر من البورجوازية الحجازية وعناصر إصلاحية شتى وبعض الضباط المتقاعدين (كوردسمان (Cordesman)، 1984: 123 ـ 126). وأفادت عدة تقارير في أوائل السبعينيات بوجود تذمر في صفوف عناصر معيّنة من العسكر الذين قيل إنّهم تلقوا دعماً مباشراً أو غير مباشر من بعض أبناء الملك سعود المخلوع (شكترمان (Schechtermann)، 1981 ـ 1982: 15 ـ 25). وعلى الرغم من أن رواتب الضباط وظروفهم المعيشية تحسّنتْ بشكل لافت في أعقاب فورة أسعار النفط في 73 ـ 1974، فقد ألقي القبض على عدة مئات من الأفراد العسكريين والمدنيين في أعقاب الانقلاب العسكريّ الفاشل الذي اكتشف أمره في العام 1977 (والذي قيل إنّه كان برعاية ليبية). واستطاع طياران من المشاركين الهرب بطيارتهما إلى بغداد. ويقول كوردسمان أنّ عدداً يزيد عن عشرة طيارين من قاعدة تبوك الجوية كانوا في تلك المناسبة قد خططوا لقصف القصور الملكية في الرياض وجدة و«إعلان جمهورية إسلامية» (كوردسمان، 1984: 227)، ولكن لا يوجد ما يوحي بأن الانقلاب كان من شأنه أن يكون إسلامياً إلا في أكثر المعاني رمزية، كما كانت التقارير تفيد بحصول جوانب ثانوية أخرى من الاضطراب العسكريّ بين الحين والآخر.

وأظهرت التحقيقات التي أُجريت في أعقاب المحاولة الانقلابية

في العام 1977 بأن رواتب العسكريين لم تكن متساوقة مع زيادات الدخل في القطاع المدني وبأنه كان هناك تذمر واسع في صفوف العسكر ومن ظروف المعيشة والتدريب. وتم حل بعض المشاكل عن طريق مضاعفة الرواتب العسكرية، لكن التحسينات التي أُجريتْ على الإسكان والمرافق الأخرى كانت قاصرةً أو متخلفةً عن جدولها الزمني. وهكذا، فإن مصادر التظلم قد لا تكون قد أُزيلتْ (باستخدام تعابير نسبية) بشكل تام.

المجمع العسكريّ ـ القبليّ

إدراكاً من السلطات السعودية بأن ثمة «إمكانية لقيام القوات المسلحة السعودية بالتدخل والإطاحة بنظام الحكم»، فإنها لجأت إلى مجموعة متنوعة من الأساليب للقضاء على هذا الاحتمال. واشتملتْ هذه على منح المكافآت المالية والمادية، وبشكل خاص لكبار الضباط، وموازنة القوات العسكرية وشبه العسكرية الواحدة ضد الأخرى، ونشر الجيش النظامي في مواضع نائية من البلاد الواسعة الحجم، وتَنْسيب الأدوار الحاسمة إلى قوات ومستشارين أجانب، وبالأخص إيداع القيادة المركزية بيد الضباط ـ الأمراء (الحمد، 1985: 295 ـ 304، الفالح، 1987).

وابتداءً من أواسط السبعينيات، تعزّزت الجهود لتحديث (الحرس الوطنيّ) لغرض موازنة الجيش النظامي ومعالجة أيّ انشقاق أو تخريب داخلي محتمَل. ومع ذلك، وانكشفت نواقصه في أحداث مكة في تشرين الأول/ أكتوبر 1979 حينما تمثّلت ردّة فعل الحرس (الذي يضم ثلث القوة البشرية العاملة في السعودية) على الأحداث، بالمطالبة بإجراء زيادات غير عملية في معدّاته، كالدبّابات والأسلحة المضادة للطائرات (في حين أنه بقي في الوقت نفسه القوة الوحيدة،

ضمن ما يزيد عن ثلاثين بلداً في العالم الثالث، غير القادرة على صيانة وخدمة عرباتها المدرّعة الخاصة بها!) (كوردسمان، 1984: 179 ـ 186). واستمر الخلاف الذي قالت التقارير أنه شمل نزاعات في صفوف أفراد من العائلة المالكة حول الدور المستقبلي لـ (الحرس الوطنيّ) وطريقة تسليحه وتنظيمه، وانتهى إلى غياب واضح للتنسيق في المجالات العملياتية، وكذلك المالية والتنظيمية. ومع ذلك، فإن أحداث مكة والهجمات الشخصية التي كان السادات يشنها على العائلة المالكة (حينما أخفق الطرفان في التوصل إلى توافق كان من شأنه القبول بتسوية كامب دايفد) أدّتْ من جديد إلى رصّ صفوف العائلة المالكة في مجال الشؤون الأمنية والاستراتيجية.

وباستثناء الاضطهاد الفظ للشيعة في المنطقة الشرقية، فإن نظام الحكم السعودي لم يشعر بحاجة حتى الآن لاستعمال قواته العسكرية أو شبه العسكرية المختلفة لممارسة القمع المباشر على سكان البلاد. واستمر نظام الحكم في الاعتماد وبشكل رئيسيّ على البنية «القبليّة» التقليديّة لمجتمع بلاد العرب، مدعوماً بإجراءات «ضمّية» محسوبة، واحتواء المصادر المحتملة للمعارضة احتواءً مدروساً.

وعلى الرغم من أنه لا حركة التمرد التي حدثتْ في مكة ولا انتفاضة المنطقة الشرقية قد كَشفتْ عن وجود حالة عدم استقرار أخرى في صفوف القوات المسلحة السعودية، فإن من المثير للاهتمام ملاحظة أن معدلات الرواتب العسكرية ضوعفت من جديد في العام 1988 كما زيدت في السنوات اللاحقة المنافع الإضافية بما في ذلك هبات قطع الأراضي. ومع ذلك، فإن استقرار القوات المسلحة على المدى الطويل يظل شيئاً مجهولاً (كوردسمان، 1984: 242 ـ 244).

ليس ثمة شكّ في أن سياسة الاحتواء والدمج تبلغ ذروتها حينما

يتعلق الأمر بالحرس الوطنيّ. فإن الجزء الأعظم منه لايزال قوة قبلية تقليدية. وفي رأي أنطوني كوردسمان:

«إنه أقرب إلى أن يكون وسيلة تُخصّص من خلالها العائلة المالكة الأموال للزعماء القبليّين والبدويّين أكثر من كونه قوة قتالية حديثة أو قوة أمنية داخلية. ذلك أن (الحرس) يساعد الأمراء الرئيسيين في إدامة علاقات وثيقة مع القبائل في كل إقليم (منطقة). ولم يتطور ليصبح قوة تستطيع التعاطي مع الاضطرابات الحضرية، ومشاكل أمن حقول النفط، ومشاكل أمن الحدود، والانقسامات الإثنية والداخلية الأخرى. إن (الحرس) قوة حيوية من الناحية السياسيّة، غير أنه لم يعثر له بعد على أيّ مهمة عسكرية واضحة» (المصدر نفسه، ص 365).

لقد كان نظام الحكم حريصاً على حصر الوحدات الضاربة في العاصمة بقوة من (الحرس الوطنيّ) تعدادها 1,000 رجل جرى اختيارهم بعناية، ورجال من قوى الأمن يتراوح عددهم بين 7,000 و10,000 تابعين لوزارة الداخلية.

لقد شهدت الثمانينيات توسعاً آخر وتحديثاً للقوات المسلحة، وذلك في جزء منه نتيجةً للحرب الإيرانية ـ العراقية الطويلة الأمد. ولمّا كان النظام يعاني من نقص في الأفراد المهرة فإنه صار يتحرك بوتيرة متصاعدة إلى خارج الجماعة النجدية التقليديّة لغرض قبول المتعلمين من الحجازيين وسُنّة وغيرها. ومع أن احتمال أن تظهر نسخة سعودية من حركة (تركيا الفتاة) لايزال يبدو بعيداً إلى حدّ ما نظراً لنظام التدقيقات والموازنات القائم في البلاد، فإن احتمال حصول تمرّد للطبقة الوسطى بقيادة عسكرية لابدّ أن يزداد إذا ما استمرت عائدات النفط بالتقلص. وفي نظر موردخاي آبير (Mordechai Abir):

«إن التحالف المعقود حديثاً بين العائلة المالكة والعلماء الذي لجأ إليه الملك من بين أمور أخرى، لكي يجابه القوة المتزايدة للطبقة الوسطى، أدّى إلى مفاقمة تذمر هذه الطبقة بدرجة أكبر، مثلما أدّت إليه عملية «سَعوَدة» الحكومة المركزية والإقليمية في وقت اتسعت فيه البطالة في صفوف الإنتلجنسيا الجديدة. وفي ظلّ الظروف الحالية فإن هناك احتمالاً أقل في أن يقوم (أهل الحل والعقد)، الخائفون من تداعيات التغيير في بنية السلطة المملكة، بمنح الطبقة الوسطى بصورة طوعية حقّ المشاركة في صنع القرار، هذه المشاركة التي يُخشى أن تؤدّي إلى التآكل السريع لهيمنة آل سعود. غير أن الاستمرار في إقصاء النخَب الجديدة عن المشاركة السياسيّة يستفزّها بدرجة أكبر ويصلّب مواقف العناصر الأصغر سنّاً في هذا المكون القويّ والكبير من مكونات المجتمع السعودي» (آبير، 1988: 204 ـ 205).

وهكذا يبدو أن إحدى استراتيجيات السيطرة التي اتّبعها نظام الحكم في الثمانينيات كانت تقوية سلطة النظام على الأقاليم من خلال سياسة «نَجدَدَة»(*) الحكومات الإقليمية، بل ـ وما هو مفضل ـ «سَعْوَدَتها» (أي من عائلة آل سعود). حيث عيَّن أفراداً شباباً ناشطين بصفة محافظين جُدُدٍ في عدة أقاليم وبصلاحيات موسعة. وفي وقت أقرب كانت استقالة عدد من التكنوقراط الحجازيين في معظمهم، أو إقصاؤهم بل حتّى «نفيهم» من الناحية الفعلية، مؤشّراً على حركة تستهدف إمكانية إرجاع النفوذ إلى أيدي الموظفين أو التكنوقراط «النجديين» المخلصين من فرع السديري من آل سعود. ولقد رأى بعض التكنوقراط والتجّار ورجال الأعمال الحجازيين في إقالة وزير

(*) تعيين أفراد من نجد فيها.

النفط المشهور، الشيخ أحمد زكي يمّاني، (وإقالة عبد الهادي طاهر)، مثالاً آخر على تراجع موقعهم وإعادة «نجدَدة» نظام الحكم حينما كان يتجه في السنوات الأخيرة نحو قدر أكبر من المحافظة. ويقال إنّ يمّاني عارض مطالب الملك في رفع أسعار النفط ورفع إنتاجه في آن واحد، كما أنه كان معارضاً لصفقات المقايضة التي ـ استناداً إلى بعض المصادر ـ كان النظام كثيراً ما يلجأ إليها لغرض تأمين تجهيزات الأسلحة (آبير، 1988: 168 ـ 169، 173 ـ 174، 216 ـ 217). إن مدى تأثير هذه السياسة على آفاق عمل الضباط من «العوام» (وخصوصاً الحجازيين) ليس واضحاً بعد. ولكن إذا ما أضيف ذلك إلى الضغط الاقتصاديّ النسبيّ، فمن المحتمل أن تنظر العناصر الأصغر سناً في صفوف الطبقة الوسطى إلى هذه التغييرات بقلق، خصوصاً أن عدد العاطلين في صفوف الإنتلجنسيا قد أخذ بالتزايد.

لقد أدّت الاضطرابات «الإيرانية» في مكة خلال موسم الحج في العام 1987 إلى تقوية عرى التضامن في صفوف العائلة المالكة بدرجة أكبر، وعزّزت توجهاتها المحافظة على الصعيد الداخلي والموالية للأميركيين على المستوى الخارجي. ومع أن قوى الأمن العام بقيادة الأمير نايف قد تصرفت بشكل متخبط وبقسوة بالغة خلال هذه الاضطرابات، فقد محَضه النظام كامل دعمه. كما سعى النظام إلى الحصول على مزيد من المساعدة من أقطار غربية وإسلامية لأغراض أمنية. ومنذ ذلك الحين تغلغل في أرجاء المدينة المقدسة جنود مسلحون بشكل كثيف.

وممّا له دلالة أيضاً أنه، على الرغم من أن الميزانيات السعودية قد جرى تقليصها بمجموعها وببنودها (بما فيها البند العسكري) في السنوات الأخيرة، فإن ميزانية الدفاع والأمن الرسمية قُلّصت بأسلوب

أخف عند مقارنتها بالمكوّنات الأخرى للميزانية الوطنيّة (على سبيل المثال *Saudi Arabia Profile* (EIU)، 1987). وكان متوسط الإنفاق العسكريّ يبلغ حوالي 44٪ من إجمالي الإنفاق العام في السنوات الأخيرة، ويبدو أن إنفاق الدفاع يتمتع بحصانة أكبر تجاه تقليصات الميزانية من الاستثمار الحكومي مثلاً (لوني (Looney)، 1987 ـ 1988: 698 ـ 700).

إن هذا مؤشر على الأهمية التي يعلقها النظام على الشؤون الأمنية، ويجعل من غير المحتمل أن تتكوّن لدى فئة الضباط هموم مؤسّساتية جادة بشأن كمية أسلحتهم ونوعيتها. ومع ذلك، إذا استمر الشعور الحادّ بإمكانية التعرّض للأخطار، في جعل الزعماء السعوديين يميلون بدرجة أكبر إلى تفضيل اعتبارات الولاء على اعتبارات الجدارة في تعيين أفراد القوات المسلحة وترقيتهم، فإن بإمكان ذلك أن يفتح الطريق أمام تنامي التظلمات الشخصية والمناطقية والسياسيّة في صفوف العسكر. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ضعف قوى المعارضة المدنية العلمانية في البلاد منذ أواسط السبعينيات (على الرغم من أنها تبدو بأنها بدأت تستعيد زخمها في السنوات الأخيرة)، فمن المحتمل أن المنابر غير الرسمية (مثل «الشلل» و«الجلسات» و«السهرات»... إلخ)، بما في ذلك ربما بعض العسكريين، قد تصبح على نحو متزايد نقاطاً بؤرية هامة لمعارضة نظام الحكم (الفالح، 1987: 216 ـ 219).

واستناداً إلى هلر وسافران، فإن احتمال أن يقوم الضباط بمناصرة طبقة وسطى جديدة في المستقبل سوف يعتمد على عدد من المتغيرات الداخلية التي قد تشمل: التظلمات المهنية و/ أو الاجتماعيّة (باستخدام تعابير نسبية)، التداعيات السلبية لهبوط عائدات النفط، المشاكل المتعلّقة بفرص التوظيف والترقية أمام الطبقة

الوسطى الجديدة، الإخفاق في تنظيم خلافة الحكم، الخلافات الرئيسيّة حول أسعار النفط و/ أو اختيارات التنمية. أما «الزنادات» الخارجية المحتملة لتفجير حركة تمرد من جانب الطبقة الوسطى الجديدة فقد تشمل: نشوب نزاعات حدودية وتحديات إقليمية، أو خلافات رئيسيّة مع الولايات المتحدة (هلر وسافران، 1985: 17 ـ 24).

إن غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس 1990، وما تلاه من استدعاء القوات الأميركية إلى المملكة العربية السعودية والحرب المشتركة ضد العراق، يمكن أن يتوقع له أن يضيف عوامل أخرى قد تساهم في عدم الاستقرار السياسيّ والاضطراب الاجتماعيّ (بما في ذلك في صفوف العسكر) في السعودية. **أولاً**، وفوق كلّ شيء، لقد كشف ذلك عن مدى الانكشاف الاستراتيجي البالغ لا للكويت ودول الخليج الأصغر فقط، بل كذلك للسعودية، الزعيمة المفترضة لـ (مجلس التعاون الخليجي). وبيّن ذلك بأن هذه البلدان لم تكن قادرةً على (ولا من المتوقع لها أن تمارس) الدفاع عن نفسها بنفسها أو بمساعدة عربية حصراً. وبعد نجاح السعودية على امتداد سنوات عديدة في إبقاء الوجود الأميركي خارج أراضيها بصورة رسمية، لم تعد تستطيع البقاء دون مساعدة عسكرية أميركية (وغربية) كبيرة ـ وهي مساعدة يجب على السعوديين تمويلها بأنفسهم.

عشية الحرب، كان إجماليّ عدد القوات الأميركية في منطقة الخليج قد تجاوز 400,000 رجل، أي حوالي نصف حجم الجيش الأميركي بكامله. ومع أن القوات العراقية تمّ إخراجها من الكويت في آخر الأمر، فإن من الجائز أن يكون قد بقي بعض الأفراد الأميركيين في بلاد العرب، ويستمرّ الوجود البحري الغربي في الأفق، وهكذا، فإن الهيمنة الاستراتيجية الأميركية تكاد أن تكون كاملة [*Sunday*)

(*Times*، 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1990؛ (*Guardian*)، 31 تشرين الأول 1990، ستورك وڤينغر (Stork and Wenger)، 1991: 22 ـ 26]، وفي الواقع، اتّخذ الارتباط الاستراتيجي الكويتي مع الولايات المتحدة شكلاً رسمياً باتفاقية الدفاع بين البلدين التي تمتد عشر سنوات، وهي التي أعلنت في تشرين الأول/ أكتوبر 1991.

إن هذه الأزمة جعلت القيادة السعودية تعلن خططاً لتوسيع قواتها المسلحة والأمنية، بل لمضاعفتها خلال خمس إلى سبع سنوات. وأعلنت دول خليجية أخرى عن نوايا مشابهة، غير أنها جميعاً تعاني من نقص القوة البشرية نفسه. لقد كان معظم جنود الكويت ورجال شرطتها من أفراد «بلا مواطنة» («البدون») الذين يشكّل وضعهم في الوقت الحاضر معضلة في البلاد، ولم تفلح حملة تجنيد أطلقت في العام 1991 إلا باجتذاب 2,000 مجنّد جديد، على وفق ما ذكرته التقارير. أمّا الإمارات العربية المتحدة فقد شرعت بتجنيد النساء في صفوف القوات المسلحة لكنها، مثلما هي الحال في معظم بلدان (مجلس التعاون الخليجي)، لاتزال تعتمد على المرتزقة لتلبية جزء كبير من متطلبات أمنها (هاردي (Hardy)، 1992: 28 ـ 29).

من المرجح أن تؤدي صدمة الحرب وعواقبها داخل دول الخليج إلى مزيد من الاتساع في حجم الفجوة القائمة بين المحافظين ودعاة التحديث، بين الإسلاميّين والعلمانيين، بين الفصائل الموالية للعرب وتلك الموالية للغرب، بين أولئك الداعين إلى المزيد من السيطرة وأولئك الداعين إلى قدر من المشاركة. ومن المحتمل أن تتسرب هذه الخلافات إلى داخل صفوف العسكريين. وبينما يستمرّ وجود الأفراد الأجانب والنفوذ الأجنبي، فإن عنصراً حاسماً سوف يضاف إلى الصورة، هذا العنصر الذي ساهم في حصول الانقلابات

في بلدان شرق ـ أوسطية أخرى. وكان غائباً عن السعودية، في الأقل حتى بداية التسعينيات. وسيصبح أمراً ليس بذي أهمية في الواقع أن تكون القوات الأجنبية استدعتها حكومات بلدان الخليج نفسها. فإن وجود أفراد أجانب فوق تراب الوطن و«التدخل» الحتميّ لبلدانهم في السياسات الوطنيّة سيصبحان مصدراً لشعور بالإذلال لدى الناس عموماً، والعسكر خصوصاً. فإذا أضيف هذا إلى السلسلة الكاملة للتظلمات الداخلية التي قد تختزنها الطبقة الوسطى الجديدة في صدورها بوتيرة متصاعدة، فإن إمكانية حدوث تدخل عسكري في السياسة السعودية قد تصبح أكثر رجحاناً مع مرور الوقت. ذلك أن إقامة «سلام أميركي» (Pax Americana) في منطقة الخليج وعلى مساحة كبيرة من الشرق العربيّ لن تكون موضع احتفاء خاص لدى القوى القومية أو الإسلامية أو «اليسارية» في المنطقة.

آفاق ومقارنات

في المرحلة التوسيعية «السهلة» من عملية التحديث في دول الخليج (التي اتسمت بإنشاء البنية التحتية وبناء المؤسسات)، فإن السياسات «الضمّية» (وهي ليست بعيدة الشبه عن سياسات أنظمة الحكم المتصفة بدرجة أعلى من الشعبوية «النمطية») كانت ممكنة، إذ جيء بواسطتها بعناصر من «طبقة وسطى جديدة» ناشئة إلى داخل الساحة الاقتصاديّة والسياسيّة، على نحو متزايد خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات (ستوفر، 1981، وقارن بيكر، 1987). ومع ذلك، فإن هذا النوع من أنظمة الحكم يختلف عن أنظمة الحكم «الشعبوية» النمطية من حيثُ إنه لا يعزّز أو يدمج «الطبقة العاملة» التي تبقى، بصرف النظر عن كلّ النوايا والمقاصد، أجنبيةً من حيث أصولها وبالتالي خارجيةً بالنسبة إلى النظام من الزاويتين الثقافيّة والسياسيّة. ولكن، فيما تبلغ المرحلة التوسيعية «سقفها» (وهي عملية سرَّعَها

بصورة كبيرة انخفاض عائدات النفط)، فإن بالإمكان توقع اتخاذ مختلف الإجراءات الإقصائية. ومن المرجح أن يكون المستهدفون الرئيسيون للسياسات الإقصائية في هذه الحالة هم التكنوقراط (بمن فيهم المديرون وربما بعض العناصر العسكرية) وإلى حدّ ما التجار. وليس من المرجح أن يقوم العسكر، بصفتهم أفراداً بارزين في الطبقة الوسطى الجديدة، بتقبل هذه الإجراءات عن طيب خاطر - وهي الإجراءات التي تستهدف تقليص امتيازاتهم المهنية والمالية وإقصاءهم عن عملية صنع القرار وعن الساحة السياسيّة عموماً.

لقد لاحظ كريستوفر كلافام أنّ «الدول التقليديّة لشبه الجزيرة العربية هي أكبر منطقة خالية من الانقلابات» في آسيا (كلافام، 1985 : 137). ومع ذلك، ليس ثمة ضمان في استمرارية هذا الوضع، خصوصاً مع تناقص موارد منجم الثراء النفطي وانتهاء «المرحلة السهلة» من التحديث القائمة على الأشغال الإنشائية وبناء المؤسسات. وليس بالإمكان، في هذه الظروف، استبعاد احتمال قيام العسكر بلعب دور أبطال الطبقات الوسطى الجديدة المطوّقة في السعودية ودول الخليج الأخرى في المستقبل غير البعيد جداً. وإذا كان لوجود القوات والمستشارين الأجانب في الخليج أن يستمرّ، فقد يضيف هذا محرّكاً «قومياً» بصفة خاصة إلى التظلمات الاجتماعيّة والهواجس السياسيّة.

من المحتمل أن يكون نمط الانقلاب الذي قد يحدث من الضرب الذي يسميه صاموئيل هنتينغتون «انقلاب كسر الجمود». ويحدث هذا النمط حينما يشعر العسكر - وبوجه خاص المراتب الوسطى والدنيا من فئة الضباط - بالإحباط إزاء استمرار تولي السلطة من جانب ما يبدو أنها نخبة تقليدية غير فاعلة وعتيقة الطراز (هنتينغتون، 1971 : الفصل 4).

وبمرور مدّة من الزمن، لن تميل السلطة الفاعلة فقط، بل كذلك المفاهيم السائدة للشرعية في مجتمع تحديثي، إلى تفضيل البيرو ـ تكنوقراطية. إن مسعى الطبقة الوسطى الجديدة لتولي السلطة السياسيّة، وهو مسعى كثيراً ما يشعل شرارته شعور مهنيّ أو اجتماعيّ أو «وطني» بالظلم «يتلقفه» العسكر، سوف يتركز عادةً حول مطالبات بالعقلانية والكفاءة والحداثة. وليس ثمة في الحقيقة سوى القليل جداً ممّا يحول دون أن تتكرر في السعودية أحداث من النوع الذي حدث في ليبيا في العام 1969 وفي أثيوبيا في العام 1974 (قارن كلافام، 1985 : 144). وفي الواقع، إن احتمال حدوث ذلك في تزايد، فيما تتراكم التوترات والضغوط في أعقاب أفول «عقد منجم الثراء» خلال المدّة من 1974 إلى 1983 وتآكل الآثار «المهدِّئة» لفورة أسعار النفط.

من المحتمل أن يؤدّي الهبوط في عائدات النفط، مقروناً باستمرار الأنماط «التقليديّة» في توزيع الموارد، إلى إثارة شعور حاد بالانسداد الاجتماعيّ فيما تمسي التوقعات المتصاعدة للطبقات الوسطى الجديدة مُحبطة بوتيرة متزايدة. كما إنَّ استمرار وجود الأجانب سوف يضيف شعوراً حادّاً بالظلم الوطنيّ. ومع ذلك، من المحتمل أن يستغرق نضوج هذه العملية مدّة من الزمن. ومن المحتمل أن تُستخدم القوة العاملة الأجنبية بصفتها «كبش فداء» أقرب إلى متناول اليد حينما تحل مصاعب مالية واقتصاديّة. وما إن يجري تقليص القوة العاملة الأجنبية إلى الحد الأدنى، فمن المحتمل أن تغدو الإنتلجنسيا السعودية والخليجية الهدف الرئيسيّ للسياسات الإقصائية التي ستمارسها أنظمة الحكم. وفي هذه النقطة تحديداً، قد يبدأ المرء من جديد يسمع بمحاولات انقلابية في بلاد العرب.



الفصل التاسع

النمو البيروقراطيّ: التنمية مقابل السيطرة

إن مسألة النمو البيروقراطيّ لم تسترع كثيراً من الاهتمام في الأدبيات الغربية حتّى وقت قريب. واستناداً إلى الأطروحة الفيبرية، فإن التطوّر البيروقراطيّ يمثّل العلامة الدالّة على تنامي العقلانية، واستناداً إلى نظريات «النظام المفتوح»، فإنه يمثّل ثمرة جهود التنظيمات الهادفة إلى التكيّف لبيئات متقلبة. وهكذا، كان يفترض بالتنظيمات البيروقراطيّة أن تعمل بصورة عقلانية لتتكيّف مع البيئة. ولم يحدث إلاّ مؤخراً (بالرغم من «قانون باركنسون»)[*]، أن بدأ النمو البيروقراطيّ في اجتذاب الاهتمام بصفته ينطوي على اللاعقلانية واللاكفاءة (مع أن م. كروزييه (M. Crozier) (1964) كان قد قدم تحذيراً ما في وقت سابق). وكثيراً ما جاءت هذه الموضوعة من منظرين اقتصاديّين (بورشردينغ (Borcherding)، 1977، نيسكانن (Niskanen)، 1971). وكان البيروقراطيّون يوصفون بكونهم «العاملين على زيادة الميزانية إلى حدها الأقصى» الذين يغالون في الإنتاج، أو بكونهم «العاملين على زيادة الريع إلى حده الأقصى» الذين يغالون

(*) Parkinson's Law: المبدأ الذي يقول بأن العمل يتوسع لملء الزمن المتاح.

في الإنفاق. وفي أيٍّ من الحالتين، بدا أن النمو كان حتمياً، على الرغم من عدم توفر الأدلّة التجريبية الواسعة (ماير (Meyer)، 1985). ثم جاء المنظرون التنظيميون فافترضوا أنّ من الجائز أن يكون النموّ البيروقراطيّ نتيجةً من واحد، أو من بعض ممّا يلي: (أ) توسع دور الدولة في المجتمع. (ب) ميل التنظيمات البيروقراطيّة باتجاه التوسع والتعقيد والتنوع. (ج) القصور الذاتي، أو عدم الرغبة، أو عدم القدرة على حلّ التنظيمات أو على تقليصها بعد أن تكون قد تأسست (جاكسون، 1982).

يستهدف هذا الفصل اختبار بعض من هذه الفرضيات العريضة ـ المستمَدّة من الأدبيات العامة (إنما الفيبرية بشكل رئيسي) ـ مقابل عدد من الحالات العربية. وقد أشارت دراساتي التمهيدية إلى أنه يظهر أن معظم المدراء والسياسيّين الشرق ـ أوسطيين قد قبلوا في الواقع بالمقترح القائل بأن البقرطة هي بمنزلة التنمية» (الأيوبي، 1986). وفضلاً عن ذلك، فإنني افترضت أيضاً (الأيوبي، 1988a). إن من المحتمل أن يكون هناك دور أيضاً لعوامل أخرى أكثر التصاقاً بالبلدان النامية و/ أو بالشرق الأوسط. وتشمل هذه العوامل (أ) التقاليد المركزية التاريخية التي عزّزها الحكم الاستعماري، وتأثير النموذج المونوقراطي(*) الفرنسي، و«نقل» المصريين لتجربتهم الخاصة إلى بقية العالم العربي. (ب) التوسع الهائل في ميدان التعليم الرسمي، مع وجود منافذ أخرى قليلة لتوظيف خريجيه ومع المكانة العالية تقليدياً التي تقرن بأنماط «ذوي الياقات البيض» و/ أو الأنماط «العامة» للتوظيف. (ج) وجود نخب رجال أعمال ضعيفة، أدّى في أقطار ذات رأسمال فقير (حيث كانت هناك «اشتراكية») وفي أقطار ذات رأسمال وفير (التي هي تداوليّة)، إلى أن تلعب الدولة دوراً هاماً بصورة استثنائية.

(*) حكم الفرد.

التوسع في الدور الاقتصاديّ للدولة

في الميدان الاقتصاديّ كان توسع أدوار الدولة هو الأبرز، وشمل ذلك من الناحية العملية جميع بلدان الشرق الأوسط بصرف النظر عن الحجم، أو التاريخ المؤسساتي ـ السياسيّ، أو الثروة، أو المذهب الاجتماعيّ ـ السياسيّ. وكانت هناك حاجة لتفسير السبب وراء امتلاك جميع الدول العربية قطاعاً عاماً كبيراً جداً. ولا شكّ من الناحية التاريخية، في أن أيّاً من البلدان الشرق ـ أوسطية (باستثناء جبل لبنان) لم يعرف «الإقطاع» بشكله الأوروبي، لكنها عرفت أشكالاً مختلفة من أنماط الإنتاج القائمة على سيطرة الدولة. غير أن هذا ليس كافياً بحدّ ذاته لتفسير التوسع المعاصر لدور الدولة الاقتصاديّ.

يمكن للنظريات الديناميكية حول توسع المشاريع العامة أن تصنَّف إلى ثلاث فئات: حَلَقية وخطية و«اعتباطية» (ويلسون، 1985)، وتبيّن النظريات القائمة على النموذج الخطّي مدى توسع المشاريع العامة وهو يتغيّر باتجاه ثابت، يعزى في العادة إلى بعض العوامل الضمنية مثل وجود «الأسواق الناقصة» أو صعود «الطبقات المهنية». أما التفسيرات الحلقية فإنها تربط التغييرات في توسع المشاريع العامة بتغييرات أوسع في الاقتصاد السياسيّ، وخصوصاً في أمور من قبيل تجهيز العملة الأجنبية ورأس المال الاستثماري. وقد يكون التفسير، بالتالي، مماثلاً للحلقة (كما هي الحال في قانون فاغنر(*) الشهير) أو مضاداً الحلقة (على سبيل المثال ويلدانسكي

(*) Wagner's Law: المبدأ الذي يتنبأ بأن تطوير اقتصاد صناعي ستصاحبه حصة أكبر من الإنفاق العام في الناتج الوطني الاجمالي.

(Wildansky)، 1980). أما التفسيرات «الانتقائية» فإنها تقول بأن التغيير لا نموذج له أو أنه وثيق الصلة بعوامل تاريخية وثقافية وسياسيّة إلى درجة يتعذر معها تعميمه.

إن المؤشرات التي جُمعت حتى الآن توحي بأن على الرغم من أن التفسير «الخطي» قد يعلل المراحل الأولية لعملية إنشاء قطاع عام اقتصاديّ في عدد من البلدان العربية، فإن **توسع** وتقلص ذلك القطاع قد يفسر، بنجاح أكبر من خلال مزيج من العوامل الحلقية و«الاعتباطية». وسوف تبيّن التفسيرات الحلقية أنه بالرغم من أن مصادر الدخل كانت مختلفة (مثلاً: الأصول المؤمّمة والمساعدات الأجنبية بالنسبة إلى الجمهوريات الراديكالية، والعائدات «الريعية» بالنسبة إلى البلدان الغنية بالنفط)، وبالرغم من أن نطاق الإنفاق كان هو الآخر مختلفاً اختلافاً لافتاً، فإن توسع المشاريع العامة في البلدان الفقيرة بالنفط والغنية بالنفط الشرق ـ أوسطية، معاً، كان مرتبطاً ارتباطاً حلقياً بحقبة من توفر كميات كبيرة (نسبياً) من العملات الأجنبية ووجود مستوى واطئ نسبياً من استثمار «رجال الأعمال».

ولكن، بما أن توسع القطاع العام، خصوصاً في مجال التصنيع، كان واحداً من الأدوات الرئيسيّة التي استعملتْها نخب الدولة لأغراض «بناء الدولة» (شاتلوس وشميل، 1984)، فإلى أيّ مدى تكون هذه النخب مستعدة لقلب نموذج توسع المشاريع العامة (بعد تباطؤ معين ومفهوم، في التنفيذ) استجابةً لتغييرات خارجية ناتجةً عن الهبوط النسبيّ في رأس المال والعملة الأجنبية؟ وعلاوةً على ذلك، فهل من المحتمل أن يكون الاتجاه الهابط (أي تقلص القطاع العام) أبطأ في البلدان «الاشتراكية» منه في البلدان ذات التوجه الرأسماليّ الأكبر في الشرق الأوسط؟ إن أسئلة كهذه سيجري لاحقاً التعامل معها في هذا الفصل والفصول التالية. أمّا بالنسبة إلى هذه

اللحظة، فلنركز على المرحلة التوسعية.

الجدول 9.1: الإنفاق والعائدات الحكومية في بلدان عربية حتى العام 1990

إنفاقات مختارة	إجمالي الإنفاق (٪ من الناتج الوطنيّ الإجمالي)	إجمالي العائدات (٪ من الناتج الوطنيّ الإجمالي)	الدفاع (٪ من إجمالي الإنفاق)	التعليم والصحة (٪ من إجمالي الإنفاق)	معدل التضخم السنويّ 80 ـ 1990
مصر	40,2	35,9	12,7	16,2	11,8
الأردن	39,4	22,3	23,1	20,1	-
ليبيا	-	-	-	-	12,0
الكويت	31,0	23,6	19,9	21,4	- 2,7
عمان	48,6	38,2	41,0	15,3	-
سوريا	28,0	25,5	40,7	9,9	14,4
تونس	37,2	31,8	6,5	22,4	7,4
الإمارات العربية المتحدة	13,0	1,3	43,9	21,9	1,1

المصدر: World Bank, *The World Development Report 1992*, Washington D. C., The International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)

لقد كان من الطبيعي بالنسبة إلى دعاة التصنيع المتأخرين في العالم الثالث وهم يعانون نقصاً في مهارات المقاولين التي كانت ستمكنهم من الشروع بعملية التصنيع، كلياً من نقطة البدء الأولى، أن يجتذبهم «النموذج التنظيمي» للرأسمالية المتأخرة بمصانعه

ومشاريعه الكبيرة وبـ «الأيديولوجيا الإدارية» المصاحبة له. ولقد لاحظ ألكسندر غيرشنكرون (1962: خصوصاً 353 ـ 355). ميل النخب في البلدان النامية ـ المتأخرة لتبني آخر الأشكال التنظيمية وأنماط العمل والأيديولوجيات التي كانت الرأسماليّة تخرجها من جعبتها. وعليه، فإن التطور الرأسماليّ في بلدان العالم الثالث في أيامنا هذه كثيراً ما يتخذ شكل التكييف المحلي للرأسمالية المتأخرة، أو «التنظيمية»، على النحو الذي تطورت به منذ الحرب العالمية الثانية. إن الذي يجري تكييفه للاحتياجات المحلّية هو، بالدرجة الرئيسيّة، الأشكال الشراكية للتنظيم الاقتصاديّ، وشيء من إعادة التوزيع التي تمارسها دولة الرفاه، والتخطيط الاشاري (بيكر، 1987).

مع أنّني لا أعتزم التوقف كثيراً عند هذه النقطة هنا، فإن الدراسة التجريبية الدقيقة تشير إلى أن الدور الاقتصاديّ للدولة قد تنامى بشكل لافت منذ الخمسينيات في جميع الدول العربية، وفي إيران، باستثناء لبنان فقط حيث يحتمل أن تكون ظروفه الخاصة قد تسببت في تلاشي الدولة كلياً! وبوجه أخصّ، فإن الدور المباشر للدولة في التخطيط والإدارة الاقتصاديّين ليس مقتصراً على ما يطلق عليها اسم أنظمة الحكم الراديكالية (أو الاشتراكية): فإن دولاً كالسعودية «المحافظة» وإيران «الإسلامية» لديها آليات للتخطيط وقطاع عام تسهل مقارنته في الحجم والدور بنظيره في الدول «الاشتراكية».

إن إمعان النظر في أرقام التمويل العام الحديثة للدولة العربية تكشف من دون أي شكّ النمو اللافت للدور الاقتصاديّ للدولة (انظر الجدول 9.1). لقد كان الحجم العام لإجمالي الميزانيات لمختلف البلدان العربية متواضعاً جداً قبل نصف قرن أو حوالي ذلك. وبيّنت

دراسة مقارنة أجراها يوسف صايغ لحالة بعض البلدان العربية بين العام 1930 والعام 1980 وفق الأسعار الجارية بأنه كان هناك ارتفاع حاد جداً في الإنفاق الحكومي في الأقطار الثمانية التي توفّرت بيانات عنها، وأن الميزانيات الحالية أكبر بأكثر من أربعين مرة من ميزانية العام 1930 في المستوى الأدنى، وما يزيد عن 2400 مرة في المستوى الأعلى (وفق الأسعار الجارية) (صايغ، 1982: 75 ـ 77).

وثمة جانب آخر يتسم بأهمية خاصة هو دور الحكومة المتسع بشكل كبير في تصميم وتمويل ومراقبة وتنفيذ الأشغال الاقتصاديّة والإنمائية. وفي ثلاثينيّات القرن العشرين كانت دول المنطقة بمجموعها تخصص حوالي 15٪ أو 12٪ من إجمالي إنفاق الميزانية للاستثمار الرأسماليّ، ومن بينها كانت الدول الأفقر آنذاك تخصص أقل من 15٪ وكانت بقية الميزانية تذهب إلى النفقات الجارية. وبالمقارنة، فإن الدول العربية هي اليوم ضالعة في النشاط الاقتصاديّ بصورة مباشرة وواسعة بدرجة أكبر بكثير. فقد بلغ مجموع الاستثمار المخطط في ثماني عشرة دولة عربية خلال المدّة 1975 ـ 1980 ما يعادل 326 مليار دولار. أمّا الرقم الإجمالي للخمس سنوات الممتدة بين 1981 و1985 فقد كان ـ استناداً إلى الخطط المنشورة ـ متجهاً نحو اتساع كبير في الحجم. وحتى لو أخذنا بعين الاعتبار الفرق بين الاستثمار المخطط والاستثمار الفعلي (الذي يمكن أن يصل إلى 30٪ من خطط الاستثمار)، فإن الحجم المتبقي يظل كبيراً جداً. وبما أن الجزء الأكبر من الاستثمار تجهزه الحكومة (بما في ذلك القطاع العام)، فإن بالإمكان استنتاج فكرة عن الدور المتنامي للدولة من هذا المؤشر وحده، دون حاجة إلى التطرق إلى النمو المقابل للنفقات الجارية. وإذا ما أُخذا معاً، فإن الإنفاق الجاري والرأسماليّ للعام 1979 بلغ في مجموعه حوالي 160 مليار دولار بالنسبة إلى الدول

العربية باستثناء جيبوتي. وبلغت تخصيصات الاستثمار الرأسماليّ للعام 1979 40٪ من إجمالي كل الميزانيات. أمّا بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ إجمالي الميزانيات نسبة 53٪ بينما بلغ الاستثمار المدرج في الميزانية نسبة 23٪ (المصدر نفسه، ص 77 ـ 78).

كما أنّ التغيير كان نوعياً، وليس ببساطة كمّياً فقط، وكما يوضح جلال أمين، فإن الملكية العامة حتى أربعينيّات القرن العشرين لم تمتد إلى أبعد من أشغال الريّ والمرافق العامة إلا نادراً. وبحلول أواسط الستينيات، كان القطاع العام في مصر والعراق وسوريا قد أصبح سائداً في كل القطاعات باستثناء الزراعة (كان مشروع الجزيرة في السودان استثناءً للنمط الإقليمي) وتجارة التجزئة والإسكان والصناعات الصغيرة. أما في بقية البلدان العربية، كان القطاع العام منذ الستينيات يتنامى بسرعة في جميع البلدان باستثناء لبنان (حيث كانت في أواسط الستينيات حصة الاستثمار العام في إجمالي الاستثمار الكلي أقل من الخمس). وما عدا لبنان (وإلى حدّ ما الأردن)، فإن حصة الاستثمار العام في أواسط الستينيات لم تكن أقل من 50٪، وفي مصر والعراق بلغت أكثر من 75٪ (ج. أمين، 1980: 84 ـ 85).

لقد نما الإنفاق العام، الجاري والاستثماري معاً، حتّى بوتيرة أسرع في السبعينيات على النحو الذي يمكن أن يُرى من المقارنة بين فترتي 1960 ـ 1970 و1970 ـ 1975 (صادق، 1980: 118، 119)، وكانت للدفاع والتعليم والصحة حصة في تنامي الإنفاق العام. بَيد أنّ الاستثمارات العامة كانت هي الأخرى تنمو بسرعة: وفي الواقع، بينما كانت معدلات النموّ في الإنفاقات الجارية في 1960 ـ 1970 أعلى من معدلات النمو في الإنفاق الاستثماري (باستثناء الأقطار

المصدّرة للنفط)، فإن الحالة كانت مقلوبة في الفترة 1970 ـ 1975 (ومرةً أخرى، باستثناء الأقطار المصدّرة للنفط) (المصدر نفسه، ص 41 ـ 44)، ولم يكن نمو الإنفاق العام بالأرقام المطلقة أو بالنسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي فقط، بل إن حصة الاستثمار العام من إجمالي الاستثمارات المخططة قد أصبحت أعلى من حصة القطاع الخاص في جميع البلدان العربية باستثناء لبنان (الجدول 14 في: صادق، 1980: 48، للاطلاع على بعض التفاصيل اللاحقة، انظر المير، 1985).

ولم تكن بلدان الخليج «المحافظة» أقل حماسة من الدول «الاشتراكية» لتوسيع الدور الاقتصاديّ للدولة، كما لاحظ جلال أمين في أوائل السبعينيات: «حتى المملكة العربية السعودية «التقليديّة» قطعت شوطاً كبيراً منذ أن كانت الدولة نفسها مشروعاً خاصاً» (ج. أمين، 1980: 85). وبحلول العام 1979 كانت هناك حوالي 84 شركة عامة تعمل في بلدان الخليج النفطية (صادق، 1980: 45 والجدول 12). ولم تكن معدّلات نمو القطاع العام إجمالاً في أقطار الخليج المحافظة أقل إثارةً للاهتمام ممّا كانت عليه في الدول العربية «الراديكالية». وبدون الاضطرار إلى اللجوء إلى استخدام الخطاب الاشتراكي، تمكنت الأقطار العربية المصدّرة للنفط بفعل فورة أسعار النفط التي حدثت بعد العام 1973 من أن تكتسب صفة أعضاء متميّزين في عصبة كبار المنفقين الحكوميين، ليس من خلال خدمات الرفاه الاجتماعيّ فحسب، بل كذلك من خلال برامج التصنيع الطموحة. وذلك، كما حاجَّ شاتلوس وشميل (1984) على نحو مقنع، لأن الضرورة السياسيّة لتوسيع القطاع العام كانت مشابهة: «ففي مواجهة المشكلة الكبرى لإقامة نظام داخلي واستقرار إقليمي، تميل الدول العربية الشرق ـ أوسطية إلى استخدام الاقتصاد وسيلة لحل الأمور الاستراتيجية المحيِّرة. إن عملية التصنيع نفسها هي التي

تساهم في بناء الدولة بدلاً عن أن تكون الدولة هي التي تساعد في بناء صناعة وطنية» (ص 257).

في السعودية (وإلى حدّ ما أقل من جاراتها الصغيرة المصدّرة للنفط)، أدتْ فورة أسعار النفط إلى حالة يكتنفها شيء من المفارقة: فعلى الرغم من استمرار الدولة بالتزام خطاب الاقتصاد الحر «دعه يعمل» (Laissez- faire)، فإن دورها الفعلي ـ من حيث الإنفاق والتنظيم كذلك (مثل تبني التخطيط الوطنيّ) ـ كان بلا ريب دولتياً موجّهاً (dirigiste)[*]، في طبيعته وتمكن مقارنته في كثير من الجوانب بدور الدول التي كانت قد رفعتْ شعارات «اشتراكية» بصورة أشدّ صراحة. وفي العام 1978، كانت الحكومة السعودية مسؤولة عن 60,7٪ من إجمالي التشكيل الرأسماليّ الثابت، وعن 61,3٪ من الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي، وعن 48٪ من إجمالي الاستهلاك، وفي العام 1976 عن 33,3٪ من جميع المشتريات الوطنيّة (الملاخ (El Mallakh)، 1982 : 276). ولكن، ومع أن خطط التنمية قد أعلنت أنّ الحكومة ستتولى الاستثمار الرأسماليّ فقط «حيث يكون حجم الاستثمار كبيراً وفوق طاقة أفراد القطاع الخاص»، ومع أن سياسة «السَعْوَدة» قد أدّت إلى تقديم حوافز تفضيلية للمقاولين السعوديين بدلاً عن الأجانب (المصدر نفسه، 403 ـ 408)، فإن الأعمال الخاصة استمرت إلى حدّ كبير في كونها مشروطة بالإنفاق العام (ومعتمدةً عليه)، ويبدو أن المنتجين المحلّيين غير قادرين على العمل من دون دعم مالي كبير.

(*) بالفرنسية الذي يميل إلى التخطيط الاقتصادي، أي توجيهي.

الجدول 2.9: الإنفاق الحكومي بصفته نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في دول عربية، 1975 ـ 1982

البلد	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
الجزائر	56,18	46,97	55,67	56,26	53,01	49,10	37,95	46,21
البحرين	27,08	36,48	45,20	41,13	31,38	21,39	22,38	28,91
مصر	59,61	52,26	54,82	62,57	43,40	53,62	59,14	53,23
العراق	51,30	55,44	48,58	80,55	69,63	74,01	144,61	150,62
الأردن	72,16	62,55	68,57	55,66	74,78	56,40	54,22	28,13
الكويت	26,35	28,33	32,29	39,32	26,13	45,33	44,31	21,94
لبنان	13,61	43,09	20,26	25,68	25,16	33,57	32,05	33,85
ليبيا	42,73	54,94	51,19	57,00	54,24	48,24	48,22	60,01
موريتانيا	36,70	50,67	45,45	45,07	41,95	31,59	30,40	29,60
المغرب	32,81	38,38	40,09	34,10	31,88	36,07	36,56	32,24
عمان	68,97	70,20	61,62	61,64	54,94	52,10	59,35	62,26
قطر	46,26	50,34	76,16	59,75	55,90	37,62	42,61	79,15
السعودية	58,52	77,79	67,29	65,87	80,51	61,21	55,24	72,10
الصومال	14,98	15,95	21,92	31,86	32,73	35,98	36,77	27,63
السودان	28,28	30,20	27,43	25,47	30,36	34,25	32,56	29,14
سوريا	46,65	45,18	47,58	40,01	63,08	47,51	42,03	38,22
تونس	29,09	30,03	33,79	34,94	30,30	30,56	32,60	35,67
الإمارات	41,37	37,61	37,12	40,63	39,27	32,69	36,32	39,53
اليمن الشمالي	18,87	19,13	24,58	33,35	30,14	57,66	54,12	76,41
اليمن الجنوبي	44,71	38,96	65,11	67,34	59,18	73,89	92,50	99,77

المصـــــــــدر: The Arab Monetary Fund, *The Unified Arab Economic Reports*, Abu Dhabi, 1981, 1982, 1983.

وهكذا يرى المرء أن الإنفاق العام بصفته نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع بهذا القدر أو ذاك ارتفاعاً مطرداً بالنسبة

إلى جميع الدول العربية في الفترة ما بين العام 1975 والعام 1982: من 47,28٪ في العام الأول إلى 62,16٪ في العام الآخر (انظر الجدول 9.2). وإذا كان للمرء أن يصنف البلدان العربية إلى مجموعات مختلفة، فإن الدول المصدّرة للنفط في الواقع هي التي تتصدر جميع الدول الأخرى في مجال الإنفاق العام بصفته نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء اليمن الجنوبي السابق الذي كان يمارس حتّى وقت متأخر نظام حكم يمثل أقصى درجة من النموذج «الأوروبي الشرقي» وباستثناء حالة العراق الخاصة الذي أُجبر على الإفراط في الإنفاق بسبب استطالة الحرب مع إيران). أما الإنفاق العام بصفته نسبة مئوية من الناتج الوطنيّ الإجمالي فهو في معظم السنين أعلى في السعودية منه في تونس أو سوريا أو مصر. وإذا صنّفنا الإنفاق العام إلى مجموعات، فإنه كان يمثّل ما يقرب من نسبة 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي في «الدول النفطية» مقارنة بنسبة 45٪ في الدول العربية ذات الدخل المتوسط و30٪ في الدول العربية الفقيرة (المير، 1985). وينطبق التعميم نفسه على الأموال المخصصة للاستثمار والتنمية بصفتها نسبة مئوية من إجمالي الإنفاقات (انظر الجدول 9.3). وهكذا، على سبيل المثال نجد أن الدول النفطية الغنية في العام 1981، قد صرفت 60,5٪ من إجمالي إنفاقاتها على الاستثمار والتنمية، مقارنة بنسبة 34٪ في مصر، و45٪ في سوريا، و47٪ في تونس (من بين الجمهوريات «الشعبوية»).

الجدول 9.3: بنية الإنفاق العام في الدول العربية في العام 1981 (٪)

الدول	الإنفاقات الجارية	إنفاقات التنمية
الإمارات	76,2	23,8
السعودية	28,7	71,3

قطر	75,4	24,6
الكويت	78,7	21,3
ليبيا	27,7	72,3
متوسط المجموعة	39,5	60,5
الجزائر	60,6	39,4
العراق	100,0	غير متوفر
متوسط المجموعة	83,4	16,6
البحرين	57,4	42,6
تونس	53,1	46,9
سوريا	54,8	45,2
عمان	73,0	27,0
مصر	65,9	34,1
متوسط المجموعة	63,1	36,9
الأردن	58,1	41,9
لبنان	67,2	32,8
المغرب	68,2	31,8
متوسط المجموعة	65,8	34,2
جيبوتي	86,5	13,5
السودان	80,4	19,6
الصومال	89,6	10,4
موريتانيا	80,0	20,0
اليمن الشمالي	53,3	46,7
اليمن الجنوبي	100,0	غير متوفر
المتوسط العام	52,7	47,3

• لقد أدرجت جميع الإنفاقات العامة بالنسبة إلى العراق واليمن الجنوبي في خانة «الإنفاقات المتكررة» حيث لا تتوفر أرقام منفصلة خاصة بالاستثمار.

المصـــــدر: Arab Fund for Economic and Social Development, *Financial and Monetary Indicators for The Arab Countries* (Kuwait), 1971- 1981.

النموّ البيروقراطيّ في الأقطار العربية

من الصعب أن يتجاوز المرء عملية البقرطة التي اجتاحت العالم العربيّ منذ الخمسينيات. وبمصطلح «البقرطة» أعني شيئين: (أ) النمو البيروقراطيّ، أي التوسع في الهيئات العامة من النوع الذي يمكن قياسه بالزيادات التي تحصل في إعداد الوحدات الإدارية والأفراد، بالإضافة إلى ازدياد الإنفاق العام، بما في ذلك على وجه الخصوص الأجور والرواتب، و(ب) التوجه الذي يهيمن فيه العنصران الإداري والفني على العنصر الاجتماعيّ. وعلى العموم فإن البقرطة هي الميل الذي ينحو بقوة باتجاه المركزية والتراتبية والسيطرة.

وقد نمت البقرطة في جانبيها معاً نموّاً واسعاً في العالم العربيّ خلال الثلاثين سنة الأخيرة، وقد حدثت في جميع الدول وبصرف النظر عن شتى الاختلافات: في كبيرها وصغيرها، قديمها وجديدها، في الراديكالية منها والمحافظة. وهكذا، فإننا نجد بلداً ماضياً في الاتجاه نفسه مثل مصر، وهي «المثال التاريخي» لماكس فيبر للبيروقراطيّة المتطوّرة الواسعة، وبلداً كالجزائر الذي بدأ دولته قبل ثلاثين سنة أو حوالي ذلك فقط، ولم تكن فيه بيروقراطيّة تستحق الذكر بل كان هناك ما يدلّ على أنّه نفور ثوريّ من كل ما هو بيروقراطيّ، وبلداً مثل السعودية، التي تتحدث دائماً عن «المشروع الحر» حتّى حينما تمتلك واحداً من أكبر القطاعات العامة في المنطقة، والتي تشكو من «التضخم البيروقراطيّ» بينما هي تعاني من نقص في القوى العاملة في الوقت نفسه! (عثمان، 1979: 34 ـ 41).

إن اللافت هو سعة وسرعة توسع البيروقراطيّة في جميع الدول العربية تقريباً، قديمها وحديثها، «الاشتراكية» منها و«المؤمنة بحرية

التجارة»[1]، على الرغم من أن الثقل النسبيّ للأسباب المختلفة لهذا التوسع قد تباين من نمط من البلدان إلى نمط آخر (انظر الجدول 4.9).

هناك أربعة معايير تُستخدَم لقياس النموّ البيروقراطيّ: ازدياد عدد الوحدات الإدارية، ازدياد عدد الموظفين الحكوميين، ازدياد الإنفاق الحكومي الجاري، و- ضمن هذا الأخير - ازدياد أجور ورواتب الموظفين. وعند دراسة مدى النمو البيروقراطيّ يجب النظر إلى هذه المعايير الأربعة معاً، بمعنى أنه إذا حصلتْ زيادة محدودة أو بطيئة في واحد منها في أيّ مرحلة معينة فإن ذلك يجب ألاّ يحرف انتباهنا عن ملاحظة ظاهرة النمو البيروقراطيّ بمجملها - أيْ كما تمثلها العوامل الأربعة مجتمعة.

سيتضح من التحليل أنّ دور الدولة وحجم التوظيف العام ليسا متلازمين بصورة مبسطة مع الشعارات الأيديولوجية للدولة (مثلاً: «الاشتراكية»، «السوق الحر»... إلخ) كما يظن البعض، بل مع عوامل بنيوية أكثر تعقيداً (انظر الجدول 5.9). وهكذا، على سبيل المثال، يجد المرء (استناداً إلى تقديرات البنك الدولي للفترة من 1986 إلى 1990) أن الوظائف الحكومية مثّلت 17٪ من إجمالي الوظائف في الأردن - وهذه لا تقل إلاّ جزئياً فقط عن نسبة 17,5٪ في مصر خلال الفترة نفسها. وفي الحقيقة، إذا كان للمرء أن يأخذ بعين الاعتبار جميع الوظائف العامة (أي في الحكومة وفي القطاع

---

(1) يمثل المغرب استثناء بشكل من الأشكال أو في الأقل الحالة «الأخف» في العالم العربي، فمع حلول أواسط الثمانينيات كانت الحكومة المغربية تتألف من 20 وزيراً وتمتلك حوالي 80 مؤسسة عامة، لكنها لم تكن تستخدم سوى ما يقارب 500،203 موظف في سلك الخدمة المدنية (أي حوالي 1,3٪ من السكان و5٪ من إجمالي التوظيف) (المملكة المغربية (Royaume du Maroc)، 1985).

الاقتصاديّ العام) فإن الأردن يحتل المرتبة العليا حيثُ إنَّ نسبة 47٪ من قوته البشرية تعمل في القطاع العام مقارنة بنسبة 35٪ فقط في مصر خلال الفترة نفسها (شحاتة (Shihata)، 1992: 9 والمراجع المذكورة).

الجدول 4.9: الجهاز الحكومي المركزي في البلدان العربية (من أواخر الثمانينيات إلى أوائل التسعينيات)

الدولة	عدد الوزارات	عدد المؤسسات العامة	نشاطات المؤسسات العامة
الجزائر	26	39	صناعة، كيماويات، بترول... إلخ.
البحرين	16	4	مال، تجارة، نقل منافع، خدمات نقدية، تأمين وتقاعد، خدمات بلدية
مصر	29	96	صناعة، زراعة، تجارة، بترول، معادن، بتروكيماويات، إسكان مال، صيرفة وتأمين، خدمات... إلخ
العراق	21	75	صناعة، بترول، زراعة، إنشاءات، نقل مال، تجارة، تعليم وثقافة... إلخ
الأردن	23	42	زراعة وموارد طبيعية، صناعة، كهرباء، نقل واتصالات بعيدة مال، تجارة، إسكان
الكويت	17	21	بتروكيماويات، استثمارات، بريد ونقل، أغذية، ضمان اجتماعيّ... إلخ
لبنان	17	25	ماء، كهرباء، اشغال عامة، نقل، زراعة، استثمار، اجتماعيّة وتعليمية
ليبيا	21	6	بترول مال، نقل، تعليم
موريتانيا	15	30	تجارة، صناعة، معادن، إدارة، صيد أسماك

المغرب	20	79	مال، زراعة، تجارة، صناعة، معادن، نقل ماء وكهرباء، سياحة
عمان	19	4	ماء، أغذية، نقل واتصالات بعيدة، تجارة
قطر	13	4	بترول، صناعة مال، صحة
السعودية	20	32	اقتصاديّة مالية، صناعة، بترول وكيماويات، خدمات اجتماعيّة. إنشاءات، تعليم وتدريب.. إلخ
الصومال	25	49	مالية، زراعة، صناعية، هندسية، إنشاءات، نقل مال، تجارة، تعليم وثقافة... إلخ
السودان	20	46	اقتصاديّة مالية، زراعية، خدمات، تغذية، مصارف... إلخ
سوريا	24	78	اقتصاديّة، صناعية، زراعية، خدمات، ثقافة، إنشاءات... إلخ
تونس	19	300	صناعة مال، زراعة، نقل بترول... إلخ
الإمارات	17	10	اقتصاديّة مالية، خدمات وإدارة
اليمن	18	26	زراعة، تجارة وتجهيزات، نقل واتصالات بعيدة ماء وكهرباء، تعليم وخدمات.

المصدر: المنظمة العربية للعلوم الإدراية (AOAS)، **والإدارة العامة والإصلاح الإداري في العالم العربي**، عمان، 1986، بحث المؤلّف القائم على أساس تقارير البلدان ووثائق رسمية أخرى.

الجدول 5.9: التوظيف في مجال الخدمة العامة في البلدان العربية

الدولة	عدد موظفي الخدمة المدنية	السنة	(٪) من السكان	(٪) من القوة العاملة
الجزائر	787,000	1986	3,5	15,0

مصر	3,800,000	1990	7,3	25,3
العراق	663,000	1978	5,0	22,3
الأردن	77,500	1986	2,0	8,6
الكويت	146,000	1985	8,2	33,2
ليبيا	360,000	1990	8,4	40,0
موريتانيا	16,000	1985	8,5	3,2
المغرب	296,500	1983	1,2	4,6
عمان	62,000	1984	5,9	25,8
قطر	29,300	1984	10,7	43,2
السعودية	430,500	1985	4,4	13,9
الصومال	250,000	1990	5,2	16,1
سوريا	343,000	1984	3,4	13,1
تونس	249,000	1984	3,5	11,6
الإمارات	40,600	1983	4,0	10,1
اليمن	300,000	1986	3,3	9,9

المصدر: تقديرات المؤلّف، مبنية على وثائق رسمية من ذلك البلد، سجلات ومنشورات «المنظمة العربيّ للعلوم الإدارية» (AOAS) و«المنظمة العربية للتطوير الإداري» (ARADO)، (*The Unified Arab Economic Reports*) ومقابلات مع مسؤولين.

النمو البيروقراطيّ في مصر

كانت مصر موطناً لواحدة من أقدم البيروقراطيّات في العالم. ويعود تاريخ بنية «الدولة الحديثة» في مصر إلى عهد محمّد علي الذي جاء إلى السلطة في العام 1805، كما وجد أول مجلس وزراء على الطراز الأوروبي جذوره في مصر أيضاً في العام 1878. أمّا النمو غير المتناسب لـ «المؤسسة» الحكومية في البلاد فهو ظاهرة ليست

بالجديدة. ومع ذلك، فمع ثورة 1952 نمت البيروقراطيّة العامة بسرعة واتساع أشدّ تحت تأثير سياسات النظام الحاكم الهادفة إلى توسيع النشاطات الصناعية، وخدمات الرفاه، والتعليم المجاني (الأيوبي، 1980: الفصل 3). وكان النمو أخّاذاً بشكل خاص في أعقاب «الإجراءات الاشتراكية» التي صدرت في أوائل الستينيات والتي انطوت على عمليات تأميم واسعة للصناعة والتجارة والمال، وعلى مشاركة العمال، وكذلك على برنامج واسع للخدمات والضمان الاجتماعيّين. وإذا ما قيس حجم البيروقراطيّة الحكومية بموجب المعايير الأربعة التي حددت أعلاه، فإن اطّراد نموّها حصل بين العام 1952 والعام 1970. وجاءت التغييرات الأبرز بعد بدء عقد الستينيات، ويمكن إيجازها على النحو الآتي: من 1962/ 1963 ازداد الدخل القومي لمصر بنسبة 68٪ في حين أن نسبة الزيادة في القوة العاملة لم تتعد 20٪. ومع ذلك، ففي الوقت نفسه كانت الوظائف في البيروقراطيّة الحكومية قد ارتفعت بنسبة 70٪ والرواتب بنسبة 123٪. وهكذا، يكون معدّل النموّ البيروقراطيّ قد تخطى تماماً معدّل النموّ في حقول السكان والتوظيف والإنتاج.

إلاّ أن المفارقة الكبرى هي أن السبعينيات، بل في الواقع في أعقاب تبني سياسة «الباب المفتوح» الاقتصاديّة («الانفتاح») في العام 1974، استمر الاندفاع في النمو المؤسساتي بفعل زخمه هو، مع أن دور الحكومة الاقتصاديّ ونطاق القطاع العام شرعا بالانحسار من حيث أهميتهما (الأيوبي، 1992b).

أمّا بالنسبة إلى القوة البشرية، فإن البيروقراطيّة الحكومية ـ أي سلك الخدمة المدنية والقطاع العام باستثناء عمال المشاريع ـ كانت توظف في العام 1978 أكثر من 1,900,000 شخص، وإذا ما أضيفت شركات الدولة فإن «المؤسسة» الحكومية كانت في بداية العام 1978

توظف حوالي 3,200,000 موظف وعامل («الوكالة المركزية للتنظيم والإدارة» (CAOA) ووزارة المالية، 1978 و1979). وتشير الدراسة الأكثر تفصيلاً للتوظيف في القطاع العام إلى أن القطاع العام المصري كان في العام 1975 يوظف ما يزيد عن 868,000 شخص من بينهم حوالي 573,000 كانوا يعملون في 170 شركة صناعية، وحوالي 266,000 في 160 شركة خدمة، وحوالي 29,000 في شركات زراعية («معهد التخطيط القومي» (INP)، 1975 : 13).

في بداية الثمانينيات، كانت البيروقراطيّة المصرية المواظبة على الاتساع تبدو أكبر حتى من ذي قبل. حيث كانت توظف 2,876,000 في الحكومة المركزية والحكومات المحلّية علاوة على القطاع العام، وكانت تدفع 1,343,915 جنيهاً مصرياً بصفة رواتب (باستثناء الشركات العامة)، و5,394,699 جنيهاً مصرياً على النفقات العامة (باستثناء الشركات). واستمر التوظيف العام في نموه الاستثنائي عموماً. وفي 1986/ 1987 كانت الدولة توظف حوالي 5 ملايين شخص من أصل قوة عاملة يبلغ تعدادها حوالي 13 مليوناً (منهم حوالي 500,000 في القوات المسلحة وحوالي مليونين يعملون في الخارج). ويعني هذا أن ما لا يقلّ عن 40٪ وربما أكثر من القوة العاملة المدنية المقيمة في البلاد كانت تعمل لحساب الدولة. ومن هؤلاء، كان 3,4 مليون في سلك الخدمة المدنية (مقسمين بصورة متساوية إلى حدّ ما بين الحكومة المركزية والحكومات المحلّية) و1,6 مليون كانوا في القطاع العام (يكاد أن يكون أقل من نصفهم عاملين في الصناعة).

أمّا النفقات البيروقراطيّة بقيت هي الأخرى عالية جداً. ومن إجمالي الإنفاق العام البالغ حوالي 20 مليار جنيه مصري في ميزانية 1986/ 1987، كان 3,865 مليون جنيه مصري مخصصاً للأجور والرواتب، و8,670 مليون جنيه مصري للإنفاقات الجارية الأخرى (بما

في ذلك 1,746 مليون جنيه مصري للدعم المالي الحكومي). ويقارن هذا مع 7,467 مليون جنيه مصري خصص للاستثمارات و2,317 مليون جنيه مصري للتحويلات الرأسماليّة (دفعات تسديد الديون المحلّية والخارجية، تمويل حالات العجز في الميزانية... إلخ).

يبين تحليل الأرقام المجدولة المتوفرة عن الفترة من 1977 إلى 1980/ 1981 بعض الخصائص المثيرة جداً للاهتمام التي يتصف بها النموّ البيروقراطيّ الحاصل آنذاك. ففي هذه السنوات الثلاث نما عدد أفراد البيروقراطيّة نموّاً ملحوظاً، إذ زاد التوظيف في الماكنة البيروقراطيّة من حوالي 1,911,000 إلى 2,474,000 ـ أي بزيادة قدرها 29,6٪، أي حوالي 10٪ في السنة. ويمثل هذا حوالي أربعة أمثال معدل نمو السكان خلال تلك الفترة (2,6٪) وهو في الواقع يتجاوز معدل النموّ البيروقراطيّ حتّى في أعلى مراحل «التحول الاشتراكي» خلال الستينيات حينما بلغ حوالي 8,5٪ في السنة (الأيوبي، 1980: الفصل 3).

بَيد أنّ النموّ البيروقراطيّ لم يحدث بطريقة مستوية عبر جميع القطاعات. وعلى الرغم من الخطاب المتحدث عن اللامركزية والحكومة المحلّية، فإن التوظيف في البيروقراطيّة المركزية ازداد خلال الفترة نفسها بنسبة 60,4٪ بينما لم يزدد إلا بنسبة 28,7٪ في الحكومة المحلّية. (إن مقرات الكثير من موظفي الحكومة المركزية تقع في الفروع المنتشرة في جميع أرجاء البلاد وهم بالتالي يحسبون على أنهم «موظفون محليون» مع أنهم ليسوا موظفين تابعين للحكومة المحلّية تحديداً. ففي العام 1980 كان هناك 1,218,000 «موظف محلي») (عمر والشربيني، 1981: 96 ـ 111). وضمن هذه الأرقام العامة فإن التوظيف في خدمات الرفاه العام تحديداً نما بنسبة 5,4٪ فقط، وفي المؤسسات الاقتصاديّة العامة بنسبة 4,1٪ فقط، وهو ما

يشير إلى أن البيروقراطيّة «التقليديّة» لا «الإنمائية» هي التي استقبلت الجزء الأكبر من الموظّفين الجدد. كما أنّ نموّ الموظفين العامّين كان يميل إلى أن يكون نموّاً أوسع نسبياً في المراتب العليا لِكُلّ فئة من فئات البيروقراطيّة: وهكذا ازدادت المناصب الوزارية (بما فيها مناصب المحافظين) بنسبة 48,4٪، ووكلاء الوزارات بنسبة 130,1٪، والمدراء العامين بنسبة 126,1٪ غير أن نسبة الزيادة في المناصب العليا عموماً بلغت 25,9٪ أما في الفئات المتبقية فإن المناصب التنفيذية والإدارية الأدنى نمت بنسبة 114,5٪، على الرغم من أن مناصب الإدارة الوسطى ازدادت بنسبة 155,7٪ (غنيم (Ghunaim)، 1986: 232 ـ 233).

أمّا إذا نظرنا إلى التوسع من زاوية القطاعات، فنجد أنّه لم يكن في صالح عدد من القطاعات «الإنمائية». وباستثناء قطاع الصناعة والبترول حيث نما عدد العاملين بنسبة 145,2٪ (ويعزى هذا جزئياً إلى التوسع في الصناعة البترولية في أعقاب «فورة أسعار النفط»)، فإن التوسع الأكبر بين 1977 و1980/ 1981 حدث في قطاعات الدفاع، والشرطة، والقضاء بنسبة 212,6٪ وفي قطاع التأمين بنسبة 162,1٪، وفي التجهيزات والتجارة بنسبة 140,1٪، وفي الخدمات الرئاسية (السيادية) بنسبة 114,3٪. أما أدنى معدلات النموّ فقد كانت في قطاع الكهرباء والطاقة (63,4٪)، والثقافة والإعلام (67,8٪)، والسياحة والطيران (113,1٪) والزراعة والريّ (116,0٪) والتعليم والبحث والشباب (120,8٪). ويتبين من ذلك أن نموّ عدد الموظفين عموماً كان في صالح القانون والنظام والخدمات «السيادية» والأجهزة الرقابية «القمعية» الأخرى لبيروقراطيّة الدولة أكثر ممّا كان في صالح القطاعات «الإنمائية» وقطاعات الرفاه الاجتماعيّ (باستثناء النفط وبعض الصناعات).

أمّا الإنفاق العام، فهو الآخر لم يتقلص عموماً نتيجةً لتبنّي سياسة الانفتاح. بل إن النسبة المئوية لإجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ازدادت من 48,7٪ في 1976 إلى 62,9٪ في 1981/ 1982 (حسب الأسعار المتداولة) ـ ما يدلّ على أن الدور الاقتصاديّ لبيروقراطيّة الدولة قد نما تحت ظلّ «الانفتاح»، خصوصاً في ما يتعلق بتوزيع الدخل.

وفي السنوات الأربع التي أعقبت الإعلان عن سياسة «الانفتاح» (1976 إلى 1980/ 1981) ارتفع إجمالي الاستهلاك العام من 3,2 مليار جنيه مصري إلى 5,9 مليار جنيه مصري (أي بنسبة 84٪). ولم تنشأ مثل هذه الزيادة نتيجة للتوسع في النشاط الإنمائي بل كان سببها النموّ الواسع في أجهزة «القانون والنظام» والأجهزة القمعية للدولة (مثلاً: قوى الأمن المركزي، مباحث أمن الدولة، محاكم أمن الدولة، وما يسمّى بـ «محاكم الآداب»، والقوات المسلحة... إلخ).

وزادت الإنفاقات على القانون والنظام من 91,5 مليون جنيه مصري في 1976 إلى 241 مليون جنيه مصري في 1980/ 1981 (أي بنسبة 263٪ حسب الأسعار المتداولة، وبنسبة 139,6٪ حسب الأسعار الثابتة). وازدادت حصتها من إجمالي الاستهلاك العام من 3,6٪ في 1976 إلى 4,1٪ في 1980/ 1981. وازداد الإنفاق على القوات المسلحة بنسبة 152٪ خلال الفترة نفسها مع أن حصته من إجمالي الإنفاق العام انخفضت من 22,6٪ في 1976 إلى 18,2٪ في 1980/ 1981. وبقيت هذه نسبة عالية. وعلى أي حال فإن الإنفاق العسكريّ سرعان ما أخذ يواصل صعوده.

وبالمقابل، بقي الإنفاق على التعليم دون تغيير وبقيت حصته من إجمالي الاستهلاك العام على حالها تقريباً: 10,9٪ في 1976 و11٪ في 1980/ 1981. غير أن الإنفاق على الصحة العامة انخفض:

هبط مؤشّره في الأسعار الثابتة من 340 في 1976 (1962/ 1963= 100) إلى 273 في 1980/ 1981، بينما بقيت حصته من إجمالي الاستهلاك العام على حالها في 1980/ 1981) كما كانت في 1976 (أي 2,9٪) من المجموع.

إنّ الاستنتاج العام الذي يمكن تطبيقه على 1976 و1980/ 1981، معاً، هو أن الإنفاق على القانون والنظام كان في كلا السنتين يبلغ حوالي ضعف الإنفاق على التعليم والصحة (26,2٪ مقابل 12,9٪ في 1976، 22,2٪ مقابل 12,9٪ في 81/ 1982). وكانت التبعات السياسيّة والإنمائية لهذا الوضع ذات دلالة، حيثُ إنّ الفئة الأولى من الإنفاق كانت تمثّل الوظائف «القمعية» للدولة في حين كانت الفئة الثانية تمثّل دور الدولة في إعادة إنتاج القوى العاملة وتحسين إنتاجيتها (غنيم، 1986، 240 ـ 241).

وهكذا يستطيع المرء أن يرى أن البيروقراطيّة المصرية، وعلى الرغم من سياسة الباب المفتوح، كانت تواصل توسعها من حيث عدد الأفراد وحجم الإنفاق. ومع ذلك، كان التوسع أشدّ بروزاً في ميادين تتعلق بوظائف «السيطرة» أو الوظائف القمعية للدولة أكثر ممّا كانت عليها الحال في ميادين تتعلق بوظائفها «الخدمية» أو الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة. وكما تظهر الأرقام المبيّنة أعلاه، مع أن بيروقراطيّة الدولة قد شهدت بعضاً من التغييرات الهامة فإن نسبها لم تتقلص بأي شكل من الأشكال.

النموّ البيروقراطيّ في المشرق

إن هذه البلدان هي الأخرى تحمل معالم لا تخطئها العين من حيث النموّ البيروقراطيّ. وكثيراً ما يزداد عدد الوزارات من عدد محدود نسبياً عند الاستقلال إلى ما يزيد عن أربع وعشرين أو حوالي

ذلك بحلول الثمانينيات. وتظهر كذلك هيئات قطاع عام ويزداد عددها بسرعة ملحوظة. كما يكبر عدد الموظفين وحجم الإنفاق بطريقة دالّة.

العراق

تعود بدايات البيروقراطيّة العراقية الحديثة إلى العام 1920 حين أُنشئتْ ثماني وزارات، أضيفت إليها في وقت لاحق وزارة مستقلة للمعارف(*)، بينما أُنشئتْ في العام 1953 وزارة خاصة بالإعمار. وبحلول العام 1968 كان عدد الوزارات قد ارتفع إلى ثماني عشرة، ثمّ صعد إلى العشرينيات الأعلى خلال أواسط السبعينيات قبل أن يهبط إلى عشرين ونيّف وزارة في أواسط الثمانينيات (المنظمة العربية للعلوم الإدارية (AOAS)، 1986: 142، 209). أمّا النمط المتعلق بالمؤسسات العامة فقد كان أقوى أثراً ـ فقد أُسّستْ أربع منها في العام 1964، غير أن عددها كان سيصل إلى خمس وسبعين في أواسط الثمانينيات (المصدر نفسه، ص 1209).

أمّا عدد موظفي الحكومة (باستثناء مستخدمي شبكة البريد والسكك الحديد) فإنه لم يكد يتعدى 3,000 في العام 1920، غير أنه ازداد ليبلغ ما يقرب من 10,000 في العام 1938 و20,000 في العام 1958 (بالإضافة إلى ما يقرب من 4,000 في السكك الحديد) كما ازداد عدد رجال الشرطة من 2,470 في العام 1920 إلى 12,000 في العام 1941 وإلى ما يزيد عن 23,000 في العام 1958. وفي العام 1960، كان عدد موظفي ومستخدمي الحكومة قد بلغ ما يقرب من 208,000، وبحلول العام 1967 كان العدد قد قفز فعلياً إلى 319,000

(*) هكذا كانت تسمى، ثمّ أصبح اسمها (التربية والتعليم) في أعقاب ثورة 1958.

(المالح، 1990: 257 ـ 262). وكان إجمالي عدد الموظفين والمستخدمين الذي قدر بحوالي 85,000 وقت حدوث ثورة 1958، قد ازداد بأربعة أمثال في الواقع بحلول العام 1967، أي خلال أقل من عقد من السنين.

وباستثناء الدفاع، كانت البيروقراطيّة في العام 1967 تستخدم حوالي 319,000 موظف في سلك الخدمة المدنية. وبحلول العام 1976، كان العدد قد تضاعف تقريباً ليبلغ 558,000، ثمّ ازداد مرة أخرى ليبلغ 663,000 بحلول العام 1978 (المصدر نفسه: 265، 286، والخفاجي، 1983: 33 ـ 34). وعليه، فإن 53 من كلّ 1,000 فرد من السكان كانوا يشغلون وظائف حكومية، أي إن الدولة كانت تستخدم 19٪ من القوة العاملة باستثناء الدفاع، و26٪ إذا أضيفت القوات المسلحة.

وبسبب الحرب مع إيران، لم تُنْشَر أيّ أرقام عن المدّة التي تلت العام 1978، ولكن إذا استقرأنا التوجهات، لابدّ أنه كان هناك ما يقرب من 835,000 موظف حكومي (أي 63 لِكُلّ 1,000 شخص من السكان) عشية الحرب الإيرانية ـ العراقية (الخليل، 1991: 41). وعليه، لابدّ أن يكون قد تضاعف بعشرة أمثال تقريباً منذ ثورة 1958. كما كانت بعض سمات التوظيف في الدولة تتضح مع حلول نهاية السبعينيات، وكان يقف على رأسها النموّ منقطع النظير في عدد أفراد وزارة الداخلية (أي جهاز الأمن) ليبلغ 22,8٪، أي حوالي شخص من بين كل أربعة أشخاص يعملون في الخدمة الحكومية[*]، وهذه حقيقة تغدو أكثر إثارة للذهول حينما تقارن، على سبيل المثال،

(*) إذا صحّ هذا الرقم (وأنا أميل إلى تصديقه)، فإنه يتناقض بشكل صارخ مع ما ورد في الجدول 5 . 8 من أن عدد قوى الأمن في 1988 كان 4,800 فقط.

بتقلّص عدد العاملين في قطاع التربية والتعليم: إذ بينما ارتفع عدد موظفي الأمن (الداخلية) بنسبة 152٪ بين العام 1967 والعام 1976، فإن عدد العاملين في قطاع التربية والتعليم انخفض بنسبة 48٪. ولا يكون هذا ناجماً عن التأكيد الجديد على الأمن فقط، بل كذلك ناجماً عن حملة تطهير المدارس من جميع العناصر غير البعثية (المالح، 1990: 266 ـ 268).

أمّا بالنسبة إلى الإنفاق العام، وخصوصاً الإنفاق الجاري على الإدارة، فإن الأرقام التفصيليّة هي أكثر شحّةً، لكننا نعلم بوجه عام أن إنفاق الحكومة المركزية والمشاريع العامة بصفته جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من 28,4٪ في العام 1960 إلى 44,2٪ في العام 1970 (كما هو مقتبس في أوين، 1992: 55)، ثمّ ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 51,3٪ في العام 1975، و80,6٪ في العام 1978، و74٪ في العام 1980، ومنذ تلك السنة شرعت تتجاوز حدّ 100٪ وذلك لأن العراق بعد دخوله الحرب بدأ يعتاش على الاقتراض وعلى المنح الخارجية (حيث بلغت النسبة، على سبيل المثال، 155,6٪ في العام 1981 و150,6٪ في العام 1982) (صندوق النقد العربيّ Arab Monetary Fund)، 1981 ـ 1983).

سوريا

عند الاستقلال كانت في سوريا أقلّ من عشر وزارات، وهو عدد زاد عن الضعف بحلول الثمانينيات ليبلغ أربعاً وعشرين. كما أظهر عدد مؤسسات القطاع العام زيادة مشابهة بحيث كانت هنالك بحلول أوائل الثمانينيات حوالي 60 مؤسسة عامة وحوالي 25 شركة عامة في سوريا.

في مجال التوظيف، كان هناك في سوريا في العام 1982 حوالي

440,000 موظف حكومي يعملون في سلك الخدمة المدنية والقطاع العام (باستثناء القوات المسلحة والشرطة والأمن). وعند مقارنة هذا بإجمالي عدد السكان في السنة نفسها (البالغ 10,788,000 نسمة) فإن النسبة هي 1/ 25، أي 4٪ (وزير الدولة، 1984). وبالنسبة إلى إجمالي القوة العاملة البالغة 2,174,000 في العام 1979، فإن هذا يعني أن الموظفين الحكوميين المدنيين كانوا يمثلون 20٪ من إجمالي العاملين (سوريا، المكتب المركزي للإحصاء Central Statistical Office، 1981).

في العام 1983 بلغ الإنفاق الجاري في سوريا 23,438 مليون ليرة من إجمالي الإنفاقات البالغ 41,287 مليون ليرة (أي 56,8٪). أما الإنفاق على الأجور والرواتب في السنة نفسها فقد بلغ 4,358 مليون ليرة، أي 18,6٪ من الإنفاقات الجارية.

الأردن

في الأردن، كان نموّ المؤسسات يسير على خطوط التوسع الاعتيادية، حيث كانت هنالك بحلول أوائل الثمانينيات 22 وزارة وحوالي 38 مؤسسة عامة ذات تخصصات مختلفة (أبو شيخة Abu Shikha، 1983).

واستناداً إلى تعداد السكان للعام 1979، فإن عدد نفوس الأردن بلغ 2,156,000. وقدّرت القوة العاملة بحوالي 398,000، أي 18٪ من السكان وفي العام 1982، كان هناك 59,000 شخص يعملون لدى الحكومة (باستثناء العمال المياومين وعمال المشاريع) (دائرة الإحصاء العام، 1982، **الخدمة المدنية**، حزيران/ يونيو 1983). وعليه، كان الموظفون الحكوميون يمثلون 2,75٪ من السكان و14,9٪ من القوة العاملة.

أمّا من زاوية الإنفاق، فإن المرء يجد أن الإنفاقات الجارية في ميزانية الدولة الأردنية للعام 1981 كانت تبلغ 363 مليون مليون دينار أردني (من إجمالي النفقات البالغ 638 دينار أردني، أي حوالي نصف الإجمالي). وبلغت الإنفاقات الجارية للقطاعات المدنية 141 مليون دينار أردني، بلغت الأجور والرواتب منها 77 مليون دينار أردني، أي 21٪ (دائرة الميزانية التابعة للدولة، 1981).

النمو البيروقراطيّ في دول المغرب

إن المقارنات التي تشمل الأقطار العربية الواقعة في شمال أفريقيا لا تنطوي على المتغيّرات نفسها دائماً. وكانت تلك المنطقة أقل خضوعاً بدرجة نسبية للنفوذ العثماني و«لعملية نقل التكنولوجيا الإدارية المصرية ذات الخطوتين»، أو الابتكارات التنظيمية المصرية. وبالمقابل، كانت هذه المنطقة تقودها، بقوة أشد، نزعة المحاكاة (mimétisme) والتقليد الأمين للنموذج الفرنسي، بحيث كانت النتيجة أن بقيتْ حتى فئاتها ومصطلحاتها الإدارية مختلفة جداً عن نظيراتها السائدة في الشرق العربيّ (صبيح (Sbih)، 1977، بن عزي (Benazzi)، 1989: 26 ـ 37).

تونس

زاد عدد الوزارات في تونس زيادة خفيفة إلى حدٍّ ما من ثلاث عشرة إلى خمس عشرة بُعيد حصول البلاد على استقلالها في العام 1956، ثم إلى ثماني عشرة في أواسط السبعينيات، وإلى تسع عشرة في أواسط الثمانينيات (مور، 1970: 340ـ343، «المنظمة العربية للعلوم الإدارية» (AOAS)، 1986: 142، 1208). كما نما عدد المشاريع العامة من بضع منافع عامة (مثل الماء والغاز) عشية الاستقلال إلى 16 شركة (بصورة رئيسيّة في ميادين صناعات الصلب

والصناعات الكيماوية والمعدنية والبترولية) في العام 1961، ثمّ إلى ما يزيد عن 300 مشروع في أوائل الثمانينيات منظَّمةً ضمن مختلف القطاعات الاقتصاديّة: الفنادق، الحديد والصلب، العقار، المصارف، التأمين، الزراعة، النقل، الكهرباء، والغاز، البترول... إلخ (دواجي (Duwaji)، 1967: 129 ـ 157، ميدون (Midoun)، 1985: 95 ـ 97).

ازداد عدد الموظفين العامّين من حوالي 30,000 عند الاستقلال إلى 52,000 في العام 1964 (بن سالم (Ben Salem)، 1976: 36 ـ 61 وفي مواقع متفرقة). وبحلول العام 1984، كان العدد، بمن فيهم المستخدمون ولكن دون العمال في المؤسسات العامة، قد قفز إلى 249,000 أي حوالي 37 موظفاً في الخدمة المدنية لِكُلّ 1,000 شخص من السكان وبنسبة 25٪ من كلّ الموظفين ذوي الأجور خارج القطاع الزراعيّ .شكير (Chekir)، 1985، رضا (Ridha)، 1989: 175 ـ 177). وكان نصف هذا العدد تقريباً يعمل في سلك الخدمة المدنية نفسها والنصف الآخر في القطاع العام. ومعنى ذلك أن النسبة المئوية للتوظيف العام لجميع الموظفين ذوي الأجور تبلغ 38٪ إذا كان لنا أن نضيف عمال المشاريع العامة (المنوبي (Al-Manubi)، 1985: 111 ـ 113).

في العام 1982، كان الإنفاق العام يمثل 42٪ (ونفقات الموظفين والنفقات الإدارية وحدهما 12,2٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وفي أوائل الثمانينيات كان قطاع الدولة مسؤولاً عن 50٪ من جميع الاستثمارات (كان 17٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي يصرف على الإدارة و42٪ على المشاريع العامة) (بن عاشور، 1985: 7 ـ 9، المنوبي، 1985: 106 ـ 107، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1986: 1203). واستمرت نسبة الرواتب العامة إلى إجمالي الأجور في

الارتفاع، حيث بلغت 28,7٪ من الإجمالي في العام 1977 و32,9٪ من الإجمالي في العام 1984 (شريف، 1985: 41 ـ 43). وإذا كان للمرء أن يضيف عمال المشاريع العامة فإن النسبة المئوية ستبلغ 60٪. وكانت الأجور والرواتب تمثل 28,3٪ من كامل الإنفاق الجاري في العام 1983، و20٪ من كامل الإنفاق العام في المدّة من العام 1978 إلى العام 1983 (المنوبي، 1985: 107 ـ 108، 117).

الجزائر

إن الجزائر هي الأخرى مميزة، إنما في الاتجاه المعاكس. ولأنها كانت من الناحية الفنية جزءاً من فرنسا فإن إدارتها الإقليمية كانت تتم على يد أوروبيين وفق القوانين الفرنسية. وكانت النتيجة أنه حينما حصلت البلاد على استقلالها بعد حرب تحرير مريرة كان هناك أقل من 30,000 مستخدم ومساعد محلي (adjoints indigènes).

وحينما وجدت الحكومة الوطنيّة الجديدة نفسها في ما يشبه فراغاً قانونياً ومؤسساتياً، فإنها مددت صلاحية نفاذ القوانين والأنظمة الفرنسية، بينما أخذت تصدر المزيد من تشريعاتها هي (حوالي 35,000 قانون حتّى أواسط الثمانينيات)، وعيّنت أعداداً كبيرة من أعضاء (جبهة التحرير الوطنيّ)، ووسعت التعليم بأقصى درجة (بحيث ارتفع عدد طلاب التعليم العالي من ألف طالب في العام 1962 إلى 150,000، علاوة على 5,000 طالب يتدربون في الميادين الإدارية والمهنية، في العام 1984). وأُرسل أفراد على عجل إلى فرنسا لغرض التدريب ما فسح المجال أمام نمو عدد العاملين في صفوف البيروقراطيّة بحوالي 30٪ في السنة خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال.

وبحلول أواخر الثمانينيات كانت للحكومة الجزائرية 26 وزارة وحوالي 39 مؤسسة عامة، وكانت تشغل ما يزيد عن 80,000 موظف

(أي حوالي 4٪ من السكان وما يقرب من 20٪ من إجمالي القوى العاملة). أما أجور ورواتب هؤلاء الموظفين فقد مثلت في أوائل التسعينيّات نسبة 52٪ من إجمالي النفقات الجارية (مقدم (Muqaddam)، 1993 : 11 ـ 13).

النمو البيروقراطيّ في الخليج

عند مقارنة بيروقراطيّة الخليج مع مصر التي تمتد أصولها إلى آلاف السنين والتي بدأت بشكلها «الحديث» منذ أكثر من قرن مضى، فإن بيروقراطيّة الخليج جديدة وأنشئت من العدم، في آن واحد. وقد جاء توسعها الرئيسيّ نتيجةً للثروة النفطية التي استحثت الدولة على تطبيق برامج واسعة النطاق للرفاه الاجتماعيّ وإلى وضع خطط طموحة جداً للتنمية الاقتصاديّة. وسيكون من المفيد دراستها في هذا الصدد من خلال مقابلتها مع الحالة المصرية.

السعودية

دُشّنت البيروقراطيّة السعودية في خمسينيّات القرن العشرين. وكان نموّها خلال العقود الثلاثة الأولى من حياتها بارزاً. وقد ازداد عدد الوزارات من أربع إلى عشرين. وهكذا، على سبيل المثال، ضمّ مجلس الوزراء المشكل في العام 1975 سته عشر وزيراً «عاملاً» وثلاثة وزراء دولة (الفارسي (Al-Farsy)، 1982 : 98 ـ 99). وتم تأسيس أكثر من أربعين هيئة وشركة عامة (مقارنة بلا شيء قبل العام 1950) (عثمان، 1979 : 234 وما يليها). وتشمل هذه (الشركة العامة للبترول والمعادن ـ بترومين)، (مؤسسة السايلوات والمطاحن)، (سلطة الاحساء للري والمجاري)، (شركة تحلية المياه)، (الشركة السعودية للصناعات الأساسيّة ـ سابيك)، (الدار السعودية للاستشارات)، وسواها.

أمّا موظفو الخدمة المدنية الذين لم يزد عددهم عن بضع مئات في العام 1950 فقد ازدادوا إلى ما يقرب من 37,000 في 1962/ 1963، ثمّ إلى 85,000 في 1970/ 1971، ثمّ إلى ما يزيد عن 245,000 في 1979/ 1980. وكانت نسبة الموظفين العامين إلى مجموع السكان في أوائل الثمانينيات تتراوح بين 3,5٪ و4٪، وهي في الحقيقة نسبة ليست عالية بإفراط، لكن موظفي الخدمة المدنية الحكومية كانوا يمثلون 10٪ من إجمالي القوة العاملة و13٪ إذا ما أضيف إليهم غير المتخصصين.

وقد عبَّرت «فورة أسعار النفط» عن نفسها بصورة ارتفاع ضخم في العوائد قفز بشكل دارماتيكي بالغ من 2,744,6 مليون دولار في 1972 إلى 22,573,5 مليون دولار في 1974. ثمّ تلت ذلك في الحال زيادات كبيرة في الإنفاق. فازدادت الرواتب والمنافع (العلاوات) بشكل لافت من 3,122,8 مليون ريال سعودي في 1972/ 1973 إلى 41,127,6 مليون ريال سعودي في 1981/ 1982. أما الإنفاق الجاري (الجزء الثاني) فإنه نما خلال المدّة نفسها من 1,365,1 مليون ريال سعودي إلى 18,656,5 مليون ريال سعودي. وعند تقدير النفقات البيروقراطيّة في الحالة السعودية، يتوجب على المرء كذلك أن ينظر إلى بعض الفئات غير الاعتيادية كتلك المتعلّقة بالدعم المالي المحلي، والمرافق البلدية، و«الموارد البشرية/ تنمية القوة البشرية». وإذا كان النموّ في التوظيف العام في السعودية لم يكن مبالغاً فيه بشكل مفرط، فإن التوسع في الإنفاق العام كان فعلاً ملفتاً للنظر بأقصى حدّ.

الكويت

كان هناك عدد محدود من الادارات والمديريات في أوائل خمسينيّات القرن العشرين، ثم تطورت إلى عشر دوائر في العام

1959. ثم حُوّلتْ هذه إلى وزارات في العام 1962، وأضيفتْ إليها ثلاث أخرى، فأصبح مجموعها 13 وزارة. وبحلول العام 1976، كان عدد الوزارات العاملة قد بلغ 16 بالإضافة إلى وزارتَي دولة (معروف (Marouf)، 1982 : 32 ـ 39). علاوةً على ذلك أنشئ عدد من المجالس العليا لشتّى الشؤون (مثل: شؤون النفط، شؤون السكن. . . إلخ)، وأكثر من 25 مؤسسة وشركة عامة، مثل منظمة الضمان الاجتماعيّ، ومنظمة الموانئ العامة، وهيئة الاستثمار العام، والشركة البتروكيماوية، وشركة مطاحن الدقيق. . . إلخ.

ونما عدد مستخدمي الحكومة نموّاً ملحوظاً. حيث كان عددهم في العام 1963 22,073، ونما العدد إلى 69,520 في عامي 1965/ 1966، ثم إلى 70,922 في عامي 1970/ 1971، وإلى 113,274 في عامي 1975/ 1976، وبلغ 145,451 في عامي 1979/ 1980. واستناداً إلى الإحصاءات الرسمية، شكّل مستخدمو الحكومة نحو 12,5٪ من السكان وزهاء 34٪ من إجمالي قوة العمل في الكويت عام 1975[(2)]. ويمكن القول أن الجهاز البيروقراطيّ الكويتي متضخم أكثر من اللزوم. وأفاد أمير الكويت عام 1979 أن حوالي 64 ألف موظف في الكويت زائدون عن الحاجة، وأن تقرير البنك الدولي عن الإدارة الحكومية الكويتية اقترح تجميداً تاماً لأي تعيينات جديدة.

ونما الإنفاق الحكومي نمواً كبيراً هو الآخر. إذ ازداد من 154,1 مليون دينار كويتي في السنة المالية 1964/ 1965 إلى 271,5 مليون دينار كويتي في 1967/ 1968، ثم إلى 1,749,9 مليون دينار كويتي في 1970/ 1971. وزادت الأجور والرواتب بقدر مماثل، من 6,9

---

(2) إن نسبة 3٪ من السكان و6٪ - 15٪ من القوة العاملة تُعد النموذج الاعتيادي للتوظيف العام في الكثير من البلدان.

مليون دينار كويتي في 1964/ 1965، إلى 98,6 مليون دينار كويتي في 1967/ 1968، ثم إلى 119,8 مليون دينار كويتي في 1970/ 1971. وكما هو متوقع فإن أغلب الزيادات طرأت بعد الفورة النفطية، زائدةً بذلك الإنفاق المحلّي الجاري من 227 مليون دينار كويتي في 1972/ 1973 إلى 658,4 مليون دينار كويتي في 1975/ 1976، ثم إلى 881,4 مليون دينار كويتي في 1978/ 1979، ثم إلى 1,196,4 مليون دينار كويتي كما ورد في الميزانية المقررة للسنة المالية 1979/ 1980. وقد خصّص للأجور والرواتب من مجمل هذا الإنفاق ما يلي: 188,9 مليون د.ك. في 72/ 1973، و353,3 مليون د.ك. في 75/ 1976، و456,6 مليون د.ك. في 78/ 1979، و485 مليون د.ك. في الميزانية المقررة للسنة المالية 79/ 1980. وبالفعل فإن الرواتب والأجور تبتلع قدراً كبيراً من الإنفاق الحكومي، فقد بلغ مقدارها في ميزانية 78/ 1979 مثلاً 485,8 مليون د.ك. من أصل 1,969,4 مليون د.ك.، وكان البند الأكبر في الميزانية (البنك المركزي الكويتي (Central Bank of Kuwait)، **التقرير الاقتصاديّ لسنة 1978**، ص 48).

ويقدّر بعض الخبراء أن زهاء 39٪ من مجمل الإنفاق الحكومي يمكن أن يُصنّف في باب النفقات «الإدارية». ويتضمن ذلك بنوداً من قبيل: «رئيس الدولة» و«الديوان الأميري»، وما يحصلان عليه من مخصصات هائلة، إضافةً إلى بنود اعتيادية مثل مصاريف «مكتب الموظفين»، و«مصاريف إضافية».

إن غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس 1990، والتدخل اللاحق من جانب الحلفاء الغربيين في مطلع 1991، أدّى إلى شنّ الحرب على العراق، والتدمير التام للكويت، الأمر الذي قلب صورة البنى التحتية البيروقراطيّة في الكويت.

وفي وقت إعداد هذا الكتاب كان من المتعذر التنبّؤ حول ما إذا

كانت الكويت ستستعيد وضعها السابق وكيف سيكون ذلك[*]، ولكن الحالة لاتزال قائمةً بصفتها مثالاً صالحاً للمقارنة هنا.

الإمارات العربية المتحدة

لقد شكلت الحكومة الفدرالية الأولى مباشرة بعد إعلان الاتحاد في العام 1971، مع تولّي أبو ظبي موقع الراعي الرئيسي. وفي العام 1968 كان في أبو ظبي حوالي 20 مديرية حكومية، ازدادت بحلول العام 1970 إلى 25 مديرية. وتشكّل أول مجلس للوزراء في أبو ظبي في العام 1971 ليضمّ 15 وزيراً، لكنه ألغي في العام 1973، وشُكّل بدلاً منه مجلس وزراء فدرالي ضمّ 28 وزيراً، مع قيام أبو ظبي بتأسيس مجلس تنفيذي لإدارة شؤونها الخاصة. كما استحدث عدد من الهيئات والشركات العامة في الإمارات في السنوات الأخيرة، مثل (أبو ظبي لأشغال الفولاذ)، (الشركة العامة للصناعات) و(هيئة أبو ظبي للاستثمار).

وازداد عدد الموظفين الحكوميين بصورة ملحوظة، ففي العام 1968 كانت إدارة أبو ظبي تستخدم حوالي 2,000 موظف، وبحلول العام 1970 كان عددهم قد تضاعف فعلاً، وفي العام 1974 بلغ 5,352 منهم 37٪ كانوا من مواطني الإمارات و42٪ من العرب الآخرين، و21٪ من جنسيات أجنبية (راشد (Rashid)، 1975، والمراجع المذكورة). بعد ذلك بثماني سنوات فقط (أي بحلول العام 1982)، كان عدد الموظفين العامين في أبو ظبي قد قفز إلى 24,078 (المعهد العربيّ للتخطيط في الكويت (AIPK) ومركز دراسات الوحدة العربية (CAUS)، 1983: 358).

(*) في إشارة إلى وضع الكويت في أعقاب الغزو العراقي وحرب التحرير التي تلته في عام 1990-1991.

كما أنّ التوظيف العام على المستوى الاتحاديّ نما هو الآخر بمعدل لافت، فقد تضاعف في الواقع بأربعة أمثاله في عقد واحد فقط من 10,500 في العام 1972 إلى ما يزيد عن 40,000 في العام 1982 ((Arabian Government)، 1983 : 213). إن الانفجار الحاصل في أعداد الموظفين العامين هو في الواقع الأشدّ دراماتيكيةً بين البلدان الخليجية الثلاثة موضوع الدراسة، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار القاعدة السكانية الصغيرة للبلاد وحداثة عهدها بالاستقلال وحقيقة أن فورة أسعار النفط قد حدثت، بهذا القدر أو ذاك، بعد تأسيسها مباشرةً. وإن الإمارات العربية المتحدة تمثل ـ وإن كان ذلك بشكل متطرف ـ ما حدث في دول صحراوية أخرى حيث تعوّل هذه كثيراً على العمالة الأجنبية، وذلك لأن قاعدتها البشرية المحلّية لم تستطع أن تدعم التوسّع المطلوب. إذ في بيروقراطيّة أبو ظبي (التي هي الأوسع والأكثر رسوخاً داخل الإمارات العربية المتحدة)، نجد أن 83,6٪ من جميع موظفيها هم من الأجانب، وهي نسبة مثيرة للسخرية.

ثمة عدد من المؤشرات تدلّ على أن بيروقراطيّة الدولة يمكن أن تكون قد وسّعت نفسها بما يفوق قدراتها، ففي العام 1983، عانى هذا البلد الذي يحتل موقعاً ضمن البلدان الأعلى في العالم من حيث حصة الفرد من الدخل، من عجز في الميزانية قدره 5,461 مليون درهم واضطر من بين أمور أخرى، إلى أن يؤخّر دفع الرواتب لموظفيه الحكوميين عدداً من الأشهر. ولما كان من المتوقع أن يرتفع عجز الميزانية ليصل إلى مقدار أعلى هو 6,635 مليون درهم في العام 1984، فإن وزارة المالية والصناعة أصدرت إلى مختلف الوزارات مذكرات تمنع استحداث أيّ وظيفة عامة جديدة لغير المواطنين خلال السنوات المالية التالية.

لقد حصل ولايزال يحصل توسع هائل في المالية العامة في الإمارات، وخصوصاً منذ فورة أسعار النفط. وهكذا نمت الميزانية الاتحادية (التي تموّلها أبو ظبي بصورة رئيسيّة) من 21 مليون دينار بحريني(*) في العام 1971 إلى 81 مليون دينار بحريني في العام 1974، وإلى 1,69 مليون درهم في العام 1975. غير أن عدد من الإمارات استمرت في المحافظة على ميزانياتها وحساباتها المستقلة. وإن حسابات إمارة أبو ظبي، على سبيل المثال، تبيّن بأقصى درجة من الوضوح كيف أن العائدات تضاعفت والإنفاقات ازدادت إلى أكثر من الضعف في سنة واحدة فقط (من 1973 إلى 1974) نتيجةً لفورة أسعار النفط. ومن بين هذه الإنفاقات، شكلت حصة أبو ظبي والوزارات الاتحادية حوالي 40٪ من المجموع (عزيز، 1979: 55 ـ 70). وفي ميزانية أبو ظبي للعام 1976، كانت الإنفاقات الجارية للإمارة نفسها وللاتحاد بشكل عام، معاً، قد نمت بدرجة أكبر. وفي هذه السنة ساهمت أبو ظبي بأربعة ملايين درهم في الميزانية الاتحادية البالغة 4,152 مليون درهم (أي حوالي 96,3٪ من المجموع). وتذهب نسبة مئوية عالية من الميزانية الاتحادية كذلك إلى باب الإنفاقات الجارية: ففي الميزانية الاتحادية للعام 1977، بلغ هذا الباب 9,833 مليون درهم من أصل 13,150 مليون درهم، أي 74,8٪ من المجموع.

وفي العام 1982، كانت إنفاقات الميزانية في الاتحاد تقدر بمبلغ قدره 22,559,5 مليون درهم منها 3,539,5 مليون درهم فقط خصص للاستثمارات، في حين مثل مبلغ 19,019,6 مليون درهم الإنفاقات

(*) كان الدينار البحريني أول عملة استخدمت في الإمارات العربية المتحدة. أما الدرهم الحالي فقد أصبح العملة الرسمية في 2/ 12/ 1971.

الجارية. ومن بين هذه الإنفاقات الجارية كان الجزء الأول (وهو بصورة رئيسيّة الرواتب والعلاوات) يمَثّل بما مقداره 3,893 مليون درهم.

في ختام هذا الجزء المتعلق بالنمو البيروقراطيّ يستطيع المرء أن يقول بأن الإدارات العامة تنمو مع اتساع وتعقّد مجتمعاتها واقتصاداتها، وخصوصاً إذا صادف أن كان القطاع الخاص ضعيفاً من الزاويتين التاريخية والبنيوية. أما من الناحية السياسيّة، فإن البيروقراطيّات يجري توسيعها لكي تزوّد الحكّام بـ «برنامج للاستقرار» وأداةً للسيطرة وفضاءً لتوسيع الرعاية.

وآنذاك يبدأ النموّ البيروقراطيّ باكتساب قوة اندفاع ذاتية: فأعداد المتعلمين المتزايدة بسرعة يتوقعون وظائف عامةً لهم، وقد يكون مجال التعيين البديل (في القطاع الخاص)، في الواقع، هو الآخر محدوداً «تاريخياً» أو ربما يكون قد جرى تحديده بصورة متعمّدة من جانب نظام الحكم (ذلك لأنه يشكّل قاعدةً محتملةً لسياسة منافسة) (الأيوبي، 1990a).

ومهما يكن من أمر، فسوف يصل التوسع البيروقراطيّ في كلّ بلد إلى نقطة في تاريخه تبدأ فيها الاختلالات الوظيفية لنموّ المؤسسات بالتفوق على الوظائف الإيجابية. وإذا ما ألقى المرء نظرة تاريخية على هذه الظاهرة، أمكنه أن يرى كيف أن الكثيرين كانوا في المرحلة الأولى يشعرون أن بالإمكان النظر إلى توسّع البيروقراطيّة العامة على أنه أداةٌ للتحديث (ومن ثمّ للتنمية)، فقد كانت البيروقراطيّة تعدّ وكالة لـ «العقلانية» و«القانونيّة» والنظام/ التنظيم في مجتمعات كان الناس يحسبونها تفتقر إلى هذه العناصر. كما كانت البيروقراطيّات تعدّ أدوات هامة لبناء الدولة أو لبناء الأمة في أقطار «مصنَّعة» تفتقر إلى القواعد الاجتماعيّة اللازمة لقيام دولة قومية، بينما

عدّها البعض وكالات نافعة لإطلاق برامج في مجال البنية التحتية و/أو الصناعة في مجتمعات كانت تاريخياً تفتقر إلى تقاليد المقاولات. ولقد ضمت الأدبيات الأميركية حول التحديث خلال ستينيّات القرن العشرين عدة كتب شهيرة حول موضوع «البيروقراطيّة والتنمية».

ما إن تغدو البيروقراطيّة أوسع ممّا ينبغي، فإنها لا تقتصر على امتصاص الموارد الشحيحة التي يمكن توجيهها بطريقة أفضل باتجاه نشاطات أكثر إنتاجية، بل إنها تشرع كذلك في أن «تصبح حجر عثرة»: تزاحم القطاع الخاص لإبعاده، وتدفع بالمجتمع المدني نحو الهامش. وفي داخلها أيضاً سوف تعاني مثل هذه البيروقراطيّة من عدد لا بأس به من الظواهر المرضية: الروتين وبطء وتيرة العمل الحكومي، السلوكيات الهادفة إلى الحصول على الريع، الرواتب والظروف المتدنية، ـ وبصورة محتملة جداً ـ الفساد. أما النقطة التي تصبح فيها البيروقراطيّة مختلفةً بهذه الدرجة فليس بالإمكان سوى تحديدها بصورة تجريبية بالنسبة إلى كل قطر وذلك لأنها من بين أمور أخرى، مشروطة بأوضاع الاقتصاد والأعمال والقضايا التنظيمية الخاصة بمجتمع معيّن ولحظة معيّنة من الزمن.

إن إيقاف التوسع البيروقراطيّ عند هذه النقطة لا يحتاج إلى «الإرادة السياسيّة» التي يحبّ الناس أن يتحدثوا عنها فحسب، بل إلى القدرة السياسيّة على فعل ذلك أيضاً. وإن ذلك يحتاج إلى نظام حكم قوي، تماماً في اللحظة التي يكون نظام الحكم قد استنفد معظم رصيده السياسيّ ووصلت سياساته الشعبوية سقفها الطبيعي الذي لا تستطيع المضي إلى أبعد منه. لكن هذا عمل ينبغي أداؤه، خصوصاً في العالم العربيّ حيث تشرع العائدات المالية القادمة (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) من الموارد النفطية بالتراجع في جانبيها المطلق والنسبيّ.

هناك قضية شائكة ستواجه جميع البلدان العربية تقريباً، وهي كيفية التخلص من العدد الهائل للأفراد العاملين في الوظائف الحكومية، وهي معضلة كانت قد بلغت أبعاداً غير اعتيادية بحلول العام 1990 في أقطار متباينة في توجهاتها الأيديولوجية، تباين الجزائر (حيث كانت 59٪ من القوة العاملة في القطاع العام) والأردن (حيث كانت النسبة 47٪). وتكاد المغرب أن تكون منفردة بين الأقطار العربية في احتوائها على بنية توظيف أشدّ شبهاً بتلك الموجودة في المجتمعات الرأسماليّة «القياسية»: وفي خلال المدّة نفسها (استناداً إلى بعض تقديرات البنك الدولي) فإن 6,3٪ فقط من القوة العاملة كانت تعمل لصالح الحكومة و8٪ فقط كانت تشتغل في الوظائف العامة (أي تعمل للحكومة أو للقطاع العام) ـ الأمر الذي يوضح النسبة المئوية البالغة الصغر للعاملين في المشاريع المملوكة ملكيةً عامةً (شحاتة، 1992: 9 والمراجع المذكورة).

تفسير التوسع

إن أسباب التضخم البيروقراطيّ متعددة. وإن جزءاً من التوسع مردّه النموّ الديموغرافي لا غير، والحاجة إلى تقديم الخدمات لأعداد السكان المتزايدة. ولكن، حينما تنحو نسبة الموظفين العامّين ضمن السكان عموماً وضمن القوة العاملة إجمالاً إلى أن تكون أعلى ممّا هي موجودة في الكثير من المجتمعات الأخرى، فإن على المرء أن يتفحص إمكانية وجود أسباب أخرى للنموّ البيروقراطيّ. ومن هنا تبدو الأسباب الآتية على جانب خاص من الأهمية: المكانة التقليديّة للوظيفة الحكومية (التي بقيت مدّة طويلة مرتبطة بالحكّام الأجانب الأقوياء)، الإعتقاد القوي بالدور الإنمائي للبيروقراطيّة، أهمية الوظيفة الحكومية في إقامة العلاقات التي تُعدّ ضروريةً لمزاولة العمل الخاص، وربما تأثير النموذج المصري بصفته مثالاً يُحتذى وكذلك

من خلال الدور الذي يلعبه العدد الكبير من المصريين العاملين في الكثير من الأقطار العربية الأخرى.

إنَّ بعضاً من أسباب النموّ البيروقراطيّ راسخةٌ تماماً في الظروف الاجتماعيّة والسياسيّة للمجتمع، وأهمها ظاهرة الاتساع الهائل في التعليم العالي الرسمي الذي لا صلة له ابداً بالاحتياجات الاقتصاديّة ومتطلبات القوة البشرية للمجتمع. وتحت ضغط الناس الطامحين إلى بلوغ درجة أعلى من المهابة الاجتماعيّة، وعلى ضوء الاعتقاد الواهي بأن «التأهل» المتسع ينتج نمواً اقتصاديّاً، فقد شهد الشرق الأوسط حالة قوية ممّا صار يعرف بـ «مرض الشهادة الدراسية» (دور (Dore)، 1976).

هناك سبب رئيسيّ آخر للتوسع الحاصل في حجم (ودور) البيروقراطيّة الحكومية في هذه البلدان يُعزى إلى تنامي الطبيعة «الريعية» للدولة، خصوصاً بتأثير فورة أسعار النفط. إن المقصود بصفة الريعية هنا، الإشارة إلى أن نسبة غالبة أو مهمّة من الدخل القوميّ تُستمَد من الريوع أكثر من اشتقاقها من عوائد القطاعات المنتجة (للسلع بصورة رئيسيّة) في الاقتصاد، وإلى أنّ هذه العائدات من الطراز الريعي تذهب في معظمها إلى الدولة التي تتولى أمر تحصيصها وتوزيعها. ويحاجج بعض الكتّاب كذلك «بأن» الريعية «ليست مجرد ظاهرة اقتصاديّة... فإن المعايير الريعية... تمتلك كذلك خصائص ثقافية/ سلوكية ملازمة تجعل من العسير على الدولة الريعية أن تزيد قدرتها الإنتاجية، وأن ترفع إلى الحد الأعلى من المزايا الاقتصاديّة والسياسيّة المتوفرة لديها» (بالمر والغفيلي والنمر، 1984).

إن الطبيعة الريعية للدول الغنية بالنفط (السعودية، الكويت، الإمارات... إلخ) واضحة بما فيه الكفاية. وتراوحت النسبة المئوية لصادرات النفط إلى إجمالي الصادرات في هذه الدول بين 90٪

و99٪، وتراوحت النسبة المئوية لعائدات النفط إلى إجمالي عائدات الدولة بين 85٪ و99٪، وتراوحت النسبة المئوية لعائدات النفط إلى إجمالي عائدات الدولة بين 85٪ و99٪، وأن مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، بدورها، مرتبطة إلى حدّ كبير بالإنفاق الحكومي المعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على عائدات النفط. أمّا حقيقة أن عائدات النفط تؤول إلى الدولة قبل أن يمكن تحصيصها وتوزيعها فقد منحت الدولة في البلدان الغنية بالنفط دوراً اقتصاديّاً واجتماعيّاً في منتهى السعة والقوة، على الرغم من كلّ الخطاب «المعادي للاشتراكية» الصادر عن النخب الحاكمة.

وبالنسبة إلى حكام الدول الغنية بالنفط، تمثل البيروقراطيّة أداة مضبوطة و«محترمة»، وذات مظهر حديث، لتوزيع جزء من الغنائم. وبدلاً من الطريقة التقليديّة في توزيع الهبات المباشرة، فإن البيروقراطيّة تقدّم أسلوباً أكثر مدعاةً للاحترام لتوزيع المكرمات، مغلّفةً بلغة تقدير المؤهلين وذوي الكفاءات والأهداف الوطنيّة. وممّا لا ريب فيه أبداً أن البيروقراطيّة الخليجية، على الرغم من كل سماتها الأبوية، هي أداة لإعادة التوزيع، لأنها تزوّد فعلاً الناس ذوي المكانة والدخل الأدنيين بالفرص أمام تقدّمهم الاجتماعيّ من خلال التعليم الرسمي والتوظيف في الماكنة البيروقراطيّة.

إن استحداث الوظائف في «البتروقراطية»(*) يكاد أن يشكّل هدفاً بحدّ ذاته مع إعارة قدر ضئيل من الاهتمام لما يجب (أو يستطيع) هؤلاء المستوظفون أن يفعلوا. وهذا هو ما يفسر من بين أمور أخرى، ارتفاع أعداد المواطنين الأمّيين وذوي التعليم المتدنّي الآخرين الذين تميل إلى تعيينهم بيروقراطيّات الدول الغنية بالنفط.

(*) كما سبقت الإشارة، البتروقراطية: البيروقراطية في الدول الغنية بالبترول.

ويفسّر ذلك أيضاً، في جزء منه، عدم وجود أعداد كبيرة من الموظفين في دوائرهم معظم أوقات الدوام. إن المستشارين الأجانب والمحلّيين الذين يقدّمون توصيات بتطبيق أمور مثل وصف العمل وتصنيفه، واحتمال تقليص الوظائف، كثيراً ما يكونون على خطأ: وقد يكون انعدام الكفاءة الظاهر مقصوداً في جزء منه في الأقل. وحتى قبل فورة أسعار النفط، لاحظ أحد المحللين بصورة صائبة تماماً أن «بعضاً من انعدام الكفاءة مقصود، لأن التعيينات في سلك الخدمة المدنية ينظر إليها بصفتها أداةً لتوزيع الثروة النفطية بين المواطنين، وبصفتها وسيلة لإشغال كسالى الكويتيين بعمل ما، والنتيجة أن معظم المكاتب تعاني من تضخم وظيفي جسيم: فقد جرت العادة أن يعيّن خمسة أشخاص لأداء عمل يمكن لشخص واحد أن يؤدّيه» (المراياتي (Al-Marayati)، 1972: 290).

حتّى الأعداد المتنامية للأجانب في بيروقراطيّة الدولة النفطية التي كثيراً ما يُنظر إليها بصفتها تنطوي على خطر كامن، ليست بلا مردود. فإنها تمنح المواطنين المحلّيين الفرصة لقيادة عدد محترم ممّن هم أدنى منهم والإشراف عليهم (الذين، فضلاً عن ذلك، هم في الغالب ذوو مؤهلات وخبرة أفضل ممّا لدى رئيسهم نفسه). ولابدّ أن تمثّل هذه الحالة عنصراً من عناصر الراحة بالنسبة إلى الموظفين الأهليين وأن تقلّص من إمكانية حدوث مشاعر عدائية بينهم وبين حكامهم من خلال التأكيد على ثنائية المواطن - الأجنبي. ومن المصادفات كذلك أن تنسيب المهمات الفنية لـ «الأجانب» في الدول النفطية يلائم التقاليد الراسخة، وبالتالي يمثّل عنصراً من عناصر الاستمرارية ولا يتقاطع مع الأنماط القائمة. فقد دأبت المجتمعات البدويّة تقليدياً على تنسيب الأعمال «الفنية» للعبيد والأقليات والمنبوذين، مع الاحتفاظ لأهل الداخل - بالإضافة إلى نشاطات

الرعي ـ بشرف حمل السلاح (جلنر، 1981). غير أن المرء قد يتساءل، الآن والقوات الأجنبية تعمل لصالح دول الخليج ما إذا كانت فورة أسعار النفط قد أبعدت ابن بلاد العرب(*) عن هذه الوظيفة التي اقترنتْ بالشرف على مرّ الزمان.

الطريق المسدود في إدارة التنمية

أوضح ماركس كيف أن البيروقراطيّة تبقى في الوجود بإظهار نفسها في صورة مجسِّد المصلحة العامة. وفي الشرق الأوسط، تفعل البيروقراطيّة الشيء نفسه لكنها تقوم أيضاً بإظهار نفسها في صورة «الأداة الرئيسيّة للتنمية». وقد اعتمد الزعماء الشرق ـ أوسطيون على البيروقراطيّة لا لأداء وظائف «القانون والنظام» التقليديّة فحسب، بل كذلك لإقحامها في الصناعة والتجارة والتعليم والثقافة وما إلى ذلك. وقد كانت أدبيات الخمسينيات والستينيات حافلةً كذلك بامتداح الإمكانية الإنمائية للبيروقراطيّة العامة، فبالنسبة إلى الكثيرين كانت تمثِّل بديلاً منتظماً عن العذابات التي تسببها ثورة اجتماعيّة أو ثقافية.

كان اتجاه تطوّر التنمية واضحاً: توزيع وتعزيز نظام الإدارة القائم على توزيع الأعمال إلى دوائر مختصة، إشراك البيروقراطيّة في التخطيط الوطنيّ الشامل، وفي برامج التصنيع الواسع، وفي الإنشاءات الحضرية، وفي نظام سريع التوسع للتعليم العالي التقليديّ[3].

(*) يستخدم المؤلّف هنا كلمة (Arabian)، بدلاً من (Arab)، للإشارة إلى سكان «بلاد العرب» على النحو الذي سبق أن اشرنا إليه.

(3) إن المناقشة الآتية حول إدارة التنمية مستمدة، مع الإذن من الأيوبي، 1986.

وحينما كانت السلطات تكتشف ـ في منتصف الطريق عادةً ـ أنّ البيروقراطيّة كانت قاصرة التأهيل للتعاطي مع عبء ثقيل كهذا، كانت (أي السلطات) تعلن أنّه من أجل الحصول على «إدارة تنموية» ناجحة يجب أولاً أن تكون هناك «تنمية إدارية» فعّالة. وحيث إنّ الإدارة كانت تُعدّ علماً كان قد بلغ مرحلة نضوجه في الغرب، فقد كانت التنمية الإدارية تُعدّ، إلى حدّ كبير، تمريناً على «نقل التكنولوجيا»، وعُدَّت عملية «تحديث» الإدارة حلاً لمعظم مشكلاتها (انظر ويكوار (Wickwar)، 1963، للاطلاع على مراجعة تاريخية لهذا الموضوع)، كما شهدت الخمسينيات والستينيات مرحلة عالية من مراحل المساعدة الفنية (على المستويين الوطنيّ والدولي)، تركّزت أول الأمر ـ في الشرق الأوسط ـ في تركيا ومصر وإيران ثمّ تقدّمت إلى بقية العالم العربي[4]. وكان أن قدّم مزيج من أفكار أشخاص مثل فايول (Fayol) وتايلور وفيبر مع مفاهيمهم الضمنية حول الاقتصاد والكفاءة والعقلانية ـ أحياناً على هيئة «المبادئ» المبسطة (مثل Posdcorb)[*] ـ بصفتها «علم الإدارة» الصالحة لكل شيء (passe- partout). وفي الواقع، فإن ما يسمّى بـ «الإدارة العلمية» لم تكن سوى ما اصطلح

---

(4) كانت المساعدة التقنية الأميركية في إيران هي الأعظم بدرجة كبيرة. وكان أحد المشاريع المبكرة قد استمر من 1956 إلى 1961، وكلف ما يزيد عن 2,3 مليار دولار واستخدم حوالي 26 مستشاراً لِكُلّ وزارة من الوزارات الإيرانية باستثناء وزارة الخارجية ووزارة الحربية. ولم تكن لمعظم هؤلاء المستشارين الذين لبثوا في البلاد حتى عام 1978، سوى معرفة قليلة جداً بالبيئة أو الثقافة المحليتين، وصرفوا معظم طاقتهم في محاولة تغيير الممارسات المحلية حتى من دون أن يفهموا سبب وجودها أصلاً. وعليه، فإنه لا يكاد أن يكون مستغرباً أن هؤلاء المستشارين لم ينجحوا عموماً في نقل تقنياتهم عبر الحدود الثقافية، باستثناء دائرة الشرطة (Seitz, 1980: 407-412).

(*) الأحرف الأولى للكلمات الإنجليزية: التخطيط (planning)، التنظيم (organisation)، التوظيف (staffing)، الإدارة (directing)، التنسيق (coordinating)، رفع التقارير (reporting)، وضع الميزانية (budgeting).

غرامشي على تسميته بـ «الفوردية»، التي كانت تمثّل وعداً وتحدّياً معاً، للمجتمعات الأقل تقدّماً (بوسي ـ غلوكسمان، 1980: 317 ـ 324).

يجب على المرء أن لا يشتط لكي يصوّر مدى سطوة أفكار مثل هؤلاء المؤلّفين، وبشكل خاص أفكار ماكس فيبر التي كانت ولاتزال مؤثّرةً في تفكير خبراء الإدارة في العالم العربي. وكل ما على المرء أن يفعله هو أن يلتقط أيّ مقطع من كتاب أيّ خبير عربي شهير في الإدارة ليجد تلك الأفكار ماثلةً فيه. وبطبيعة الحال، ليس ثمة خطأ في الرجوع إلى هؤلاء الكتّاب. لكن المشكلة تكمن في أن هذه الممارسة كثيراً ما لا تقتصر على الابتداء بهم، بل أنها تنتهي بهم أيضاً، دون الإشارة مطلقاً إلى مدى علاقة أفكار هؤلاء بأي مجتمع عربي.

لقد تبنت الجهود الرامية إلى الإصلاح الإداري، معتمدة على «علم الإدارة»، عدداً متنوعاً من المقاربات منها ما يلي:

- إصدار تشريعات جديدة واستكمال القوانين والأنظمة القائمة
- التنظيم وإعادة التنظيم: فكلما وجدت مشكلة، يصار إلى استحداث أو إعادة ترتيب هيئة (منظمة) للتعامل معها
- إدارة الأفراد: خصوصاً في جوانب مثل وصف الوظيفة وتصنيفها، أنظمة الجدارة، ووكالات (دوائر) الأفراد المركزية
- في مجال التمويل العام وإدارة الاقتصاد: وضع ميزانية للأداء أو للبرنامج، أساليب حساب الكلفة، «الإدارة من خلال الأهداف»... إلخ،
- كان التدريب، وخصوصاً التدريب المؤسساتي ذا شعبية واسعة، ولكن دون إجراء تكييف كاف للمحتوى أو للمنهج.

وفي محاولة لتطبيق شتّى وسائل الإصلاح الإداري، كانت البلدان العربية تميل إلى اتّباع مجموعة من المراحل المميّزة:

- في مرحلة **أولى**، جرى التأكيد عادةً على التشريع الجديد، خصوصاً في مجال شرعنة و«ترشيد» وتنسيق الأفراد وأنظمتهم في جميع القطاعات وعلى امتداد البلاد كلها.

- في مرحلة **ثانية**، إنشاء دائرة أو هيئة للخدمة المدنية، وتأسيس معهد لتدريب موظفي الخدمة المدنية. ويكاد ألاّ يوجد قطر عربي لم يتبع «نموذج الأكاديمية» هذا. وهكذا، فإن لدى كلّ قطر منها تقريباً معهده أو معاهده للتدريب الإداريّ.

- وفي مرحلة لاحقة، فإن الدعوات الرامية إلى تبسيط إجراءات العمل سوف تؤدّي حتماً إلى بذل الكثير من المحاولات الهادفة إلى إعادة التنظيم، وسوف تقام وحدات لمعالجة التنظيم والوسائل في مختلف المؤسسات العامة، كما سوف تستحدث أحياناً وكالة مركزية للتنظيم والإصلاح الإداري. وليس هناك سوى عدد قليل جداً من الأقطار العربية التي ليست لديها حتى الآن هيئةٌ أو وكالةٌ مركزيةٌ واحدةٌ في الأقل تكون مسؤولةً مسؤوليةً شاملةً عن الخدمة العامة فيها.

- وفي مرحلة أخيرة، سوف يكتشف أنّه على الرغم من أن التوحيد القياسي القانونيّ لأنظمة الأفراد كانت له بعض الفوائد التي لا يمكن نكرانها، فإنه لم يؤدّ إلى رفع الكفاءة بوجه خاص، ولهذا صارت تسمع دعوات للربط ما بين الأجر وطبيعة كلّ وظيفة ومستلزماتها بدلاً من ربط الأجر بالأشخاص الذين يشغلون الوظائف، أو ربطه بالشهادات الدراسية التي يحملونها. وآنذاك، تبذل محاولات في ميدان وصف العمل وتصنيف العمل. غير أن هذه الجهود تظل بطيئةً بصورة مضنية، بسبب العدد الكبير من مشاكل التنفيذ والقدر الكبير للمقاومة الاجتماعيّة وأحياناً السياسيّة التي تجابهها في الطريق.

بحلول السبعينيات أصبح واضحاً، بعكس التوقعات، أنَّ استراتيجيات إدارة التنمية أو سياسات التنمية الإدارية التي كانت تتبع عادةً كانت عاجزةً عن حلّ مختلف المشاكل على النحو الذي كان مؤمّلاً. **أولاً**: نشأت المشاكل الآتية بخصوص إدارة التنمية: تراجع في الزراعة والريف، أمّا في الحضر، فاكتظاظ سكّانيّ وانحلال، وبروليتاريا راكدةٌ متناميةٌ ومحبطةٌ، صعوبات حادة في ميزان المدفوعات، واعتماد على العالم الخارجي للحصول على التمويل والتكنولوجيا، بطالة في صفوف المتعلمين وتطور ثقافي غير متوازن، سيطرة نخبة بيرو ـ تكنوقراطية، وما إلى ذلك. أمّا النموّ النسبيّ في الناتج الوطنيّ الإجمالي الذي حصل في الخمسينيات والستينيات، فسرعان ما شرع بالهبوط ابتداءً من الشطر الأول من السبعينيات في معظم البلدان غير المصدّرة للنفط، فيما بقيت احتياجات كثيرة بلا تلبية.

ثانياً: في مجال الإصلاح الإداري، فإن التغييرات التي شُرِع بها لم تكن كافيةً مطلقاً، ولا مرضيةً تماماً، سواء بالنسبة إلى الشرائح الزبائنية أو إلى القيادة السياسيّة، ولهذا توجّب تكرارها دائماً، وفي كلّ مرة كان يصاحب ذلك خطاب أشدّ قوةً ولكن مع أداء أقل فاعلية

وعندئذ ظهر تفسير مقترح وحل: إن المفاهيم جيدة غير أن التطبيق كان سيّئاً (مثلاً: إن الاشتراكية كانت مبدأً نبيلاً غير أن تطبيقها كان خاطئاً)، إن «التخطيط» كان كاملاً، غير أن «التنفيذ» كان قاصراً. بَيد أنّ هذا كان مجرد انعكاس لمغالطة تمّ فيها الخلط بين عملية التخطيط المنفّذة وفعل كتابة الخطّة، وهي مقاربة وصفها برنارد شافر وصفاً بارعاً بقوله:

«تبدو هذه النسخة الجديدة من مغالطة قديمة أنها تحاجج على النحو الآتي. إن الإصلاح الإداري (أو السياسة الحضرية... إلخ) هو

كتابة خطط الإصلاح ووثائقه. والأمثلة على ذلك هي تقارير لجان الإصلاح. وبعد ذلك لا يبدو أن ما يحدث بسرعة وبشكل مباشر سوى شيء ضئيل. وتفسير ذلك، وفق ما يقال، هو: ثمة مرحلتان، الكتابة والتنفيذ، أيضاً. وهناك ضعف (كعب أخيل)، لا يوجد إلا في المرحلة الثانية المستقلة (التنفيذ) فقط. لماذا؟ لأن «الإصلاحات» في المرحلة الثانية تواجه «عراقيل»، بما فيها «غياب الإرادة السياسيّة». ماذا يستطيع الإصلاحيون أن يفعلوا حيال ذلك؟ إنهم يستطيعون كتابة قائمة بهذه العراقيل! (وآنذاك، يفترض أن يتمكن شخص ما من إزالتها)... وكلما طالت القائمة ازداد تنميقها وغدت الأدبيات والمنهج أكثر تقدّماً: إذ تغدو أشدّ قوةً بصفتها أداةً للإصلاح! وهكذا، فإن القوائم المعروضة الآن طويلة جداً في الواقع. (هل ستُلخَّص عمّا قريب بكاملها؟ في الواقع، إن ذلك هو ما يقصدون» (شافر (Schaffer)، 1980: 194).

لا يمكن فصل التنفيذ عن التخطيط بصفته سبباً مُحتمَلاً للفشل. والتنفيذ يستلزم دعماً سياسيّاً من جانب القيادة، وتفانياً من جانب المراتب الإدارية الأدنى، وتعاوناً من جانب الزبائن أو الجمهور، وتنسيقاً على جميع المستويات. وإذا لم يكن بالإمكان إدراج الآليات اللازمة لضمان هذه المستلزمات ضمن عملية التخطيط، فقد يكون هناك أساس للنظر إلى هذا النوع الخاص من التخطيط بصفته «تكنولوجيا غير مناسبة» لمثل هذا النوع من المجتمعات في هذه المرحلة من تطورها (فينشتاين (Weinstein)، 1981: 116 ـ 118).

ومع أن مشكلة التنفيذ ليست مقتصرة على البلدان النامية (في الواقع، نُشر الكثير حول الموضوع في الولايات المتحدة منذ السبعينيات)، فإن عدداً كبيراً من المراقبين يعتقدون أنّها أقرب ما تكون إلى «إشكالية» معقّدة في بلدان العالم الثالث («مقدمة» غريندل

(Grindle) و«استنتاجات» كليف (Cleave) في: غريندل، 1980). وقد يوحي هذا بقوة بأن جزءاً كبيراً من فشل التنفيذ في العالم الثالث ربما يُعزى إلى أن السياسات لم تكن ذات صلة بالأمر أو أن ثمة خللاً في الخطط نفسها، لا أن يُعزى ببساطة إلى مصاعب تشغيلية طارئة. إن تحليلاً يقتصر على ذكر «عراقيل التنفيذ» لن يكون كافياً في هذه الحالة، وتتوجب إعادة النظر في كامل المقترب الذي يتعامل مع السياسات والإدارة إذا ما أريد للكفاءة الفاعلة أن تتحقق.

إن بالإمكان تشبيه مغالطة «عراقيل التنفيذ» هذه بالمدرسة المهيمنة ذات يوم، والمؤثّرة حتى الآن التي تتحدث عن «معوقات أمام التحديث»، حيث كان هذا التوصيف يُسبغ على أي اختلافات محلية عن نموذج مفترض أو أميركي ـ شمالي (شافر، 1980: 192 ـ 193). ولقد وسمت هذه المقاربة عينها كذلك العديد من المحاولات الرامية إلى تحقيق الإصلاح الإداري، ومن الناحية العملية جميعَ المحاولات التي انطوت على عنصر من عناصر «المساعدة الفنية». وتقدّم تصويراً لهذه المقاربة فرق خبراء الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة في الخمسينيات والستينيات. وكما يصف الأمر برنارد شافر: «فإن تقرير الأمم المتحدة كان نموذجياً. وقد عُدّت الخصائص السائدة للخدمة العامة التركية بمثابة «إشكاليات». وعليه، فإن» تركيا ناضجة لإصلاح إدارتها «وفق ما جاء في التقرير» (شافر، 1974: 285 ـ 286).

وكان هذا التوجه على الدوام جزءاً من نظرية التحديث. وكثيراً ما توصف جوانب من المجتمع المصري أو السوري أو السعودي، ثم تقدّم هذه الجوانب بصفتها السبب في تخلّف هذه البلدان أو في عدم فاعليّة سكانها، فالناس في الشرق الأوسط ليسوا متقدّمين، أو ليسوا فاعلين، لأنهم ينمّون شوارب لهم، أو لأنهم لا يأكلون لحم الخنزير، أو ـ كما قالها أتاتورك ـ لأنهم يرتدون الطربوش!

وهناك مدرسة تتصف بكونها أكثر دقةً بدرجة طفيفة، أوحى بها الاستشراق وقام بتعزيزها فيبر وحواريّوه، تقول بأن أهل الشرق الأوسط ليسوا متقدّمين، أو ليسوا فاعلين، لأن معظمهم مسلمون (تورنر، 1974). وقد ترك أحد ضروب الاستشراق الكامن سمته على قدر كبير من المساعدة الفنية للشرق الأوسط وعكس نفسه في تفكير معظم النخب الشرق ـ أوسطية التي تلقت تعليماً غربياً. ويمثّل المقطع التالي الذي كتبه خبير في الإدارة، عربي (أردني)، نموذجاً لمقاربة «المعوقات» معبّراً عنها بلغة المدرسة السلوكية:

«إن البعد القيميّ هو الأهم. وهناك بعض القيم في مجتمعاتنا تعرقل في بعض الأحيان تقديم الخدمات للمواطن بصورة فعّالة... ومن بين هذه القيم، فإن الخنوع و«تمشية الأمور» في المجتمعات العربية هي التي تؤدي إلى هدر الوقت وتجنّب مجابهة المشاكل مجابهةً فعالةً. وتشمل القيم الأخرى الاهتمام بالمظاهر والشكليات... وقيم السيطرة والسلطوية... واحتقار العمل اليدويّ الذي يؤدي إلى حصول تضخم في عدد الوظائف المكتبية. ثمّ هناك الاستخفاف بالنساء الذي يؤدّي إلى حرمان إدارة نصف المجتمع، وهناك أيضاً الموقف اللامبالي تجاه الوقت» (ربحي الحسن Ribhi al-Hasan)، في: علوان (Ulwan)، 1977: 142 ـ 143).

ويمكن العثور على معالجة أكثر تنميقاً لمثل هذه «المعوقات» السلوكية أمام التنمية في العالم العربيّ في كتابات طبيب نفسي وخبير في الإدارة مصري (جرجس (Girgis)، 1974 ـ 1975).

إن مثل هذه التحليلات التي تعزو ببساطة التخلف وعدم الفاعلية إلى سمات ثقافية، تحليلات مثيرة للاهتمام، بَيد أنّها كثيراً ما تكون مضلِّلةً ونادراً ما تكون نافعةً. ومعظم مفاهيم ومبادئ التنظيم والإدارة مستمدّة من المفاهيم والمعايير الغربية. وإذا كانت الصورة التنظيمية

للمعايير والاتجاهات الغربية تُعَدّ أنّها «علم الإدارة الحقيقي»، إذن فلا غرابة في أن أيّ افتراق عن هذا النموذج المقولب كان يعدّ تعبيراً عن مرحلة «قبل ـ علمية» من مراحل التطور.

غير أن هذه المقاربة خاطئة في ما لا يقلّ عن نقطتين: **أولاً**، لأن هناك عدداً قليلاً من المبادئ العلمية الشاملة حول قدر كبير من الإدارة والتدبير على النحو الذي يعرضان به في الكتب المنهجية الأميركية القياسية. وكما علق إسحق دويتشر(Isaac Deutscher): هل كان فيبر في الواقع يفعل أكثر بكثير من إعادة صياغة القانون البروسي الخاص بالسلوك الرسمي الجيد؟ (1969). إن معظم ما تسمى «مبادئ» الإدارة لا تزيد إلاّ قليلاً عن كونها «أقوالاً مأثورةً» وبالتالي فهي مرتبطة بالثقافة ارتباطاً متأصلاً، وكثيراً ما يصعب نقلها إلى بيئة اجتماعيّة ـ ثقافية مختلفة .**ثانياً**، وعلى مستوى التوصيف، إن هذه المقاربة غير ذات جدوى (دون أن نقول إنها متعالية إثنياً) إذ تبدو أنها توحي بأنه إذا ما أراد الشرق ـ أوسطيون أن يتحسّنوا، وأن يتطوروا، وأن يصبحوا على درجة أعلى من التقدّم التقني، فإن عليهم أن يتوقفوا عن كونهم مصريين، تونسيين، سوريين، وهكذا دواليك. وكما صاغها وليام سيفين (William Siffin):

«إن بالإمكان دفع وجهة نظر «الثقافة مقابل التكنولوجيا» هذه إلى مستوى السخف الشوفيني (تماماً مثل إمكانية رفع ثنائية «التقليديّ مقابل الحديث» إلى مستوى المغالاة في التبسيط السخيف). وبصفتها تفسيراً للسبب الذي يجعل التكنولوجيا لا تعمل، فإن «الثقافة» تستعمل في بعض الأحيان ملاذاً للشخص السلبيّ البراغماتي جداً سيفين (Siffin) (1977 : 57).

إن المدرسة الثقافيّة والبيئية في الإدارة العامة التي أطلقها غوس (Gaus)، وأغناها كروزييه، ونقلها إلى كامل ازدهارها ريغز، كانت

ولاتزال نافعةً في تذكير الناس بأن الإدارة فعالية اجتماعيّة، وهي بالتالي مرتبطة بالثقافة. ومن حسن الحظ أن هذه المدرسة قد كسبت لها عدداً معقولاً من المؤمنين بها في الشرق الأوسط (الكبيسي Al-Kubaisy، 1974). لكن منجزات هذه المدرسة يمكن نفيها بسهولة إذا استخدمت نتائجها لمجرد البرهنة على أن أناساً معينين سوف يستمرون في المعاناة من معضلات معيّنة عصيّة على الحل، لسبب بسيط يعود إلى الخصائص المعيّنة لثقافتهم. ومن بين أمور أخرى، يجب طرح هذا السؤال: «هل نموذج سالا»(*) (sala model)، أو «مقاربة البازار»(**) (bazaar approach) اللذان يستحضرهما ريغز شيء ما ذو صلة أكبر بمرحلة من مراحل التطور الاجتماعيّ - الاقتصاديّ، أم أنه ذو صلة أكبر بجو ثقافي معيّن بصرف النظر عن مرحلة تطوره؟ وسيكون من المفيد هنا التطرق إلى الجدال التاريخيّ حول ما إذا كانت «المدينة الإسلامية» أو «الأصناف الحِرَفية الإسلامية»، وما إلى ذلك، إسلامية على هذه الدرجة من التحديد، أم مدناً قروسطية وأصنافاً حرفية قروسطية إنما متموضعة في أراضٍ إسلامية (حوراني، 1981)، وفضلاً عن ذلك، فإن على المؤلّفين الذين يكتبون عن الإسلام بصفته معرقلاً للتطوّر أن يفسّروا لنا: (أ) كيف كان بإمكان المجتمعات المسلمة نفسها أن تكون على تلك الدرجة من التقدّم العلميّ والتنظيميّ في العصور الوسطى. (ب) لماذا يكون العالم الثالث برمته - وليس المكوّن الإسلاميّ فيه فقط - هو الآن متخلف (رودنسون، 1978).

(*) هو النموذج الذي يتسم بالخصائص الآتية: التوزيع غير المتساوي للخدمات، الفساد في التعيين، الجيوب البيروقراطية، الفجوة الواضحة بين التوقعات الرسمية والسلوك (الأداء) الفعلي.

(**) البازار كثيراً ما يقرن بالفوضى واللاانضباط.

إن تحليلاً من شأنه أن يجمع ما بين المقاربة البيئية والبعد الظرفي في التنظيم قد يثبت كونه أكثر فاعليةً في التعامل مع مشاكل الإدارة والتنمية في الشرق الأوسط[5]. وسيتوجب على مثل هذا التحليل أن يبدأ بتقييم ما أنجز خلال العقود الثلاثة الأخيرة أو حوالي ذلك. وكما هي الحال في معظم بلدان العالم الثالث، أُدخلتْ تحسينات شتى على وظائف الأفراد، والميزانية، والتخطيط، والتدريب، وكان ذلك يتم عادةً على مستوى الإدارات الكبرى المركزية وفي العاصمة. ومع ذلك، فإن الوكالات الحكومية، والدوائر الوظيفية، والوحدات القطاعية، والمستويات التشغيلية للمؤسسات ـ الحاملة الحقيقية لعبء التنمية ـ لم تستفد بهذا القدر من جهود التنمية الإدارية (إسلام وهينو (Islam and Henault)، 1979 : 259).

«إن كلفة البيروقراطيّة كلية القدرة وانعدام كفاءتها وسلطويتها هي في الواقع مشكلة قائمة يجب على معظم بلدان الشرق الأوسط أن تتعامل معها. وكما هي الحال في كثير من بلدان العالم الثالث الأخرى، فإن الاعتماد على البيروقراطيّة الوطنيّة أداةً للتنمية الاقتصاديّة قد أدّى إلى نشوء حالة أشبه بالمفارقة تقوم فيها المجتمعات التي تفتقر إلى الإدارة الجيدة بتأسيس مجموعة كبيرة من الضوابط الإدارية في غاية الشمول والتعقيد على كل جانب من جوانب الاستثمار والإنتاج والتجارة (فينشتاين، 1981 : 120). وتمثّل مصر في ظل سياسة الانفتاح الاقتصاديّ ـ كما سبق لي أن بينت في موضوع سابق ـ حالةً جيدةً جداً في هذا الصدد» (الأيوبي، 1991b).

إن البيروقراطيّات الشرق ـ أوسطية، عموماً، لم تنجح في حلّ

(5) بينما حققت المقاربة البيئية درجة مناسبة من الرواج في صفوف خبراء الإدارة في العالم العربي، فإن المقاربة الظرفية تكاد أن تكون بلا مؤيّدين ـ مع الاستثناء اللافت لأحمد صقر عاشور من مصر.

معظم المشاكل التنموية لمجتمعاتها، تلك المشاكل التي كانت تلك البيروقراطيّات قد أُنشئت لغرض حلّها. فالفقر مقيم، على الرغم من أنه كان كثيراً ما «يُضفى عليه مظهر الحداثة» (الحق (Haq)، 1976، أمين، 1980). وفشل التصنيع القائم على التكنولوجيا المكثفة في استحداث عدد كافٍ من الوظائف لاستيعاب قوة عمل متوسعة بوتيرة سريعة، وإن ما يسمّى بـ «الأثر المصبوب بالقطّارة» من القطاع الصناعيّ الحديث لصالح الفقراء بوجه عام والريف بوجه خاص بقي غير ذي قيمة. وباختصار، إن «نوعية الحياة» بالنسبة إلى غالبية السكان بقيتْ متدنّيةً بدرجة سحيقة، دون أن تلبّي الكثير من الاحتياجات الأساسيّة من المأكل والمأوى والصحة والتعليم. ولم تفلح الإدارة كذلك في إصلاح نفسها وتحسين أدائها الخاص بصفته أداةً للخدمة. وحدث العكس تماماً: إذ في كثير من مجتمعات الشرق الأوسط أصبحت البيروقراطيّة في واقع الحال أداةً رئيسيّةً للسيطرة السياسيّة، وتحوّل البيروقراطيّون إلى «طبقة جديدة» مستقلة.

لماذا كان سجل إدارة التنمية في الدول العربية على هذه الدرجة من السوء؟ تعدّد دراسة أجراها بالمر والنقيب سلسلةً لافتةً لـ «المشاكل الإدارية التي تواجه العالم العربي». وصُنّفت هذه إلى أربع فئات رئيسيّة: المشاكل المتعلّقة بالبنية والتنظيم، وتلك المتعلّقة بالاتجاهات والسلوكيات البيروقراطيّة، ثم تلك المتعلّقة باتجاهات وسلوكيات الزبائن، والمتعلّقة بالمداخلات السياسيّة في البيروقراطيّة (بالمر والنقيب، 1978).

إن القضايا المتعلّقة بالبنية والتنظيم هي الأكثر فنيةً في طبيعتها، وهي تكاد تكون الأشدّ ارتباطاً بخبرة البيروقراطيّ وتدريبه المباشرين. ولهذا، فإن التعامل مع هذه الأنواع من المشاكل أثبت كونه أسهل تنفيذاً من التعامل مع الأنواع الأخرى.

من المؤكّد أن بإمكان القضايا السياسيّة أن تكون مخادعةً بدرجة أكبر. وليس بمقدور أحد أن ينكر أَنّ هناك مجموعة كبيرة من القضايا التي تربط ما بين «المداخلات السياسيّة» والبيروقراطيّة. وحينما يكون دور السياسيّين مستهجناً، فإن هناك ميلاً للحديث عن التدخّلات السياسيّة في عمل البيروقراطيّة. وحينما يكون تدخّلهم مرغوباً ولكن دون أن يتم الحصول عليه، فثمة ميل للحديث عن «الافتقار إلى الإرادة السياسيّة». غير أن حقيقة الأمر هي أنه لا توجد بيروقراطيّة عامة تكون محايدة سياسيّاً، وليس هناك في أي حال افتقار إلى الإرادة السياسيّة، بل إن هناك نزاعاً بين شتى الإرادات السياسيّة. وفي كثير من الأحيان، فإن شكوى الموظف من التدخل السياسيّ لا تعدو كونها إدراجاً إضافياً لـ «عرقلة» أخرى في قائمة العراقيل في محاولة لإعفاء النفس من تحمّل جزء من اللوم على ضعف الأداء الإداري. وفي واقع الممارسة، ثمة في العالم الثالث عدد كبير من المنفّذين السيّئين ضمن برامج التنمية التي كانت كما يبدو تحظى بدعم والتزام سياسيّين هامين لها (بول، 1982: 5 ـ 6).

إن الجزء الأهم من دراسة بالمر والنقيب (1978) هو الفصل الذي يتعامل مع القضايا المتعلّقة بـ «المواقف والسلوك» المقترنة بالموظفين والزبائن معاً، وفيها يقتبسان مقاطع تبعث على المتعة من كتابات مؤلّفين عرب لتصوير جميع هذه المشاكل. وليس ثمة ما هو أكثر إغراءً من السخرية من البيروقراطيّين، ويكون الإغراء دائماً قوياً باتجاه الربط ما بين أدائهم الضعيف وجوانب من بيئتهم وأماكن سكناهم، أو عزو سلوكهم البيروقراطيّ إلى الثقافة العامة للمجتمع الذي ينتمون إليه. إنّها إحدى طرق التنفيس عن نفاد صبرنا بمزعجات البيروقراطيّة وبوتيرة التغيير البطيئة في المجتمع بوجه عام، (وليس الكاتب الحالي ببريء من هذه الممارسة بشكل عام! انظر الأيوبي،

1980، 1982a)، ولكن ماذا يمكن أن تكون فائدة هذا؟ والمسألة هنا ليست في أن الثقافة غير مهمة، ولا نحن منكرون أنّ خصائص ثقافية معيّنة قد تكون سلبية الأثر على جوانب معينة من التنمية. إنّها محدودية ما هو معروف حول الأثر الدقيق للثقافة على الكفاءة والفاعلية، وبالتالي فثمة على الدوام خطر في تقديم «الثقافة» بصورة مفرطة في التبسيط، بصفتها التفسير لِكُلّ خطأ أو إخفاق. إن النتيجة العملية الخطرة لهذا النوع من التفسير هي أنه يميل إلى أن يفضي إلى السلبية واللافاعلية.

وليس بالمر والنقيب وحيدَين في المحاجَّة بأن عدداً كبيراً من مشاكل الإدارة في العالم العربيّ «تجد جذورها في الثقافة العربية» (1978 : 11، انظر أيضاً بالمر، الحجلان (Al-Hegelan et al.)، 1989، وانظر باسهاب بالمر، ليلى وياسين، 1988)، وبشكل نمطي فإنّهما يؤكّدان أيضاً أنّ «الكثير من المشاكل التي جرى بحثها هي مجرّد تجلّيات ظاهرية لمشاكل ثقافية وسلوكية وسياسيّة أعمق، مستوطنة في المنطقة» (ص 20). ثمّ يتوصل هذان الكاتبان المتميزان إلى الاستنتاج المغري، إنما المربك إلى حدّ ما، والقائل: «إن البيروقراطيّات العربية مجموعة فرعية من السكان بمجملهم، فهي ناشئة من السكان بعامتهم وهي تعكس بشكل كبير صورة قيم السكان وسلوكهم بشكل عام. وبما أن جمهور العرب يُبدون على العموم درجة متدنّية من الاحترام للمسؤولية المدنية فإن من الصعب أن يتوقع المرء من البيروقراطيّين أن يفعلوا شيئاً مغايراً. وبقدر كبير من النمط نفسه، فإن مستويات المهارة والتعليم المتدنية التي هي سمة الكثير من البيروقراطيّات العربية، تصدق كذلك على السكان بعامة. فإن سكاناً ذوي تعليم متدنٍّ ومشحونين في أعماقهم بالقيم والنماذج السلوكية التقليديّة هم أقل قدرةً على فهم وتثمين ودعم مشاريع

التحديث التي تُكلَّف البيروقراطيّة بتنفيذها من سكان المجتمعات المتعلمة، الماهرة فنياً والمتوجّهة حداثياً كالتي يرجَّح أن يجدها المرء في الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية» (بالمر والنقيب، 1978 : 15).

إن هذا المقطع يذكّرنا بموضوعة مفضلة في جزء كبير من نظرية التحديث التي تتأسّى على الافتقار إلى فهم الأفكار اللامعة لداعية التحديث السياسيّ أو الإداري، ذلك الافتقار الذي تتصف به العامة الجاهلة، التقليديّة، الجبرية. وعلى سبيل المثال، كانت برامج التحديث لمحمد رضا شاه معقّدة أكثر ممّا ينبغي لفهمها، وحدَّثت بسرعة أكثر ممّا ينبغي ليهضمها شعبه(*). إن هذا النوع من أنواع نظرية التحديث، شأنه شأن نظيره في الدراسات الإدارية، كثيراً ما يفتقر إلى قوة التفسير ويفتقر، دائماً تقريباً، إلى قيمة التوصيف المحدد. فهو يفتقر إلى قوة التفسير لإخفاقه في تفسير كيف أن بلداً كاليابان نجح في التصنيع ورفع الإنتاجية مع المحافظة على بعض المعايير التي لا تعدّها نظرية التحديث مؤاتيةً بشكل خاص للتنمية (مثلاً: احترام العمر والأقدمية، بناء الإجماع بدلاً من التصويت الديمقراطي، الولاية المستمرة مدى الحياة تقريباً... إلخ). وثمة ما هو أهم، حتى حينما تكون مثل هذه الدراسات دقيقة من حيث الوقائع، فإنها تميل إلى أن تكون ذات قيمة توصيفية ضئيلة. ولأن جميع توقّعاتها معلقةٌ على الأمل (العقيم) القائل بأن كامل المجتمع سيغيّر قيمه ومواقفه لتمكين الديمقراطية من العمل بصورة صحيحة، فلا عجب في أنّها تنتهي عادةً بنغمة تشاؤمية أو عاجزة إلى حدّ ما.

لنتمعّن على سبيل المثال في دراسة جيدة للبيروقراطيّة السعودية (النمر وبالمر، 1982). وهنا يتناول المؤلّفان بالتفصيل وبمهارة

(*) الإيراني، طبعاً.

الموضوعة المألوفة القائلة بأن السلوك البيروقراطيّ السعودي يختلف بدرجة ضئيلة عن السلوك الاجتماعيّ عموماً، إذ يتصف هذا بالافتقار إلى الابتكار وإلى الباعث على الإنجاز، وبعدم الرغبة في الارتحال بعيداً عن العائلة الموسّعة، وباحتقار العمل اليدويّ أو الريفيّ، وما إلى ذلك. ولا يقتصر الأمر على هذا، إذ لا يوجد أساس للتفاؤل بشأن مستقبل البيروقراطيّة السعودية لأن «السلوك البيروقراطيّ لأفراد البيروقراطيّة الأصغر عمراً والأكثر تعليماً لا يختلف اختلافاً كبيراً عن سلوك زملائهم الأكبر سناً والأقل تعليماً» (ص 94). إن صعوبة مثل هذا النوع من التحليل لا تكمن في كونه يفتقر إلى الدقة ـ فإنّني في الحقيقة أعتقد جازماً أنه تحليل صادق بدرجة مدهشة ـ بل لأنه لا يساعد كثيراً في سياق السياسة. ما الذي يتوجب في الحقيقة على خبراء الإدارة وممارسيها أن يفعلوا بعد عزو كلّ شيء إلى الثقافة؟ هل، يجلس المرء ببساطة، وينتظر حتّى يصار بطريقة ما إلى تغيير قيم ومواقف المجتمع السعودي (بأيّ وسائل؟ ليس بمقدور أحد أن يعلمنا) قبل أن يصبح بالإمكان عمل شيء بنّاء بخصوص الإدارة في السعودية؟

هناك حالات من النجاح الإداريّ والتنظيميّ والإنمائيّ تحدث فعلاً في العالم العربي، ويفترض في أولیّات الحكمة أن تدور جزئياً حول إجراء عملية جرد لمثل هذه الحالات. ويمكن حتى للحالات التي لم تمثّل نجاحاً بارزاً أن تكون مفيدةً كمصدر للتعلم. ومع أن هذا ليس المجال المناسب للخوض في تفاصيل الآثار الضمنية في مجال السياسة الإدارية (للاطلاع على التفاصيل، انظر الأيوبي، 1986)، لكنني أشير باقتضاب إلى قناعتي بأن من المحتمل تحقيق مقاربة أشدّ فاعليةً لدراسة التطوير الإداري عن طريق قلب الترتيب الحالي. وبدلاً من محاولة فحص كفاءة وفاعلية التنظيمات الشرق ـ أوسطية من خلال قياس مدى قربها من نسخة مثالية من التنظيم (أو

العلاقات الاجتماعيّة) تطورت في مكان آخر، يجب علينا أن نبدأ من الوضع القائم وأن نحاول ـ في ضوء احتياجات الزبائن وخصائص البيئة ـ تطوير أفضل سبيل ممكن لتحسين قدرة الإدارة على التعامل مع التحدي.

وظائف السيطرة للبيروقراطيّات العربية

إن جزءاً من السبب الذي يجعل النماذج المونوقراطية المركزية للإدارة هي المفضلة والمحافظ عليها في العالم العربيّ يكمن في حقيقة أن بالإمكان استخدام هذا النمط من البيروقراطيّة لوظائفه المفيدة في مجال «السيطرة». وهذا هو السبب الذي يفسِّر عدم تجريب أنماط أخرى من التنظيم والإدارة والسبب الذي يجعلها، حتى حينما يجري تبنيها ضمن مختلف برامج «الإصلاح الإداري»، لا تستخدم إلا بصفتها وسائل خالية من أيّ أدوات لتقاسم السلطة.

إن الحكّام يصابون بنفاد الصبر مع «البيروقراطيّة الآلية»[6] على الطراز الفيبري بسبب ذرائعيتها المتسمة بضيق الأفق والارتكاز على الروتين والافتقار إلى المرونة، والتي تبدو عاجزة عن مواجهة تحديات الابتكار والتحشيد التي تنشأ مع التنمية (مينتسبرغ (Mintzberg)، 1979 : 314 ـ 347). غير أن هؤلاء الحكّام أنفسهم يجدون في «البيروقراطيّة الآلية» بتراتبيتها المفصَّلة وسلسلة القيادة

(6) إن «البيروقراطية الآلية» مصطلح استخدمه هنري مينتسبرغ (Henry Mintzberg) (1979) للإشارة إلى نوع من البيروقراطية كان ماكس فيبر أول من وصفه. إن العمل التشغيلي لمثل هذه البيروقراطية عمل روتيني، حيث يكون الجزء الأعظم منه بسيطاً ومتكرراً إلى حد ما وبالتالي يسهل تقييسه. ومع ذلك، فإذا كانت مهمات المؤسسة تستلزم درجة عالية من الابتكار وتستدعي استجابةً مرنةً لتحولات متكررة الحدوث ويسهل التنبّؤ بها (كما هي الحال في الدول النامية)، فإن التقييس ليس يسيراً بتلك الدرجة، وسوف تدعو الحاجة إلى إيجاد أنواع أخرى من التنظيم لمواجهة التحدي.

المتشددة فيها أداةً ثمينة للسيطرة: فهم يشعرون بأن «الاختلال الوظيفي» للبيروقراطيّة من النمط المونوقراطي التي ورثوها من الحقبة الاستعمارية[7] يمكن - بل يجب - أن تُنتقد، لكنهم يعلمون بأن خصائصها في مجال السيطرة يجب ألا تُمسّ مطلقاً. إن معظم الزعماء في الأقطار العربية يريدون الآن (أو يقولون إنّهم يريدون) تحقيق التنمية. لكن الكثيرين منهم يريدون السلطة كذلك، وفي بعض الأحيان يكون هذا هو الهدف الأكثر مباشرةً والأشدّ إلحاحاً من بين هذين الهدفين. ويقوم عمر الفتحلي وريتشارد تشاكريان (Fathaly and Chackerian) بطرح السؤال وتقديم الجواب:

إن جزءاً من الجاذبية السطحية للبيروقراطيّات الآلية يكمن في كونها تؤدّي عملاً جيداً في مجال التعايش مع البيئات السياسيّة المعادية. والسلطة مركّزة في القمة الإدارية، ويهيىء هذا الترتيب مسؤولية واضحة عن الفعل الإداري والاستجابة السريعة للتهديدات السياسيّة. ويجب تفكيك مركزية أي نظام إداري واسع وأقدم زمناً إذا ما أريد له أن يتعامل مع التغييرات بشكل فعّال، غير أن هذا لن يحدث إلا إذا كان يمتلك الشرعية والقبول (أي إلاّ إذا كانت البيئة السياسيّة على درجة كافية من سلامة العاقبة بحيث لا ينظر التنظيم إلى المزايا السياسيّة الدفاعية المذكورة تواً للمنظومات الفيبرية بصفتها مزايا حيوية لأمنه) (الفتحلي وتشاكريان، 1983: 202 ـ 207).

وهكذا، يستمر الحكّام في تفجّعهم على انعدام كفاءة

---

(7) لقد كان لدى كلّ من العثمانيين والقوى الاستعمارية الأوروبية اهتمام بالسيطرة أكبر من اهتمامهم بالتنمية، وكانوا يعتمدون على الإدرات السلطوية لتحقيق أغراضهم. وعندما حصلت الدول العربية على استقلالها فإنها احتفظت بالإدارات الاستعمارية السابقة متماسكةً بهذا القدر أو ذاك، وكانت كلّما بدأت بتطبيق تغييرات، كانت تستمد وحيها بصورة رئيسيّة من النموذجين الفرنسي أو المصري اللذين ينطويان على توجه قوي قائم على السيطرة (ألدرفر (Alderfer)، 1967: 33 ـ 35، 59 ـ 62).

البيروقراطيّة الآلية، بينما يتجاوزون حقيقة أن هوسهم باعتبارات السيطرة هو الذي يقف وراء بقاء هذا الانعدام وقوته[8]. ويبدو أن الحكّام العرب يفضّلون «منظومة من السلطة الإدارية تنبع فيها كل السلطة من زعيم سياسيّ مفرد، وحيث يكون نفوذ الآخرين معتمداً بنسبة تقريبية على مدى وصولهم إليه أو على حصتهم من هباته». وهم كثيراً ما يُخضعون بيروقراطيّاتهم إلى «سياسة نقل المديرين بصورة متكررة وغير قابلة للتنبّؤ. إن مناقلة الأشخاص تذكّر الجميع بشكل متواصل بمدى إمكانية أولئك المتربعين في المناصب العليا في أن يتدخلوا وفق هواهم». ومن المتوقع في مثل هذا النظام القائم على الوعي بالسلطة أن «تكون الوزارات منهمكة نمطياً في عملية تنافس مع وحدات أخرى في الحكومة من أجل الحصول على المخصّصات المالية، لا بصفتها وسيلةً لتنفيذ برامج معينة بقدر ما هي اختبار مستمر لموقعها داخل التراتبية البيروقراطيّة». ويكون تداخل الصلاحيات، المنتقَد كثيراً ذا وظيفة سياسيّة أيضاً من وجهة نظر الحاكم. «ولغرض ضمان أن يكون هنالك مستوى عالٍ من المنافسة بين أتباع الزعيم، فإنّهم يمنحون سلطات متساوية تقريباً ويعطون مجالات متداخلة من الصلاحية. ويتلاءم غياب أي مسؤولية محددة تلاؤماً جيداً مع الأنماط غير الرسمية للنظام ويعزز مرونة الزعيم في اختيار من يشاء من بين الأفراد وما يشاء من بين السياسات» (واينباوم (Weinbaum)، 1979: 3 ـ 7).

(8) في أدبيات التنظيم هناك توجهان في دراسة السيطرة: أحدهما ينظر إليها بصورة رئيسيّة بصفتها أداة إدارية تقنية لضمان الكفاءة في تحقيق الأهداف التنظيمية، والآخر ينظر إلى السيطرة بصورة رئيسيّة بصفتها إمكانية لاستخدام النفوذ حيال الآخرين في داخل التنظيم. ومع أن هذين التوجّهين لا يقصي أحدهما الآخر بصورة متبادلة، فإننا أكثر اهتماماً بالتوجه الثاني لأنه ذو صلة أقرب بموضوع الدولة (قارن دنشاير (Dunsire)، 1978: 12 ـ 72).

وعندئذ، يمضي عنصر معيّن من الفساد «المقبول» شوطاً معقولاً باتجاه ضمان ولاء الموظف. وسوف لا يقتصر الأمر على استفادته من هذه الحالة، بل إنه سيظل دائماً تحت تهديد إمكانية قيام «السلطات» باتخاذ قرار بوضع حدّ لذلك «التسامح»، والشروع بتطبيق القانون. هل سيكون أمراً مفاجئاً بعد كل هذه الإجراءات ـ مع الأخذ بالاعتبار هوس الحكّام العرب بوظائف السيطرة للبيروقراطيّة ـ أن تميل المؤسسات الأمنية إلى أن تكون الأكثر «كفاءة» من بين المؤسسات العامة في معظم بلدان الشرق الأوسط؟

وليس هناك احتمال في أن يكون المديرون ذوو المراتب العليا والمتوسطة أنفسهم ـ مع الأخذ بالاعتبار خلفيتهم الثقافيّة والاجتماعيّة ـ على درجة أقل من الوعي المركّز على السلطة. وقد بيّنت دراسة شملت 52 مديراً من ستة أقطار عربية (مصر، الأردن، الكويت، لبنان، السعودية، الإمارات) أن من بين سلسلة من القرارات (وعددها سبعة) التي قد يتخذها هؤلاء المديرون يحتمل أن تكون نسبة 22٪ منها يتخذها المدير بمفرده، و55٪ يتخذها بصورة تشاورية (أي من خلال المداولة مع مجموعة صغيرة «منتقاة» يليها قرار صادر منه)، و13٪ بصيغة قرار مشترك، و10٪ بصيغة قرار قائم على تخويل الصلاحية لغيره. وعلاوةً على ذلك، حينما ينتقل المرء من القرارات المتعلّقة بالأفراد إلى تلك الخاصة بالدوائر ومنها إلى القرارات التي تشمل المؤسسة، فإنه يلاحظ سلوكاً من جانب المدير التنفيذي يتسم بدرجة أقل في تقاسم السلطة (وبدرجة أكثر أوتوقراطيةً) (منى (Muna)، 1980: 47 ـ 60).

أما إذا لم يمتثل الموظفون التابعون لقرار المدير التنفيذي العربيّ فإن من المرجّح بأقصى حدّ أن يلجأ هذا إلى الاعتماد على «سلطة المنصب» للتصرف حيال النزاع. وفي الحالات التي يحبّذ فيها المدير قراراً ويعارضه الموظف التابع، فإن تكتيك القوة الذي يفضّله كثير

من المديرين بأقصى درجة هو «ممارسة علوّ المرتبة» والمضيّ قدماً به على الرغم من المعارضة. وفي الحالات التي يعارض فيها المدير قراراً يحبّذه الموظف التابع، فإن تكتيك القوة المستعمل في أغلب الأحيان يتخذ شكل عدم اتخاذ أي قرار (أي «تجميده» أو «تركه يموت مع الوقت»). وفي واقع الأمر، فإن المدير التنفيذي العربيّ يتملّكه خوف شديد من فقدان السلطة إذا ما سمح بالنقاش وتسامح مع النزاع الإداري، إلى درجة أنه عموماً لا يجد موقعه آمناً إلا إذا أبدى تابعوه امتثالاً كاملاً. وكما عبّر عن ذلك أحد المديرين التنفيذيين المصريين تعبيراً قاسياً: «إذا لم يقم القائد، سواء على المستوى الوطنيّ أو التنظيمي، بقمع المعارضة، فسيظن الناس (بمن فيهم الموظفون التابعون لي أنا) بأنه ضعيف وبالتالي يفقد احترامه» (المصدر نفسه، ص 63 ـ 68)[9].

إن من الصعب تصور أيّ شيء آخر، غير البيروقراطيّة الآلية التراتبية المونوقراطية، يمكن أن يناسب ميول أيّ مدير إداريّ واع للسلطة كهذا. ولهذا فليس من المستغرب أن معظم أدوات الإصلاح الإداري القائمة على أساس تقاسم السلطة المشاركة وتخويل الصلاحيات تميل إلى أن تموت موتاً سريعاً يكاد أن يحصل حتى في لحظة تجربتها في العالم العربي.

---

(9) مما يثير الاهتمام ملاحظة أن هذه الجملة جاءت من مصري. فقد وجدت الدراسة التي أجراها فريد منى (1980: 56-57)، أنّ المديرين التنفيذيين المصريين كانوا يشاركون تابعيهم في صلاحياتهم الخاصة في صناعة القرار بدرجة أقل مما كان يفعله المديرون التنفيذيون في البلدان الخمسة الأخرى. ومن بين هؤلاء، أظهر المديرون التنفيذيون السعوديون درجة من السماح بالمشاركة في صلاحيات صنع القرارات المكتبية أكبر من الآخرين. هل يمكن أن يكون هذا انعكاساً للتقاليد التراتبية للمجتمع الإروائي في حالة مصر، والتقاليد المساواتية للمجتمع البدوي في حالة السعودية؟

وحتى حينما يحتمل أن يكون الحكّام والمديرون التنفيذيون مستعدّين، تحت الضغط الشعبيّ أو استجابةً لنصيحة الخبراء، لدراسة بعض الإجراءات الإصلاحية التي تنطوي على تخويل الصلاحيات أو اللامركزية، فإنّهم يميلون إلى تطبيقها بطريقة تسلب منها روح المشاركة الرئيسيّة. وفي مصر كان تدشين نظام «الإدارة من خلال الأهداف» في أواسط السبعينيات غير ناجح لأن المدراء التنفيذيين من بين أمور أخرى، ظنّوه أقرب إلى كونه وسيلة لزيادة صلاحيتهم الإدارية من كونه طريقةً لبلوغ مستوى عالٍ من التوافق في صفوف الموظفين حول سياسات المؤسسة وبرامجها (الأيوبي، 1982a).

وبالمثل، فإن إجراءات اللامركزة التي أعلنها الرئيس السادات في السبعينيات استخدمت لأغراض السيطرة أكثر من استخدامها لأغراض التطوير والدمقرطة. وبالرغم من الخطاب المصاحب لها، فإن أغلب «ابتكارات» نظام الحكومة المحلّية الجديد الذي طُوِّر في النصف الثاني من السبعينيات وأعلن بصفته قانوناً في 1979، كان يمثّل ردود أفعال الحكومة حيال بعض التطورات السياسيّة المعيّنة التي سبق أن وقعت. وإن أعمال الشغب المطالبة بالخبز في كانون الثاني/ يناير 1977 على وجه الخصوص استثارت الدعوة إلى إيلاء قدر أكبر من التأكيد على التنمية الزراعية والريفية بهدف تحقيق مستوى أعلى من إنتاج الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان وسواها، ولضمان «الأمن الغذائي». وحوالي العام 1977 وما بعده، شهدت مصر، خصوصاً ريفها، شتى أشكال العنف الاجتماعيّ. ومن وجهة نظر الحكومة، فإن مظاهر الاضطراب الاجتماعيّ - السياسيّ هذه استلزمتْ اتخاذ بعض إجراءات السيطرة. وأدينت موجة الانتقاد السياسيّ المتصاعدة بصفتها متناقضة مع «آداب القرية»، التي كان السادات يسعى إلى إعادة ترسيخها. وعُدَّ النقد «عيباً»، وأُقيمتْ محاكم آداب لمعالجة ذلك ولفرض «الأمن الأخلاقي» في شتى أرجاء البلد.

ومن خلال رفع مكانة منصب المحافظ وامتيازاته ومن خلال زيادة صلاحياته (وفي الوقت نفسه تقليص صلاحيات المجالس المحلّية المنتخبة)، تمّ ضمان الصلاحيات الفورية المباشرة للمحافظين، وتمت تقوية القبضة الرسمية على الشؤون المحلّية. كما جرى التشديد بشكل خاص على الربط بين الحكومة المحلّية ووزارة الداخلية. ثمّ جُعِل المحافظ مسؤولاً بصورة أكثر مباشرة أمام (أ) رئيس الجمهورية، و(ب) مجلس المحافظين، و(ج) الحزب الحاكم (الذي يترأسه رئيس الجمهورية أيضاً). وبينما كان التفسير المعطى لهذه التغييرات في معظمه تفسيراً «تنموياً» وفي جزء منه متعلقاً بـ «الدمقرطة»، فإن الهدف الرئيسيّ كان متعلقاً بالأمن: فقد كانت الحكومة تشعر بأن سلطتها كانت تواجه تحدّياً ليس في العاصمة وحدها بل في الأقاليم كذلك، ولهذا أقامت سبلاً ووسائل جديدة لتشديد قبضتها على المحافظات مع إعطاء الوعود لها بمنحها قدراً أكبر من التنمية (الأيوبي، 1984a). وقد كشفت نتائج انتخابات العام 1984 بأن هذه الإجراءات لابدّ أنها كانت فعّالةً. ذلك أن «حزب الحكومة» كان على درجة من النجاح في الريف والبلدات الصغيرة أكبر بكثير من نجاحه في المدن الأكبر.

إن ديناميكيات عملية البقرطة يسيرة جداً على الفهم في مجتمع «إروائي» ذي تقاليد دولة قديمة مثل الدولة المصرية. لكن فهمها أصعب على المجتمعات البدويّة المعروفة بالاستقلالية الذاتية والفردانية لدى سكانها القبليّين. وبكلمة أخرى، فإن «البدوقراطية»[*]، والبيروقراطيّة تبدوان متناقضتين في ما بينهما تناقضاً كاملاً. وكما يوضح إرنست جلنر «فإن البيروقراطيّة هي نقيض القرابة» (جلنر، 1981: 77)، وبصفتها أشكالاً تنظيمية، فقد تطورت لكي

(*) الجزء الأول من المصطلح مشتق من «البداوة» أو «البدو».

تتعاطى مع مجموعات مختلفة تماماً من المشاكل. «إن القبليّة في المنطقة القاحلة هي أسلوب للمحافظة على النظام، يستغني عن وكالات فرض القانون والنظام المتخصصة المرتبطة بالدولة (وبطريقة ما، تكون هي الدولة)» (جلنر، 1983: 439 ـ 440). إن بالإمكان إجراء تسوية بين هذين النقيضين بصورة جزئية إذا تمّ فهم منطق «البتروقراطية»(*).

إن حكام الدولة النفطية يقومون بمكافأة المواطن، بواسطة إيجاد بيروقراطيّة وتوسيعها وإدامتها ـ عبر التوظيف الباذخ في مؤسسات الحكومة ـ مقابل إيقاف الحروب القبليّة القديمة، ومقابل القبول الضمني بالسيادة السياسيّة لقبيلة واحدة أو لجزء من قبيلة (أي العائلة المالكة أو العائلة الأميرية) على الآخرين. وما تفعله الإدارة المركزية لصالح القطاع الحضري «الحديث» يحققه نظام «الدعم المالي المحلي» للمناطق الريفية والبدويّة. وعلى سبيل المثال، خُصّص لهذا الغرض مبلغ وقدره 11,705 مليون ريال سعودي في ميزانية 1982/1983 في المملكة العربية السعودية (ويمكن تشبيه هذا بنظام «الإدارة غير المباشرة» التي تستخدم وتقر بشبكات السلطة التقليديّة للبدو بينما تقوم بضمهم ودمجهم في بنية الدولة).

وهكذا، فإن صورة وظيفة الضرائب تنقلب في الدولة النفطية:

(*) المصطلح من نحت المؤلّف من خلال إحلال الجزء الأول من «بترول» محل الجزء الأول من «بيروقراطية».

لقد تبنّينا مصطلح «البدوقراطية» الذي نحته محمود الرميحي. وهو ينطوي على معنى أن الإداري في بلاد العرب، على الرغم من التكنولوجيا والمعدّات الحديثة المكتسبة، لايزال في معظمه بدوياً تقليدياً في طريقة تفكيره ونماذج سلوكه (الرميحي، 1977: 137). أما مصطلح «البتروقراطية» فهو من نحتنا الخاص، لكنه مستوحى من عنوان كتاب أسامة عبد الرحمن (*The Petroleum Bureaucracy and the Development Dilemma*) (1982). والمقصود به هو الإشارة إلى نظام تكون سياسته، علاوة على اقتصاده، واقعين تحت سيطرة «عامل النفط».

إذ بدلاً عن الحالة الاعتيادية حيث تقوم الدولة بفرض الضريبة على المواطن (لقاء تقديم الخدمات له)، حيث المواطن هنا هو الذي يأخذ الضريبة من الدولة ـ من خلال الحصول على ما تدفعه الحكومة له ـ لقاء البقاء صامتاً، ولقاء عدم إشعال فتيل التنافسات القبليّة، ولقاء عدم تحدي موقع الأسرة الحاكمة (أي الخضوع لها أو دعمها). والعلاقة التي يجري تأسيسها بين الموظف والدولة معقدة جداً، فمن جهة، تراه يعلم بأن الدولة (أو بوجه أخصّ الأسرة الحاكمة) تحتاج إلى إذعانه، ومن الجهة الأخرى هو يعلم بأنه يحتاج إلى وظيفة حكومية لا من أجل الحصول على المنافع المالية التي تقدّمها له فحسب، بل كذلك من أجل المقاولات التي تقدّمها له (حيث لا يمكن الاستغناء عنها في تسيير أعماله «الخاصة»). وعلى المدى القصير ثمة إغراء يجعل الموظف يشعر بأنه يحتل الموقع الأعلى، وأن «الدولة» تحتاجه أكثر من حاجته هو إلى الدولة، وأن باستطاعته أن يساوم الدولة على ثمن إذعانه. وقد شرح الحالة الأمين العام لـ (ديوان الخدمة المدنية) السعودي على النحو التالي:

«إن الموظف لا يحبّ عمله، لكنه يستهدف استخدامه من أجل الحصول على فوائد معينة مثل فائدة التقاعد. إن الوظيفة وامتيازاتها لا تعني بالنسبة إليه عملاً، إنما بوليصة تأمين. . . وبما أنه يمتلك أو يعتقد أنّه يمتلك مصالح منافسة أخرى خارج وظيفته (مثلاً الصفقات العقارية) فإن الكثيرين من الموظفين يتبعون، في أسلوب عملهم، سياسة المساومة» (مجلة **اليمامة**، 9 ـ 15 آذار/مارس).

ونظراً لوجود هذا الشعور لدى الموظف ووجود عائدات النفط الهائلة التي تؤول إلى الدولة، فلابدّ أن يعتقد أنّه لا يتلقى سوى أجر زهيد مقابل «الخدمة» التي يقدمها للدولة. وتشير دراسة تجريبية أجريت على 614 موظفاً سعودياً بأن 97٪ من المجيبين كانوا غير راضين أو «محايدين» بقدر تعلق الأمر برواتبهم: ومن الواضح أن

«طوفان البترودولار» كان قد خلق «توقعات عالية جداً في الرواتب» (تشاكريان وشادوخي، 1983 : 321).

غير أن من المحتمل، على المدى الأقصر، أن يقع الفرد في شِباك العلاقات التنظيمية وبالتالي يستسلم ليد الدولة المُحكَمة. ذلك لأنه في الواقع لا يملك شيئاً يقدّمه للدولة لقاء راتبه ومنافعه غير قبول ممارسة السلطة عليه، فهذه هي الطريقة التي قد تستطيع الثقافة البيروقراطيّة بها أن تشقّ لها طرقاً داخلية في صميم البيئة البدويّة «غير المضيافة» بكل خصائصها الفردانية والمستقلة ذاتياً. ويمكن تفسير المنطق الذي يتحكم بمثل هذه العملية على النحو التالي:

«قد تنشأ حالة يحتاج فيها المرء إلى مساعدة من شخص آخر لكنه لا يملك أيّ شيء يبادله لقاءها. فالاختيارات المفتوحة أمام الشخص الذي يحتاج إلى الخدمات هي أنْ يبحث عن المساعدة من مصدر آخر، أو أن يجبر شخصاً آخر على إعطائه المساعدة، أو يواصل السير بدون المساعدة. فإذا لم يكن راغباً في اختيار أيٍّ من هذه، فإن الخيار الباقي الوحيد هو الخضوع للمُعطي، وبالتالي مكافأته. . . بإتاحة السيطرة عليه، وقد يحوّل المعطي هذا الخضوع إلى «نقد» في المستقبل يمنحه للشخص على هيئة منافع غير محددة. إن قيام المرء بمكافأة الآخرين من خلال إتاحة سيطرتهم عليه هي التجربة الاعتيادية التي يمرّ بها الكثيرون من العاملين في المؤسسات الواسعة، فالعاملون يعتمدون على أصحاب العمل لأن أصحاب العمل يقدّمون لهم الأجور والمنافع. ويكون هذا الاعتماد كبيراً بشكل خاص إذا لم يكن العاملون راغبين في اللجوء إلى القوة، أو إذا لم يكن يتوفر لديهم سوى عدد قليل من البدائل عن عملهم الحاليّ، أو إذا كانوا يشعرون بأنهم عاجزون عن الاستغناء عن الأجور والمنافع التي يزوّدهم بها صاحب العمل (تشاكريان وأبكاريان، 1983 : 6).

ثمة أدلَّة كثيرة توحي بأن معظم أبناء بلاد العرب إمّا لا يتوفرون على بديل عن الاعتماد على بيروقراطيّة الدولة أو إنهم يشعرون بأنهم عاجزون عن الاستغناء عن الأجور والمنافع والدعم المالي الذي تزوّدهم به. إن مثل هذه «الخدمات أحادية الجانب»، التي تقدّمها بيروقراطيّة الدولة لتلبية الاحتياجات الهامة للسكان، تزوّد أولئك الذين يسيطرون على جهاز الدولة بما يطلق عليه بيتر بلو (Peter Blau) اسم «المصدر قبل النهائي للنفوذ» الذي يكون مصدره النهائي، بطبيعة الحال، هو القسر المادي (1964). ويوضح هذا سبب نجاح حكومات الدول الغنية بالنفط عموماً (على الرغم من كونها أقل من أن توصف بالليبرالية والديمقراطية) في الحكم بقدر من القسر الماديّ أقل ممّا تفعله الكثير من حكومات الدول العربية غير النفطية.

إن للتراتبية في التنظيم وجهين اثنين. الأول هو أنها بمثابة قناة للحراك الوظيفيّ مع ما ترتبط به من مكافأة اقتصاديّة ومكانة. والثاني هو أنها بمثابة أداة للسيطرة (تشاكريان وأبكاريان، 1983: 94). فإذا تولى أحد أبناء بلاد العرب وظيفةً حكوميةً على أمل أن يتحقق الحراك الذي تقدّمه، فإنه لن يستطيع، جزئياً في الأقل، تفادي عاقبة السيطرة التي ستفرضها هذه الوظيفة عليه. وتميل الأدلة التجريبية المتوفرة إلى تأييد هذا الافتراض النظري: فإن ابن بلاد العرب هذا هو الآن فعلاً يتعلم أن يطيع؛ ففي السعودية على سبيل المثال «بينما لا يملك العاملون الحكوميون بواعث قوية، فإنّهم يبدون فعلاً بأنهم يستجيبون لمطالب رؤسائهم. ذلك أن سبيل التدفق التراتبيّ للمعلومات ذو فاعلية قوية، غير أن القرارات تتخذ في قمة التراتبيات بصرف النظر عن الكفاءة» (تشاكريان وشادوخي، 1983: 321).

إن تعلم الطاعة يشير إلى أن وظائف السيطرة البيروقراطيّة تعمل بنجاح إلى حدّ ما. بَيد أنّ احترام التراتبية ليس شبيهاً بأن يغدو الموظف «رجلَ تنظيم». فقد بقيت البيروقراطيّة على قيد الوجود، مع

تأكيدها على العلاقات الأسرية والقرابية، لتتحول إلى بيروقراطيّة مع ترتيباتها «الحديثة» (أي الشكلية ـ العقلانية) والمعقّدة والواسعة بصورة سطحية ما أدّى في الواقع إلى نشوء نوع جديد من تنظيم الدولة قد نطلق عليه اسم البيرو ـ بدوقراطية.

ولقد توقع إبراهيم العوجي (Al-Awaji) النزاع الناجم، فكتب قائلاً:

وبما أنه يسعى إلى الحفاظ على وظيفته أمام أقربائه وأصدقائه وناسه المحلّيين من جهة، ورئيسه أو رؤسائه من الجهة الأخرى، فإنه إمّا يتهرّب من المسألة لتفادي حصول نزاعات محتملة، أو يستغل المناسبة لصالحه. وبينما يكون ولاؤه لمجموعته الخاصة ذا سمة عاطفية في معظمه، فإن ولاءه لرئيسه ولصلاحياته التنظيمية هو ولاء نفعيّ. وهكذا، فحينما لا يكون هنالك نزاع بين هدفه الشخصي وهدف مؤسسته أو هدف رئيسه، فإن انتهازيته تبقى خفيّةً. وقد يحدث هذا حينما يكون البيروقراطيّ قادراً على تلبية احتياجات إحدى المصالح دون تسبّب الأذى العنيف لمصلحة أخرى. وفي مثل هذه الحالة، يصبح استغلالياً. وقد يمارس الفساد بشكل جريء حينما تتصف الأحكام الرسمية أو أنماط السيطرة بالمرونة، غير أنه يغدو متمسكاً بالقوانين والأخلاق حينما يحتمل أن يخدم ذلك مصلحته الشخصية ويعزّزها بأفضل وجه. ومع ذلك، في معظم الحالات هو شخص هروبيّ، أيْ حينما يكون النزاع المتوقع على درجة من الحدة بحيث يكون من المحتمل أن يعرّض للخطر موقعه في الدائرة (المكتب) و/ أو في المنزل أو أمام شلته الشخصية، فمن الأرجح آنذاك أن يلجأ إلى التهرّب من الموضوع. وتظهر الحالة النمطية من هذا النوع حينما تكون المصالح ذات العلاقة حيوية لكل من مجموعته الشخصية ورئيسه أو النظم الرسمية لدائرة عمله (1971: 187).

بَيد أنّ وجود النزاع يجب ألاّ يُنظر إليه على أنه يعني أنّ المؤسسات البيروقراطيّة لم تتطور: فإن بإمكان البيروقراطيّة في الواقع أن تتعايش مع القرابة، وبإمكان المؤسسات البيروقراطيّة أن تتماسك من خلال علاقات الرعاية. وتصور حالة الأردن في الواقع أن بالإمكان دمج هذين الجانبين «المتعارضين» ظاهرياً دمجاً جيداً إلى حدّ ما. وبالنسبة إلى منطقة الخليج، فإن عامر الكبيسي قد نحت مصطلح الشيخوقراطية(*) لوصف النتيجة السلوكية لمثل هذا التداخل بين مواقف الشيوخ الذين يلعبون دور البيروقراطيّة، والبيروقراطيّون الذين يلعبون دور الشيخ (الكبيسي، 1982: 152 ـ 154).

يميل حكام العالم الثالث بصورة عامة إلى استخدام البيروقراطيّة أداةً «لإدامة الوجود السياسيّ» من شأنها أن تساعد في ضمّ الإنتلجنسيا والمجموعات الطامحة الأخرى في الوقت نفسه الذي يقومون فيه بتعمية القضايا الأيديولوجية والطبقيّة، تحت قناع صفتي الشمولية والتقنية اللتين تلازمان العمل البيروقراطيّ. ومن خلال رفع شعار «الجدارة أولاً» وملء الوظائف البيروقراطيّة بأناس يجري اختيارهم من دائرة أوسع وباتباع وسائل أقل وصولية، فإن انطباعاً يتأسس في المجتمع مفاده أن التقدّم الاجتماعيّ أمر ممكن وقابل للتحقيق دون الحاجة إلى النزاع والصراع. ويمكن لهذا أن يخفّف من حدّة عدد من النزاعات الطبقيّة المحتملة وأن يفسح المجال أمام الدولة للسيطرة على الوضع. وفي أنظمة الحكم الشعبوية (مثلاً تلك التي تطبق استراتيجية «التنمية الوطنيّة» كما هي الحال في مصر أثناء حكم عبد الناصر)، فقد يظهر نوع من «البونابرتية» حينما يعلن الحكّام «كلنا عمال»، فيما يحاولون في الوقت نفسه استخدام البيروقراطيّة وسيلةً «لخلق طبقة خاصة بهم» (الأيوبي، 1980:

(*) الجزء الأول من المصطلح، كما هو واضح، مشتق من كلمة «شيخ».

الفصلين 5 و6). أما في «البتروقراطية»، فإن البيروقراطيّة تبدو أنها تمثل وسيلةً جيدةً تستطيع بواسطتها امتيازات الحاشية الملكية أن تترسخ وتكتسب سمةً رسميةً، بينما يجري تجنّب مواجهة قضية الطبقة تجنّباً كاملاً، أحياناً تحت ستار الروح المساواتية للمجتمع البدويّ وأحياناً تحت ستار الأخوة الإسلامية. ولقد برهن الموظفون العرب، على نحو مؤكّد، أنَّهم يتصفون بسهولة الانقياد سياسيّاً. فهم عموماً لم يقوموا بتشكيل نقابات خاصة بهم. أمّا أولئك الذين يلتحقون بصفة أفراد ببعض الاتّحادات المهنية (والمتخصصة تقنياً) فكثيراً ما كانوا يثبتون بأنهم ذوو نفع للحكومة أكثر من كونهم ذوي فائدة لزملائهم الذين لا وظائف حكومية لديهم ـ وبالإمكان تصوير هذا على وجه الخصوص في حالة النقابات المهنية في مصر.

ومن المرجح في حالات مثل هذه أن تتولّى «السياسة البيروقراطيّة» دوراً هاماً نسبياً. وحينما تكون الدول عاجزة عن تلبية مطالب مواطنيها بصورة مباشرة، فإن مدراءها قد يحاولون تحديد المشاركة. «وهم يفعلون ذلك، فإنّهم قد يحرّفون، عن غفلة أو عن قصد، مسار نوازع المشاركة إلى داخل الإدارة نفسها. ولا يجعل هذا الأحزاب السياسيّة المستقلة فائضةً عن الحاجة وظيفياً فحسب، بل إنه» يسيّس «البيروقراطيّة» (أندرسون، 1987: 8). إن منصباً بيروقراطيّاً لشخص ما (أو لأحد أقربائه) سوف يمثّل مدخلاً نافعاً لبلوغ مصادر السلطة القادرة على التحصيص والتوزيع. وإن امتلاك النفوذ في صناعة القرار المتعلق بالمشاريع الوطنيّة أو المحلّية الهامة سوف يمثّل واحداً من القنوات القليلة المتوفرة لـ «المشاركة» في الشؤون العامة للمجتمع. وآنذاك يصبح «التشبيك» بين البيروقراطيّة والسياسيّين ومجموعات المصالح خارجها، معاً، واحدةً من الممارسات «السياسيّة» الرئيسيّة في المجتمع. غير أن هذا الموضوع الذي يتاخم «الأنثروبولوجيا السياسيّة» هو على درجة من الصعوبة في

دراسته مماثلة لدرجة أهميته في التعليق عليه، وذلك بسبب القضايا الحساسة، كالرعاية والفساد التي يستثيرها حتماً (على سبيل المثال واتربوري، 1976، مور، 1977، سبرينغبورغ، 1982، سوليفان (Sullivan)، 1990b).

في الختام، يستطيع المرء أن يقول بأن نواقص البيروقراطيّات العربية في تقديم الخدمات وفي تطوير التنمية ليست ببساطة ناجمة عن افتقار الموظفين والخبراء العرب إلى المعرفة بالنظريات الخاصة بالتنظيم والإدارة، إذ، كما سبق لي أن اقترحت في مكان آخر (الأيوبي، 1990a)، إن سمات تصلّب البيروقراطيّة وطابعها الرسمي وصفة الاعتباطية هي، بدرجة ليست قليلة، نتيجة لاستخدامها أداةً من أدوات السلطة: فإن معظم الحكّام العرب يجدون في البيروقراطيّة الآلية أداةً نافعةً للسيطرة، ويجد معظم المديرين التنفيذيين فيها ساحة نافعة لاكتساب السلطة وممارسة النفوذ. ذلك أن معظم الحكّام والمديرين التنفيذيين العرب مهتمون في أن يكون لبيروقراطيّاتهم دور تنموي، ولكن ـ في سلّم أولوياتهم الحقيقيّ ـ قد تحتل السلطة في الواقع مرتبةً أعلى بكثير من تلك التي تحتلها «التنمية».



الفصل العاشر

اللبرلة الاقتصاديّة والخصخصة: هل الدولة العربية في تقلّص؟

إذا كانت حقبة الستينيات وأوائل السبعينيات هي عهد «الدولتية» والتوسع البيروقراطيّ في العالم العربي، فإن أواخر السبعينيات والثمانينيات كانت ستؤشّر خطاباً جديداً يدور حول «الانفتاح» واللبرلة والخصخصة. غير أن برامج الخصخصة لم تأت في أعقاب إجراء تقييمات تجريبية لأداء القطاع العام، ولم تنشأ من ضغوط مارسها متعهّدون محلّيون. بل إنها تمثّل بشكل رئيسيّ سياسة عامة، تمّ تنفيذها استجابةً لـ «الأزمة المالية للدولة» وتحت ضغط/ إغراء الرأسماليّة المعولمة ومؤسساتها الدولية.

إن كلمة (privatisation) (الخصخصة) نفسها بلا شكّ كلمة جديدة نسبياً، فقد ظهرت أول مرة في معجم إنجليزي في العام 1983. ولما كانت ترجمتها إلى اللغة العربية صعبة، فإن مفهوم الخصخصة قد تمّ التعبير عنه في البداية، اعتماداً على الجانب المفضَّل لدى مستخدمه، إمّا بمعنى تشجيع القطاع الخاص أو بيع القطاع العام. ولا شكّ أن هذا هو بصورة دقيقة ما يستتبع الخصخصة، مع أن نقاط التأكيد تتباين من حالة إلى أخرى. ولم

يحدث إلا بحلول نهاية الثمانينيات أن بدأت بالظهور كلمات عربية نُحتتْ لهذا المفهوم: «تخصيصية»، «خوصصة»، «خصخصة» (دون أن نذكر المصطلحات الأشد غرابة مثل «التفويت» ـ ومعناها الحرفي «التمرير» من القطاع العام إلى القطاع الخاص ـ وهو المصطلح المفضَّل في تونس).

إن المحاجَّة المألوفة لصالح الخصخصة في معظم الأدبيات تقول بأن المشاريع العامة أقل كفاءةً من المشاريع الخاصة: فهي تعاني من تضخّم وظيفي، وتكاليف إدامتها باهظة، وربحيتها هزيلة وإنتاجية عواملها متدنّية. وثمة زعم بأن جزءاً من عدم كفاءتها ناجم عن الإفراط في التدخل السياسيّ و/ أو التنظيم البيروقراطيّ ـ غير أن هاتين، كما تقول المحاجَّة، ظاهرتان مصاحبتان ضروريتان في أيّ قطاع عام. فهما تؤخّران اتخاذ القرارات، وتثلمان الخبرة، وتثقلان كاهل المشروع بعدد من المهام اللااقتصاديّة التي تقيّد آفاقه لتحقيق الربح (ميلوارد (Millward) وآخرون، في: كوك وكيركباتريك (Cook and Kirkpatrick)، 1988). ويقوم البعض بتصعيد المحاجَّة درجةً أبعد من خلال القول بأن القطاع العام ليس قاصراً من حيث الكفاءة التحصيصية على المستوى الصغير (أو الإداري)، فقط، بل حتّى من حيث الكفاءة الإنتاجية على المستوى الكبير (أو الاقتصاديّ). وقد يكون اختيار الصناعات التي سيُستثمر فيها خاطئاً (أو «سياسيّاً» أكثر ممّا ينبغي) منذ البداية. فإن انخراط الدولة المكثّف في إنتاج وتوفير السلع والخدمات قد يؤدّي كذلك إلى «مزاحمة» المستثمرين الخاصين واقصائهم عن مثل هذه المجالات (هاستينغز (Hastings)، 1983). وقد يفضي هذا في نهاية الأمر إلى انخفاض المستويات الإجمالية للاستثمار ما يؤدّي إلى تأخير التنمية الاقتصاديّة بدلاً من تعزيزها.

إن المحاجّة المؤيدة للخصخصة تقدَّم عادةً بصفتها النظير المنطقي للمحاجة المناهضة للقطاع العام: أي، إذا كان القطاع العام غير كفؤ، فإن القطاع الخاص (القائم أو «الممكن») لابُدَّ أن يكون كفئاً. ويفترض أن تنمو الكفاءة التحصيصية مع المنافسة (حسن، 1987: 61 وما يليها)، ويفترض أن تصاحب القدرةُ الإنتاجية حقوق الملكية الفردية بدرجة أشدّ قرباً (والترز (Walters)، 1989: 18 وما يليها). ويمكن ذكر بعض مغريات الخصخصة الأخرى كذلك: «الحدّ من سلطة الدولة»، فتح الباب أو توسيع المجال أمام المزيد من الناس لتملك الأسهم، وتقليص إنفاق الحكومة الباهظ (مع تزويد الحكومة بشيء من المال الإضافي من بيع المشاريع الخاسرة) (سافاس (Savas)، 1982، بيري (Pirie)، 1985). وبطبيعة الحال فإن هذا أساساً ليس سوى نظرية لا غير. وفي واقع الحال قد لا توجد جماعة من المقاولين/ رجال الأعمال ديناميكية قادرة على إدارة قطاع خاص قيادي. وبالتالي، وكما اقترح مؤلّفان: «إن الخصخصة في السياق الغربي، بما في ذلك اليابان، قد تعني الرجوع عن التأميم. ومع ذلك، وبالنسبة إلى العالم الثالث، فبما أن هناك افتقاراً إلى المستثمرين الخاصين، فإن الخصخصة قد تعني تدويل قطاعات هامة من الاقتصاد الوطنيّ» (هايله ـ مريم ومنغيستو (Haile - Mariam and Mengistu، 1988: 1581).

وعلى وجه العموم، فإن الارتباط بين المِلكية والكفاءة/ الربحية هو أيضاً شيء مفترض في معظمه أكثر من كونه أمراً مبرهناً عليه بصورة تجريبية ـ خصوصاً في ما له علاقة ببلدان ضعيفة التطور. وثمة صعوبة تجابه المحاجات الداعية إلى التفكيك القائم على وجود درجة أعلى مزعومة من الكفاءة التحصيصية مفادها: بينما تشير نظرية الاقتصاد الصغير الرئيسيّة إلى أفضلية المنافسة من حيث التحصيص

فإن هذه النظرية تصمت في الواقع حينما يتعلق الأمر بمسألة المِلكية (كوماندر وكيليك (Commander and Killick)، 1988 : 102). إن المشاريع الكبرى الحديثة (العامة أو الخاصة) لا تؤمِّن الربط المباشر نفسه بين الملكية والإدارة الذي كان موجوداً في الأعمال الصغيرة من الطراز الأقدم. وتكاد لا توجد أيّ دراسات تجريبية يمكن لها أن تؤكد خلوّ القطاع الخاص في البلدان النامية من النواقص التي تُعزى عادةً إلى القطاع العام (العيساوي (Al-'Isawi)، 1989 : 45 ـ 49). وكما يعترف خبيران في (البنك الدولي)، فإن عدداً كبيراً من المشاريع العامة في العالم النامي كانت في الأساس شركات خاصة فاشلة جرى تأميمها لتفادي إغلاقها وما يتبع ذلك من فقدان الوظائف والإنتاج (نليس وكيكري (Nellis and Kikeri)، 1989 : 52 ـ 53). وحذّر مسؤول قيادي آخر في البنك الدولي معنيّ بالشرق الأوسط من الوصفات العامة المتعلّقة بالتدخل القائم على تصنيف ملكية الصناعات، فيقول: إنه كان صحيحاً القول بأن ظاهرة عدم الكفاءة والخسائر التي حصلت في المشاريع العامة في تركيا وأماكن أخرى، كانت تشكّل جزءاً رئيسياً من المعضلة الاقتصاديّة، وعلى وجه مؤكّد العنصر المنفرد الأكبر في العجز المالي العام بمجمله. ومع ذلك، «يجب أن يتذكر المرء كذلك أنّ صناعات القطاع الخاص كثيراً ما تكون بارعةً في التظاهر بأنها ذات كفاءة، بينما تشير الحقائق إلى أن ربحيتها تعتمد بصورة متكررة على الدعم المالي الواسع وعلى علاقة تكافلية مع البيروقراطيّة» (Thalwitz في: رو (Roe)، 1989 : 16).

إن أيّ محاولة لتقييم دور القطاع العام، وخصوصاً في العالم الثالث، أن تأخذ بعين الاعتبار تعدّدية الأهداف (الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة) التي يجب عليه العمل على تحقيقها، مقارنةً بهدف الربحية البسيط الذي تتسم به معظم المشاريع الخاصة. ومع

ذلك، فثمة حالات مسجّلة لمشاريع عامة كفوءة، وهناك حالات معروفة لاحتكارات خاصة لا يمكن قياس كفاءتها قياساً واقعياً (انظر الحالات في: كوك وكيركباتريك، 1988). وهناك بعض المحلّلين الذين يقبلون الاقتراح القائل بأن المشاريع العامة قد استحدثت لتحقيق مجموعة مختلطة من الأهداف الاقتصاديّة والمالية والسياسيّة، غير أنهم يحاججون «بأن أداءها كان ضعيفاً في تحقيق أول هدفين وجيداً جداً في تحقيق الهدف الأخير» (نليس وكيكري، 1989: 50 وما يليها).

إن ثنائية العام/ الخاص، القائمة على أساس الملكية، لا تشكل بالضرورة القضية الأساسيّة عند مناقشة موضوع الكفاءة في البلدان الأقل نمواً. وقد تكون القيادة والإدارة عاملين أكثر حسماً. وكانت دراسة تجريبية أجراها روبرت كنينغهام (Robert Cunningham) راقب خلالها أحد فروع مصرف (من مصارف القطاع الخاص) ودائرة ضريبية (من القطاع العام) يشتركان في أن حجميهما متماثلان ويقعان في البلدة الأردنية نفسها. كشفت الدراسة حقائق مثيرة للاهتمام، فقد ظهر المديران الأعليان في المؤسستين بأنهما لا يمثلان الصورة السلبية جداً للمدير العربي. بل على العكس، كانا يفوّضان الصلاحيات ويتوليان المسؤوليات، ويقبلان بشيء من المشاركة، و«لا يتدخلان في كلّ صغيرة»، إنّهما عموماً «متشدّدان في القضايا ومتساهلان مع الناس»، وهما يقيسان نفسيهما بموجب معايير أداء معينة. بَيد أنّ ما هو أدعى إلى الاهتمام هو أن مؤسسة القطاع العام تلك قد تكشفتْ عن كونها أكثر مرونةً وأشدّ تمسكاً بالقواعد من مؤسسة القطاع الخاص. وهذا بلا شكّ استنتاج يتحدّى الفكرة الشعبية التقليديّة عن ثنائية العام/ الخاص، سواء على نطاق عام أو في العالم العربيّ (كنينغهام، 1989).

إن موجة الخصخصة في العالم الثالث ليست في الحقيقة نتيجة لعملية تقييم لمساهمة القطاع العام في التنمية أو حتى في تقييم الكفاءة الإدارية للمشاريع العامة. بل هي عبارة عن استجابة/ ردّة فعل للأزمة المالية للدولة، عزّزها الضغط الذي مارسته وكالات النظام الرأسماليّ العالميّ وشجّعت عليها، إلى حد ما، «الموضة» العالمية التي تعم الآن (الغرب) و(الشرق) ـ باستعمال مصطلحات «الحرب الباردة». بَيد أنّ العامل الرئيسيّ هو الأزمة المالية. أمّا جميع المحاجّات الأخرى حول التنمية والكفاءة فما هي إلا عبارة عن إضافات وزخرفات جاءت في وقت لاحق.

لم يقم سوى عدد قليل جداً من البلدان النامية بإجراء دراسات تجريبية خاصة بها حول أداء قطاعاتها العامة. وقد كانت على العموم مستعدةً لأن تتقبل، في هذا الموضوع، كلام «الخبراء» القادمين من البلدان الصناعية ومؤسساتهم الدولية. ولننظر في المثال المعبّر التالي: إن المدير العام للمنظمة العربية للعلوم الإدارية (القادم من المملكة العربية السعودية «المحافظة») ومدير التدريب لديه (القادم من ليبيا «التقدّمية») لم يكن يساورهما أي شكّ على ما يبدو تجاه أفضلية الخصخصة في البلدان العربية، إذ كان كل ما يَهمّها هو «تطويق المشاكل والصعوبات و. . . لبرلة المعوقات والتقييدات» التي تقف في طريق عملية الخصخصة (الصايغ وبويرة (Al-Saigh and Buera)، 1990: 125 وما يليها). إن هذا يمثل قياساً لحجم التبعية الفكرية لهذه المجتمعات تجاه بلدان «المركز»، ويشير إلى أن تلك المجتمعات مستعدةً لشراء أيّ بيانات، أيديولوجية في معظمها، تباع بصيغة استشارات تقنية. وكما لاحظ عدد من الاقتصاديّين العرب، على سبيل المثال، فإن مقاربة (صندوق النقد الدولي) ـ (البنك الدولي) تبدو أنّها:

«قائمة على نموذج مفرد للتنمية لا يأخذ في الحسبان التنوع الكبير في المؤسسات والبنى وتوجهات السياسة في البلدان النامية. وهذا النموذج ينطوي على مجموعة من الأحكام القيمية المنحازة للتنمية القائمة على توجهات السوق، والمناهضة لتدخل الحكومة في الاقتصاد. إن التشبث بنموذج مفرد للتنمية يفسر السبب الذي يجعل البرامج التي يدعمها (الصندوق) تشتمل على مجموعة الوصفات نفسها بالنسبة إلى جميع البلدان. كما أنّه يفسر السبب الذي جعل هذه البرامج لا تنجح في تحقيق هدف التكيّف مع النمو» (كما لخصه النجار، 1987: 6 ـ 7).

في الدول المركزية، وهي بلدان رأسمالية متقدمة، تكون الخصخصة منسجمة مع المعايير الأيديولوجية السائدة. ذلك أن هناك توافقاً في المجتمعات الرأسماليّة بين «الحالات» الثلاث للبنية الاجتماعيّة: القاعدة الاقتصاديّة (التي تضم قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج)، البنية القانونيّة والسياسيّة (أي الدولة)، وأشكال الوعي الاجتماعيّ (بما في ذلك الأيديولوجيا). أما في البلدان الأقل نمواً، فإن مستوى التوافق أدنى بكثير: ذلك أن عدة أنماط للإنتاج تتعايش في داخل المجتمع، وبما أن وظيفة إعادة الإنتاج هي في العادة ضعيفة، فإن الدولة والأيديولوجيا معاً تبدوان بأنهما تتمتعان بدرجة أعلى من الاستقلال الذاتي (سيفر (Cypher)، 1979: 43 ـ 48). وعليه، ففي معظم المجتمعات الأقل نمواً، إن الخصخصة التي تنسجم انسجاماً مريحاً مع أيديولوجيا الهيمنة في مجتمع رأسمالي حقاً (استناداً إلى مبدأ التوافق) تحتاج هنا، بما يثير المفارقة، إلى أن تتولى الدولة تبنيها بصفتها خياراً وسياسةً عامةً.

ليس الأمر مقتصراً على هذا فقط، بل إن هناك بعض المؤشرات بأن ثمة دولاً «أقوى» قد تكون أفضل أداءً في ميدان

الخصخصة. وإن امتلاك شبكة المؤسسات اللازمة لأيّ عملية إعادة هيكلة اقتصاديّة، والتمتع بدرجة من «الثقة بالنفس» كافية لجعل اللجوء إلى استعمال العنف الفج والقمع المكشوف أقل ضرورة، يجعلان من المحتمل أن تكون الدولة «القوية» على درجة من التأهل للقيام بالخصخصة أعلى من الدولة «الضارية» (وكثيراً ما تكون الدولة «الضارية» عنيفة لأنها ضعيفة). وعليه، فمن المحتمل أن تحقق تركيا ومصر وتونس نجاحاً في الخصخصة أكبر ممّا تحققه سوريا أو العراق أو الصومال[1].

أنماط الخصخصة

هنالك ثلاث مقاربات رئيسيّة وسبعة أنماط رئيسيّة للخصخصة (إن مصطلحاتي وتصنيفاتي هنا شبيهة، إنما ليست مثيلة، لنظيراتها في أيتون (Eaton)، 1989: 470 ـ 471).

أ ـ المقاربات الإدارية ـ التنفيذية[*] التي غالباً ما تمثّل خطوةً ممهّدةً، أو مرحلةً مبكرةً، للخصخصة.

وهناك في هذا الصدد أسلوبان رئيسيان:

(1) إن الدولة القوية دولة هيمنة بالمعنى الغرامشياني: السلطة تتغلغل في كلّ شيء إلى درجة ـ كما أوضح فوكو (Foucault) ـ تتوقف عندها عن كونها مرئية، باستثناء موقعها على قمة الهرم السياسي ـ القانوني. إن دولة قوية قد تكون «صلبة»، ولكن ليس ذلك بالأمر الحتمي (ففرنسا دولة قوية/ صلبة، أما بريطانيا فهي قوية دون أن تكون صلبة). أما الدولة «الضارية» فهي على الدوام تقريباً ضعيفة من حيث البنية ولهذا تضطر بصورة متكررة إلى استخدام (بدلاً عن التهديد باستخدام) العنف الصارخ والقوة (علاوة على المكائد والمؤامرات) لغرض ضمان السيطرة والتسيّد المباشرين (لا مجرد الهيمنة).

(*) Managerialism: نظام في الإدارة يركز بإفراط على الأساليب والحلول الإدارية ـ التنفيذية وعلى الأفراد.

1 ـ إن الحكومة لا تقوم ببيع الأصول المملوكة ملكيةً عامةً بل تسمح لمجالس الإدارات في الشركات شبه الدولتية (المعيَّنة من جانب الحكومة). بالتصرف بها بصورة مستقلة تقريباً، فتكون بهذا قد خصخصت الإدارة والعمل بهذا القدر أو ذاك (مثلاً: «مصر للطيران»، «الخطوط الملكية الأردنية»).

2 ـ تصدر الحكومة قراراً يقضي بقيام متعهّد خاص بإدارة بعض من أصولها لقاء راتب، أي بموجب «تعاقد خارجي» (مثلاً: الفنادق والمؤسسات السياحية المملوكة للدولة في مصر). وكثيراً ما دُشِّنت الخصخصة في عدة أقطار عربية (مثل تونس ومصر والجزائر) بهذا الأسلوب «الإداري ـ التنفيذي» الذي يفسح المجال أمام استهداف درجة أعلى من الإنتاجية مع البقاء تحت شعار «إصلاح» أو «تحسين» القطاع العام.

ب ـ المقاربات الشعبوية: إن الوسائل ذات التوجه الشعبويّ التي يوجد منها ضربان رئيسيان، تجعل بالإمكان التحرّك باتجاه الخصخصة من دون إثارة مخاوف من حصول «استيلاء رأسمالي» وشيك على الاقتصاد:

3 ـ بيع خدمة عامة أو مشروع عام إلى جمعية تعاونية. ولسوف نتذكر بأن معظم أنظمة الحكم «الاشتراكية» والشعبوية في الشرق الأوسط كانت على الدوام تستلزم وجود قطاع تعاوني إلى جانب قطاع الدولة والقطاع الخاص، ولقد لعب هذا القطاع التعاوني دوراً واضحاً في أقطار معيّنة وفي أوقات معيّنة، خصوصاً في الزراعة. وفي معظم الحالات كانت التعاونيات تخضع لمراقبة الدولة الحثيثة (مثلاً: في تونس، سوريا، مصر) بَيدَ أن قطاع الإدارة الذاتية (Secteur auto-géré) في الجزائر كان يمثّل استثناءً هاماً شبه ثوريّ (إنما قصير الأمد). وكثيراً ما تؤدّي الخصخصة الشعبوية إلى نقل

الملكية الحقيقية إلى رابطة تعاونية للعمّال أو المنتجين أو المستهلكين. ويبدو أن إيران تمتلك النسخة الأكثر فاعلية من هذا النمط في الشرق الأوسط حالياً. وفي مصر تم تنظيم عدد من المشاريع الإسكانية والتجارية والزراعية في السنين الأخيرة وفق هذه الخطوط، وخصوصاً على يد نقابات العمال والجمعيات الدينيّة.

4 ـ ثمة وسيلة أخرى للخصخصة الشعبوية تكون من خلال خطة تملّك الموظفين للأسهم، حيث تكون حقوق الموظفين بشراء الأسهم إمّا متساويةً أو بالارتباط مع مستوى أجر كل موظف. وهناك مثال مبكر، إنما متفرد، لهذا الأسلوب حدث أثناء حكم عبد الناصر في أواخر الستينيات حينما سمح للعاملين في (مؤسسة الأهرام للنشر) المملوكة للدولة أن يشتروا كميةً معينةً من «الأسهم» في تلك المؤسسة. وقد طبّقت تركيا مثل هذه الخطط في وقت أقرب، وهناك دعوات لتطبيق مثل هذه الخطط بشكل أكثر اتساعاً في مصر وليبيا وغيرهما من الأماكن.

ج ـ المقاربات الرأسماليّة: في جميع سياسات الخصخصة هناك تحوّل في الإدارة من الحكومة إلى هيئات غير حكومية. وفي الخصخصة الرأسماليّة، فإن مِلكيةً ما كان ذات مرة ملكيةً عامةً قد تُحوّل الآن بشكل صريح، بهذه النسبة أو بغيرها، إلى كل من هو مستعد للشراء. وقد يتخذ هذا أشكالاً شتى:

5 ـ البيع الجزئي لأصول مملوكة مِلكيةً عامة: إن هذا الخيار ينطوي على مشروع شبه خاص، وقد تقوم الحكومة في الواقع بتحديد بيع الأصل العام بنسبة 49٪ أو 51٪. وقد استخدم هذا الإجراء على نطاق واسع في بريطانيا وإيطاليا. وهو يتمتع بجاذبية خاصة في أوساط البلدان النامية لأنه يتجنّب الصدمة السياسيّة الفجائية، ولأن من الصعب بدرجة قصوى في أغلب الأحيان تأمين

نسبة كبيرة من رأس المال المحلّي المطلوب للخصخصة. ومع ذلك، فإن مناقشات سياسيّة رئيسيّة لاتزال مستمرةً حول ما إذا كان واجباً حصر عمليات البيع في مجموعات معيّنة أو فتحها أمام جميع المستثمرين المحلّيين وما إذا كان من المستحسن فسح المجال أمام الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات لتساهم في مثل هذه المشاريع. وكانت المشاريع المشتركة بين القطاع العام المصري والشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، في الحقيقة، هي الصيغة المفضّلة على جميع الصيغ الأخرى خلال المراحل الأولى من سياسة الباب المفتوح (الانفتاح) في مصر. وبينما تتجنب هذه الوسيلة حصول تعديلات فجائية في الائتلافات السياسيّة الرسمية القائمة على المستوى المحلّي، تستطيع الحكومة الادّعاء بأنها تقوم باجتذاب رأس مال وإدارة جديدين مصحوبين بمعرفة حديثة، مع الاحتفاظ بدرجة من النفوذ الحكومي و«الوطنيّ» في سياسات المشروع (قارن أيتون، 1989: 475 ـ 477). وقد استعملت تونس والعراق هذا النمط من الخصخصة كذلك.

6 ـ الخصخصة الشاملة من خلال بيع جميع الأصول المملوكة إلى الجمهور أو إلى أحد المتعهّدين. ولم يُطبّق هذا الاختيار إلا في عدد قليل من البلدان في العالم، تقف على رأسها تشيلي، وإلى حدّ ما بنغلاديش وسريلانكا وماليزيا، وكثيراً ما اتخذ شكل إعادة المشاريع المؤمّمة إلى أصحابها السابقين من القطاع الخاص.

وتتسم هذه العملية عادة بكونها ذات طابع سياسيّ بدرجة عالية، يتمّ اللجوء إليها في الأقل لغرض تصفية حسابات كما لغرض تحسين الإنتاجية. وفي تشيلي كان الإجراء على درجة من التسرّع والفوضى بحيث صار ضرورياً اللجوء إلى إعادة تأميم عدد من الشركات التشيلية إذا كان يراد لها أن تبقى (نانكاني (Nankani)،

1990: 43 ـ 45). ولم تحدث خصخصة كاملة ومفتوحة لشركات كبيرة، كهذه، في العالم العربيّ حتى الآن (مع الاستثناء الجزئي لحالة العراق)، بمعنى أنه سمح لمشاريع خاصة كبيرة جديدة بالظهور، لكن لم يسمح بإعادة مشاريع كبيرة مؤمّمة سابقاً إلى مالكين خاصّين إعادة كاملة. ولقد أُعدَّت قوائم بمشاريع مرشحة للخصخصة في بلدان كالأردن ومصر.

7 ـ إن نظام الخصخصة الشاملة من شأنه أن يشهد نهايةً لجميع الامتيازات والاحتكارات الحكومية في حقل الاقتصاد والخدمات. ويتحقق هذا إمّا بإغلاق الخدمة الحكومية وتحويل جميع نشاطاتها إلى القطاع الخاص من خلال التعاقد (المقاولات)، أو من خلال السماح للمتعهّدين الخاصّين بالتنافس بحرية مع خدمة حكومية قائمة. إن من الصعب تصور وجود إدارة ومحاكم مخصخصة كلياً دون أن يختفي مفهوم الدولة بكامله. ولكن الكثير من النشاطات التي يُنظر إليها تقليدياً على أنها نشاطات «عامة» في بعض البلدان هي نشاطات يملكها ويديرها القطاع الخاص في بلدان أخرى. وقد يشتمل هذا على نشاطات تتصل بالبحوث العلمية ذات الحساسية الأمنية، ونشاطات المعونات الأجنبية، والخدمات الإضافية المقدمة للسجون ومراكز الاعتقال، والسكك الحديد والنقل، والبريد والاتصالات البعيدة... إلخ (أيتون، 1989: 479 ـ 481). وفي الكثير من البلدان بما فيها بلدان الشرق الأوسط، يسمح بوتيرة متصاعدة للقطاع الخاص بالمنافسة مع الدولة في تجهيز خدمات الرفاه الاجتماعيّ كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعيّ. كما أنَّ المدارس الخاصة معروفة في معظم الأقطار الشرق ـ أوسطية، ثم إن الجامعات الخاصة إمّا قد بدأتْ بالظهور أو هي في طريقها إلى ذلك في السودان والأردن ومصر (ولبنان). كما أنّ القطاع الخاص يزداد نشاطاً في مجال النقل العام في عدة أقطار عربية.

المحفِّزات المحلّية مقابل المحفِّزات الدولية

إلى أي مدى كان التحرّك باتجاه الخصخصة واللبرلة الاقتصاديّة نتيجةً لعوامل محلية أم نتيجة لعوامل خارجية؟ يمكن لهذا السؤال أن يشبه سؤال «البيضة أم الدجاجة». فابتداءً، ليس ثمة شكّ في أن النظام الرأسماليّ العالميّ بمجموعه يشهد أزمة اقتصاديّة من الانكماش والنمو المحدود (مصحوباً بالتضخم، وبالتالي «الركود التضخمي» (stagflation). وانعكست هذه الأزمة في حالات كثيرة على شكل «أزمة مالية للدولة». ومع ذلك، وبخلاف الأزمة الرئيسيّة الأخيرة للرأسمالية العالمية في الثلاثينيات التي وجدت في نظرية كينز مكوّنات العلاج القائم على تدخل الدولة اقتصادياً، فإن على الأزمة الحالية أن تنتظر حتّى يصار إلى اكتشاف نظرية اقتصاديّة يمكن الاستعانة بها لإنقاذها. ولقد ظهر المذهب النقدي(*) لفريدمان (Friedman) بصفته نظرية جزئية احتضنتْها التاتشرية، وبصورة أقل حرفية الريغانوميكية(**) (سترانج، 1989: خصوصاً الفصل الخامس).

مع ذلك، وبدون نظرية رصينة، تبدو الاقتصادات الرئيسيّة آخذةً بالابتعاد عن مفهوم «دولة الرفاه» والتوجّه بصورة أشدّ نحو مفهوم «الدولة التنافسية» (سيرني، 1990: خصوصاً الفصل الثامن). وفي هذا النموذج الأخير لا يتوقع من الدولة أن تعمل بصفتها متعهّداً مباشراً ولا حتى مجهّزاً للخدمات: بل ينتظر منها أن تهيئ المشهد لحياة أعمال أكثر تنافسية، تشمل تتجير قطاع الدولة نفسه علاوةً على

(*) النقدوية (Monetarism) لميلتون فريدمان: سياسة اقتصادية قائمة على أساس السيطرة على المصادر النقدية للبلاد.

(**) الريغانوميكية (Reaganomics): السياسة الاقتصادية المقترنة باسم رئيس الولايات المتحدة الأسبق رونالد ريغان (1911-2004). والريغانوميكية سياسة شبيهة بالتاتشرية إلى حدّ كبير.

إعادة تسليع رأس المال والعمل (أي إنها تكف عن حمايتهما من تقلبات العرض والطلب التي تفرضها السوق) (باومان، 1982: الفصل 5). إن «إلغاء أو تخفيف الضوابط»، وهو شعار مفضَّل ضمن هذا النموذج، لا ينطوي في الحقيقة على قيام الدولة بالتراجع عن الساحة الاقتصاديّة، بل على عملية تغيير الضوابط للتجاوب مع المنافسة الدولية المتزايدة، وهي العملية التي تشتمل كثيراً، إنما ليس دائماً، على مكوّن هام من الخصخصة. وتبدو الدول أنها تتنافس ضمن اقتصاد عالمي يكاد أن يكون معولماً بشكل شامل، حيث يسعى الرأسمال سعياً أبدياً من أجل الحصول على فرص تدرّ أرباحاً أكثر. إن الميل التكاملي للرأسمالية في مرحلتها الحالية يلعب دوراً يهدف إلى عبور حدود الدولة القومية في مسعى لعولمة عملية الإنتاج وسوق العمل بدرجة أكثر «عقلانية» و«ربحية» (بيتشيوتو (Picciotto)، 1990).

من الطبيعي، في ظلّ هذه الظروف، أن يكون من شأن الاقتصادات الصغيرة، المتأخرة في عملية التصنيع، والمثقلة بالمشاكل الاقتصاديّة والمالية المتراكمة، أن تجد من الصعب عليها أن تقاوم ضغوط و/ أو إغراءات الرأسماليّة العالمية المعاصرة في مرحلتها العولمية الحالية. وتتميّز الدول الشعبوية ذات الموارد الاقتصاديّة والمالية الضحلة بأنها الأكثر تعرضاً للأخطار. وفي ظروف الانكماش الاقتصاديّ العام، تجد من العسير عليها بأقصى درجة أن تستمر في وقت واحد في لعب الدورين التوأمين الإنمائيّ والرفاهيّ. فما إن يتم بلوغ «السقف» التقنيّ والاقتصاديّ للمرحلة «السهلة» نسبياً للتوسع في البنية التحتية والتصنيع القائم على الاستعاضة عن الاستيرادات، وما إن تستنفد إمكانيات هذه المرحلة، حتى تبدو الدولة مضطرة إلى التضحية بواحد من عمودَي شرعيتها: إمّا طريق

الرفاه أو الطريق الإنمائيّ. ويبدو الاستمرار في التصنيع أمراً متعذراً دون إعادة ترتيب الائتلافات الشعبوية الواسعة القائمة وفرض إجراءات تقشفية قاسية، فتكون بذلك قد شرعت تعتدي على منجزات الرفاه التي حققتها الدولة، وما يستتبع ذلك من تداعيات اجتماعيّة وسياسيّة خطرة. إن أفراد الطبقة الحاكمة في مثل هذه الدولة (التي كثيراً ما تتكوّن بنسبة طاغية من الضبّاط والتكنوقراط والبيروقراط) ليسوا في الواقع «اشتراكيين» متفانين، حتى وإن كان من المحتمل أن تكون المصطلحات الاشتراكية قد خدمت أغراضهم أو حتى امتلكتْ خيالهم في مرحلة أسبق كانت تتصف بدرجة أكبر من التخطيط الاقتصاديّ وبتوزيع للدخل عادل نسبياً. إن الصورة الأوتوقراطية ظاهرياً للصين الماويّة أو لألبانيا الخوجَوِيّة(*) لا تجذبهم بشكل خاص. وعليه، فقد تميل قيادة الدولة إلى الظن بأن دوراً أكبر للرأسمال المحلي أو العالميّ قد يخفف عنها بعضاً من أعبائها الإنمائية المتزايدة، وقد تجد بورجوازية الدولة نفسها في نهاية الأمر واقعة في شباك الإغراء، أو حتى الفساد التي تنشرها لها البورجوازية التجارية المحلّية وبورجوازية الشركات العالمية، المتشوقتان كلاهما للدخول في «مشاركات» مع أفراد بورجوازية الدولة ومؤسساتها.

وفي الوقت نفسه، فإن خشية الدولة من العبث بعمود الرفاه لشرعيتها، مقرونةً بالميول «الرأسماليّة» الاستهلاكيّة لبورجوازية الدولة، تؤدي إلى نشوء أعباء مالية ثقيلة تجبر الدولة على أن تحيا على ما يتجاوز الوسائل المتوفرة لديها، وعلى أن تغالي في الاقتراض في آخر الأمر، داخلياً وخارجياً معاً. فمن أواسط السبعينيات إلى أواسط الثمانينيات، كان تَوفّر الأموال الطائلة («المعاد

(*) الماوية: نسبة إلى ماو تسي تونغ (1893- 1976) الزعيم الصيني المعروف، والخوجوية: نسبة إلى أنور خوجة (1908- 1985) رئيس وزراء ألبانيا الشيوعية.

تدويرها»، بصورة رئيسيّة، في الغرب من البلدان المصدّرة للنفط)، في ظروف الانكماش الاقتصاديّ النسبيّ في البلدان الرأسماليّة المركزية، يشجع المصارف العالمية على الاقراض ويشجع حكومات البلدان النامية (خصوصاً تلك التي تأثرت بأقصى درجة بارتفاع أسعار النفط) على الاقتراض. ولم يمض وقت طويل حتّى خرجتْ وضعية الديون عن نطاق السيطرة ما أجبر الكثير من هذه البلدان على اللجوء إلى (صندوق النقد الدولي). وبدوره جاء (صندوق النقد الدولي) بإجراءاته «الاشتراطية». وبموجز الكلام، فإن هذه الاشتراطات تُلزم المقترضين بالامتثال للحكمة التقليديّة الرائجة لـ «المركز» النقدي(*) إذا شاءوا أن يتسلموا أيّ قروض أخرى.

وهكذا، تمكن رؤية مدى تعقد الصورة. فإن الأزمة الإنمائية والمالية للعالم الثالث تسير جنباً إلى جنب مع أزمة اقتصاديّة ومالية في النظام الرأسماليّ العالميّ بوجه عام. والدول النامية معرّضة في آن واحد لانتهاكات وتعدّيات من جانب رأسمالية عالمية متنامية العولمة وإغراءات/ ضغوط من جانب نظريّة نقدية صغرى يصدف أن تكون دارجةً في الدول الرأسماليّة المركزية، ويقوم بترويجها السفيران الدوليان الرئيسيان للحكمة الاقتصاديّة الرائجة: «صندوق النقد الدوليّ» و«البنك الدوليّ».

مع ذلك، فإن البلدان النامية ليست مجرد مواضيع سلبية هاجعة، في الطرف المتلقي لهذه الانتهاكات والضغوط الخارجية. إن الطبيعة الطبقيّة والنماذج الاستهلاكيّة لبورجوازياتها (وللفئات الاجتماعيّة الأخرى، بهذه الدرجة أو بغيرها) تقوم بتوجيه هذه الدول **أولاً** باتجاه الاقتراض الواسع، وبعد ذلك باتجاه القبول بأحكام وشروط الرأسماليّة المهيمنة.

(*) كناية عن صندوق النقد الدولي.

لابدّ للقادة وأفراد النخَب السياسيّة المحلّية أن يفسّروا الإشارات الدولية (بما فيها الضغوط والإغراءات). وقد يحسب القادة أو النخب أنّ الأزمة عابرة وأنهم بالتالي سيماطلون في عملية الإصلاح أو يطبقون إصلاحات دفاعية تجميلية (على سبيل المثال: المساعدة و/ أو «الغزو» كما هو في حالة العراق أو سوريا). كما أنّ من المتوقع أن تكون النخَب واعيةً لأهمية إعادة الهيكلة، لكنها قد لا تكون مستعدةً للدخول في المغامرات السياسيّة التي تنطوي عليها الخصخصة الكاملة التي قد تؤدّي إلى صعود جماعة إثنية أو طائفية بديلة (مثلاً: سوريا). وبطبيعة الحال، فإن الدول قد تلجأ كذلك إلى تطبيق خليط من هذه وغيرها من الاستراتيجيات في محاولاتها المستمرة للتوسط بين القوى الدولية والمحلّية.

إن فكرة الدولة الحاملة لوجه جانوس[*]، بصفتها لاعباً استراتيجياً وبصفتها جسماً هادفاً متموضعاً بين المنظومتين الوطنيّة والدولية، تثير قضايا تتعلق بالمجالات السياسيّة البديلة التي يُسعى فيها إلى تحقيق أهداف الدولة، وتثير قضايا استبدال الأهداف. وقد اقترح عدد من المحللين الفكرة القائلة بأن لنشاط الدولة ساحات «خارجية» و«داخلية» بديلة (وإن لم يكن وجود أحدها يقصي وجود الآخر بالضرورة). ولاحظ كنيث والتز (Kenneth Waltz) بأن الدول الأقوى (الدول العظمى)، وبسبب من موثوقيتها ودقتها العاليتين، تعتمد على قدراتها الخاصة وعلى تعبئة مواردها المحلّية أكثر من اعتمادها على قدرات الحلفاء ومواردهم (1979 : 168).

وبطبيعة الحال، فمن الناحية التاريخية، كان مطبّقو التصنيع

(*) جانوس: إله روماني، أو حارس الأبواب، له عدة وجوه، وينظر في عدة اتجاهات في آن واحد.

المتأخرون هم الذين لم يكونوا على درجة مماثلة من المرونة والفاعلية في إعادة هيكلة مجتمعاتهم لأغراض تحقيق التنمية الرأسماليّة، وهم (في حالة ألمانيا واليابان) الذين انخرطوا في حروب (خارجية) أشد عدوانيةً كانت تستهدف التوسع الإقليمي إلى أراضي جيرانهم. أما في سياق الشرق الأوسط، فإن هذه الحالة تستدعي إلى الذاكرة قضية إلحاق العراق للكويت في العام 1990. فالعراق ليس مطبّقاً متأخّراً للتنمية فقط، بل إنه كذلك مطبّق متعجل، وقد تفاقم شعوره بـ «الحرمان النسبيّ» تفاقماً خاصاً بوجود جيران أقل تقدّماً إنما أكثر ثراءً بكثير، كما تفاقمتْ مشاعر انزعاجه بشكل خاص ممّا كان يعدّه انعداماً للفهم والتعاون لدى أولئك الذين كان قد خاض نيابةً عنهم غمار حرب امتدت أكثر من ثماني سنوات. وعلى أي حال، فإن العراق يمثل نموذجاً مثيراً للاهتمام لاستخدام الاستراتيجيات البديلة. وبينما لجأت الجزائر، وهي مصدّر للنفط وسطي، إلى (صندوق النقد الدولي) وإلى البدء بإعادة الهيكلة المحلّية لغرض التعاطي مع مشاكلها المالية، فإن العراق رفض استدعاء (الصندوق) واختار بدلاً عن ذلك أن يطبّق الاختيار الخارجي إلى أقصى حدّ، بصورة الإلحاق الإقليمي والحرب.

ولقد قام ستيفن كراسنر (Stephen Krasner) (1985) وجويل ميغدال (Joel Migdal) (1988a) كذلك بالتمييز بين «الدول القوية» و«الدول الضعيفة»، وذلك في إشارة خاصة إلى العالم الثالث. واستناداً إلى ميغدال، فإن الدول «النامية» القوية هي «ليست سوى (دول) هشة بدرجة تسمح للقوى العالمية العسكرية والاقتصاديّة أن تضعف سيطرتها الاجتماعيّة (التقليديّة) القائمة»، لكنها على درجة كافية من المرونة لكي تجعلها قادرة على الوقوف بوجه أي ضغوط خارجية أخرى تتجاوز نقطة معينة، فيما تقوم بإعادة ترتيب بناها الاجتماعيّة. أما كراسنر فقد تبنّى بشكل أقوى محاجة «المجالات

البديلة»: فالبلدان النامية التي تمتلك بنى أقوى للدولة (مثلاً: البلدان المصنعة حديثاً) هي على درجة أقل من احتمال أن ترغب في تحدّي النظام الاقتصاديّ العالميّ القائم ممّا هي حال الدول الأضعف ـ حتى وإن كانت الأغنى ـ (مثلاً: بلدان الأوبك).

وقد قام جون آيكنبري (John Ikenberry) (1986) بتطوير المحاجّة تطويراً إضافياً، على الرغم من أن اهتمامه الرئيسيّ كان منصبّاً على الدول الصناعية. فاستناداً إليه، تناور الدول داخل ساحات وطنية ودولية مستخدمةً استراتيجيات مختلفة تستهدف مجاراة مشاكل التكيّف. وقد يتم توجيه استراتيجية تكيّف إلى الخارج باتجاه أنظمة تحكّم دولية، أو إلى الداخل باتجاه تحويل شكل البنى المحلّية، أو باتجاه موضعٍ ما بينهما لغرض إدامة العلاقات القائمة. وفي رأيه أن اختيار أي من هذه الاستراتيجيات سوف يعتمد على «إجمالي الظروف البنيوية التي تجد الدولة نفسها فيها ـ هذه الظروف المعرَّفة في سياق علاقات الدولة ـ المجتمع من جهة، وموقعها ضمن المنظومة الدولية من الجهة الأخرى» (آيكنبري، 1986: 57). ويقدم ثلاثة افتراضات: (1) إن الدول تسعى إلى تقليل تكاليف الحكم إلى أدنى حد وإلى رفع القدرة التنافسية الوطنيّة إلى أقصى حدّ. (2) إن للسياسات الدولية «تكاليف تحكّم أقل» من السياسات المحلّية. (3) إن للسياسات الهجومية مكاسب تنافسية أعلى من السياسات الدفاعية (المصدر نفسه، 60 ـ 64). ثم يقدم استكشافاً تجريبياً لنموذجه من خلال تصوير الكيفية التي تمكنتْ بها الولايات المتحدة وألمانيا واليابان من التكيف مع أزمة الطاقة (1973 ـ 1979). وبينما حاولت الولايات المتحدة (مع ادعائها بالزعامة والهيمنة العالمية) عدداً من الاستراتيجيات الدولية قبل أن تلجأ إلى تقليص أهدافها السياسيّة، فإن ألمانيا واليابان بمؤسساتهما المحلّية الأكثر رسوخاً تحرّكتا بسرعة أكبر

باتجاه استراتيجية هجومية داخلية لإعادة الهيكلة. وهكذا، فإن استجابات البلدان تختلف وفق نقاط القوة والضعف المحددة لديها. «إن الدول التي تملك درجةً أقل من قابلية التكيف في مؤسساتها المحلّية، لكنها تملك في الأقل قبساً من النفوذ الدولي، يحتمل لها بدرجة أكبر أن تثابر على محاولة إيجاد حلول دولية لمشاكل التكيّف» (المصدر نفسه: 60 ـ 77).

يبدو أن تطوّرات أزمة الخليج في 1990 ـ 1991 تدعم فرضيّات آيكنبري. فإن الدولتين العضوين في التحالف الغربي، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اللتين اختارتا أن تنخرطا على أوسع نطاق في حلّ عسكري لمشكلة الكويت، كانتا الدولتين اللتين واجهتا أصعب المشاكل المالية والاقتصاديّة الداخلية. وبالمقابل، فإن ألمانيا واليابان، وبالرغم من أنهما تعتمدان على نفط الشرق الأوسط بدرجة أكبر من الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، فضّلتا مقاربةً سياسيّةً بدرجة أشدّ لحل الأزمة ـ وربما كان هذا انعكاساً لثقتهما الأعلى باقتصاديّهما المحلّيين.

وفي سياق شرق ـ أوسطي، فإن مصر مثال واضح لفئة آيكنبري لبلاد ذات قدرة على التكيّف محلية أقل ونفوذ إقليمي/ دولي أكبر. وعلى الرغم من قبولها المتردّد لوصفة (صندوق النقد الدولي) لإعادة هيكلة اقتصادها، فإن مصر تتبع في الأساس استراتيجية محلية «دفاعية» في مجال التكيّف الاقتصاديّ، بينما تحاول أن تستخدم نفوذها الدبلوماسي لإقناع الحكومات الغربية لكي تطلب هذه من مؤسساتها المالية (الوطنيّة، ومتعددة الجنسيات، والعالمية) أن تكون أكثر تساهلاً وتفهماً. ولقد أدّى وقوف مصر مع الجانب الغالب في حملة الكويت إلى إعفائها من شتى الديون المستحقة للولايات المتحدة وللدائنين الغربيين والعرب الآخرين.

حالات قطرية

قبل المضي قدماً في التحليل، قد يكون من المفيد في هذه المرحلة مراجعة بعض الحالات الفعلية للبرلة الاقتصاديّة والخصخصة اللتين حدثتا في العالم العربيّ في السنوات الأخيرة.

مصر

يمكن القول إنّ مصر، بمعنى معيّن، هي «أم اللبرلات العربية». ومثلما كانت هي البلد العربيّ الأول الذي ناصر فكرة قيام قطاع عام قيادي خلال الخمسينيات والستينيات فإنها كذلك أصبحت الدولة الأولى (باستثناء تونس جزئياً) التي جرّبت اللبرلة الاقتصاديّة والخصخصة، اعتباراً من أواسط السبعينيات وما تلاها. ومع ذلك، لعل بالإمكان المحاجّة بأن مصر لم تواصل هذا المشروع بدرجة كافية من الجدّية. وبعد أن كانت البلاد قد استهلّت «سياسة الباب المفتوح» (أو ما يمكن للمرء أن يسميها غلاسنوست(*)) فإنها أمضت عقدين كاملين تقريباً لكي تضع موضع التنفيذ عملية إعادة الهيكلة والخصخصة (أو ما يمكن للمرء أن يسميها بيريسترويكا(**)) (قارن، بمعنى مختلف، عبد الخالق، 1992). وبينما أدّى هذا التفضيل لنهج الغلاسنوست إلى إضعاف الصناعة الوطنيّة من خلال تعريضها لمنافسة فجائية لم تكن متهيئةً لها، فإنه أدّى أيضاً إلى حرف اتجاه الأموال الخاصة المتوفرة في ذروة حقبة «فورة أسعار النفط» بعيداً عن الصناعة باتجاه النشاطات الاستهلاكيّة أو التجارية العامة.

أمّا بالنسبة إلى عملية الخصخصة في مصر فإنها سارت بوتيرة

(*) Galss nost بالروسية حرفياً الشفافية، عملياً الانفتاح.

(**) Perestroika بالروسية إعادة هيكلة البنى. ولقد شاع هذان المفهومان أثناء تولي ميخائيل غورباتشوف قيادة الاتحاد السوفياتي في سنينه الأخيرة قبل انهياره.

بطيئة وإن كانت متنامية، بصفتها جزءاً من سياسة الباب المفتوح الاقتصاديّة («الانفتاح») التي جرى تثبيتها رسمياً في العام 1974. وكثيراً ما كانت الخصخصة وسيلةً لتبديل نقاط التأكيد داخل سياسة الانفتاح الأوسع حجماً. وفي البدء، كانت عملية الخصخصة تنطوي على إيجاد مستوى أعلى من «الإدارة التنفيذية» ضمن القطاع العام، يسمح بموجبها لكلّ شركة أن تدير شؤونها الخاصة بطريقة تتمتع بدرجة أعلى من الاستقلال الذاتي، وتكون ذات توجه اقتصاديّ أكبر. وفي وقت لاحق، انطوت العملية على مستوى أعلى من «تتجير» المشاريع العامة، بمعنى جعلها ذات توجّه سوقي أكبر وبالتالي ذات توجّه ربحي أكبر على وجه الخصوص.

وعلى الرغم من أنه كانت هناك عدة اقتراحات خلال الثمانينيات لبيع أجزاء من القطاع العام للمستثمرين المحلّيين فإن «إحالة إدارة المؤسسات العامة» إلى الشركات الخاصة استمرت في أن تكون شكل الخصخصة المفضَّل بدرجة أكبر. وكان ثمة شكل تنظيمي محدد أصبح هو الآخر ذا أهمية خاصة في الثمانينيات، ألا وهو شكل المشاريع المشتركة بين القطاع العام المصري ورأس المال الخاص الأجنبي. وقد اشتمل هذا في بعض الأحيان (مثلاً في قطاع الفنادق) على الفصل ما بين الملكية والإدارة التنفيذية، مع تفويض وظيفة الإدارة التنفيذية إلى شركة خاصة ـ أجنبية عامة ـ أو تأجير مشروع معيّن إلى القطاع الخاص.

ولقد بلغتْ سياسة الخصخصة ذروتها الرسمية في العام 1987 حينما صادق البرلمان على مشروع قانون جديد جعل شتى أنواع التصفية ممكنة. فالقواعد الجديدة تمكّن الحكومة من «قطع دابر» أي شركة عامة خاسرة والتخلص عن طريق البيع من جميع الشركات العامة العاملة في مجال السياحة والتجارة المحلّية. غير أن هذا لم

يطبَّق إلاّ في التسعينيّات، حينما صار ذلك ممكناً بدرجة أكبر من الناحية السياسيّة، بالمعنى النسبيّ للقول.

لقد اتبعت الخصخصة في مصر نهجاً هادئاً متدرجاً بدلاً من اتباع استراتيجية «الدويّ الأعظم»(*). وفضلاً عن ذلك، وبالرغم من أن رأس المال المحلّي قد رحّب بالسياسات الجديدة، بينما كان رأس المال العالميّ يشجعها، فلا تزال الخصخصة في مصر سياسة عامة في الأساس تتبعها الدولة تحقيقاً لأغراضها الخاصة. وكان الدور المهيمن المتواصل للدولة يعني أن الخصخصة لم تتضمن بالضرورة رفع الضوابط، بل أصبحت مهمته بإعادة سنّ الضوابط. وهكذا «استُحدثَت» سياسة عامة للاستثمار في السبعينيات، وأعيد العمل بـ «الشركات العامة القابضة» في الثمانينيات. كما أنَّ الدور المهيمن المستمر للدولة كان يعني أن سياسة الخصخصة لم تتضمن حتى ذلك الوقت أي خطط واسعة النطاق لتقليص عدد منتسبي البيروقراطيّة العامة.

تطوّرت سياسة الباب المفتوح في مصر تحت تأثير بورجوازية الدولة التي اختارت أن تتحالف مع رأس المال العالمي، أكثر من كونها قد تمت تحت أيّ ضغط من جانب الرأسماليّين الصناعيين المحلّيين (إن أجزاءً من التحليل الآتي تعتمد على الأيوبي 1990b، 1991b، للاطلاع على أدلة مقارنة، انظر الأيوبي 1993).

وأصبحت الدولة عاجزة عن الاستمرار في أداء وظيفة التنمية ووظيفة الرفاه الاجتماعيّ معاً وفي آن واحد، غير أنها لاتزال تحتضن بورجوازية دولة متخندقة وحريصة على الإبقاء على تميّزها في السلطة

(*) تعبير «الدوي الأعظم» أو «الانفجار الأعظم» (Big Bang) يشير أصلاً إلى نظرية بعض العلماء حول نشوء الكون.

والثروة. وهكذا، فإن هذه الدولة تجابه حيرةً تحاول أن تحل عقدتها من خلال فكّ الرباط الأيديولوجي والسياسيّ الموجود سابقاً بين وظيفتيها في التنمية والرفاه الاجتماعيّ، من خلال تشجيع وحدات القطاع العام على العمل من أجل الربح (حتّى وإن كان هذا يعني أن على الشركات الصناعية العامة أن تنخرط بالتجارة)، ومن خلال تجريد الشركات العامة من وظائف الرفاه الاجتماعيّ (المتعلّقة بالأجور، والتقاعد، وضمان مدّة الخدمة، وتمثيل العمال... إلخ). وحينما تبدو هذه الشركات العامة أنّها قد بلغتْ طاقتها القصوى في مجالات الإنتاجية والربحية، تقوم الدولة آنذاك بمدّ يدها نحو رأس المال العالميّ طلباً لتعاونه مع القطاع العام المصري في «مشاريع مشتركة».

إن هذا يترك رأس المال المحلّي أمام فرص متوفرة للاستثمار في القطاعَين التجاري والمالي فقط (معزِّزاً ما يسمّى بسمته «الطفيلية»)، في حين يحاول رأسمال صناعي محلي صغير بصورة يائسة الحصول على مزايا مشابهة لتلك المعروضة على المشاريع المشتركة بين رأس المال الأجنبي والقطاع العام. ولقد كان الميل الرئيسيّ لبورجوازية الدولة هو في الواقع أن تنظر إلى الرأسماليّة الخاصة المحلّية نظرة ازدراء، وبالتالي كانت تدفع بها دفعاً باتجاه حقل التجارة والتمويل الذي تخندقت فيه وأظهرت نفسها مستعدةً للدفاع عن مصالحها ضد الدولة بأعلى صوت.

هناك أسباب مختلفة لشحة الاستثمار الأجنبي: إن واحداً منها هو انعدام الاستقرار السياسيّ في المنطقة علاوةً على انفصال مصر عن بقية العالم العربيّ في أعقاب توقيع معاهدة السلام مع «إسرائيل». لكن هناك أيضاً البيروقراطيّة المصرية سيئة الصيت بثقلها الجسيم وإجراءاتها البطيئة والمتصلبة والمعقدة.

وهناك سبب من أسباب تردد رأس المال الأجنبي يتمثل في الحقيقة الإضافية في أن نظام الحكم لم يكن صلباً وقوياً بما فيه الكفاية لكي يكون قادراً بشكل تام على تفكيك وظائف الرفاه الاجتماعيّ المتوارثة للدولة، وتعويم القوة العاملة المصرية بصفتهم عمالاً منفردين في سوق عمل «حرة» واقعة تحت سيطرة الدولة وانضباطها على شاكلة القالب الكوري(*). وقد حدثت مقاومة كبيرة من داخل القطاع العام نفسه لمحاولة تفكيكه وبيعه إلى المستثمرين الخاصين، ولتعويم قوته العاملة وتفتيتها. كما إنَّ رأس المال العالميّ لم يكن مستعدّاً لتحمل عدد من المخاطر أكثر ممّا ينبغي عند التعامل مع ما عدَّها قوة عاملة لاتزال «مفسدة»(**).

ومن الجهة الأخرى، كان الاتجاه السائد داخل الحكومة والنخبة البيروقراطيّة يفضّل تعاون القطاع العام مع رأس المال الأجنبي على هيئة مشاريع مشتركة مباشرة. وقد رأى البعض في هذا سبيلاً لإنقاذ القطاع العام من أزمته المالية والإنتاجية، بينما رأى آخرون فيه فرصةً لتحسين أعمالهم وآفاق استثماراتهم. وفي الواقع، كان القطاع الصناعيّ العام مهتماً بالتحالف مع رأس المال الأجنبي بحيث كان كثيراً ما يقوم ببيع أصوله هو إلى الشريك الأجنبي مقابل استعمال العلامة التجارية لهذا الشريك الأجنبي (كما حدث بين شركة «إيديال» للثلاجات وشركة «طومسون»)، أو يشترك مع رأسمال أجنبي لتكوين شركات أخذت في الواقع تتنافس مع شركات القطاع العام القائمة في تسويق المنتجات نفسها (مثل حالة «الشركة العامة للبطاريات»، «شركة نصر للمنتجات المطاطية وعجلات السيارات»،

(*) نسبة إلى دولة كوريا.

(**) أي حسب فهمي، «مُدللة» نتيجة للسياسات الرفاهية السابقة.

«الشركة العامة للمحوّلات والمنتجات الكهربائية»، «الشركة العامة للمصاعد وتكييف الهواء»).

أمّا رأس المال العالميّ فقد رحّب بحذر بالتعاون مع القطاع العام الذي يتمتع بموقع مهيمن على الموارد البشرية والتنظيمية في البلاد والذي لايزال يمتلك عدداً من المزايا الاحتكارية والتفضيلية داخل الاقتصاد، علاوةً على امتلاكه عدداً من القدرات السياسيّة والإدارية الهامة (غنيم، 1986، وس. فوزي، 1992). وبالنسبة إلى رأس المال العالمي، فإن المشاركة مع قطاع الدولة هي على العموم رهان أكثر أماناً في ظروف مصر الحالية، وفضلاً عن ذلك، فإن المستثمرين الأجانب أرادوا أن يستفيدوا من مبالغ المساعدات الكبيرة التي كانت مصر تتسلمها من وكالات أجنبية ودولية بعد (كامب دايفد)، وهي المساعدات التي كانت تذهب إلى الدولة مباشرة. وفي الواقع كانت «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية» (USAID) و«البنك الدولي» يشترطان، مقابل تقديم أيّ قرض إلى شركات القطاع العام، أن تقوم هذه بالدخول في مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص، الأجنبيّ والمحليّ معاً.

إن تبنّي سياسة الباب المفتوح أدى إلى وضع نهاية لسيطرة القطاع العام على «الذُرى الآمرة» للاقتصاد من خلال فسح المجال أمام رأس المال الخاص للدخول إلى ميادين التمويل والصناعة الثقيلة والتجارة الأجنبية (مرسي، 1987). كما إنه أدّى إلى إلغاء «المؤسسات العامة» بصفتها «شركات قابضة» للتخطيط والتنسيق، وبينما سمح بوجود حريات إدارة تنفيذية واسعة لوحدات القطاع العام المختلفة فإنه حرمها من الموقع المتميز الذي كانت تتمتع من خلاله في السابق بتسلم المال من مصارف الدولة. وبما أن مبدأ التخطيط الوطنيّ الشامل قد جرى التخلي عنه هو الآخر فإن القطاع العام لم

يعد مقيّداً بالاعتبارات السياسيّة والاجتماعيّة نفسها التي كان خاضعاً لها في السابق. ونتيجةً لجميع هذه التطورات، فإن حصة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي بمجموعه قد هبطت هبوطاً سريعاً جداً: من 54,5٪ في 1974 إلى 49٪ في 1979.

لقد نصَّت الخطة الخمسية للتنمية (1987/ 1992) حتى على مساهمة أعلى من جانب القطاع الخاص، وتتوقع أن تبلغ استثماراته نسبة 50٪ من إجمالي الاستثمار في الخطّة (المقدّر بمبلغ 46,3 مليار جنيه مصري). وكان المقصود بذلك إشراك المشاريع(*) في الصناعات المتوسطة والإسكان واستصلاح الأراضي والمصارف والتمويل. ومن المتوقع أن يتولّى القطاع الخاص بمفرده جميع التمويلات اللازمة في ميدان الصناعة ذات النطاق الصغير وفي القطاع الزراعيّ (بنك مصر القومي (National Bank of Egypt)، **النشرة الاقتصادية**، 1986).

ولكن، وعلى الرغم من حقيقة أن القصد كان يُعلن بصورة متكرّرة على أساس أنه يستهدف أجزاء من القطاع العام إلى مستثمرين محلّيين، فإن الفكرة في الواقع لم تتحقق إلا بعد مرور مدّة لا بأس بها على حلول عقد التسعينيّات، وبأسلوب متردد جداً. وهناك وجهات نظر مختلفة حول سبب هذه الحالة: فقد عزاها البعض إلى عزوف رأس المال الخاص المصري عن الاستثمار في النشاطات الإنتاجية، وردّها آخرون إلى المقاومة المتواصلة من جانب العاملين في القطاع العام لهذا الاختيار. وعلى الرغم من وجود عنصر من الحقيقة في كلا الرأيين، فإن السبب الرئيسيّ في نظرنا هو أن الدولة والبورجوازية البيروقراطيّة لم تكونا على استعداد للتخلي عن وظائف

(*) الخاصة، حتماً.

السيطرة والامتيازات الخاصة التي كان يوفرها قطاع عامّ كبير، وإن كان قد جرى تحويله. وعلى نحو متزايد أيضاً، كان جزء رئيسيّ من بورجوازية الدولة يغدو مهتماً بربط القطاع العام برأس المال العالميّ أكثر من اهتمامه بإقامة وتشجيع الروابط مع رأس المال المحلي (للاطلاع على الجدالات السياسيّة التي أحاطت بالخصخصة، انظر السيد، 1990).

وهكذا، فإن اقتراحين رئيسيين في العام 1980 لبيع القطاع العام إلى رأس المال المحلي انتهيا إلى لا شيء. كان أحدهما قد قدمه عبد الرزاق عبد المجيد (وهو وزير اقتصاد سابق) وهو يرمي إلى تحويل الشركات العامة في ميدان التجارة الخارجية والتأمين إلى فروع من شركات قابضة مختلطة (عامة وخاصة). أما هدف المقترح الآخر الذي أعدّه طه زكي (وهو وزير صناعة سابق) فقد كان إشراك رأس المال الخاص المحلي في الشركات العامة الصناعية، الجديدة والقائمة. وفي العام 1981، أعلن عن مقترح آخر تحت عنوان «فصل الملكية عن الإدارة»، تظل بموجبه ملكية القطاع العام في يد الحكومة وتودع في مصرف استثمار وطني جديد، يقوم بدوره بتأسيس شركات قابضة تتولى إدارة رأسمال الشركات المختلطة (العامة/ الخاصة). وحوالي الوقت نفسه، تمّ تطبيق فكرة مشابهة على قطاع السياحة، حيث أصبحت شركتان عامتان في ذلك الحقل «مالكتين» إنما ليستا مديرتين، إذ قامتا بتأجير فنادقهما وموجوداتهما (أصولهما) إلى ست شركات استثمارية أجنبية (مساهمة أجنبية وعامة مشتركة). ومع ذلك، ظهر اقتراح جديد آخر في العام 1982 يرمي إلى تأسيس وكالات جديدة للتنسيق والسيطرة (شبيهة بـ «المؤسسات العامة» السابقة خلال العهد الناصري) تقوم بتقديم المشورة إلى الوزراء المعنيّين حول نشاطات الشركات التابعة لوزاراتهم. ثمّ ظهر

اقتراح آخر في العام 1985 يستهدف «ترشيد» القطاع العام، حيث تجري تصفية جميع الشركات «الخاسرة»، علاوةً على جميع الشركات العامة العاملة في حقلي التجارة المحلّية والسياحة، وبعد ذلك يعهد بها إلى القطاع الخاص. وفي العام 1987، قبل البرلمان بهذا الاقتراح بهذه الدرجة أو تلك. واستناداً إلى هذه الخطّة، يحتفظ القطاع العام بالشركات الكبرى في الميادين الإنتاجية فقط، كالمنسوجات والمعادن. ولم يجرالتصريح رسمياً بالآليات المحدّدة لتصفية القطاع العام، مع أن بعض الخبراء اقترحوا اتّباع تجربة البلدان الأخرى والبدء بتطبيق «برامج تملّك الموظفين للأسهم» واقتُرِحَ أن تكون «شركة مصر لمنتجات الألبان» (القطاع العام) الخاسرة أولى المرشحات لتطبيق مثل هذا البرنامج (شريف، 1987: 14).

لم يطبق بشكل كامل أيّ من هذه الاقتراحات لبيع القطاع العام، ولكن ليس ثمة شكّ في أن التحوّل العام في السياسات الاقتصاديّة للدولة كان يعني أن قطاعاً عاماً مثقلاً بالأعباء فعلاً كان يتلقى موارد أقل من أجل تجديد الآلات والاحتفاظ بالعاملين المؤهّلين وما إلى ذلك، في زمن ارتفاع حدة المنافسة الناجم عن لبرلة ضوابط التجارة والاعفاءات والامتيازات الخاصة الممنوحة لمشاريع الانفتاح. ومنذ تبنّي سياسة الانفتاح تراجعت بصورة مؤكّدة قابلية القطاع العام على توليد الفائض. ومع ذلك، فإن القطاع العام لم يكن في الحقيقة على هذه الدرجة من قلة الكفاءة: إذ في العام 1976 كان عدد وحدات القطاع العام الرابحة 324، بينما كان عدد الوحدات الخاسرة أربعاً، أي تمثل ما لا يزيد عن 80 مليون جنيه مصري (وكان عددها، بأي حال، في تناقص). وفضلاً عن ذلك، في خلال العشر سنوات من 1975 إلى 1985، كانت الدولة تستحصل ما معدله 67,5٪ من فائض القطاع العام القابل للتوزيع (27,2٪ على

شكل ضريبة دخل و40,3٪ على شكل «تخصيصات») ما أدى إلى حرمان الشركات العامة من استخدام هذه الأموال لغرض التمويل الذاتي والتجديد والتحسين (مرسي، 1987: 8، 49). وحتّى لو كان الأمر كذلك، فإن القطاع العام لم يشهد انهياراً كاملاً: ففي 84/ 1985، أظهرت ثلاث وثمانون شركة رابحة ربحاً إجمالياً قدره 268 مليون جنيه مصري، بينما أظهرت الشركات الأربعة والثلاثون الباقية خسارة إجمالية قدرها 142 مليون جنيه مصري، أي بربح صاف قدره 126 مليون جنيه مصري (السفارة الأميركية في القاهرة American Embassy in Cairo، 1986: 13).

ولا ريب في أن تطبيق سياسات الانفتاح قد ساعد في حلّ بعض من المشاكل التكنولوجية (أي الإنتاج) للقطاع العام، وفي حلّ بعض من اختناقات السيولة (خصوصاً بالنسبة إلى العملة الأجنبية). ومع ذلك، فإن مشكلة التمويل الأساسيّة لم يجرِ حلّها. وعلاوةً على ذلك، فقد غدا التسويق مشكلةً حادةً (وذلك بسبب فتح السوق المحلّية أمام المنافسة الضارية للمنتجات الأجنبية وبسبب تعطيل التجارة الراسخة مع البلدان الاشتراكية). أضف إلى ذلك، أن الإبقاء على العاملين المهرة والمؤهّلين قد أصبح هو الآخر مشكلة مستعصية، وذلك لأن الكثيرين من هذه العناصر صارت تترك القطاع العام للعمل إمّا في أقطار عربية أخرى، أو في القطاع الخاص المحلي، الأهلي والأجنبي. كما أنَّ الانفتاح تسبب في إلحاق الأذى بالقطاع العام بطريقة أخرى غير مباشرة ـ وذلك من خلال إشاعة الفساد على نطاق واسع. ولقد كان هذا، إلى حد مهم، نتيجةً لظهور قطاع خاص واسع يملك مصادر مالية أفضل، إلى جانب القطاع العام القائم الذي استُنفِذ بنيوياً وأُصيب بمجاعة مالية. وفي خلال السبعينيات كان الفساد قد «تمأسس» إلى حدّ كبير، وذلك في جزء

منه بصفته صمّام أمان للبيروقراطيّين ذوي الرواتب الشحيحة، وفي جزء آخر بصفته أحد الأعراض المصاحبة لسياسة السوق الحرة، أو سياسة «دعه يعمل» (laissez- faire).

مع أن الخصخصة بمعنى التراجع عن سياسة التأميم لم تكن سياسةً فعّالةً، في الأقل إلى نهاية الثمانينيات (باستثناء السياحة)، فإنها بمعناها الأوسع الذي يشير إلى دور متنام للقطاع الخاص في داخل الاقتصاد قد شهدت درجةً من النجاح ذات أهمية معتدلة. فإن جزءاً كبيراً من النموّ الذي شهده الاقتصاد المصري بين 1974 و1980 (مقدّراً بنسبة 9٪ في السنة) قد حدث داخل القطاع الخاص. وقد ارتفعت حصة ذلك القطاع في إجمالي القيمة المضافة من 46٪ في 1973 إلى 55٪ في 1981/ 1982 (س. أحمد، 1984). وفي العام 1985 كان القطاع الخاص (باستثناء شركات النفط الأجنبية) يمثل ما يقارب 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وثلث الإنتاج الصناعي، وربما ثلثي فرص العمل الصناعية الجديدة.

ومع أن بعضاً من هذا النموّ يمكن أن يُعزى إلى المناخ السياسيّ والاقتصاديّ المتحول في أعقاب الانفتاح، فإن معظمه كان في الحقيقة نتيجةً لما تركته فورة أسعار النفط من آثار على مصر، كما تجلّى في ارتفاع نسبة تحويلات العاملين في الخارج والتوسع في السياحة العربية والخدمات المرتبطة بها (كما إنَّ الدولة استفادت هي الأخرى من حيث ازدياد عائدات النفط وازدياد المساعدات. . . إلخ). وقد أدّى توفّر السيولة الرأسماليّة لدى القطاع الخاص إلى أن تكون الكثير من استثماراته قائمة على كثافة الرأسمال. ولقد مكّن استمرار سياسات الحماية المختلفة القطاع الخاص من التنافس مع مشاريع الدولة لا في التجارة والإنشاءات والخدمات فقط، بل حتى في الصناعة أحياناً.

وبينما كانت مصر، مع حلول أواخر السبعينيات، تتحول إلى اقتصاد مفرط في الاعتماد على المصارف، فإن المصارف كانت مهتمةً بالإقراض وكان هناك ميل لدى القطاع الخاص للإفراط في الاقتراض ما أدّى إلى زيادة توجّهه نحو الاستثمارات ذات رأس المال الكثيف، خصوصاً تلك التي تتمتع بنسبة عالية إلى حدّ ما من العوائد. ولكي يحمي المستثمرون الخاصون أنفسهم ضد المخاطر المختلفة، فقد نحوا إلى الاحتفاظ بمخزونات كبيرة من العملة الأجنبية وإلى تنويع نشاطاتهم عمودياً وأفقياً معاً. كما أنَّ هناك بعض الإشارات التي توحي بوجود تحوّل معيّن من الاستيراد إلى النشاطات الصناعية، وذلك استجابةً لهبوط العائدات المالية وهبوط استيراد السلع الاستهلاكيّة الباذخة، على الرغم من أن نسبة كبيرة من تلك «الصناعة» لاتزال ذات طبيعة تابعة ومستمرة في الاعتماد الكبير على الاستيرادات نصف المصنعة. وحتى «قطاع الأعمال الإسلامية» غير الرسمي فإنه، على الرغم من كل شهيته الأولى للمضاربات المالية، يبدو أنه قد لجأ إلى التنويع ـ في حالات معينة في الأقل ـ من خلال الانخراط في بعض النشاطات الصناعية والإنتاجية.

وعليه، فإن بالإمكان القول: إن علاقة القطاع الخاص بقطاع الدولة كانت متناقضةً في بعض الوجوه. وفي المرحلة المبكرة من الانفتاح كانت الدولة تفضّل المشاريع المشتركة بين القطاع العام ورأس المال الأجنبي (وإقصاء القطاع الخاص المحلي) ما أدّى إلى إبعاد المستثمرين الخاصّين المحلّيين عن الصناعة وإلى دفعهم باتجاه النشاطات التجارية والمالية. وعلى أي حال، فقد كان هذا متلائماً مع الميول «التجارية» تقليدياً للرأسمال المحلي، وكان العامل الذي سهّل ذلك هو توفّر حصيلة مالية كبيرة لديه يمكن تقصّي آثارها في نهاية المطاف إلى «فورة أسعار النفط» في الأقطار المجاورة. ومع ذلك، لأن الكثير من سياسات الدولة في مجالَي الحماية والدعم الماليّ

كانت قد استمرت على الرغم من إجراءات اللبرلة التي شُرِعَ بتطبيقها ما أدّى إلى إدامة بيئة تتسم جزئياً بالنشاطات المعوِّضة عن الاستيرادات، فإن القطاع الخاص المحلي كان يُغرَى على نحو تدريجي باتجاه الميادين الاقتصاديّة، التي ربما كانت أقل تعرضاً لسياسات التسعير العامة، لكنها تظل خاضعةً لدرجة معينة من الحماية والدعم المالي من جانب الدولة. وكان المستثمرون الخاصون الذين استطاعوا أن «يقيموا ارتباطاً» مع الدولة هم أيضاً في وضع أفضل، بصورة افتراضية من خلال الاستفادة من الترخيصات الحكومية والحصول غالباً على مُدخلات من القطاع العام أرخص ثمناً، وتجهيز المشاريع الحكومية بمدخلات «ذات أسعار تفضيلية». وفضلاً عن ذلك، فإن عدداً كبيراً من المستثمرين مزجوا الأصول المالية التي اكتسبوها حديثاً مع الأصول السياسيّة والتنظيمية النافعة التي حصلوا عليها من خلال اجتذاب الأفراد الذين كانوا في السابق يعملون لدى الحكومة، سواء في الميدان العسكريّ أو القطاع العام.

ومع تراجع خزين العملات الأجنبية المتوفرة لدى القطاع الخاص (اعتباراً من أواسط الثمانينيات وما بعدها، نتيجة للانحسار النسبيّ لفورة أسعار النفط)، وتقلّص فرص الاستيراد (الناجم في جزء منه عن تقلص الطلب على السلع المستورَدة ذات الكلفة العالية، وفي جزء منه على القيود الجديدة المفروضة على الاستيراد)، فقد وجد القطاع الخاص نفسه مضطراً للتحرّك مسافةً أخرى باتجاه نشاطات الصناعة التكميلية. وعليه، يمكن القول بأن «تحشيداً» جزئياً للاستثمار الخاص كان يأخذ مجراه حينما شرع رجال الأعمال بالتجمّع للاستفادة من شتى «الريوع» التي خلقتها سياسات الدولة وإخفاقات الدولة معاً. ومع ذلك، فإن هذا يظل من حيث الحجم والنطاق محدوداً بدرجة أكبر بكثير من الموارد التي حشدتْها الدولة، كما سنرى.

وعلاوةً على ذلك، فإن توسيع الاستثمار ليس معادلاً لرفع الإنتاجية أو تعزيز التنمية. وعلى الرغم من أن المستثمرين الخاصّين المحلّيين كانوا قد أصبحوا معتادين في المرحلة الأولى من الانفتاح على أن يتوقعوا نسباً للعائدات على النشاط التجاري تصل إلى ارتفاع قدره 50٪ إلى 100٪ وأن يتوقعوا نسبةً إلى العائدات على الأسهم تبلغ حوالي 20٪ إلى 50٪ في النشاطات الأخرى، فإن الربحية ليست على الدوام مثيلةً للإنتاجية. ويستمرّ معظم المستثمرين الجدد في حرصهم على تفادي المخاطر والتركيز على النشاطات ذات المردود الكبير والفوري، ولا يعتقد بأن إنتاجية العمل في عملياتهم هي على مستوى عالٍ بشكل خاص.

ومع أن العلاج «بالصدمة» الذي انتوى السادات و«صندوق النقد الدولي» ممارسته على الاقتصاد في أواسط السبعينيات لم يكن بالإمكان تنفيذه بسبب أعمال الشغب المطالبة بالخبز في كانون الثاني/ يناير 1977، فإن سياسة اللبرلة استمرت نتفاً نتفاً. وبعد ذلك بعشر سنوات، أي في العام 1987، تمّ التوصل إلى اتفاقية جديدة مع «صندوق النقد الدولي»، إلا أن تنفيذ الإصلاح البنيويّ كان بطيئاً جداً، واستمرت الخلافات بسبب خشية الحكومة من الأخطار السياسيّة الناتجة عن القيام بعملية إعادة هيكلة جذرية. وفي غضون ذلك استمر الركود التضخمي وهبط مستوى الاستثمارات، وازدادت البطالة. وارتفعت الديون الخارجية لتشكل نسبة 46٪ من إجمالي العائدات الجارية، واستمرت خدمة الديون تمثل نسبة 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتراكمت الدفعات المتأخرة لتبلغ حوالي 11,4 مليار دولار في العام 1990 («مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجية» (CPSS)، **التقرير**، 1991).

لقد مثلت أزمة الخليج في 1990/ 1991، بجوانبها السلبية والإيجابية معاً، حافزاً للإمعان في ممارسة سياسة الإصلاح. وفي

جانبها السلبيّ، أدّت الأزمة إلى مفاقمة المصاعب المالية والاقتصاديّة وتسببت في خسائر مباشرة وفورية قُدّرت على نحو متحفظ بما يزيد عن 4,5 مليار دولار. وفي جانبها الإيجابي، كانت المساعدات الخارجية (والتي كانت في معظمها على شكل منح) البالغة حوالي 3,9 مليار دولار قد سُلّمت على عجل إلى مصر في 90/ 1991. وقامت الولايات المتحدة ودول الخليج بإلغاء ما يقرب من 12,9 مليار دولار من الديون، بما فيها الديون الأميركية العسكرية المرتفعة. وهكذا، تقلصتْ أعباء خدمة الديون بمبلغ قدره 1,3 مليار دولار. ولقد أدى إلغاء الديون غير الاعتيادي هذا إلى خلق جو أكثر ملاءمةً لدى أفراد النخبة السياسيّة للقبول بالصيغة «الاشتراطية» التي يفرضها «صندوق النقد الدولي» وبالتالي ترويجها لدى عامة الشعب (هينبوش، 1993a).

كانت الاتفاقيات المعقودة مع «صندوق النقد الدولي»، ابتداءً من أيار/ مايو 1991، كذلك، جزءاً من ممارسة القواعد الاشتراطية التي تطبقها بلدان (نادي باريس) باتجاه الإلغاء المتدرج لحوالي 50٪ من دين مصر العام: نسبة 15٪ عند تنفيذ الاتفاقية الأولى (أيار/ مايو 1991 ـ تشرين الأول/ أكتوبر 1992)، ونسبة 15٪ أخرى عند تنفيذ الاتفاقية الثانية (تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 ـ نيسان/ أبريل 1993)، ونسبة الـ 20٪ المتبقية عند تنفيذ الاتفاقية الثالثة (أيار/ مايو 1993 ـ تشرين الثاني 1994). ووافق «الصندوق» بدوره على منح مصر قرضاً يبلغ 60٪ من مساهمتها في «الصندوق»، لكنه قسَّم القرض، بموجب قواعده الاشتراطية، على ستة أقساط تتزامن مع إجراء المزيد من الإصلاحات المصرية القائمة على تلبية مستلزمات «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي». وبحلول تشرين الثاني 1991، حلّ سعر صرف موحّد تحدده السوق محل تعدد أسعار الصرف الذي كان موجوداً في السنين السابقة.

وفي الوقت الحاضر هنالك اتفاقية بين الحكومة المصرية و«صندوق النقد الدولي» حول تقليص القيود على الاستيرادات بنسبة 8 ـ 10٪ من إجمالي المنتجات، وإصدار قانون موحّد للشركات، واتخاذ المزيد من إجراءات الخصخصة، والمزيد من إجراءات اللبرلة في قطاع المصارف وفي نشاطات غرف التجارة والصناعة وفي مجال الأعمال الجديدة. كما يصار إلى تحديث قطاع التأمين وزيادة أسعار الطاقة وإلغاء الدعم المالي. ولاتزال هناك نقاط اختلاف رئيسيّة حول الرسوم الجمركية، إذ إن الحكومة المصرية اعترضتْ على طلب «الصندوق» بتخفيضها إلى حدّ أعلى قدره 50٪ بحلول تموز/ يوليو 1993، و40٪ بحلول تموز/ يوليو 1994، و30٪ بحلول تموز/ يوليو 1995. وهنالك نقطة اختلاف أخرى تتمثل في مطالبة «الصندوق» باتخاذ ترتيبات في مجال الضرائب تكون أكثر اتساعاً وأشد تصلباً، وبشكل خاص الضرائب على المبيعات والخدمات، ومطالبته بتقليص الإعفاءات الضريبية (بما فيها تلك المتعلّقة بالصناعة).

ويدور جزء من الإصلاح البنيوي حول السياسات المتعلّقة بالخصخصة، فكان أن أُعلن عن عدد من إجراءات الخصخصة المستقبلية المهمة في ملتقى هام حول الخصخصة عقد في أيلول/ سبتمبر 1990 برعاية (لجنة القطاع الخاص) بالتعاون مع (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية). ولقد حضرت الملتقى شخصيات ذات نفوذ كبير من قبيل نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة يوسف والي، علاوةً على وزراء الصناعة، والقوى العاملة، والبحث العلمي، والكهرباء، وعدد جيّد من المحافظين. واشتملت المبادرة الجديدة التي أعلنت عن بيع 100,000 فدان من أراضي «الإصلاح الزراعي» إلى شاغليها، وبيع الأسهم التي كانت وزارة الصناعة تملكها في 32 شركة عامة. وأعلن والي عن نية الحكومة في بيع جميع الشركات الزراعية العامة

واستعمال الأموال الناشئة عن البيع في تمويل المزيد من البرامج الخاصة باستصلاح الأراضي. وفُتح الباب أمام امتلاك الأراضي التي تملكها شركات (التحرير الجنوبي) العامة من جانب موظفي الشركات نفسها، لقاء تخلّيهم عن وظائفهم العامة لدى الحكومة. وأكد نائب رئيس الوزراء والي، وهو أحد أكبر الشخصيات نفوذاً في الحكومة، بأن الرئيس مبارك كان داعماً للخصخصة الكاملة في الميدان الزراعي. كما عبّر والي عن إعجابه بالخطّة السوفياتية لتحويل 80٪ من جميع الشركات الكبرى إلى القطاع الخاص في غضون ثمانمئة يوم، وعبّر عن اعتقاده أنّ الواجب يقتضي بأن يستمرّ الدفاع، والسكك الحديد، وخدمات البريد، ونشاطات الطاقة، فقط، ضمن ملكية الدولة وإدارتها.

بَيد أنّ وزير الصناعة، محمّد عبد الوهاب، لم يذهب إلى هذا الشوط. ومع أنه أيّد فكرة الخصخصة الكاملة لـ «الصناعات الصغيرة» إلا أنه قال بأن شركات القطاع العام الأكبر ستتمتع باستقلالية إدارية حقيقية في ظل قانون للقطاع العام معدَّل وجديد من شأنه أن يقلّص الفروق بين المشاريع العامة والخاصة. وقد تمّ الإقرار بالحاجة إلى نظام ضريبي أكثر مرونةً وإلى سوق للأوراق المالية أكثر حيويةً. ومن ناحيته، فإن وزير النقل والمواصلات، سليمان متولي، قال بأن القطاع الخاص سوف يولي أولوية لميدان نقل الركاب والبضائع والنقل البحري. وفي العام 1990، شُكّلت لجنة مشتركة من القطاع العام والقطاع الخاص تحت عنوان (شركاء في التنمية) لوضع مخطط للإطار التمهيدي لبرامج الخصخصة، وللبحث في مستقبل وضع شركات القطاع العام والمشاريع المشتركة. ووافقت اللجنة على تقسيم المشاريع العامة إلى خمس فئات:

ـ مشاريع مشتركة يساهم فيها القطاع العام مع رأس المال

الخاص (المحليّ والأجنبيّ) ومن بين هذه الشركات، كانت 327 شركة قد سجلت خسائر على امتداد عدة سنوات، فكان من اللازم إيلاء حالتها اهتماماً عاجلاً.

ـ الشركات المؤمّمة جزئياً التي كانت أسهمها قد شرعتْ فعلاً بالتداول في سوق الأوراق المالية فكانت حصة القطاع الخاص بحاجة إلى أن تشجَّع على النموّ في أغلب هذه الشركات.

ـ الشركات المملوكة حصرياً للحكومة، وهذه تعمل في نشاطات غير متوائمة مع وظيفتها الرئيسيّة ولا مكمّلة لها. فمثل هذه الشركات يجب أن تخضع للترشيد وفق معايير اقتصاديّة وتقنية سليمة.

ـ الشركات العاملة في نشاطات تجارية بالأساس حيث يجب أن يكون القطاع الخاص هو اللاعب الرئيسيّ.

ـ بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مؤسسات وهيئات تقدّم الخدمات العامة المرتبطة بصورة مباشرة بالأعمال الخاصة والنشاطات التجارية (مثل «الهيئة العامة للمعارض والأسواق الدولية»)، ويقتضي الواجب أن تُدار هذه بصفتها وحدات مرتبطة بالسوق، وأن تفسح المجال للقطاع الخاص أن يدخل فيها.

في البداية تمّ تخصيص مبلغ 300 مليون دولار من أموال المساعدات الأميركية لمصر لتمويل برنامج الخصخصة بما في ذلك الترتيبات الخاصة بـ (برامج تملّك الموظفين للأسهم) في القطاع العام. وتمّ تعيين مجموعة استشارية أميركية لوضع برنامج لثلاث سنوات بالتعاون مع فريق مصري.

إن برنامج الخصخصة في مصر، البطيء في أحسن الأحوال على المستوى المركزي، تلقى دفعة كبيرة إلى الأمام في أوائل التسعينيّات على المستوى المحلي. وكانت هنالك عدة مشاريع

معروضة أمام المصريين العائدين من الخليج والمتطلعين إلى فرص صغيرة أو متوسطة الحجم لغرض الاستثمار فيها. وكانت قيمة معظم المشاريع الفردية أقل من 50,000 جنيه مصري للمشروع الواحد، بينما كانت قيمة بعضها تتراوح بين 100,000 و250,000 جنيه مصري، وتجاوزت قيمة عدد قليل منها 250,000 جنيه مصري لِكُلّ مشروع. واتفق رئيس الوزراء عاطف صدقي مع المحافظين في الأقاليم على بيع 1,787 مشروعاً عاماً للقطاع الخاص. كما درست مسألة بيع حصص المحافظات في 51 من أصل 78 شركة عامة قائمة.

وكان أكثر من 2,000 مشروع صغير تابع للمحافظات سيباع خلال المدّة من 1991 إلى 1993. وبحلول نهاية العام 1991، كان هنالك 1,673 مشروعاً من هذا القبيل (قُدّرت قيمة كلّ منها بما يقل عن 50,000 جنيه) قد بيعت فعلاً للقطاع الخاص أو للقطاع التعاوني، علاوة على 53 مشروعاً تجاوزت قيمة كلّ منها 10,000 جنيه، بينما اتُّخذت استعدادات لبيع 192 مشروعاً أكبر. وكان من الأسهل خصخصة المشاريع المحلّية قبل غيرها وذلك لعدد من الأسباب: كان الكثير منها ذا طبيعة زراعية وبالتالي أصبح تحت وصاية الليبرالي المتحمس نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة يوسف والي، أو كان يتمتع بدرجة أكبر من الاستقلال الذاتي عن قبضة الحكومة المركزية، إذ كان تحويلها يجري إما من خلال المساعدات الأجنبية و/ أو المبادرات المحلّية (للاطلاع على التوقعات المستقبلية، انظر سبرينغبورغ، 1990). وكانت أعداد كبيرة منها إمّا صغيرة الحجم أو متوسطته، وبالتالي كانت تناسب احتياجات المستثمر الجديد وميوله. وبالإضافة إلى ذلك، طُرحتْ عدة مشاريع للبيع في الوقت الذي كان الكثير من العمال المصريين قد بدأوا فيه توّاً يعودون إلى بلدهم بسبب أزمة الخليج في 1990/ 1991. وكانت تلك المشاريع مناسبة

للكثير من العائدين من ذوي الخلفيات الريفية. كما أنَّ المشاريع الزراعية لم تكن تستخدم أعداداً كبيرة من العمالة المنظمة وبالتالي لم تكن تنطوي على المخاطرة السياسيّة نفسها التي يمكن أن تصاحب عملية بيع شركات صناعية عامة كبرى في المدن (قارن بريبشتاين ـ بوسوسني، 1994).

ابتدأت عملية إعادة هيكلة جذرية للقطاع العام في 1991 بموجب قانون جديد ومثير للاهتمام إلى حدّ ما. إن الصفة الرئيسيّة الجديدة للقانون رقم 203 للعام 1991 الخاص بما يُسمّى «قطاع العمل العام» هو الفصل بين الملكية والإدارة التنفيذية. ذلك أن الشركات القابضة الجديدة وشركاتها الفرعية لم تعد هيئات حكومية خاضعة للقانون العام، بل أصبحت من ضمن «شخصيات معنوية» خاضعة للقانون الخاص ومسؤولة أمام حملة أسهمها. وسوف يصار إلى توزيع الأرباح بصورة متساوية على حملة الأسهم الحكوميين والخاصين، ولن تظل الشركات ملزمة بأن تحول إلى الدولة أياً من المبالغ التي كانت تدفع سابقاً للإدارة والضمان والرفاه الاجتماعيّين. . . إلخ. وستقترض الشركات من المصارف على أسس تجارية ولن يكون في مستطاعها أن تعتمد على ميزانية الدولة للحصول على الدعم المالي. ويكون اتخاذ القرارات بشأن الإنتاج والتسويق من شأن المديرين ومجالس الإدارة في الشركات الفرعية. وينطبق القانون على حوالي 300 شركة (منها حوالي 117 شركة صناعية)، بالإضافة إلى 18 شركة قابضة. وتمتلك الحكومة كذلك عدداً هاماً من الأسهم في حوالي 200 شركة «مختلطة» خاضعة لقانون الاستثمار أو لقانون الشركات. وفي أوائل التسعينيّات، قدرت القيمة الدفترية للشركات المشمولة بالقانون رقم 203 للعام 1991 بحوالي 77 مليار جنيه مصري (منها 35٪ للصناعة).

لغرض إدراك الدور الذي لايزال مهيمناً لقطاع الدولة الاقتصاديّ نكتفي بمقارنة قيمة رأسماله بقيمة رأسمال القطاع الخاص. وقُدّر رأسمال الشركات الخاصة الكبرى الخاضعة لقانون الشركات رقم 159 للعام 1981 في الوقت نفسه تقريباً (نهاية 1990) بما لا يزيد عن 1,5 مليار جنيه مصري، بينما قدّر رأسمال التشغيل للشركات الخاصة بموجب قانون الاستثمار رقم 230 للعام 1987 بحوالي 5,9 مليار جنيه مصري، فيصبح إجمالي رأسمال جميع الشركات الخاصة أقل من 10٪ من القيمة الدفترية لقطاع الدولة.

ومع ذلك، يمكن القول بأن عصر الخصخصة ربما يكون قد وصل مصر أخيراً. فقد أعلن (المكتب الفني لقطاع الأعمال العام) في ربيع العام 1993 بأن مئات الشركات سيصار إلى طرحها للبيع، وتشمل هذه بعض الشركات المملوكة للدولة حصرياً، وبعض الشركات التي لا يمتلك القطاع الخاص فيها ما يزيد عن 49٪ من أسهمها (وهذان النوعان من الشركات خاضعان للقانون رقم 203 للعام 1991 الخاص بـ «قطاع العمل العام»)، وبعض الشركات «المختلطة» (الخاضعة للقانون رقم 159 للعام 1981 أو للقانون رقم 230 للعام 1987) التي تمتلك فيها شركات القطاع العام أسهماً بنسب متباينة. أما المشاريع المشتركة بين قطاع الحكومة ورأس المال الأجنبي بموجب قانون الاستثمار رقم 43 للعام 1974، فإنها على العموم خارج دائرة الاعتبار في هذه المرحلة (إن تعددية القوانين تسبب الإرباك بشكل واضح، ولقد كان هناك اقتراح بتوحيدها في قانون واحد بحلول نهاية العام 1993).

إن توقيت هذه المبيعات وتقسيم مراحلها لايزالان موضع درس، خصوصاً في ما له علاقة بمدى الإصلاح الذي كان من الواجب إدخاله على هذه الشركات قبل بيعها، وما إذا كان بالإمكان

بيعها جميعاً، أو في الأقلّ الشركات الخاسرة، إلى شخص واحد أو إلى مساهمين جمعيين، بينما ما هو موضع خلاف بشكل خاص هو نسبة الشركات التي قد تباع إلى غير المصريين.

أمّا من الناحية التنظيمية، فقد انتهى مجلس الوزراء إلى الإشراف بنفسه على كامل العملية مع وضع المسؤولية النهائية في يد رئيس الجمهورية. ويُعتقد أن مجلس الوزراء منقسم بالنسبة إلى السياسة الاقتصاديّة إلى «دولتيين» (مثلاً: وزراء التخطيط، والصناعة، والعمل)، و«ليبراليين» (وزراء السياحة، والزراعة، والطاقة). وكان المفروض أن يصار إلى استحداث وزراة خاصة بقطاع العمل العام، غير أنه لم يتمّ التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن، ونُسِّبَ رئيس الوزراء، عاطف صدقي، مسؤولاً أعلى للاشراف على العملية.

كثيراً ما يؤدّي التحول من الدولة إلى السوق إلى أن يخضع إلى ترتيبات «تشاركية» (للاطلاع على وقائع إضافية ومقارنة، انظر بيانكي، 1990، الأيوبي، 1992b).

وفي صيغة تشاركية مصغَّرة، فإن أربعة وزراء (بمن فيهم أكثر الليبراليين صراحة) التحق بهم في لجنة (شركاء في التنمية) أربعة رجال أعمال قياديين. وفي العام 1993 كان الوزراء هم يوسف والي، الأمين العام للحزب الوطنيّ الحاكم ونائب رئيس الوزراء وزير الزراعة، بصفته رئيساً لها، ووزير السياحة فؤاد سلطان، ووزير الطاقة والكهرباء ماهر أباظة، ووزيرة الشؤون الاجتماعيّة آمال عثمان. أما القطاع الخاص وجماعة رجال الأعمال فقد مثلهم حسين صبور، رئيس رابطة رجال الأعمال المصرية ـ الأميركية، وعمر مهنّا، المدير العام لبنك (مصر ـ إيران)، وطاهر حلمي، وهو مستشار قانونيّ، وفريد خميس، وهو رجل أعمال قيادي من الطراز الجديد من مدينة (العاشر من رمضان) الجديدة وعضو مجلس الشورى. وتتلقى لجنة

(شركاء في التنمية) دعماً خارجياً على هيئة منح تقدّمها «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية» و«البنك الدولي»، تستهدف تفعيل برنامج الخصخصة.

أمّا الجانب التنفيذي للخصخصة فقد عهد به إلى (المكتب الفني لقطاع العمل العام) الذي سبق ذكره، وسيكون للشركات القابضة رأي حول مدى مرغوبية و/ أو مدى ضرورة الخصخصة ضمن الشركات الفرعية، وحول توقيتها ونطاقها، حيثُ إنَّ الوظيفة الرئيسيّة لـ (المكتب) ستكون في الأساس إدارة الملف المالي للشركة القابضة المعنية وشركاتها الفرعية.

وقد شملت الدفعة الأولى من الشركات التي عرضت للبيع في 1992/ 1993، 20 شركة (تبلغ قيمتها 9 مليارات جنيه مصري) من بينها كانت 15 شركة مملوكة بالكامل و5 مملوكة جزئياً للدولة. وقد أعطيت الأسبقية للشركات التي لم تسرِّح عدداً كبيراً من عمالها. وبحلول حزيران/ يونيو 1993، كانت قد بيعت أصول وشركات بلغت قيمتها 1,4 مليار جنيه مصري، بما في ذلك (مصروب) للمشروبات الغازية و(مصر للكيماويات). وفي بعض الحالات كانت تطبق خطّة تملّك الموظفين للأسهم، كما حدث في (الشركة المتحدة للإسكان والإنشاءات) مع قيام (بنك الإسكندرية) بتقديم 50٪ من القروض. أما ما كان جاهزاً للبيع المباشر من خلال عطاءات شراء فكان 8 فنادق رئيسيّة و4 مراكب سياحية، وكانت هناك قوائم أخرى قيد الإِعداد.

لم تكن هناك خطّة لبيع أيّ من الشركات القابضة، ولكن على امتداد السنوات الثلاث التالية (1993 ـ 1996) كان من المتوقع بيع ما يصل إلى 48٪ من عدد الشركات الفرعية التي تمثل حوالي 28٪ من إجمالي قيمة قطاع العمل العام. ولن تشمل موجة الخصخصة شركات

النفط، والسكك الحديد، والاتصالات البعيدة، وخطوط الطيران الوطنيّة، وقناة السويس، (وربما مصارف الدولة)، ذلك لأن هذه الشركات التي تقدر قيمتها الدفترية بما يعادل 150 مليار جنيه مصري، ليست جزءاً ممّا يسمّى بقطاع العمل العام، وبالتالي قد تمثل «البقرات المقدسة» الرئيسيّة التي يجب، حسب رأي الدولتيين، ألاّ تمسها الخصخصة.

من هنا يمكن للمرء أن يستنتج أنّ عملية «مكسكة»(*) مصر قد قطعت شوطاً جيداً: بمعنى أن هناك سيطرة بحكم الواقع لحزب واحد في نظام متعدّد الأحزاب مسموح به رسمياً، مع وجود اقتصاد راكد نسبياً. إن الائتلاف الحاكم مستقر، على الرغم من أن نسب مكوناته تتغير باستمرار: (أقطاب «الحزب الوطنيّ الديمقراطي»)، (السياسيّون/ البيروقراطيّون الذين هم رجال أعمال في الوقت نفسه)، (الضباط ـ المقاتلون منهم زائداً الجناح «الاقتصاديّ»). وقد أتيح للنقابات المهنية والنخب المحلّية مزيد من الحرية ومن نطاق صنع القرار، لقاء الولاء العام للقيادة الوطنيّة/ الحكومة المركزية. ويسمح للأحزاب السياسيّة المتنافسة أن تنشر آراءها بحرية نسبية ولكن دون أن يسمح لها بالحصول على أعداد كبيرة من المقاعد في البرلمان. وفي الواقع، كانت هذه الأحزاب كلّما تُمنى بهزيمة في الانتخابات، يصار إلى تعيين بعض أعضائها في البرلمان بمرسوم رئاسي (من «حزب التجمع التقدّمي» في البرلمان السابق، ومن «حزب الوفد» في البرلمان الحالي). إن هذه الصيغة «تشاركية» بشكل فضفاض لكنها تفسح المجال لضمّ فئات أوسع من الناس من خلال قادة كياناتهم الرابطية أو الفئوية.

(*) أي تحويلها إلى نموذج المكسيك.

وهناك موازنات وموازنات مضادة مستمرة في المؤسسة العامة (سلك الخدمة المدنية والقطاع الاقتصاديّ العام اللذين يستخدمان معاً حوالي خمسة ملايين شخص)، وخصوصاً في صفوف كبار الراعين وشبكات زبائنهم (سوليفان، 1990a). ومع ذلك، فليس مسموحاً لأي راع مفرد أن يوسع إقطاعيّته سياسيّاً إلى أبعد من نقطة معينة. ولايزال رئيس الجمهورية قوياً إلى درجة تمكنه من أن يضع حداً لأي محاولات توسّعية إمّا عن طريق تحجيم الأفراد المعنيين (مثلاً: والي، نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة وزعيم الحزب)، أو من خلال إزاحتهم بالكامل (أبو غزالة، وزير الدفاع السابق، وقنديل، وزير البترول السابق).

أمّا بورجوازية المقاولات الوطنيّة فهم ليسوا على درجة من القوة تكفي لتحدّي قوة طبقة «رجال الدولة الذين هم رجال أعمال في الوقت نفسه». أمّا الطبقة العاملة فإنها، وإن كانت منظمة إلى حدّ ما في نقابات (مسيطر عليها من جانب الحكومة)، لم تتمرد على حين غرة، وذلك للأسباب التالية: إنّ التخلي عن نهج الرفاه الاجتماعيّ للدولة لا يتم إلا بشكل متدرج، إن هناك دائماً إمكانية (أمل) لتحسين وضع الفرد من خلال الهجرة الموقتة إلى بلد مصدّر للنفط، ولم تحدث تصفية واسعة النطاق للقطاع العام (انظر أيضاً بريبشتاين ـ بوسوسني، 1994).

يجري تنفيذ الإصلاح الاقتصاديّ وإعادة الهيكلة بصورة متدرّجة جداً، الأمر الذي قد يعني بأنه لن يكون هناك تحسن اقتصاديّ سريع وفعال، لكنه يعني كذلك أنه لم تتكرر حتى الآن أعمال الشغب التي حدثت في كانون الثاني/ يناير 1977. ولعل الوجبة الأخيرة من الإجراءات الهادفة إلى الإصلاح الاقتصاديّ التي بُدئ بها مؤخراً هي الأكثر جرأةً حتى الآن ـ فهي تبدو أنّها تنطوي على محاولة أشدّ

تصميماً لتنظيم القطاع العام (قد يحدث الآن مزيد من الاستثمار الخاص بصفته بديلاً عن توفير الأموال في مصارف الخليج و/ أو في شركات الاستثمار الإسلاميّ)، وتشتمل على ما يُسمّى «ضريبة المبيعات» التي يُحتمل لها أن تحدّ من الاستهلاك دون أن تقلص التضخم بشكل كبير. وقد تؤدي هذه الإجراءات، مقرونة بالتقليص المتواصل والمتسلّل خلسةً للدعم المالي، إلى إلحاق أقصى الأذى بالطبقات الدنيا والوسطى. ولكن، بما أن هذه الإجراءات يجري تنفيذها بحرص وبصورة تدريجية، فإنها لم تؤدّ إلى حركات تمرّد فورية. أمّا في الساحة السياسيّة، فقد كانت هناك مظاهرات عنيفة للطلاب ضدّ قيام الأميركيين بتدمير البنية التحتية للعراق في العام 1991، لكنهم لم يخرجوا عن نطاق السيطرة ولم يضمّوا صفوفهم مع أيّ بادرة من بوادر التذمر من جانب الطبقة العاملة.

أمّا بالنسبة إلى الخصخصة فإنه يمكن الاستنتاج أنه باستثناء الحالة الخاصة المتعلّقة بالسياحة (حيث بدأت أولى عمليات الخصخصة في الثمانينيات)، وبصرف النظر عن الحالة المميزة للمشاريع المحلّية/ الزراعية (حيث كانت الخصخصة يسيرة التفعيل نسبياً)، ستستمر الصناعة في كونها مجالاً أصعب بكثير لإجراء خصخصة واسعة النطاق فيها، وذلك لأسباب سياسيّة بشكل رئيسي. ومع أن أفراد مجموعات رجال الأعمال أصبحوا ذوي صوت مسموع فعلاً، فإنّهم لايزالون شركاء «صغاراً» إلى حدّ ما في الائتلاف غير الرسمي الحالي الذي لا يستطيع (وأحياناً لا يريد) ممارسة الضغط بقوة حقيقية من أجل لبرلة الصناعة لبرلةً كاملة. ومع أن التكنوقراط والعمال في الصناعات المملوكة للدولة لا يصدر عنهم في الوقت الحاضر ضجيج على النحو الذي كان محتملاً، فإنّهم ـ والحديث هنا نسبي ـ يستمرون في كونهم شركاء رئيسيين في ذلك الائتلاف.

ويتوجب على القيادة أن تمارس لعبة التوازن والوساطة بعناية فائقة بين الشركاء الرئيسيين الصامتين والشركاء الصغار الناطقين.

تونس

إن الحالة التونسية مثيرة للاهتمام، إذ إنَّ بعضاً من ممارسات الخصخصة واللبرلة في ذلك البلد يعود تاريخها حتى إلى ما قبل تاريخ مثيلاتها في مصر. وعندما حصلت تونس على استقلالها في العام 1956 كانت بورجوازيتها الصغيرة، المتكوّنة بصورة رئيسيّة من صفوف الإنتلجنسيا، محدودة جداً في حجمها لأن معظم النشاطات الاقتصاديّة كانت واقعةً تحت هيمنة الشركات الاحتكارية الاستعمارية أو المتعهّدين الفرنسيين الخاصين. ولقد مكّنت عملية التخلّص من الاستعمار الدولة من امتلاك مرافق البنية التحتية (مثلاً الموانئ، السكك الحديد، الماء والغاز، وبعض قطع الأراضي، والمناجم)، وسرعان ما تمتْ «تَوْنَسَة»(*) معظم المصارف.

وبما أن القطاع الخاص الأهلي كان صغيراً، وبما أنه كان يُعَدّ مهتماً فقط بالعقار والنشاطات التجارية، سرعان ما تبنت الدولة سياسة تدخلية على نحو حاسم (كانت ستُعْرَف في وقت لاحق باسم التوجيه المخطّط (le dirigisme planifié)) كانت تنسِّب للقطاع العام دوراً مركزياً بينما ترغم القطاع الخاص على التوجه نحو النشاطات التي تُعدّ مكمّلةً لأعمال الحكومة. وتمّ إنشاء قطاع تعاونيّ واسع في الزراعة، بينما ظهر نموذج تنظيمي شبه تشاركي ضُمَّت إليه الحركة العمالية، وأُجبر التجّار الكبار نسبياً على توجيه رأسمالهم باتجاه دعم قطاعيّ الصناعة والسياحة (المحجوب، 1989: 7 ـ 8).

(*) جعلها تونسية.

وكان هناك نموذج مألوف في الممارسة تقوم الدولة بموجبه باستهلال الاستثمارات والنشاطات في مجال محدّد لكي تشير إلى إمكانيات ذلك المجال وما ينطوي عليه من مردودات إيجابية للقطاع الخاص. وكان هذا واضحاً بشكل خاص في القطاع السياحيّ، حيث كانت الاستثمارات جميعها عامة من العام 1962 إلى العام 1966. ثمّ شُجّع القطاع الخاص على المساهمة إلى أن بلغتْ حصته في صناعة السياحة، بحلول العام 1970، نسبة 95٪ من الإجمالي (منها 75٪ جاءت في الأصل من القطاع التجاري). أمّا في الصناعة، فقد كان استثمار الدولة هو المهيمن، إذ كان يمثل زهاء أربعة أخماس الإجمالي خلال الخطّة العشرية للتنمية (1962 ـ 1971)، مع أن مساهمة الاستثمار الصناعيّ الخاص كانت تتزايد بنسبة 8٪ في السنة. وكانت المساهمة الحكومية الرئيسيّة هي في ميادين مثل الأسمدة، وتكرير النفط، والفوسفات، والصلب، حيث كانت حصة الحكومة تمثل 75٪ من جميع الاستثمارات في مثل هذه الصناعات «الكبيرة» نسبياً (غربال وآخرون، 1989: 131).

وبالمقابل، فإن التعاونيات الزراعية الأسبق زمناً التي كانت قد شَكّلتْ جانباً هامّاً من السياسات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة للحزب الحاكم الوحيد، (الحزب الاشتراكي الدستوريّ)، كانت بحلول أوائل السبعينيات في طور التفكيك على مراحل، وذلك في أعقاب إزاحة بن صالح وفريقه ذي التوجهات الاشتراكية المعتدلة عن السلطة، وبالتالي استبدالهم بفريق كان متعاطفاً مع القطاع الخاص بدرجة أكبر ومع لبرلة الاقتصاد. وكان الجزء الرئيسيّ من خطّة التنمية العشرية الثانية (1972 ـ 1981) يدور حول تفكيك القطاع التعاوني في الزراعة وتشجيع القطاع الخاص على الانفتاح على السوق العالمية وإغراء رأس المال الأجنبي للمساهمة في النشاطات الصناعية وخصوصاً

النشاطات الهادفة إلى زيادة الصادرات. وبموازاة هذا كانت الدولة تشجع الاستثمار في الريّ والتنمية الزراعية وتضع تأكيداً خاصاً على المناطق التي كانت تنتج محاصيل لغرض التصدير. ونتيجةً لذلك، ارتفعت مساهمة الاستثمار العام في الزراعة من 12٪ خلال الفترة 1970 ـ 1980 إلى 17٪ خلال الفترة 1981 ـ 1986. وجاءت خطّة التنمية للفترة 1986ـ 1991 لتعير أهمية أكبر حتى من السابق للقطاع الزراعيّ (عيت عمارة (Ait Amara)، 1987 : 141 ـ 151).

بين النقطتين النهائيتين لخطتي التنمية الأولى والثانية، ازدادت مساهمة القطاع الخاص في تشكيل رأس المال من 20,6٪ إلى 42,2٪، وازدادات مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج من 29,7٪ إلى 74,1٪ في الزراعة وصيد الأسماك، ومن 20,7٪ إلى 44,5٪ في صناعات السلع، ومن 65,6٪ إلى 93,4٪ في السياحة. وأصبح القطاع الخاص مهتمّاً في حقول صناعية معينة، إذ غدا مسيطراً على ما نسبته 80,8٪ من الصناعات النسيجية، و59٪ من الصناعات الغذائية، و53٪ من الصناعات الميكانيكية (المحجوب، 1989 : 9 ـ 11، المنوبي، 1986 : 40 ـ 41).

إن أفراداً من طبقة المتعهّدين الناشئة التي كانت تتولى هذه النشاطات قد جاؤوا أصلاً من ميدان التجارة، وكانوا قادرين على الاستفادة الكبرى من سياسات الحماية الاقتصاديّة للدولة، إذ كانت هذه السياسات تفضّل تحقيق درجة معينة من الاقتصاد المعوض عن الاستيرادات، وهو الاقتصاد الذي كانت الدولة تدعمه عن طريق عائدات النفط التي (وإن كانت متواضعة نسبياً) كانت تمثل ثلثي ما تحصل عليه الدولة من عملة أجنبية.

ومع ذلك، فمع حلول خطّة التنمية العشرية الثانية، كانت أوائل الثمانينيات تشهد اضطرابات اجتماعيّة خطيرة استرعت الاهتمام إلى

هشاشة النظام الاقتصاديّ التونسي. وقد هبط معدل نموّ الإنتاج الوطنيّ الإجمالي (بالأسعار الثابتة) من مستوياته السابقة البالغة 5,2٪ (خلال الخطّة الأولى) و6,3٪ (خلال الخطّة الثانية) إلى 2,3٪ فقط خلال الأربع سنوات من 1982 إلى 1986. كما تدهور ميزان المدفوعات، وارتفع العجز التجاري. وبحلول العام 1986، أيّ مع انهيار أسعار البترول وهبوط مستوى السياحة والزراعة، فإن احتياطات العملة الأجنبية كانت معدومة وكان الدَّين الأجنبي قد بلغ خمسة مليارات دولار (أي ما يمثل 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين كان هنالك مبلغ قدره 1,2 مليار دولار مستحق لخدمة الدَّين. وهكذا اضطرت الدولة في هذا المفصل الزمني إلى اللجوء إلى «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي». وسرعان ما جاءت هاتان المؤسستان لإنقاذ البلاد حاملتين تشخيصهما الذي لا يتغير أبداً والصيغة الثابتة التي تصاحبه: تقليص الطلب، تشجيع الصادرات، و«ترشيق حجم الدولة» (بن رمضان (Ben Romdhane)، 1990: 151 ـ 159، غربال وآخرون، 1989: 134 وما يليها).

عند هذه النقطة، كانت الدولة لاتزال تسيطر على ثلثي الناتج المحلي الإجمالي ومسؤولة عن حوالي 60٪ من جميع الاستثمارات. وعلى الرغم من الحجم المتنامي للقطاع الخاص، فإن الكثير من السياسات التدخلية للدولة كانت لاتزال قائمة، إذ كانت الحكومة تراقب عن كثب الأسعار والأجور ونسب الفائدة وسياسة الأقراض، كما كانت تدعم الكثير من السلع الأساسيّة دعماً مالياً كبيراً. وكان إجمالي دور الدولة لايزال مهيمناً: إذ مثّل الإنفاق العام 40,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي (في 1983) ومثّل الاستهلاك العام 45,6٪ من هذا الإنفاق. وكان الإنفاق على الإدارة العامة يمثل 12٪ ـ 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والرواتب بدورها تمثل 28,3٪ من إجمالي الإنفاق العام (المنوبي، 1985).

كان لدى تونس في ذلك الوقت (أي في أواسط الثمانينيات) حوالي 300 مشروع عام (500 إذا أضيفتْ إليها المشاريع التي تساهم فيها الدولة مساهمة «غير مباشرة»)، يبدو أنها كانت مندرجة في القطاعَين الاقتصاديّ والتقنيّ (مثل الصناعات المعدنية، البترول، المصارف والتأمين، النقل، الزراعة، وما إلى ذلك)، بدلاً عن أن تكون منظّمة تحت سلطة مؤسسات قابضة عامة (كما هي الحال في الكثير من الأقطار العربية الأخرى). أمّا دور المشاريع العامة فقد كان ينظر إليه على النحو الآتي: تشجيع التقنيات الجديدة، نشر النشاطات الإنمائية خارج المناطق المفضّلة تقليدياً، تدريب الأفراد، وتعزيز القطاع الخاص (ميدون، 1985: 95ـ 96). إن آخر هذه الأهداف مثير للاهتمام تماماً، بل إنه غير اعتياديّ.

ومع ذلك، وكما هي الحال في جميع القطاعات العامة، فإن هذا الكم من الأهداف التي كثيراً ما تكون متناقضة، المنسّب لشركات القطاع العام كان سيترك حتماً أثراً تشتيتياً على نشاطاتها ويفرض نفقات تكميلية ما كان بالإمكان تحمل أعبائها في أوقات التقشف. وقد كانت الربحية الاقتصاديّة متواضعة منذ البداية، وذلك بسبب التكاليف العالية للإدارة وأسعار البيع المنخفضة التي استلزمتها القوة الشرائية المحدودة للسكان عموماً والقيود التي فرضتها الحكومة بصفتها جزءاً من سياسة الرفاه الاجتماعيّ. وخلال الثمانينيات كانت الحالة المالية للشركات العامة تتدهور باطّراد، الأمر الذي كان يفرض أعباءً ثقيلةً متزايدةً على ميزانية الدولة في وقت كانت فيه الدولة عاجزة عن موازنة ماليتها العامة (بو عواجة (Bouaouaja)، 1989: 235 ـ 237).

وبعد أن التمست الحكومة التونسية المساعدة من «صندوق النقد الدولي»، طلب الصندوق منها أن تَشْرع بتطبيق برنامج «التكييف البنيوي» لقاء قيام «الصندوق» بتوفير «تسهيلات ائتمانية جاهزة عند

الاقتضاء». وكان البرنامج يستلزم الحد من توفير التسهيلات الائتمانية(*)، وتعويم الأسعار بحلول العام 1991، ولبرلة أسعار الفائدة، وإلغاء الدعم الحكومي، ولبرلة الاستيرادات، وتقليص الحماية بحلول العام 1991، والحد من الطلب المحلّي من خلال تجميد الأجور، وتسريع معدل الخصخصة في مجالات اعتبرت قادرةً على الاستفادة من زيادة المنافسة. وشُكّلت لجنة وطنية للاشراف على تحويل ما يقرب من مئة مشروع عام إلى القطاع الخاص. وكان أن مهدت هذه الخطوة الطريق أمام توقيع اتفاقية مع «البنك الدولي» لجدولة عملية الخصخصة ثمّ إدخال هذا التوجه في خطّة التنمية (السابقة) الجديدة للسنوات 1987 ـ 1991 من خلال الاشتراط على امتلاك القطاع الخاص لحصة قدرها 65٪ من إجمالي الاستثمارات في الصناعات الإنتاجية (المحجوب، 1989: 13 ـ 14)، وفضلاً عن ذلك، كان الاستثمار الصناعيّ الأجنبي سيُمنح عدداً من المغريات، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية، وحقوق إعادة تحويل رأس المال إلى الخارج، وتوفير بنية تحتية ومرافق تصدير محسَّنة. وفي الأعوام 1986 و1987 و1989، سُنَّ عدد من التشريعات الخاصة بإعادة هيكلة المشاريع العامة، وهذه عملية كانت ستنفذ تحت اشراف لجنة شكلت خصيصاً لهذا الغرض مع مساعدة وزارتي التخطيط والمالية علاوةً على الوزارات المسؤولة عن المشاريع المحددة المعنية.

على الرغم من مواجهة عدة صعوبات في تحديد استراتيجية معيّنة للخصخصة، فإن عمليات خصخصة فعلية كانت ستحدث في نهاية الأمر بطريقة ذات دلالة أكبر ممّا كانت عليه الحال في معظم الأقطار العربية الأخرى. وأجريت لثلاثة مشاريع عامة كبرى عملية إعادة هيكلة واسعة النطاق أدت إلى خصخصة معظم أصولها: وهي

(*) المقصود هو الحد من توفير التسهيلات الائتمانية على المستوى المحلي.

«المؤسسة العامة للصناعات النسيجية»، «المؤسسة العامة للصناعات والمواد الإنشائية»، و«المؤسسة التونسية للفنادق والسياحة». كما شملت الخصخصة مشاريع أصغر منها مصانع للرخام ودور للسينما وورش لصناعة الألمنيوم ودور للطباعة ومصانع للأقراص والكاسيتات ومؤسسات لصيد السمك وبعض شركات الاستيراد والتصدير (وقد جرت تصفية هذه الشركات الأخيرة في بعض الأحيان ودمجت مع شركات أخرى في أحيان أخرى) (ميدون، 1989: 10 ـ 12).

كانت نتيجة إعادة الهيكلة مختلطة تماماً في تونس، إذ يعتقد بعض المراقبين أن مجمل المحاولات الرامية إلى لبرلة الاقتصاد قد أثمرتْ تقدّماً أكبر من إلغاء تأميم شركات القطاع العام. وترجع حملة اللبرلة هذه في أصولها الأقدم، كما رأينا، إلى تعيين رئيس وزراء يتمتع بعقلية رجال الأعمال، هو الهادي نويرة (1970 ـ 1980) الذي هيمن حتى أوائل الثمانينيات على الجهود الجديدة الرامية إلى إعادة تشكيل اقتصاد البلاد. ومن الجهة الأخرى، فإن إلغاء التأميمات كان مرتبطاً بصورة أوثق بخطّة «التكييف البنيوي» الخاصة بالنصف الثاني من الثمانينيات كما وضعها «صندوق النقد الدولي». ومع أن جهود الحكومة في هذا المجال قد لقيت ترحيباً لدى «الصندوق» بصفتها نموذجاً جيداً للبلدان الأخرى، فإن الخصخصة في تونس تظل مطوّقة ضّمن الحدود المقررة رسمياً، وذلك نظراً لصعوبات تحويل طبيعة «الدولة الراعية» ضمن فترة محددة من الزمن (حريق، 1990).

وكما قد يكون متوقعاً، فإن هناك مقاومة فعلية لخصخصة يمكن أن يكون التغلب عليها صعباً، مع أنها تميل إلى التعبير عن نفسها بأساليب كتومة إلى حد ما: وكما هي الحال في مصر والجزائر، تنبع هذه المقاومة من بعض مدراء القطاع العام لكنها تأتي بدرجة أخصّ من العمال والموظفين (بو عواجة، 1989: 242 ـ 246). وفي الواقع، كان لمقاومة العمال أن تكون أقوى لو لم يقم نظام الحكم بتطويق

(اتحاد نقابات العمال) القوّي تقليديّاً في العام 1986. ولعلّ العوائق الرئيسيّة أمام الخصخصة كانت، ربما، نابعةً من ضعف جماعة المتعهّدين ومحدودية الطاقة المالية للقطاع الخاص. ومن بين أمور أخرى، توجد في تونس واحدةٌ من أصغر أسواق الأسهم في البلدان النامية. والطبقة الرأسماليّة التونسية تدور بصورة رئيسيّة حول شبكة «عائلية» من أولئك الذين يبحثون عن الأرباح السهلة وأولئك الذين يتجنبون مخاطر الأعمال، فلا يشعر أيّ منهم بالإغراء على نحو خاص لتولّي زمام العدد الكبير من المؤسسات الصناعية المعروضة أمامهم (ميدون، 1989: 12 ـ 13، بو عواجة، 1990: 11 وما يليها).

لقد تطوّر القطاع الخاص في الحقيقة «تحت ظلّ» الدولة التونسية شبه الريعية، فأصبح معتمداً بأقصى درجات الاعتماد على حماية الحكومة ودعمها المالي. وقد تبيّن هذا بجلاء حالما وُضع موضع التطبيق برنامج «إعادة الهيكلة» وذلك حينما أفلست، أو أُجبرت على الإغلاق بسرعة، حوالي 400 شركة خاصة في العام 1987 وحوالي 700 في العام 1988. وقد تردّت هذه الحالة بفعل اللبرلة السريعة والفجائية لعمليات الاستيراد، وما صاحَبَها من ارتفاع في نسب الفائدة، وتخفيض قيمة الدينار التونسي بنسبة 60٪، وارتفاع كلفة المعدات المستوردة. وآنذاك سُمعت أصوات من جديد تدعو إلى إعادة النظر في حملة الخصخصة الشاملة، وإلى التأكيد مجدداً على تحسين قدرة المشاريع العامة وإنتاجيتها (محجوب، 1990: 305 ـ 310).

تمثّل التجربة التونسية حالة مثيرة للاهتمام في تطبيق التعليمات قصيرة المدى لـ «صندوق النقد الدولي» والاستراتيجيات متوسطة المدى لـ «البنك الدولي». «وبدلاً عن التفاوض من خلال الاجتماعات اللامتناهية لـ (نادي باريس) مثلما فعل بعض جيرانها،

أخذت تونس زمام المبادرة وشرعتْ عن قصد وتصميم في دمج تفكير دائنيها الأجانب في استراتيجية التخطيط الخاصة بها. وبالنسبة إلى أصحاب المصارف الغربية إن تونس هي، مرةً أخرى، بلد نموذجي يصوّر حصافةً يُقتدى بها في إدارة شؤونه الاقتصاديّة» (مور، 1988 : 180). ومع ذلك، فإن تونس لا تستطيع، بعد، أن تتحدث عن قصة نجاح في مجال الخصخصة ما دام المتعهّدون الخاصون فيها يستمرون في تجنبهم المشاريع الصناعية التي لاتزال ـ بدورها ـ موضع اشتهاء جزئي من جانب بورجوازية الدولة. وفضلاً عن ذلك، فإن اللبرلة الاقتصاديّة التونسية لاتزال مشحونةً بالمخاطر السياسيّة. وعلى الرغم من أن إضعاف (اتحاد نقابات العمال) كان يحمل معنى أن مقاومة العمال المباشرة لم تكن ذات قيمة على وجه الخصوص، فإن التصفية السياسيّة لمجموعة الحبيب عاشور ضمن (الاتحاد) قد حملتْ معنى أن نظام الحكم لم يعد يمثّل صمّام الأمان لدى العمّال (المصدر نفسه، ص 187). إن هذا، مقروناً بحقيقة أن اللبرلة السياسيّة لم تكن سوى لبرلة شكلية وسطحية تحت القيادة الجديدة للرئيس زين العابدين بن علي، لابدّ أن يعني أن ذكريات «أعمال الشغب المطالبة بالخبز» في العام 1984 وشبح الشعبية المتصاعدة للتطرف الإسلاميّ سوف يستمران في قضّ مضاجع القيادة السياسيّة على امتداد فترة طويلة قادمة.

سوريا

إن القطاع العام الصغير في سوريا الذي نشأ من خلال عمليات التأميم خلال حقبة الوحدة(*) مع مصر في 1958 ـ 1961 توسّع بشكل

(*) آثرنا استعمال كلمة «الوحدة» بدلاً عن «الاتحاد» (Union) الواردة في النصّ، نظراً لأن النمط الذي جمع مصر وسوريا آنذاك كان وحدوياً اندماجياً وليس اتحاداً.

كبير حينما أزاح انقلاب بعثيّ في العام 1963 المجموعة المعادية للوحدة عن سدة الحكم، وحينما استولى على مقاليد الحكم جناح من البعث أكثر راديكالية في العام 1966. وبحلول أواسط الستينيات كانت الدولة تمتلك جميع المصارف ومعظم الأعمال وحجماً كبيراً من التجارة، وتسيطر على التعاونيات الزراعية، وتمتلك 80٪ من إجمالي الصناعة. وأقيم عدد كبير من المؤسسات والشركات العامة، وارتفعت حصة القطاع العام من الإنتاج المحلي من 25٪ إلى 75٪. كما أُضفي مزيد من التنظيم على الوضع القانونيّ للقطاع العام في أعقاب الانقلاب «التصحيحي» في العام 1970 من خلال تشريعات مختلفة، خصوصاً تلك التي صدرت في العامين 1974 و1980 (سعود وعلي، 1986: 442 ـ 488). وكما هي الحال في معظم الأنظمة الشعبوية الأخرى، فإن المشاريع الصناعية والزراعية لا ينظر إليها من زاوية تقنية أو اقتصاديّة حصراً. فإن مجرد تأسيس مشروع هو هدف سياسيّ بحدّ ذاته، إذ إنَّه يوفّر فرص عمل «حديثة»، ويصرف أجوراً ورواتب، ويبرز حضور الدولة.

وبالإضافة إلى السيطرة على القطاع العام الكبير، تكتسب الدولة جزءاً من استقلالها الذاتيّ النسبيّ عن القوى الاجتماعيّة من خلال العائدات التي تحصل عليها مباشرة من صناعة النفط الصغيرة، إنما الهامة، في البلاد، ومن المساعدات السخية بعض الشيء التي تتلقاها من دول الخليج.

«وعليه، فإنّ سوريا، في بعض الأوجه، دولة نفطية بفضل التحويلات المالية، ولكن على خلاف البلدان ذوات اقتصادات التحويل المستقرة، والمعرّضة إلى تقلبات السوق فقط. . .فإن سوريا تتأثر بالتقلبات التي تحدث في السوق السياسيّة الدولية ما يفسر إلى حدّ ما التباينات الغريبة في مستويات الاستثمار في خطط التنمية» (ليكا (Leca)، 1988: 184).

لم تكن الخطّة الخمسية الأولى (1961 ـ 1965) في الحقيقة أكثر بكثير من مجرد قائمة بالمشاريع. أما الخطّة الخمسية الثانية (1966 ـ 1970) فقد أعطت الدولة الدور الحاسم في الاستثمار خصوصاً في الصناعة بحيث لم تترك للقطاع الخاص سوى 5٪ من الاستثمارات الصناعية. وتواصلت خطط تنمية أخرى بالاتجاه نفسه، بما في ذلك خطّة التنمية الأحدث (1986 ـ 1990). وكانت مساهمة القطاع العام في الاستثمار في مختلف الخطط على النحو الآتي: 69,7٪ من الاستثمارات في الخطّة الثانية، 80,6٪ في الخطّة الثالثة، 82,7٪ في الخطّة الرابعة، و76,9 في الخامسة (هيلان، 1989: 8 ـ 14). وكان المتوقع أن تزوّد مصادر التمويل الخارجية ما نسبته 32,5٪ من استثمار القطاع العام في الخطّة الثانية، و19٪ في الثالثة، و18٪ في الرابعة، و13,7٪ في الخامسة. وكان التمويل الخارجي في هذه الخطط يُحسَب بصفة مَنح ومساعدات وقروض ميسّرة أجنبية. ولم يشمل عائدات النفط التي كانت تحسب على أنها عائدات دولة. وإذا ما جُمع هذان العنصران معاً، يستطيع المرء أن يرى أنّ توسّع القطاع العام كان، إلى حدّ مهم، معتمداً على الاعتبارات الاقتصاديّة والسياسيّة الخارجية وخاضعاً لتأثيراتها. ولعل هذا هو أحد الأسباب التي جعلت المساهمة الفعلية لاستثمار القطاع العام دائماً أدنى من المستويات المخطط لها، وكانت تتراوح بين 57٪ و77٪، ولم تمثل سوى 62٪ من الأهداف المخطط لها في العامين 1981 و1982. كما أنَّ النسبة الفعلية للتمويل الخارجي للاستثمار (على وفق التعريف الرسمي) قد تجاوزت في الواقع النسَب المخطط لها، وكانت على الدوام في اتجاه صاعد بدلاً من أن تكون في اتجاه هابط. ولقد هبطت نسبة التوفيرات المحلّية بصفتها جزءاً من الإنفاق على الاستثمار من 99,5٪ في 1965 إلى 75,8٪ في 1968، إلى 84,6٪ في 1972، إلى 64,9٪ في 1975، إلى 51,4٪ في 1978، إلى 38,3٪ في

1980، إلى 40٪ في العامين 1981 و1982. وبالمقابل، فإن النسبة المئوية للتمويل (المساعدة) الخارجي إلى الإنفاق الفعلي في ميزانية الدولة ازدادت من 9,8٪ في 1971 ـ 1972 إلى 24٪ في 1975 ـ 1976، إلى 42٪ في 1979 (بالأسعار الجارية). وكذلك تزايدت نسبة التمويلات الخارجية ضمن إنفاق الحكومة على الاستثمار من 27,7٪ في 1970 ـ 1971، إلى 48,3٪ في 1975 ـ 1976 وإلى النسبة المذهلة البالغة 85,8٪ في 1979 (هيلان، 1989: 14 ـ 16).

وكما هي الحال في العراق، وإن يكن بدرجة أقل بكثير، فقد اتسعت التنمية الصناعية مع ارتفاع عائدات النفط بين 1973 و1980، ثم شرعت مشاريع كثيرة تواجه مشاكل خطيرة في التمويل. وقد كان تكوين رأس المال الثابت قد شهد قفزةً كبيرةً في 1974 و1975، ثمّ بدأ بالتباطؤ من جديد بين 1975 و1980، ثمّ نهض بدرجة معتدلة حتّى حلول العام 1985، وبعد ذلك شرع يتقلّص بسرعة ابتداءً من 1986 وما بعده. وهنا لا يجد المرء صعوبةً أبداً في الربط ما بين هذه التحرّكات بالتقلبات في قروض المساعدات الأجنبية وإدراك حقيقة الاعتماد الوثيق للاستثمار المحلّي على التمويل الأجنبي (المصدر نفسه، ص 32).

خلال النصف الأول من الثمانينيات، بدأتْ عدة مؤشرات سلبية بالظهور، إذ أخذ معدل النموّ الهابط يغطس في أرقام سلبية في العام 1984. وكان متوسط مستويات إنتاجية العمال ضمن الاقتصاد آخذاً في الهبوط. وفي غضون ذلك، لم تهبط الاستيرادات ولا ارتفعت الصادرات وبقيت نسبة التجارة غير الرسمية (تهريب الاستيرادات) عالية جداً. واستمرت هذه الاتجاهات حتى بعد حلول النصف الثاني من الثمانينيات، وازدادت تعقيداً مع الهبوط النسبيّ لمساهمة قطاع السلع في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع عجز الميزانية والعجز التجاري (دليلة، 1989: 409 ـ 411).

أمّا في القطاع الريفي/ الزراعيّ فقد كانت الصورة مختلفة إلى حدّ ما. وقد ترافق تعزيز الهيمنة البعثية مع حقبة زمنية في مسار التنمية السورية اتسمت بـ «ترييف[*] النفوذ السياسيّ» المتدرّج، حيث كانت نسبة هامة من القيادة الجديدة للحزب والعسكر والحكومة المدنية منحدرة من خلفية ريفية أو بلدة طرفية (سلامة، 1987a، 228 - 235). وعليه، فإن هذه النخبة الجديدة التي كانت كذلك تمثّل بصورة غير متناسبة إلى حدّ ما جماعات الأقليّات الدينيّة، تتميز بشكل واضح عن البورجوازية الأقدم عهداً التي جرت العادة على أن تكون مؤلّفة من التجّار وملّاك الأراضي (السُنّة بدرجة رئيسيّة).

ولعله بسبب من هذه الخلفية، وبخلاف الكثير من أنظمة الحكم السلطوية الشعبوية الأخرى التي تفرط في التأكيد على الصناعة والمراكز الحضرية، كانت لدى نظام الحكم السوري سياسةٌ ناشطةٌ بدرجة معتدلة وناجحة إلى حدّ ما في الريف، خصوصاً خلال السبعينيات. وقد ساعدت هذه السياسة في تحسين المكانة الاجتماعيّة - الاقتصاديّة لصغار الفلاحين وفي تزويدهم بعنصر معيّن من الحراك السياسيّ، مع ضمان أن تكون السيطرة السياسيّة النهائية بيد الحكومة المركزية، في خضم حالة عامة من العلاقات الطبقيّة السيّالة (هينبوش، 1989).

وقد ساعدت مشاريع إروائية كبرى، كالتي تحقّقت في حوض نهر الفرات، في تسهيل تغلغل الدولة في المجتمع من خلال الأشغال العامة، غير أن المجتمع المدني ليس في حالة سلبية كاملة: فإن «عملية إعادة القبليّة للعلاقات الاجتماعيّة» جارية الآن إلى حدّ ما، حيث تسعى شتى المجموعات والعوائل لتأمين أن تكون لديها العلاقات المناسبة ضمن الماكنة البيروقراطيّة والحزب والتعاونيات. إن

(*) أي إشاعة السمات الريفية فيه.

إدارة الحقول، بالإضافة إلى المشاريع الزراعية تغدو الآن ساحة لضمان الإنتاج ولبناء شبكات زبائنية سياسيّة (هانوية (Hannoyer)، 1985: 24 ـ 42). ويجري تحويل موارد الدولة إلى المجتمع الريفي من خلال السياسات «العقلانية» المخطط لها من ناحية، ومن الناحية الأخرى من خلال المزارعين وصغار الفلاحين من القطاع الخاص الذين يتفوقون على الدولة عن طريق تنويع المحاصيل والنشاطات (هوبفينغر (Hopfinger)، 1990)، أو من خلال «إفساد» الموظفين واللجوء إلى العصبيات العائلية والعشائرية. إن التعايش بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى «تسامح» أو تواطؤ الإدارة، يمنح النظام مرونةً معينةً تفسح المجال للمبادرات والابتكارات. «ففي بعض المجالات تلعب الدولة دور نقطة الانطلاق المؤدية إلى القطاع الخاص. فينمو اقتصاد خفيّ غير رسمي يفسح المجال للأخذ والعطاء بين قطاع الدولة وما يسمّى القطاع الخاص (الحر)» (ميترال (Métral)، 1985: 43 ـ 63).

لقد غدتْ مثل هذه التفاعلات المعقدة بوتيرة متصاعدة هي المعيار السائد، منذ التحرّك الحذر باتجاه قدر معين من سياسة «الانفراج» في العام 1970 وباتجاه سياسة» انفتاح» محدود في العام 1974. إن هذه الإصلاحات الحذرة» تتميز بمزيج من آليات سوق أكثر مرونةً وتخطيط دولة أكثر كثافةً، وذلك لأن الدولة تسيطر على المياه والاقراض، ويسيطر القطاع الخاص على ما يناهز 80٪ من الأراضي المزروعة» (ليكا، 1988: 191 ـ 192). وفي الواقع، فإن هذا قد غدا «اسم اللعبة» بالنسبة إلى الاقتصاد السياسيّ عموماً بما في ذلك القطاعان التجاري والصناعي: «استعادة ثقة رأس المال المحلي وثقة التجّار السُنة البورجوازيين والبورجوازيين الصغار، دون فقدان دعم صغار الفلاحين ومتقاضي الأجور والرواتب» (المصدر نفسه، ص 190).

ويبدو أن نوعاً معيناً من «الاختصاص وتقسيم العمل» قد رسّخ نفسه بين قطاع عامّ (يركز على التكنولوجيا الحديثة، وعلى صناعة واسعة النطاق تستهدف الاستعاضة عن الاستيرادات، وعلى المنتجات الأساسيّة) وقطاع خاص يركّز على السلع، ونشاطات الخدمة الأقرب إلى المستهلك، مع الحفاظ على عدد أقل من العمال وربحية أعلى. أما على الورق، فقد بدا القطاع الخاص متواضعاً جداً. إذ في العام 1979، مثلاً، كانت هنالك 36,000 شركة تستخدم كلّ منها أقل من عشرة عمال، و300 شركة تستخدم كلّ منها أكثر من عشرة عمال. وكان إنتاجها متواضعاً جداً، غير أنه كانت هناك، ربما، بعض المشاكل الإحصائية في تقديم صورة حقيقية عن نشاطاته (دليلة، 1990: 400 ـ 411، وقارن التقديرات الأوسع بكثير التي وردت في بيرث (Perthes)، 1992a: 211 ـ 217). وعلى أي حال، ليس ثمة شكّ في أن عدد المشاريع الخاصة قد تصاعد بأقصى درجة من السرعة منذ أواخر الثمانينيات وبأن القيمة المضافة في القطاع الخاص أعلى بدرجة كبيرة جداً من مثيلتها في القطاع العام.

وعليه، فلم يعد ثمة داعٍ لأن تتسم بالعداوة علاقة الدولة بمتعهّدي القطاع الخاص: وفي الواقع، ومع سياسة الانفتاح، هي الآن أقرب ما تكون إلى علاقة تحالف، شريطة ألا يتجاوز هؤلاء المتعهّدون حدودهم تجاوزاً حاداً. ذلك أن توسع المشاريع العامة المختلفة تحت اشراف مختلف الوزارات، وفي وقت أقرب توسع نشاطات المؤسسة العسكرية في شتى الميادين الاقتصاديّة (مثلاً: الإسكان، والصناعات الإنشائية والكهربائية، والصناعات الغذائية. . . إلخ) يفيدان شريحة هامة من جهاز الدولة مثلما يقومان بنشر منظومة زبائن معيّنة تضاعف آثارهما في صفوف قطاعات اجتماعيّة أوسع بما فيها القطاع الخاص (لونغونيس (Longuenesse)، 1985: 5 ـ 22). إن

(الإسكان العسكري)، وهي مؤسسة إسكان عسكرية شُكِّلت في العام 1975 بصفتها مؤسسة تابعة للقطاع العام مهمتها تنفيذ مشاريع إنشائية للجهات العسكرية، هي الآن كما سبق أن رأينا ناشطة جداً في المجال المدني الذي يمثّل ما يقارب 80٪ من نشاطاتها، كما إنها استطاعت أن تفوز ببعض المقاولات في بلدان أخرى مثل لبنان والأردن واليمن. وإلى هذا يجب أن تضاف آثار التدخل السوري في لبنان الذي فتح أمام حركة التهريب إلى سوريا (بلغت في العام 1985، مثلاً ما يقرب من 10٪ من كل عائداتها)، وذلك بصورة رئيسيّة لصالح الضباط الموجودين في لبنان (ليكا 1988: 183 ـ 184). إن الحملة على هذه التجارة غير الشرعية، فضلاً عن الحملات الدورية لمكافحة الفساد، تساعد في تذكير شتى القوى بحضور «الدولة» وحضور الزمرة الحاكمة، وتحذيرها من تجاوز حدودها.

وهكذا يكاد المرء، بفعل إغراء التحليل السابق، أن يظن أنّ تعايش القطاعَين العام والخاص، مع وجود قدر ما من الضبابية حول بعض الحدود الفاصلة بينهما (هذه الضبابية الناشئة عن الشبكات الزبائنية)، هو سياسة «وظيفية» في سوريا. وكما يصوغها يحيى صادوسكي، ربما بطريقة مبالغ فيها بعض الشيء:

«يُفترض بمجالس إدارة الشركات أن تسعى إلى الأرباح، لا إلى الشعبية، ويُفترض بالسياسيّين أن يزيدوا الرفاه العام، لا حساباتهم المصرفية. إن الرعاية تميل إلى خرق هذا الفصل: إنها الأشد «اقتصاديّة» من بين العلاقات السياسيّة. إن ما يلحق الأذى بالسوريين هو انعدام العدالة لا انعدام كفاءة الرعاية. ولو كانت لِكُلّ فرد فرصة دخول متساوية إلى مظلة الرعاية لما اشتكى إلاّ القليل... إن السوريين، مهما كان توجههم الأيديولوجي الخاص، يعتقدون أنّ

النشاطات الاقتصاديّة تستلزم دعم سلطة الدولة، وإن ارتباط العمليات الاقتصاديّة والسياسيّة لا انفكاك له. وفي تجربتهم التاريخية، كان الجهد المبذول لتعاطي الأعمال دونما دعم سياسيّ هو الذي أثبت كونه غير ذي فاعلية» (صادوسكي (Sadowski)، 1988: 168 ـ 169).

لقد بلغ اعتماد سوريا على التمويل الخارجي بحلول أواسط الثمانينيات أبعاداً عسيرة الحل، بحيث أدّى إلى حصول تأخير خطر في تنفيذ خطّة التنمية السادسة (1986/ 1990)، إذ كانت عائدات الدولة قاصرة والموارد الخارجية لم تكن تتدفق بكميات قادرة على تغطية التزامات الدولة الاستثمارية. وأدّت هذه التطورات إلى حالة بلغتْ فيها ديون سوريا 4,9 مليار دولار في 1988/ 1989، أي ما يمثِّل 22,2٪ من الناتج الوطنيّ الإجمالي، مع خدمة ديون تمثل 16,2٪ من صادرات البلاد من السلع والخدمات (هيئة المصارف العربية (ABC) (Arab Banking Corporation)، 1990).

وتبنّى القطاع العام سياسة اعادة ترتيب المواقع، فأخذ بتشجيع رأس المال المحلي ورأس المال الخاص المشترك خصوصاً في ميادين الزراعة والصناعات الغذائية والسياحة، وذلك للتخفيف عن جزء من المسؤوليات المالية للدولة. وأقيمت مشاريع مشتركة متعددة بمساهمة من الدولة لا تزيد عن 25٪ من رأسمالها في حين كانت نسبة 75٪ من رأس المال مملوكة لمستثمرين محليين أو عرب أو أجانب. وكانت إحدى هذه الشركات هي (الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية) التي كان القطاع الخاص يمتلك 75٪ منها والقطاع العام 25٪. ولقد مُنحت هذه الشركات عدة تسهيلات مالية ونقدية وضريبية وإعفاءات تنظيمية بغية تشجيعها على التوسع. ومع ذلك، وكما هي الحال في العراق، فإن نظام الحكم لم يشعر حتى الآن بالحاجة إلى استدعاء «صندوق النقد الدولي» ولا إلى المضيّ

قدماً لتطبيق لبرلة اقتصاديّة كاملة (على الرغم من أن السوريين لم يكونوا قادرين على الاعتماد على موارد النفط الكبيرة، كالتي في العراق). ومع أن نظام الحكم لم يعلن أيَّ برامج لخصخصة لافتة للنظر، فإن القطاع الخاص السوري بات على درجة من الديناميكية والترابط البنيويّ مع القطاع العام أكبر ممّا هي حال نظيره في العراق، وبالتالي فإن بالإمكان القول بأن عملية خصخصة بحكم الواقع كانت ولاتزال تتشكل منذ عدد من السنين. صحيح أن حصة القطاع الخاص في الاستثمارات في العام 1987 (43٪) ليست من الناحية الاسمية أعلى بكثير ممّا كانت في العام 1973 (41٪)، بَيد أنّ ثمة مؤشرات على أن القيمة المضافة لكل مستخدَم علاوة على إنتاجية رأس المال عموماً هما في طور الصعود في القطاع الخاص، بينما هما في طور الهبوط في القطاع العام (لونغونيس، 1985).

وهكذا تنشأ حالة فيها قطاع خاص ناشط جداً، لكنه قطاع لايزال مضطراً إلى التعامل مع المستلزمات المعقّدة التي تفرضها الدولة في مجالات التخويل ومنح الأذونات والرخص. ولهذا فإن البورجوازية البيروقراطيّة قد لا تشجع برنامجاً كاملاً للخصخصة من شأنه أن يحرمها من مثل هذه الفرص. وقد مكّن استمرار العائدات الخارجية حتى وقت قريب جداً الدولة من مواصلة التمتع بدرجة معينة من الاستقلال الذاتي عن الطبقات الاجتماعيّة ـ وإن من شأن وقوف سوريا إلى جانب المنتصرين في دراما الخليج في 1990/ 1991 أن يؤمّن استمرار بعض هذه العائدات.

وبالمقابل، فإن خصخصة كاملة تحمل معها الخطر السياسيّ المتمثل في عودة البورجوازية السُنية/ التجارية المقَّيدة في الوقت الحاضر إلى سدة الهيمنة الكاملة، مع امتدادها التكميلي الكفاحي في صفوف (الإخوان المسلمين) (الأحسن، 1984: 312، 315 ـ 518) ـ

وهو أفق ليس من شأن النخبة الحاكمة أن تسمح بوقوعه مطلقاً. كما أنه يحمل معه خطر استعداء نقابات العمال المتنفّذة والقوية إلى حدّ ما التي استثمر فيها نظام الحكم قدراً كبيراً من طاقته السياسيّة بهدف تهيئتها كقاعدة داعمة له (لاوسون (Lawson)، 1990: 30 ـ 51). ويبدو أن خصخصة الأمر الواقع قد خدمتْ مصالح نظام الحكم على امتداد عدد من السنين، لكن انتهاج سبيلٍ ذي شكل رسميّ أوسع، وإن كان حذراً، باتجاه تشجيع الاستثمارات الخاصة هو الآن في حيز الوجود، وذلك في أعقاب صدور القانون رقم 15 لشهر أيار/ مايو 1991 الهادف إلى تشجيع «الاستثمار المنتج».

العراق

كان ظهور القطاع العام في العراق، في أعقاب انقلاب العام 1958 على النظام الملكي، مدفوعاً أساساً بأسباب سياسيّة مثل الحاجة إلى إزالة القاعدة الاقتصاديّة للنخبة المرتبطة بالنظام القديم، ومتأثراً إلى حدّ كبير بالنموذج الناصري. وكان أن أدّتْ تأميمات هامة في العام 1964 إلى أن يتحول إلى يد الدولة ما يقرب من 30 معملاً هاماً لصناعة السجائر، ومواد البناء، والصناعات الغذائية، والنسيج والجلود، كما أُمّمت جميع المصارف وشركات التأمين. ومع ذلك، فحتى العام 1973 بقي نمو القطاع العام بطيئاً ومحدوداً إلى حدّ ما. وقد كانت التأميمات الناجحة لشتى عمليات استخراج النفط (بين العامين 1972 و1975)، مقرونةً بارتفاع أسعار النفط بأربعة أمثال حوالي المدّة نفسها، هي التي أدّتْ إلى التوسع الكبير للقطاع العام العراقي، لأن الدولة أصبحت آنذاك مسؤولة عما يزيد عن 50٪، وفي ما بعد (في العام 1977) عن 80٪ من الناتج المحلّي الإجماليّ في البلاد، علاوةً على امتلاكها للمصادر الرئيسيّة للفائض الاقتصاديّ في المجتمع. وفي هذا العام نفسه، 1977، كان هنالك حوالي 400

مشروع تابع للقطاع العام يشتغل فيها 80,000 عامل ويستولي على 60٪ من كامل الاستثمار الصناعيّ والتجاريّ (الخفاجي، 1983 : 25 ـ 33).

وعليه، فإن التصنيع في العراق كان وثيق الصالة بـ «القاعدة المعدنية» (النفط) التي أضفتُ على توسع الدور الاقتصاديّ للدولة سمات شديدة الشبه بتلك الموجودة في أقطار الخليج المصدّرة للنفط الأخرى. وبوجه خاص، فإن عملية التصنيع هذه كانت شديدة الارتباط بعدد محدود من «المشاريع الكبرى» في مجال «الصناعات التصنيعية» ـ أي الصناعات الثقيلة، الوثيقة الارتباط بموارد النفط والغاز المجّانية تقريباً، بدلاً عن أن تكون ذات توجه خارجي، و«بارتباط قليل مع مجمل الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للبلاد» (سمير أمين، 1982b : 86 ـ 87، 139 ـ 146). وعلى الرغم من الأولوية العالية الظاهرة التي كانت سياسة التنمية الرسمية توليها للاستعاضة عن الاستيرادات، فإن النتائج بقيت متواضعة إلى حدّ ما بقدر تعلق الأمر بالاكتفاء الذاتي. وقد اشتمل نموذج التصنيع لحقبة فورة أسعار النفط:

«على مزيج من الصناعات الكبيرة ذات رأس المال المكثف وذات التوجه نحو الصادرات، وربطت الاستراتيجيةُ التنميةَ في العراق بالسوق الرأسماليّة العالمية: وبكلمة أخرى، فإن حركة التصنيع العراقية خلال السبعينيات كانت تعني الاعتماد المتزايد على الشركات العابرة للقوميات لأنها كانت هي التي تقوم بتسليم مصانع كاملة (تسليم مفتاح) وتجهيز المقاولات الكثيرة العدد ضمن الإدارة والخدمات والتسويق» (أولسن (Olsen)، 1986 : 27).

وبحلول أوائل الثمانينيات لم يكن القطاع العام هو المتسيّد ضمن هذه الصناعات الكبرى «الاستراتيجية» فقط، بل كاد أن يحتكر التجارة الخارجية، واستمر يلعب دوراً هاماً في التجارة المحلّية،

وبقي مالكاً للخدمات المصرفية والمالية وخدمات التأمين (السيد علي، 1989: 27 ـ 31). وبحلول العام 1987 كانت نسبة تصل إلى 96٪ من القوة العاملة الصناعية تعمل في مصانع مملوكة للدولة كانت تنتج ما يزيد عن 84٪ من إجمالي الإنتاج الصناعيّ (تشودري، 1991: 15 ـ 16). غير أن هذا لا يعني بأن القطاع الخاص كان غائباً عن المشهد الاقتصاديّ. وقد حدث» انفتاح» عراقي بالنسبة إلى الزراعة في وقت مبكر جداً. إذ سرعان ما تمّ الرجوع عن «الإصلاح الزراعي» الواسع إلى حدّ ما الذي نُفِّذ في أوائل السبعينيات، وذلك في حدود العام 1978 من خلال تصفية معظم المزارع الجماعية وحلّ عدة تعاونيات زراعية. وفي العام 1983، صدر قانون يسمح بقيام القطاع الخاص باستئجار مساحات غير محدودة من الأراضي العامة (سبرينغبورغ، 1986: 33 ـ 52). كما مُنِح القطاع الخاص، العراقي والعربي، تسهيلات في حقلَي الائتمان والبنى التحتية، وذلك لتحفيز الاستثمار والمكننة، كما سُمح بممارسة الإنتاج المستقل ونشاطات التسويق المستقلة.

تبع ذلك اعتماد النموذج نفسه، وإن بوتيرة أبطأ، في مجال الإنشاءات وبعض الأنشطة التجارية. واستناداً إلى عصام الخفاجي (1983، 1986a، 1986b)، بحلول أواسط السبعينيات كانت هناك «بورجوازية من المقاولين» لتقديم الخدمات والتجهيزات للقطاع العام غدتْ مزدهرةً تماماً آنذاك. وكانت، ومازالت، هذه هي الفئة من القطاع الخاص المرتبطة أوثق ارتباط بشبكة الزبائنية السياسيّة المباشرة. ومع ذلك، فإن هناك من يرى بأنه على الرغم من أن عدد المقاولين كان في الحقيقة ينمو نمواً مطرداً، فإن تلك المجموعة (باستثناء ما يقرب من 200 فرد غني) لم تكن كبيرةً ولا مستقرةً ودائمةً بما يكفي لأن تشكل قاعدة دعم صلبة لنظام الحكم (تشودري، 1991: 16 ـ 22)، ويرى الخفاجي أنّ مجموعة المقاولين

هذه سرعان ما تبعتْها «بورجوازية تجارية» تتعاطى تبادل السلع والخدمات، استمرت تزدهر على الرغم من إجراءات التقشف التي فرضتها الحرب الإيرانية ـ العراقية. وبصورة تدريجية أيضاً، كانت هنالك «بورجوازية صناعية» صغيرة تنشأ أيضاً، مستفيدةً من القروض السخية والاعفاءات الضريبية والمنتجات المدعومة من الدولة، واستطاعت في نهاية المطاف الحصول على أسهم في مشاريع «القطاع المختلط» المدرّة للأرباح الضخمة والتي كان المجال أمامها مفتوحاً للحصول على العملة الأجنبية الحكومية التي استخدمت لأغراض الرعاية السياسيّة.

غير أن فئات رجال الأعمال الناشئة هذه (وأنا لا أوافق على استخدام الخفاجي لمصطلح «البورجوازية» في هذا الصدد) لم تمثل إحياء لـ «بيوتات» رجال الأعمال القديمة التي كانت ناشطة قبل الثورة. فإن هؤلاء كانوا قادمين جدداً في مجملهم، يتمتعون بعلاقات «سياسيّة» جيدة، إمّا مع «البورجوازية البيروقراطيّة» القوية و/ أو مع الدائرة الضيقة للزمرة الحاكمة المتحلقة حول رئيس الجمهورية وأقلية زبائنية صغيرة من العرب السُنّة القادمين من بلدات المحافظات الطرفية من وسط العراق وشماله الغربي (الخفاجي، 1983: الفصول 3، 4، 5، 8). إن هذه الطبقة الناشئة هي، بصورة مميزة ذات خلفية تنتمي إلى الطبقة الوسطى أو إلى الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، وتمثل قطيعةً مع الطبقات الإقطاعيّة الاستَعماريّة أمكن تحقيقها من خلال تطور رأسمالية الدولة ـ وهي قطيعةٌ تستثنى منها ربما بعض العائلات الراسخة من البورجوازية الصناعية، حيث لاتزال الألقاب العائلية الأقدم ظاهرةً للعيان حتى يومنا الحاضر[2].

---

(2) الخفاجي، 1983: 96- 105، 179-180.

ويقول الخفاجي إن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء النفط والدفاع والإدارة) كان بحلول العام 1986 قد بلغ 64٪ منها حصته في الإنشاءات البالغة 94٪ وفي النقل 76٪ وفي التجارة 44٪ (الخفاجي، 1986b)، وقد تكون هذه الأرقام مبالغاً فيها بعض الشيء. إذ إنَّ فرهنك جلال، وهو اقتصاديّ عراقي أكثر تعاطفاً مع القطاع الخاص، يقول بأن النشاطات الوحيدة التي تنازلت عنها الدولة للقطاع الخاص قبل العام 1987 كانت لا تشمل سوى حقول ثانوية جداً مثل قلع الحجر والرمل وإنتاج بعض المشروبات المنعشة (ف. جلال، «تعليق»، في النصراوي وآخرون، 1990 : 365 ـ 366). واستناداً إلى مجموعة أرقام أشمل، فإن اقتصاديّاً عراقياً آخر هو عبد المنعم السيد علي يفيد بأن حصة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي (بما في ذلك النفط) كانت في العام 1987 تبلغ 83,9٪ مقارنة بنسبة 16,1٪ للقطاع الخاص، وإذا استثنينا النفط تكون حصة القطاع العام قد بلغت 61٪ من الناتج المحلي الإجمالي وحصة القطاع الخاص 39٪ منه (إذ كانت الحصة عالية بشكل خاص في حقول من قبيل النقل 77,7٪، والتجارة: 60,1٪). وفي السنة نفسها، كان القطاع العام مسؤولاً عن 76٪ من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، مقارنة بنسبة 24٪ للقطاع الخاص (السيد علي، 1990 : 350).

ومهما تكن الحال، فلا ينبغي لهذه الأرقام أن تعطي المرء شعوراً كاذباً بالقوة البنيوية للقطاع الخاص، لأن الدولة واصلتْ فرض قبضتها على الاقتصاد والمجتمع من خلال احتكار استخدام عائدات النفط، إذ كانت الصناعة البترولية تمثل ما بين 55٪ و60٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال سيطرتها على الجهاز المدني والعسكريّ (إذ إنَّ واحداً من بين كلّ ثلاثة عراقيين يعمل في سلك الخدمة العامة)، وبشكل أخصّ من خلال أجهزة الحزب/ الأمن. وعلى الرغم من أن عائدات النفط كانت قد تقلّصت إلى أقل

من النصف خلال سنوات الحرب مع إيران (من قيمتها البالغة 26,5 مليار دولار في العام 1980)، فإنها بقيت تمثّل مبلغاً معتبراً في الواقع ومكّنت الدولة من التمتع بدرجة معقولة من الاستقلال الذاتي عن الطبقات الاجتماعيّة المحلّية. وكما هي الحال في الجزائر، فإن هذه حالة يكون فيها دور القطاع الخاص محدّداً من جانب الدولة. ولم تكن لدى الحكومة أيّ نية للتخلي عن نفوذها الاقتصاديّ (ناهيك عن نفوذها السياسيّ)، لكنها تأمل في تنظيم النظام القائم.

«إن (البعث) يريد من القطاع الخاص أن يساهم بنشاط في تحقيق أهداف الحكومة .على سبيل المثال، إذا اعتقدت الدولة أنّ الأسواق الحضرية تفتقر إلى البيض، فإنها ببساطة «توجّه التعليمات» إلى أصحاب مزارع الدواجن من القطاع الخاص لكي يتحولوا إلى إنتاج البيض. ومن غير المرجح أن يتجاهل أحد هذه التعليمات، ولكن من غير المرجح بدرجة مساوية أن يؤدي «انفتاح» كهذا إلى إحداث تغييرات عميقة كثيرة في الاقتصاد السياسيّ العراقي» (ريتشاردز وواتربوري، 1990: 254 ـ 257).

إن هذه، كما يمكن وصفها، خصخصة عن طريق «الإملاء». وفضلاً عن ذلك، إن النسبة الأكبر من القطاع الخاص بقي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالدولة و/ أو معرَّضاً للتقلبات الحاصلة في التجارة الخارجية والسياسة الخارجية. ولأنه كان يفتقر إلى ارتباطات بنيوية قوية مع بقية الاقتصاد، فإن القطاع الخاص بقي معتمداً على الدولة اعتماداً كليّاً. وبعد إزاحة معظم أطراف الجيل الأقدم من كبار ملاك الأراضي الشيوخ، أصبح بالإمكان تسليم زراعة «محدَّثة» تسليماً آمناً إلى قطاع خاص «أكثر كفاءةً» من شأنه أن يساعد في تلبية الحاجات المتنامية لسكان الحضر المتنامين. وبحلول بداية العام 1988، كان جميع الإنتاج الزراعيّ وعدد من الصناعات الغذائية قد جرتْ

خصخصته في العراق فعلياً. غير أن القطاع الخاص غير الزراعيّ لم يكن في عجلة من أمره بشكل خاص في هذه المرحلة لكي يمارس الضغط من أجل الحصول على الاستقلال الذاتي الكامل عن الدولة، ولا كانت الدولة متحمسة بشكل خاص للمضيّ قدماً بصورة قوية في ذلك الاتجاه. ومع أن بعضاً من الدعم المالي قُلّص وحُدّدت المنافع، فإن الدولة لم تكن راغبةً في إجراء تقليص حاد في مستويات الرفاه، خصوصاً خلال سنوات الحرب ذات الحساسية السياسيّة. وعليه، لم ينفّذ سوى برنامج خصخصة معتدل خلال سنيّ الحرب مع إيران.

أمّا الخصخصة الجادّة فقد بدأت في العام 1987 وازداد زخمها في العام 1988 بعد إعلان وقف إطلاق النار مع إيران. واشتملت على تعزيز حركة الخصخصة في الزراعة وبيع مشاريع ضخمة في قطاع الدواجن ومنتجات الألبان وتربية الأسماك، وتصفية عدد من معامل الصناعات الغذائية والنسيج ومواد البناء والنقل والخدمات، لصالح القطاع الخاص. كما شملت إلغاء احتكار الدولة لاستيراد البضائع الاستهلاكيّة وخطّة لاحتفاظ الصناعيين ببعض عائدات التصدير، وإصدار قانون جديد للاستثمارات الأجنبية قدّم حوافز أكبر للاستثمار العربيّ في العراق (مع الاستمرار من الناحية الرسمية في حظر الاستثمار الأجنبي غير العربيّ الحصري). وأُسّس في العام 1989 مصرف تجاري مملوك للدولة، هو «مصرف الرشيد»، لإيجاد منافسة مع «مصرف الرافدين»، هذا على الرغم من أن مزيداً من لبرلة القطاع المالي للبلاد كان لايزال بحاجة إلى وضعه في صيغة صلبة. وزيدت الإِعفاءات الضريبية والتسهيلات الائتمانية، كما جرى تخفيف بعض القيود الخاصة برأس المال والتوظيف.

وكما أعلنت إحدى وثائق حزب البعث، لم تعد هناك حاجة للعراق في أن يكون «دولة دكاكين» (السيد علي، 1989 : 40).

وكانت الدولة يُنظر إليها على أنها كانت تصيب نجاحاً أكبر في ميدان الصناعات الإنتاجية حيث كانت الطاقة الرخيصة والنخبة التكنوقراطية المتوسعة تساهمان في خلق أداء أكثر فاعلية (المصدر نفسه: 58). وبدلاً من التراجع، كانت الدولة في الواقع تكافح من أجل تحرير نفسها ممّا كانت تعدّه القيادة السياسيّة مساعيَ اقتصاديّة ثانوية، لكي تركّز على مشاريع أوسع حجماً وذات أهمية استراتيجية أكبر في ميادين الحديد والصلب، والهندسة، والأسلحة، والبتروكيماويات (هيئة المصارف العربية، 1990: 42 ـ 45). واضطرت الباحثة تشودري نفسها، التي كانت معجبةً بحجم وسرعة الخصخصة، إلى أن تعترف بأنه مهما كانت الصورة الدراماتيكية التي تكون قد ظهرت بها «فإن إصلاحات الثمانينيات لم تؤشر تغييراً في التوازن بين حصتَي القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد باستثناء الزراعة. وحافظت حصة الدولة في التصنيع على وضعها نتيجة للاستثمارات الضخمة في الصناعات الثقيلة. ولم يحدث في أي نقطة أن هبطت حصة الصناعة إلى أقل من 76٪» (تشودري، 1991: 15).

إن الدولة لم تتراجع، بل بكل بساطة أجرت تعديلاً على جدول أولوياتها في المجال الاقتصاديّ. فقد كان القطاع الخاص يوكَل إليه دور ما من جانب الدولة: لقد كان هذا تصفيةً من دون تحوّل إلى اقتصاد السوق(*). فإذا لم يكن هناك متعهّدون صناعيون لتولي الدور، لَزِمَ تصنيع بعضهم عن طريق إصدار الأوامر، ولزم أن يتم ذلك بسرعة، وذلك لغرض ملء «النقص في المتعهّدين» (من بين صفوف «الأتباع» السياسيّين والتجاريين والمقاولين). وكما وصف الأمر أحد المعلقين: «خُلقت فئة رأسمالية (وأنا أمتنع بشكل مقصود

(*) إنّني أفهم المعنى الأوسع لهذه العبارة على النحو الآتي: تصفية للقطاع العام دون التحول إلى اقتصاد السوق.

عن وصفها بأنها طبقة بورجوازية) في غضون أسابيع بمرسوم صادر من فوق، ثم سُمح لها أن تضع يدها على العمال وعلى الأسعار» (ن. فرجاني، «مناقشة»، في: النصراوي وآخرون، 1990: 897). أمّا أن ارتفاع الأسعار جاء مثل انطلاق الصواريخ في أعالي السماء نتيجةً لذلك، فتلك حقيقة (ساهمت في خلق جو الذعر الاقتصاديّ العام الذي أدّى في نهاية المطاف إلى غزو الكويت). أمّا بالنسبة إلى العمال، فقد أصابهم ضرر مؤكّد، بَيد أنّ نظام الحكم كان حريصاً على حرمان حركة العمال من أيّ قنوات تستطيع بواسطتها أن تعبِّر عن تظلماتها بشكل جمعيّ. وفي العام 1987، تم حلّ اتحاد نقابات العمال الذي كان يضمّ عمال القطاعين العام والخاص. وأصبح عمال المشاريع العامة «موظفين» في سلك الخدمة العامة الذي كان يمرّ افتراضاً بـ «ثورة إدارية» ويقوم بفصل بعض من كبار أفراده. وكان بإمكان عمال القطاع الخاص المنتمين إلى شركات يزيد عدد عمالها عن الخمسين عاملاً في كل شركة (8٪ فقط من القوة العاملة الصناعية) أن يشكّلوا نقابات، لكنهم في الحقيقة كانوا أضعف من أن يفعلوا ذلك، خصوصاً مع وجود منافسة من جانب العمال المصريين وغير العراقيين الآخرين ممن كانوا «أكثر اقتناعاً بما هم فيه» ومن حوالي ربع مليون جندي عائدين من الحرب مع إيران (لاوسون، 1990: 32 ـ 51، تشودري، 1991: 15 ـ 18، ماريون فاروق سلوغليت وبيتر سلوغليت، 1990: 22 ـ 23).

إن الديون الكبيرة نسبياً للمصارف الدولية والحكومات الأجنبية التي تراكمت بحلول نهاية الحرب الإيرانية ـ العراقية (البالغة ما يقل قليلاً عن 15 مليار دولار والتي كانت تمثل 29,2٪ من الناتج الوطنيّ الإجمالي، إضافة إلى خدمة ديون تمثل 50٪ من الصادرات) كانت تُعدّ حالةً خطرةً، إنما وقتية، لم تكن تبرر اللجوء إلى «صندوق النقد الدولي» (هيئة المصارف العربية، 1990: 40). وكانت هناك ديون غير

محددة الكمية لحكومات عربية (قدرت بحوالي 40 مليار دولار) منها التزام بتزويد قيمة النفط الخام الذي قامت ببيعه المملكة العربية السعودية والكويت، في سياق «الاغاثة في زمن الحرب» نيابة عن العراق من العام 1983 إلى العام 1988. ومع ذلك، فإن استمرار نظام الحكم في استثماراته الصناعية والعسكرية واسعة النطاق (ناهيك عن تكاليف إصلاح الخراب الذي سبّبته الحرب وإنفاقات الرفاه الاجتماعيّ) في وقت كانت فيه أسعار النفط منخفضة نسبياً، وفي مفصل زمني كانت عدة دوائر غربية فيه متوقفة عن تقديم القروض إلى العراق ـ كل ذلك اجتمع ليوجد حالة يائسة إلى حدّ ما، في ما له علاقة بنقص العملات الأجنبية في البلاد. وبحلول الأشهر الأولى من العام 1990، كان اقتصاد العراق قد عبر مرحلة التدهور ليصل إلى مرحلة الانهيار (باريزو (Parisot)، 1990، بيكار، 1990: 26 ـ 27)، وكان من الواضح أن القيادة العراقية كانت لاتزال تأمل في قيام عدد من البلدان الدائنة (العربية والأجنبية) بإعادة جدولة ديون العراق بموجب شروط كريمة، وقيام بلدان الخليج بإلغاء معظم الديون المستحقة لها بمثابة مكافأة سياسيّة لأداء العراق في الحرب مع إيران ـ وحينما لم تكن الكويت، وهي الأغنى والأكثر انكشافاً للاعتداء من بين الجيران، مستعدةً بشكل خاص في هذا الصدد، كان البديل المختار ببساطة هو الاستيلاء على ثرواتها بالقوة!

الأردن

على الرغم من تبني سياسة اقتصاديّة «منفتحة» و«ليبرالية» رسمياً، فإن تدخل الحكومة في الاقتصاد الأردني كان كبيراً جداً. وبالإضافة إلى سياسة تسعير ودعم مسيطر عليها بدرجة عالية، فإن الكثير من النشاطات الاقتصاديّة، بما في ذلك نشاطات القطاع الخاص، كانت تنظَّم عن كثب من جانب الحكومة، وكان النشاط

الصناعيّ الأردني يجري بمبادرة من الحكومة بصورة رئيسيّة. بَيد أنّ «الحاجة» إلى حركة تصنيع أردنية كانت مختلفة إلى حدّ ما عن نظيراتها في أنظمة الحكم العربية الأكثر شعبوية التي كثيراً ما توصف بكونها اشتراكية أو راديكالية. ولقد توجب على العائلة المالكة الأردنية أن تُضفي «جوهراً» على ما هي، دولة مصطنعة تفتقر إلى أيّ قاعدة جغرافية أو بشرية مميّزة حقاً، وذلك من خلال التشديد بشكل خاص على عملية بناء المؤسسات وأسلوب شبيه بأسلوب بلدان الخليج. والأردن يصوّر القول المأثور عن شاتلوس وشميل بشأن الحالة التي لا يكون المراقب فيها شاهداً على دولة تشرع بتطبيق برنامج للتصنيع من أجل التصنيع (الاقتصاديّ والتقني) بقدر ما هو شاهد على برنامج تصنيع يستهدف بصورة رئيسيّة بناء الدولة (شاتلوس وشميل، 1984). ولقد أدّت إنفاقات عامة إضافية إلى تحويل السكان في بضعة عقود (وعلى الرغم من معدلات النموّ السكاني العالية بدرجة قصوى) من شعب أُمّي في غالبيته إلى شعب متعلم بدرجة واسعة، وإلى رفع مستوى المنافع العامة والخدمات العامة (بما في ذلك الإسكان والكهرباء والصحة والاتصالات... إلخ) إلى مستويات عالية إلى حدّ ما (الشاعر (Al-Sha'ir)، 1990: 636 ـ 638).

لقد أصبحت مثل هذه الحاجة إلى تعزيز القاعدة الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة للأردن أشدّ في أعقاب سلسلة معوّقات ناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية (الأغنى) وما تبعه من زيادة سريعة في نسبة الفلسطينيين من السكان في الأردن، وجميع التبعات الاجتماعيّة والسياسيّة التي أفرزها هذا التطور. ولقد عبّرتْ تقوية الإدارة المركزية للاقتصاد عن نفسها في تبنّي سلسلة من خطط التنمية. فأطلقت خطّة ثلاثية (1973 ـ 1975) بهدف محدد هو محاولة

بعث الحيوية في الاقتصاد بعد ما لحق به بسبب حرب الأيام الستة وما تبعها، ثمّ أتبعت هذه بسلسلة من الخطط الخمسية (ابتداءً من 1976 ـ 1980) التي انطوت على أهداف تتسم بدرجة أعلى من الطموح.

وفي هذه الخطّة وفي الخطّة التالية (1981 ـ 1985) أصبحت الحكومة تفضّل القطاعات المنتجة للسلع وخصوصاً في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة مثل تصنيع الخشب والأشغال المعدنية والأواني المنزلية ومواد البناء. وكانت نتيجة هذه السياسة أن تَراوحَ متوسط الإنفاقات في الميزانية في السنوات الأخيرة ما بين 40٪ و50٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة، وهذا يعكس الاستثمارات في الصناعة والبنية التحتية ودعم الأسعار، وكذلك تكاليف الدفاع والأمن الكبيرة (هيئة المصارف العربية، 1990: 50 ـ 51)، وازداد الإنفاق العام بصفته نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 31٪ في الخمسينيات والستينيات إلى ما يقرب من 55٪ خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات. أمّا حصة الاستثمار العام المخطط في مجمل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي فقد كان متوسطها 46٪ خلال المدّة من 1970 إلى 1990، حتى وصلت ذروتها البالغة 55٪ في أواسط الثمانينيات. ومن الناحية المؤسساتية، فإن هذه النشاطات أدّت إلى ظهور قطاع عام مهم يضم حوالي 40 مؤسسة عامة تعمل في مجالات الموارد الطبيعية (بصورة رئيسيّة الفوسفات)، والصناعة، والأشغال المعدنية، والكهرباء، والزراعة، والنقل، والاتصالات، والإسكان، والسياحة، علاوةً على التجارة، والتجهيزات، والتموين. وبينما كان بعض من هذه المؤسسات مملوكاً للدولة ملكيةً كاملةً، كانت الدولة تمتلك في بعضها الآخر حصة تزيد عن 50٪ من رأس المال فكانت إدارتها بالتالي خاضعةً لسيطرة الحكومة (أبو شيخة، 1983، أبو شيخة وعساف، 1985: الفصل 6). ومع أن الزراعة

بمجملها تراجعت (بسبب فقدان الضفة الغربية الخصبة وضغوط السكان وحالات الجفاف)، فإن انخراط الحكومة في الشؤون الزراعية قد ازداد من خلال الدور الذي تلعبه (سلطة وادي الأردن) التي أُدمجت في وقت لاحق بوزارة المياه والريّ ودور (المؤسسة التعاونية الأردنية) التي تلقت دعماً كبيراً بعد أواسط السبعينيات (عدوان وكنينغهام، 1989 : 3، غابستر (Gubster)، 1988 : 105).

لقد كان نمو الدور الاقتصاديّ للدولة ناجماً بشكل وثيق عما تبع فورة أسعار النفط في العام 1973 بطرق مباشرة وغير مباشرة معاً، إلى الحد الذي جعل البعض يصف الأردن بأنه يمثل «الاقتصاد النفطي غير المنتج للنفط» الرئيسيّ في العالم (هيئة المصارف العربية، 1990 : 51). وخلال جزء كبير من السبعينيات وأوائل الثمانينيات كانت التقديرات تشير إلى أن ما يقرب من أربعة أخماس إجمالي الإنفاق المحلي كان يأتي من هبات مباشرة وقروض لدعم الميزانية من الأقطار المجاورة المصدّرة للنفط، ومن تحويلات الأردنيين العاملين في الخليج، ومن الصادرات الأردنية إلى الأقطار المجاورة الغنية بالنفط. وكان أكثر من ثلث القوة العاملة الأردنية يعمل في السعودية، وكانت تحويلات هؤلاء الأفراد تعادل ما يقرب من ثلثي إجمالي عائدات الأردن من صادرات السلع والخدمات اللا إنتاجية. وكان دعم الميزانية من جانب دول الخليج يعادل عادةً حوالي نصف عائدات الحكومة في الفترة من أواخر السبعينيات إلى العام 1983. ومثّلت صادرات الأردن إلى البلدان العربية في المتوسط حوالي نصف إجمالي صادرات البلاد من السلع (عناني وخلف، 1989 : 211). وعليه، كان الأردن على درجة عالية من التعرض إلى تأثيرات التطوّرات الاقتصاديّة والسياسيّة في الخليج، وهي حقيقة بلغتْ أقصى درجات الجلاء المأساوي خلال حرب الخليج في 1990/ 1991.

تمّت المحافظة على زخم النشاط الاقتصاديّ خلال معظم

الثمانينيات من خلال زيادة الإنفاق الحكومي بدرجة أعلى بكثير، وهو الذي كان يموَّل بشكل كبير بواسطة الاقتراض الخارجي والمحلي، والذي أدى إلى خلق عجز صاف في الميزانية ارتفع من 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 1984 إلى 18٪ في 1987. ومع أن قطاع السياحة الناشط نسبياً، والتوسع الكبير في الخدمات المصرفية الذي نشأ عن توقف هذه الخدمات في بيروت، والفوائد الجانبية لتجارة إعادة التصدير مع العراق خلال حربه مع إيران، كانت جميعاً قد خففت من وطأة الحالة نسبياً، فإن إجمالي الهبوط في العائدات نتيجةً للأوضاع الباعثة على القلق في الخليج قد أدّت إلى زيادة سريعة في مديونية الأردن الخارجية من 2,5 مليار دولار في 1984 إلى ما تقدر قيمته بمبلغ 6 ـ 7 مليارات دولار في 1988. ولقد مثّل الدين 92٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومثّلت خدمة الدين 24,6٪ من الصادرات، وفي الوقت نفسه كانت هناك مؤشرات على أن الناتج المحلي الإجمالي نفسه كان في طور الهبوط بالأرقام المطلقة. كما إنَّ احتياطيات العملة الأجنبية تراجعت خلال المدّة نفسها من 515 مليون دولار في 1984 إلى 110 مليون دولار في 1988.

في العام 1988 بلغ وضع الأردن المالي مراحل الأزمة، الأمر الذي حتّم تطبيق برامج طوارئ تقشفية ودفع البلاد إلى اللجوء ـ بصورة شبه يائسة ـ إلى «صندوق النقد الدولي». وفي ربيع العام 1989 دخلت الحكومة في مفاوضات مع «الصندوق» للحصول على «تسهيلات ائتمانية جاهزة عند الاقتضاء» قدرها 125 مليون دولار شريطة قيام الحكومة بتنفيذ برنامج معيّن للتكييف الاقتصاديّ. وتبعت ذلك اتفاقية قرض قدره 150 مليون دولار مع «البنك الدولي» وهو قرض كان من المتوقع الحصول على مثيل له من الحكومة اليابانية.

كما أعيدت جدولة ديون الأردن إلى الحكومات الدائنة الأعضاء في «نادي باريس»، وقيل إنّ بعض المساعدات كانت في طريقها من دول عربية. وكان برنامج التكييف المتوسط المدى (1989 ـ 1993) الذي شكل الأساس لاتفاقية الأردن مع «صندوق النقد الدولي» يخص أساساً استقرار الأسعار وتقليص عجز الميزانية وتطبيق سياسة ائتمانية مشددة. وأدّى الرفع المفاجئ للدعم الحكومي عن عدد من السلع الأساسيّة الذي جاء نتيجة لهذه الاتفاقية، إلى أعمال شغب عنيفة وواسعة في نيسان/ أبريل 1989 بدت وكأنها تتحدّى شرعية نظام الحكم.

ضمن سياق هذه الأزمة المالية الدراماتيكية، وفي غياب أيّ مؤشرات على انتهائها الوشيك، بدأ التفكير بمسألة الخصخصة يظهر. إذ شرع المسؤولون الحكوميون يتصورون أنّ إعادة الحيوية إلى دور القطاع الخاص من شأنها أن تكون سبيلاً سهلاً لإراحة الدولة من بعض من التزاماتها المالية الثقيلة، وبمرور الوقت ظهرت إلى السطح المحاجة القائلة بأن القطاع الخاص كان أكثر عقلانية وبأن الخصخصة والكفاءة وجهان لعملة واحدة (عدوان وكنينغهام، 1989).

إن أكبر حصة للقطاع العام، بالأرقام المطلقة والنسبيّة، هي في التعدين، حيث تشكل الاستثمارات العامة الإجمالية 58٪ من رأسمال شركات التعدين وتمثل ما يقرب من نصف إجمالي حصة القطاع العام في الشركات الأردنية. إن طبيعة شركات التعدين القائمة على رأس المال المكثّف بدرجة عالية والتصوّر القائم على أنَّ المعادن هبة طبيعية وبالتالي فهي مورد وطني قد لا يجعلان هذا الميدان على وجه التحديد سهل الانقياد لعملية خصخصة سريعة. أما المجال الأكبر الثاني لمساهمة الحكومة فهو في قطاع صناعة السلع، حيث تبلغ قيمة هذه المساهمة 23,2٪ من رأسمال القطاع، إذ توجه نسبة

87٪ من الأسهم الحكومية في الشركات الأربعة الأكبر: (مصانع الإسمنت الأردنية)، (مصفاة البترول الأردنية)، (صناعات الزجاج)، و(الصناعات الهندسية). ويمثل رأس المال المساهم لهذه الشركات الأربعة 56٪ من إجمالي رأسمال جميع شركات التصنيع البالغ عددها 48 شركة في البلاد. أمّا في مجال الخدمات فإن متوسط الاستثمار العام يبلغ 20,8٪ من إجمالي رأسمال شركات الخدمة (عناني وخلف، 1989: 211 ـ 217).

إن هناك تبايناً واسعاً بين المشاريع العامة الصرفة والمشاريع العامة ـ الخاصة المشتركة من حيث الإنتاجية والكفاءة، وليس واضحاً المدى الذي سيكون فيه هذان المعياران موجودين ضمن المعايير المستخدمة عند اختيار المشاريع لغرض الخصخصة. ومن بين المؤسسات العامة حصرياً، فإن (هيئة الاتصالات) و(سلطة الكهرباء) تُعدّان عموماً مؤسستين رابحتين، بينما تتحمل (سلطة المياه) خسائر ضمن الخطّة تحقيقاً لهدف تطبيق «العدالة». ويعتقد بعض الخبراء أنّه ضمن المشاريع المشتركة «كلّما كانت مساهمة الحكومة أكبر كان احتمال خسارة المشروع الصناعيّ أقوى. وفي الواقع كانت 58٪ أو أكثر من هذه الشركات خاسرة في العام 1986. أمّا النسبة المقارنة في المشاريع التي تقل فيها ملكية القطاع العام عن 35٪ فلم تكن سوى 26٪» (المصدر نفسه، ص 215 ـ 217). وقد قُدِّمت اقتراحات بالخصخصة تشمل كلاً من الشركات الرابحة (مثل الاتصالات) والشركات الخاسرة (مثل النقل) (عدوان وكنينغهام، 1989: 5 ـ 8). ومنذ العام 1986، حينما أُعلنت الخصخصة بصفتها هدفاً مرغوباً، أُجريت عدة دراسات واستعدادات، ولكن لم يجرِ إلى حدّ الآن أيّ تحويل للملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ولقد شُخّصت ثلاث شركات على وجه الخصوص بصفتها أهدافاً

للخصخصة: (الخطوط الجوية الملكية الأردنية)، (هيئة النقل العام) و(هيئة الاتصالات). غير أنه لم يحصل إلى حدّ الآن أي تقدّم في التنفيذ الفعلي يتجاوز التركيز على تتجير المشاريع العامة بصفتها خطوة تمهيدية للتحويل اللاحق للملكية والسيطرة.

وبخلاف بعض الأقطار الشرق ـ أوسطية الأخرى، فإن نموذج الاستثمار الحكومي في الأردن لم يتسبب في «مزاحمة» القطاع الخاص وإبعاده، إذ إنَّ تركيز الدولة على الخدمات والمنافع والبنية التحتية، و ـ في مجال الصناعة ـ على التعدين والصناعات التعدينية، فضلاً عن الممارسة الواسعة للمشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص في صناعة السلع والصناعات الهندسية، مقرونةً بحقيقة أن القطاع الخاص والدولة كانا يتسلمان معاً وفي آن واحد (بطريقتيهما المختلفتين) «عائدات نفط بالوكالة» ـ كل هذه العوامل ساعدت في خلق حالة كان فيها القطاعان العام والخاص يكمل أحدهما الآخر (بدلاً عن منافسة أحدهما للآخر). وقد أدت هذه السياسة أيضاً إلى التماسك السياسيّ للأردن الذي أفضى إلى خلق أرضية اقتصاديّة مشتركة بين البورجوازية البيروقراطيّة، الأردنية في معظمها، من جهة والبورجوازية التجارية، الفلسطينية في معظمها، من الجهة الأخرى.

ومع ذلك، فإن اعتماد القطاع الخاص اعتماداً مماثلاً على العائدات المستمدة من الخارج، فضلاً عن شراكته الوثيقة مع الدولة في كثير من النشاطات، من شأنهما أيضاً الإيحاء بأن القطاع الخاص قد يكون قادراً على وضع حدّ للركود الاقتصاديّ الناجم عن تراجع التحويلات الرسمية والخاصة، معاً، إلى الأدرن، وعن تقلص دور الدولة الاقتصاديّ ذي العلاقة الوثيقة. كما يجب التذكّر أنّ الكثير من مشاريع القطاع الخاص الأكبر (الفوسفات، تكرير النفط، البوتاس، الإسمنت، الكهرباء، والتبغ) هي «شركات امتياز» (أي احتكارات

خاصة). وفي العام 1987، حققت هذه الشركات 64,8٪ من كامل القيمة المضافة في القطاع الصناعي. وهي تتلقى فعلاً قدراً كبيراً من الحماية والدعم الحكوميين، وهي ليست خاضعة لإجراءات المحاسبة والسيطرة المفروضة على الأعمال في العادة، وبالتالي فمن الصعب التنبوء بكفاءة أدائها في ظروف أكثر «طبيعية» للسوق (الشاعر، 1990: 640).

لقد سمحت القيادة الأردنية في خطوة ذكية بقدر معيّن من اللبرلة السياسيّة للتعويض عن الظروف الاقتصاديّة المتدهورة. وكانت الانتخابات التي عقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 إيذاناً بعودة الحياة البرلمانية التي كانت قد عُلّقتْ بعد حرب 1967 العربية ـ الإسرائيلية، قد جاءت بعدد من العناصر المستقلة، منهم عدد هام من (الإخوان المسلمين). وإذا سُمِح لمثل هذه العناصر المستقلة أن تعمل بحرية، فإن ذلك سيؤشر لحركة جلية باتجاه عملية دمقرطة في الأردن. ومع ذلك، فمن المحتمل أن تواصل القيادة الأردنية السير على هذا الطريق بحذر شديد. ومنذ تأسيس الدولة الأردنية، كانت الاعتبارات الأمنية تشكّل لبّاً حيوياً في تركيبتها. ومن بين نسبة الـ 60٪ أو حواليها من القوة العاملة المحلّية الموظفة في القطاع العام، هناك ما يقرب من نصفهم يعملون في مؤسسات الأمن/ الدفاع. كما أنَّ استخدامات الأمن/ الدفاع تمثل حوالي ربع ميزانية الحكومة، وتمثل نفقات التسلُّح حوالي نصف الدين العام الخارجي (المصدر نفسه: 643 ـ 645).

ومع مرور السنين، أصبحت التشكيلة الإثنية للسكان وللقوة العاملة تُعدّ شأناً «أمنياً». وكما عبر عنها أحد المعلقين: إذا كانت «الدولة» (الحكومة والجيش) أردنية و«القطاع الخاص» فلسطينياً، فمن الجائز (خصوصاً بالنظر إلى بعض المخططات الإسرائيلية التي تنظر

إلى الأردن بصفته الوطن الفلسطيني) أن تكون القيادة متردّدة في تقليص دور الدولة في الأردن أو تخفيض الدعم المالي الحكومي، بسبب التداعيات السياسيّة التي يحتمل أن تنجم عن سياسة كهذه (ج. العناني، «تعليق» في: النصراوي وآخرون، 1990: 682 ـ 683).

مع اندلاع أزمة الخليج في 1990/ 1991، أمسى انكشاف الأردن الاقتصاديّ والاستراتيجي لتأثيرات العوامل الخارجية أكثر وضوحاً حتى من ذي قبل. وإذ تجد البلاد نفسها داخل فخّ بين شتى الأطراف المتصارعة، ومعانيةً من الأذى الشديد بسبب الحصار المفروض على العراق، ومن ثمّ من «العقاب» الذي أنزله الحلفاء عليها، ووصول مئات آلاف الفلسطينيين، فإنها تواجه الآن كمّاً من المعضلات التي تمسّ وجودها بدرجة أكبر ممّا يمسّها الشأن الصغير حول اختيار أيّ من المشاريع العامة لكي تقوم بخصخصته قبل غيره.

الجزائر

مع استقلال الجزائر في العام 1962، دشّن أحمد بن بلة، رئيس الجمهورية الأول، نظاماً للإدارة الذاتية (autogestion) في الزراعة وفي الصناعة بصفته الأساس لسياسة بلاده الاقتصاديّة. ومع ذلك، ونتيجة لتنحيته عن السلطة بانقلاب عسكري قاده هواري بومدين في حزيران/ يونيو 1965، فإن نموذج بن بلة لم يستمرّ طويلاً. وفي ظلّ حكم نظام الرئيس بومدين، كانت سياسة البلاد الاقتصاديّة قائمة على التخطيط الاشتراكي وتأسيس مشاريع كبرى تابعة للدولة (sociétés nationales)[*]. وشملت المشاريع الرئيسيّة شركة (سوناتراك) في

(*) سنشير إليها باسم (المؤسسات الوطنية) لتمييزها عن (المشاريع الوطنية) (entreprises nationales) التي سيرد ذكرها لاحقاً.

حقل الهيدروكربونات، وبضع شركات في حقول الصلب، والهندسة، والكهربائيات ومواد البناء. كما كان هناك عدد من مشاريع الدولة الأصغر حجماً مثل مشاريع الأشغال المعدنية، والنسيج، والغاز المنزلي، والكهرباء، والجلود والأحذية، والسياحة. أما النشاطات التكميلية التي بقيت تحت سيطرة الدولة فقد ضمت الاحتكار الكامل للتجارة الخارجية والمصارف والتأمين. وقد يستنتج المرء من هذه الصورة العامة أنّ الدولة كانت مقتنعة بالحاجة إلى وضع الاقتصاد الجزائري تحت سيطرتها القوية (بو عطية (Bouattia)، 1993).

ومع ذلك، فتحْتَ ضغط الأعباء المالية المتنامية، انخرطت الجزائر، مثل أقطار أخرى في المنطقة، في موجة اللبرلة الاقتصاديّة والخصخصة التي اجتاحت العالم العربيّ خلال الثمانينيات (سوتون وأغروت (Sutton and Aghrout)، 1990، فانديفال (Vandewalle)، 1992). وبعد أن تولى الرئيس الشاذلي بن جديد الحكم في العام 1978، مرّت البلاد بعشر سنوات من الإصلاحات السياسيّة، وبوجه أخصّ الاقتصاديّة. وكان أن قلبت هذه الإصلاحات السياسات الأسبق التي كانت تفضل رأسمالية دولة قائمة على استراتيجية تنموية لـ «الصناعات التصنيعية» الثقيلة وعلى التوسع المفرط. وبدلاً من تلك السياسات، سُمح بظهور نسخة أُعيد تأهيلها من القطاع الخاص الذي كان موجوداً في السابق، والمقيَّد بصورة كبيرة، في حين كان يجري الإعداد لإعادة هيكلة الشركات الصناعية الكبرى الخاضعة للدولة، وتجزئتها (أوستركام، 1982). أمّا في القطاع الزراعي، فإن المزارع الكبيرة المدارة ذاتياً أو المزارع «الجماعية» والتعاونيات الإنتاجية التي كانت قد ظهرت نتيجة لبرنامجي الإصلاح الزراعي، فقد أُعيدتْ هيكلتها وقلّص حجمها.

أمّا من الناحية السياسيّة، فإن الاستبدال المتدرج لأعضاء حكومة بومدين بوزراء من «جبهة التحرير الوطنيّ» أكثر «براغماتية» خلال إدارات الرئيس بن جديد المتعاقبة، شجّع على قيام لبرلة متصاعدة توجّت بإطلاق نظام سياسيّ متعدد الأحزاب في العام 1989، وفتح أبواب الاقتصاد الجزائري أمام الاستثمارات الأجنبية في العام 1990.

كان القطاع الصناعيّ الخاص قد اصابه الجمود خلال السبعينيات، وذلك في الأساس بسبب القيود التي فرضها قانون الاستثمارات للعام 1966. وفي العام 1982 صدر قانون جديد للاستثمار كان يهدف إلى استعادة المبادرات الخاصة من خلال تشجيع التوفير وتقديم الضمانات والقروض والإعفاءات الضريبية. وبينما تم الإبقاء على الصناعة «الاستراتيجية» الثقيلة ضمن قطاع الدولة، فقد جرى تشجيع الاستثمار الخاص في ميادين مثل الصناعات الخفيفة، والصناعات الحِرَفية، والبنية التحتية للفنادق، وقطاع صناعي لا مركزي ثالث كانت تدعمه وتديره سلطات «الولايات» المحلّية. وبحلول أواسط الثمانينيات، كان هذا القطاع الخاص الناشئ يمثّل حوالي 30٪ من العمّال الصناعيين المتوزعين على 4,800 مشروع صغير ومتوسط الحجم، كان أغلبها يوظف بين 5 ـ 20 عاملاً فقط لِكُلّ مشروع.

لقد أدّى تشكيل (المكتب الوطنيّ لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمار الخاص) في العام 1982، إلى إشاعة قدر أكبر من التشجيع للاستثمارات الصناعية الخاصة، علاوةً على شيء من السيطرة عليها. وكانت إقامة مشاريع صناعية خاصة كبيرة تتجاوز استثماراتها 3 ملايين دينار تستلزم الحصول على الموافقة المركزية

من (اللجنة الوطنيّة للموافقات) التابعة لـ (المكتب الوطنيّ) المذكور أعلاه، في حين كانت المشاريع الأصغر تستطيع الحصول على الموافقة من (لجان الولايات للموافقات) المحلّية. وفي خلال المدّة من العام 1983 إلى العام 1987 صادق (المكتب الوطنيّ) على 5,186 مشروعاً استثمارياً منها 1,181 في القطاع الرأسماليّ الأكبر التابع لـ (اللجنة الوطنيّة). وكان متوسط رأس المال الخاص المكرّس للاستثمار بهذه الطريقة يناهز 2,6 مليار دينار في السنة بين العامين 1983 و1985، ثمّ ارتفع إلى 3,7 مليار دينار في العام 1986، وإلى 6,9 مليار دينار في العام 1987. وكان حوالي 44٪ من هذا الرأسمال يتوجّه إلى مشاريع الإنتاج الصناعيّ من العام 1983 إلى العام 1986، بينما كانت قطاعات النقل والسياحة والخدمات تحتل المرتبة الثانية، وقطاع مواد البناء يحتل المرتبة الثالثة خلال المدّة نفسها، في حين كانت جميع المشاريع التي صادق عليها (المكتب الوطنيّ) حتّى أواخر حزيران/ يونيو 1987 ستخلق 75,446 وظيفة جديدة في هذا القطاع الخاص المزدهر. وبحلول 1988/ 1989 تقدّمت لبرلة الأنظمة المتعلّقة بالاستثمار الخاص خطوات أخرى. وفي هذه المرحلة تمّ التخلي عن الدور التنظيمي لـ «المكتب الوطنيّ»، ومعه ذهب تراكم مثير للاهتمام من احصائيات الاستثمار (سوتون وأغروت، 1990: 6 ـ 7).

وفي غضون ذلك، كان القطاع العام نفسه يمرّ بعملية إعادة تنظيم. ومنذ العام 1980 توصلت حكومة الرئيس بن جديد إلى استنتاج مفاده، أن القطاع الصناعيّ التابع للدولة كان مقيّداً بتكامل عمودي وتركيز بيروقراطيّ ناشئ عن وجود 16 مؤسسة صناعية كبيرة مملوكة للدولة، تمثّل بمجموعها حوالي 80٪ من النشاط الصناعيّ في الجزائر وتشغّل 311,680 شخصاً. وبناءً على ذلك، بدأ العمل

بعملية إعادة تنظيم رئيسيّة تهدف إلى تفكيك المؤسسات المفرطة في حجمها إلى (مشاريع وطنية) أصغر بكثير، يكون كل منها أكثر تخصصاً في نشاطات إنتاجية محددة بصورة جلية، كانت في العادة تميّز بين وظائف الإنتاج والتوزيع والتسويق. وهكذا، تمّ تقسيم (مجمع الحديد والصلب) إلى 13 مشروعاً، وشركة (سوناكوم) الهندسية الواسعة إلى 11 مشروعاً. وبالمثل، تمّ تقسيم المؤسسات الصناعية الست عشرة إلى 107 مشاريع. وقُدِّر أنّ إعادة هيكلة المجموعة الأوسع التي كانت تضم حوالي 35 ـ 39 مؤسسة تابعة للدولة، بما فيها المؤسسات التجارية والمالية ومؤسسات النقل، قد أثمرت 322 ـ 500 مشروع بعد اتمام عملية التقسيم. ومع أن تلك العملية لم تكن عملية خصخصة بهذا المعنى، فإن إعادة الهيكلة انطوت على قدر كبير من تفكيك المركزية، والتحول إلى إقامة وحدات إقليمية (مناطقية) ما أدّى إلى وجود قطاع دولة صناعي أكثر مرونةً وأقل تمركزاً، صار بإمكان الصناعة الخاصة أن تتصل به وتتعامل معه (سوتون وأغروت، 1990، والمراجع المذكورة).

في أوائل التسعينيات، كان قطاع المشاريع العامة الجزائري يتألف من حوالي 350 مشروعاً وطنياً، و2,500 مشروع على مستوى الولايات، وكان قطاع مشاريع الولايات والبلديات، المملوكة للدولة، المهم، يمرّ بعملية تعزيز (بدعم من «البنك الدولي») بصفتها خطوة أولى نحو تحسين الأداء. وكان المزيد من الإصلاحات الواسعة والمتقدمة ماضياً في القطاع الوطنيّ للمشاريع المملوكة للدولة بهدف وضع القطاعين العام والخاص على قدم المساواة من حيث الوضع القانونيّ والأنظمة حينما كانا يمارسان نشاطاً متشابهاً، ولجعل المشاريع المملوكة للدولة تمتثل لمستلزمات القانون التجاري الوطنيّ (الذي كانت قد أعفيت منه في السابق).

في مرحلة الإصلاح الأولى، كانت قلة من المشاريع المملوكة للدولة الأوسع والأشد تركيزاً، بما فيها (سوناتراك) العملاقة في مجال الهيدروكربونات، قد فُكِّكت مركزيتها من الناحيتين المالية والجغرافية، وركّزت المرحلة الثانية من الإصلاح على تصفية مشاكل وضع المتأخرات المالية (الديون المتقاطعة) بين الشركات الأم وشركاتها الفرعية. بَيد أنّ إعادة هيكلة المشاريع لم تكن في البدء ناجحة بشكل خاص، إذ زعم أنّ فاعلية جهود إعادة التأهيل المستقبلية ستتحسن من خلال إجراء تعديلات على النظام الضريبيّ المطبّق على المشاريع.

إن أعمال الشغب والاضطرابات الواسعة التي حدثت على امتداد البلاد في تشرين الأول/ أكتوبر 1988 سلّطت الأضواء بصورة حادّة على حجم المشاكل، لا في أبعادها الاقتصاديّة فحسب، بل في أبعادها الاجتماعيّة والسياسيّة كذلك. وفي هذه الأثناء كانت أزمة البلاد المالية قد اشتدت جراء الارتفاع الكبير في تكاليف الأغذية المستوردة والمطالب المتواصلة لشعب «معبّأ» تعبئة عالية من أجل الاستمرار في تهيئة فرص العمل والخدمات الاجتماعيّة والسلع المدعومة (بنون (Bennoune)، 1990). فردّ نظام الحكم بعمل مزدوج مزج ما بين درجة عالية من اللبرلة السياسيّة ووتيرة متصاعدة في حقل إعادة الهيكلة الاقتصاديّة والإصلاح الإداري.

وركّزت الإصلاحات الإضافية في حقل الإدارة الاقتصاديّة على وضع أسس واضحة لعلاقة الحكومة بالمشاريع الوطنيّة المملوكة للدولة، وعلى وضع إدارة الشركات العامة على مبعدة من تدخل الوزارات القطاعية. ولقد تمّ ذلك من خلال ثمانية صناديق مشاركة أو مساهمة (fonds de participation). وكانت هذه الصناديق المملوكة للقطاع العام والمشغَّلة منه، والتي كان القصد منها أن تعمل بصفة

شركات قابضة، تمتلك حصصاً في حافظة(*) متنوعة تضم مشاريع مملوكة للدولة، وتكون صلاحية هذه الصناديق بيع وشراء الأسهم واستثمار ما تملكه أو تفكيك هذا الاستثمار، لغرض رفع أرباحها إلى أقصى حدّ. وفي مطلع العام 1990، أجازت (الجمعية الوطنيّة) تأسيس مشاريع مشتركة جديدة بين مشاريع الدولة ورأس المال الخاص، الأجنبي أو المحلي. وكان كلّ من هذه الصناديق سيتسلَّم حصة أولية تتألف من أقلية كبيرة من الأسهم في قطاع فرعي صناعي محدّد، على ألاّ يمتلك أي صندوق مفرد أكثر من 40٪ من أسهم أي شركة مفردة. وبهذه الوسيلة، كان كلّ مشروع سيكون موزعاً بين ما لا يقلّ عن ثلاثة صناديق، وكانت هذه ستقوم بمراقبة أداء المشروع وفرض معايير الربحية. وكانت أهداف هذه الصناديق تحفيز قوى السوق المتنافسة، وتقليص التدخل السياسيّ والإداري في العمل اليومي للشركات، وتزويد إدارة المشاريع بالمؤشرات الهادفة إلى رفع الأرباح إلى حدّها الأقصى، والاستقلال الذاتي لتحقيق هذه الأغراض، وعلى العموم لزيادة الكفاءة التشغيلية للمشروع المعنيّ (لي ونليس (Lee and Nellis)، 1990: 6 ـ 7).

لقد ظهرت (صناديق المشاركة) الجزائرية إلى الوجود بشكل رسمي في أواسط العام 1989، وتضمنت الخطوات الأولى باتجاه التحول: تشكيل وكالة مهمتها تقديم المشورة حول الكيفية التي كان كلّ مشروع سيتمكن بها من الوقوف على مرتكز مالي أكثر ثباتاً، وخصّصت لِكُلّ مشروع قيمة معيّنة على عدد الأسهم التي كانت ستصدر بالنسبة إلى كلّ شركة، وآنذاك سلّمت المشاريع إلى (صناديق

(*) بالمعنى المالي، أي مجموعة استثمارات (أسهم، سندات. . . إلخ) يمتلكها شخص أو مصرف أو مؤسسة.

المشاركة). ثمّ جرى تثبيت مديري الصناديق في مواقعهم، إلاّ أن الإجراءات التشغيلية كانت لاتزال تنتظر التحديد، ولم تكن كيفية تحديد معايير الأداء ومراقبتها وفرضها في المشاريع واضحةً جداً (المصدر نفسه: 7). كما كانت هناك ضرورة أيضاً لتعيين حدود الاستقلال الذاتي الإداري، مع أنه كان من المتوقع أن يكون المديرون قادرين على تعيين الموظفين وتسريحهم. أما التسعير فقد شملته اللبرلة إلى حدّ ما، ولكن نظراً للبنية الاحتكارية للاقتصاد الجزائري فإن هوامش الربح كانت ستظل خاضعة للسيطرة. وبقي الحصول على العملة الأجنبية مقيّداً بقيود قاسية، لكن قدراً ما من التقدّم أحرز في التشديد على تخصيصات القروض المحلّية بصفتها واحدةً من الخطوات المؤدّية إلى فَرْض قيود مشدّدة على الميزانية في وقت لاحق.

وفي بداية التسعينيات، لم تكن قد جرت تصفية أيّ من المشاريع الوطنيّة المملوكة للدولة، على الرغم من حقيقة أنها كانت آنذاك خاضعةً للقانون التجاري الذي كان يسمح بإغلاقها. وتعمل الصعوبات السياسيّة المتنامية في البلاد، علاوةً على ما تقدّم، على حرْف القيادة عن إيلاء اهتمام كافٍ بمشاكل الإدارة والإصلاح الاقتصاديّين.

المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة

على الرغم من أن خطاب السعودية يلهج بالاقتصاد الليبرالي، فإنها أقرب من الناحية التنظيمية إلى أن تكون نظاماً دولتياً من أن تكون نظاماً قائماً على السوق. وبطبيعة الحال، كان هذا بصورة رئيسيّة نتيجة من نتائج فورة أسعار النفط، فللبلاد وزارة للتخطيط ذات صلاحيات واسعة تقوم بإعداد خطط التنمية المتتالية المتّسمة

بأقصى درجات الأهمية. كما أنّ للمملكة وزارتين للبترول والصناعة قويتين بأقصى درجات القوة، تضمّان فرقاً تكنوقراطية ديناميكية تقوم بإعداد السياسات العامة من جهة، وتوجيه المؤسسات العامة الهامة والسيطرة عليها من الجهة الأخرى (مثلاً: في مجالات تطوير حقول النفط، الهندسة البترولية، التكرير، خطوط الأنابيب، الغاز، الصناعات الأساسيّة، البتروكيماويات، الصلب، الأسمدة... إلخ) (الفارسي، 1982: 73 ـ 111).

إن الدور الاقتصاديّ للدولة في السعودية مهمّ إلى أقصى حدّ. إذ في العام 1978 كانت الحكومة مسؤولة عن 60,3٪ من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وعن 61,7٪ من الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي، وعن 48٪ من إجمالي الاستهلاك، و(في 1976) عن 33,3٪ من جميع المشتريات الوطنيّة (الملاخ (El-Mallakh)، 1982: 276). وعلى الرغم من أن خطط التنمية قد أعلنت أنّ الحكومة ستتولى الاستثمار الرأسماليّ فقط (حيث حجم الاستثمار كبير ويتجاوز قدرة الأفراد في القطاع الخاص)، ومع أن سياسة «السَعْوَدة» قد أفضت إلى خلق حوافز تفضيلية للمقاولين السعوديين بدلاً من الأجانب (المصدر نفسه: 403 ـ 408)، فإن أعمال القطاع الخاص تعتمد إلى حدّ كبير على الإنفاق العام، ولا يبدو المنتجون المحليون قادرين على أداء وظائفهم دون أن يتلقوا دعماً مالياً جسيماً من الحكومة.

إن خطة التنمية هي الأداة الرئيسية التي تعيد الدولة بها تشكيل الاقتصاد، وذلك بصورة رئيسية من خلال الإنفاق العام. وكانت الخطة الأولى (1970 ـ 1975) برنامجاً استثمارياً متواضعاً إلى حد ما. بَيد أنّ التخطيط انطلق في أعقاب فورة أسعار النفط مع خطّة التنمية الثانية (1975 ـ 1980) التي انطوت على إنفاق ما لا يقل عن 498,230

مليون ريال سعودي (حوالي 142 مليار دولار). وكانت تشمل بالدرجة الرئيسيّة البنية التحتية ومدينتي جبيل وينبع الصناعيتين. أما الخطّة الثالثة (1980 ـ 1985) فقد كانت تهدف إلى تحويل التأكيد على القطاعات الإنتاجية (وبصورة خاصة الزراعة) بدلاً عن البنية التحتية. ثمّ جاءت الخطّة الرابعة (1985 ـ 1989) لتؤكّد على الكفاءة التشغيلية وعلى الأنشطة غير النفطية، كما نصّت على دور أعظم للقطاع الخاص، غير أن هناك اعتقاداً عاماً بأن الخطّة لم تحقق أهدافها.

تمتلك السعودية قطاعاً عاماً واسعاً جداً، استمر في الاتّساع بدرجة كبيرة منذ فورة أسعار النفط. وقد أقيمت عدة مؤسسات عامة، خصوصاً خلال السبعينيات، زاد عددها عن الثلاثين بحلول أواسط الثمانينيات. وشملت هذه أربع مؤسسات عامة في مجال الخدمات، وعشراً في مجال التعليم والتدريب، علاوةً على 15 مؤسسة عامة اقتصاديّة، يضم معظمها عدة شركات ومشاريع عامة. وتغطي نشاطات المؤسسات العامة حقولاً متنوعة من قبيل النفط والمعادن، السايلوات، الماء والكهرباء، التنمية المناطقية، المصارف وصناديق الاستثمار، فضلاً عن سلسلة كاملة من الصناعات السلعية والبتروكيماوية والإنشائية (الطويل (Al-Tawil)، 1986: 379 ـ 384). وتكاد الصناعة الثقيلة تتركز بصورة كاملة بيد (المؤسسة العربية السعودية للصناعات الأساسيّة ـ سابك)، وتكرير النفط بيد (المؤسسة العامة للبترول والمعادن ـ بترومين).

ليس سراً أن توسع القطاع العام في السعودية لم تحفّزه الحاجة إلى توسيع الصناعة والبنية التحتية وتنويع الاقتصاد فحسب، بل كذلك «الرغبة في إعادة توزيع جزء من الدخل المتنامي، على شكل خدمات ومنافع عامة» (خواجكية (Khawajkiya)، 1990: 485).

ومثلما هي الحال في البلدان المصدّرة للنفط المهمة الأخرى في الخليج، فقد صُنّفت السعودية على أنّها «دولة تحصيصية» منهمكة بشكل ناشط في تداول ريع البترول. إن هناك طريقتين مباشرتين رئيسيتين لتداول الريع: من خلال توظيف الناس للعمل في دوائر الحكومة، ومن خلال تزويد السلع والخدمات بكلف مخفَّضة. كما توجد هناك ما لا يقل عن خمس آليات لإعادة توزيع الثروة، شخّصها جياكومو لوتشياني (Giacomo Luciani). كان أوّلها وأشهرها هو توزيع الأراضي الذي أفاد في معظمه النخبة، لكنه فقد الكثير من «أهميته المتميزة» في السنوات الأخيرة نتيجةً للإفراط في عمليات المضاربة. وتشمل آليات التوزيع الأخرى منح التراخيص للممثلين التجاريين والوسطاء الماليين، وتقديم الدعم المالي للتنمية الزراعية والصناعية. كما استفاد القطاع العام من جميع هذه الممارسات وتمكّن من تجميع أصول سائلة هائلة، أودع معظمها في الخارج. وتلتف المجموعات الأغنى حول العائلة المالكة وعدد صغير من عوائل التجّار التي ترتبط في ما بينها في غالب الأحيان بصلة القرابة أو رابطة الأعمال. ويظل هؤلاء أيضاً معتمدين جداً على الدولة التي تستمر بتمتعها بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي في إدارة الميزانية لكي تتمكن من إطلاق نشاطات تقاولية مستقلّة فعلاً، أو التقدّم بطلبات سياسيّة (لوتشياني، 1990a: 84 ـ 93).

في الميدان الصناعي، ينخرط القطاع الخاص السعودي في إنتاج مفردات عدة من قبيل المشروبات الخفيفة، المنتجات الورقية، المنظّفات، الأثاث، المنتجات البلاستيكية، مواد البناء، وفي الصناعات النسيجية والصناعات المعدنية الخفيفة. ويستفيد القطاع الخاص من (الصندوق السعودي للتنمية الصناعية) الذي أسّسته الحكومة في السبعينيات لتقديم قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل

ومن دون فائدة إلى القطاع الخاص. وفي العام 1984، تمّ تأسيس مشروع تابع للقطاع الخاص هو (مشروع التصنيع الوطنيّ)، لمساعدة جهود الحكومة في خصخصة الصناعة، وتشجيع المصانع على استخدام المواد الخام التي ينتجها الجيل الأول من مشاريع (سابك) صورة المملكة العربية السعودية (Economis Intelligence Unit, Saudi Arabia Country Profile، 1987 ـ 1988). وبحلول أواسط الثمانينيات كان القطاع الخاص يساهم بنسبة 46٪ من إجمالي الاستثمارات الثابتة، وينتج 71٪ من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء النفط)، ويستخدم 88٪ من إجمالي القوة البشرية (خواجكية، 1990: 492 ـ 494).

إن معظم شركات القطاع الخاص الصناعية صغيرة في حجمها بعض الشيء ومتركزة بشكل أكبر في مجال المنتجات الاستهلاكيّة المتشابهة إلى حدّ ما. ومعظمها شركات خاصة «شخصية» أو شركات مشاركة، يمتلكها ويديرها الفرد وعائلته، ولا يوجد سوى عدد قليل جداً من الشركات المحدودة. وفي العام 1986 كانت في السعودية 7060 شركة خاصة، بالإضافة إلى 297,000 مؤسسة فردية من هذا النوع أو من غيره، تعمل بشكل رئيسيّ بصفة مخازن تجارية أو ورش عمل صغيرة. وتشير الدراسات التجريبية المتوفرة إلى أن الشركات الخاصة لتصنيع السلع لا تتمتع بدرجة جيدة من الكفاءة، ويدار الكثير منها وفق ممارسات إدارية ومحاسبية بدائية إلى حدّ ما. وفي أواسط الثمانينيات لم تكن هناك سوى 22 شركة محدودة ناشطة في المجال الصناعيّ برأسمال إجمالي قدره 12 مليار ريال سعودي منه 5 مليارات ريال سعودي كانت من مساهمة القطاع الخاص (و7 مليارات ريال سعودي من مساهمة «سابك» و«بترومين») (خواجكية، 1990: 501 ـ 502). كما إنَّ القطاع الخاص يعتمد اعتماداً كبيراً على الاقتراض المدعوم من مؤسسات التمويل التابعة للدولة.

ومع تقلص عائدات البلدان المصدرة للنفط منذ حوالي 1982 ـ 1983 وما بعدها نتيجة لهبوط أسعار النفط ولانخفاض أسعار الفائدة، فإن دولاً غنيةً نسبياً كالسعودية أخذت، هي الأخرى، تشعر بالحاجة إلى تكييف سياساتها الاقتصاديّة. ومع ذلك، فإن نسبة الهبوط، على وجه العموم، في الإنفاق العام لم تكن موازية لنسبة الهبوط في العائدات العامة، وفي بعض الأقطار مثل الكويت وعُمان واصلت الإنفاقات اتجاهها الصاعد. أما في السعودية، فإن الإنفاقات المرصودة في الميزانية هبطت من 82,2 مليار دولار في 1981 إلى 54,8 مليار دولار في 1985، بينما بقيت أرقام الإنفاق الفعلي غير معروفة (أو استمرت محجوبةً) حتّى لخبراء المال العام في البلاد (أسامة عبد الرحمن (Abd al-Rahman)، 1988: 67 ـ 68). على أنه يعتقد بأن المشاريع الجديدة في السعودية قد تمّ إيقافها أو في الأقل إبطاؤها، وإن الاستيرادات تمّ تقليصها، وإن محاولات بذلت للحد من التوسع في الوظائف العامة، وبشكل خاص بالنسبة إلى الأجانب (مع أن الإنفاق على الرواتب وعلى إجمالي الإنفاقات المتكررة استمر في النمو) (المصدر نفسه، ص 110 ـ 126).

وفي مواجهة التقلص الكبير في العائدات الخارجية، فإن جميع الأقطار المصدّرة للنفط سعت واقعياً إلى تقليص إجمالي الطلب لغرض الحد من تقلص الاحتياطيات الخارجية. ومن أجل ذلك، حاولت تقليص الإنفاق العام الذي كان يمثل لها المصدر الرئيسيّ لخلق السيولة ونموّ الطلب. وبينما صار بالإمكان تحقيق تخفيضات معيّنة في الإنفاق التنمويّ نظراً لقرب اكتمال مشاريع البنية التحتية الرئيسيّة، فإن الرغبة في الاستمرار في تقديم شيء من الدعم للقطاعات الخاصة، غير النفطية، والحاجة إلى إدامة القدرة الدفاعية للبلاد قد أدّتا إلى وضع قيود على المحاولة الرامية إلى تخفيض

الإنفاق المالي، في الوقت الذي بقي فيه عجز الميزانية عالياً أو مستمراً في الارتفاع (شعلان (Shaalan)، 1987 : 26 ـ 28). وعلى الرغم من تقليص الإستيرادات، فإن تقلّص مدّخرات العملات الأجنبية أدّى بأغلب الأقطار المصدّرة للنفط إلى أن تواجه حالات عجز في حساباتها الخارجية الجارية، ولجأ بعضها إلى الاقتراض التجاري الخارجي. وكان أحد أسباب عدم معالجة الوضع هو استمرار، بل حتى تصاعد، تدفق رأس المال الخاص إلى الخارج. «وبصورة نمطية، تتقلّص القطاعات الخاصة الآن بحدة بدلاً عن قيامها بالحد من الركود الاقتصاديّ، كما كان مؤملاً» (المصدر نفسه، ص 28 ـ 29).

وكما هي الحال في معظم البلدان الأخرى، فإن الدعوة إلى الخصخصة في البلدان المصدّرة للنفط قد دفعت إليها مصاعب مالية، فمع انحسار عائدات النفط وصعوبة تقليص الإنفاق سواء على البنية التحتية والدفاع أو (ما هو أشد خطراً من وجهة النظر الاجتماعيّة ـ السياسيّة) على خدمات الرفاه الاجتماعيّ والتوظيف الشامل للمواطنين، نشأت الفكرة القائلة بأن جزءاً من العبء المالي يمكن ازاحته عن كاهل الحكومة بتحويل بعض من النشاطات الاقتصاديّة إلى القطاع الخاص. ومن الناحية الأيديولوجية، فإن أنظمة الحكم في السعودية والخليج غير مضطرة إلى اللجوء إلى «الألعاب البهلوانية السياسيّة» نفسها التي كانت ممارستها ضرورية في بلدان مثل مصر أو الجزائر أو سوريا لغرض تبرير عمليات النكوص الجذرية في السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. فالخط الذي انتهجه السعوديون، مثلاً، هو خطّ إعادة الأمور إلى وضعها «الطبيعي»:

«بعد إكمال البنية التحتية والمشاريع الأساسيّة الأخرى، شعرت الحكومة بأن الوقت قد حان لاستعادة أولوياتها من خلال العودة إلى

مبادئ فلسفتها الاقتصاديّة تحت شعار «دعه يعمل». . . «إن الخصخصة في المملكة شيء فريد في نوعه إلى حدّ ما. . . إن تطبيق مبدأ كهذا لم يكن متأثراً بالقبول العالميّ للمبدأ، أو بفشل القطاع العام، أو بإطلاق شعارات وسياسات جديدة» (منصور، 1989: 15 ـ 16، 25).

إزاء تحول كهذا، نصت خطّة التنمية الاجتماعيّة- الاقتصاديّة الرابعة السعودية (1984/ 1985 ـ 1989/ 1990) على معدل نمو سنويّ قدره 10٪ للقطاع الخاص مقارناً مع نسبة (ـ 2,4٪) للقطاع الحكومي. وعلى العموم، توقع المخططون ارتفاعاً في حصة القطاع الخاص (غير النفطي) في إجمالي التشكيل الرأسماليّ الثابت من 25,4٪ في 1979/ 1980 إلى 47,8٪ في 1989/ 1990. وكان من المقدّر أن تنخفض حصة القطاع الحكومي من 50,4٪ في 1979/ 1980 إلى 27,7٪ في 1989/ 1990 (وزارة التخطيط Ministry of Planning، 1985).

إن الخصخصة بصفتها سياسة عامة في السعودية تنطوي على كلّ من تعزيز نشاطات القطاع الخاص في الميادين التي سبق له أن أظهر فيها روح المبادرة والحيوية، مثل التجارة والتمويل وإلى حدّ ما الزراعة، علاوةً على النقل الفعلي لملكية و/ أو إدارة المشاريع العامة إلى القطاع الخاص (المصدر نفسه: 17 وما يليها). وتنص خطّة التنمية الجديدة (1990-1995) على عدد من الإجراءات المتعلّقة بهدف الخصخصة، ومنها إنشاء سوق منظمة للأوراق المالية، واستحداث محفّزات لقيام شركات مساهمة جديدة، وتشجيع المصارف التجارية على زيادة الإقراض للمشاريع الإنتاجية (وزارة التخطيط، 1989). وسوف يصار إلى إناطة إدارة مشاريع عامة معينة بالقطاع الخاص وسيسمح لصناعات الدولة الرئيسيّة ببيع أسهم فيها إلى القطاع الخاص. ولقد شرعت (سابك) فعلاً ببيع بعض الأسهم

منذ العام 1987، كما أنَّ من المزمع تحويل بعض الشركات القابضة في المجمّع البتروكيماوي الرئيسيّ (بترومين) إلى الملكية الخاصة. ويعتقد الخبراء أنّه على الرغم من أن نشاطات، من قبيل أشغال الإنشاءات الرئيسيّة والمشاريع الزراعية الواسعة النطاق، سوف تستمر في الاعتماد على المعونة الحكومية[3]، فإن نشاطات من قبيل صناعة السلع، والكهرباء، والغاز والماء والهواتف، وشركات الطيران قد تكون جاهزة للخصخصة (وزارة التخطيط، ورشة عمل، 1989).

ولكن، هل إن القطاع الخاص السعودي مستعدّ للدخول إلى الساحة و«إيقاف الركود الاقتصاديّ» الناجم عن تقلص الاستثمار العام؟ يجب التذكر هنا أنّ الإنفاق العام، بصرف النظر عن شعارات «دعه يعمل»، كان في الواقع هو المحرك الرئيسيّ لعقد الازدهار في المملكة العربية السعودية الذي انتهى في العام 1983. وممّا يثير الاهتمام بدرجة كافية، أن الاستهلاك الخاص خلال تلك الفترة «لم

(3) حتّى أوائل الثمانينيات، كان معظم الذين تسلموا هبات من الحكومة على شكل قطع أراض، هم فلاحون منفردون وأصحاب مشاريع صغيرة. ثمّ أُجري تعديل على السياسة في الثمانينيات يسمح بمنح قطع كبيرة لعدد قليل من الشركات الزراعية الكبيرة. وقد استفادت هذه الشركات من برامج حكومية ضخمة جداً لتطوير البنية التحتية، وتمتعت بمستوى عال من حماية الدولة ودعمها المالي لمنتجاتها. ونتيجةً لذلك، كانت السعودية هي الدولة الوحيدة في (مجلس التعاون الخليجي) التي كانت قادرةً على تلبية معظم احتياجاتها من الحبوب ومكتفيةً ذاتياً من حيث احتياجاتها من البيض ومنتجات الألبان بحلول العام 1984، بل حتى إنها صارت تصدّر كميات معيّنة من القمح في سنوات لاحقة. وقد قامت هذه السياسة على تشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة المرتكزة على مستويات عالية من التحديث والتكنولوجيا المكثفة والمكننة، مصحوبةً بدعم سخي من جانب الحكومة. وعلى الرغم من هذه الجهود، تظل المملكة واحدة من أكبر مستوردي المواد الغذائية في العالم، وكل ما ينتج محلياً ينتج بتكاليف باهظة (تقدر بمبلغ 18 مليار دولار حتى أواسط الثمانينيات) لا يمكن مواصلتها زمناً طويلاً (الرواف (Al-Rawaf)، 1987).

يكن لديه تأثير هامّ إحصائياً على الاستثمار الخاص، في حين أن الاستهلاك الحكومي المباشر قدّم حافزاً قوياً لتكوين المزيد من رأسمال القطاع الخاص». وفضلاً عن ذلك، فعلى الرغم من أن الحافز الذي قدمه الاستثمار الحكومي للمستثمرين الخاصين كان بطيئاً إلى حدّ ما على المدى القصير، فإنه مثّل في الواقع ضعف الحافز (الذي قدمه الاستهلاك الحكومي) على المدى البعيد (لوني، 1987 ـ 1988 : 65). وعلى الرغم من المبالغ الهائلة التي انطوى عليها إنفاق القطاع العام منذ العام 1973، فإن حظوظ السعودية الاقتصاديّة لاتزال مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً باستمرار الإنفاقات الحكومية التي تستمر بدورها في كونها معتمدةً اعتماداً كبيراً على سوق النفط العالمية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الحالة المتوقعة لهذه الأسواق، فيعتقد أن من المحتمل أن يصبح القطاع الخاص قادراً على المحافظة على المعدلات العامة الإيجابية للنمو الاقتصاديّ على امتداد السنوات القليلة القادمة (المصدر نفسه، ص 66 ـ 67، 74).

إن عاملاً هامّاً يتحكم في المساهمة المحتملة للقطاع الخاص في السعودية سيتمثل في مدى نجاح البلاد في إقامة عملية «تعميق مالي». ومع الأخذ بعين الاعتبار حجم السكان والبنية التحتية ومستوى التراكم المالي، فإن للقطاع الخاص دوراً ذا أهمية يلعبه في السوق المحلّية للبلدان المجاورة المصدّرة للنفط، الأصغر حجماً، أكبر من أهمية دوره في السعودية. ومع ذلك، فإن الكثير سوف يعتمد على:

«إمكانية واستعداد المصارف التجارية لتحويل الأصول من الإقراض الأجنبي إلى الإقراض المحلّي... وقد تكون البلاد معرضةً لأزمة سيولة خطرة، إذا كان لزيادات هامة في أسعار صرف اليورو، أن تحدث في ظروف تكون فيها الحكومة غير قادرة، بسبب ضعف

عائداتها، على زيادة إنفاقاتها زيادة هامة» (لوني، 1987 ـ 1988: 66 ـ 67)[4].

أمّا في الكويت والإمارات العربية المتحدة فقد كان النموذج مختلفاً بنسبة ضئيلة وذلك لأن جماعة رجال الأعمال لم تكن في معظمها جديدة كما كانت الحال في المملكة العربية السعودية. إذ في الإمارات تحتل جماعة رجال الأعمال التي أنشأتها الدولة أهمية كبيرة، غير أن النخبة التجارية «المستمرة» (وبصورة رئيسيّة في دبي) لاتزال هامة جداً. أما في الكويت فإن بورجوازية الأعمال لاتزال بهذا القدر أو ذاك امتداداً للجماعة التجارية الأقدم زمناً.

إن معظم شركات القطاع الخاص في الكويت (98,8٪) هي الأخرى شركات «شخصية» (لا شركات مساهمة عامة)، يقوم بعضها على ملكية شخص واحد أو على أساس من الشراكة، بالإضافة إلى عدد قليل من الشركات المحدودة. بَيد أنّ واحداً من أكثر الجوانب غرابة هو حقيقة أن 1,4٪ فقط من إجمالي القوة العاملة في جميع الشركات الخاصة هم كويتيون من أهل البلد، بينما كان الكويتيون يمثلون 45,9٪ من القوة العاملة في البيروقراطيّة الحكومية في العام 1990. ومما له دلالة أيضاً حقيقة أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من 34,5٪ في 1982 إلى 23,7٪ في 1985، ومن 62,9٪ إلى 48٪ من الناتج المحلي الإجمالي

(4) في الثمانينيات حصل تطور منذر بالشؤم هو العزم على إبطاء عملية التوسع في (الأصول والمستحقات) في منظومة المصارف التجارية. وقد واصلت معظم الأعمال الخاصة في السعودية الحصول على تمويلها من مصارف متخصّصة مدعومة حكومياً، غير أنه لم يكن بالإمكان الاستمرار في مستويات الدعم السابقة مدّةً طويلةً. وقد واجهت التحرّكات الأخيرة باتجاه تبني جوانب من مفهوم سعر الفائدة في النظام المالي شيئاً من معارضة الإسلاميين لها، وقد أدّى هذا في بعض الأحيان إلى حالة من شبه الركود التام.

باستثناء النفط (الحمود (Al-Hamud)، 1990 : 544 ـ 547). ومهما يكن عدد الدراسات قليلاً، فإنها بيّنت كذلك بأن إنتاجية القطاع الخاص كانت على العموم ضعيفة (المصدر نفسه، ص 550 ـ 552).

لقد كان التوسع في القطاع العام ناجماً بصورة رئيسيّة عن ارتفاع عائدات النفط، حيث لم تقم الحكومة بتوسيع الخدمات والبنية التحتية فحسب، بل كذلك بالمساهمة في رأسمال عدد كبير من الشركات (الخاصة رسمياً) بأسهم كثيراً ما كانت تتجاوز نصف المجموع (مثلاً: المصارف، شركات التأمين، الشركات الصناعية، شركات النقل والخدمة) (المصدر نفسه: 552 ـ 554). وعلاوةً على ذلك، تولت الحكومة شؤون 33 شركة لم يستطع أصحابها تمويلها أو إدارتها في أعقاب أزمتي سوق الأسهم في العامين 1976 و1982.

وهكذا، لابدّ أن يكون واضحاً أن القطاع الخاص الكويتي لايزال يعتمد على الدولة (خصوصاً بالنسبة إلى تهيئة البنية التحتية، القروض الخالية من الفائدة أو ذات الفائدة المنخفضة، الاعفاءات الجمركية على الاستيرادات، الدعم المالي والأسعار الخاصة، الحماية الجمركية، وما إلى ذلك) في حين تظل الحكومة مستعدة للتدخل لتخفيف العبء عن القطاع الخاص المتقلب الأهواء أحياناً، وذلك لأسباب تتعلق باستمرارية البقاء والنفعية، السياسيّتين. وهذا هو السبب الذي يفسّر ما جعل الحكومة تنتهج سياسة الاستمرار في إدامة الشركات التي لا تربح، وعدم القيام ببيع عدد كبير جداً من أسهم الحكومة في سوق الأسهم للجمهور في وقت واحد، وذلك لكي لا تسبب في حصول هبوط في أسعار الأسهم في السوق (**الوطن**، 11 نيسان/ أبريل 1990: 1، 22).

أمّا في الإمارات العربية المتحدة فإن الأداة الرئيسيّة لسياسة التنمية هي الميزانية الاتحادية التي تهتم بصورة جوهرية بتنفيذ مشاريع

البنية التحتية والخدمات الاجتماعيّة. وبطبيعة الحال، فإن الدولة هي التي تهيمن على قطاع البترول على الرغم من أن (شركة الإمارات العامة للبترول) التي تقوم بتسويق إنتاج البلاد من الهيدروكربونات، أعلنت في العام 1983 عن خطط لتعويم 30٪ من أسهمها في مسعى لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعة. وتتركز معظم صناعة أبو ظبي في منطقة جبل الظنّة/ الرويس الصناعية (افتتحت في العام 1982) التي تتعامل في معظم نشاطاتها مع مصافي النفط والبتروكيماويات والأسمدة. وفي العام 1979 أنشئت (شركة الصناعات العامة) لتنسيق مشاريع التنمية غير النفطية، وهي منخرطة في نشاطات من قبيل إنتاج الآجر وصفائح الفولاذ والأعلاف... إلخ. ولقد كانت دبي رائدة في الصناعة غير النفطية عند تأسيسها (شركة دبي للألمنيوم). كما أنَّ هنالك إنتاجاً مقتدراً في مجالي صناعة السلع والأسمنت، كما أنَّ فيها أكبر مرفأ جاف في العالم. كما يتضح وجود نشاط أكبر للقطاع الخاص مع سلطة المنطقة الحرة في جبل علي (التي افتتحت في العام 1985)، حيث موقع معظم الشركات الأجنبية.

ولقد أدّى تشريع قانون الوكالات الذي يشترط أن تكون جميع الوكالات في يد مواطني الإمارات العربية المتحدة إلى اتساع التوطين المحلّي(*) والتدخل الحكومي في الاقتصاد. وفي الوقت نفسه صدر قانون للشركات في العام 1989 لتنظيم عمل المستثمرين المحلّيّين والأجانب. وتتولى (سلطة أبو ظبي للاستثمار) مسؤولية تنسيق سياسة الاستثمار العام في الإمارة، غير أنه تمّ استحداث وكالة خاصة لغرض تقديم التمويل للقطاع الخاص: (مؤسسة أبو ظبي لتمويل التنمية).

(*) جعل الوظائف (وجوانب العمل الأخرى، بقدر الإمكان) من نصيب «مواطني» الإمارات العربية المتحدة، لا الأجانب.

وفي الإمارات، مثلما هي الحال في الكويت، تتمتع القوى العاملة الأهلية بأفضلية أقوى عند التعيين في المؤسسات العامة عن تعيينها في المؤسسات الخاصة، وذلك لأن الرواتب في الأولى تبلغ عادة ضعف نظيراتها في الثانية. أما القطاع الخاص فإنه يفضّل استخدام الآسيويّين الذين يقبلون على العموم برواتب أدنى من رواتب الإماراتيين أو حتى من رواتب العرب الآخرين (الحسين (Elhussein)، 1991). وتنعكس هذه العوامل في حقيقة أن الإماراتيين الأصليين لا يمثلون سوى 3٪ من القوة العاملة في القطاع الخاص بينما يمثلون 37٪ من البيروقراطيّة الحكومية (**الشروق**، 23 نيسان/أبريل، 1992). وفي بلاد كهذه، تحمل عملية الخصخصة معها مخاطر سياسيّة ناجمة عن ازدياد العمالة الأجنبية، بدرجة أكبر من السابق، وهي التي يجدها القطاع الخاص أرخص ثمناً (وهي العمالة التي تشكل فعلاً 90٪ من القوة العاملة في دولة الإمارات) وعلى الرغم من محاولات الحكومة الهادفة إلى الحد من أيّ توسع في استخدام العمالة الأجنبية.

وقد اتخذ الدعم الحكومي للقطاع الخاص في دولة الإمارات أشكالاً شبيهة، إن لم تكن على درجة أكبر من «الكرم» الشخصي: قروض ورهون بدون فائدة لأغراض الإسكان والاستثمار، الدعم المالي، وضوابط الأسعار، ومخصّصات اجتماعيّة سخية جداً بما في ذلك هدايا لمهور الزواج، ونظام تصاعدي لـ «مخصصات الأطفال» (كلما خلّفتَ أبناءً أكثر زادت مخصصاتك للطفل الواحد!)، كما إنَّ لِكُلّ مواطن الحق في الحصول على ثلاث قطع من الأرض، بشكل مجاني من الناحية الفعلية (فيلد، 1984).

ومثلما فعلت الدول المصدّرة للنفط الأخرى، استجابت الإمارات لموجة الركود الاقتصاديّ بمحاولة تقليص إجمالي الطلب،

خصوصاً الطلب الذي يولّده الإنفاق الحكومي. وفي أعقاب أواسط الثمانينيات، لم يجرِ أيُّ مزيد من التوسّع في الوظائف العامة. غير أن إجراءات التقليص المالي لم تتحقق بالكامل نتيجة لوجود رغبة في مواصلة تقديم الدعم للقطاع الخاص المعتمد على الدولة، وكذلك بالنظر إلى أولويات الدفاع (شعلان، 1987: 29 ـ 129).

إذا أخذنا بعين الاعتبار جميع هذه القيود، فليس ثمة ما يدعو إلى الاستغراب في أن نرى أن قدرة الحكومات في الخليج على تنفيذ أيّ برنامج للخصخصة كانت محدودة جداً في الواقع، على الرغم من أنها رفعت بعضاً من شعارات الخصخصة، إمّا اتّباعاً لـ «الموضة» السارية آنذاك أو في محاولة للتعايش مع قيود سنوات «الأزمة الاقتصاديّة». وقد وَجَدَت محلِّلة نفسها قادرةً على القول بعبارات جازمة وواثقة بأن «برامج الخصخصة واللبرلة.. أخفقت إخفاقاً مباشراً في ما يدعى باقتصاد السوق في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة» (تشودري، 1991: 145)، وهي عبارة قد تكون جامحة بعض الشيء غير أنها ليست بعيدة كلّ البعد عن الحقيقة.

وهكذا، يستطيع المرء أن يرى أنّ القطاع الخاص في السعودية وبلدان الخليج الأخرى ليس معتمداً على قطاع الدولة اعتماداً مالياً وبنيوياً فحسب، بل إن القطاعين مترابطان بشكل تكافلي من خلال طرق معقدة، بما في ذلك على مستوى الأفراد. فإن أفراد النخبة كثيراً ما يكونون منخرطين في وظيفتهم «العامة» وعملهم «الخاص» في الوقت نفسه ما يجعل التمييز بين القطاعين أمراً في منتهى الصعوبة (النصراوي، «مناقشة» في: النصراوي وآخرون، 1990: 529 ـ 530). وعلى ضوء هذا الوضع، فإن من المحتمل جداً ـ على الرغم من التناقض الذي قد يبدو في هذا ـ أن يكون القطاع الخاص ووكلاء

الدولة في قطاع رجال الأعمال هم الذين سوف يكبحون ويبطئون التحرّك نحو الخصخصة في السعودية والخليج.

حركات اللّبرلة الاقتصاديّة العربية من منظور مقارن

في هذا الفصل ثمة رأي مفاده: أن الإعلان عن سياسات اللبرلة في كلّ ما يسمّى بالدول «الاشتراكية» وما يسمّى بالدول «المحافظة»، داخل العالم العربيّ معاً، يعني تعذّر إرجاع الحركة باتجاه اللبرلة إلى طبيعة أيديولوجيا نظام الحكم. وبدلاً عن ذلك، ترتبط اللبرلة ـ محلياً ـ بتفاقم «الأزمة المالية للدولة» و ـ خارجياً ـ بالظهور المهيمن (في عصر الرأسماليّة المعلومة) لجسم ثابت من «المعرفة» التشخيصية والتوصيفية بالمشاكل الاقتصاديّة للبلدان النامية، ذلك الجسم المعرفي الذي أصبح البعض يطلق عليه مصطلح «التوافق الواشنطني»(*).

قد يكون من النافع في هذه المرحلة تقديم نبذة عن منابع نشوء قطاع الدولة الاقتصاديّ في العالم العربي. لقد كان المحفز على تأسيس وتوسيع القطاعات العامة في جميع الحالات خليطاً من الاعتبارات الاقتصاديّة والسياسيّة. ومن الناحية الاقتصاديّة، كان القطاع العام يُنظر إليه بصفته ضرورة استراتيجية (وأحياناً «تاريخية») تستلزمها ظروف التنمية المتأخرة وضعف طبقة المتعهّدين (مقروناً أحياناً بتسيّد مجموعات أجنبية أو أقلية و/أو الأولويات الاستثمارية «المشتتة» لمثل هذه الطبقة. أما من الناحية السياسيّة، فقد كان التوسع البيروقراطيّ وعمليات التأميم والتصنيع العام جزءاً من سيرورة بناء الدولة. وفي دول أحدث عهداً وأكثر «اصطناعية»، استلزمت هذه

(*) «لتوافق الواشنطني» نسبة إلى العاصمة الأميركية واشنطن، وسيأتي شرح المصطلح في الصفحات التالية.

السيرورة خلق رموز ومؤسسات للولاءات داخل حدود الدولة الواحدة، بينما في المجتمعات الأقدم ذات الهويات الاجتماعيّة ـ الثقافيّة الأكثر رسوخاً كانت المهمة بصورة رئيسيّة هي مهمة تشكيل ائتلافات جديدة، قومية، وذات توجه استقلالي، واجتماعيّ ـ سياسيّ (معادية للاستعمار).

وفي الأقطار الأشد فقراً ذات الطبقات التجارية والزراعية الأوليغارشية المهمة نسبياً (التي كثيراً ما خلقتها المصالح الاستعمارية و/ أو رُبطت بهذه المصالح)، كان من الأرجح لسياسات التصنيع العامة التي انتهجتها أنظمة الحكم «التحديثية» أن تجابه مقاومة من الطبقات الأقدم عهداً، وذلك لأن هذه السياسات كانت تميل ـ في البداية في الأقل ـ إلى «مزاحمة وتنحيّة» البورجوازية الزراعية ـ التجارية الأقدم، والظهور بأنها تحرم هذه البورجوازية من المجال «الطبيعي» لنشاطها. وهكذا، كان من المحتمل بدرجة أكبر لمثل هذه المجتمعات أن تصوغ سياستها الخاصة بتوسع الدولة والتصنيع العام باستخدام مصطلحات شعبوية بوتيرة متصاعدة، وذلك في محاولة لبناء ائتلافات جديدة حول نواة يقودها تكنوقراطيو الدولة وتؤدّيها بروليتاريا صناعية «مندمجة» (الأيوبي، 1992d). أما في البلدان المصدّرة للنفط الأحدث عهداً فإن توجّهاً «اشتراكياً» كهذا لم يكن ضرورياً، لأنه لم تكن هناك بورجوازية زراعية/ تجارية راسخة بالحجم نفسه، ولأن وفرة عائدات النفط قد أتاحت توسيع الإنفاق والاستثمار دون مزاحمة وتنحية القطاع الخاص على ما يبدو. ولقد استعملتُ عبارة «على ما يبدو» هنا لأن القطاع الخاص، في التحليل النهائي، لم يُنحَّ تحت وطأة الضغط تنحيةً تامةً، حتى في ما يُدعى بالاقتصادات الاشتراكية. ومن خلال العلاقات المتعددة الاتجاهات مع القطاع العام، فإن القطاعات الخاصة ضمن أنظمة الحكم «الاشتراكية»

لم تفلح في المحافظة على نفسها إلى جوار رأسمالية الدولة فقط، بل كثيراً ما أفلحت في تعزيز نفسها في هذا الموقع، وقد تكون القطاعات الخاصة في بلدان مثل مصر وسوريا في واقع الأمر ذات ديناميكية تجارية وأهمية سياسيّة أكثر من نظيراتها في بلدان مثل السعودية وقطر على سبيل المثال. وفي الحقيقة، تمكن المحاججة بأن رأسمالية الدولة الملوَّنة بألوان اشتراكية في بلدان مثل مصر وسوريا والعراق وتونس هي التي مهّدت السبيل، في التحليل النهائي، أمام بورجوازية المقاولات المحلّية عن طريق إزاحة النخب التجارية ورجال الأعمال الأجنبية، وتقليص الأوليغارشية المالكة للأرض، وخلق بنية تحتية مادية وصناعية صلبة، وأدَّت إلى التوسع الشامل للرأسمالية، العامة والخاصة.

ومع ذلك، فإن المدى والتفاصيل الدقيقة حول ما إذا كان الاستثمار العام قد زاحم القطاع الخاص وأقصاه أم زاحمه وأخضعه في أقطار شتى يبقى أمراً غير واضح، ولا يمكن الخوض في تفاصيله قبل إجراء دراسات مسهبة حول حلقات الربط بين الاستثمارين العام والخاص.

وكثيراً ما يُحاجَج بأن بعض الأقطار العربية قد اتخذت قرارها بالخصخصة لأنها تدرك الآن أنّ القطاع الخاص أكثر كفاءة وإنتاجية من القطاع العام. بَيد أنّ هذا هو ميدان آخر تشح فيه المعلومات أيضاً: ما هو مدى إنتاجية المشاريع العامة والخاصة، على وجه الدقة، في الأقطار العربية؟ إذ إن الإنتاجية والكفاءة بالنسبة إلى القطاع العام لا تعني ببساطة الربحية، بل إن البيانات «البسيطة» المتعلّقة بربحية المشاريع العامة غائبة أو يصعب الحصول عليها (أحياناً لأسباب سياسيّة مفهومة «تتعلق بالبقاء في السلطة»!).

لقد كان الدافع وراء التحرّك باتجاه الخصخصة في كل من

الأقطار العربية الغنية بالنفط والفقيرة به هو التراجع النسبيّ (وبالنسبة إلى المجموعة الثانية، التراجع القاسي) في العوائد، أكثر ممّا كان الدافع هو إدراك عدم كفاءة المشاريع العامة وكفاءة المشاريع الخاصة في مختلف الأقطار العربية. وكانت البلدان النامية مستعدة لتصديق كلمة المخصخصين الأوائل في «المركز» (أي المملكة المتحدة والولايات المتحدة) في هذه المسألة، علاوةً على التأكيدات التي قدمتها المنظمات الدولية للرأسمالية المعولمة (مثلاً: «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية») التي عكست تفكير الدول الرأسماليّة القيادية والشركات المتعددة الجنسيات. ومع أن عدداً قليلاً من الكتاب العرب أفصحوا عن بعض الشكوك ونادوا بضرورة توخي الحذر (حافظ محمود، 1989، هيلان، 1989، محجوب، 1990) ، فإن معظم الكتابات العربية حول الخصخصة تبنّت، كإحدى المسلمات، فكرة أن الخاص أكثر عقلانيةً وكفاءةً من العام، ومضت بطبيعة الحال إلى اقتراح استراتيجيات وأنماط من أجل تنفيذ مثل هذه السياسة (عبد الرحمن وأبو علي، 1989، عناني وخلف، 1989، الصايغ وبويرة، 1990).

في معظم الحالات، جرى خلط المحاجّة الإدارية حول الكفاءة مع محاجة الاقتصاد الكبير بشأن التنمية (أو مالت إلى التعتيم على الأخيرة). إن المشاريع الأكثر ربحيةً ليست على الدوام المشاريع المؤدّية بأقوى درجة إلى التنمية الوطنيّة الشاملة. حتى إن بعض المدافعين عن الخصخصة قد يعترفون بأن الدولة في عدة مجتمعات عربية قد لعبت دور «وكيل تنمية» حقيقي على المستوى الاقتصاديّ الكبير، وأن عدداً من الاختيارات الفعلية للمشاريع لغرض الاستثمار العام لا يمكن وصفها على أنّها لاعقلانية. وحتى الآن، وبالرغم من نوبة الخصخصة، فإن عدداً قليلاً من الناس المطلعين على الأحوال

في البلدان العربية قد يقترحون انسحاباً كلياً من الساحة الاقتصاديّة. هذا، مع أن عدداً آخر قد يحاجج بأن الواجب يقتضي أن يكون لدى الدولة «دور أشدّ حيوية بكثير تلعبه بصفتها مشجعاً للأعمال (animateur)(*) من دور أيّ رجل أعمال» (حريق، 1990).

إذاً ما الذي جعل شعار اللبرلة الاقتصاديّة شعاراً كاسحاً في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة؟ في رأينا إن الترابط بين مجموعتين من العوامل هو الذي أدّى إلى حدوث الموجة الشاملة تقريباً باتجاه اللبرلة الاقتصاديّة والخصخصة: داخلياً، تصاعد الأزمة المالية للدولة، وخارجياً ظهور جسم هيمن من المعرفة بشأن الاقتصاد الدولي (أي «التوافق الواشنطني»).

إن «الأزمة المالية للدولة» كانت مفهوماً قام بتطويره أول مرة جيمس أوكونور (James O'Conner)، وبدأ من الافتراض أنّ على الدولة الرأسماليّة أن تحاول تحقيق وظيفتين أساسيتين كثيراً ما تكونان متناقضتين بشكل طبيعي: التراكم(**) والشرعنة، يستلزم الأول خلق الظروف المؤدية إلى رفع الأرباح إلى أقصى حدّ، وتستلزم الثانية خلق الظروف المؤدية إلى تحقيق الانسجام الاجتماعيّ (أوكونور، 1973: 6 ـ 9 والفصل 3). إن التناقض بين مستلزمات الدولتية (étatisme) ومستلزمات الشعبوية (populism) في الكثير من الأقطار النامية شبيه إلى حدّ ما بالتناقض الذي شخّصه أوكونور وكذلك كلاوس أوفيه بالنسبة إلى دولة الرفاه الرأسماليّة. إذ تتدخل الدولة من خلال ترتيبات السيطرة والضبط لغرض تأمين تراكم رأس المال ـ ويتحقق هذا من خلال عمليات «التسليع». غير أن هذا

(*) بالفرنسية محفِّز على العمل.
(**) تراكم رأس المال.

التسليع يقف على النقيض من وظيفة الدولة في الشرعنة التي تستلزم خلق علاقات اجتماعيّة غير سلعية وبوتيرة متصاعدة، مثل تقديم خدمات الرفاه الاجتماعيّ. إن الدولة المعاصرة عبارة عن نظام يعمل في سبيل التوفيق بين مطالب التراكم ومطالب الشرعنة، وفي سبيل التغلب على التناقضات المؤسساتية الناجمة عنهما (أوفيه، 1984، 1985).

في الدول الطرفية (وإلى حدّ ما في الدول شبه الطرفية)، كانت أزمة الدولة المالية أشدّ حدةً في السنوات الأخيرة. ذلك أن الدولة في الأطراف لا تتدخل لضمان تراكم رأس المال بطريقة غير مباشرة فقط، بل إنها كثيراً ما تضطر إلى أن تلعب دور المنتج والمتعهّد المباشر والأهم (وكثيراً ما تكون اللاعب الوحيد) .وعليه، فإن النموّ الاقتصاديّ والكفاءة الإدارية يصبحان في هذه البلدان جزءاً لا يتجزّأ من مفهوم شرعية الدولة بدرجة أكبر بكثير ممّا عليها الحال في الأقطار الرأسماليّة المتقدمة. إن هذا هو ما يدعوه صاموئيل هنتينغتون وآخرون «شرعية الأداء» (هنتينغتون، 1991: 46 ـ 58). وبكلمة أخرى، كلما كانت الدولة منخرطة في الميدان الاقتصاديّ، زاد احتمال أن يعدّ الناس أيّ أزمة اقتصاديّة «فشلاً للدولة» (جانيك (Jänicke)، 1990).

وفضلاً عن ذلك، فإن الدول (وأنظمة الحكم) الواقعة في الأطراف وشبه الأطراف هي أقل «هيمنةً» (بالمفهوم الاجتماعيّ ـ الأيديولوجي لغرامشي) من مثيلاتها في الدول المركزية، وبالتالي فهي معنية بدرجة أكبر بإعادة إنتاج «أنفسها». وقد تحاول تحقيق ذلك من خلال استخدام وسائل شعبوية أو سلطوية أو غيرها (موزليس، 1986). وهكذا، فإن الدولة الطرفية منهمكة في مهام متعددة ومتناقضة بعض الشيء. ولغرض التبسيط فإننا سوف نختار التناقضات ما بين الدولتية والشعبوية بصفتها مبادئ إرشادية لأفعال

الدولة، هذه التناقضات ذات العلاقة الوثيقة بهذا السياق: فالدولتية تقحم الدولة في الإنتاج بصورة أساسية، والشعبوية تقحمها في التوزيع بصورة أساسية، وليس بالإمكان التوفيق بينهما بسهولة إلا في الأوقات غير الاعتيادية للنمو الاستثنائي و/ أو توفّر السيولة الرأسماليّة. ولم تكن الفترة الممتدة من أواسط السبعينيات إلى الوقت الحاضر فترة نمو عال ورأسمال وفير بالنسبة إلى معظم الأقطار الطرفية، وذلك لأسباب أوجزتُها جزئياً في عمل آخر (الأيوبي، 1993). وهكذا، فإن الأزمة المالية في الكثير من الأقطار الطرفية يمكن تلخيصها على أنها أزمة ناشئة عن تناقض بنيوي في جزء منه وظرفي في جزء آخر بين منطق الدولتية ومنطق الشعبوية.

وفي الوقت الحاضر، فإن «التوافق الواشنطني» هو جسم مختص بالجوانب التشخيصية والتوصيفية للمعرفة المتعلّقة بالاقتصاد العالميّ عموماً وبأزمات العالم الثالث الاقتصاديّة خصوصاً. و«التوافق الواشنطني» مصطلح مفضّل في أوساط الاقتصاديّين في أميركا اللاتينية في أعقاب التعبير الذي استخدمه الاقتصاديّ الأميركي جون وليامسون (John Williamson) (على سبيل المثال فانيلي (Fanelli) وآخرون، 1990: 1 ـ 16). وقد تكون كلمة «التوافق» قوية أكثر ممّا ينبغي، لكن من الواضح لدى الكثيرين أنّ هناك درجة عالية من الاتفاق قائمة ما بين مراكز الأبحاث في مدينة واشنطن، وبشكل أوسع في صفوف بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OECD)، بالنسبة إلى أزمة العالم الثالث الاقتصاديّة.

يمكن العثور على الجذور الفكرية لهذا التوافق في أزمة الاقتصاد الكينزي(*) وأفول نجم اقتصاد التنمية (على سبيل المثال بيلينغ (Pilling)، 1986). فهو يتصف بصعود يمين جديد (ما يسمّى

(*) نسبة إلى جون كينز، العالم الاقتصادي البريطاني.

باليمين الليبرالي الجديد) استمدّ إلهامه من المدرسة النمساوية هايك فون ميسز (Hayek Von Mises)، والنقدويين(*) فريدمان (Friedman)، والكلاسيكيين الجدد، ومدرسة «الاختيار العام» بوكانان (Buchanan) وأولسن، وتولوك (Tullouck)، ونيسكانن (Niskanen).

«إن هذه الآراء التي جرى تخفيفها بقدر ما من البراغماتية، تشترك فيها بصورة رسمية وكالات متعددة الأوجه في واشنطن وبنك الاحتياطي الفدرالي (FED)(**)، ووزارة الخزانة الأميركية، ووزارات المالية للدول السبعة الكبرى (G 7)، ورؤساء مجالس ادارات أهم عشرين مصرفاً تجارياً. وهؤلاء يشكّلون معاً التوافق الواشنطني أو المقاربة الواشنطنية، وهي تفسير(***) مهيمن يمتلك، بحكم حقيقة أن واشنطن هي منشؤه الجغرافي، نفوذاً قوياً على الحكومات والنخب في أميركا اللاتينية»[5] (بريسر بيريرا (Bresser Pereira)، 1991: 4 ـ 5).

على أحد المستويات، قد لا يناقض تشخيص الأزمة استناداً إلى المقاربة الواشنطنية تحليلاً قائماً على أساس الأزمة المالية للدولة. إن السببين الرئيسيين لأزمة العالم الثالث اللذين شخصتهما المقاربة الواشنطنية هما: تدخل الدولة المفرط (كما يظهر في إجراءات الحماية والمغالاة في فرض الضوابط وتضخم المشاريع العامة)، وسياسة الرفاه الاجتماعيّ المفرطة (كما تظهر في الخدمات الواسعة والدعم المالي للسلع والإجراءات الرخوة الخاصة بالميزانية). وبكلمة أخرى، فإن هاتين هما ما نعدّهما نحن سياستين متناقضتين للدولتية

(*) Monetarists: أتباع النظرية النقدوية التي سبق تعريفها في هامش آخر.

(**) البنك المركزي في الولايات المتحدة.

(***) أي أن «المقاربة الواشنطنية» (أو «التوافق الواشنطني») عبارة عن تفسيرات أو وجهات نظر (ذات نفوذ طاغ) في شؤون اقتصادية في العالم.

(5) ويمكن للمرء أن يضيف: وفي بقية الدول الطرفية.

والشعبوية. غير أن المقاربة الواشنطنية كاسحة جداً في إدانتها الحالية لهاتين السياستين بحيث لا تقيم ارتباطاً بين كفاءتهما أو انعدام كفاءتهما وبين أي فترات زمنية أو مفاصل تاريخية محددة. ومعنى ذلك أن إدانتها في الوقت الحاضر تكاد أن تكون على مستوى أيديولوجي، ومعهما تدان كلّ سياسات التصنيع الهادف إلى الاستعاضة عن الاستيرادات وكل اشتراك للدولة في ما يُسمى شؤوناً «سوقية» (أي اقتصاديّة). وتقوم وصفة الإصلاح المذكورة في التوافق الواشنطني على «إشاعة الاستقرار» في الاقتصاد من خلال تطبيق سياسات مالية ونقدية متشدّدة، وعلى تقليص دور الدولة.

يبدو أن تحليلاً كهذا يتجاهل حقيقة أن التصنيع الهادف إلى الاستعاضة عن الاستيرادات الذي لم يَعُد موضعَ حظوة في الوقت الحالي، كان قد أنجز دوراً في وقته المناسب، حتى وإن كانت الدولة هي التي بادرت إليه، ويتجاهل حقيقة أن ما تدعو إليه الحاجة الآن في كثير من البلدان هو إعادة توجيه أجزاء من تلك الصناعة نحو ترويج الصادرات بدلاً من إدانة أي انخراط للدولة في الاقتصاد. ولا يتحدث التوافق الواشنطني إلا قليلاً حول الأسباب البنيوية والظرفية المؤدّية إلى حصول أزمة الديون الأجنبية التي حلت منذ السبعينيات (والتي استقدمت، أو في الأقل فاقمت، الكثير من المعضلات الاقتصاديّة في البلدان الطرفية)، ويفترض التوافق الوشنطني (على النقيض من الخبرة الفعلية للكثير من بلدان أميركا اللاتينية، مثلاً) بأن «النمو سوف يستعاد تلقائياً ما إن تتم عمليات إشاعة الاستقرار الاقتصاديّ ـ الكبير، واللبرلة التجارية، والخصخصة» (المصدر نفسه، ص 7 ـ 9). إن هذه الفكرة لم تنشأ من رحم الواقع، لأن إشاعة الاستقرار كثيراً ما تتحقق على حساب التوفيرات (المدّخرات) والاستثمارات العامة، في سياق لا تعمل فيه التوفيرات والاستثمارات الخاصة على الحلول تلقائياً محل استثمارات الدولة.

وفي الواقع، فإن ما يتوفر لدينا من حالات نجحتْ فيها عملية التكييف وإعادة الهيكلة تتعلق جميعها ببلدان تلقّت سيلاً كبيراً وواسعاً من رأس المال أثناء قيامها بعمليات الإصلاح، ومنها مثلاً كوريا وتشيلي وتركيا (فانيلي وآخرون، 1990، وَيْد (Wade)، 1992، أونيش (Öniş)، 1991).

وقد يكون لتعبير «التوافق الواشنطني» معنى آخر أيضاً يتجاوز الحقيقة المجردة بأن واشنطن «يصدف» أن تكون هي المستضيفة لمراكز البحوث المسؤولة عن صياغة هذه المقاربة. ويحاجج بعض المحلّلين بأن المكانة المهيمنة للولايات المتحدة داخل الاقتصاد السياسيّ العالميّ وموقعها في حلقة الإنتاج سوف تتعزّز بفضل عمليات اللبرلة الأجنبية أو بفضل:

«توزيع المسؤولية والمشاركة في البؤس، وفق التعبير الذي تضطر إلى استعماله أنظمة الحكم البيروقراطيّة ـ السلطوية ذات الاقتصادات المدمَّرة، أو من خلال شنّ هجوم على الأسواق المغلقة التي تغلفها الدول القوية بطبقة عازلة. . . إن المرء لا يستطيع أن يفهم «الانفتاح» دون أن يأخذ بعين الاعتبار النظام العالمي. وإذا كان التقشف هو البرنامج، فإن نظام حكم بيروقراطيّاً ـ سلطوياً لن يفعل أكثر من جعل الكلفة على الناس المستهدَفين أكثر سوءاً، وزيادة إمكانية حصول ركود وانكفاء تجاريين. أما الديمقراطية فإنها، في الأزمات، تغدو سبيلاً لنشر المسؤولية وتقاسمها، ونزع فتيل أزمة الشعب «البويبلو(*) المعبّأ تعبئة عالية» والتكيّف مع الحقائق الخارجية» (كمينغز (Cumings)، 1989: 28 ـ 29).

(*) Pueblo: بلدة صغيرة، أو منشأ تجاري، أو مجمع سكاني للهنود الحمر العاملين في الزراعة، يستخدم لأغراض الدفاع (عموماً في الجنوب الغربي من الولايات المتحدة). واستعمال الكلمة هنا، كما هو واضح، استعمال مجازي.

والآن، فإن النقطة الهامة ـ من الناحية السياسيّة ـ حول «التوافق الواشنطني» هي ليست ما إذا كان يمثل اقتصاداً سليماً أم لا. إن ما هو أهم هو النفوذ القويّ الذي يمارسه هذا التوافق على الحكومات والنخب في العالم الثالث. وهذا هو في الواقع مؤشر على القوة المهيمنة (أو الأيديولوجية) التي حققتها الرأسماليّة المعولمة (قارن آيكنبري وكوبكان (Ikenberry and Kupchan)، 1990). من خلال الشركات العابرة للحدود، ومؤسسات التمويل والتنمية الدولية، وهي عملية يلعب فيها سياسيّو وتكنوقراط العالم الثالث (العاملون «في الوطن» وفي المؤسسات الدولية) دوراً حاسماً.

«إن المؤسسات الدولية تؤدّي دوراً أيديولوجياً كذلك، فهي تساعد في تحديد الخطوط الإرشادية للسياسة التي تنصح الدول باتباعها، وشرعنة مؤسسات وممارسات معينة على المستوى الوطنيّ. وهي تعكس توجهات محابية للقوى الاجتماعيّة والاقتصاديّة المهيمنة... ويتم ضمّ مواهب النخبة من البلدات الطرفية إلى المؤسسات الدولية بطريقة الكسب «التراسفورميسمو»[6]. وفي أفضل الأحوال تقوم بالمساعدة في نقل عناصر من «التحديث» إلى الدول الطرفية، ولا تفعل ذلك إلا إذا كانت هذه الدول متساوقة مع مصالح

(6) إن (trasformismo) مصطلح ابتدعه غرامشي وينطوي على معنى استراتيجية تحديثية (بشكل سطحي ومصطنع) يجري بموجبها ضمّ أفراد من معسكرات وائتلافات أخرى، ويجري كذلك صهر وتدجين أي أفكار خطيرة في داخلها من خلال تكييفها لتتناسب مع سياسات الائتلاف المهيمن. إنّها أحد مكوِّنات مفهوم «الثورة السلبية» الذي هو النظير لمفهوم الهيمنة (الاجتماعي ـ الأيديولوجي) لدى غرامشي. ومن وجهة نظر روبرت كوكس (Robert Cox) فإن الإصلاحات التي أوحت بها «البنية الفوقية للمؤسسات العالمية» لن يكون بإمكانها أن تنجز سوى قدر ضئيل لأنها لا تملك «قاعدة سياسية شعبية» في البلد المضيف: «فهي مرتبطة بالطبقات الوطنية المهيمنة في البلدان المركزية وتمتلك من خلال وساطة هذه الطبقات، قاعدة أعرض في تلك البلدان. أما في البلدان الطرفية فإنها لا ترتبط إلا بالثورة السلبية» (كوكس، 1983: 166- 167، 173).

القوى المحلّية الراسخة. كما أنَّ «التراسفورميسمو» تعمل على امتصاص الأفكار التي تنطوي على مناهضة الهيمنة، وعلى جعل هذه الأفكار متوائمةً مع مبدأ الهيمنة (فكرة الاعتماد على النفس، مثلاً) (كوكس، 1983: 172ـ 173).

لقد افترضنا حتّى الآن أن الارتباط بين «أزمة الدولة المالية» المتصاعدة من جهة ونموّ نفوذ «التوافق الواشنطني» بالنسبة إلى العالم الثالث من الجهة الأخرى قد أدّى إلى حصول التحولات باتجاه اللبرلة الاقتصاديّة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، تجدر الملاحظة بأن توقيت ونطاق وشدة التحول في السياسة الاقتصاديّة لن يعتمدوا على الطريقة التي ستتجمع بها العوامل الدولية والمحلّية فحسب، بل كذلك على الطريقة التي ستقرأ بها نخبُ الدولة وتفسر كلاً من العوامل المتغيرة نفسها وكذلك الطريقة التي تتجمع بها. وعند تحويل سياساتها الاقتصاديّة، فإن نخب الدولة لن تستجيب إلى ما يُعَدّ معضلات وضغوطاً وفرصاً اقتصاديّة حقيقية فحسب، بل إنّها ستتأثر على الدوام (مع الأخذ بعين الاعتبار تبعيتها الثقافيّة والتعليمية) بالأطاريح المهيمنة في التفكير الاقتصاديّ لـ «المركز» وسوف تكون على الدوام كذلك مهتمة بالنتائج السياسيّة لأيّ تغييرات قد تفكّر بتبنيها. ولن تكون هذه النخب قلقةً من احتمال حصول أشياء من قبيل التذمّر الشعبيّ (بل حتى حصول انتفاضة) فحسب، بل كذلك ـ وما هو أكثر أهمية ـ من الطرق المحتملة التي قد تستفيد بها نخب «بديلة» من تغييرات معينة في السياسات الاقتصاديّة. وإن من شأن عملية تغيير في السياسة باتجاه الخصخصة أن تكون أسهل على التصور، مثلاً، إذا كانت السياسات السابقة التي اتبعتها الدولة قد مهّدت الطريق تمهيداً كافياً، سواء عن قصد أم عن غفلة، أمام ظهور قطاع خاص «تعاوني» يكون متلهفاً للانخراط في الأعمال الاقتصاديّة، وإذا كان اللب «البشري» (الإثنيّ، الدينيّ، القبليّ...

إلخ) لهذا القطاع لا يُنظَر إليه بصفته منتمياً إلى قوة اجتماعيّة معادية بدرجة خطرة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن «بيع» فكرة اللبرلة والخصخصة وإمكانية تطبيقهما إلى جميع نخب الدولة بالضرورة وبصورة كاملة. إذ إنَّ مفاوضات صعبة تجري فعلاً بين الاقتصاديّين والتكنوقراط في البلدان النامية من جهة ومسؤولي المؤسسات المالية الدولية من جهة أخرى. وقد لا يكون بعض هؤلاء، كما أخبرني ذات مرة اقتصاديّ «قومي» غاضب وذو راتب سيئ، مواطنين من البلد نفسه فقط، بل خريجين من (الجامعة الأميركية) نفسها، أيضاً. وقد تكون الخلفية مشابهة، لكن الدور مختلف. وقد وجهت بعضُ الصحف المصرية، على سبيل المثال، شيئاً من الانتقاد الحادّ لأفكار عبد الشكور شعلان، أحد كبار المسؤولين في «صندوق النقد الدولي» وهو من الجنسية المصرية وكان عضواً في فريق «الصندوق» أثناء المفاوضات الصعبة مع مصر في أواخر الثمانينيات. وقد يحاول موظفو الدولة الطرفية التملّص من الوقوع في الشرك، ولكن ليس ثمة قليل شكّ في طبيعة الطرف الذي يمتلك نفوذاً أكبر في حلبة المساومة.

الجوانب السياسية للتكييف الاقتصاديّ

لقد قامت الدول الطرفية، وهي تواجه تبعيتها وانكشافها حيال المخاطر، بنيوياً، باتباع عدد من المقاربات الممكنة في العقدين الماضيين أو حواليهما بهدف التغلب على معضلات هذا الوضع:

(أ) فكّ الارتباط بالسوق العالمية، أو قطع الصلة بها بقدر الإمكان، في عدد قليل من أنظمة الحكم المطلق (مثلاً: البانيا، وفي فترة ما كمبوديا).

(ب) رفض مبدأ فكّ الارتباط، إنما السعي إلى تغيير «قواعد

اللعبة» وإحلال «نظام اقتصاديّ عالمي جديد» (NIEO)(*). وكانت هذه هي حالة معظم البلدان النامية، بما فيها ولفترة من الزمن حتى بلدان الشرق الأوسط المصدّرة للنفط الغنية.

(ج) القبول بقواعد اللعبة الدولية، ولكن مع استعمال نموذج «الدولة الانمائية» (ومبدأ السلطوية البيروقراطيّة) لتعزيز الإنتاج ذي التوجه التصديري. وكان مستوى النجاح متفاوتاً، وذلك اعتماداً على العوامل الثقافيّة والمؤسساتية (وكانت الثقافات التضامنية(**) و«الدول الصلبة»(***) أكثر نجاحاً)، وأدّى هذا في آخر الأمر إلى ظهور بلدان مصنّعة حديثاً (Newly Industrializing Countries) (NIC's) (كراسنر، 1985 : 49 وما يليها وفي مواقع أخرى). ولقد وجدت البلدان ذات الأنظمة «الاشتراكية» أو «الشعبوية» أن من الأصعب عليها تلبية مستلزمات نموذج «دولة المنافسة». ونظراً لكونها ذات اكتفاء ذاتيّ جزئياً، وخاضعة للتخطيط المركزي إلى حدّ ما، ومعتمدةً اعتماداً واسعاً على حزمة رفاه اجتماعيّ كبيرة من أجل الحصول على شرعيتها، فإنها مرّتْ بصعوبات بالغة أثناء البدء بعملية «التكييف» المطلوبة.

وقد استجابت البلدان المصنّعة حديثاً باتباعها استراتيجية سماها أودونيل «التعميق الصناعي» (أودونيل، 1977 : 48)، وهي استراتيجية يتم التوصل إليها باتباع سياسة تعمل على تعزيز الدولة الانمائية (البيروقراطيّة ـ السلطوية) وتشجيع القطاع الخاص الأهلي (من خلال السماح بقيام مشاريع مشتركة، إنما ضمن استراتيجية قومية محدّدة بأحكام). فَلنُطلِق على هذه الحزمة من السياسات اسم «بريسترويكا»

(*) New International Economic Order.

(**) حيث «العصبيات» القبلية، الإثنية، القومية... إلخ.

(***) هناك شرح وافٍ لمصطلح «الدولة القوية، الصلبة، والضارية» في الفصل 12 من هذا الكتاب.

أو إعادة الهيكلة. ومن الناحية الثانية، اختارت معظم الدول الأخرى سياسات معاكسة تماماً: وقد اختارت الـ «غلاسنوست»، الـ «ابرتورا»، «الانفتاح»، وكان هذا في العادة يشتمل على نوع ما من «التوسع التجاري»، يصاحبه في بعض الأحيان عنصر من «التعميق المالي» (قارن الأيوبي، 1991b، الفصل 1، مور، 1986)، أي الاعتماد المفرط على الريوع المالية وعلى الإفراط في الاقتراض والتخفيف النسبيّ لضوابط دولة ضعيفة أصلاً (أو استبدادية) (ميغدال، 1988a)، وتشجيع المشاريع المشتركة بين القطاع العام ورأس المال العالميّ (بدلاً عن القطاع الخاص الأهلي). وتستتبع الخصخصة عادة في مثل أنظمة الحكم هذه ثلاث عمليات، تتحقق أحياناً على شكل مراحل متعاقبة على النحو التالي:

(أ) النزعة الإدارية(*) داخل القطاع العام. (ب) تسليع قطاع الدولة الاقتصاديّ. (ج) تقديم امتيازات لرأس المال العالميّ أو الدخول في مشاركات معه.

قد يقترح المرء، بالمناسبة، وهو يتوقع جزئياً التحليل الذي سيلي، أنّ من باب المفارقة أن يكون النموذج **الأول**، على الرغم من كامل سمته السلطوية، هو الذي يؤدي على المدى الطويل، بدرجة احتمال أكبر، إلى التطور الديمقراطي (بدلاً عن الفوضى). ومن خلال تشجيع القطاع الخاص الأهلي، فإن هذا النموذج يضع الأساس لا لظهور صناعة وطنية فقط، بل لظهور بورجوازية أهلية، أيضاً: وستقوم هذه البورجوازية، وإن لم تكن مستقلة استقلالاً تاماً عن الدولة، بتأكيد حقوقها السياسيّة (وهي في الواقع تفعل ذلك منذ

(*) النزعة الإدارية (Managerialism): المغالاة في الاعتماد على الإدارة العليا، والإشارة هنا، كما أفهمها، إلى قيام الدولة بإسناد إدارة مشاريع القطاع العام لمديرين من القطاع الخاص بصفتهم أكفاء.

زمن في بلدان مثل كوريا). **ثانياً**، ومن خلال المحافظة على صلابة الدولة فثمة احتمال أكبر على المدى البعيد في ضمان النظام و«سيادة القانون» اللذين لا يمكن لأي تنمية ديمقراطية أن تكون حقيقية بدونهما. وبالمقابل فإن «الرأسماليّة» في المجموعة الثانية كثيراً ما يمثلها اقتصاد (سرّي) مواز، وآنذاك لا تمكن حماية حقوق المستهلك والفقير (على سبيل المثال: «شركات استخدام المال» في مصر).

إن سياسات التكييف الاقتصاديّ ليست فنية أو مالية خالصة في طبيعتها، بل إنها تحمل معها بحكم الضرورة نتائج اجتماعيّة هامة، وبالتالي فإنها تستلزم تحولات ذات دلالة في الائتلافات السياسيّة. وثمة نموذج مألوف للائتلاف السياسيّ في المجتمعات المصَّنعة في العالم الثالث، مَثَّلَه تحالف «شعبوي» يتألف أساساً من العسكر والنخبة التكنو ـ إدارية للقطاع العام والعمال المنَظَّمين. وهذه هي اللازمة السياسيّة الطبيعية لاستراتيجية الاستعاضة عن الاستيرادات، الشهيرة، مع ما يصاحبها من تحيّز صناعي وحضري قوي، وسياستها المنمقة في مجال «الرفاه الاجتماعيّ». وما إن تمسي الدولة في أزمة خطيرة فإنها، وهي التي يسيطر عليها مثل هذا الائتلاف، قد تعلّق أولويةً عليا على ضرورة «التعميق الصناعي» وبالتالي تختار نموذجاً بيروقراطيّاً ـ سلطوياً مكشوفاً، كما أوضحه غ. أودونيل (1973/ 1977). أو قد تطبق الدولة مجموعة من الإجراءات أقل راديكاليةً وذات إضافات متتابعة في محاولة منها للاستجابة إلى أزمة تنموية كثيراً ما تفصح عن نفسها بأقصى درجة من القساوة في الميدان المالي.

وفي استجابة الناس الأولية للأزمة المالية للدولة، فإنّهم كثيراً ما يشعرون بها من خلال الإجراءات التي تدعو إلى «شدّ الأحزمة»

و«توخّي الاقتصاد في الإنفاق» التي يتبعها الناس عادةً في كل حالة على حدة، والتي تشمل أحياناً «مزيداً من العلاجات نفسها». وقد ينطوي هذا على تشديد الضوابط على الاستيراد، والاعتماد المتزايد على التحصيص الإداري للموارد، وعلى تطبيق عدد من السياسات التدخلية المصممة لتوسيع الفجوة بين الأسعار المحلّية والأسعار العالمية. وحينما تكتشف مثل هذه البلدان أنّ نتائج مثل هذه المقاربة لا يمكن في النهاية إدامتها، فإنها تنخرط في برامج «إشاعة الاستقرار» قصيرة الأمد (برعاية «صندوق النقد الدولي») وبرامج «التكييف البنيوي» طويلة الأمد (برعاية «البنك الدولي») (دا سيلفا لوبيز (Da Silva Lopes)، 1989).

إن برامج إشاعة الاستقرار قصيرة الأمد التي تمثلها «ترتيبات التجهيز عند الاقتضاء» لـ «صندوق النقد الدولي»، موجهة بصورة رئيسيّة لتحقيق خفض سريع للعجز المالي، وذلك عن طريق تقليص الطلب المحلي والسيطرة على توسعه. كما أنَّ هذه البرامج تتضمن سياسات تهدف إلى تقليص الإنفاق وسياسات تحويل أوجه الإنفاق (أي التحفيز على إنتاج سلع قابلة للتصدير والاستيراد وتغيير أنماط الطلب لصالح السلع التي لا تدخل ضمن التجارة العالمية). وتكون هذه البرامج في العادة قائمةً على عدد صغير من الأدوات: سقوف لتوسع الائتمان المحلي ولاقتراض القطاع العام، وعمليات رفع لأسعار الفائدة، وخفض لأسعار الصرف، وأحياناً ضوابط على الأجور وتعديل بعض الأسعار الرئيسيّة (المصدر نفسه، ص 22 ـ 30). والمستفيدون الاجتماعيّون المحتملون في هذه المرحلة هم المصدّرون الزراعيون ومصدّرو السلع المصنّعة من القطاع الخاص وربما من القطاع العام، وقطاع السياحة، والعمال المهاجرون الذين يستطيعون تحويل ما يقبضونه بأسعار الصرف الجديدة المخفضة. أمّا

من بين الجهات الخاسرة المحتملة فهي مشاريع القطاع العام التي ستعاني من تقليص الاستثمار والإنفاق ومن القيود المفروضة على الاستيرادات (واتربوري، 1989: 56 ـ 57).

إن برامج التكييف البنيويّ تتصف بكونها على درجة أعلى من الطموح من حيث إنَّها لا تعتمد على مجرّد إدارة الطلب بل هي موجهة بدرجة أقوى نحو تحسين ظروف العرض وتحصيص الموارد المحلّية، وباتجاه «التحولات المؤسساتية التي قد تسهم في تعزيز إمكانيات النموّ وتقليص إمكانية التعرض للصدمات الخارجية من خلال تقليص حالات اللاتوازن في المدفوعات الخارجية» (دا سيلفا لوبيز، 1989: 22 ـ 23). وتتسم الإجراءات في هذه المرحلة بمزيد من التنوع والعمق، لكنها تشمل على وجه التأكيد تقليصاً في الدعم المالي المقدم لصالح المستهلكين، وفي رفع الضوابط عن أسعار المنتجات الزراعية وبعض الأسعار الصناعية(*)، فضلاً عن لبرلة التجارة وأسعار صرف العملات. وفي أغلب الأحيان تشمل هذه الإجراءات كذلك قدراً معيّناً من «الخصخصة»، أي حركة باتجاه توسيع الإدارة الخاصة للمشاريع و/ أو ملكيتها ملكيةً خاصةً، وتشجيعاً عاماً للاستثمار الخاص ضمن الاقتصاد، خصوصاً في القطاعات ذات التوجه التصديري.

إن المستفيدين المحتملين في المجتمع من هذه المرحلة هم القطاع الزراعيّ .عموماً والمصدّرون الزراعيون خصوصاً، علاوةً على بعض المشاريع العامة التي تمارس البيع بصورة رئيسيّة في السوق المحلّية، بعد أن يكون جميعهم قد استفادوا من عملية «إعادة تنظيم الانسيابية» التي استوجبها تقلص تدفق الاستثمارات العامة. ومن

(*) هكذا ورد التعبير. ولعل المقصود «عن أسعار بعض المنتجات الصناعية».

المحتمل أن يكون لهذه المرحلة «تأثير معتدل أو متوسط» على الصناعات العامة والخاصة الهادفة إلى الاستعاضة عن الاستيرادات، وذلك لأنها ستعاني من ارتفاع كلفة المدخلات المحلّية، وربما ارتفاع قوائم الأجور الذي يمكن أو لا يمكن التقليل من أثره السلبي من خلال تسهيل عملية الاقتراض ومن خلال رفع الضوابط عن الأسعار. وسيعاني كذلك أولئك العاملون في تصدير السلع المصنّعة من ارتفاع تكاليف العمل والمدخلات المحلّية (واتربوري، 1989: 56 ـ 57).

ما هي التحولات في أطراف الائتلافات التي يحتمل أن تنجم عن مثل هذه التغييرات؟

أولاً، وربما بأقصى درجات الاطّراد، لن يستطيع العمال المنظّمون أن يتوقعوا أن تستمر مكانتهم التي كانت تتمتع بتفضيل رمزي، إن لم تكن باندماج مؤسساتي ـ تلك المكانة التي كان العمال يتمتعون بها في الفترات الأقدم زمناً والأكثر شعبوية. وقد تندلع إضرابات غير مسبوقة للعمال كما حدث، مثلاً، في مصر وتونس. بل قد تبدي حتى النقابات والجمعيات المهنية علامات على المقاومة (كما حدث في السودان) أو التحدي والتململ (كما حدث في مصر). وتميل الاحتجاجات الصارخة بدرجة أكبر ضدّ تدهور مستوى المعيشة وضد إلغاء أشكال الدعم المالي للسلع إلى أن تأتي من صفوف شبه البروليتاريا الحضرية ومن البروليتاريا الراكدة، على النحو الذي شهدته مصر وتونس والجزائر وغيرها. كما إنَّ بالإمكان استدراج العمال المنظّمين إلى الانخراط في بعض أعمال الاحتجاج التي تعبّر عنها خير تعبير شبه البروليتاريا الحضرية والبروليتاريا الراكدة: وتصوّر ذلك أحداث العام 1978 في تونس التي أدت إلى إيجاد علاقات متضاربة ما بين الحكومة و(الاتحاد العام لنقابات

العمال) الذي كان ذات يوم جزءاً عضوياً مندمجاً في النظام (واتربوري، 1989: 57 ـ 60). وكان من الجائز أن تكون هناك إمكانية أكبر في حصول أعمال أشدّ عنفاً من جانب العمال في عدة أقطار لو لم يكن هناك صمّام الأمان الذي كانت تهيئه فرص العمل في البلدان المصدّرة للنفط. ويشكّل العمال المهاجرون عاملاً مالياً هاماً ليس له تمثيل منظم رسمي في الائتلافات الناشئة مع أنه ينطوي على تأثير كبير من الناحيتين الاقتصاديّة والاجتماعيّة (وبالتالي السياسيّة).

وبالمقابل، فإن العلاقات ما بين النخبة الحاكمة والبورجوازية الخاصة تبدو على العموم أنّها تتحسن، مع أنّها كثيراً ما تكون مفعمةً بالتناقضات والتعقيدات. وقد يرحّب رجال الأعمال المحليّون في البدء بدور رأس المال الأجنبي على أنّه يوفّر الوسيلة لتمهيد طريق الاستثمار أمامهم، ومع ذلك، فإنّهم سرعان ما يشتكون بأنهم، بدون استمرار دعم الحكومة، لا يستطيعون التغلّب على المنافسة المفتوحة بصورة أوسع أو الرأسماليّة المتقدمة والمعقّدة بدرجة أكبر. وقد يقوم مستوردو السلع الأجنبية، خصوصاً إذا كانوا يتمتعون بمزية وجود احتياطيات كبيرة من العملة الصعبة، بتحدي محاولات الدولة لضبط قطاعيّ التجارة والمال، كما حصل في أكثر من مناسبة في مصر. ومع أن المزارعين الرأسماليّين والمصدّرين الزراعيين يستفيدون على الدوام تقريباً من سياسات اللبرلة، فإنّهم ليسوا بلا شكاوى مطلقاً لأنهم قد يفقدون بعضاً من الدعم المباشر للطاقة والأسمدة والبنية التحتية التي ربما كانوا يستخدمونها في الماضي. وفي المقابل، فإن طبقة صغار الفلاحين تظل غائبة عن جميع الائتلافات من الناحية العملية.

في معظم الأقطار، يظل العسكر محتفظين بعضويتهم في

الائتلافات الجديدة، ولو أن ذلك كثيراً ما يكون بصفة معدّلة على نحو ما. وتستمر الجيوش في الاستحواذ على حصة الأسد من الإنفاق العام، وفي بعض الحالات التمتع بالسيطرة الحصرية على شؤونها المالية الخاصة بها. كما توسعت بعض الجيوش في نشاطات اقتصاديّة «مدنية» (مثلاً في مصر، سوريا... إلخ). وحتّى في تونس، حيث كان العسكر في السابق تابعين للحكومة المدنية، فإن صعود الجنرال زين العابدين بن علي إلى سدة الحكم يشير إلى إمكانية تعزيز المكانة السياسيّة، إن لم يكن الدور السياسيّ، للعسكر. وفيما يستمرّ سلك الخدمة المدنية التقليديّ، على الرغم من ضخامة حجمه، في كونه على جانب معيّن من الأهمية السياسيّة، فليس بالإمكان أن يقال الشيء نفسه عن إدارة القطاع العام. إذ إن مدراء وتكنوقراط مشاريع الدولة ومؤسساتها الاقتصاديّة يظلون يمثّلون ثقلاً سياسيّاً هاماً في بلدان مثل مصر والجزائر والعراق وسواها. ومع أن بعضاً من التكنوقراط أصبحوا جزءاً من القطاع الخاص، فلايزال كثير منهم يرى أن وظيفته الحياتية وثيقة الصلة بمستقبل القطاع العام.

ما هي الاستنتاجات التي يمكن استقراؤها من التحليل ودراسات الحالات سابقة الذكر؟ هناك استنتاج عامٌ واحد مفاده أن توسّع القطاع الاقتصاديّ العام وتقلّصه، معاً، قد تلازما مع توفر السيولة الرأسماليّة. وقد يكون توفر رأس المال قائماً على أسس محلية (مثلاً: عمليات التأميم أو اعتصار الفائض الزراعي»، أو قائمة على أسس خارجية) (مثلاً: ريوع النفط، المساعدات، التحويلات الخارجية). إن تقييد التمويل مرتبط هو الآخر بالمؤشرات المحلّية (مثلاً: هبوط العائدات في المشاريع العامة وتنامي حالات العجز في ميزانية الدولة)، و/ أو بالمؤشرات الخارجية القادمة من الدائنين والمؤسسات المالية الدولية والشركاء التجاريين والمستثمرين

المحلّيين. كما أنَّ ثمة مجموعتين من العوامل وضعناهما تحت عنواني «الأزمة المالية للدولة» و«التوافق الواشنطني»، على التوالي.

إن مثل هذه المؤشرات ينبغي «تفسيرها» و«التصرف بموجبها» من جانب النخب المحلّية - السياسيّة والتكنوقراطية - بطريقة معينة، ولهذا فإننا نجد طيفاً متنوعاً من السياسات والأساليب على الرغم من وجود اتفاق عام ظاهر حول مرغوبية تحقيق قدر ما من اللبرلة الاقتصاديّة. إن التحولات الاقتصاديّة العالمية و«الموضات» الدولية لا تنعكس على الدول بصورة موحّدة، إذ يجب ترشيحها خلال «الأجهزة التأويلية» لنظام الحكم السياسيّ أو نخبه الذين قد يفضّلون الظن بأن المعضلات وقتية أو انتقالية، أو الذين يقومون بموازنة المخاطر السياسيّة المتوقعة التي ينطوي عليها الإصلاح الاقتصاديّ، وبالتالي يستنتجون أنّ تلك المخاطر أعلى من المكاسب الاقتصاديّة المحتملة.

وفي معظم الحالات، يتخذ الحراك باتجاه الخصخصة بصفتها وسيلة للتغلب على «الأزمة المالية للدولة» شكلَ سياسة عامة: أي سياسة تبادر إليها الدولة (أحياناً بالتعاون مع رأس المال العالمي) لأسبابها الخاصة، بدلاً عن كونها ناجمة عن الضغط الذي يمارسه القطاع الخاص. وإذا كان القطاع الخاص في حالة استعداد، فإنه بطبيعة الحال قد ينضم إلى العملية وينطلق بها قدماً.

غير أن سرعة عملية الخصخصة وشدتها سوف تعتمدان (أ) على الدرجة التي يكون تراكم رأس المال قد بلغها من حيث اتساعه وتوجهه نحو الداخل. (ب) على الدرجة التي تجد فيها كلّ من بورجوازية الدولة والبورجوازية الخاصة أن من المفيد (المأمون) السعي إلى الحصول على استقلال ذاتيّ عن بعضهما. وفي ما يأتي بعض الأمثلة:

ـ في الحالات التي تستطيع بورجوازية الدولة فيها ممارسة الاستثمار ممارسةً خاصةً دون اضطرارها إلى التضحية بمواقعها السياسيّة، فقد لا تواصل انتهاج سياسة الخصخصة بصورة كاملة.

ـ في الحالات التي تكون البورجوازية الخاصة فيها لاتزال شديدة الاعتماد على الدولة، فإنها قد لا تمارس الضغط من أجل تحقيق اللبرلة الاقتصاديّة الشاملة.

ـ في الحالات التي تحمل فيها الخصخصة الكاملة معها نسبة احتمال عالية في أن تتسنّم جماعة إثنية أو قرابية منافسة هيمنةً اقتصاديّة أو صعوداً غير متناسب، فإن النخبة الحاكمة قد تقاومها أو تحدّها.

يمكن للمرء أن يستقرئ من دراسة الحالات السالفة أنّ الخصخصة الفعلية، على الرغم من شعاراتها ومظاهرها، تظل محدودةً بعض الشيء، وأنَّ الدولة العربية في الواقع ليست على وشك الانسحاب من الميدان الاقتصاديّ. إذ لاتزال الخصخصة في الأساس سياسةً عامةً تتّبعها الدولة بتردد وحذر ناشئين في معظمهما عن أهدافها الخاصة. والخصخصة لم تصبح بعد عملية ديناميكية يتولى القطاع الخاص نفسه زمام المبادرة إليها. وإذا كان القطاع الخاص يحصل على المكاسب فإن ذلك ليس بسبب مبادرته وديناميكيته وتنظميه، ولا لأن النخب الحاكمة قد اتخذت قراراً حقيقياً بتسليم الاقتصاد إليه، بل لأن الدولة (نظراً لـ «أزمتها المالية» المزمنة) لم يعد في استطاعتها الاستمرار في تطبيق سياساتها الدولتية وسياسة الرفاه الاجتماعيّة في الوقت نفسه. وبكلمة أخرى، قد ينتهي القطاع الخاص إلى النموّ «بحكم غياب البديل» إن صحّ التعبير، على الرغم من أن النسب والتوقيتات والاشكال تتباين اعتماداً على عدد من العوامل الرئيسيّة. وتشمل هذه صلابة ماكنة الدولة وتماسكها، قوة

الحركة العمالية واستقلاليتها الذاتية، موقف مديري القطاع العام وناشطي الحزب، حيوية جماعة رجال الأعمال المحلّية وقدراتها، الدرجة التي يمكن أولا يمكن أن يكون بها تدخل الحكومة قد تسبَّب في «إزاحة» القطاع الخاص، وأخيراً وليس آخراً مستويات وأنماط الضغوط/ الإغراءات الخارجية التي تمارسها على الدولة المؤسسات العالمية والرأسماليّة المعولمة.

ولقد رأينا أيضاً أن النخب الحاكمة، وهي تتبنى شتى إجراءات اللبرلة والخصخصة، سوف تقوم، وهذا أمر طبيعي، بموازنة المخاطر السياسيّة المحتملة مقابل المكاسب الاقتصاديّة المحتملة، وسوف تكون معظم النخب الحاكمة حذرة من «خطر» معيّن واحد يعلو على جميع الأخطار الأخرى. ذلك إن إبراز التمييز، الضبابي في أغلب الأحيان، بين القطاعين الاقتصاديّين العام والخاص (أي بين الدولة والسوق) من شأنه أن يُبرز الحدود القائمة بين الدولة والمجتمع المدني، ومن شأنه أن يجعل أيَّ علاقة استغلال (اقتصاديّ) «شفافة» للناظرين من خلال تجريدها من قناعها السياسيّ (القومي أو الشعبوي)، ويمكن له في نهاية المطاف أن يؤدّي إلى تعزيز مفهوم المواطنة وإلى بثّ الحياة في المجال العام (السياسيّ)، ولا يوجد لدى جميع أنظمة الحكم في العالم العربيّ استعداد ـ من الناحية البنيوية والنفسية ـ لمواجهة هذا المصير.

الفصل الحادي عشر

مستقبل الديمقراطية: هل المجتمع المدني في طور الرد المقابل؟

لقد أصبحتْ حركات التحول نحو الديمقراطية على درجة من السعة في جميع أرجاء العالم منذ أواسط الثمانينيات بحيث تركت بصمتها حتى على منطقة الشرق الأوسط المغلقة في الظاهر. غير أن العلاقات والمؤشرات، ونحن في أوائل التسعينيات، لاتزال على درجة من الضبابية وانعدام اليقين بحيث بات الكثير يتوقع أنّ تلك التحولات يمكن النكوص عنها بسهولة، فيما يعتقد البعض أنها لن تستطيع أبداً أن تديم نفسها بنفسها. وعليه، فثمة ما يبرر طرح التساؤل عمّا إذا كانت الديمقراطية ممكنة في الشرق الأوسط؟

ابتداءً، هناك على وجه اليقين علامات هامة، وإن تكن لاتزال محدودةً، تشير إلى أن بعض التجليات الرسمية للديمقراطية، وبخاصة الانتخابات، تكتسب صفة طبيعية بدرجة أكبر في المشهد السياسيّ للشرق الأوسط. وتركيا، بما لا شكّ فيه، قد عادت رسمياً إلى الحظيرة الديمقراطية في العام 1983. وما هو أجدر بالملاحظة حقيقة أن سبعة أقطار عربية، تمثّل ما يزيد عن نصف سكان العالم العربي، قد مارست في الآونة الأخيرة منافسات انتخابية و/ أو

أنشطة متعددة الأحزاب. وتشمل هذه مصر (حيث أجريت آخر انتخابات في العام 1990)، تونس (1989)، الأردن (1989، 1993)، المغرب (1993)، اليمن (1988 في الشمال و1993 في البلاد الموحّدة)، الكويت (1992)، ولبنان (1992). وبالإضافة إلى هذه الأقطار السبعة، أجرت سوريا انتخابات في العام 1990، مع أن الكثيرين يرون أنها لا تنطوي إلا على قدر ضئيل من الأهمية الديمقراطية. كما جرت حتى في العراق انتخابات في العام 1989 كانت نتيجتها فوزاً ساحقاً لـ (البعث) وحلفائه، ويصنّفها الكثيرون على أنها «انتخابات بلا انتخاب». أما الجزائر فقد كانت تحمل في جعبتها وعوداً عالية حينما عقدت انتخابات بلدية هامة في حزيران/ يونيو 1990 وانتخابات برلمانية في كانون الأول/ ديسمبر 1991، غير أن العملية آلت إلى انحراف كارثي حينما أشاع الانتصار اللافت للإسلاميّين الذعر في صفوف العسكر وأعضاء حزب الدولة وجعلهم ينفّذون انقلاباً استباقياً من نوع انقلابات القصر لإنقاذ نظام الحكم في شباط/ فبراير 1992 (انظر مزيداً من التفاصيل في مكان لاحق من هذا الفصل).

في حالة لبنان، كانت العملية تتمحور إلى حدّ ما حول القيام بعودة معدلة إلى نمط «الديمقراطية التوافقية» الذي يتسم به لبنان والذي كان موجوداً قبل الحرب الأهلية (1975 ـ 1991). وقد لا تكون الحرب أنتجت «أثراً ينحو نحو التوجّه المدني» بحدّ ذاته، إلا أنّها في الأقل جاءت بدولة عانت من الإرهاق المتبادل، الأمر الذي جعل جميع الفصائل مستعدّةً لتطبيق اتفاق الطائف للعام 1991 تحت مظلة «السلام السوري» (Pax Syriana)، الذي غدا بلا منازع، والذي ما كان ليحصل لولا هزيمة العراق في (عملية عاصفة الصحراء). كان اتفاق الطائف في الأساس نسخةً محسَّنةً بعض الشيء لـ «الميثاق الوطنيّ» المتفق عليه ضمنياً والذي كان يحكم السياسة اللبنانية منذ

الاستقلال. وقد تم توزيع 128 مقعداً برلمانياً بصورة متساوية بين المسيحيين والمسلمين، وبقي رئيس الجمهورية مارونياً، ورئيس الوزراء مسلماً سنّياً، ورئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً، بَيد أنّ المنصبين الأخيرين يلعبان الآن دوراً أقوى من الناحية السياسيّة، بينما جُرِّد رئيس الجمهورية من صوته الهامّ جداً الذي كان يتمتع به في مجلس الوزراء (نورتون (Norton)، 1991). لكن ديمقراطية لبنان التوافقية كانت بطبيعة الحال تنطوي على عدة جوانب سلبية في الماضي ليس أقلُّها محدودية فاعلية الأحزاب السياسيّة والقيود المفروضة على تطور مفهوم المواطنة (مثلاً: لم يكن مسموحاً لأيّ شخص بالتصويت على أسس غير طائفية)، وهو في الحقيقة نظام محافظ مبنيّ على الحفاظ على الوضع القائم، غير أن الكثيرين يعدّونه بديلاً أفضل من حرب أهلية امتدت ستة عشر عاماً، وينظر إليه البعض على أنه السبيل الوحيد المتاح أمام إعادة بناء الدولة اللبنانية الممزّقة.

كما يجدر بالمرء ألاّ ينسى الحالات التي تتسم بدرجة أقل ممّا هو تقليدي: حالة الفلسطينيين الذين تمكنوا من تحقيق قدر من عمليتهم الديمقراطية رغم كل الظروف، وحالة «الجماهيرو ـ قراطية»(*) (الجماهيرية) الليبية التي تخطو خطوات أخرى في تجربتها بتطبيق الديمقراطية بشكل مباشر من خلال تقسيم البلاد إلى كومونات أو «جماهيرو ـ قراطيات» صغيرة. بل حتّى في حالة إيران المعاصرة، فبالرغم من تجاوزاتها على الكثير من حقوق الإنسان، فإنها تمر الآن حقاً بمرحلة من النقاش والتنافس السياسيّين أعلى ممّا كان الحال

(*) mass - ocracy: وربما هذا المصطلح من نحت المؤلّف، أما «الجماهيرو ـ قراطية» فمن نحت المترجم.

تحت حكم الشاه. ويؤتي التحليل ثماراً أكثر إذا لم يقم المرء بالبحث عن «الديمقراطية» بصفتها ناتجاً نهائياً ونتيجةً نهائيةً، بل أن ينظر إلى الدمقرطة، أو (ما هو أفضل) إلى اللبرلة، بصفتها سيرورة متواصلة تشير باتجاه البولياركية (أو التعددية كما هو إسمها في اللغة العربية) (دال (Dahl)، 1971).

المستلزمات الثقافية والفكرية للديمقراطية

الديمقراطية ليست ببساطة شكلاً من أشكال الحكومة فحسب، بل هي كذلك تقليد ثقافيّ وفكريّ. وقد طوّرت الحضارة الغربية، في احتفائها بتفوقها على بقية العالم، أدبيات مميزة تمتد تقاليدها الليبرالية إلى زمن سحيق في التاريخ عند مقارنتها بتقاليد «الشرق» الاستبدادية زعماً.

ويقال: إن الإغريق في زمن أرسطو كانوا على معرفة بالصورة البديلة للمدينة الأثينية ـ ألا وهي صورة بابل، «المدينة ـ العالم» التي تُعرَّف بالحقائق المترابطة بأنها كانت هائلة الحجم، ومتغايرة الأوشاج، وغير حرة (أي: لا تحكم نفسها بنفسها). إن هذه لم تكن جماعة سياسيّة فيقال: إن المدينة الشرق ـ أوسطية، القديمة منها والقروسطية، كانت تمثل (urbs)، أي تكتلاً مادياً متباين الأجزاء، وليس (civitas)، أي فضاءً للنقاش والعمل الجمعيين. لقد كان بإمكان حشودها المتغايرة الأمشاج أن تظل في تعايش سياسيّ دون أن تحصل مناسبة للمداولة مع جيرانهم (فينتراوب (Weintraub)، 1990). إن المدن الكوزموبوليتية الشرق ـ أوسطية من بغداد هارون الرشيد إلى اسطنبول والإسكندرية وبيروت في هذا القرن، عاشت سحراً فاتناً معيّناً من التنوع والألوان و«حياة الشوارع»، كما مارست في بعض الأحيان تعايشاً متسامحاً بين المجموعات التي تختلط دون أن تتشارك ـ بَيد أنّ مدناً كهذه لا تنعم في العادة بالمواطنة الفاعلة.

ويُدَّعى أيضاً أن الشرق الأوسط يفتقر إلى «تقليد تعاقدي» (ربما لغياب الحلقة «الإقطاعيّة» في تاريخه الاجتماعيّ) وإلى تقليد الاستقلال الذاتي المؤسساتي، حيث كان كلٌّ من «العلماء»(*) وذوي الأصناف الحِرَفية خاضعين في أغلب الأحيان للحاكم. ومعلوم أن في جعبة مونتسكيو وفيبر وماركس والكثيرين غيرهم الكثير ممّا يقولونه حول هذا كلّه ـ وإن لم يكن ما يقولونه مبرراً دائماً (تورنر، 1974، وكذلك برنال (Bernal)، 1987، وب. سبرينغبورغ، 1992).

ويجادل البعض أيضاً بأن التقليد العربيّ ـ الإسلاميّ لم يألف، تقليدياً، مفهوم «الحرية»، ولا قام بتطوير مفهوم للفردانية. وكلمة «أحزاب»، المستخدمة حالياً للدلالة على الأحزاب السياسيّة، تنطوي بصورة مؤكّدة على معان سلبية في الإسلام. وعلى العكس، بقيت الثقافة العربية ـ الإسلامية جماعتية، جمعية، و«عضوية» (قارن دومون، 1986). وفي الأزمنة الحديثة أصبحت الثقافة على استعداد أكبر للانفتاح أمام التأثيرات التضامنية (العصبية) والتشاركية ـ بدلاً من التأثيرات الفكرية الليبرالية ـ القادمة من أوروبا (ويبرز في هذا المجال بعض الشخصيات اللافتة مثل هيردر، فيخته، بليسنر، دوركهايم، كاريل، ودوغي).

وفي الواقع، ثمة من يحاجج بأن الديمقراطية خصيصة ثقافية لمنطقة جغرافية معيّنة تضم (القنال الإنجليزي) و(بحر الشمال)، مع شيء من الامتداد في أوروبا الوسطى (وامتدادات هذه المنطقة في العالم الجديد)(**). وتلك هي الأقاليم التي كانت تاريخياً قد مرتْ بمراحل الإقطاع، وعصر النهضة، وعصر الإصلاح، وعصر التنوير،

(*) رجال الدين أو الفقهاء.

(**) القارة الأميركية.

والثورة الفرنسية، والليبرالية/ الفردانية، بينما كانت بقية أوروبا خاضعة لواحدة من الإمبراطوريتين القيصرية أو العثمانية وإلى تأثيرات الإسلام أو المسيحية الأرثوذكسية (بارخ (Parekh)، 1992). ويرى آخرون أنّ الديمقراطية عالمية الأفق، بَيد أنّ بعض الثقافات معاديةٌ لها بشكل خاص ـ فكثيراً ما يُشار على وجه الخصوص إلى الكونفوشيوسية والإسلام بصفتيهما من أبرز تلك الثقافات (هنتينغتون، 1991: 298 ـ 307). وعلى سبيل المثال، فإن برنارد لويس حاجّ بأن الإسلام يميل إلى الشمولية/ السلطوية اللتين، في رأيه، تشكلان السبب الذي جعل عدداً من البلدان الإسلامية تنجذب إلى النموذج الشيوعي في خمسينيّات وستينيّات القرن العشرين (لويس، 1958). وقد ساهم عدة مؤلّفين مسلمين في النقاش، حيث يوافق بعضهم على أن التقليد المهيمن للتراث الإسلاميّ كما وصلنا اليوم ليس ليبرالياً أو «ديمقراطياً»، على الرغم من أن كثيراً من الكتّاب المعاصرين يودّون أن يروه في هذا الضوء لأغراضهم الراهنة الخاصة.

كما ناقش الفيلسوف الإسلاميّ المعاصر حسن حنفي (1983، حنفي والجابري، 1990: الفصل 5). بهذا الاتجاه نفسه في بعض كتاباته، ومثله فعل عالم الاجتماع التونسي الطاهر لبيب الذي يتساءل تساؤلاً بلاغياً: «هل الديمقراطية في حقيقة الأمر مطلب اجتماعيّ في العالم العربي؟» (لبيب، 1992b: 339 وما يليها). كما حاجَّ المؤرخ المغربي علي أومليل (1991) بقوله إنّ الفروق والاختلافات، رغم أنها كانت معروفة في الدولة العربية ـ الإسلامية التاريخية، لم تكن مقبولةً مطلقاً على المستوى الأيديولوجي لدى رجال القانون وأهل الفكر الذين كانوا يعتقدون دائماً أنّ فكرة واحدة فقط ومجموعة متمسكة بتلك الفكرة كانتا على حق. وشخصياً أرى أنّ الثقافة الإسلامية تحتوي على عناصر قد تكون متناغمة أو متناشزة مع

الديمقراطية في آن واحد، اعتماداً على المجتمع الخاص وعلى المفصل التاريخي. ومهما يكن من أمر، فبين العام 1981 و1990، كان بَلدان اثنان فقط من أصل سبعة وثلاثين بلداً في العالم يشكّل المسلمون فيها أغلبية السكان قد صُنِّفا ضمن البلدان «الحرة» من جانب (دار الحرية)(*)، في جردها السنويّ (غامبيا لسنتين، وشمالي قبرص لأربع سنوات) (نلسون، 1991).

إن النقطة الهامة فعلاً التي يجدر التأكيد عليها هي: بينما قامت حركات المعارضة في أقاليم أخرى باحتضان القيم الديمقراطية على النمط الغربي احتضاناً يكاد يكون شاملاً ـ أو في الأقل صرحت بذلك، فإن الحركات التي ناصرت السياسات الديمقراطية بصورة صريحة في المجتمعات المسلمة السلطوية في الثمانينيات كانت ضعيفة نسبياً. وبالمقابل، جاءت أقوى المعارضات ممن يسمّون «الأصوليين الإسلاميّين». والكثير من هذه المجموعات معادية للديمقراطية بشكل صريح. أما بالنسبة إلى أولئك الذين ليسوا كذلك فإن من المستحيل معرفة ما إذا كانوا مستعدّين للتخلي عن السلطة بصورة طوعية إذا ما حصلوا عليها ذات يوم. ومن المفارقة أن الإسلاميّين الجزائريين الذين كادوا أن ينجحوا في الوصول إلى الحكومة من خلال انتخابات ديمقراطية، كانوا قد أدانوا الديمقراطية في البداية ثمّ قبلوا بها قبولاً متردداً، متوعّدين بأنه إذا لم تسفر الانتخابات عن «نتيجة طبيعية» (أي عن انتصارهم) يلزم آنذاك استعادة الوضع الطبيعي للأمور باستخدام وسائل أخرى. وفي غضون ذلك، فإن السمة الإسلامية القوية للمعارضة أجبرت الكثير من البلدان

(*) Freedom House: مؤسسة أميركية مستقلة أسست في 1941 للدفاع عن الديمقراطية ومناهضة اليسار واليمين المتطرفين.

الشرق ـ أوسطية من باب الدفاع عن النفس، على تبنّي بعض سياسات أو شعارات المعارضة (حتى حينما كانت هذه معادية لليبرالية أو معادية للعلمانية)، والإحساس بقلق أشدّ من عملية اللبرلة عموماً إزاء استمرار الشكوك حول التزام الراديكاليين الإسلاميّين بالديمقراطية[1].

المستلزمات الاجتماعية ـ الاقتصادية للديمقراطية

تمكن المحاجّة بأن المستلزمات الواجبة للتحوّل الديمقراطي غير متوفرة في معظم بلدان الشرق الأوسط لأن هذه ليست مجتمعات رأسمالية متقدمة. ومن الناحية التقليديّة كانت لمعظم هذه البلدان أنماط إنتاج قائمة على السيطرة. أما في الوقت الحاضر، فإن الطبيعة المتمفصلة لأنماط إنتاجها لم تسمح بظهور طبقة أو أيديولوجيا هيمنة تستطيع أن تضمن قيام نظام سياسيّ في المجتمع. ونتيجةً لذلك، فإن الدولة في مثل هذه المجتمعات هي دولة «ضارية» (بدلاً من أن تكون قوية) وذلك على وجه التحديد لأنها ضعيفة بنيوياً وأيديولوجياً. وفي مثل هذا الوضع يتحتم أن يكون التعبير عن المصالح مباشراً، لا عن طريق التوسط، وتكون العلاقات ما بين الدولة والمجتمع متناقضةً لا متكاملةً.

---

(1) لابدّ، أيضاً من ذكر عاملين آخرين بإيجاز لإكمال الصورة. **أولهما** هو الأثر الملحوظ لـ «العامل البريطاني»: أي التوجه الأكثر احتمالاً لقيام جماعات المستوطنين البريطانية السابقة أو المستعمرات باختيار الديمقراطية (وير (Ware)، 1992: 140- 141). **وثانيهما** هو ما قد يطلق عليه المرء اسم «عامل الإدمان»: فمع أن موجة الدمقرطة في التسعينيات قد بدأت تؤثّر في أقطار لم تكن لديها تجربة ديمقراطية سابقة مهمة، فإن ثلاثة وعشرين بلداً من أصل تسعة وعشرين بلداً تحوّل إلى الديمقراطية بين 1974 و1990، كانوا في الواقع قد مرّوا بتجارب سابقة مع الديمقراطية (هنتينغتون، 1991: 44).

كانت هناك محاولات للوصول إلى قرار بشأن بلوغ عتبة اقتصاديّة أو إنمائية معيّنة تصبح الديمقراطية بعدها ممكنةً أو مناسبةً، وإن لم تكن ضروريةً. وفي العادة كان المقياس الرئيسيّ هو الناتج الوطنيّ (القومي) الإجمالي لكل فرد، مع أن هناك احتمالاً أيضاً في ظهور استثناءات صارخة ـ والمثال الأوضح في هذا الصدد هو الهند ـ ويكون ذلك في بعض الأحيان من خلال الهندسة السياسيّة (سورنسن (Sorensen)، 1991). والفكرة هي أن سيرورات التنمية الاقتصاديّة التي تنطوي على عملية تصنيع هامة تؤدّي إلى قيام بنية طبقية أشدّ تنوّعاً وأشدّ تعقيداً وتصبح بصورة متزايدة صعبة الانقياد لأنظمة الحكم السلطوية، خصوصاً في ضوء المصادر الجديدة للثروة والنفوذ خارج سيطرة الدولة. وإن انخراط بلد ما في الاقتصاد العالميّ يؤدّي إلى خلق مصادر غير حكومية للثروة والنفوذ ويفتح المجتمع أمام تأثيرات الأفكار الديمقراطية السائدة في العالم الصناعيّ (هنتينغتون، 1991: 65 ـ 67).

إلاّ أن الاقتصادات القائمة على النفط تمثل حالةً مختلفةً: إذ يتمثّل الأمر في أن التنمية الاقتصاديّة الواسعة النطاق والمشتملة على عملية تصنيع هامة قد تساهم في الدمقرطة، بينما الثروة الناشئة عن بيع النفط (وربما عن موارد طبيعية أخرى) لا تفعل ذلك. وإن عائدات النفط تؤول إلى الدولة: وبالتالي فهي تزيد من قوة بيروقراطيّة الدولة، وبما أن تلك العائدات تؤدّي إلى تقليص أو إلغاء الحاجة إلى فرض الضرائب، فإنها تؤدّي أيضاً إلى تقليص حاجة الحكومة إلى إجبار رعاياها على دفع الضرائب. وكلما هبط مستوى الضرائب تقلّصت الأسباب التي تدعو الناس إلى المطالبة بتمثيلهم. لقد كانت هناك مطالبة سياسيّة تقول: «لا ضرائب من دون تمثيل»، غير أن هناك واقعاً سياسيّاً يقول: «لا تمثيل بلا ضرائب» (المصدر نفسه، ص 65).

إن الاعتماد على عائدات النفط يؤدي إلى نشوء «دولة ريعية» ذات صلاحيات ضريبية وتنظيمية وتوزيعية ضعيفة، تبدو على السطح قوية ومستقلة استقلالاً ذاتياً لكنها في الحقيقة غير قادرة على أن تلعب بشكل فعّال دور الوسيط والحكم بين شتى المصالح «السافرة» التي تنشأ داخل المجتمع (تشودري، 1989).

ربما يتوقع حصول تطور ديمقراطي في بلدان بلغتْ مستويات من التطوّر الاقتصاديّ في ما يطلق عليه «البنك الدولي» اسم منطقة «الدخل المتوسط ـ الأعلى» أو فوقها. وفي العام 1990، كانت بعض أقطار الشرق الأوسط ضمن هذه «المنطقة» مثل الجزائر وإيران والعراق، فهذه دول مصدّرة للنفط، سكانها كثيرو العدد، وتمتلك شيئاً من التطور الصناعي، ولكن دون أن تكون قد حصلت فيها دمقرطة جادة حتّى ذلك الحين. أمّا لبنان فقد كان على مستوى من الثروة أدنى بقليل، أي ضمن فئة «الدخل المتوسط ـ الأدنى» (تتراوح المداخيل فيه بين 500 ـ 2,200 دولار) ولكن لديه مستقبل ديمقراطي متحسن. وتشمل البلدان الواقعة في الفئة التي كانت مستويات الدخل فيها تتراوح بين 1,000 ـ 2,000، دولار سوريا والأردن وتونس. وإذا استمرت هذه البلدان في المحافظة على معدّل النموّ الجيّد نفسه، وإذا كان لمعدّل النموّ في سوريا أن يغدو أسرع بقليل من السابق، فإن هذه الدول ستكون من حيث المبدأ متحركةً باتجاه مستويات التطوّر الاقتصاديّ التي تدعم عملية الدمقرطة.

أمّا المنطقة التي كانت مستويات الدخل فيها تتراوح بين 500 ـ 1,000 دولار فكانت تضم المغرب ومصر واليمن. وإذا ما استطاعت هذه أن تحافظ على معدل النموّ العالي الذي كانت تتمتع به خلال الثمانينيات فإنها سوف تتحرك إلى داخل المنطقة الاقتصاديّة المناسبة للدمقرطة بحلول الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين. ومع

ذلك، فإن تتابع الأحداث لا يتطابق دائماً مع النظرية: وعلى سبيل المثال، إن مصر واليمن (والمغرب) هي الآن متجهة نحو الديمقراطية بشكل أفضل ممّا عليه حال العراق وسوريا، ناهيك عن عُمان والسعودية الأغنى ثروة بهذا القدر أو ذاك.

إن ما له دلالةٌ كبيرةٌ هو أن الأغلبية الساحقة لهذه البلدان، على مستوى العالم، (حينما كانت الظروف الاقتصاديّة الداعمة للدمقرطة في طور الظهور خلال التسعينيات) كانت موجودة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (هنتينغتون، 1991: 312 ـ 313). لكن الكثير سيعتمد على ما سيحدث لبيروقراطيّات الدولة في الأقطار المصدّرة للنفط، وعلى النتائج المحتملة للأزمات الاقتصاديّة في الأقطار الأخرى.

ثمة دراسات أخرى أجراها ليتري وبوينبروك (Letterie and Puyenbroek) (1991) على التطوّرات التي حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية (ستينيّات وسبعينيّات وثمانينيّات القرن العشرين) تعزّز الأدلّة المتعلّقة بتأثير التطوّر الاقتصاديّ الوطنيّ على الدمقرطة السياسيّة، لكنهما يضيفان العامل (الذي يكاد أن يكون مساوياً في الأهمية) المتمثّل في «الموقع ضمن النظام العالمي» (أي: كلّما كان البلد «طرفياً» بدرجة أكبر قلّ احتمال تحوّله إلى نظام ديمقراطي). والفكرة هي أن المهم ليس المكانة الاقتصاديّة بل حالة التبعية/ الاستقلال الذاتي. وقد لخّص ك. أ. بولن (K. A. Bollen) المحاجة على النحو الآتي:

«إن محاجات التنمية/ الديمقراطية التقليديّة تنظر إلى التطور الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ بصفته يؤدي إلى نشوء عدد من الفئات القوية داخل صفوف البورجوازية، وقوة عاملة ماهرة ومنظمة... إلخ. تتحدى بنجاح النخب التقليديّة للحصول على نظام سياسيّ أكثر ديمقراطية. أما منظّرو النظام العالميّ والتبعية فيحاجون بأن هذه

المجموعات لا تلعب الدور نفسه في البلدان غير المركزية(*) كالدور الذي تلعبه في البلدان المركزية. ويحاجج منظور قائم على فكرة التبعية بأن هذه الفئات ضعيفة بدرجة قصوى في البلدان غير المركزية بسبب التحالف القائم بين نخب البلدان غير المركزية والبلدان المركزية. وهناك محاجة ثانية تقول بأن هذه الفئات الجديدة الناشئة عن التنمية لاتزال قوية ولكنها، بدلاً عن أن تتحدى النظام السياسيّ الأوتوقراطي، تساعد في إدامته. ووفق أيّ من المنظورين، فإن الأثر المفترض هو واحد. الديمقراطية خارج الدولة المركزية نادرة» (مقتبس في: ليتري وبوينبروك، 1991: 5).

إن بلدان الشرق الأوسط هي من بين أكثر البلدان تبعية وانكشافاً للمؤثرات الخارجية في العالم. وقد يفسر هذا، جزئياً في الأقل، السبب الذي لم يجعل الديمقراطية، إلا في وقت قريب جداً، هدفاً بارزاً في صفوف الطبقات الوسطى: وكانت النزعة القومية والنمو الاقتصاديّ والاشتراكية أعلى مقاماً بكثير لديها منذ خمسينيّات القرن العشرين.

إن الدمقرطة، مهما صغر حجمها التي يمكن لها أن تكون قد حدثت حتّى الآن في الشرق الأوسط ما هي إلا النتيجة غير المباشرة لعاملين اثنين: الأزمة المالية للدولة والعولمة. وإن الاستنفاد المالي والبنيوي الذي أصاب الدولة أدّى إلى أن تسمح أنظمة الحكم بقيام درجة معينة من التعدّدية من خلال تقليص الأعباء المالية والتنظيمية المفرطة، وجزئياً من خلال زيادة أعداد الذين يشاركون في تحمل اللوم الناشئ عن إجراءات التقشف المتوقعة. وعليه، فإن بالإمكان النظر إلى الدمقرطة، جزئياً في الأقل، بصفتها آليةً لإدامة النظام (MERIP، 1992).

(*) أي البلدان الطرفية.

ومع ذلك، فإن الربط ما بين الأزمة الاقتصاديّة واللبرلة السياسيّة ليس أمراً حتمياً. وفي ظروف تاريخية أخرى، أدّت الأزمة الاقتصاديّة إمّا إلى الفاشية أو إلى السلطوية ـ البيروقراطيّة. وحتّى في وقت متأخر، لوحظت أمثلة على وجود أزمة اقتصاديّة أفضت إلى السلطوية لا إلى الدمقرطة، مثلاً في تركيا ونيجيريا وغانا وكوريا (هاغارد وكاوفمان (Haggard and Kaufman)، 1991). إن الذي رجّح في الميزان كفة التوجّه نحو الديمقراطية في السنوات الأخيرة هو العولمة المتنامية والهيمنة الأيديولوجية لـ «الغرب» التي لم يعد لها منازع في أعقاب انهيار أنظمة الحكم الاشتراكية في أوروبا الشرقية. لكن الربط هنا، مرة أخرى، ليس ربطاً تلقائياً هو الآخر. إن خطاب الهيمنة الذي يوصف أحياناً باسم «التوافق الواشنطني» (الأيوبي، 1993). أقل التباساً بكثير في شأن الليبرالية الاقتصاديّة ـ الجديدة، في حين أنه يظل غامضاً جداً في شأن الديمقراطية. وعليه، على سبيل المثال، إن «مبادرة الديمقراطية» التي وضعتها (وكالة الولايات المتحدة للمعونة الدولية (USAID)) للشرق الأوسط تشدّد بدرجة أكبر على قطاع الأعمال الصغيرة وعلى المقاولات بدلاً عن التشديد على التمثيل الديمقراطي أو المشاركة الديمقراطية بهذه الصفة. كما إنَّ السياسة الأميركية في الشرق الأوسط لم تكن هي الأخرى، تاريخياً، سياسة مؤيدة للديمقراطية: ففي إيران في العام 1951 وفي الأردن في العام 1957، اصطفّت الولايات المتحدة مع الجانب المعادي للقوى الديمقراطية لمصلحة عاهلين استبداديين إنما صديقان، وفي أعقاب أزمة الخليج في 1990/ 1991 لم تقف إلى جانب القوى الديمقراطية في العراق (ولا على الضد من القوى الاستبدادية في السعودية أو في الكويت) (MERIP، 1992: 47). وفوق هذا وذاك، فإن سياستها، وسياسة الغرب، في مجال حقوق الإنسان تتسم بانتقائية شديدة بحيث كثيراً ما توصف بأنها أداة «إمبريالية» جديدة.

ومع أن ثمة احتمالاً في الواقع في أن يستخلص الحكّام العرب من الأحداث في أوروبا الشرقية (ومن توقف المساعدات السوفياتية) درساً مفاده أن التحول الرأسماليّ أمر مرغوب فيه، فليس من شأنهم بالضرورة أن يتوصلوا إلى الاستنتاج القائل بأن أوان التحول الديمقراطي قد حلّ. وقد أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد بصراحة أنّ الأحداث في أوروبا ليست لها علاقة بالتطورات في سوريا، وتقول الشائعات بأن الرئيس العراقي صدام حسين عرض على حزبه وكوادر أمنه شريط فيديو يبين محاكمة وإعدام الرئيس الروماني تشاوتشيسكو وحاشيته، وذلك لتحذيرهم من مصيرهم المحتمل إذا ما شرعوا بـ «اتباع سلوك ليّن».

المتلازمات السياسيّة للّبرلة الاقتصاديّة

ولكن، إذا كان للحكام العرب أن يفسروا الوضع العالميّ بأنه يعني أن ما يحدث الآن هو «الرسملة» لا الدمقرطة، أليس بإمكان المرء أن يتساءل، مع كلاوس أوفيه (Claus Offé) (1991) ما إذا كان بالإمكان تحقيق «ديمقراطية بتصميم رأسمالي» ـ أي أن هؤلاء الحكّام سيختارون التطور الرأسماليّ لكنهم سينتهون إلى الحصول على الديمقراطية بحكم غياب النقيض، إن صحّ التعبير؟ وللإجابة عن هذا السؤال يجب على المرء أن يتذكر حقيقة أن الرأسماليّة ليست، جميعاً، قوة ليبرالية، فمن منظور تاريخي، إن الرأسماليّة البورجوازية فقط هي التي كانت ليبرالية. وفي العالم الثالث، بما في ذلك الشرق الأوسط، لم تكن الطبقات الوسطى تحبذ الديمقراطية دائماً. ولايزال معظم الرأسماليّين في الشرق الأوسط المعاصر يواصلون السعي للحصول على حماية الدولة، على الرغم من شعارات اللبرلة، وهم بعيدون عن كونهم قوة اجتماعيّة مستقلة ذاتياً بصورة حقيقية. وكما يعتقد آدم برزفورسكي (Adam Przeworski) (1991)، أنه تحت

ضغوط العولمة القائمة، لن تستطيع الحكومات إلاّ السعيّ لتحقيق «التكييف» المطلوب، إمّا من خلال التناغم (أي التشاور والتفاوض مع المجموعات، وخصوصاً النقابات التي ستلحق الإصلاحات الأذى بها) ـ الذي يراه غير محتمل الوقوع في البلدان النامية ـ أو بخلاف ذلك من خلال «عزل» صانعي السياسة عن المجموعات المتأثرة، الذي يرى بأنه يعمل على تخريب الديمقراطية. وقد اتّبِعَت الاستراتيجية الأخيرة في بلدان مثل تركيا ومصر وتونس حيال نقابات العمال، مع أن أنظمة الحكم هذه قد حاولت الحفاظ على الدعم السياسيّ من خلال استمالة «الجماهير» غير المنظمة نسبياً وفي الوقت نفسه تهميش جميع المجموعات المنظّمة تنظيماً أفضل (بما فيها الأحزاب السياسيّة) التي قد تقف موقف المعارض لسياسات التكييف. إن الخصخصة، بصفتها مكوّناً محتملاً من مكوّنات سياسات التكييف هذه، لا تؤدّي تلقائياً إلى إيجاد سوق اقتصاديّة حرة، ناهيك عن إيجاد سوق سياسيّة حرة. وكما يستطيع المرء أن يلاحظ في عدد من أقطار الشرق الأوسط أن الانتقال قد لا يكون بالضرورة «من التخطيط إلى السوق» بل قد يكون «من التخطيط إلى العشيرة» (Clan)[*]: بمعنى محاباة الأقرباء والأنسباء، وبمعنى الشكل الشبيه بعصابات المافيا التي «تطّوق» أجزاء من السوق بصفتها ساحة نفوذهم الحصرية.

وفي البداية، تجد بورجوازية الدولة المدفوعة نحو اللبرلة الاقتصاديّة والواقعة تحت إغراء هذه اللبرلة أن قدراً معيّناً من اللبرلة السياسيّة ستساعدها في تحقيق أهدافها. ويعتقد بعض الحكّام بأن التلبّس بمظهر اللبرلة السياسيّة من شأنه أن يقدّم ضماناً أكبر

(*) أبقينا على الكلمة الإنجليزية لأن الكاتب ـ كما يبين في العبارة التي تلي الكلمة ـ أراد أن يوحي بمعنيين، لا معنى واحد، لها: العشيرة والزمرة (العصابة).

للمستثمرين الأجانب والحكومات الغربية المانحة للمساعدات. فإذا كانوا قد خَلَفُوا أنظمة حكم كانت تعدّ سلطويةً، فإنّهم قد يستخدمون لغة «الدمقرطة» شعاراً يسعون به إلى الحصول على الدعم اللازم لنظام الحكم الجديد في أوساط المجموعات المعارضة السابقة: وعلى أي حال، فإن أنظمةَ الحكم قد تكون راغبةً في إشراك أكبر عدد ممكن من القوى في الحملةً السياسيّة التي تستهدف كسب الدعم لعملية التقليص (المكروهة شعبياً) في منافع الرفاه الاجتماعيّ المتوفرة للطبقات الشعبية، ذلك التقليص الذي يصاحب سياسات الخصخصة واللبرلة بصورة حتمية.

في نهاية الأمر، لابدّ للتأكيد الجديد على أهمية الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي معاً، أن ينتج ما يصطلح أودونيل على تسميته بالآثار «الخصخصية» على الدولة (أودونيل، 1977)، بمعنى أن المتعهّدين واتحاداتهم سوف يشرعون في شقّ طرقهم إلى داخل جهاز الدولة، وبناء تحالفات وإقامة مجموعات ضغط ستقوم بالدفاع عن مصالحهم داخل شبكات «السياسة البيروقراطيّة». لقد تطورت هذه الظاهرة بصورة ذات دلالة كبيرة في مصر في السنوات الأخيرة. وهناك ظاهرة أخرى، عرفت تجلياتها في مصر والعراق وتونس وسوريا وأقطار أخرى، كشفت عن نفسها في تطوّر ما يطلق عليه جوزيف لا بالومبارا (Joseph La Palombara) مصطلح علاقات الزبائنية (clientela) والرعاية[*] (parantela) (مقتبس من بيترز (Peters)، 1978: 148 ـ 155). ومن الواضح أن هذين المفهومين قد أوحت بهما التجربة الإيطالية، بَيد أنّ اليابان يعرف عنها أيضاً أنها طبقت ممارسات مشابهة (شيميزو (Shimizu)، 1988: 10 ـ 12). ويقال أن علاقة الزبائنية توجد حينما تنجح مجموعة مصالح في أن

(*) بالإيطالية الزبائنية والرعاية، على التوالي.

تغدو ـ في نظر هيئة حكومية معيّنة ـ الممثل «الطبيعي» لقطاع اجتماعيّ معيّن يكون تحت نطاق سلطة تلك الهيئة الحكومية. أمّا علاقة الرعاية فإنها تصف حالة «القرابة» أو الارتباطات العائلية الوثيقة ما بين مجموعة ضغط والحكومة التي تتمتع بالرابطة الإضافية مع حزب سياسيّ ـ هو في العادة حزب هيمنة. وحتى بعد السماح رسمياً بوجود التعددية الحزبية، يستمرّ (الحزب الوطنيّ الديمقراطيّ) المهيمن في مصر و(الحزب الدستوريّ الجديد) المهيمن في تونس في «التوسط» لدى الدوائر الحكومية لضمان أن يحظى مقاولون معيّنون بصفقات معيّنة من الأعمال. وفي خلال كل من مرحلة التعايش بين القطاعَين العام والخاص، وبشكل أخف خلال التحول باتجاه الخصخصة، فإن لدى الدوائر الحكومية والأحزاب المهيمنة جمعياتها ومتعهّديها «المفضلين» (والمتمتعين بمزايا المحسوبية).

لابدّ من إثارة سؤال حول المدى الذي سوف يتاح به للمصالح التجارية المستقلة استقلالاً تاماً أن تعمل في ظل ظروف ذات توجّهات سوقية صرفة بهذا القدر أو ذاك. ولهذا السؤال آثاره السياسيّة، وذلك لأن بورجوازية أعمال ذات استقلال ذاتيّ حقيقي سوف تتصرف تصرّفاً مختلفاً من الناحية السياسيّة، عن تصرّف بورجوازية مرتبطة بالدولة ارتباطاً وثيقاً. وقد لاحظ جون واتربوري في الشرق الأوسط ظهور بعض الترتيبات الشبيهة بـ «الزيباتسو» المثيرة للاهتمام، أي «تعزيز مجموعات اقتصاديّة خاصة متنوعة كبيرة، معتمدة على أشغال الدولة وائتماناتها وحمايتها». وتمثل مؤسسات كوش (Koç) في تركيا، وعثمان في مصر، وأومنيوم (Omnium) في المغرب حالات جيدة في هذا الشأن (واتربوري، 1988).

إنّ هذه المؤسّسات أمثلة بارزة بشكل خاص، ولكن الحالات

المصرية والعراقية والتونسية والسورية وغيرها تشير إلى أن العلاقة التكافلية بين القطاعَين العام والخاص تنطوي كذلك على أمثلة أصغر حجماً وأقل وضوحاً للعيان. كما لا يمكن أن يكون من باب المصادفة المحض أن كثيراً من مديري المصارف والشركات «المخصخصة» يميلون إلى أن يكونوا من الوزراء أو البيروقراطيّين من الشرائح العليا. والأعمال الخاصة تشفط زبدة الموارد العامة، أما الموظفون العامون فإنّهم «يهبطون بالباراشوت» على الشركات الأجنبية. وثمة منطقة رمادية اللون بعض الشيء بين ما يمكن أن يسمّى «عاماً» وما يمكن أن يسمّى «خاصاً». وفي الشرق الأوسط، لعل القطاع الحرفي ـ التجاري التقليديّ في بعض البلدان وما يسمّى بقطاع «الأعمال الإسلامية» الناشئ في أقطار أخرى، فقط، هما اللذان يستطيعان الادّعاء بأنهما يمتلكان درجة نسبية (إنما ليست بأيّ شكل من الأشكال مطلقة) من الاستقلال الذاتي عن الدولة.

إن التمييز بين العام والخاص مسألة لا تتعلق بالاقتصاد والإدارة فقط، بل بالسياسة كذلك. وإذا كان للمرء أن يصدر حكماً مبنياً على التجربة الغربية، فليس بإمكان الليبرالية السياسيّة أن تظهر إلاّ في أوضاع تكون فيها المصالح العامة والخاصة محددة بشكل جلي ما يفسح المجال لتطوير «ميدان سياسيّ» أو مجال عام (espace public)، كما يسميه الفرنسيون، يتوسط بين الاثنتين. وكثيراً ما يُنظر إلى المجتمع البورجوازي بصفته مجتمعاً تكون فيه العلاقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة متمايزة من جهة، وتقوم المواطنة بالتوسط في ما بينها وتقوم العلاقات السياسيّة بتمثيلها في الساحة العامة من الجهة الأخرى. وكما تلاحظ جان ليكا، فقد تَصدقُ أو لا تَصدقُ هذه الفكرة على المجتمعات الصناعية، ولكن هل من المحتمل، بالمطلق أن تنطبق على حالة الشرق الأوسط؟ (ليكا، 1988: 198).

في بعض الأوجه تكون صعوبة التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، بين العام والخاص، ناشئة عن خصائص دولة الرفاه أو الدولة الراعية (L'état - providence) بهذا المعنى. ذلك، كما يقول ميشال كامو (Michel Camau)، أن القطاع العام الواسع الذي تتسم به مثل هذه الدول في بعض الجوانب يميّع الحدود الفاصلة بين العام والخاص من خلال «جعل الدولة مجتمعية» و«جعل المجتمع دولتياً»، وهو بالتالي يساهم في ظهور قطاع ثالث مختلط هو اجتماعيّ في جزء منه ودولتي في جزء آخر- (un mixte social étatique) (كامو، 1990 : 68، 76). ويحاجج بأن أحد المظاهر الهامة لنموّ القطاع العام من حيث حجمه وتأثيره هو تحويل المجتمع إلى زبون تابع، حيث لا يكتسب الولاء للدولة أي تبرير أخلاقي بل سيكون ببساطة وظيفة لعملية توزيع الموارد التي ستحيل المجموعات الاجتماعيّة إلى مجرد توابع تدور في فلك الدولة المنتجة ـ الموزعة. ويحاجج كامو بأنه لا يمكن (إلا من خلال ظهور مجال سياسيّ أو (espace public) حيث تكون المواطنة فاعلة) لثقل اجتماعيّ مقابل أن ينشط في مواجهة تدخل الدولة في ميادين العمل والتبادل (الذي يأخذ شكل قطاع خاص اقتصاديّ) (المصدر نفسه، ص 70 ـ 75). وبطبيعة الحال، فإننا نعني بـ «المواطنة»: «شيئاً ما أكثر من مجرّد كون المرء خاضعاً لقوانين دولة ما. إذ يجب أن تكون المواطنة دوراً اجتماعيّاً محدّداً في جزء منه لا في مجموعه، بلغة الحقوق» (ميلر (Miller)، 1989 : 245 ـ 246).

قد لا نتفق مع كامل أطروحة كامو، ولكن ليس ثمة أدنى شكّ في حقيقة أنه ما لم يتمّ تقليص زبائنية المجتمع إزاء الدولة، فإن ظهور ميدان سياسيّ أو مجال عام تام سوف يعوّق، وسوف تقيّد آفاق اللبرلة السياسيّة. ولقد رأينا، باستثناء القطاعات الحِرَفية ـ

التجارية التقليديّة في بعض البلدان (ذلك لأنه حتّى هذه القطاعات قد تغلغلت الدولة فيها في بلدان مثل تونس والمغرب) وقطاع «الأعمال الإسلامية» الناشئ في بلدان أخرى (حيث كثيراً ما يتعرض للاضطهاد من جانب السلطات). إن القطاعات الخاصة الناشئة في معظم الأقطار العربية لاتزال «زبونة» بصورة واسعة أي تابعة إلى الدولة، أوبخلاف ذلك لاتزال «غير رسمية» أو سرية. وهكذا، فإن التحرّك باتجاه اللبرلة السياسيّة الأصيلة لايزال مقيّداً على نحو بالغ.

ما هي آفاق المستقبل؟ إن الحالة تتباين من بلد إلى آخر (واتربوري، 1988). إذ في الدول التي يكون فيها القطاع العام بصورة رئيسيّة من طراز «المشاريع الكبرى» (خصوصاً إذا كانت هذه المشاريع ذات توجهات خارجية أيضاً وعدد أقل من الارتباطات بالمجتمع وبالقطاع الخاص)، مثل العراق والجزائر والسعودية، من المحتمل أن تستمر الدولة في السيطرة على «الذرى القيادية» للاقتصاد وفي إخضاع القطاع الخاص باتجاه أولوياتها هي. أمّا في البلدان التي لم تعمل فيها سياسات الدولة، عن قصد أو عن غفلة، على «إزاحة» القطاع الخاص، وحيث يوجد عدد معقول من الارتباطات بين القطاعين الخاص والعام، كما في مصر وتونس، وربما في سوريا والأردن، فمن المحتمل أن يحتفظ القطاع العام بموقعه السائد، لكن نموه سيكون بوتيرة أبطأ من نمو القطاع الخاص الذي سوف يركّز على النشاطات الأكثر توليداً للربح (مثلاً: التجارة والسياحة والمقاولات والخدمات)، وسوف يعتمد على الدولة لغرض امتصاص المخاطر. وسوف يبقى «التوازن» في ترتيب كهذا دقيقاً دائماً، حتى إن أيّ أزمة حادة يمرّ بها القطاع الخاص ستؤدّي دائماً، على الأرجح، إلى ضرورة العودة إلى تطبيق سياسة دولتية أشدّ شمولاً، كما يحصل في تركيا بين حين وآخر.

على المدى القريب والمتوسط، ليس هناك احتمال في أن ينتهي سوى عدد قليل جداً من الاقتصادات إلى أن تكون اقتصادات خاصة في غالبها، بصرف النظر عن التوصيات والشروط التي يقدمها «صندوق النقد الدولي». وتقف المغرب بصفتها استثناءاً ممكناً، مع أنه استثناء غير راجح، حيث من الجائز أن يؤدّي نموّ القطاع الخاص مع تهميش القطاع العام، في آخر المطاف، إلى اقتصاد يهيمن عليه القطاع الخاص. وقد تشهد حالات أخرى ذات اقتصادات أضعف بكثير، كما هي حالة السودان، وضعاً قد يستطيع القطاع الخاص فيه، بحكم غياب البديل، أن يغدو في آخر المطاف هو القطاع المهيمن، وذلك بسبب الانهيار شبه الكامل لقطاع الدولة.

وهكذا، قد يكون باستطاعتنا أن نعمّم بالقول، خصوصاً بالنسبة إلى الدول ذات القطاعات العامة الكبيرة (وغالباً هي الدول التي جرت العادة على تسميتها «اشتراكية»)، بأن من المحتمل لبورجوازية الدولة أن تشجّع نمو القطاع الخاص ولكن من غير المحتمل لها أن ترغب في التخلص من القطاع العام. وبكلمة أخرى، من المحتمل أن تقوم بورجوازية الدولة بالهجرة الجماعية نحو عالم الأعمال الخاص، وسترغب في المحافظة على إبقاء اختياراتها مفتوحة وأن تحصل على أفضل ما في العالمين بقدر المستطاع. وعلى أي حال، لايزال الكثير من أفرادها يعتقدون بالدور الانمائي و«التحديثي» للدولة، مع أنهم قد يكونون مدركين على نحو متزايد لمحدودياتها الإدارية. وفي الكثير من هذه الأقطار (كما هي الحال في الواقع في أقطار الخليج الغنية بالنفط)، يحتمل أن يواصل الموظفون الرسميون انخراطهم في الأعمال الخاصة (بصرف النظر عن القيود الرسمية)، أثناء وجودهم في وظيفتهم العامة أو بعد ذلك. وكما يعلق جون واتربوري بأسلوب برّاق نوعاً ما:

«بالنسبة إلى أولئك الذين يتربعون على قمة هيكل الدولة، كان هناك تحدّي الريادة في تقنيات الإنتاج الجديدة، والانخراط في خطط واسعة للهندسة الاجتماعيّة، وتعديل بنية اقتصاد الدولة تحديداً، والعيش عيشاً رغيداً في الوقت نفسه. ما الذي يدعو أيّاً من هؤلاء المتربعين على القمة، أو الذين هم على مسافة قريبة من القمة، إلى استبدال هذا لقاءَ معمل صغير لصناعة الأحذية أو وكالة سفر أو حقل دواجن؟ لن يفعل ذلك سوى القليل جداً، خصوصاً لأنهم قد تعلموا مع مرور الوقت أن بإمكانهم أن يكون لهم مشروعهم الخاص الصغير مع وظيفتهم العامة» (المصدر نفسه، ص 20).

إن استمرار وجود قطاع عام كبير إلى جانب قطاع خاص كبير ومتوسع، مع وجود منطقة «رمادية» واسعة بينهما، هو الآخر صنو سياسيّ مناسب لأنظمة الحكم السلطوية و«مابعد ـ الشعبوية»: إن ذلك يخلّص الدولة من جزء من اللوم الذي يكال عليها بسبب المشاكل الاقتصاديّة والإدارية، لكنه لا يؤدّي إلى تحقيق استقلال ذاتيّ تام للمجتمع المدني الذي سيطالب بإجراء لبرلة سياسيّة أصيلة. وكما صاغها جان ليكا:

«إن النظام التسلطي العلماني العائلي يرتكز إلى بنية مختلطة تضم القطاعين العام والخاص ما يقدم له دعماً أفضل فيما لو ارتكز إلى اقتصاد دولة صِرف (من شأن انعدام كفاءته ألا يرضي الطبقات الناشئة)، أو من اقتصاد خاص حصرياً (يفاقم النزاعات الاجتماعيّة ويجعل التعامل معها أقل سهولة، وذلك من خلال كشف البنية الاجتماعيّة للفئات المختلفة أمام الأنظار)» (ليكا، 1988: 197).

ويجادل كليمانت هنري مور (Clement Henry Moore) بالاتجاه نفسه، لكنه يتساءل ما إذا كانت مثل هذه الترتيبات الجزئية تمتلك من القوة ما يجعلها صامدة:

«إن الأنماط المتغيّرة للتحصيص بدلاً عن الملكية قد تنتج أنواعاً من الاقتصادات السياسيّة التي ستمنح نظام حكم دولتياً مُتَهاوياً فرصةً جديدةً للحياة. وبدلاً عن إدارة التبادلات الاقتصاديّة بشكل مباشر، قد يقوم نظام حكم كهذا بإدارتها بشكل غير مباشر، بينما يستمرّ من حيث المبدأ في امتلاك وسائل الإنتاج. وآنذاك تصبح عملية دعم الفئات الزبائنية أقل كلفةً لأن بعضاً من الكلَف سيجري تنسيبها إلى آخرين. . . ولكن، إلى أيّ مدى يستطيع نظام حكم أن يمتلك الاثنين معاً، المحافظة على سلطته واستقلاله الذاتي بينما يقوم، بصورة انتقائية، بتفريغ عبء صنع القرار الاقتصاديّ في ساحة سوق محمية؟» (مور، 1986: 637).

وعليه، فالصورة ليست بسيطةً، والعلاقة معقدة جداً. ذلك أن بورجوازية الدولة تريد شيئاً من توسع القطاع الخاص دون أن يؤدّي ذلك إلى اختفاء القطاع العام. أمّا القطاع الخاص فإنه يدعو إلى اللبرلة الاقتصاديّة لكنه يرغب في الاستمرار باستخدام رعاية الدولة ويطالب بدعم الدولة وحمايتها له. إن هذا الوضع يحول دون شفافية العلاقات السياسيّة ـ الاقتصاديّة: لكن «الشفافية» هي الوسيلة الوحيدة لفرز السياسيّ عن الاقتصاديّ، والعام عن الخاص، ورب العمل عن المستخدم ـ ما يؤدّي إلى توسيع الساحة السياسيّة حيث يمكن لسياسة الأفراد والمجموعات والأحزاب والطبقات أن توجد.

إن بورجوازية الدولة تميل إلى أن تتصرف بأسلوب متناقض إلى حدّ ما. وإن أفراداً وفئات معيّنة ممن يضعون نصب عينهم الحصول على مكاسب أسرع في الأعمال و/ أو يشعرون بانجذاب أصيل أو مكتسب في وقت متأخر تجاه مزايا اللبرلة سينادون بضرورة الإنجاز العاجل للتتجير والخصخصة. غير أن التحرّك العام لبورجوازية الدولة سيكون أشدّ حذراً. وهناك أمام الكثيرين فرص (يجب ألا تضيع) في

الحصول على مكاسب مالية من القطاع الخاص المتوسع، وهي مكاسب قد لا يتم الحصول عليها إلاّ من خلال السيطرة التي تمنحها الوظيفة العامة (وبالتالي من خلال توزيع الأذونات والتراخيص، علاوةً على المشورة والخبرة الفنيتين). وبعبارة أوسع فإن لبرلةً وخصخصةً كاملتين للاقتصاد ستفضيان ببساطة إلى تآكل قدرة بورجوازية الدولة على الحصول على الفائض الاقتصاديّ والريع بواسطة وسائل فوق اقتصاديّة (سياسيّة وإدارية)، وستؤدّيان في آخر الأمر إلى إزاحة الستار عن خريطة طبقية ذات حدود أشدّ وضوحاً، وتتّصف بدرجة عالية من الشفافية في مجال العلاقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة ـ السياسيّة. إن نتيجةً كهذه ليست في صالح بورجوازية الدولة وقيادتها السلطوية التي سوف تفضل، بأقصى درجة من الاحتمال، خريطة طبقية ضبابية بدرجة أشد.

ومن الجهة الأخرى، فإن القطاع الخاص هو الآخر سيتسنّم موقعاً متناقضاً. ومع إن جماعة رجال الأعمال تعمل على الدوام لدفع الدولة لإجراء المزيد من الخصخصة، فإنها قد لا تختار بالضرورة لبرلة اقتصاديّة كاملة، ولا استقلالية ذاتية نهائية عن الدولة. وبدايةً، سيطالب أفرادها على الدوام بأكبر قدر ممكن من الدعم المالي والحماية والإسناد من جانب الدولة، بل إن الكثيرين منهم قد يفضّلون البقاء على مقربة من الدولة. وكما يقول جان ليكا:

«من المؤكّد أن للقطاع الخاص الناشئ في ظلّ الدولة (والفضل في ذلك يعود إلى القطاع العام) مصلحة في الحصول على حرية العمل الاقتصاديّ واتساع المجال أمامه للحصول على الائتمانات والتسهيلات المالية وحرية الانتقال عبر الحدود، ولكن ما الذي يلزمه بأن ينخرط في فعل سياسيّ مكشوف حينما يكون في استطاعته محاولة الحصول على كلّ هذا لقاء قدر أقل من الكلفة عليه من

خلال البقاء متمسكاً بالسياسات البيروقراطيّة أو بسياسات القصور الحاكمة حيث الشبكة اللارسمية للتضامن العائلي والمناطقي والفئوي هي التي تحتل موقع القلب من اللعبة؟ (ليكا، 1988 : 197).

إن التعبئة الرئيسيّة ضد بورجوازية الدولة وجهازها السلطوي لم تأت حتى الآن من القطاع الخاص الاقتصاديّ بل من القطاع الخاص «الاجتماعيّ ـ الثقافيّ»، إن صحّ التعبير ـ من الحركات الإسلامية المتطرفة (ومما يطلق عليها اسم مجموعات «الأعمال الإسلامية» غير الرسمية مع ما تملكه من شبكة بديلة من المدارس والمستشفيات والخدمات الاجتماعيّة). وفي بعض الحالات، لا في جميعها، قد تأتلف الفئة الأخيرة كذلك مع القطاع الحرفي/ التجاري التقليديّ الذي لم يطور له ارتباطات عضوية مع الدولة كالتي طورتها البورجوازية التجارية الأحدث عهداً. وفي مصر، غدا قطاع الأعمال الإسلامية ناشطاً بوجه خاص في السنوات الأخيرة، وبات يقف في مواجهة حقيقية مع الدولة. وكان النزاع الظاهر يدور حول «شرعية» وضع هذه الشركات وممارساتها، غير أن من المحتمل أيضاً أن تكون الدولة قد رأت في نمو هذه الفئة (بصفتها مميزة عن بيروقراطيّة دولة «الخصخصة») حركةً للمجتمع المدني تسعى إلى الحصول على الاستقلال الذاتي الحقيقيّ عن الدولة. ويعتقد أحد المعلقين أن هذه كانت رأسمالية حقيقية في طور التكوين، لكنها أُجهضت في الحال من جانب دولة كانت، على الرغم من كلّ شعاراتها، غير قادرة على أن تنزع عنها عباءة «الدولتية» الناصرية. وبخلاف القطاع «الخاص» الهجين الذي ربط نفسه بالدولة:

«إن خطأ الشركات (الإسلامية) لم يكن في سعيها لتولي السلطة (بحسب ادعاء السلطات) إنما في عدم إيلائها اهتماماً كافياً لمسألة السلطة. وقد حسبت (بشكل خاطئ) أن بإمكانها أن تشرع في بناء

اقتصاد رأسمالي، وأن بإمكانها إقامة صناعة في مجتمع يحكمه المماليك ـ فكان أن دفعت ثمناً غالياً في ذلك» (كشك (Kishk)، 1989 : 160 وفي مواضع أخرى).

وعليه، فإن الصورة العامة هي صورة لن يؤدّي فيها التحوّل باتجاه سوق اقتصاديّة إلى خلق سوق سياسيّة ـ بشكل تلقائي ـ تتصف بكونها مفتوحةً لمشاركة الطبقات والفئات والأحزاب فيها. إن اللبرلة الاقتصاديّة لن تؤدي مباشرة إلى اللبرلة السياسيّة، بل إلى صورة أكثر تعقيداً من تعدّد المصالح والمؤسسات في دولة التنافس والتساوم والتوسط. وبكلمة أدق، فإن المشهد الدولتي للعقود الأسبق عهداً سيتخلّى ربما عن موقعه لشيء ما شبيه بما يطلق عليه بيانكي اسم نموذج «تشاركي ـ اتحادي» (بيانكي، 1988 : 5 وما يليها). وفي داخل هذا النموذج يرجح أن تنخرط «الدولة» و«السوق» و«المجتمع» في عمليات منظمة ومفصلة من «التبادل السياسيّ» بين بعضها. ولكي تحدث هذه العمليات يلزم أن تكون نخبة الدولة قد أصابها قدر من الوهن، نتيجةً لاستطالة أمد الأزمة المالية وأزمة الشرعية، بما يكفي ليجعلها تقبل المجموعات والاتحادات بصفة شركاء ثانويين، لكن يجب عليها أن تظل قوية بما يكفي للحصول على التعاون ثمناً لامتيازات هذه الفئات (قارن بيانكي، 1988 : 6 ـ 7). وهناك أدلةٌ توحي بأن وضعاً كهذا يحصل فعلاً في بلدان مثل تركيا ومصر وتونس، ولعل بلداناً أخرى، مثل سوريا والجزائر وربما السودان ماضية في هذا الطريق. وقد تكون التوجهات متشابهة، غير أنّ الفئات ذات العلاقة تتباين من بلد إلى آخر: على سبيل المثال، جماعة رجال الأعمال (الخاصة جزئياً والخاصة كلياً) في مصر وسوريا وربما تونس، والنقابات المهنية والعمالية في مصر وتونس والسودان، و«الكولاك» (Kulaks) الريفيون و«الطبقة الثانية» الريفية في مصر وسوريا وربما العراق، وهكذا دواليك.

إن مصر هي بلا شكّ الحالة الأكثر «تقدّماً» في هذا الصدد، ويمكن لها أن تقدّم «صورة» مثيرة للاهتمام لما قد يأتي لاحقاً في عدد من الأقطار العربية الأخرى. والدولة لاتزال تواصل «دمج» الاتحادات المهنية ونقابات العمال والتعاونيات الزراعية (بيانكي، 1989). ومع ذلك، فإن القطاع الخاص المتنامي يقوم بشق مسالك داخلية «خصخصية» له في داخل الأجهزة السياسيّة والبيروقراطيّة للدولة. ولتحقيق ذلك، فإنه يستخدم المؤسسات شبه الرسمية (المدموجة جزئياً أو «الهجينة» ـ باستخدام تعبير بيانكي) التالية: (اتحاد الصناعات المصرية) و(اتحاد غرف التجارة)، وعلى نحو متزايد (رابطة رجال الأعمال المصريين) و(غرفة التجارة الأميركية ـ المصرية) اللتين ظهرتا في وقت لاحق (قنديل، 1988: 59 ـ 123). أما في الريف، كانت الدولة مستعدة لإتاحة درجة أعلى من الحريات الاقتصاديّة والمالية أمام التحالفات الناشئة للمتعهّدين الزراعيين وبيروقراطيّو الريف ورجال الأعمال المحلّيين شريطة أن يكونوا قادرين على تقليص طلباتهم لأموال الدولة وخدماتها، وقادرين كذلك على ضمان ولاء عام للقيادة الوطنيّة/ المركزية ولـ (الحزب الوطنيّ الديمقراطي) الحاكم (عودة (Auda)، 1989).

حتى بالنسبة إلى قطاع الأعمال غير الرسمية الذي تمثله بأقصى درجة من الدراماتيكية (شركات الاستثمار الإسلاميّ) التي أضافت عنصراً معيّناً من التحدي الأيديولوجي (الدينيّ) إلى تحدّيها الاقتصاديّ والماليّ للدولة، فإن الدولة كانت إمّا غير راغبة في (أو غير قادرة على) اتباع مقاربة تصادمية على «إمّا هذا كلّه أو لا شيء». وحدثتْ مفاوضات طويلة وجرتْ محاولات لإحلال بعض الأعمال المستقلة، في الأقل، داخل الإطار القانونيّ العامّ لاقتصاد البلاد (الأيوبي، 1991a: الفصل 8).

وعلى العموم، فلقد كانت الدولة المصرية تنافح من أجل مبادلة التوسع في حريات سياسيّة معينة بالاعتدال في مطالب اقتصاديّة معيّنة (بيانكي، 1988: 11). وفي مصر، كما في أنظمة حكم مشابهة، فإن ذلك الضرب من التشاركية القائم على أساس الدولة، والذي كان أكثر نمطية للمراحل الأسبق زمناً، قد يخلي مكانه لشكل من التشاركية أكثر تنويعاً ومرونة قد يسمح بمجال أوسع للمناورة أمام المصالح الاجتماعيّة المنظمة وفق النمط الحديث ـ مثل مصالح اتحادات ذوي المهن ورجال الأعمال ـ علاوة على المجموعات القائمة على أساس الجماعة والمتسمة بدرجة أعلى من «التقليديّة» التي تتشكل حول نواة عائلية أو فئوية أو محلية (انظر في ما له علاقة بالمشهد التونسي الفصول الواردة في زارتمان (Zartman)، 1991).

إن هذا الضرب الأخير يذكِّرنا بما تسمّيه بيرل روبنسون (Pearl Robinson) (1991) «التشاركية التقليديّة ـ الجديدة». إن التشاركية الشعبوية (كما رأينا في الفصل السادس) مقترنةٌ نمطياً بالمراحل المبكرة من عملية التصنيع التي تستهدف الاستعاضة عن الاستيرادات، حينما يكون التوسع الاقتصاديّ سريعاً وحينما «تقوم التوقعات بزيادة موارد الدولة بتقديم المسوّغ المنطقي لاستحداث سلسلة طويلة من سياسات التوزيع التي تمكّن النخب الحاكمة من السيطرة على المطالب السياسيّة. ولكن، مع غياب بنية تحتية صناعية فاعلة، أو صناعة تعدينية ذات ربح كبير، أو صناعات زراعية رابحة، فإن التشاركية الشعبوية ليست خياراً سائداً قابلاً للحياة». وإن الذي قد يحصل المرء عليه بدلاً من ذلك هو تشاركية بيروقراطيّة ـ سلطوية (لم تؤدِّ الظروف، كما رأينا، إلى بلوغها في معظم الأقطار العربية) أو بخلاف ذلك ضربٌ من التشاركية التقليديّة ـ الجديدة:

«في مقابل السياسات التوزيعية التي تطبق في ظلّ التشاركية

الشعبوية والممارسات الإقصائية التي تطبقها الهيئات البيروقراطيّة ـ السلطوية، فإن التشاركية التقليديّة ـ الجديدة موجهة نحو إبعاد المطالب الاستهلاكيّة عن الحكومة المركزية، وإحالتها إلى صلاحيات المستويات المحلّية أو إلى القطاع الخاص، وفي الوقت نفسه توسيع قاعدة المشاركة في إقرار السياسة وتنفيذها» (روبنسون، 1991: 2 ـ 5).

وهكذا، يستطيع المرء أن يرى أنّ الدولة، في المرحلة التوسعية، اعتادت أن تسلب الحقوق السياسيّة لقاء منح حقوق اجتماعيّة ـ اقتصاديّة. أما في المرحلة «التقليصية» فإن الدولة تتنازل عن الحقوق السياسيّة لفئات وأفراد لقاء إعفائها من بعض التزاماتها المالية والخدمية.

إن ترتيبات كهذه تمكّن أنظمة الحكم السلطوية من مغازلة فئات مفضلة لكي تصبح شريكاً في الائتلاف، فيما تبدي شيئاً من التسامح إزاء الاحتجاجات وشبه المعارضة من جانب الفئات التي لحق بها الظلم. وفي مثل هذه الظروف:

«ليس ثمة ما يدعو إلى أن تبدو اللبرلة السياسيّة في أعين النخب السلطوية ابتعاداً خطيراً ومتطرفاً عن الماضي. فبدلاً عن ذلك، قد تكون هذه النخب قادرة على طمأنة نفسها من خلال النظر إلى «الديمقراطية التشاركية» بصفتها آلية دفاع مفيدة تقوم الدولة عن طريقها بإعادة توزيع السلطة من مجموعة واحدة من الأجهزة الخاضعة للمساءَلة العامة إلى مجموعة أخرى، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالمسؤولية الجلية عن التنسيق والتناغم العامّين» (بيانكي، 1988: 13).

وبطبيعة الحال فإن صيغة كهذه لن تحلّ النزاعات الطبقيّة. وستكون وظيفتها في جزء منها إخفاء العداوات الطبقيّة وفي جزء آخر

توظيف هذه العداوات (قارن شيميزو، 1988: 22 ـ 31). وقد يستطيع مثل هذا الترتيب أن يبقى في الوجود مدّةً معقولةً من الزمن ـ غير أنه لن يستطيع الاستمرار إلى ما لا نهاية، وقد تجد أنظمة الحكم في نهاية المطاف نفسها مضطرةً للشروع بالدمقرطة بدرجة أو بأخرى.

تجليّات اللّبرلة السياسية

إذا كان للمرء أن يتحدث عن لبرلة سياسيّة معرَّفة تعريفاً واسعاً بدلاً عن دمقرطة معرفة تعريفاً ضيقاً (بمعنى التمثيل المؤسساتي والمشاركة والمعارضة) فما هي إذن التجليات التي يمكن له أن يعددها في الوقت الحاضر ضمن العالم العربي؟

دمقرطة تجميلية: «من أجل أن يراها (اليانكيز)»(*)

أولاً، وكما سبق أن ألمحنا، هناك ذلك النمط من الدمقرطة الشكلانية السطحية الذي قد تلجأ إليه أنظمة الحكم لغرض المظاهر ـ وهذه هي في الواقع «ديمقراطية تجميلية» (باللغة العربية «شكلية») أو، ربما بما هو أقرب إلى المقصود، «ديمقراطية دفاعية». ويلجأ إليها البعض أحياناً بسبب اعتقادهم (الخاطئ عادةً) أنّها ستستثير إعجاب الدول العظمى والكبرى وبالتالي ستزيد من تدفق تجارة هذه الدولة واستثماراتها ومساعداتها. وفي البرتغال والبرازيل في أواخر القرن التاسع عشر، تمّ التعبير عن هذا الاعتبار بعبارة (para os ingleses ver): «من أجل أن يراها الإنجليز» (وايتهيد (Whitehead)، 1992: 150)، أمّا البديل المعاصر فهو بدرجة أعلى من الاحتمال: «من أجل أن يراها اليانكيز»!

(*) الاسم البديل، والمتسم بشيء من اللارسمية، لمواطني الولايات المتحدة الأميركية عموماً.

ومع ذلك، يجب ألاّ نستبعد إمكانية أنّ قدراً معيناً من مثل هذه «الدمقرطة الانتهازية» قد يتجذّر في وقت لاحق ويكتسب حياةً خاصة به. وقد عاشت إجراءات التوجّه نحو التعددية التي أطلقها أمثال أتاتورك والسادات حتّى بعد وفاة منشئيها، حتى ولو أن السادات لم يكن يعتزم أن تمثّل تلك الإجراءات تخلّياً عن صلاحياته - إن واحداً من أقواله الشهيرة كانت: «إن الديمقراطية عندها أنياب»!

وعليه، يجب على المرء ألاّ يفكر بلغة ثنائية الدكتاتورية والديمقراطية، بل في عملية (اللبرلة والتعددية) وشتى الظلال التي قد توجد على امتداد السلسلة المتصلة بين النموذجين المثاليين. وهكذا، فإذا أراد المرء أن يستخدم المصطلحات التي نحتها أودونيل وشميتر، فقد يوصف نظام حكم السادات بكونه (dictablanda) (أي: أوتوقراطية ملبرلة)، في حين أن نظام مبارك قد يكون أقرب إلى كونه (democradura) (أي: نظام ديمقراطية سياسيّة محدودة) (أودونيل وشميتر، «استنتاج موقت»، 1986).

سياسة الشوارع: أو «جعل الدولة ترقص على إيقاع المجتمع المدني»

إن واحدة من تجليات الديناميكية والتعدّدية الناميتين تظهر من خلال ما يمكن للمرء أن يسمّيه «سياسة الشوارع». وقد اعتاد نموذج مألوف من سياسة الشوارع في مصر وفي تركيا أن يُظهر نفسه في سلسلة الإضرابات / المظاهرات/ أعمال الشغب التي قد يبادر إليها العمال و/ أو الطلبة والتي تمتد بعد ذلك إلى الشوارع لتنضم إليها طبقات وأطراف اجتماعيّة أخرى (قارن أونجو (Öncü)، 1991).

في السنوات الأخيرة كانت سياسة الشوارع كثيراً ما يتمّ تفعيلها من خلال «أعمال الشغب المطالبة بالخبز» أو «الاحتجاجات على

سياسة التقشف». وحدثتْ أعمال شغب واسعة النطاق في شوارع القاهرة في كانون الثاني/ يناير 1977. وفي السنوات القليلة المتبقية من السبعينيات شهدتْ أربعة أقطار أخرى (المغرب، تونس، تركيا وإيران) احتجاجات حضرية جماهيرية أدت في الحالتين الأخيرتين إلى انقلاب عسكري في تركيا وإلى ثورة في إيران (سيدون (Seddon)، 1993: 88 وما يليها). وفي الثمانينيات اهتزت دول عديدة (السودان، تونس، المغرب، مصر، الجزائر والأردن) جراء انفجار أعمال الاحتجاج الشعبيّ ضد إجراءات التقشف، بل حتى في لبنان في خضم حربه الأهلية كانت هناك احتجاجات في العام 1987 ضد الآثار التي سبّبها خفض قيمة العملة (إبراهيم، 1993: 26 ـ 30).

في بداية التسعينيات كان واضحاً أن من شأن الاحتجاجات على التقشف أن تستمر بمصاحبة عملية إعادة هيكلة الاقتصاد: فقد حدثتْ مظاهرات في المغرب والجزائر وتركيا في العام 1990. وخلال حرب الخليج في 1990/ 1991 كانت المظاهرات الجماهيرية في أقطار المغرب على ارتباط وثيق بالاحتجاجات التي حدثت في أعقاب ما خلّفته السياسة الاقتصاديّة الحكومية وبالدعوات إلى اللبرلة السياسيّة.

إن «سياسة الشوارع» يمكن أن تفضي إلى نتائج سياسيّة هامة بما في ذلك تقديم التنازلات الفورية (على سبيل المثال: الإطاحة بنظام حكم النميري في السودان) أو إلى مختلف الإصلاحات السياسيّة، كما حدث في تونس والأردن والجزائر. وتستمد أهميتها الممكنة الرئيسيّة من حقيقة أنها كثيراً ما تجمع شبه البروليتاريا والبروليتاريا الراكدة من جهة، مع الطلبة ومع أجزاء من الطبقة العاملة وأجزاء من الإنتلجنسيا من الجهة الأخرى.

ومع ذلك، ما لم تكن سياسة الشوارع امتداداً لنشاط سياسيّ

منظّم آخر (على سبيل المثال: نشاطات حزب سياسيّ أو نقابة عمال)، فإنها في العادة «بريتورية» وبلا وساطة وهي ـ كما لاحظ أودونيل 1979 ـ غالباً ما تجعل الدولة ترقص على إيقاع المجتمع المدني (وبالتالي، مثلاً، تجبرها على سحب الإصلاحات(*) المتعلّقة بالأسعار والدعم المالي بطريقة كثيراً ما تتصف بالتعجل والشعور بالذعر). فهي في العادة قائمة على أساس الاحتجاج أكثر من كونها قائمة على أساس المطالب، وكثيراً ما يسهل القضاء عليها بعد بضعة أيام. وقد تعبّر عن تشوّف للمشاركة، لكنها كثيراً ما تستخدمها أنظمة الحكم السلطوية ذريعةً لوضع قيود على الحريات ولإبطاء أيّ عمليات قائمة باتجاه الدمقرطة[2].

دور أقوى للسلطة القضائية

شهدتُ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات صعوداً في الأهمية السياسيّة للقانون وللموقع السياسيّ للسلطة القضائية. وفيما كانت أنظمة الحكم تضطر إلى القبول بمبدأ «سيادة القانون» بل حتّى بمبدأ «دولة القانون» (Rechtstaat, Etat de droit)، فإن القضاة والمحامين كانوا يحاولون إحلال منطق القوانين والمؤسسات (وبصورة ضمنية مبدأ القانون الطبيعي أو (jusnaturaliste)) بأقصى درجة ممكنة (الأحنف، بوتيفو وسيزاري (Al - Ahnaf, Botiveau and Cesari)، 1993). ومن المؤكّد أن كلاً من الدولة السلطوية والحركات

(*) «الإصلاحات» من وجهة نظر السلطة أو الممولين الأجانب، وهي «إجراءات ضارة» من وجهة النظر الشعبية.

(2) إن أفضل وصف لهذه البريتورية هو ما قدّمه غ. أودونيل (1973). «في النظام البريتوري، تجابه القوى الاجتماعية بعضها بعضاً مجابهةً مكشوفةً. إذ تستخدم كلّ مجموعة وسائل تعكس قدرتها وطبيعتها الخاصة. فالأغنياء يقدّمون الرشوة، والطلاب يتظاهرون، والعمال يضربون، والعسكر يقومون بانقلاب» (المصدر نفسه، ص 76-77).

الإسلامية (التي تُثار الشكوك حول نواياها الديمقراطية) تقوم كذلك بتوظيف القانون لخدمة أغراضها الخاصة، بل حتى إنّها في بعض الأحيان تقوم هي بالمبادرة (كما فعلتْ على سبيل المثال الحكومة المغربية بالنسبة إلى أحزاب المعارضة أو إلى الخطاب الخاص بحقوق الإنسان)، غير أن هناك في الأقل منبراً يمكن التعبير منه عن بعض الأفكار المتنافسة، ومهنةً تشعر بالفخر من جديد لأنها استطاعت في أكثر من مناسبة أن تصون حقوق الإنسان وأن تلغي انتخابات أو تسمح بتشكيل أحزاب، بل حتى أن تحمي الإسلاميّين (الذين هم ضدّ الدولة وضد القانون الوضعي) من العقوبات غير القانونيّة للدولة. وتوجد أمثلة لمثل هذه النشاطات في تونس، المغرب، الجزائر وغيرها، إلا أن الحالة المصرية هي التي حققتْ أقصى درجة من التقدّم. فقد تمكنت المحكمة الدستوريّة العليا المصرية في العام 1990 أن تعلن أنّ قانون الانتخابات كان غير دستوري وأن تدعو إلى حل البرلمان. كما أعلنت المحكمة الإدارية العليا، على عكس من توجيهات الحكومة، أن تشكيل ثلاثة أحزاب سياسيّة كان قانونياً. وفي الوقت نفسه كان القضاء المصري يظهر استقلالية متنامية وإبداعاً لافتاً في تفسير القوانين في عدد من الحالات المتعلّقة بالانتخابات والحقوق السياسيّة، كما أنه وضع عدداً من الأنظمة والمعايير النافعة لغرض ضمان إشراف القضاة على العملية الانتخابية (زهران، 1988، مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجية (CPSS)، 1991).

سياسة مجموعة المصالح: «خصخصة الدولة»

ثمة جانب آخر من جوانب التطبيق النسبيّ للتعددية واللبرلة قد يتمثل في النفوذ المتصاعد لمجموعات المصالح. وكثيراً ما يترافق هذا النفوذ مع الضعف البنيويّ النسبيّ في أنظمة الحكم الدولتية هذا

الضعف الذي يدفعها من خلال أفعال التبادل السياسيّ (scambio politico)[*]، إلى الإقرار بدرجة معينة من استقلالية اتحادات ذوي المهن ونقابات العمال وما شاكلها مقابل تنازل هذه عن بعض مطاليبها الخدمية ومقابل دعمها للتوجه العام لسياسات الدولة. إن هذا ليس بالضرورة ديمقراطياً على نحو مباشر، لأنه قد يعبّر عن نفسه بصورة رئيسيّة في شقّ طرق «خصخصية» إلى داخل ماكنة الدولة، أو حتى «انتزاع الدولة» لصالح مصالح محددة جداً. لكنه يظل ينطوي على قوة لصالح التعددية إن لم تكن لأيّ غرض آخر.

لقد نَمتْ سياسة مجموعات المصالح بشكل واضح في أقطار من قبيل تركيا ومصر وتونس، غير أن لها أهمية أيضاً في أقطار أخرى مثل المغرب والسودان (انظر مختلف الدراسات التي أجراها بيانكي وم. ك. السيد، وقنديل، وفارس عبد المنعم).

وممّا له علاقة بسيطة بهذه النقطة أن الدور السياسيّ للاتحادات الاجتماعيّة والثقافيّة، أخذ يتنامى في أقطار لا تنشط فيها أحزاب سياسيّة أو اتحادات مهنية. وقد أصبحت مثل هذه الاتحادات ذات صوت مسموع في مناقشة الشؤون الوطنيّة وفي صياغة البدائل للسياسات العامة، بل قد تصرّفت في بعض الأحيان بصفتها مجموعات ضغط. وفي العادة تكون انتخاباتها، إن توفّرت، قائمةً على أساس من المساواة والتنافس الشديد، وتلقى بوجه عام قدراً كبيراً من الاهتمام العام. ومن أمثلة ذلك: «جمعية خريجي الجامعة» في الكويت، «جمعية ذوي المهن الاجتماعيّة» في الإمارات العربية المتحدة، و«نادي الجسرة الثقافيّ» في قطر (إبراهيم، 1993: 25 ـ 26).

(*) بالإيطالية التبادل السياسي. وقد ورد شرح لهذا المصطلح في الفصل السادس.

العهود: «التوجه نحو التعددية بوسائل لا ديمقراطية»

إن العهود سمة من سمات التحول في الائتلافات التي إمّا أنها تعقب تحوّلات سياسيّة وبنيوية هامة أو تمهّد لها الطريق. وهي على العموم تمثّل تحرّكاً باتجاه الديمقراطية بوسائل غير ديمقراطية (أودونيل وشميتر، 1986: 38). ولكن يجب تمييز هذه «العهود» (pacts) عن «المواثيق» (charters) (وهي مهمة جعلتها صعبة بعض الشيء حقيقة أن كلمة «ميثاق» العربية تُستعمَل لوصف كليهما، مع أن كلمات عربية مثل «وفاق» و«عهد» تستخدم في بعض الأحيان أيضاً للتعبير عن كلمة pacts).

إن المواثيق الوطنيّة مقترنة بدرجة أكبر بالحقب الزمنية التي يصار فيها إلى تعزيز أنظمة حكم الحزب الواحد أو الجبهة الشعبية (مثلاً: الميثاق المصري للعام 1962، والجزائري للعام 1976، واليمني للعام 1982). أمّا العهود الوطنيّة من الجهة الأخرى، فإنها مقترنة بدرجة أكبر بحقب التحول باتجاه المصالحة الوطنيّة والفترات التي تتسم بقبول مبدأ التعددية قبولاً جاداً بدرجة أكبر، وقد تحمل في بعض الأحيان توجهاً شبه توافقي. إن «الميثاق الوطنيّ»(*) اللبنانيّ للعام 1943 المعقود ما بين الزعماء المسيحيين والمسلمين (والمعدّل في الطائف في العام 1991 بعد سنوات من الاقتتال المرير) هو مثال كلاسيكي على ذلك (نورتون، 1991). ولقد ظهرتْ «عهود» أخرى في السنوات الأخيرة في تونس في العام 1988 (أندرسون، 1991). وفي الأردن في العام 1989/ 1990 (براند (Brand)، 1992). وظهر عهد من نوع ما في اليمن المتحد، ومع أن مستوى العنف بقي عالياً، فإن هذا العهد قد يتطوّر ليصبح صيغةً توافقيةً بشكل أوضح.

(*) في لبنان يسمّى ميثاقاً، لا عهداً.

إن النقطة الرئيسيّة بخصوص هذه الأنماط من اللبرلة هي: مع أن نظام الحكم قد يعتزم أن تظل إجراءات الدمقرطة تجميلية بصورة رئيسيّة، فإن الدولة في معظم الأقطار العربية هي الآن مهترئَة بنيوياً (نتيجة لأزمتها المالية)، والمجتمع هو على درجة أكبر بكثير من التعقيد، إذ إنَّ هنالك الآن تعدّدية اجتماعيّة حقيقية في دور التطور، ولسوف تعمل بشكل يكاد أن يكون حتمياً على تغذية عملية الدمقرطة. أمّا تهميش مختلف الأطراف الاجتماعيّة، ومن ثمّ دفعها نحو التطرف، وانتشار اقتصاد غير رسمي واسع، وظهور مختلف المجموعات المهنية والثقافيّة شبه المستقلة ذاتياً، يعني أن التمايز الاجتماعيّ يسير الآن ليغدو أكثر وضوحاً وتفصيلاً، وأن التعددية (في الأقل في شكلها قبل ـ السياسيّ) هي الآن في طور صيرورتها شأناً من شؤون الحياة اليومية. وتشير هذه التحولات إذا ما ضُمَّت إلى إجراءات الدمقرطة الحقيقية ـ مهما كانت محدوديتها ـ إلى اتجاه تحقيق الحكم التعدديّ والابتعاد عن المونوقراطيات المألوفة (دال، 1971).

وبطبيعة الحال، فإن من الأرجح أن تحدث الدمقرطة السليمة في مفصل زمني يظهر فيه قاسم مشترك بين مصالح الحكّام ومصالح الطبقات الاجتماعيّة الصاعدة: أي حينما يحدث كذلك أن يتصادف وجود دمقرطة سلبية أو «دفاعية» كردّ فعل للحكام، مع الحاجة إلى حدوث تحوّل ديمقراطي مبادر بصفته جزءاً من مشروع طويل المدى بدرجة أكبر للطبقات الاجتماعيّة الصاعدة. وهذه صورة لا تنطبق على الكثير من الأقطار العربية في الوقت الحاضر، مع أن الواجب يقضي بألاّ تُستبعد على الفور وبشكل كامل إمكانية ظهور بعض الظروف القريبة من ذلك في المستقبل.

حالات قطرية

إنّ حالات الدمقرطة الموجودة تَحدث الآن بصورة رئيسيّة ضمن نمطَين من الأنظمة. أحدهما في مجتمع سمحَ التصنيع والتمايز البنيويّ فيه بنشوء عنصر ما من تمايز الطبقات والمصالح، كما يتبيّن ذلك في تركيا ومصر وتونس. أما النمط الثاني فهو في مجتمعات على درجة عالية من «التمفصل» حيث إنَّ من المحتمل أن تتيح ترتيبات توافقية و/ أو تشاركية ظهور صيغة أخفّ نزاعاً وأقرب إلى أن تكون تعدّدية، كما يتبيّن ذلك في لبنان واليمن. وقبل المضيّ في المزيد من التحليل، لنتفحصْ أولاً بعض الحالات القطرية.

مصر

كانت مصر رائدة التحول نحو الديمقراطية في العالم العربيّ (الأيوبي، 1991b). ومنذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات واصلت المطالبات بزيادة المشاركة السياسيّة تراكمها. واستجابةً لمثل هذه الدعوات، تمّ السماح في آخر الأمر بظهور «منابر» وتبنّي برامج مميزة وإعداد قوائم للانتخابات البرلمانية في العام 1976. وبعد ذلك بوقت قصير، سمح لتنظيمات «المنابر» أن تتحول إلى أحزاب سياسيّة شرعية. إلاّ أن الانتخابات البرلمانية في العامين 1976 و1979، كليهما منحتْ «حزب الحكومة» أغلبية كبيرة جداً في السلطة التشريعية.

عُقدتْ أول انتخابات برلمانية في عهد مبارك في أيار/ مايو 1984 بموجب قانون انتخاب جديد تشوبه بعض الغرابة، قائم على التمثيل النسبيّ. وبموجب هذا القانون، لم يُسمح بتمثيل الأحزاب في البرلمان إلا إذا حصلتْ على ما لا يقل عن 8٪ من مجموع الأصوات الوطنيّة (أي حوالي 42,300 صوت في انتخابات العام 1984). أمّا جميع الأصوات والمقاعد التي حصلتْ عليها تلك

الأحزاب السياسيّة التي أخفقتْ في بلوغ النسبة المئوية المطلوبة فقد اضيفتْ تلقائياً إلى أصوات ومقاعد الحزب الفائز الذي احتكر كذلك الثلاثين مقعداً المخصصة حصرياً للنساء في مجلس الشعب. (وقد تمّ إلغاء هذا النصّ المتعلّق بتمثيل النساء في انتخابات العام 1987). وقد حصل «الحزب الوطنيّ الديمقراطي»(*)، الحاكم على 72,9٪ من الأصوات و87٪ من المقاعد في مجلس الشعب (الذي يبلغ مجموع عدد مقاعده 448)، بينما حصل «حزب الوفد» اليميني على 15٪ من الأصوات و13٪ من المقاعد، و«حزب العمل الاشتراكي» على 7,73٪ من الأصوات ولم يحصل على أيّ مقعد، و«حزب التجمع التقدّمي» اليساري على 4,1٪ من الأصوات دون أن يحصل على أيّ مقعد، و«حزب الأحرار» على 0,65٪ وبلا مقعد.

وهكذا، بيّنت الانتخابات بجلاء أن الحزب الحاكم، برئاسة مبارك نفسه، كان يتمتع بسيطرة فائقة. غير أن مدى المسؤولية الفعلية لهذه «السيطرة» عن نتائج الانتخابات بقي أمراً مثيراً للجدل أمداً من الزمن. وهناك نتيجة واضحة هي أن الحزب الحاكم قد أصاب نجاحاً أكبر في الريف حيث قبضة الحكومة أشدّ على الحكومات المحلّية وجهاز الأمن، وبالمقابل، سجّلت المعارضة انتصارات مثيرة للإعجاب في المدن الكبرى، حيث حصلت على 38,4٪ من جميع الأصوات في القاهرة، و32,7٪ في الإسكندرية، و36٪ في السويس، وما يناهز 53,3٪ من جميع الأصوات في بور سعيد.

ومع ذلك، فإن الصورة الشاملة تظهر أنّ الحكومة قد أفلحت في تهميش أحزاب المعارضة الحالية، مع احتمال استثناء «حزب الوفد» السابق للثورة (الذي لم ينجح في شرعنة نفسه نتيجةً لكسبه دعوى قضائية ضدّ الحكومة فقط، بل كذلك في كسبه عدداً معقولاً

(*) سوف نختصر اسمه إلى (حود).

من المقاعد في انتخابات محتدمة من خلال التحالف مع «الإخوان المسلمين»). ويمكن القول بأن البلاد قد تكون في الحقيقة متجهةً لقيام نظام حزب واحد بحكم الواقع (شبيه بنظام المكسيك)، خصوصاً إذا ما استثمرت الصعوبة القصوى أمام تشكيل أحزاب جديدة في ظلّ «قانون الأحزاب» القائم. ومع ذلك، فإن الحكومة، باضطهادها الأحزاب الصغيرة، يمكن أن تكون قد ساعدت عن غفلة في ترويج فكرة التحالفات الانتخابية: أولاً بين «الإخوان المسلمين» و«الوفد»، ثمّ بين «الإخوان المسلمين» و«حزب العمل».

وكما كان متوقعاً، فقد شهدت انتخابات نيسان/ أبريل 1987 من جديد انتصاراً لـ «حود»، على الرغم من أن مقاعده كانت أقل ممّا ناله في العام 1984. إذ من بين الأربعة عشر مليوناً من الناخبين المسجّلين، لم يشترك في عملية التصويت فعلياً سوى أقل من نصفهم. واستناداً إلى الأنظمة الانتخابية، فإن أيّ حزب يخفق في هذه الانتخابات في الحصول على حوالي 456،000 صوت على المستوى الوطنيّ سيفقد أي مقاعد يكون قد حصل عليها على المستوى المحلي. وتلقى «حود» حوالي 4،752،000 صوت (٪69,6)، بينما حصلت جميع أحزاب المعارضة مجتمعة على حوالي 2،073،000 صوت منها حوالي 1،164،000 (٪17) صوت ذهب إلى تحالف «العمل/ الأحرار» مع «الإخوان المسلمين»، وحوالي 746،000 (٪10,9) صوت ذهب إلى «الوفد»، 151،000 إلى «حزب التجمع التقدّمي»، وحوالي 13،000 (٪0,19) إلى حزب «الأمة» الدينيّ الصغير. وقد تُرجمت أصوات الأحزاب هذه إلى المقاعد التالية (باستثناء الثمانية والأربعين مقعداً المخصصة لـ «المستقلين» على وجه التحديد): حصل «حود» على 309 مقاعد، و«التحالف» و«الإخوان» على 56 مقعداً، و«الوفد» على 35 مقعداً. أمّا حزبا

«التجمع» و«الأمة» فلم يحصلا على أيّ مقعد. ومن بين المقاعد المخصصة لـ «المستقلين»، ذهب 40 مقعداً كذلك إلى مرشحين يرعاهم «حود».

على أنه تجب ملاحظة أن حصة مقاعد «حود» في هذه الانتخابات تقل بحوالي 60 مقعداً عما حصل عليه في الانتخابات السابقة، بينما ازدادت حصة المعارضة بحوالي 30 مقعداً، ولكن، بدلاً عن «الوفد» الذي شكل حزب المعارضة الرئيسيّ في برلمان 1984، صارت كتلة المعارضة الرئيسيّة ممثلةً الآن بالتحالف بين «حزب العمل» القومي - الإسلاميّ و«حزب الأحرار» اليميني و«الإخوان» الأصوليين. وكان معنى ذلك أن «الإخوان» الذين كانوا من الناحية الفنية لايزالون بمثابة منظمة غير قانونيّة، قد غدا لديهم الآن تمثيل كبير في البرلمان (ببعض من أبرز قيادييهم) لأول مرة منذ ثورة 1952. أمّا بالنسبة إلى حزب «الوفد» فإن قيادته الشائخة والأبوية، وتذبذب موقفه تجاه العلمانية، وتحالفه المؤقت مع «الإخوان»، وكراهيته الملموسة لعبد الناصر، يمكن أن تكون قد قلّصتْ شعبيته.

وهكذا فاز حزب الحكومة مرةً أخرى، على الرغم من توجيه اتهامات متكررة بالتزوير والفساد، جاء أبرزها من زعيم حزب «الوفد». ولكن، حتى بدون الحجم الكبير للتزوير والفساد المكشوفين (مع أنه حصلت في هذه المرة مناوشات عنيفة اشتركت فيها السلطات الحكومية والأمنية في بلدة كفر الدوار التي تقطنها الطبقة العاملة، وفي أماكن أخرى)، فإن «حود» يمتلك شبكة تنظيمية كاملة، خصوصاً في الريف، تضمن الإدلاء بعدد من الأصوات أكبر نسبياً في الريف وأن «تذهب هذه الأصوت في الاتجاه الصحيح». وكما حصل في انتخابات العام 1984، فإن أعلى نسبة إلى إقبال الناخبين كانت في

الريف، في حين أن نسبة الإقبال في القاهرة قُدّرتْ بعشرين بالمئة فقط. ويُفترَض أن أولئك الذين لم يرغبوا في تأييد حزب الحكومة وجدوا أن «تصويتهم بأقدامهم» في القاهرة أيسر ممّا كانت عليه حال نظرائهم القاطنين في البلدات والقرى الأصغر الخاضعة للقبضة المُحكَمة لمنظومة الحكومات المحلّية ذات التوجهات المهيمنة، وهي المنظومة التي أطلقها السادات في العام 1979.

إن الحكومة تشغل فعلاً منظومة للرعاية في المراكز المحلّية (الإقليمية) حيث يجري إقران الخدمات العامة والامتيازات الاقتصاديّة بـ «حود». وفي الوقت نفسه، يميل معظم الموظفين الحكوميين المحلّيين، بمن فيهم محافظو المناطق، إلى إقران أنفسهم بالحزب الحاكم. وكما لاحظ أحد المحافظين بطريقة فجة: «إنّني أدعم «حود» لأن المحافظ، أولاً وأخيراً، حزبيّ. إن نجاحاً لـ «حود» يشير إلى أناس يقفون خلف قائدهم ويؤيّدون خطواته» (في: هلال وآخرون، 1982: 83).

في العام 1990، عقدت جولة أخرى من الانتخابات، كانت الثانية التي تنظّم قبل سنتين من تاريخ استحقاقها. ومن جديد، كانت هذه نتيجةً لحكم قضائي أصدرتْه السلطة القضائية المصرية التي كان نفوذها السياسيّ في تزايد، إذ كانت المحكمة الدستوريّة العليا قد أعلنت عدم دستورية القانون الانتخابي الذي كان (مجلس الشعب) انتُخب بموجبه في العام 1978، فحُلَّ البرلمان وأُجريتْ انتخابات جديدة بموجب نظام انتخابي جديد مبني على دوائر انتخابية ذات عضوين وعلى عدد أقل من القيود المفروضة على المرشحين المستقلين. ومع ذلك فإن استمرار قوانين الطوارئ، التي كانت تقيّد نشاطات المعارضة خلال الحملات الانتخابية، أدّى إلى نشوء خلافات مع الحكومة وإلى مقاطعة الانتخاب من جانب أغلب الأحزاب السياسيّة الرئيسيّة باستثناء «التجمع»، الذي حصل على

خمسة مقاعد وانتهى إلى تمثيل المعارضة في البرلمان. وقد شارك الناصريون في الحملة الانتخابية لأول مرة تحت عدد من العناوين التنظيمية وحصلوا على خمسة مقاعد بمجموعها.

ومع ذلك، من الجليّ أن نفوذ «حزب الحكومة»، على الرغم من استمرار هيمنته، كان قد تقلّص بدرجة لافتة. فلم يحصل «حود» إلاّ على 253 مقعداً، فصار مرشحوه الناجحون يمثلون آنذاك 57٪ فقط من جميع المرشحين الفائزين، مقارنة بنسبة 75٪ في الانتخابات السابقة (1987). ولكن، بما أن 55 عضواً سابقاً في «حود» انتخبوا بصفة مستقلين، فقد نجح الحزب في إعادة ضمّ عدد منهم إلى داخل صفوفه، وبالتالي زيادة تمثيله البرلماني إلى حوالي 80٪ من المقاعد (مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجية، 1991: 415 ـ 450). وهكذا يستمرّ السيناريو «المكسيكي».

تونس

لو لم يُفلح الانقلاب في إزاحة الرئيس الحبيب بورقيبة عن السلطة (بعد أن كان قد تمسك بها ما يزيد قليلاً عن ثلاثين عاماً) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 لكانت تونس ربما ستكون أحد أكثر بلدان العالم الثالث تعرضاً للعذاب السياسيّ المستديم؛ إذ لم تكن البلاد لتواجه أزمة خلافة خلال العقدين السابقين فقط، بل كانت ستعاني كذلك من «أزمة تنظيمية» ناشئة عن أسلوب القيادة الذي مكّن بورقيبة من تحطيم «الزمر السياسيّة» قبل أن يصبح في إمكان تحالفاتها أن تمتلك قواعد كافية من القوة الحقيقية للتسبب في ازعاجه (مور، 1988: 176 ـ 177).

كان دستور العام 1959 قد نصّ على تأسيس جمعية وطنية منتخبة، بَيد أنّ المقاعد كان يهيمن عليها بشكل كاسح أعضاء

الحزب الواحد: «الحزب الاشتراكي الدستوريّ». وفي العام 1975، أُعلن بورقيبة رئيساً مدى الحياة، وعلى الرغم من أنه أعلن أنّ انتخابات «الجمعية الوطنيّة» للعام 1981 ستكون مفتوحة للمنافسة الحرة، فقد ظلّ رجاله يهيمنون على جميع المواقع الهامة، على الصعيدين التشريعيّ والتنفيذيّ معاً. غير أن مشاكل البلاد بحلول ذلك الوقت كانت في تفاقم. وكانت سياسة «النموّ من خلال التوسع» قد بلغتْ سقفاً، وكانت إعادة الهيكلة الاقتصاديّة الضرورية التي كان من اللازم اللجوء إليها، تعاني من معوقاتها الاجتماعيّة والسياسيّة الخاصة بها. وفضلاً عن ذلك، «بينما كانت الشيخوخة تدب في أوصال النخبة الأصلية، أصبح الاقتصاد على درجة أكبر من التمايز وأصبح المجتمع في الوقت نفسه على درجة أكبر من التعقيد. وتلاشت باطراد قدرة زعماء الحزب على تمثيل جميع المصالح المتفرقة ضمن المجتمع» (أندرسون، 1991: 247 ـ 249). وكان فشل مساعدي رئيس الجمهورية في التعاطي مع مشاكل البلاد، مقروناً بمناوراتهم من أجل الحصول على المواقع في خضمّ توقعاتهم بشأن خلافة الرئاسة لزعيمهم الذي كانت علائم شيخوخته تتعاظم، قد خلق جوّاً عاماً من عدم التيقن والخشية. وكان أن مهّد هذا الأمر السبيل أمام وزير الداخلية، العميد السابق في الجيش، زين العابدين بن علي، لإطاحة الرئيس المعتلّ من خلال ما هو في منتصف المسافة بين انقلاب قصر وانقلاب عسكري. وعمل بن علي على «تقديم نفسه بصفته رجل» التجديد «ودعا إلى تطبيق التعددية السياسيّة واحترام حقوق الإنسان، وفتح حواراً مع قوى المعارضة، الاشتراكية والإسلامية، وأصدر عفواً عاماً أطلق بموجبه سراح المئات من السجناء السياسيّين، وسمح بعودة الآلاف إلى الوطن. كما عكست وسائل الإعلام الجوّ المتسم بالمزيد من الانفتاح» (هاليدي، 1990b: 25).

شرع بن علي بتجديد شباب الحزب الحاكم الذي غيّر اسمه إلى «التجمع الدستوريّ الديمقراطي». وكان الحزب آنذاك يضم في عضويته ما يزيد عن مليون شخص (من إجمالي عدد السكان البالغ 7,3 مليون) منظّمين في 4,404 خلايا، غير أنه كان يفتقر إلى الضبط وإلى الروح، معاً (مور، 1988: 186 ـ 187). وبحلول نهاية السنة الأولى من رئاسة بن علي، ادّعى الحزب بأن 40٪ من الكوادر قد جرى استبدالهم وبأن متوسط عمر الأعضاء قد انخفض إلى أواسط الثلاثينيات.

كما اقترح رئيس الجمهورية وزعيم الحزب الجديد ميثاقاً وطنياً كانت ستجري مناقشته بهدف تمكين ظهور إجماع وطني عريض على مسائل الهوية الوطنيّة، والنظام السياسيّ، والتنمية الاقتصاديّة والسياسة الخارجية. ولم تكن ليزا أندرسون وحيدة في تفسير هذه التطورات تفسيراً متفائلاً والنظر إلى الميثاق المقترح، لا بصفته محاولة لاستباق التحرّكات باتجاه التعددية السياسيّة، بل مثل ميثاق مونكلُوَا (Moncloa) الإسباني، بصفته اتفاقاً عاماً على المبادئ بين النخب السياسيّة والاجتماعيّة من شأنه أن يرمز إلى الإجماع الشعبي، وتكثيفه وربما توسيعه (أندرسون، 1991: 251 ـ 257)، وضمّت قائمة الموقعين النهائيين على الميثاق ممثلين عن الأحزاب السياسيّة الستة المعترف بها، بما فيها «حركة الديمقراطيين الاشتراكيين» و«الحزب الشيوعي التونسي» و«حزب الوحدة الشعبية»، إضافةً إلى ممثلين عن بعض تنظيمات المصالح مثل «لجنة العمل الوطنيّ» و«اتحاد الصناعة والتجارة» و«الاتحاد الوطنيّ للمزارعين» و«الاتحاد الوطنيّ للنساء» و«رابطة حقوق الإنسان»، والنقابات الوطنيّة لِكُلّ من المهندسين، المحامين، الأطباء والصيادلة. وفي الواقع، فإن هذا بدا وكأنه منبر تحضيري لصيغة تشاركية أكثر تنظيماً وتفصيلاً تحمل في طياتها إمكانية نشوء تعددية متنامية.

غير أن التفاؤل سرعان ما تبدّد في أوساط الكثير من الدوائر، وذلك ناجم عن إخفاق الميثاق في السير باتجاه التطوّر الديمقراطي. وكانت الأسباب في جزء منها متعلّقة بطبيعة النخبة السياسيّة التونسية، وفي جزء آخر باستمرار المشاكل الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة في تونس والطريقة التي بدتْ فيها هذه المشاكل تعمل على تقوية الحركة الإسلامية التي غدا صوتها مسموعاً بوتيرة متصاعدة. ثمّ جاءت انتخابات رئيس الجمهورية في نيسان/ أبريل 1989 لتشهد بن علي مرشحاً وحيداً، وانتخب بنسبة 99,2٪ المعهودة من الأصوات. وفي الانتخابات البرلمانية المعقودة في الشهر نفسه، لم يكن لأيّ مرشح منفرد (من أحزاب المعارضة الستة) ليفوز بأيّ من المئة والواحد والأربعين مقعداً في الجمعية. وإن «التجمع الدستوريّ الديمقراطي» يجد، لأسباب تاريخية، أنه من الصعب أن يفكك «الأمة» و«الدولة» والحزب، حيثُ إنَّ البلاد قد تطورت إلى نوع من دولة الحزب(*) (partitocrazia) الذي ينظر إلى الكوادر، السياسيّة كما التكنوقراطية، بأنها تدافع بضراوة عن مصالحها المكتسبة في كلّ مكان.

أمّا «حزب النهضة» أو «حركة النهضة الإسلامية» سابقاً، فقد مُنع من دخول حلبة الانتخابات، على الرغم من أن شخصيات في المعارضة، بمن فيهم بعض من ذوي الميول الإسلامية، قد أفلحت في الحصول على ما يقرب من 20٪ من الأصوات. وقد حصل المرشحون الإسلاميّون على 14,5٪ من إجمالي الأصوات في عموم البلاد، وعلى نسبة لافتة قدرها 30٪ أو ما يقارب ذلك في المدن الهامة مثل تونس وقابس وسوسة (إزبوزيتو وبيسكاتوري، 1991:

(*) بالإيطالية الهوس بالحزب، أو ما يسمّى أحياناً (دولة الحزب) أو (الدولة ـ الحزب).

431ـ 432). وعلى إثر ذلك قاطعت المعارضة الانتخابات المحلّية في حزيران/ يونيو 1990 (مع أن 34 مستقلاً فازوا فيها) وقرّر متشدّدو (النهضة) التمادي خطوة أخرى حتى باتجاه القيام بالمظاهرات وحركات الاحتجاج. وليس ثمة أدنى شكّ في أن موقف بن علي من الإسلاميّين كان قد تصلب مع مرور الوقت، بتأثير ما كان يُنظر إليه بصفته الزحف الخطر للإسلاميّين في الجزائر باتجاه السلطة السياسيّة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1991، أُعدم ثلاثة ناشطين إسلاميّين بزعم مهاجمتهم مكاتب «التجمع الدستوريّ الديمقراطي»، وتبعتْ ذلك الكثير من عمليات الاعتقال والاحتجاز والمحاكمة، وفي صيف العام 1992 فُرضت عقوبات على أعضاء في منظمة منشقة عن «النهضة» عُرفت باسم «طلائع الفداء»، وصَدرتْ أحكام بالسجن على عدد معين من المتهمين ضمن مجموعة تتكون من 48 عضواً في «النهضة» كانوا يحاكمون بتهم الفساد السياسيّ وتعريض الأمن للخطر (**الحياة**، 14، 15، و16 أيار/ مايو 1993).

ومع أن «الجمعية العليا للميثاق الوطنيّ» لاتزال قائمةً، فقد كانت المعارضة تجابه بصورة متكررة برفض طلبها الرامي إلى إصلاح قانون الانتخاب للعام 1988 بهدف عدم السماح بحصول «التجمع الدستوريّ الديمقراطي» على مثل هذه الأغلبية التلقائية في الجمعية الوطنيّة. أمّا الاتحادات المهنية فإنها تواصل، بطريقة شبه تشاركية، المشاركة في الانتخابات على قائمة «التجمع الدستوريّ الديمقراطي» ـ اتحاد العمال، اتحاد الفلاحين، رابطة النساء... إلخ. ـ كما عمد نظام الحكم إلى تقييد نشاطات «العصبة التونسية لحقوق الإنسان» من خلال حظر الجمع بين عضويّتها وعضوية أيّ حزب سياسيّ. ووجدت «العصبة» أنه من المتعذر عليها أن تعمل، فبادرت إلى حلّ نفسها في تموز/ يوليو 1992. وباختصار، فإنني أتّفق بوجه عام مع ملاحظة فريد هاليداي بأن «نظام حكم بن علي «بعد البورقيبي» يظل

ملتزماً باحتكار السلطة وبرنامجه العلماني مثلما فعل «المجاهد الأكبر» (le combatant suprême) نفسه» (هاليداي، 1990b : 27)[3].

ومع أن نظام الحكم التونسي، مثله مثل أنظمة الحكم الشرق ـ أوسطية الأخرى، كان على استعداد لتجريب ولإعادة تجريب الصيغ التشاركية، يبدو أنه (حتى في المرحلة بعد ـ الشعبوية) لايزال هناك تخوّف مستمر بشأن الإقرار بالمصالح المختلفة وبمأسستها، بشكل تشاركي صريح. وبدلاً من ذلك، يبدو كأن هناك ميلاً واضحاً لإنكار وجود الفروق وبالتالي ـ فيما تغدو هذه أقوى ـ لقمعها (أندرسون، 1991 : 250 ـ 251، 257 ـ 260).

الأردن

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، أجرى الأردنيون انتخاباتهم البرلمانية الأولى منذ تعليق العملية الانتخابية في العام 1967 نتيجةً لحرب الأيام الستة. وفي نيسان/ أبريل من ذلك العام كان الأردن قد شهد «أعمال شغب مطالبة بالخبز» ضد سياسات إعادة التكييف البنيوي التي اشترطها «صندوق النقد الدولي». وأدّت أعمال الشغب تلك التي كانت تدين الفساد وتطالب بمزيد من المشاركة أيضاً، إلى تغيير الحكومة وإلى عدد من إجراءات اللبرلة. وكان المقصود بهذه الإجراءات في جزء منها التعويض عن الوضع الاقتصاديّ المتدنّي وفي جزء آخر توزيع أعباء المسؤولية على رقعة أوسع.

وشهدت انتخابات العام 1989 نسبةً عاليةً من تسجيل الناخبين، مع أن نسبة الإقبال الفعلي في النهاية كانت أقل من 55٪ من الناخبين المسجّلين. ولكن الذي أثار دهشة الكثيرين هو حجم النصر الذي

(3) لقد صورت هذا بشكل موح زيارة رمزية متلفزة قام بها بن علي لبورقيبة في أيار/ مايو 1993 وصفه خلالها بقوله: «إنّه أبونا الذي تعلمنا منه كلّ شيء».

حققه الإسلاميّون حينما فازوا بأربعة وثلاثين مقعداً، على الرغم من أن إشارة تحذيرية كانت قد وردتْ قبلاً في انتخابات العام 1984 التكميلية التي فاز فيها مرشحون ذوو توجهات إسلامية بثلاثة مقاعد شاغرة. وكانت هذه النتيجة مؤشراً على ظهور التوجه الإسلاميّ بصفته منافساً خطيراً ستدعو الحاجة إلى إضافته إلى قائمة العناصر التقليديّة على مستوى «القبائل» و«الوجهاء»، التي كانت قد هيمنت على الانتخابات السابقة (الشاعر، 1989: 181 ـ 182). كما انتخب في العام 1989 أربعة مرشحين من اليسار، ضمنهم شيوعي واحد، وانتخب أيضاً ثلاثة بعثيين وممثل للفرع الأردني لِكُلّ من «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، وخصُّصتْ مقاعد وفق النمط التوافقي ـ المصغّر التقليديّ للأقليات المسيحية والشركسية (**المنتدى،** تشرين الثاني/ نوفمبر 1989: 22).

تلا الانتخابات مزيد من إجراءات اللبرلة التي تسمح بالعمل لأحزاب سياسيّة كانت غير قانونيّة حتى ذلك الوقت، كما أُلغيت التشريعات المعادية للشيوعية، وأُطلق سراح عدد كبير من السجناء السياسيّين. وفي نيسان/ أبريل 1990، أمر الملك بتشكيل (لجنة ملكية) تتألف من 60 عضواً لوضع مسودّة «ميثاق وطني» من شأنه أن ينظّم الحياة السياسيّة ويمثل قاسماً مشتركاً بين مختلف الأحزاب والأيديولوجيات (عماوي (Amawi)، 1992: 26 ـ 27). وفي كانون الأول/ ديسمبر 1990، تمّ إنجاز مسودة «الميثاق» الذي يتحدث عن دولة القانون والتعددية السياسيّة (للاطلاع على (الميثاق) والأحزاب السياسيّة الناشئة، انظر عياد، 1991). إن «الميثاق» يسمح بتشكيل الأحزاب السياسيّة شرط أن تلتزم بالعمل بصورة ديمقراطية، وألاّ تكون لها تنظيمات داخل القوات المسلحة أو قوى الأمن، وألاّ يكون لها ارتباط بأيّ تنظيم خارجي ـ وهو شرط أصبح في ما بعد موضع

خلاف شديد (هدسون، 1991: 418 ـ 420). كما رُفعت القيود المفروضة على السفر والتعيين في الوظائف، في تموز/ يوليو 1991. وألغيت معظم الأحكام الأخرى الواردة في قانون الأحكام العرفية. وحينما تفاقمت صعوبات البلاد الاقتصاديّة بفعل أزمة الخليج في 1990/ 1991 وتعليق الكثير من المساعدات العربية والغربية، علاوةً على العودة غير المحسوبة للكثير من الفلسطينيين من الخليج، فإن نظام الحكم اختار بوضوح أن يوسع عملية الدمقرطة بدلاً من تقليصها. ومن شأن هذه السياسة أن تريح نظام الحكم من أن يتحمل بصورة مباشرة كامل اللوم جرّاء هذه المعضلات، بَيد أنّ العملية تظل محفوفةً جداً بالمخاطر لأنها تربط مسألة الدمقرطة بالعوامل الخارجية مثل الوضع في الخليج والعلاقات مع القوى الغربية وآفاق تسوية القضية الفلسطينية.

كما أنَّ دور الإسلاميّين أخذ يشكّل مصدر قلق لنظام الحكم. ويشكّل «الإخوان المسلمون» الكتلة الأكبر والمعارضة الحقيقية في البرلمان ـ فهم مع حلفائهم يشكّلون ما يزيد عن ثلث الجسم التشريعي. وهم يختلفون مع الحكومة حول سياسات هامة من قبيل التسوية «المحدودة» للمشكلة الفلسطينية من خلال مفاوضات السلام المتواصلة، فقاطعوا حكومة طاهر المصري بسبب هذه المسألة. كما فاز الإسلاميّون برئاسة نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة، وهكذا غدتْ لهم مكانة ملموسة على مستوى النشاط النقابي أيضاً.

سوريا

يحبّ نظام الحكم السوري أن يعدّ نفسه واحداً من بين أوائل الداعين إلى اللبرلة في العالم العربي. وبهذا الضوء ينظر إلى «الحركة التصحيحية» التي نفذها في العام 1970 الفصيل البراغماتي داخل

البعث (بقيادة حافظ الأسد) ضد الفصيل اليساري والأكثر تزمّتاً من الناحية العقائدية (بقيادة صلاح جديد). وجاء تنفيذ انقلاب حافظ الأسد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 الذي لم يلق أيّ مقاومة فعلية، تحت شعار «تخفيف» القيود الحكومية واتباع سياسة الباب «الموارب» جزئياً (الانفراج). وتلا ذلك رفع محدود لبعض الضوابط ابتداءً من القطاع التجاري، وبعد ذلك في القطاع الصناعيّ إلى حدّ ما.

ولكن هذا لم يَعنِ نهاية سيطرة الدولة على الاقتصاد. وفي واقع الأمر، حدثت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بعض من عمليات التوسع الإضافي في الصناعة الثقيلة وفي الاستيراد/ التصدير وأعمال المصارف التي تديرها الدولة. وربما كانت هذه المناورات في مجال السياسات مسؤولة جزئياً عن الكثير من الاضطرابات التي حصلت، وخصوصاً في المناطق المحيطة ببلدتي حماة وحمص. ولقد بيَّن فريد لاوسون (Fred Lawson) كيف أن الفروق في التنظيم الاقتصاديّ بين المحافظات المركزية الشمالية في سوريا ومحافظات الأجزاء الجنوبية والغربية من البلاد أصبحت مقترنةً باختلافات جلية في مستوى وتواتر العنف السياسيّ في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وبينما كانت سياسات نظام الحكم تشجّع على ظهور بورجوازية حضرية جديدة في العاصمة وبدرجة أقل في حلب واللاذقية، فإن كبار ملّاك الأراضي في المناطق المحيطة بحماة شكّلوا بؤرةً للتذمّر الريفي. وفضلاً عن ذلك، فإن العدد الكبير من أصحاب الحِرَف والتجّار المرتبطين بالصناعة الصغيرة في المحافظة زوّدوا المعارضين الريفيين بحلفاء محتملين قادرين على تقديم الدعم للعمل السياسيّ المنظّم، مع قيام «الإخوان المسلمين» بتقديم الإرشاد الأيديولوجي العام. ذلك هو السياق الذي يستطيع المرء فيه أن يفهم حركة التمرد التي حدثت في حماة في شباط/ فبراير 1982 والتي وضعت في

خندق واحد صغار التجّار وملاّك الأراضي والمتشدّدين الإسلاميّين المحلّيّين ضدّ سلطات المحافظة ومديري المصانع التي تديرها الدولة، في نضال الخندق الأخير ضدّ البرامج الاقتصاديّة لنظام الحكم (لاوسون، 1989: 20 ـ 28). وكان الذي سهّل قيام النظام بقمع تلك الحركة هو رفض صغار التجّار في دمشق وحلب الذين كانت لديهم ارتباطات أوثق بالقطاع العام، في أن يشاركوا في حركة التمرّد على نطاق وطني ولقد عملت غرفة تجارة دمشق برئاسة بدر الدين الشلاّح على الحيلولة دون انضمام البورجوازية الدمشقية للانتفاضة (هينبوش، 1993b: 225). وفي آخر الأمر، أصبح واضحاً أنّ البلاد كان يحكمها تحالف (كان يسميه البعض «المجمع العسكريّ ـ التجاري»)، إذ كانت السلطة المحسوسة فيه بيد مجموعة متمركزة حول قمة جهاز الدولة (بما في ذلك العسكر والحزب والعناصر «الطائفية»)، بينما كان هناك نوع «غير منظور» أوسع انتشاراً من النفوذ تتمتع به على نحو متزايد طبقة رأسمالية تجارية متنامية (كينله، 1991: 214 وما يليها). ومن الجليّ إذاً أن نظام الحكم قد نجح في تحويل نفسه من خليط غير متجانس من فقراء الفلاحين والنقابيين والضباط العسكريين إلى ائتلاف متماسك إلى حدّ ما يتألف من المدراء الحكوميين والمشرفين التجاريين والصناعيين، يشرف على نظام تراتبي لـ «منظمات الجبهة الشعبية» (لاوسون، 1989: 22 ـ 28).

ذلك لأن اللبرلة الاقتصاديّة الحذرة في السبعينيات كانت قد انطوتْ من بين أمور أخرى، على مدّ وتوسيع شبكة الرعاية لنظام الحكم، من بضع شِلل وعوائل إلى نسبة أكبر من السكان. وما إن شرعتْ موارد نظام الحكم الخارجية (وبصورة رئيسيّة المساعدات العربية، وكذلك عائدات النفط والتحويلات من الخارج) بالتقلّص

ولم يعد بالإمكان المحافظة على مستويات الاستهلاك الراسخة، حتى دعت الضرورة إلى إحلال قدر منضبط معيّن من اللبرلة السياسيّة للتعويض عن إجراءات التقشف التي طبّقت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وهي الإجراءات التي أصبحت أكثر إلحاحاً بفعل توقف التعامل والتجارة مع أوروبا الشرقية. ومع أن أفول الاشتراكية في أوروبا الشرقية قد مثّل كذلك صدمةً أيديولوجيةً، فإن «البقايا الاشتراكية» لاتزال تجد من يدافع عنها في أوساط صف قويّ من المصالح: الناشطون الحزبيون، ومدراء القطاع العام، والنقابيون، والتعاونيون، وكل من هو على استعداد لبذل قصارى جهده لضمان أن تبقى اللبرلة متدرّجة، وأن تظل تحت السيطرة الثابتة للدولة (هينبوش، 1993c: 185 ـ 190).

وهكذا، دُعي الناخبون السوريون في أيار/ مايو 1990 إلى انتخاب برلمان جديد «مجلس الشعب». وتم توسيع عدد المقاعد من 195 إلى 250 لغرض تشجيع المرشحين «المستقلين» الذين يخصَّص الآن لهم حوالي ثلث مجموع المقاعد، مقابل ثلثين لحزب البعث وحلفائه في «الجبهة الوطنيّة التقدّمية». أمّا في الواقع، فقد كان يجري انتخاب قوائم الجبهة بكاملها، مع تخصيص حوالي 137 مقعداً للبعث، و31 مقعداً لحلفائه، و82 مقعداً للمرشحين المستقلين (بيرث، 1992b، 15 ـ 16). وبينما لم يكن لدى الناخبين سوى اختيار ضئيل بالنسبة إلى قائمة «الجبهة»، فقد كان بإمكانهم أن يختاروا من يريدون من بين حوالي تسعة آلاف مرشح مستقل على مستوى البلاد. ويشخّص بيرث (Perthes) ثلاث مجموعات بارزة في صفوف المستقلين الفائزين: مهنيون حضر محترمون من كبار الطبقة الوسطى، وزعماء تقليديون (بمن فيهم زعماء دينيون)، وتجار وأفراد من «البورجوازية التجارية الجديدة» (المصدر نفسه، ص 17). وما

عدا ذلك، لم تتغير كتلة حزب البعث في هذا البرلمان إلا بقدر ضئيل عنها في البرلمانات السابقة.

«لم يكن في نية الإصلاح البرلماني وانتخابات العام 1990 في سوريا تطوير مجلس الشعب إلى برلمان يرى في نفسه قوة موازنة للسلطة التنفيذية. ذلك لأن مفهوم الفصل بين السلطات لا يتلاءم مع النهج السياسيّ والأيديولوجي لنظام الحكم. والبرلمان السوري في تشكيلته الحالية ـ كما في تشكيلته السابقة ـ يحاكي «مجلس الشورى» بالمعنى الإسلاميّ التقليديّ. أما في سياق العلوم السياسيّة الحديثة، فإنه كيان استشاري شبه ـ تشاركي. . . إن بالإمكان فهم الإصلاح البرلماني في سوريا بصفته استراتيجية تشاركية تهدف إلى الاستجابة إلى كلّ من المطالبات السياسيّة بالمشاركة وإلى الحاجات التقنية الملحة لتنظيم مجتمع يتزايد تعقيده» (بيرث، 1992b، 17 ـ 18).

ومع أن شتى رجال الأعمال المستقلين، بل حتى الشخصيات المرتبطة بـ «الإخوان»، قد جرى ضمّهم إلى البرلمان كما يلاحظ هينبوش (1993b: 256 ـ 257) الذي يضفي كذلك وصفاً تشاركياً على هذه الإجراءات، فإن دورهم المسموح به هو «الحصول على منفذ يدخلهم إلى الدولة، لا لغرض أن ينتظموا بصفتهم قوة اجتماعيّة، أو لتدقيق عمل الدولة». وعلى الرغم من أن ضمّ عناصر البورجوازية، القديمة والجديدة، إلى ائتلاف نظام الحكم قد عمل على إضعاف سمتها الشعبوية بدرجة كبيرة، فإن الطبقة الوسطى من ذوي الرواتب وطبقة صغار الفلاحين لم يجر استبعادهما. وإذا رفض صانعو القرار التوصيات الرامية إلى إجراء المزيد من اللبرلة واستمروا في نشر الرعاية (الباهظة الثمن) لترضية المكوّنات الرئيسيّة، فإن تعليل ذلك لا يمكن أن يعزى إلى عامل فردي هو التمسك بالسلطة بأسلوب توارثي جديد، بل إلى ما يمكن له كذلك أن يعكس

مقتضيات المصلحة العليا للدولة (raison d'état)، إلى حدّ معيّن (هينبوش، 1993c: 197 ـ 201). إن توسيع البرلمان السوري ليضم عدداً هاماً من الأشخاص خارج المصادر التقليديّة للبعث والجبهة والمنظمات الجماهيرية والبيروقراطيّة سوف يساعد في ضمّ مجموعات جديدة إلى مؤسسات الدولة بينما يعزّز عملية تنوّع قاعدة دعم النظام لتشمل، على وجه الخصوص، الطبقة التجارية الجديدة (بيرث، 1992b: 18).

العراق

إذا شاء المرء أن يتحدث عن الدمقرطة في العراق فإنه ـ ومهما بذل من محاولة لمطّ معنى هذا المصطلح ـ يبدو وكأنه يلامس حدود السخف. ومع ذلك، فإن غياب أي تحرّك جاد نحو الديمقراطية والظهور الموسمي لإشارات اللبرلة المزيفة لايزالان يبرّران تقديم تفسير لذلك.

قدم سمير الخليل (1991) صورة مفعمة بالحيوية، وإن كانت كابوسية، لحكم الرعب في العراق. فإن هدف حزب البعث هو اختزال الديمقراطية ضمن النظام، وكما ادّعى صدام حسين بُعيد صعوده إلى القمة، فإن أكثر من مليون شخص منظّم يمارسون الديمقراطية داخل الحزب على نطاق واسع وعميق (أمير إسكندر، 1980: 381 ـ 389)، وهو رقم وصل إلى المليون ونصف المليون بحلول أواسط الثمانينيات، بمن فيهم 25,000 كادر حزبي كامل العضوية. وكان الحزب من حيث المبدأ في تحالف مع شتى الأحزاب الوطنيّة و«التقدّمية» الأخرى التي كانت من الناحية النظرية، تشترك معه في السلطة.

أفلح نظام الحكم في تهدئة «الحزب الشيوعي العراقي» الذي

كان يتمتع بالأهمية ذات يوم، وذلك من خلال ملاحقة جناحه المتطرف «القيادة المركزية»(*)، وتقديمه عرضاً بقيام هدنة مؤقتة مع جناحه «الأكثر اعتدالاً» «اللجنة المركزية»(**) ـ أي من خلال تقسيم الحزب واقعياً. وفي تموز/ يوليو 1970، أعلن نظام الحكم شروطاً من شأنها، إذا قُبلتْ، أن تمكن قوى سياسيّة معينة بما فيها «اللجنة المركزية» الشيوعية من الانضمام إلى «جبهة وطنية تقدّمية». وكان على رأس هذه الشروط الإقرار بالبعث «حزباً ثورياً، وحدوياً، اشتراكياً، وديمقراطياً»، علاوةً على الاعتراف بـ «دوره القيادي في الحكومة والمنظمات الجماهيرية والجبهة، وكذلك حصر النشاط السياسيّ داخل القوات المسلحة بحزب البعث» (الخليل، 1991: 232 ـ 233). وفي تموز 1973، تمّ إصدار «ميثاق وطني» بصفته برنامج عمل للجبهة الوطنيّة التقدّمية. وعيّن في مجلس الوزراء بصورة رمزية أعضاء من أحزاب أخرى منهم ـ بما هو لافت بأقصى درجة ـ وزيران من الحزب الشيوعي العراقي لأول مرة على الإطلاق(***).

إن عمليات اللبرلة الاقتصاديّة القائمة بحكم الأمر الواقع خلال الحرب مع إيران اتبعت، في أعقاب النزاع، بسلسلة من برامج الخصخصة ذات الصفة الرسمية الأكبر والجادة ظاهرياً. وبالنسبة إلى مجتمع انهكته الحرب، بدت هذه البرامج راديكالية بصورة كافية، لأنها جاءت مصحوبة كذلك بتحولات ذات دلالة في الخطاب السياسيّ الرسمي لنظام الحكم. وفي العام 1988 أصدر الرئيس صدام حسين عفواً عاماً عن جميع السجناء السياسيّين ووعد بقيام نظام

(*) بقيادة عزيز الحاج.

(**) بقيادة عزيز محمد.

(***) استوزرت الدكتورة نزيهة الدليمي، عضوة الحزب الشيوعي العراقي، في عهد عبد الكريم قاسم.

ديمقراطي متعدّد الأحزاب. وبعد ذلك بشهر، شرع بالترويج لفكرة وضع دستور جديد يمهّد الطريق لقيام انتخابات مباشرة لمنصب رئاسة الجمهورية، ويسمح بتشكيل أحزاب معارضة، وقيام صحافة حرة، وينص على حلّ مجلس قيادة الثورة. وألزم هذه المجموعة الأخيرة بالموافقة على مقترحاته في كانون الثاني/ يناير 1989 وشكّل لجنة خاصة لكتابة مسودة لدستور جديد (كارش وراوستي Karsh and Rausti، 1991: 197). وفي نيسان/ أبريل 1989، توجّه العراقيون إلى صناديق الانتخاب للمرة الثالثة منذ أن تولى صدام حسين موقعه الأعلى في العام 1980(*)، لانتخاب (مجلس وطني) جديد. وسمح لغير البعثيين بالترشيح للانتخابات، ووصف نصف المرشحين المنتخبين بأنهم «مستقلون». وبدتْ ظاهرة أخرى من ظواهر الجو الأكثر «ليبرالية» أيضاً حينما بدأت وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة بنشر بعض المواد الانتقادية إلى حدّ ما. وأُشيعَ أنّ الرقابة ستزول عمّا قريب.

ليس هناك وضوح كامل للسبب الذي جعل صدام يقرر اتخاذ مثل هذا التحول المتبجح جداً باتجاه الدمقرطة خلال تلك المرحلة، ومَثَله مَثَل الحكّام الميكيافيلّيين الآخرين، فقد عرف عنه تكتيكه في إغراء منتقديه المحتملين، بين فترة وأخرى، لكي يخرجوا إلى العلن، فيصبح بإمكانه قياس (أو إقامة الدليل على) المدى الدقيق لاختلافهم معه قبل إدانتهم وبالتالي تطهيرهم أو إعدامهم. هل كان هذا تطبيقاً للأسلوب نفسه، إنما على المستوى الكبير، في أعقاب حرب مريرة جداً حينما شعر بالحاجة إلى أن يعرف كيف أثّرت نتيجتها في مواقف الناس تجاهه؟ أم هل كانت عملية اللبرلة ببساطة عبارة عن صمّام أمان، كان الغرض منه التنفيس عما يجول في

(*) تولى صدام حسين، في الواقع منصب رئيس الجمهورية في العام 1979.

صدور الناس، في وقت كان يعلم فيه بأن توقعات الشعب ببلوغ درجة أوسع من الازدهار مع حلول نهاية الحرب، ما كان لها أن تتحقق بسبب الديون الجسيمة التي صار الاقتصاد ينوء بعبئها آنذاك؟ إن أيّاً من هذين التفسيرين ممكن، وكلاهما جائز، مثلما هو حال الاقتراح القائل بأن هذا التحرّك نحو اللبرلة كان يستهدف الغرب، في محاولة لتحسين صورة سجلّ حقوق الإنسان في البلاد، في أعقاب الأعمال الوحشية الرهيبة التي ارتكبها نظام الحكم العراقي في حلبجة وغيرها، فيما كانت الحرب الإيرانية ـ العراقية تشارف على نهايتها. فإذا كان هذا المعيار الأخير هو الأكثر أهمية، فإن من شأنه أيضاً أن يفسر السبب الذي جعل من غير الضروري لإعلانات صدام الديمقراطية أن توضع موضع التطبيق. وكما هي حال عدد من زعماء العالم الثالث، لابدّ أنه قد أدرك بسرعة أن الحكومات الغربية والشركات المتعددة الجنسيات، وعلى الرغم من الاستياء الذي عمَّ أوساط الرأي العام الغربي إزاء مذبحة الأكراد، كانت تميل بدرجة أكبر إلى التغاضي عن تجاوزاته المحلّية لقاء حصولها على عقود سخية لتزويد العراق باحتياجاته العسكرية والمدنية (كارش وروواستي، 1991: 198 ـ 200). وفي غضون ذلك لم يكن همّ صدام الحقيقيّ منصبّاً على نظام حكمه بل على الكيفية التي يستطيع بها زيادة موارده المالية لغرض التعاطي مع آثار الحرب الإيرانية ـ العراقية.

وظهرت «فرصة» أخرى للبرلة في أعقاب هزيمة 1991. وإن نظاماً، لم ينجح إلا بشقّ الأنفس بالبقاء على سدّة الحكم في أعقاب ضربة مذلّة أنزلها به أعداؤه الأجانب، كما أنزلتها به حركة تمرد شعبية واسعة ضده في الشمال الكردي والجنوب الشيعي، كان من المتوقّع أن يقوم بتخفيف القيود السياسيّة أو في الأقل بإشراك عناصر جديدة في حكومته وبشكل خاص من بين الجماعات ذات التمثيل الأقل. لكن الذي حصل هو العكس، إذ أصبحت السلطة إقصائية

بدرجة حتى أكبر من السابق، وجرى تعزيزها بدرجة أضيق، إلاّ في جانب واحد تمثل في العودة إلى الممارسة (السابقة للعهد الجمهوري) التي تعتمد على الزعماء القبليّين لضمان إخلاص أتباعهم (الخفاجي، 1992: 20 ـ 21).

كان «العامل الخارجي» على جانب كبير من الأهمية في الحد من إمكانية حصول أي عملية دمقرطة في أعقاب الهزيمة العسكرية. وسرعان ما غدا واضحاً أنّ اهتمام الحلفاء الغربيين كان مقتصراً على تدمير القدرات العسكرية للعراق لا غير. ولا مراء في أنهم كانوا يرغبون في أن يروا صدام وقد اختفى من الوجود، غير أن الذي كان في ذهن الرئيس جورج بوش (الأب)، حينما دعا العراقيين إلى أن يتولوا الأمور بأيديهم، لم يكن حركة تمرد شعبية بل انقلاباً عسكرياً كان من شأنه أن يحافظ على تماسك البلاد وأن يضمن الاستقرار والاستمرار للمصالح الغربية. ولكن الذي حصل عليه الحلفاء بدلاً من ذلك كان انتفاضةً شعبية أصيلة كانت ـ رغم ما تحمله من إمكانية ديمقراطية ـ راديكاليةً جداً وغير متوقعة النتائج بما لا يريح الغرب. وفضلاً عن ذلك، كانت الانتفاضة الكردية في الشمال تهدّد بحصول تداعيات إقليمية خطرة بالنسبة إلى بلدان صديقة مثل تركيا، كما أنَّ الانتفاضة الشيعية في الجنوب كانت تحمل في طياتها بعض التداعيات الثورية (الإسلامية) المغلّفة، بينما جاءت حركات الاحتجاج المتفرقة في بغداد (حيث تحسم الأمور في الواقع) متأخرة وغير محددة المعالم. وقد سببت السهولة النسبيّة التي استطاعت بها بقايا الجيش العراقي إنقاذ نظام الحكم صدمةً لدى زعماء المعارضة، لكنها أيقظتهم أيضاً على حقيقة أن الولايات المتحدة كانت مهتمةً بتقليص التهديد العسكريّ العراقي في سياق المنطقة فقط، وهذا هو ما يفسّر التركيز على قصف الوحدات العسكرية المتقهقرة التي كانت ستؤدي دوراً حيويّاً في الانتفاضة. وكما يحاجج فالح عبد الجبار:

«إن المقاربة الكمية التي اتبعتها الولايات المتحدة أدّت إلى مساعدة حسابات نظام الحكم بدل إضعافها. فإذا كانت الهزيمة العسكرية العراقية قد ساعدت في اشعال فتيل التمرّد الشعبي، فإن الطريقة التي نفّذت بها هذه الهزيمة أدّتْ إلى تخريب الانتفاضة نفسها. فقد عملت الهزيمة المنكرة على إراحة صدام من الجزء الأكثر تسبيباً للمشاكل من جيشه، واحتفاظه بالفِرَق الأكثر ولاءً» (عبد الجبار، 1992: 12 ـ 13).

وعلاوةً على ذلك، فإن قيام وسائل الإعلام الغربية والعربية بإضفاء الصفة الشيعية على الانتفاضة مقروناً ببعض التصريحات المغالية من جانب بعض القادة الشيعة أدّى إلى نشوء شعور بالتخوّف وجرَّدَ الحركة من التعاطف الإقليمي والدولي المحتمل. وعمل «الكابوس الإسلاميّ» على تغيير المواقف تجاه الانتفاضة، وربما كان مسؤولاً عن التقارير التي أفادت بأن المتمرّدين حُرموا من الوصول إلى مستودعات الأسلحة والأعتدة العراقية التي كانت تحت سيطرة الولايات المتحدة (المصدر نفسه، ص 13).

وفي الوقت الحاضر، إن المعارضة الوحيدة لنظام الحكم التي يسمع بها المرء هي التي تضمّ المعارضين الذين يجمعهم في المنفى تنسيق فضفاض وتباينات حتمية. على أن ما كان له أثر رمزي كبير هو أنهم استطاعوا أن يعقدوا مؤتمراً «وطنياً» للمعارضة في كردستان، غير أن إمكانيتهم الحقيقية لاتزال موضع الكثير من الشكوك.

الجزيرة العربية والخليج

المملكة العربية السعودية: هل تأثّرت المملكة العربية السعودية، بصفتها نظاماً ملكياً مطلقاً خالياً من أيّ سلطة تشريعية أو أحزاب سياسيّة أو دستور مكتوب، بأيّ طريقة من الطرق بموجة الدمقرطة الأخيرة؟

إن الوعود بوضع «قانون أساسي» للحكم وإنشاء «مجلس شورى» هي وعود قديمة قدم المملكة نفسها، ويجري تجديدها بين الحين والحين ـ خصوصاً في اللحظات الحرجة كما حدث إبان احتلال المسجد الكبير في مكة في العام 1979. ومع ذلك، يبدو أن حرب الخليج في 1990/ 1991 أعطت دافعاً محرجاً للشروع بهذه العملية، وفي آذار/ مارس 1992 تمّ إصدار «قانون أساسي» وأعلن أنّ تشكيل مجلس للشورى سيتحقق في غضون ستة أشهر. ومع أن أعضاء المجلس سيتم اختيارهم من جانب الملك ولن يكونوا قادرين إلاّ على اقتراح القوانين لا على إبرامها، فإن تشكيل مثل هذا المجلس المعيّن برمته والاستشاري البحت في وظيفته كان ولايزال معلّقاً بعد انقضاء ما يزيد عن عام كامل على إعطاء الوعد به. ومع أن محاولات كثيرة بُذلت للتأكيد بأن المجلس سيكون ذا طبيعة تكنوقراطية بالأساس، فلعل تأخر تشكيله ناجم عن الأهمية الحتمية التي ستُعلّق على تشكيلته المناطقية والقبليّة (الحسن، 1993: 2 ـ 3). وأخيراً، شُكّل المجلس في آب/ أغسطس 1993 وفق طريقة تسعى إلى «تمثيل» وموازنة شتى القوى الاجتماعيّة، وإن بصورة رمزية. إن ما يزيد عن نصف الأعضاء هم من التكنوقراط (حملة الدكتوراه بشكل رئيسي)، ومع أن معظم الأعضاء نجديون، يبدو أن الجماعات المناطقية والقبليّة الرئيسيّة الأخرى قد ضُمَّت إليه أيضاً، بينما يمثّل شيعة المنطقة الشرقية عضوان. كما يضم المجلس عدداً من «العلماء»، معظمهم من ذوي التوجه المعتدل باستثناء رئيس المجلس محمّد إبراهيم ابن حجير، «السلفي» المعروف (غازي القصيبي في: **الحياة**، 25 آب/ أغسطس 1993، رياض الريس في: **الدستور**، 27 أيلول/ سبتمبر 1993). وكان الملك حريصاً على الدوام على التأكيد على الحدود المتشدّدة للبرلة السياسيّة في السعودية: «إن النظام الديمقراطي السائد في العالم ليس مناسباً لنا في هذه المنطقة»، كما

قال، ملاحظاً علاوةً على ذلك أنّ «الانتخابات لا تقع ضمن مجال الدين الإسلاميّ» (مقتبس في: هاردي، 1992: 12 ـ 13).

حتى قبل عملية «عاصفة الصحراء»، كانت هناك علامات قوية على وجود تململ اجتماعيّ ومطالبات بالحرية شرعت بالظهور، كما بدت، على سبيل المثال، في النقاش، ومن ثمّ في المواجهة بشأن حقّ النساء في قيادة السيارات، والحاجة إلى الحد من السلطة المتنامية لشرطة الآداب (المطاوعة). وانطوت «عاصفة الصحراء» والاشتراك القويّ للسعودية إلى جانب القوى «الغربية» على معنى مفاده أن النقّاد والخصوم المحتملين سيضمّون، علاوةً على العناصر الليبرالية والقومية، عدداً متنامياً من «العلماء» الذين لم تعجبهم وجهة نظر النظام الأخلاقية والسياسيّة (هادي العلوي (Al-'Alawi)، 1993: 20 ـ 23). ولم يتجلَّ قلق «العلماء» في مواعظهم وأشرطتهم المسجلة الانتقادية فحسب، بل وبدرجة أشدّ صراحةً في «مذكرة النصيحة» التي وقّعها ووزّعها حوالي المئة منهم في العام 1992، والدعوة إلى أن تلعب «الشريعة» دوراً أعظم (**مذكرة النصيحة**، 1992)، وكان الحافز الجزئي لهذا أيضاً هو الخوف من أن يؤدّي تزايد اعتماد النظام على القوانين «الوضعية» والمنظمات التكنو-سياسيّة إلى احتمال تآكل النفوذ التقليديّ للعلماء في صنع السياسة (هاردي، 1992: 9 ـ 15، **الوطن العربي**، العدد 203، 7 شباط/ فبراير 1992). وللرد على التحدّي الذي مثّلته مجموعة الضغط المتكوّنة من رجال الدين، أجري تعديل وزاري في آب/ أغسطس 1993 تمّ بموجبه تقسيم وزارة الوقف وشؤون الحج إلى وزارتين متمايزتين يرأس كلاً منهما رجل «من غير رجال الدين». وفي الوقت نفسه، فإن رجل الدين المتشدّد والمتصلّب إلى حدّ ما، الشيخ عبد العزيز بن باز، عُيِّن مفتياً (أي المرجع/ المشاور الدينيّ) للبلاد

وأخذت منه وظائف «شرطة الآداب» (ومعها ميزانيتها السنويّة البالغة مليار دولار) وأعطيت إلى وزير الأوقاف الجديد (الريس، 1993: المرجع المذكور سابقاً).

ولم يمضِ وقت طويل بعد ذلك حتّى حصلتْ مجابهة أخرى (ضمّت هذه المرة خليطاً متناقضاً من الإسلاميّين والليبراليين)، حينما حُظرت لجنة للدفاع عن حقوق الإنسان ذات توجه إسلاميّ على نحو من الأنحاء، «لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة» كان شكّلها عدد من ذوي المهن والباحثين، وكان مسوّغ حظرها، أنها كانت «لا إسلامية»، وفُصل أعضاؤها من وظائفهم (**الوطن العربي**، 28 أيار/مايو 1993، **الغارديان**، (*Guardian*) 14 أيار/مايو 1993، **الأوبزرفر**، (*Observer*) 16 أيار/مايو 1993، **الصنداي تايمز**، (*Sunday Times*) 16 أيار/مايو 1993).

من الواضح جداً من هذين المثالين أن المعارضة الأشدّ فاعليةً لنظام الحكم تظهر بأقصى درجة من الاحتمال إن لم تكن من الناس الواقفين إلى «يمين» نظام الحكم، ففي الأقل من الناس الذين يستخدمون لغةً ذات مسحة إسلامية في محاولة للتغلب على النظام في عقر لعبته.

الكويت: لم تكن الكويت البلد الخليجي الوحيد الذي يمتلك شيئاً من الخبرة في الانتخابات و«الحياة السياسيّة» فقط، بل كانت كذلك البلد الذي وَلّدت فيه (عاصفةُ الصحراء) أعلى التوقعات بالدمقرطة.

كان للكويت جمعيةٌ وطنيةٌ باسم «مجلس الأمة» وصحافة حرة نسبياً، ومع أنه لم تكن فيها أحزاب سياسيّة، فقد شهدت تجمّعات معارضة ذات تنظيم لا بأس به كانت كثيراً ما تشارك في الانتخابات

التي كانت تجري بانتظام في المدّة بين العامين 1963 و1975. ولا شكّ أن المسألة برمتها نسبية قياساً إلى بلدان الخليج الأخرى، إذ إن حقّ الانتخاب محصور بشكل حاد بالكويتيين الذي يعرفون القراءة والكتابة من الذكور الذين تتجاوز أعمارهم الحادية والعشرين والذين يستطيعون تتبع نسبهم الأهلي الأصيل إلى العام 1920 أو قبله. ويؤدّي هذا الشرط لا إلى استبعاد المهاجرين المقيمين منذ أمد طويل فقط، بل جميع النساء(*)، فضلاً عن استبعاد الكثير من الكويتيين الذين عُدّوا غير أصلاء بدرجة كافية، وكذلك بضعة آلاف ممن لا يملكون الجنسية الكويتية أو أي جنسية أخرى (البدون). وهكذا، فإن المرء يتحدث عن مجرد 62,000 شخص كانوا يتمتعون، في أوائل التسعينيات، بكامل الحقوق السياسيّة. وعلاوةً على ذلك فإن الأمير قام بحلّ مجلس الأمة مرتين، في آب/ أغسطس 1976 وفي تموز/ يوليو 1986، بسبب انتقاد الحكومة ووزراء منفردين، وفي المناسبة الثانية تمّ تعليق بعض أحكام الدستور (المنوفي (Al-Munufi)، 1985، عسيري والمنوفي (Assiri and Al-Manoufi)، 1988، غافريليد (Gavrielides)، 1987، بيترسون، 1988، هاردي، 1992). وفي غياب الحياة السياسيّة المفتوحة، أصبحت «الديوانيات» (وهي صالونات اجتماعيّة وأدبية أهلية) وكذلك النوادي والجمعيات تلعب دوراً سياسيّاً متنامياً، على الرغم من أن الدولة كانت تنظر إليها هي الأخرى نظرة شزراء (الدويلة (Al-Duwaila)، 1992، غبرا، 1991).

وفي حزيران/ يونيو 1990، عُقدتْ جولة أخرى من الانتخابات بعد مفاوضات مع مجموعات المعارضة، وفي جزء منها

(*) شرع حقّ النساء الكويتيات في الترشيح والانتخاب في 16/ 5/ 2005.

استجابةً للتجمعات المنادية بالديمقراطية التي شهدتها الشوارع في كانون الأول/ ديسمبر 1989 وكانون الثاني/ يناير 1990. ثمّ جاء غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس 1990 واستمر حتّى شباط/ فبراير 1991. وأصبحت المعارضة توجّه انتقاداً أشدّ للعائلة الأميرية(*)، وللطريقة المتسمة بالحيلة والدهاء التي كانت اتّبعتها في الفرار من البلاد دون إبداء أي مقاومة، ولإدارتها الضعيفة للأزمة، ولاعتمادها المفرط على قوة الغرب. وعزّز المجتمع المدني عموماً موقعه من خلال القيام بطريقة خفية بأعمال التعاون المتبادل ومقاومة الاحتلال العراقي التي نفّذتها تنظيمات تشكلت بصورة تلقائية مثل «حركة المرابطين» (الشاهين (Al-Shahin)، 1992: 32 وما يليها). وكانت التوقعات بحصول تحوّل ديمقراطي جاد بعد التحرير عالية، وأعادت المعارضة الليبرالية ـ القومية تنظيم نفسها في حزب شبه سياسيّ هو «الجبهة الديمقراطية» بقيادة عبد الله النيباري وأحمد الخطيب.

غير أن خيبة الأمل كانت حادةً بقدر ما كانت التوقعات عالية. وقد ساعدت عوامل عديدة في استعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل ذلك. وكان معنى هروب العائلة الأميرية أنّها بقيت متماسكة، بينما أخفق صدام حسين في تشكيل حكومة بديلة من بين الكويتيين المعروفين. ومع الغزو والهروب تحوّلت الكويت من «دولة ذات حقول نفط» إلى «دولة ذات خزينة» واستمرّت العائلة الأميرية في دفع المخصّصات والتعويضات إلى جميع المواطنين الموجودين خارج البلاد (وكان عددهم كبيراً لأن الغزو حدث في الصيف وبالتالي فإن

(*) هنا وفي مواضع أخرى، يشير المؤلّف خطأً إلى «العائلة المالكة» في الكويت، مما استدعى تصحيحها.

العدد التخميني للكويتيين الذين كانوا موجودين داخل الكويت خلال الاحتلال لم يزد عن 300,000[(4)]. وما إن عاد الحكّام إلى البلاد حتى استمرّت السياسة نفسها، فقدّمت «الدولة» عرضاً بدفع جميع الرواتب والتعويض عن معظم الممتلكات والمدّخرات المفقودة من الكويتيين. كما اشترت الحكومة من المصارف ديوناً ميتة بلغت 20 مليار دولار. وكان هذا استمراراً للممارسة الراسخة القائلة: «خُذ واخرس!» (أنصار الديمقراطية، 1978: 35). وهكذا استمرّت العائلة الأميرية تدَّعي الوصاية لا على أرض الكويت فقط، بل كذلك على مواطني الكويت. كما كان بالإمكان إثارة موضوع «التهديد المستمر» من جانب العراق، فشعر الكثير من الناس بأن «اللّص خير من القاتل» (هاردي، 1992: 20). وفي غضون ذلك كان النفوذ السعودي السلطوي/ المحافظ يزداد قوةً نتيجةً لدور السعودية في استضافة الحكّام الكويتيين والمساعدة التي قدّمتْها للجهد الحربيّ. وسرعان ما تحوّلت الانفعالات المكظومة لدى معظم الكويتيين بعيداً عن «محاسبة الحكّام» واتجهتْ نحو ممارسة عملية وحشية على المستويَين الفرديّ والجمعيّ، لتصفية الحسابات مع الفلسطينيين والسودانيين واليمنيين وجميع الذين اتُهِموا بالتعاطف مع العراق، وهو تحويل للاتجاه يمكن أن يكون أفراد من العائلة الأميرية قد شجّعوا عليه وساعدوه، جزئياً في الأقل. وشيئاً فشيئاً، عادت الأمور

(4) بل لقد أطلق سعد الدين إبراهيم، بسخرية أكبر، على الكويت اسم «دولة فندقية» حيث «المواطن ـ الضيف» معتاد على خدمة «خمس نجوم» تقدّمها له حشود من الخدم والخادمات من جميع أنحاء العالم. وكُل الذي حصل هو أن الكويتيين الذين كانوا في الخارج خلال الغزو «استبدلوا فنادقهم الباذخة المعتادة بفنادق مؤقتة أخرى مدّة سبعة شهور»! (إبراهيم، 1992: 292، 297). يبقى أن نرى ما إذا كان لهذا الفارق الصارخ بين تجربة أولئك الذين كانوا في الداخل وأولئك الذين كانوا خارج البلاد أن تكون له أي تبعات سياسية على المدى الأبعد.

إلى وضعها الطبيعيّ بما في ذلك الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية التي كانت تلقى معاملةً سيئةً.

أمّا الانتخابات الموعودة فقد أُجّلتْ حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1992. ولم تمنح النساء حق الانتخاب (على الرغم من أن إشارة إلى هذا الاحتمال كانت قد أُعطيتْ في جدة(*) في تشرين الأول 1990)، وبقي هذا الحق مقيّداً ولا يشمل سوى 81,000 ناخب من إجمالي السكان. وقدّرت السلطات نسبة الإقبال بـ 85٪. غير أن النتائج لم تكن في صالح العائلة الأميرية تماماً، لأن أكثر من 30 مقعداً من بين مقاعد المجلس الخمسين كانت من نصيب المنتقدين أو المرشحين ذوي الذهنية المستقلة، بمن فيهم الإسلاميّون على وجه الخصوص. وكان الفائزون موزّعين على النحو الآتي: مقعدان لـ «المنبر الديمقراطي»، 10 مقاعد لـ «التجمع الدستوريّ الوطنيّ»، 3 مقاعد لـ «الإخوان المسلمين»، 3 مقاعد للإسلاميّين «السلفيين»، 3 مقاعد للإسلاميّين الشيعة، 9 مقاعد «للنهضة الإسلامية»، 10 مقاعد للمستقلين، 10 مقاعد للقبليين (**الأمل**، تشرين الأول/ أكتوبر 1992، **المسلمون**، 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992). «لقد كان في الواقع تصويتاً بحجب الثقة عن حكومة ما بعد الحرب برئاسة ولي العهد الشيخ سعد الذي شكّل، استجابةً لذلك، حكومةً جديدةً ذات قاعدة أوسع، غير أن خطر المجابهة، كما حصلتْ في 1986، بين البرلمان والعائلة الحاكمة بقي كبيراً» (هاردي، 1992 : 22). وفي ربيع العام 1993، توترت العلاقة بشكل خاص حينما حاول أعضاء معيّنون في البرلمان عبثاً أن يكتشفوا أسماء أولئك الذين «اشترت» الحكومة خلال العام 1992 ديونهم (البالغة حوالي 20 مليار دولار) للمصارف (**الحياة**، 29 نيسان/ أبريل 1993).

(*) حيث أقامت العائلة الحاكمة طيلة احتلال الكويت.

الإمارات العربية المتحدة:

في الإمارات العربية المتحدة لم تكن الأمور بمثل هذه الدرجة من الاحتدام، فقد بدتْ حتّى أقل انفتاحاً على عملية اللبرلة من جارَيها الصغيرَين الآخَرَين: البحرين وقطر. وفي البحرين التي كانت قد مرّتْ بتجربة قصيرة الأمد مع برلمان منتخب بين العامين 1973 و1975، أصيب كثير من الليبراليين بخيبة أمل حينما أُعلن في كانون الأول/ ديسمبر 1992 أنّ الأمير سيقوم، بطريقة حصرية، بتعيين أعضاء المجلس الاستشاري الجديد الموعود (**الأمل**، كانون الأول / ديسمبر، 1992، كانون الثاني/ يناير 1993). وفي قطر رُفعتْ إلى الحاكم في كانون الأول 1991 عريضةٌ تدعو إلى إجراء إصلاحات سياسيّة، ولم يتغير سوى شيء قليل في أعقابها، ولايزال في البلاد مجلس ذو صفة استشارية صرفة (شُكّل أول مرة في العام 1972)، يتألف حالياً من 30 عضواً.

أمّا في الإمارات، فلم تحدث تغييرات سياسيّة هامة في أعقاب حرب الخليج. ولايزال في البلاد مجلس اتحادي استشاري، (شُكّل أول مرة في العام 1972) يضم 40 عضواً قام باختيارهم بطريقة نسبية حكّام الإمارات المختلفة، ولايزال التغيير السياسيّ إلى حدّ كبير ينطوي على وظيفة الموازنة ما بين شتى الإمارات وشتى الشخصيات الرئيسيّة. ولأبو ظبي أيضاً مجلس استشاري خاص بها يتكوّن من 50 عضواً، وتقوم عضويته على أساس قبلي في معظمها (بيترسون، 1988: 91 ـ 102).

في منطقة الخليج عامة، كانت الحرب التي شُنت ضدّ غزو الكويت الذي قام به نظام حكم اقترنتْ سمعته السيئة بالاستبداد والسلطوية والاعتداء على حقوق الإنسان، قد رفعتْ مستوى الآمال في احتمال أن تقوم دول الخليج التقليديّة باتخاذ إجراء ما باتجاه

الدمقرطة، إمّا من خلال وضع أنفسها في تضادّ حادّ مع النظام العراقي، أو استجابة لضغوط الحلفاء الغربيين الذين لم يكن بودّهم الظهور بأنهم حماة لأنظمة حكم استبدادية بشكل صريح. وذهبتْ معظم هذه الآمال أدراج الرياح وعادت دول الخليج إلى «سابق عهدها المعتاد»، ولم يتغير فيها شيء سوى أنها غدت أكثر استعداداً لاستعمال «التهديدات» الإقليمية مبرراً لعدم الإسراع بعملية التغيير السياسيّ. ولاتزال تستخدم العلاج نفسه: تخفيض الأسعار وتقديم التنازلات والامتيازات المالية كما حدث في الكويت والسعودية والبحرين. ومع هبوط أسعار النفط وزيادة الإنفاق العسكري، فإن سياسة «الهبات المالية السخية» لا يمكن أن تستمر إلى ما لانهاية. وفضلاً عن ذلك، مع اندراج الدمقرطة بنداً شديد الوضوح في الأجندة السياسيّة في الوقت الحاضر، على المستويين العالميّ والإقليميّ، فإن الدور «التعويضي» المنطوي على منح الهبات المالية لقاء عدم السماح بالحرية السياسيّة سيكفّ ـ مثلما كفّ في إيران السبعينيات ـ عن كونه استراتيجية فعّالة كما كانت حاله في السابق. بل إنه سوف يبدو كمن يقول للظمآن: «أرجوك، إشرب شيئاً من الخبز»!

المغامرة اليمنيّة

في نيسان/ أبريل 1992، عَقَدَت اليمن، وهي الدولة الأقل حظّاً من الناحية الاقتصاديّة في بلاد العرب، أول انتخابات حرة شاملة على الإطلاق في كامل شبه الجزيرة العربية. وتحتاج قراءة هذا الحدث إلى شيء من التوضيح، وتجعل المرء يتساءل ما إذا كان بإمكان (بلاد العرب السعيدة)(*) أن تكون نموذجاً سعيداً أو ما إذا كانت هذه السابقة هي في الواقع الاستثناء الذي يبرهن على القاعدة!

(*) المعروفة على النطاق العربي بـ «اليمن السعيد».

إن اليمنَين اللذَين اتحدا في أيار/ مايو 1990 هما من بين أربعة أفقر أقطار عربية، وكانت عملية توحيدهما مفعمة بالمصاعب. ومما زاد الطين بلة أنّ موقف اليمن المستقلّ خلال حرب الخليج في 90/ 1991 لم يؤدّ إلى طرد اليمنيين من السعودية وإلى تعليق تحويلاتهم المالية التي لا يُستغنى عنها، فحسب، بل أدّى كذلك إلى قَطْع جميع المساعدات الخليجية والغربية تقريباً قطعاً قاسياً ومفاجئاً. وكان هذا كلّه يقع في واحد من أكثر المجتمعات احتواءً للسلاح في العالم العربي.

بَيد أنّ اليمن هي أرض «التمفصلات» بامتياز وأرض التجربة التوافقية/ التشاركية إلى حدّ ما. وحتى جلسات القات[5]، حيث تُناقش معظم القضايا وتُتخَذ الكثير من القرارات المتصلة بالأعمال التجارية أو السياسيّة، يجري ترتيبها بنسق يتناسب مع المكانة، فتُفرد مواقع الجلوس البارزة وفقاً لاعتبارات المكانة السياسيّة والتمييز القبليّ والتعليم الحديث (وير (Weir)، 1985. وقد سبق أن رأينا (في الفصل السابع) كيف جرى دمج الزعماء القبليّين المتعاطفين في ماكنة الدولة العسكرية ابتداءً من أوائل أيام الجمهورية (ستوكي (Stookey)، 1984: 253 ـ 255). واتسعت بشكل أكبر في السبعينيات والثمانينيات عملية دمج معظم الزعامات القبليّة، وأصبح هذا جزءاً من صيغة تشاركية منظّمة بدرجة أكبر أثناء حكم الرئيس علي عبد الله صالح. ويبدو أن تطبيق مثل هذه الصيغة في مجتمع مدنيّ قويّ نسبياً وماكنة دولة صغيرة نسبياً قد عوّض جزئياً عن العوامل المعاكسة لعملية الدمقرطة.

---

(5) «القات» ورقة نباتية ذات تأثير مخدّر خفيف تُمضغ في اليمن على نطاق واسع وفي أجزاء من أفريقيا الشرقية على نطاق أضيق.

في الثمانينيات، صارت الحكومة تَمدّ بصورة تدريجية سيطرتها على المناطق القبليّة وتعمّق تغلغلها فيها في الشمال والشرق. ولم يعد تحقيق ذلك بالقوة كما حدث خلال الحرب الأهلية، بل عن طريق إنشاء الطرق والمدارس والمستشفيات، بالاعتماد على أموال النفط والمساعدات العربية. وكان أفراد القبائل تُعرَض عليهم الخدمات والوظائف لقاء إذعانهم لحضور للدولة يتنامى ببطء[6]. ومع أن دستور العام 1970 حظر جميع الأحزاب السياسيّة، فقد بذل علي عبد الله صالح منذ توليه السلطة في العام 1978 محاولات للجمع ما بين القوى والمجموعات السياسيّة و«البدئية» كذلك التي استمرتْ تلعب دوراً هاماً في حياة البلاد. فشُكّلت لجان بطريقة شبه تشاركية من بين شتى القوى «القومية» و«الثورية» و«الشعبية»، فبحثت هذه ثمّ أبرمت «الميثاق الوطنيّ» للعام 1982 (**الثورة**، 30 كانون الأول/ ديسمبر 1986). وفي العام 1982، شُكّل مجلس جَمعَ كل هذه اللجان، وضمَّ في عضويته زعماء سياسيّين ومفكرين وزعماء قبليين وضباطاً من ذوي الرتب العليا ورجال أعمال، وانخرط المجلس في مناقشات مديدة استمرت عامين، وتبعها استفتاء وتشكيل «مؤتمر الشعب العام» الذي يضم 3,000 عضو منهم بضع نساء. وبالإضافة إلى ذلك، نُظّمتْ حوالي 400 نقابة وتعاونية وجمعية بالإضافة إلى شتى المجالس الاستشارية القبليّة والريفية، وارتبط بعضها بـ «مؤتمر

(6) إن قصيدة لعبد الدائم الملخي نشرت في كانون الأول/ ديسمبر 1987 ترمز لهذه العملية بطريقة بارعة، ففيها يخاطب جهاز (التلفون) الصامت بفعل خطأ في الشبكة، ويتوسل إليه لكي يستأنف حواره معه. ومع أنه يعترف بأن تركيب الهاتف كان إنجازاً للثورة على درجة من الأهمية لا تقل عن الخدمات البريدية، وقنوات الري، والطرق السريعة، وحقول النفط، فإنه مع ذلك يجهر بالشكوى بأنه ما لم يعمل هذا الجهاز الرائع، العاطل بما يبعث على الأسى، فإنه سيظل منعزلاً، محروماً من الوسيلة التي يستطيع بها الاتصال لتحيّة ابن عمه علي العظيم (أي علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية).

الشعب العام». وكان نظام الحكم حريصاً على تأمين الاستقرار من خلال:

«موازنة شتى مصادر النفوذ على الساحة اليمنية (مثلاً: مختلف التيارات الفكرية ومختلف التشكيلات القبليّة). وهكذا، يجد المرء، على سبيل المثال، في داخل مجلس الشورى أن رئيس المجلس هو من بقيل (وهو الاتحاد القبائلي الرئيسيّ في اليمن)، ونائب رئيس المجلس من منطقة الهجارية (التي تمثل القطاع التجاري والإداري)، والأمين العام من حاشد (وهو الاتحاد القبائلي الرئيسيّ الثاني)، ونائبه من منطقة تهامة» (السقاف (Al-Saqqaf)، 1989: 137 ـ 138).

وبينما سُمح للنظام القبليّ (بما يمتلك من أسلحة نارية) أن يزدهر في الريف، فقد انتشرت في المدن جهود تستهدف إيجاد بوتقة جامعة وهوية وطنية جديدة. كما استُخدمت المناصب في الحكومة وفي داخل المؤسسات الاقتصاديّة لغرض كسب الولاء (ولو على حساب الكفاءة في بعض الأحيان) ولغرض خلق مصالح مشتركة بين المجموعات الأكثر نفوذاً: العسكر، ورجال القبائل، والمسؤولين الحكوميين. وأُكملت الصورة العامة بلمسة من «الديمقراطية المباشرة» يعقد بموجبها الزعماء السياسيّون يوماً مفتوحاً مع المواطنين في كلّ أسبوع. ويؤدّي رئيس الجمهورية كذلك وظائف شبه مفتوحة، إلا أنه يخصّص، بشكل محدّد، جميع الأماسي خلال شهر رمضان لعقد اجتماعات مع «مختلف فئات المجتمع» (المصدر نفسه: 138 ـ 139). ولقد وصف فريد هاليداي نظام الحكم هذا بأنه بونابرتي[*] وهجين:

«إن الثامن عشر من برومير علي عبد الله صالح قد أدّى إلى خلق بونابرتية يمنية. وأدّتْ حسابات كثير من اليمنيين حول تعزيز

(*) نسبة إلى نابوليون بونابرت.

الحكومة ووجود شعور حصيف بالوطنيّة اليمنية إلى أن يمحَض هؤلاء دعمهم لنظام الحكم الهجين هذا. وهو اندماج للفئة القبليّة بالجهاز العسكريّ والوظائف المدنية» (هاليداي، 1985: 4 ـ 5).

وفي غضون ذلك واصل المجتمع المدنيّ اليمنيّ حضوره القويّ. وجاءت هذه القوة بصورة رئيسيّة من التحويلات المالية الضخمة التي يرسلها إلى البلاد كلّ عام حوالي المليون ونصف المليون من اليمنيين العاملين في الخارج (بصورة رئيسيّة في السعودية). وقد أنجزتْ كيرين تشودري (1989) دراسة ممتازة في هذا الموضوع، وسوف يعتمد بعض من الفقرات التالية اعتماداً كبيراً على تلك الدراسة. إن واحدة من النقاط ذات العلاقة الأشدّ بالموضوع تتمثل في حقيقة أن تحويلات العاملين اليمنيين إلى بلادهم كانت تتخطى بشكل شبه كامل كُلاًّ من مؤسسات الدولة وشبكة المصارف الرسمية. وأفضتْ إلى تعزيز قطاع خاص مستقل وواسع النفوذ، غير أنها في الوقت نفسه زودت الحكومة بشكل غير مباشر بفرص الحصول على شيء من الأموال المحوّلة وذلك من خلال فرْض الرسوم على الاستيرادات. ونمت البيروقراطيّة، ولكن ليس على درجة من السعة كما فعلت في أقطار عربية أخرى، وبالتالي فإن قوتها على الاستخلاص لم تتم وفق ذلك. وكان عدد الأشخاص الموظفين لدى الدولة (باستثناء التعليم والقطاع العام) قد نما من 91,000 في 1968 إلى 210,000 في 1979، إلى 280,000 في 1984، إلى ما يقدر أن يصل إلى 300,000 في 1986 (وزارة الخدمة المدنية Ministry of the Civil Service، 1984)، وبالإضافة إلى هذه الأعداد المعقولة نسبياً لبلد بحجم اليمن، فإن القوة العاملة في مجال الخدمة العامة كانت قد زادت بثلاثة أمثال فقط في غضون عقدين، وثمانية أمثال من الزيادة في العراق على امتداد فترة زمنية مماثلة، وتسعة أمثال من الزيادة في مصر في غضون 25 سنة (بطاطو، 1983).

ومن باب المفارقة أن الأزمة المالية التي عجّل في حدوثها هبوط أسعار النفط في 1983 ـ 1984، قد وجدت الحكومة اليمنية قادرة على وضع حزمة من الإصلاحات الشاملة، أكبر من قدرة الدولة الجارة الأكثر ازدهاراً وقوةً، هي المملكة العربية السعودية. وعلى النقيض من عائدات النفط، عملت تحويلات العمالة على تركيز الفرصة الاقتصاديّة في يد القطاع الخاص، حيث لم يقتصر عمل طبقة التجّار التقليديّين الجنوبيين السُنّة على إدامة هيمنتها فقط، بل إنّها توسعت توسعاً دراماتيكياً حينما شرع المهاجرون القادمون من الجنوب يدخلون إلى الصفوف الدنيا من جماعة رجال الأعمال. أما المناطق القبليّة الشمالية الشيعية (الزيدية) التي لم تكن مراكز لتصدير العمالة، فإنها استمرت في تزويد الجيش والبيروقراطيّة بالأفراد. «إن البيروقراطيّة اليمنية التي كانت تفتقر إلى الوسائل المالية لخلق نظام للتوزيع في ظلّ ظروف من الازدهار الواسع، عزّزت في الواقع استقلاليتها السياسيّة والاجتماعيّة عن القطاع الخاص»، في حين أن الاستقطاب الطائفي والمناطقي بين القطاع الخاص والبيروقراطيّة جعل من تحقيق المركزة وترسيخ المؤسسات أمراً ممكناً (تشودري، 1989: 103 ـ 104، 117).

بين العامين 1971، كان اليمن يتلقى كميات كبيرة من المساعدات الاقتصاديّة والعسكرية بلغ متوسطها 43٪ من إجمالي ميزانية الدولة. وحتى أوائل الثمانينيات كانت دول الخليج تدفع كامل الإنفاق الجاري الذي كانت الحكومة تواجهه، وكانت تساعد البلاد بشتى الخدمات والمشاريع. وخلال المدّة نفسها ازدادت التحويلات التي كان يرسلها العاملون في الخارج زيادةً كبيرةً لتصل إلى ما يقدّر بمبلغ يتراوح بين 3,8 مليار إلى 4,0 مليارات دولار، أي 126٪ من الناتج الوطنيّ الإجمالي الرسمي في العام 1981 الذي كان عام

الذورة. وبما أن التحويلات كانت تُنفَق بشكل واسع على استهلاك السلع المستوردة، فإنها ساعدت بصورة غير مباشرة في اعتماد الحكومة على الرسوم الجمركية ما أدّى إلى ابتعادها على نحو متصاعد عن اعتمادها على الضرائب الزراعية، الهامة سابقاً. وفي الوقت نفسه، كانت معونات التنمية تشجع على مركزة مؤسسات التخطيط والإنفاق في (هيئة التخطيط المركزي). أما على مستوى المجتمع، فإن المتعاملين بصرافة النقود بصورة غير رسمية كانوا يقدمون أسعاراً وكلفاً أفضل وخدمات شخصية وسريعة أكثر (المصدر نفسه: 130 ـ 132).

لقد كان الأثر الأبرز للتحويلات المالية ظهور ما يزيد عن مئتي منظمة ذات قواعد أصلية ومنتخبة ديمقراطياً في الجزء الجنوبي من البلاد. وكانت هذه التعاونيات تتمول بتبرعات محلية تأتي من الفائض الناشئ عن تحويلات العمالة. وبينما كانت الإدارة المركزية تنسحب من الريف، قام السكان المحليّون بتشكيل تعاونيات إنمائية تولّت إعمار البنية التحتية وشؤون التعليم والصحة. وقد بزّ الإنفاق التنمويّ لهذه التعاونيات الإنفاق الحكومي على المشاريع بنسبة تزيد عن 300٪ خلال المدّة من 1973 إلى 1980. وفي آخر المطاف، اتخذت هذه التعاونيات صفة سياسيّة صريحة، وحينما أدركت الحكومة ما كانت تنطوي عليه هذه التعاونيات المستقلة من إمكانيات وتهديدات، فإنها قامت بتجميعها تحت مظلة مركزية باسم «اتحاد التعاونيات اليمنية» في العام 1978. ومع أن الحكومة المركزية قامت على نحو واسع بإلغاء السيطرة على العائدات المحلّية (مكتفية بأخذ 25٪ من مستحقات «الزكاة» المحلّية):

«فإنها كسبتْ بنية تحتية سياسيّة، فعوّضتْ عن ضعفها الإداريّ بشرعنة السلطة المحلّية وضمِّها إليها. وحينما حلّ الكساد

الاقتصاديّ، فإن التعبير عن المطالب غيّر اتجاهه بصورة فجائية: إذ كان على التعاونيات الإنمائية المحلّية أن تمر من جديد، بعملية تحوّلٍ أخرى لصالح السلطة الإدارية المتوسعة للدولة المركزية» (تشودري، 1989: 134).

بعد الركود الاقتصاديّ، أصبح التشكيل المناطقي/ الطائفي للبيروقراطيّة الذي كان قد أبقى هذه البيروقراطيّة مستقلة ذاتياً عن جماعة رجال الأعمال، متداخلاً مع المصالح الاقتصاديّة للدولة حينما شرعت هذه بالعمل الجادّ منذ العام 1983 من أجل التعويض عن النقص في المساعدات بفرض الضرائب المحلّية. وفي 1986/ 1987 وفي أعقاب هبوط سعر صرف الريال اليمني في السوق، تحرّكت الدولة لتقييد سوق المضاربات وإغلاق مكاتب صرّافة النقود وتنظيم نشاطات المصارف التجارية، ضامنة بذلك تحويل جميع العملات الأجنبية إلى البنك المركزي بشكل مباشر ـ وهو، بالمناسبة، عمل لم تستطع الدولة المصرية «القوية» افتراضاً أن تنجزه بنجاح في المدّة الزمنية نفسها تقريباً (الأيوبي، 1991b، 230 وما يليها). إلا أنه عمل تحقّق في اليمن «بواسطة سلسلة من الإجراءات التي تثير الدهشة في بساطتها وفي الحصافة التي طبقت بها (تشودري، 1989: 137 ـ 141). كما خطت الدولة إلى داخل مجال الاستيراد، وأصدرت تعليمات مشدّدة نظّمت بموجبها أسعار البيع بالتجزئة. وصارت الضرائب تجبى من الطبقة التجارية بأثر رجعي يغطي السنوات الست السابقة. كما دشنت إصلاحات هامة في مجال إعادة تنظيم الضرائب وتسجيل الأراضي وفروع أخرى، واستخدمت الحكومة تعاونيات التنمية المحلّية لتوسيع شبكة الإدارة باتجاه الريف من خلال دمج (إدارة الزكاة) بالمجالس المحلّية، وبذلك حوّلت المؤسسات القائمة إلى الإدارة المحلّية للبلاد. وجرت تسمية عدد من موظفي التعاونيات المنتخبين محلياً لشغل مناصب عُمَد ومحصّلي ضرائب ومخمِّنين.

«إن تجربة اليمن تصوّر أهمية المجموعات المدنية القوية بالنسبة إلى عمل الدولة الفعّال، وترفع الغطاء عن خطر النظر إلى الدولة والقوة المدنية بصفتهما طرفي لعبة لابدّ أن تتساوى فيها الخسارة والربح. وفي اليمن، تم تجميع المجموعات المحلّية القوية المنظّمة وفق خطوط ديمقراطية، في المركز» (المصدر نفسه، ص 141 ـ 142، 145).

إن الصورة الشاملة التي يحصل عليها المرء لليمن الشمالي قبيل الوحدة هي بالتالي صورة بلد لديه الكثير من المشاكل الاقتصاديّة، بَيد أنّه بلد مليء، اجتماعيّاً وسياسيّاً، بـ «تمفصلات» وتوازنات وتوازنات مضادّة. وإن للمجتمع تجمعاته الاجتماعيّة الحية، وإن جهاز الدولة ـ وإن كان صغيراً في حجمه ـ يتمتع بدرجة مناسبة من «الاستقلال الذاتي» وهو يتغلغل بوتيرة متصاعدة في جسم المجتمع وينظمه. والدولة في كثير من الأوجه «تكمِّل» المجتمع بدلاً من أن «تناقضه».

أمّا الصورة في اليمن الجنوبي عشية الاتحاد فإنها لم تكن ورديةً بالدرجة نفسها، لكنها في الواقع لم تكن على درجة أعلى من البساطة. وعلى الرغم من إنجازات نظام الحكم في مجال التعليم والعائلة والشؤون الاجتماعيّة، فإن الاقتصاد كان في وضع حرج بسبب توقف مساعدات الكتلة السوفياتية وتحويلات العاملين في الخارج. أما من الناحية السياسيّة فإن حمّام الدم في كانون الثاني/ يناير 1986 الذي نجم عن الضربة الاستباقية التي نفذها الرئيس علي ناصر محمّد ضد فصيل منافس عُرِفَ بكونه أكثر راديكالية أدّت إلى اندحاره هو ـ إن حمام الدم ذاك حرّك في النفوس عملية بحث عن الروح بين صفوف الناجين، وأدّى إلى اتخاذ قرار داخل «الحزب الاشتراكي اليمني» يدعو إلى اللبرلة قبل الشروع بالتحرّك نحو الوحدة

(هدسون، 1991: 423). إن المعارك الدموية التي جرت في الشوارع في العام 1986 كانت بحدّ ذاتها نتيجة للتناقضات التي لم تجد طريقها إلى الحل وللحقائق «التمفصلية» التي لم تجد طريقها إلى التوسط. وبصفته نظام الحكم الماركسي، الوحيد في العالم العربيّ الذي أُقيم في واحد من أكثر أجزاء ذاك العالم اتّصافاً بالوعي القبليّ، فإن نظام الحكم كان قد وضع نصب أعينه بشكل رسمي مسألة «اجتثاث النزعة القبليّة» بصفتها إحدى سياساته العليا. ولأن الجيش كان قائماً على أسس قبلية قبل الاستقلال، فإن نظام التجنيد الجديد بُني بطريقة كان من شأنها اجتثاث النزعة القبليّة من المؤسسة من خلال التدريب والتعيين والترقية. وعلاوةً على ذلك تمّ إلغاء جميع تراخيص النوادي والجمعيات والمنظّمات ذات الطابع القبليّ وأغلقت فروعها. وعوضاً عن ذلك، حاول النظام إعادة تجميع السكان بأسلوب شبه تشاركي في منظمات «تقدّمية» حديثة الطراز: بشكل رئيسيّ «الاتحاد العام للعمال اليمنيين»، ولكن أيضاً «اتحاد الفلاحين» و«اتحاد الشباب» و«اتحاد النساء». وفي المناطق السكنية شُكلت «لجان الدفاع الشعبي» وفق النموذج الكوبي، بصفتها مجموعات محلية تتمتع بمسؤوليات واسعة في الأحياء السكنية. كما أسست ميليشيا شعبية كان بإمكانها أن تجنّد ما يناهز 100,000 عضو. ومع ذلك، فإن الجهود الرامية إلى نزع السمة القبليّة لم تنجح بصورة تامة وشاملة (لكنر (Lackner)، 1985: 99 ـ 102، 110 ـ 112). واتضح ذلك بشكل دراماتيكي في أحداث العام 1986، في خضم الصراع الوحشي من أجل السلطة، حين أصبحت القضايا الأيديولوجية وتلك المتعلّقة بالسياسة الخارجية متداخلةً، بشكل مثير للارتباك، مع النوازع الشخصية والقبليّة، وأدّتْ إلى قتال الشوارع المأسوي في مدينة عدن وأماكن أخرى (هاليداي، 1990a، 41 ـ 53، **الأزمنة العربية**، تشرين الأول/ أكتوبر 1986: 8 ـ 10).

ولدى استرجاع الماضي، كانت هذه الأحداث مُحبطة لكل من شهدها بحيث أوحت بطريقة غريبة بشعور معيّن من عقم العنف وحضّت على السعي لإيجاد قدر من التفاهم المشترك. وكانت هذه الصدمة، المتاخمة للحرب الأهلية، مثل الكثير من الحروب في التاريخ، قد أثمرت في الواقع أثراً «تمدينياً» معيّناً على السكان. وشرع نظام الحكم، ببطء إنما بعزم، يمارس الانفتاح، حتّى إنَّ البرلمان اليمني الجنوبي، في نيسان/ أبريل 1990، أي قبل إبرام اتفاقية الوحدة ببضعة أسابيع، تمّ توسيعه من 111 إلى 133 عضواً وكان سيضم، بالإضافة إلى ممثلي «القوى الكادحة» التقليديّة، حصة قدرها 20٪ من المقاعد مخصصة لـ «ممثلي القوى الوطنيّة والشخصيات المستقلة وممثلي الرأسماليّة الوطنيّة» (نابا (Naba)، 1990: 4).

وفي أعقاب توحيد شطرَي اليمن في العام 1990، تم اقتسام الحكومة بين «مؤتمر الشعب العام» ممثلاً للشطر الشمالي و«الحزب الاشتراكي اليمني» ممثلاً للشطر الجنوبي. وجاءت الوحدة لتتوّج موجة غير عادية من النشاط السياسيّ والانفتاح اللذين شهدا تشكيل أحزاب سياسيّة جديدة ومساحة أوسع إلى حدّ ما في مجال التبادل الإعلامي الحر والنقد. ولم تعمل أزمة الخليج في 1990/ 1991 إلا على تعزيز النقاش العام، وكان أن زَرَعَ موقف اليمن المستقلّ شعوراً مميّزاً بالفخر، على الرغم من أن التعليق الفجائي للمساعدات السعودية والكويتية والعراقية وإجراءات الحظر على شحنات النفط العراقي، وانهيار السياحة، وتقلّص التجارة الإقليمية، قد كلّف كل ذلك مجتمعَ اليمن ما يقرب من ملياري دولار في العام 1990 (كارابيكو (Carapico)، 1991: 26).

في أيار/ مايو 1991، أُقرّ دستور جديد ينصّ على استقلالية

السلطة التشريعية وضمان الحقوق الأساسيّة بالإضافة إلى حقّ التعبير والتجمع السياسيّين. وكانت النية متجهةً إلى عقد انتخابات برلمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، إلا أنها أُجّلتْ إلى نيسان/ أبريل 1993 وسط مخاوف من أن هناك احتمالاً في أن يستمرّ الحزبان الحاكمان في اقتسام السلطة إلى ما لا نهاية. وأُعلن عن تشكيل ما يقرب من 40 حزباً سياسيّاً، غير أن الأحزاب المهمة، علاوةً على الحزبين الحاكمين، كانت: «تجمع الإصلاح اليمني» الذي كان يمثل خليطاً معيناً من رجال القبائل والإسلاميّين بزعامة الشيخ عبد الله الأحمر، زعيم اتحاد حاشد القبائلي، و«البعث» الموالي للعراق، والناصريين، و«حزب الحق» وهو حزب ذو توجهات إسلامية معتدلة (**المجلة**، 24 حزيران/ يونيو 1992، **الوسط**، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992).

وعلى الرغم من جميع المصاعب، عُقدت الانتخابات في آخر الأمر وكانت بحسب جميع المقاييس نزيهة وبالتالي أزاحت المخاوف من أن تكون على النمط المصري أو التونسي الخانق (الذي من شأنه أن يضمن من خلال اتباع جميع الوسائل الممكنة، أن يكون الحزب الحاكم هو الحزب الوحيد الذي يستطيع أن يحظى بفوز هام)، أو على شاكلة «المرض الجزائري» المأساوي (الذي من شأنه أن يوقف العملية في منتصفها إذا ما توقع المسؤولون أن النتائج لن تكون في صالح الحزب الحاكم)[*]. وكان هذا الخوف الأخير حاضراً بشكل لافت، حتّى إنَّ البعض اعتقد في الواقع أنّ الاستعجال في عملية التوحيد كان بحدّ ذاته، وإلى حدّ كبير، محاولة من جانب المجموعتين الحاكمتين لتشكيل تحالف كان من شأنه أن يستطيع

(*) في إشارة إلى إلغاء نتائج الانتخابات التي جرت في الجزائر في العام 1991.

مواجهة النفوذ المتنامي للإسلاميّين في كلا اليمنين (نابا، 1990: 106). وفي أعقاب الوحدة، حدثت اغتيالات كثيرة، خصوصاً في صفوف كوادر «الحزب الاشتراكي اليمني»، وأُلقي اللوم في معظمها على «الإصلاح» الإسلاميّ، وهو حزب كان قد شكّل حليفاً ثانوياً للحزب الحاكم في اليمن الشمالي في السنوات الأخيرة وكان بالتالي غير سعيد بالشراكة الجديدة مع «الاشتراكيين» من الناحية السياسيّة، ناهيك عن الناحية الأيديولوجية.

فاز «مؤتمر الشعب العام» في الانتخابات بـ 123 مقعداً من أصل 301 (140 مقعداً إذا ما أضيف مؤيّدوه «المستقلون»)، بمن في ذلك الامرأتان الفائزتان الوحيدتان. وفاز «الحزب الاشتراكي اليمني» بـ 69 مقعداً (82 إذا ما اضيف مؤيدوه) و«تجمع الإصلاح اليمني» - (جناحه القبليّ أكثر من جناحه الأصولي) بـ 68 مقعداً. أما «البعث» فقد حصل على 7 مقاعد، و«الناصريون» على 3 مقاعد، و«الحق» على مقعدين (**الحياة**، 1، 5، 9 أيار/ مايو 1993، **المجلة**، 26 أيار/ مايو 1993).

وهكذا، تكون الديمقراطية قد انتصرت. إلا أن هذه لم تكن ديمقراطية ليبرالية على الطراز الغربي. إذ كانت نوعاً من ديمقراطية المواثيق(*) (democradura pactada) ولكن ذات أبعاد توافقية مميزة. ويتضح هذا، أولاً من حقيقة أنه منذ وقت التوحيد في أيار/مايو 1990 حتى أيار/مايو 1993 كان «مؤتمر الشعب العام» و«الحزب الاشتراكي اليمني» قد حكما معاً في ترتيب قائم على اقتسام السلطة. وقد أُعلن ميثاقهما الضمني، بشكل مكتوب في آذار/ مارس 1993 تحت اسم «ميثاق العمل السياسيّ»، وكان مفتوحاً أمام انضمام

(*) بالإيطالية الديمقراطية القائمة على الاتفاقات والمواثيق.

الأحزاب والجمعيات الأخرى التي تؤيد مبادئ وأهداف الثورتين اليمنيتين، والديمقراطية ووحدة أرض الوطن. وكان من المزمع تشكيل هيئة وساطة للتنسيق ما بين الموقّعين على الميثاق. وتم إعداد ملحق خاص بعد إعلان نتائج الانتخابات حول التحالف مع «الإصلاح».

حينما أُعلنت نتائج الانتخابات، شرع الأمين العام لـ «الحزب الاشتراكي اليمني»، علي سالم البيض، (الذي كان سيصبح نائباً لرئيس الجمهورية في وقت لاحق)، يتحدث بلهجة تصالحية وباستخدام مصطلحات غرامشيانية بشكل واضح عن الحاجة إلى تأسيس «كتلة تاريخية» داخل مجلس النواب الجديد وتشكيل حكومة ائتلافية من الأحزاب الثلاثة التي حصلت على أعلى الأصوات (**الحياة**، 5 أيار/مايو 1993). وبصيغة محاصصة لا تخطئها العين (تُذكّر المرء بلبنان إلى حدّ ما)، تمّ الاتفاق على أن يستمرّ علي عبد الله صالح، زعيم «مؤتمر الشعب العام»، رئيساً للجمهورية، وحيدر العطاس من «الحزب الاشتراكي اليمني» رئيساً للوزراء، بينما اختير الأحمر، زعيم «الإصلاح»، رئيساً لمجلس النواب. كما وزّعت الوزارات بطريقة نسبية: 15 لـ «المؤتمر»، و9 لـ «الاشتراكي» و4 لـ «الإصلاح»[7].

بَيد أنّ التفاؤل لم يكن له أن يستمرّ طويلاً. ومنذ البداية كانت التجربة هشّة لأقصى درجة، ذلك لأن عملية الوحدة وعملية الدمقرطة في إطار هذه التجربة كانتا متداخلتين تداخلاً عويصاً. وبمعنى من المعاني، كانت العمليتان كذلك متناقضتين في ما بينهما، وكانت النتيجة النهائية التي أدّتْ إلى فرض الوحدة على الجنوب بقوة

(7) لقد كتبتُ المقاطع الخاصة بالمغامرة اليمنية أثناء تطورها خلال العام 1994، بعد عام من إنجاز الجزء الرئيسي من دراسة الحالة، ومن هنا تأتّت اللهجة الأقل تفاؤلاً بدرجة كبيرة.

السلاح، في تموز/ يوليو 1994، قد تحققت على حساب التحول الديمقراطي. وهكذا، على سبيل المثال، فإن من المحتمل أن تكون فكرة دمج الحزبين الحاكمين في أيار/ مايو 1993 قد عزّزت عملية التوحيد إلا أنه يكاد يكون من المؤكّد أنها أدّت إلى عرقلة التوجّه نحو الدمقرطة. وعلى أيّ حال فإن نتائج الانتخابات نفسها كانت مؤشراً على تشابك العمليتين، إذ إنَّ «المؤتمر» ـ و«الإصلاح» ـ قد فازا فوزاً كاسحاً في المحافظات الشمالية والغربية، بينما حقّق «الاشتراكي» فوزاً كاسحاً في المحافظات الجنوبية والشرقية. وهكذا، فإن أيّاً من الحزبين الرئيسيين لم يفلح في اجتذاب عدد كبير من الناخبين في الموطن الجغرافي السابق للحزب الآخر.

ومع أن الانتخابات أعقبتّها خطوات شتى كانت في الظاهر تهدف إلى تقاسم السلطة، فإن معظم هذه الخطوات كانت في نظر الزعامة «الجنوبية» خطوات غير عادلة. وبينما كان الرئيس علي عبد الله صالح على ما يبدو يحاول تحجيم «الاشتراكي»، فإن الزعامة الجنوبية كانت تفكّر بطريقة مختلفة. وقد عبّرت في اجتماع اللجنة المركزية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 عن اعتقادها بأن «الحزب الاشتراكي اليمني» كان قد قدّم لوحدة البلدين دولة كاملة وثلثين من إجمالي الأرض، وجميع الثروة، وجميع الكوادر، وبالتالي فإن مساهمته يجب أن تكافأ في عملية اقتسام السلطة (عبد المجيد، 1994). ولجأ علي سالم البيض عدة مرات إلى حالة «اعتكاف» (أي العودة إلى منطقته الأصلية، ولكن دون تقديم الاستقالة، إنما للتعبير عن امتعاضه)، وكانت المرة الأخطر هي التي بدأت في آب/ أغسطس 1993. ومنذ ذلك التاريخ شرع هو وعدد من زعماء «الاشتراكي» الآخرين باتهام صالح بالسلطوية وبالتلميح بأن «جهازه» كان مسؤولاً عن تكرار حوادث اغتيال الكثيرين من كوادر

«الاشتراكي». وفي الوقت نفسه طرح «الاشتراكي» عدة اقتراحات لاقتسام السلطة بطريقة «ملموسة». وقُبِل بعضها، مثل إقامة نظام للحكومات المحلّية يكون على درجة أكبر من المرونة، ورفض بعضها، مثل انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه معاً، (بدلاً عن النظام الحالي الذي يقوم فيه الأول بانتخاب الثاني). ثمّ تقدّم «الاشتراكيون» بأقصى اقتراحاتهم جرأةً، وكان يتضمن تطبيق صيغة فدرالية أو حتّى كونفدرالية للاتحاد، بديلة. وفي غضون ذلك بدا «المجتمع المدني» متقدماً على مؤسسات الدولة باتجاه ترسيخ قضية الوحدة والتعددية في آن واحد. وتضاعف النقاش السياسيّ على جميع المستويات، بينما تشكلت لجنة للحوار من ثلاثين شخصية سياسيّة وفكرية بارزة في الحكومة وخارجها، لمناقشة سبل الخروج من المأزق.

وفي أوائل 1994، خرجوا بمسودّة «ميثاق» («وثيقة العهد والوفاق») تنص على إجراء إصلاحات شاملة. ولقي الميثاق استقبالاً إيجابياً من الأغلبية الساحقة للرأي العام والمثقفين. ومع أنه تمّ قبوله من حيث الأساس والتوقيع عليه من جانب الزعيمين، على أرض الأردن، في شباط/ فبراير 1994، فإن الجانبين استمرا يتلكآن في تنفيذه، وبالتالي أخفقا في الارتفاع إلى مستوى الزخم الذي خلقه المجتمع المدني (قارن كارابيكو، 1994: 24 ـ 27).

ولم يُكتب النجاح كذلك لعدة محاولات إقليمية ودولية لتسوية موقفي الزعامتين، وبما أن جيشي الشمال والجنوب لم يكونا متحدين اتحاداً جادّاً مطلقاً، فقد اتضح بوتيرة متصاعدة أن الحرب ستكون الحكم النهائي. وشنّ رئيس الجمهورية معركة ضدّ «القوى المعادية للشرعية والوحدة». وبعد أن استمرت مدةً لا تزيد إلا قليلاً عن الشهرين من أيار/ مايو إلى تموز/ يوليو 1994، انتهت بفرض الوحدة بقوة السلاح ولكن على حساب التضحية بإنجاز المزيد من

الدمقرطة. وعلى الرغم من إعلان العفو العام (باستثناء ستة عشر من القيادة الجنوبية العليا)، وعلى الرغم من أن «الحزب الاشتراكي اليمني» لم يُحلّ بل طُلب إليه أن «يعيد النظر في موقفه تجاه الوحدة»، فإن ثمة مخاوف حقيقية من احتمال أن تكون عملية الدمقرطة في الواقع هي ضحية عملية التوحيد التي ما كان بالإمكان تحقيقها إلا عن طريق القوة.

عام/ خاص، أهلي/ مدني

لابدّ أن يكون واضحاً الآن أنه على الرغم من أن عملية التحول الديمقراطي لاتزال بحاجة إلى تحقيق الكثير ممّا يتمنّاه المرء، فلا يمكن إنكار أنّ جميع المجتمعات العربية هي الآن من الناحية العملية أكثر تعقيداً وتعدّديةً بدرجة كبيرة جداً ممّا كانت عليه قبل ثلاثة أو أربعة عقود. وليس الأمر مقتصراً على كون القطاع الاقتصاديّ العام في حالة صعبة في الوقت الحاضر، بل إن مختلف مجموعات المصالح تعمل الآن على إبراز وجودها بدرجة متصاعدة، والحركات الإسلامية المتطرفة تشكل الآن بشكل متصاعد تحدّياً للشرعية الأخلاقية للدولة.

هل «المجتمع المدني» في طور ردّ الصاع أخيراً، وهل يفلح القطاع الخاص الناشئ بأيّ طريقة في موازنة القطاع الدولتي المهيمن؟ إن أسئلة كهذه تقف خلف عدد من النقاشات الحالية المتواصلة في العالم العربي، بما في ذلك على سبيل المثال النقاش المتعلق بـ «الإمكانية الديمقراطية» للحركات الإسلامية. ثمة من يعتقد بأن هذه الحركات، بشبكتها البديلة من المدارس والمستوصفات (المراكز الصحية) والمصارف، تمثّل إحياءً لقوى المجتمع المدني (أو في الأقل قوى القطاع الخاص) إزاء الدولة كلية الجبروت (الأيوبي، 1991a، الفصل 8). ومن الجانب الآخر، ثمة أولئك

الذين يفضّلون التمييز بين «الأهلي» (civil) و«المدني» (civic) ويوحون بأن الإحياء الإسلاميّ لن ينفع الأخير بسبب من توجهاته المعادية للعلمانية و(في غالب الأحيان) المعادية للحداثة (بما في ذلك معاداتها للقومية).

إن السمات الخاصة للثقافة والمجتمع في العالم الإسلاميّ تضيف بعضاً من التعقيدات غير الاعتيادية لهذا النقاش المعقّد أصلاً. أولاً، إن «الخاص» في المجتمع العربيّ ـ الإسلاميّ لا يُفهم فقط على أنه نقيض لما هو دولتي بالمعنى الحديث، بل قد يفسّر أيضاً بصفته جزءاً من ثنائية «الإنغلاق المنزلي» و«التواصل الاجتماعيّ» (أي بين المخفي والمُغَطّى والمعتكف من جهة، والمفتوح والمكشوف والمعبَّر عنه من الجهة الأخرى). وفي المجتمع الإسلاميّ، كما هي الحال في بعض مجتمعات البحر المتوسط، كثيراً ما تكون الحياة «معاشةً في العلن»، فتكتسب جميع الأشياء في الحياة سمةً علنيةً قاسيةً معيّنةً. وكثيراً ما يُنظر إلى الأمور المتعلّقة بالسلوك الشخصي والجنس والعائلة بصفتها آداباً عامة يجب فرض تطبيقها بصورة جمعية (الأيوبي، 1991a: الفصل 2). فالعائلة لم تتطور (حتّى الآن؟) إلى جزيرة ذات خصوصية وحميمية شديدتين، على النحو الذي تطورت به عموماً في مجتمعات أوروبا الشمالية وأميركا الشمالية. إن المجال «العام» هو ميدان للإختلاط الاجتماعيّ بتوسط أعراف تسمح بالمحافظة على وجود مسافة اجتماعيّة على الرغم من القرب المادي ـ إن هذا العالم هو في بعض الطرق أقل حميمية، لكنه في الوقت نفسه أقل «لا شخصية»، كذلك (قارن فينتراوب، 1990). والخاص هنا هو ذلك الميدان السلوكي الضيّق الخاضع للسيطرة الشخصية أو الفردية، بينما العام هو ذلك الميدان السلوكي (الأوسع) الخاضع للسيطرة الاجتماعيّة أو الجمعية (قارن أيضاً كامينسكي (Kaminski)، 1991: 263، 337 وما يليها).

إن انهيار ميدان الاختلاط والتداخل الاجتماعيّ المتعدد الأشكال، في الشرق الأوسط، «العام» والأقدم زمناً (السوق، والحمام العمومي، والمقهى) لم يرافقه بَعد استقطاب حاد للحياة الاجتماعيّة بين ميدان «عام» بوتيرة متصاعدة (ميدان السوق والدولة) وميدان «خاص» والعاطفية المكثفتين (العائلة «الحديثة» والحب... إلخ). إن كلمة (privacy)(*) لا توجد في اللغة العربية ومفهومها صعب التفسير للإنسان العربيّ العادي (على الرغم من أن مفهوم «الحَرَم» أو المنطقة المنعزلة والمحظورة على الغرباء مفهوم معروف). إن البيت العربيّ التقليديّ منطوٍ على داخله، ومتركز حول الحوش(**)، وهو معزول عن ظروف الطقس القاسية من ناحية، وعن تحديقات عيون العامة التي لا تكفّ (فتحي، 1973، إيزاكي (Ezaki)، 1991). إن «الفضاء العام» هنا هو فضاء للعرض الرمزي، لطقوس التفاعل وللعلاقات الشخصية، وللقرب المادي المتعايش مع الانفصال الاجتماعيّ. إنه من الزاوية التقليديّة، ليس فضاء للفعل السياسيّ الجمعي، ولا يكون، إلا نادراً فقط، فضاءً لخطاب يعالج الهموم المشتركة. إن هذا النمط الأخير من الفضاء هو الذي أفضّل أن أصفه على أنه **مدني** (civic): إنّه ميدان النقاش العام والفعل الجمعي الواعي أو، بكلمة أخرى، ميدان المواطنة.

وكما فسر الأمر جوليان فروند (Julien Freund) ويورغن هابرماس (Jürgen Habermas) وآخرون (سالز (Sales)، 1991)، فليس بالإمكان تصوّر الثقافة المدنية في غياب الدولة. ومع أن

(*) وهي التي تترجم عادة، كما نترجمها، إلى «الخصوصية» (رغم انطواء «الخصوصية» على معان سياقية أخرى)، في حين ينزع البعض إلى ترجمتها إلى «عزلة» أو «سرّية» ـ كما يفعل منير بعلبكي في (**المورد**).

(**) ساحة الدار، فناؤها.

فضاء الميدان العام هو الأقرب إلى الدولة، فإنه لايزال جزءاً من المجتمع المدني. إن وظيفة الوساطة بين الدولة والمجتمع منوطة بروابط واتحادات المصالح الخاصة (الميدان الخاص) بالأحزاب السياسيّة (الميدان العام) التي، بمجموعها، تشكل المجال المدني للمواطنة. وبكلمة أخرى، فإن هذا المجال المدني هو ذلك الجزء من الميدان العام الذي لم تستعمره بيروقراطيّة الدولة وشبكة الإدارة العامة. وعليه، وبإيجاز، فإن هذا المجال المدني هو التخوم الأكثر سياسيّة والأكثر مأسسة للمجتمع المدني. ولشرح بعض آراء أرناند سالز (Arnand Sales) نقول إنّ المجتمع المدني هو مكان للارتباط والتكامل الاجتماعيّ حيث تحدث التوسطات بين الأفراد والمجموعات، وبين المجموعات والمؤسسات الاجتماعيّة، وبين المؤسسات الاجتماعيّة والمؤسسات السياسيّة والاقتصاديّة. إنّه مكان تتشكل فيه الهويات الاجتماعيّة وأنماط الحياة الجديدة، وهو متنوع لكنه غير منقسم. إن القطب المدني الأكبر في المجتمع المدني هو موقع تشكّل الرأي العام والصراعات الناتجة عنه. إنّه ميدان مرتبط بشكل أساسي بالدولة، وهو ميدان يمتلك الروابط الأساسيّة مع الأنظمة الديمقراطية بصفتها شرطاً لوجوده وتطوره (سالز، 1991: 208 ـ 209). ويجب النظر إلى العلاقة ما بين الدولة والمجتمع بصفتها علاقة نزاع وتكامل في آن واحد. «إن الدمقرطة ليست العدو الصريح ولا الصديق اللامشترط لسلطة الدولة. وتستلزم الدمقرطة من الدولة أن تحكم المجتمع المدني لا بدرجة واسعة ولا بدرجة ضيقة، (لأنه) بينما ليس بالإمكان إقامة نظام أكثر ديمقراطية من خلال سلطة الدولة، فإنه لا يمكن بناؤه من دون سلطة الدولة» (كين (Keane)، 1988: 23).

في ضوء هذا كلّه ما هي جذور المجتمع المدني والثقافة المدنية في العالم العربي، وإلى أيّ مدى يمكن للمرء أن يعد صعود الحركات الإسلامية علامة على إحياء المجتمع المدني، وما هي تبعات مثل هذا الصعود على إمكانية تطور ثقافة مدنية في العالم العربي؟

لنبدأ أولاً بإقرار حقيقة أن الإسلاميّين يشكّلون الآن مجموعات المعارضة الرئيسيّة في أغلب المجتمعات العربية ومجموعة المعارضة الأكبر في أغلب البرلمانات التي تسمح بتمثيل المعارضة (إزبوزيتو وبيسكاتوري، 1991). وبما أن الديمقراطية ليست معنية بالتمثيل والمشاركة فقط، بل كذلك بالمعارضة والتنافس (دال، 1971)، فإن الإسلاميّين أصبحوا بالممارسة وفي السياق الموضوعيّ جزءاً من عملية الدمقرطة في الكثير من الأقطار العربية. وهنا لابدّ من استعراض وجيز لتوضيح هذه المسألة بالوقائع.

في مصر، فاز الإخوان المسلمون، بالتحالف مع حزب «الوفد»، بتسعة عشر مقعداً في العام 1984، وفي العام 1987 وبالتحالف مع «العمل»، فازوا بستة وثلاثين مقعداً، غير أنهم قاطعوا انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 احتجاجاً على القيود التي فرضتها الحكومة. أما في الأردن، فقد فاز الإخوان المسلمون باثنين وعشرين مقعداً في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 1989، وحصل إسلاميّون آخرون على اثني عشر مقعداً آخر. وفي وقت لاحق كسبوا أيضاً في عدة انتخابات محلية. وكان رئيس مجلس النواب عضواً في «الإخوان المسلمين»، وفي كانون الثاني/ يناير 1991 أعطيت لـ «الإخوان» خمسة مناصب وزارية (مع أن بعضاً منها حُجب في وقت لاحق). وجاءت انتخابات العام 1993 لتُقلّص عدد الإسلاميّين في

البرلمان ولكن ليس بدرجة هامة: فقد جاءت بستة عشر إسلامياً «منظّماً»، وعشرة إسلاميّين مستقلين ـ فكانوا بمجموعهم يمثلون حوالي ربع مجموع النواب.

في تونس شاركت حركة الاتجاه الاسلامي (MTI)، (وسمّيت في وقت لاحق «النهضة»)، في الانتخابات البرلمانية في نيسان/ أبريل 1989، فحصل المرشحون الإسلاميّون على نسبة 14,4٪ من أصوات الناخبين وعلى حوالي 30٪ في المدن الهامة مثل تونس وسوسة وقابس، لكنها أخفقت في الحصول على أي مقاعد في البرلمان. وفي الانتخابات الكويتية التي عقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 فاز الإسلاميّون بما لا يقل عن تسعة عشر مقعداً (مقارنة بأربعة مقاعد في برلمان العام 1981)، ويكونون بذلك قد خطوا خطوات واسعة حتى في هذه الامارة «التقليديّة» المتحررة حديثاً. بل حتّى في لبنان، جاءت انتخابات العام 1992 إلى البرلمان بأحد عشر إسلامياً من مختلف التوجهات بالإضافة إلى ثلاثة آخرين انتخبوا من «القائمة الإسلامية».

أمّا في الجزائر فقد كانت الأحداث بلا ريب دراماتيكية بوجه خاص (مورتيمر (Mortimer)، 1991). وفي حزيران/ يونيو 1990 فازت (الجبهة الإسلامية للانقاذ) بنصر حاسم، إذ حصلت على 54٪ من الأصوات (مقابل 34٪ لجبهة التحرير الوطنيّ الحاكمة) وكانت هي السائدة في 32 محافظة من أصل 48 بما في ذلك مدينة الجزائر، وفي 833 من أصل 1539 مجلساً محلياً (في حين لم تحصل جبهة التحرير إلاّ على 487). وإذ أخذتهم النشوة بهذا النصر المفاجئ، الذي كان ربما تصويتاً شعبياً ضدّ (جبهة التحرير) أكثر منه تصويتاً لصالح (جبهة الإنقاذ)، فقد طالب الإسلاميّون بوجوب تقديم موعد الانتخابات البرلمانية العامة ووجوب تعديل قوانين الانتخاب. وحينما

نزلوا إلى الشوارع كانت شعاراتهم في الأغلب معادية للديمقراطية بشكل صريح. وبعد ذلك اشتبكوا مع الشرطة في صدامات عنيفة. ويبدو أن نظام الحكم قد افترض أنَّ استعراضاً للعنف والتدمير مثل هذا من شأنه أن يكون قد فتّح أعين الرأي العام على توجهات الإسلاميّين المعادية للديمقراطية، وأن شعبيتهم في أوساط الناخبين لابدّ أن تكون قد تقلّصت نتيجةً لذلك، فعُقدت الانتخابات البرلمانية في موعدها في كانون الأوّل/ ديسمبر 1991. وكان مستوى اللامبالاة عالياً: فإن غالبية مؤيدي (جبهة التحرير) المحتملَين، أو المناهضين لـ (جبهة الإنقاذ) لم يذهبوا إلى مراكز الانتخاب، فجاءت النتيجة المذهلة بفوز (جبهة الإنقاذ) بـ 188 مقعداً من أصل 231، في حين تُرك 28 مقعداً لجولة التصويت الثانية التي كان من المزمع عقدها في الأوّل من كانون الثاني/ يناير 1992، لكنها لم تحدث نظراً لأن «**انقلاب قصر**» مسنوداً بالعسكر استولى على السلطة.

من الممكن، على وجه العموم، تفسير صعود الحركة الإسلامية بصفته تنافساً مع الدولة على الفضاء العام. وقد كانت الدولة العربية لما بعد الاستقلال تميل إلى أن تضفي على الفضاء العام معنى اقتصاديّاً بصورة مميزة (وبالتالي إحلال المواطنين بدلاً عن الأجانب في الشركات، وتأميمها، واستحداث عدد كبير من المشاريع «العامة»). وحُوّلت السياسة إلى اقتصاد، وصارت الدولة تعتدي على المجتمع المدني من خلال القطاع الاقتصاديّ العام. وكان ما تلا ذلك من فشل هذا النموذج أو استنفاده، وإقصاء وتهميش بعض فئات المجتمع الصاعدة، هو الذي أدّى إلى بروز حركات إسلامية متطرفة في الكثير من المجتمعات العربية (للاطلاع على التفاصيل، انظر الأيوبي، 1991a). وردّ الإسلاميّون على الدولة عن طريق إضفاء طابع أخلاقي مميّز على الفضاء العام. واستحضروا الأخلاق بصفتها جوهر

السياسة وجلدوا الدولة جلداً بسوط الأخلاق العامة[8].

والمسألة هنا أنه لا الدولة ولا الإسلاميّون كانوا مستعدّين للتعاطي المباشر مع السياسة باعتبارها المقصد الرئيسيّ للفضاء العام: فقد كانت الدولة تؤكد على الاقتصاد والإسلاميّون يؤكّدون على الأخلاق، في حين أن «المجال المدني» السياسيّ الواضح بقي في حالة إفقار مدقع.

ولأن أنظمة الحكم العربية كانت تقاوم «الشفافية» العامة/ الخاصة من ناحية، ولأن القطاع الخاص الاقتصاديّ بقي تابعاً للدولة من الناحية الأخرى، فإن القطاع الخاص الثقافيّ - إن صحّ التعبير - هو الذي يمثل حالياً التحدي الرئيسيّ للدولة، على شكل تنظيمات إسلامية. وهذه التنظيمات، بلا ريب، هي تنظيمات رسمية وعلنية في جزء منها، وغير قانونيّة وسرية في الجزء الآخر، ما يؤدي في حد ما إلى تعقيد مسألة إمكانية التوجه الإسلاميّ في المساعدة على بناء ثقافة مدنية حقيقية وعملية ديمقراطية قابلة للحياة.

وتساعد عملية استعراض الخطاب العربيّ الأخير حول الموضوع في التوصل إلى بعض الإجابات. ولنبدأ مع الطاهر لبيب، عالم الاجتماع التونسي الذي يحاجج بالقول إنّه على الرغم من أنه كانت هناك آراء وحركات متباينة معروفة في التاريخ الإسلاميّ، فإنها لم تترك أيّ أثر تراكمي كان من شأنه أن يؤدّي إلى نشوء «مجتمع

---

(8) ثمة افتراض ضمني وراء هذه الجملة هو: بينما يبدو أن الاستغلال كثيراً ما يؤدّي إلى حدوث الصراعات الطبقية، يبدو أن الإقصاء كثيراً ما يؤدّي إلى الصراعات الثقافية. ولأن الدولة العربية (لا طبقة مستقلة ذاتياً) كانت هي المتعهّد الرئيسي داخل المجتمع، فإن مسألة الاستقلال تبدو مغلّفة بغطاء مسائل السيطرة والهيمنة والاقصاء. وإزاء ذلك، تحتل الصراعات الثقافية (كما تقف على رأسها الحركات الإسلامية للشباب الحضريين المهمّشين) موقع الأسبقية على الصراعات الطبقية وكثيراً ما تخفيها وراء القناع ولكن دون أن تغطيها بصورة كاملة.

مدني» واضح المعالم. أما المفاهيم والمطالبات التي نشأت عن هذه الحركات فإنها «لم تصلنا إلا بصفتها انحرافاً أو كفاحاً مرفوضاً. فهي لم تصلنا بصفتها هموماً «ليبرالية» أو ثورية، «لكننا أضفينا عليها هذا التلوين في محاولة لتعريب أو أسلمة همومنا الحالية» (لبيب، 1992b، 339 ـ 349). وهو يتفق مع عبد الرحمن الكواكبي في رأيه أنّ الإنسان في «الشرق» ربما يكون قد تمرّد بَيْدَ أنّ تمرّده كان ضدّ المستبد، وليس ضدّ الاستبداد بحدّ ذاته (الكواكبي، 1984: 107 ـ 108). لقد كان المفهوم السياسيّ للحرية مستورَداً من أوروبا، وكثيراً ما كان تبنّيه يُفرض على العرب فرضاً من جانب القوى الكبرى لدواعيها الاستعمارية والرأسماليّة الخاصة بها وفي العادة بصفته تمهيداً أو مصاحباً لاحتلال هذه البلدان (لبيب، 1992b، 351 -356).

ليس ثمة ريب في أن الاستعمار قد نشّط، حقاً، المجتمع المدنيّ ضدّ السلطة الاستعمارية نفسها، ولكن هذا التنشيط كان في جزئه الرئيسيّ يستهدف الحصول على الاستقلال الوطنيّ ولم يكن مسعى للحصول على الحريات المدنية. وقد أوجد مثل هذا السياق هوّة بين الدولة والمجتمع المدني: وقد استمرّت مقاومة المجتمع المدني للدولة حتى يومنا الحاضر في كونها (أي المقاومة) تشكّل توجهه الرئيسي. ولايزال «الإقصاء المتبادل» بين الدولة والمجتمع هو سمة العلاقة، بدلاً من التكامل من خلال النزاع الجدلي. إن الذي يمتد بين الدولة والمجتمع في العالم العربيّ ليس «فضاءً» بل «فراغاً» (لبيب، 1992b، 356). إن أيّ إجراءات ديمقراطية طُبقتْ في ظلّ الاستعمار كانت عبارة عن تجليات لـ «ديمقراطية إخضاعية» بمعنى إجبار «أولاد الحرام» على أن يكونوا أحراراً على الرغم منهم (المصدر نفسه، ص 358). وعلى أيّ حال، كان مصير الكثير من هذه الإجراءات شبه الديمقراطية أن قُمِعَت بعد الاستقلال باسم

القومية والتنمية. أمّا حركة الإحياء الحالية للاهتمام بالمجتمع وبالأخص في المفهوم الذي لايزال غامضاً ومثيراً للجدل بشأن المجتمع المدني، فهي حركة مهمة، بَيْدَ أنّها لاتزال محصورة، لأسباب مفهومة، في مستوى «الديمقراطية قبل ـ المدنية». ويظهر هذا المفهوم في الجمعيات الخيرية وفي «الانتفاضات» الشعبية. ولعله أقرب إلى أن يكون تحولاً «مابعد شمولي» (مابعد توتاليتاري) أكثر من كونه تحولاً ديمقراطياً محدداً (المصدر نفسه، ص 361 ـ 366).

ولكن، كيف للحركات الإسلامية أن تحتلّ موقعاً مناسباً ضمن تحول مابعد شمولي؟ إن من المهم هنا ملاحظة أنه على الرغم من أن مصطلح «المجتمع المدني» كثير الاستعمال في النقاشات العربية إلاّ أن معانيه الضمنية ليست محددةً دائماً. فالعلمانيون بوجه خاص يستعملون المصطلح بمعنى المجتمع المتمدّن، ويميلون إلى استبعاد الحركات الإسلامية من نطاقه. وعليه، فإن المرء قد يقال له، على سبيل المثال، إنّ مفهوم «المجتمع المدني» يُستخدَم في المغرب العربي، وخصوصاً في تونس، بصفته سلاحاً ضدّ الإسلاميّين (الزغل، 1992 : 438).

ولقد اكتشف العالم السياسيّ السوري برهان غليون، كذلك، محاولةً مميّزةً للمقابلة ما بين مفهوم «المجتمع المدني»، ومفهوم «المجتمع الأهلي». ومن وجهة نظره، فإن هذه المحاولة تنبع من استخدام سياسيّ للمفهوم بوصفه وسيلةً لمواجهة التوجّهات والحركات التي يعدّها الحداثيون «ناقلات للقيم التقليديّة». في هذه الحالة، فإن «المجتمع المدني» مساوٍ للتنظيمات والبنى الحديثة مثل الأحزاب السياسيّة ونقابات العمال وروابط النساء، وإن مفهوماً كهذا سوف يُستخدَم سلاحاً للحرب ضدّ البنى القديمة للمجتمع ذات الطبيعة الدينيّة أو القبليّة أو المناطقية. وفي الخطاب الحاليّ للفكر

السياسيّ العربي، فإن انقساماً كهذا يمثّل، في رأي غليون، محاولة حديثة (زمنياً) لإحياء مبدأ الحداثة، بعد الأفول الذي عانى منه نتيجة لفشل المشاريع اليسارية والاشتراكية. وتجري محاولة الإحياء هذه المرة (باسم الديمقراطية) من خلال تحالف جديد بين النخب الحديثة التي تخشى من إزاحتها اجتماعيّاً والدولة الاحتكارية التي يُنظر إليها بصفتها الضامن الوحيد لاستمرار الحداثة والعقلنة (غليون (Ghalyun)، 1992 : 733 ـ 735).

ومع ذلك، فإن المجتمع المدني ـ كما يرى غليون ـ ليس (كما يصوّره البعض) مستودعاً للحرية والديمقراطية بحدّ ذاتهما. بل هو أقرب ما يكون إلى مجتمع للتنوع والتناقضات والتضامنات الجزئية. فإن الدولة تتطور لا عن طريق إلغاء، بل عن طريق تجاوز، هذه الانقسامات والمجابهات بأسلوب ابتكاري. ويحاجج غليون بأن تعريفاً للمجتمع المدني، بناء على ذلك، يجب أن يشمل كلاً من المجموعات القرابية (الأولية) والروابط الطوعية، وأنه لا معنى في التمييز بينهما دون المغامرة بحرمان المجتمع من ديناميكيته الطبيعية وقدراته الخلّاقة (المصدر نفسه، ص 736 ـ 739). إن الدولة في العالم العربيّ لم تنشأ عضويّاً وبنيويّاً من رحم مجتمعها هي، وبالتالي فإنها تطمح إلى «تطوير» ذلك المجتمع من خلال إقحام «السياسة» بدلاً عن الشؤون الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة، ومن خلال نشر البيروقراطيّة في كلّ مكان: ومع ذلك، فإن هذه الدولة لم تنجح في معالجة مشاكل مجتمعها الهجين، بل قامت بدلاً عن ذلك بقتل المخلوق برمته قتلاً متدرّجاً:

«ذلك لأن الدولة الغريبة اجتماعيّاً قد خشيتْ مجتمعها وعَدّتْ كلَّ حركة أو إشارة أو همسة من المجتمع المدني معارضةً سياسيّةً، ورفضاً لسلطة الدولة، وتهديداً مباشراً لوجود «الجماعة» و«الأمة»

و«الثورة». وقد أجبر هذا الأمر الدولة على الانطواء على نفسها، باتجاه قواها القسرية ذاتها التي تتطور بِكُلّ فاعلية ـ لا أن تلبي احتياجات المجتمع، بل أن ترفع وسائل سحقه إلى أقصى حدّ» (غليون، 1992: 744 ـ 745).

وبما أن الدولة أفلحتْ في تطويق المجتمع إلى هذا الحد، فإن السبيل الوحيد للالتفاف حول الطوق هو في إحياء وإعادة توظيف جميع البنى «تحت ـ السياسيّة» للمجتمع المدني من خلال ضخّ دماء جديدة وإحياء شتى القوى الاجتماعيّة بحيث تستطيع المشاركة في الوقت المناسب في عملية التغيير السياسيّ. ويشمل هذا المساجد، و«الزوايا»، والطرق الدينيّة، والتضامنيات الإخوانية التي أعادت القوى الشعبية احتضانها في وقت لاتزال النخب القومية واليسارية فيه تكافح (جزئياً، لأنها غير قادرة على التخلي عن رهانها على الدولة) لتحويل روابطها وجمعياتها المدنية (بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان) إلى بنًى قابلة للحياة لغرض تجديد حيوية المجتمع المدني. وسيكون من شأن محمّد عمارة أن يضيف مؤسسة (الأوقاف) أيضاً بصفتها قلعة رئيسيّة من قلاع المجتمع المدني ومنظمة ساعدت «الأمة» تاريخياً في التغلب على سقطات «الدولة» (عمارة (Imara)، 1993). ويحاجج غليون بأن استبعاد القوى الاجتماعيّة الإسلامية الجديدة من أي مفهوم للمجتمع المدني من شأنه ألاّ يكون أكثر من محاولة من جانب النخبة المهيمنة لإعادة شرعنة سلطويتها باسم حماية تماسك المجتمع ووحدة الدولة. ولم يعد في الإمكان الآن إعادة هيكلة المجتمع المدني في العالم العربيّ على أساس تشكيل بضعة اتحادات صغيرة هنا وهناك. ومن المهم جداً التفكير بصورة استراتيجية وعلى مستوى السياسة ـ ولكن، ليس بالضرورة من خلال التعلق بالدولة أو بسياسات الدولة. إذ يجب أن يُنظرَ إلى السياسة

نظرة أبعد وأعلى من الدولة، والأفضل أن يُنظَر إليها بلغة الميادين «الحضارية» (غليون، 1992: 745 ـ 755).

إن هذا الشرح الموجز لابدّ أن يعطينا فكرة عن بعض النقاشات التي تحيط بهذه المسألة في العالم العربي. ولكن، بالعودة إلى سؤالنا الأسبق على وجه خاص: هل يستطيع المرء أن يَعدّ الحركات الإسلامية أنّها ليست مجرد جزء من مجتمع أهلي منتعش بل، كذلك، جزء من ثقافة مدنية ناشئة؟ وهل يمكن، على وجه الإطلاق، للتوجه الإسلاميّ المتطرّف أن يصبح في نهاية المطاف قوةً من أجل تحقيق تعدّدية ذات مدى أطول؟

إن معظم التجمعات «الأصولية» تتصرف، في الظروف الراهنة، بصفتها قوة معادية للديمقراطية: إنّها تُشيع الخوف في نفوس أنظمة الحكم لكي لا تبادر إلى إطلاق المزيد من اللبرلة، بينما تقوم بدفعها بوتيرة متصاعدة نحو تبنّي أجزاء من برنامج الإسلاميّين (المعادي للاتجاه العلماني والمعادي للاتجاه الإنساني). ولكن، هل من المستحيل تماماً أن يغدو التوجه الإسلاميّ المتطرف، في آخر الأمر، قوةً لصالح الدمقرطة طويلة الأمد (قارن بايندر، 1988)، في ضوء حقيقة أنه يعمل في الوقت الحاضر بصفته إحدى القوى القليلة المعادية للدولة والفاعلة في المجتمعات العربية؟

وإذا كان للمرء أن يفكر في سوابق تاريخية مناظرة، فلعل من الممكن أن يُنظر إلى البروتستانتية، وخصوصاً في شكلها الكالفيني (Calvin) على أنها كانت خطاباً ضدّ السلطة المطلقة للدولة في المجتمع، تماماً مثلما كانت قوةً للتطور الرأسماليّ. هل بإمكان الحركة الإسلامية المتطرّفة أن تشكّل، هي الأخرى، في آخر المطاف الأساس لنظام سياسيّ «مابعد ـ مطلق» في بلد مثل مصر؟ وحتّى إذا بقيت المجموعات الإسلامية نفسها، ربما، سلطوية إلى حدّ ما

ومعادية للديمقراطية بشكل ما، فهل بإمكان العملية برمتها أن تتجه رغم ذلك باتجاه ديمقراطي؟

وانطلاقاً من مقترحات سبق أن قدَّمها كلٌ من أ. جلنر، وك. هـ. مور، ون. الأيوبي، فإن أليس غولدبرغ حاجٌ في مقالة مثيرة للاهتمام بأقصى درجة، بأن هذا أمر ممكن قائلاً:

«إن كلاًّ من الكالفينية والحركات الإسلامية السُنّية المعاصرة في مصر عبارةٌ عن أنواع من الخطاب الذي يتناول طبيعة السلطة في المجتمع. ومن الناحية التاريخية، فإن كلتا الحركتين ظهرتا بينما كانت سلطات الدولة المركزية تسعى إلى الحصول على سلطة سياسيّة مطلقة، وفي مجرى تلك العملية كانت تلك السلطات تستهدف فرض السيطرة، بطرق جديدة، على المجتمعات الزراعية المتحوّلة. ومن الناحية الأيديولوجية، أكدت كلتا الحركتين على أن مطالبات السلطة العلمانية والدينيّة، اسمياً، بالصلاحيات الكاسحة إنما هي تعبير عن غرور كافر إذا ما قورنت بما يفرضه الله على ضمائر المؤمنين. أمّا من الناحية الاجتماعيّة، فإن كلتا الحركتين نقلتا السلطة بعيداً عن الأفراد المجازين رسمياً لتفسير النصوص المقدّسة للمواطنين العاديين. ومن الناحية المؤسساتية، فإن كلتا الحركتين تخلقان جماعات من المؤمنين الطوعيين، المدفوعين بدرجة عالية من الوازعية وضبط الذات، تثمر درجاتٍ من الالتزام والتماسك الداخلي أكبر ممّا يمكن للسلطة المطلقة أن تحققها، وبالتالي يمكنها أن ترسي الأساس لقيام سلطة سياسيّة «مابعد ـ مطلقة» ولكن بأسلوب سلطوي ومعاد للديمقراطية» (غولدبرغ، 1991: 3 ـ 4).

إن هذه في الواقع إمكانية نظرية مثيرة للاهتمام ـ لكن الكثيرين في الشرق الأوسط (وخصوصاً في صفوف أولئك الذين يتعرضون لعنف «الأصوليين») سوف يساورهم الشك في احتمال تحققها عملياً في المستقبل المنظور.

الفصل الثاني عشر

الدولة «القوية، الصلبة، والضارية»

إن كون الدولة العربية دولة تسلّطية، ولأنها كارهة للديمقراطية ومقاومة لضغوطها يجب، بطبيعة الحال، ألاّ يؤخذ مقياساً على قوة تلك الدولة. وفي الواقع، إن الأمر معكوس تماماً.

لقد سبق أن رأينا أن هناك نموذجين من أنظمة الحكم يعبَّر عنهما بكلمتين عربيتين تبدوان متشابهتين صوتياً، هما اللذان يسودان في العالم العربي: أحدهما يعتمد من أجل بقائه في الأغلب على رأسمال سياسيّ يعتمد مقولات مثل القومية والشعبوية والراديكالية و**الثورة**، أما الآخر فيعتمد من أجل بقائه على العلاقات القائمة على القرابة، ولكن قبل أيّ شيء آخر قائمة على رأسمال مالي أو **ثروة**[*]. ومع ذلك، عند القيام بعملية تدقيق أشدّ، ترشح حقيقة أن أيّاً من هذين النظامين لا يتمتع بالقوة السياسيّة التي يظهر عليها أول وهلة. إذ إن كلَيهما يستطيع أن ينمو في الجانب البيروقراطيّ وأن يتوسع في الجانب الاقتصاديّ. غير أن التوسع، بلا شكّ، هو «المرحلة السهلة» في النموّ الاقتصاديّ. أمّا قوى الضبط الحقيقية لهذه الدول فهي أقل

(*) **الثورة** و**الثروة** هما الكلمتان المتشابهتان صوتياً اللتان أشير إليهما في بداية الفقرة.

إثارة للإعجاب؛ فإن قدراتها على فرض القانون أضعف بكثير من قابليتها على تشريع القوانين، وإن قدراتها على التنفيذ أضعف بكثير من إمكانيتها على إصدار خطط للتنمية[1]. ولقد «ألحقت» هذه الدول بجسمها أجزاء من المجتمع والاقتصاد «من الخارج»، دون أن تتغلغل في عموم المجتمع. ويعبّر وضاح شرارة عن ذلك بأقصى درجات القوة:

«ليس ثمة ما هو جديد بشأن الدولة (أي جهاز السيطرة) وهي تواجه التفكك الاجتماعيّ وتعزيز المجتمع. إن ما هو خاص من الناحية التاريخية (في حالة الدولة العربية) هو أن هذه الدولة لم تنشأ نتيجة لصراع داخلي قسَّمَ المجتمع وكتله ما مكّن واحدة منها أن تؤسس سيطرتها من خلال عملية طويلة تنطوي على التكثيف الفعلي للتناقضات داخل المجتمع . . . إن الدولة في مجتمعاتنا، بالمقابل، وُلدت بصفتها سلطة «خارجية» ما أدّى بها إلى أن تكون ـ هي وأفرادها وأجهزتها ومفكروها ـ هامشيةً بالمعنى الحرفي للكلمة. وإنها لم تنجح في تجاوز هامشيتها حتّى في قمة هيمنتها حينما كانت تمسك بزمام الحكومة والتنظيم السياسيّ ووسائل الإنتاج والأيديولوجيا الرسمية. ولهذا، فإنها تداعت حينما تلقت أول صدمة، وتصدّعت الواجهة المشيّدة بعناية لتكشف عن كلّ أنواع المسوخ المروّعة التي كان الكثيرون يظنون أن التاريخ قد طوى صفحتها منذ أمد بعيد» (شرارة، 1980 : 228).

---

(1) كما أنَّ من غير المحتمل للدولة الفلسطينية المقبلة أن تكون، هي الأخرى، محظوظة بدرجة أكبر، بل العكس هو الصحيح تماماً في واقع الحال: لما كان مقدّراً لها أن تكون صغيرة بأقصى حدّ من حيث حجمها ومجزّأة في تشكيلها الجغرافي (الطبيعي)، فإنها لاتزال تفتقر إلى معظم «العناصر الأساسية». وقد أعطاها سليم نصار وصفاً تهكمياً بقوله: «دولة فلسطينية مطارها في مصر، وميناؤها في «إسرائيل»، ومصرفها المركزي في الأردن، وشعبها مشتّت في ما يزيد عن أربعة بلدان» (**الحياة**، 4 كانون الأول/ ديسمبر 1993).

إن بإمكان الأنظمة «الراديكالية» (الثورية) (باستثناء تونس بهذا الصدد، وهو استثناء يبدو أنه مفروض ذاتياً) كذلك أن تجنّد جيوشاً كبيرةً وتحتفظ بها آماداً طويلةً وتخوض بها عدداً من الحروب أو النزاعات (ثمة زعم بأن العراق كان يمتلك رابع أكبر الجيوش في العالم). كما أنَّ بإمكان هذه الأنظمة تعبئة الناس (من خلال التعليم ووسائل الإعلام وبرامج الرفاه الاجتماعيّ)، لكنها لا تستطيع أن تدمج بشكل فعّال القوى الاجتماعيّة المعبّأة حديثاً (وذلك، في جانب منه، لأن خططها الاقتصاديّة والصناعية لم تثمر التنمية المتسارعة المطلوبة). وهي تعاني من «أزمة هيمنة»: وإن أزمةً ماليةً مديدةً (كثيراً ما تكون ناجمةً تحديداً عن الطبيعة المتناقضة لسياساتها الاقتصاديّة) تكفي لتمزيق الغطاء الخفيف الذي يحاول تغطية أيديولوجيتها الشعبوية والكشف عن أن هذه الأيديولوجيا لا تزيد عن كونها برنامجاً انتقائياً بدلاً عن كونها «نظرةً عالميةً» أصيلةً تديم نفسها بنفسها. وما إن تستنفد هذه الأنظمة قواها على المصادرة (القسرية) للمِلكية، حتّى يتضح أنّ قواها على الاستخلاص (السياسيّ - الاقتصاديّ) من خلال الضرائب المباشرة، خائرة تماماً.

أمّا أنظمة الحكم الغنية (الثروة) للبلدان المصدّرة للنفط فهي معرّضة للأخطار بشكل مفرط وهي معتمدة بنيوياً بدرجة قصوى على العالم الخارجي (حتّى وإن كانت قوية في علاقات التناسب مع أقطار أو مجموعات معيّنة في هذا العالم). ولأنها دول تعتمد اعتماداً كاسحاً على التحصيص أو التوزيع فقد فقدت معظم سلطاتها الاستخلاصية، وذلك لحقيقة أنها لا تحتاج إلى توزيع الريع القادم من السكان المحلّيين، بل هي تقوم بدلاً عن ذلك بتوزيع العائدات التي تؤول بصورة مباشرة إلى الدولة من العالم الخارجي. أمّا أيديولوجيتها التي تمزج القبليّة والإسلام بمفهوم دولة الرفاه، فإنها لم

تجابه مجابهةً قاسيةً بأيّ تحدٍّ كالذي جابهتْه الأنظمة الراديكالية الشعبوية، ولكن من الصعب (باستثناء السعودية) اختبار طبيعة الهيمنة الحقيقية لتلك الأيديولوجيا إذا ما جُرّدت من تشحيمها «النفطي». وعلاوةً على ذلك، فمع أن الدولة مستقلة ذاتياً إلى حدّ ما عن دافع الضريبة (المستهلك) المنظور (وذلك بسبب توفّر ريوع النفط بكميات هائلة حتى الآن)، فإنها متشابكة عائلياً وقبلياً مع دافعي الضريبة من رجال الأعمال، القادمين، بعدد كبير جداً من وسائل التشابك بحيث حَرَمَت الدولةَ من أيّ إمكانية لتعديل سياساتها «السخية» في التحصيص والتوزيع في أوقات الركود الاقتصاديّ.

ومع أن كلا أنظمة «الثورة» و«الثروة» كانت ولاتزال «توسعيّة في الجانب الاقتصاديّ» بصورة جيّدة وطموحة، فإن أيّاً من النمطين لم يكن «منفِّذاً للتنمية الاقتصاديّة» جيّداً وكفؤاً بشكل خاص. وبما أنها، تحت تأثير الأزمة المالية أو في الأقل القيود المالية، تشعر الآن بحاجة إلى حدّ ما إلى تقليص دورها الاقتصاديّ، فإنها تجد من الصعب - بسبب ضعفها البنيوي كذلك - أن «تفرض السوق»[2]. وقد تؤدي النتيجة النهائية، بقدر كبير من الاحتمال، إلى ظهور دول أضعف، وإن تكن لاتزال قمعية، ومتسيّدة على اقتصاداتها الراكدة.

ولكن، إذا كانت الدولة العربية ضعيفة بهذه الدرجة فعلاً، فما الذي أغرى بتدبيج الكثير من الأدبيات السابقة من أجل تضخيم

---

(2) يمكننا أن نتذكر أيضاً بأن هناك وسيلتين ممكنتين تستطيع بهما الدولة أن «تفرض السوق»: «إن سلطة الدولة في الحقيقة هي لخلق الشرعية (الهيمنة) لأيديولوجيات المنافسة السوقية أو، في غياب الهيمنة، لقسر أولئك الذين يقاومون بصورة ناشطة الممارسات التنافسية، وتدعو الحاجة إلى سلطة الدولة إما لشرعنة نتائج الصراعات التنافسية في مجال إعادة التوزيع، أو لفرض هذه النتائج باستخدام وسائل أكثر وحشيةً» (موران ورايت، 1991، 246).

قوتها؟ (للاطلاع على المزيد من بحث الأدبيات، انظر صادوسكي، 1993). وفي محاولة للإجابة عن هذا السؤال، فإننا نقترح، بالنسبة إلى قوة الدولة، أن نميّز بين الجوانب «القوية» و«الصلبة» و«الضارية» من تلك القوة.

كثيراً ما فهم المراقبون خطأ أنّ الدولة الصلبة أو الضارية تعني أنها دولة قوية. وفي الحقيقة، إن دولةً قويةً قد تكون أو لا تكون دولةً صلبةً. وتمثّل فرنسا مثالاً كلاسيكياً لدولة صلبة/ قوية. أما بريطانيا فإن بادي وبيرنباوم (1983: 121 وما يليها)، يصنفانها بكونها دولة ليّنة. إلا أن بريطانيا، وفق تحليلنا، دولةٌ قويةٌ لكنها ليست صلبةً. وقد توصل بادي وبيرنباوم إلى استنتاجهما هذا لأنهما يرسمان تضاداً حاداً أكثر ممّا ينبغي بين الدولة والمجتمع المدني. وعلى النقيض من ذلك، إذا تبنّى المرء مفهوم غرامشي بشأن الدولة التكاملية (lo stato integrale) حيث يشكّل المجتمع المدني مكوِّنًا/ مقوِّماً أساسياً في تعريف الدولة (أي: الدولة = سلاح القسر+ جهاز الهيمنة)، جاز للمرء أن يتوصل إلى استنتاجات مختلفة[3].

إن الدول الصلبة كثيراً ما تكون متأخرةً نسبياً في التصنيع، ولديها مديرون تنفيذيون أقوياء ومستويات أعلى من المركزية، وهي تحاول أن تفرض تنظيماً معيارياً ومفصَّلاً للاقتصاد والمجتمع، وتفضّل التدخل الهادف إلى تحقيق غايات بعيدة

---

(3) إن النقاش ثرّ حول طبيعة الدولة الفرنسية والدولة البريطانية في أوجه التشابه بينهما، وتمكن الإحالة من بين آخرين، إلى كتابات بيرنباوم وبادي، أندرسون، غامبل (Gamble)، سيرني، هول (Hall)، ليس (Leis)، جيسوب، وكثيرين غيرهم. ولأغراض هذا التحليل، لابدّ لهذا المقتبس من لاكلو (1979) أن يكون كافياً: «إن اصطفائية المؤسسات المهيمنة والأيديولوجيا في بريطانيا العظمى وطبيعتها الخاصة لا تعكسان تطوراً غير مكتمل للبورجوازية، بل على العكس تماماً: السلطة المفصلة الفائقة للبورجوازية» (ص 162).

المدى تتمحور حول التراكم (قارن كاتزنشتاين (Katzenstein)، 1978). إن دولاً صلبة كهذه (تتبنى سياسات محلية تدخلية(*) (dirigiste)، وسياسات ليستية(**) في التجارة الخارجية) كانت كثيراً ما تُفترض أنّها دول قوية، في حين أن دولاً تتبنّى سياسات اقتصاديّة ليبرالية، محلياً وعالمياً، كانت تُفترض أنّها ضعيفة. ولقد أضْفتْ مقاربة كهذه أيضاً مصداقية على الأهداف المعلنة للدولة وعلى ادّعاءاتها هي حول «المنجزات» بدلاً من نتائج التنفيذ الفعلية في مختلف القطاعات الرئيسية والفرعية. إن دولة صلبة، ضبطية/تدخلية لا تحمل المدلول نفسه الذي تحمله دولة قوية لأن ما قد يكون مطلوباً هو المرونة والقدرة على قطع الصلة بالنماذج الماضية للسلوك. وفي ظروف كهذه فإن براعة الدولة في تقليص أو إعادة توجيه انخراطها الضبطي في الاقتصاد قد تكون قوية، بصفتها تعبيراً عن قدرة الدولة، بقدر قوتها في التدخل المباشر (كاماك (Cammack)، 1992، محيلاً إلى ج. آيكنبري وس. كراسنر وآخرين).

ويستطيع المرء كذلك أن يقترح أنه بينما تميل الدول الصلبة، وهي تتغلغل في مجتمعها إلى الاعتماد بقوة على الوسائل والأدوات الإدارية، فإن الدول الأقل صلابةً سوف تميل إلى الاعتماد بدرجة أوسع في تغلغلها في مجتمعاتها على الوسائل الأيديولوجية (الهيمنة من وجهة نظر غرامشي). وبالاختلاف عن الكثير من البلدان الأفريقية حيث كان في استطاعة البنى الاجتماعيّة ـ السياسيّة المحلّية أن تتفادى

(*) قائمة على التخطيط الاقتصادي، أي تدخل الدولة.

(**) نسبة إلى فريديريك ليست (List) (1789-1846) الاقتصادي الألماني ذي التوجهات القومية الرومانسية، والناقد للنظرية الاقتصادية العامة.

السلطات المركزية، فإن الدولة العربية، باستثناء قلة منها لا غير، أفلحتْ في التغلغل في مجتمعاتها، إدارياً في الأقل، وفي تفكيك الكثير من منظومات الإنتاج وشبكات التبادل الريفية. إن الاقتصاد اللارسمي وما يسمّى بالاقتصاد الإسلاميّ هما استثناءان جزئيان لهذه الصورة العامة.

كما أنَّ الدولة القوية يجب تمييزها عن الدولة «الضارية» التي هي على درجة من التضاد مع المجتمع بحيثُ إنَّها لا تستطيع أن تتعامل معه إلاّ من خلال القسر واستخدام القوة السافرة (ومن هنا جاءت تسميات «الدولة البوليسية» و«الدولة الأمنية» و«دولة المخابرات»). أما الدولة القوية فإنها تكمِّل المجتمع ولا تناقضه، ولا تظهر قوتها في إخضاعها للمجتمع بل في قدرتها على العمل مع مراكز القوة في المجتمع أو من خلالها. وكان مايكل مان (Michael Mann) (1986) اقترح تمييزاً، يذكّرنا تماماً بغرامشي (كاستيليونه (Castiglione)، 1994)، بين السلطة «الاستبدادية» والسلطة القائمة على «البنية التحتية» التي وجدها هول وآيكنبري (1989: 12 ـ 14). مفيدةً في دراسة الدولة. إن الدولة الضارية تتميز في النمط الأول، والدولة القوية تتميز في النمط الثاني. إن القوة الاستبدادية للدولة كبيرة حينما تستطيع الدولة (أو الجالسون على مقاعد الحكم) التصرف بشكل كيفي، متحررين من القيود الدستوريّة. إن ممارسة مثل هذه السلطة الاعتباطية، كما يمتلكها كثير من الحكّام العرب، قد تكون قاسيةً، ولكن كثيراً ما يكون الصخب والغضب(*) الصادران عن القيادة لا يعنيان سوى القليل حينما يحين الوقت لترجمة هذه الأوامر إلى واقع سياسيّ أو اجتماعيّ سليم. وعليه، كثيراً ما تكون

(*) اقتبس الكاتب ببراعة هذا التعبير من رواية وليام فوكنر (1897- 1962) التي تحمل الاسم نفسه **الصخب والغضب** (*Sound and fury*).

الدولة العربية عنيفة لأنها ضعيفة[4] (جعيط، 1984: 172 ـ 181، 213 وما يليها، العروي، 1981: 145 وما يليها). وقام كاتب لبناني، بعد أن استعرض سلسلة كاملة من التجارب السلطوية العربية، بتقديم النصح لقرائه بأن يميّزوا بين «قوة الدولة» و«دولة القوة» (l'état-force) (خليل، 1984: في مواضع أخرى و169). ذلك، كما يشير كاتب سوري عن حقّ، أن الدولة العربية على العموم ليست «تضامنية» («عصبية») حديثة تتغلغل في تضامنيات أخرى وتولّفها وتتجاوزها، بل هي تضامنية تتغلب ببساطة على جميع التضامنيات الأخرى ثمّ تقوم بتفكيكها واحتلال مواقعها. وما إن تستولي الطبقة المغلقة على الحكم حتّى تجاهد في سبيل أن تستمدّ شرعيتها عن طريق الإحالة إلى أشياء أخرى: الاستقلال الوطنيّ، التنمية الاقتصاديّة، التحول الاشتراكي. . . الخ، ولكن ليس من خلال ممارسة الحكم (الحميد) إطلاقاً (صفدي، 1986: الفصل 5).

وبالمقابل، فإن البعد الخاص بالبنية التحتية لسلطة الدولة يتجلى قبل أيّ شيء آخر في قدرتها على التغلغل في المجتمع وتنظيم العلاقات الاجتماعيّة، وهكذا فإن سلطة الدولة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقدرة الدولة، وعلى المرء أن يشكّك في دول حُسبت تقليدياً أنّها قوية قبل وضع قدرتها على المحكّ. ومثلاً، إن الدولة الفرنسية ذات الحكم المطلق في القرن التاسع عشر لم تكن على درجة من القوة

(4) إن مواضيع القسوة السياسية وعنف الدولة والعنف المضاد (الاجتماعي) مواضيع هامة لكنها لم تحظ باهتمام الباحثين في العالم العربي إلا على نطاق ضيق. ولهذا، نحيل القارئ بوجه خاص إلى ما يلي: للاطلاع على جرد مثير للاهتمام، وإن كان جرداً تبسيطياً، لظاهرة التعذيب في الدول الإسلامية التاريخية، انظر هادي العلوي (1985). وللاطلاع على تحديث للمعلومات في ما يخص الأقطار العربية المعاصرة (وبوجه خاص العراق)، انظر كنعان مكية (Makiya) (1993). وللاطلاع على دراسة تحليلية وكمية جيدة حول العنف السياسي (من جانب الدولة وضد الدولة) في العالم العربي المعاصر، انظر حسنين ت. إبراهيم (1992).

مقاربة لقوة منافستها البريطانية الدستوريّة. وكانت قدرة الدولة الفرنسية في مجال البنية التحتية للتغلغل في مجتمعها أقل ممّا كانت لدى نظيرتها البريطانية، بالرغم من قوتها الاستبدادية الأعظم من الناحية الرسمية، وكان هذا واضحاً بوجه خاص بالنسبة إلى إمكانيتها في فرض الضرائب على الطبقة الأرستقراطية. «إن الاستنتاج الذي يجب التشديد عليه، هو أن قوة الدولة تعتمد اعتماداً كبيراً على قدرتها على التغلغل في المجتمع وتنظيمه. وإن دعاوى الاستبداد يجب ألاّ تؤخذ بمعناها الظاهري» (هول وآيكنبري، 1989: 13).

هناك نوعان من المقاربات في محاولة قياس قوة الدولة. المقاربة **الأولى**: تجميعية، والمقاربة **الثانية**: تحليلية. وكمثال على الأولى، هناك اعتقاد جويل ميغدال (Joel Migdal) القائل بأن الدول القوية هي الدول الأكثر قدرةً على إنجاز تلك الأنواع من التحولات في المجتمع التي سعى قادتها لتحقيقها، ومن خلال التخطيط الذي تضعه الدولة وسياساتها وأفعالها (ميغدال، 1988a: خصوصاً «المقدمة» والفصل 1). وفي العالم الثالث، ثمة اختبار مألوف لقياس قوة الدولة هو اختبار المدى الذي يمكن أن تكون دولة كهذه قد نجحت في إنجاز أهدافها التنمويّة المعلنة. ومن الواضح في هذا المجال، وكما سبق أن رأينا في فصول سابقة، لم تستطع أيّ دولة عربية واحدة على الإطلاق أن تشكّل قصة نجاح وهّاجة، مع أن درجة النجاح والفشل وميادينهما قد تباينت بين حالة وأخرى.

وعند تبنّي التنفيذ الفعّال لقياس تجميعي لقوة الدولة، تجدر الحيطة لكي لا يصار إلى افتراض سمة أحادية لأهداف الدولة أو افتراض استقلال ذاتيّ كامل للدولة عن القوى والمصالح الاجتماعيّة. وبعد ذلك، يجب ربط أدوات تنفيذ السياسات ربطاً دائماً بالأهداف المحددة آنياً وبالسياق الاجتماعيّ ـ السياسيّ عموماً. وعلى سبيل

المثال يحاجج ميغدال (1988b) بأن عبد الناصر فشل في تحويل المجتمع المصري من خلال الإصلاح الزراعي، وهو (أي ميغدال) يعدّ هذا مؤشراً على إخفاقه في بناء دولة مهيمنة قادرة على السيطرة الاجتماعيّة. ولكن حقيقة أن الإصلاح كان ناجحاً أم غير ناجح تعتمد بوضوح على ما نعدّه نحن أهدافه الرئيسيّة. فإذا أمعنّا التفكير في المعنى الظاهري للقول بأن هدف الإصلاح الزراعيّ الأساسيّ كان تحسين وضع الفلاحين الفقراء، وتجاوزنا أي «أجندة مخفية» محتملة، يتضح آنذاك بأنه لم يشكّل نجاحاً كاملاً. أما إذا شاء المرء أن يركّز على أهدافه «السياسيّة» الممكنة، مثل زعزعة قاعدة نفوذ ملّاك الأراضي وتحسين الإنتاجية الزراعية وتحويل رأس المال باتجاه التنمية الحضرية، آنذاك يجب أن يُعدّ الإصلاح ناجحاً (الأيوبي، 1989b: الفصل 4). وقد تثار كذلك أسئلة مشابهة في ما يتصل بالإصلاح الزراعيّ .في كلّ من سوريا والجزائر (هينبوش، 1986، بفايفر (Pfeifer)، 1985). وكما يحاجج بول كاماك (Paul Cammack)، فليس ثمة تناقض في قيام عبد الناصر «بتقويض أدواته التنظيمية»، كما فعل ـ على حدّ قول ميغدال ـ حينما فكّك «الاتحاد الاشتراكي العربي». «لقد عُبّئ (هذا الاتحاد) في أواسط الستينيات لكي يعمل بصفته مقابلاً للجيش، وللحيلولة دون نشوء شرائح جديدة من الفلاحين الأغنياء خارج سيطرة الدولة، ثمّ فككه بعد زوال التهديد وصار بالإمكان الوثوق بالفئات نفسها لكي تعمل بانسجام مع أهداف الدولة». ويستنتج كاماك (1992: 4 ـ 12). قائلاً بأن التدخل والانسحاب من جانب الدولة لا يمكن، بناءً على ذلك، أن يُربط ربطاً آلياً بقوة الدولة.

يحتفي آيكنبري بقرار الانسحاب أو عدم التدخل بصفته دليلاً على قوة الدولة، بينما يطرح ميغدال الانسحاب من التدخل بصفته

دليلاً على أن أهداف الدولة قد فسدت من الداخل، ما يمثل بالتالي هزيمة الدولة الضعيفة على يد مجتمع قوي. إن كلاً منهما يقدم صورة أحادية الجانب. فإن آيكنبري يمرّ مرور الكرام على إمكانية أن يأتي قرار بالانسحاب في نهاية سلسلة طويلة من فشل السياسة الموحي بالضعف. وبالمقابل، فإن ميغدال يخفق في أن يأخذ في اعتباره أن قراراً بحل مؤسسة معيّنة للدولة قد يعكس على وجه التحديد تلك المرونة التي يراها آيكنبري أساسية للحفاظ على قدرة الدولة على المدى البعيد. . . وعليه، فإن التفسيرين الخاصين اللذين يقدمهما آيكنبري وميغدال يبدوان اعتباطيين، لأن كلّ واحد منهما يفشل في استشكاف إمّا محتوى أهداف الدولة أو الروابط بين الدولة واللاعبين الاجتماعيّين (المصدر نفسه: 10 ـ 12).

ينشأ الخلط هنا من التعامل مع الدولة بصفتها لاعباً مستقلاً. فإن مظهر الفشل، كما ورد في تحليل ميغدال لمصر عبد الناصر، قد يكون نتيجةً مباشرةً للافتراض الأوّلي القائل بأن الدولة لاعب مستقل يقف فوق المجتمع، ويكون مستقلاً ذاتياً بشكل كامل عن رأس المال وعن القوى والمصالح الاجتماعيّة، وبأن مراميه كانت في الواقع تسعى لصالح طبقة الفلاحين الفقراء.

أما الآن، وعند استعادة الماضي، فإننا نعلم بأن إنجازات الإصلاح الزراعيّ .في مصر كانت مختلطة: فمن ناحية، كان الإصلاح الزراعيّ .فعّالاً جداً من حيث إزاحة قاعدة النفوذ السياسيّة والاقتصاديّة لطبقة ملاّك الأراضي القديمة في الريف، كما إنه كان فعّالاً جزئياً في رفع مستوى الإنتاجية وتحويل رأس المال باتجاه التنمية الحضرية والصناعية، غير أنه من الناحية الأخرى لا يكاد أن يكون فعّالاً في بناء قاعدة سلطة سياسيّة بديلة أو في إدامة ائتلاف سياسيّ بعيد المدى بين القطاعين الحضري والريفي. وعليه، فإن

الدولة المصرية، كما أعاد بناءها عبد الناصر، لم تكن قويةً بالقدر الذي كان كثير من المراقبين يحسب أنها كانت عليه في مرحلة «اشتراكية» أسبق، حينما بدت أنها تملك كلّ شيء وتسيطر على كلّ شيء (للاطلاع على المزيد من النقاش حول «ليونة» الدولة المصرية، انظر واتربوري، 1985). وكما أوضح جلال أمين مؤخّراً: «حينما قرأنا ما كتبه البروفسور ميردال (Myrdal) حول «الدولة الليّنة» في أواخر الستينيات (أي في 1968)، لم يخطر ببالنا قط أن تحليله كان ينطبق على مصر. وفي ذلك الوقت، كانت لدينا بضع مشاكل، غير أن هذه لم تكن واحدةً منها». ثمّ تبيّن بصورة متدرجة في السبعينيات والثمانينيات أنّ الدولة المصرية كانت أكثر ليناً من أن تستطيع معالجة الاقتصاد، وأكثر ضعفاً من أن تستطيع الوقوف بوجه أعدائها الخارجيين، وأكثر عجزاً من أن تستطيع حتّى فرض القانون والنظام داخل المجتمع (جلال أمين، 1993: 7 ـ 10).

تنعكس صورة هذه القوة المحدودة للدولة، في الوقت الحاضر، في عجزها عن «فرض السوق» حتّى بعد أن تكون قد أعلنت عن نواياها السياسيّة في ذلك الصدد. وكما اقترحتْه دراسة حديثة أجراها يحيى صادوسكي (1991: 1 ـ 14)، فإن تعثّر سياسات إعادة الهيكلة في مصر ليس ناجماً عن غياب «الإرادة السياسيّة» لإجراء إصلاحات باتجاه اقتصاد السوق، بل ناجماً عن غياب «القدرة السياسيّة» على إطلاق وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة[5]. وبكلمة أخرى، إن الدولة المصرية، بمعنى من المعاني وعلى الرغم من

(5) كما سبق أن ألمحتُ في هذا الكتاب (مثلاً في الفصل التاسع)، لا أحبذ عبارة «الافتقار إلى الإدارة السياسية» تفسيراً للفعل البطيء أو غير الكفؤ، وذلك لأن ما يوجد لدينا ليس إرادة واحدة سياسية حاضرة أو غائبة بل جملة من الإرادات السياسية التي هي في حالة نزاع أو اتفاق أو تسوية.

جميع المظاهر، هي «دولة ليّنة» يجري تضخيم قوتها بصورة هائلة من جانب «جماعة التنمية في واشنطن» من بين جهات أخرى:

«في أحيان كثيرة، يفترض الناس أن بلداً، لأنه يمتلك علَماً وجيشاً، لابدّ أن يمتلك دولةً فعّالةً. وهم يستقرئون ذلك على أساس أن قوة الدولة هي قوة أوتوقراطية وغير محدودة، لأن الحكومة ليست مقيّدة بدستور ديمقراطي أو برلمان تمثيلي. ويميل الغربيون بشكل خاص إلى النظر إلى الدكتاتوريات الشرق ـ أوسطية مثل دكتاتوريتي عبد الناصر والسادات بصفتهما نسخاً محدثة لـ «الاستبداد الشرقي». وهم يفترضون أن الدولة في مصر قوية والمجتمع ضعيف. بينما الحقيقة هي العكس تماماً تقريباً».

والآن، إذا كان هذا هو وصف مصر، الحالة العريقة افتراضياً لقوة الدولة داخل العالم العربي، فلن تكون ثمة حاجة إلاّ إلى قدر قليل من الإقناع لإدراك الضعف الحقيقيّ للدول الأخرى (انظر على سبيل المثال رضا، 1992: 78 ـ 92، حيث يستشهد بآراء غ. ميردال بخصوص «ليونة» دول الخليج ونقاط ضعفها الأخرى).

إن المقاربة الثانية لقياس قوة الدولة هي مقاربة تحليلية. وهنا يجري تفكيك سلطة الدولة إلى عدد من القدرات ويجري فحص كلّ منها بصورة مستقلة وبالارتباط مع الأخريات، معاً. ومن بين أهم القدرات التي تفحص هي قدرات الدولة على الاستخلاص، والضبط، والتخصيص/ إعادة التحصيص. ولقد سبق أن بيّناً ضمنياً بأن القوة الضبطية للدولة قد تقدّمت بشكل كبير في الكثير من البلدان العربية، خصوصاً تلك البلدان التي تحكمها أنظمة حكم من الطراز الشعبوي/ التشاركي. وقد حدث هذا، كما رأينا في الفصل الخاص بالإدارة، إلى حدّ أن هذه الوظيفة ربما ألحقت الهزيمة، مرات متعدّدة، بالنشاطات التحصيصية للدولة في ميدان التصنيع ومحاولة خلق اقتصاد حديث متنوع.

وبالمقابل، فإن الوظيفة التحصيصية كانت على درجة كاسحة من الأهمية في الأقطار المصدّرة للنفط الريعية بحيث أُطلق عليها لقب «الدول التحصيصية» (لوتشياني، 1987). وتنطوي الوظيفة التحصيصية، في الميدان الاقتصاديّ، على إفراد حصة من الأموال لغرض الاستثمار (بما في ذلك في مجال البنية التحتية) ووظيفة إعادة التحصيص أو إعادة التوزيع المتعلّقة بتوزيع الدخل وبالخدمات والمنافع التي تقدّمها «دولة الرفاه».

تعتمد جميع هذه النشاطات في الدول الشعبوية اعتماداً كبيراً، على قيام الدولة في البدء بوضع اليد على الأعمال الخاصة (الأجنبية، ثمّ الأهلية)، مدعومةً بمساعدات و«ريوع» خارجية من الغرب و«الشرق» معاً، ومن العالم العربي. وعليه، فلابدّ أن يكون واضحاً أن كلاً من الأقطار الغنية بالنفط والأقطار الفقيرة في العالم العربيّ قد اعتمدت، لأداء وظائفها التحصيصية، اعتماداً أكثر ممّا ينبغي واعتماداً طائشاً أكثر ممّا ينبغي على مصادر هي في آخر المطاف «غير قابلة للتجديد».

ومع ذلك غالباً ما ننسى أن الدولة تقوم بتحصيص جميع أنواع القيم في المجتمع: فهي لا تقوم بتحصيص الموارد الاقتصاديّة فقط، بل القيم الأخلاقية (قارن إيستون (Easton)، 1953). والدولة العربية لم تقم، بصورة متكررة، بتأميم الصناعة فقط، بل حاولت كذلك أن تؤمّم «الصراع الطبقيّ» (سيد أحمد (Sayyid-Ahmad)، 1984: الفصل 2) و«رأس المال الأخلاقي» (إتيان، 1987). لقد كان هذا سائداً بشكل خاص في أنظمة الحكم الراديكالية الشعبوية. فإذا أخفقت مثل هذه الدولة ـ كما أخفقت معظم الأقطار العربية ـ في تحقيق وعودها التنمويّة التي تدّعي بأنها قد أفردت موارد المجتمع لها، فإن من المحتمل أن تتجسد ردّة فعل المجتمع إمّا في محاولة

أن ينتزع من الدولة جزءاً من ميدانها الاقتصاديّ المتسع (أي من خلال عمليات الخصخصة) و/ أو في محاولة استعادة جزء من «رأس المال الأخلاقي» لاستخدامه مباشرةً لصالح المجتمع المدني (كما يتمثل، على سبيل المثال، في المجموعات الإسلامية).

لعل القدرة الاستخلاصية للدولة هي الأكثر أهمية على المدى الطويل، وذلك لأن قدرة الدولة على استخلاص الفائض (متى جفّت الريوع الخارجية) من سكانها المحلّيين هي التي ستمكّنها من التحصيص والضبط، ومن التوزيع وإعادة التوزيع. وتقوم الدول باستخلاص الفائض بطرق متباينة، وهذه في العادة وسيلة جيدة لتحديد طبيعة الدولة نفسها وفي الوقت نفسه لاستكناه نمط علاقتها بمجتمعها المدني. وهكذا، قد يجد المرء، على سبيل المثال، أنه بينما كثيراً ما تقوم الدولة «الضارية» بانتزاع ملكية الفائض الاقتصاديّ من المجتمع باستخدام وسائل شبه قسرية، فإن الدولة القوية قادرة على استخلاص الفائض من خلال فرض ضرائب مباشرة قائمة على مبادئ قانونيّة واقتصاديّة ومحاسبية، معروفة ومُقرَّة.

كانت أنظمة الحكم الراديكالية الشعبوية في العالم العربي، تميل إلى انتزاع الفائض من خلال وسائل سياسيّة (بما فيها «تأميم» الصناعة) وتعزيز ذلك بواسطة تلقي المساعدات الأجنبية. أما في «الدول الريعية» المصدّرة للنفط، فقد جرى تفادي حاجة الدولة إلى استخلاص موارد من مجتمعاتها، تفادياً كاملاً ما أدّى إلى أن تصبح قدرة الدولة ضعيفة إلى حدّ ما، باستثناء الوظائف التحصيصية الصرفة (كراسنر، 1985، تشودري، 1989، سنايدر، 1988). إن «الاستقلال الذاتي النسبيّ» الذي تستمده الدول الريعية أو شبه الريعية من العائدات الخارجية التي تذهب مباشرة إلى الدولة (سواء على شكل بترودولارات أو مساعدات نقدية) قد يؤول في نهاية المطاف إلى

حالة ضعف، إذا ما أدّى إلى تجنّب القيام بنشاطات بناء الدولة الداخلية من النوع الذي ربط في أوروبا ما بين فرض الضرائب والمشاركة والشرعية (أندرسون، 1987: 1 ـ 18).

إن القدرة المتقدمة للدولة على الاستخلاص من خلال الضرائب المباشرة، لا تشير إلى قوتها وتقدّم مؤسساتها فحسب، بل قد توحي كذلك بأن الأمور سائرة باتجاه نوع من الديمقراطية. وتشير التجربة الأوروبية إلى أن البرلمانات ظهرت بصفتها ساحات كان الملوك يتساومون فيها مع المواطنين حول الضرائب، وبأن تكاليف الحروب هي التي كانت تحرّكهم باتّجاه تلك المنابر متضرّعين متوسلين (بيتس (Bates)، 1991: 24 ـ 25). وعليه، فإن حقيقة أن الدول العربية على وجه العموم لا تتمتع بالكفاءة في مجال استحصال الضرائب هي مقياس لكلٍّ من القوة الحقيقية المحدودة للدول العربية والآفاق المقيَّدة للتحوّل الديمقراطي. واقترح جويل ميغدال هذا بالنسبة إلى ثلاث دول «شعبوية» هي: مصر وسوريا والعراق (ميغدال، 1988b). ونجحت هذه الأقطار في تعبئة الناس، بأعداد ونسب مئوية عالية نسبياً، في قواتها المسلحة وفي شبكات مدارسها على امتداد البلاد. وبهذا تكون قد أظهرت قدرات عالية نسبياً تشير إلى تمكنها من انتزاع الناس من المجتمع وتوزيعهم وفق الأغراض التعبوية للدولة. لكن أداء هذه الأقطار كان أدنى بكثير في مجال الإجراءات التي تظهر قوة الدولة بطريقة غير مباشرة مثل القدرة على فرض الضرائب على مواطنيها. ومن بين البلدان غير المصدّرة للنفط، كان لمصر وسوريا في السنوات من 1978 إلى 1985 أدنى الأرقام، على مستوى العالم، في مجال الإيرادات الضريبية المحلّية بصفتها نسبة مئوية من إجمالي واردات الخزينة.

لقد أنجز جياكومو لوتشياني (1993) مؤخراً عملاً أشمل حول

هذا الموضوع، وهو الذي حاول أن يتحقق من الكيفية التي استجابت بها مختلف الأقطار العربية من حيث سياساتها الضريبية، لـ «الأزمة المالية للدولة» التي وقعت مؤخراً، والكيفية التي يحتمل لمثل هذا النوع من الاستجابة أن يؤثّر بها على آفاق الدمقرطة. ومن جديد، يقوم الأساس النظري للمحاجة على ما يلي: إذا كانت الدولة تحتاج إلى فرض الضرائب لدعم نشاطاتها، فإن فرض الضرائب (خصوصاً الضرائب المباشرة الحديثة) بدوره يستلزم الإذعان وبالتالي لا يمكن له، على المدى الأبعد، أن يتعايش مع الحكم السلطوي. وإن الدولة التي تلجأ إلى الضرائب المتزايدة، خصوصاً إذا انطوت على ضريبة الدخل المباشرة، لابدّ لها والحالة هذه أن تلبّي المطالب المتنامية بالمشاركة الشعبية، وبالسيطرة المطبَّقة من خلال المؤسسات الديمقراطية، أمّا الضرائب على التجارة الخارجية، فلا تستلزم سوى قدر قليل من التشريع، بل إنها لا تستلزم وجود سيطرة كاملة على الأراضي الإقليمية للبلاد: ولهذا فإن الذي كان يُفرض هذه الضرائب تاريخياً هم قطّاع الطرق واللاعبون غير الحكوميين، فضلاً عن الحكومات الضعيفة. بَيد أنّ هذه الضرائب فضلاً عن أشكال أخرى بسيطة نسبياً من الضرائب، سرعان ما تصل إلى حدّها ولا تنمو بالسرعة نفسها التي ينمو بها الدخل القومي. وتقول المحاجة أنه ما إن تحتاج الدولة فعلياً إلى التطاول على المداخيل الخاصة للناس، حتّى ينشأ احتمال بأن تكون عملية الدمقرطة على وشك الحدوث. ويفترض أن تنطوي هذه العملية على مزيد من التعقيد في أشغال ماكنة الدولة، وكذلك وفي الوقت نفسه على ازدهار قوى المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الاقتصاديّ الخاص. إن استحصال الضرائب المباشرة المفروضة على الأفراد أصعب بكثير من استحصال الضرائب غير المباشرة، لأنها تستلزم وجود بنية تحتية أقوى. فكلما زادت نسبة عائدات الضرائب المُستمَدّة من الضرائب المباشرة

المفروضة على الأفراد، زاد تغلغل الحكومة في المجتمع بصرف النظر عن درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد بحدّ ذاته (سنايدر، 1988: 466 ـ 472). ومع أن هذه الفرضية مستمدّة بشكل رئيسيّ من التجربة التاريخية الأوروبية، فإنه يبدو أنها قابلة للتطبيق على المستوى العالمي. ومع ذلك، يجدر إقحام ملاحظة تحذيرية «ثقافية» بالنسبة إلى المجتمعات المسلمة مع أن تبعاتها قد لا تغيِّر الوضع الحقيقيّ بأيّ طريقة كاسحة[6].

ثمة عامل هام آخر هو الدرجة التي تسيطر بها الدولة على الاقتصاد. وكلما كان الاقتصاد قائماً على أساس السوق بدرجة أقل (وهي حالة معظم الاقتصادات العربية)، كان الأساس الضريبيّ أقل مرونةً. وهذا بدوره يقوم بتشكيل شروط المساومة المحتملة بين الدولة والمجتمع. ومن جديد، توحي التجربة التاريخية بأنه:

«كلّما كانت القاعدة الضريبية أكثر مرونة، اتسعت الدرجة التي يُضطر فيها الحاكم إلى إحالة السيطرة على السياسة العامة إلى أولئك

---

(6) نظراً إلى الطبيعة الخاصة للدولة الإسلامية التاريخية «الاتاوية» حيث أُجيزت دينياً معظم «الضرائب» (الفيء، الجزية، العشر، بل حتّى الزكاة) من جانب أجيال من الفقهاء الدينيين، فقد كان المجتمع كثيراً ما يقاوم الضرائب غير الدينية (المكوس) بصفتها غير شرعية (شلق، 1989: 39- 42). ولقد حدث هذا، على سبيل المثال، أثناء حكم الفاطميين والأيوبيين والمماليك، وفي وقت متأخر خلال محاولات ابن سعود لإخضاع بلاد العرب لهيمنته. كما إنَّ (مذكرة النصيحة) (1992: 34) التي قدمها «العلماء» والإسلاميون السعوديون تدين فرض شتى الضرائب والرسوم «دون استدلال شرعي». وتقوم معظم الحركات الإسلامية المتطرفة العصرية بتشجيع أعضائها على الامتناع عن دفع الضرائب لـ «الدولة الكافرة» وتدعو إلى إعادة تطبيق الضرائب «الدينية» بما في ذلك الجزية على غير المسلمين. وأخيراً، مما لا شكّ فيه أنه إذا كانت الدولة على درجة كافية من الاستبداد فقد تكون قادرة على زيادة ضريبة الدخل دون أن تتنازل بالضرورة عن قدر كبير من السلطة السياسية ـ فترةً من الزمن في الأقل.

الذين كان قد سعى إلى مصادرة أموالهم للأغراض العامة. . . وكلما كانت الأسواق هي التي تنظم النشاطات ذات السمة الاقتصاديّة الكاملة، يصبح تجنب دفع الضريبة أسهل، وتصبح مرونة دفع الضريبة أعظم، وبالتالي تصبح حاجة الحكومات إلى المساومة (عند بحثها عن إيرادات) أعظم» (بيتس، 1991 : 25 ـ 26).

إن القاعدة الضريبية في معظم الأقطار العربية لاتزال في الجانب «غير المرن»، وبالتالي فإنها تقلّص حاجة الحكومات إلى أن تتضرع وتتساوم حتّى حينما تعاني من أزمات مالية خطرة. ولابدّ أن هذا بدوره يلعب دور المعوّق أمام آفاق التحوّل الديمقراطي.

وعند تحليل لوتشياني لإيرادات الضرائب بصفتها نسبة مئوية من إجمالي الإيرادات (والمنح) لمجموعة من أقطار الشرق الأوسط، توصل إلى الاستنتاج اللافت بأنه يبدو أن عائدات الضرائب تمثّل أكثر من 50٪ من إجمالي الإيرادات في خمس أقطار شرق ـ أوسطية: المغرب، تونس، مصر، سوريا، والعراق. وفي حالة سوريا، لابدّ أن الدخل الضريبي يشمل الضرائب المفروضة على شركات النفط الأجنبية وهو بالتالي، وبأقصى درجات الاحتمال، مبالغ فيه. ومن الجدير بالملاحظة أن الضرائب في الأردن لا تلعب سوى دور محدود. فإن الأرقام الأكثر دلالةً هي تلك التي تتعلق بضرائب الدخل (انظر الجدول 12.1)، وتتضح الأهمية المحدودة لهذه حسب المعايير العالمية، باستثناء حالات الجزائر والمغرب وتونس ومصر (واليمن بعد 1987) (للاطلاع على تفسير ممكن للأعجوبة اليمنية، انظر الجزء الخاص بـ «المغامرة اليمنية» في الفصل الحادي عشر أعلاه). وفي العام 1990، كانت النسب المقارنة هي 52٪ في الولايات المتحدة الأميركية، و39٪ في المملكة المتحدة، و36٪ في إيطاليا، و17٪ في فرنسا، و16٪ في ألمانيا. ومع ذلك، تجدر

الملاحظة أنّ الضرائب على الدخل في مصر واليمن (90٪ في الأولى و65٪ في الثانية) تدفعها الشركات بشكل يكاد يكون كاملاً. أما المغرب فهو البلد العربيّ الوحيد الذي تجاوزت فيه الضرائب على الدخول الفردية الضرائب، على دخول الشركات منذ العام 1982. وهل من باب المصادفة المحضة أن هذه الأقطار ذوات النسبة الأعلى لضريبة الدخل إلى إجمالي عائدات الدولة هي في الواقع الأقرب إلى كونها دولاً فعليةً في العالم العربيّ (مصر وتونس والمغرب)، أم هي في الأقل (كما هي حال الجزائر واليمن) من بين الأقطار العربية التي عقدت انتخابات ديمقراطية حقيقية في السنوات الأخيرة؟

الجدول 12.1: ضرائب الدخل بصفتها جزءاً من إجمالي العائدات في بلدان شرق ـ أوسطية مختارة

	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الجزائر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	16,35	21,39	20,96	22,04	18,85	13,73	5,01[1]
البحرين	2,18	2,81	3,56	3,73	4,15	4,61	3,82	3,79	5,01	5,04
مصر	16,53	17,72	13,24	14,46	15,69	17,86	18,79	21,25	15,95	14,00
إيران	7,30	7,75	9,50	13,43	21,42	18,24	19,27	11,96	9,91	11,48
الأردن	7,90	8,01	9,82	9,00	7,82	7,63	6,83	6,56	13,06	11,56
المغرب	15,55	17,48	18,58	18,46	18,86	18,93	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
تونس	14,67	13,54	12,17	14,28	15,60	13,29	11,82	12,31	12,25	14,30
اليمن	غير متوفر	9,37	10,28	11,38	9,73	11,10	18,44	19,26	20,06	غير متوفر

المصدر: لوتشياني، (1993) والمراجع المذكورة فيه.

لا شكّ في أن إمكانية الأقطار العربية على الاستجابة للأزمة المالية للدولة سوف تتباين من قطر إلى آخر، غير أن الفارق الرئيسيّ سيكون بين الدول المصدّرة للنفط الرئيسيّة وبقية الدول. وقد

استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي عموماً أن تستجيب لتقلص عائدات النفط عن طريق تقليص جزء من الإنفاق العام ومن خلال اللجوء إلى جزء من احتياطياتها المتراكمة. وقد تمثّلت المحاولة الرئيسيّة لرفع العائدات غير النفطية في السعودية من خلال البدء باستحصال بعض رسوم الإستعمال ورفع الأسعار بالنسبة إلى المنافع الرئيسيّة بما في ذلك الكهرباء والماء ـ لكن هذه قُلِّصت من جديد بعد عملية عاصفة الصحراء. وفي العام 1988، أُجريتْ محاولة خرقاء لفرض ضريبة دخل على العمال الأجانب، ولكن سرعان ما اضطرّت السلطات إلى سحبها بعد ذلك بوقت قصير، كما سبق أن رأينا. وبينما بقيت التنمية تعتمد على عائدات النفط، فقد انفصمت الرابطة (الإعتيادية) بين النموّ الاقتصاديّ وعائدات الحكومة، الأمر الذي أدى إلى تقليص الحاجة الضرورية للدولة لترويج النموّ الاقتصاديّ غير النفطي بحدّ ذاته. ولا ينبغي خلط سوء إدارة الأموال الذي يسبب اختناقات مؤقتة بوجود أزمة مالية خطرة، فإن معظم هذه الأقطار المصدّرة للنفط لاتزال تمتلك «أموالاً للترضية» بكميات تكفي للحيلولة دون تحوّل التذمر والاحتجاجات المتباعدة إلى حركة منظمة تطالب بالديمقراطية.

أمّا في الأقطار غير النفطية، فمن الأرجح أن تتزامن الدمقرطة مع تراجع الموارد الخارجية للعائدات ومع الحاجة إلى زيادة الضرائب المحلّية المباشرة. وكان هذا الأمر واضحاً في حالة الأردن (براند (Brand)، 1992 : 186). كما كان الأمر واضحاً «من الناحية التحليليّة» في حالة الجزائر، غير أن الأمور سارت باتجاه خاطئ «من الناحية السياسيّة» بطريقة مؤسفة إلى حدّ ما. أما مصر، ذلك المثال العربيّ الرئيسي، فيمكن القول بأنها «كانت تجابه أزمات مالية طيلة وجودها الحديث» (لوتشياني، 1993 للاطلاع على التفاصيل).

وفي هذه الحالة تحديداً، هل يمكن القول بأن هذا قد أضعف الربط بين الأزمة المالية وعملية الدمقرطة؟ وعلى الرغم من أن شيئاً من اللبرلة السياسيّة قد تحقق، فإن موجة اللبرلة الاقتصاديّة الأحدث في التسعينيات لا تعدو أنْ تكون نظيرةً لموجات الدمقرطة الجادة. أمّا في تونس فإن الوضع مماثل تماماً، وإن لم يكن بدرجة حدة الأزمة المالية نفسها. ولعل تدفّق التحويلات الرسمية الأجنبية إلى مصر في أعقاب عملية عاصفة الصحراء، يكون قد منح البلاد، لفترة وجيزة، فسحة لاسترداد الأنفاس، ولكن ليس من المحتمل أن تستمر التحويلات بمستوى عال زمناً طويلاً، ممّا يجعل الإصلاحات الضريبية المحدودة التي أُعلنت حتّى الآن (بما في ذلك ضريبة المبيعات العامة) تبدو غير كافية البتة. وستكون هناك حاجة لفعل المزيد بالنسبة إلى ضريبة الدخل الشخصي، ولكن هل من شأن ذلك بالضرورة أن يعمّق عملية الدمقرطة، إذا ما أُخذت بعين الاعتبار ظروف مصر حيث يوجد عسكر كلّي القوة، وجماعة أعمال مراوغة، ومعارضة إسلامية منذرة؟ وتنطبق محدِّدات للدمقرطة مشابهة على أقطار عربية أخرى تعاني من الأزمات المالية. وقد يحاول الحكّام فترة من الزمن أن «يحتفظوا بكعكتهم ويأكلوها في الوقت نفسه»: أي توسيع الضرائب دون زيادة المشاركة. ولكن، إذا حاولت الدول أن توسّع قاعدتها الضريبية (وهي عملية تؤدّي عادةً إلى ارتفاع في مستوى الوعي السياسيّ) دون توسيع مشاركة المواطنين في صنع القرارات ودون استخدام النظام الضريبي لتقليص حالات اللامساواة الاجتماعيّة والسياسيّة، فسوف لا يُنظر إلى المطالبات الضريبية الجديدة للدولة بصفتها مطالبات شرعية، وقد يصبح الاضطراب السياسيّ المتعاظم حدثاً وشيك الوقوع (سنايدر، 1988: 481).

إن ما يزيد المشكلة تعقيداً هو حقيقة أن الدول العربية التي بلغتْ درجة النضوب بسبب أزمتها المالية، تعاني أيضاً من أزمة

«هيمنة» خطرة. وقد استهلكت القدرة «الاستجوابية»(*) للأيديولوجيات من قبيل القومية والاشتراكية من الناحية العملية، كما إنَّ أنظمة الحكم الآن غير قادرةَ بوجه عام على صياغة أيديولوجيات استجوابية بديلة وتجميع كتل سلطة جديدة. ولم يتبق سوى «رصيد سياسيّ» ضئيل جداً، بينما المطالب السياسيّة في الوقت الحاضر تستلزم، كلها تقريباً، أن يكون «الدفع نقداً»[7]. إن هذه أزمة تضع الدولة في مواجهة المجتمع المدني أو، كما يحلو للمتعاطفين الإسلاميّين صياغتها، تضع الدولة في مواجهة الأمة (غليون، 1993). وفي الوقت الحاضر، تبدو الحركات الإسلامية «الشعبوية ـ الجديدة» أنها تحتل موقعاً أعلى بدعواتها المثابرة لقيام دولة أخلاقية (stato etico) في أكثر من بلد واحد في العالم العربي. والأكثر من ذلك، إذ بينما تعتمد معظم أنظمة الحكم بصورة رئيسيّة على التكتيكات والمناورات، فإن الحركة الإسلامية قد تكون في طور الإعداد، إذا استخدمنا مصطلحات غرامشي، لشن «حرب مواقع» تستهدف «إحاطة» الدولة بهيمنة ـ مضادة شاملة (بوسي ـ غلوكسمان، 1980: 242 ـ 334)[8]. إن السؤال الحقيقيّ في الوقت الحاضر هو ليس ما إذا كان لازماً ضمّ المجموعات الإسلامية إلى العملية السياسيّة، إلى

(*) نحيل القارئ إلى شرح «الاستجواب» في أحد هوامش الفصل الأول.

(7) إن هذه التورية الاقتصادية تشبه إلى حدّ ما اللغة التي استعملها و. ف. إيلخمان (Ilchman) (1969). وفي رأيه، إن «الشرعية» في بعض أشكال الحكم الأكثر تطوراً تعد «نية تحتية سياسية» (وهذا يذكرنا بغرامشي ومان) بينما هي في أشكال الحكم الأقل تطوراً أقرب إلى أن تكون مورداً سياسياً، بمعنى أنها تمتلك «سمات منتجة ونادرة. ويحتاج رجل الدولة إلى الشرعية، أو يريدها لأنه بقدر ما يمتلكها يحتاج إلى إنفاق عدد أقل من الموارد الأخرى لضمان الإذعان» (73 وما يليها).

(8) للاطلاع على إمكانيات صيرورة الخطاب الديني شعبوياً وطنياً، وبالتالي هيمنياً بالمعنى الغرامشياني، انظر: ع. فوزي (1992: 128 وما يليها)؛ لبيب (1992a: 68، 74 والمراجع المذكورة)، وفرح (1992: 194 وما يليها).

جانب التجمعات والروابط الأخرى للمجتمع المدني، بل كيف يتم هذا الضم. وقد ارتضينا، ربما زمناً أطول ممّا ينبغي، بالضرورة التاريخية لـ «الدكتاتورية الانمائية» للتغلب على أسباب ونتائج التخلف الاقتصاديّ. وهل من الممكن الآن أن نأمل، مع ريتشارد سكلار (Richard Sklar) (1987) في ظهور «ديمقراطية إنمائية» تؤدي فيها المشاركة الديمقراطية إلى (بدلاً من أن تعيق) الكفاءة الاقتصاديّة؟

ثمة استنتاج واحد لابدّ أن يصبح واضحاً بعد كل هذا التحليل: إن علاقات الدولة/ المجتمع لا تشبه اللعبة التي يجب أن تكون فيها خسارة بقدر الربح ـ فإن بإمكان الدولة والمجتمع أن يزدهرا معاً، وفي الواقع يجب أن يزدهرا معاً. وليس من المحتمل وضع حدّ للاقتران الشرير الحالي ما بين الاستبداد السياسيّ والركود الاقتصاديّ إلا إذا استوعبت النخَب العربية السياسيّة هذا «الدرس» ـ و«خير البرّ عاجله».

ثبت المصطلحات

الاستبداد	despotism
الاستجواب	interpellation
الإسلام البترولي	petro-Islam
الأسلمة	islamization
إصلاح الأراضي	land reform
الإصلاح البيروقراطي	bureaucratic reform
الإصلاح الزراعي	agrarian reform
الأصول/ الموجودات	assets
إعادة الهيكلة الاقتصادية	economic re-construction
الإفلاس	bankruptcy
الاقتصاد الإروائي	hydraulic mode of production
الاقتصاد العالمي المركب	économie mondiale constituée
الإقطاع	feudalism
الإقطاع الحربي	military feudalism
الأقليات	minorities
الامتهان	imtihan (humiliation)

collective security	الأمن الجمعي
intifa' (tenancy)	الانتفاع
eclecticism	الانتقائية
inhitat (decline and decay)	الانحطاط
infitah (open-door economic policy)	الانفتاح
recession	الانكماش (الاقتصادي)
modes of persuasion	أنماط الإقناع
modes of production	أنماط الإنتاج
modes of coercion	أنماط القسر
autogestion	أوتوجاستيون
petrocracy	بتروقراطية
bedoucracy	البدوقراطية
agrarian bourgeoisie	البورجوازية الزراعية
industrial bourgeoisie	البورجوازية الصناعية
Bonapartism	البونابرتية
bureaucracy	البيروقراطية
historicism	التاريخانية
nationalization	التأميم
military intervention	التدخل العسكري
corporatism	التشاركية
mobilisational corporatism	التشاركية التحشيدية
class formation	التشكيل الطبقي
contracting-out	التعاقد الخارجي

developmentalism	التنموية
marginalization	التهميش
consociationalism	التوافقية
civic culture	الثقافة المواطنية
collectivism	الجماعية
partitocrazia, party-crazy	الحزبقراطيا
autarchy	الحكم المطلق (أوتاركي)
privatization	الخصخصة
privacy	الخصوصية
development plans	خطط التنمية
devaluation	خفض القيمة
peripheral states	الدول الأطرافية
police states	الدول البوليسية
rentier states	الدول الريعية
fierce states	الدول الضارية
soft states	الدول اللينة
city-states	الدول - المدن
integral state	الدولة التكاملية
état-rais (boss-state)	دولة الرئيس
état providence	دولة الرفاه
état famille	الدولة العائلية
état force	دولة القوة
dirigisme	ديريجيزم

foreign debt	الدَّيْن الأجنبي
international capital	رأس المال العالمي
domestic capital	رأس المال المحلي
peripheral capitalism	الرأسمالية الأطرافية
bourgeois capitalism	الرأسمالية البورجوازية
organizational capitalism	الرأسمالية التنظيمية
state capitalism	رأسمالية الدولة
agrarian capitalism	الرأسمالية الزراعية
censorship	الرقابة
clientelism	الزبانة
agriculture	الزراعة
money-utilization companies	شركات استخدام النقد
multinational corporations	الشركات متعددة الجنسيات
shaikhocracy	شيخوقراطية
decision-making	صنع القرار
contingency	الطارئية
classes	الطبقات
violence	العنف
aib (shame)	العيب
surplus labor	فائض العمل
individualism	الفردانية
surpluses	الفوائض
forces of production	قوى الإنتاج

colonialism	الكولونيالية
compradorism	الكومبرادورية
asynchrony	اللاتزامن
principle of compensation	مبدأ التعويض
proportionality	مبدأ التناسب
imaginaire sociale	متخيل اجتماعي
civil society	المجتمع المدني
interest groups	مجموعات المصالح
conservation	المحافظية
mercenaries	المرتزقة
muzara'a (crop-sharing)	المُزارعة
egalitarianism	المساواتية
political participation	المشاركة السياسية
mudaraba (a kind of commercial activity)	المضاربة
morality	المناقبية
citizenship	المواطنة
consumerism	النزعة الاستهلاكية
nationalism	النزعة القومية
Asian mode of production	النمط الآسيوي للإنتاج
colonial mode	النمط الاستعماري
bureaucratic mode of production	النمط البيروقراطي للإنتاج
lineage mode of production	النمط السلالي للإنتاج
conquestal mode of production	النمط الفتحي للإنتاج

mercantile mode of production	النمط المركنتالي
hujar (migratory camps)	الهجار
hegemony	الهيمنة
distributive function	الوظيفة التوزيعية
class consciousness	الوعي الطبقي

المراجع

AARTS, Paul, G. Isenloeffel and A.J. Termeulen (1991), 'Oil, Money and Participation: Kuwait's *Sonderweg* as a Rentier State', Orient, Vol. 32, no. 2, June.
— (1993), 'Les limites du "tribalisme politique": Le Koweït d'après-guerre et le processus de démocratisation', *Maghreb-Machrek*, no. 142, octobre–décembre 1993.
ABBAS, A.A. (1986), 'The Iraqi Armed Forces, Past and Present', in Committee Against Repression and for Democratic Rights in Iraq (CARDRI), *Saddam's Iraq: Revolution or Reaction?*, London: Zed Books.
'ABD AL-FADIL, Mahmud (1988), *Al-Tashkilat al-ijtima'iyya wa al-takwinat al-tabaqiyya* ... [Social Constellations and Class Formations in the Arab World], Beirut: Centre for Arab Unity Studies (CAUS) and UN University.
— (1989), *Al-Khadi'a al-maliyya al-kubra* ... [The Great Financial Confidence Trick: the Political Economy of the Money Utilisation Companies], Cairo: Dar al-Mustaqbal al-'Arabi.
'ABD AL-HAKIM, Shawqi (1986), *Al-Shakhsiyya al-wataniyya al-misriyya* [The Egyptian National Character], Cairo: Dar al-Fikr.
'ABD AL-JABBER, Faleh (1992), 'Why the Uprisings Failed', *Middle East Report* (MERIP), May–June 1992.
ABDALLA, Ahmed (1988), 'The Armed Forces and the Democratic Process in Egypt', *Third World Quarterly*, Vol. 10, no. 4, October 1988.
'ABD AL-MAJID, Wahid (1994), 'Limadha 'ajazat al-dimuqratiyya' [Why Has Democracy Failed to Avert the Yemeni War?], *Al-Hayat*, 9 June 1994.
'ABD AL-MUN'IM, Ahmad Faris (1983), 'Jama'at al-masalih' [Interest Groups], in Aliy al-Din Hilal, ed., *Al-Nizam al-siyasi* [The Political System], Cairo: Al- Markaz al-'Arabi.
'ABD AL-RAHMAN, Usama (1982), *Al-Biruqratiyya al-naftiyya wa mu'adilat al-tanmiya* [Petroleum Bureaucracy and the Dilemma of Development], Kuwait: National Council for Culture and Arts.
— (1988), *Al-Mawrid al-wahid wa al-tawajjuh al-infaqi al-sa'id* [The Preponderant Spending Trend of the Single Resource Economy], Beirut: CAUS.
'ABD AL-SALAM, Ahmad (1985), *Mustalah al-siyasa 'ind al-'arab* [The Term 'Politics' among the Arabs], Tunis: Société Tunisienne de Diffusion.
ABDEL-KHALEK, Gouda (1992), *Perestroika Without Glasnost? Economic Liberalization and Democratization in the Middle East*, Amsterdam: Middle East Research Associates, Occasional Paper no. 16, December.
ABDEL-MALEK, Anouar (1968), *Egypt: Military Society*, New York: Random House.
— (1979), 'The Occultation of Egypt', *Arab Studies Quarterly*, Vol. 1, no. 3, Summer.
— (1981), *Nation and Revolution*, Albany: SUNY Press.
— (1983), *Contemporary Arab Political Thought* (trans.), London: Zed Press.
ABDEL-RAHMAN, I.H. and M.S. Abu Ali (1989), 'Role of the Public and Private Sectors with

In a number of instances, information was obtained in typed or mimeographed form from government departments or organisations. Such unpublished material is referred to in the text but has no bibliographic entry.

special reference to Privatisation; the Case of Egypt', in Said El-Naggar, ed., *Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries*, Washington, DC: International Monetary Fund.

ABIR, Mordechai (1988), *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites, Conflict and Collaboration*, London: Croom Helm.

ABOU-EL-HAJ, Rifaat (1982), 'The Social Uses of the Past: Recent Arab Historiography of Ottoman Rule', *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 14, no. 2, May.

ABRAHAMIAN, Ervard (1974), 'Oriental Despotism: the Case of Qajar Iran', *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 5, no. 1.

— (1991), 'Khomeini: Fundamentalist or Populist?', *New Left Review*, 186, March/April.

ABU 'ALAM, 'Abd al-Ra'uf (1968), 'Al-Wisaya al-idariyya 'alaal-haraka al-niqabiyya' [Administrative Tutelage over the Trade Union Movement], *Al-Tali'a*, Vol. 4, no. 1, January.

ABU GHANIM, Fadl A. (1985), *Al-Bunya al-qabaliyya fi al-Yaman* [The Tribal Structure in Yemen], Damascus: Al-Katib al-'Arabi.

ABU SHIKHA, Nadir (1983), *Al-Tanzim al-idari* ... [Administrative Organisation in Thirteen Arab States], Amman: Arab Organisation for Administrative Sciences (AOAS).

— , and 'Abd al-Mu'ti 'Assaf (1985). *Al-Idara al-'amma* ... [Public Administration in Jordan], Amman: Al-Mu'assasa al-Sahafiyya.

ADWAN, Yasir and R. Cunningham (1989), 'Privatisation in Jordan', paper presented to the 21st International Congress of Administrative Sciences, Marrakech, 24–28 July 1989.

'AFLAQ, Michel (1970), *Fi Sabil al-Ba'th* [In the Cause of the Rebirth], Beirut: Dar al-Tali'a, 4th edn.

AGNUSH, 'Abd al-Latif (1987), *Tarikh al-mu'assasat wa al-waqa'i' al-ijtima'iyya bi al-Maghrib* [History of Social Institutions and Events in Morocco], Casablanca: Ifriqiya al-Sharq.

AHMAD, 'Abd al-'Ati Muhammad (1979), *Al-Diblumasiyya al-sa'udiyya fi al-khalij* [Saudi Diplomacy in the Gulf], Cairo: Al-Ahram/CPSS.

AHMAD, Aijaz (1985), 'Class, Nation and State: Intermediate Classes in Peripheral Societies', in Dale L. Johnson, ed., *Middle Classes in Dependent Countries*, Beverly Hills and London: Sage Publications.

AHMAD, Nabil I. (1991), 'Al-Infaq al-'askari ... ' [Military Expenditure and its Impact on Development], *Al-Bahith al-'Arabi*, no. 27, July–September.

AHMAD, Sadiq (1984), *Public Finance in Egypt: its Structure and Trends*, Washington, DC: World Bank Staff Working Papers, no. 639.

AHMED, Jamal Mohammed (1960), *The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism*, London: Oxford University Press.

AL-AHNAF, M., B. Botiveau and J. Cesari (1993), 'Sur les usages politiques du droit: Egypte, Maroc, Algérie', *Maghreb-Machrek*, No. 143, octobre–décembre.

AHSAN, Syed Aziz (1984), 'Economic Policy and Class Structure in Syria, 1958–1980', *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 16, no. 3, August.

AIT AMARA, Hamid (1987), 'The State, Social Classes and Agricultural Politics in the Arab World', in H. Beblawi and G. Luciani, eds, *The Rentier State*, London: Croom Helm.

AJAMI, Fouad (1978/79), 'The End of Pan-Arabism', *Foreign Affairs*, Winter.

AKE, Claude (1985), 'The Future of the State in Africa' *International Political Science Review*, Vol. 6, no. 1.

AKLIMANDUS, Tawfiq (1988), 'Al-Shilal wa 'alaqat al-mahsubiyya ... ' [Cliques and Clientelistic Relations in the Egyptian Political System], in 'Aliy al-Din Hilal Disuqi, ed., *Al-Nizam al-Siyasi al-misri* [The Egyptian Political System], Cairo: Al-Nahda al-Misriyya.

ALAVI, Hamza (1979), 'The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh', in Harry Goulbourne, ed., *Politics and the Third World*, London: Macmillan.

AL- 'ALAWI, Ghalib (1993), 'Al-Mu'assasa al-diniyya al-sa'udiyya tatahawwal ila al-muwajaha' [The Saudi Religious Establishment Turns to Confrontation], *Al-Azmina al-'Arabiyya*, no. 245, Winter.

AL-'ALAWI, Hadi (c. 1985), *Min tarikh al-ta'dhib* ... [On the History of Torture in Islam], Damascus: Markaz al-Abhath al-Ishtirakiyya.

ALDERFER, Harold H. (1967), *Public Administration in Newer Nations*, New York: Praeger.

'ALI, Kamal Hasan (1986), *Muharibun wa mufawidun* [Fighters and Negotiators], Cairo: Dar Al-Ahram.

AL-'ALLAM, 'Izz al-Din (1994), 'Mulahazat hawl al-ra'iyya ... ' [Observations on the Concept of the 'Flock' in Sultanic Political Literature], *Al-Ijtihad*, Vol. 6, no. 22, Winter.

ALNASRAWI, Abbas (1979), 'Arab Oil and the Industrial Economies: the Paradox of Oil Dependency', *Arab Studies Quarterly*, Vol. 1, no. 1, Winter.

— (1984), 'The Rise and Fall of Arab Oil Power', *Arab Studies Quarterly*, Vol. 6, nos. 1 and 2, Winter/Spring.

AMAWI, Abla (1992), 'Democracy Dilemmas in Jordan', *Middle East Report* (MERIP) January–February 1992.

AMERICAN EMBASSY IN CAIRO (1986), *Egypt: Economic Trends*, Cairo.

'AMIL, Mahdi (1979), *Bahth fi asbab al-harb* ... [An Inquiry Into the Causes of the Civil War in Lebanon], Beirut: Dar al-Farabi.

— (1987), *Azmat al-hadara al-'arabiyya* ... [A Crisis of Arab Civilisation or the Crisis of the Arab Bourgeoisies?], Beirut: Dar Al-Farabi.

AMIN, Galal (1980), *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries 1945–1970*, Leiden: Brill.

AMIN, Jalal (G.) (1993), *Al-Dawla al-rakhwa* [The Soft State in Egypt], Cairo: Sina.

AMIN, Samir (1974), *Accumulation on a World Scale; A Critique of the Theory of Underdevelopment* (2 vols), Sussex: Harvester Press.

— (1976), *Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism*, Sussex: Harvester.

— (1978), *The Arab Nation: Nationalism and Class Struggles*, trans., London: Zed Press.

— (1982a), *The Arab Economy Today*, trans., London: Zed Press.

— (1982b), *Iraq and Syria*, London: Penguin Books.

— (1985), *Azmat al-mujtama' al-'arabi* [The Crisis of Arab Society], Cairo: Dar al-Mustaqbal al-'Arabi.

— (1986), 'Hawl al-taba'iyya wa al-tawassu' al-'alami li al-ra'similiyya' [On Dependency and the Global Expansion of Capitalism], in Centre for Arab Unity Studies (CAUS) Seminar on *Al-Tanmiyya al-mustaqilla* [Independent Development in the Arab Fatherland], Amman, April 1986.

'AMMAR, Hamid (1964), *Fi Bina' al-bashar* ... [On Constructing Human Beings: Studies in Cultural Change and Educational Thought], Sirs al-Layyan: MTM.

ANANI, Jawad and Rima Khalaf (1989), 'Privatization in Jordan', in Said El-Naggar, ed., *Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries*, Washington, DC: International Monetary Fund.

ANDERSON, Benedict (1983), *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism*, London: Verso.

ANDERSON, Lisa (1986), *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

— (1987), 'The State in the Middle East and North Africa', *Comparative Politics*, Vol. 20, no. 1, October.

— (1991), 'Political Pacts, Liberalism and Democracy: the Tunisian National Pact of 1988', *Government and Opposition*, Vol. 26, no. 2, Spring.

ANDERSON, Perry (1974/79), *Lineages of the Absolutist State*, London: New Left Books/Verso Editions.

ANSAR AL-DIMUQRATIYYA (1987), *Al-Ta'amur* ... [Conspiring Against Democracy in Kuwait], Kuwait: n.p.

AL-ANSARI, Muhammad Jabir (1980), *Tahawwulat al-fikr wa al-siyasa fi al-sharq al-'arabi* [Intellectual and political Transformations in the Arab East, 1930–1970], Kuwait: Al-Majlis al-Watani li al-Thaqafa.

— (1993), 'Limadha tadakhkhamat al-qabila ... ' [Why Has the Tribe so Expanded Within the Arab Political Formation?], *Al-Hayat*, 6 April 1993.

— (1994), *Takwin al-'arab al-siyasi* ... [The Political Formation of the Arabs and the Significance of the Territorial State], Beirut: CAUS.

ANTHONY, John Duke (1982), 'The Gulf Cooperation Council', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, Vol. 5, no. 4, Summer.

APTER, David (1987), *Rethinking Development: Modernization, Dependency, and Postmodern Politics*, California and London: Sage Publications.

ARAB ADMINSTRATIVE DEVELOPMENT ORGANISATION (ARADO) (1992), 'Al-Islah wa al-tanmiya al-iddariyya ... ' [Administrative Reform and Development in the Arab States; A Summary and Comparison], paper prepared by Jamil Jreisat for the First Ministerial Conference on Administrative Development, Cairo, December 1992.

ARAB BANKING CORPORATION (1990), *The Arab Economies: Structure and Outlook*, 3rd rev. edn, London: ABC.

ARABIAN GOVERNMENT AND PUBLIC SERVICES 1983, directory, London: Beacon.

ARAB INSTITUTE OF PLANNING IN KUWAIT (AIPK) and Centre for Arab Unity Studies (CAUS) (1983), *Al-'Amala al-ajnabiyya fi aqtar al-khalij al-'arabi* [Foreign Employment in Countries of the Arabian Gulf], Beirut: CAUS.

ARAB MONETARY FUND (1981, 1982, 1983, 1989, 1990), *Al-Taqrir al-iqtisadi al-'arabi al-muwahhad* [The Unified Arab Economic Report – various years], Abu Dhabi: League of Arab States/ Arab Monetary Fund.

ARAB ORGANISATION FOR ADMINSTRATIVE SCIENCES (AOAS) (1984), 'Liqa' khubara hawla al-juzur al-mutamayyiza' [Experts' Meeting on Islands of Excellence in the Management of Public Sector Organisation], *mimeo*, Amman: AOAS, July.

— (1986), *Public Administration and Administrative Reform in the Arab World* (in Arabic), Amman: AOAS.

AL-'ARAWI, 'Abdallah (1981), *Mafhum al-dawla* [Concept of the State], Casablanca: Al-Markaz al-Thaqafa al-'Arabi.

— (1983), *Mafhum al-huriyya* [The Concept of Liberty], Casablanca: Al-Markaz al-Thaqafi al-'Arabi.

ARKOUN, Muhammad (1990), *Al-Islam: al-akhlaq wa al-siyasa* [Islam: Ethics and Politics], trans., Beirut: Markaz al-Inma' al-Qawmi.

ASAD, Talal (1980), 'Mansha' al-dawla al-'arabiyya al-islamiyya' [Arabic translation of 'Ideology, Class and the Origin of the Arab State'], *Al-Mustaqbal al-'Arabi*, Vol. 3, no. 22, December.

ASSIRI, Abdul-Reda and Kamal Al-Monoufi (1988), 'Kuwait's Political Elite: the Cabinet', *Middle East Journal*, Vol. 42, no. 1, Winter.

AUDA, Gehad (1989), 'Local Government/Administration and Development: Political Context and Dynamics in the Post-Nasser Era', in Takeji Ino et al., *Local Administration and Center–Local Relations in Egypt*, Middle East Studies Series no. 25, Tokyo: Institute of Developing Economies.

'AWAD, Louis (1969), *Tarikh al-fikr al-misri al-hadith* [History of Modern Egyptian Thought]: Vols I and II: *From the French Expedition to Ismail's Era*, Cairo: Dar al-Hilal.

— (1975), *Aqni'at al-Nasiriyya al-sab'a* [The Seven Masks of Nasserism], Beirut: Dar Al-Qadaya.

— (1978), 'Ma'na al-qawmiyya' [The Meaning of Nationalism], in Sa'd al-Din Ibrahim, ed., *'Urubat Misr* [Egypt's Arabness], Cairo: Centre for Political and Strategic Studies (CPSS).

— (1980), *Tarikh al-fikr al-misri al-hadith* [History of Modern Egyptian Thought], Vol. III: *From Ismail's Era to the 1919 Revolution: Historical Background*, Cairo: al-Hay'a al-'Amma li al-kitab.

— (1986), *Tarikh al-fikr al-misri al-hadith* [History of Modern Egyptian Thought], Vol. IV: *From Ismail's Era to the 1919 Revolution: Political and Social Thought*, Cairo: Madbuli.

AL-AWAJI, Ibrahim M. (1971), *Bureaucracy and Society in Saudi Arabia*, unpublished PhD thesis, University of Virginia, USA.

'AWDA, Jihad (1988), 'Al-Mu'ayyanun bi majlis al-sha'b ... ' [Appointees at the People's Assembly: Continuity and Change], in 'Aliy al-Din Hilal, ed., *Intikhabat Majlis al-Sha'b ...* [The People's Assembly Elections of 1987], Cairo: CPSS.

'AWDA, Mahmud (1979), *Al-Fallahun wa al-dawla ...* [Peasants and the State: A Study in Modes of Production and the Social Formation of the Egyptian Village], Cairo: Dar al-Thaqafa.

AYUBI, Nazih N. (Al-Ayyubi) (1978), *Istratijiyyat al-tanmiya fi al-'alam al-thalith ...* [Development Strategies in the Third World], Cairo: CPSS.

— (1980), *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt*, London: Ithaca Press.

— (1982a), 'Bureaucratic Inflation and Administrative Inefficiency: The Deadlock in Egyptian Administration', in *Middle Eastern Studies*, Vol. 18, no. 3, July.

AYUBI, Nazih N. (Al-Ayubbi) (1982b), 'Vulnerability of the Rich: the Political Economy of Defense and Development in Saudi Arabia and the Gulf', *Gulf Project Monograph*, Washington, DC: Georgetown University Center for Strategic and International Studies (CSIS).
— (1982/83), 'The Politics of Militant Islamic Movements in the Middle East', *Journal of International Affairs*, Vol. 36, no. 2, Fall/Winter.
— (1983), 'The Military Elite in the Contemporary Middle East', in Philip H. Stoddard, ed., *The Middle East in the 1980s: Problems and Prospects*, Washington, DC: Middle East Institute.
— (1984a), 'Local Government and Rural Development in Egypt in the 1970s', *Cahiers Africains d'Administration Publique*, no. 23.
— (1984b), 'OPEC and the Third World: the Case of Arab Aid', in Robert W. Stookey, ed., *The Arabian Peninsula: Contemporary Politics, Economics and International Relations*, Stanford, CA: The Hoover Institution.
— (1986), 'Bureaucracy as Development: Administrative Development and Development Administration in the Arab World', *International Review of Administrative Sciences*, Vol. 56.
— (1988a), 'Arab Bureaucracies: Expanding Size, Changing Roles', in A. Dawisha and W. Zartman, eds, *Beyond Coercion: Durability of the Arab State*, London: Croom Helm.
— (1988b), 'Domestic Policies', in L.C. Harris, ed., *Egypt: Internal Challenges and Regional Stability*, London: Routledge for The Royal Institute of International Affairs.
— (1989a), 'Bureaucracy and Development in Egypt Today', *Journal of Asian and African Studies*, nos. 1–2, January–April.
— (1989b), *Al-Dawla al-markaziyya fi misr* [The Centralised State Tradition in Egypt], Beirut: CAUS.
— (1990a), 'Arab Bureaucracies: Expanding Size, Changing Roles', in Giacomo Luciani, ed., *The Arab State*, London: Routledge.
— (1990b), 'Etatism vs Privatisation: the Case of the Public Sector in Egypt', *International Review of Administrative Sciences*, Vol. 56, no. 1, March.
— (1991a), *Political Islam: Religion and Politics in the Arab World*, London and NY: Routledge.
— (1991b), *The State and Public Policies in Egypt Since Sadat*, Reading: Ithaca Press.
— (1992a), *Al-'Arab wa mushkilat al-dawla* [The Arabs and the Problem of the State], London: Al-Saqi.
— (1992b), 'Political Correlates of Privatization Programs in the Middle East', *Arab Studies Quarterly*, Vol. 14, nos. 2–3, Spring–Summer.
— (1992c), 'State Islam and Communal Plurality', *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 524, November.
— (1992d), 'Withered Socialism or Whether Socialism: the Radical Arab States as Populist-Corporatist Regimes', *Third World Quarterly*, Vol. 13, no. 1.
— (1993), 'The "Fiscal Crisis" and the "Washington Consensus": Towards an Explanation of Middle East Liberalisations', in L. Blin (dir.), *L'Economie Egyptienne: Libéralisme et Insertion dans le Marché Mondial*, Paris: L'Harmattan.
— (1994), 'Pan-Arabism', in Michael Foley, ed., *Ideas That Shape Politics*, Manchester: Manchester University Press.
'AYYAD, Ranad al-Khatib (1991), *Al-Tayyarat al-siyasiyya* … [Political Trends in Jordan and Text of the Jordanian National Charter], Amman: Al-Matba'a al-Wataniyya.
'AZIZ, Khairi (1983), *Qadaya al-tanmiya wa al-tahdith* … [Issues of Development and Modernisation in the Arab Fatherland], Beirut: Dar al-Aflaq al-Jadida.
'AZIZ, Muhammad (1979), *Anmat al-infaq w'al-istithmar fi aqtar al-khalij al-'arabi* [Expenditure and Investment Patterns in Countries of the Arabian Gulf], Cairo: Institute of Arab Research and Studies.
AL-'AZM, Sadiq Jalal (1969), 'Al-Naqd al-dhati ba'd al-hazima' [Self-Criticism after the Defeat], *Mawaqif*, Vol. 1, no. 4, May–June.
AL-'AZMA, 'Aziz (1992), *Al-'Ilmaniyya min manzur mukhtalif* [Secularism: A Different Perspective], Beirut: CAUS.
AL-AZMEH, Aziz (1988), 'Arab Nationalism and Islamism', *Review of Middle Eastern Studies* (London: Ithaca Press), no. 4.
— (1993), *Islams and Modernities*, London: Verso.

BAALI, Fuad and Ali Wardi (1981), *Ibn Khaldun and Islamic Thought Styles: A Social Perspective*, Boston, Mass.: G.H. Hall.

BADIE, Bertrand and Pierre Birnbaum (1983), *The Sociology of the State*, trans., Chicago: Chicago University Press.

— (1986), *Les Deux Etats: pouvoir et société en Occident et en terre d'Islam*, Paris: Fayard.

AL-BADRAWI, 'Abd al-Mun'im (1960), *Al-Madkhal li al-'ulum al-qanuniyya* [Introduction to Legal Sciences: the General Theory of Law], Cairo: Dar al-Kitab al-'Arabi.

BAER, Gabriel (1964), *Egyptian Guilds in Modern Times*, Jerusalem: The Oriental Society.

BARAKAT, 'Ali (1982), *Ru'yat 'Ali Mubarak li tarikh misr al-ijtima'i 1982* [Ali Mubarak's Perspective on Egypt's Social History], Cairo: CPSS.

BARAKAT, Halim (1984), *Al-mujtama' al-'arabi al-mu'asir* [Contemporary Arab Society], Beirut: CAUS.

BARQAWI, Samih Mas'ud (1988), *Al-Mashru'at al-'arabiyya al-mushtaraka* [Arab Joint Ventures], Beirut: CAUS.

BATATU, Hanna (1978), *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

— (1982), 'Syria's Muyslim Brethren', *MERIP Reports*, 12, no. 9.

— (1983), 'The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: some observations on their underlying causes and social character', *Inaugural lecture*, Georgetown University, Washington, DC.

BATES, Robert H. (1991), 'The Economics of Transitions to Democracy', *Political Science and Politics*, Vol. XXIV, no. 1, March.

BAUMAN, Zygmunt (1982), *Memories of Class: the Pre-History and After-Life of Class*, London: Routledge and Kegan Paul.

BAYDUN, Ibrahim (1983), *Al-Hijaz wa al-dawla al-islamiyya* [The Hijaz and the Islamic State: a Study in the Problematic of Relationship with the Central Authority in the first Hijri Century], Beirut: Al-Mu'assasa al-jami'iyya.

BEBLAWI, Hazem (1987), 'The Rentier State in the Arab World', in H. Beblawi and G. Luciani, eds, *The Rentier State*, London: Croom Helm.

— and Giacomo Luciani, eds (1987), *The Rentier State*, London: Croom Helm (Vol. II of *Nation, State and Integration in the Arab World*, ed. G. Luciani).

BECKER, David (1983), *The New Bourgeoisie and the Limits of Dependency: Mining, Class, and Power in 'Revolutionary' Peru*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

— (1987), 'Bonanza Development and the New Bourgeoisie', in D. Becker et al., eds, *Postimperialism*, Boulder, CO: Lynne Reinner.

BE'ERI, Eliezer (1970), *Army Officers in Arab Politics and Society*, New York and London: Praeger and Pall Mall Press.

BEININ, Joel (1987), 'The Communist Movement and Nationalist Political Discourse in Nasirist Egypt', *Middle East Journal*, Vol. 41, no. 4, Autumn.

— and Zachary Lockman (1987), *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882–1954*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

BELLAMY, Richard (1987), *Modern Italian Social Theory: Ideology and Politics from Pareto to the Present*, Cambridge: Polity Press/Blackwell.

BEN ACHOUR, Yadh (1980), *L'Etat Nouveau et la Philosophie et Juridique Occidentale*, Tunis: Imp. de la République Tunisienne.

— (1985), 'Administration publique et crise de développement', in Institut International des Sciences Administratives (IISA) and Association Tunisienne des Sciences Administratives (ATSA), *Administration et Développement en Tunisie*, Bruxelles et Tunis: IISA and ATSA.

BENAZZI, Lakhdar (1989), 'L'Administration publique et le changement: des préjugés à combattre', in L'Association Marocaine des Sciences Administratives (AMSA), *L'Administration Publique et le Changement*, Casablanca: Afrique Orient/AMSA.

BENNOUNE, Mahfoud (1988), *The Making of Contemporary Algeria, 1830–1987; Colonial Upheavals and Post-Independence Development*, Cambridge: Cambridge University Press.

— (1990), 'Algeria's Façade Democracy', in *Middle East Report*, March–April 1990.

BEN ROMDHANE, Mahmoud (1990), 'Fondements et contenu des restructurations face à la crise

économique en Tunisie: une analyse critique', in J.-C. Santucci et H. El Malki, eds, *Etat et Développement dans le Monde Arabe: Crises et Mutations au Maghreb*, Paris: Editions du CNRS.
BEN SALEM, Lilia (1976), *Développement et Problème de Cadres: le Cas de la Tunisie*, Tunos: Cahiers de Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales (CERES).
BERNAL, Martin (1987), *Black Athena*, (London: Free Association Books).
BERQUE, Jacques (1972), *Egypt: Imperialism and Revolution*, London: Faber and Faber.
BERTRAND, Michèle (1979), *Le Statut de la religion chez Marx et Engels*, Paris: Editions Sociales.
BEZIRGAN, Najm A. (1978/79), 'Islam and Arab Nationalism', *Middle East Review*, Vol. XI, no. 2, Winter.
BIANCHI, Robert (1984), *Interest Groups and Political Development in Turkey*, Princeton, NJ: Princeton University Press.
— (1986), 'Interest Group Politics in the Third World', *Third World Quarterly*, Vol. 8, no. 2, April.
— (1988), 'The Strengthening of Associational Life and its Potential Contributions to Political Reform', paper for JCNME/SSRC Conference on Retreating States and Expanding Societies: the State Autonomy/Civil Society Dialectic in the Middle East and North Africa, Aix-en-Provence, March 1988.
— (1989), *Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth Century Egypt*, New York and Oxford: Oxford University Press.
— (1990), 'Interest Groups and Politics in Mubarak's Egypt', in Ibrahim M. Oweiss, ed., *The Political Economy of Contemporary Egypt*, Washington, DC: Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies.
BIENEN, Henry and Jonathan Moore (1987), 'The Sudan: Military Economic Corporations', *Armed Forces and Society*, 13, Summer.
BILL, James A. (1972), 'Class Analysis and the Dialectics of Modernisation in the Middle East' *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 3, no. 4, October.
— and Carl Leiden (1984), *Politics in the Middle East*, 2nd edn, Boston: Little, Brown.
— and Robert Springborg (1990), *Politics in the Middle East*, 3rd edn, NY: HarperCollins.
BILQAZIZ, 'Abd al-Ilah (1991), *Ishkaliyyat al-wahda al-'arabiyya* ... [The Problematique of Arab Unity: Discourse of the Desirable, Discourse of the Possible], Casablanca: Ifriqia al-Sharq.
BIN 'ABD AL-'ALI, 'Abd al-Salam (1992), 'Hawas al-Hawiyya' [Identity-Mania], *Al-Hayat*, 23 November 1992.
BIN 'ASHUR, 'Iyad (1990), 'Ta'ammulat fi al-shar'iyya ... ' [Reflections on Legitimacy, Culture and the 'Populist' State], *Al-Fikr al-'Arabi al-Mu'asir*, No. 72/73, January/February.
BINDER , Leonard, (1978), *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt*, Chicago and London: Chicago University Press.
— (1988), *Islamic Liberalism: a Critique of Development Ideologies*, Chicago and London: Chicago University Press.
BISHARA, 'Abdallah (1985), *Tajrubat majlis al-ta'awun al-khaliji* [The GCC Experiment: A Step Towards Arab Unity or a Barrier in its Path?], Amman: Arab Thought Forum.
AL-BISHRI, Tariq (1980), *Al-Muslimun wa al-aqbat* ... [Muslims and Copts in the Context of the National Community], Cairo: Hay'at al-Kitab.
— (1983), *Al-Haraka al-siyasiyya* ... [The Political Movement in Egypt 1945–1952], rev. edn, Cairo: Dar Al-Shuruq.
BLACK, Anthony (1984), *Guilds and Civil Society in European Political Thought from the Twelfth Century to the Present*, London: Methuen.
— (1985), 'Lorenzo Ornaghi: Stato e Corporazione', book review in *History of Political Thought*, Vol. VI, no. 3, Winter.
— (1988), *State, Community and Human Desire: A Group-centred Account of Political Values*, New York: Harvester-Wheatsheaf/St Martin's Press.
BLAU, Peter M. (1964), *Exchange and Power in Social Life*, New York: Wiley.
BOGGS, Carl (1976), *Gramsci's Marxism*, London: Pluto Press.
BONNÉ, Alfred (1973), *State and Economics in the Middle East; A Society in Transition*, 2nd edn, Westport, CT: Greenwood Press.
BORCHERDING, T. (1977), *Budgets and Bureaucrats: The Sources of Goverment Growth*, Durham, NC: Duke University Press.

BOUAOUAJA, Mohammed (1989), 'Privatization in Tunisia', in Said El-Naggar, ed., *Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries*, Washington, DC; International Monetary Fund.
BOUATTIA, Brahim (1993), 'From Central Planning to Market Economy: a Study in the Political Economy of Changes in Algerian Industrial Development', paper presented to Conference on *Liberalisation*, University of Exeter, UK, March 1993.
BRAND, Laurie A. (1992), 'Economic and Political Liberalization in a Rentier Economy; the Case of the Hashemite Kingdom of Jordan', in I. Harik and D. Sullivan, eds, *Privatization and Liberalization in the Middle East*, Bloomington: Indiana University Press.
BRECHT, Arnold (1959), *Political Theory; the Foundations of Twentieth-Century Political Thought*, Princeton, NJ: Princeton University Press.
BRESSER PEREIRA, Luiz Carlos (1991), 'Economic Crisis in Latin America', *East South Systems Transformations*, Working Paper, No. 6, January 1991, Dept. of Political Science, University of Chicago, Illinois.
BREWER, Anthony (1980), *Marxist Theories of Imperialism; a critical survey*, London, Routledge and Kegan Paul.
BROMLEY, Simon (1994), *Rethinking Middle East Politics*, London: Polity Press.
BROWN, L. Carl (1984), *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Games*, London: I.B.Tauris.
BUCI-GLUCKSMANN, Christine (1980), *Gramsci and the State*, trans., London: Lawrence and Wishart.
BULL, Martin J. (1992), 'The Corporatist Ideal-Type and Political Exchange', Political Studies, Vol. 40, no. 2.
BURAQIYYA, Rahma (1991), *Al-Dawla wa al-sulta wa al-mujtama'* ... [State, Authority and Society in Morocco], Beirut: Dar al-Tali'a.
BURDEAU, Georges (1970), *L'Etat*, Paris: Editions du Seuil.
BUTSHIT, Ibrahim al-Qadri (1989), 'Hal 'araf al-mujtama' al-'arabi al-iqta'?' [Has Arab Society Known Feudalism?], *Al-Wahda*, June.
BYRES, T. J. (1985), 'Modes of Production and Non-European Pre-Colonial Societies', in T.J. Byres and H. Mukhia, eds, *Feudalism and Non-European Societies*, London: Frank Cass.
— and Harbans Mukhia, eds (1985), *Feudalism and Non-European Societies*, London: Frank Cass.
CAMAU, Michel (1990), 'Etat, espace public et développement: le cas tunisien', in J.-C. Santucci et H. El Malki, eds, *Etat et Développement dans le Monde Arabe: Crises et Mutations au Maghreb*, Paris: Editions du CNRS.
CAMMACK, Paul (1992), 'Strong States, Weak States, and Third World Development', *Manchester Papers in Politics*, Department of Government, Manchester University, Manchester, UK.
CANOVAN, Margaret (1981), *Populism*, London: Junction Books.
CANTORI, Louis J. (1986), 'Corporatism, Conservatism and Political Development in the Middle East', paper presented to APSA Conference, Washington, DC, 14 August 1986.
CAPORASO, James A. (1978), 'Dependence, Dependency and Power in the Global System', *International Organization*, Vol. 32, no. 1. Winter.
CARAPICO, Sheila (1991), 'Yemen: Unification and the Gulf War', *MERIP*, Vol. 21, no. 3, May/June.
— (1994), 'From Ballot Box to Battlefield: the War of the Two 'Alis', *Middle East Report*, September–October 1994.
CARNOY, Martin (1984), *The State and Political Theory*, Princeton, NJ: Princeton University Press.
CASTIGLIONE, Dario (1994), 'History and Theories of Civil Society' in D. Lovell and N. Rupke, eds, *Ideas and Ideologies*, special issue of *Australian Journal of Politics and History*, Vol. 40, 1994.
CAWSON, Alan (1986), *Corporatism and Political Theory*, Oxford and NY: Basil Blackwell.
CENTRAL BANK OF KUWAIT (1978), *Economic Report for 1978* .
CENTRE D'ETUDES ET DE RECHERCHES MARXISTES (CERM) (1969), *Sur le 'Mode de production Asiatique'*, Paris: Editions Sociales.
CENTRE FOR ARAB UNITIY STUDIES (1981), *Al-Qawmiyya al-'arabiyya wa al-Islam* [Arab Nationalism and Islam], Beirut: CAUS.
CENTRE FOR POLITICAL AND STRATEGIC STUDIES [Markaz al-Dirasat al-Siyasiyya wa

al-Istirajiyya] (CPSS) (1986, 1987, 1988, 1991, 1992), *Al-Taqrir al-istiratiji al-'arabi* [The Arab Strategic Report], pub. annually, Cairo: Al-Ahram Foundation/CPSS.

CERNY, Philip G. (1987), 'Reconceptualising Corporatism: State Structures and Patterns of Interest Intermediation', paper presented to Political Studies Association Annual Conference, 7–9 April 1987.

— (1990), *The Changing Architecture of Politics: Structure, Agency, and the Future of the State*, London: Sage Publications.

CHACKERIAN, Richard and Gilbert Abcarian (1988), *Bureaucratic Power in Society*, Chicago: Nelson Hall.

— and Suliman M. Shadukhi (1983), 'Public Bureaucracy in Saudi Arabia: An Empirical Assessment of Work Behavior', *International Review of Administrative Sciences*, Vol. 69, no. 3.

CHALIAND, Gérard (1964), *L'Algérie est-elle socialiste?* Paris: Maspéro.

CHALMERS, Douglas A. (1977), 'The Politicized State in Latin America', in James M. Malloy, ed., *Authoritarianism and Corporatism in Latin America*, Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.

— (1985), 'Corporatism and Comparative Politics', in Howard Wiarda, ed., *New Directions in Comparative Politics*, Boulder, CO: Westview Press.

CHATELUS, Michel and Yves Schemeil (1984), 'Towards a New Political Economy of State Industrialization in the Arab Middle East', *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 16.

— (1987), 'Politics for Development: Attitudes Toward Industry and Services', in H. Beblawi and G. Luciani, eds, *The Rentier State*, London: Croom Helm.

CHAUDHRY, Kiren Aziz (1989), 'The Price of Wealth: Business and State in Labor Remittance and Oil Economies', *International Organization*, Vol. 43, no. 1, Winter.

— (1991), 'On the Way to Market: Economic Liberalisation and Iraq's Invasion of Kuwait', *Middle East Report* (MERIP), no. 171, May–June.

— (1992), 'Economic Liberalization in Oil-Exporting Countries: Iraq and Saudi Arabia', in Iliya Harik and Denis J. Sullivan, eds, *Privatization and Liberalization in the Middle East*, Bloomington: Indiana University Press.

CHEKIR, Mohamed (1985), 'La Fonction publique et la réforme administrative en Tunisie', *mimeo*, Tunis, 1985.

CHERIF, Slaheddine (1985) 'Fonction Publique et Développement', in IISA and ATSA, *Administration et Développement en Tunisie*, Bruxelles and Tunis: IISA and ATSA.

CHODAK, Szymon (1989), *The New State: Etatization of Western Societies*, Boulder and London: Lynne Rienner.

CHOUEIRI, Youssef (1990), *Islamic Fundamentalism*, London: Pinter Publishers.

CHUBIN, Shahram, Robert Litwak and Avi Plascov (1982), *Security in the Gulf*, Aldershot, UK: Gower for the International Institute for Strategic Studies.

CLAPHAM, Christopher (1985), *Third World Politics, An Introduction*, London: Croom Helm.

— (1992), 'The Collapse of Socialist Development in the Third World', *Third World Quarterly*, special issue on *Rethinking Socialism*, Vol. 13, no. 1.

CLARKE, Simon, (1991), 'The State Debate', in S. Clarke, ed., *The State Debate*, Basingstoke and London: Macmillan.

CLEGG, Ian (1971), *Workers' Self-Management in Algeria*, New York: Monthly Review Press.

CLEVELAND, William L. (1971), *The Making of An Arab Nationalist: Ottomanism and Arabism in the Life and Thought of Sati' al-Husri*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

COLE, Donald P. (1975), *Nomads of the Nomads: the Al Murrah Bedouin of the Empty Quarter*, Arlington Heights, Ill: Harlan Davidson.

COLLIER, David and Ruth B. Collier (1977), 'Who Does What, To Whom, and How; Toward a Comparative Analysis of Latin American Corporatism', in James M. Malloy, ed., *Authoritarianism and Corporatism in Latin America*, Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.

COMBS-SCHILLING, M.E. (1989), *Sacred Performances: Islam, Sexuality, and Sacrifice*, New York: Columbia University Press.

COMMANDER, Simon and Tony Killick (1988), 'Privatisation in Developing Countries: A Survey of the Issues', in P. Cook and C. Kirkpatrick, eds, *Privatisation in Less Developed Countries*, Sussex: Wheatsheaf Books.

COOK, Paul and Colin Kirkpatrick, eds (1988), *Privatisation in Less Developed Countries*, Sussex: Wheatsheaf Books.
COOPER, Mark (1982), *The Transformation of Egypt*, London: Croom Helm.
CORDESMAN, Anthony H. (1984), *The Gulf and the Search for Strategic Stability*, Boulder and London: Westview and Mansell.
COURY, R.M. (1982), 'Who Invented Egyptian Arab Nationalism?', *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 14, nos. 3–4, August–November.
COX, Robert W. (1983), 'Gramsci, Hegemony and International Relations: An Essay in Method', *Millenium: Journal of International Studies*, Vol. 12, no. 2.
CRANE, Robert D. (1978), *Planning the Future of Saudi Arabia*, New York: Praeger.
CRONE, Patricia and Michael Cook (1977), *Hagarism: the Making of the Islamic World*, Cambridge: Cambridge University Press.
— (1986), 'The Tribe and the State', in John A. Hall, ed., *States in History*, Oxford and NY: Basil Blackwell.
CROZIER, M. (1964), *The Bureaucratic Phenomenon*, Chicago: Chicago University Press.
CRYSTAL, Jill (1989), 'Coalitions in Oil Monarchies: Kuwait and Qatar', *Comparative Politics*, Vol. 21, no. 4, July.
— (1991), *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, New York: Cambridge University Press (2nd printing of 1990 edn.).
CUMINGS, Bruce (1989), 'The Abortive Abertura: South Korea in the Light of Latin American Experience', *New Left Review*, no. 173, Jan/Feb.
CUNNINGHAM, Robert (1989), *The Bank and the Bureau: Organizational Development in the Middle East*, New York: Praeger.
CYPHER, James M. (1979), 'The Internationalization of Capital and the Transformation of Social Formations', *The Review of Radical Political Economics*, Vol. 11, no. 4, Winter.
DAHIR, Mas'ud (1986), *Al-Mashriq al-'arabi al-mu'asir min al-badawa ila al-dawla al-haditha* [the Contemporary Arab Levant from Nomadism to the Modern State], Beirut: Ma'had al-Inma' al-'Arabi.
DAHL, Robert A. (1971), *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven and London: Yale University Press).
DALE, Roger (1984), 'Nation State and International Systems: the World-system Perspective', in Gregor McLennan, David Held and Stuart Hall, eds, *The Idea of the Modern State*, Milton Keynes, UK: Open University Press.
DALILA, 'Arif (1989), 'Al-Islah al-iqtisadi fi al-qutr al-suri' [Economic Reform in the Syrian State], in Ramzi Zaki, ed., *Al-Siyasat al-tashihiyya wa al-tanmiyya* ... [Corrective Policies and Development in the Arab Fatherland], Beirut and Kuwait: Dar al-Razi.
— (1990), 'Tajrubat al-suriya ma' al-qita 'ain al-'amm w'al khas' [Syria's Experience with the Public and Private Sectors] in 'A. Al-Nasrawi et al., *Al-Qita' al-'amm* ... [The Public and the Private Sectors in the Arab Fatherland], Beirut: CAUS.
DALLU, Burhan al-Din (1985), *Musahama fi i'adat kitabat al-tarikh al-'arabi al-islami* [A Contribution to a Re-writing of Arab-Islamic History], Beirut: Dar al-Farabi.
DARIF, Muhammad (1988), *Mu'assasat al-sultan 'al-sharif' bi al-Maghrib* [The 'Sharifian' Sultanic Institution in Morocco], Casablanca: Ifriqiyya al-Sharq.
— (1991), *Al-Nasaq al-siyasi* ... [The Contemporary Political System of Morocco], Casablanca: Afriqiya al-Sharq.
DA SILVA LOPES, Jose (1989), 'Policies of Economic Adjustment to Correct External Imbalances', in Alan Roe et al., *Economic Adjustment in Algeria, Egypt, Jordan, Morocco, Pakistan, Tunisia, and Turkey*, Economic Development Institute Policy Seminar report, no. 15, Washington, DC: World Bank.
DAVIDSON, Alastair (1977), *Antonio Gramsci: Towards an Intellectual Biography*, London and New Jersey: Merlin Press and Humanities Press.
DAVIS-WILLARD, Eric (1978), 'Theory and Method in the Study of Arab Nationalism', *Review of Middle East Studies*, London: Ithaca Press, no. 3.
DAVIS, Eric (1983), *Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization 1920–1941*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

DAVIS, Eric (1994), 'History for the Many or History for the Few? The Historiography of the Iraqi Working Class', in Zachary Lockman, ed., *Workers and Working Classes in the Middle East*, New York: SUNY Press.

DAWISHA, Adeed and William Zartman, eds (1988), *Beyond Coercion: Durability of the Arab State*, London: Croom Helm.

DEEB, Marius (1979), *Party Politics in Egypt: the Wafd and its Rivals, 1919–1939*, London: Ithaca Press.

DE JASAY, Anthony (1985), *The State*, Oxford: Basil Blackwell.

DEKMEJIAN, Richard H. (1982), 'Egypt and Turkey: the Military in the Background', in R. Kolkowicz and A. Korbonski, eds, *Soldiers. Peasants and Bureaucrats: Civil–Military Relations in Communist and Modernizing Societies*, London: George Allen and Unwin.

— (1983). 'Government and Politics', in R.F. Nyrop, *Egypt; A Country Study*, Washington, DC: The American University.

DENOEUX, Guilain (1993), *Urban Unrest in the Middle East; A Comparative Study of Informal Networks in Egypt, Iran and Lebanon*, Albany, NY: SUNY Press.

DEUTSCHER, Isaac (1969), 'Roots of Bureaucracy', *The Socialist Register 1969*, London: Merlin.

DI PALMA, Giuseppe (1991), 'Legitimation from the Top to Civil Society: Politico-Cultural Change in Eastern Europe', *World Politics*, Vol. 44, no. 1, October.

AL-DISUQI, 'Asim A. (1975), *Kibar mullak al-aradi* … [Large Owners of Agricultural Land and their Role in Egyptian Society 1914–1952], Cairo: Dar al-Thaqafa al-Jadida.

— (1981), *Nahwa fahm tarikh Misr* [Towards an Understanding of Egypt's Socio-Economic History], Cairo: Dar al-Kitab al-Jami'i.

DI TELLA, Torcuato (1965), 'Populism and Reform in Latin America', in C. Veliz, ed., *Obstacles to Change in Latin America*, London: Oxford University Press.

DIYAB, Muhammad Hafiz (1988), 'Al-Mujtama' wa al-dawla … ' [A Review of Kh. Al-Naqib's 'Society and State in Arabia and the Gulf'], *Al-Mustaqbal al-'Arabi*, no. 115, September.

DORE, Ronald (1976), *The Diploma Disease: Education, Qualifications and Development*, Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

DRAPER, Hal (1977), *Karl Marx's Theory of Revolution: Vol. I, State and Bureaucracy*, New York: Monthly Review Press.

DRESCH, Paul (1991), 'Imams and Tribes: the Writing and Acting of History in Upper Yemen', in Philip. S. Khoury and Joseph Kostiner, eds, *Tribes and State Formation in the Middle East*, London and New York: I.B. Tauris.

DRYSDALE, Alasdair (1982), 'The Syrian Armed Forces and National Politics', in R. Kolkowicz and A. Korbonski, eds, *Soldiers, Peasants and Bureaucracy: Civil–Military Relations in Communist and Modernizing Societies*, London: Allen and Unwin.

DUBAR, Claude and Salim Nasr (1976), *Les Classes sociales au Liban*, Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques.

DUMONT, Louis (1986), *Essays on Individualism: Modern Ideology in Anthropological Perspective*, Chicago and London: Chicago University Press.

DUMPER, Michael (1994), *Islam and Israel: Religious Endowments and the Jewish State*, Washington, DC: Institute for Palestinian Studies.

DUNSHIRE, Andrew (1978), *Control in a Bureaucracy*, Oxford: Martin Robertson.

DUPRÉ, Georges and Pierre-Philippe Rey (1980) 'Reflections on the Pertinence of a Theory of the History of Exchange', in Harold Wolpe, ed., *The Articulation of Modes of Production*, London: Routledge and Kegan Paul.

AL-DURI, 'Abd al-'Aziz (1982), *Muqaddima fi al-tarikh al-iqtisadi al-'arabi* [An Introduction to Arab Economic Theory], Beirut: Dar al-Tali'a.

— (1984), *Al-Takwin al-tarikhi li al-umma al-'arabiyya* [Historical Formation of the Arab Nation], Beirut: CAUS.

DUVAL, R.D. (1978), 'Dependence and Dependency Theory: Notes towards Precision of Concept and Argument', *International Organization*, Winter.

DUWAIDAR, Muhammad (1978), *Istratijiyyat al-tatwir al-'arabi* … [Arab Development Strategy and the New International Economic Order], Cairo: Dar al-Thaqafa al-Jadida.

AL-DUWAILA, Mubarak (1992). 'Taqyim al-tajruba al-barlamaniyya' [The Evaluation of the

Parliamentary Experiment], in Ahmad Al-Khaja et al., *Al-Kuwait wa tahaddiyat* … [Kuwait and the Challenges of the Era for Reconstruction], Cairo: Markaz al-Buhuth al-Siyasiyya.

DUWAJI, Ghazi (1967), *Economic Development in Tunisia: The Impact and Course of Government Planning*, New York: Praeger.

EASTON, David (1953), *The Political System*, New York: Alfred A. Knopf.

EATON, Joseph W. (1989), 'Bureaucratic, Capitalist and Populist Privatization Strategies', *International review of Administrative Sciences*, Vol. 55, no. 3, September.

ECONOMIST INTELLIGENCE UNIT (EIU) (1987/88), *Saudi Arabia: Country Profile 1987/88*, London: EIU.

EGYPT, Central Agency for Organisation and Administration (CAOA) (1978), 'Internal Memoranda', Cairo: CAOA.

— Institute of National Planning (1975), *Bahth hasr wa taqdir al-ihtiyajat min al-'amala bu al-qita' al-'am* [Employment in the Public Sector …], ed. Md. 'Abd al-Fattah Munki, Cairo: INP.

— Ministry of Finance (1979), *Al-Bayan al-ihsa'i* … [The Statistical Statement for the 1979 Budget], Cairo.

EICKELMAN, Dale F. (1981), *The Middle East: An Anthropological Approach*, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

ELHUSSEIN, Ahmed Mustafa (1991), 'Manpower Nationalization in the United Arab Emirates: The Case of the Banking Sector', *Journal of Developing Societies*, Vol. VII, no. 2, July–October.

ENTELIS, John P. (1982), 'Algeria: Technocratic Rule, Military Power', in I. William Zartman et al., *Political Elites in Arab North Africa: Morocco, Algeria, Tunisia, Libya and Egypt*, New York and London: Longman.

ESMAN, Milton J. and Itamar Rabinovich, eds (1988), *Ethnicity, Pluralism and the State in the Middle East*, New York: Cornell University Press.

ESPOSITO, John L. and James Piscatori (1991), 'Democratization and Islam', *Middle East Journal*, Vol. 45, no. 3, Summer.

ETIENNE, Bruno (1987), *L'Islamisme radical*, Paris: Hachette.

EVANS, Peter B., D. Rueschmeyer and T. Skocpol, eds (1985), *Bringing the State Back In*, London and New York: Cambridge University Press

EZAKI, Masahiro (1991), *The Ideal Notion and its Embodiment: the Courtyard House of the Arab-Islamic World*, Institute of Middle Eastern Studies, Working Papers Series, no. 26, The International University of Japan, Niigata.

AL-FALEH, Matrook (1987), *The Impact of the Processes of Modernization and Social Mobilization on the Social and Political Structures of the Arab Countries with special emphasis on Saudi Arabia*, PhD dissertation, University of Kansas, 1987.

FANELLI, José Maria, R. Frenkel and G. Rozenwurcel (1990), *Growth and Structural Reform in Latin America*, Buenos Aires: CEDES.

FARAH, Nadia Ramsis (1985), 'Al-Tanmiya wa azmat al-tahawwul al-siyasi' [Development and the Crisis of Political Transition], *Al-Manar*, Vol. 1, no. 6, June.

— (1992), 'Al-Muthaqqafun wa al-dawla … ' [Intellectuals, the State and Civil Society], in Amina Rashid, ed., *Qadaya al-mujtama' al-madani al-'Arabi fi daw' utruhat Gramshi* [Issues of the Arab Civil Society in Light of Gramsci's Theses], Cairo: Markaz al-Buhuth al-'Arabiyya.

FARAH, Tawfic E., ed. (1987), *Pan-Arabism and Arabic Nationalism: the Continuing Debate*, Boulder and London: Westview Press.

FARAHAT, Muhammad Nur (1987), 'Al-'unf al-siyasi wa al-jama'at al-hamishiyya' [Political Violence and Marginal Groupings … in the Social History of Egypt], in U. Al-Ghazali Harb, *Al-'Unf wa al-siyasa* … [Violence and Politics in the Arab Fatherland], Amman: Arab Thought Forum.

FARNSWORTH, Lee W. (1989), ''Clan Politics' and Japan's Changing Policy-Making Structure', *The World Economy*, Vol. 12, no. 2, June.

FAROUK-SLUGLETT, Marion and Peter Sluglett (1990), 'Iraq Since 1986: the Strengthening of Saddam', *Middle East Report* (MERIP), no. 167, November/December.

AL-FARSY, Fouad (1982), *Saudi Arabia: a Case Study in Development*, London and Boston: Kegan Paul International.

EL-FATHALY, Omar and Richard Chackerian (1983), 'Administration: the Forgotten issue in Arab Development', in I. Ibrahim, ed., *Arab Resources: the Transformation of a Society*, Washington, DC and London: Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies and Croom Helm.

FATHY, Hassan (1973), *Architecture for the Poor: An Experiment in Rural Egypt*, Chicago: Chicago University Press (first published in 1969 as *Gourna: A Tale of Two Villages*, by the Ministry of Culture, Cairo).

AL-FAWWAL, Salah (1983), *Dirasat 'ilm al-ijtima' al-badawi* [The Study of Nomadic Sociology], Cairo: Maktabat Gharib.

FAWZI, 'Isam (1992), 'Aliyyat al-haymana wa al-muqawama ... ' [The Dynamics of Hegemony and Resistance in Popular Discourse], in Amina Rashid et al., *Qadaya al-mujtama' al-madani ...* [Issues of the Arab Civil Society in Light of Gramsci's Theses], Cairo: Markaz al-Buhuth al-'Arabiyya.

FAWZI, Samiha (1992), 'Al-Iqtisad al-misri wa al-sharikat muta'addiyat al-jinsiyya' [The Egyptian Economy and Supranational Corporations', paper presented to Conference organised by Centre d'études et de documentation économique et juridque (CEDEJ) and Center for Economic and Financial Research and Studies (CEFRS) on *Liberalisation of the Egyptian Economy*, Cairo University, 2–3 May 1992.

FEMIA, Joseph (1975), 'Hegemony and Consciousness', *Political Studies*, Vol. 23, no. 1, March.

FIELD, Michael (1984), *The Merchants: the Big Business Families of Arabia*, London: John Murray.

AL-FIQI, Mustafa (1985), *Al-Aqbat fi al-siyasa al-misriyya* [The Copts in Egyptian Politics], Cairo and Beirut: Al-Shuruq.

FISHMAN, Robert M. (1990), 'Rethinking State and Regime: Southern Europe's Transition to Democracy', *World Politics*, Vol. 42, no. 3, April.

FORAN, John (1988), 'The Modes of Production Approach to Seventeenth Century Iran', *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 20, no. 3, August.

FOSTER-CARTER, Aidan (1978), 'The Modes of Production Controversy', *New Left Review*, no. 107, Jan.–Feb.

FOUCAULT, Michel (1984), *The History of Sexuality*, Middlesex: Penguin Books.

GAVRIELIDES, Nicolas (1987), 'Tribal Democracy: the Anatomy of Parliamentary Elections in Kuwait', in Linda Layne, ed., *Elections in the Middle East; Implications of Recent Trends*, Boulder, CO: Westview Press.

GELLNER, Ernest (1981), *Muslim Society*, London: Cambridge University Press.

— (1983), 'The Tribal Society and its Enemies', in Richard Tapper, ed., *The Conflict of Tribe and State*, London: Croom Helm.

— (1991), 'Tribalism and the State in the Middle East', in Philip S. Khoury and Joseph Kostiner, eds, *Tribes and State Formation in the Middle East*, London and New York: I.B. Tauris.

GERMANI, Gino (1978), *Authoritarianism, Fascism, and National Populism*, New Brunswick, NJ: Transaction Books.

— (1980), *Marginality*, New Brunswick, NJ: Transaction Books.

GERSCHENKRON, Alexander (1962), *Economic Backwardness in Historical Perspective*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

GERSHONI, Israel (1981), *The Emergence of Pan-Arabism in Egypt*, Tel Aviv: Shiloah Centre for Middle Eastern Studies.

GERTH, H.M. and C. Wright Mills, eds (1970), *From Max Weber*, London: Routledge and Kegan Paul.

AL-GHABRA, Shafiq (1988), 'Al-Ithniyya al-musayyasa' [Politicized Ethnicity], *Majallat al-'Ulum al-Ijtima'iyya*, Vol. 16, no. 3, Autumn.

GHABRA, Shafeeq (1991), 'Voluntary Associations in Kuwait: the Foundation of a New System?', *Middle East Journal*, Vol. 45, no. 2, Spring.

GHALYUN, Burhan (1992), 'Bina' al-mujtama' al-madani al-'arabi' [Constructing the Arab Civil Society], in Sa'id B. Al-'Alawi et al., *Al-Mujtama' al-madani fi al-watan al-'arabi. ...* [The Civil Society and its Role in Realising Democracy in the 'Arab Fatherland'], Beirut: CAUS.

— (1993), *Al-Mihna al-'Arabiyya: al-dawla didd al-umma* [The Arab Malaise: The State Against the Nation], Beirut: CAUS.

AL-GHAZALI HARB, Usama (1987), 'Thawrat yulyu wa i'adat tashkil ... ' [The July 1952 Revolution and the Reconstitution of the Political Elite in Egypt], in A. Saqr et al., *Thawrat 23 Julyu* [The July 1952 Revolution], Cairo: Dar al- Mustaqbal al-'Arabi.

— (1988), 'Sahwat al-mujtama' al-madani fi misr' [Awakening of the Civil Society in Egypt], *Al-Ahram*, 8 April 1988.

GHAZUL, Firyal J. (1992), 'Manzur Gramshi fi al-naqd al-adabi' [Gramsci's Perspective on Literary Criticism], in Amina Rashid et al., *Qadaya al-mujtama' al-madani al-'arabi fi daw' utruhat Gramshi* [Issues of the Arab Civil Society in Light of Gramsci's Theses], Cairo: Markaz al-Buhuth al-'Arabi.

GHUNAIM, 'Adil (1986), *Al-Namudhaj al-misri li ra'smaliyyat al-dawla al-tabi'a* [The Egyptian Model of Dependent State Capitalism], Cairo: Dar al-Mustaqbal al-'Arabi.

GHURBAL, 'Abd al-Fattah, 'A. Al-'Amus and 'A. Sha'ban (1989), 'Al-Siyasat al-tashihiyya fi al-iqtisad al-tunisi' [Adjustment Policies in the Tunisian Economy], in Ramzi Zaki, ed., *Al-Siyasat al-tashihiyya wa al-tanmiyya* ... [Corrective Policies and Development in the Arab Fatherland], Beirut and Kuwait: Dar al-Razi.

GILLESPIE, Charles G. (1990), 'Models of Democratic Transition in South America: Negotiated Reform versus Democratic Rupture', in Diane Ethier, ed., *Democratic Transition and Consolidation in Southern Europe, Latin America and Southeast Asia*, London: Macmillan.

GILSENAN, Michael (1991), 'The Grand Illusion', *Marxism Today*, March 1991.

GIRGIS, Fawzi (1958), *Dirasat fi tarikh misr* ... [Studies in the Political History of Egypt Since the Mamluke Era], Cairo: Al-Dar al-Misriyya.

GIRGIS, Malak (1974), *Saykulujiyyat al-shakhsiyya al-misriyya* ... [Psychology of the Egpytian Character and Obstacles to Development], Cairo: Rose al-Yusuf Press.

GLAVANIS, Kathleen and Pandelis Glavanis (1983), *The Rural Middle East: Peasant Lives and Modes of Production*, London: Zed Books.

GODELIER, Maurice (1978), 'Infrastructures, Societies and History', *New Left Review*, 112, November–December.

GOLDBERG, Ellis (1991), 'Smashing Idols and the State: the Protestant Ethic and Egyptian Sunni Radicalism', *Comparative Studies in Society and History*, Vol. 33.

— (1992), 'The Foundations of State–Labor Relations in Contemporary Egypt', *Comparative Politics*, Vol. 24, no. 2.

GOMAA, Ahmad M. (1977), *The Foundation of the League of Arab States*, London: Longman.

GOURDAN, Hubert (1989), 'A propos de l'Islam étatique', in Mostafa K. El Sayed (dir.), *Récentes Transformations Politiques dans le Monde Arabe*, Cairo University, Centre for Political Research and Studies.

GRAMSCI, Antonio (1971), *Selections from the Prison Notebooks*, trans., London: Lawrence and Wishart (reprinted 1986).

— (1978), *Selections from Political Writings 1921–1926*, trans., London: Lawrence and Wishart.

— (1987), *The Modern Prince and Other Writings*, trans., New York: International Publishers.

GRAN, Peter (1979), *Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760–1840*, Austin: University of Texas Press.

— (1980), 'Political Economy as a Paradigm for the Study of Islamic History', *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 11, no. 4, July.

— (1987), 'Reflections on Contemporary Arab Society: the Political Economy School of the 1970s', *Arab Studies Quarterly*, Vol. 9, no. 1.

GRAZIANO, Luigi (1983), 'Political Clientelism and Comparative Perspectives', *International Political Science Review*, Vol. 4, no. 4.

GREEN, Jerrold D. (1986), 'Are Arab Politics Still Arab?', *World Politics*, Vol. 38, no. 4, July.

GRINDLE, Merilee S., ed. (1980), *Politics and Policy Implementation in the Third World*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

GUBSTER, Peter (1988), 'Jordan: Balancing Pluralism and Authoritarianism', in Peter J. Chelkowski and Robert J. Pranger, eds, *Ideology and Power in the Middle East*, Durham, NC and London: Duke University Press.

GURR, Ted Robert (1970), *Why Men Rebel*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

— (1989), 'War, Revolution, and the Growth of the Coercive State', in James A. Caporaso, *The Elusive State*, London: Sage Publications.

HAARMANN, Ulrich W. (1988), 'Ideology and History, Identity and Alterity: The Arab Image of the Turk from the 'Abbasids to Modern Egypt', *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 20, no. 2, May.

HABIB, Kazim (1991), 'Hawl ba'd khasa'is ... ' [Some Distinguishing Characteristics of the Arab Bourgeoisie], in 'Isam al-Khafaji, ed., *Al-Burjuwaziyya al-'arabiyya al-mu'asira* [The Contemporary Arab Bourgeoisie], Damascus and Cyprus: Mu'assasat 'Ibal.

HADDAD, George M. (1971, 1973), *Revolution and Military Rule in the Middle East*, parts 1 and 2, New York: R. Spiller.

HAFIZ MAHMUD, Sa'd (1989), 'Maqal fi al-qita' al-'amm' [An Essay on the Public Sector and its Developmental Role], in the Arab Planning Institute, Kuwait, Seminar on *Dawr al-Dawla* ... [The Role of the State in Economic Activity in the Arab Fatherland], Kuwait, May.

HAGGARD, Stephan and Robert Kaufman (1991), 'Economic Adjustment and the Prospects for Democracy', paper presented at the International Political Science Association's 15th World Congress, Buenos Aires, July 1991.

HAILE-MARIAM, Yacob and Bernhanu Mengistu (1988), 'Public Enterprises and the Privatisation Thesis on the Third World', *Third World Quarterly*, Vol. 10, no. 4, October.

HAIM, Sylvia G., ed. (1974), *Arab Nationalism: An Anthology*, Berkeley, CA: University of California Press.

HAJRAH, Hassan Hamza (1982), *Public Land Distribution in Saudi Arabia*, London and New York: Longman.

AL-HAKIM, Tawfiq et al. (1975), *Malaf 'Abd al-Nasir* [The Nasser File], Cairo: Dar Al-Ahram.

HALL, John A. and G. John Ikenberry (1989), *The State*, Milton Keynes: Open University Press.

HALLIDAY, Fred (1974), *Arabia Without Sultans*, Harmondsworth: Penguin Books.

— (1985), 'North Yemen Today', *MERIP Reports*, no. 130, Vol. 15, no. 2, February.

— and H. Alavi, eds (1988), *State and Ideology in the Middle East and Pakistan*, Basingstoke and London: Macmillan Education.

— (1989), *Cold War, Third World: an Essay on Soviet–American Relations*, London: Hutchinson Radius.

— (1990a), *Revolution and Foreign Policy: the Case of South Yemen, 1967–1987*, Cambridge: Cambridge University Press.

— (1990b), 'Tunisia's Uncertain Future', *MERIP Reports*, no. 163, March–April.

— (1993), ''Orientalism' and its Critics', *British Journal of Middle Eastern Studies*, Vol. 20, no. 2, 1993.

HALPERN, Manfred (1963), *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

AL-HAMAD, Turki H. (1985), *Political Order in Changing Societies: Saudi Arabia; Modernization in a Traditional Context*, PhD dissertation, University of Southern California, 1985.

HAMMAD, Majdi (1987), *Al-'Askariyyun al-'arab wa qadiyyat al-wahda* [The Arab Military and the Issue of Unity], Beirut: CAUS.

— (1990), 'Al-Mu'assasa al-'askariyya wa al-nizam al-siyasi' [The Military Establishment and the Egyptian Political System 1952–1980], in Ahmad 'Abdallah, ed., *Al-Jaish wa al-dimuqratiyya fi misr* [The Army and Democracy in Egypt], Cairo: Sina.

AL-HAMUD, Mudi (1990), 'Tajrubat al-kuwayt ... ' [Kuwait's Experience with the Public and the Private Sectors], in 'A. Al-Nasrawi et al., *Al-Qita' al-'amm* ... [The Public and the Private Sectors in the Arab Fatherland], Beirut: CAUS.

HANAFI, Hasan (1983), 'Al-Judhur al-tarikhiyya li azmat al-huriyya ... ' [Historical Roots of the Crisis of Liberty and Democracy in our Contemporary Conscience], in Centre for Arab Unity Studies, *Al-Dimuqratiyya wa huquq al-insan* [Democracy and Human Rights in the Arab Fatherland], Beirut: CAUS.

— (1986), *Al-Harakat al-Islamiyya fi misr* [The Islamic Movement in Egypt], Beirut: Al-Huda.

— and Muhammad 'Abid al-Jabiri (1990), *Hiwar al-mashriq wa al-maghrib* [A Mashreq/Maghreb Dialogue], Casablanca: Dar Tubqal.

HANNA, 'Abdallah (1987), *Min al-ittijahat al-fikriyya* ... [Some Intellectual Currents in Syria and Lebanon in the First Half of the Twentieth Century], Damascus: Al-Ahali.

HANNOYER, Jean (1985), 'Grands projets hydrauliques en Syrie', *Maghreb-Machrek*, no. 109, juillet–septembre.

HAQ, Mahbub ul- (1976), *The Poverty Curtain: Choices for the Third World*, New York: Columbia University Press.
HARB, 'Ali (1985), *Asl al-'unf wa al-dawla* [The Origin of Violence and the State], Beirut: Dar al-Hadatha.
HARDY, Roger (1992), *Arabia After the Storm: Internal Stability of the Gulf Arab States*, London: Royal Institute of International Affairs.
HARIK, Iliya (1968), *Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon 1711–1845*, Princeton, NJ: Princeton University Press.
— (1981), 'The Political Elite as a Strategic Minority', in Fuad J. Khuri, ed., *Leadership and Development in Arab Society*, Beirut: American University in Beirut Press.
— (1982), 'The Economic and Social Factors in the Lebanese Crisis', *Journal of Arab Affairs*, Vol. 1, no. 2, April.
— (1987), 'The Origins of the Arab State System', in Ghassan Salame, ed., *The Foundations of the Arab State*, London: Croom Helm.
— (1990), 'Privatisation et développement en Tunisie', *Maghreb-Machrek*, no. 128, avril–juin.
— (1992), 'Privatization: the Issue, the Prospects and the Fears', in Iliya Harik and Denis Sullivan, eds, *Privatization and Liberalization in the Middle East*, Bloomington, IN.: Indiana University Press.
AL-HASAN, Hamza (1993), 'Limadha fashal al-malik fi tashkil majlis al-shura?' [Why has the King Failed in Forming the Consultation Council?], editorial in *Al-Jazira al-'Arabiyya*, no. 28, May.
HASAN, Parvez (1987), 'Structural Adjustment in Selected Arab Countries: Need, Challenge and Approaches', in Said El-Naggar, ed., *Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World*, Washington, DC: International Monetary Fund.
AL-HASAN, Ribhi (1977), 'Discussion', in Muhammad Yusuf 'Ulwan et al., 'Hiwar hawl al-nazariyya wa al-tatbiq ... ' [A Dialogue on Theory and Practice in Administration and Bureaucracy], *Majallat al-'Ulum al-Ijtima'iyya*, Vol. 4, no. 4, January.
HASTINGS, Samuel (1982), 'Privatisation', in S. Hastings and H. Levie, eds, *Privatisation 1979–1982*, Nottingham: Spokesman.
HEINE, Peter (1993), 'Political Parties, Institutions and Administrative Structures', in D. Hopwood, H. Ishow and T. Koszinowski, eds, *Iraq: Power and Society*, Reading, UK: Ithaca Press.
HELD, David (1983), 'Introduction: Central Perspectives on the Modern State', in David Held et al., eds, *States and Societies*, Oxford: Martin Robertson for the Open University.
HELLER, Mark and Nadav Safran (1985), *The New Middle Class and Regime Stability in Saudi Arabia*, Cambridge, MA: Harvard University Center for Middle Eastern Studies.
HELMS, Christine Moss (1981), *The Cohesion of Saudi Arabia*, London: Croom Helm.
HEPER, Metin (1985), *The State Tradition in Turkey*, Beverley, Yorkshire: Eothen Press.
HILAL, 'Aliy al-Din (1977), *Al-Siyasa wa al-hukm* ... [Politics and Government in Egypt: the Parliamentary Era 1923–1952], Cairo: Nahdat al-Sharq.
— (1980), 'Al-Wahda al-misriyya/al-suriyya ...' [The Egyptian/Syrian Union 1958–1961], *Al-Mustaqbal al-'Arabi*, Vol. II, no. 13, March.
— et al. (1982), *Tajribat al-dimuqratiyya fi misr* [The Democratic Experience in Egypt 1970–1981], Cairo: Al-Markaz al-'Arabi.
HILAN, Rizqallah (1989), 'Mithal al-qutr al-'arabi al-suri' [The Case of the Syrian Arab State], in The Arab Planning Institute, Kuwait, Seminar on *Dawr al-Dawla* ... [The Role of the State in Economic Activity in the Arab Fatherland], Kuwait, May 1989.
AL-HIMSI, Mahmud (1990), 'Dawr al-qita' al-'amm w'al-qita' al-khas fi tahqiq al-takamul al-iqtisadi al-'arabi' [The Role of the Public and the Private Sectors in Realising Arab Economic Integration], in 'Abbas Al-Nasrawi et al., *Al-Qita' al-'amm* ... [The Public and the Private Sectors in the Arab Fatherland], Beirut: CAUS.
HINNEBUSCH, Raymond A. (1982), 'The Islamic Movement in Syria', in A. Dessouki, ed., *Islamic Resurgence in the Arab World*, New York: Praeger.
— (1985), *Egyptian Politics Under Sadat*, New York: Cambridge University Press.
— (1986), 'Syria under the Ba'th: Social Ideology, Policy and Practice', in W. Michalak and J. Salacuse, eds, *Law and Social Policy in the Middle East*, Berkeley, CA: IIS.

HINNEBUSCH, Raymond A. (1989), *Peasant and Bureaucracy in Ba'thist Syria: The Political Economy of Rural Development*, Boulder, CO: Westview Press.
— (1990), *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasant*, Boulder, CO: Westview Press.
— (1993a), 'The Politics of Economic Reform in Egypt', *Third World Quarterly*, Vol. 14, no. 1.
— (1993b), 'State and Civil Society in Syria', *Middle East Journal*, Vol. 47, no. 2, Spring.
— (1993c), 'Syria', in T. Niblock and E. Murphy, eds, *Economic and Political Liberalization in the Middle East*, London: British Academic Press.
AL-HIRMASI, 'Abd al-Baqi (1987), *Al-Mujtama' wa al-dawla fi al-Maghrib al-'arabi* [Society and State in the Arab Maghreb], Beirut: CAUS.
AL-HIRMASI, Muhammad Salih (1990), *Tunis: Al-Haraka al-'ummaliyya* ... [Tunisia: The Labour Movement in a Dependent, One-Party System, 1956–1986], Beirut: Al- Farabi.
HIRSCHMAN, Albert O. (1970), *Exit, Voice, and Loyalty: Responses to Decline in Firms, Organizations, and States*, Cambridge, MA: Harvard University Press.
HOBSBAWM, E.J. (1959), *Primitive Rebels: Studies in Archaic Forms of Social Movement in the 19th and 20th Centuries*, Manchester: Manchester University Press.
— (1990), *Nations and Nationalism Since 1780*, Cambridge: Cambridge University Press.
HOPFINGER, Hans (1990), 'Capitalist Agro-Business in a Socialist Country? Syria's New Shareholding Corporations as an Example', in *Bulletin* (British Society for Middle Eastern Studies), Vol. 17, no. 2.
HOURANI, Albert (1970), *Arabic Thought in the Liberal Age 1798–1939*, London: Oxford University Press.
— (1981), *The Emergence of the Modern Middle East*, Berkeley and Los Angeles: University of California Press.
HROCH, Miroslav (1985), *Social Preconditions of National Revival in Europe*, trans., Cambridge: Cambridge University Press.
HUDSON, Michael C. (1968), *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon*, New York: Random House.
— (1977), *Arab Politics: the Search for Legitimacy*, New Haven and London: Yale University Press.
— (1991), 'After the Gulf War: Prospects for Democratization in the Arab World', *Middle East Journal*, Vol. 45, no. 3, Summer.
HUNTINGTON, Samuel P. (1971), *Political Order in Changing Societies*, New Haven and London: Yale University Press (reprint of 1968 edition).
— (1991), *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Norman and London: University of Oklahoma Press.
HUREWITZ, J.C. (1969), *Middle East Politics: the Military Dimension*, New York: Praeger.
HUSAIN, 'Adil (1985), *Nahwa fikr 'arabi jadid* [Towards a New Arab Thought], Cairo: Dar al-Mustaqbal al-'Arabi.
HUSAINI, Mawlawi (c. 1958), *Al-Idara al-'arabiyya* [Arab Administration], Cairo: Maktabat al-Adab.
AL-HUSRI, Sati' (1984/85), *Al-A'mal al-qawmiyya: Abhath mukhtara* [The Nationalist Oeuvres: Selected Investigations], Beirut: CAUS.
HUSSEIN, Mahmoud (1973), *Class Conflict in Egypt: 1945–1970*, New York: Monthly Review Press.
IBRAHIM, Hasanain Tawfiq (1992), *Zahirat al-'unf al-siyasi* ... [The Phenomenon of Political Violence in Arab Systems], Beirut: CAUS.
IBRAHIM, Saad E. (1982), *The New Arab Social Order: A Study in the Impact of Oil and Manpower Movement*, Boulder, CO: Westview Press.
IBRAHIM, Sa'd al-Din (1978), 'Urubat Misr [Egypt's Arabness], Cairo: CPSS.
— (1980), *Ittijihat al-ra'y al-'amm* ... [The Attitudes of Arab Public Opinion towards the Issue of Unity], Beirut: CAUS.
— (1984), *Mashru' bahth istikraf* ... [Research Project on Forecasting the Future of the Arab Fatherland], *mimeo*, Beirut: CAUS.
— (1992), *Ta'ammulat fi mas'alat al-aqaliyyat* [Reflections on the Issue of Minorities], Cairo: Markaz Ibn Khaldun.

—, ed. (1993), *Al-Mujtama' al-madani ...* [Civil Society and Democratic Transformation in the Arab Fatherland: the Annual Report], Cairo: Markaz Ibn Khaldun.
IKENBERRY, G. John (1986), 'The State and Strategies of International Adjustment', *World Politics*, Vol. 39, no. 1, October.
— and Charles A. Kupchan (1990), 'Socialization and Hegemonic Power', *International Organization*, Vol. 44, no. 3, Summer.
ILCHMAN, W.F. and N.T. Uphof (1969), *The Political Economy of Change*, Berkeley, CA: University of California Press.
IMAM, 'Abdallah (1985), *Nasir wa 'Amir* [Nasser and Amer], Cairo: Rose al-Yusuf.
'IMARA, Muhammad (1993), 'Dawr al-awqaf fi sina'at al-hadara al-islamiyya' [The Role of Awqaf in the Making of the Islamic Civilisation], *Al-Hayat*, 4 June 1993.
INTERNATIONAL INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES (IISS) (1989), *The Military Balance 1989–1990*, London: Brasseys.
IONESCU, Ghita and Ernest Gellner, eds (1969), *Populism: its Meaning and National Characteristics*, London: Weidenfeld and Nicholson.
'ISA, Salah (1986), *Muthaqqafun wa 'askar* [Intellectuals and Soldiers], Cairo: Madbuli.
AL-'ISAWI, Ibrahim (1989), *Al-Masar al-iqtisadi fi misr wa siyasat al-islah* [The Economic Path and Reform Policies in Egypt], Cairo: Markaz al-Buhuth al-'Arabiyya.
ISKANDER, Amir (1980), *Saddam Hussein: the Fighter, the Thinker and the Man*, Paris: Hachette Réalités.
ISLAM, Nasir and Georges Henault (1979), 'From GNP to Basic Needs: A Critical Review of Development and Development Administration', *International Review of Administrative Sciences*, Vol. 45, no. 3.
ISLAMOGLU-INAN, Huri, ed. (1987), *The Ottoman Empire and the World Economy*, Cambridge: Cambridge University Press.
ISMA'IL, Mahmud (1980), *Susyulujiya al-fikr al-islami* [Sociology of Islamic Thought], 2 vols, Casablanca: Dar al-Thaqafa.
ISSAWI, Charles (1982), *An Economic History of the Middle East and North Africa*, New York: Columbia University Press.
JABBUR, George (1976), *Al-'Uruba wa mazahir al-intima' ...* [Arabism and other Aspects of Belonging in Current Constitutions of the Arab Countries], Damascus: Ministry of Culture.
AL-JABIRI, Muhammad 'Abid (1982a), *Al-'Asabiyy wa al-dawla* [Group Solidarity and the State: Khaldunian Theoretical Features of Islamic History], Casablanca: Dar al-Nashr al-Maghribiyya.
— (1982b), *Nahn wa al-turath* [Ourselves and the Cultural Heritage], Casablanca and Beirut: Dar al-Tali'a.
— (1985), *Takwin al-'aql al-'arabi* [Formation of the Arab Mind], Beirut: Dar al-Tali'a.
— (1989), *Ishkaliyyat al-fikr al-'arabi al-mu'asir* [Problematics in Contemporary Arab Thought], Beirut: CAUS.
— (1990), *Al-'Aql al-siyasi al-'arabi* [The Arab Political Mind], Beirut: CAUS.
JACKSON, P.M. (1982), *The Political Economy of Bureaucracy*, Oxford; Philip Allan.
JACKSON, Robert H. and Carl G. Rosenberg (1985), 'Juridical Statehood in the Crisis of Tropical African States', paper presented at the International Political Science Association's 13th World Congress, Paris, 1985.
— (1993), *Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World*, Cambridge: Cambridge University Press.
JAGHLUL, 'Abd al-Qadir (1987), *Al-Ishkaliyyat al-tarikhiyya ...* [Historical Problematics in Ibn Khaldun's Political Sociology], Beirut: Dar al-Hadatha.
AL-JAMAL, Yahya (1984), 'Anzimat al-hukm ...' [Government Systems in the Arab Fatherland], in Sa'd al-Din Ibrahim et al., *Azmat al-dimuqratiyya ...* [The Crisis of Democracy in the Arab Fatherland], Beirut: CAUS.
JÄNICKE, Martin (1990), *State Failure: the Impotence of Politics in Industrial Society*, Cambridge: Polity Press.
AL-JARF, Tu'aima (1960), *Mujaz al-qanun al-dusturi* [Concise Constitutional Law], Cairo: Maktabat al-Qahira al-Haditha.

JESSOP, Bob (1982), *The Capitalist State*, Oxford: Martin Robertson.
— (1990), *State Theory: Putting the Capitalist State in its Place*, Cambridge: Polity Press.
— (1991), 'Accumulation Strategies, State Forms and Hegemonic Projects', in Simon Clarke, ed., *The State Debate*, Basingstoke and London: Macmillan.
JOHNSON, Dale L., ed. (1985), 'Class and Social Development: Toward a Comparative and Historical Social Science', in Dale L. Johnson, ed., *Middle Classes in Dependent Countries*, Beverly Hills and London: Sage Publications.
JOHNSON, Michael (1986), *Class, Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840–1985*, London: Ithaca Press.
JORDAN, GOVERNMENT OF (1983), *Al-Khidma al-madaniyya* [The Civil Service], Amman.
JU'AIT, Hisham (1984), *Al-Shakhsiyya al-'arabiyya al-islamiyya* ... [The Arab-Islamic Personality and the Arab Destiny], trans., Beirut: Dar al-Tali'a.
JUREIDINI, Paul and R.D. McLaurin (1984), *Jordan: The Impact of Social Change on the Role of the Tribes* (The Washington Papers, Vol. 12, no. 108), New York: Praeger.
KAMINSKI, Antoni Z. ed. (1991), 'The Public and the Private: Introduction', and 'Res Publica, Res Privata', *International Political Science Review*, Vol. 12, no. 4, October (special issue on *The Public and the Private*).
AL-KANZ 'Ali (1992), 'Min al-i'jab bi al-dawla ...' [From Fascination with the State to the Discovery of Social Praxis], in S. Al-'Alawi et al., *Al-Mujtama' al-madani fi al-watan al-'arabi* [The Civil Society and its Role in Realising Democracy in the Arab Fatherland], Beirut: CAUS.
KARL, Terry Lynn (1986), 'Petroleum and Political Pacts: the Transition to Democracy in Venezuela', in G. O'Donnell, P. Schmitter and L. Whitehead, eds, *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy*, Baltimore: Johns Hopkins University Press.
KARPAT, Kemal (1988), 'The Ottoman Ethic and Confessional Legacy in the Middle East', in Milton J. Esman and Ithamar Rabinovich, eds, *Ethnicity, Pluralism, and the State in the Middle East*, Ithaca and London: Cornell University Press.
KARSH, Efraim and Inari Rautsi (1991), *Saddam Hussein; a Political Biography*, London: Futura Publications.
KATOUZIAN, Homa (1981), *The Political Economy of Modern Iran*, London and NY: Macmillan/ New York University Press.
KATZENSTEIN, Peter (1978), *Between Power and Plenty*, Madison, WI: University of Wisconsin Press.
AL-KAWAKIBI, 'Abd al-Rahman (1984), *Taba'i' al-istibdad* [On the Nature of Despotism], new edn, Beirut: Dar al-Nafa'is.
KAWTHARANI, Wajih (1988), *Al Sulta wa al-mujtama' wa al-'amal al-siyasi* [Authority, Society and Political Action], Beirut: CAUS.
KAZANCIGIL, Ali, ed. (1986), 'Paradigms of Modern State Formation in the Periphery', in Ali Kazancigil, ed., *The State in Global Perspective*, London: Gower/UNESCO.
KAZZIHA, Walid (1975), *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and his Comrades from Nationalism to Marxism*, London: Charles Knight and Co.
KEANE, John (1988), *Democracy and Civil Society*, London: Verso.
KEDOURIE, Elie, ed. (1970), 'Introduction', in *Nationalism in Asia and Africa*, London, n.p.
— (1985), *Nationalism*, rev. edn, London: Hutchinson.
KEOHANE, Robert O. and Joseph S. Nye (1977), *Power and Independence*, Boston: Little, Brown.
KERR, Malcolm (1971), *The Arab Cold War*, London: Oxford University Press.
— and El Sayed Yassin, eds (1982), *Rich and Poor States in the Middle East*, Boulder, CO: Westview Press.
KEYDER, Çaglar (1987), *State and Class in Turkey*, London and NY: Verso.
AL-KHAFAJI, 'Isam (1983), *Al-Dawla wa al-tatawwur al-ra'simali fi al-'iraq* [The State and Capitalist Transformation in Iraq, 1968–1978], Cairo: Dar al-Mustaqbal al-'arabi.
— (1986a), 'The Parasitic Base of the Ba'thist Regime', in Committee Against Repression and for Democratic Rights in Iraq (CARDRI), *Saddam's Iraq: Revolution or Reaction?*, London: Zed Books.
— (1986b), 'State Incubation of Iraqi Capitalism', *MERIP Reports*, no. 142, September.
— (1992), 'State Terror and the Degradation of Politics in Iraq', *Middle East Report* (MERIP), May–June.

KHALAF, Samir (1987), *Lebanon's Predicament*, New York: Columbia University Press.

KHALIL, Khalil Ahmad (1984), *Al-'Arab wa al-dimuqratiyya* [The Arabs and Democracy], Beirut: Dar al-Hadatha.

AL-KHALIL, Samir (1991), *Republic of Fear: Saddam's Iraq*, London: Hutchinson Radius (new edn).

KHATRAWI, Mohammed F. (1989), 'Privatization and the Regional Public Joint Ventures in the Gulf Cooperation Council', in Said El-Naggar, ed., *Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries*, Washington, DC: International Monetary Fund.

KHAWAJKIYA, Muhammad Hisham (1986), 'Al-Tajruba al-sa'udiyya ...' [The Saudi Experience of Economic Development], in Centre for Arab Unity Studies (CAUS), *Symposium on Independent Development in the Arab World*, Amman, Jordan, 26–29 April.

— (1990), Tajrubat al-sa'udiyya ...' [The Saudi Experience with the Public and the Private Sector], in 'Abbas Al-Nasrawi et al., *Al-Qita' al-'amm* ... [The Public and the Private Sectors in the Arab Fatherland], Beirut: CAUS.

KHOROS, V.G. (1986), *Populism: Its Past, Present and Future*, trans., Beirut: Al-Farabi.

KHOURY, Philip S. (1983a), 'Islamic Revivalism and the Crisis of the Secular State in the Arab World: an Historical Appraisal', in I. Ibrahim, ed., *Arab Resources: the Transformation of a Society*, London: Croom Helm.

— (1983b), *Urban Notables and Arab Nationalism*, Cambridge: Cambridge University Press.

— (1987), *Syria and the French Mandate: the Politics of Arab Nationalism 1920–1945*, London: I.B. Tauris.

KHURI, Fuad (1980), *Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State*, Chicago: Chicago University Press.

— (1982), 'The Study of Civil–Military Relations in Modernizing Societies in the Middle East: A Critical Assessment', in R. Kolkowicz and A. Korbonski, eds, *Soldiers, Peasants and Bureaucrats: Civil–Military Relations in Communist and Modernizing Societies*, London: George Allen and Unwin.

AL-KHURI, Fu'ad (1988), *Imamat al-shahid wa imamat al-batal* [Leadership of the Martyr and Leadership of the Hero], Beirut: Markaz Dar al-Jami'a.

— (1991), *Al-Sulta lada al-qaba'il al-'arabiyya* [Authority Among the Arab Tribes], London and Beirut: Al-Saqi.

— (1993), *Al-Dhihniyya al-'arabiyya* [The Arab Mentality], Beirut and London: Dar al-Saqi.

KHURI, Ra'if (1983), *Modern Arab Thought: Channels of the French Revolution to the Arab East* (trans. Ihsan Abbas from Arabic original, 1943), Princeton, NJ; Princeton University Press.

KIENLE, Eberhard (1990), *Ba'th versus Ba'th*, London: I.B. Tauris.

— (1991), 'Entre Jama'a et Classe: le Pouvoir Politique en Syrie Contemporaine', *Revue de Monde Musulman et de la Méditerranée*, 59–60, 1991/1–2.

KISHK, Muhammad Jalal (1989), *Al-Nasiriyyun qadimun* ... [The Nasserists are Coming! the Massacre of Money Utilisation Companies], Cairo: Al-Zahra' li al-I'lam al-'Arabi.

KITCHING, Gavin (1989), *Development and Underdevelopment in Historical Perspective: Populism, Nationalism and Industrialization*, rev. edn, London: Routledge.

KORANY, Bahgat (1984), 'The Glory that Was? The Pan-Arab, Pan-Islamic Alliance Decisions October 1973', *International Political Science Review*, Vol. 5, no. 1.

— (1987), 'Alien and Besieged Yet Here to Stay: the Contradictions of the Arab Territorial State', in G. Salamé, ed., *The Foundations of the Arab State*, London: Croom Helm.

— et al. (1991), *The Foreign Policies of Arab States: the Challenge of Change*, Boulder, CO: Westview Press.

KOURY, Enver M. (1978), *The Saudi Decision-Making Body*, Maryland: Institute of Middle Eastern Affairs.

KRASNER, Stephen D. (1984), 'Approaches to the State: Alternative Conceptions and Historical Dynamics', *Comparative Politics*, Vol. 16, no. 2, January.

— (1985), *Structural Conflict: the Third World Against Global Liberalism*, Berkeley and London: University of California Press.

AL-KUBAISI, 'Amir (1982), *Al-Idara al-'amma w'al-tanmiya bi dawlat al-imarat al-arabiyya al-muttahida* [Public Administration and Development in the UAE], Al-Shariqa: Dar al-Khalij.

AL-KUBAISY, Amer K. (1974), *Administrative Development in New Nations with Reference to the Case of Iraq*, Baghdad: Al-Jumhuriyah Press.

KUMAIR, Al-Wathiq (1989), 'Tajrubat al-sudan ...' [Sudan's Experience with Political Pluralism], in S. Ibrahim, ed., *Al-Ta'addudiyya al-siyasiyya wa al-dimuqratiyya fi al-watan al-'arabi* [Political Pluralism and Democracy in the Arab Fatherland], Amman: Arab Thought Forum.

LABIB, Al-Tahir (1992a), 'Gramshi fi al-fikr al-'arabi' [Gramsci in Arabic Thought], in Amina Rashid et al., *Qadaya al-mujtama' al-madani al-'arabi fi daw' utruhat Gramshi* [Issues of the Arab Civil Society in Light of Gramsci's Theses], Cairo: Markaz al-Buhuth al-'Arabi.

— (1992b), 'Hal al-dimuqratiyya matlab ijtima'?' [Is Democracy a Social Demand?], in Sa'id Al-'Alawi, *Al-Mujtama' al-madani fi al-watan al-'arabi* ... [The Civil Society and its Role in Realising Democracy in the 'Arab Fatherland'], Beirut: Centre for Arab Unity Studies.

LACEY, Robert (1982), 'Saudi Arabia: A More Visible Role in the Middle East', *The World Today*, January 1992.

LACKNER, Helen (1978), *A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia*, London: Ithaca Press.

— (1985), *P.D.R. Yemen: Outpost of Socialist Development in Arabia*, London: Ithaca Press.

LACLAU, Ernesto (1979), *Politics and Ideology in Marxist Theory: Capitalism, Fascism, Populism*, London: Verso (2nd impression 1982).

— and Chantal Mouffe (1985), *Hegemony and Socialist Strategy*, London: Verso.

LACOSTE, Yves (1984), *Ibn Khaldun: the Birth of History and the Past of the Third World*, trans., London: Verso.

LAMBTON, Ann K.S. (1980), 'Reflections on the Iqta'', in *Theory and Practice in Mediaeval Persian Government*, London: Variorum Reprints (1st printing 1968).

LANDES, David (1985), *Bankers and Pashas*, Arabic trans. and preface by 'Abd al-'Azim Anis, Cairo: Kitab al-Ahali.

LA PALOMBARA, Joseph (1963), *Interest Groups in Italian Politics*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

LAPIDUS, Ira M. (1984), *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, Cambridge: Cambridge University Press.

LARIF-BEATRIX, Asma (1987), 'L'état tutélaire, système politique et espace éthique', in Michel Camau et al., *Tunisie au présent: une modernité au-dessus de tout soupçon?*, Paris, Editions du CNRS.

LAROUI, Abdallah (1976), *The Crisis of the Arab Intellectual*, trans., Berkeley, CA: University of California Press.

LAWSON, Fred H. (1989), 'Class Politics and State Power in Ba'thi Syria', in Berch Beberoglu, ed., *Power and Stability in the Middle East*, London and New Jersey: Zed Books Ltd.

— (1990), 'Liberalisation économique en Syrie et en Irak', *Maghreb-Machrek*, no. 128, avril–juin.

LAZREQ, Marnia (1976), *The Emergence of Classes in Algeria*, Boulder, CO: Westview Press.

LECA, Jean and Yves Schemeil (1983), 'Clientèlisme et patrimonialisme dans le monde arabe', *International Political Science Review*, Vol. 4, no. 4.

— (1988), 'Social Structure and Political Stability: Comparative Evidence from the Algerian, Syrian and Iraqi Cases', in Adeed Dawisha and William Zartman, eds, *Beyond Coercion: Durability of the Arab State*, London: Croom Helm.

LEE, Barbara and John Nellis (1990), *Enterprise Reform and Privatization in Socialist Economics*, Washington, DC: The World Bank.

LEFEBVRE, Henri (1978), *De l'Etat-III le Mode de Production Etatique*, 10/18, Paris: Inédit, Editions Ouvrier.

LETTERIE, Jacobus W. and Rob van Puyenbroek (1991), 'Position in the World System and Political Democracy: New Evidence from the Seventies and Eighties', paper for the International Political Science Association's 15th World Congress, Buenos Aires, July 1991 .

LEWIS, Bernard (1958), 'Communism and Islam', in Walter Z. Laqueur, ed., *The Middle East in Transition*, New York: Frederick Praeger.

— (1988), *The Political Language of Islam*, Chicago and London: University of Chicago Press.

LICHTHEIM, G. (1963), *Marx and the 'Asiatic mode of Production'*, St Antony's Papers no. 14, London: Chatto and Windus.

LIJPHART, Arend (1977), *Democracy in Plural Societies: a Comparative Exploration*, New Haven: Yale University Press.

— (1979), 'Consociation and Federation: Conceptual and Empirical Links', *Canadian Journal of Political Science*, Vol. 12, no. 3, September.
LINDBERG, Leon N., J.I. Campbell and J.R. Hollingsworth (1991), 'Economic Governance and the Analysis of Structural Change in the American Economy', in John L. Campbell et al., eds, *Governance of the American Economy*, Cambridge: Cambridge University Press.
LONG, David E. (1976), *Saudi Arabia*, The Washington Papers 39, Beverly Hills, CA: Sage Publications.
LONGUENESSE, Elisabeth (1979), 'The Class Nature of the State in Syria', *MERIP Reports*, Vol. 9, no. 4, May.
— (1985), 'Syrie: Secteur public industriel', *Maghreb-Machrek*, no. 109, juillet–septembre.
— (1987), 'Etat et nouvelles couches moyennes en Syrie: à propos de la place des ingénieurs dans la structure sociale', *mimeo*, IRMAC-UA 913, Lyons, mai 1987.
LOONEY, Robert E. (1987/88), 'Growth Prospects of the Saudi Arabian Private Sector', *Arab-American Affairs*, no. 23, Winter.
LUCIANI, Giacomo (1987), 'Allocation vs. Production States; A Theoretical Framework', in H. Beblawi and G. Luciani, eds, *The Rentier State*, London: Croom Helm.
— and G. Salamé, eds, (1988), *The Politics of Arab Integration*, London: Croom Helm.
— (1990a), 'Arabie Saoudite: l'industrialisation d'un état allocataire', *Maghreb-Machrek*, no. 129, juillet–septembre.
— ed. (1990b), *The Arab State*, London: Routledge.
— (1993), 'The Oil Rent, the Fiscal Crisis of the State and Democratisation', *mimeo*, Rome.
LUHMAN, Niklas (1990), *Political Theory in the Welfare State*, Berlin and NY: Walter de Gruyter.
LUSTICK, Ian (1979), 'Stability in Deeply Divided Societies: Consociationalism versus Control', *World Politics*, Vol. 31, no. 3, April.
MAHDAVI, Hossein (1970), 'The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States: the Case of Iran', in Michael Cook, ed., *Studies in the Economic History of the Middle East*, London: Oxford University Press.
MAHJOUB, Azzam (1990), 'Etat, secteur public et privatisation en Tunisie', in J.-C. Santucci and H. El Malki, eds, *Etat et Développement dans le Monde Arabe: Crises et Mutations au Maghreb*, Paris: Editions du CNRS.
AL-MAHJUB, Azzam (1989), 'Tunis', in the Arab Planning Institute, Kuwait, Seminar on *Dawr al-Dawla* ... [The Role of the State in Economic Activity in the Arab Fatherland], Kuwait, May 1989.
MAHJUB, Muhammad 'Abduh (c. 1974), *Muqaddima li dirasat al-mujtama'at al-badawiyya* [An Introduction to the Study of Nomadic Societies], Kuwait: Wikalat al-Matbu'at.
AL-MAHMOUD, Mohammad 'Abdullah (1992), *Harmony and Conflict in the Political Systems of the UAE*, unpublished PhD thesis, University of Exeter, UK.
AL-MAJID, Majid (1986), *Majlis al-ta'awun* ... [The GCC: The Crisis of Policy and Legitimacy], London: Taha Publishers.
MAKHZUM, Muhammad (1986), *Azmat al-fikr* ... [The Crisis of Thought and the Problems of Political Authority in the Arab Levant in the Renaissance Era], Beirut: Ma'had al-Inma' al-'Arabi.
MAKIYA, Kanan (1993), *Cruelty and Silence*, London: Jonathan Cape.
AL-MALEH, Sabah Y.T. (1990), *Qualified Manpower in the Developmental Process: A Study of the Role of Public Administration in Iraq 1950–1980*, unpublished PhD thesis, University of Liverpool, UK.
AL-MALIKI, Habib (1989), *Trakumat* ... [Accumulations: Views on Economy and Society], Rabat: Al-Nashr al-'Arabi al-Ifriqi.
EL-MALLAKH, Ragaei (1982), *Saudi Arabia: Rush to Development*, Baltimore and London: Johns Hopkins University Press.
MALLOY, James, ed. (1977), *Authoritarianism and Corporatism in Latin America*, Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.
MALONE, Joseph T. (1981), 'The Politics of Social Change in the Arabian Peninsula: Observations in Kuwait and Saudi Arabia', *International Seminar on the Arabian Peninsula*, University of Arizona Near East Center, Tucson, 4–5 December 1981.

MANN, Michael (1986a), 'The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results', in John A. Hall, ed., *States in History*, Oxford and New York: Basil Blackwell.
— (1986b), *The Sources of Social Power, Vol. I: A History of Power from the Beginning to AD 1760*, Cambridge: Cambridge University Press.
MANSOUR, Hussein Omar (1989), 'Reflections on Preparations for Privatisation in the Kingdom of Saudi Arabia', paper presented to 21st International Congress of Administrative Sciences, Marrakech, 24–28 July.
MANSUR, Abdul Kasim (1980), 'The Military Balance in the Persian Gulf: Who Will Guard the Gulf States from their Guardians?', *Armed Forces Journal International*, November.
AL-MANUBI, Khalid (1985), 'Infaq al-dawla ...' [Public Expenditure in the Maghreb: Tunisia, Algeria, Morocco], paper presented to the Istituto Affari Internazionali's Second International Conference on *Nation, State and Integration in the Arab World*, Corfu, September 1985 (Vol. 5, Rome).
— (1986), 'Ishkaliyyat al-tanmiyya ...' [The Problematique of Independent Development in Tunisia], in *Al-Tanmiya al-mustaqilla* ... [Independent Development in the Arab Fatherland], Centre for Arab Unity Studies Symposium, Amman, Jordan, 1986.
AL-MARAYATI, Abid A. (1972), *The Middle East: Its Government and Politics*, Belmont, CA: Duxbury.
MARDIN, Şerif (1969), 'Power, Civil Society and Culture in the Ottoman Empire', *Contemporary Studies in Society and History*, 11, June 1969.
— (1973), 'Center–Periphery Relations: A Key to Turkish Politics?' *Daedalus*, 102, Winter.
MARIN, Bernd (1987), 'From Consociationalism to Technocorporatism', in I. Scholten, ed., *Political Stability and Neo-Corporatism*, London: Sage.
MAROUF, Nawal (1982), 'Administrative Development in Kuwait', *Arab Journal of Administration*, April 1992.
MARSOT, Afaf L. Al-Sayyid (1984), *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*, New York: Cambridge University Press.
MASARRA, Antoine N. (1986), 'Al-I'tiraf bi al-wala'at al-tahtiyya wa shar'anatiha ...' [The Recognition and Legitimation of Sub-Loyalties: A Factor for Integration or for Division?], *Al-Majalla al-'Arabiyya li al-'Ulum al-Siyasiyya*, Vol. 1, no. 1.
MATHIAS, Gilberto and Pierre Salama (1983), *L'Etat surdéveloppé; des métropoles au tiers monde*, Paris: La Découverte/Maspéro.
MERIP EDITORS (1992), 'The Democracy Agenda in the Arab World', *Middle East Report* (pub. by Middle East Research and Information Project — MERIP), January–February 1992.
METRAL, Françoise (1985), 'Etat et paysans dans le Ghab en Syrie', *Maghreb-Machrek*, no. 109, juillet–septembre.
MEYER, Marshall W. (1985), *Limits to Bureaucratic Growth*, Berlin and New York: W. de Gruyter.
MIAILLE, Michel (1982), *L'Etat juridique* [Arabic trans. *Dawlat al-qanun*], Algiers: University Publications.
MIDOUN, Mohamed (1985), 'Entreprises publiques et développement économique', in Association Tunisienne des Sciences Administratives, *Administration et développement en Tunisie*, Tunis: ATSA and Institut International des Sciences Administratives.
— (1989), 'Privatisation en Tunisie', paper presented to the 21st International Congress of Administrative Sciences, Marrakech, 24–28 July 1989.
MIGDAL, Joel S. (1988a), *Strong Societies and Weak States: State–Society Relations and State Capabilities in the Third World*, Princeton, NJ: Princeton University Press.
— (1988b), 'The Transmission of the State to Society', paper presented to JCNME/SSRC Conference on *Retreating States and Expanding Societies: the State Autonomy/Civil Society Dialectic in the Middle East and North Africa*, Aix-en-Provence, 25–27 March, 1988.
MILANOVIC, Branko (1989), *Liberalization and Entrepreneurship: Dynamics of Reform in Socialism and Capitalism*, NY and London: M.E. Sharpe.
MILIBAND, Ralph (1983), *Class Power and State Power*, London: Verso.
MILLER, David (1989), *Market, State and Community: Theoretical Foundations of Market Socialism*, Oxford: Clarendon Press.
MILLWARD, Robert (1988), 'Measured Sources of Inefficiency in the Performance of Private and

Public Enterprises in LDCs', in P. Cook and C. Kirkpatrick, eds, *Privatization in Less Developed Countries*, Sussex: Wheatsheaf.

MINTZBERG, Henry (1979), *The Structuring of Organizations*, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

AL-MIR, 'Ali, ed. (1985) *Al-Idara wa al-tahlil al-mali* ... [Financial Analysis and Administration in the Governmental Sector in Arab Countries], report on experts' meeting of the UNDP and the Arab Organisation for Administrative Sciences, *mimeo*, Amman, 1985.

MIREL, Pierre (1982), *L'Egypte des ruptures: l'ère Sadat, de Nasser à Moubarak*, Paris: Sindbad.

MITCHELL, Timothy (1988), *Colonising Egypt*, Cambridge: Cambridge University Press.

— (1991), 'The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and their Critics', *American Political Science Review*, Vol. 85, no. 1, March.

MOGHADAM, Val (1988), 'Oil, the State, and Limits to Autonomy: the Iranian Case', *Arab Studies Quarterly*, Vol. 10, no. 2.

MONROE, Elizabeth (1963), *Britain's Moment in the Middle East, 1914–1956*, London: Chatto and Windus.

MOORE, Barrington Jr. (1969), *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*, Harmondsworth, UK: Penguin/Peregrine Books.

MOORE, Clement Henry (1970), *Politics in North Africa: Algeria, Morocco and Tunisia*, Boston: Little, Brown.

— (1974), 'Authoritarian Politics in Unincorporated Society: the Case of Nasser's Egypt', *Comparative Politics*, Vol. 6, no. 2, January.

— (1977), 'Clientelist Ideology and Political Change: Fictive Networkers in Egypt and Tunisia', in E. Gellner and J. Waterbury, eds, *Patrons and Clients in Mediterranean Societies*, London: Duckworth.

— (1980), *Images of Development: Egyptian Engineers in Search of Industry*, Cambridge, MA: MIT Press.

— (1986), 'Money and Power: the Dilemma of the Egyptian Infitah', *Middle East Journal*, 40, 1986.

— (1988), 'Tunisia and Bourguibisme: Twenty Years of Crisis', *Third World Quarterly*, Vol. 10, no. 1, January.

— (1986), 'Financial "Deepening" and Political Mediation: Counterpart to Bureaucratic-Authoritarianism', paper presented at the American Political Science Association annual meeting, Washington, DC, August 1986.

MORAN, Michael and Maurice Wright, eds (1991), *The Market and the State: Studies in Interdependence*, London: Macmillan.

MORTIMER, Robert (1991), 'Islam and Multiparty Politics in Algeria', *Middle East Journal*, Vol. 45, no. 4, Autumn.

MOUZELIS, Nicos P. (1986), *Politics in the Semi-Periphery: Early Parliamentarianism and Late Industrialisation in the Balkans and Latin America*, Basingstoke and London: Macmillan.

MUDHAKKIRAT AL-NASIHA (1992), [A Memorandum of Advice], by '*Ulama*' and Islamists to King Fahd of Saudi Arabia: n.p..

MUHYI AL-DIN, Khalid (1992), *Wa'l-an atakallam* [And Now I Speak], Cairo: Markaz al-Ahram.

MUMJIAN, Khatshik (1981), *Marahil al-tarikh* ... [Stages of History: Marxist Principles on Socio-Economic Formations], trans., Tashkent: Progress Publishers.

MUNA, Farid (1980), *The Arab Executive*, London: Macmillan.

AL-MUNUFI, Kamal (1985), *Al-Hukumat al-kuwaitiyya* [Kuwaiti Cabinets], Kuwait: Sharikat al-Rubai'an.

MUQADDAM, Said (1993), 'Réalités et exigences du développement de l'administration publique algérienne' [in Arabic], *Idara* (revue semestrielle, Algeria), Vol. 3, no. 2.

MURSI, Fu'ad (1969), 'Al-Bu'd al-ijtima'i li al-shakhsiyya al-misriyya al-hadira' [Social Dimension of the Present Egyptian Character], *Al-Fikr al-Mu'asir*, no. 50, April.

— (1987), *Masir al-qita' al-'amm* ... [Fate of the Public Sector in Egypt], Cairo: Markaz al-Buhuth al-'Arabiyya.

MURUWWA, Husain (1981), *Al-Naza'at al-madiyya fi al-falsafa al-'arabiyya al-islamiyya* [Materialist Tendencies in Arab-Islamic Philosophy], 2 vols, Beirut: Dar al-Farabi.

MUSHAKOJI, Kinhide (1985), 'Comparative Political Development and the Development of Comparative Politics', paper presented at the International Political Science Association's 13th World Congress, Paris, 1985.

NABA, René (1990), 'Le Yémen à l'heure de l'unification', *Maghreb-Machrek*, no. 128, avril–juin.
AL-NAFISI, 'Abdallah F. (1978), *Al-Kuwait: al-ra'y al-akhar* [Kuwait: Another View], London: Taha.
— (1982), *Majlis al-ta'awun* ... [The GCC: the Politico-Strategic Framework], London: Taha.
EL-NAGGAR, Said, ed. (1987), *Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World*, Washington, DC: International Monetary Fund.
—, ed. (1989), *Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries*, Washington, DC: International Monetary Fund.
NAJJAR, George K. (1978), 'Social Systems, Delineation and Allocative Mechanising: Perspectives on Budgeting for Development', *Administration and Society*, Vol. 9, no. 4, February.
AL-NAJJAR, Ghanim H. (1984), *The Decision-Making Process in Kuwait: The Land Acquisition Policy as a Case Study*, unpublished PhD thesis, University of Exeter, UK.
AL-NAKU', Mahmud M. (1991), *Al-Sulta wa al-istibdad* [Authority and Despotism in the Arab Fatherland], Beirut and London: Dar Ibn Qudama.
NANKANI, Helen B. (1990), 'Lessons of Privatisation in Developing Counties', *Finance and Development* (IMF and World Bank), March.
AL-NAQIB, Khaldun Hasan (1985), 'Bina' al-mujtama' al-'arabi ...' [The Structure of Arab society: some Research Hypotheses], *Al-Mustaqbal al-'Arabi*, Vol. 8, no. 79, July–September.
— (1986), 'Bina' al-mujtama' al-'arabi ...' [The Structure of Arab Society: Some Research Hypotheses], in Muhammad 'Izzat Hijazi et al., *Nahwa 'ilm ijtima' 'arabi* [Towards an Arab Sociology], Beirut: CAUS.
— (1987), *Al-Mujtama' wa al-dawla fi al-khalij wa al-jazira al-'arabiyya* [Society and the State in the Gulf and the Arabian Peninsula], Beirut: CAUS.
— (1991), *Al-Dawla al-tasallutiyya* ... [The Authoritarian State in the Contemporary Arab East], Beirut: CAUS.
NASIF, Munir (1985), 'Sina'at al-silah al-'arabi' [The Arab Arms Industry], *Al-'Arabi*, no. 314, January.
NASR, Marlène (1981), *Al-Tasawwur al-qawmi al-'arabi fi fikr Jamal 'Abd al-Nasir* [The Arab Nationalist Perception in the Thought of Nasser], Beirut: CAUS.
NASR, Muhammad 'Abd al-Mu'izz (1963), *Fi al-dawla wa al-mujtama'* [On State and Society], Alexandria: Alexandria University Press.
AL-NASRAWI, 'Abbas (1990), 'Nushu' al-qita' al-'amm wa tatawurihi' [Emergence and Evolution of the Public Sector in the Arab Fatherland], in 'Abbas Al- Nasrawi et al., *Al-Qita' al-'amm* ... [The Public and the Private Sectors in the Arab Fatherland], Beirut: CAUS.
— et al. (1990), *Al-Qita' al-'amm w'al-qita' al-khas fi al-watan al-'arabi* [The Public and the Private Sectors in the Arab Fatherland], Beirut: CAUS (and see also 'Comments' and 'Discussions' by J. Al-'Anani, N. Firjani, F. Jalal, 'A. Al-Nasrawi and 'A. Zalzala).
NASSAR, Nasif (1986), *Tasawwurat al-'umma al-mu'asira* ... [Perceptions of the Contemporary Nation in Modern Arabic Thought], Mu'assasat al-Taqaddum al-'Ilmi.
NATIONAL BANK OF EGYPT (1986), 'The Role of the Private Sector in the Five Year Plan 1987–1992', *Economic Bulletin*, Vol. 39, no. 3.
AL-NAYFAR, Mustafa (1992), 'Khayr al-Din al-Tunisi ...' [Khair al-Din the Tunisian: Good Leadership or Modern State], *Al-Ijtihad*, Vol. 5.
NELLIS, John and Sumita Kikori (1989), 'The Privatisation of Public Enterprises', in Said El-Naggar, ed., *Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries*, Washington, DC: IMF.
NELSON, Joan M. (1991), 'The Politics of Stabilization and Structural Change: Is Third World Experience Relevant in Post-Communist Nations?', Instituto de Estudos Avançados, Universidade de São Paulo, Serie Especial, *Politica e Economia*, No. 2, July 1991.
NETTL, J.P. (1968), 'The State as a Conceptual Variable', *World Politics*, Vol. 20, no. 4, July.
AL-NIMIR, Saud and Monte Palmer (1982), 'Bureaucracy and Development in Saudi Arabia: A Behavioral Analysis', *Public Administration and Development*, Vol. 2, no. 2.
NISBET, Robert (1986), *Conservatism: Dream and Reality*, Milton Keynes, UK: Open University Press.
NISKANEN, W.A. (1971), *Bureaucracy and Representative Government*, Chicago: Aldine.
NORDLINGER, Eric A. (1972), *Conflict Regulation in Divided Societies*, Boston, MA: Harvard University Center for International Affairs.

NORTON, Augustus R. (1991), 'Lebanon After Ta'if: is the Civil War Over?', *Middle East Journal*, Vol. 45, no. 3, Summer 1991.
NYE, Roger P. (1978), 'Political and Economic Integration in the Arab States of the Gulf', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, Vol. 2, no. 1, Fall 1978.
O'CONNOR, James (1973), *The Fiscal Crisis of the State*, New York: St Martin's Press.
O'DONNELL, Guillermo (1973), *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics*, Berkeley, CA: IIS.
— (1977), 'Corporatism and the Question of the State', in James M. Malloy, ed., *Authoritarianism and Corporatism in Latin America*, Pittsburgh: Pittsburgh University Press.
— (1979), 'Tensions in the Bureaucratic-Authoritarian State and the Question of Democracy', in David L. Collier, ed., *The New Authoritarianism in Latin America*, Princeton, NJ: Princeton University Press.
— and Philippe C. Schmitter (1986), 'Negotiating (and Renegotiating) Pacts', and 'Tentative Conclusions about Uncertain Democracies', in G. O'Donnell, P. Schmitter and L. Whitehead, eds, *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy*, Baltimore: Johns Hopkins University Press.
OFFE, Claus (1984), *Contradictions of the Welfare State*, ed. J. Keane, London: Hutchinson.
— (1985), *Disorganized Capitalism*, Cambridge: Polity Press.
— (1991), 'Capitalism by Democratic Design? Democratic Theory Facing the Triple Transition in East Central Europe', paper presented to International Political Science Association's 15th World Congress, Buenos Aires, July 1991.
OLSEN, Gorm Rye (1986), *Economy and Politics in the Arab World: A Comparative Analysis of the Development of Egypt, Iraq and Saudi Arabia since the 1950s*, University of Aarhus, Denmark, Institute of Political Science.
ÖNCÜ, Ayşe (1991), 'Street Politics in Egypt and Turkey', *mimeo.*, Istanbul.
ÖNIŞ, Ziya (1991), 'Political Economy of Turkey in the 1980s: Anatomy of Unorthodox Liberalism', in Metin Heper, ed., *Strong State and Economic Interest Groups: the Post-1980 Turkish Experience*, Berlin and NY: de Gruyter.
OSTERKAMP, Rigmar (1982), 'L'Algérie entre le Plan and le Marché: points de vue récents sur la politique économique de l'Algérie' *Canadian Journal of African Studies*, Vol. 16, no. 1.
O'SULLIVAN, Noel (1983), *Fascism*, London: Dent and Sons.
OTHMAN, Osama A. (1979), 'Saudi Arabia: An Unprecedented Growth of Wealth with an Unparalleled Growth of Bureacracy', in *International Review of Administrative Sciences*, Vol. 45, no. 3.
OWEN, Roger (1969), *Cotton and the Egyptian Economy 1820–1914: a Study in Trade and Development*, Oxford: Clarendon Press.
— (1978), 'The Role of the Army in Middle Eastern Politics', *Review of Middle Eastern Studies*, no. 3, London: Ithaca Press.
— (1981), *The Middle East in the World Economy 1800–1914*, London and NY: Methuen.
— (1987), 'Arab Armies Today', paper presented at British Society for Middle Eastern Studies Annual Conference, Exeter University, July 1987.
— (1992), *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*, London: Routledge
PALMER, Monte and Khalil Naqib (1978), 'Bureaucracy and Development in the Arab World: an Outline for Future Research', paper presented to International Conference on *Strategies of Development in the Arab World*, Louvain, 11–14 December 1978.
— , Ibrahim Alghofaily and Saud Alnimir (1984), 'The Behavioral Correlates of Rentier Economies: A Case Study of Saudi Arabia', in Robert W. Stookey, ed., *The Arabian Peninsula: Contemporary Politics, Economics and International Relations*, Stanford, CA: Hoover Institution.
— , Ali Leila and El Sayed Yassin (1988), *The Egyptian Bureaucracy*, New York: Syracuse University Press.
— , Abdelrahman Al-Hegelan et al. (1989), 'Bureaucratic Innovation and Economic Development in the Middle East: A Study of Egypt, Saudi Arabia and the Sudan', in Joseph G. Jabbra, ed., *Bureaucracy and Development in the Arab World*, London: E.J. Brill.
PAREKH, Bhikhu (1992), 'The Cultural Particularity of Liberal Democracy', *Political Studies*, Vol. 40, 1992, special issue on *Prospects for Democracy*, ed. David Held.

PARISOT, Benoit (1990), 'La situation économique et financière de l'Irak à la mi-1990: quelle influence sur la décision d'envahir le Koweït?', *Maghreb-Machrek*, no. 130, octobre.
PAUL, Samuel (1982), *Managing Development Programs; the Lessons of Success*, Boulder, CO: Westview Press.
PERLMUTTER, Amos (1970), 'The Arab Military Elite', *World Politics*, no. 22.
PERTHES, Volker (1992a), 'The Syrian Private Industrial and Commerical Sectors and the State', *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 24, no. 2.
— (1992b), 'Syria's Parliamentary Elections: Remodelling Asad's Political Base', *Middle East Report* (MERIP), January–February 1992.
PETERS, B. Guy (1978), *The Politics of Bureaucracy; A Comparative Perspective*, New York and London: Longman.
PETERSON, Erik R. (1977), 'Tribal Components in the Development of Modern States', *Middle East Journal*, Vol. 31, no. 3, Summer.
— (1988), *The Gulf Cooperation Council: Search for Unity in a Dynamic Region*, Boulder, CO: Westview Press.
PFEIFER, Karen (1985), *Agrarian Reform Under State Capitalism in Algeria*, Boulder, CO: Westview Press.
PICARD, Elizabeth (1988), 'Arab Military in Politics: from Revolutionary Plot to Authoritarian State', in A. Dawisha and W. Zartman, eds, *Beyond Coercion: the Durability of the Arab State*, London: Croom Helm.
— (1990), 'Le régime Irakien et la crise: les ressorts d'une politique', *Maghreb-Machrek*, no. 130, octobre–décembre.
PICCIOTTO, Sol (1990), 'The Internationalization of the State', *Review of Radical Political Economies*, Vol. 22, no. 1.
PIKE, Frederick B. (1974), 'The New Corporatism in Franco's Spain and Some Latin-American Perspectives', in Frederick B. Pike and Thomas Strich, eds, *The New Corporatism: Social–Political Structures in the Iberian World*, Notre Dame, Ind: Univeristy of Notre Dame Press.
PILLING, Geoffrey (1986), *The Crisis of Keynesian Economics*, London: Croom Helm.
PIRIE, M.M. (1985), *Dismantling the State: the Theory and Practice of Privatization*, Dallas, TX: National Center for Policy Analysis.
PISCATORI, James P. (1980), 'The Role of Islam in Saudi Arabia's Political Development', in John Esposito, ed., *Islam and Development: Religion and Socio-political Change*, Syracuse: Syracuse University Press.
POGGI, Gianfranco (1978), *The Development of the Modern State: A Sociological Introduction*, London: Hutchinson.
POULANTZAS, Nicos (1971), *Pouvoir Politique et Classes Sociales*, Paris: Maspéro (English edn, London 1973).
PRESLEY, J.R. (1991), 'Managerial Inefficiency in Small Manufacturing Businesses in Saudi Arabia: A Constraint upon Economic Development', in *Proceedings of the Annual Conference of the British Society for Middle Eastern Studies*, London, July 1991.
PRIMAKOV, E.M. (1985), *Al-Sharq ba'd inhiyar al-nizam al-isti'mari* [The East after the Collapse of the Colonial System], trans., Moscow: Progress Publishers.
PRIPSTEIN-POSUSNEY, Marsha (1992), 'Labor as an Obstacle to Privatization: the Case of Egypt', in I. Harik and D. Sullivan, eds, *Privatization and Liberalization in the Middle East*, Bloomington, IN.: Indiana University Press.
PRZEWORSKI, Adam (1991), *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America*, New York: Cambridge University Press.
PUHLE, H.J. (1992), 'The Nationalism of the Small Nations in the 20th Century', Lecture at the European University Institute, Florence, Spring 1992.
AL-QAHTANI, Fahd (1985), *Al-Islam wa al-wathaniyya al-sa'udiyya* [Islam and Saudi Paganism], London: Al-Safar Publishing.
QANDIL, Amany (1988), 'Interest Groups and Economic Policy in Egypt', in Manabu Shimizu et al., *Pressure Groups and Economic Policies in Egypt*, Middle East Series no. 21, Tokyo: Institute of Developing Economies.

AL-QASIMI, 'Abdallah (1977), *Al-'Arab zahira sawtiyya* [The Arabs as a Phonetic Phenomenon], Paris: n.p.

QATAR NEWS AGENCY (1981, 1982), *Watha'iq* ... [Documents of the Gulf Cooperation Council], Qatar.

QAZZIHA, Wahid (1979), 'Al-Usus al-ijtima'iyya al-siyasiyya li numuw al-haraka al-qawmiyya al-mu'asira fi al-mashriq al-'Arabi' [The Socio-political Bases for the Development of the Contemporary Nationalist Movement in the Arab Levant], *Al-Mustaqbal al-'Arabi*, Vol. 6, no. 3.

QURBAN, Milhim (1984), *Khalduniyyat: al-siyasa al-'umraniyya* [Khaldunian Issues: the Politics of Urbanity and Civilisation], Beirut: Al-Mu'assasa al-Jami'iyya.

RABI', Hamid A. (1980, 1983), *Suluk al-malik fi tadbir al-mamalik: ta'lif al-'allamma shihab al-Din ibn Abi al-Rubayyi'* [Suluk al-malik fi tadbir al-mamalik: by the scholar Shihab al-Din ibn Abi al-Rubayyi'], Vol. I (1980), and Vol. II (1983), Cairo: Dar al-Sha'b.

— (1985), 'Al-Khibra al-Islamiyya ...' [The Islamic Experience and the Process of Political Theorization], *Al-Iqtisadi*, no. 848, 15 April.

AL-RAFI'I, 'Abd al-Rahman (1982), *'Asr Muhammad 'Ali* [The Era of Muhammad Ali], 4th edn, Cairo: Dar al-Ma'arif.

RAMADAN, 'Abd al-'Azim (1981), *Dirasat fi tarikh misr al-mu'asir* [Studies in the Contemporary History of Egypt], Cairo: Al-Markaz al-'Arabi.

RASHAD, 'Abd al-Ghaffar (1984), *Al-Taqlidiyya wa al-hadatha* ... [Tradition and Modernity in the Japanese Experience], Beirut: Arab Research Foundation.

RASHID, Ahmad (1975), 'Government and Administration in the UAE', *Bulletin of Arab Research and Studies*, Vol. 6.

RASHID, Amina et al., (1992), *Qadaya al-mujtama' al-madani al-'arabi fi daw' utruhat Gramshi* [Issues of the Arab Civil Society in Light of Gramsci's Theses], Cairo: Markaz al-Buhuth al-'Arabiyya.

AL-RAWAF, Othman Y. (1987), *Policies and Programs of Rural Development in Saudi Arabia; a Presentation and Evaluation*, Riyadh, King Saud University Press.

RAYMOND, André (1974), *Fusul min al-tarikh al-ijtima'i li al-qahira al-'uthmaniyya* [Chronicles from the Social History of Ottoman Cairo], trans., Cairo: Rose al-Yusuf.

AL-RAYYIS, Muhammad Diya' al-Din (1985), *Al-Kharaj wa al-nuzum al-maliyya* ['Tax' and the Financial Systems of the Islamic State], Cairo: Dar al-Turath.

RICHARDS, Alan and John Waterbury (1990), *A Political Economy of the Middle East: State, Class and Economic Development*, Boulder, CO: Westview Press.

RIDA, Muhammad Jawwad (1992), *Sira' al-dawla wa al-qabila* ... [The State/Tribe Conflict in the Arabian Gulf], Beirut: CAUS.

RIDHA, Benyoussef (1989), 'La Fonction publique et le changement: le cas tunisien', in L'Association Marocaine des Sciences Admininstratives (AMSA), *L'Administration Publique et le Changement*, Casablanca: Afrique Orient for AMSA.

RIGGS, Fred W. (1964), *Administration in Developing Countries: the Theory of Prismatic Society*, Boston: Houghton Mifflin.

RIZQ, Yunan Labib (1975), *Tarikh al-wazarat al-misriyya* [History of Egyptian Ministries], Cairo: CPSS.

— (1977), *Al-Ahzab al-misriyya qabla thawrat 1952* [Egyptian Political Parties Before the 1952 Revolution], Cairo: CPSS.

ROBINS, Philip (1988), *The Consolidation of Hashemite Power in Jordan, 1921–1946*, unpublished PhD thesis, Exeter University, Politics Department.

ROBINSON, Pearl T. (1991), 'Niger: Anatomy of a Neotraditional Corporatist State', *Comparative Politics*, Vol. 24, no. 1, October.

RODINSON, Maxime (1978), *Islam and Capitalism*, trans., Austin: University of Texas Press.

— (1981), *The Arabs*, trans., Chicago and London: Chicago University Press and Croom Helm.

ROE, Alan, Jayanta Roy and Jayshree Sengupta (1989), *Economic Adjustment in Algeria, Egypt, Jordan, Morocco, Pakistan, Tunisia, and Turkey*, Economic Development Institute Policy Seminar report, no. 15, Washington, DC: World Bank.

ROULEAU, Eric (1967), 'The Syrian Enigma: What is the Ba'th?', *New Left Review*, no. 45.

ROYAUME DU MAROC (1985), *Receuil statistique des fonctionnaires de l'état*, Rabat: Secrétariat d'Etat aux Affaires Administratives, janvier.

RUF, Werner (1984), 'Tunisia: Contemporary Politics', in R. Lawless and A. Findlay, eds, *North Africa: Contemporary Politics and Economic Development*, London: Croom Helm.

RUGH, Willliam (1973), 'Emergence of a New Middle Class in Saudi Arabia', *Middle East Journal*, Vol. 27, no. 1.

AL-RUMAIHI, Muhammad Ghanim (1975), *Al-bitrul wa al-taghayyur al-ijtima'i* ... [Oil and Social Change in the Arabian Gulf], Kuwait: Mu'assasat al-Wahda.

— (1977), *Mu'awwiqat al-tanmiya* ... [Obstacles to Socio-Economic Development in Contemporary Gulf Societies], Kuwait: Kazima.

— (1980), 'Al-Sira' wa al-ta'awun ... ' [Conflict and Cooperation among the States of the Arabian Gulf], *Al-Mustaqbal al-'Arabi*, Vol. 2, no. 13, March 1980.

— (1983), *Al-Khalij laisa naftan* [The Gulf is not Simply Oil], Kuwait: Kazima.

— (1989), 'Al-Siyagh al-taqlidiyya al-mu'asira' [Neo-Traditional Forms for Expressing Plurality], in S. Ibrahim, ed., *Al-Ta'addudiyya al-siyasiyya wa al-dimuqratiyya fi al-watan al-'arabi* [Political Pluralism and Democracy in the Arab Fatherland], Amman: Arab Thought Forum.

RUNCIMAN, W.G. (1989), *A Treatise on Social Theory*, Cambridge: Cambridge University Press.

RUSH, Alan (1987), *Al-Sabah: History and Genealogy of Kuwait's Ruling Family 1752–1987*, London: Ithaca Press.

AL-SA'ATI, Hasan (1985), 'Al-Fi'at al-murasmala ...' [Capitalised Categories in Contemporary Egypt], *mimeo*, Cairo: 'Ain Shams University.

SABAGH, Georges (1988), 'Immigrants in the Arab Gulf Countries: "Sojourners" or "Settlers"?', in G. Luciani and G. Salamé, eds, *The Politics of Arab Integration*, London: Croom Helm.

SABIR, Muhyi al-Din and Louis Kamil Mulaika (1986), *Al-Badu wa al-badawa* [Nomads and Nomadism], Beirut: Al-Maktaba al-'Asriyya.

SA'D, Ahmad Sadiq (1981), *Tahawwul al-takwin al-misri* [Transition of the Egyptian Formation from the Asiatic Mode to the Capitalist Mode], Beirut: Dar al-Hadatha.

— (1988), *Dirasa fi al-mafahim al-iqtisadiyya lada al-mufakirin al-islamiyyin: Kitab al-Kharaj li Abi Yusuf* [Studies on Economic Concepts Among Islamic Thinkers: Al-Kharaj Book of Abu Yusuf], Cairo: Dar al-Thaqafa al-Jadida.

SADIQ, Muhammad (1980), *Idarat al-tanmiya* ... [Development Administration for Social and Economic Development in the Arab World in the Year 2000], Amman: Arab Organisation for Administrative Sciences.

SADOWSKI, Yahya M. (1988), 'Ba'thist Ethics and the Spirit of State Capitalism: Patronage and the Party in Contemporary Syria', in P. Chelkowski and R.J. Pranger, eds, *Ideology and Power in the Middle East*, Durham, NC and London: Duke University Press.

— (1991), *Political Vegetables? Businessman and Bureaucrat in the Development of Egyptian Agriculture*, Washington, DC: The Brookings Institution.

— (1993), 'The New Orientalism and the Democracy Debate', *Middle East Report*, no. 183, July–August.

SAFADI, Muta' (1986), *Istratijiyyat al-tasmiya* [The Strategy of Nomenclature], Beirut: Markaz al-Inma' al-'Arabi.

SAID, Mohamed (1982), 'The Rise and Decline of Bureaucratic Bourgeoisie in Egypt', paper for Conference of the African Studies Association (USA), 1982.

SAIF AL-DAWLA, 'Ismat (1983), 'Tatawwur mafhum al-dimuqratiyya fi misr' [Evolution of the Concept of Democracy in Egypt], *Al-Mustaqbal al-'Arabi*, Vol. 56, no. 10.

— (1984), 'Al-Dimuqratiyya ...' [Democracy and the 23 July 1952 Revolution: A Comment], in Centre for Arab Unity Studies, *Azmat al-dimuqratiyya* ... [The Crisis of Democracy in the Arab Fatherland], Beirut: CAUS.

— (1991), *Al-Nizam al-niyabi* ... [The Representative System and the Problem of Democracy], Cairo: Dar al-Mawqif al-'Arabi.

AL-SA'IGH, Nabil (1980), *Al-Ahkam al-dusturiyya li al-bilad al-'arabiyya* [Constitutional Rulings of the Arab Countries], Beirut.

AL-SAIGH, Nassir M. and AbuBaker M. Buera (1990), 'Privatization in the Arab World: Pre-requisites for success', *International Review of Administrative Sciences*, Vol. 56, no. 1, March.

SALAMA, Ghassan (1980), *Al-Siyasa al-kharijiya al-sa'udiyya* [Saudi Foreign Policy Since 1945], Beirut: Ma'had al-Inma' al-'Arabi.

— (1987a), *Al-Mujtama' wa al-dawla fi al-mashriq al-'arabi* [Society and State in the Arab Levant], Beirut: CAUS.
— (1987b), *Nahwa 'aqd ijtima'i 'arabi jadid* [Towards a New Arab Social Contract], Beirut: CAUS.
SALAMÉ, Ghassan (1984), 'Aspects of Political Decision-Making in the Gulf', paper presented to the Oxford Institute for Energy Studies seminar on *The Gulf: Economics, Politics and Security*, Oxford, 5–6 April 1984.
— , ed. (1987), *The Foundations of the Arab State*, London: Croom Helm.
— (1987), '"Strong" and "Weak" States, a Qualified Return to the Muqaddimah', in G. Salamé, ed., *The Foundations of the Arab State*, London: Croom Helm.
— (1988), 'Integration in the Arab World: the Institutional Framework', in G. Luciani and G. Salamé, eds, *The Politics of Arab Integration*, London: Croom Helm.
SALAMEH, Ghassane (1980), 'Political Power and the Saudi State', *MERIP Reports*, no. 91, October.
SALES, Arnaud (1991), 'The Private, the Public and Civil Society: Social Realms and Power Structures', in A.Z. Kaminski, ed., *International Political Science Review*, Vol. 12, no. 4, October (special issue on *The Public and the Private*).
SALIM, Jamal (1982), *Al-Tanzimat al-siriyya* ... [Secret Organisations of the 23 July (1952) Revolution], Cairo: Madbuli.
SALIM, Al-Sayyid 'Abd al-'Aziz (c. 1983), *Tarikh al-dawla al-'arabiyya* [History of the Arab State], Vol. 2, Alexandria: Mu'assasat Shabab al-Jami'a.
SANTUCCI, Jean-Claude and Habib El Malki, eds (1990), *Etat et Développement dans le Monde Arabe: Crises et Mutations au Maghreb*, Paris: Editions du CNRS.
AL-SAQQAF, 'Abd al-'Aziz (1989), 'Sigha yamaniyya jadida li al-dimuqratiyya' [A New Yemeni Formula for Democracy], in S. Ibrahim, ed., *Al-Ta' addidiyya al-siyasiyya* ... [Political Pluralism and Democracy in the Arab Fatherland], Amman: Arab Thought Forum.
AL-SARRAF, 'Ali (1992), 'Al-Wahda al-qawmiyya naqadat al-ishtirakiyya [Arab Unity vs. Socialism], *Al-Hayat*, 20 July 1992.
SA'UD, Dalal Barakat and Mohammad Salih 'Ali (1986), 'Al-Idara al-'amma w'al-islah al-idari fi al-watan al-'arabi' [Public Administration in Syria], in AOAS, *Al-Idara al-'amma w'al islah al-idari fi al-watan al-'arabi* [Public Administration and Administrative Reform in the Arab Fatherland], Amman: Arab Organisation for Administrative Sciences.
SAUDI ARABIA, Ministry of Planning (1985), *Report*, 1985, Riyad.
— (1989), *Workshop*, 1989, Riyad.
SAUDI ARABIA YEARBOOK (1980/81).
SAVAS, E.S. (1982), *Privatizing the Public Sector: How to Shrink Government*, Chatham, NJ: Chatham House Publishing.
SAYIGH, Yusif A. (1982), *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects*, London: Oxford University Press.
AL-SAYYID, Mustafa Kamil (1983), *Al-Mujtama' wa al-siyasa* ... [Society and Politics in Egypt: Interest Groups in the Egyptian Political System], Cairo: Dar al-Mustaqbal al-'Arabi.
— (1990), *Privatization: the Egyptian Debate*, The Cairo Papers in Social Science, Vol. 13, Monograph 4, The American University in Cairo Press.
— (1991), 'Dirasat jama'at al-masalih ...' [The Study of Interest groups in Egypt], in Nivin A. Mus'ad, ed., *Al-'Alamiyya wa al-khususiyya* ... [Universalism and Specificity in the Study of the Arab Region], Cairo University: Centre for Political Research and Studies.
AL-SAYYID, Radwan (1984), *Mafahim al-jama'at fi al-islam* [The Concept of Groups in Islam], Beirut: Dar al-Tanwir.
— (1988), 'Al-Haraka al-islamiyya wa al-thaqafa al-mu'asira' [The Islamic Movement and Contemporary Culture], in Sa'd al-Din Ibrahim, ed., *Al-Sahwa al-islamiyya wa humum al-watan al-'arabi* [The Islamic Revival and Concerns of the Arab Homeland], Amman: Arab Thought Forum/Mu'assasat Al-al-Bait.
SAYYID-AHMAD, Muhammad (1984), *Mustaqbal al-nizam al-hizbi fi misr* [The Future of the Party System in Egypt], Cairo: Dar al-Mustaqbal al-'Arabi.
AL-SAYYID 'ALI, 'Abd al-Mun'im (1989), 'Taqwim wa istishraf dawr al-dawla ...' [An Evaluation and a Projection of the Role of the State in Economic Activity in Arab Countries with special

Orientations regarding Justice and the Redistribution of Income], in the Arab Planning Institute, Kuwait, Seminar on *Dawr al-Dawla* ... [The Role of the State in Economic Activity in the Arab Fatherland], Kuwait, May.

— (1990), 'Tajrubat al-'iraq ...' [The Iraq Experience with the Public and Private Sectors], in 'A. Al-Nasrawi, *Al-Qita' al-'amm* ... [The Public and the Private Sectors in the Arab Fatherland], Beirut: CAUS.

SBIH, Missoum (1977), *Les Institutions Administratives du Maghreb* (thèse, Droit public, Univ. Paris I), Paris: Ed. Hachette. (An Arabic trans. is also available from the Arab Organisation for Administrative Sciences, Amman 1985.)

SCHAFFER, Bernard (1974), *Political Integration*, University of Sussex, Institute of Development Studies, Discussion Paper no. 53, June.

— (1980), 'Insiders and Outsiders', *Development and Change*, Vol. 11.

SCHECTERMAN, Bernard (1981/82), 'Political Instability in Saudi Arabia and its Implications', *Middle East Review*, Vol. 14, nos. 1 and 2, Fall–Winter.

SCHMITTER, Philippe G. (1974), 'Still the Century of Corporatism?', in Fredrick B. Pike and Thomas Strich, eds, *The New Corporatism: Social–Political Structures in the Iberian World*, Notre Dame: University of Notre Dame Press.

— (1985), 'Neo-Corporatism and the State', in Wynn Grant, ed., *The Political Economy of Corporatism*, London: Macmillan.

SCHOLTEN, Ilja (1987), 'Corporatist and Consociational Arrangements', in I. Scholten, ed., *Political Stability and Neo-Corporatism*, London: Sage.

SEDDON, David (1986), 'A "New Paradigm" for the Analysis of Agrarian Relations in the Middle East', *Current Sociology*, Vol. 34, no. 2.

— (1993), 'Austerity Protests in Response to Economic Liberalization in the Middle East' in T. Niblock and E. Murphy, eds, *Economic and Political Liberalization in the Middle East*, London and New York: British Academic Press.

SEITZ, John (1980), 'The Failure of U.S. Technical Assistance in Public Administration', *Public Administration Review*, Vol. 40, no. 5, September–October.

SHAALAN, A. Shakour (1987), 'Adjustment Challenges and Strategies Facing Arab Countries', in Said El-Naggar, ed., *Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World*, Washington, DC: IMF.

SHAFIR, Muhammad (1988), 'Azmat al-usus al-majaliyya ...' [Crisis in the Spatial Bases of the Moroccan State], *Al-Majalla al-Maghribiyya li 'Ilm al-Ijtima' al-Siyasi*, Vol. 2, Summer/Autumn.

AL-SHAHIN, 'Isa (1992), 'Kalimat al-iftitah' [Prelude], in Ahmad Al-Khaja et al., *Al-Kuwait wa tahaddiyat* ... [Kuwait and the Challenges of the Era for Reconstruction], Cairo University: Markaz al-Buhuth al-Siyasiyya.

AL-SHAIKH, Tawfiq (1988), *Al-Bitrul wa al-siyasa* ... [Petroleum and Politics in the Kingdom of Saudi Arabia], London: Al-Safa Publishing.

AL-SHA'IR, Jamal (1989), 'Al-Mumarasat al-'arabiyya al-hizbiyya al-mu'asira' [Contemporary Arab Practices with regard to (Political) Parties], in Sa'd al-Din Ibrahim, ed., *Al-Ta'addudiya al-siyasiyya wa al-dimuqratiyya* ... [Political Pluralism and Democracy in the Arab Fatherland], Amman: Arab Thought Forum.

AL-SHA'IR, Wahib (1990), 'Tajribat al-'urdun ...' [Jordan's Experience with the Public and Private Sectors], in 'A. Al-Nasrawi et al., *Al-Qita' al-'amm* ... [The Public and the Private Sectors in the Arab Fatherland], Beirut: CAUS.

SHAKER, Fatima Amin (1972), *Modernization of the Developing Nations; the Case of Saudi Arabia*, unpublished PhD thesis, Purdue University.

SHALAQ, Al-Fadl (1988), 'Al-Kharaj wa al-iqta' wa al-dawla' [Tribute, Eastern Feudalism and the State], in *Al-Ijtihad*, special issue, Vol. 1, no. 1, July–September.

— (1989), 'Al-Hisba ...' [Al-Hisba; A Study in Legitimacy of Society and State], *Al-Ijtihad*, Vol. 1, no. 2.

SHARABI, Hisham (1987), *Al-Binya al-batrakiyya* ... [The Patriarchal Structure: a Study in Contemporary Arab Society], Beirut: Dar al-Tali'a.

SHARARA, Waddah (1977), *Al-Mas'ala al-tarikhiyya* ... [The Historical Question in Contemporary Arab Thought], Beirut: Ma'had al-Inma' al-'Arabi.

— (1980), *Hawl ba'd mushkilat al-dawla* ... [On Some Problems of the State in Arab Culture and Society], Beirut: Dar Al-Hadatha.
— (1981a), *Al-Ahl wa al-ghanima* [Kin and the Booty: The Foundations of Politics in the Kingdom of Saudi Arabia], Beirut: Dar al-Tali'a.
— (1981b), *Isti'naf al-bad'* ... [Resuming the Start: Essays on the Relationship Between Philosophy and History], Beirut: Dar al-Hadatha.
SHARIF, Khalid (1987), 'Tajarub al-duwal al-namiya ...' [The Experience of Developing Counties in Liquidating Losing Public Sector Companies], *Al-Ahram al-Iqtisadi*, 30 November 1987.
SHAW, Stanford J. (1962), *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt*, Princeton, NJ: Princeton University Press.
SHIHATA, Ibrahim (1992), 'Al-Islah al-idari fi al-duwal al-'arabiyya ...' [Administrative Reform in the Arab Countries: General Observations and Comparative Solutions], paper for Arab Administrative Development Organisation (ARADO), First Ministerial Conference on Administrative Development, Cairo December 1992.
SHIMIZU, Manabu (1988), 'Introductory Notes for the Study of Pressure Groups in Egypt', in Manabu Shimizu, Amany Qandil and Samia Said Imam, *Pressure Groups and Economic Policies in Egypt*, Middle East Series no. 21, Tokyo: Institute of Developing Economies.
AL-SHINNAWI, 'Abd al-'Aziz (1980), *Al-Dawla al-'uthmaniyya* [The Ottoman State], 2 vols, Cairo: Anglo-Egyptian.
SIFFIN, William J. (1977), 'Two Decades of Public Administration in Developing Countries', in Lawrence W. Stifel et al., eds, *Education and Training for Public Sector Management in Developing Countries*, New York: Rockefeller Foundation.
SIVERS, Peter von (1988), 'Retreating States and Expanding Societies: the State Autonomy/Civil Society Dialectic in the Middle East and North Africa', paper for JCNME/SSRC Conference on Retreating States and Expanding Societies ..., Aix-en-Provence, 25–27 March 1988.
SKLAR, Richard L. (1976), 'Post imperialism: A Class Analysis of Multinational Corporate Expansion', *Comparative Politics*, Vol. 9, no. 1, October.
— (1987), 'Developmental Democracy', *Comparative Studies in Society and History*, Vol. 29, no. 4, October.
SMITH, Anthony D. (1991), *National Identity*, London: Penguin Books.
SMITH, M.G. (1986), 'Pluralism, Violence and the Modern State', in Ali Kazancigil, ed., *The State in Global Perspective*, London: Gower/UNESCO.
SNIDER, Lewis (1988), 'Comparing the Strength of Nations: the Arab Gulf States and Political Change', *Comparative Politics*, Vol. 20, no. 4.
SØRENSEN, Georg (1991), 'Third World Democratic Experiences and Development Theory', paper at International Political Science Association's 15th World Congress, Buenos Aires, July 1991.
SPRINGBORG, Patricia (1992), *Western Republicanism and the Oriental Prince*, Cambridge: Polity Press.
SPRINGBORG, Robert D. (1974), *The Ties that Bind: Political Association and Policy-Making in Egypt*, unpublished PhD dissertation, Stanford University, California.
— (1982), *Family, Power and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei; His Clan, Clients and Cohorts*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
— (1986), 'Infitah, Agrarian Transformation, and Elite Consolidation in Contemporary Iraq', *Middle East Journal*, Vol. 40, no. 1, Winter.
— (1987), 'The President and the Field Marshal: Civil–Military Relations in Egypt Today', *Middle East Report*, no. 147, July–August.
— (1990), 'Agrarian Bourgeoisie, Semiproletarians, and the Egyptian State: Lessons for Liberalization', *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 22, no. 4, November.
STAUFFER, Thomas (1981), 'Dynamics of Petroleum Dependency Growth in an Oil Rentier State', *Finance and Industry* (Kuwait), Vol. 1, no. 2.
STEPAN, Alfred (1978), *The State and Society: Peru in Comparative Perspective*, Princeton, NJ: Princeton University Press.
STEWART, Angus (1969), 'The Social Roots', in G. Ionescu and E. Gellner, eds, *Populism: its Meaning and National Characteristics*, London: Weidenfeld and Nicholson.

STOOKEY, Robert W., ed. (1984), *The Arabian Peninsula: Contemporary Politics, Economics and International Relations*, Stanford, CA: The Hoover Institution.
STORK, Joe and Jim Paul (1983), 'Arms Sales and the Militarization of the Middle East', *MERIP Reports*, Vol. 13, no. 2, February.
— (1987), 'Arms Industries of the Middle East', *MERIP: Middle East Report*, no. 144, January–February.
— and Martha Wenger (1991), 'From Rapid Deployment to Massive Deployment', *Middle East Report* (MERIP), no. 168, January/February.
STRANGE, Susan (1989), *States and Markets: An Introduction to International Political Economy*, London: Pinter Publishing.
SULEIMAN, Michael W. (1967), *Political Parties in Lebanon: the Challenge of a Fragmented Political Culture*, Ithaca, NY: Cornell University Press.
SULLIVAN, Denis J. (1990a), 'Bureaucracy and Foreign Aid in Egypt: the Primacy of Politics', in Ibrahim M. Oweiss, ed., *The Political Economy of Contemporary Egypt*, Washington, DC: Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies.
— (1990b), 'The Political Economy of Reform in Egypt', *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 22, no. 3, August.
SUNAR, Ilkay (1993), 'The Politics of State Interventionism in "Populist" Egypt and Turkey', research paper, Bogaziçi University, Istanbul.
SUTTON, Keith and Ahmed Aghrout (1990), 'Agricultural Policy in Algeria in the 1980s: Progress Towards Liberalisation', paper presented at AFEMAM-BRISMES Conference, Paris, 9–11 July 1990.
SYRIA, Central Statistical Office (1981), *The Statistical Collection for 1981* (in Arabic), Damascus.
TABLIYYA, Al-Qutb Muhammad (1985), *Nizam al-idara fi al-islam* [The System of Administration in Islam], Cairo: Dar al-Fikr al-'Arabi.
TAGUCHI, Fukuji and Tetsuro Kato (1985), 'Marxist Debates on the State in Post-War Japan', *Hosei Ronsyu* [Journal of Law and Political Science], no. 105.
TAPPER, Richard, ed. (1983), *The Conflict of Tribe and State*, London: Croom Helm.
— (1991), 'Anthropologists, Historians, and Tribespeople on Tribe and State Formation in the Middle East', in Philip S. Khoury and Joseph Kostiner, eds, *Tribes and State Formation in the Middle East*, London and NY: I.B. Tauris.
TARKHAN, Ibrahim 'Ali (1968), *Al-Nuzum al-iqta'iyya* [Feudal Systems in the Middle East in the Middle Ages], Cairo: Al-Katib al-'Arabi.
AL-TAWATI, Mustafa (c. 1985), *Al-ta'bir al-dini 'an al-sira' al-ijtima'i fi al-islam* [Religious Expression of Social Conflict in Islam], Tunis: Dar al-Nashr li al-Maghrib.
AL-TAWIL, Muhammad (1986), *Al-Idara al-'amma fi al-mamlaka al-'arabiyya al-sa'udiyya* [Public Administration in the Kingdom of Saudi Arabia], Riyad: IPA.
TAYLOR, John G. (1979), *From Modernization to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Underdevelopment*, London: Macmillan.
AL-TAYYIB, Hasan Abashar (1984), *Mu'assasat al-tanmiya al-idariyya al-'arabiyya* [Arab Administrative Development Institutions], Amman: AOAS.
TETREAULT, Mary Ann (1991), 'Autonomy, Necessity, and the Small State: Ruling Kuwait in the Twentieth Century', *International Organisation*, Vol. 45, no. 4, Autumn.
THALWITZ, Wilfred P. (1989), 'Introduction', in Alan Roe et al., *Economic Adjustment in Algeria, Egypt, Jordan, Morocco, Pakistan, Tunisia, and Turkey*, Economic Development Institute Policy Seminar Report no. 15, Washington, DC: World Bank.
AL-THAQIB, Fahd (1985), 'Jara'im dhawi al-nufudh ...' [Crimes by People of Influence: A Definition with Cases from Societies of Arabia and the Gulf], *Majallat, Dirasat al-Khalij wa al-Jazira al-'Arabiyya*, Vol. 11, no. 44, October 1985.
TIBI, Bassam (1981), *Arab Nationalism: A Critical Enquiry*, trans., M. and P. Sluglett, London: Macmillan.
TIGNOR, Robert L. (1984), *State, Private Enterprise, and Economic Change in Egypt, 1918–1952*, Princeton, NJ: Princeton University Press.
TIZINI, Tayyib (1981), *Mashru' ru'ya jadida li al-fikr al-'arabi* [A Project for a New Perspective Towards Arabic Thought in the Medieval Era], Damascus: Dar Dimashq (first pub. 1971).

TLEMCANI, Rachid (1986), *State and Revolution in Algeria*, London and Boulder: Zed Books and Westview Press.

TRIMBERGER, Ellen Kay (1978), *Revolution from Above: Military Bureaucrats and Development in Japan, Turkey, Egypt and Peru*, New Brunswick, NJ: Transactions.

TURNER, Bryan S. (1974), *Weber and Islam* (London: Routledge and Kegan Paul).

— (1978), *Marx and the End of Orientalism*, London and Boston: Allen and Unwin.

— (1984), *Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development*, London: Heinemann.

'ULWAN, Muhammad Yusuf, et al. (1977), 'Hiwar hawl al-nazariyya wa al-tatbiq ...' [A Dialogue on Theory and Practice in Administration and Bureaucracy], *Majallat al-'Ulum al-Ijtima'iyya*, Vol. 4, no. 4, January.

'UMAR, Ibrahim A. and M. Saif Al-Shirbini (1981), 'Idarat al-mawarid al-bashiriyya ...' [Manpower Management in the Egyptian Administration], *Al-Idara*, Vol. 14, no. 1, July.

UMLIL, 'Ali (1985), *Al-Islahiyya al-'arabiyya wa al-dawla al-wataniyya* [Arab Reformism and the National State], Casablanca: Al-Markaz al-Thaqafi al-'Arab.

— (1991), *Fi shar'iyyat al-ikhtilaf* [On the Legitimacy of Difference], Rabat: Al-Majlis al-Qawmi li al-Thaqafa.

VANDEWALLE, Dirk (1992), 'Breaking with Socialism: Economic Liberalization and Privatization in Algeria', in I. Harik and D. Sullivan, eds, *Privatization and Liberalization in the Middle East*, Bloomington: Indiana University Press.

VAN NIEKIRK, A.E. (1974), *Populism and Political Development in Latin America*, Rotterdam: Rotterdam University Press.

VATIKIOTIS, P.J. (1968), 'Some Political Consequences of the 1952 Revolution in Egypt', in P.M. Holt, ed., *Political and Social Change in Modern Egypt*, London: Oxford University Press.

— (1969), *The Modern History of Egypt*, London: Weidenfeld and Nicolson.

VERGOPOULOS, Kostas (1990), 'The Political Economy of Democratic Consolidation in Southern Europe', in Diane Ethier, ed., *Democratic Transition and Consolidation in Southern Europe, Latin America and Southeast Asia*, London: Macmillan.

VIROLI, Maurizio (1992), *From Politics to Reason of State*, Cambridge: Cambridge University Press.

WADE, Robert (1992), 'East Asia's Economic Success: Conflicting Perspectives, Partial Insights, Shaky Evidence', *World Politics*, Vol. 44, no. 2, January.

WAHIDA, Subhi (1950), *Fi usul al-mas'ala al-misriyya* [On the Origins of the Egyptian Question], Cairo: Matba'at Misr.

WALLERSTEIN, Immanuel (1974), *The Modern World System*, New York: Academic Press.

WALTERS, Alan (1989), 'Liberalisation and Privatisation: An Overview', in Said El-Naggar, ed., *Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries*, Washington, DC: IMF.

WALTZ, Kenneth (1979), *Theory of International Politics*, New York: Wiley.

WARE, Alan (1992), 'Liberal Democracy: One Form or Many?', *Political Studies*, Vol. 40, special issue on *Prospects for Democracy*, ed., David Held.

WATERBURY, John (1976), 'Corruption, Political Stability and Development: Comparative Evidence from Egypt and Morocco', *Government and Opposition*, Vol. 11.

— (1983), *The Egypt of Nasser and Sadat: the Political Economy of Two Regimes*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

— (1985), 'The "Soft State" and the Open Door: Egypt's Experience with Economic Liberalization', *Comparative Politics*, October.

— (1988), 'Twilight of the State Bourgeoisie?', paper for JCNME/SSRC Conference on Retreating States and Expanding Societies ..., Aix-en-Provence, 25–27 March.

— (1989), 'The Political Management of Economic Adjustment and Reform', in Alan Roe et al., *Economic Adjustment in Algeria, Egypt, Jordan, Morocco, Pakistan, Tunisia, and Turkey*, Washington, DC: World Bank.

WEBER, Max (1947), *The Theory of Social and Economic Organization*, trans., London: William Hodge.

WEINBAUM, Marvin G. (1979), 'Bureaucratic Norms, Structures and Strategies in Agricultural Development Policies in the Middle East', paper presented to Middle East Studies Association Annual Conference, Salt Lake City, November 1979.

WEINSTEIN, John M. (1981), 'A Structural Analysis of the Modernizer's Dilemma', *Comparative International Development*, Vol. 16, nos. 3 and 4.
WEINTRAUB, Jeff (1990), 'The Theory and Politics of the Public/Private Distinction', paper for the American Political Science Association's annual meeting, San Francisco, August 1990.
WEIR, Shelagh (1985), *Qat in Yemen: Consumption and Social Change*, London: British Museum Publications.
WENNER, Manfred W. (1975), 'Saudi Arabia: Survival of Traditional Elites', in Frank Tachau, ed., *Political Elites and Political Development in the Middle East*, New York: John Wiley.
WHITEHEAD, Laurence (1992), 'The Alternatives to "Liberal Democracy": a Latin American Perspective', *Political Studies*, Vol. 40, special issue on *Prospects for Democracy*, ed., David Held.
WICKWAR, W. Hardy (1963), *The Modernization of Administration in the Near East*, Beirut: Khayat.
WILDANSKY, Aaron (1980), *How to Limit Government Spending*, Berkeley, CA: University of California Press.
WILLIAMSON, Peter J. (1989), *Corporatism in Perspective: An Introductory Guide to Corporatist Theory*, London: Sage Publications.
WILSON, Ernest J. (1985), 'State, Growth and Contraction in the Third World: Models of Analysis', paper presented to Annual Congress of the International Political Science Association, Paris, July 1985.
WITTFOGEL, Karl A. (1957), *Oriental Despotism*, New Haven: Yale University Press.
WOLF, Eric R. (1982), *Europe and the People Without History*, Berkeley, CA: University of California Press.
WOLPE, Harold, ed. (1980), *The Articulation of Modes of Production*, London: Routledge and Kegan Paul.
WORLD BANK (1992), *The World Development Report 1992*, Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development/World Bank.
YAPP, M. E. (1987), *The Making of the Modern Near East 1792–1923*, London: Longman.
YASIN, Al-Sayyid (1983), *Al-Shakhsiyya al-'arabiyya* ... [The Arab Character: Between Self-Image and Perception by Others], Beirut: Dar al-Tanwir.
AL-YASINI, Ayman (1987), *Al-Din wa al-dawla* ... [Religion and State in the Kingdom of Saudi Arabia], London: Al-Saqi.
ZAGHAL, 'Abd al-Qadir (1982/83), 'Al-Madaris al-fikriyya ...' [Western Intellectual Schools and Social Structures in the Middle East], *Al-Mustaqbal al-'Arabi*, no. 37.
— (1992), 'Al-Mujtama' al-madani wa al-sira' ...' [The Civil Society and the Struggle for Ideological Hegemony], in S. Al-'Alawi et al., *Al-Mujtama' al-madani fi al-watan al-'arabi* [The Civil Society and its Role in Realising the Arab Fatherland], Beirut: CAUS.
ZAHLAN, Rosemarie Said (1989), *The Making of the Modern Gulf States*, London: Unwin Hyman.
ZAHRAN, Jamal (1988), 'Al-Dawr al-siyasi li al-qada' ...' [The Political Role of the Egyptian Judiciary], in A. Hilal, ed., *Al-Nizam al-Siyasi al-misri* [The Egyptian Political System], Cairo: Al-Markaz al-'Arabi.
AL-ZAIN, 'Ali (1977), *Al-'Adat wa al-taqalid fi al-'uhud al-iqta'iyya* [Customs and Traditions in the Feudal Eras], Beirut and Cairo: Dar al-Kitab.
ZAI'UR, 'Ali (1982), *Qita' al-butula* ... [The Heroism and Narcissism Sector in the Arab Self], Beirut: Dar al-Tali'a.
ZAKARIYYA, Fu'ad (1986), *Al-Haqiqa wa al-wahm fi al-haraka al-islamiyya al-mu'asira* [Fact and Fiction in the Contemporary Islamic Movement], Cairo: Dar al-Fikr li al-Dirasat.
ZAKI, Ramzi, ed. (1989), *Al-Siyasat al-tashihiyya wa al-tanmiyya* ... [Corrective Policies and Development in the Arab Fatherland], Beirut and Kuwait: Dar al-Razi.
ZARTMANN, I. William, ed. (1991), *Tunisia, the Political Economy of Reform*, Boulder and London: Lynne Rienner.
ZIYADA, Niqula (1962), *Al-Hisba wa al-muhtasib* ... [Market Control and Market Controllers in Islam], Beirut: Al-Matba' al-Kathuliqiyya.
ZUBAIDA, Sami (1989), *Islam, the People and the State*, London: Routledge.
ZUREIK, Elia (1981), 'Theoretical Considerations for a Sociological Study of the Arab State', *Arab Studies Quarterly*, Vol. 3, no. 3, Autumn.

NEWSPAPERS AND MAGAZINES

Al-Ahram, Al-Ahram Al-Iqtisadi, Al-'Amal, Al-Anba', Arab Perspectives, Al-'Arabi, Arabia, Al-Azmina Al-'Arabiyya, Al-Dustur, Guardian, Al-Hawadith, Al-Hayat, Al-Khalij, Al-Majalla, Le Monde, Al-Muntada, Al-Muslimun, Al-Mustaqbal, Observer, Al-Ra'Y Al-'Am, Saudi Report, Sawt Al-Tali'A, Al-Sharq Al-Awsat, Al-Shuruq, Al-Siyasa, Sunday Times, Al-Thawra, Al-Watan, Al-Watan Al-'Arabi, Al-Wasat

الفهرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

- ح -

- خ -

- د -

- غ -

ـ ك ـ

ـ ل ـ